تصحيح لفظ سيبويه ٣٦٥

مطلب ابن ... ٢٨٥

مطلب ... زيد ... ٣١٥

حلق الله السوار ... ٣٧

فصل يتميز الاسم عن الفعل والحرف وعدد انواع التنوين	فصل يتميز الفعل بأربع علامات	فصل حروف	فصل المعرب جنس تحته ثلثة انواع	فصل الفعل ضربان معرب ومبني
فصل انواع البناء اربعة	فصل الاعراب وفيه سبعة ابواب	فصل	فصل	فصل
فصل	فصل	فصل	فصل	فصل
فصل	فصل	فصل	فصل	فصل
فصل	فصل	فصل	فصل	فصل

يمتنع دخول ال على العلم ٦١

الفرق بين ... ٤٥٤

... ٣٦٦

... ٣٩٧

... ٣٩٦

او خال النون ... ٣٩٩

... الاخذ والنار ٣٦٥

خبير ... ٨٢

التثنية ... عطف بيان ... عطف ... الكوفيين ٣٤١	عطف النسق ٣٤٢	لا تاريخ النعت ٤٠٣		

... ٢٠

... ٢٠

... ٤٢

... ٣٦١

... ٣٦١

وفي الام ولسوف يعطيك كلام البيضاوي والزمخشري
٣٠٠

هذا الشرح شافٍ عن الدماميني
لأنه قال وما قال الدماميني
ومحشيه تنوير عوض محمد جنيد
٢٧٦

				[illegible]
باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه ٨	باب المعرب والمبني ١٩	باب الأسماء الستة ٢٧	باب المعرفة والنكرة والمعرفة ٤٣	باب العلم ٥٥
باب أسماء الإشارة ٦٢	باب الموصول ٦٥	باب المعرف بالأداة ٧٧	باب المبتدأ والخبر ٨١	باب الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر ٩٧
فصل في ما ولا ١٠٦	باب أفعال المقاربة ١١١	باب الأحرف الناسخة إن وأن ١١٧	باب لا العاملة عمل إن ١٣٣	باب الأفعال الداخلة بعد استيفائها عليها على المبتدأ والخبر ١٤١
باب ما ينصب المفاعيل الثلاث ١٥١	باب الفاعل ١٥٤	باب النائب عن الفاعل ١٦٧	باب الاشتغال ١٧٥	باب التعدي واللزوم ١٨٣
باب التنازع ١٨٨	باب المفعول المطلق ١٩٦	باب المفعول له ٢٠٣	باب المفعول فيه ٢٠٦	باب المفعول معه الواقع بعد الواو ٢١١
باب المستثنى ٢١٤	باب الحال ٢٢٦	باب التمييز ٢٤٥	باب حروف الجر ٢٥٠	باب الإضافة ٢٦٥
باب إعمال المصدر ٢٩٣	باب إعمال اسم الفاعل ٢٩٥	باب إعمال اسم المفعول ٢٩٩	باب أبنية مصادر الثلاثي ٣٠٠	باب أبنية مصادر غير الثلاثي ٣٠٢
باب أبنية أسماء الفاعل والصفة المشبهة ٣٠٥	باب أبنية أسماء المفعول ٣٠٧	باب إعمال الصفة المشبهة ٣٠٧	باب التعجب ٣١٢	باب نعم وبئس ٣١٩

باب أفعل التفضيل ٣٢٥	باب النعت ٣٣١	باب التوكيد ٣٤٠	باب العطف ٣٤٥	باب عطف النسق ٣٤٧	
باب العطف على معمولي عاملين مختلفين	باب البدل ٣٦٢	باب النداء ٣٦٨	باب في ذكر أسماء لازمة للنداء ٣٨٠	باب الاستغاثة ٣٨١	
باب الندبة ٣٨٢	باب الترخيم ٣٨٤	باب المنصوب على الاختصاص ٣٨٩	باب التحذير ٣٩١	باب أسماء الأفعال ٣٩٤	باب الإغراء ٣٩٣
باب الأصوات ٣٩٨	باب نوني التأكيد ٣٩٩	باب ما لا ينصرف ٤٠٥	باب إعراب الفعل ٤٢١	باب الإخبار بالذي [illegible]٩	باب العدد ٤٥٤
باب كنايات العدد ٤٦٤	باب الحكاية ٤٦٦	باب التأنيث ٤٧٠	باب المقصور والممدود ٤٧٥	باب كيفية التثنية ٤٧٧	
باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم ٤٧٩	باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم ٤٨٠	باب جمع التكسير ٤٨٢	باب التصغير ٤٩٩	باب النسب ٥٠٩	
باب الوقف ٥٢١	باب الإمالة ٥٣٠	باب التصريف ٥٣٦	باب الإبدال ٥٤٩	باب نقل الحركة ٥٧٣	
	باب الحذف ٥٧٦	باب الإدغام ٥٧٨			

نون الوقاية انما تدخل مع الفعل لا مع الاسم فتقول اعلمني ولا تقول معلمني وتقول ضربني ولا تقول ضاربني فان قيل فقد جاء مخضاربني
قال شعر وليس حاملني الا ابن حمال وفي هذه الشعر الذي لا يلتفت اليه مع ان الرواية الصحيحة وليس بحاملي واما قول من قرأ
وقطني فشاذ ايضا مع انهم قد قالوا قدني من غير نون وما يقولوا في التعجب ما احسنني فانه في الحال والذي حسن دخول نون الوقاية
في قدني وقطني كونهما اسما بمعنى الكف انتهى كلام ابن يعيش ملخصا

قال ابن يعيش ما

ما قاله العوام في النسبة الى الفرائض والصحف فرضي وصحفي بل الصواب اذا نسب الى الجمع ان يرد الى الواحد كقولك مسجدي ومهلبي وفرضي وصحفي واما الانصاري
والانباري والاعرابي فلجريه مجرى القبائل كانماري وضبابي وكلابي ومنه المعافري والمدائني قال الشيخ اذا نسبت الى شي
الى جمع فهو على ضربين احدهما ان يكون جمعا صحيحا مكسرا على الواحد والاخر ان يكون الجمع اسما للواحد او لجمع فما كان من الاول
ونسب اليه من يلزمه ويمارسه فالباب ان ينسب الى الواحد كرجل يلزم المساجد ويكثر الاشتغال بالفرائض والنظر
في الصحف فاذا نسبت الى شي من ذلك قيل فيه مسجدي وفرضي وصحفي تردها الى مسجد وفريضة وصحيفة وقالوا مشيعي
ومهلبي في النسب الى المسامعة والمهالبة لان جمع والواحد مسمع ومهلبي فحذفت من الواحد تاء النسب
ثم احدثت ياء النسب جريا على القاعدة ابن يعيش فان اردت التفصيل فليراجع ثمه

قال ابو حيان في الارتشاف
تاء المبالغة للنسب
قال ابن يعيش والمبالغة هم
نحو المهلبي والمهالبة منسوب الى
المهلب بن ابي صفرة او المهالبة كانهم
فوق [illegible] ما كان اسما لواحد من اذا كان
مرادا بالجمع فالواحد [illegible] وانما [illegible] فينسب
الى ابن دارس [illegible] الذي [illegible]
واما الاسماء التي [illegible] ابن سعود [illegible]
وابو عمار كان اسما لواحد او جمع فانك تنسب اليه على لفظه نحو
في انمار انماري لان انمار اسم لواحد انتهى كلام ابن يعيش ملخصا

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKAN...I
RAGIP PAŞA K...LIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
~~Sayı~~ 1160

هو
الملك لله سبحانه عز وجل الفقير عبد الرحيم
ابن محمود المفتي في السلطنة العلية العثمانية
غفر لهما

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وقفي عبده ١١٧٥

RAĞIP P.
Ks. N.
1320

قال سيدنا الشيخ الامام العالم العلامه ، وحيد دهره وفريد
عصره ، زين الدين خالد بن عبد الله الازهري ، الحمد لله الملهم لتحميده
حمدا موافيا لنعمه ، ومكافيا لمزيده ، واشهد ان لا اله الا الله
وحده لا شريك له شهادة مخلص في توحيده ، واشهد ان محمدا
عبده ورسوله اشرف خلقه واعظم عبيده ، صلى الله وسلم عليه
وعلى اله واصحابه وجنوده ، **اما بعد** فيقول العبد الفقير
الى مولاه الغني ، خالد بن عبد الله الازهري ، عامله الله بلطفه
الخفي ، واجراه على عوايد بره الحفي ان الشرح المشهور بالتوضيح
على الفية ابن مالك في علم النحو للشيخ الامام العلامة الرباني
جمال الدين يوسف بن هشام الانصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان
في غاية حسن الوقع عند جميع الاخوان ، لم يات احد بمثاله ، ولم
ينسج ناسج على منواله ، ولم يوضع في ترتيب الاقسام مثله ، ولم
يبرز للوجوه في هذا النحو شكله ، غير انه يحتاج الى شرح يسفر
عن وجوه مخدراته النقاب ، ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء
الحجاب ، وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام فاعترف بهذا
الكلام ، ووعد بانه سيكتب عليه ما يبين مراده ، ويظهر مفاده
فقصصت هذه الرؤيا على بعض الاخوان فقال هذا اذن

لكن

٢

لك يا فلان فان اسناد الشيخ الكتابة الى نفسه مجاز كقولهم بنى
الامير المجاز ، وليس هو الباني بنفسه ، وانما يأمر العملة من ابناء
جلسه ، وكنت انا المشار اليه ، لما تمثلت بين يديه ، وخاطبك
بهذا الخطاب ، فانهض وبادر للاجر والثواب ، فاستخرت رب
العباد وشمرت ساعد الاجتهاد وشرحته شرحا كشف خفاياه
وابرز اسراره وخباياه ، وباح بسره المكتوم ، وجمع شمله
باصله المنظوم ، وسميته التصريح بمضمون التوضيح ووشحته
بعشرة امور مهمة ، مشتملة على فوايد جمة ، احدها انني مزجت
شرحي بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يميز بينهما الا صاحب
بصر او بصيرة ، ومن فوايد ذلك حل تراكيبه العسيرة ، ثانيها
انني تتبعت اصوله التي اخذ منها وربما شرحت كلامه بكلامه ومن
فوايد ذلك بيان قصده ومرامه ، ثالثها انني ذكرت ما اهمله
من الشروط في بعض المسايل المطلقة ، ومن فوايد ذلك تقييد
ما اطلقه ، رابعها انني كملت بيت كل شاهد به مما اقتصر على شطره
وعزوته الى قايله الا قليلا لم اظفر بذكره ، وشرحت منه
الغريب ، ومن فوايد ذلك معرفة كونه غريبا حتى يتم به
التقريب ، وموسوق الدليل على طبق المدعى ، خامسها انني
ضبطت الالفاظ الغريبة بالحرف وبينت معانيها ، ومن فوايد
ذلك الامن من التحريف وحفظ مبانيها ، سادسها انني طبقت
الشرح على النظم وقد كان اغفله ، ومن فوايد ذلك معرفة
شرح كل مسئلة ، سابعها انني ذكرت حجج المخالفين وقوة الترجيح
ومن فوايد ذلك العلم بما يفتى به على الصحيح ، ثامنها انني ذكرت
غالب علل الاحكام وادلتها ، ومن فوايد ذلك تمكينها في الاذهان
والجزم بمعرفتها ، تاسعها انني بينت المعتمد من المواضع التي تناقض
كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ، ومن فوايد ذلك معرفة ما

عليه التعويل • عاشرها انني بينت المواضع التي اعتمدها مع انهائه
انكاته • ومن فوايد ذلك معرفة كونها من عندياته • اقول قولي
هذا واستغفر الله مما يقع لي من الخلل في بعض المسائل المسطورة •
واعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون ان يطفئوا نور الله
بافواههم ويابى الله الا ان يتم نوره • واسال فضل من حسن
شيمه • وسلم من داء الحسد اديمه • اذا عثر على شيء مما طغى به القلم
اوزلت به القدم • ان يدرا بالحسنة السيئة ويحضر قلبه ان الانسان
محل النسيان • وان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف
وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقي الا بالله عليه توكلت
واليه انيب • وينحصر في علمي النحو والتصريف وقد تطابقت
الرواة على ان اول من وضع النحو ابو الاسود وانه اخذه اولا عن
علي بن ابي طالب رضي الله عنه وكان ابو الاسود كوفي الدار
بصري المنشا ومات وقد اسن • واتفقوا على ان اول من وضع
التصريف معاذ بن مسلم الهرا بفتح الها وتشديد الرا نسبة
الى بيع الثياب الهروية ثم خلف ابا الاسود خمسة نفر اولهم
عنبسة الفيل • وثانيهم ميمون الاقرن • وثالثهم يحيى بن يعمر
العدواني • والرابع والخامس ولدا ابي الاسود عطا وابو الحارث
ثم خلف هولاء عبد الله بن اسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي
وابو عمرو بن العلا ثم خلفهم الخليل بن احمد الفراهيدي ثم سيبويه
والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا
ثم خلف سيبويه ابو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة
وخلف الكسائي الفرا ثم جا بعد هولاء صالح بن اسحق الجرمي وبكر
ابن عثمان المازني • ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء بعده
ابو اسحق الزجاج وابو بكر بن السراج وابن درستويه وابو بكر
محمد بن مبرمان • ثم جاء بعد هولاء ابو علي الحسن بن عبد الغفار

الفارسي

الفارسي وابو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى
الرماني • ثم ابو الفتح بن جني • ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني • ثم
الزمخشري • ثم ابن الحاجب • ثم ابن مالك ثم ابن هشام مصنف هذا
الكتاب ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس
ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة • ووافق وفاته خامس
ذي القعدة ايضا سنة احدى وستين وسبعمائة • وله من المصنفات
المغني والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب
في مجلدين • ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في اربع مجلدات
وشرح التسهيل في عدة مجلدات ولم يكمل • وشرح الشواهد
الكبرى • والصغرى والشذور والقطر وشرحاهما وشرح
لمحة ابي حيان واحكام لو وحتى وانتصاب لغة وفضلا وجر في
توهم الدليل لغة وفضلا عن ان يكون كذا وهلم جرا كل منها في
جزء لطيف • وشرح بانت سعاد والبردة • واقامة الدليل على
صحة التحليل • والتذكرة في خمسة عشر جزءا والجامع الصغير
وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك • وكان شافعي المذهب
ثم تقلد للامام احمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين قال
الشيخ رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم ابتدا تاسيا بالقران العظيم
وعملا بقول النبي الكريم كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم
فهو ابتر اي ذاهب البركة رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه
الجامع والحافظ عبد القادر الرهاوي والتوفيق بينه وبين حديث
لا يبدا فيه بالحمد لله فهو اجذم اي مقطوع البركة ممكن بان يراد
بكل منهما الذكر • وقد جاء في بعض الروايات لا يبدا فيه بذكر الله
وهو حديث حسن او يحمل حديث البسملة على الابتدا الحقيقي بحيث
لا يسبقه شيء وحديث الحمدلة على الابتدا الاضافي وهو ما بعد
البسملة ولم يعكس لان حديث البسملة اقوى بكتاب الله الوارد

شرح ٢
كذا بخطه
لان كلا منهما ذكر
وتوفي حسن بن ...

على هذا المنوال واضافة اسم الى الله قيل من اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم جئ به لارشاد حسن الاداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشا ذلك اختلافهم في الاسم والمسمى هل هما متغايران او لا والاول راى المعتزلة والثاني قول الاشعري وقيل لا ولا وهو مذهب اهل النقل ويعزى لمالك رضي الله عنه والتحقيق ان الخلاف لفظي وذلك ان الاسم ان اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد به ذات الشئ فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازي انا لم نجد شيا معتدا به في النزاع ان الاسم هل هو عين المسمى او غيره والله علم على الذات المعبود بالحق وقيل هو وصف مشتق من الاله وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة وادخال الالف واللام عليه وتفخم لامه اذا انفتح ما قبلها وانضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بضم العين او بعد تنزيل المتعدي منزلة اللازم كما في قولك فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من رحم ايضا كمريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهي منا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله بامر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملايمته وهذه قاعدة في كل مقام الحمد لله الحمد لغة الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا باللسان فيكون مورده خاصا ومعنى الوصف يجوز ان يكون بازاء نعمة وغيرها فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعلا ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الشاكر او غيره فيكون مورده اللسان والجنان

والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما اعم واخص من الاخر بوجه ففي الفضايل حمد فقط وفي افعال القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد او غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر اخص مطلقا لاختصاص تعلقه بالباري تعالى ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر ولوجوب شمول الالات فيه بخلاف الحمد واعلم ان صرف الجميع واحد اعتبارا كالشكر وان كان انفعالا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي فحصل من ذلك ستة اقسام حمدان لغوي وعرفي وشكران كذلك وحمد وشكر لغويان وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوي وشكر عرفي وحمد عرفي وشكر لغوي ويتبين لك بادنى توجه ان النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ودلالة على الدوام والثبوت وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في اقرا باسم ربك وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته وال في الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في لله للملك او للاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله او مستحقة له وعلى الثاني جميع المحامد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع ان حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق

الحمد ولا يلزم منه التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات
رب معناه مالك صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو في
الاصل مصدر بمعنى التربية وهو تبليغ الشيء الى كماله شيا فشيا
ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من اسما الله تعالى
ولا يطلق على غيره الا مقيدا كرب الدار ومنه ارجع الى ربك
وقد استعمل في المالك لانه يحفظ ما يملكه العالمين جمع عالم
بفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمي عالما لكونه علما على
حدوثه وافتقاره الى موجد قديم وانما جمع باعتبار انواع كل
جنس مما سمي به او لانه يتوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو
اليا والنون لان الاصل فيه العقلا وغيرهم تطفل عليهم قاله
شارح السراجية ، وقال ابن مالك التحقيق انه اسم جمع محمول على
الجمع لانه لو كان جمعا لعالم لزم ان يكون المفرد اوسع دلالة من
الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلا
انتهى والصلاة فعلة من صلى اذا دعا بخير والمراد بها الاعتنا
بشان المصلى عليه وارادة الخير له والسلام التحية وجمع بينهما
امتثالا لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
وحذرا من كراهة افراد احدهما من الاخر ولو خطا الاتمان الاكملان
نعتان للصلاة والسلام على سيدنا من ساد قومه يسودهم
سيادة فهو سيد ووزنه فيعل واصله سيود قلبت الواو يا
وادغمت في اليا ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره
عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك
قاله النووي في اذكاره محمد علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد
سمي صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان
رضي الله عنه ، وشق له من اسمه ليجله ، فذو العرش محمود وهذا محمد
خاتم اي اخر النبيين جمع نبي بغير همز ماخوذ من النبوة بفتح النون

وسكون

وسكون الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز
من النبا وهو الخبر وامام المتقين جمع متق وهو الخائف من الله
تعالى والامام المقتدى به وقايد اي دليل الغر جمع اغر من الغرة
وهي في الاصل بياض في وجه الفرس فوق الدرهم المحجلين جمع
محجل من التحجيل وهو بياض في قوايم الفرس والمراد الموصوفون
ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والايدي والاقدام على طريق
الاستعارة وعلى آله هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف
في الفه امنقلبة عن ها او عن واو قال بالاول سيبويه واصله
عنده اهل وقال بالثاني الكساي واصله عنده اول من آل اليه
في الدين يؤول ويظهر اثر القولين في التصغير فمن قال اصله
اهل قال في تصغيره اهيل ومن قال اصله اول قال في تصغيره
اويل وكلاهما مسموع ولكن الاول اشهر واكثر ثم اختلف في معناه
فقال الشافعي اقاربه المومنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد
مناف لانهم اهلوه او آل امر دينهم اليه وقيل غير ذلك وصحبه
جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب على الال الشامل لبعضهم
لتشمل الصلاة باقيهم اجمعين توكيد معنوي مفيد للاحاطة
والشمول صلاة وسلاما اسما مصدرين منصوبان على المفعولية
المطلقة مفيدان لتقوية عاملهما وتقرير معناه دايمين نعت
صلاة وسلاما بدوام اي ببقاء السموات جمع سماء على غير قياس
والارضين بفتح الرا ولا يجوز اسكانها الا في الشعر كقوله ،
لقد ضجت الارضون اذ قام من بني ، سداد خطيب فوق اعواد منبر ،
وجمعت ارض جمع المذكر السالم شذوذا اما بفتح الهمزة وتشديد
الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من
النحويين لا حرف شرط انتهى وهي هنا مجردة عن التفصيل كما نص
عليه في المغني في اما زيد فمنطلق وقول العلامة عبد القادر

المكي في حاشيته على هذا الكتاب اما هذه حرف شرط وتفصيل
مخالف لما ذكرنا من النقلين معا **بعد** ظرف زمان كثيرا ومكان
قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو وفي المكان دار زيد بعد
دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار
الرقم واختلف في ناصبها اذا وقعت بعد اما فقيل الشرط المقدر
وقيل اما لنيابتها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى
الاول اما نائبة عن الفعل معنى دون عملا وعلى الثاني نائبة معنى
وعملا والاصل مهما يكن من شيء بعد **حمد الله** فمهما هنا مبتدا والاسم
لازمة للمبتدا ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت
اما معنى الابتدا والشرط لزمتها الفا ولصوق الاسم اقامة
اللازم وهو الفاء ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتدا
والشرط وابقاء لاثره في الجملة **مستحق الحمد وملهمه** نعتان لله
لمجرد المدح وصح نعت المعرفة بهما لانهما للدوام والاستمرار
فاضافتهما محضة او بدلان ويمتنع جعلهما عطفي بيان على الله لان
عطف البيان للتوضيح المستدعي ابهاما او للتخصيص المستدعي
عموما وكلاهما منتف هنا والاستحقاق الاختصاص والالهام
ما يلقى في الروع بضم الرا وهو القلب **ومنشئ الخلق ومعدمه**
فيهما الاعراب المتقدم والانشا الايجاد قال الله تعالى انا
انشأناهن انشاء اي اوجدنا هن ايجادا والخلق بمعنى المخلوق
والاعدام الافنا والانفاد ولا يخفى ما في مقابلة الانشا بالاعدام
من الطباق **والصلاة والسلام** مجروران بالعطف على حمد الله
وتقدم تفسيرهما **على اشرف الخلق** متعلق بالسلام لقربه وهو
مطلوب ايضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع **واكرم**
معطوف على اشرف **المنعوت** بالنون من النعت بمعنى الصفة
باحسن متعلق بالمنعوت **الخلق** بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها

والضم

والضم اشهر والخلق والخلق بفتح الخاء في الاول وضمها في الثاني
في الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيآت
والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى
والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية والطبيعة
وبينهما من البديع الجناس المحرف **واعظمه** معطوف على احسن
وهو مقتبس من قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم **محمد** بدل من
اشرف وتجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل
الى المعرفة معنوية خلافا لابي البقا العكبري حيث ذهب الى
انها لفظية **نبيه وخليله وصفيه** نعوت لمحمد والخليل الذي
خلصت محبته والصفي المختار **وعلى اله واصحابه واحزابه واحبابه**
معطوفات على اشرف واعاد الجار مع اله لطول الفصل والاصحاب
جمع صاحب خلافا للجوهري ونظيره شاهد واشهاد وفي
التنزيل يوم يقوم الاشهاد قال بعض اهل التفسير جمع شاهد
والاحزاب جمع حزب وحزب الرجل جنده واصحابه وقال الراغب
الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز
هنا اما الثاني فظاهر واما الاول فلقوله تعالى وليجدوا
فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه اشداء على الكفار والاحباب
جمع حبيب وبين الاحزاب والاحباب نوع من الجناس اللاحق
فان كتاب الخلاصة جواب اما ولذلك قرن بالفا وصح ذلك
على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون
الخلاصة بالصفات المذكورة ليست مستقبلا فيدعى ان الجواب
محذوف والمذكور معموله اقيم مقامه عند حذفه والتقدير
فاني قايل لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا الخ واضافة كتاب
الى خلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك او من
قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي الكتاب المخصوص بهذا الاسم

كما فى قوله سر ما ذات مرة اى مرة مختصة بهذا الاسم الالفية با
بدل من كتاب وبالجر بدل من خلاصه منسوبة الى الف بناءً على اشهر
القولين ان البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين وقيل
كل منهما بيت على حدة فى علم العربية حال من كتاب والمراد بعلم
العربية هنا علم النحو المشتمل على التصريف وله حد وموضوع
وغاية وفائدة فحده علم باصول نعرف بها احوال ابنية الكلم
اعرابا وبناءً وموضوعه الكلمات لانه يبحث فيه عن عوارضها
الذاتية من حيث الاعراب والبنا وغايته الاستعانة به على فهم
كلام الله ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطائه نظم
بمعنى منظوم نعت لكتاب ان نصب وللخلاصة ان خفض الامام
مجرور باضافة نظم اليه العلامة صفة مبالغة فى عالم والتاء
فيه لتاكيد المبالغة جمال الدين لقب ابى عبد الله كنية محمد اسم
ابن مالك نعت اول الطائى نعت ثان رحمه الله جملة دعائية
لا محل لها من الاعراب وفى كلامه مخالفة لاصلين احدهما ان
الامام العلامة نعتان لجمال الدين وما ذكر بعده فتقدمهما
والنعت لا يتقدم على المنعوت والثانى انه متى اجتمع الاسم
واللقب وجب على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به
وهنا قدم اللقب على الاسم والجواب عن الاول ان النعت
اذا تقدم وكان صالحا لمباشرة العامل فانه يعرب بحسب ما
يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا و
اضمحلت النعتية كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة
الخفض والجواب عن الثانى ان اللقب هنا مسوق للمدح
فاذا جرى لفظ المدح اولا تشوقت النفس الى الممدوح فاذا
ذكر الممدوح بعد ذلك كان اوقع فى النفس على ان ذلك لغة كما
سيأتى كتاب خبران وصح الاخبار بكتاب عن كاب وان تساويا

لفظا لتخالفهما اضافة ونعتا صغر حجما وغزر علما بضم عين
الفعلين وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع الى كتاب والجملتان نعت
لكتاب والمنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل والاصل كما
صغر حجمه وغزر علمه هذا ان كانا باقيين على اصلهما من افادة
الاخبار وان كانا حولا الى معنى المدح على حد قوله تعالى حسنت
مرتفقا فهما خبر ثان لا نعت لكتاب لان الجمل الانشائية
لا يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم النتو يقال ليس لمرفقه
حجم اى نتو والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق
غير بالنصب على الاستثنا المنقطع المخرج مما دخل فى حكم دلالة
المفهوم واختلف فى نصبها فى الاستثنا فقال ابن عصفور عن
تمام الكلام وقال الفارسى على الحالية وقال ابن الباذش على
التشبيه بظرف المكان وتجوز ان يكون فتحة غير هنا فتحة
بناءً لان غير اذا اضيفت لمبنى جاز بناؤها على الفتح كقوله شعر
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة فى غصون ذات اوقال
قاله فى المغنى انه بفتح الهمزة والضمير لكتاب لا فراط اى مجاوزة
الحد الايجاز الاختصار قد كاد يعد اى قارب ان يعد من جملة
الالغاز جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب و
ارطاب يقال الغز فى كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز
كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالقفل حكاها اللحيانى
فقال وعينه تفتح وتضم وتسكن وقد اسعفت طالبه اى
ساعدتهم يقال اسعفت الرجل بحاجة اذا قضيتها له والمساعفة
المواتاة والمساعدة بمختصر صفة لمحذوف اى بشرح مختصر
يدانيه اى يقاربه فى مسائله التى هى فيه وليس المراد يقاربه
فى حجمه لان الحس يخالفه وتوضيح اى مبين وكاشف وبه اشتهر
يسايره اى يحاذيه وقيل يمشى مثنيه ويباريه اى يعارضه

وينفعل مثل نعله احل به الفاظه اى ابين به مفردات الفاظه
واوضح معانيه بفتح الباء اى اكشفها وابينها واحل اى امك
به تراكيبه اى مركباته وانقح اى اهذب مبانيه بفتح الباء المثناة
تحت جمع مبنى ومبانى الكتاب ما تبنى عليه مسايله واعذب
بالذال المعجمة اى احلى ومنه الماء العذب به موارده جمع مورد
بالها وهى فى الاصل طرف الما بالطاء المهملة واعقل اى امنع
من العقل وهو المنع به شوارده جمع شاردة اى نافرة وفيه
استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالابل الشاردة و
رشحها بذكر صفة ملايمة للمستعار منه وهى العقل ولا اخلى
اى اترك منه مسئلة وهى مفعلة من السؤال وهى ما يبرهن عليه
فى العلم من شاهد اى دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة من كتاب
اوسنة او من كلام عربى فصيح او تمثيل اى مثال وهو جزئى
من جزئيات قاعدة بعض المسايل اى مخالفة للناظم وغيره كقوله
فى الجوازم خلافا لابن مالك او نقد بالدال اى انتقاد على الناظم
كقوله فى باب الوقف فى مسئلة ثانى وهذا مردود باجماع
المسلمين على الوقف على كذا او تعليل لحكم ولم آل بمد الهمزة من
الالو يحتمل ان يكون بمعنى امنع فيتعدى الى اثنين حذف احدهما
لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم امنع احدا جهدا ويحتمل
ان يكون بمعنى اقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار
والتقدير ولم اقصر فى جهد ثم حذف الجار فانتصب وهو
بفتح الجيم وضمها وفصل الفرا فقال الجهد بالضم الطاقة
وبالفتح المشقة فى توضيحه اى تبيينه وتهذيبه بالذال
المعجمة اى تنقيته وتصفيته وربما خالفته فى تفصيله كما
فعل فى الاسم والفعل والحرف حيث جعلها اقساما للكلمة لا
للكلم وترتيبه وهو كثير ومنه ما فعل فى باب نايب الفاعل

مطلب مسئلة

حيث اخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النايب وسميته اوضح
المسالك الى الفية ابن مالك ليطابق اسمه معناه والمسالك
جمع مسلك وهى طريق السلوك وبالله اعتصم اى امتنع واسأله
العصمة اى المنع مما يصم بفتح اليا وكسر الصاد المهملة من الوصم
بسكون الصاد وهو العيب والعار لا رب غيره ولا مامول الا
خيره عليه توكلت واليه انيب اى ارجع قال الناظم الكلام وما
يتالف منه هذه الترجمة فيها حذف واصلها هذا باب شرح
ماهية الكلام وشرح ماهية ما يتالف الكلام منه وهو الكلم
الثلاث والتالف والتاليف وقوع الالفة والتناسب بين
الجزءين وهو اخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى اخرى
فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس الكلام فى اصطلاح اللغويين
عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره فى القاموس
وفى اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس وفى
اصطلاح النحويين عبارة عما اى مؤلف اجتمع فيه امران
اللفظ والافادة والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان
لكم فى رسول الله اسوة حسنة اى انه صلى الله عليه وسلم فى نفسه
اسوة حسنة كما قاله فى الكشاف والمعنى الكلام فى نفسه اللفظ
والافادة لان هناك ظرفا ومظروفا حقيقة ولو قال عبارة
عن اللفظ والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان اجود
واللفظ فى الاصل مصدر لفظت الرحا الدقيق اذا رمته الى
خارج والمراد باللفظ هنا الملفوظ به وهو الصوت من الفم
المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقا كزيد او تقديرا
كالفاظ الضماير المستترة وسمى الصوت لفظا لكونه يحدث
بسبب رمى الهوا من داخل الرئة الى خارجها اطلاقا لاسم
السبب على المسبب قاله الفخر الرازى والافادة مصدر افاد

بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا والمراد
بالمفيد هنا ما اى لفظ دل على معنى يحسن السكوت من المتكلم
عليه اى على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظرا لشئ آخر
وعلم من تفسير المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الى قولهم المركب لان
المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود
لان حسن سكوت المتكلم يستدعى ان يكون قاصدا لما تكلم به
وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان فى مثل
زيد قايم ويوجد اللفظ بدون الافادة كما فى المفرد وتوجد الافادة
بدون اللفظ كما فى الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما اعم
من الاخر من وجه يجعل احدهما جنسا والاخر فصلا فيحترز بكل
عما يشارك الاخر من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع الاشارة
والكتابة والعقد والنصب اذ كل منها مفيد وليس بلفظ ويحترز
بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالاضافى فى نحو غلام زيد
والمزجى كبعلبك والاسنادى المسمى به كبرق نحره والمعلوم للمخاطب
كالسما فوقنا اذ كل منها لفظ وليس بمفيد ولعل هذا هو الحامل
له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح
ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف
مسمى قايم وسمع زيد قايم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى
هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وصور تاليف الكلام ست
اسمان. فعل واسم. فعل واسمان. فعل وثلاثة اسما. فعل واربعة
اسما. جملة القسم وجوابه. او الشرط وجوابه واقل ما يتالف
الكلام خبرا كان او انشا من اسمين حقيقة كهيهات العقيق او
حكما كزيد قايم فان الوصف مع مرفوعه المستتر فى حكم الاسم
المفرد بدليل ان الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع
بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه فسقط ما قيل ان زيد قايم

المفرد

ثلاثة اسما لا اسمان فقط ومن فعل واسم كقام زيد ونعم العبد
ومنه اى التاليف من فعل واسم استقم فانه اى فان استقم
مع مرفوعه المستتر فيه كلام مولف من فعل الامر المنطوق به
وهو استقم ومن ضمير المفرد المخاطب المستتر فيه المقدر بانت
ولا يتلفظ به وانما فصله بقوله ومنه لامور احدها التنبيه على
انه مثال لا من تتمة الحد خلافا للشارح والمكودى. ثانيها انه
لا فرق فى التالف بين ان يكون الجزان مذكورين او احدهما. ثالثها
انه لا فرق فى الكلام بين الخبر والانشا. رابعها ان شرط حصول
الفائدة مع الفعل والضمير المنوى ان يكون الضمير واجب الاستتار
فقام على تقدير ان يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح. خامسها
الرد على ابى حيان حيث قال ان مقتضى تمثيله يعنى الناظم باستقم
انه بسيط لان التركيب من عوارض الالفاظ ويستدعى تقدم
وجود ولا وجود ورد بان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة او
بالفعل والضماير المستترة الفاظ بالقوة. الا ترى انها مستحضرة
عند النطق بما يلابسها من الافعال استحضارا لا خفا معه ولا
لبس قاله الموضح فى شرح اللمحة والكلم الذى يتالف الكلام منه
اسم جنس لانه يدل على الماهية من حيث هى وليس بجمع خلافا لما
وقع فى الشذور ولا اسم جمع خلافا لبعضهم جمعى لدلالته على اكثر
من اثنين وليس بافرادى لعدم صدقه على القليل والكثير ويستفيد
كونه اسم جنس للانواع الثلاثة من قول النظم واسم وفعل
ثم حرف الكلم وكونه جمعيا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم
ان الكلم مبتدا وما قبله خبر عنه فتتوقف ماهية الكلم على
الانواع الثلاثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها بل
من نوع واحد فقط فلاجرم عدل الموضح عن ذلك وجعل الاقسام
الثلاثة خبرا لمبتدا محذوف وجعل جملة قوله واحده كلمة خبرا

كذا الاخبار

ثانيا عن الكلم وقال واحده بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو قال
واحدها تبعا لابن معط لجاز فان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان
وقد وردا القران بهما قال الله تعالى كانهم اعجاز نخل خاوية ونخل
منقعر وهي اي الكلمة جنس تحته ثلاثة انواع الاسم والفعل
والحرف ونقل عن الفرا ان كلا ليست واحدا من الثلاثة بل هي
بين الاسما والافعال. وقال الفخر الرازي لا يصح ان تكون الكلمة
جنسا لهذه الانواع الثلاثة لانها لو كانت جنسا لها لكان
امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي مع ان الحرف
يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو كون مفهومه غير مستقل
بالمفهومية والاسم ايضا يمتاز عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه
غير دال على زمان معين انتهى وحاصل كلامه ان الماهيات لا
تتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا اللهم الا اذا عني بالجنس مجرد
القدر المشترك بين هذه الثلاثة فحينئذ يستقيم انتهى. وينقسم
اسم الجنس الجمعي الى ثلاثة اقسام ما يفرق بينه وبين مفرده
بالتا والتا في مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده
بالتا والتا في الجمع ككمأة وكمأ وما يفرق بينه وبين مفرده
بيا النسب وهي في المفرد نحو روم ورومي وزنج وزنجي فاطلق
الموضح اسم الجنس الجمعي واراد الاول لغلبته يدل على ذلك قوله
ومعنى كونه اسم جنس جمعي انه يدل على جماعة من الكلمات اقلها
ثلاثة ولم يغلب عليه التانيث وانه اذا زيد على لفظه تا
التانيث فقيل فيه كلمة نقص معناه عن الجمع وصار مع زيادة التا
دالا على الواحد فقط ونظيره من اسما الاجناس الجمعية من المصنوعات
وهي غير مطردة نحو لبن ولبنة وهي الطوبة النية ومن المخلوقات
وهي المطردة نحو نبق ونبقة وليس نظيره نحو كمأ وكمأة مما يدل
على الجمع بالتا وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجي مما يدل

على الواحد

على الواحد بيا النسب وعلى الجمع بتركها فتبين ان الضابط المذكور
للنوع الاول فقط فسقط ما قيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج
نحو كمأ وكمأة وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من الجموع الغالب
عليها التانيث وقد تبين بما ذكرناه من قبل في تفسير ماهية
الكلام من ان شرطه ان يجتمع فيه اللفظ والافادة ولهذا التقدير
سقط ما قيل انه جعل الافادة اولا شطرا وهنا شرطا ومن انه
قد يتالف من كلمتين وتبين بما هو قول مشهور عندهم من ان اقل
الجمع ثلاثة من الاحاد اي من مجموع هذين الامرين تبين ان بين
الكلام والكلم من النسب الاربع عموما من وجه وخصوصا من
وجه فالكلام اعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد كضربت
زيدا وعلى غيره اي غير المفيد كان قام زيد واخص من جهة
اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين كقام زيد والكلام
اعم من جهة اللفظ لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر واخص
من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير المفيد فنحو زيد قام ابوه
كلام لوجود الفايدة وكلم لوجود الافراد الثلاثة التي هي
زيد وقام واب بدون الها بل الاربعة بالها من ابوه وبل هنا
انتقالية لا ابطالية ولم يقل ابتدا لوجود الاربعة لتولد او لا
اقل الجمع ثلاثة وقام زيد كلام لوجود الفايدة لا كلم لعدم
التركيب من ثلاثة وان قام زيد بالعكس اي كلم لوجود الثلاثة
لا كلام لعدم الفايدة وفي كلامه ثلاث مناقشات، احداها ان
ذكر هذه النسبة ههنا قال الحلواي يعد من فضول الكلام قال
تلميذ الشيخ عز الدين بن جماعة لا بد في اللذين بينهما عموم وخصوص
من وجه من معرفة امور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات
ومادة ومتعلق وهذا البحث بمعزل عن موضوع الفن انتهى الثانية
انه جعل جهة العموم في الكلم راجعة الى المعنى وجهة الخصوص

فيه راجعة الى اللفظ وهذا مما لا يليق لان النسبة بين اللفظين
انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي ان يقول الكلم
اعم باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره واخص باعتبار
عدم انطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتاخرين
الثالثة ان ما صدق الاجتماع يفسد حد كل منهما لدخول كل منهما
في حد الاخر والمتغايران في المفهوم ينبغي ان يتغايرا في الماصدق
ويمكن ان تندفع بان الحيثية في التعريفات مرعية والقول على الاصح
عبارة عن اللفظ المفرد او المركب الدال على معنى يصح السكوت
عليه اولا فهو اعم من الكلام لانطلاقه على المفيد وغيره
ومن الكلم لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر ومن الكلمة
لانطلاقه على المفرد والمركب عموما مطلقا لصدقه على الكلام
والكلم والكلمة وانفراده في مثل غلام زيد فانه ليس كلاما
لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثالثة ولا كلمة لانه ثنتان لا
عموما من وجه دون وجه اذ لا يوجد شيء من الكلام والكلمة والكلم
بدون القول فكلما وجد واحد منها وجد القول ولا عكس
وفيه ايماء الى ان عم في قول الناظم والقول عم افعل تفضيل
اصله اعم حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفا من خير و
شر وههنا تشكيك وهو ان يقال اذ دلالة اللفظ على المعنى
تنقسم الى وضعية كما في المفردات الحقيقية والى عقلية كما
في المركبات والمفردات المجازية والى طبيعية كاح فانه يدل
على الم الصدر دلالة طبيعية فان اراد الاول كما هو ظاهر
قوله في شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات
والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه المفردات
الحقيقية وقد قال ان القول اعم من الكلام والكلم والكلمة
وان اراد مطلق الدلالة دخل نحو اح واللفظ المصحف اذا فهم

حد القول

معناه

معناه والمهمل كديز فانه يدل على حيوة الناطق به وجميع
ذلك لا يسمى كلمة كما قال المرادي في شرح التسهيل فضلا عن
ان يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الراي والاعتقاد
نحو قال الشافعي بحل كذا اي راى ذلك واعتقده ويطلق الكلام
لغة ويراد به المفرد نحو زيد في نحو قولهم من انت زيد عند سيبويه
قاله ابن الناظم في نكت الحاجبية ونقله ايضا عن ابي الحسين
البصري من الاصوليين ويطلق الكلم لغة ويراد به الكلام
نحو الكلم الطيب وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام مجازا
من تسمية الشيء باسم جزئه نحو قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها
اي ان مقالة من قال رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت
كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها لبيد
الا كل شيء ما خلا الله باطل وقولهم كلمة الشهادة يريدون
لا اله الا الله محمد رسول الله وذلك كثير في الورود لا قليل
كما يفهم من قول الناظم وكلمة بها كلام قد يوم لان قد يقلل
يشعر بالتقليل في عرف المصنفين كما ذكره الموضح في باب
الامالة ولك ان تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا
في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات
فصل يتميز الاسم عن قسيميه الفعل والحرف بخمس علامات
وهي المشار اليها في النظم بقوله بالجر والتنوين والندا وال
ومسند احداها الجر وهو في الاصل مصدر جر وليس المراد به
في النظم حرف الجر اي دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل
في عبارة المفصل حيث قال واراد بالجر دخول حرف الجر انتهى وكما
قال الموضح في الندا وليس المراد به دخول حرف الندا كما سياتي
فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله لانه
اي حرف الجر قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم على التقديم

والتاخير والاصل قد يدخل على ما ليس باسم فى اللفظ لان الغرض
نفى الاسمية فى اللفظ وان كانت ثابتة فى التقدير لا الدخول فى
اللفظ فليتامل نحو عجبت من ان قمت فدخل حرف الجر وهو من على
ان قمت وهو ليس باسم فى اللفظ لان الغرض نفى الاسمية فى اللفظ
وان كان اسما بالتاويل اى من قيامك بل المراد به اى بالجر الكسرة
التى يحدثها عامل الجر اونايبها ونسبة الاحداث الى العامل
استعارة لانه مجاز مبنى على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار
فى قوله تعالى جدارا يريد ان ينقض سواء كان العامل للجر حرفا
نحو مررت بزيد ام اضافة نحو غلام زيد ام تبعية نحو مررت
بزيد الفاضل وهذه العوامل الثلاثة قد اجتمعن فى البسملة
فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجروران
بالتبعية للموصوف هذا هو الجارى على الالسنة والتحقيق خلافه
قال الموضح فى باب الاضافة من هذا الكتاب ويجر المضاف اليه
بالمضاف وفاقا لسيبويه وقال فى شرح الشذور وانما لم
اذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا
العامل وانما العامل عامل المتبوع فى غير البدل وقال فى شرح
اللمحة فى باب المجرورات كان ينبغى للمؤلف يعنى اباحيان ان لا يذكر
الجر بالتبعية كما لم يذكر فى باب المرفوعات والمنصوبات الرفع
والنصب بها يعنى بالتبعية كجاء زيد الفاضل ورايت زيدا الفاضل
انتهى ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم لانهما يرجعان عند التحقيق
الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله فى شرح اللمحة لكن قال
فى شرح الشذور وقسمتها يعنى المجرورات الى ثلاثة اقسام مجرور
بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالمجاورة بجعله قسما برأسه
مجازا العلامة الثانية التنوين وهو فى الاصل مصدر نونت
اى ادخلت نونا وفى الاصطلاح نون ساكنة اصالة تلحق الاخر

اى المع

اى تتبعه لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بقيد السكون وبقيد
عدم الخط النون الاولى فى ضيفن للطفيلى وهو الذى يجئ مع
الضيف متطفلا قاله فى القاموس والنون الاولى فى رعشن
للمرتعش لتحركهما وصلا وثبوتهما خطا وهاتان النونان المتحركتان
زايدتان فيهما للالحاق بجعفر وما بعدهما تنوين وقيدت السكون
بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين اذا حرك لالتقا
الساكنين نحو محظورا انظر وخرج بقيد لحوق الاخر وبقيد عدم
الخط ايضا النون فى انكسر ومنكسر لانها لم تلحق الاخر وتثبت فى
الخط لا يقال يخرج بقيد الاخر قول بعضهم شربت ما بالقصر
والتنوين فان الميم اول الاسم لا اخره وقد لحقها التنوين
لانا نقول ان التنوين لحق الالف وهى اخر ثم حذفت لالتقا
الساكنين قاله الموضح فى الحواشى والمراد بالاخر ما كان اخرا فى
اللفظ حقيقة كزيد او حكما كيد وخرج بقولى لا خطا النون
اللاحقة لاخر القوافى وستانى قريبا والنون الخفيفة اللاحقة
لاخر الافعال توكيدا لها المصورة نونا والنون اللاحقة لاخر
كلمة من كلمة اخرى نحو احمد انطلق لثبوتها فى الخط فلا حاجة الى
زيادة الحد يثى فى حد التنوين ولا تكون جزء غيرها ولا الى اعتذار
الدماميني عنه بان المراد باللحوق التبعية وخرج بقولى لغير
توكيد نون نحو لنسفعا خاصة على تقدير رسمها فى الخط الفا
لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها
تصور نونا فتثبت فى الخط فتخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل ان
الموضح ضرب بالقلم على قوله ولتضربن يا قوم ولتضربن يا
هند بضم البا فى الاول وكسرها فى الثانى من نسخة تلميذه
الزميلى عند القراءة عليه ولهذا لم يوجد فى بعض النسخ المعتمدة
ولا عرج عليها فى المغنى وغيره وانواع التنوين الخاصة بالاسم

وفيه انه ان اريد اللحوق بالتبعية منه

اربعة احدها تنوين التمكين والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله بعد
لتمكنه والوصف متمكن لا ممكن ويسمى تنوين الامكنية وتنوين
الصرف وهو اللاحق لفظا لغالب الاسما المعربة المنصرفة
معرفة كزيد ونكرة نحو رجل ورجال والذى يدل على ان تنوين
نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقاوه مع العلمية بعد النقل قاله
ابن الحاجب وغيره ورد وفايدته الدلالة بتثليث الدال
على خفة الاسم بكونه معربا منصرفا وعلى تمكنه فى باب الاسمية
لكونه لم يشبه الحرف شبها قويا فيبنى ولا يشبه الفعل فى
فرعيتين فيمنع الصرف وهو التنوين النوع الثانى تنوين
التنكير وهو اللاحق لبعض الاسما المبنيات للدلالة على التنكير
قياسا فى باب العلم المختوم بويه وسماعا فى باب اسم الفعل
المختوم بالها وغيرها وفى اسم الصوت تقول سيبويه بلا
تنوين اذا اردت شخصا معينا اسمه ذلك اى اسمه سيبويه
وتقول ايه بكسر الهمزة وسكون اليا المثناة تحت وكسر الها
بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك اى طلبت منه زيادة من حديث
معين فاذا اردت شخصا ما اى شخص كان اسمه سيبويه او اردت
استزادة من حديث ما اى حديث كان نونتهما فقلت سيبويه
وايه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه
بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية اى الحديث المعهود
كذا قالوا وهو مبنى على ان مدلول اسم الفعل المصدر واما على
القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات وتقول
صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على
معنى مخصوص واذا نونتها كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى
مبهم قاله التمانينى النوع الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق
لنحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمى بذلك لان العرب

جعلوه

جعلوه فى مقابلة النون فى نحو مسلمين مما جمع بالواو والنون
او اليا والنون قال الرضى معناه انه قايم مقام التنوين الذى
فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام
الاسم كما ان النون قايمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك
انتهى والذى يدل على انه لتمام الاسم ليس غير انه ليس تمكين خلافا
للربعى لثبوته مع ما فيه فرعيتان كعرفات ولا تنكير لثبوته مع
المعرفات ولا عوض عن شئ والقول بانه عوض عن الفتحة نصبا
مردود بان الكسرة قد عوضت منها وقال شارح اللباب فى توجيه
المقابلة اذ جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفى المونث لم يزد
الا حرف واحد لان التا موجودة فى مفرده فزيد التنوين فيه ليوازى
النون فى جمع المذكر كما ان الحركة فى مسلمات موازية لحرف العلة
فى مسلمين انتهى وفيه نظر لان التا التى فى المفرد ليست هى التا
التى فى الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما فى مفرده
التا لفظا بل يكون فيه وفى ما فقد التا تقديرا كهندات بل قد
يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد فى الجميع وقال اخرون
الالف والتا فى مقابلة الواو ولدلالتهما على الجمع وان التنوين فى
مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع الرابع تنوين التعويض
وهو تفعيل من العوض والتعويض فعل الفاعل وليس هو عوضا
عن شئ فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به فى المغنى ولكنه هنا
قصد المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع ان المقصود حاصل و
الخطب سهل وهو اللاحق لنحو غواش وجوار من الجموع المعتلة
الاتية على وزن فواعل حال كونه عوضا او لاجل العوض عن اليا
المحذوفة اعتبا طا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة
اليا وفتحها النايبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف
لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن

المحذوف خلافا للاخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن البا
التنوين اللاحق لمثل اعيم ويعيل مصغري اعمى ويعلى فانهما
ممنوعان الصرف لكونهما يشبهان الفعل في زنته نحو ابيطر ويبيطر
وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسياتي بيانهما في باب ما لا ينصرف
واللاحق **لاذ في نحو يومئذ يفرح المؤمنون عوضا عن الجملة**
التي تضاف اذ اليها والاصل والله اعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح
المؤمنون فحذف جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا عن
الجملة المحذوفة ايجازا وتحسينا فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين
فكسر الذال على اصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة
اعراب باضافة يوم اليها خلافا للاخفش لان اذ ملازمة للبنا
لشبهها بالحرف في الافتقار الى جملة وفي الوضع على حرفين وليست
الاضافة في يومئذ ونحوها من اضافة احد المترادفين الى الاخر
خلافا لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وفاقا
للدماميني ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض
اذا قطعا عن الاضافة مع انه ذكره في المغني لان التحقيق ان
تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا
العوض عن الف كجندل اصله جنادل بغير تنوين حذف منه الالف
وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار في المغني انه للصرف
وهذه الانواع الاربعة فقط **مختصة بالاسم** فلا تدخل على غيره
لدلالتها على معان لا توجد في غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة
لنا في ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة
وتنوين الشذوذ **وزاد جماعة** من النحويين منهم الموضح في المغني
على هذه الاربعة **تنوين الترنم** اي المحصل للترنم كما صرح به ابن
يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن
وكذا قال شارح اللباب انما جيء به لوجود الترنم وذلك لان

حرف

حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم
لان التنوين غنة في الخيشوم انتهى وقال جماعة هو بدل من الترنم
ثم اختلفوا في التعبير عنه فقيل الصواب ان يقال تنوين ترك
الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع الكاملية
وقيل يجوز ان يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار
ابن مالك في شرح الكافية. **وهو اللاحق للقوافي** جمع قافية وهي
من اخر متحرك في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل
الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره اخر كلمة في البيت **المطلقة**
اي التي اخرها حرف مد وهو الالف والواو والياء المولدات من
اشباع الحركة وتسمى احرف الاطلاق وقد يلحق الاعاريض المصرعة
وهي التي غيرت لتوازي ضروبها عند حذف حرف الاطلاق
كقوله وهو جرير ، **اقلي اللوم عاذل والعتابن ، وقولي ان**
اصبت لقد اصابن ، فلحق العروض والقافية وهما العتابن
واصابن **الاصل العتابا واصابا فجيء بالتنوين بدلا من الالف**
والاول اسم والثاني فعل واقلي امر من الاقلال واللوم بفتح اللام
العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة ولقد اصاب مقول
قولي وجواب الشرط محذوف والتقدير ان اصبت انا او ان كنت
نطقت بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد اصاب وقد يدخل الحرف
كقول النابغة ، **افد الترحل غير ان ركابنا . لما تزل برحالنا**
وكأن قدن ، الاصل قدي فجيء بالتنوين بدلا من الياء **لترك الترنم**
على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من ان الترنم وهو التغني
انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت بها فاذا انشدوا
ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها في لغة تميم اكثرهم او جميعهم
وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافي على
حالها في الترنم فعبر اولا بتنوين الترنم موافقة لابن مالك

صوابه ساكن

في شرح العمدة نظرا الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا
بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا الى ما صرح به سيبويه واصحابه
وقد يبدل التنوين من حروف الاطلاق في غير القوافي كقراءة
بعضهم والليل اذا يسر كما ذكره في المغني في حرف الكاف وزاد
بعضهم وهو الاخفش والعروضيون كما قاله في المغني التنوين
الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي التي تكون حرف رويها
ساكنا ليس حرف مد والاعاريض المصرعة زيادة على الوزن
فهو في اخر البيت كالخزم بمعجمتين في اوله ومن ثم سمي غاليا وسمى
الاخفش الحركة التي قبل لحاقه غلوا وزعم ابن الحاجب انه انما سمي
غاليا لقلته ونفاه السيرافي والزجاج وزعما ان الشاعر زاد
ان في اخر البيت ايذانا بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن
مالك قال الموضح وفي هذا توهيم الاخفش والعروضيين وغيرهم
بمجرد الظن والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في صه ويوميذ
واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ما قبل نون التوكيد كاضربا
وقال هو اشبه قياسا على ما له اصل في المعنى ثم قال الموضح وسمعت
بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في
الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه وقد مضى ان الحركة قبله
تسمى غلوا واختلف مثبتوه تنوينا في فائدته فقال ابن يعيش
فائدته الترنم ايضا ورد على من جعله قسيم تنوين الترنم وقال
الجرجاني يحق امارة على الوقف اذ لا يعلم في الشعر المسكن الاخر
او اصل انت ام واقف قال وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف
في نحو قام زيد ووقع في شرح اللب ان هذا التنوين انما يلحق الكلم
اذا اريد به ترك الوقف ووصل اخر البيت الاول باول البيت الثاني
انتهى والتحرير هو الاول وهذا التنوين يدخل الاسم كقول
رؤبة • وقاتم الاعماق خاوي المخترقن • والفعل كقول العجاج

من طلل كالاتحمي انهجن • والحرف كقوله وهو رؤبة على ما قيل
قالت بنات العم يا سلمى وانن • كان فقيرا معدما قالت وانن
فلحق العروض والقافية زيادة على حذف الوزن والمعنى قالت
بنات العم يا سلمى اترضين به وان كان هذا البعل فقيرا معدما
قالت رضيت به وان كان فقيرا معدما واختلف في هذين التنوينين
المسميين بالترنم والغالي على اقوال • احدها انهما تنوينان
لهما خصوصيات منها مجامعة ال والاتصال بغير الاسم • والثاني
ان الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه في نحو رايت
زيدا قاله ابن معزوز وزعم انه ظاهر قول سيبويه وان الغالي
نون ان تحذف الهمزة • والثالث وهو الحق كما قاله ابن مالك
في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية انهما ليسا تنوينين بل هما
نونان زيدتا في الوقف وتقدم حكاية ما في شرح اللب كما انهما
نون خفيفة للطيفلي في الوصل والوقف ووجه التشبيه الزيادة
في الوقف خاصة وليسا من انواع التنوين حقيقة في شيء لثبوتهما
مع ال كالعتابن والمخترقن وفي الفعل كاصابن وانهجن وفي
الحرف كقدن وانن اول الامثلة للترنم وثانيهما للغالي وفي
الخط والوقف وحذفهما في الوصل وليس شيء من اقسام التنوين
كذلك وعلى هذا التقرير فلا يرد ان على من اطلق من النحويين
كالناظم ان الاسم يعرف بالتنوين الا من جهة انه يسميهما تنوينا
اما باعتبار ما في نفس الامر فلا يردان عليه وزاد بعضهم سابعا
وثامنا وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله •
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة • وفي المنادى المضموم كقوله
سلام الله يا مطر عليها • وتاسعا وهو التنوين الشاذ كقول
بعضهم هولاء قومك حكاه ابو زيد • وعاشرا وهو تنوين الحكاية
مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قاله

ابن الخباز وقد جمعها بعضهم في قوله ۰ مكّن وقابل وعوّض
والمنكر زد ۰ ورنّم اضطر غال واحك ما همزا ۰ العلامة
الثالثة من علامة الاسم النّدا بالمدّ مع كسر النون وضمها
وليس المراد به اى بالندا دخول حرف النّدا كما يوهمه قول
ابن مالك في شرح العمدة لان الندا قد يباشر الفعل والحرف
حين يحذف المنادى انتهى لان يا خاصة قد تدخل في اللفظ
على ما ليس باسم حرفا كان او فعلا فالاول نحو يا ليت قومى الثاني
نحو الا يا اسجدوا لله في قراءة الكسائى رحمه الله فانه يقف على
يا ويبتدى اسجدوا واختلف في توجيه ذلك فقيل يا فيهما حرف
تنبيه لا للندا وقيل للندا والمنادى محذوف تقديره يا قوم
ليت قومى ويا هؤلا اسجدوا وهو مقيس في الامر كالا ابنة والدعا
كقوله الا يا اسلمى بل المراد بالندا كون الكلمة مناداة اى مطلوبا
اقبالها بحرف مخصوص نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المراة ويا فل
بضم الفاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل ويا امراة وقول ابن مالك
بمعنى يا زيد ويا هند قال الموضح وهم ويا مكرمان بفتح الرا للكريم
الواسع الخلق حكاه سيبويه والاخفش وصاحبا الصحاح و
القاموس ويا ملأمان للئيم الدنى الاصل الشحيح النفس وانما
خص هذه الاسما بالذكر لملازمتها للندا ولم تقبل من علامات
الاسم المذكورة الا كونها مناداة العلامة الرابعة أل بجميع
اقسامها غير الموصولة والاستفهامية كالفرس من غير العقلا
والغلام من العقلا فاما أل الموصولة فقد تدخل على الفعل
المضارع اختيارا عند الناظم وبعض الكوفيين واضطرارا
عند الجمهور حتى قال الشيخ عبد القاهر انه من اقبح الضرورات
كما نقله الموضح عنه في شرح الشذور كقوله وهو الفرزدق
يخاطب رجلا من بنى عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ۰

ما انت

ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذى الراى والجدل
فادخل على ترضى وهو فعل مضارع والحكم بفتحتين المحكم بحكمه
الخصمان في الامر والترضى بادغام اللام في التا والبنا للمفعول
وحكومته مرفوع به على النيابة عن الفاعل والذى سوغ دخول
أل على ترضى وهو فعل مضارع كونه يشبه الوصف نحو مرضى
حجة الناظم ومن وافقه ان الشاعر متمكن من ان يقول المرضى
وقد سبقه الى هذا التوجه سيبويه ثم ابن السراج واما أل
الاستفهامية فقد تدخل على الفعل الماضى نحو أل فعلت بمعنى
هل فعلت حكاه قطرب العلامة الخامسة الاسناد اليه اى
الى الاسم من قوله بتمييز الاسم ومعنى الاسناد الى الاسم بان
تنسب اليه ما اى حكما تحصل به الفائدة التامة وذلك ۵
الاسناد كما في نسبة القيام الى تا قمت وكما في نسبة الايمان
الى انا في قولك انا مؤمن واستفيد من هذين المثالين انه لا
فرق بين تاخر المسند اليه وتقدمه ولا بين ان يكون المسند اليه
فاعلا ومبتدا ولا بين ان يكون المسند فعلا ووصفا ثم لا فرق بين
الاسناد المعنوى كما مر واللفظى نحو زيد ثلاثى وضرب فعل ماض
ومن حرف جر اذ لا يسند الى الفعل والحرف الا محكوما باسميتهما
قال في الكافية وان نسبت لاداة حكما ۰ فاحك او اعرب واجعلها
اسما ۰ فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة او سكون
وعلى الاعراب ترفعها على الابتدا فصل ينجلى الفعل ويتضح
من قسيميه الاسم والحرف باربع علامات ذكرها في النظم بقوله
بتا فعلت وانت ويا افعلى ونون اقبلن احداها تا ضمير الفاعل
في المعنى فالدور مدفوع والايراد ممنوع اما الدور فلانه اخذ الفا
في علامة الفعل واخذ الفعل في تعريف الفاعل واما الايراد
فانه يصدق على ان من قولك ما قام الا انت انها فعل لانها

على
قال القرينى لا يقال قولنا تا الفاعل يلزم منه الدور لان الفاعل قد اخذ الفعل في تعريفه للفعل لا نعرفها الا به فايضا تصدق عليها انها تا انت من قولك ما قام الا انت لانها منسوبة الى ان التى هى الفاعل لا نا نقول الاضافة بيانية والمراد بالفاعل الفاعل المعنوى فلا دور انتهى

منسوبة الى الفاعل مع ان انّ هي الفاعل وهي اسم على الاصح اتصل
بهما تا متكلما كان الفاعل كقمتُ بضم التا او مخاطبا نحو تباركت
بفتح التا واحسنتِ بكسر التا العلامة الثانية تا التانيث
الساكنة في الاصل كقامت وقعدت ولا التفات الى عروض
الحركة نحو قالت أُمّةٌ بنقل حركة الهمزة الى التاء وقالتا امراة
العزيز وقالتا اتينا طائعين بكسر التا في الاولى وفتحها في
الثانية لالتقا الساكنين فيها فاما المتحركة بحركة الاعراب
فتختص بالاسم كقائمةٌ وقاعدةٌ والمتحركة بحركة البنا فقد
تتصل بالحرف نحو لاتَ وثُمّتَ وربّتَ وبالاسم نحو لا قوة وبهاتين
العلامتين ومما تا الفاعل وتا التانيث الساكنة رد على من زعم
من البصريين حرفية ليس كالفارسي ومن تابعه كابي بكر بن شقير
قياسا على ما النافية بجامع النفي ورد على من زعم حرفية عسى وهم
الكوفيون قياسا على لعل بجامع الترجي والصحيح ان ليس وعسى
فعلان لقبولهما التائين المذكورتين تقول لستُ وليست وعسيتُ
وعست وبالعلامة الثانية فقط وهي تا التانيث رد على من
زعم من الكوفيين كالفرا اسمية نعم وبئس لدخول حرف الجر
عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي
بنعم الولد وقول آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطي السير
نعم السير على بئس العير وتاولهما المانعون على حذف الموصوف
وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ما هي بولد
مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير
فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على الاسم وانما لم يقل وبالعلامتين
كالتي قبلها لان تا الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى
فانهما يقبلان العلامتين كما مرّ العلامة الثالثة يا ضمير المؤنثة
المخاطبة كقومي يا هند وبهذه العلامة رد على من قال كالزمخشري

ان هاتِ بكسر التاء وتعالَ بفتح اللام اسما فعلين للامر فهاتِ
بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل والصحيح انهما فعلا امر للمذكر لدلالتهما
على الطلب وقبولهما يا المخاطبة تقول هاتي بكسر التا وتعالَي
بفتح اللام وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما فالمحذوف
من هات اليا كما في ارم والمحذوف من تعال الالف كما في اخش
العلامة الرابعة نون التوكيد شديدة كانت نحو لينبذنّ او
خفيفة نحو لنسفعن وجمعهما ليسجننّ بالتشديد وليكونا
بالتخفيف واما قوله ومورويّه ، أريتَ ان جاءت به أُملودا ،
مُرَجّلا ويلبس البرودا ، اقائلنّ احضروا الشهودا ، فضرورة
نادرة اي دخول نون التوكيد على قائل مع انه اسم والذي سوغ
ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو
أتقولن وأريت اصله ارايت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا
والاملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره
بين الجعودة والسبوطة يقال اخبرني ان جاءت هذه بشاب يزوجها
رجل الشعر حسن الملمس كالغصن الناعم اأمرانت باحضار
الشهود لعقد نكاحها عليه ينكر وقوع ذلك منه ولقائل ان
يقول لا نسلم ان في قوله اقائلن توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون
اصله اقائل انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم التنوين في نون
انا على حد لكنا هو الله ربي قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة
الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين في
نون انا والاول قصر للمسافة وعليهما اعتراض من وجهين احدهما
انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك
لان الالف الثانية في المقيس عليه مذكورة وفي المقيس محذوفة
والثاني ان هذا الاحتمال انما يمشي حيث كان المعنى اقائل انا
على التكلم اما اذا كان المعنى على الخطاب كما تعطيه السوابق

واللواحق فلا على ان العيني قال والمعنى هل انتم قائلون فاجرا مجرى اتقولون انتهى ويوخذ منه ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور بناء على انه يسلك بالوصف مع نون التوكيد مسلك الفعل من البنا على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم اقف على نص في ذلك

فصل ويعرف الحرف بانه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع المذكورة للاسم والفعل ولا غيرها واليه اشار الناظم بقوله سواهما الحرف **كهل** من حروف الاستفهام **وفي** من حروف الجر **ولم** من حروف الجزم **وقد اشير** في النظم **بهذه المثل** الثلاثة وتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بنا الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة الى بيان **انواع الحروف** بالنسبة الى الاختصاص وعدمه **فمنها ما لا يختص بالاسما ولا بالافعال فلا يعمل شيا كهل** حيث لم يكن في حيزها فعل فانها تدخل على الاسم **تقول هل زيد اخوك** بخلاف ما اذا كان في حيزها فعل فتختص بالفعل اما صريحا نحو هل قام زيد **وهل تقوم** واما تقديرا نحو هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على حد وان امراة خافت عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين ولاختصاص هل بالفعل اذا كان في حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالاسما ولا بالافعال ويعمل كما ولا ولات وان المشبهات بليس **ومنها ما يختص بالاسما فيعمل فيها** الجر **كفي نحو وفي الارض آيات** للموقنين **وفي السماء رزقكم** او يعمل النصب والرفع كان واخواتها ومنها ما يختص بالاسما ولا يعمل فيها كلام التعريف **ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيها** الجزم **كلم نحو لم يلد ولم يولد** او يعمل فيها النصب كلن نحو لن ينال الله لحومها ومنها ما يختص بالافعال

ولايعمل

ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف **فصل الفعل** بكسر الفاء من حيث هو فعل **جنس تحته ثلاثة انواع** عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على ان اصله مضارع وانتصر لهم الموضح في المغني وقواه وسياتي تقريره **احدها** الفعل **المضارع** اي المشابه وسياتي وجه الشبه **وعلامته يصلح لان يلي لم** بان يقع بعدها من غير فصل **نحو لم يقم ولم يشم** وهذه العلامة انفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم بقوله فعل مضارع يلي لم كيشم **والافصح فيه** اي في يشم **فتح الشين** مضارع شمم بكسر الميم **لا ضمها** مضارع شمم بفتح الميم **والافصح في الماضي منه شممت بكسر الميم لا فتحها** والحاصل انه جا من باب فرح يفرح ونصر ينصر والاول افصح من الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث انكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه خطأ انتهى والصواب وروده وممن حكاه الفرا وابن الاعرابي وغيرهما كما قال المرادي **وانما سمي** هذا الفعل **مضارعا لمشابهته للاسم** المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الا والزوايد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى واما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما ياتي بمعنى الحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها **ولهذا** الشبه **اعرب** المضارع **واستحق التقديم في الذكر على اخويه** الماضي والامر فينبغي للشخص ان يتحلى بالاوصاف الجميلة ليحصل له التقدم على اقرانه **ومتى دلت كلمة** من الكلمات **على معنى الفعل المضارع** وهو الحدث المقترن باحد الزمانين الحال

او الاستقبال ولم تقبل تلك الكلمة لم فهي اسم اما لوصف كصنا
الان اوغدا واما لفعل كاوه واف بمعنى أتوجع واتضجر فاوه
اسم لأتوجع واف اسم لأتضجر وفي اف اربعون لغة ذكرها
في الارتشاف وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة او
مكسورة او مفتوحة فاذا كانت مضمومة فاثنتان وعشرون
لغة وحاصل ضبطها اما مجردة عن اللواحق او ملحقة بزوايد
والمجردة اما ان يكون اخرها ساكنا او متحركا والمتحركة الاخر
اما مشددة او مخففة وكل منها مثلث الاخر مع التنوين وعدمه
فهذه اثنتا عشرة في المتحركة والساكنة اما مشددة واما
مخففة فهذه اربع عشرة واللواحق لها من الزوايد اما ها
السكت او حرف المد فان كان ها السكت فالفا مثلثة
مشددة فهذه سبع عشرة وان كان مدة فهي اما واو او يا
او الف والفا فيهن مشددة والالف اما مفخمة او بالامالة
المحضة او بين بين فهذه خمس اخرى مع السبع عشرة وان
كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الفا مخففة مع التنوين
وعدمه فهذه اربع لغات والحادية عشرة في بالامالة وان كانت
مفتوحة فالفا مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه
والخامسة اف بالسكون والسادسة افي بالامالة والسابعة
افاه بها السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع الثاني
الفعل الماضي ويتميز عن اخويه المضارع والامر بقبول تا
الفاعل كتبارك وعسى وليس تقول نعمت وبيست وعست
وليست فنبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التاين فيهما
كما اوما اليه سابقا بقوله وبهاتين العلامتين وبعدم تكرير
تبارك ونعم وبيس على انفراد تبارك بتا الفاعل وانفراد نعم
وبيس بتا التانيث كما اوما اليه ايضا بقوله وبالعلامة

الثانية

اي اسم للفظ الفعل الا ان معناه الذي هو التضجر والتوجع فيه التكلف مثل ... الخصوص ... للعصر

الهامع

ست وفتح الفا وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه ستة

تقول تباركت يا الله وعسيت انا ولست او تاء التانيث الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس

صح

١٩

الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث
قال وقد انفردت يعني تا التانيث بلحاقها نعم وبيس كما انفردت
تا الفاعل بلحاقها تبارك ه وفي شرح الاجرومية للشهاب
البجاي ان تبارك يقبل التاين تقول تباركت يا الله وتباركت
اسما الله انتهى وهذا وان كان مسموعا فذاك والا فاللغة
لا تثبت بالقياس واستفدنا من تعبير الموضح بالتاين ان
ال في التا في قول الناظم وماضي الافعال بالتا مز للعهد ه
المتقدم في قوله بتا فعلت واتت ومتى دلت كلمة على معنى الفعل
الماضي وهو الحدث المقترن بالزمن الماضي ولم تقبل تلك
الكلمة احدى التاين المتقدمتين وهما تا الفاعل وتا التانيث
الساكنة فهي اسم اما لوصف ه كضارب امس او لفعل كهيهات
وشتان بمعنى بعد وافترق فهيهات بمعنى بعد وشتان
بمعنى افترق وفي هيهات اربعون لغة ذكرتها في باب اسم
الفعل لا يقال يشكل عليه افعل في التعجب وما عدا وما خلا
وحاشا في الاستثنا وحبذا في المدح فانها افعال ماضية ولا
تقبل احدى التاين فيلزم ان تكون اسما لانا نقول عدم قبولها
لاحدى التاين عارض نشا من استعمالها في التعجب والاستثنا
والمدح والعبرة بالاصل النوع الثالث الفعل الامر وعلامته
ان يقبل نون التوكيد مع دلالته على الامر اي الطلب بصيغته
فالدور مدفوع وايراد الامر باللام ممنوع فان دلالته على
الطلب نشات من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر بالصيغة
نحو قومن فانه دل على الطلب وقبل نون التوكيد وهذا معنى
قول النظم وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم فان قبلت كلمة
النون المذكورة ولم تدل تلك الكلمة على الامر الذي هو الطلب
فهي فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو احسنن

بزيد فانه ليس امرا على الاصح بل على صورته وان دلت كلمة على
الامر الذي هو الطلب ولم تقبل النون المذكورة فهي اسم
اما لمصدر نحو صبرا بني عبد الدار بمعنى اصبروا او اسم لفعل
كنزال ودراك بمعنى انزل وادرك او هي حرف نحو كلا بمعنى
انته وهذا التمثيل بنزال ودراك اولى من التمثيل بصه
وجهل في قول النظم والامران لم يك للنون محل فيه هو
اسم نحو صه وجهل فان اسميتها اي اسمية صه وجهل
معلومة مما تقدم في علامات الاسم لانهما يقبلان التنوين
تقول صه وجهلا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغي للموضح اذ لا
يمثل فيما تقدم باف لانها تقبل التنوين فاسميتها معلومة مما
تقدم ايضا ثم النظر في هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد
فيه خلاف في علامة الامر ولا يخالف ما اختاره اولا فيهما
ولله دره حيث تمم اقسام اسم الفعل من الماضي والمضارع بهذا

باب شرح المعرب وشرح المبني

المشتقان من
الاعراب والبنا وانما قدم الفرع على اصله وان كان معرفة
المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على
الاعراب والبنا تاصيلا وتفريعا الاسم بعد التركيب ضربان
اشار به الى ان في كلام النظم حذفا والتقدير والاسم منه معرب
ومنه مبني على حد منهم شقي وسعيد فاندفع الاعتراض بان عبارة
النظم تقتضي بظاهرها ان من الاسم هذين الشيئين ومنه شيء
آخر وهو لم يذكره ضرب معرب وهو الاصل في الاسما وهو ما
تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ويسمى الاسم المعرب
متمكنا لتمكنه في باب الاسمية ثم ان كان منصرفا سمي امكن والا
سمي غير امكن وانما يعرب الاسم اذا لم يشبه الحرف وانما كان
الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية

والمفعولية والاضافة تفتقر في التمييز بينها الى الاعراب
وضرب مبني وذهب قوم الى ان المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا
مبني وسموه خصيا وليس بشيء والمبني هو الفرع ويسمى لعدم
اعرابه غير متمكن في الاسمية وانما يبنى الاسم اذا اشبه الحرف
لا الفعل عند الناظم شبها قويا يدنيه منه اي يقرب الشبه
المذكور الاسم من هذا الحرف وهذا معنى قول النظم لشبه من الحروف
مدني وانواع هذا الشبه ثلاثة هنا احدها الشبه الوضعي
اي المنسوب الى الوضع الاصلي وهو المشار اليه بقوله كالشبه
الوضعي في اسمي جئتنا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يكون
الاسم موضوعا على حرف واحد او على حرفين فقط سواء كان ثانيهما
حرف لين ام لا فالاول وهو الموضوع على حرف واحد كالتاء
اي كالتاء من قمت فانها في حال الكسر شبيهة بنحو باء الجر مطلقا
ولامه مع الظاهر غير المستغاث وفي حال الفتح شبيهة بنحو واو
العطف وفائه وفي حال الضم شبيهة بنحو م الله في القسم في لغة
من ضم الميم اذا لم تكن محذوفة من ايمن ذكرها في شرح الشذور
في الحروف المبنية على الضم والثاني وهو الموضوع على حرفين
كانا من قمنا فانها اي فان نا شبيهة بنحو قد وبل وما ولا وقال
الشاطبي نا في قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين
وضعا اوليا كما ولا فان شيا من الاسما على هذا الوضع غير موجود
نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما
حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا
بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبنا كم ومن بانهما موضوعان
على حرفين فاشبها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص
انما هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم
فما اشار اليه هو التحقيق ومن اطلق القول في الوضع على حرفين

واثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه بسديد انتهى ثم استشعر
اعتراضا بان نحو اب واخ على حرفين مع انهما معربان فاجاب
بقوله وانما اعرب نحو اب واخ لضعف الشبه بكونه عارضا
بعد حذف لامهما فان اصلهما قبل الحذف ابو واخو بدليل
قولهم فى التثنية ابوان واخوان برد المحذوف والتثنية ترد
الاشيا الى اصولها فثبت انهما موضوعان على ثلاثة احرف
واما اباان واخان من غير رد فتثنية ابا واخا بالقصر كما سيأتى
فان قيل لم لم يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على
ثلاثة احرف كنعم وبلى فالجواب اذ بنا نحو نحن ليس
لهذا الشبه بل لشبه اخر ياتى فى بناء المضمرات النوع الثانى
الشبه المعنوى وهو المشار اليه بقول الناظم والمعنوى فى
متى وفى هنا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يتضمن الاسم
معنى من معانى الحروف اى من المعانى التى تؤدى بالحروف سوا
وضع لذلك المعنى الذى تضمنه ذلك الاسم حرف ام لا يوضع
له حرف اصلا فالاول وهو الذى تضمن معنى وضع له حرف
كمتى فانها تستعمل شرطا فتجزم فعلين نحو متى تقم اقم ومتى
حينئذ اى حين اذا استعملت شرطا شبيهة فى تادية المعنى
وهو تعليق الجواب على الشرط بان الشرطية نحو ان تقم اقم وتستعمل
ايضا استفهاما فلا تعمل شيئا نحو متى نصر الله وهى حينئذ اى
حين اذا استعملت استفهاما شبيهة فى تادية المعنى وهو طلب
الفهم بهمزة الاستفهام فى طلب التصور ولما كان هنا مظنة
سؤال وهو ان يقال اى الشرطية واى الاستفهامية اشبها
الحرف ومع ذلك فهما معربان فاشار الى جوابه بقوله وانما اعرب
اى الشرطية نحو ايما الاجلين قضيت فلا عدوان على فاى اسم
شرط جازم منصوب على المفعولية بقضيت وقدمت لان لها

التشبيه ترد الاشيا الى اصولها كما قيل ان الضماير ترد الى (...)

فالجواب ان هذا الشبه مهجور لان اكثر الاسماء موضوع على ثلثة احرف فيلزم ان يكون غالب الاسماء مبنيا كان قيل نحن نجد بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كنحن

الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليها وجملة فلا عدوان على
جوابها واى الاستفهامية نحو فاى الفريقين احق بالامن
فاى اسم استفهام مبتدا والفريقين مضاف اليها واحق خبر
المبتدا لضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتهما للاضافة
الى المفرد وفى بعض النسخ لملازمتها بالافراد والمراد لملازمة
اى فى الشرط والاستفهام للاضافة التى هى من خصايص الاسما
والثانى وهو الاسم الذى تضمن معنى ولم يوضع له حرف
نحو هنا من اسما الاشارة للمكان فانها متضمنة لمعنى الا
اى لمعنى هو الاشارة فالاضافة بيانية كشجر اراك وهذا
المعنى الذى هو الاشارة لم تضع العرب له حرفا يدل عليه ولكنه
من المعانى التى من حقها ان تؤدى بالحروف لانه اى معنى
الاشارة كالخطاب الموضوع له الكاف المسماة بكاف
الخطاب ومثل التنبيه الموضوع له ها المسماه بها التنبيه
بالقصر فهنا لتضمنها معنى الاشارة مستحقة للبناء لتضمنها
اى لفظ هنا لمعنى الحرف الذى كان يستحق الوضع لتؤدى به
الاشارة وعدل عن قول الشارح لانه كالتمنى والترجى الى الخطاب
والتنبيه لكونهما يكتنفان الاشارة فى بعض المواضع نحو هناك
فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب الكاف وتركوا الاشارة بلا
حرف فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها
ولما بعدها وانما اعرب هذان وهاتان من اسما الاشارة مع
تضمنهما لمعنى الاشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما
على صورة المثنى والتثنية من خصايص الاسما وهذا القول
ملفق من قولين فان من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة
ومن قال بانهما مبنيان قال جئ بهما على صورة المثنى وليسا
مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول التنكير

واسما الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكر فى شرح الشذور
ففى حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفى حالتى الجر
والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب فقوله اولا
وانما اعرب هذان وهاتان يقتضى انهما مثنيان حقيقة كالقول
الاول وقوله ثانيا لمجيئهما على صورة المثنى يقتضى انهما ليسا مثنيين
حقيقة كالقول الثانى واذا جمع بين طرفى كلامه انتج كونهما
معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم اقف عليه النوع
الثالث الشبه الاستعمالى وهو ان يستعمل الاسم استعمال
الحروف وهو المراد بقول الناظم وكنيابة عن الفعل بلا تأثر و
كافتقار اصلا وضابطه المنطبق على جزء بيانه ان يلزم الاسم
طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعانى كان ينوب الاسم
عن الفعل فى معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل
فيؤثر فيه لفظا او محلا فاما قول زهير
ولنعم حشو الدرع انت اذا ٭ دعيت نزال ولج فى الذعر ٭
فمن الاسناد الى اللفظ اى اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر
بالنصب جواب النفى المنصب على الدخول الناشئ عنه التأثير
يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية
لا تدخل على اسماء الافعال بالاتفاق كما صرح الموضح به فى باب
الاضافة فلو اقتصر على نفى الدخول كما فعل فى المشبه به الآتى
لكفاه ولكنه حاول شرح قول الناظم بلا تأثر الذى لو حذف
وجعل الالف فى قوله اصلا ضمير تثنية عائدا على النيابة والافتقار
او للاطلاق والحذف من الاول لدلالة الثانى والاصل كنيابة
اصلت وافتقار اصل لسلم مما نقله الشاطبى عن بعض الشيوخ
حيث قال وهذا يعنى بلا تأثر لا محصول له فان تقديره من
شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون العامل مؤثرا فى لفظه وهذا

هو نتيجة البناء لا شرطه ولا سببه فحاصل المعنى على هذا من
شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون معربا وهذا محال انتهى ولما
ورد المصدر النايب عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضة فى
بعض التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل فان نيابته عن
الفعل متأصلة فى المرتجلات ومنزلة منزلة المتأصلة فى المنقول
وهذا هو السر فى بناء اسم الفعل واعراب المصدر النايب عن
فعله مع ان كلا منهما نايب عن الفعل والا فما الفرق فليتأمل
وكان يفتقر الاسم افتقارا متأصلا الى جملة اسمية او فعلية
فالاول وهو الذى ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل كهيهات
وصه واوه من اسماء الافعال فانها اى فان هيهات وصه
واوه نايبة عن بعد بضم العين واسكت واتوجع على طريق اللف
والنشر على الترتيب فهيهات نايبة عن فعل ماض وهو بعد
وصه نايبة عن فعل امر وهو اسكت واوه نايبة عن فعل مضارع
وهو اتوجع ولا يصح ان يدخل عليها شىء من العوامل اللفظية
والمعنوية فتتأثر به على القول الصحيح من انها لا محل لها من
الاعراب وقد بسطت الخلاف فى ذلك فى باب اسم الفعل
فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا الا ترى انهما نايبان
عن الفعل فليت نايبة عن اتمنى ولعل نايبة عن اترجى ولا
يدخل عليها عامل اصلا فضلا عن تأثرانها واحترز الناظم
بانتفاء التأثر من المصدر النايب عن فعله نحو ضربا فى قولك
ضربا زيدا فانه اى ضربا نايب عن اضرب وهو مع هذا اى
مع كونه نايبا عن الفعل معرب وذلك لانه منصوب بالفعل
المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما انه اذا ناب عن ان
والفعل تدخل عليه العوامل اللفظية فتتأثر به تقول فى الرفع
اعجبنى ضرب زيد وفى النصب كرهت ضرب عمرو وفى الخفض

حيث ظرف مكان مبهم لازم الظرفية وجاء جرّه بمن كثيرا وبفي واضافته لدى اليه قليلا ولاضافتها لا تنعقد مع ما بعدها
كلام ولا يكون ظرف زمان خلافا للاخفش ولا يرفع اسمين نائبة عن ظرفين نحو زيد حيث عمرو خلافا للكوفيين
ولا الجزم بها دون ما خلافا للفراء ولا تضاف الى المفرد خلافا للكسائي وما جاء من ذلك حكاه بشذوذ
وهي مبنية ويعتقب آخرها الحركات الثلث وتجوز حوث بالواو وبالحركات الثلث وحكى
الاعرابها لغة بني فقعس انتهى كلام ابي حيان في البحر

بجئت من ضربه وبهذا التقدير يندفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق
للحكم والثاني وهو الذي يفتقر افتقارا متاصلا الى جملة
كاذ واذا من ظروف الزمان وحيث خاصة من ظروف المكان
وحيث لي العمايم نادر وكالذي والتي من الموصولات الا ترى
انك تقول جئتك اذ فلا يتم معنى اذ حتى تقول جاء زيد ونحوه
من الجمل وكذلك الباقي من الظروف والموصولات فانها
اشبهت الحروف باسرها في افتقارها في افادة معناها الى
ذكر متعلقها افتقارا متاصلا الى جملة لانها انما وضعت
لنسبة معاني الافعال الى الاسما واحترز بذكر الاصالة
المستفادة من قول الناظم اصلا من نحو يوم في هذا يوم
ينفع الصادقين صدقهم فيوم في قراءة الرفع خبر هذا وهو
مضاف بدليل حذف تنوينه الى الجملة بعده وهي الفعل ومعموله
وفاعله والمضاف ابدا مفتقر الى ذكر المضاف اليه في افادة
معناه ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب و
يزول في بعضها الا ترى انك تقول صمت يوما اذا اخبرت
عن الترك وسرت يوما اذا اخبرت عن الايجاد فلا يحتاج في تمام
معنى يوم الى شي آخر واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان من
اسما المصادر وعند من الظروف فانهما مفتقران بالاصالة
لكن افتقارهما الى مفرد لا الى جملة تقول سبحان الله وجلست
عند زيد فلذلك اعربا نصبا على المصدرية والظرفية والناصب
لسبحان فعل محذوف تقديره اسبح والناصب لعند جلست وما
ذكر من ان سبحان ملازم للاضافة هو المشهور وقال الفخر
الرازي سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف
واذا لم يضف ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد اي براءة منه
كقوله سبحان من علقمة الفاخر وانما منع من الصرف لانه معرفة

وفي آخره الف ونون انتهى بحروفه واما استعماله عند غير مضاف
كقوله كل عند لك عندي لا يساوي نصف عندي فمن كلام
المولدين وليس بلحن خلافا للحريري بل كل كلمة ذكرت مرادا بها
لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسما وان تعرب ويحكى
اصلها قاله في المغني ثم استشعر اعتراضا بان اللذين واللتين
وايا من الموصولات معربة مع انها مفتقرة بالاصالة الى جملة
فاجاب بقوله وانما اعرب اللذان واللتان واي الموصولة في
نحو اضرب ايهم اسا بنصب اي لان جملة اسا صلة تامة فسقط
القول بان ايا هنا مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها
وهذا سهو عن شرط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط
فيه ان يكون خبره مفردا ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما
سياتي لضعف الشبه متعلق بقوله اعرب بما عارضه متعلق
بضعف من المجي بيان لما متعلق بعارضه على صورة التثنية
متعلق بالمجي وهو راجع الى اللذين واللتين وفيه البحث السابق
في هذين وهاتين وبما عارضه من لزوم الاضافة الى مفرد
راجع الى اي واهمل الشبه الاهمالي وضابطه ان يشبه الاسم
الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول كاسما الاصوات والاعداد
المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وادخله ابن مالك في بعض
كتبه في الشبه المعنوي وادخله غيره في الاستعمالي وادخل الشاطبي
اسما الاصوات في قول الناظم وكنيابة عن الفعل بلا تاثر فقال
لانها تعطي من المقصود في الزجر والاستدعا ما يعطيه الفعل
لو كان للزجر والاستدعا لمن يخاطب وحمل حكاية الاصوات
كغاق وقب على اسما الاصوات ذكر في باب اسم الفعل وهذا
حكم ما اشبه الحرف من الاسم واما ما سلم منه من مشابهة الحرف
فمعرب وهو اي المعرب نوعان ما يظهر اعرابه كارض تقول

مشروط

هذه ارض بالرفع ورأيت أرضًا بالنصب ومررت بارض بالخفض وما لا يظهر اعرابه كالفتى من المقصور تقول جاء الفتى بضمة مقدرة على الالف ورأيت الفتى بفتحة مقدرة عليها ومررت بالفتى بكسرة مقدرة عليها ونظير الفتى في تقدير الحركات في اخره سُمًى بضم اوله وفتح ثانيه والقصر كهدى وهي اي سُمًى لغة في الاسم من ست ثانيها سِمًى بكسر السين والقصر كرضى وثالثها ورابعها سُم بضم السين وكسرها من غير قصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها والى ذلك الاشارة بقول الناظم ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف كارض وسما بضم السين والقصر لغة في الاسم بدليل قول بعضهم وقد سال عن اسم شخص ما سماك اي ما اسمك حكاه صاحب الافصاح فيه وجه الدلالة منه انه اثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورًا واما انه يفيد ضم السين فلا اذ يحتمل كسرها وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابي خالد القناني نسبة الى القنان بفتح القاف جبل لبني اسد والله اسماك سما مباركا وهو ليس بنص في المقصود فلاجل ذلك قال واما قوله والله اسماك سما مباركا آثرك الله به ايثاركا فلا دليل فيه لانه اي سما منصوب منون فيحتمل ان الاصل سم من غير قصر ثم دخل عليه الناصب وهو اسماك ففتح اي نصب على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى سماك وقد روى به ايضا كما تقول في يد اذا دخل عليها ناصب رأيت يدًا ومعنى اثرك الله به ايثاركا اختصك بهذا الاسم المبارك كايثاره اياك بالفضل فاضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل فصل والفعل ايضا ضربان ضرب مبني وهو الاصل في الافعال اذ لم تعتورها معان تفتقر في تمييزها الى اعراب وضرب معرب وهو خلافه اي بخلاف المبني وهو الفرع فالمبني من الافعال نوعان احدهما

الفعل

الفعل الماضي مبني باتفاق وبناؤه على الفتح للخفة ثلاثيا كان كضرب او رباعيا كدحرج او خماسيا كانطلق او سداسيا كاستخرج ولا يزيد على ذلك وانما بني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا الى الفتح لخفته واما ضربت ونحوه مما اتصل به ضمير رفع متحرك بارز فالسكون فيه عارض اوجبه كراهتهم اي العرب توالي اربع متحركات وهي احرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل فيما هو كالكلمة الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء وكذلك الضمة التي في ضربوا عارضة لمناسبة الواو باضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبتها الواو والنوع الثاني الامر مبني على الاصح عند جمهور البصريين والى هذين الاشارة بقوله وفعل امر ومضي بنيا وبناؤه يختلف فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم والامر بناؤه على ما يجزم به مضارعه المبدوء بتاء الخطاب فنحو اضرب مبني على السكون لان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب ونحو اضربا واضربوا واضربي مبني على حذف النون لان مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي ونحو اغز واخش وارم مبني على حذف اخر الفعل لان مضارعها يجزم بحذف اخره نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم فاغز مبني على حذف الواو واخش مبني على حذف الالف وارم مبني على حذف الياء وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر معرب مجزوم بلام الامر وانها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في المغني وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحروف ولانه اخو النهي وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او

ذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر معرب وتبعهم ابن هشام رحمه

خبرًا خارجٌ عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله
لتقم يا ابن خير قريش ۰ كي لتقضي حوائج المسلمينا ۰ وكقراءة جماعة
فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقية ۰ وفي الحديث لتاخذوا مصافكم
ولانك تقول اغزُ واخشَ وارمِ واضربا واضربوا واضربي كما
تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على
ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعتُ واقسمتُ وقبلتُ واجابوا
عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر
ولا يمكن ادعاء ذلك في قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فليشكل
فعليته واذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل
انتهى كلامه في المغني وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الافعال والمعرب
من الافعال المضارع نحو يقوم زيد لكن لا مطلقا على الاصح بل بشرط
سلامته من نون الاناث ومن نون التوكيد المباشرة والى ذلك
الاشارة بقوله ۰ واعربوا مضارعا ان عريا ۰ من نون توكيد مباشر
ومن نون اناث فانه مع نون الاناث مبني على الاصح على السكون
كالماضي نحو والمطلقات يتربصن وذهب السهيلي الى انه مع
نون الاناث معرب تقديرا ومع نون التوكيد المباشرة مبني
على الاصح وقيل لا تشترط المباشرة فنحو لتبلون مبني ايضا
وقيل الجميع معرب تقديرا والمختار انه مع المباشرة مبني على الفتح
لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بين الفعل والنون
الف اثنين او واو جمع او يا مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم
لا يركبون ثلاثة اشيا واما نون التوكيد غير المباشرة لفظا او تقديرا
فانه اي المضارع معرب معها تقديرا نحو لتبلون مضارع بلي
يبلو مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو التجربة اصله
قبل التوكيد لتبلوون كتنصرون بواوين الاولى لام الفعل و
الثانية واو الجماعة فاما ان تقول استثقلت الضمة على لام الفعل

فحذفت

فحذفت لاستثقالها او تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا
وعلى التقديرين التقى ساكنان الواوان على التقدير الاول والالف
والواو على التقدير الثاني فحذف اول الساكنين فصار لتبلون
بوزن تفعون ثم اكد بالثقيلة فصار لتبلونن بثلاث نونات حذفت
نون الرفع لفظا لتوالي النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون
التوكيد المدغمة وتعذر حذف احدهما فحركت الواو بحركة تجانسها
وهي الضمة ولم تحرك النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة
لم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت
نون الرفع لتوالي الامثال فهي مقدرة الثبوت لانها علامة الرفع
بخلاف ما اذا حذفت بالجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد
لفظا نحو فاما ترين اصله قبل التاكيد ترأيين كتمنعين نقلت
حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار تريين بفتح الراء
وكسر الياء الاولى وسكون الثانية فاما ان تقول حذفت الكسرة
لاستثقالها او تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين
التقى ساكنان حذف اولهما كما مر فصار ترين بفتح الراء وسكون
الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت
نون الرفع فصار فاما ترى بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم اكد
بالنون فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد وتعذر حذف
احدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة الى اخر ما مر في
لتبلون ونحو ولا تتبعان اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف
النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا
تتبعا ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمة
ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بالواحد ولا تحريكها لانها لا
تقبل الحركة ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها فحركت
النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف حيث

اشلة غير المباشرة لفظا واما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا يصد
بضم الدال اصله قبل التوكيد والنهي يصدونك حذفت النون
للجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم اكد بالثقيلة فالتقى
ساكنان حذفت الواو لدلالة الضمة عليها فصار ولا يصدنك
فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا الا انها لم تباشره في
الاصل لان الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا والضابط ان
الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة فانه اذا اكد بالنون يبنى
وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه
لفظا او تقديرا لوجود الفاصل لفظا او تقديرا وقد تبين بما
قررناه ان الاعراب التقديري في لتبلون خاصة بخلاف فاما
ترين ولا تتبعان فانه فيهما لفظي وذلك خلاف سياق كلامه
والحروف كلها مبنية لانها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعاني
ما تحتاج معه الى اعراب وهذه العبارة احسن من قول النظم
وكل حرف مستحق للبناء اذ لا يلزم من استحقاق البنا الاتصاف به
والبنا لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت وفي الاصطلاح
لزوم اخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوي وعلى القول
بانه لفظي فقال ابن مالك ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من
شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين
فصل وانواع البنا اربعة لا زايد عليها **احدها السكون**
وهو الاصل واليه اشار بقوله والاصل في المبني ان يسكنا وانما
كان الاصل في البنا السكون لخفته واستصحابا للاصل وهو
عدم الحركة فلا يبنى عليها الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو امس
وكون الكلمة على حرف واحد كتا قمت وكونها عرضة للابتدا بها كلام
الابتدا وكونها لها اصل في التمكن كاول وكشبهها بالمعرب
كضرب **ويسمى** عدم الحركة **ايضا وقفا** كما يسمى سكونا والسكون

خفيف **ولخفته مدخل في الكلم الثلاث** الحرف والفعل والاسم
ففي الحرف **نحو هل وفي** الفعل نحو **قم وفي** الاسم نحو **كم** قدم الحرف لتوغله
في البنا وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه **والنوع الثاني الفتح وهو**
اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم
والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين
الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة
الى اسفل **فلهذا** القرب **دخل الفتح ايضا في الكلم الثلاث** في الحرف
نحو سوف وفي الفعل نحو **قام وفي** الاسم نحو **اين والنوعان الاخران**
الكسر والضم ثقيلان **ولثقلهما** لكونهما يحتاجان الى اعمال احدى
العضلتين او كلتيهما **وثقل الفعل** لدلالته على الحدث والزمان
مطابقة والفاعل التزاما **لم يدخلا فيه** لئلا يجتمع بين ثقيلين **ودخلا**
في الحرف والاسم لخفتهما بدلالتهما على شيء واحد فالكسر في الحرف
نحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث **و**الكسر في الاسم نحو **امس**
عند الحجازيين بشرطه الاتي والضم في الحرف **و**الاسم **نحو منذ في**
لغة من جر بها او رفع فان الجارة للاسم **حرف والرافعة** له **اسم**
وسياتي ايضاح ذلك في باب حروف الجر والى انواع البنا الاربعة
الاشارة بقوله في النظم ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كاين امس
حيث والساكن كم واقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح وسمي
الاول ضما لانه ينشا من ضم الشفتين اولا ثم رفعهما ثانيا وسمي
الثاني كسرا لانه ينشا من انجرار اللحي الاسفل الى اسفل انجرارا قويا
وسمي الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون
ظاهرة كما مر ومقدرة كتقدير الضم في يا سيبويه والفتح في نحو لا
فتى الا علي **فصل الاعراب** لغة البيان واصطلاحا تغيير
اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا
على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي **اثر ظاهر** في اللفظ

اومقدر فيه يجلبه العامل المقتضى له فى اخر الكلمة التى هى اسم
لم يشبه الحرف او فعل مضارع لم يتصل به نون الاناث ولم
تباشره نون التوكيد والمراد بالاثر الظاهر او المقدر نفس الحركات
الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما تلفظ به
من حركة او حرف او سكون او حذف والمراد بالمقدر ماينوى من ذلك
كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة فى نحو الفتى وكما تنوى الواو فى
نحو مسلمى رفعا وكما تنوى النون فى نحو لتبلون وكما ينوى حذف
الحركة فى نحو لم يقرا اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ولم يعتد
به والمراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للاعراب والمراد باخر
الكلمة ما كان اخرا حقيقة كدال زيد او مجازا كدال يد والمراد
بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جلى وانواعه
الداخلة تحته اربعة رفع ونصب يشتركان فى اسم وفعل فالرفع
نحو زيد يقوم فزيد مرفوع بالابتدا ويقوم مرفوع بالتجرد والنصب
نحو ان زيدا لن يقوم فزيدا منصوب بان ويقوم منصوب بلن
وجر مختص بمعنى فى اسم نحو مررت بزيد فزيد اسم مجرور بالبا
وجزم مختص بمعنى فى فعل نحو لم يقم فيقم فعل مجزوم بلم والى
هذا اشار الناظم بقوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم
وفعل نحو لن اهابا والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل
بان ينجزما ولهذه الانواع الاربعة التى هى الرفع والنصب والجر
والجزم علامات جمع علامة بمعنى علم او جمع علم كاصطبلات
جمع اصطبل فالضمة علم وسماه الرفع وكذا الباقى وبهذا يندفع ما
يقال ان فى كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب اولا نفس
الحركات وما ناب عنها بقوله اثر الى اخره وجعلها ثانيا علامات
الاعراب بقوله ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول وهى الضمة
للرفع نحو جا زيد والفتحة للنصب نحو رايت زيدا والكسرة للخفض

نحو مررت

نحو مررت بزيد وحذف الحركة للجزم نحو لم يقم وذلك مستفاد من
قوله فى النظم فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا واجزم بتسكين
وعلامات فروع نايبة عن هذه العلامات الاصول وهى عشرة
ثلاثة تنوب عن الضمة وهى الواو والالف والنون واربعة
تنوب عن الفتحة وهى الكسرة والالف واليا وحذف النون
واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة واليا وواحد ينوب عن
حذف الحركة وهو حذف حرف العلة او حذف النون واليها
الاشارة بقوله وغير ما ذكر ينوب وهذه العشرة واقعة فى سبعة
ابواب متفرقة

الباب الاول

المشار اليه
بقول النظم وارفع بواو وانصبن بالالف ، واجرر بيا ما من
الاسما اصف ، من ذاك ذو ان صحبة ابانا ، والفم حيث الميم منه
بانا ، اب اخ حم كذاك وهن ، وهو باب الاسما الستة
المعتلة المضافة فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف
نيابة عن الفتحة وتخفض باليا نيابة عن الكسرة وهى ذو بمعنى صاحب
لا بمعنى الذى والفم اذا فارقته الميم لا المتصل بها والاب
والاخ بالتخفيف والحم بغير همز والهن قال ابن مالك فى شرح
العمدة جعل اولها ذو لانه مختص بملازمة الاعراب بالحروف
وجعل فو قرين ذو فى الذكر لتساويهما فى لزوم الاضافة و
الاعراب بالحروف الا ان ذو لا تضاف ليا المتكلم وفو تضاف
اليها فلهذا انحط عن درجة ذو واخر عنه والاب والاخ والحم
مستوية فى الاعراب بالحروف اذا اضيفت لغير يا المتكلم فقرن
بينها فى الذكر قبل الهن واخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل
انتهى ملخصا ويشترط لاعراب هذه الاسما بالحروف فى غير ذو
ان تكون مضافة لا مفردة عن الاضافة فان افردت عنها
اعربت بالحركات الثلاث ظاهرة فالرفع نحو وله اخ فاخ مرفوع

على الابتدا وخبره في الجار والمجرور قبله والنصب نحو ان له ابا
فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها والجر نحو وبنات
الاخ فالاخ مجرور باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بان
فاتجا معربا بالحروف مع انه مفرد فاجاب بقوله فاما قوله
يعني العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فشاذ لانه منصوب
بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع انه
غير مضاف وخرجه ابو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف
المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه والاضافة منوية في المعطوف
والمعطوف عليه اي خياشيمها وفاها فابقاه على حاله غير مضاف
اضافة صريحة وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه موضع
لا يلحقه التنوين فحذف يعني التنوين وبقي مفردا على حرفين
اذ الالف هي المنقلبة عن عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على
حرف واحد فعلى قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون
ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء ويشترط في الاضافة
ان تكون لغير اليا الدالة على المتكلم سواء في ذلك الظاهر وضمير
المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغايب وفروعها فان كانت
الاضافة للبا المذكورة اعربت هذه الاسما بالحركات المقدرة
في الاحوال الثلاث على الاصح فالرفع نحو واخي هارون فاخي مرفوع
على الابتدا وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخا منع من ظهورها
اشتغال الاخر بحركة المناسبة وهارون بدل منه او عطف بيان
عليه وجملة هو افصح مني لسانا خبره ومما يحتمل الرفع والنصب انه
هذا اخي له تسع وتسعون نعجة فاخي يحتمل ان يكون منصوبا
على البدلية من هذا ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه خبر اول
لان وجملة له تسع وتسعون خبر ثان ومما يحتمل الاوجه الثلاثة
اني لا املك الا نفسي واخي فاخي يحتمل ان يكون مرفوعا وان

يكون منصوبا وان يكون مجرورا فرفعه من ثلاثة اوجه احدها
ان يكون عطفا على الضمير المستتر في املك ذكره الزمخشري واعترضه
الموضح بان املك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر
وجوابه انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي
حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف
والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني ان يكون معطوفا
على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدا حذف خبره والتقدير
واخي لا يملك الا نفسه فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين
من عطف المفردات ونصبه من وجهين احدهما ان يكون معطوفا
على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا على نفسي وجره من وجه
واحد وهو ان يكون معطوفا على اليا المجرورة باضافة نفسي اليها
وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجار واستغنى
عن اشتراط التكبير والافراد المقابل للتثنية والجمع تبعا لاصله
حيث اقتصر على قوله وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا لليا لكونه
ذكرها كذلك وذو حالة افرادها ملازمة للاضافة لغير اليا
من اسما الاجناس الظاهرة غير الصفات فلا حاجة الى اشتراط
الاضافة فيها لانها حاصلة والاشتراط لتحصيل ما ليس بحاصل
واذا كانت ذو موصولة بمعنى الذي واخواته لزمها الواو في
الاحوال الثلاثة غالبا والبنا على السكون وقد تعرب بالحروف
الثلاثة رفعا ونصبا وجرا كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي
فاما كرام موسرون رايتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا
هكذا رواه ابو الفتح ابن جني باليا معربا ورواه غيره بالواو على
البنا واذا ثبت اعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب وقيده
ابن الضايع ذلك بحالة الجر لانه محل السماع واذا الربعة الى الهم
الفم اعرب بالحركات الثلاث سوا افردا واضيف ولا يختص

ثبوت الميم في الفم حالة الاضافة بالضرورة نحو . يصبح ظمآن
وفي البحر فمه . خلافا للفارسي في تجويزه قوله صلى الله عليه وسلم
لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك فصل
والافصح في الهن اذا استعمل مضافا النقص اي حذف اللام منه
وهي الواو والى ذلك الاشارة بقوله والنقص في هذا الاخير
احسن فيعرب بالحركات الثلاث على العين وهي النون فتقول
هذا هنك ورايت هنك ونظرت الى هنك ومنه اي من النقص
في الهن الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم من تعزى بعزاء
الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا قال الموضح في شرح
شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة
فزاي مشددة اي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان
ليخرج الناس معه الى القتال في الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة
وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة اي قولوا له اعضض
على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا ذلك استهزاء به ولا تجيبوه
الى القتال الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي نسبت
اليه عساه ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا اي تذكروا
كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا له صريح اسم الذكر وهو الاير
وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله
بهن ابيه اذا استعمله منقوصا انتهى واذا استعمل الهن غير
مضاف كان بالاجماع منقوصا تقول هذا هن ورايت هنا ومررت
بهن وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل
عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله الموضح
في شرح القطر وندور النقص بضعف وهو حذف اللام والاعراب
بالحركات في الاب والاخ والحم وهو المراد بقول النظم وفي
اب وتاليه يندر فتقول هذا ابك واخك وحمك ورايت ابك

ونظرت الى هن

واخك

واخك وحمك ومررت بابك واخك وحمك ومنه اي من النقص
قوله وهو رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي .
بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم
فابه الاول مجرور بالكسرة وابه الثاني منصوب بالفتحة وهذا
البيت مقتبس من المثل السائر من اشبه اباه فما ظلم واختلف
في معنى نفي الظلم في المثل فقيل فما ظلم في وضع الشبه في موضعه
وقيل فما ظلم ابوه حين وضع زرعه حيث ادى اليه الشبه وقيل
الصواب فما ظلمت اي امه حيث لم تزن بدليل مجيء الولد على مشا بهة
ابيه قاله اللحياني ومن مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب
بالحركات قول بعضهم اي العرب في التثنية اي تثنية الاب
والاخ المنقوصين ابان واخان قال الفراء ابان جاء على لغة من
قال هذا ابك قال الموضح في الحواشي وكذا قياس اخان انتهى
فظهر ان المسموع ابان فقط واخان مقيس عليه واذا اجاز اخان
قياسا فينبغي ان يكون حمان كذلك ولم اقف عليه ونقل عن
ثعلب احمد بن يحيى انه قال يقال هذا ابوك واباك وابك فمن
قال هذا ابوك او اباك قال في التثنية ابوان ومن قال هذا
ابك قال في التثنية ابان والاب والاخ والحم قصرهن اولى
من نقصهن وهو المراد بقول النظم وقصرها من نقصهن اشهر
وعدل الموضح عن ها الى هن لان الاكثر في هن ان يعود الى
جمع القلة وها بعكس ذلك والمراد بقصرهن ان يلزم اخرهن
الالف المنقلبة عن لامهن في الاحوال الثلاثة فيعربن
بحركات مقدرة عليها كقوله وهو ابو النجم فيما قال الجوهري
وقيل رؤبة . ان اباها وابا اباها . قد بلغا في المجد غايتاها
انشده ابن جني وغيره واباها الاول مما عطف عليه لا شاهد
فيه لان كل واحد منهما يحتمل ان يكون منصوبا بالالف نيابة

عن الفتحة ويحتمل ان يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة
على الالف ۰ والشاهد في اباها الثالث اذ هو نص في القصر لانه
مضاف اليه فهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف والاجر باليا
وقول بعضهم وهو ابو حنش حين قال له خاله وقد بلغه ان ناسا
من اشجع في غار يشربون وهم قاتلون اخويه هل لك في غار فيه
ظبا لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى اقامه به على فم الغار ثم
دفعه في الغار فقال ضربا ابا حنش فقال بعضهم ان ابا حنش
لبطل فقال له ابو حنش مكره اخاك لا بطل فصار هذا مثلا
يضرب لمن يحمل على ما ليس من شانه ۰ وقيل ان اول من قاله عمرو بن
العاص لما عزم عليه معاوية ليخرجن الى مبارزة علي رضي الله
عنهم فلما التقيا قال عمرو مكره اخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر
الاخ للاستعطاف فاخاك مبتدا مؤخر مرفوع بضمة مقدرة
على الالف وبطل معطوف بلا على مكره اسم مفعول خبر مقدم
ولا يجوز ان يكون مكره مبتدا واخاك نايب عن الفاعل سد
مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي او الاستفهام عند جمهور البصريين
واجازه الاخفش والكوفيون كما سياتي وقوله بالجر وهم
العرب للمراة حماة فانه يستدعي ان يقول للرجل حمى لان
صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تا التانيث فلما اتصلت
التا نقل الاعراب من الالف اليها وظهر لانها حرف صحيح والمذكر
على اصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة وحاصل
ما ذكر تبعا لاصله ان الاسما الستة على ثلاثة اقسام ما فيه
لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والفم بغير الميم وما فيه لغتان
وهو الهن فان فيه النقص والاتمام وما فيه ثلاث لغات وهو
الاب والاخ والحم فان فيهن الاتمام والنقص والقصر ۰
الباب الثاني من ابواب النيابة المثنى وهو في الاصل بلغ

المعطوف

المعطوف من ثنيت العود اذا عطفته وفي الاصطلاح ما وضع
لاثنين واغنى عن المتعاطفين فما وضع جنس ولاثنين فصل
اول مخرج لما وضع على الاقل كرجل او اكثر كصنوان واغنى
عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنان واثنتا ن
وشفع وزوج وزكى بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو
القمران للشمس والقمر قال الموضح في شرح اللمحة والذي اراه ان
النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل
على المثنى انتهى ۰ وصرح المرادي بانه ملحق بالمثنى ودخل فيه
ايضا تثنية المفرد المذكر اسما كان او صفة كالزيدان المسلمان وصفا خ
والمؤنث كذلك نحو الهندان المسلمتان وتثنية الجمع المكسر
كالجمالان وتثنية اسم الجمع كالركبان وتثنية اسم الجنس كالغنمان
وثبوت الالف مع الجار في هذه الامثلة من استعمال الشيء في
اول احواله وهو الرفع واقترانها بال المعرفة عوض عن تعريف
العلمية الذاهب عند ارادة التثنية فيما اصله العلمية وجميع
ذلك معرب على الاصح فانه يرفع بالالف ويجر وينصب باليا
المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها والى ذلك الاشارة بقوله
بالالف ارفع المثنى مع قوله وتخلف اليا في جميعها الالف جرا
ونصبا بعد فتح قد الف ۰ وقدم الجر على النصب لان الجر اصل و
النصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج الى انه مبني ويشترط ان المثنى خ
في كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط ۰ احدها الافراد فلا
يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الا حاد
التاني الاعراب فلا يثنى المبني واما نحو ذان وتان واللذان
واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح
عند جمهور البصريين ۰ الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب
تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح ۰ واما المركب تركيب

اضافة من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف
اليه ۞ الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم
يثنى ۞ الخامس اتفاق اللفظ واما نحو الابوان للاب والام
فمن باب التغليب ۞ السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك
ولا الحقيقة والمجاز ۞ واما قولهم القلم احد اللسانين فشاذ
السابع ان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سوا
لانهم استغنوا بتثنية سىٍّ عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا
سواان وان لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى اجمع
وجمعا استغنا بكلا وكلتا ۞ الثامن ان يكون له ثان فى الوجود
فلا يثنى الشمس ولا القمر ۞ واما قولهم القمران للشمس والقمر
فمن باب المجاز فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب
بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب
من يلزمه الالف فى الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة
على الالف ومنهم من يلزمه الالف دايما ويعربه بحركات ظاهرة
على النون اجرا للمثنى مجرى المفردة قاله المرادى فى شرح التسهيل
والمثنى الحقيقى حملوا عليه فى الاعراب بالحروف اربعة الفاظ
اقتصر عليها فى النظم اثنين واثنتين فى لغة الحجازيين وثنتين
فى لغة التميميين مطلقا سوا افردا اوركبا مع العشرة او اضيفا
الى الظاهر او مضمر ويمتنع اضافتهما الى ضمير تثنية فلا يقال
جا الرجلان اثناهما والمراتان اثنتاهما او ثنتاهما لان ضمير
التثنية نص فى الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة
الشئ الى نفسه قاله للموضح فى شرح اللمحة وكلا وكلتا بشرط
ان يكونا مضافين لمضمر تقول جانى الرجلان كلاهما والمراتان
كلتاهما ورايت الرجلين كليهما والمراتين كلتيهما ومررت بالرجلين
كليهما والمراتين كلتيهما فان اضيفا الى الظاهر لزمتهما الالف

فى الاحوال

فى الاحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف
اعراب المقصور تقول جانى كلا الرجلين وكلتا المراتين و
رايت كلا الرجلين وكلتا المراتين ومررت بكلا الرجلين وبكلتا
المراتين فعلى هذا الف كلا كالف عصى والف كلتا كالف حبلى
ووزن كلا فعل كمعى والفها قيل عن واو لقلبها تا فى كلتا وقيل
عن يا لقلبها يا فى التثنية عند سيبويه اذا سمى بها ووزن كلتا
فعلى كذكرى والفها للتانيث والتا بدل عن لام الكلمة وهي
اما واو وهو اختيار ابن جنى او يا وهو اختيار ابى على والتفرقة
بين الاضافة الى ظاهر والاضافة الى مضمر هى اللغة المشهورة
وهى من اعطا الاصل للاصل والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة
اطلاقان ۞ احدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهى لغة كنانة
والثانى الاعراب بالحركات مطلقا وهى لغة بلحارث حكاها
الفرا ويلحق ايضا بالمثنى ما سمى به منه كزيدان علما فيرفع
بالالف ويجر وينصب باليا ويجوز فى هذا النوع ان يجرى مجرى
سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف
والنون واذا دخل عليه ال جر بالكسرة كقوله ۞ ۞
الا يا ديار الحى بالسبعان ۞ وهو اسم موضع نقل من تثنية
سبع الباب الثالث من ابواب النيابة باب
جمع المذكر السالم وهو الجمع الذى على هجايين كالزيدون من
الاسما والمسلمون من الصفات واتى بالمثال مع الجار مرفوعا
لانه اول احواله وهو معرب خلافا للزجاج فانه يرفع بالواو
المضموم ما قبلها لفظا نحو جا الزيدون او تقديرا نحو وانتم
الاعلون ويجر وينصب باليا المكسور ما قبلها لفظا نحو رايت
الزيدين ومررت بالزيدين او تقديرا نحو رايت المصطفين
وانهم عندنا لمن المصطفين والى هذا الناظم بقوله ۞ ۞

ها

اشارہ

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب وانما
فتح ما قبل يا المثنى وكسر ما قبل يا الجمع لوجهين احدهما ان
المثنى اكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها اخف من الكسرة بخلاف
الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على اصل التقا الساكنين
فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل اليا فرارا من ثقل الكسرتين
وبينهما يا ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع
ليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة
قاله ابو البقا في شرح لمع ابن جني ويشترط في كل ما يجمع
هذا الجمع من اسم او صفة ثلاثة شروط احدها الخلو من تا
التانيث فلا يجمع هذا الجمع من الاسما نحو طلحة ولا من الصفات
نحو علامة بتشديد اللام لئلا يجتمع فيهما علامتا التانيث و
التذكير ولو حذفت التا التبس بالمجرد منها وقيد التانيث بالتا
احترازا من التانيث بالالف كحبلى وحمرا علمين لرجلين فانهما
يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا
فيقال الحبلون والحمراوون الشرط الثاني ان يكون لمذكر
مناسبة بينهما فلا يجمع هذا الجمع علم المونث نحو زينب ولا
صفة المونث نحو حايض لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المونث فلو
كان نحو زينب علما لمذكر جاز ان يجمع هذا الجمع لعدم اللبس ولو
كان نحو زيد علما لامراة امتنع ان يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط
الثالث ان يكون لعاقل مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص
بالعقلا فلا يجمع هذا الجمع نحو واشق علما لكلب وسابق
صفة لفرس لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق
صفة لجمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية في الاسم
والصفة ثم يشترط لانفراد كل منها عن الاخر ان يكون الاسم
علما لان هذا الجمع يجبر العلمية الزايلة لاجله وان يكون العلم

غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع المركب الا
نحو برق نحره علما اتفاقا لان المحكي لا يغير ولا المزجي نحو
معدي كرب ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيها بالمحكي
في التركيب وقيل يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا
وعلى الجواز في المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة باخره فيقول
سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبون وسكت
عن المركب الاضافي فانه يجمع اول المتضايفين ويضاف
للثاني فيقول في غلام زيد علما غلاموا زيد وغلامي زيد
وعن الكوفيين اجازة جمعهما معا فيقال غلاموا الزيدين و
غلامي الزيدين بكسر الدال فيهما ودخل في قوله علما ما كان علما
على التوكيد نحو اجمع فانه يقال في جمعه اجمعون واما صفة
يصح جمعها بالالف والتا وهي التي تقبل التا المقصود بها
معنى التانيث فلا يجمع هذا الجمع علامة ونسابة لان التا فيهما
لتاكيد المبالغة لا لقصد معنى التانيث او صفة لا تقبل التا
ولكنها تدل على التفضيل فالصفة التي تقبل التا المذكورة
نحو قايم من المجرد ومذنب من المزيد تقول قايمة ومذنبة و
الصفة التي تدل على التفضيل نحو افضل فهذه الصفات الثلاث
تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتا فيقال قايمون ومذنبون
وافضلون كما يقال قايمات ومذنبات وفضليات فلا يجمع
هذا الجمع نحو جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران
واحمر لانها لا تقبل التا ولا تدل على تفضيل لان جريحا وصبورا
مما يستوي فيه المذكر والمونث وسكران مونثه سكرى واحمر
مونثه حمرا فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون واحمرون
كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات فلو جعلت
اعلاما جاز الجمعان فصل وحملوا على هذا الجمع السالم

للمذكر اربعة انواع اعربت بالحروف وليست جمع تصحيح نبه عليها
في النظم بقوله وبه عشرونا وبابه الحق والاهلونا اولو وعالمو
عليونا وارضون شذ والسنونا وبابه فهذه كلها ترجع الى اربعة
انواع احدها اسما جموع وهي اولو بمعنى اصحاب اسم جمع ذو بمعنى
صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه وعالمون اسم جمع عالم بفتح
اللام وليس جمعا له لان العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمون
مختص بالعقلا والخاص لايكون جمعا لما هو اعم منه قاله ابن مالك
وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الى انه جمع عالم على حقيقة الجمع
ثم اختلفوا في تفسير العالم الذى جمع هذا الجمع فذهب ابو
الحسن الى انه اصناف الخلق العقلا وغيرهم وهو ظاهر كلام
الجوهري وذهب ابو عبيدة الى انه اصناف العقلا فقط وهم
الانس والجن والملائكة وعشرون وبابه وهو ساير العقود
الى التسعين وكلها في التنزيل قال الله تعالى ان يكن منكم
عشرون صابرون وواعدنا موسى ثلثين ليلة واتممنا ها بعشر
فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين
عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم
ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة والنوع الثاني
جموع تكسير تغير فيها بنا الواحد واعربت بالحروف وهي بنون
جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته
ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية ادت الى
حذف الهمزة واحرون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها وفتح الحا
المهملة وتشديد الرا جمع حرة بفتح الحا ارض ذات حجارة
سود نخرة كانها احرقت بالنار واصلها إحرّة كما يفهم من قول
الجوهري كانه جمع إحرّة على هذا يشكل المثال لان بنون جمع
باعتبار اصله وهو بنو واحرون جمع باعتبار اصله وهو

احرّة

احرّة فصار من جمع السلامة بلا تكسير ويجاب بان ذلك
الاصل قد ترك وصار نسيا منسيا وارضون بفتح الرا جمع ارض
بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يورد في مقام الاستعظام
كقوله ، لقد ضجت الارضون اذ قام من بني ، سدوس خطيب
فوق اعواد منبر ، الا انه سكن الرا للضرورة وسنون بكسر
السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولامها واو او ها لقولهم
سنوات وسنهات وبابه الجارى على سننه وضابطه مستفاد
من قوله فان هذا الجمع يطرد في كل اسم ثلاثي حذفت لامه
وعوض عنها ها التانيث ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات
نحو عضة وعضين واصل عضة عضهة بالها من العضه وهو
الكذب والبهتان ، وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل
اصلها عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته ومنه
قول روبة ، وليس دين الله بالمعضى ، اى المفرق فعلى
الاول لامها ها ويدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثانى
واو ويدل له جمعها على عضوات فكل من التصغير والجمع يردان
الشئ الى اصله وعزة وعزين فالعزة بكسر العين المهملة
وفتح الزاى اصلها عزى فلامها يا وهي الفرقة من الناس و
العزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزى الى غير من تعتزى
اليه الاخرى وثبة وثبين والثبة بضم الثا المثلثة وفتح
الموحدة الجماعة واصلها ثبو وقيل ثبى من ثبيت اى جمعت فلا مها
على الاول واو وعلى الثانى يا واما الثبة التى هي وسط الحوض
فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من
ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هي محذوفة اللام ايضا من ثبيت
فعلى الاول لا يجمع بالواو والنون ويجمع على الثانى بهما وحاصل
ماذكر من محذوف اللام ثلاثة انواع مفتوح الفا نحو سنة

ومكسورها نحو عِضة وعِزة ومضمومها نحو ثُبة فما كان مفتوح
الفا كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفا لم
يغير في الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم الفا ففيه
في الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها
وهو الاكثر ووقع جمع سنة وعضة وعزة في التنزيل قال الله
تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين فسنين مجرور باضافة
عدد اليه وعلامة جره اليا الذين جعلوا القران عضين
فعضين مفعول ثان لجعلوا علامة نصبه اليا فمال الذين
كفروا قبلك مهطعين عن اليمين وعن الشمال عزين فعزين
صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب
وعلامة نصبه اليا ولم يقع جمع ثبة في التنزيل الا بالالف
والتا نحو فانفروا ثبات ولا يجوز ذلك الجمع المعرب
بالحروف في نحو تمرة لعدم الحذف ولا في نحو عدة وزنة
غير علمين لان المحذوف منهما الفا لا اللام واصلهما وعد
ووزن بكسر اولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة
على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذف الواو وعوض منه
الها وشذ لدون جمع لدة واصلها ولدة وهي المساوي في
السن فان كانا علمين لمذكر جمعا هذا الجمع فيقال عدون
وزنون ولا يجوز ذلك في نحو يد ودم لعدم التعويض من لامها
المحذوفة واصلهما يدي ودمي بسكون الدال والميم وذهب
الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب المبرد
الى فتح الميم وضعفه الجاربردي وحذفت لامهما على غير قياس
وجعل الاعراب على عينهما وشذ ابون واخون وهنون
فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض واصلها ابو واخو
وهنو فحذفت لاماتها كما مر ولم يعوض منها شي ولا يجوز

ذلك

ذلك في اسم واخت وبنت لان العوض فيهن عن لامهن المحذوفة
غير الها اما اسم فاصله سمو عند البصريين فحذفت لامه
وعوض منها الهمزة في اوله واما اخت وبنت فظاهر كلامه
هنا ان اصلهما اخو وبنو حذفت لامهما وعوض منها التا
لا ها التانيث والفرق ان تا التانيث فيهما لا تبدل في
الوقف ها وتكتب مجرورة وها التانيث يوقف عليها بالها
وتكتب مربوطة وذهب يونس الى ان تا اخت وبنت ليست
للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل في الوقف
ها نقل ذلك الموضح عنه في باب النسب وسلمه وادعى ان
الصيغة كلها للتانيث وسياتي قول ان التا فيهما للالحاق
بجذع وقفل الحاقا للثنائي بالثلاثي وشذ بنون جمع ابن لان
المعوض فيه همزة الوصل واصله بنو لان مؤنثه بنت ولم تر منه
التا تلحق مؤنثا الا ومذكره محذوف الواو قاله الجوهري ولا
يجوز ذلك في نحو شاة وشفة وان كانا محذوفي اللام معوضا
عنها ها التانيث لانهما كسرا تكسيرا يعرب بالحركات وذلك
ان شاة كسرت على شياه وشفة كسرت على شفاه بالها فيهما
واصل شاة شوهة بسكون الواو كصحفة فلما لقيت الواو
الها لزم انفتاحها فانقلبت الفا فصار شاهة فحذفت لامها
وهي الها وعوض منها ها التانيث واصل شياه شواه قلبت الواو
يا لانكسار ما قبلها واصل شفة شفهة حذفت لامها وهي الها
ايضا وعوض منها ها التانيث والدليل على ان لامهما ها التصغير سما
على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه وشفاه والتصغير
والتكسير يردان الاشيا الى اصولها وزعم قوم ان لام شفة
واو لقولهم في الجمع شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته
وانما لم تجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما

وشذ ظبون جمع ظبة فانهم كسروها على ظبى ولامها واو محذوفة
والها عوض منها والظبة بكسر الظا المعجمة وفتح الموحدة طرف
السيف والسهم واصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا اصبته بالظبة
والنوع الثالث مما حمل على هذا الجمع جموع تصحيح لم تستوف
الشروط المتقدمة في الاسم والصفة كاهلون جمع اهل وهم
العشيرة ووابلون جمع وابل وهو المطر الغزير لان اهلا ووابلا
ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا لغير عاقل وتقدم ان شرط
هذا الجمع ان يكون لعلم من يعقل او صفته ومن جمع اهل في التنزيل
دون وابل قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا من اوسط
ما تطعمون اهليكم الى اهليهم ابدا والنوع الرابع ما سمي به
من هذا الجمع المستوفي للشروط ومن ما الحق به فالثاني كعليين
فانه ملحق بهذا الجمع ومسمى به اعلا الجنة قال الله تعالى ان كتاب
الابرار لفي عليين وما ادراك ما عليون وهو في الاصل جمع علي
بكسر العين واللام مع تشديد اللام واليا ووزنه فعيل من العلو
ونقل الغزنوي عن يونس ان واحد عليين علي وعلية وهي
الغرفة والاول نحو زيدون مسمى به شخص فيعربان بالحروف
اجراء لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما وان كانا مفردين حقيقة
ويجوز في هذا النوع المسمى به ان تجري في الاعراب مجرى
غسلين وهو ما يسيل من جلود اهل النار في لزوم اليا في الاحوال
الثلاثة والاعراب بالحركات الثلاثة ظاهرة على النون حال
كونها منونة ان لم يكن اعجميا فتقول هذا زيدين وعليين ورايت
زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فان كان اعجميا امتنع
التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف فتقول هذه قنسرين
وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاقه تبعا للنظم في قوله
ومثل حين قد يرد ذا الباب محمول على المنصرف بقرينة التشبيه

وعدل

وعدل عن التشبيه بحين الى التشبيه بغسلين لانه يشبه
الجمع في كونه ذا زيادتين اليا والنون ودون هذا
المجرى من لزوم اليا والاعراب بالحركات على النون منونة ان
يجري مجرى هارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير
منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون قالوا هذا ياسمون بضم
النون من غير تنوين او يجري مجرى عربون بفتح العين والرا
المهملتين وبالموحدة في لزوم الواو والاعراب بالحركات
الثلاث على النون حال كونها منونة فتقول هذا زيدون
ورايت زيدونا ومررت بزيدون كقوله طال ليلي وبت
كالمجنون واعترتني الهموم بالماطرون بكسر النون وعدم
التنوين لوجود ال ويحتمل ان يكون من باب هرون وهذا
البيت قال ابن بري في حواشي الصحاح انه لابي دهبل الخزاعي
ردا على الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت
الانصاري والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية
الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع ماطر سمي به ودون
هذه اللغة ان تلزمه الواو وفتح النون مطلقا ذكره التسهيل في
وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه من يلزم
المثنى الالف مطلقا وكسر النون ويقدر الاعراب كقوله
وهو يزيد بن معاوية يتغزل في نصرانية كانت قد ترهبت في
دير خراب عند الماطرون ولها بالماطرون اذا اكل النمل
الذي جمعا الرواية بفتح النون في الماطرون وتقدم انه اسم
موضع واورده في الصحاح في فصل النون من باب الراء بالنون
في اوله وكسر النون في اخره فغير اوله بالنون بدل الميم واخره
بالكسر بدل الفتح قاله الموضح في الحواشي والضامن لها يعود على
النصرانية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرفة في البيت

بعده والبا للظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرفة وقت
اكل النمل الذى جمعه واراد به ايام الشتا فان النمل تخزن ما تجمعه
تحت الارض ليا كله ايام الشتا والخرفة بكسر الخا المعجمة ما يخترف
من الثمر اى تجتنى وبعضهم اى العرب يجرى بنين وباب سنين
وان لم يكن علما مجرى غسلين فى لزوم اليا والحركات على النون
منونة غالبا على لغة بنى عامر وغير منونة على لغة بنى تميم حكاه
عنهم الفرا ولا تسقط النون للاضافة قال احدا ولاد على
ابن ابى طالب رضى الله عنه وكان لنا ابو حسن على
ابا برا ونحن له بنين الرواية بنين باليا والاعراب على
النون وقال الصمة بن عبد الله بن الطفيل
دعانى من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا
الرواية سنينه باثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة
نصبه الفتحة لا اليا والا لقال فان سنيه بحذف النون
للاضافة وهذه لغة بنى عامر فانهم يعربون المعتل اللام ه
بالحركات الثلاث على النون مع لزوم اليا لانها اخف عليهم
ولان النون قامت مقام الذاهب من الكلمة ولو كان الذاهب
موجودا لكان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون
ما قام مقامه وقوله دعانى امر ومعناه اتركانى من نجد وهو
من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين
جمع اشيب وهو حال من المجرور بالبا ومردا حال من مفعول
شيبننا وبعضهم اى النحاة يطرد هذه اللغة وهى لزوم اليا
والاعراب على النون منونة فى جمع المذكر السالم وفى كل ما حمل
عليه لان باب اليا اوسع من باب الواو وهذا اعم من قول
الناظم وهو يعنى باب سنين عند قوم يطرد ويخرج عليها قوله
رب حى عرندس ذى طلال لا يزالون ضاربين القباب

الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى القباب بدل
على ان ضاربين معرب بالفتحة على النون كسائر لا بالياء
والا لحذفت النون للاضافة وقيل ضاربى القباب وردّ بانه
يحتمل ان يكون الاصل ضاربين ضاربى القباب فحذف البدل
الذى هو ضاربى لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله
فى المغنى ويحتمل ان يكون الاصل ضاربين نفس القباب فحذف
المضاف وبقى المضاف اليه على حاله ويحتمل ان يكون القباب
منصوبا بضاربين والاصل القبابى بيا النسب فى الجمع ثم
حذف احدى اليائين واسكن اليا الباقية وعرندس بفتح العين
والرا المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفى اخره سين
مهملة الشديد القوى والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف
اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف
جمع قبة وهى التى تتخذ من الادبير والخشب واللبد ونحوها وقد
يطلق على ما يتخذ من البنا وقوله وهو سجيم وماذا تبتغى الشعرا
منى وقد جاوزت حد الاربعين الرواية بكسر النون على انها
كسرة اعراب وبه قال الاخفش الاصغر على بن سليمان ولم يفرق
بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعرابه
فى اخره كما يفعل فى فتيان وقال الاعلم يوسف الشنتمرى
هو فى السنين والعقود اشذ منه فى المسلمين ونحوه لانه لفظ
مخترع للعقود فهو اشبه بالواحد الذى اعرابه بحركة اخره من
المسلمين ونحوه ولا دليل لهما فى هذا البيت لجواز ان يكون كسرة
النون فيه كسرة بنا للضرورة كما سيأتى وبذلك صرح ابن جنى

فصل فى حكم حركة نون الجمع والمثنى وما الحق بهما المشار
اليها فى النظم بقوله ونون مجموع وما به التحق
فافتح وقل من بكسره نطق ونون ما ثنى والملحق به

بعكس ذاك استجلوه فانتبه ، ولما كان المثنى سابقا على الجمع
قدمه الموضح عليه فقال نون المثنى وما حمل عليه مكسورة بعد
الالف والياء على اصل التقاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة
كقوله ، يا ابتا ارقني القذانُ ، فالنوم لا تالفه العينانُ ،
بضم النون والقذان بكسر القاف واعجام الذال المشددة
جمع قذذ وهو البرغوث وفتحها بعد الياء لغة لبنى اسد
حكاها الفراء كقوله وهو حميد بن ثور وقيل ابو خالد يصف
قطاة على احوذيين استقلت عشية ، فما هي الا لمحة وتغيب
الرواية بفتح النون من احوذيين تثنية احوذى بفتح الهمزة
وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد
الياء اخر الحروف وهو الخفيف فى المشى لحذقه وفى ديوان
الادب الاحوذى الراعى المشمر للرعاية الضابط لما ولى و
المراد بالاحوذيين هنا جناحى قطاة يصفها بالخفة وفاعل
استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية والمعنى
ان القطاة ارتفعت فى الجو عنه على جناحين فما يشاهدها الرائى
لها الا لمحة وتغيب عنه وقيل لا يختص فتح النون بالياء بل
يكون بعدها وبعد الالف فى لغة من يلزم المثنى الالف فى كل
حال قاله ابن عصفور كقوله اعرف منها الجيد والعينانا ،
ومنخرين اشبها ظبيانا ، انشده ابن عصفور والسيرافى وغيرهما
بفتح النون فى العينانا تثنية عين واما ظبيانا بفتح الظاء المعجمة
وسكون الموحدة وبالياء اخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا
تثنية ظبى خلافا للهروى وقيل هذا البيت مصنوع لا دليل
فيه وقال ابو زيد هو لرجل من بنى ضبة هلك منذ اكثر من مائة
سنة وظاهر كلام الموضح ان الفتح يجرى بعد الالف اذا كانت
علامة للرفع وفى نون اثنين واثنتين فانهما محمولان على المثنى

ولم

ولم اقف على نص صريح فى ذلك اعتمد عليه ولا على شاهد استند
اليه ونون الجمع السالم للمذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو
والياء للخفة لان الجمع اثقل من المثنى وكسرها جائز فى الشعر
بعد الياء كقوله وهو جرير لا سحيم خلافا للجوهرى ، عرفنا جعفرا
وبنى ابيه ، وانكرنا زعانف اخرين ، الرواية بكسر النون من
اخرين وهو جمع آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وجعفر وبنو ابيه
اولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاى وبالعين المهملة
وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاى والنون وهو القصير
واراد به الادعياء الذين ليس اصلهم واحدا وقوله وهو سحيم ،
وماذا تبتغى الشعراء منى ، وقد جاوزت حد الاربعين بكسر النون
وتقدم ما فيه واختلف راى ابن مالك فتارة حكم عليه بانه
مجرور بالكسر وتارة بانه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وتابعه
الموضح هنا فاستشهد به اولا على الاعراب بالكسرة وثانيا
على كسر النون فى الشعر ولم تكسر النون بعد الواو فى نثر ولا
شعر لعدم التجانس الباب الرابع من ابواب
النيابة الجمع بالف وتاء مزيدتين ولا فرق بين ان يكون مسمى
هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط كهندات ودعدات او بالتاء
والمعنى جميعا كفاطمات ومسلمات او بالتاء دون المعنى كطلحات ت
وحمزات او بالالف المقصورة كحبليات او الممدودة كصحراوات
او يكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق بين ان يكون سلمت
فيه بنية واحده كضخمة وضخمات او تغيرت كسجدة وسجدات
وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فالاول حرك وسطه والثانى
قلبت الفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدل الموضح
عن قول اكثرهم جمع المؤنث الى ان قال الجمع بالف وتاء مزيدتين السالم
ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير فان

فى جميع ذلك نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر
كما فى جمع المذكر السالم اجرا للفرع على وتيرة الاصل وانما
تخلف الفرع عن الاصل فى الاعراب بالحروف لعلة مفقودة
فى الفرع وهى انه ليس فى آخره حروف تصلح للاعراب نحو خلق
الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول به
عند الجمهور ومفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني
ومحمود الزمخشري وابى عمرو بن الحاجب وصوابه الموضح فى
المغنى ووضحه بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل
الفعل الذى عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق
ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان
الله تعالى موجد للافعال وللذوات جميعا انتهى وسبقه
الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال فى اسرار البلاغة
اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول
مطلق لان المفعول به هو الذى كان موجودا فاوجد الفاعل
شيأ فيه آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وانت
فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذى لم يكن موجودا
فحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله
اوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق
وهو المصدر فلم يكن مفعولا به انتهى واحتج الجمهور الذاهبون
الى ان العالم مفعول به لا مفعول مطلق بامور، اولها انا
قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله تعالى الا بدليل
منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذن كون الله خالقا للعالم
غير ذات العالم وثانيها انا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق
العالم نفس العالم لزم ان يكون الله تعالى موصوفا بالعالم
كما انه موصوف بالخالقية العالم، وثالثها ان نقول العالم

ممكن

ممكن فلم يوجد الا لان الله اوجده واحدثه وابدعه فلو كان
ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد
لان الله اوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون
ذلك تعليلا للشئ بنفسه و يرجع حاصله الى ان العالم
وجد لنفسه وذلك نفى للصانع قاله الفخر الرازى فى شرح
المفصل ونصب الجمع بالالف والتا المزيدتين بالكسر مطلقا
هو الغالب وربما نصب بالفتحة على لغة كما قال احمد بن يحيى
ان كان محذوف اللام ولم ترد اليه فى الجمع كسمعت لغاتهم
بفتح التا حكاه الكسائى ورايت بناتك بفتح التا حكاه ابن
سيدة وكقوله، فلما جلاها بالايام تحيزت ، ،
ثباتا عليها ذلها واكتئابها ، والايام الدخان وثباتا
بضم الثا الجماعات المتفرقة منصوبة على الحال بالفتحة
والكثير ان ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات
والضماير المؤنثة للنحل بالحا المهملة والمراد بيان حالها
حين يؤخذ عسلها وانما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها
لهذه التا بالتا التى تبدل فى الوقف ها او جبرا لما فاته
من حذف لامه كما اعرب نحو سنين بالحروف جبرا لما فاته من
حذف لامه وليس الوارد من ذلك مفردا مردود اللام خلافا
لابى على فى زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه
واصله لغية او لغوة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت
الفا فصار لغاة ورد بانه يلزم الجمع بين العوض والمعوض
فان ردت اللام فى الجمع كسنوات اوسنهات على اللغتين نصب
بالكسرة اتفاقا نحو اتممت سنوات اوسنهات بكسر التا
هذا اذا كانت الالف والتا زائدتين فان كانت التا اصلية
والالف زائدة كابيات جمع بيت واموات جمع ميت او كانت

الالف اصلية والتا زايدة كقضاة جمع قاض وغزاة جمع غا
واصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت اليا والواو
وانفتح ما قبلها قلبتا الفين فالالف فيهما اصلية لكونها
منقلبة عن اصل والتا زايدة للتانيث فالنصب بالفتحة
على الاصل نحو رايت قضاةً وجهزت غزاةً والمطرد من الجمع
بالالف والتا المزيدتين ما كان علمًا لمؤنث مطلقا او صفة
له مقرونة بالتا او دالة على التفضيل او علما لمذكر مقرونا
بالتا او صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات او مصغرة كذرهمات
وحمل على هذا الجمع شيان احدهما اولات وهو اسم جمع بمعنى
ذوات لا واحد له من لفظه وواحده فى المعنى ذات بمعنى صاحبة
واصله الى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت اليا الفا ثم حذفت
لاجتماعها مع الالف والتا المزيدتين ووزنه فعات نحو وان
كن اولات حمل فاولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها
ضمير النسوة وهو النون المدغمة فى نونها واصل كن كون
بضم الواو وبعد النقل الى باب فعل بضم العين فاستثقلت
الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما
قبلها ثم حذفت الواو لالتقا الساكنين والثانى ما سمى به
من ذلك الجمع وما الحق به نحو رايت عرفات وهو علم لموضع
الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات
مباركا فيها بنصب مباركا على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه
صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهى لا
تدخل عليه وسكنت اذرعات بكسر الرا قاله فى الصحاح وزاد
فى القاموس وقد تفتح وفيه وفى تهذيب الاسما واللغات
النسبة اليها اذرعى بالفتح وهى جمع اذرعة واذرعة جمع
ذراع فى لغة من ذكره قال ابو الفتح الهمدانى فى اشتقاق

البلدان واذرعات هى قرية من قرى الشام وقال الجوهرى
موضع بالشام ولامنافاة بينهما واختلف العرب فى كيفية
اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاثة فرق فبعضهم يعربه
على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه فى الاصل
للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما كان
عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة
للعلمية والتانيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف
فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول راعى
الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط
بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية
والتانيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين
فانه اخذ من الاول النصب بالكسرة ومن الاخيرة حذف التنوين
فتحصل فى المسئلة ثلاثة اوجه ورووا بالاوجه الثلاثة
قوله وهو امرئ القيس الكندى فى محبوبته
تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالى
الرواية بجر اذرعات بالكسر مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا
تنوين ومعنى تنورتها نظرت الى نارها بقلبى من اذرعات
وانا بالشام واهلها بيثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم
سميت باسم الذى نزلها من العماليق وهو يثرب بن عبيد وفى
السنة منع اطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة التثريب واما
قوله تعالى يا اهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين والى
هذا الباب الاشارة بقول الناظم • وما بتا والف قد جمعا
يكسر فى الجر وفى النصب معا • كذا اولات والذى اسما قد جعل
كاذرعات فيه ذا ايضا قبل • الباب الخامس
من ابواب النيابة ما لا ينصرف اى ما لا يدخله تنوين الصرف

بيان فالوصف

وَمَوْمًا فِيهِ علتان فرعيتان من علل تسع جمعها ابن النحاس في قوله ؞ اجمَعْ وزِنْ عادلا أنِّثْ بمعرفة ؞ ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا ؞ وسيأتي شرح ذلك في باب معقود له والذي يخصه منا انه متى اجتمع في اسم علتان منها كاحسن فان فيه الصفة ووزن الفعل او واحدة منها تقوم مقامهما في منع الصرف كمساجد وصحرا فان صيغة منتهى الجموع بمنزلة جمعين والتانيث بالالف بمنزلة تانيثين فكل من صيغة منتهى الجموع والف التانيث قايم مقام علتين فانجر بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو فحيوا باحسن منها ونحو اعتكفت في مساجد الا ان اضيف لفظا نحو في احسن تقويم وفي مساجد عايشة او تقديرا نحو ابدأ بهذا من اول في رواية من جر بالكسرة بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه او دخلته ال معرفة كانت نحو وانتم عاكفون في المساجد او موصولة نحو قوله ومن الشافيات الحوايم بخفض الحوايم بالكسرة لدخول ال الموصولة عليه وهي جمع حايمة واما الداخلة على الصفة المشبهة كالاعمى والاصم واليقظان فانها حرف تعريف على الاصح كما في المغني وغيره لا موصولة او زايدة كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعبا الخلافة كاهله ؞ بخفض اليزيد لدخول ال الزايدة عليه بنا على انه باق على علميته ويحتمل ان يكون قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم ادخل عليه ال للتعريف كما قال الموضح في شرح القطر وعلى هذا الاشارة فيه وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بني امية والاعبا جمع عِبْءٍ بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي اخره همزة كحمل ثقل بكسر المثلثة وسكون القاف واراد به امور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى

البصرة

البصرة شديدا كاهله بحمل اثقال الخلافة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله ؞ وجر بالفتحة ما لا ينصرف ؞ ما لم يضف او يك بعد ال ردف ؞ واذا دخله ال او اضيف وجر بالكسرة هل يعود منصرفا ام لا اقوال ؞ ثالثها ان كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه والا صرف وهو المختار

الباب السادس من ابواب النيابة الامثلة الخمسة

سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسما الستة اسما باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قاله الموضح في شرح اللمحة وهي كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين بالتا للمخاطبين نحو تفعلان يا زيدان او للمخاطبتين نحو تفعلان يا هندان او للغايبتين نحو الهندان تفعلان وباليا للغايبين نحو الزيدان يفعلان او واو جمع بالتا للمخاطبين نحو انتم تفعلون وباليا للغايبين نحو هم يفعلون او يا مخاطبة نحو انت تفعلين ولا فرق بين ان تكون الالف والواو ضميرين كما تقدم او علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون في لغة طي فان رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الاول جازم ومجزوم والثاني ناصب ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص فيفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في يفعلون لانه يودي الى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة

ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك في
نظيره من الاسما وحملوا يفعلان و تفعلين على يفعلون ولما كان
ها هنا مظنة سؤال وهو ان يقال انك قلت ان المضارع المتصل
به واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى الا
ان يعفون منصوب بان والنون لم تحذف فاشار الى جوابه بقوله
واما الا ان يعفون فالواو لام الكلمة لا ضمير الجماعة وهي واو
عفى يعفو والنون ضمير النسوة عايد على المطلقات لا نون الرفع
والفعل معها مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة مثل
يتربصن لا معرب ووزنه يفعلن فالعين فاؤه والفا عينه
والواو لامه وهذا بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو
فيه ضمير الجماعة المذكرين كالواو في قولك يقومون وواو
الفعل محذوفة والنون علامة رفع ووزنه يفعون فتحذف
النون للجازم والناصب نحو لم تعفوا وفي التنزيل وان تعفوا
اقرب للتقوى ووزنه تفعوا واصله تعفووا بواوين الاولى
لام الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو الاولى
فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو الاولى لالتقاء الساكنين
وخصت بالحذف لكونها اخر كلمة والى هذا الباب اشار الناظم
بقوله ٭ واجعل لنحو يفعلان النونا ٭ رفعا وتدعين وتسالونا
وحذفها للجزم والنصب سمه الباب السابع من
ابواب النيابة وهو خاتمتها الفعل المضارع المعتل الاخر
وهو ما اخره حرف علة الف كيخشى او يا كيرمي او واو كيدعو
فانه يجزم بحذف الاخر نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يرم
ولم يدع فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها
ومن يرم اليا والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة
قبلها دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة

انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الافعال لا يقدر
فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في الالف في حالة
النصب وعلل ذلك بان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقدير
فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل اذ وجد فضلة
ازالها والا اخذ من قوى البدن وذكر سيبويه الى تقدير الاعراب
فيها فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة
واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرق
بينهما بحذف حرف العلة وقول الناظم واحذف جازما
ثلاثهن يحتمل المذهبين ثم استشعر اعتراضا بان احرف
العلة قد تثبت مع الجازم فاشار الى جوابه بقوله فاما قوله
اذا العجوز غضبت فطلق ٭ ولا ترضاها ولا تملق وقوله
هجوت زبان ثم جئت معتذرا ٭ من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
وقوله وهو قيس بن زهير ٭ الم ياتيك والانباء تنمي
بما لاقت لبون بني زياد ٭ فضرورة فهن حيث اثبت احرف
العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه الاحرف اصلية بناء على
قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويقر حرف العلة
على حاله والانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمي بفتح التاء المثناة من
فوق من نميت الحديث يقال بالتخفيف اذا بلغته على وجه
الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون
الناقة ذات لبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام الناقة
الشابة بدل لبون وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته وفاعل
ياتيك مضمر وبما لاقت متعلق بتنمي لقربه ويجوز ان يكون ما
لاقت فاعل ياتيك والبا زائدة في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا
واما قوله تعالى انه من يتقي ويصبر باثبات اليا في يتقي وتسكين
يصبر في قراة قنبل عن ابن كثير فاختلف في تخريجه فقيل من

موصولة لا شرطية ويبقى مرفوع لا مجزوم وتسكين يصبر مع انه معطوف على مرفوع اما لتوالى حركات البا الموحدة والرا من يصبر والفا والهمزة من فان كما في يا مركم باسكان الرا تنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تنزيل برف من يصبر فان منزلة بنا على فعل بكسر الفا وضم العين فسكن لانه بنا مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا فما بالك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فنزل رب غ من اشرب غير منزلة عضد وسكن البا كما يسكن عضد واما على انه اي قنبلا وصل بنية الوقف كقراءة الحسن البصري ولا تمنن تستكثر بتسكين تستكثر مع انه مرفوع باجماع السبعة وكقراءة نافع محياى ومماتي بسكون يا محياى وصلا واما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشرطية لعمومها وابهامها ولكون مدخولها مستقبلا سببا لما بعده ولهذا دخلت الفا في الخبر كما تدخل في الجواب قاله الفارسي فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة لا يعطف على الشرط وقيل من شرطية واليا في يتقي اما اشباع ولام الفعل حذفت للجازم واما على اجرا المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستنبع حذفها حذف حرف العلة تنبيه ما مر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما اذا كان اصليا فاما اذا كان حرف العلة عارضا بان كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرا مضارع قرا ومكسور ما قبلها نحو يقرئ مضارع اقرأ ومضموم ما قبلها نحو يوضو مضارع وضو بضم الضاد بمعنى حسن وجمل فان كان الابدال للهمزة بعد دخول

الجازم

الجازم على المضارع فهو ابدال قياسي لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمز الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي ويمتنع حينئذ اي حين اذ ابدل بعد دخول الجازم الحذف للحرف المبدل من الهمزة لاستيفا الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التى كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيأ آخر وان كان الابدال قبله اي قبل دخول الجازم فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة فهي متعاصية بالحركة عن الابدال وابدال الهمز المتحرك من جنس حركة ما قبله شاذ ويجوز حينئذ مع دخول الابدال هنا وعدمه اي عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصلي وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلي لا العارض وعدم الاعتداد بالعارض هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثرون ففي كلامه لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للاثبات وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتحقيقها

فصل

تقدر الواو رفعا في جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو جا مسلمي والنون رفعا في المضارع المعتل اذا اسند الى واو الجماعة او الف اثنين او يا المخاطبة واكد بالنون الثقيلة نحو لتبلون لتبلوان لتبلين وتقدر الحركات الثلاث تعذرا في الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة غير مهموزة نحو الفتى مما الفه منقلبة عن يا والمصطفى مما الفه منقلبة عن واو وان صورتها الالف يا نظرا الى اصلها في الاول ومجاوزتها الثلاثة

في الثاني ويسمى الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة معتلا لكونه
اخره حرف علة ومقصورا لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر
المنع او لكونه منع المد والمقصور يقابله الممدود فعلى هذا
لا يسمى نحو يسعى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه
لانه ليس في الافعال ممدود تقول جا الفتى والمصطفى ورايت
الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ واحد في
الاحوال الثلاثة والتقدير مختلف فيقدر في الرفع الضمة
وفي النصب الفتحة وفي الجر الكسرة في الالف ان قلنا بمقارنة
الاعراب لاخر المعرب وهو الاصح والا فبعدها وموجب هذا
التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة وتقدر الضمة والكسرة
فقط في الاسم المعرب الذي اخره يا لازمة في الاحوال الثلاثة
مكسور ما قبلها نحو المرتقي من مزيد الثلاثي والقاضي من الثلاثي
ويسمى الاسم المذكور معتلا لكونه اخره حرف علة ومنقوصا
لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها او لانه تحذف
لامه لاجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلا
التعليلين لا يخلو عن نظر اما الاول فلان نحو يدعو ويرمي
نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا واما الثاني
فلان نحو فتى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا
وخرج بذكر الاسم في حد المقصور الفعل نحو يخشى والحرف نحو
على مما في اخره الف لازمة وفي حد المنقوص الفعل نحو يرمي والحرف
نحو في مما في اخره يا لازمة وخرج بذكر المعرب في حديهما المبني
نحو ذا ونا والذي والتي وخرج بذكر اللزوم في الالف نحو رايت
اخاك وفي اليا نحو مررت باخيك فانهما يتغيران بحسب الاعراب
وخرج باشتراط الكسرة قبل اليا في حد المنقوص نحو ظبي مما
اخره يا قبلها ساكن صحيح وكرسي مما اخره يا قبلها ساكن معتل

والى ذلك

والى ذلك اشار الناظم بقوله ٭ وسم معتلا من الاسماء ٭
كالمصطفى والمرتقي مكارما ٭ فالاول الاعراب فيه قدرا ٭
جميعه وهو الذي قد قصرا ٭ والثان منقوص ونصبه ظهر
ورفعه ينوى كذا ايضا يجر ٭ وتقدر الضمة والفتحة في الفعل
المضارع المعتل بالالف نحو هو يخشاها ولن يخشاها فيخشى
في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب تقديرا فيهما ومثلتهما متصلين
بها الضمير ليوافق اللفظ بالالف الخط وتقدر الضمة فقط
في الفعل المضارع المعتل بالياء والواو نحو هو يدعو وهو يرمي
فيدعو ويرمي مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء ما ذكر من
تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال
ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا انما قدرنا في الاسم لان
الاعراب فيه اصل فيجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا
حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه جرى في النظم فقال
واي فعل اخر منه الف ٭ او واو او يا فمعتلا عرف ٭
فالالف انو فيه غير الجزم ٭ ثم قال والرفع فيهما انو وتظهر الفتحة
لخفتها في الواو والياء في الفعل وهو المنبه عليه في النظم بقوله
ونصبه كظهر نحو ان القاضي لن يرمي ولن يغزو وليس في
العربية اسم مرتجل معرب في اخره واو لازمة قبلها ضمة هذا

باب النكرة والمعرفة

وهما في الاصل
اسما مصدرين لنكرته وعرفته فنقلا وسمي بهما الاسم
المنكر والاسم المعرف الاسم ضربان على الاصح نكرة وهي الاصل
لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج
فرع عما لا يحتاج وهي بالحد عبارة عما شاع في جنس موجود او
مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا
بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه

والثانى كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره
وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما
تخلف ذلك من جهة عدم وجود افراد له فى الخارج ولو وجدت
لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو
وانما وضع وضع اسما الاجناس وكذلك قمر فاما قوله فكانه لمعان
برق او شعاع شموس وقوله وجوههم كانها اقمار فان العرب
تنسب اليهما التعدد باعتبار الايام والليالى وان كانت حقيقتهما
واحدة يقولون شمس هذا اليوم احسن من شمس امس وقمر هذه
الليلة اكثر نورا من قمر ليلة اولذلك الشهر وبالخاصة عبارة
عن نوعين احدهما ما يقبل ال المؤثرة للتعريف كرجل لحيوان مذكر
عاقل وفرس لحيوان مذكر غير عاقل ودار لمؤنث غير حيوان وكتاب
لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل ال المؤثرة للتعريف
فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب والنوع الثانى ما لا
يقبل ال المؤثرة للتعريف ولكنه يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة
للتعريف نحو ذى بمعنى صاحب ومن بفتح الميم بمعنى انسان وما بمعنى شيء
فى قولك مررت برجل ذى مال ومررت بمن معجب لك ومررت بما
معجب لك فتقول ومن وما نكرات لان ذى نعت لنكرة ومن وما نعتا
بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهى لا تقبل ال ولكنها
واقعة موقع ما يقبل ال اما ذو فانها واقعة موقع صاحب وصاحب
يقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب وليست ال فيه موصولة
لانه قد تنوسى فيه معناه الاصلى بحسب الاستعمال وصار من قبيل
الجوامد ولذلك لا يعمل لا تقول مررت برجل صاحب اخوه عمرا
قاله الشاطبى فى باب المبتدا واما من فانها نكرة موصوفة واقعة
موقع انسان وانسان يقبل ال فتقول الانسان واما ما فانها نكرة
موصوفة ايضا واقعة موقع شيء وشى يقبل ال فتقول الشيء فمن

فيه نظر بل الخيل مؤنثة
قال فى القاموس الفرس اسم للذكر والانثى

للعاقل

للعاقل وما لغيره وكذلك اذا استعملا فى الشرط والاستفهام بمعنى
فى الشرط كل انسان وكل شيء وفى الاستفهام اى انسان واى شيء فانسان
وشى يقبلان ال قاله الشاطبى ثم قال وكذلك اين وكيف فانهما
واقعان موقع قولك فى اى مكان وعلى اى حال ومكان وحال يقبلان
ال انتهى وذهب ابن كيسان الى ان من وما الاستفهاميتين معرفتان
وكذلك نحو صه حال كونه منونا فانه نكرة ولا يقبل ال ولكنه واقع
موقع قولك سكوتا وسكوتا يقبل ال لانه مصدر فتقول السكوت
بنا على ان التنكير والتعريف فى اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدرى
ومذهب الجمهور ان اسما الافعال واقعة موقع الافعال وكذلك
نحو احد وديار وعريب وكتيع من الاسما الملازمة للنفى فانها نكرات
ولا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال وهو مثلا رجل او
حى او ساكن او نحو ذلك قاله الشاطبى وانكر النكرات شيء موجود
ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل
فهذه عشرة تقابل كلا منها ما هو فى مرتبته والضرب الثانى معرفة
والى هذين الضربين اشار الناظم بقوله نكرة قابل ال مؤثرا او
واقع موقع ما قد ذكرا وغيره معرفة وهى الفرع لانها تحتاج فى
دلالتها الى قرينة وما تحتاج فرع عما لا تحتاج كما تقدم وهى عبارة
عن نوعين احدهما ما لا يقبل ال فى النثر البتة بقطع الهمزة سماعا
قاله شارح اللباب والقياس وصلها ولا يقع موقع ما يقبلها نحو
زيد وعمرو فاما قوله باعدام العمرو من اسيرها فضرورة والنوع
الثانى ما يقبل ال ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس
وضحاك فان ال الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف لانها معارف
بالعلمية وانما دخلت عليها ال للمح الاصل بها وهو التنكير وفى
بعض النسخ للمح الوصف والاول اولى لان مدخولها قد يكون غير
وصف كالنعمان فانه فى الاصل اسم عين للدم بالدال المهملة وتخفيف

الميم وظاهر كلامه ان ال في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام
وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي اعلام بل على تقدير تنكيرها
لتكون ال مشعرة باصلها من الصفة تدخولها عليها كدخولها
على القايم والقاعد وبابه وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال
فاذا ثبتت ان ال قد اثرت معنى التعريف تقديرا ولمح الصفة صار
التعريف مشكلا واجاب بما حاصله انها لم تؤثر تعريفا
فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتامل واقسام المعارف
سبعة احدها المضمر بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر او
غايب كانا وهم والثاني العلم لمذكر او مؤنث كزيد وهند والثالث
الاشارة كذا للمذكر وذي للمؤنث والرابع الموصول بناء على ان تعريفه
بالعهد الذي في الصلة لا بال ملفوظة كالذي او مقدرة كمن او
بالاضافة كاي كالذي للمذكر والتي للمؤنث والخامس ذو الاداة
للمذكر والمؤنث كالغلام والمراة والسادس المضاف اضافة محضة
لواحد منها اي من هذه الخمسة معتلا كان او صحيحا كابني وغلامي
السابع المزيد على قول النظم كهم وذي وهند وابني والغلام
الذي المنادي المنكر المقصود نحو يا رجل لمعين بناء على ان
تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوي قال في التسهيل واعرفها
ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغايب السالم عن
ابهام يعني بان يتقدمه اسم واحد معرفة او نكرة ثم المشار به والمنادي
يعني انهما في مرتبة واحدة لان التعريف فيهما بالقصد عنده ثم
الموصول وذو الاداة يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد
وفي بعض نسخه ثم ذو الاداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب
المضاف اليه فجعل المضاف الى الضمير في مرتبة الضمير والصحيح مما
نسب الى سيبويه ان المضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى
المضمر فانه في رتبة العلم وذهب المبرد الى ان المضاف دون المضاف

اليه

اليه مطلقا فتحصل ثلاثة اقوال فصل في المضمر بفتح الميم
الثانية المضمر اسم مفعول من اضمرته اذا اخفيته وسترته و
اطلاقه على البارز توسع والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم عقد
العسل فهو عقيد اي معقود وهو اصطلاح بصري والكوفيه
يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل
الصريح قال ابن هاني فصرح بمن تهوى ودع عنك الكنى
فلا خير في اللذات من دونها ستر فالضمير والكناية بالاصطلاح
اسمان لما وضع لتعيين مسماه وهو اما لمتكلم كانا بزيادة الالف
عند البصريين وباصالتها عند الكوفيين او لمخاطب كانت
بزيادة التا عند البصريين وباصالتها حين عند الكوفيين
او لغايب كهو بتمامها عند البصريين والها وحدها عند
الكوفيين واليه اشار في النظم بقوله
فما لذي غيبة او حضور كانت وهو سم بالضمير او لمخاطب
تارة ولغايب اخرى وهو ثلاثة الالف والواو والنون والى
ذلك اشار الناظم بقوله والف والواو والنون لما غاب وغيره
واراد بغيره المخاطب كقوما للمخاطبين وقاما للغايبين وقوموا
وقاموا وقمن باهندات والهندات قمن وينقسم الضمير الى بارز
وهو ما له صورة في اللفظ به كانت وكاف اكرمك وهنا تلابه
فكل من التا والكاف والها يلفظ بصورته والى مستتر وهو بخلافه
اي بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى كالضمير
المقدر في اقوم وقم فيقدر في اقوم انا وفي قم انت ولم تضع
العرب لهما لفظا يعبر به عنهما ولكن لضيق العبارة عبر عنهما
بلفظ الضمير المنفصل تقليبا للمبتدين وليس بهما اياهما على الحقيقة
وينقسم البارز الى متصل بعامله وهو ما لا يفتتح بها النطق
ولا يقع بعد الا كيا ابني وكاف اكرمك وها سليه وما يكم

وَهذا معنى قول النظم • وَذو اتصال منه ما لا يُبتدا •
ولا يلي الا اختيارا ابدا • كاليا والكاف من ابني اكرمك • ثم
واليا والها من سليه • وشملت هذه الامثلة انواع الضمير الثلا
من المتكلم والمخاطب والغايب ومحاله الثلاثة من الرفع والنصب
والجر فاليا من ابني للمتكلم ومحلها جر والكاف من اكرمك للمخاطب
ومحلها نصب واليا من سليه للمخاطبة ومحلها رفع على الفاعلية
والها من سليه للغايب ومحلها نصب على المفعوليه والحاصل
ان اليا والكاف والها لا يبتدا بشئ منها ولا تقع بعد الا واما
قوله وَمَا نبالى اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار
فضرورة والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف ايا وابقى
الكاف او اوقع المتصل موقع المنفصل وَما الاولى نافيه وما
الثانيه زايدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجمل
الفعليه ونبالى من المبالاه بمعنى الاكتراث وجارتنا خبر كان
من الجوار وان مصدرية وديار بمعنى احد فاعل يجاورنا وان
وصلتها مفعول نبالى وهى مفرد لا جملة والاحرف لجاب
والكاف فى موضع نصب على الاستثنا لتقدمه على المستثنى منه
وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة احد
غيرك واجاز ابن الانبارى وقوع المتصل بعد الا مطلقا ومنعه
المبرد مطلقا وانشد مكان الاك سواك ويحتاج الى الجواب
عن قول الشاعر • اعوذ برب العرش من فئة بغت •
علىّ فما لى عوض الاه ناصر • فاوقع الها المتصلة موقع اياه
والى منفصل من عامل وهو اى المنفصل ما يبتدا به فى النطق
ويقع بعد الا وذلك نحو انا تقول فى ابتدا النطق بها انا مؤمن
وفى وقوعه بعد الا ما قام الا انا وتقسيمه هنا البارز الى متصل
ومنفصل لا ينافى تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز فى باب

العطف

العطف لاختلاف المدركين فانه منا ناظر الى مواقعه من الاعرا
وهناك ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنعه
ان كلا من المتصل والمنفصل اصل براسه وذهب بعضهم الى ان
المتصل اصل للمنفصل محتجا بان مبنى الضماير على الاختصار
والمتصل اخصر من المنفصل وينقسم الضمير المتصل بحسب
مواقع الاعراب من رفع ونصب وجر الى ثلاثة اقسام الاول
ما يختص بمحل الرفع فقط وهو خمسة احدها التا مضمومة كانت
او مفتوحة او مكسورة كقمت بالحركات الثلاث وثانيها الالف
الدالة على اثنين او اثنتين كقاما وقامتا وثالثها الواو الدالة
على جمع الذكور كقاموا ورابعها النون الدالة على جمع الاناث
كقمن وخامسها يا المخاطبة بنا على انها ضمير وهو قول سيبويه
وخالفه الاخفش والمازنى وزعما انها حرف تانيث والفاعل
ضمير مستتر ويقع فى الامر كقومى والمضارع كتقومين وخرج
بقيد المخاطبة يا المتكلم فانها لا تكون فى محل رفع اصلا والقسم
الثانى من الاقسام الثلاثة ما هو مشترك بين محلى النصب والجر
فقط وهو ثلاثة احدها يا المتكلم نحو ربى اكرمنى فاليا من ربى
فى محل جر باضافة رب اليها وفى اكرمنى فى محل نصب على المفعوليه
باكرم وثانيها كاف المخاطب بفتح الطا نحو ما ودعك ربك
فالكاف من ودعك فى محل نصب على المفعوليه ومن ربك فى محل
جر باضافة رب اليها وثالثها ها الغايب نحو قال له صاحبه
وهو يحاوره فالها من له وصاحبه فى محل جر فى الاول باللام وفى
الثانى بالاضافة وفى يحاوره فى محل النصب على المفعوليه بيحاور
وذلك داخل تحت قول النظم ولفظ ما جر كلفظ ما نصب
والقسم الثالث من الاقسام الثلاثة ما هو مشترك بين المحال
الثلاثة محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر وهو نا خاصة بالشرطين

اتحاد المعنى والاتصال نحو ربنا اننا سمعنا فنا فى ربنا فى محل
جر باضافة رب اليها وفى اننا فى محل نصب بان وفى سمعنا فى محل
رفع على الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول النظم كاعرف بنا فاننا
نلنا وقال بعضهم وهو ابو حيان معترضا على الناظم فى قوله
للرفع والنصب وجر ناصلح لا يختص ذلك بكلمة نا بل ياو كلمة
هم كذلك فانهما يقعان فى الحال الثلاثة لانك تقول فى
اليا فى الرفع قومى وفى النصب اكرمنى وفى الجر غلامى وتقول
فى هم فى الرفع هم فعلوا وفى النصب انهم وفى الجر لهم مال ورده
المتأخرون فقالوا هذا النقض غير سديد بالسين المهملة
لان المدعى ان يكون الضمير فى الاحوال الثلاثة متحد المعنى
ومتصلا وما اوردهُ ليس كذلك لان يا المخاطبة غير يا
المتكلم بدليلين احدهما ان يا المخاطبة تختلف فى سميتها ويا
المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثانى
ان يا المخاطبة موضوعة للمؤنث ويا المتكلم موضوعة للمذكر
وما للمؤنث غير ما للمذكر ولان الضمير المنفصل غير الضمير المتصل
ضرورة فانتفى الاتحاد وثبت المراد والفاظ الضمائر كلها مبنية
وجوبا وذلك مفهوم من قول النظم وكل مضمر له البنا يجب و
اختلف فى سبب بنائها فقيل شبه الحرف فى المعنى لان كل مضمر
مضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهى من معانى الحروف
وقيل شبه الحرف فى الوضع لان اكثر المضمرات على حرف او حرفين
وحمل الاقل على الاكثر وقيل شبه الحرف فى الافتقار لان المضمر
لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهدة او غيرها وقيل
شبه الحرف فى الجمود وقيل اختلاف صيغه لاختلاف معانيه
وقيل غير ذلك ولا يختص الابراز بضمير بعينه بل يكون فى ضمير
الرفع والنصب والجر ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط وينقسم

المستتر

المستتر الى قسمين مستتر وجوبا وهو المقتصر عليه فى النظم
بقوله ومن ضمير الرفع ما يستتر بقرينة تمثيله بقوله كافعل
اوافق نغتبط اذ تشكر وضابط واجب الاستتار ما لا يخلفه
فى مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بامر الواحد
المذكر كقم واستخرج بخلاف المرفوع بامر الواحدة والمثنى
والجمع فانه يبرز فى الجميع نحو قومى وقوما وقوموا وقمن او المرفوع ع
بمضارع مبدو بتا خطاب الواحد كتقوم وتستخرج بخلاف
المبدو بتا الغايبة نحو هند تقوم فان استتاره جايز لا واجب
وبخلاف المبدو بتا خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز
فى الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن او المرفوع
بمضارع مبدو بالهمزة كاقوم واستخرج او المرفوع بمضارع
مبدو بالنون كنقوم ونستخرج او المرفوع بفعل استثنا
كخلا وعدا وليس ولا يكون فى نحو قولك القوم قاموا ما خلا
زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا ففى خلا وعدا وليس
ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عايد على البعض المفهوم
من كلية السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق
او المرفوع بافعل فى التعجب او بافعل فى التفضيل فالاول
كما احسن الزيدين بفتح الدال وكسرها والثانى نحو هم احسن
اثاثا ورئيا ففى احسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر
وجوبا واثاثا تمييز او المرفوع اسم فعل غير ماض كاوه بمعنى
اتوجع ونزال بمعنى انزل او المرفوع بالمصدر النايب عن فعله
نحو فضرب الرقاب بجميع هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر
ولا الضمير البارز الا افعل التفضيل فانه يرفع الظاهر فى
مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو
مررت برجل افضل منه انت اذا لم يعرب انت مبتدا وعلى هذا

نعدّا فعل التفضيل من امثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا يشكل
على الضابط المذكور وينقسم الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه
ذلك الظاهر او الضمير المنفصل وهو الضمير المرفوع بفعل
الغايب او بفعل الغايبة او الصفات المحضة وهي الخالصة
من شايبة الاسمية او اسم الفعل الماضي فالمرفوع بفعل
الغايب نحو زيدٌ قام و بفعل الغايبة نحو هند قامت او نحو
و بالصفات المحضة وهي ما اسم فاعل نحو زيد قايم او اسم
مفعول نحو زيد مضروب او صفة مشبهة نحو زيد حسن او
امثلة المبالغة نحو زيد ضراب او مضراب او ضروبٌ او
ضريبٌ او ضربٌ و باسم الفعل الماضي نحو زيدٌ هيهات اى
بعد فالضمير في هذه الامثلة وما اشبهها مستتر جوازا
واذا برز انفصل تقول زيدٌ قام هو وكذا الباقي والدليل
على جواز ذلك انه يخلفه الظاهر والضمير المنفصل الا ترى
انه يجوز في الفصيح زيد قام ابوه فيخلفه الظاهر وهو ابوه
او ما قام الا هو فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا وكذا
الباقي من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار في الضمير
المنتقل الى الظرف وعديله اذا وقعا صفة او صلة او خبرا
او حالا نحو مررت برجل امامك او في مجلسك وجا الذي عندك
او في الدار وزيد خلفك او في المسجد وجا زيد فوق فرس او على
حمار وقد يجب ابراز الضمير المستتر اذا جرى رافعه على غير من هو
له نحو غلام زيد ضاربه هو تنبيه هذا التقسيم للضمير الى
مستتر وجوبا وجوازا تقسيم ابن مالك في التسهيل وغيره وابن
يعيش في شرح المفصل وغيرهما من النحويين ووافقهم الموضح
في شرح القطر وخالفهم هنا فقال وهذا التقسيم فيه نظر
اذ الاستتار للضمير في نحو زيد قام واجب لا يجوز

ابرازه

ابرازه فانه لو برز وجب انفصاله فيقال قام هو ولا يقال
قام هو على الفاعلية بل على التوكيد لذلك المستتر واما خلف
الظاهر له او الضمير المنفصل ففي غير تركيبه فزيد قام تركيبٌ
اسند فيه القيام الى ضمير زيد من غير حصر واما زيد قام ابوه
او ما قام الا هو فتركيبٌ آخر اسند فيه القيام الى سببي زيد
او الى ضميره المحصور بالا هذا تقرير كلامه وفيه امران احدهما
ان قوله فتركيب آخر يوهم ان ابن مالك وابن يعيش وغيرهما
قايلون بان نحو زيد قام هو وزيد قام ابوه تركيبٌ واحد مع
اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك الا ان يقطع النظر
عن خصوصية المسند اليه والثاني انه نفى ان يقال قام هو
على الفاعلية والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو من نحو
قوله تعالى ان يملّ هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا ونقل
المرادي عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو
مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا
وكذلك اذا اجرى الوصف على غير من هو له وابرز الضمير يكون
فاعلا باتفاق عند البصريين والكوفيين والنظر الجيد ان
يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل
لانه لا يخلو اما ان يريدوا بجواز الاستتار انه يجوز ابراز
الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف
لما اصلوه من القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل
منه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه والتحقيق
في التقسيم ان يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير
المستتر كاقوم و تقوم والى ما يرفعه وغيره اى الظاهر كقام
وهيهات وينقسم الضمير المنفصل بحسب مواقع الاعراب
الثلاثة الى قسمين احدهما ما يختص بمحل الرفع لا يتجاوزه

الجيد

لا غير وهو انا للمتكلم وانت بفتح التا للمخاطب وهو للغا
ئب وفروعهن ففرع انا واحد فقط وهو نحن لان المتعدد فرع
المفرد وفرع انت بفتح التا اربعة وهي انت بكسر التا وانتما
وانتم وانتن لان المونث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد
وفرع هو اربعة ايضا وهو هي وهما وهم وهن لتعليله
ما تقدم تنبيه المختار في انا ان الضمير هو الهمزة والنون
فقط والالف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين انه
الاحرف الثلاثة واختاره ابن مالك وفي انت وفروعه
ان الضمير نفس أنْ عند البصريين وان اللواحق لها حروف
خطاب وذهب الفرا الى ان انت بكماله هو الضمير وذهب ابن
كيسان الى ان التا هي الضمير وهي التي فعلت وكثرت بأنْ وفي هو
وهي الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى
ان الضمير هو الها فقط والواو واليا اشباع وفي هما وهم الضمير
الها وحدها وحكى عن الفارسي انه المجموع في هن الها وحدها
والنون الاولى كالميم في هم والثانية كالواو في هو والقسم
الثاني ما يختص بمحل النصب لا يتجاوزه الى غيره وهو ايا
بتشديد اليا المثناة تحت حال كونه مردفا بما يدل على المعنى
المراد من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتانيث وافراد وتثنية
وجمع نحو اياي للمتكلم وحده واياك للمخاطب المذكر واياه
للغايب المذكر هذه الثلاثة هي الاصول وفروعها تسعة
ففرع اياي ايانا لا غير وفرع اياك بفتح الكاف اربعة اياك
بكسر الكاف واياكما واياكم واياكن وفرع اياه اربعة ايضا
اياها واياهما واياهم واياهن على ما تقدم من التعليل وفي
بعض النسخ باسقاط العاطف تنبيه المختار من الخلاف
ان الضمير نفس ايا فقط وان اللواحق لها حروف تكلم

وخطاب

وخطاب وغيبة وهو مذهب سيبويه واستشكل بان الضمير
موول على متكلم او مخاطب او غايب وايا على حدتها لا تدل على
ذلك واجيب بانها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة
فعند الاحتياج الى التمييز اردفت بحروف تدل على المعنى المراد
كما اردف الفعل المسند الى المونث بتا التانيث ومقابل
المختار مذاهب احدها ما ذهب اليه بعض البصريين وجمع
من الكوفيين واختاره ابو حيان ان اللواحق هي الضماير وكلمة
ايا عماد اي زيادة يعتمد عليها لواحقها ليتميز الضمير المنفصل
من المتصل والثاني ما ذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن
مالك ان ايا ضمير مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير ايضا
في محل خفض باضافة ايا اليه والثالث ما ذهب اليه الزجاج
ان ايا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق له ضماير اضيف ايا اليها
فهي في محل خفض بالاضافة ومن الضماير الاربعة والعشرين
ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول
الناظم وذو ارتفاع وانفصال انا هو وانت والفروع لا تشتبه
وذو انتصاب في انفصال جعلا اياي والتفريع ليس مشكلا و
جملة الضماير البارزة ستون ضميرا وذلك لان البارز اما متصل
او منفصل والمتصل مرفوع ومنصوب ومخفوض والمنفصل
مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة اقسام ثلاثة للمتصل و
اثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنتا عشرة لفظة واحدة
للمتكلم وحده وواحدة له ولمن معه وخمس للمخاطب واحدة للمذكر
وواحدة للمونث وواحدة لمثنييهما وواحدة لجمع المذكر وواحدة
لجمع المونث وخمس للغايب كذلك واذا ضربنا خمسا في اثني
عشرة خرج منها ستون امثلة المرفوع المتصل قمت قمنا قمت
قمت قمتما قمتم قمتن قام قامت قاما قاموا قمن امثلة المنصوب

التعبير بالقطع ونحوه
يعبر عنه بالضمير
فهو جملة الضماير
البارزة

المتصل اكرمني اكرمنا اكرمك اكرمكِ اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن ، امثلة المخفوض ولا يكون الا متصلا غلامي لي غلامنا لنا غلامك لك غلامكِ لكِ غلامكما لكما غلامكم لكم غلامكن لكن غلامه له غلامها لها غلامهما لهما غلامهم لهم غلامهن لهن وتقدمت امثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح فلم احتج لسردها مرة ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه في ضماير الرفع المتصلة يا المخاطبة في تقومين وتقوى وخالفه الاخفش والمازني ذاهبين الى انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد في تقوم وقم وقد تقدم **فصل القاعدة** لغة الاساس واصطلاحا حكم كلي منطبق على جميع جزيياته لتتعرف احكامها منه وهي هنا **انه متى تاتي** وامكن **اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله** لان وضع الضمير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل **فنحو قمتُ** بضم التا **واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت اياك** لان التا اخصر من انا والكاف اخصر من اياك والى هذا اشار الناظم بقوله ، وفي اختيار لا يجي المنفصل ، اذا تاتي ان يجي المتصل ، **فاما قوله** وهو زياد بن حمل التميمي ، وما اصاحب من قوم فاذكرهم ، **الا يزيدهم حبا اليَّ هم** فاوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل **وقوله** وهو الفرزدق ، بالباعث الوارث الاموات ، **قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير** فاوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل **فضرورة** فيهما ومعنى البيت الاول على ما قال ابن كيسان ما صحبت قوما بعد قومي فذكرت لهم قومي الا بالغوا في الثنا عليهم حتى يزيدوا قومي حبا اليّ ويدل عليه انه وجد في اصل قصيدته

بفتح الكاف والميم

لم أثق

لم ألق بعدهم حيا فاخبرهم ، الا الى اخر وهم الاولى مفعول اول ليزيد وحبا مفعوله الثاني وهم الثانية اخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيدونه فعدل عن الواو الى هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الا يزيدون انفسهم فحذف المضاف وفصل ضمير الفاعل قال الموضح في المغني وحامله على ذلك ظنه ان الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فان مسمى الواو المصاحبون ثانيا ومسمى هم المصاحبون اولا ومراده انه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم الا ويزيد هولاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثناهم عليهم ويجوز في فاذكرهم النصب في جواب النفي والرفع بالعطف على اصاحب قاله الموضح في شرح الشواهد والبا في قول الفرزدق بالباعث متعلقة بحلفت في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذي ترجع اليه الاملاك بعد فنا الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث او الوارث اليه على حد قولهم بين ذراعي وجبهة الاسد او منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعاه واعمل الثاني وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى تكفلت بابدانهم والارض فاعل ضمنت واياهم مفعوله والدهر الزمان والدهارير بمعنى الشدايد مضاف اليه **واذا لم** يتات الاتصال وجب الانفصال **مثاله ما لو تاتى فيه الاتصال أن** يرفع الضمير بمصدر مضاف الى المنصوب نحو قوله بنصركم نحن كنتم ظافرينا او ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز من ضربك الامير قلنا ويجوز بنصرنا اياكم فما كان جوابهم فهو جوابنا وان يرفع بصفة جرت على غير من هي له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو وان يحذف

ن

عامله كقوله • فان انت لم ينفعك علمك فانتسب
لعلك تهديك القرون الاوايل • اى فان ضللت لم ينفعك
علمك او ان يكون عامله حرف نفي نحو ما من امهاتهم وان يقع بعد
واو المصاحبة كقوله • فآليت لا انفك احذو قصيدة •
تكون واياها بها مثلاً بعدى • او ان يفصله متبوع نحو يخرجون
الرسول واياكم او ان يلي اما المكسورة الهمزة المشددة الميم
نحو اما انا واما انت او ان يلي اللام الفارقة كقوله
إن وجدت الصديق حقا لاياك • فمرني فلن ازال مطيعا
وان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت او ان ينصبه عامل في
مضمر قبله غير مرفوع اذا اتحدت رتبته نحو ظننتني اياى وسيأتى
او ان يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد او يتأخر عن عامله
ويلي الا لفظا نحو امران لا تعبد والا اياه او معنى نحو انما
قام انا ومنه قوله وهو الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لان انا ولي الا في المعنى
لان المعنى ما يدافع عن احسابهم الا انا او مثلي في احراز
الكمالات ولما كان غرضه ان يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل
الضمير واخره ولو وصله وقال وانما ادافع عن احسابهم لصار
المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وذلك غير
مقصوده ولا يصح حمله على الضرورة لانه كان يصح ان يقول انما
ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا توكيدا وليست ما موصولة
وانا خبرا اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وما
نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه
لا يرى الحصر بانما وخولف في ذلك والذائد بالذال المعجمة اوله
ومهملة اخره من ذاد يذود اذا منع او من الذود وهو الطرد
يقال رجل ذائد اى حامي الحقيقة والحامي هنا تفسير الذائد

حفظ

وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة
وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق
والاحساب جمع حسب بفتح السين ماخوذ من الحساب كانهم
يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة في تحفة العروس
ويستثنى من هذه القاعدة المذكورة وهي انه اذا تأتى اتصال
الضمير لا يعدل الى انفصاله مسئلتان يجوز فيهما الانفصال
مع تأتي الاتصال ومما المشار اليهما في النظم بقوله •
وصل او افصل هاء سلنيه وما • اشبهه في كنته الخلف انتمى •
كذاك خلتنيه احداهما وهي الاولى في النظم ان يكون عامل الضمير
الجائز فيه الاتصال والانفصال عاملا في ضمير اخر اعرف منه
مقدم عليه وهو مراد الناظم بقوله وقدم الاخص في اتصال
وليس المقدم مرفوعا بان كان منصوبا او مجرورا فيجوز حينئذ
في الضمير الثاني الوجهان المتقدمان ومما الاتصال نظرا
الى الاصل والانفصال هربا من توالي اتصالين في فضلتين
ثم ان كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا غير ناسخ
كما في باب اعطى فالوصل ارجح لكونه الاصل ولا مرجح لغيره
ولذلك اقتصر عليه سيبويه كالهاء من قولك لشخص في عبد
سلنيه او ملكنيه وكالكاف من قولك لعبدك زيد سألنيك
ويجوز على مرجوح سلني اياه وسلني اياك ويكون الوصل ارجح
لموافقة التنزيل الآية قال الله تعالى فسيكفيكهم الله انلزمكموها
ان نسلكموها كل ذلك من الوصل ومن الفصل قوله صلى الله
عليه وسلم ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم
ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات
وان كان العامل في الضميرين اسما وكان اول الضميرين مجرورا
فالفصل ارجح لاختلاف محلي الضميرين سواء اكان الاسم

العامل مصدرا نحو عجبت من حبي اياه فحب مصدر مضاف الى
فاعله وهو يا المتكلم واياه مفعوله هذا من الفصل ومن الوصل
قوله في الحماسة لئن كان حبك لي كاذبا لقد كان حبيك
حقا يقينا اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب
القسم هذا هو المعتمد ولا التفات لغيره وفي لي مقوية للعمل
المصدر في مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل وحبك الاول
بغير يا والكاف مضاف اليها من اضافة المصدر الى فاعله
وحبيك الثاني باليا وفيه الشاهد فانه اتى معه بالضمير
الثاني وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال واتيك الله اياه
وان كان العامل في الضميرين فعلا ناسخا من باب ظن نحو
خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل لانه خبر في الاصل وحق
الخبر الفصل قبل دخول الناسخ فيترجح بعده وهو المراد بقول
الناظم غيري اختار الانفصالا كقوله اخي حسبتك اياه وقد
مليت ارجاء صدرك بالاضغان والاحن اخي منصوب
بفعل محذوف يفسره حسبتك او مبتدا وما بعده خبر على الوجهين
في الاشتغال لا منادى سقط منه حرف الندا لفساد المعنى
والارجاء النواحي جمع رجا كعصى والاضغان جمع ضغن
بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء
المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهي الحقد ايضا
فهو من عطف احد المترادفين على الاخر والشاهد في حسبتك
اياه حيث فصل الضمير الثاني والارجح عند الناظم والرماني
وابن الطراوه الوصل وقد صرح بذلك في النظم فقال واتصالا
اختار وحجته ان الاصل الاتصال وقد امكن وجاء به التنزيل
كقوله تعالى اذ يريكهم الله وورد به الشعر كقوله
بلغت صنع امري بر اخالكه اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

المسئلة

المسئلة الثانية من المسئلتين المستثنيتين من القاعدة المذكورة
ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها سواء كان
قبله ضمير ام لا وبذلك فارقت المسئلة الاولى نحو الصديق
كنته او كانه زيد فيجوز في الها الوجهان الاتصال والانفصال
وفي الارجح من الوجهين الخلاف المذكور في الترجيح نحو خلتنيه
فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرماني وابن
الطراوه الوصل وتوجيههما ما سبق وكلاهما وارد ومن
ورود الوصل الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي
الله عنه لما طلب ان يقتل ابن الصياد حين اخبر بانه الدجال
ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله
ومن ورود الفصل قوله وهو عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة
المخزومي لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان
قد يتغير ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسئلة
الاولى فقال ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا
وجب الوصل نحو ضربته ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم ولو
كان الضمير المتقدم على الضمير الثاني غير اعرف اي غير اخص
وجب الفصل لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص فمع
تقديم غير الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول الناظم
وقدم ما شئت في انفصال نحو اعطاه اياك او اعطاه اياي
فان كلا من ضميري المخاطب والمتكلم اخص من ضمير الغايب
او اعطاك اياي لان ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب
واما قول عثمان رضي الله عنه اراهمني الباطل شيطانا
فنادر والاصل اراهم الباطل اياي شيطانا والمعنى اري
الباطل القوم اني شيطان واجاز المبرد وكثير من القدماء
تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو اعطيتهوك ولكن

الانفصال عندهم ارجح ومن ثم بفتح الثاء المثلثة اى من هنا
اى من اجل انه تجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف وجيا الفصل
اذا اتحدت الرتبة بان يكونا لمتكلم او مخاطب او غايب لانه
يصدق ان المتقدم منهما غير اعرف والى ذلك اشار الناظم
بقوله ٥ وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا ٥ نحو قول العبد لسيده
ملكتنى اياى و قول السيد لعبده ملكتك اياك وقول السيد
اذا اخبر شخصا انه ملك عبده نفسه ملكته اياه لان شرط جواز
الاتصال تقديم الاخص وقد يباح الوصل اذا كان الاتحاد
فى ضميرى الغيبة واختلف لفظ الضميرين تذكيرا وتانيثا
وافرادا وتثنية وجمعا وهو مراد الناظم بقوله ٥ وقد يبيح الغيب
فيه وصلا وفى بعض النسخ مع اختلاف ما كقوله لوجهك
فى الاحسان بسط وبهجة انا لهماه قفو اكرم والد بسط بمعنى
بشاشة وطلاقة وجه مبتدا تقدم خبره فى المجرور باللام قبله
وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وانال فعل ماض
متعد لاثنين اولهما ضمير التثنية الراجع الى بسط وبهجة وثانيهما
ضمير المفرد الراجع الى الوجه واتى به متصلا والاكثر انالهما اياه
بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل انال واكرم مضاف اليه
واحترز بالغيبة من ضميرى المتكلم وضميرى المخاطب فانه لا يكاد
يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولى الضميرين فلا يقال
علمتنانى ولا علمتنيلنا ولا ظننتكماك وصح الاختلاف فى ضميرى
الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما نحو جارية زيد اعطيتهاه او
اعطيتهوها واحترز باختلاف لفظ الضميرين من ان لا يختلف
لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد اعطيته اياه فصل
قد مضى فى تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب ان يا المتكلم
من الضماير المشتركة بين محلى النصب والخفض فتنصب بواحد

من ثلاثة

من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف وتخفض بواحد من اثنين
حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما يمتنع معه نون الوقاية
وما تلحقه فالذى تلحقه نون الوقاية على اربعة احوال وجوب
وجواز بلا تساو ورجحان الثبوت ورجحان الترك فان نصبها
فعل او اسم فعل او ليت وجب قبلها نون الوقاية لتقى الفعل
او شبهه من نظير ما لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقى ما
بنى على الاصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل فاما
الفعل فنحو دعانى فى الماضى ويكرمنى فى المضارع واعطنى
فى الامر وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية وتقول فيما تردد بين
الفعلية والحرفية قام القوم ما خلانى وما عدانى وحاشانى
بنون الوقاية ان قدرتهن افعالا فان قدرتهن احرف جر وهى
زائدة اسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت النون
قال ٥ تمل الندامى ما عدانى فاننى بكل الذى يهوى نديمى مولع ٥
والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل فى الشرب مرفوع على
النيابة عن الفاعل بتمل ومولع بفتح اللام بمعنى مغرى خبر ان
والمعنى تمل الندامى ملالا تجاوز الى غيرى واما انا فلا امل
فاننى مغرى بكل ما يهواه نديمى وتقول فى المختلف فيه بين
الاسمية والفعلية والاصح الفعلية ما افقرنى الى عفو الله وما
احسننى ان اتقيت الله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما
قبله عليه والمثال الاول شاذ والثانى منقاس وتقول فى
المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام القوم
ليسنى قال بعضهم وقد بلغه ان انسانا يهدده عليه رجلا
ليسنى حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الامر
ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عايد
على رجل ويا المتكلم خبره اى ليلزم رجلا غيرى وهذا مبنى على

جواز اغوا الغايب وهو شاذ لانه ليس امر بفعل وضع للامر
بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان النهى بفعل مقرون بلا فكما
ان اسما الافعال لا تكون نايبة عن فعل مقرون بحرف النفى
لا تكون نايبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف
مختلفا الجنس فلا ينبغى ان ينوب عنهما الاسم وما ذكر من لزوم
النون فى نحو ما احسننى هو قول البصرى وهو مبنى على ان افعل
فى التعجب فعل ماض واما تجويز الكوفى ما احسنى بحذف نون
الوقاية سماعا كما فى شرح الكافية فمبنى على قولهم ان احسن ونحوه
فى الوزن من افعال التعجب اسم بدليل تصغيره سمع ما احيسنه
ورد بان التصغير فيه شاذ واما تجويز بعضهم ليسى بحذف
نون الوقاية من ليس بحروده فلا يعول عليه واما قوله وهو رؤبة
عددت قومى كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسى
بغير نون فضرورة اشار اليها الناظم بقوله وليسى قد نظم
والعديد كالعدد يقال هم عديد الثرى اى عدد الثرى والطيس
بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفى اخره سين
مهملة الرمل الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عايد
على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة به خبره وما ذكر
من لزوم نون الوقاية فى الفعل مطلقا هو ما اشار اليه الناظم
بقوله وقبل ياء النفس مع الفعل التزم نون وقاية واما نحو
تامرونى وتحاجونى بتخفيف النون فى قراءة نافع فالصحيح
عند سيبويه ان المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية
واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب
ولتوالى الامثال فى نحو لتبلون ولضرب الله نحو قوله
ابيت اسرى وتبيتى تدلكى ولان نون الرفع نايبة عن الضمة والضمة
تحذف تخفيفا فى قراءة ابى عمرو يامركم بحذف الضمة ليؤمن

تفصيل المفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم
به الموضح فى شذوره واسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش
والمبرد وابى على وابن جنى واكثر المتاخرين واستدلوا له باوجه
احدها ان نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت
اولى بالحذف وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة
عليها اولى وثالثها ان نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود
مؤثر بلا اثر مع امكانه واما اسم الفعل المزيد على النظم فنحو
داركنى وتداركنى بكسر الكاف فيهما وعليكنى فالاول بمعنى ادركنى
بقطع الهمزة والثانى بمعنى اتركنى والثالث بمعنى الزمنى بوصل
الهمزة فيهما واما ليت المشار اليها بقول النظم وليتنى فشا فنحو
يا ليتنى قدمت لحياتى وانما وجبت النون مع ليت لقوة شبهها
بالفعل لكونها تغير معنى الابتدا ولا تعلق ما بعدها بما
قبلها واما قوله وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة رضى الله عنها
لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما راى من رسول الله صلى
الله عليه وسلم فى سفره وما قاله بحيرا الراهب فى شانه
فيا ليتى اذا ما كان ذاكم ولجت وكنت اولهم ولوجا
باسقاط نون الوقاية من ليتى فضرورة عند سيبويه لانه
يوجب ليتنى باثبات نون الوقاية وقال الفرا تجوز اختيارا
ليتنى باثبات النون وليتى بحذفها وان نصبها لعل المشار اليه
فى النظم بقوله ومع لعل اعكس فالحذف لنون الوقاية نحو لعلى
ابلغ الاسباب اكثر من الاثبات لها كقوله وهو حاتم بن عدى
الطاى وقيل حطايط بن يعفر اخو الاسود النهشلى يخاطب امراة
عذلته عن انفاقه ماله ارينى جوادا مات هزلا لعلنى
ارى ما ترين او بخيلا مخلدا والمعنى ارينى جوادا مات لاجل
الهزال او بخيلا مخلدا لم يمت لعلى ارى ما ترين وحاصله

ان انفاق المال لا يميت الكريم لهزاله ولا امساكه يخلد البخيل
في الدنيا و اثبات النون في لعلني هو اكثر من حذفها في ليتني و غلط
ابن الناظم في شرح النظم فجعل ليتني نادرا مع انه ضرورة عند
سيبويه كما تقدم وجعل لعلني ضرورة مع انه نادر بل كثير
كما تقدم وهو في الاولى تابع لابيه في قوله وليتني ندرا ومخالف
له في الثانية في قوله ۝ ومع لعل اعكس وانما كان الاكثر في لعل
التجرد لانها شبيهة بحروف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها
كما في قولك تب لعلك تفلح ۝ بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل
في تغيير معنى الابتدا وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها وان
نصبها بقية اخوات ليت ولعل واليها اشار في النظم بقوله
وكن مخيرا في الباقيات وهي ان المكسورة وان المفتوحة ولكن
وكأن فالوجهان على السوا فالاثبات نظرا الى شبهها بالافعال
المتعديه في عمل النصب والرفع والحذف كراهية اجتماع الامثال
فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الامران كقوله
وهو قيس بن الملوح ۝ واني على ليلى لزار وانني ۝
على ذاك فيما بيننا مستديمها ۝ فاتى مع ان بنون الوقاية ثانيا
وجردها منها اولا وزار خبر ان وهو بزاي ثم را منقوص من زرت
عليه زراية اذا عتبت عليه والمعنى واني لعاتب على ليلى واني
مستديمها على ذلك العتب وكقول امرئ القيس ۝
كأني لم اركب جوادا للذة ۝ ويجوز كانني وكقوله تعالى ولكني
اراكم قوما تجهلون وكقول الشاعر ۝ ولكنني عن حبها لعميد ۝
وان خفضها حرف فان كان ذلك الحرف من وعن وجبت النون
قبل يا المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه الاصل في البنا
الا في الضرورة فلا تلحقها النون والى ذلك اشار بقوله في النظم
واضطرارا خففا مني وعني بعض من قد سلفا كقوله

ايها

ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني
بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة وا
النأس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن مضر
ابن نزار واسم اخيه الياس بالياء المثناة تحت وان كان الخافض
ليا المتكلم غيرهما اي من وعن امتنعت نون الوقاية نحو لي وبي
مما هو على حرف واحد وفي بتشديد الياء مما هو على حرفين وعلى
مما هو على ثلاثة احرف وخلاي وعداي وحاشاي بفتح اليا
فيهن وانما امتنعت النون في لي وبي لانهما مبنيان على الكسر
واما في فلانه وان كان مبنيا على السكون فان سكونه الاصلي
لا يزول عند اتصاله بيا المتكلم بل تدغم اليا في اليا واما خلاي
وعداي وحاشاي فلان الالف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا
التعليل ان لا تلحقهن نون الوقاية اذا قدرن افعالا ولكنهم
اجروا باب الفعل مجرى واحدا وحملوا المعتل على الصحيح بخلاف
الحروف فانها لاحظ لها في ذلك بل تفتح يا المتكلم بعد
الالف قال الاقيشر واسمه المغيرة بن الاسود لقب بالاقيشر
لانه كان احمر الوجه اقشر ۝ في فتية جعلوا الصليب الههم
حاشاي اني مسلم معذور ۝ بعين مهملة وذال معجمة اي
مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر ويقال فيه مختون من
الختان وهو قطع قلفة الذكر وان خفضها مضاف فان كان
المضاف لدن او قط او قد مما اخره ساكن فالغالب الاثبات
لنون الوقاية محافظة على السكون كما مر ويجوز الحذف قليلا
لان لدن بمعنى عند وقط وقد بمعنى حسب وعند وحسب لا تلحقهما
النون فكذلك ما كان بمعناهما عند التحقيق ولا يختص الحذف
بالضرورة كما قال ابن مالك خلافا لسيبويه لما سيأتي وغلط
ابن الناظم في شرح النظم فجعل الحذف في قد وقط اعرف من

الاثبات والصواب العكس كما مر وشذا لما اى الحذف والاثبات
فى لدن وقط وقد قد بلغت من لدنى عذرا قرى مشددا على
الاثبات ومخففا على الحذف والتشديد هو الاكثر وقرا به من
السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية ابى بكر عنه والتخفيف
هو القليل وقرا به نافع وابو بكر وروى فى حديث النار بالاضافة
قطنى قطنى بنون الوقاية وقطى قطى بحذفها والنون اشهر
حفظا للبنا على السكون وقال حميد بن مالك الارقط
قدنى من نصر الخبيبين قدى باثبات نون الوقاية فى الاول
وحذفها فى الثانى ولك ان تقول لا شاهد فيه على ترك النون
ويكون اصله قد باسكان الدال ثم الحق يا القافية لا يا الاضافة
وكسر الدال لا لتقا الساكنين لا لمناسبة اليا قاله الموضح فى
شرح الشواهد والخبيبين تثنية خبيب بضم الخا المعجمة
وفتح البا الموحدة وسكون اليا اخر الحروف وهو من باب
التغليب كالعمرين واراد بهما عبد الله بن الزبير واخاه مصعبا
وكان عبد الله يكنى بابى خبيب وقيل هما عبد الله وابنه خبيب
الذى كان يكنى به ويروى الخبيبين بكسر البا على ارادة الجمع
واراد بالثلاثة عبد الله واخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك
مستفاد من قول النظم ۞ وفى لدنى لدنى قل وفى قدنى ۞
وقطنى الحذف ايضا قد يفى ۞ وعلم منه ان قد وقط بمعنى حسب
لانهما لو كانا اسمى فعلين بمعنى يكفى لكانت يا المتكلم معهما
منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جايزة
ولو كانت قد حرفا وقط ظرفا لم تتصل بهما يا المتكلم اصلا
وان كان المضاف غير من اى غير لدن وقط وقد امتنعت نون
الوقاية نحو ابى واخى لعدم السكون هذا باب
العلم بفتح العين واللام وهو نوعان جنسى وسياتى اخر

وشخصى وهو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا من غير قيد زايد
عليه بل بمجرد الوضع او الغلبة واليه اشار الناظم بقوله
اسم يعين المسمى مطلقا فخرج بذكر التعيين النكرات كرجل
فانها لا تعين مسمياتها وكشمس وقمر فان لفظهما لا يعين مدلولهما
من حيث الوضع وانما حصل التعيين بعد الوضع لامر عرض
فى المسمى وهو الانفراد فى الوجود الخارجى وخرج بذكر الاطلاق ق
ما عدا العلم من المعارف فان تعيينها لمسمياتها ليس تعيينا
مطلقا بل هو تعيين مقيد اما بقرينة لفظية او معنوية
الا ترى ان ذا الالف واللام مثلا انما يعين مسماه ما دامت
فيه ال فاذا فارقته فارقه التعيين ونحو الذى انما يعين
مسماه بالصلة ونحو انا وانت وهو انما يعين مسماه بالتكلم
والخطاب والغيبة فان انت مثلا موضوع للمخاطب المعين
من حيث هو مخاطب فاذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين
فهو غير معرفة مجازا قاله الشاطبى ونحو هذا انما يعين مسماه
ما دام حاضرا فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال
الشاطبى فان ذا مثلا وضع لشخص مفرد قريب فهو باعتبار
الحال والمحل معرفة وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف
بتلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة انتهى وكذا الباقى من
المعارف فنحو الرجل لمعين انما يعين مسماه بالقصد والاقبال
ونحو غلامى وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذى قام ابوه وغلام
الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا فارقه فارقه التعيين
فصل والعلم الشخصى مسماه نوعان احدهما اولوا
العلم من المذكرين كجعفر وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير
لرجل وهو ايضا ابو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة
ابن عامر وهم الجعافرة والمؤنثات كخرنق بكسر الخا المعجمة والنون

وهو علم منقول عن ولد الارنب لامرأة شاعرة وهي اخت طرفة
ابن العبد لامه قال ابو عبيدة وهي خرنق بنت عفان من بني سعد
ابن ضبيعة رهط الاعشى انتهى وما يولف كالقبايل جمع قبيلة
والاحيا جمع حي كقرن بفتح القاف والرا وهو اسم قبيلة من مراد
ابوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد واليه ينسب اويس القرني
رضي الله عنه ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون
الرا كالجوهري فقد سهى والبلاد جمع بلد كعدن بفتح العين
والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن والخيل اسم جمع لا واحد له
من لفظه وانما له واحد من معناه وهو فرس كلاحق علم فرس كان
لمعاوية بن ابي سفيان رضي الله عنه والبغال كدلدل والحمير
كيعفور كلاهما كان للنبي صلى الله عليه وسلم والابل اسم جمع
كشدقم علم فحل من فحول الابل كان للنعمان بن المنذر واليه
تنسب الابل الشدقمية والبقر اسم جنس كعرار بفتح العين
والرا المهملتين وكسر الرا الاخيرة علم بقرة وفي المثل باءت
عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة ايضا و
اصل هذا المثل ان عرار وكحل اصطدمتا فماتتا جميعا فباءت
كل منهما بالاخرى فصار مثلا يضرب لكل مستويين والغنم
اسم جمع كهيلة لعنز لبعض نسا العرب والكلاب جمع كلب
كواشق علم لكلب وذكر في النظم سبعة اعلام وثامنهم علم الكلب
فقال كجعفر وخرنقا وقرن وعدن ولاحق وشدقم وهيلة
وواشق وفي ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم
كلبهم فصل وينقسم العلم بحسب الوضع الى قسمين مرتجل
من الارتجال بمعنى الابتكار وقيل كانه ماخوذ من قولهم ارتجل
الشيء اذا فعله قائما على رجليه من غير ان يقعد ويتروى وهو
في كلام سيبويه على وجهين احدهما ما لم يقع له مادة مستعملة

في الكلام

ع س

في الكلام العربي فالواو للرايات من ذلك الا فقعس وهو
ابو قبيلة من بني اسد وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحارث
ابن ثعلبة بن دودان بن اسد ولم يستعملوا مادة مادة ف ق ع س
في غير هذا الموضع والثاني ما استعمل مادته لكن لم تستعمل تلك
الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل استعمل من اول الامر علما
وهذا الثاني هو الكثير ولذلك اقتصر عليه كادد علما لرجل
وهو ابو قبيلة من اليمن وهو ادد بن زيد بن هلال بن سبا بن
حمير وذكر سيبويه انه من الود من مادة ودد فاصل همزته
الواو واستعملت هذه المادة في الود والودود وغيرهما وسعاد
علما لامراة لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعملت مادة
س ع د في السعد والساعد والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل
قسمان قياسي وشاذ فالقياسي ما له نظير في ابنية الاسما
والشاذ ما لا نظير له فالاول نحو غطفان وعمران وحمدان
وفقعس وحنتف فان نظيرها نزوان وسرحان وندمان
وجعفر وعنبس والثاني نحو محبب وموهب وموظب
ومكوزة وحيوة ومنقول وهو الغالب في الاعلام وهو ما
استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله اما ان يكون من اسم جامد
والاسم الجامد اما ان يكون لحدث اي مصدر كزيد فانه في
الاصل مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة وفضل وهو في الاصل
مصدر فضل يفضل فضلا او يكون لعين اي ذات كاسد فانه
في الاصل اسم جنس للحيوان المفترس وثور بالمثلثة فانه
في الاصل للفحل من البقر واما ان يكون من وصف وذلك الوصف
اما لفاعل كحارث فانه في الاصل اسم فاعل من حرث يحرث وحسن
بفتح المهملتين فانه في الاصل صفة مشبهة من حسن يحسن او
لمفعول كمنصور فانه في الاصل اسم مفعول من نصر الثلاثي

المجرد ومحمد فانه في الاصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم الثلاثي
المزيد واما ان يكون من فعل مجرد عن الفاعل وذلك الفعل اما ماض
كشمر بتشديد الميم لفرس او مضارع كيشكر لرجل وهو نوح عليه
الصلاة والسلام او امر كاصمت لبرية قال الرضي وكسر الميم منه
والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند
النقل انتهى ه واما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلا بواحد
من صيغ الحروف قاله الفخر الرازي في شرح المفصل واما ان
يكون من جملة وتلك الجملة اما فعلية فاعلها ظاهر كشاب
قرناها اي ذوابتا شعرها او فاعلها مضمر بارز كاظرقا او مستتر
كيزيد من قولهم بني يزيد بضم الدال او اسمية كزيد منطلق
وليس النقل من الجملة الاسمية بمسموع من العرب كما قاله في
شرح التسهيل ولكنهم اي النحاة قاسوه على ما سمع من النقل
من الجمل الفعلية وجعلوه قسيما له على تقدير التسمية بها وما
ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول هو المشهور وهو في
ذلك تابع للناظم في قوله ومنه منقول كفضل واسد ه
وذو ارتجال كسعاد وادد ه وعن سيبويه الاعلام كلها
منقولة لان الاصل في الاسما التنكير وعن الزجاج كلها مرتجله
لان الاصل عدم النقل وما وافق وصفا او غيره فهو اتفاقي لا
مقصود فصل وينقسم العلم ايضا الى مفرد عن التركيب
كزيد وادد وهند وسعاد والى مركب وهو ثلاثة انواع وذلك
انه اما مركب اسنادي وهو كل كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى
كبرق نحره وشاب قرناها وهذا النوع مبني وحكمه الحكاية
على ما كان عليه قبل التسمية به قال ه
كذبتم وبيت الله لا تنكحونها ه بني شاب قرناها تصر وتحلب
وقال روبة في حكاية الفعل المسند الى الضمير المستتر نبئت

اخوالي

اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد ه والقوافي مرفوعة
فلولا ان في يزيد ضميرا مرفوعا على الفاعلية لما رفع على الحكاية
والا لجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرد غير منصرف
ومانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى اخبرت
متعد لثلاثة اولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفا عل
واخوالي مفعوله الثاني وبني يزيد عطف بيان عليه وجملة لهم
فديد بالفا بمعنى صياح في موضع المفعول الثالث اي فادين وظلما
مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق
بذلك المحذوف لا بفديد لان صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم
يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول
انا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا والجاري على الالسنة بني يزيد
بالياء اخر الحروف اوله ه وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة
فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب التزيدية انتهى قيل
ولا يتعين ذلك في البيت الا ان يريد تزيد بن جشم بن الخزرج
او تزيد بن حلوان بن عمران بن قضاعة فان كلا من هذين ابو قبيلة
وهما بالتاء الفوقانية واما مركب مزجي وهو كل كلمتين نزلت
ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها في ان ما قبله مفتوح الاخر
ما لم يسكن يا ولكل من جزئيه حكم يخصه حكم الجزء الاول ان يفتح
اخره كما يفتح ما قبل تاء التانيث وينتقل الاعراب الى الجزء الثاني
لصيرورته كالجزء مما قبله كما نقل الاعراب مما قبل تاء التانيث
اليها لما صارت كالجزء مما قبلها كبعلبك وحضرموت لبلدين
والاصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا
كالكلمة الواحدة وحكمها ان يفتح اخر اولهما الا ان كان يا فيسكن
للثقل بالتركيب والاعلال كمعدي كرب لرجل وقالي قلا لمكان
وكسر الدال من معدي شاذ والقياس فتحها كمرمى ومسعى وحكم

الجزء الثاني منهما اذ يعرب بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا
اعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية الا اذا كان الجزء الثاني
كلمة ويه فيبنى على الكسر في الاشهر عند سيبويه اما البناء فلانه
اسم صوت واما الكسر فعلى اصل التقاء الساكنين كسيبويه وعمرويه
واختار الجرمي ان يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض
ولا تنوين قال ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والا
لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما
اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم
ذا ان بغير ويه تم اعربا واما مركب اضافي وهو الغالب في
الاعلام المركبة لان الاكثر فيها الكنى وهي مضافة وهو كل اسمين
نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله في ان الجزء الاول جار بوجوه
الاعراب والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة الا ان التنوين ملازم
للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما قبلهما يختلف بوجوه
الاعراب كعبد الله مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف
معرب بالحركات وابي قحافة مما المضاف اليه مجرور بالفتحة
والمضاف معرب بالحروف وحكمه ان يجرى الجزء الاول وهو
المضاف بحسب العوامل الثلاثة رفعا ونصبا وجرا ويجر بالبناء
للمفعول بمعنى يخفض الجزء الثاني وهو المضاف اليه بالاضافة
دائما والى هذه الاقسام الثلاثة اشار الناظم بقوله • وجملة
وما بمزج ركبا • وشاع في الاعلام ذو الاضافة • فصل
وينقسم العلم ايضا الى اسم وكنية ولقب وهو المشار اليه في
النظم بقوله • واسما اتى وكنية ولقبا فالكنية كل مركب اضافي
صدره اب او ام كابي بكر بن ابي قحافة رضي الله عنهما وام كلثوم
بنت النبي صلى الله عليه وسلم زاد الامام الفخر الرازي في العلم الجنسي
او ابن او بنت كابن داية للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى

واللقب

واللقب كلما اشعر برفعة المسمى او ضعته بفتح الضاد المعجمة
والقياس كسرها وانما فتحت تبعا للمضارع والهاء عوض من الواو
والوضيع الدني من الناس فالرفعة كزين العابدين لقب علي بن
الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم والضعة نحو انف الناقة
لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين
المهملة وهو ابو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا
اللقب عليه ان اباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته
امه الى ابيه ولم يبق الا راس الناقة فقال له ابوه شانك به
فادخل يده في انف الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون
من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله •
قوم هم الانف والاذناب غيرهم • ومن يسوي بانف الناقة الذنبا
صار اللقب مدحا والنسبة اليه انفي فمرجع الكنية الى اللفظ
وان اشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى المعنى والاسم ما
عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو وفرق الابهري في حواشي
العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به دلالته على
الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك
يختار اللقب عند ارادة التعظيم او الاهانة واذا اجتمع الاسم
واللقب يؤخر اللقب عن الاسم غالبا لان الغالب في اللقب
ان يكون منقولا من اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع
ان المراد مسماه الاصلي وذلك ما مون بتاخيره ولان اللقب
يشبه النعت في اشعاره بالمدح او الذم والنعت لا يتقدم
فكذلك ما اشبهه كزيد زين العابدين او انف الناقة وهذا
مراد الناظم بقوله • واخرن ذا ان سواه صحبا وربما تقدم
اللقب على الاسم كقوله وهو اوس بن الصامت اخو عبادة بن
الصامت رضي الله عنهما انا ابن مزيقيا عمرو وجدي •

مع

ابوه منذر ماء السماء فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقيا بضم الميم وفتح الزاى وسكون اليا المثناه التحتانيه وكسر القاف وتخفيف اليا اخر الحروف لقب عمرو وعمرو بالجر عطف بيان على مزيقيا او بدل منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فاذا امسى مزقهما كراهة ان يلبسهما ثانيا وان يلبسهما غيره ومنذر احد اجداده لامه وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان احد ملوك الحيرة وماء السما لقب منذر واختلف فى سبب جريانه عليه فقيل لحسن وجهه وقيل ان امه كان يقال لها ماء السما لحسنها واشتهر المنذر بلقب امه واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج واراد اوس بذلك انه كريم الطرفين بسبب الجهتين ولا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم او لقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتاخيرها عنهما قال اعرابى اخبارا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان فجر فقدم الكنية وهى ابو حفص على الاسم وهو عمر وسبب انشاد ذلك ان قائلهما قال لعمر رضى الله عنه ان ناقتى قد نقبت فاحملنى فقال له عمر كذبت وابى ان يحمله وحلف على ذلك فانشده ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف فى الماضى وفتحها فى المضارع اذا رق خفه ودبر البعير اذا حفى فكانه يعتبر له ويقال فجر اذا حنث فى يمينه وقال حسان بن ثابت يرثى سعد ابن معاذ رضى الله عنهما

وما اهتز عرش الله من اجل هالك ... سمعنا به الا لسعد ابى عمرو

فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهى ابو عمرو واصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ اصيب يوم الخندق بسهم فى اكحله فتالم قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتز العرش لموت سعد بن معاذ فنظمه حسان

رضى الله عنه ويقول جانى ابو عبد الله بطة وبطة ابو عبد الله وفى نسخة من الخلاصة ما اى شئ وهو قوله واخرن ذا ان سواه صحبا وذلك يقتضى ان اللقب يجب تاخيره عن الكنية كابى عبد الله انف الناقة لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية فكانه قال واخر اللقب ان صحب الاسم او الكنية فالامر بوجوب تاخير اللقب عن الاسم الصحيح وليس الحكم مع الكنية كذلك بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتاخيره عنها كما تقدم وفى نسخة اخرى من الخلاصة وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا فالاشارة بذا الى اللقب وهى اصرح فى المراد ولكن قال المرادى وما سبق اولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى ولك ان تقول اما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم واما كونها اولى فممنوع لانها تفهم غير الصواب ثم ان كان اللقب وما قبله من الاسم مضافين كعبد الله زين العابدين او انف الناقة او كان الاول مفردا عن الاضافة والثانى مضافا كزيد زين العابدين او انف الناقة او كانا بالعكس بان كان الاول مضافا والثانى مفردا كعبد الله كرز بضم الكاف وسكون الرا المهملة وفى اخره زاى وهو فى الاصل خرج الراعى فالاقسام ثلثة فان شئت اتبعت الثانى للاول فى اعرابه ابدالا من الاول بدل كل من كل او عطف بيان على الاول او قطعته عن التبعية اما برفعه خبر المبتدا محذوف او بنصبه مفعولا به بفعل محذوف فتقول على الاتباع جانى عبد الله زين العابدين برفعهما ورايت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى الرفع ومن الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعنى ولو اظهر لجاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا

وقطعا الا ان الكنية لاتكون الا مضافة واللقب والاسم يكونان
مضافين ومفردين فان كانا مضافين او احدهما مضافا والا
مفردا فحكمهما ما سبق وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك
المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع وجاز وجه اخر وهو اضافة
الاول الى الثاني اذ لم يمنع مانع كما اذا كان الاسم مقرونا بال
كالحارث قفة او كان اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهرون
الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك
ابن خروف وجواز الاضافة مع انتفا المانع هو قول الكوفيين
والزجاج وهو الصحيح والاتباع اقيس والاضافة اكثر وجمهور
البصريين يوجب هذا الوجه وهو الاضافة ووجوب الاضافة
يرده النظر من جهتي الصناعة والسماع اما الصناعة فلانا لو اضفنا
الاول الى الثاني لزم اضافة الشئ الى نفسه وبيان الملازمة
لان الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فاضافة احدهما الى الآخر
اضافة الشئ الى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب
مغايرة المتضايفين واما السماع من العرب فهو قولهم لرجل ضخم
العينين اسمه يحيى ولقبه عينان هذا يحيى عينان بغير اضافة
والا لقالوا عينين بالياء واجيب عن الاول بانه من اضافة المسمى
الى الاسم فمعنى جاني سعيد كرز بالاضافة جاني مسمى هذا الاسم
وانما اول الاول بالمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعرض
للاسناد اليه والمسند اليه انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثاني
مجرد اللفظ واجيب عن الثاني بانه يحتمل ان يكون جا على لغة من
يلزم المثنى الالف مطلقا والى وجوب الاضافة في المفردين و
جواز الاتباع في غيرهما اشار الناظم بقوله ، وان يكونا مفردين
فاضف ، حتما والا اتبع الذي ردف ، وما ذكروه من النظر على
القول بوجوب الاضافة يأتي مثله في حال الاضافة على القول

بالجواز

بالجواز هو مشترك الالزام فما كان جواب المجيز فهو جواب الموجب
فصل والعلم الجنسي الموعود بذكره اول الباب اسم يعين مسماه
بغير قيد تعيين ذي الاداة الجنسية او ذي الاداة الحضورية
وبذلك يفارق العلم الشخصي تقول في تعيينه تعيين ذي
الاداة الجنسية اسامة اجرأ من الجراءة وهي الشدة من ثعالة
فيكون في تعيين الجنس بمنزلة قولك الاسد اجرأ من الثعلب
وال في الاسد والثعلب مذ بين للجنس لا للعهد اذ كل منهما
اسم جنس وتقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الحضورية ،
هذا اسامة مقبلا فيكون في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة
بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا وال في الاسد هنا لتعريف
الحضور المستفاد من الاشارة الى الجنس فان قيل كيف تقول
هذا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وانت تعني الجنس فالجواب
ان اصل الاسم الوضع على جملة الجنس فاذا اشرت اليه فانما
تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشباه لا اسد
بعينه قال سيبويه اذا قلت هذا ابو الحارث انما تريد هذا
الاسد اي هذا الذي سمعت باسمه او عرفت اشباهه ولا تريد ان
تشير الى شئ قد عرفته بعينه كزيد ولكنك اردت هذا الذي
كل واحد من امته له هذا الاسم انتهى ، وهذا العلم الجنسي يشبه
علم الشخص من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من دخول
ال عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال الزيد ويمتنع من الاضافة
فلا يقال اسامتكم كما لا يقال زيدكم الا ان قصد فيهما الشياع
في المسئلتين لان المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف
واحد وذلك مامون بالشياع ويمتنع من الصرف وهو التنوين
فلا يجر بالكسرة ولا ينون ان كان ذا سبب اخر مع العلمية كالتانيث
اللفظي في اسامة وثعالة وكزيادة الالف والنون في حمدان

به

دكوزه الفصل في بنات اوبر علما على ضرب من الكماه وابن لوى وهو حيوان كريه الرايحة فوق الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذيب وشبه من الثعلب طويل المخالب والاظفار صياحه يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميرى فان قلت وزن الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف اليه قلت أجيب بان الاعلام الجنسيه الاضافية تجرى على جزيها الثاني حكم ما لو كان علما وحده قاله الدماميني ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال اسامة مفترس بل المفترس ويبتدا به ويأتي الحال منه بلا مسوغ فيهما كما تقدم في المثالين السابقين ومنه اسامة اجرأ من ثعالة وهذا اسامة مقبلا ويشبه النكرة من جهة المعنى لانه شايع في امته وجماعته لا يختص به واحد دون آخر كما ان النكرة نحو رجل كذلك فظهر من كلامه اولا ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسيه واخرا انه لا فرق بين علم الجنس واسم النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما عاملوا اسدا معاملة النكرة واسامة معاملة المعرفه دل ذلك على افتراق مدلوليهما والا لزم التحكم فبالاثر يستدل على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنيه لها خصوص من حيث استحضارها في الذهن ليطابق بها شخص ما وعموم من حيث هي كلية مجردة عن اللواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس لاسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس لاسد وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من افرادها والحاصل ان اسدا موضوع للحقيقة الذهنيه من حيث هي من غير اعتبار قيد معها اصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية

ولقب وذلك مستفاد من قول الناظم ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم فصـــل ومسمى علم الجنس ثلاثة انواع احدها وهو الغالب اعيان لا تولف كالسباع جمع سبع وهو ما له ناب والحشرات جمع حشرة وهي صغار دواب الارض فالسباع كاسامة للاسد وكنيته ابو الحارث وثعالة للثعلب وكنيته ابو الحصين وابي جعدة كنية للذيب واسمه ذؤالة والحشرات نحو ام عريط كنية للعقرب واسمها شبوة والى هذا النوع اشار الناظم بقوله من ذاك ام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب ❊ النوع الثاني اعيان تولف كهيان بن بيان بفتح اولهما وتشديد اليا المثناة تحت للمجهول العين وهي الذات والنسب من بني ادم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف ابوه وفي المحكم لابن سيدة ما ادرى اي هي بن بي هو معناه اي الخلق هو وهو من اسما الاضداد لان المجهولات مستصعبة خفية لا هينة بينة وقيل هيان بن بيان اسمان لولدين لادم عليه الصلاة والسلام ويقال ايضا للذي لا يعرف صلمعة بن قلمعة وضل بن ضل وابي المضا بفتح الميم والضاد المعجمة والمد للفرس وابي الدغفا بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفا ممدودا للاحمق لان العرب اذا حمقوا انسانا قالوا له يا ابا الدغفا ولدها تفار اي شيا لا راس له ولا ذنب والمعنى كلفها ما لا تطيق ولا يكون قال الموضح في حواشي التسهيل كان العرب جعلت هيان بن بيان لبعد الشعور بحقيقته وابا الدغفا لنفرتهم عنه لحمقه بمنزلة ما لا يولف النوع الثالث امور معنوية كسبحان علما للتسبيح بمعنى التنزيه ينصب كما ينصب مسماه ثم استعملوه مكان يسبح وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة الله من السوء قاله ابن اياز ورد جعله علما لملازمته للاضافة قاله الموضح في الجامع الصغير

وكيسان بفتح الكاف وسكون اليا اخر الحروف وبالسين المهملة
علما للغدر بفتح الغين المعجمة وعليه قوله اذا ما دعوا كيسان كانت
كهولهم ٭ الى الغدر اسعى من شبابهم المرد ٭ وقال ابن جني في المبهج
والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان والغدر بكيسان انهما
غير منصرفين والسبب الواحد وهو الالف والنون حاصل فلا بد
من حصول العلمية ويسار بفتح اليا المثناه تحت والسين المهملة و
كسر الرا علما للميسرة بمعنى اليسر كقوله ٭ فقلت امكثي حتى يسار
لعلنا ٭ نحج معا قالت وعاما وقابله ٭ وفجار بفتح الفا والجيم
وكسر الرا علما للفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور وبرة بفتح الموحدة
وتشديد الرا علما للمبرة بمعنى البر وقد اجتمعا في قول النابغة
انا اقتسمنا خطتينا بيننا ٭ فحملت برة واحتملت فجار ٭
والى هذه الاشارة بقول الناظم وشله برة للمبرة ٭ كذا فجار علم
للفجرة ٭ هذا باب اسما الاشارة وهي
كل اسم دل على مسمى واشارة اليه والمشار اليه اما واحد او اثنان ل
او جماعة فهذه ثلاثة وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث فهذه
ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه الستة
اما قريب المسافة او بعيدها فهذه اثنتا عشرة تحصلت من ضرب
اثنين في ستة وعلى اعتبار التوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب
ثلاثة في ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا او مؤنثا
او اثنين مذكرين او مؤنثين او جماعة ذكورا او اناثا فهذه ستة
تتنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة
تصير ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة وثمانية فللمفرد المذكر
في القرب اربعة ذا بالف ساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف
وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بهاء مضمومة
بعد همزة مضمومة قال ٭ هذاؤه الدفتر خير دفتر ٭

في كف قرم ماجد مصور ٭ يروى بكسر الهاء وضمها وفي كتاب
ابي الحسن الهيثم انما حركت الها منها للضرورة والاصل فيها ذا والعين
اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل
حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح
وللمفرد المؤنث في القرب عشرة خمسة مبدوة بالذال وخمسة
مبدوة بالتا وهي ذي وتي بكسر اولهما وسكون ثانيهما وذهي وتهي
باشباع الكسرة وذه وته باختلاس وهو اختطاف الحركة من الهاء
والاسراع بها لا ترك الاشباع وذه وته للها وذات وتا بضم
التا من ذات قال الموضح في الحواشي التسهيلية الاشارة ذا والتا
للتانيث وهي التا في امراة ونحوه مما فيه تا الفرق وليس من ذات
بصيغة انتهى وللمثنى القريب ذان في التذكير وتان في التانيث
بالالف فيهما رفعا وذين وتين باليا فيهما جرا ونصبا ونحو ان
هذان بالالف وتشديد نون ان لساحران مؤول وتاويله
اما على حذف اسم ان ضمير شان على حد ان بك زيد ماخوذ واللام
داخلة على مبتدا محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران او على
ان ان بمعنى نعم وهي لا تعمل شيا لانها حرف تصديق فلا اسم لها
ولا خبر او على انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون الف المثنى
ياء في حالتي النصب والجر او على ان الالف الموجودة الف المفرد
والف التثنية حذفت لاجتماع الالفين والف المفرد لا تقلب يا
او على انه جيء به على اول احواله وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب
او على ان ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الا الايجابية كما يقول
به الكوفيون او على انه مبني لدلالته على معنى الاشارة واختاره
دا ابن الحاجب ولجمعهما في التذكير والتانيث اولاء حال كونه ممدودا
عند الحجازيين نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بناتي مقصورا عند
اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفرا في لغات

القرآن ولم يخصه بتميم كما قاله الموضح في حواشي التسهيل ومن
خطه نقلت والاكثر مجيئه للعقلا **ويقل مجيئه لغير العقلا**
كقوله وهو جرير بن عطيه ۞ ذم المنازل بعد منزلة اللوا ۞
والعيش بعد اولئك الايام فاشار باولئك للايام وهي مما لا
يعقل وذم امر من ذم يذم ويجوز في ميمه الكسر على اصل التقا
الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به
وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين
الظرف ومجرور والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللوا
اللوا ممدود وقصره للضرورة والعيش منصوب بالعطف
على المنازل والايام عطف بيان على اولئك او نعت له والمخاطب
بالاشارة مذكور ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول النظم
بذا المفرد مذكرا اشر ۞ بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر ۞
وذان تان للمثنى المرتفع ۞ وفي سواه ذين تين اذكر تطع ۞
وباولى اشر لجمع مطلقا ۞ والمد اولى **فصــــل** ما تقدم
في المشار اليه اذا كان قريبا **واذا كان المشار اليه بعيدا لحقته**
كاف حرفية لان اسما الاشارة لا تضاف وهذه الكاف **تتصرف**
تصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها احوال المخاطب من
الافراد والتثنيه والجمع والتذكير والتانيث كما يتبين بها لو
كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة
التثنية والجمعين فتقول ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن **ومن**
غير الغالب ان تفتح في التذكير وتكسر في التانيث ولا يلحقها
دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا يلحقها علامة
تثنية ولا جمع ويحتملها قوله تعالى ذلك يوعظ به في البقرة وقوله
تعالى **ذلك** خير لكم في المجادله **وتلك** مع الحاق الكاف **ان تزيد قبلها**
لاما مبالغة في البعد وهذه اللام اصلها السكون كما في تلك

وكسرت في ذلك لالتقا الساكنين او فرقا بينها وبين لام
الجر من نحو ذلك بفتح اللام والى ذلك اشار الناظم بقوله
ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام او معه ۞ **الا في**
التثنية مطلقا من غير تقييد بلغة دون اخرى وسوا في ذلك
تثنية المذكر والمؤنث **والا في الجمع في لغة من مده** وهم الحجازيون
وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون **والا فيما سبقته ها التنبيه**
بالف غير مهموزة والى الاستثنا الاخير اشار الناظم بقوله
واللام ان قدمت ها ممتنعه ۞ **وبنو تميم لا ياتون باللام مطلقا** لا في
مفرد ولا في مثنى ولا في جمع حكاه الفرا عنهم وتقييد الجمع بلغة
من مد احتراز من لغة من يقصره غير التميميين كقيس وربيعة
واسد فانهم ياتون باللام قال شاعرهم ۞ اولالك قومي لم يكونوا
اشابة ۞ وهل يعظ الضليل الا اولالكا ۞ والاشابة بضم الهمزة
وبالشين المعجمة والبا الموحدة واحدة الاشابب وهم الاخلاط
الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال
وما ذهب اليه من ان اسم الاشارة له مرتبتان قربى وبعدى
لا غير تبع فيه الناظم وخالفه في شرح اللمحة فقال والمشار اليه
اما قريب المسافة او متوسطها او بعيدها فللمفرد المذكر ذا
للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد ولمثناه ذان للقريب
وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانك بتشديدها للبعيد ولجمع
اولا للقرب بالمد وبالقصر واولاك بالقصر للمتوسط واولئك بالمد
للبعيد ولمفرد المؤنث ذي وتي للقريب وتيك للمتوسط وتلك
للبعيد ولمثناه تان للقريب وتانك بالتخفيف للمتوسط وتانك
بالتشديد للبعيد ولجمعه اولا للقريب واولاك للمتوسط واولئك
للبعيد انتهى وقد يتجوز في اسم الاشارة بالنسبة الى المرتبة وفي
بالنسبة الى المثنى فالاول نيابة ذي البعد عن ذي القرب نحو ذلك

الكتاب والثانى نيابة ما للواحد عما للاثنين او عما للجمع فالاول
نحو عوان بين ذلك اى بين الفارض والبكر والثانى كقول لبيد
ولقد سئمت من الحيوة وطولها. وسؤال هذا الناس كيف لبيد
ولا ينوب ما للاثنين او للجماعة عما للواحد **فصل** ويشار
الى المكان القريب بلفظتين بهنا مجردة عن ها التنبيه او هاهنا
مقرونة بها التنبيه من غير لام نحو انا هاهنا قاعدون ويشار
للبعيد بالفاظ بهناك مجردة عن ها التنبيه او هاهناك مقرونة
بها التنبيه من غير لام او هنالك بضم الهاء وتخفيف النون وباللام
المكسورة او هَنّا بفتح الها وتشديد النون واصلها هن بثلاث
نونات ابدلت الثالثة الفا لكثرة الاستعمال او هِنّا بكسر الهاء و
تشديد النون والكلام فيها كالتى قبلها وكسر الهاء اردى من فتحها
قاله السيرافى وانشد لذى الرمة ، هَنّا وهِنّا ومن هَنّا لهن
بها ، ذات الشمايل والايمان هينوم ، او هَنّتْ بفتح الها والنون
المشددة وسكون التا وهى هَنّا المفتوحة الها زيدت عليها
التا ساكنة فالتقى ساكنان حذفت الفها لالتقا الساكنين وقد
تكسرها وها او ثَمّ بفتح المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح
للتخفيف ولم تكسر على اصل التقا الساكنين لاستثقال الكسرة مع
التضعيف نحو وازلفنا ثم الاخرين وهى ملازمة للظرفية فلا
تخرج عنها الا الى حالة شبيهة بها نحو جئت من ثم لان الظرف
والجار والمجرور اخوان واما قوله تعالى واذا رايت ثم رايت فثم
ظرف مكان لرايت المتقدمة عليه لا مفعول لا مطلقا على الصواب
واذا قلنا بمذهب الجمهور ان المراتب ثلاث فيشار الى المكان القريب
بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك واخواته وعند
الناظم مرتبتان اشار اليهما بقوله وبهنا او ههنا اشر الى ، دانى
المكان وبه الكاف صلا ، فى البعد او بثم فه او هَنّا ، او بهنالك

التضعيف

انطقن

انطقن او هِنّا **هذا باب الموصول** وهو فى الاصطلاح
اسم مفعول من وصل الشئ بغيره اذا جعله من تمامه وهو فى الا
ضربان موصول حرفى وموصول اسمى فالموصول الحرفى كل حرف
اول مع صلته بالمصدر ولم يحتج الى عايد وهو ستة ان المفتوحة
الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معمولها
بمصدر فاذا كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان
جامدا اول بالكون وان كان ظرفا او مجرورا اول بالاستقرار وحكم
الفعل فى التصرف والجمود حكم الاسم فيهما قاله فى المغنى وحكم المخففة
من الثقيلة حكم المشددة فى ذلك وأن بفتح الهمزة وسكون النون
وهى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا
اتفاقا او امرا على الاصح وما المصدرية وتوصل بفعل متصرف
غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح فى الحواشى وكى
المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا او تقديرا
ولو المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر والذى على وجه حكاه
الفارسى فى الشيرازيات عن يونس وانه جعل منه ذلك الذى يبشر
الله قال الموضح فى الحواشى ومن اوضح الدلالة على ذلك قول ابى
ذهبل الجمحى ، ياليت من يمنع المعروف يمنعه ، حتى يذوق رجال
مر ما صنعوا ، وليت رزق رجال مثل نايلهم ، قوت كقوت ووسع
كالذى وسعوا ، وعلى القول به فقال الرضى لا خلاف فى اسمية
الذى المصدرية وصنيع الموضح يا باه مثال ان بالتشديد نحو اولم
يكفهم انا انزلنا اى انزالنا ومثال ان بالتخفيف وان تصوموا خير لكم
اى صومكم خير لكم ومثال ما بما نسوا يوم الحساب اى بنسيانهم اياه
ومثال كى لكيلا يكون على المومنين حرج اى لعدم كون على المومنين
حرج ومثال لو يود احدهم لو يعمر اى التعمير ومثال الذى المصدرية
وخضتم كالذى خاضوا اى كخوضهم والمانع يدعى ان الاصل كالذى

حذفت النون على لغة او ان الاصل كالحوض الذى خاضوه فحذف
الموصوف والعايد او ان الاصل كالجمع الذى خاضوا فقال الذى
باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه او انه اوقع الذى على
الجمع كقوله . وان الذى حانت بفلج دماؤهم . هم القوم كل القوم
يا ام خالد . او ان الذى مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش
كما قاله الموضح فى شرح اللمحة والموصول الاسمى كل اسم افتقر
الى الوصل بجملة خبرية او ظرف او جار ومجرور تامين او وصف
صريح والى عايد او خلفه قاله الموضح فى شذوره وهو ضربان
نص فى معناه لا يتجاوزه الى غيره ومشترك بين معان مختلفة بلفظ
واحد فالنص ثمانية هنا منها للمفرد المذكر الذى للعالم بكسر اللام
وهو من يقوم به العلم وغيره بالجر فالعالم المنزه عن الذكورة و
الانوثة نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده والعالم المذكر نحو والذى
جاء بالصدق وغير العالم نحو هذا يومكم الذى كنتم توعدون
وللمفرد المؤنث التى للعاقلة وغيرها فالاول نحو قد سمع الله
قول التى تجادلك فى زوجها والثانى نحو ما ولاهم عن قبلتهم التى
كانوا عليها فاوقع التى على القبلة وهى غير عاقلة ولك فى ياء الذى
والتى وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة
فتكون ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه
الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذى قبلها اما مكسورا كما كان
قبل الحذف واما ساكنا فهذه خمس لغات فى الذى والتى ولتثنيتهما
اللذان واللتان بالالف رفعا واللذين واللتين باليا المفتوح
ما قبلها جرا ونصبا تقول جانى اللذان قاما واللتان قامتا ورايت
اللذين قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما واللتين قامتا وتثنيتهما
بحذف اليا على غير قياس وكان القياس فى تثنيتهما وفى تثنية ذا
السابقين فى بحث الاشارة ان يقال فى تثنية الذى اللذيان

باثبات اليا مخففة وفى تثنية التى اللتيان باثبات اليا مخففة
وفى تثنية ذا ذيان بقلب الالف يا وفى تثنية تا تيان بقلب الالف
يا كما يقال فى تثنية القاضى من المعرب المنقوص القاضيان باثبات
اليا وكما يقال فى تثنية فتى من المعرب المقصور فتيان بقلب الالف
يا ولكنهم فرقوا بين تثنية المبنى كالذى وذا وتثنية المعرب
كالقاضى وفتى فحذفوا الحرف الاخر وهو اليا من الذى والتى والالف
من ذا وتا وابقوه فى القاضى وفتى ففرقوا بين المعرب والمبنى فى
التثنية كما فرقوا بينهما فى التصغير اذ قالوا فى تصغير الذى والتى
وذا وتا اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا الحرف الاول وهو
اللام الاولى من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتا من تيا على فتحة
الذى كان قبل التصغير وزادوا الفا فى الاخر فى الالفاظ الاربعة
عوضا من ضمة التصغير التى تكون فى اول المصغر ومن العرب من
يقول اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع فى التصغير بين الضمة والالف
وما ذكره الموضح هنا تبعا للنظم من ان اللذان واللتان تثنية
الذى والتى مخالف لقول الناظم فى شرح التسهيل ان العرب استغنت
بتثنية اللذ دون اليا واللت كذلك عن تثنية الذى والتى باليا
فان العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص
حذف الاخر بتثنية المبنى بل قد يحذف الاخر فى تثنية المعرب
نحو عاشوران وخنفسان تثنية عاشورا وخنفسا حكاه الفراء عن
العرب وحيث ثنى الموصول واسم الاشارة فجمهور العرب يخفف
النون فيهما وتميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضا من المحذوف
منهما وهو اليا فى الذى والتى والالف فى ذا وتا او تاكيدا للفرق
بين تثنية المبنى والمعرب الحاصل بحذف اليا والالف والى التشديد
والتعويض اشار الناظم بقوله والنون ان تشدد فلا ملامة والنون
من ذين وتين شددا ايضا وتعويض بذاك قصدا ولا يختص ذلك

التشديد بحالة الرفع عند الكوفيين بل يكون فيها وفي حالتي الجر
والنصب خلافا للبصريين في زعمهم ان التشديد مختص بحالة
الرفع لانه قد قرئ في السبع ربنا ارنا اللذين اضلانا بفتح الياء
بالتشديد فيهما في حالتي النصب في اللذين والجر في هاتين كما قرئ
في حالة الرفع واللذان ياتيانها منكم فذانك برهانان
بالتشديد فيهما فتجويز احداهما ومنع الاخرى تحكم وبلحارث
ابن كعب اجمعون وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان
في حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء
الواحد قال الفرزدق ابني كليب ان عمي اللذا
قتلا الملوك وفككا الاغلالا ۝ اراد اللذان فحذف النون
وهو مرفوع على الخبرية لان وبني منادى بالهمزة وكليب بالتصغير
ابو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعمي بالتثنية هما هذيل
ابن هبيرة التغلبي وهذيل بن عمران الاصغر كان اخاه لامه
والاغلال جمع غل وهو حديدة تجعل في العنق من الاسارى وغيرهم
واراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير بانه من بني كليب بان عميه
قتلا الملوك وخلصا الاسارى من اغلالهم وقال الاخطل
هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم اراد اللتان فحذف
النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدا وهو هما وتميم قبيلة وصميم
بمعنى خالص والمعنى هما المراتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل
فخرلهما خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر اذنه واسمه
غياث بن غوث التغلبي وكان نصرانيا وجاز حذف النون في اللذان
واللتان لعدم الالباس ولا يجوز ذلك الحذف في نون ذان وتان
للالباس بالمفرد ولعدم الطول وتلخص في نون الموصول ثلاث
لغات الاثبات والحذف والتشديد وفي نون الاشارة لغتان
الاثبات والتشديد وجمع المذكر العاقل كثيرا ولغيره اي لغير

العاقل

العاقل قليلا الأُلى على وزن العُلى ويكتب بغير واو قاله الموضح
في شرح اللمحة مقصورا على الاشهر كقوله ۝ رايتُ بني عمي الأُلى
يخذلونني على حدثان الدهر اذ يتقلبُ ۝ وقد يمد كقوله ۝ لها
الى الله للشم الألاء كانهم ۝ سيوفٌ اجاد القين يوما صقالها
وهي في هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله ۝
تهيجني للوصل ايامنا الألى ۝ مررن علينا والزمان وريقُ ۝
والذين بالياء مطلقا في الاحوال الثلاثة وهي مبنية وان
كان الجمع من خصايص الاسما لان الذين مخصوص باولي العلم والذي
عام فلم تجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جار على
سنن المثناه المتمكنة لفظا ومعنىً وقد يقال جا الذون بالواو
رفعا ورايت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهي حينيذ
معربة لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصايص الاسما
وهي لغة هذيل او عقيل بالتصغير فيهما واو للشك قال
شاعرهم نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارةً
ملحاحا فنحن مبتدا واللذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون
والخا المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لاجله وهو اسم
مصدر اغار والقياس اغارة والملحاح بكسر الميم من الح السحاب
دام مطره وجمع المونث اللاتي واللائي باثبات اليا فيهما وقد
تحذف يا وهما اجتزا بالكسرة فيقال اللات واللاء والى هذه
الثمانية اشار الناظم بقوله ۝ موصول الاسما الذي الانثى التي
واليا اذا ما ثنيا لا تثبت ۝ بل ما تليه اوله العلامه جمع الذي
الالى الذين مطلقا ۝ وبعضهم بالواو رفعا نطقا ۝ باللات
واللاء التي قد جمعا ۝ وقد تتعارض الالى واللا فيقع كل منهما
مكان الاخرى قال مجنون ليلى قيس بن الملوح ۝ محا حبها حب
الالى كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبلُ ۝ فاوقع الالى

مكان اللاء اى جب اللاتى بدليل عود ضمير المؤنث عليها وقال
رجل من بنى سليم، فما اباؤنا بامن منه، علينا اللاء قد مهدوا
الحجورا، فاوقع اللاء موقع الالى بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها
والالى بمعنى الذين والذين اشهر منها فلذلك عدل الموضح وقال
اى الذين اذ لا فرق بينهما والمعنى ليس اباؤنا الذين اصلحوا شاننا
وجعلوا حجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح
والى تعارضهما اشار الناظم بقوله، واللاء كالذين نزرا وقعا
والموصول المشترك ستة من بفتح الميم وما وال بفتح الهمزة
وتشديد اليا وال وذو وذا وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب
فقال ومن وما وال تساوى ما ذكر وهكذا ذو وشل ماذا اى
كما وكل منها كلام يخصها فاما من فانها تكون فى اصل الوضع
للعالم بكسر اللام نحو ومن عنده علم الكتاب ويكون لغيره اى
غير العالم على سبيل التطفل فى ثلاث مسائل احداها ان ينزل
ما وقعت عليه من غير العالم منزلته اى منزلة العالم نحو قوله
تعالى ومن اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له وقوله وهو
العباس بن الاحنف، اسرب القطا هل من يعير جناحه،
لعلى الى من قد هويت اطير، فاوقع من على سرب القطا وهو غير
عاقل وقوله وهو امرء القيس بن حجر الكندى،
الا عم صباحا ايها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى
فاوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل امر معناه الدعا
اصله انعم حذفت منه الالف والنون تخفيفا وصباحا منصوب
على الظرفية ومن عادة تحيات العرب فى الصباح عم صباحا وفى
المسا عم مسا فكانهم قالوا انعم الله فى صباحك ومساك ويعمن
اصله ينعمن حذفت منه النون الاولى والنون الساكنة فى اخره
للتوكيد ومن فاعل يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين

وسكون

وسكون الصاد الزمان ويجمع فى القلة على اعصر وفى الكثرة على
عصور والخالى نعته فدعا الاصنام فى قوله تعالى يدعو من دون
الله من لا يستجيب له ونداء القطا فى قوله اسرب القطا هل من يعير
جناحه ونداء الطلل فى قوله ايها الطلل البالى سوغ ذلك وهو
وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى السرب
والطلل لما كانا منادين ولا يدعى وينادى الا العاقل المسئلة
الثانية من وقوع من على غير العالم ان يجتمع غير العاقل مع العاقل
فيما وقعت عليه من الموصولة نحو كمن لا يخلق فانه عام فى العاقل
وغيره لشموله الادميين والملائكة والاصنام فان الجميع لا يخلقو ن
شيا ونحو الم تر ان الله يسجد له من فى السموات فانه يشمل الملائكة
والشمس والقمر والنجوم وغيرها ومن فى الارض فانه يشمل الاد مبين
والجبال والشجر والدواب وغيرها وافراد الشمس والقمر والنجوم
والجبال والشجر والدواب بالذكر فى الاية لشهرتها واستبعاد
السجود منها ونحو من يمشى على رجلين فانه يشمل الادمى والطاير
ولا فرق فى هذه المسئلة بين ان يكون العاقل اكثر من غيره كالمثال
الاول او اقل منه كالمثال الثانى او مساويا له كالمثال الثالث
ولذلك اعاد لفظ نحو فى الامثلة الثلاثة المسئلة الثالثة من
وقوع من على غير العالم ان يقترن غير العاقل به اى بالعاقل فى
عموم فصل بمن الموصولة نحو من يمشى على بطنه ومن يمشى على
اربع لاقترانهما بالعاقل فى عموم كل دابة من قوله تعالى والله
خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على
رجلين ومنهم من يمشى على اربع فاوقع من على غير العاقل لما اختلط
بالعاقل ولكن الاختلاط فيها على ضربين اختلاط فيما وقعت عليه
من وهو من يمشى على رجلين فانه يشمل الادمى والطاير كما تقدم
واختلاط فى عموم فصل بمن وهو من يمشى على بطنه ومن يمشى على

اربع فانهما اختلطا بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة لما يدب على الارض عاقلا كان او غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا والا دابة الارض تاكل منساته ويحتمل عندي انه تكون من فيمن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على اربع على حد ومن الناس من يعبد الله قال الموضح في شرح الشذور ونحو في من ان تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله انتهى واما ما الموصوله فانها في اصل وضعها لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد اى الذى عندكم ينفد وقد تكون له اى لما لا يعقل مع العاقل نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض فانه يشمل العاقل وغيره وتكون لانواع من يعقل هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي ولصفات من يعقل ومثالهما عند ابن عصفور وابن مالك نحو فانكحوا ما طاب لكم من النسا وكلا التعبيرين متكلم فيه اما الاول فرده ابن الحاج بان النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل واما الثاني فلانه لا يصح ان يقال انكحوا الطيب او الطيبة لان النكاح انما هو للذوات لا للصفات نقله الموضح في الحواشي وتكون ما للمبهم امره من الاشخاص كقولك وقد رايت شبحا بفتح البا الموحدة وبالحاء المهملة لا تدرى ابشر هو او مدر انظر الى ما ظهر وكذا لو علمت انسانيته ولم تدر اذكر هو ام انثى قاله ابن مالك في شرح التسهيل اخذا من قوله تعالى انى نذرت لك ما في بطني محررا وللبحث فيه مجال والاربعة الباقية من الستة تكون للعاقل وغيره وفيها تفصيل فاما اى بفتح الهمزة وتشديد اليا فخالف في موصوليتها ثعلب ابو العباس احمد بن يحيى محتجا بانه لم يسمع ايهم هو فاضل جاءني بتقدير الذى هو فاضل جاءني ويرده

قوله

قوله وهو غضبان اذا ما لقيت بني مالك فسلم على ايهم افضل وجه الرد منه ان ايهم مبنية على الضم وغير الموصوله لا تبنى ولا تصلح هنا واذا انتفى غير الموصوله تعينت الموصوله وهو المدعى وهي ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا الى معرفة ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور وابن الضايع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما اجازا اضافتها الى نكرة وجعلا من ذلك وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون فاى عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والتقدير وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذى ينقلبونه ومذهب الجمهور ان ايا هنا استفهامية منصوبة بينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم على بابه وهو معلق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام باى والتقدير وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون اى انقلاب واى الموصوله لا يعمل فيها الا عامل مستقبل متقدم عليها نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا للبصريين في الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين وقال ابو حيان في شرح التسهيل وسئل الكسائي في حلقة يونس لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فمنع من ذلك ولم يبلج له وجه المنع فقال اى كذا خلقت انتهى اى كذا وضعت قال ابن السراج موجها قول الكسائي بالمنع ما معناه ان ايا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبني ايهم يقوم فكانك قلت يعجبني الشخص الذى يقع منه القيام كائنا من كان ولو قلت اعجبني ايهم قام لم يقع الا على الشخص الذى قام فاخرجها ذلك عما وضعت له من العموم وانما يشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لتمتاز عن الشرطية والاستفهامية لانهما لا يعمل فيها الا المتاخر والمشهور عند الجمهور افرادها وتذكيرها وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعضهم فتقول اية وايان وايتان وايون وايات وعلى الحالين هي معرفة فتقبل مطلقا سوا اضيفت او لم تضف

ذكر صدر صلتها او حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش والزجاج
والكوفيين واليه اشار الناظم بقوله وبعضهم اعرب مطلقا
وقال سيبويه تبنى على الضم اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها
محذوفا وهو مراد الناظم بقوله واعربت ما لم تضف وصدر وصلها
ضمير انحذف نحو ايهم اشد وقوله على ايهم افضل بالبنا على الضم
فيها تشبيها بالغايات اذا كان بناؤها بسبب حذف شي وخولف
في ذلك قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين
هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول
ببنائها اذا اضيفت انتهى وزعم المانعون ان ايا في الاية استفهامية
وانها مبتدا واشد خبره ثم اختلفوا في معمول ننزع فقال الخليل
محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد وقال
يونس المفعول الجملة وعلقت ننزع عن العمل فيها وقال الكسائي
والاخفش المفعول كل شيعة ومن زايدة ورد الموضح ذلك في المغني
بما يطول ذكره وبالبيت السابق وقد تعرب حينئذ اي حين اذ هي
اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا كما رويت الاية وهي
ايهم اشد بالنصب وهي قراءة هارون ومعاذ ويعقوب والبيت
وهو على ايهم افضل بالجر قال سيبويه وهي لغة جيدة وبذلك
احتج من قال باعرابها مطلقا واما ال نحو المصدقين والمصدقات
مما صلته اسم فاعل ونحو السقف المرفوع والبحر المسجور مما صلته
اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لان ال الداخلة
عليها حرف تعريف على ما صححه في المغني وليست ال الداخلة على
اسمي الفاعل والمفعول موصولا حرفيا خلافا للمازني في احد قوليه
ومن وافقه ويرده انها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها
في نحو قولهم قد افلح المتقي ربه والضمير لا يعود الا على الاسما واجاب
المازني عن الثاني بان الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بان

لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا
منها ولا هي حرف تعريف خلافا لابي الحسن الاخفش وهو ثاني
قولي المازني وحجتهما ان العوامل تتخطاها نحو جا الضارب
كما تتخطاها مع الجامد نحو جا الرجل وهي مع الجامد معرفة اتفاقا
فتكون مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق
داخلة على الفعل تقديرا لان المشتق في تقدير الفعل فيعود عليها
ضمير وال المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب الى ما
بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسما ان الوصف
يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل
فلا يكون الوصف معها عاملا واجاب الاخفش بالتزامه
فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال واما ذو وخاصة بطي
وذلك مستفاد من قول النظم ومكذا ذو عند طي شهر والمشهور
عنهم بناوها على سكون الواو وقد تعرب بالحروف الثلاثة اعرا ب
ذو بمعنى صاحب وخص ابن الضايع ذلك بحالة الجر فانه المسموع
لقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون
لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا فيمن رواه بالياء وهو
ابو الفتح بن جني في كتابه المحتسب وهو مشكل فان سبب البنا قائم
ولم يعارضه معارض والمشهور عنهم ايضا افرادها وان وقعت
على مثنى او جمع وتذكيرها وان وقعت على مؤنث كقوله وهو سنان
ابن الفحل الطائي فان الماء ماء ابي وجدي وبيري ذو حفرت
وذو طويت فاتى بذو مفردة مذكرة مع انها واقعة على
البير وهي مؤنثة ويحتمل انه راعى معنى القليب وهو مذكر والحفر
معروف والطوي من طويت البير اذا بنيتها بالحجارة وقد تؤنث
وتثنى وتجمع عند بعض طي فتقول في المذكر ذو قام وفي المؤنث
ذات قامت وفي مثنى المذكر ذوا قاما وفي مثنى المؤنث ذواتا قامتا

وفی جمع المذکر ذووا قاموا وفی جمع المؤنث ذوات قمن حکاه ابن
السراج فی الاصول عن جمیع لغة طی علی الاطلاق وتبعه ابن عصفور
فی المقرب ونازع فی ثبوت ذلك المحکی علی الاطلاق ابن مالك
فی شرح التسهیل فقال واطلق ابن عصفور القول بتثنیتها
وجمعها قال الشاطبی والمردود علیه انما هو الاطلاق فی جمیع
لغة طی واما کون ذو تثنی وتجمع وتؤنث عند بعض طی فهو ثابت
انتهی قال الفرا فی لغات القران وربما قالوا هذان ذو تعرف
وهولاء ذوو تعرف ویجعلون مکان التی ذات ویرفعون التا
علی کل حال وفی تثنیتها هاتان ذواتا تعرف وفی جمعها هؤلا
ذوات تعرف انتهی وابن السراج وابن عصفور وابن مالك کلهم
حکی عن بعض طی ذات للمفردة وذوات لجمعها مضمومتین علی انهما
موصولان مستقلان مرادفان للتی واللاتی قال فی التسهیل وقد
ترادف التی واللاتی ذات وذوات مضمومتین مطلقا وقال
فی النظم وکالتی ایضا لدیهم ذات وموضع اللاتی اتی ذوات
کقوله وهو رجل من بنی طی کما قال الفرا فی لغات القران سمعنا
اعرابیا من طی یسال ویقول بالفضل ذو فضلکم الله به
والکرامة ذات اکرمکم الله به فبقی ذات علی الضم ونقل حرکة
الها الاخیرة الی ما قبلها وحذف الالف فسکنت الها وبالفضل
متعلق بمحذوف ای اسالکم بالفضل ونحوه والکرامة بالخفض
معطوفة علی الفضل وکانه یشیر الی قوله تعالی والله فضل بعضکم
علی بعض فی الرزق قاله الموضح فی الحواشی وقوله ومورونة جمعتها
من اینق موارق ذوات ینهضن بغیر سایق فبنی ذوات علی الضم
والها فی جمعتها للنوق المذکورة فی بیت قبله والاینق بتقدیم
الیا المثناة تحت الساکنة علی النون المضمومة جمع ناقة واصل
ناقة نوقة تحرکت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وتجمع فی القلة

علی انوق قدمت الواو علی النون فصار اونق ثم قلبت الواو
یا فصار اینق وتجمع اینق علی ایانق والموارق جمع مارقة من مرق
السهم شبه النوق بالسهام فی سرعة مشیها وسایق من السوق
بفتح السین وحکی فی ذات وذوات اعرابها بالحرکات اعراب
ذات وذوات بمعنی صاحبة وصاحبات حکی الاول ابو حیان
فی الارتشاف وحکی الثانی ابو جعفر بن النحاس الحلبی واذا اعربا
نونا لعدم الاضافة فتقول جاتنی ذات قامت ورایت ذاتا
قامت ومررت بذات قامت بالحرکات الثلاث مع التنوین
وتقول جاتنی ذوات قمن بالرفع والتنوین ورایت ذوات قمن
ومررت بذوات قمن بالکسرة مع التنوین جرا ونصبا قاله الموضح
فی الحواشی واذا شرط موصولیتها ثلاثة امور احدها ان لا
تکون للاشارة لانها اذا کانت للاشارة تدخل علی المفرد نحو
من ذا الذاهب وماذا التوانی والمفرد لا یصلح ان یکون صلة
لغیر ال والامر الثانی ان لا تکون ذا ملغاة والغاؤها
علی وجهین احدهما حکمی والاخر حقیقی فالحکمی ما ذکره بقوله
وذلك الالغا بتقدیرها مرکبة مع ما فی نحو ماذا صنعت
فیصیران اسما واحدا من اسما الاستفهام فی محل نصب علی
المفعولیة المقدمة بصنعت والتقدیر ای شی صنعت کما قدر ها
لذلك ای مرکبة مع ما الا انهما فی محل جر من قال لسائل عن
شی عماذا تسال والتقدیر عن ای شی تسال فاثبت الالف
من ما لتوسطها فی اسم الاستفهام بالترکیب ولولا ذلك لحذفت
الالف لان ما الاستفهامیة اذا دخل علیها جار حذفت الفها
لتطرفها نحو عم یتساءلون فرقا بین ما الاستفهامیة والموصولة
نحو قوله تعالی سبحانه وتعالی عما یقولون وخصت الاستفهامیة
بحذف الالف للتطرف وصینت الموصولة عن الحذف لتوسط

الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالغا الحقيقي
ما ذكره بقوله وتجوز الالغا عند الكوفيين وابن مالك على وجه
آخر وهو تقديرها زايدة بين ما ومدخولها وكانك قلت ما صنعت
والبصريون لا يجيزون زيادة شي من الاسما وسكت عن الغاء ذا مع
من لمنع ابي البقا وثعلب وغيرهما ان تكون من وذا مركبتين وخصوا
جواز ذلك بما وذا الا ان ما اكثر ابهاما فحسن ان يجعل مع غيرها كشي
واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة
الاسما كون ذا زايدة ومن مفعولا في نحو من ذا ضربت وظاهر
كلام جماعة انه يجوز ان يكون من وذا مركبتين قاله في المغني وهو
ظاهر قول الناظم ومثل ما ذا بعد ما استفهام او من اذا لم تلغ
في الكلام والامر الثالث ان يتقدمها استفهام بما باتفاق من
البصريين او بمن في الاصح عندهم لان كلا منهما للاستفهام واجاب
المانع بالفرق بان ما تجانس ذا لما فيها من الابهام بخلاف من
فانها لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما
وكلا التعليلين ضعيف اما الاول فلان بقية ادوات الاستفهام
كما في الابهام فلا خصوصية لما لا لحاق من دونها واما الثاني
فلان ما مختصة بما لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل الا انها
انما لا يعقل اوسع دايرة ممن يعقل والمرجع في ذلك الى السماع
وكلاهما مسموع فالاول كقول لبيد ابن ربيعة العامري
الا تسألان المرء ماذا يحاول ... انحب فيقضى ام ضلال وباطل
انشده سيبويه فما مبتدا وذا اسم موصول خبر وجملة يحاول صلته
والعايد محذوف ويحاول يطلب والنحب بفتح النون وسكون الحا
المهملة اصله المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد
به هنا النذر والمعنى الا تسألان المرء ما الذي يطلبه ويحاوله
باجتهاده في الدنيا انذر اوجبه على نفسه فهو يسعى في وفائه ام هو

في ضلال وباطل والثاني نحو قوله وهو امية بن ابي عايذ الهذلي
كما قال ابن مالك او امية بن الصلت كما قال العيني . الا ان قلبي
لدى الظاعنينا . حزين فمن ذا يعزي الحزينا انشده ابن مالك
فمن مبتدا وذا اسم موصول خبر وجملة يعزي الحزينا صلته والظاعنين
جمع ظاعن من ظعن اذا سار والكوفي لا يشترط في موصولية ذا من
ولا ما الاستفهاميتين واحتج بقوله وهو يزيد بن مفرغ الحميري
عدس ما لعباد عليك امارة ... امنت وهذا تحملين طليق ... وتقرير
الحجة منه ان هذا اسم موصول مبتدا ولم يتقدم عليه ما ولا من
وتحملين صلته والعايد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدا
اي والذي تحملينه طليق وعندنا معشر البصرية ان هذا اسم اشارة
على اصله لا موصول لان ها التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو
مبتدا وطليق خبر وهي جملة اسمية وتحملين حال من فاعل طليق
المستتر فيه متقدمة على عاملها اي وهذا طليق محمولا لك وعدس
بفتح العين والدال وبالسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد
هو ابن زياد بن ابي سفيان وكان يزيد يكثر من هجوه حتى كتبه على الحيطان
فلما ظفر به الزمه محوه باظفاره ففسدت انامله ثم اطال سجنه
فكلموا فيه معاوية فامر باخراجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها
فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك امارة البيت وامارة بكسر
الهمزة اي امر ولا تختص ذا الاشارة بذلك عند الكوفيين بل جميع
اسما الاشارة يجوز ان تستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك
بيمينك يا موسى قالوا ان تلك موصول وبيمينك صلته اي وما
التي بيمينك وعندنا ان بيمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات
عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله . لعمري لانت البيت
اكرم اهله . واقعد في افنايه بالاصايل . كانه قال لانت الذي
اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله

يا دارمية بالعلياء فالسند • فبالعلياء صلة لدارمية ومنها
النكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم
صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو حيان
في النكت الحسان على غاية الاحسان **فصل وتفتقر كل**
الموصولات الاسمية نصة كانت او مشتركة **الى صلة** تتصل بها
لانها نواقص لا يتم معناها الا بصلة **متاخرة عنها** لزوما لان
الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتاخر وكما لا تتقدم
الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه لانه جزؤها واما نحو
وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة ال
والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وتتميز الموصولات
الاسمية عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة
مشتملة على ضمير مطابق لها في الافراد والتذكير وفروعهما بخلاف
الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل ان قول الناظم
وكلها يلزم بعده صلة على ضمير لائق مشتملة يعم الموصولات الاسمية
والحرفية وهذا الضمير **يسمى العايد** لعوده الى الموصول ثم الموصول
ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة العايد لفظا ومعنى
وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير
ذلك نحو من وما ففي العايد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو
ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك
ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من سالتك ولا تقل
من سالك او قبح نحو من هي حمراء امك فيجب مراعاة المعنى ما لم يعضد
المعنى سابق فتختار مراعاته كقوله • وان من النسوان من هي روضة
تهيج الرياض قبلها وتصوح • وقد يخلف الضمير في الربط الاسم
الظاهر نحو • وانت الذى في رحمة الله اطمع • الاصل في رحمته ونحو
سعاد التى اضناك حب سعادا • اى حبها **والصلة اما جملة**

اسمية

اسمية او فعلية **وشرطها ان تكون خبرية** وهي المحتملة للتصديق
والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قايلها لان الموصول وضع وصله
الى وصف المعارف بالجمل نحو جا الرجل الذى قام ابوه ومن شرط
الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية **معهودة** للمخاطب لانك انما
تاتى بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل
ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة **الا في مقام التهويل**
والتفخيم وهو التعظيم **فيحسن ابهامها** لذلك **فالمعهودة كالذى**
قام ابوه اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص قام ابوه **و**
المبهمة نحو فغشيهم من اليم اى البحر **ما غشيهم** اى الذى غشيهم
امر عظيم والمرجع في ذلك الى الموصول فان اريد به معهود فصلته
كذلك نحو كتل الذى يعوق وان اريد به التعظيم ابهمت صلته
نحو فاوحى الى عبده ما اوحى **ولا يجوز** في الصلة **ان تكون** جملة
انشائية وهي ما قارن لفظها معناها **كبعتكه** فلا تقل جاء
العبد الذى بعتكه قاصدا انشاء البيع **ولا** جملة **طلبية** وهي ما
تاخر وجود معناها من وجود لفظها امرا كانت او نهيا **كاضربه**
ولا تضربه فلا تقل جا الذى اضربه او لا تضربه لان كلا من الانشا
لا خارجي له فضلا عن ان يكون معهودا فلا تصلح لبيان الموصول
ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبيه وان كانت خبرية فلا يقال جا الذى
ما احسنه لما في التعجب من الابهام المنافى للبيان فتكون مستثناة
من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل
بها نحو وان منكم لمن ليبطئن • وقيل لا استثنا فيهما اما التعجبية
فلانها انشائية نظرا الى حالة الاستعمال واما القسمية فلان
الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبرى وجملة القسم انما جى بها
لمجرد التوكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا
يقال جا الذى لكنه قايم او حتى ابوه قايم لان فيه استعمال لكن

الكسائي

من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مُغَنٍّ واجاز
الوصل بالامر والنهى والمازنى بالدعا بما لفظه الخبر نحو جا الذى
يغفر الله له وصاحب الافصاح بنعم وبئس وهشام بليت ولعل
وعسى بهذا حكم الجملة واما شبهها فى حصول الفايدة وهو ثلاثة
الاول والثانى الظرف المكانى والجار والمجرور التامان والمراد
بالتام منهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو جا الذى عندك
وجا الذى فى الدار وتعلقهما باستقر محذوفا وجوبا وبذلك
اشبها الجملة بخلاف الناقصين نحو جا الذى مكانا والذى بك
فلا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص جايز الذكر نحو جا الذى سكن
مكانا والذى مر بك والى ذلك اشار الناظم بقوله وجملة او شبهها
الذى وصل به والثالث الصفة الصريحة اى الخالصة للوصفية
وهى التى لم تغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك عملت
عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات
واقرضوا ونحو ام صبى قد حبا او دارج وبذلك اشبهت الجملة وتختص
الصفة الصريحة بالالف واللام والى ذلك يشير قول النظم
وصفة صريحة صلة ال كضارب ومضروب اتفاقا وحسن على
قول ابن مالك ونصه وعنيت بالصفة المحضة اسما الفاعلين واسما
المفعولين والصفات المشبهة باسما الفاعلين انتهى وصحح الموضح فى
المغنى ان ال الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف بخلاف ما غلبت
عليها الاسمية من الصفات كابطح مذكر بطحا فانه فى الاصل وصف
لكل مكان منبطح من الوادى ثم غلب على الارض المتسعة واجرع مذكر
جرعا فانه فى الاصل لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا
بالارض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئا وصاحب فانه فى الاصل
وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك وراكب فانه فى الاصل وصف
للفاعل ثم غلب على راكب الابل دون غيره وعلى راس الجبل قال الشاطبى

وصف ع

والدليل على ان هذه الاسما انسلخ منها معنى الوصفية انها لا تجرى
صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا انتهى فلا
توصل بها ال لعدم شبهها بالفعل وقد توصل ال بمضارع اختيارا
كقوله وهو الفرزدق خطابا لرجل من بنى عذرة هجاه بحضرة عبد الملك
ابن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذى الراى
والجدل فادخل ال على ترضى وهو فعل مضارع مبنى للمفعول وحكومته
نايب الفاعل به ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة بل
اشار الى قلته بقوله فى النظم وكونها بمعرب الافعال قل وهو اختيار
ثالث فى المسئلة فان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور
يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على قلته قول ثالث
والمدرك مختلف فان ابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه
الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ولهذا قال لتمكنه من ان يقول المرضى
والجمهور يرون ان الضرورة ما جا فى الشعر ولم يجى فى الكلام سواء
اضطر اليه الشاعر ام لا فلم يتواردا على محل واحد والحكم بفتحتين
المحكم بين الخصمين للفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين
شدة الخصومة فصل يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل
او قصد الابهام ولم تكن صلة ال فالاول كقوله نحن الالى فاجمع
جموعـ علك ثم وجههم الينا اى نحن الالى عرفوا بالشجاعة والثانى
كقولهم بعد اللتيا والتى اى بعد الخطة التى من فظاعة شانها كيت
وكيت وانما حذفوا ليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة
عن كنهه ويجوز حذف العايد المرفوع بشرطين اذا كان مبتدا غير منسوخ
وكان مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف فى نحو جا اللذان قاما او ضربا بالبنا
للمفعول او كانا قايمين لانه غير مبتدا فانه فى الاول فاعل وفى الثانى
نايب عن فاعل وفى الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا والفاعل ونايبه
لا يحذفان ولا يحذف فى نحو جا الذى هو يقوم او هو فى الدار لان الخبر

را

غير مفرد لانه في الاول جملة فعلية وفي الثاني جار ومجرور فاذا حذف
الضمير المنفصل المفيد للاختصاص لم يدل دليل على حذفه اذ الباقي
بعد الحذف للضمير جملة او شبهها وكل منهما صالح لان يكون صلة
كاملة لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور والى ذلك
اشار الناظم بقوله ❊ وابوا ان يختزل ان صلح الباقي لوصل مكمل بخلاف
الخبر المفرد فانه لا يصلح للوصل على حدته ولا فرق في ذلك بين صلة
اي وغيرها فاي نحو ايهم اشد فاشد خبر مبتدا محذوف تقديره
هو اشد وذلك المبتدا هو العايد وخبره مفرد وهو اشد وغير اي
نحو وهو الذي في السما اله فاله خبر مبتدا محذوف تقديره هو وذلك
المبتدا هو العايد وخبره مفرد وهو اله وفي السما متعلق باله لانه
بمعنى معبود اي هو اله في السما اي معبود فيها ولا يجوز تقدير اله
مبتدا مخبر عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينيذ خالية
من العايد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر
فيه وتقدير وفي الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من
ضمير العايد مرتين وفيه بعد حتى قيل انه ممتنع قاله في المغني ولا
يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير اي عند البصريين الا اذا
طالت الصلة اما بمعمول الخبر او بغيره سواء تقدم المعمول على
الخبر نحو وهو الذي في السما اله او تاخر نحو قولهم ما انا بالذي
قايل لك سوا حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لا
سيما زيد فانهم جوزوا في زيد اذا رفع ان تكون ما موصولة وزيد
خبر مبتدا محذوف وجوبا والتقدير لاسي الذي هو زيد فحذف
العايد وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وذلك
لانهم نزلوا لاسيما منزلة الا الاستثنائية فناسب ان لا يصرح
بعدها بجملة ❊ فان قلت لاسيما زيد الصالح فلا استثنا لطول
الصلة بالنعت كقوله ❊ ولاسيما يوم بدارة جلجل ❊ فيمن رفع يوم

والتقدير

والتقدير ولاسي الذي هو يوم وحسن حذف العايد طول
الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح في المغني والى اشتراط
الطول اشار الناظم بقوله ❊ وفي الحذف ايا غير اي يقتفي ان
يستطل وصل وشذت قراءة بعضهم وهو يحيى بن يعمر وابن
ابي اسحق تماما على الذي احسن بالرفع وشذت قراءة ابي عبلة
والضحاك وروبة بن العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة
اي الذي هو احسن والذي هو بعوضة وشذ قوله من يعن بالحمد
لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اي بما هو
سفه ويعن بالبنا للمفعول من قولهم عنيت بحاجتك اعني
بها بضم اولهما ويحد بفتح اليا المثناة تحت وكسر الحاء بمعنى
يعدل والمعنى من يعتني بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس
له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه ولا يعدل عن طريق
الحلم والكرم والكوفيون لا يشترطون في حذف العايد المرفوع
استطالة الصلة ويقيسون على ذلك المسموع من الاية
والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم الا انه جعله قليلا فقال
وان لم يستطل فالحذف نزر ويجوز حذف العايد المنصوب
ان كان متصلا وناصبه فعل او وصف غير صلة الالف واللام
فالفعل نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون اي يسرونه و
يعلنونه ولا يتعين في ما منه ان تكون موصولا اسميا لجواز ان
يكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل انه
قد جا مصرحا به في مكان اخر وهو يعلم سركم وجهركم قيل وشرط
جواز حذف العايد المنصوب ان يكون متعينا للربط كما مثل
فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو جا الذي اكرمته في داره
فان العايد احدهما لا بعينه قاله ابن عصفور وغيره قال الموضح
في الحواشي وفيه نظر فانه متى كان العايد احدهما لا بعينه لا يسمى

منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل ان يكون تامًّا فلا يجوز في نحو جاء الذي كانه زيد على الاصح و الوصف نحو قوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما الذي غيره نفع ولا ضرر فما موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء وفضل خبره والله موليك صلة ما والعائد محذوف منصوب بالوصف والتقدير الذي الله موليكه فضل بخلاف جاء الذي اياه اكرمت لانه منفصل وحذفه يوقع في الباسه بالمتصل ومفوت لما قصد به من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وانما حذف منفصلا من قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم اياه لان تقدير متصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل و بخلاف جاء الذي انه فاضل او كانه اسد لان اسم ان وكان المشددتين لا تحذف الا شذوذا واتى بمثالين احدهما ما لا يغير معنى الجملة وهو ان والثاني ما يغيرها وهو كان او الذي انا الضاربه لان الوصف صلة الالف واللام واسميته ال خفية والضمير اذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصًّا فاذا حذف فات هذا المعنى ولم يحصل التنصيص على اسميتها قاله قريب الموضح في حاشية هذا الكتاب وهو سهو لان العائد المنصوب ليس عائدا على ال في هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصًّا وانما هو عائد على الذي كما يفيده العطف باو والعائد الى ال انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير ان العائد المنصوب بالوصف المقرون بال اذا كان عائدا على غير ال كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عائدا على ال نحو جاني الضاربه زيد امتنع حذفه لما تقدم من التعليل وشذ قوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر فحذف العائد الى ال المنصوب بالوصف وما نافية والمستفز بالسين المهملة والفا

والزاي بمعنى المستخف اسم ما والمحمود خبرها ان كانت حجازية واتيح بالبناء للمفعول بتاء مثناة فوق ويا مثناة تحت فحا مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستفز الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر وحذف منصوب الفعل كثير لان الاصل في العمل للفعل فكثر تصرفهم في معموله بالحذف وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج اجازوه على قبح وقال المبرد ردي جدا وعلى هذا فيشكل قول النظم والحذف عندهم كثير منجلي في عايد متصل ان انتصب بفعل او وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف ويجوز حذف العايد المجرور بالاضافة اذا كان المضاف الجار للعايد وصفا ناصبا للعايد تقديرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال او الاستقبال غير ماض خلافا للكسائي نحو فاقض ما انت قاض والاصل فاقض الذي انت قاضيه فحذف العايد على ما وهي موصول اسمي قال الموضح في الحواشي وما هنا يحتمل ان تكون مصدرية اي اقض قضاءك او مدة قضائك بدليل انما تقضي هذه الحيوة الدنيا انتهى ولكنه هنا جاول شرح قول النظم كذاك حذف ما بوصف خفضا كانت قاض بعد امر من قضا بخلاف جاء الذي قام ابوه لان المضاف الجار للعايد ليس بوصف او جاء الذي انا امس ضاربه لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الاصح و بخلاف جاء الذي انا مضروبه لان الوصف اسم مفعول وانما لم يجز حذفه فيهن لانه ليس منصوبا تقديرا ويجوز حذف العايد المجرور بالحرف اذا كان في موضع نصب وكان الموصول او الاسم الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى او معنى فقط واتفقا فيهما متعلقا سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى او معنى فقط

ام اختلفا نوعا واتحدا مادة لان الضمير عبارة عن الموصول
او الموصوف به فلابد ان يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق
فاذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى
قول الناظم كذا الذي جر بما الموصول جر نحو ويشرب مما تشربون
فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بيشربون
والتقدير ويشرب من الذي تشربون منه فاتفق الحرفان
لفظا ومعنى ومتعلقا ونحو قوله وهو كعب بن زهير
لا تركنن الى الامر الذي ركنت ابناء يعصر حين اضطرها القدر
فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المعديه وهي متعلقة
بتركن والعايد المحذوف مجرور بالى المعديه وهي متعلقة بركنت
والتقدير لا تركنن الى الامر الذي ركنت اليه فاتفق الحرفان
لفظا ومعنى ومتعلقا واقيم الموصوف بالموصول مقام الموصوف
لانه نفسه في المعنى ويعصر بمهملات بوزن ينصر لا ينصرف
للعلمية ووزن الفعل وهو ابو قبيلة من باهلة وحكم المضاف
للموصول كذلك نحو مررت بغلام الذي مررت اي به ومثال
انتفائهما معنى نحو حللت في الذي حللت به فيجوز حذف الضمير
المجرور بالبا لانها بمعنى في كذا قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع
المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة
قوله ٥ وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة ٥ فبح لان منها بالذي
انت بائح ٥ اي به انشده ابو الفتح وشذ قوله وهو حاتم بن
عدي الطاي ٥ ومن حسد يجور علي قومي ٥ واي الدهر ذو لم
يحسدوني اي استفهامية مبتدا وذو خبر وهي موصولة
عند الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يحسدوني صلتها
والعايد محذوف اي فيه والذي سهل حذفه كون مدلول
الموصول زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور بفي كما تقول اجيء

اليوم

اليوم الذي جئت تريد فيه وجعله بعضهم منقاسا بخلاف غير
الزمان فانه لا يتعين فيه الجار وهذا ظاهر اذا قلنا بان الحذف
ليس على التدريج كما يقول به سيبويه اما اذا قلنا انه على التدريج
كما يقول به الاخفش فلا يكون شاذا لانه لما حذف في اولا صار
الضمير منصوبا به على المفعول به توسعا فكانه قال واي الدهر
ذو لم يحسدونيه ثم حذف الها وحذف الضمير المنصوب بالفعل
كثير كما تقدم ويمكن ان يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله
عباده اي به فحذف الجار اولا والضمير ثانيا من نصب لا من جر
وذهب يونس وابن الركن في البديع الى ان الذي في الاية
موصول حرفي ولا حذف وشذ ايضا قوله وهو رجل من بني همدان
وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم
انشده الفارسي وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بشمعه وهو
بتشديد الواو المفتوحة على لغة فيه مبتدا وعلقم خبره وعلى
متعلق بعلقم لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله
صلة من المجرورة بعلى والعايد على من محذوف مجرور بعلى وهي
متعلقة بصب والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى
وان لساني مثل العسل الشهد يشتفي به الناس وانه مثل الحنظل
في المرورة على من سلطه الله عليه فحذف حاتم الطاي المجرور
بفي مع انتفاء خفض الموصول وهو ذو في البيت الاول وهو لم
ومن حسد الى اخره وحذف الهمداني العايد المجرور بعلى مع اختلاف
المتعلق في البيت الثاني وهو قوله وان لساني شهدة الى اخره
والمتعلقان بفتح اللام هما صب وعلقم ويمتنع الحذف اذا
كان العايد المجرور محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به او انما
مررت به او كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به او كان
لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره او كان حذفه

ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه
او عنه وقيل تجوز لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كا
متباينين لم يجز الحذف لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا
أوفق هذا باب المعرف بالاداة قال في التسهيل
وهي ال لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة
زائدة خلافا لسيبويه انتهى وقال الموضح في شرح القطر والمشهور
بين النحويين ان المعرف ال عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه
ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين
ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه
والخليل في ان المعرف ال قال وانما الخلاف بينهما في الهمزة ازائدة
هي ام اصلية واستدل على ذلك بمواضع اوردها من كلام سيبويه
وتلخص في المسئلة ثلاثة مذاهب احدها ان المعرف ال والالف
اصل الثاني ان المعرف ال والالف زائدة الثالث ان المعرف
اللام وحدها انتهى واسقط مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة
وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب
المبرد ولكل منها حجة تعضده حجة الاول فتح الهمزة وانهم يقولون
الاحمر بنقل حركة همزة احمر الى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك
بعدها ويثبتونها في القسم والندا والتذكير يقولون الي كما يقولون
قوى ويثبتونها مسهلة في نحو آلذكرين وحجة الثاني سقوطها
في الدرج واما فتحها فلمخالفتها القياس لدخولها على الحرف واما ثبوتها
مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتد بها واما ثبوتها في القسم والندا
نحو أالله لافعلن ويا الله فلأن ال صارت عوضا عن همزة اله واما
قولهم في التذكر الي فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلا منزلة قد
واما الذكرين فلالتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد
التنوين الدال على التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت كذلك

لتشبه امثالها ولا تقوم بنفسها وانما خالفت التنوين ودخلتا
لان الاخير يدخله الحذف كثيرا فحصنت من الحذف وانما كانت لاما
لان اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفا واذا اظهرت جاز وحجة
الرابع انها جاءت لمعنى واولى الحروف بذلك حروف العلة وحركت
لتعذر الابتدا بالساكن فصارت همزة كهمزة المتكلم والاستفهام
وان اللام تغير عن صورتها في لغة حمير قال الزجاجي في حواشيه
على ديوان الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث
المروي الا ان المحدثين ابدلوا في الصوم والسفر وانما الابدال في
البر في البر فقط وربما وقع في اشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله
وام مسلمة انتهى واراد بالحديث المروي قوله صلى الله عليه وسلم ليس
من البر الصيام في السفر والناظم اقتصر في النظم على قولين فقال
ال حرف تعريف او اللام فقط وهي على كل قول قسمان اما جنسية
وانواعها ثلاثة ووجه الحصر فيها ان يقال لا تخلو اما ان تخلفها كل
حقيقة او مجازا او لا تخلفها اصلا فان لم تخلفها كل لا حقيقة ولا
مجازا فهي لبيان الحقيقة والماهية من حيث هي نحو وجعلنا من الماء
اي من حقيقة الماء المعروف وقيل المني كل شيء حي والفرق بين
المعرف بال هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق
وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في
الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد
قاله الموضح في المغني وان خلفها كل حقيقة فهي لشمول افراد الجنس
نحو وخلق الانسان ضعيفا فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا
لكان صحيحا على جهة الحقيقة وان خلفها كل مجازا فهي لشمول
خصائص الجنس مبالغة نحو انت الرجل علما فانه لو قيل انت كل رجل
علما لصح على جهة المجاز على معنى انك اجتمع فيك ما افترق في غيرك
من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن

رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد في جوف الفرا وقال ابن هاني
وليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فان قيل هذا
الضابط يصدق على ال في الاستغراق العرفي نحو جمع الامير
الصاغة اى صاغة بلده او مملكته فان كلا يخلف الاداة فيه
مجازا وليست فيه لشمول الخصايص بل لشمول بعض ما يصلح له
اللفظ وهو صاغة بلد الامير او صاغة مملكته دون من عداهم
اجيب بان الكلام في ال المعرفة وال في الصاغة موصول على الاصح
واما عهدية وهي ثلاثة انواع ايضا وجه الحصر انه يقال العهد اما
ذكرى بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر نحو كما ارسلنا
الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وفايدتها التنبيه على ان
الرسول الثاني هو الرسول الاول اذ لو جي به منكرا لتوهم انه
غيره ولذلك لا يجوز نعته والذكر باللسان ضد الانصات وذاله
مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائي
وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة
او علمي وهو ان يتقدم لمصحوبها علم نحو بالوادي المقدس تحت الشجرة
اذ هما في الغار لان ذلك معلوم عندهم او حضوري وهو ان يكون
مصحوبها حاضرا نحو اليوم اكملت لكم دينكم اى اليوم الحاضر وهو يوم
عرفة وفي بعض النسخ اسقاط حضوري واثباته على مكانه ومثله
باليوم اكملت فصل وقد ترد ال زايدة اى غير معرفة وغير
موصولة وهي اما زايدة لازمة كالتي في علم قارنت وضعه سواء
اقارنت ارتجاله ام نقله فالاول كالسموأل بفتح السين المهملة والميم
وسكون الواو وفتح الهمزة وفي اخره لام علم لرجل من اليهود شاعر
وفي القاموس السموأل بالمرطير يكنى بابرا واليسع بفتح اليا المثناة
تحت والسين المهملة علم نبي وهو اعجمي معرب لفظه لفظ المضارع
وليس بمضارع قاله الفارسي والثاني نحو اللات والعزى علمين لوثنين

لصنمين

لصنمين فاللات كانت لثقيف بالطايف وعن مجاهد كان رجلا يلت
السويق بالطايف وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه وثنا وكانت
تاؤه مشددة فخففت والعزى كانت لغطفان وهي سمرة واصلها
تانيث الاعز وبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد
فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة
يدها على راسها وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول
يا عز كفرانك لا سبحانك اني رايت الله قد اهانك ورجع فاخبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك العزى ولن تعبد
ابدا او كالتي في اسم اشارة وهو الآن فانه علم على الزمان الحاضر مبني
لتضمنه معنى حرف الاشارة الذي كان يستحق الوضع قاله ابن مالك
وقال الفارسي لتضمنه حرف التعريف وال فيه زايدة وفاقا للزجاج ج
والناظم في قوله وقد تزاد لازما كاللات والآن والذين ثم اللاتي
او كالتي في موصول وهو الذي والتي وفروعهما من التثنية والجمع
قال في جميع هذه الامثلة زايدة لا معرفة لانه لا يجتمع تعريفان
وهما تعريف ال وغيرها من العلمية والاشارة والصلة على معرف
واحد وهذه الامثلة معارف بالعلمية كما في الاربعة الاول واعترض ض
الدماميني القول بزيادة ال فيها فقال العلم هو مجموع اللفظ ال
وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال
بانه زايد انتهى والاشارة كما في الآن خاصة والصلة كما في الموصول
واما زايدة عارضة وهي نوعان وذلك لانها اما خاصة بالضرورة
كقوله ولقد جنيتك اكموا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات
الاوبر انشده ابن جني واصل جنيتك جنيت لك من جنيت الثمرة
اجنيها فحذف الجار توسعا واكموا بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم
الميم وفي اخره همزة جمع كمء كفلس وهو ايضا واحد كماة كجبهة

وعسا قلا جمع عسقول بضم العين وسكون السين المهملتين وهي
الكماة الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض واصله عساقيلا
فحذفت المدة ضرورة وبنات الاوبر جمع ابن اوبر كما يقال في جمع
ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنوا اوبر ولا بنوا عرس لانهما لا يعقل
وبنات اوبر كمأة صغار مزغبة ردية للطعم وهي اول الكماة وقيل
مثل الكماة وليست كماة وقوله وهو رشيد بن شهاب اليشكري
يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكري ٥ رايتك لما ان عرفت
وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو واراد بالوجوه
اعيان القوم والمعنى ابصرتك حين عرفت اعياننا صددت عنا
وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرا والشاهد في زيادة ال
الداخلة على بنات اوبر في البيت الاول وعلى النفس في البيت الثاني
وهي لا تدخل عليهما لان بنات اوبر علم لضرب من الكماة والنفس
تمييز واجب التنكير عند البصريين فلا يقبلان التعريف فال
الداخلة عليهما زايدة للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله
و لاضطرار كبنات الاوبر ٥ كذا وطبت النفس يا قيس السري ٥
ويلحق بذلك ما زيد في النثر شذوذا نحو قولهم ادخلوا الاول
فالاول فالسابق منهما حال واللاحق معطوف وال فيهما زايدة
لان الحال واجبة التنكير والاصل ادخلوا اول فاول وفايدة العطف
بالفا الدلالة على الترتيب التعقيبي والمعنى ادخلوا مترتبين الاسبق
فالاسبق واصل اول على الاصح أوأل على وزن افعل قلبت الهمزة
الثانية واوا ثم ادغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين وله استعمالان
احدهما ان يكون اسما بمعنى قبل فحينئذ يكون منصرفا منونا ومنه
قولهم اولا واخرا والثاني ان يكون صفة فيكون افعل تفضيل ومعناه
الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف واما تجوزنا
للمح الاصل المنقول عنه وذلك ان العلم المنقول مما اي من شئ

يقبل

يقبل ال قد يلمح اصله وهو التنكير فتدخل عليه ال للمح الاصل به
واكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم من اسما الفاعلين
وحسن وحسين من الصفات المشبهة مكبرة او مصغرة وعباس
وضحاك من امثلة المبالغة وقد يقع ذلك في المنقول عن مصدر
كفضل فانه في الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا اذا صار
ذا فضل او عن اسم عين كنعمان بضم النون فانه في الاصل اسم للدم
بتخفيف الميم ومنه سميت شقايق النعمان لشبه لونها في حمرته بالدم
فان قلت في كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك في شرح
التسهيل الاولى انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم
عين في مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما
حاصله واكثر وقوعها على منقول من صفة ويليه دخولها على
منقول من مصدر ويليه دخولها على منقول من اسم عين والثانية
انه مثل بالنعمان لما فيه ال للمح الصفة تبعا للناظم في قوله وبعض
الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث
والنعمان فذكر ذا وحذفه سيان فتكون ال فيه غير لازمة ومثل
به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله فتكون لازمة
فالجواب عن الاول بانها من اختيارات ابن مالك بل قيل انها من
عندياته فلا يتابع عليها وعن الثانية بانه يمكن ان يكون سمي نعمان
مجردا من ال كقوله ٥ ايا جبلي نعمان بالله خليا ٥ نسيم الصبا
يخلص الي نسيمها ٥ ومقرونا بها فلا مخالفة والباب كله سماعي
يقتصر فيه على الوارد فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف ان
يقال فيها المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لانه لم يسمع واللغة
لا تثبت بالقياس ولم يقع دخول ال في نحو يزيد ويشكر علمين لان
اصلهما الفعل وهو لا يقبل ال غير الموصولة فاما قوله ٥
رايت الوليد بن اليزيد مباركا ٥ شديدا باعباء الخلافة كاهله ٥

فضل وزن دخول ال على اليزيد سهلها تقدم ذكر الوليد وال فى
الوليد للمح الصفة وقيل ال فى اليزيد للتعريف وانه نكر ثم ادخلت
عليه ال كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله علا زيدنا يوم النقا
راس زيدكم با بيض ماضى الشفرتين يمانى حكاه فى المغنى ولم
يتعقبه وعندى فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل ال نظرا الى اصله
وهو الفعل والفعل لا يقبل ال بخلاف زيد اذا نكر فصل من المعرف
بالاضافة او الاداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالاعلام
الشخصية فى احكامها وصار علما اتفاقيا فالاول وهو المعرف
بالاضافة كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص
وابن مسعود قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكانه ابن مسعود لان
ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الاولى
قيل وهذا انما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال
غلبت على العبادلة دون من عداهم من اخوتهم فليتامل والثانى
وهو المقرون بالاداة كالنجم فانه فى الاصل يتناول كل نجم ثم صار
علما للثريا واصلها قبل التصغير ثروى من الثروة اى كثرة الكواكب
لان كواكبها سبعة فصغرت فصارت ثريوى فقلبت الواو يا
وادغمت اليا فى اليا فصارت ثريا قاله الفخر الرازى والعقبة
فانها فى الاصل اسم لكل طريق صاعد فى الجبل ثم اختص بعقبة
منى التى تضاف اليها الجمرة فيقال جمرة العقبة قاله الشاطبى
وقيل عقبة ايله والبيت فانه فى الاصل يتناول كل بيت ثم اختص
بالبيت الحرام والمدينة لطيبة مدينة الرسول صلى الله عليه
وسلم والاعشى فانه فى الاصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على اعشى
همدان ونحوه والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يصير علما بالغلبه
مضاف او مصحوب ال كالعقبه وال منه لازمة دائما الا فى
ندا او اضافة فيجب حذفها لان حرف الندا والاضافة لايجامعان

ال منه كما اشار اليه الناظم بقوله وحذف ال ذى ان تنادى
او تضف اوجب نحو يا اعشى باهلة بوحدة قبيلة من قيس بن عيلان
بعين مهملة ويا اعشى تغلب بفتح التا المثناة الفوقانية وسكون
الغين المعجمة وكسر اللام وفى اخرها موحدة قبيلة سميت باسم ابيها
تغلب بن وايل وقد تحذف ال هذه فى غير ذلك المذكور من الندا
والاضافة وهذا معنى قول الناظم وفى غيرهما قد تنحذف سمع من
كلامهم هذا عيوق طالعا حكاه ابن الاعرابى وعيوق فيعول
بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قايم واشتقاقه من عاق يعوق كانه عاق
كواكب وراه من المجاوزة ويجوز ان يكون سموه بذلك لانهم يقولون
الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله
الفخر الرازى وسمع من كلامهم ايضا هذا يوم اثنين مباركا فيه حكاه
سيبويه ومجى الحال منه فى الفصيح يوضح فساد قول المبرد فى جعله
ال فى الاثنين وساير الايام للتعريف فاذا زالت صارت نكرات
والصحيح عند الجمهور ان اسما الايام اعلام توهمت فيها الصفة فدخلت
ال عليها كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران هذا باب
المبتدا والخبر ولم يحد الناظم المبتدا بل اكتفى فيه بالمثال فقال
مبتدا زيد وعاذر خبر وحده الموضح بقوله المبتدا اسم صريح او بمنزلته
مجرد عن العوامل اللفظية او بمنزلته اى بمنزلة المجرد مخبر عنه او وصف
رافع لمكتفى به عن الخبر او بمنزلة الوصف فالاسم الصريح نحو قول
من يعتقد السامع عدم ايمانه الله ربنا ومحمد نبينا وقيل المراد بهذا
الاسناد التعظيم والاقرار لا الاخبار وهذان الوجهان نقلهما ابو
البقا والذى بمنزلته اى بمنزلة الاسم الصريح هو المصدر المنسبك
من ان والفعل نحو وان تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدا وهو
بمنزلة الاسم الصريح لانه فى تاويل صومكم وخبر خير لكم والمجرد
المنصيد من الفعل نحو سوا عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم فا انذرتهم

مبتدا وهو فى تاويل مصدر وام لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر
مقدم والتقدير انذارك وعدمه سوا عليهم وصح الاخبار به عن
الاثنين لانه فى الاصل مصدر بمعنى الاستوا والمصدر يقع على القليل
والكثير ومنع الفارسى فى الحجة وتبعه ابن عمرون كون انذرتهم وتاليه
مبتدا وسوا خبرا لان ما فى حيز الاستفهام لا يتقدم عليه واجيب
بان الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى والمصدر
المنسبك من الفعل المقدر معه ان نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه
فتسمع مبتدا وهو فى تاويل سماعك وقبله ان مقدرة والذى حسن
حذف ان من تسمع ثبوتها فى ان تراه قاله الموضح فى شرح الشذور والفرق
بين هذا والذى قبله ان السبك فى هذا شاذ وفى الذى قبله مطرد
لان السبك بدون وجود حرف مصدرى مطرد فى باب التسوية شاذ
فى غيرها والمجرد عن العوامل اللفظية كما مثلنا للصريح والمؤول به
والذى بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية ما دخل عليه حرف زايد
او شبهه فالاول نحو هل من خالق غير الله ونحو بحسبك درهم لا فرق
فى ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدأان وان كانا مجرورين
بمن والبا الزايدتين لان وجود الحرف الزايد كلا وجود ومنه اى
من المبتدا المجرور بحرف زايد عند سيبويه قوله تعالى بايكم المفتون
فايكم مبتدا والبا زايدة فيه والمفتون خبر ولم يعكس لان صيغة
مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الاخفش بالعكس فالمفتون
بمعنى الفتنة مبتدا موخر وبايكم خبر مقدم والبا بمعنى فى لا زايدة
والمعنى على الاول ايكم المفتون اى المجنون وعلى الثانى الفتنة بايكم
اى الجنون فى ايكم ومنه عند بعضهم وهو ابن عصفور قوله صلى الله عليه
وسلم ومن لم يستطع فعليه بالصوم فالصوم مبتدا موخر وعليه
خبر مقدم والبا زائدة فى المبتدا وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه
والصوم مفعول والبا زايدة فى المفعول وحجة الاول ان اغرا الغائب

شاذ

شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نايبا عن ليلزم والشئ الواحد
لا يقوم مقام شيئين مختلفى الجنس وبها لام الامر والفعل ورد
بان ذلك اذا كان المراد به الغايب والمراد هنا المخاطب وانما جئ
بالضمير غايبا على لفظ من والا فهو للمخاطب فى المعنى قاله ابو اسحاق
الجزرى فى نقده على مقرب ابن عصفور والثانى وهو الذى
يشبه الزايد نحو لعل ابى المغوار منك قريب ونحو رب رجل صالح
لقيته فمجرور لعل ورب فى موضع رفع بالابتدا لان لعل ورب
اشبها الحرف الزايد فى كونهما لا يتعلقان بشئ والوصف يتناول
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب
نحو اقايم الزيدان وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان
وهل احسن فى عين زيد الكحل منه فى عين عمرو وما قرشى ابواك
والذى بمنزلة الوصف نحو قولهم لا نولك ان تفعل فنولك مبتدا
وهو بمنزلة الوصف فى كونه قايما مقام الفعل وهو ينبغى وان
تفعل فاعل بنولك سد مسد الخبر وسياتى فى باب لا وخرج بقوله
مخبر عنه او وصف نحو نزال من اسما الافعال فانه لا مخبر عنه ولا
وصف فلا يكون مبتدا بنا على ان اسم الفعل لا محل له من الاعراب
وهو الاصح وخرج بقوله رافع لمكتفى به نحو اقايم ابواه زيد
فان المرفوع بالوصف وهو ابواه غير مكتفى به فى حصول الفايدة
مع قطع النظر عن زيد فزيد مبتدا موخر والوصف خبر مقدم
وابواه فاعله ولابد للوصف المذكور وما هو بمنزلته من اشتراط
تقدم نفى او استفهام عليهما وهل ذلك شرط فى العمل او فى الاكتفا
بالفاعل عن الخبر قولان ارجحهما الثانى قاله فى المغنى والنفى يشمل
النفى بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفى بالحرف نحو قوله خليلى
ما واف بعهدى انتما اذا لم تكونا لى على من اقاطع فما نافية وواف
مبتدا وانتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشرى وابن الحاجب

جئت شرطا ان يكون المرفوع ظاهرا قاله الموضح فى شرح الشذور وجوابه ان المراد بالظهور ضد الاستتار والنفى بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم اسم ليس والزيدان فاعل قائم سد مسد خبر ليس قاله ابن عقيل والنفى بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدا وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر غير لان المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم قاله ابن عقيل ايضا والنفى فى المعنى لا النفى الصريح نحو انما قائم الزيدان لانه فى قوة قولك ما قائم الا الزيدان والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف نحو قوله اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا فقاطن مبتدا من قطن بالمكان اذا اقام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو كيف جالس العمران وانما لم يجعل المرفوع بالوصف خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذا ما قام مقامه والى ذلك اشار الناظم بقوله فاول مبتدا والثانى فاعل اغنى فى أسار ذان وقس وكاستفهام النفى واذا لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام لا يكون مبتدا خلافا للاخفش والكوفيين فى اجازتهم وقوعه مبتدا من غير ان يتقدمه نفى او استفهام ولا حجة لهم فى نحو قول بعض الطائيين خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبى اذا الطير مرت خلافا للناظم فى شرح التسهيل وابنه فى شرح النظم بجواز كون الوصف وهو خبير خبرا مقدما وبنو لهب مبتدا مؤخرا وانما صح الاخبار به اى بخبير مع كونه مفردا عن الجمع وهو بنو لهب لانه اى خبيرا على وزن فعيل وفعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطى حكم ما هو على زنته فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير ولهب

بكسر

بكسر اللام وسكون الهاء حى من الازد فان قلت اذا جوز الاخفش كون الوصف مبتدا من غير ان يعتمد على نفى او استفهام فما مسوغ الابتداء به وهو نكرة قلت عمله فى المرفوع بعده فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط فى عمل الوصف اعتماده على شئ كما حكاه السهيلى عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين اشار الناظم بقوله وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد واذا رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة احوال وجوب الابتداء به ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه ان لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو اقائم اخواك فقائم مبتدا واخواك فاعله سد مسد خبره ولا يجوز ان يكون اخواك مبتدا مؤخرا وقائم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد وان طابقه اى طابق الوصف ما بعده فى غير الافراد وهو التثنية والجمع تعينت خبريته نحو اقائمان اخواك واقائمون اخوتك بالتاء الفوقانية واقيام الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدا مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهن مبتدا والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا لان حكمه حكم الفعل فى لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومسئلة جمع التكسير نص عليها الشاطبى وان طابقه اى الوصف ما بعده فى الافراد تذكيرا وتانيثا احتملهما اى الابتدائية والخبرية على السوا نحو اقائم اخوك واقائمة اختك فيجوز ان يجعل الوصف مبتدا وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ويجوز ان يجعل المرفوع مبتدا مؤخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل فى المقدم الابتدا عورض بان الاصل فى الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل اشار الناظم بقوله والثان مبتدا وذا الوصف

خبر، ان في سوى الافراد طبقا استقر، وارتفاع المبتدا بالابتدا وهو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدا عند سيبويه واليه ذهب الناظم فقال

ورفعوا مبتدا بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا

فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتدا واخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان جامدا لان اصل العمل للطالب والمبتدا طالب للخبر من حيث كونه محكوما به له طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل و اعترض بان المبتدا قد يرفع الفاعل نحو القائم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن احدهما تابعا للاخر واجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له لا ارتفاعه بالابتدا وهو قول ابن السراج وصححه ابو البقا وحجة من قال به ان الابتدا رفع المبتدا فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل المفعول ولا ارتفاعه بهما اي بالابتدا والمبتدا وحجة من قال به ان الابتدا عامل ضعيف فقوي بالمبتدا كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا في الجزا عند طائفة وهذه الاقوال الثلاثة عن البصريين وعن الكوفيين انهما اي المبتدا والخبر ترافعا فرفع كل منهما الاخر وحجتهم ان كل واحد منهما مفتقر الى الاخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما ان ايا الشرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو اياما تدعوا ومن الاقوال كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدا في المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع الاخ بزيد كان رافعا لنفسه بنفسه، واما الثاني فلان الابتدا عامل ضعيف لا يرفع شيئين، واما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوي ولفظي في معمول واحد لا يعهد، واما

الرابع فلان العمل تاثير والموثر اقوى من الموثر فيه فيلزم ان يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذ كان موثرا فيما اثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتدآت واثبات الالف في اثنان من استعمال الشيء في اول احواله فصل والخبر هو الجزء الذي حصلت به او تتعلق به الفائدة التامة مع مبتدا غير الوصف المذكور في قوله او وصف رافع لمكتفى به فخرج بذكر المبتدا فاعل الفعل نحو زيد من قولك قام زيد فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع المبتدا بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق وخرج بقوله غير الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو الزيدا ن

من قولك اقائم الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدا غير الوصف المذكور بل هو مع مبتدا هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعلا سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول الناظم والخبر الجزء المتم الفائدة فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف وهو اما مفرد وهو ما ليس جملة فيشمل المثنى والمجموع واما جملة اسمية او فعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منها يخالف صاحبه في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال، ومفردا ياتي وياتي جمله، والمفرد اما جامد وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعما لى

كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكاسد اذا اريد به شجاع على راي فانه وان كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب

القياس الاصلى وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد
واسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد فلا يتحمل ضمير المبتدا
نحو هذا زيد وهذا اسد وهذا صاحب فليس فى شئ منها ضمير
يعود على المبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله والمفرد الجامد
فارغ الا ان اول الجامد بالمشتق فيتحمل ضمير المبتدا نحو زيد
اسد اذا اريد به شجاع عند جمهور البصريين فان اريد به التشبيه
على اضمار الكاف او انه نفس الاسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدا
عندهم وذهب الكسائى من الكوفيين والرمانى من البصريين
ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدا مطلقا سواء اول
بمشتق ام لا واما مشتق وهو ما اشعر بمعنى الفعل الموافق له
فى المادة بالنظر الى القياس الاستعمالى كقايم فانه دال على معنى
قام واذا اخبر به عن مبتدا فيتحمل ضميره والى ذلك اشار الناظم
بقوله وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن نحو زيد قايم والزيدان
قايمان والزيدون قايمون وهند قايمة والهندان قايمتان
والهندات قايمات فالخبر فى ذلك كله متحمل لضمير مستتر عايد
على المبتدا والالف فى قايمان والواو فى قايمون حرفان دالان على
التثنية والجمع كما فى الرجلان والزيدون الا ان رفع المشتق الاسم
الظاهر نحو زيد قايم ابواه او رفع الضمير البارز نحو زيد قايم انت
اليه فلا يتحمل ضمير المبتدا لانه لا يرفع فاعلين ويبرز الضمير المتحمل
بفتح الميم وينفصل اذا جرى الوصف الواقع خبرا على مبتدا غير من هو
له فى المعنى سواء البس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو فضاربه
وصف فى المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك اذا كانت
الهاء المفعوله للغلام لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو
ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر
فى ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر الاسناد اليه

هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل دفعا
لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له
لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير ام لم يلبس الحال نحو غلام
هند ضاربته هى فتاء التانيث فى ضاربته تدل على ان الوصف
فى المعنى لهند وكان ينبغى ان لا يبرز ضميرها الا ان البصرى التزم
الابراز مطلقا طردا للباب وجرى على ذلك الناظم فقال
وابرزنه مطلقا حيث تلاه ما ليس معناه له محصلا والكوفى انما
يلتزم الابراز عند الالباس خاصة تمسكا بنحو قوله قومى ذرى
المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان وجه التمسك
به ان قومى مبتدا اول وذرى المجد مبتدا ثان وبانوها خبر ذرى المجد
وذرى المجد خبره خبر قومى والهاء عايدة على ذرى المجد والضمير العايد
على قومى مستتر فى بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على
ذرى المجد وهو فى المعنى لقومى لانهم البانون ولم يبرز الضمير
المستتر فى بانوها لان اللبس مامون فان الذرى مبنية لا
بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان حكم ضمير الجمع
المنفصل كحكم جمعه الظاهر فيكون الوصف مفردا له كالفعل
اذا اسند الى جمع وعلى لغة اكلونى البراغيث بانوها هم ولا حجة
لهم فى ذلك لاحتمال ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف
يفسره الوصف المذكور والتقدير بانوا ذرى المجد بانوها والذرى
جمع ذروة وذروة الشئ اعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بان اسم
فاعل من بنى يبنى والاصل بانيون اعل اعلال قاضون وحذف
النون للاضافة وقال العينى من البون بضم الباء وهو الفضل
والمزية يقال بانه يبونه ويبينه قاله الجوهرى انتهى فان اراد
ان الجملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو فى بانوها اذ ليس ثم
فاعل غيره حتى يبرز وان اراد الوصف من بانه يبونه او يبينه فقياسه

بابن بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع باينون لا بانون
والجملة اما نفس المبتدا فى المعنى فلا تحتاج الى رابط يربطها بالمبتدا
والى ذلك اشار الناظم بقوله . وان تكن اياه معنى اكتفى بها نحو هو
الله احد اذا قدر هو ضمير شان فهو مبتدا والله احد جملة خبره
وهى عينه فى المعنى لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر اى الشان
الله احد واما اذا قدر هو ضمير المسئول عنه فخبره مفرد وهو الله
واحد خبر بعد خبر او بدل ونحو فاذا هى شاخصة ابصار
الذين كفروا اذا قدر هى ضمير قصة فهى مبتدا وشاخصة خبر
مقدم وابصار الذين كفروا مبتدا مؤخر وجملة ابصار الذين
كفروا شاخصة فى موضع رفع خبر هى وهى عينها فى المعنى اى فاذا
القصة ابصار الذين كفروا شاخصة فلا تحتاج الى رابط واما
اذا قدر هى ضمير الابصار كما قال الفرا او عمادا وتقدم مع الخبر
على المبتدا والاصل فاذا ابصار الذين كفروا هى شاخصة كما قال
الكسائى فالخبر مفرد ومنه قول الناظم نطقى الله حسبى فنطقى
مبتدا والله حسبى مبتدا وخبر والجملة خبر نطقى وهى نفسه فى المعنى
لان المراد بالنطق المنطوق به والمنطوق به هو الله حسبى فلا
يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة
بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما فى عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله
كنز من كنوز الجنة قاله الدمامينى والمرادى واما غيره اى غير
المبتدا فى المعنى فلابد من احتوائها على معنى المبتدا التى هى مسوقة
له والى ذلك الاشارة بقول الناظم ويا تى جملة حاويه معنى الذى
سيقت له وذلك ان تشتمل على اسم بمعناه اى بمعنى المبتدا وهو اى
الاسم المشتملة عليه الجملة اما ضميره اى ضمير المبتدا حال كون الضمير
مذكورا وهو الاصل نحو زيد قام ابوه فجملة قام ابوه خبر عن زيد
والرابط بينهما الها او مقدرا وهو اما مجرور او منصوب فالاول

نحو

نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدا اول ومنوان مبتدا ثان
وسوغ الابتدا به الوصف المحذوف اى منوان منه وبدرهم خبر
المبتدا الثانى وهو وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الضمير
المجرور بمن المقدر والثانى نحو قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى
برفع كل فى سورة الحديد فكل مبتدا وجملة وعد الله الحسنى من الفعل
والفاعل والمفعول خبر المبتدا والرابط بينهما الضمير المقدر ه
المنصوب بوعد على انه مفعوله الاول اى وعده الله او اشارة
اليه اى الى المبتدا نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك
مبتدا ثانيا لا تابعا للباس فلباس مبتدا والتقوى مضاف
اليها وذلك مبتدا ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط
بينهما الاشارة الى المبتدا وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدا
موصولا او موصوفا والاشارة للبعيد ورد بقوله تعالى ان
السمع والبصر الاية اما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل
منه او عطف بيان عليه لا نعت خلافا للفارسى ومن تبعه
لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قال الحوفى فالخبر حينئذ
مفرد قال الاخفش او غيرهما اى غير الضمير والاشارة وهو
اعادة المبتدا بمعناه نحو والذين يمسكون بالكتاب الاية
وتمامها واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدا
وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة واقاموا الصلاة
معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدا
والرابط بينهما اعادة المبتدا بمعناه فان المصلحين هم الذين
يمسكون بالكتاب فى المعنى ورد بمنع كون الذين مبتدا بل هو
بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين
اعم من المذكورين او ضمير محذوف اى منهم او الخبر محذوف والجملة
قبله دليله والتقدير ماجورون قاله فى المغنى او تشتمل الجملة

على اسم بلفظه اى بلفظ المبتدا ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة
الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان والحاقة الاخيرة خبر الحاقة
الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه او تشتمل الجملة
على اسم اعم منه اى من المبتدا نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدا ونعم الرجل
خبر والرابط بينهما العموم الذى فى الرجل الشامل لزيد ونحو قوله
وهو الرماح بن ميادة. الا ليت شعرى هل الى ام معمر * سبيل فاما
الصبر عنها فلا صبرا فالصبر مبتدا وعنها متعلق به ولا نافية وصبرا
اسمها مبنى معها على الفتح والخبر محذوف تقديره لى وجملة لا صبر لى
خبر المبتدا والرابط بينهما العموم الذى فى اسم لا لان النكرة المنفية
تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط هو الضمير لا غير اما الاشارة
فلانه لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج اولئك واما اعادة
المبتدا بمعناه فقد تقدم رده واما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه
فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين احدهما اما
العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة يلُ
ما الحاقة قاله الشاطبى واما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس
وزيد نعم الرجال وهند نعمت النسا واما فاما الصبر عنها فلا صبرا
فمن باب اما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدا بلفظه ومعناه
وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له
عن كل شى قاله فى المغنى فصل ويقع الخبر ظرفا نحو والركب
اسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله وشرطهما ان يكونا تامين كما مثل
فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف
وجوبا ثم قيل الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما والمصحح لذلك تضمنهما
معنى صادقا على المبتدا وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره
الرضى والسيد عبد الله والصحيح عند الموضح تبعا لطائفة ان الخبر فى
الحقيقة متعلقهما المحذوف لا هما ولا مع متعلقهما واختلف فى تقديره

فقال

فقال الاخفش والفارسى والزمخشرى تقديره كان او استقر وحجتهم
ان المحذوف عامل النصب فى لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل فى
العامل ان يكون فعلا والصحيح عند جمهور البصريين ان تقديره كائن
او مستقر لا كان او استقر وحجتهم ان المحذوف هو الخبر فى الحقيقة
والاصل فى الخبر ان يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استدل الى
اصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور فى موضع لا يصلح
للفعل نحو اما فى الدار فزيد اذ الم مكن فى اياسنا لان اما لا تفصل
من الفا الا باسم مفرد او جملة شرط دون جوابه ولان اذا الفجائية
لا يليها الا فعال على الاصح وقال الموضح فى المغنى والحق عندى انه
لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى واليه يرشد
قول النظم واخبروا بظرف او بحرف جر ناوين معنى كائن او استقر
وذهب الكوفيون وابن طاهر وخروف الى انه لا تقدير ثم اختلفوا
فقال ابن طاهر وخروف الناصب لهما المبتدا وزعما انه يرفع الخبر
اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك
وقال الكوفيون الناصب لهما معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدا قال
فى المغنى ولا معول على هذين القولين وعلى القول بان لهما متعلقا محذ وفا
فالصحيح ان الضمير الذى كان فيه انتقل منه الى الظرف والمجرور
وسكن فيهما كقوله وهو جميل بن عبد الله. فان يك جثمانى بارض سواكم بن
فان فوادى عندك الدهر اجمع وجه الدلالة منه ان اجمع مرفوع لا الدهر
يصلح ان يكون توكيدا لفوادى ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير
المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم
ان على محله من الرفع على الابتدا لان الطالب للمحل قد زال بدخول
الناسخ واذا بطلت هذه الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير
المنتقل الى الظرف وهو المطلوب ولا اشكل بالفصل بالاجنبى وهو
الدهر فانه جائز فى الضرورة. وقيل لا ضمير فى الظرف والمجرور مطلقا

تقدم او تاخر وان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف ان
الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفرا الا
اذا تاخر عن المبتدا اما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل على ذلك
بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز ان يوكد وان يعطف عليه وان
يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتاخر انتهى وللك ان تقول انما
امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع
فلا يتم التقريب وتخبر بالمكان عن اسما الذوات والمعانى نحو زيد
خلفك والخير امامك ولا يخبر بالزمان الا عن اسما المعانى اذا كان
الحدث غير مستمر نحو الصوم اليوم والسفر غدا فاذا كان الحدث
مستمرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة
لعدم الفايدة ولا يخبر بالزمان عن اسما الذوات نحو زيد اليوم و
الفرق ان الاحداث افعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من
زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة
على السوا فلا فايدة فى الاخبار بالزمان عنها فان حصلت فايدة جاز
الاخبار بالزمان عن اسما الذوات وتحصل الفايدة كان يكون
المبتدا عاما والزمان خاصا اما بالاضافة نحو نحن فى شهر كذا فنحن
مبتدا وهو عام لصلاحيته فى نفسه لكل متكلم اذ لا يختص بمتكلم
دون آخر وفى شهر كذا خبر وهو خاص بالمضاف اليه واما بالوصف
نحو نحن فى زمان طيب واما نحو الورد فى ايار بفتح الهمزة وتشديد
اليا اخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية والعجمة لانه شهر رومى
واليوم خمر والليلة الهلال بنصب اليوم والليلة فالاولى فيها
بتقدير مضاف كما قال الفارسى والاصل خروج الورد فى ايار
واليوم شرب خمر والليلة روية الهلال فالاخبار فى الحقيقة انما
هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصول الفايدة
وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة وافهم الناظم فقال

التقريب سوق الدليل على طبق المدعى

ولا

ولا يكون اسم الزمان خبرا عن جثة وان يفد فاخبرا والصحيح
المنع مطلقا وما ورد من ذلك يؤول فصل ولا يبتدا
بنكرة لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا الا ان حصلت
فايدة كان يخبر عنها بمختص بما يصلح للاخبار عنه مقدم نعت لمختص
ظرف او مجرور بدل من مختص وعطف بيان عليه وظاهر كلامه ان
التقديم له دخل فى التسويغ والتحقيق ان المسوغ للابتدا بالنكرة
ان يخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع التباس الخبر
بالصفة صرح بذلك فى المغنى فالظرف نحو ولدينا مزيد والمجرور
نحو وعلى ابصارهم غشاوة فمزيد وغشاوة مبتدان وهما نكرتان وسوغ
الابتدا بهما الاخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما الى
ما يصلح للاخبار عنه وهو الضمير والى ذلك اشار الناظم بقوله
ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة وهو مثال لما
يجوز ولا يجوز رجل فى دار لفوات الاختصاص والتقدم معا
ولا يجوز عند رجل مال لعدم الاختصاص بما يصلح للاخبار عنه
او كان تتلو نفيا نحو ما رجل قايم ومثله فى النظم بقوله ما خل
لنا فرجل وخل مبتدا وسوغ الابتدا بهما لعدم النفى عليهما وبذلك
تحصل الفايدة لان النكرة فى سياق النفى تعم واذا عمت كان
كان مدلول النكرة جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية
او تتلو استفهاما نحو االه مع الله ومثله فى النظم بقوله
وهل فتى فيكم فاله وفتى مبتدان وسوغ الابتدا بهما وقوعهما فى حيز
الاستفهام وبذلك تحصل الفايدة لان الاستفهام سوال عن غير معين
يطلب تعيينه فى الجواب فاشبه العموم الخصوص وفيه رد على ابن الحاجب
حيث قال فى شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتدا هو الهمزة
المعادلة بام نحو ارجل فى الدار ام امراة او تكون موصوفة سواء
اذكر اى الموصوف والصفة نحو ولعبد مومن خير من مشرك فعبد

رقيه

مبتدا وهو نكرة وسوغ الابتدا به وصفه بمومن لان النكرة اذا
وصفت قربت من المعرفة، وقال ابن الحاجب المسوغ للابتدا
بالنكرة في هذه الاية انما هو معنى العموم وخير خبر المبتدا ومثله
الناظم بقوله رجل من الكرام عندنا او حذفت الصفة وذكر
الموصوف نحو السمن منوان بدرهم ونحو طايفة قد اهمتهم
انفسهم فمنوان وطايفة مبتدان وسوغ الابتدا بهما كون كل
منهما موصوفا بصفة محذوفة اي منوان منه وطايفة من غيركم
بدليل يغشى طايفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل بالاية
للتسويغ بواو الحال كما قاله في المغني او حذف الموصوف وذكر
الصفة كالحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء
بالمد مبتدا وسوغ الابتدا بها كونها صفة لموصوف محذوف
اي امراة سوداء فحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه وولود
صفة ثانية لامراة وخير خبر المبتدا او كانت النكرة عاملة
كالحديث امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة فامر
ونهي مبتدان وسوغ الابتدا بهما كونهما عاملين في محل المجرور
بعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم
بقوله رغبة في الخير خير ومن النكرة العاملة النكرة المضافة لان
المضاف عامل في المضاف اليه الجر كالحديث خمس صلوات كتبهن
الله على العباد فخمس مبتدا وسوغ الابتدا به كونه عاملا في المضاف
اليه ومثله الناظم بقوله عمل بر يزين ولابد في هذه المسوغات
من مراعات معنى صحيح مقصود والا ورد على الظرف والمجرور عند
الناس درهم وفي الدنيا رجل وعلى النفي ما حمار ناطق وعلى الاستفهام
هل امراة في الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضح وعلى العمل شرب
للماء نافع وغلام انسان موجود فهذه كلها لا تصلح لان تكون امثلة
لحصول الفايدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة ويقاس على

هذه المواضع المذكورة في كلام الموضح ما اشبهها في المعنى فيقاس
على لدينا مزيد وعلى ابصارهم غشاوة نحو قصدك غلامه رجل وعلى
االه مع الله نحو كم رجلا في الدار وعلى ما رجل في الدار نحو قوله لولا
اصطبار لاودى كل ذي مقة، لما استقلت مطاياهن للظعن،
وعلى ولعبد مومن خير نحو رجيل في الدار بالتصغير وعلى العاملة
النصب او الجر العاملة الرفع نحو قايم الزيدان عند من لا يشترط
الاعتماد وانما قيست عليها لشبه الجملة وهي قصدك غلامه
بالظرف والمجرور في التقديم والاختصاص بالمعمول ولشبه
اسم الاستفهام وهو كم بالاسم المقرون بحرفه وهو اله ولشبه
تالي لولا وهو اصطبار بتالي النفي وهو رجل في ما رجل قايم ولشبه
المصغر وهو رجيل بالاسم الموصوف وهو لعبد مومن لان
التصغير وصف في المعنى بالصغر كذا ثبت في بعض النسخ وفيه لف
ونشر مرتب وهو اخص من قول الناظم وليقس ما لم يقل ولم
يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا للنظم ومن ذلك
التسويغ بالنعت نحو قوله تعالى انتم قوم تفتنون ذكره الموضح
في شرح بانت سعاد فصل وللخبر ثلاث حالات احداها
التاخر وهو الاصل والى ذلك اشار الناظم بقوله والاصل
في الاخبار ان تؤخرا لان المبتدا محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق
تعقله فيكون حق الخبر التاخير لانه محكوم به كزيد قايم ويجب
تاخير الخبر في اربع مسايل احداها ان يخاف التباسه بالمبتدا
وذلك اذا كانا معرفتين او نكرتين متساويين في التخصيص ولا
قرينة تميز احدهما من الاخر فالمعرفتان نحو زيد اخوك فان كلا من
هذين الجزئين صالح لان تخبر عنه بالاخر ويختلف المعنى باختلاف
الغرض فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه
بانه اخو المخاطب واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك ولا يجوز

لك ان تقول اخوك زيد واذا اعرف اخاله ولا يعرفه على التعيين
باسمه واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح لك ان
تقول زيد اخوك هذا هو المشهور و قيل يجوز تقدير كل منهما
مبتدا وخبرا مطلقا و قيل ان كان احدهما مشتقا فهو الخبر وان
تقدم نحو القايم زيد و قيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدا
نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم
نحو الله ربنا قاله في المغني و النكرتان المتساويتان نحو افضل
منك افضل مني فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر
عنه بالاخر لحمله في المجرور بعده فاذا جعلت افضل منك مبتدا و
افضل مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس
المعنى لعدم القرينة والى ذلك اشار الناظم بقوله فامنعه
حين يستوي الجزآن عرفا ونكرا عادمي بيان بخلاف ما اذا
كان معه قرينة لفظية او معنوية فالاول نحو رجل صالح حاضر
فان القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة
بالابتدائية تقدمت او تاخرت والثاني نحو ابو يوسف ابو
حنيفة فان القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان
ابو يوسف مبتدا لانه مشبه وابو حنيفة خبر لانه مشبه به تقدم
او تاخر و قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال
الاباعد فان قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بان بني الابناء مشبهون
بالابناء فبنو ابنائنا مبتدا موخر وبنونا خبر مقدم والمعنى بنو
ابنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه ويضعف ان يكون على
عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول
اللهم الا ان يقتضي المقام المبالغة فلا اشاحة فيه حينئذ وبناتنا
مبتدا اول وبنوهن مبتدا ثان وابناء الرجال خبر الثاني وهو
وخبره خبر الاول والاباعد نعت الرجال المسئلة الثانية مما يجب

اي في مطلق التعريف والتنكير

فيه

فيه تاخير الخبر ان يخاف التباس المبتدا بالفاعل اذا تقدم الخبر وكان
فعلا مسندا الى ضمير المبتدا المستتر نحو زيد قام او يقوم فلو قدم وقيل
هنا وقيل قام او يقوم زيد لالتبس المبتدا بالفاعل بخلاف ما اذا
كان الخبر صفة نحو زيد قايم او كان فعلا رافعا لظاهر او لضمير بارز
فالاول نحو زيد قام ابوه والثاني نحو اخواك قاما على اللغة الفصحى
فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قايم زيد وقام ابوه زيد وقاما
اخواك وهذا التقييد لا بد منه في قول الناظم كذا اذا ما الفعل
كان الخبرا المسئلة الثالثة ان يقترن الخبر بالا معنى نحو انما انت
نذير فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معنى اذ التقدير ما انت
الا نذير او يقترن بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول فلا يجوز تقديم
الخبر لما مر والى ذلك اشار الناظم بقوله او قصد استعماله منحصرا
فاما قوله وهو الكميت بن زيد فيا رب هل الا بك النصر يرتجى
عليهم وهل الا عليك المعول فضرورة لانه قدم الخبر المقرون
بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك ولا يجوز ان يكون المعول
مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان
الا مانعة من ذلك كما لا يقال هل الا قام زيد لا يقال هل الا في
الدار من باب اولى المسئلة الرابعة مما يجب فيه تاخير الخبر ان يكون
المبتدا مستحقا للتصدير اما بنفسه بان يكون له صدر الكلام نحو ما
احسن زيدا فما مبتدا وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب واحسن
زيدا خبره ومن في الدار فمن اسم استفهام مبتدا وفي الدار خبره ومن يقم
اقم معه فمن اسم شرط وهو مبتدا ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب
وقيل هما وكم عبيد لزيد فكم مبتدا وهي خبرية وعبيد مضاف اليه
ولزيد خبر كم فالخبر في هذه الامثلة واجب التاخير وهو في الاول
فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي
الرابع جار ومجرور والمبتدا فيها لازم الصدر والى ذلك اشار الناظم

لة

بقوله او لازم الصّدر او مشبّهاً به اى بما يستحق التصدير نحو الذى
يأتينى فله درهم فالذى مبتدا وهو اسم موصول ويأتينى صلته وجملة
فله درهم خبره وهو واجب التأخير فان المبتدا ههنا وهو الذى
مشبه باسم الشرط لعمومه وابهامه واستقبال الفعل الذى بعده
وهو يأتينى وكونه اى الفعل الذى بعده سببا لما بعده وهو جملة
الخبر كما ان الشرط سبب للجواب ولهذا الشبه دخلت الفا فى الخبر كما
تدخل فى الجواب لتفيد التنصيص على ان استحقاق الدرهم مسبب
عن الاتيان فلو لم تذكر الفا احتمل ذلك واحتمل الاقرار او يكون مستحقا
للتصدير بغيره وذلك الخبر الذى له الصّدر اما اذ يكون متقدما عليه
اى على المبتدا نحو لزيد قايم فزيد مبتدا وقايم خبره وهو واجب التاخير
لان المبتدا تقدم عليه لام الابتدا وهى مانعة من تاخيره فان لام الابتدا
ملازمة لصدر الكلام ومما اقترن بلازم الصّدر وجب تقديمه والى
ذلك اشار الناظم بقوله او كان مسندا لذى لام ابتدا فاما قوله
وهو رؤبة ام الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبه فاللام
داخلة على مبتدا محذوف والتقدير لهى عجوز والجملة خبر ام الحليس
ولا يمتنع دخول اللام فى الخبر اذا كان جملة بخلاف المفرد او لاحذف
واللام زايدة لا لام الابتدا كقوله خالى لانت ومن عويف خاله
ينل العلاه ويكرم الاخوالا ويضعف التقدير الاول ان الجمع بين لام
التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين ويضعف التقدير الثانى
ان زيادة اللام فى الخبر خاصة بالشعر قاله فى المغنى واذا دار الامر بين
التقديرين فدعوى الزيادة اولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد
والحذف وهو ممتنع عند الجمهور او يكون ذلك الخبر الذى له الصّدر
متاخرا عنه اى عن المبتدا بان يكون ما له الصّدر مضافا اليه المبتدا
نحو غلام من فى الدار فغلام مبتدا ومن اسم استفهام مضاف اليه وفى
الدار خبر المبتدا وغلام من يقم اقم معه فغلام مبتدا ومن اسم شرط

مضاف

مضاف اليه ويقم خبر المبتدا واقم معه جواب الشرط وما لكم رجل
عندك فما لمبتدا وكم خبرية مضاف اليها ورجل تمييزها مخفوض
باضافتها اليه وعندك خبر المبتدا وحاصل ما اتى به من امثلة ما يستحق
التصدير سبعة اضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية وكم
الخبرية والموصول الذى فى خبره الفا ولام الابتدا والمضاف الى ما له
الصدر وبقى عليه ضمير الشان فانه يلزم صدر الكلام والاخبار بالجمل
واذا اخبر عنه بجملة لا يجوز ان تتقدم عليه الحالة الثانية التقدم
وتجب فى اربع مسايل ايضا وفى غالب النسخ اسقاط الحالة الثانية
التقدم واثبات ويمتنع يعنى تاخير الخبر فى اربع مسايل احدها ان
يوقع تاخره فى لبس ظاهر نحو فى الدار رجل ففى الدار خبر مقدم ورجل
مبتدا موخر وجوبا وعندك مال فعندك خبر مقدم ومال مبتدا موخر
وجوبا وقصدك غلامه رجل فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل
مبتدا موخر قال ابو حيان ولا اعلم لابن مالك سلفا فى هذه الاخيرة
وعندى انك فاضل فعندى خبر مقدم وانك فاضل بفتح ان مبتدا
موخر ولا يجوز تاخير الخبر فى شى من ذلك فان تاخر الخبر فى هذا المثال
الاخير وهو عندى انك فاضل يوقع فى التباس ان المؤكدة المفتوحة
بان التى بمعنى لعل معنى فاذا قدم المبتدا واخر الخبر يصير انك فاضل
عندى فيحتمل ان تكون ان مفتوحة وهى وصلتها مبتدا والظرف خبره ويحتمل
ان تكون مكسورة لكونها وقعت فى ابتدا الجملة والظرف متعلق بفاضل
وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لانها احد لغاتها والمعنى
لعلك فاضل عندى وهذا الالباس لا يتاتى مع تقدم الظرف لان
ان المؤكدة المكسورة وان التى بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما
ولهذا لا يجوز تاخره اى الخبر عن المبتدا بعد اما الشرطية المفتوحة الهمزة
المشددة الميم كقوله عندى اصطبار واما انى جزع يوم النوى
فلوجد كاد يبرينى فانى جزع بكسر الزاى مبتدا ويوم النوى بالنون

بمعنى البعد والفراق متعلق بجزع لانه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر وفلوجد جار ومجرور خبر اني جزع على حد اما زيد ففي الدار ويبريني من بريت القلم اذا نحتّه واصل البري القطع والمعنى واما جزعي يوم الفراق فلاجل وجد قارب ان يبليني وانما جاز تاخير الخبر عن المبتدا هنا لان ان المكسورة من الفا بجملة تامة وانما تفصل باسم مفرد او جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح وتاخر اى الخبر عن المبتدا في الامثلة الثلاثة الاول بضم الهمزة وهي في الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل يوقع في الباس الخبر بالصفة لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حثيثا فلو تاخر الخبر فيها لتوهم انه صفة لان الجمل وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقدم دفعا لهذا الالباس واليه اشار الناظم بقوله * ونحو عندي درهم ولي وطر * ملتزم فيه تقدم الخبر * وانما لم يجب تقديم الخبر في نحو واجل مسمى عنده لان النكرة وهي اجل قد وصفت بمسمى فضعف طلبها للظرف فكان الظاهر في الظرف وهو عنده انه خبر لاجل لا صفة ثانية له وفي الكشاف ان تقديم المبتدا هنا واجب لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم المسئلة الثانية مما يجب فيه تقديم الخبر ان يقترن المبتدا بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد صلى الله عليه وسلم فلنا خبر مقدم واتباع احمد مبتدا مؤخر او يقترن بالا معنى نحو انما عندك زيد فعندك خبر مقدم وزيد مبتدا مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول النظم وخبر المحصور قدم ابدا المسئلة الثالثة ان يكون الخبر لازم الصدرية بنفسه نحو اين زيد او بغيره اما متقدما عليه نحو لقائم زيد او متاخرا عنه وذلك اذا كان الخبر مضافا الى لازمها اى الصدرية نحو صبيحة اي يوم سفرك فصبيحة خبر مقدم

واى اسم استفهام مضاف اليه وسفرك مبتدا مؤخر والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا يستوجب التصديرا المسئلة الرابعة ان يعود ضمير متصل بالمبتدا على بعض متعلق الخبر كقوله تعالى ام على قلوب اقفالها فاقفالها مبتدا مؤخر وعلى قلوب خبر مقدم ولا يجوز تاخيره لئلا تعود الها المتصلة باقفالها على قلوب وهي متاخرة في الرتبة لانها بعض متعلق الخبر لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق به ومتعلق الخبر رتبته التاخير ليعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وكذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر نحو قول الشاعر وهو نصيب بالتصغير الاكبر ابن رباح وهو عبد اسود لبني مروان لا نصيب الاصغر مولى المهدي يخاطب امراة * اهابك اجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها * فملء خبر مقدم وحبيبها مبتدا مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وقد اضيف اليها الخبر وهو متاخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجاز وانما الخبر المضاف لا غير وقول الخطيب التبريزي ان الضمير المضاف اليه المبتدا يجوز ان يرجع الى المراة بعيد والى ذلك اشار الناظم بقوله * كذا اذا عاد عليه مضمر * مما به عنه مبينا يخبر * ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جوازه التقديم والتاخير وذلك فيما فقد فيه موجبهما كقولك زيد قايم فيترجح تاخيره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزوا التقديم اذ لا ضررا *

فصل

وما علم من مبتدا او خبر جاز حذفه والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما يعلم جايز وقد يجب حذف المعلوم منهما فاما حذف المبتدا جوازا فنحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها ويقال كيف زيد فتقول في الجواب دنف بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف اخبار لمبتدات محذوفة جوازا للعلم بها والتقدير فعمله لنفسه واساءته

عليها وهو دنف اى مريض من العشق وطريق العلم بها ان عمله لسا
مصدران ماخوذان من فعلها السابق ودخول الفاعل ما لا يصلح
ان يكون مبتدا قرينة دالة على حذفه وان الضمير معلوم من العايد عليه
فى السؤال والى ذلك اشار الناظم بقوله وفى جواب كيف زيد قل دنف
فزيد استغنى عنه اذ عرف واما حذفه اى المبتدا وجوبا فاذا اخبر عنه
بنعت مقطوع عن متبوعه لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد او ذم نحو
اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو مررت بعبدك
المسكين برفع الحميد وعدو والمسكين على انها اخبار لمبتدات محذوفة
وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو المؤمنين هو المسكين وانما وجب حذفه
لانهم لما قطعوا هذه النعوت الى النصب التزموا اضمار الناصب
امارة على انهم قصدوا انشا المدح او الذم او الترحم كما فعلوا فى
الندا اذ لو اظهروا الناصب لاوهم الاخبار واجروا الرفع فى وجوب
الحذف مجرى النصب واحترز بقوله لمجرد مدح الى اخره من ان يكون
النعت للايضاح او التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدا
وحذفه واظهار الناصب واضماره او اخبر عنه بمصدر جى به اى
بالمصدر بدلا اى عوضا من اللفظ بفعله اى بفعل المصدر والمراد
انهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل نحو سمع وطاعة
وقوله قالت جنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحى عارف
فسمع وجنان خبران لمبتدائين محذوفين وجوبا والتقدير امرى
جنان وامرى سمع وطاعة واصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف
وجوبا لانها من المصادر التى جى بها بدلا من اللفظ بافعالها ولكنهم
قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها اخبارا عن مبتدات
محذوفة وجوبا حملا للرفع على النصب وفاعل قالت مستتر عايد على
المراة المعهودة والمعنى انى احن بقلبك اى شى جاء بك ههنا الك
قرابة ام معرفة بالحى وانما قالت له ذلك خوفا من انكار اهل الحى

عليه

عليه فيقتلونه او اخبر عنه بمخصوص بمعنى نعم فى افادة المدح او بئس
فى افادة الذم مؤخر المخصوص عنهما اى عن نعم وبئس نحو نعم الرجل زيد
وبئس الرجل عمرو اذا قدرا اى زيد وعمرو خبرين لمبتدائين محذوفين
وجوبا كان سامعا سمع نعم الرجل او بئس الرجل فسال عن المخصوص بالمدح
او الذم من هو فقيل له هو زيد او هو عمرو واما اذا قدرا مبتدائين خبرهما
الجملة قبلهما او محذوف على راى ابن عصفور فليسا مما نحن فيه فان كان
المخصوص مقدما على نعم او بئس نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل
فمبتدا اى فهو مبتدا لا غير والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذى
فى الرجل ومن ذلك اى من حذف المبتدا وجوبا قولهم من انت زيد بالرفع
فزيد خبر لمبتدا محذوف وجوبا اى مذكورك زيد وهذا التقدير اولى
من تقدير سيبويه كلامك زيد لان المعانى لا يخبر عنها بالذوات ولان
زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه واجيب بانه من باب اطلاق الكلام
على المفرد وهو جائز لغة كما جا عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى
على التقديرين ان شخصا ذكر زيدا وهو ليس اهلا لذكره فقيل له من انت
زيد يروى برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف
وجوبا والتقدير من انت تذكر زيدا ومن ثم قال ابن طاهر فى الرفع التقدير
مذكورك زيد ليكون المرتفع من لفظ المقدر فى النصب والتزم حذف
الرافع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وافاد ذلك تعظيم
زيد واجلاله وتحقيرا لمخاطب اذ لا له ومن حذف المبتدا وجوبا
قولهم فى ذمتى لافعلن ففى ذمتى خبر لمبتدا محذوف وجوبا لسده جواب القسم
اى فى ذمتى ميثاق او عهد ذكره ابو على واما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت
فاذا الاسد فالاسد مبتدا وخبره محذوف جوازا اى حاضر لان اذا
الفجائية تشعر بالحضور ونحو اكلها دائم وظلها فظلها مبتدا
وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه اى كذلك اى دائم ونحو
من عندك فتقول زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف جوازا لدلالة

خبر من عليه اى عندى والیه اشار الناظم بقوله كما تقول زید
بعد من عند كما و يقال ما عندك فتقول درهم اى درهم عندى فيقدر
الخبر متاخرا قال ابن مالك ولا يجوز ان يكون التقدير عندى درهم
الا على ضعف لان الجواب ينبغى ان يسلك به مسلك السؤال والمقدم
فى السؤال هو المبتدا فكان هو المقدم فى الجواب ولان الاصل تاخير
الخبر فترك فى مثل عندى درهم لان التاخير يوهم الوصفية وذلك
مامون فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل بلا سبب انتهى فان قلت
اذا قدر الخبر متاخرا فما مسوغ الابتدا بدرهم قلت كونه جوابا للاستفهام
واما حذفه اى الخبر وجوبا ففى اربع مسايل احداها ان يكون الخبر كونا
مطلقا والمبتدا واقع بعد لولا الامتناعية والمراد بالكون الوجود
وبالاطلاق عدم التقييد بامر زايد على الوجود وايضاح ذلك ان
يقال اذا كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدا فالخبر كون مطلق
نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدا وخبره
محذوف وجوبا وهو كون مطلق اى لولا زيد موجود واذا كان امتناع
الجواب لمعنى زايد على وجود المبتدا فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل
زيد محسن اليك فتقول لولا زيد هلكت تريد لولا احسان زيد الى
لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما
حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا
اذ هى دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول
على وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك فى ان وجود
زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعيين المحذوف وانما وجب لسد الجواب
مسده وحلوله محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد لولا غالبا
حذف الخبر حتم فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زايد على الوجود وجب
ذكره ان فقد دليله كقولك لولا زيد سالمنا ما سلم من القتل فزيد مبتدا
وجملة سالمنا خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة

ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره وفى الحديث خطابا
لعايشة رضى الله عنها لولا قومك حديثوا عهد بكفر لبنيت الكعبة
على قواعد ابراهيم وحكاه فى المغنى بلفظ لولا قومك حديثوا عهد
بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدا وحديثوا خبره وهو كون مقيد
بالحداثة وجاز الوجهان وهما ذكر الخبر وحذفه ان وجد الدليل
الدال عليه نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم نحوه خبر انصار وهو كون
مقيد بالحماية والمبتدا دال عليها اذ من شان الناصر ان يحمى من ينصره
ومنه قول ابى العلا احمد بن عبد الله بن سليمان التنوخى المعرى فى وصف
السيف يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا
فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدا دال عليه اذ من
شان غمد السيف امساكه ويذيب نقيض يجمد ومعناه يسيل والرعب
بضم الرا وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب مفعوله
وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو السيف
القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والاسالة ايجاد السيلان
والفا فى يمسكه عايدة على كل عضب قال الموضح فى شرح الشواهد والمعنى
ان هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا ان اغمادها تمسكها
لسالت لذوبانها من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرمانى
وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك واليه اشار بقوله فى النظم غالبا
وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا بنا عندهم على انه لا يكون الا
كونا مطلقا واوجبوا جعل الكون الخاص اى المقيد مبتدا فيقال فى لولا
زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد ايانا اى موجودة ويقال فى لولا
انصار زيد حموه ما سلم لولا حماية انصار زيد اياه اى موجودة ولحنوا
المعرى فى قوله فلولا الغمد يمسكه قال الموضح فى المغنى وليس بجيد
التلحين لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه
ثم حذفت ان فارتفع الفعل او بتقدير يمسكه جملة معترضة انتهى وفى

بين المبتدا والخبر المحذوف

الاحتمال الاول نظر فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم
في من لد سوالا قدم سيبويه من لدان كانت واعترض عليه في تقديره ان
انه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقا بعضه هذا كلامه ومن خطه
نقلت وبهذا يعترض ايضا على الدماميني في قوله ويحتمل ان يخرج على
حذف انّ الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولا ان العهد
يمسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز ان يكون يمسكه
حالا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر في
المعنى نقله الموضح في المغني عن الاخفش واقره وقالوا الحديث المتقدم
مروي بالمعنى لا باللفظ قال ابن ابي الربيع لم ار منه الرواية يعني بهذا
اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة في ذلك لولا حدثان
قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية
ونحو ذلك نقله المرادي عنه في شرح النظم وما ذكره الموضح من ان
الاسم المرفوع بعد لولا مبتدا هو الصحيح عند البصريين وذهب
الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا وسيأتي
المسألة الثانية ان يكون المبتدا صريحا في القسم بمعنى انه لا يستعمل
الا في القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه نحو لعمرك بفتح
العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في
القسم مرادا به الحياة اي وحياتك لافعلن وايمن الله بفتح الهمزة
وضم الميم من اليمن وهو البركة اي بركة الله لافعلن فعمرك وايمن الله
مبتدا حذف خبرهما وجوبا اي لعمرك قسمي وايمن الله يميني وانما وجب
حذفه لسد جواب القسم مسده فان قلت عهد الله لافعلن جاز
اثبات الخبر وحذفه لعدم الصراحة في القسم به لان عهد الله غير
ملازم للقسم اي يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفا به ولا يفهم
منه القسم الا بذكر المقسم عليه وزعم ابن عصفور انه يجوز في نحو
لعمرك لافعلن ان يقدر لعمرك قسمي فيكون من حذف المبتدا لا الاول

أولى

اولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدور والاوايل او من الا
والاواخر فالحمل على الاواخر اولى لانها هي محل التغيير غالبا ولان دخول
اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا اولى من جعلها داخلة في اللفظ
على شيء وفي التقدير على شيء اخر والى هذه المسألة اشار الناظم بقوله
وفي نص يمين ذا استقر المسألة الثالثة ان يكون المبتدا معطوفا
عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة
وهي الحرفة سميت بذلك لان صاحبها يضيع بتركها والى ذلك اشار الناظم
بقوله وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع فكل مبتدا
وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدا والخبر محذوف وجوبا
اي مقرونان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران
وانما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جي بمع مكان الواو كان
كلاما تاما ولو قلت زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما جاز حذفه
اي الخبر اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين
معنى الاقتران والاصطحاب وجاز ذكره لعدم التنصيص على المعية
قال الفرزدق . تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى وكل امرئ
والموت يلتقيان فاتى بذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين
المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين وزعم الكوفيون
والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه
مع ضيعته وذلك كلام تام لا يحتاج الى شيء اخر والبيت ضرورة المسألة
الرابعة ان يكون المبتدا اما مصدرا صريحا عاملا في اسم مفسر بكسر
السين لضمير بالتنوين متعلق بمفسر ذي حال نعت لضمير لا يصح كونه
اي الحال خبرا عن المبتدا المذكور نحو ضربي زيدا قايما فضربي مبتدا
وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقايما حال من ضمير يفسره
زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب
لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربي قايم و مصدرا هو ولا بالمصدر نحو

نحو ان ضربت او ان تضرب زيدا قايما على راى بعض الكوفيين او يكون
المبتدا اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر شربى السويق
ملتوتا فاكثر اسم تفضيل مبتدا مضاف الى مصدر عامل في اسم مفسر
لضمير ذى حال لا يصح كونها خبرا عنه او مضافا الى شئ مؤول بالمصدر
المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قايما فاخطب اسم تفضيل مبتدا
مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل اى اخطب كون الامير
قايما وخبر ذلك كله في الامثلة السابقة مقدر باذ كان ان اريد الماضى
او اذا كان ان اريد المستقبل عند سيبويه و جمهور البصريين فيكون
الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذ كان او اذا كان
فحاصل خبر واذ او اذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعلها
مستتر فيها عايد على معمول المصدر وقايما وملتوتا حال لان من الضمير
المستتر في كان وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرا لها لوجهين
احدهما التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربى زيدا القايم والثانى
وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث اقرب ما يكون
العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم ومقدر بمصدر مضاف
الى صاحب الحال عند الاخفش واختاره الناظم في التسهيل لقلة
الحذف مع صحة المعنى فيقدر الخبر في ضربى زيدا قايما ضربه قايما
وفى اكثر شربى السويق ملتوتا شربه ملتوتا وفى اخطب ما يكون الامير
قايما كونه قايما فالمصدر الثانى هو الخبر وفاعله محذوف والهاء المضاف
اليها مفعوله وهى صاحبة الحال وهذا وان كان اقل حذفا من الاول
غير مرضى عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر
وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب الحال
قال ابن عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في
المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربى زيدا قايما وضربى زيدا وقت
قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل منهما على معنى فى والظرف يسد

مسد

مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف
وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ان
الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله
وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذى خبره قد اضمرا * واحترز الموضح بقوله
عاملا في اسم مفسر لضمير ذى حال من ان يكون المصدر عاملا في
صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد مسد الخبر حينئذ نحو ضربى
زيدا قايما شديد فان قايما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في
زيد وهو ضربى فلا يغنى عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله
عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في
المعنى نحو قيام زيد ضاحكا قاله المرادى في شرح التسهيل واحترز
بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدا عما اذا صحت فانه لا يجوز ضربى
زيدا شديدا بالنصب لصلاحية الحال للخبرية فالرفع لشديد
واجب لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم
احتياجه الى اضمار وهو مشكل غايته ان يكون راجحا كما في زيد ضربته
وشذ قولهم لرجل حكموه عليهم واجازوا حكمه حكمك مسمطا بضم
الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي اخره طاء مهملة اى
مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على
الحالية والخبر محذوف اى حكمك لك مثبتا اى نافذا وشذ وذه من
وجهين احدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية والثانى ان الحال
ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر
فى الخبر ولا يصح ان يكون الحال من الكاف المضاف اليها فى حكمك
لان الذوات لا توصف بالنفوذ واشذ منه قراءة على كرم الله وجهه
ونحن عصبة بالنصب مع انتفاء المصدر بالكلية فعصبة حال من
ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة فصل والاصح جواز
تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدا واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده

وَالى ذلك اشار الناظم بقوله . وَاخبروا باثنين او باكثرا عن
وَاحِد سوا اتفقا افرادا او جملة او اختلفا فالاول نحو زيد شاعر
اى ناظم كاتب اى ناثر يعنى انه ينظم الكلام وَينثره والثانى نحو زيد
قام ضحك والثالث نحو زيد قاعد ضحك وعكسه وَالمانع بجواز التعدد
كابن عصفور يدعى تقدير و للثانى من الخبرين او يدعى انه اى المبتدا
جامع للصفتين الشعر والكتابة لا الاخبار بكل منهما على انفراده
لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك فى المقرب وشرحى الجمل وليس
من تعدد الخبر لواحد ما ذكره ابن الناظم فى شرح النظم من قوله
وَهو طرفة على ما قيل يداك يد خيرها يرتجى واخرى لاعدائها
غائظه بل من تعدد الخبر لمبتدا متعدد فى نفسه حقيقة لان يداك
فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر على حدته وَلان التحقيق ان العطف ليس
من التعدد دقول ابيه فى التسهيل بعطف وَغير عطف منتقد عليه
وليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو
قولهم الرمان حلو حامض بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى لانهما فى
خبر واحد اى مز وضابطه ان يكون المخبر عنه مشتملا على طرف من
كل من الخبرين لا عليهما معا الا ترى ان المز ليس تام الحلاوة وَلا تام
الحموضة ولكنه بينهما ولهذا اى لاجل كونهما فى معنى خبر وَاحد يمتنع
العطف للثانى على الاول على الاصح لان العطف يقتضى المغايرة
فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا للفارسى فى احد قوليه و يمتنع
ايضا ان يتوسط المبتدا بينهما وان يتقدما على المبتدا على الاصح
فيهما عند الاكثرين قاله فى البديع فلا يقال حلو الرمان حامض
ولا حلو حامض الرمان وليس الثانى بدلا لانه ليس المراد احدهما
بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشئ بما ناقضه . ونقل عن
الاخفش جواز كونه وصفا للاول على معنى حلو فيه حموضة والصفة
توصف اذا انزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب الفاعل ود

رمانٌ

بان الصفة كالفعل وَهو لا يوصف وَلو صح هذا اى الرد لم يصح
التصغير وهو جائز بلا خلاف قاله الموضح فى شرح بانت سعاد
وَلا خبر مبتدا محذوف لان المراد انه جمع الطعمين وهل فى كل منهما
ضمير او لا ضمير فيهما او فى الثانى فقط اقوال اختار ابو حيان اولها
وَصاحب البديع ثانيها والفارسى ثالثها وتظهر ثمرة الخلاف فى
نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا
لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع رمانه بالثانى وان قلنا انه يتحمل يجوز
ان يكون من باب التنازع فى السببى المرفوع على القول به وَليس
من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو والذين كذبوا بايا
تنا صم وبكم فى الظلمات لان الثانى تابع بالعطف بالواو على ما قبله
والاصل والذين كذبوا باياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم فحذف
المبتدان وبقى خبراهما فعطف احدهما على الاخر هذا باب
الافعال الداخلة على المبتدا اذا لم يلزم التصدير وَلا الحذف
وَلا عدم التصرف وَلا الابتدائية بنفسه او بغيره فالاول كاسم
الشرط والثانى كالمخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى
للمؤمن والرابع نحو اقل رجل يقول ذلك الا زيدا . والخامس مصحوب
اذا الفجائية والخبر اذا لم يكن طلبا وَلا انشا فترفع المبتدا تشبيها
بالفاعل ويسمى اسمها حقيقة وفاعلها مجازا وتنصب خبره تشبيها
بالمفعول ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازا لانها اشبهت
الفعل التام المتعدى لواحد كضرب زيد عمرا هذا مذهب
البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى انها لا تعمل فى المرفوع
شيا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفرا
فذهب الى انها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على
نصبها الجزء الثانى ثم اختلفوا فى نصبه فقال الفرا تشبيها بالحال
لا نها اشبهه بقائم . وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال

والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرا ومعرفة وجامدا وكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شان الحال وعورض بوقوعه جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك ، واجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال ابن عبد الله وكذلك شبهها كمررت بزيد ودخلت الدار والى اختيار مذهب البصريين اشار الناظم بقوله ترفع كان المبتدا اسما والخبر تنصبه وهذه الافعال هنا ثلاثة عشر فعلا وهي ثلاثة اقسام احدها ما يعمل هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا من غير شرط سوا كانت مثبتة او منفية صلة لما الظرفية او لا وهو ثمانية كان وهي ام الباب لاختصاصها بامور لا تكون لاخواتها كما سياتى وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قديرا وامسى خلا واصبح بنعمته اخوانا واضحى يمزق اثوابي وظل وجهه مسودا ، ابيت ريان الجفون وصار السعر رخيصا وليس مصروفا والقسم الثاني ما يعمله اي هذا العمل بشرط ان يتقدمه نفي بحرف او اسم او فعل موضوع للنفي او عارض فيه بنقل او استلزام او نهي او دعا بلا خاصة كما في الارتشاف وهو اربعة زال ماضي يزال وبرح وفتى وانفك وانما اشترطوا فيها ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلبت اثباتا فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما يجوز ما كان زيد الا قائما هذا قول البصريين وصححه ابو البقا والى ذلك اشار الناظم بقوله وهذي الاربعة لشبه نفي او لنفي متبعه مثالها بعد النفي بالحرف ولا يزالون مختلفين فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره لن نبرح عليه عاكفين فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو اقتصر على المثال الثاني كفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف

وقوله

وقوله وهو امرؤ القيس الكندي فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي اذ الاصل لا تفتؤ ولا ابرح ولا ينقاس حذف النافي الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافي لا وهذه الشروط مستفادة من الاية والبيت ويمين يروى بالرفع على انه مبتدا حذف خبره وجوبا اي يمين الله قسمي وبالنصب على ان اصله اقسم بيمين الله فحذف حرف الجر واوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب بحاله ولا ابرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا راسي لا ابرح ومثالها بعد النفي بالاسم قوله ، غير منفك اسير هوى كل وان ليس يعتبر ، ومثالها بالفعل الموضوع للنفي قوله ، ليس ينفك ذا غنى واعتزاز ، كل ذي عفة مقل قنوع ، ومثالها بالفعل العارض النفي قوله ، قلما يبرح اللبيب الى ما ، يورث الحمد داعيا او مجيبا ، فان قلما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفي ابيت ازال استغفر الله اي لا ازال قاله الفرا ووجهه ان من ابى شيا لم يفعله والاباء مستلزم للنفي ولهذا ساغ بعد ابى تفريغ الاستثنا كما قاله الموضح في الحواشي ومثالها بعد النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين ، صاح مرخم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم امر ولا نهي واسم تزل مستتر فيها وجوبا تقديره انت وذاكر الموت خبرها ومثالها بعد الدعا قوله وهو ذو الرمة ، الا يا اسلمي يا دارمي على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر فالقطر اسم زال مؤخر ومنهلا خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك والا حرف استفتاح ويا حرف ندا والمنادى محذوف اي يا هذه او حرف تنبيه مؤكد لالا لما فيها من معنى التنبيه واسلمي فعل امر من السلامة وهي البراءة

من العيوب ومعناه الدعا لدارى بالسلامة ومى اسم امراة وابيس
نرجم ميتة كما قد يتوهم وعلى للمصاحبة اى اسلمى مع بلايك والمنهل
السايل بشدة والجرعا تانيث الاجرع ورملة مستوية لا تنبت شيا
والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما فيه
من الدعا بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع به وانما قام النهى
والدعا بلا مقام النفى لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل
نفى وقيدت زال بماضى يزال احترازا من زال ماضى يزيل بفتح
اليا فانه فعل تام متعد الى مفعول واحد ووزنه فعل بفتح العين
ومعناه ماز بمعنى ميز تقول زل ضانك من معزاك اى ميز بعضها
من بعض ومصدره الزيل بفتح الزاى لانه من باب ضرب يضرب ضربا
واحترازا من زال ماضى يزول فانه فعل تام قاصر ووزنه فعل
بفتح العين ايضا لانه من باب نصر ينصر ومعناه الانتقال تقول
زل عن مكانك اى انتقل عنه ومنه ان الله يمسك السموات
والارض ان تزولا اى تنتقلا ولين زالتا اى انتقلتا ومصدره
الزوال اى الانتقال بخلاف زال ماضى يزال فانه وزنه فعل بكسر
العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا قصور وليس له
مصدر وحكى الكسائى والفرا لزال الناقصة مضارعا اخر وهو يزيل
فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفرا غيرت زال
الناقصة من زال التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين بعد ان كانت
فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف تجوز كون
الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا عينها ياء وزال يزول
عينه واو القسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية
الظرفية وهو دام خاصة نحو واوصانى بالصلوة والزكوة ما دمت حيا
فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل على
مصدرية ما وظرفيتها انها تؤول بمصدر مضاف اليه الزمان اى

مدة

مدة دوامى حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو
الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة فاصل ما
دمت حيا مدة ما دمت حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف
اليه وهو ما وصلتها عنها فى الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر
الصريح عن ظرف الزمان كجئتك صلاة العصر اى وقت صلاة
العصر قاله فى المغنى واطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال
ومثل كان دام مسبوقا بما كاعط ما دمت مصيبا درهما فلو كانت
ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان ولى
مرفوعها منصوب فهو حال نحو يعجبنى ما دمت صحيحا اى يعجبنى دوا ملك
صحيحا ولو لم تذكر ما اصلا فاحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا
فدام فعل ماض تام بمعنى بقى وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد
ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ما
دامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط
ولا يوجد الظرفية بدون المصدرية فصل وهذه الافعال
الثلاثة عشر فى التصرف وعدمه ثلاثة اقسام ما لا يتصرف بحال
وهو ليس باتفاق لانها وضعت وضع الحروف فى انها لا يفهم معناها
الا بذكر متعلقها ودام عند الفرا وكثير من المتاخرين لانها صلة
لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه قاله ابو حيان فى
النكت الحسان واما يدوم ودم ودايم ودوام فمن تصرفات التامة
وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها الثلاثة برح وفتى
وانفك فانها لا يستعمل منها امر لان من شرط عملها النفى وهو لا
يدخل الامر ولا مصدر لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين
ودام عند الاقدمين وقليل من المتاخرين فانهم اثبتوا لها مضارعا
در وهو يدوم وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقى بناء على ان لها مصادر
فمصدر كان الكينونة ومصدر اضحى وامسى واصبح الاضحا والا

والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله ابو حيان وللتصاريف في
فعلين القسمين وهما المتصرف التصرف التام والناقص ما لماضي
من العمل بشرط وغيره والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ماض مثله
قد عملا ان كان غير الماض منه استعملا ؛ فالمضارع نحو ولم اك
بغيا فاك مضارع كان واصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو
لالتقا الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا
وبغيا خبره واصله بغويا اجتمع فيه الواو واليا وسبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا وقلبت الضمة كسرة
والامر نحو كونوا حجارة اصله قبل اتصال الواو كون فحذفت الواو
لالتقا الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون
بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقا الساكنين
والواو اسمه وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به كان
حسنا والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه
عليك يسير كونك مبتدا وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو
كاف المخاطب واياه خبره من جهة نقصانه والاصل وكونك
فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على ابي البقا في
زعمه ان المنصوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على
الحال ويسير خبره من جهة ابتدائيته والبذل بالذال المعجمة
العطا والبا متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من
تاخير واسم الفاعل كقوله ؛ وما كل من يبدي البشاشة كاينا
اخاك اذا لم تلفه لك منجدا ؛ فكاينا خبر ما الحجازية واسمه مستتر
فيه جوازا تقديره هو واخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين
معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفا بمعنى تجده متعد لاثنين
وفي التنزيل الفوا اباءهم ضالين ومنجدا بالجيم مفعوله الثاني

لاحال خلافا للعيني واسم المفعول كقول سيبويه في الظرف
مكون فيه قاله ابو حيان وقوله وهو الحسين بن مطير الاسدي
قضى الله يا اسما ان لست زايلا ؛ احبك حتى يغمض العين مغمض
فزايلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره انا
وجملة احبك خبره وفي وتوسط اخبارهن بينهن وبين
اسمايهن جاير خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معط في دام
نص عليه في الفيته قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثنا
وعليه قول الناظم وفي جميعها توسط الخبر اجز قال الله تعالى
وكان حقا علينا نصر المومنين فحقا خبر كان مقدم ونصر المومنين
اسمها موخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين
اسمها اذا لم يتقدم عليها وقرا حمزة وحفص ليس البر ان تولوا
وجوهكم بنصب البر على انه خبر مقدم وان تولوا اسمها موخر فقد
توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه
ويوخذ من كلام المغني ان رفع البر ضعيف كضعف الاخبار بالضمير
عما هو دونه في التعريف فانه قال واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين
بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرات السبعة ما كان حجتهم الا ان
قالوا بالنصب وقال الشاعر لا طيب للعيش ما دامت منغصة
لذاته ؛ بادكار الموت والهرم ؛ فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته
اسمها موخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما
منعه ابن معط وله ان يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل
بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في السببي المرفوع
الا ان يكون لا يراه واولى منه قول الاخر ما دام حافظ سري
من وثقت به ؛ فهو الذي لست عنه راغبا ابدا ؛ فقدم الخبر على
الاسم الا ان يمنع من جواز التوسط مانع كحصر الخبر نحو وما كان
صلاتهم عند البيت الا مكاء اي صفيرا وتحفا اعرابهما نحو كان

موسى فناك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها
فتحصل ثلاثة اقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب فصل
وتقديم اخبار من عليهن جايز عند البصريين اذا عرب بما يوجب
المقديم او التوسط او التاخير بدليل اهولاء اياكم كانوا يعبدون
وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد
تقدما عليها وتقديم المعمول يوذن بجواز تقديم العامل قاله ابن
مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما
من البصريين وهو غير لازم فان البصريين اجازوا زيدا عمرو ضرب
مع توهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم
يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر فتقدم
معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل
قاله الموضح في الحواشي الا خبر دام فلا يجوز تقديمه على ما دام
اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز
توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول الحرفي لا يفصل
من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار
ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجري فيه الخلاف
الذي في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجوز قطعا قاله الموضح
في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال وكل سبقه دام
حظر و الا خبر ليس فلا يجوز ان يتقدم عليها عند جمهور البصريين
من متاخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار واليه اشار الناظم
بقوله ومنع سبق خبر ليس اصطفي وحجتهم انهم قاسوها على عسى
وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود واجاز المجيز
من قدماء البصريين والفرا وابن برهان والزمخشري والشلوبين
وابن عصفور من المتاخرين بنحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم ونفوا الحجة منه اذ يوم ياتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على

ليس

ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها
وتقدم المعمول لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله فلولا ان الخبر
وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها واجيب
بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب بان المعمول ظرف
فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره او بان يوم معمول لمحذوف تقديره
يعرفون يوم ياتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة او مستانفة
او بان يوم في محل رفع على الابتدا وبني على الفتح لاضافته الى جملة
ياتيهم وليس مصروفا خبره واذا نفي الفعل بما النافية جاز توسط
الخبر بين النافي ومعمولها والفعل المنفي مطلقا سواء كان النفي شرطا
في العمل ام لا نحو ما قايما كان زيد ونحو ما قايما زال زيد ويمتنع التقديم
على نفس ما عند البصريين والفرا من الكوفيين لان لها من ذوات
الصدور والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك سبق خبر ما النافية
واجازه بقية الكوفيين بنا على انها لا تستحق التصدير قياسا على اخوا	نفعا
وخص ابن كيسان من الكوفيين المنع بغير زال واخواتها لان نفيها
ايجاب بدليل انه لا يجوز ما زال زيد الا قايما كما لا يجوز كان زيدا
لا قايما ورد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا
باصل الوضع وعم الفرا المنع في جميع حروف النفي ويرده قوله
وهو المعلوط القريعي ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا
لا يزال يزيد فقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال يزيد
خيرا ورج امر من الرجا والفتى الشاب يقال فتي فهو فتي بالقصر
والسن هنا العمر وخيرا معمول يزيد يعني انك اذا رايت الشاب
يزيد خيرا كلما زاد عمره فرجه للخير وما يحتمل ان تكون مصدرية ظرفية
وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية وجزم به في المغني
ويحتمل ان تكون زايدة وان شرطية وجوابها محذوف فصل
ويجوز باتفاق ان يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان المعمول

ظرفا او جارا ومجرورا للتوسع نحو كان عندك او في المسجد زيد معتكفا
والاصل كان زيد معتكفا عندك او في المسجد فتقدم معمول خبر كان على
اسمها فوليها والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يلي العامل معمول
الخبر الا اذا ظرفا اتى او حرف جر فان لم يكن المعمول احدهما فجمهور
البصريين يمنعون مطلقا لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها
باجنبي منها والكوفيون يجيزون مطلقا لان معمول معمولها في معنى
معمولها وفصل ابن السراج والفارسي من البصريين وابن عصفور
من المتاخرين فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان طعامك اكلا
زيد لان المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه ومنعوه ان تقدم وحده
نحو كان طعامك زيد اكلا اذ لا ينفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبي و
يتحصل من هذه المسئلة اربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في
شرح التسهيل واحتج الكوفيون القايلون بالجواز مطلقا بنحو قوله
وهو الفرزدق قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية
عودا وجه الحجة منه ان اياهم معمول عودا وعود خبر كان فتقدم على
كان معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا وقنافذ بالذال المعجمة
جمع قنفذ بضم الفا وفتحها خبر مبتدا محذوف اي هم قنافذ وهداجون
جمع هداج بتشديد الدال وفي اخره جيم من الهدجان وهو مشية الشيخ
وعطية ابو جرير واراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير
وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من
الاستعارة بالكناية وخرج هذا البيت على زيادة كان بين الموصول
وصلته او على اضمار الاسم في حال كونه مرادا به الشان وعلى ذلك كان هو
اقتصر الناظم فقال ومضمر الشان اسما انو ان وقع موهم ما استبان
انه امتنع او راجعا الى ما الموصولة وعليهن فعطية مبتدا وعود
خبر واياهم معمول الخبر مقدم على المبتدا وتقدم معمول الخبر الفعلي
على المبتدا جايز عند البصريين وقيل التقدير ضرورة وهذا التخريج

الأخير

الاخير وهو دعوى الضرورة متعين في قوله بانت فؤادي ذات الخبا
سالبة فالعيش ان حم لي عيش من العجب فلا تجوز دعوى زيادة بات
ولا اضمار اسمها مرادا به الشان لظهور نصب الخبر وهو سالبة لان
ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد وحم بالبنا للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين
دعوى الضرورة لجواز ان يكون فوادي منادى سقط منه حرف الندا
ومعمول الخبر محذوف اي سالبة لك فصل قد تستعمل هذه
الافعال تامة اي مستغنية بمرفوعها عن منصوبها هذا هو الصحيح
عند ابن مالك واليه اشار بقوله في النظم وذو تمام ما برفع يكتفي
وتبعه الموضح وهو مخالف لمذهب سيبويه واكثر البصريين من ان معنى
تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب
الخبر ناقصا لم سمي ناقصا فعلى الاول لكونه لم يكتف بمرفوعه وعلى
قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على
الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرة اوجه
مذكورة في شرحه على التسهيل واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل
لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل ذو عسرة
وامسى بمعنى دخل في المسا واصبح بمعنى دخل في الصباح نحو فسبحان الله
حين تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون في المسا وحين تدخلون
في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات
والارض اي ما بقيت وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا نحو قول
عمر رضي الله عنه اما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى اي
عرس بها وقوله وهو امرء القيس بن عانس بالنون وفاقا لابن دريد
لا ابن حجر الكندي خلافا لمن زعمه وبات وباتت له ليلة كليلة ذي
العاير الارمد اي وعرس والعاير بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو
القذى في العين تدمع له وقيل الرمد والارمد صفة له مخصصة
على الاول وكاشفة على الثاني وقالوا بات بالقوم اي نزل بهم ليلا

وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم بالرفع اى دام ظله واضحى بمعنى دخل فى الضحى نحو اضحينا اى دخلنا فى الضحى وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك اى انتقل وبمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور اى ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا ابرح اى لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اى انفصل وتكون هذه الافعال التامة لمعان اخر غير ما ذكر و جميع افعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة الا ثلاثة افعال فانها الزمت النقص ولم تستعمل تامة اصلا وهى فتئ وزال وليس وما اوهم خلاف ذلك يؤول والى ذلك اشار الناظم بقوله والنقص فى فتئ ليس زال دائما قفى وذهب ابو حيان فى نكته الى ان فتئ تكون تامة بمعنى سكن وذهب ابو على فى الحلبيات الى ان زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اى لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون الى ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجزى الفتى ليس الجمل

فصل تختص كان بامور منها جواز زيادتها بشرطين احدهما كونها بلفظ الماضى لتعين الزمان فيه دون المضارع وشذ قول ام عقيل بن ابى طالب وهى ترقصه انت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمال بليل انشده ابن مالك شاهدا على ذلك فانت مبتدا وماجد خبر وتكون زائدة بين المبتدا والخبر ونبيل فعيل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمال كجعفر ريح تهب من ناحية القطب وبليل كقتيل بمعنى مبلولة والشرط الثانى كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا وليس المراد بزيادتها انها لا تدل على معنى البتة بل انها لم يؤت بها للاسناد والا فهى دالة على المضى ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضى نحو ما كان احسن زيدا فكان زائدة بين المبتدا وخبره وقد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم فزاد

كان بين الفعل ونايب الفاعل تاكيدا للمضى وشذ زيادتها بين الجار والمجرور ومنه قوله جياد بنى ابى بكر تسامى على كان المسومة العراب انشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشى الواحد والجياد جمع جيد وتسامى اصله تتسامى حذفت احدى التائين من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من الوسم وهو العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت المسومة وهى الخيل العربية التى جعلت عليها علامة وتركت فى المرعى واطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تزاد كان فى حشو كما كان اصح علم من تقدما وليس من زيادتها قوله وهو الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام لرفعها الضمير وهو الواو والزايد لا يعمل شيا عند الجمهور هذا مذهب ابى العباس المبرد واكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان فى هذا البيت ليست بزايدة بل هى الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة فى موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك خلافا لسيبويه والخليل حيث ذهبا الى انها فى البيت زايدة واختلف فى اطلاقهما الزيادة فيها فالذى فهمه النحويون انهما ارادا حقيقة الزيادة واختلفوا فى تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغاء ظن اسنادها الى الفاعل فى نحو زيد ظننت قايم وقال الفارسى فى التذكرة فان قلت كيف تلغى وقد عملت فى الضمير قلت تكون لغوا والضمير الذى فيها توكيد لما فى لنا لانه مرتفع بالفاعل الا ترى انه لا خبر له وقال ابو الفتح محتجا للخليل وجه زيادتها فى هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدا ولنا الخبر ولكنك لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور اصل المسئلة وجيران لنا هم ولنا فى موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل

معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول
فصار لنا كانهم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان
الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة نحو قوله ، ان لا يجاورنا
الاك ديار ، والاصل الا اياك واذا كان يتصل بالحرف فاحرى
ان يتصل بالفعل انتهى ، قال المرادي في شرح التسهيل وهذه
تخريجات متكلفة ، وقال بعضهم لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه
النحويون انما ارادا بالزيادة انه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران
وكرام لفهم اذ هو لا القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه قد فارقهم فالجيرة
كانت في الزمن الماضي فجيء بقوله كانوا لنا لتاكيد ما فهم من المضي قبل
دخولها فاطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه يصف حالا
ماضية قوله قبل هذا ، هلا انتم عاجون بنا لعنا ، نرى العرصات
او اثر الخيام ، ولا يمتنع ايضا في البيت ان تكون كان تامة على حذف
مضاف تقديره وجدت جيرتهم ثم حذف المضاف واقام المضاف
اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة انتهى كلام المرادي والحاصل
على القول بزيادة كان في البيت قولان في الاعمال والاهمال وفي كل
واحد منهما قولان فعلى الاهمال ، قيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير
بكان الزائدة اصطلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل
الى جانب الفعل ، وقيل بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على ان لنا صفة
لجيران ثم وصل لما ذكر وعلى الاعمال ، قيل ان الضمير معمول لكان بالجمع
على انها ناقصة ولنا خبرها . وقيل تامة وانها تعمل في الفاعل كما يعمل
فيه العامل الملغى نحو زيد ظننت عالم هذا ما في المغني مرتبا ومنها
اي من الامور المختصة بها كان انها تحذف ويقع ذلك الحذف على
اربعة اوجه احدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان
او ظاهرا ويبقى الخبر وذلك الا عليها ، ويكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين
لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف

وخص

وخص ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان ان ام ادوات
الشرط الجازمة ولو ام ادوات الشرط غير الجازمة كما ان كان ام بابها
وهم يتوسعون في الامهات ما لم يتوسعوا في غيرها والى ذلك اشار
الناظم بقوله ، ويحذفونها ويبقون الخبر ، وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر
مثال ان والغالب فيها ان تكون تنويعية قولك سر مسرعا ان راكبا
وان ماشيا اي ان كنت راكبا وان كنت ماشيا وقوله ، لا تقربن الدهر
آل مطرف . ان ظالما ابدا وان مظلوما ، اي ان كنت ظالما وان كنت
مظلوما وقال ابو حيان يمكن ان لا يكونا من اضمار كان وانما انتصبا
على الحال ، وان بقيته اما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية ومنه قولهم
الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر بنصب الاول
على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا
محذوف اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم
شر وفيه رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود
من مفرداته ويجوز ان خيرا فخيرا وان شر فشرا برفع الاول على انه اسم
لكان المحذوفة مع خبرها ونصب الثاني على انه مفعول ثان لفعل محذوف
اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما معا بتقدير ان
كان عملهم خيرا فيجزون خيرا ورفعهما معا بتقدير ان كان في عملهم خير
فجزاؤهم خير والوجه الاول من الاوجه الاربعة ارجحها لان فيه اضمار
كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فا الجزا وكلاهما كثير مطرد
والوجه الثاني اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف
فعل ناصب بعد الفا وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكر سيبويه
والوجهان الاخيران متوسطان بين القوة والضعف ثم قال
الشلوبين مما متكافئان يعني على حد سوا قال تلميذه ابن الضايع لان
في كل منهما الاقوى والاضعف ففي نصبهما قوة نصب الاول وضعف
نصب الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الاول فتساويا

وقال ابن عصفور رفعهما احسن من نصبهما ومثال ان غير التنويعية
قولهم انطق بحق وان مستخرجا احنا ه اى وان كنت مستخرجا
ومثال لو قوله صلى الله عليه وسلم لبعض اصحابه التمس ولو خاتما
من حديد اى التمس شيا ولو كان ما تلتمسه خاتما وقوله لا يامن
الدهر ذو بغى ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل ه
اى ولو كان صاحب البغى ملكا ذا جنود كثيرة وقولهم الا حشف
ولو تمرا وفيما رد على ابى حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو
اعلى مما قبلها ولا اعم فان الملك اعلى مما قبله والتمر اعم من الحشف
وانتما فيما اذا كان ما بعد مندرجا فيما قبلها لا اعم ولا اعلى
على ما مثل به سيبويه من قولهم الا طعام ولو تمرا فان الطعام
اعم من التمر وجوز سيبويه فيه الرفع بتقدير ولو يكون عندنا
تمر فحذف يكون وخبرها وبقى اسمها ويقل الحذاف المذكور وهو
حذف كان واسمها بدون ان ولو الشرطيتين كقوله من لد شولا
فالى اتلايها قدره سيبويه من لدان كانت شولا بفتح الشين
المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شايلة على غير قياس
وهى النوق التى خف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها
سبعة اشهر او ثمانية واما الشايل بلاها فهى الناقة التى تشول
بذنبها للقاح ولا لبن لها اصلا وجمعها شول بتشديد الواو
كراكع وركع والاتلا مصدر اتلت الناقة اذا تلاها ولدها اى
من زمن كونها شولا الى زمن كونها متلوة باولادها وانما قدره
سيبويه من لدان كانت ولم يقدره من لد كانت لانه لا يرى اضافة
لدن الى الجمل نقله فى المغنى عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه
فى تقديره اذ يلزم منه حذف بعض الاسم وبقا بعضه بل نص
سيبويه فى باب الاستثنا على ان الموصول الحرفى لا يجوز حذفه
وان حمل على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لزم منه ان ما فيه

وقع

وقع بعد الوجه الثانى ان تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو
وهو ضعيف ولهذا ضعف ولو تمر وان خير برفعهما الوجه الثالث
ان تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها وكثر ذلك بعد ان المصدرية
الواقعة فى موضع المفعول لاجله فى كل موضع اريد فيه تعليل فعل
بفعل فى مثل قولهم اما انت منطلقا انطلقت فانطلقت معلول
وما قبله علة له متقدمة عليه واصله انطلقت لان كنت منطلقا
ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها المجرور بها على انطلقت
للاختصاص عند البيانيين او للاهتمام عند النحويين فصار لان
كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام الجارة للاختصار فصار
ان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت كان لذلك الاختصار فانفصل
الضمير الذى هو اسم كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما
للتعويض من كان فصار ان ما انت ثم ادغمت النون من ان فى
الميم من ما للتقارب فى المخرج فصار اما انت والى ذلك اشار
الناظم وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب وقد يحذف متعلق الجار
اذا فهم من المقام وعليه قوله وهو عباس بن مرداس اباخراشة
اما انت ذا نفر فان قومى لم تاكلهم الضبع اى لان كنت ذا
نفر فخرت ثم حذف فخرت وهو متعلق الجار لانه وما بعدها
واباخراشة منادى سقط منه حرف الندا وهو بضم الخا المعجمة
وحكى كسرها وراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور اسمه خفاف
بخا معجمة مضمومة وفاين خفيفتين بينهما الف والنفر بفتح النون
والفا الرهط منا والضبع على وزن العضد السنين المجدبة وفيه
تورية لانه اوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم تاكلهم
وهو مجاز عن الشدة التى تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل
فهو استعارة تبعية ودخلت الفا فى فان قومى لان الثانى مستحق
بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والجزا

هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان المفتوحة هنا
شرطيه ولذلك دخلت الفا في جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم
ان كنت منطلقا اجيز ان عمل ما خلفته ووجهه ان ما لما نابت في
اللفظ نابت في العمل وزعم انه مذهب سيبويه وقل حذف كان
وحدها بدونها اي بدون ان المصدرية كقوله وهو عبيد بن حصين
الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة ان تميل مميلا
قال سيبويه اراد اذ كان قومي مع الجماعة فحذف كان لثبته
وابقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب له كان
المحذوفة والرحالة بكسر الراو بالحاء المهملة سرج من جلود ليس فيه
خشب يتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التا منصوب بان وهي
ومنصوبها في موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الاولى بمعنى ميل
مفعول مطلق . الوجه الرابع ان تحذف كان مع معموليها جميعا
وذلك بعد ان الشرطية في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت
لا تفعل غيره فما عوض من كان واسمها وادغمت نون ان فيها لتقارب
مخرجيهما ولا هي النافية للخبر وهو تفعل وجواب الشرط محذوف
لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجاربردي تقول اخرج
فاذا امتنع تقول اما لا فتكلم اي ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم
هكذا ذكره في بعض شروح المفصل وهو يدل على ان الهمزة من اما
مكسورة . وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة فان معنى
اما لا ان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا اي لان كنت فحذف اللام
ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيدت عوضا من
الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وادغمت في الميم انتهى كلام الجا
ربردي في باب الامالة وهو عجيب فان صيرورة الضمير المتصل منفصلا
انما هو في اما انت لا في اما لا والحذف في هذا الوجه والذي قبله
واجب وفيما قبلهما جائز قاله الخضراوي وحكى الكوفيون انه يقال

لاتات

لا تات الامير فانه جائر فتقول انا اتيه وإن اي وان كان جائرا فحذف
كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله . قالت بنات العم
يا سلمى وانن . كان فقيرا معدما قالت وانن . اي وان كان فقيرا معدما
ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين ومنها اي ومن
الامور المختصة بها كان ان لام مضارعها وهو النون يجوز حذفها
تخفيفا وصلا لا وقفا نص على ذلك ابن خروف والى الجواز اشار
الناظم بقوله . ومن مضارع لكان منجزم . تحذف نون وهو حذف
التزم . وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون حال كونه غير
متصل بضمير نصبه ولا متصل بساكن نحو ولم اك بغيا وان
تك حسنة يضاعفها اصلها اكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة
للجازم والواو لالتقا الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك
في التنزيل في ثمانية عشر موضعا بخلاف من تكون له عاقبة الدار
وتكون لكما الكبرياء لانتفا الجزم فيهما لان الاول مرفوع والثاني
منصوب وبخلاف نحو وتكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه
بحذف النون بالعطف على محل المجزوم في جواب الامر وانما لم يحذف
نون تكون فيهن لانها محركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث
بحركة المناسبة فتقاعست عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة
فانها شبيهة باحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها
فتحذف كما يحذفن بجامع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما
يحذفن وبخلاف نحو ان يكنه فلن تسلط عليه فلا تحذف ايضا لاتصا
بالضمير المنصوب والضماير ترد الاشيا الى اصولها فلا تحذف معه
بعض الاصول وبخلاف نحو لم يكن الله ليغفر لهم فلا تحذف ايضا لا له
تصاله بالساكن وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاصية
على الحذف لتقويها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر وخالف في هذا
الاخير يونس بن حبيب فاجاز الحذف ولم يعتد بالحركة العارضة

في شرح القطر وخالف في هذا الاخير يونس بن حبيب لا التقاء الساكنين تمسكا بنحو قوله وهو الخنجر بن صخر الاسد . فان لم تك المرآة ابدت وسامة ، فقد ابدت المرآة جبهة ضيغم . فحذف النون مع ملاقاة الساكن والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكانه نظر وجهه فيها فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال وهذا البيت حمله الجماعة المتشددون في المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقوله وهو النجاشي فلست بآتيه ولا استطيعه ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل فحذف نون لكن ضرورة واستدل به الفرا على ان لكن المشددة مركبة واصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين قاله في المغني وقبل هذا ابيات تتضمن ان النجاشي عرض له ذيب في سفره فحكى انه دعى الذيب الى الطعام وقال له هل لك من اخ يعني نفسه يواسيك بطعامه بغير منة ولا بخل فقال له الذيب دعوتني الى شيء لم تفعله السباع قبلي من مواكلة بني ادم ولست بآتيه ولا استطيعه ولكن ان كان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج اليه فاسقني منه

فصل في ما ولا ولات وان المعملات عمل ليس لتشبيهها بها في النفي اما ما فاعملها الحجازيون وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزئين وقال الكوفيون عملت في الاول فقط واما نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض كذا قاله الشاطبي وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدا والمنصوب خبر ونصب باسقاط الخافض واهملها التميميون قال سيبويه وهو القياس كما اهملوا ليس حملا عليها فقالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع قاله في المغني ولا يعملها الحجازيون مطلقا بل لاعمالهم اياها عندهم اربعة شروط احدها ان لا يقترن اسمها بان الزائدة فاذا اقترن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين كقوله

بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم خزف برفع ذهب على الاهمال وانما لم تعمل حينئذ لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان واما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب فيخرج على ان ان نافية مؤكدة لما لا مؤسسة ولان نفي النفي ايجاب لا زائدة كافة لها وهذا التخريج انما يمشي على قول الكوفيين ان ان المقرونة بما هي النافية جيء بها بعدما توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصوليتين مسوغ قاله المرادي وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون قبل هاء التانيث حي من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخاء والزاي المعجمتين وبالفاء قال الجوهري هو الجر زاد في القاموس وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا الشرط الثاني ان لا ينتقض نفي خبرها بالا فان انتقض بطل عملها لبطلان معنى ليس فلذلك وجب الرفع في واحدة من قوله تعالى وما امرنا الا واحدة وفي رسول من قوله تعالى وما محمد الا رسول فاما قوله . وما الدهر الا منجنونا باهله ، وما صاحب الحاجات الا معذبا ، ففي باب المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدا على حد زيد الا سيرا اي ما زيد الا يسير سيرا والتقدير وما الدهر الا يدور دوران منجنون فالدهر مبتدا ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور فحذفا واقيم المضاف اليه وهو دوران مقامه والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير امران كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب والباعث على تقدير دوران ان منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب التي يستقي عليها الما فتارة تجعل السافل عاليا وتارة بعكس واسما

الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا ان تكون آلة لها نحو ضربته
سوطا وكذا القول في يا صاحبا لحاجات الا معذبا فانه في تقدير
الا يعذب معذبا اى تعذيبا والباعث على نصبه وقوعه بعد
الايجاب والباعث على تاويله بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم
مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر
على مذهب الاخفش واما مذهب سيبويه فلا لانه لا يرى ان
صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر واجاز يونس النصب بعد الايجاب
وهذا البيت يشهد له والاصل عدم التاويل وانشد ابن مالك
ارى الدهر الا منجنونا وحكم بزيادة الا واعترضه في المغني وما ذكره
من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني
جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفرا والرابع جواز
النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين ولا بد لاجل
هذا الشرط ايضا وهو ان لا ينتقض نفي الخبر وجب الرفع بعد بل
ولكن في نحو ما زيد قايما بل قاعد او لكن قاعد على انه خبر لمبتدا
محذوف اى بل هو قاعد او لكن هو قاعد ولم يجز في قاعد نصبه
بالعطف على قايما لانه واقع بعد بل ولكن والواقع بعدهما موجب
بفتح الجيم اى مثبت والى ذلك اشار الناظم بقوله • ورفع معطوف
بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل • واجاز المبرد كون بل
ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قايما بل قاعدا
بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا نقله الموضح عنه في باب العطف
من هذا الكتاب الشرط الثالث ان لا يتقدم الخبر على الاسم خلافا
للفرا وان كان ظرفا او جارا ومجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور
فان تقدم بطل العمل كقولهم ما مسيء من اعتب فمسيء خبر مقدم ومن اعتب
مبتدا مؤخر وحكى الجرمي ما مسيا من اعتب على الاعمال وقال انه لغة
والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعد ما ساءك وقوله وما خذل

قوى

قوى لما خضع للعدى ولكن اذا ادعوهم فهم هم • خذل بتشديد الذال
المعجمة جمع خاذل خبر مقدم وقوى مبتدا مؤخر فاما قوله وهو الفرزدق
فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم • اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بنصب
مثلهم مع تقدمه فقال سيبويه شاذ ولا يكاد يعرف وقيل غلط
وان الفرزدق تميمي لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقصد ان يتكلم
بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه
ان ينطلق بغير لغته كما قال سيبويه وقيل بشر خبر ومثلهم مبتدا
ولكن بني على الفتح لابهامه مع اضافته للمبني وهو الضمير والمبهم المضاف
لمبني يجوز بناؤه واعرابه ونظيره في البنا على الفتح انه لحق مثل ما انكم
تنطقون لقد تقطع بينكم في قراءة من فتحهما مع انهما يستحقان الرفع
على التبعية لحق في الاول والفاعلية في الثاني واتى بنظيرين لئلا يتوهم
ان ذلك خاص بلفظة مثل وقيل مثلهم حال لان اضافة مثل لا تفيد
التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها
انتصب على الحال وبشر مبتدا والخبر محذوف مقدم على المبتدا لئلا
يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف وهو ممتنع او نادر اى ما في الوجود
بشر مثلهم اى مماثلا لهم قاله المبرد ورد بان حذف عامل الحال اذا كان
معنويا ممتنع قاله في المغني وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذ هم في
زمان ما في مثل حالهم بشر قاله ابو البقاء • وقيل ظرف مكان والتقدير
واذ ما مكانهم بشر اى في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب
وقال ابن قتيبة هميم بن غالب ويكنى ابا فراس واختلف كلام ابن قتيبة
في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في ادب الكاتب الفرزدق قطع
العجين واحدتها فرزدقة ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب
طبقات الشعرا انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره • وقال محمد بن السيد
والاول اصح لانه كان اصابه جدري ثم برا منه فبقي وجهه جهما وهذه
الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم • اعمال ليس اعملت

ما دون ان مع بقا النفي وترتيب زكن ، اي علم الشرط الرابع ان لا
يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم بطل عملها كقوله وهو مزاحم
ابن الحارث العقيلي ، وقالوا تعرفها المنازل من منى ، وما كل من وافى
منى انا عارف ، والاصل ما انا عارف كل من وافى منى فكل منصوب
على المفعولية بعارف يقال تعرفت ما عند فلان بتشديد الرا اي
تطلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك ان مزاحما لما اجتمع
بمحبوبته في الحج ثم فقدها فسال عنها فقالوا له تعرفها في منازل
الحج منى فقال انا لا اعرف كل من وافى منى حتى اساله عنها الا ان كان
المعمول ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز العمل للتوسع فيهما كقوله
باهبة حزم لذ وان كنت آمنا ، فما كل حين من توالي مواليا ، كل حين
فما نافية ومن توالي اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب
بمواليا والى ذلك اشار الناظم بقوله ، وسبق حرف جر او ظرف كما
بي انت معنيا اجاز العلما ، والاصل ما انت معنيا بي وفهم منه ان
المعمول اذا لم يكن احدهما الضمير لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع
واما لا فاعمالها عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه
وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه وعلى
الاعمال يشترط له الشروط السابقة في عمل ما ما عدا الشرط الاول
وهو ان لا يقترن اسم لا بان الزائدة ويشترط ان يكون المعمولان
نكرتين نحو لا احد افضل منك والى هذا اشار الناظم بقوله ، في النكرات
اعملت كليس لا ، واما قول النابغة ، لا انا باغيا سواها ولا في حبها
متراخيا ، وقول المتنبي ، فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا ، فمن النوادر
فان قلت كيف جعلته نادرا وفي مثل سيبويه ما زيد ذاهبا ولا احد
قاعدا قلت لا عمل للا بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما والغالب
في لا ان يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله وهو سعيد
ابن مالك جد طرفة بن العبد من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح

فبراح

فبراح اسم لا وخبرها محذوف اي لا براح لي والصحيح جواز ذكره اي
اي الخبر كقوله تعز فلا شيء على الارض باقيا ، ولا وزر مما قضى الله
واقيا ، فتعز فعل امر من التعزية وهي التسلية ومعناه تصبر ولا
نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس وربما ظن كثير ان لا العاملة
عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه في المغني
وشيء اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشيء او لغو متعلق
بباقيا وباقيا خبر لا والاول اولى وكذا القول فيما بقي والوزر الملجا
والواقي الحافظ وانما لم يشترط الشرط الاول وهو ان لا يقترن
اسمها بان لان ان لا تزاد بعد لا اصلا فلا حاجة لاشتراط ذلك
فيها واما لات فاصلها لا النافية ثم زيدت عليها التا لتانيث
اللفظ او للمبالغة في معناه اولهما وخصت بنفي الاحيان وزيادة
التا فيها احسن منها في ثمت وربت لان لا محمولة على ليس وليس تتصل
بها التا ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان فكان صاحبا لها في لات
فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهي في المرتبة الرابعة
وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتا التانيث وحركت لالتقا
الساكنين وقال ابو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك
انها لا النافية والتا الزائدة في اول الحين ، وقيل كلمة واحدة وهي
فعل ماض وعلى هذا هل هي ماضي بليت بمعنى بنقص استعملت للنفي
او هي ليس بكسر اليا قلبت اليا الفا وابدلت السين تا كما قاله ابن ابي
الربيع قولان حكاهما في المغني وعملها اجماع من العرب ، وفيه خلاف
عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتدا
حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش
وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب
الجمهور انها تعمل عمل ليس فتنصب الاسم وترفع الخبر وما عندهم
بشرط ان يكون معمولها اسمي زمان وحذف احدهما والغالب في

المحذوف كونه المرفوع نحو ولات حين مناص بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف وهى بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار اى ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم وهو عيسى بن عمر فى الشواذ ولات حينُ مناص برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اى ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغى ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا فى اصله وقرى ايضا ولات حينِ مناص بخفض حين فزعم الفرا ان لات تستعمل حرفا جارا لاسما الزمان خاصة كما ان منذ ومذ كذلك فتحصل فى الحين ثلاث قراات الرفع والنصب والخفض وفى الرفع ثلاثة اقوال اما على الابتدا او على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ليس وعلى الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفى النصب ثلاثة اقوال ايضا اما على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس او على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا ارى حين مناص وفى الخفض وجه واحد وعلى كل حال لا يعمل الا فى اسما الزمان كما يوخذ من قول الناظم وما للات فى سوى حين عمل
فاما قوله وهو شمردل الليثى . لهفى عليك للهفة من خايف
يبغى جوارك حين لات مجير . فارتفاع مجير على الابتدا وسوغ الابتدا به تقديم خبره فى المجرور قبله تقديرا او على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لات له مجير على الابتدائية او يحصل مجير على الفاعلية ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان ومجير بالجيم اسم فاعل من اجار ومثله فى اهمال لات قوله وهو الاعشى ميمون لات هنا ذكرى جبيرة او من جا منها بطايف الاهوال . اذا المبتدا ههنا ذكرى بفتح الرا مصدر ذكر وليس هو بزمان وخبره هنا بفتح الها وتشديد النون وهى هاهنا محتملة للمكان والزمان اى ليس فى هذا المكان .

او الزمان ذكر جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والرا مصغر جبيرة وقيل مكبر وهى بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وايل قيل هى امراة قايل هذا البيت واو من عطف على مقدر اى جبيرة تذكرا ومن جا منها بطايف الاهوال والطايف الذى يطرق بالليل واراد به هنا الخيال الذى يراه فى النوم فكانه راها وهى غضبى ففزع من ذلك والاهوال جمع هول وهو الخوف واما ان النافيه فاعمالها نادر عند ابن مالك وقال غيره انه اكثر من عمل لا وهو لغة اهل العالية بالعين المهمله والياء المثناة تحت وهى ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وما ولاها والنسبة اليها عالى وعلوى على غير قياس كذا فى الصحاح واختلف فى جواز اعمالها فذهب الكساى واكثر الكوفيين وابو بكر وابو على وابو الفتح الى الجواز وذهب الفرا وطايفة واكثر اهل البصرة الى المنع . واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلى الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من اهل العالية كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك وان قايما اى ان انا قايما وكقراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بسكون نون ان ونصب عبادا وخرجها بعضهم على انها ان المخففة من الثقيلة وانها تنصب الجزءين مثل ان حراسنا اسدا وجعله احسن لتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين انشده الكساى شاهدا على عمل ان عمل ليس فصل وتزاد الباء بكثرة فى خبر ليس غير الاستثنائية وفى خبر ما نحو اليس الله بكاف عبده وما الله بغافل وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع اول الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفى قالوا ليس زيد بقايم رد لان زيدا

لقايم فالبا بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا
ليس زيدا فان البا لاتدخل هنا لان مصحوب الاستثنائيه كمصحوب
الا فكما لاتقول مازيد الا بقايم لاتقول قاموا ليس بزيد وكما
تزاد البا في خبر ليس تزاد في اسمها اذا تاخر الى موضع الخبر كقراءة
بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله • اليس عجيبا
بان الفتى • يصاب ببعض الذي في يديه • وهذا من الغريب كما قال
في المغني وتزاد البا بقلة في خبر لا وفي الجزء الثاني من معمولي كل ناسخ
منفي كقوله وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم
وكن لي شفيعا يوم لاذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب
فادخل البا في مغن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفا هو الخيط الذي يكون
في شق النواه وهو مفعول مطلق اى بمغن اغناء تاما كاحد الوجهين
في ولا تظلمون فتيلا والمعنى يوم لاصاحب شفاعة مغنيا عني شيا
فاقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لاخير بخير بعده
النار فزاد البا في خبر لا التبرئه اذا لم تجعل البا بمعنى في قاله ابن
مالك وقوله وهو عمرو بن براق الازدي وان مدت الايدي الى
الزاد لم اكن • باعجلهم اذا جشع القوم اعجل فزاد البا في اعجلهم
وهو خبر اكن واجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة الغايق في الجشع
وهو شدة الحرص على الاكل واعجل بمعنى عجل لا للتفضيل وقوله
وهو دريد بن الصمة • دعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني
لم تجد ني بقعدد فزاد البا في تعدد وهو المفعول الثاني لوجد
والقعدد بضم القاف وسكون العين المهمله وضم الدال الاولى وفتحها
الضعيف وتزاد البا بنده رفي غير ذلك كخبر ان المكسورة ولكن وليت
في قوله وهو امرؤ القيس الكندي فان تنا عنها حقبة لاتلاقها
فانك مما احدثت بالمجرب فزاد البا في المجرب وهو خبر ان وتنا
من النأى وهو البعد والها في عنها عايدة على ام جندب المذكورة في

قوله

قوله ولا • خليلي مرا بي على ام جندب • لتقضي حاجات الفواد
المعذب • وحقبة بكسر المهملة نصب على الظرفية بمعنى السنة و
جمعها حقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تنا قاله الموضح في شرح
الشواهد والمجرب بكسر الرا من التجربة وهي الاختبار وفي قوله
ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر
فزاد البا في بهين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط معترض
بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت
والاصل ولكن اجرا هينا لو فعلته اصبت وفي قوله وهو الفرزدق
يهجو جريرا وكليبا رهطه ويرميهم باتيان الاتن المثناة اناث
الحمير كما ان بني فزارة يرمون باتيان الابل يقول اذا اقلولى
عليها واقردت الاليت ذا العيش اللذيذ بدايم فزاد البا في
دايم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا او
نعت له واللذيذ نعت العيش واقلولى بالقاف ارتفع واقردت
بالقاف والرا سكنت وذلت ومعنى البيت يقول الكلبي اذا ارتفع
على الاتان وسكنت له الاليت هذا العيش اللذيذ بدايم ويروى
الا اهل اخو عيش لذيذ بدايم وعليه تكون البا زايدة في خبر المبتدا
الداخلة عليه هل وهي هنا جحد وعليه شراح التسهيل فان الكسائي
تاتي هل استفهاما وجحدا وشرطا وامرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى
قد واقتصر الناظم في زيادة البا على خبر ليس وما ولا وكان المنفيه
فقال وبعد ما وليس جر البا الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر وانما
دخلت في خبر ان المفتوحة في اولم يروا ان الله الذي خلق السموات
والارض ولم يعى بخلقهن بقادر لما كان اولم يروا ان الله في معنى
اوليس الله بقادر بدليل انه جا مصرحا به في موضع آخر كقوله تعالى
اوليس الذي خلق السموات والارض بقادر فالنفي متناول لها مع
ما في حيزها فليست حينئذ من النوادر وهو نظير ما اجازه الزجاج

من قولك ما ظننت ان احدا بقا يهم لما كان فى معنى ليس فى ظنى احد
بقا يهم هذا باب افعال المقاربة وهذا مجاز مرسل من باب
تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة وكتسميتهم ربيئة
القوم عينا وحقيقة الامر فى ذلك ان افعال هذا الباب ثلاثة
انواع احدها ما وضع للدلالة بتثليث الدال على قرب الخبر للمسمى
باسمها وهو ثلاثة كاد وكرب بفتح الراو كسرها واوشك والثانى
ما وضع للدلالة على رجائه اى رجا المتكلم الخبر فى الاستقبال
فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله وهو ثلاثة ايضا
عسى وحرى بفتح الحا والرا المهملتين نص عليها ابن طريف فى كتاب
الافعال وانكرها ابو حيان مع انه ذكرها فى لمحته واخلولق بخاء
معجمة وقاف والنوع الثالث ما وضع للدلالة على الشروع فيه
اى على شروع المسمى باسمها فى خبرها وهو كثير وانهاه بعضهم الى
نيف وعشرين فعلا ومنه انشا وانشى وطفق بفتح الفاء وكسرها
وطبق بكسر البا الموحدة وجعل وهبّ وعلق وهلهل واخذ
وقام وجميع افعال هذا الباب تعمل عمل كان من رفع الاسم ونصب
الخبر الا ان خبرهن يجب كونه جملة ليتوجه الحكم الى مضمونها وشذ
مجيئه مفردا عن الجملة بعد كاد وعسى واوشك كقوله وهو تابط
شرا واسمه ثابت بن جابر فأبت الى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها
فارقتها وهى تصفر فاتى بخبر كاد مفردا وهو آيبا اسم فاعل من آب
اذا رجع ويروى وما كنت ايبا وابت بضم الهمزة وسكون الموحدة
بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء ابو قبيلة وهو فهم بن عمرو
ابن قيس بن عيلان وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بالاضافة والهاء
المضاف اليها ترجع الى القبيلة وتصفر من صفر الطاير والمعنى رجعت
الى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة
فارقتها وهى تصفر وقولهم فى المثل عسى الغوير ابؤسا فابؤس

جمع

جمع بؤس ومعناه العذاب او الشدة خبر عسى وهو مفرد لانه ليس
جملة هذا قول سيبويه وابى على من البصريين وقال الكوفيون خبر
يكون محذوفة والتقدير ان يكون ابوسا وقال الاصمعى خبر يصير
محذوفة وقيل مفعول به والتقدير عسى الغوير يأتى بابؤس فحذف
الناصب والجار توسعا وتلخص ان ابوسا خبر لعسى او لكان او لصار
او مفعول به قال الموضح فى شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله
ان يقدر يبأس ابؤسا فيكون مفعولا مطلقا على حد فطفق مسحا
اى يمسح مسحا وقال فى المغنى الصواب انه مما حذف فيه كان اى
يكون ابؤسا لان فى ذلك ابقاءها على الاستعمال الاصلى انتهى
وسبقه الى ذلك ابن جنى فقال فى البيت التقدير وما كدت اكون
آيبا انتهى والغوير تصغير غار بالغين المعجمة واصل هذا المثل فيما
قيل ان الزبا قالت لقومها عند رجوع قصير من الغزو اليها ومعه
الرجال وكان الغوير وهو ما لكلب على طريقه عسى الغوير ابؤسا تريد
لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر
من جهة بعينها وكقول حسان رضى الله عنه من خمر بيسان تخيرتها
ترياقة توشك فترا لعظام انشده ابو محمد بن برى فى حواشى
الصحاح وقد يقال انه على حذف كان اى توشك ان تكون فتر
العظام واما فطفق مسحا فالخبر فعل محذوف لدلالة مصدره عليه
ومسحا مفعول مطلق لاخبر اى فطفق يمسح مسحا وفيه رد على
الناظم فى قوله وحذف عامل المؤكد امتنع كما سياتى فى بابه وفى قوله
وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى تقييد لقول النظم ككان كاد
وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر وشرط الجملة الواقعة
خبرا لهذه الافعال ان تكون فعلية لتدل على الحدث وشذ مجى الجملة
الاسمية خبرا بعد جعل فى قوله فى الحماسة وقد جعلت قلوص بنى
سهيل من الاكوار مرتعها قريب فقلوص بفتح القاف الشابة

من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل واصله
تقرب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضح في
شرح الشواهد ويروى ابني سهيل بالتثنية ومن الاكوار متعلق
بقريب وهي اما جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بادابه او جمع كور
بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان الرتوع والمعنى
ان هذه القلوص حصل لها اعياء وتعب وكلال فلم تبعد من الاكوار
بل رتعت بالقرب منها قال ابن ملكون فيما له على الحماسة وقيل جعل
بمعنى صير ثم اختلف فقيل الغيث على حد اجازة الاخفش ظننت
زيد قايم وقيل الاصل جعلته اى جعلت القلوص الامر والشان
كما قالوا انك زيد ماخوذا انتهى واعترضه الموضح في الحواشي بان
افعال التصيير لا تلغى وشرط الفعل المشتمل عليه الجملة ثلاث
امور احدها ان يكون رافعا لضمير الاسم الذى لهذه الافعال
نحو وما كادوا يفعلون وذلك لان افعال هذا الباب انما جات
لتدل على ان مرفوعها هو الذى قد تلبس بالفعل وشرع فيه لا غيره
فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك فاما قوله
وهو ابو حية النميري وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض
نهض الشارب الثمل وقوله وهو ذو الرمة واسقيه حتى كاد
مما ابثه تكلمني احجاره وملاعبه فثوبي في البيت الاول واحجار
في البيت الثاني بدلان من اسمي جعل في الاول وكاد في الثاني بدل
اشتمال لا فاعلان بيثقلني وتكلمني بل فاعلها ضمير مستتر فيهما والتقدير
جعل ثوبي يثقلني وكادت احجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل
دون المبدل منه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الاخبار غالبا
واغنى ذلك عن عوده الى المبدل منه فسقط ما قيل انه ليس في الفعل
ضمير يعود الى اسمي جعل وكاد وتقدم اذ ذلك شرط وفي البيت الاول
تاويلان اخران ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني ستة تاويل

اخر ذكرها الخضراوي تركت الجميع خوف الاطالة وتجوز في خبر
عسى خاصة ان يرفع السببي وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير
يعود على اسمها كقوله وهو الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده
بالقتل وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير
زياد ويروى بنصب جهده على المفعولية بيبلغ ورفعه على الفاعلية عليه
به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذى
هو اسم عسى وفيه رد على ابي حيان حيث منع من ذلك في النكت
الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو ابن ابي
سفيان اخو معاوية كان اميرا بالعراق نيابة عن معاوية والامر
الثاني ان يكون الفعل مضارعا ليدل على الحال او الاستقبال
وشذ في جعل قول ابن عباس رضى الله عنهما فجعل الرجل اذا لم
يستطع ان يخرج ارسل رسولا فارسل خبر جعل وهو فعل ماض
قال الموضح في شرح الشواهد وهذا الرار من جنس تقرين وجهه
ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن
عامله فاول الجملة في الحقيقة ارسل فافهموه انتهى وفيه رد على ابن
مالك حيث قال في التسهيل او فعلية مصدرة باذا قال الموضح
في الحواشي الصواب ان يقال او جملة فعلية فعلها ماض فان هذا
هو محط الشذوذ واما نفس اذا فلا وجه لكونها مرجحا للشذوذ
ولهذا لم يقل احد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني
ثوبي شاذ من جهة التصدير باذا وانما جعلوا شذوذه من جهة
رفع السببي خاصة فافهمه انتهى والامر الثالث ان يكون المضارع
مقرونا بان المصدرية وجوبا ان كان الفعل الدال على الترجي
حرى واخلولق لان الفعل المرجى وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج
الى ان المشعرة بالاستقبال نحو حرى زيد ان ياتي واخلولقت
السماء ان تمطر واستشكل الاقتران بان لانه يودى الى جعل

الحدث خبرا عن الذات وهو غير جايز، واجيب بانه من باب زيد
عدل، او على تقدير مضاف اما قبل الاسم او قبل الخبر والتقدير
حرى امر زيد الاتيان واخلولق امر السما الامطار او حرى زيد
صاحب الاتيان واخلولقت السما صاحبة الامطار بكسر الهمزة
وكذا البواقي وان يكون الفعل مجردا منها اي من ان وجوبا اذ
كان الفعل دالا على الشروع نحو وطفقا يخصفان لانه للاخذ
في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال والغالب في
خبر عسى وخبر اوشك الاقتران بها اي بان لان عسى من افعال
الترجي وكان القياس وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور
البصريين الى ان التجريد من ان خاص بالشعر واما اوشك فانما
يغلب معها الاقتران حيث جعلت للترجي اختا لعسى قال
الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضايع والآ
وابن ابي الربيع ان اوشك من قسم عسى الذي هو للرجا قال
ابن الضايع والدليل على ذلك انك تقول عسى زيد ان يحج ويوشك
زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف
عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما
اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح منا تبعا للناظم
وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب
في عسى نحو عسى ربكم ان يرحمكم ونحو قوله، ولو سئل الناس
التراب لاوشكوا، اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا فان يملوا
خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاصمعي اذ قال لم يستعمل
ماض ليوشك والمعنى ان من طبع الناس الحرص على انهم لو سئلوا
في اعطا التراب بالوحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والملل
اذا قيل لهم هاتوه والتجرد من ان قليل كقوله وهو هدبة بن خشرم
العذري، عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

فيكون

فيكون خبر عسى وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف وسكون الرا الحزن
ياخذ في النفس وامسيت قال الموضح تبعا لليمني الرواية بفتح التا
على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدا تقدم خبره في الظرف
قبله والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عايد على الكرب
وقريب نعت لفرج، وفي منتيجة القواعد لابن اياز يكون تامة
ووراءه متعلق بها ويجوز ان يكون ووراءه في الاصل صفة لقريب
ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير، واجاز
بعض المغاربة ان يكون حالا من ضمير قريب وفيه نظر انتهى ووجه
النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج
مرفوعا بيكون لا على التمام ولا على النقصان لان ذلك يخلي يكون من
ضمير يعود على اسمها وتقدم ان شرط خبر عسى ان يرفع الضمير او السببي
وقوله وهو امية بن الصلت الثقفي يوشك من فر من منيته،
في بعض غراته يوافقها فيوافقها بالفا فالقاف من الموافقة
خبر يوشك وهو مجرد من ان ومن فر بمعنى هرب اسم يوشك والمنية
الموت والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الرا جمع غرة وهي الغفلة
والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه الموت
في بعض غفلاته وكاد وكرب بالعكس فيكون الغالب في خبرهما التجرد
من ان لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب
من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن بان
غالبا ويقل اقترانه بان نظرا الى اصلهما فمن الغالب قوله تعالى
وما كادوا يفعلون وقول الشاعر وهو كلحبة اليربوعي وقيل رجل
من طي كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب
فيذوب خبر كرب مجردا من ان والقلب اسمها والجوى شدة الوجد
والوشاة جمع واش من وشى به اذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى
فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب

ويضمحل من شدة وجد وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هند
غضوب عليك ومن القليل قوله يرثي ميتا وكادت النفس
ان تفيض عليه اذ غدا حشو ريطة وبروده فان تفيض خبر كاد
وهو مقرون بان واوله فا وثانيه يا مثناة تحت وثالثه ضاد
معجمة على لغة تميم ومثاله على لغة قيس قاله ابو زيد وابو عبيدة
يقال فاظ الميت يفيظ فيظا اذا قضى قاله ابو الفرج بن سهيل
وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود الى ما عاد عليه ضمير عليه
قبله وهو الميت المرثي وحشو خبر غدا والريطة بفتح الرا وسكون
اليا المثناة تحت وبالطا المهملة الملاة اذا كانت شقة واحدة و
البرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بها الكفن وبرود
مذ ثوى بالمثلثة بمعنى اقام وقوله وهو ابو زيد الاسلمي سقاها
ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا فان
تقطعا خبر كربت وهو مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم
ان خبر كرب لا يقترن بان قاله الموضح في شرح الشواهد واصل تقطع
تتقطع بتاءين حذفت احداهما وسقى يتعدى الى اثنين اولهما الها
المتصلة به وهي عايدة على العروق المذكورة في قوله قبله مدحت
عروقا وسجلا بفتح السين المهمله وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو
الدلو المشغول بالما والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما بالمثلثة
العطش ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد من ان وفي نسخة
وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى
اقترانه بان وتجرده منها اربعة اقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حرى
واخلولق واليه الاشارة بقول الناظم وكعسى حرى ولكن جعلا
خبرهما حتما بان متصلا والزموا اخلولق ان مثل حرى وما يجب تجرده
من ان وهو افعال الشروع المشار اليها بقول النظم وترك
ان مع ذي الشروع وجبا وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران

وهو عسى واوشك وهو المشار اليه بقول النظم اولا وكونه بدون
ان بعد عسى نزر وثانيا بقوله وبعد اوشك انتفا ان نزرا وما
يجوز فيه الامران والغالب التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار اليه
بقول النظم اولا وكاد الامر فيه عكسا وبقوله ثانيا ومثل كاد
في الاصح كربا فصل ومن الافعال ملازمة لصيغة الماضي
الا اربعة استعمل لها مضارع وهو كاد وعينها واو وجاءت من
باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف
كخفت وبضمها كقلت حكاهما سيبويه فعلى الاول مضارعها يكاد
كيخاف نحو يكاد زيتها يضيء وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه
ابن افلح في منبت الالباب قال الموضح في الحواشي فان احتج على انها
يائية العين بقولهم لا افعله ولا كيدا قلنا معارض بقولهم
ولا كودا وجعل الواو اصلا وسيلة الى مجي اليا للتخفيف انتهى
واوشك كقوله يوشك من فر من منيته انشده سيبويه وتقدم
الكلام عليه قريبا وهو اكثر استعمالا من ماضيها حتى ان الاصمعي
وابا علي انكرا مجي ماضيها وهما محجوجان بما تقدم ولقلته لم يمثل
اكثر النحويين لها الا بالمضارع وطفق حكى ابو الحسن الاخفش طفق
يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضرب يضرب
وطفق يطفق بالعكس كعلم يعلم وفرح يفرح وجعل حكى الكسائي
ان البعير ليهرم حتى يجعل بالرفع اذا شرب الما مجه وفيه شذوذ من
وقوع الماضي خبرا كما تقدم توجيهه في ارسل رسولا وكرب يكرب
كنصر ينصر قاله ابن افلح في منبت الالباب وعسى اعسى حكاه ابن
ظفر في شرح المقامات وزعم غيره انه يقال عسى يعسو وعسى
يعسى فيكون مما اعتقبت الواو واليا على لامه قاله قريب الموضح
في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال
واستعملوا مضارعا لاوشكا وكاد لا غير واستعمل اسم فاعل للا

وبي كاد قاله الناظم في شرح الكافية وانشد عليه قول كثير بالبا
الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن اموت اسًا يوم الرجام وانني
يقينا لرهن بالذي انا كايد فكايد بصورة اليا المثناه تحت بعد
الالف اسم فاعل من كاد والاسى بالقصر الحزن والرجام بكسر الرا
المهملة وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن بمعنى
مرهون خبران وكرب قاله جماعة وانشدوا قول عبد قيس بن
خفاف ابني ان اباك كارب يومه فاذا دعيت الى المكارم فاعجل
فكارب اسم فاعل كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف
واوشك وعليه اقتصر الناظم فقال وزادوا موشكا كقوله وهو
كثير بن عبد الرحمن فانك موشك ان لا تراها وتعدو دون غاضرة
العوادي فموشك اسم فاعل اوشك وتعدو مضارع عدا اذا جاوز
وغاضرة بغين فضاد معجمتين جارية ام البنين بنت عبد العزيز بن
مروان اخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوائق
الدهر فاعل تعدو والصواب ان الذي في البيت الاول كابد بالبا
الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم للفاعل غير جار على الفعل
لان فعله كابد وقياس اسم فاعله الجاري عليه مكابد لا كابد وبهذا
جزم يعقوب بن السكيت في شرح ديوان كثير عنه فلا دليل للناظم
فيه وقد ثبت عن الموضح انه رجع لقول الناظم اخرا فقال في
شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما انشده الناظم وقد كنت قدمت
مرة على مخالفته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي انه
الحق معه انتهى والصواب انكار ما في البيت الثاني اسم فاعل كرب
التامة في نحو قولهم كرب الشتا اذا قرب ولهذا جزم الجوهري
في الصحاح واصله كارب يومه برفع يوم اي قريب يوم وفاته
في كرب استعمالات ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية
فالقاصرة نحو كرب الشتا وقوله وكل دان قريب فهو كارب والمتعدية

نحو

نحو قولهم كربت القيد اذا ضيقته على المقيد واستعمل مصدر
لاثنين منها طفق وكاد حكى الاخفش طفوقا كقعودا عمن قال
طفق بالفتح فان قياسه المفعول وطفقا بفتحتين كفرحا عمن قال
طفق بالكسر فان قياسه الفعل بفتحتين وقالوا كاد كودا كقال
قولا ومكادا كمقالا ومكادة كمقالة وكيدا بقلب الواو يا وفي
حواشي سنن ابي داود للمنذري حكاية ايشاك مصدرا وشك قاله
الموضح في الحواشي فصل تختص عسى واخلولق واوشك من بين
افعال هذا الباب بجواز اسنادهن الى ان يفعل حال كون ان يفعل
مستغنى به عن الخبر فتكون تامة وهذا معنى قول الناظم بعد عسى
اخلولق اوشك قد يرد غنى بان يفعل عن ثان فقد نحو وعسى
ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم
وينبني على هذا الاصل فرعان احدهما انه اذا تقدم على احدهن
اسم هو المسند اليه الفعل في المعنى وتاخر عنها ان والفعل نحو
زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم
المتقدم عليها فتكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن
الخبر فتكون تامة وهذه لغة اهل الحجاز وجاز تقديرها مسندة الى
الضمير العايد الى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها وتكون
ان والفعل في موضع نصب على الخبر فتكون ناقصة وهذه لغة بني
تميم والى ذلك اشار الناظم بقوله وجردن عسى او ارفع مضمرا
بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ويظهر اثر هذين التقديرين في حال
التانيث والتثنية والجمع المذكر والمونث فتقول على تقدير الاضمار
في عسى هند عست ان تفلح فهند مبتدا وعسى فعل ماض ناقص واسمها
ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تفلح في موضع نصب على انه خبر
عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدا والزيدان
عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدا وعسى فعل ناقص والالف المتصلة

بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدا و
الزيدون عسوا ان يقوموا كذلك والهندات عسين ان يقمن
كذلك ونقول على تقدير الخلو من الضمير في عسى هند عسى ان تقوم
والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات
عسى ان يقمن فتقدير عسى خالية من الضمير في الامثلة الجميع
وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية
بها وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدا قبلها والخلو
من الضمير هو الافصح وبه جا التنزيل قال الله تعالى لا يسخر
قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى
ان يكن خيرا منهن والفرع الثاني انه اذا ولي احدا من ان والفعل
وتاخر عنها اسم هو المسند اليه في المعنى نحو عسى ان يقوم
زيد جاز الوجهان السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه في المعنى
وعلى هذا يكون مبتدا مؤخرا لا غير وجاز ايضا وجهان آخران احدهما
انه يجوز في ذلك الفعل المقرون بان يقدر خاليا من الضمير
العائد الى الاسم المتاخر وتكون عسى مسندة الى ان والفعل
مستغنى بهما عن الخبر فتكون تامة والثاني انه يجوز ان يقدر
ذلك الفعل متحملا لضمير ذلك الاسم المتاخر فيكون الاسم
المتاخر مرفوعا بعسى وتكون ان والفعل والفعل في موضع نصب
على الخبرية لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة ومنع الشلوبين
هذا الوجه الثاني لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه
ابو العباس المبرد وابو سعيد السيرافي وابو علي الفارسي ويظهر
اثر الاحتمالين ايضا في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر و
المونث فتقول على وجه الاضمار في الفعل المقرون بان عسى ان
يقوما اخوالك فاخوالك اسم عسى موخر وان يقوما في موضع نصب
خبر عسى متقدم على اسمها وعسى ان يقوموا اخوتك فاخوتك

اسم

اسم عسى وان يقوموا خبرها وعسى ان يقمن نسوتك فنسوتك اسم
عسى وان يقمن خبرها وعسى ان تطلع الشمس بالتانيث لا غير
فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما وجب تانيث الفعل
لانه اذا اسند الى ضمير متصل وجب تانيثه لئلا يلتبس الاسناد
الى الظاهر كما سيجي في باب الفاعل ونقول على الوجه الاخر وهو
عدم الاضمار في الفعل عسى ان يقوم اخوالك وعسى ان يقوم اخوتك
وعسى ان تقوم نسوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتاخر
في هذه الامثلة فاعل يقوم وتطلع وعسى مسندة الى ان والفعل
مستغنى بهما عن الخبر ففي الامثلة الثلاثة الاول توحد تقوم
لانه مسند الى الظاهر وسياتي ان الافصح توحيده وفي المثال
الاخير تونث تطلع او تذكره لانه اسند الى ظاهر مجازي التانيث
وسياتي انه يجوز تذكيره وتانيثه لا يقال اذا تاخر المسند اليه في
المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا ياتي فيه ما تقدم لانا
نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان احد الفعلين جامد وسياتي
ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره مسئلة يجوز
كسر سين عسى في لغة من قال هو عس بكذا مثل شج من شجي خلافا
لابي عبيدة في منعه الكسر وليس ذلك الجواز مطلقا سوا اسند
الى ظاهر او مضمر خلافا للفارسي في اجازته الكسر مطلقا فيجوز
عسى زيد بكسر السين كرضي زيد بل بتقييد بان يسند الى ضمير
يسكن معه اخر الفعل فيشمل ما اذا كان مسندا الى التا او النون
او نا نحو عسيت بالحركات الثلاث في التا وعسيتما وعسيتم
وعسيتن وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما
قرى في السبع قال الله تعالى هل عسيتم ان كتب عليكم القتال هل
عسيتم ان توليتم قراهما نافع بالكسر لمناسبة اليا وغيره بالفتح
وهو المختار لجريانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر

والمضمر بخلاف الكسر ولانه اللغة الشايعة والى ذلك اشار
الناظم بقوله ۰ والفتح والكسر اجزء في السين من نحو عسيت وانتقا
الفتح زكن هذا باب الاحرف الثمانية عبر بالاحرف
نظرا الى ان هذا العدد للقلة وبالثمانية لادخال ان المفتوحة
وعسى ولا التبرية وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة
فرع المكسورة عنده الداخلة على المبتدا والخبر فتنصب المبتدا
اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتدا والتصدير
ويسمى اسمها وترفع خبره على الاصح عند البصريين بشرط ان لايكون
طلبيا ويسمى خبرها فلو كان المبتدا محذوفا نحو الحمد لله الحميد
برفع الحميد على انه خبر لمبتدا محذوف او واجب الابتدا كاين او واجب
التصدير غير ضمير الشان كاى وكم لم تنصبه هذه الاحرف ولو
كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه واين زيد لم ترفعه هذه الاحرف
الا ان يكون استفهاما جوابا حكى من كلامهم ان اين الماء والعشب
جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قاله ابو حيان وذهب
الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما
كان مرفوعا به قبل دخولهن وهو المبتدا ولكل من الفريقين حجة
فحجة البصريين ان هذه الاحرف شبهها بكان النا قصة في لزوم
دخولهن على المبتدا والخبر والاستغنا بهما فعملن عملها معكوسا
ليكون المبتدا والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على
الفرعية ۰ وحجة الكوفيين انه لايجوز ان قايم زيدا ولو كان
الخبر معمولها لجاز ان يليها وينبني على هذا الخلاف خلاف في جواز
العطف بالرفع قبل مجى الخبر وسياتى فالحرف الاول والثاني ان
المكسورة وان المفتوحة وهما لتوكيد النسبة بين الجزئين ونفي
الشك عنها ونفي الانكار لها بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها
والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة

وان

وان كان مترددا فيها فهما لنفي الشك عنها وان كان منكرا لها
فهما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي الانكار
واجب ولغيرهما لا ولا والحرف الثالث لكن وهو للاستدراك
وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق ك
والتوكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط فالاول وهو الاستدراك
كقولك زيد شجاع فيوهم ذلك انه كريم لان من شيمة الشجاعة
الكرم فتقول لكنه بخيل وتقول ما زيد شجاع فيوهم انه ليس
بكريم فتقول لكنه كريم ولكونها للاستدراك لابد ان يتقدم
عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها اما ان يكون نقيضا لما قبلها نحو هذا
متحرك لكن هذا ساكن او ضدا له نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او
خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب او مثلا له نحو ما زيد قايم
لكن عمرا قايم فالاول والثاني جايزان باتفاق والثالث جايز على
الاصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله ابو حيان في النكت الحسان والثاني
وهو التوكيد نحو قولك لو جاني زيد اكرمته فهذا يدل على امتناع
المجى لان لو اذا دخلت على مثبت نفته فاذا اردت توكيده قلت لكنه
لم يجى فاكدت بلكن ما افادته لو من الامتناع وهي بسيطة على
الاصح وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف زايدة
بينهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا والحرف الرابع كان بتشديد
النون وهو للتشبيه المؤكد بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كان
زيدا اسد او حمار مما الخبر فيه ارفع من الاسم او اخفض منه نفسه
تشبيه مؤكد بكان لانه مركب من الكاف المفيدة للتشبيه وان
المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالاسد او كالحمار فقدمت الكاف
على ان ليدل اول الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة
ان وصار كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشئ وقبل التقديم والتركيب كيب
كانت متعلقة بمحذوف على الاصح وكان ملازمة للتشبيه ولا

وَلاتكون للتحقيق خلافا للكوفيين وَلا حجة لهم في قوله • فاصبح بطن
مكة مقشعرا • كأنّ الارض ليس بها هشام • لانه محمول على التشبيه
فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون وَلا للظن
فيما اذا كان خبرها فعلا اوظرفا اوصفة من صفة اسمها نحو كان
زيدًا قعد اويقعد اوفي الدار اوعندك اوقاعد خلافا لابن السيد
وَلا للتقريب نحو كانك بالدنيا وَلم تكن خلافا لابي الحسين الانصاري
وَلا للنفي نحو كانك دَال عليها اي ما انت دَال عليها خلافا للفارسي
والحرف الخامس ليت وَهو للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه
عسر فالاول **نحو** قول الطاعن في السن **ليت الشباب عايد** فان عود
الشباب لاطمع فيه لاستحالته عادة **و** الثاني نحو **قول منقطع الرجا**
من مال يحج به **ليت لي مالا فاحج منه** فان حصول المال ممكن ولكن فيه
عسر ويمتنع ليت غدا يجي فانه واجب المجي وَالحاصل ان التمني يكون في
الممتنع والممكن وَلا يكون في الواجب **والحرف السادس لعل وَهو**
للتوقع وَعبر عنه قوم **بالترجي في** الشئ **المحبوب نحو** لعل الحبيب قادم
وَمنه عند البصريين **لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والاشفاق**
في الشئ المكروه نحو فلعلك باخع نفسك اي قاتل نفسك والمعنى
اشفق على نفسك ان تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك
قاله في الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا
وَلا يكون التوقع الا في الممكن • واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فجهل منه او افك قاله في المغني والاشفاق لغة
الخوف يقال اشفقت عليه بمعنى خفت عليه وَاشفقت منه بمعنى
خفت منه وَحذرته **قال الاخفش** والكسائي **وَياتي لعل للتعليل**
نحو ما قال الاخفش يقول الرجل لصاحبه **افرغ عملك لعلنا**
نتغدى وَاعمل عملك لعلك تاخذ اجرك اي لنتغدى ولتاخذ انتهى
وَمنه اي من التعليل **لعله يتذكر** اي ليتذكر قال في المغني ومن لم يثبت

ذلك

ذلك يحمله على الرجا ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما انتهى
قال الكوفيون وياتي لعل للاستفهام قال في المغني ولهذا علق بها
الفعل **نحو** لاتدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **وما يدريك لعله**
يزكى انتهى وَعلى هذا فالتقدير لاتدري أَالله يحدث بعد ذلك امرا
وَما يدريك ايزكى والمعنى لايدري جواب االله يحدث وما يدريك
جواب ايزكى قاله قريب الموضح في حاشيته وَهذان المعنيان لا يثبتهما
البصريون **وعقيل** بالتصغير **يجيز جر اسمها وكسر لامها الاخيرة**
وَحذف لامها الاولى واثباتها قال شاعرهم • لعل ابي المغوار منك
قريب • وَظاهر كلامه هنا انها في حال الجر عاملة عمل ان وان واسمها
في موضع نصب وَخالف ذلك في المغني فقال ما نصه واعلم ان مجرور
لعل في موضع رفع بالابتدا لتنزيل لعل منزلة الجار الزايد نحو بحسبك
درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدا
انتهى **والحرف السابع عسى في لغية** بالتصغير **وَهو بمعنى لعل**
في الترجي والاشفاق فحملت في العمل عليها كما حملت لعل على عسى في
ادخال أن في خبرها كالحديث لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من
بعض **وشرط اسمها ان يكون ضميرا** لغايب اومتكلم او مخاطب **كقوله**
وَهو صخر بن العود الحضري وكان ترجى ان محبوبته يصيبها مرض
ليكون ذلك وسيلة الى عيادته اياها **فقلت عساها نار كاس وعلها**
تشكى فاتي نحوها واعودها • فالها المتصلة بعسى اسمه ونار كاس
خبره **وَقوله** وَهو عمران بن خطاب الخارجي وكان سنيا فتزوج
امراة من الخوارج فقيل له فيها فقال اردها عن مذهبها فغلبت
هي عليه واضلته عن مذهب اهل السنة **ولي نفس تنازعني اذا ما**
اقول لها لعلي او عساني فيا المتكلم اسم عسى وَخبره محذوف وقول
آخر يا ابتا عليك اوعساكا فالكاف اسمه وخبره محذوف وما ذكره
الموضح من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمه وَهو في موضع نصب وما

بعده خبر هو مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسى الى ان
الضمير خبر عسى مقدما وما بعده اسمها مؤخرا ورد قولهما بامرين
احدهما اداوه الى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة او شاذ جدا
والثانى اذ من قال او عساها فقط اقتصر على فعل ومنصوبه دون
مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يرى ان عسى
الذى ينصب الاسم حرف فهو نظير انّما لا وان ولذا وذهب
الاخفش الى ان الضمير المنصوب فى موضع رفع على انه اسمها وما
بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده قفلت
عساها نار كاس برفع نار وهو اى عسى حينئذ اى حين اذ نصب الاسم
ورفع الخبر حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافى
بكسر السين ونقله اى نقل السيرافى القول بحرفيته عن سيبويه
خلافا للجمهور فى اطلاق القول بفعليته سواء كان بمعنى لعل ام
لا وخلافا لابن السراج وثعلب فى اطلاق القول بحرفيته والحاصل
فى عسى ثلاثة اقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان
عمل عمل لعل فحرف والا ففعل ومحل الخلاف فى عسى الجامدة اما عسى
المتصرفة فانها فعل باتفاق ومعناها اشتدّ قال عدى
لولا الحياء وان راسى قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم
اى قد اشتد والحرف الثامن لا النافية للجنس وسياتى فى باب
معقود لها بعد هذا وهذه الاحرف الثمانية لا يتقدم خبرهن
عليهن مطلقا من غير استثنا ولو كان ظرفا او جارا ومجرورا
لعدم تصرفهن ولا يتوسط خبرهن بينهنّ وبين اسمائهن لان التوسط
يذهب صورة ما ارادوه من تقديم المنصوب وتاخير المرفوع
ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيا لا يعودون اليه قال
اذا انصرفت نفسى عن الشئ لم تكن عليه بوجه آخر الدهر تقبل
الا اذا كان الحرف العامل غير عسى ولا لان شرط عملها اتصال

اسمائهما والا ان كان الخبر ظرفا او مجرورا فيجوز توسطه فالظرف
نحو ان لدينا انكالا فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والمجرور
نحو ان فى ذلك لعبرة فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد
يجب التوسط نحو ان عند هند عبدها وان فى الدار مالكها واغتفر
التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويز   هم
التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز
الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف
وعديله اشار الناظم بقوله ، وراع ذا الترتيب الا فى الذى
كليت فيها او هنا غير البذى ، ولا يلى هذه الاحرف معمول خبرها الا
ان كان ظرفا او مجرورا وتجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا ،
فصل تتعين ان المكسورة وهى الاصل عند الجمهور حيث
لا يجوز ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وتتعين ان
المفتوحة وهى الفرع حيث يجب ذلك واليهما اشار الناظم بقوله
وهمز ان افتح لسد مصدر مسدها وفى سوى ذاك اكسر وتجوز ان
بالف التثنية اى وتجوز ان المكسورة والمفتوحة ان صح الاعتبار
ان وهما سد المصدر مسدها ومسد معموليها وعدمه فالاول
وهو تعيين ان المكسورة فى مواضع عشرة لا يجوز فيها ان يسد
المصدر مسدها ومسد معموليها وهى ان تقع فى الابتدا حقيقة
نحو انا انزلناه اذ لو فتحت لصارت مبتدا بلا خبر لان المفتوحة فى تاويل
مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفى ليلة متعلق بانزلناه لا بالاستقرار
او حكما ومنه اى من الابتدا الحكمى الا ان اولياء الله لا
ان الواقعة بعد الا الاستفتاحية واقعة فى الابتدا حكما او تقع
تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس او لاذ نحو جئتك اذ
ان زيدا امير لان حيث واذ لا يضافان الى الجمل وفتح ان يؤدى
الى اضافتهما الى المفرد او تالية لموصول اسمى او حرفى نحو وآتيناه   ٥

من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء فما موصول اسمى ووجب كسر
ان بعدها لوقوعها فى صدر الصلة وصلة الموصول غير ال
يجب ان تكون جملة بخلاف الواقعة فى حشو الصلة نحو جاء الذى
عندى انه فاضل فانه يجب فتحها فانها مع معمولها مبتدا تقدم
خبره فى الظرف قبله والمبتدا وخبره صلة الذى وانما وجب كسرها
فى نحو اعجبنى الذى ابوه انه منطلق مع انها واقعة فى حشو الصلة
لانها خبر اسم عين فا طلاقه هنا محمول على نفيه بعد وبخلاف
قولهم لا افعله ما ان حرا مكانه بفتح ان لوقوعها فى حشو الصلة
تقديرا اذ التقدير ما ثبت ذلك اى ما ثبت ان حرا مكانه فليس فى
التقدير تالية للموصول لانها فاعل بفعل محذوف والجملة
الفعلية صلة ما الموصول الحرفى الظرفى والمعنى لا افعله مدة
ثبوت حرا مكانه وحرا بكسر الحاء المهملة وبالراء جبل على ثلاثة اميال
من مكة على يسار الذاهب الى منى قال القاضى عياض يمد ويقصر
ويؤنث ويذكر فعلى التذكير يصرف وعلى التانيث يمنع والتذكير
بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة او تقع جوابا لقسم لم
يذكر فعله او ذكر وجاءت اللام فالاول نحو حم والكتاب المبين
انا انزلناه والثانى نحو اقسمت ان زيدا القائم لان جواب القسم
يجب ان يكون جملة او تقع محكية بالقول نحو قال انى عبد الله
لان المحكى بالقول لا يكون الا جملة او ما يودى معناها فان وقعت
بعد القول غير محكية فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل ونحو
اتقول ان زيدا عاقل فانها فى الاول للتعليل اى لانك فاضل
وفى الثانى مفعول للقول بمعنى الظن او تقع حالا مقرونه بواو
او لا فالاول كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من
المومنين لكارهون فجملة ان ومعمولها فى موضع نصب على الحال
والثانى نحو جاء زيد انه فاضل ولم تفتح ان فيهما وان كان الاصل فى

الحال الافراد لان ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال
التنكير واما وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام
فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن الخباز قال فى كفاية
يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبنى فيه الا انه يقرا القران انتهى او تقع
صفة لاسم عين نحو مررت برجل انه فاضل لان الفتح يودى الى وصف
اسماء الاعيان بالمصادر وهى لا توصف بها الا بتاويل وذلك مفقود
مع ان بخلاف الواقعة فى حشو الصفة فانها تفتح نحو مررت برجل
عندى انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر او تقع بعد عامل
علق عن عمله فيها باللام الابتدائية نحو والله يعلم انك لرسوله
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لانها لو فتحت لزم تسليط
العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام يمنع ما
قبله ان يعمل فيما بعده ومنه اللام وان كانت متاخرة فى اللفظ فرتبتها
التقديم على ان وانما اخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ولم توخر
ان لتمكنها بالعمل وانما فتحت فى نحو علمت ان زيدا لقعد لان اللام ليست
للابتداء لدخولها على الفعل الماضى وسياتى انها لا تدخل عليه الا مع
قد ظاهرة او مقدرة او تقع خبرا عن اسم ذات غير منسوخ نحو زيد
انه فاضل لان المصدر لا يخبر به عن اسماء الذوات الا بتاويل وذلك
ممتنع مع ان او منسوخ ومنه ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئين
والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم فجملة ان
ومعمولها خبر ان الذين امنوا وما عطف عليه وهى اسماء ذوات قيل
وبقى عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون
خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد
حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والتابعة لشئ من ذلك
نحو ان زيدا فاضل وان عمرا جاهل فان فى ذلك كله واجبة الكسر والحق
ان ان فى ذلك كله ابتدائية فهى داخلة فى قوله او لا ان تقع فى الابتدا

وَاقتصر الناظم على ستة مواضع فقال ❊ فاكسر في الابتدا وفي بدء صله
وحيث ان ليمين مكمله ❊ او حكيت بالقول او حلت محل ❊ حال كزرته واني ذو امل
وكسروا من بعد فعل علقا ❊ باللام والثاني وهو تعيين ان المفتوحة
في مواضع ثمانية تجب فيها ان يسد المصدر مسدان ومسد معموليها
وهي ان تقع فاعلة نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا او تقع مفعولة
غير محكية بالقول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم بخلاف
المحكية بالقول فانها واجبة الكسر كما تقدم او تقع نايبة عن الفاعل
نحو قل اوحي الي انه استمع اي استماع نفر او تقع مبتدا في الحال او في
الاصل فالاول نحو ومن اياته انك ترى الارض اي رويتك الارض
من اياته هذا مذهب الخليل وقال المطرزي الحديث المرفوع بعد الظرف اسم مو
فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف على شيء ومنه ومن اياته انك
ترى الارض انتهى ❊ والثاني نحو كان عندي انك فاضل والفرق بين
قوله اولا ان تقع في الابتدا وقوله هنا ان تقع مبتدا انها اذا وقعت
في الابتدا تكون داخلة في اول جملة مستقلة واذا وقعت مبتدا
تكون مع معمولها في تاويل مصدر مرفوع على الابتدا محتاج الى خبر وخبره
عند سيبويه فلولا انه كان من المسبحين ثم قيل لا يحتاج لخبر لاشتمال
صلتها على المسند والمسند اليه ❊ وقيل له خبر محذوف والتقدير لولاه
كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انه
فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسبحين على خلاف
في ولو انهم صبروا قاله في المغني او تقع خبرا عن اسم معنى غير قول ولا
صادق عليه اي على اسم المعنى خبرها اي خبر ان نحو اعتقادي انه
فاضل فيجب فتحها لانها خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق
على اعتقادي خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد وانما فتحت
لسد المصدر مسدها ومسد معموليها والتقدير اعتقادي فضله اي
معتقدي ذلك ولم يجز كسرها على ان تكون مع معمولها جملة مخبرا بها

عن اعتقادي لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتدا الذي هو
اعتقادي لان خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غيره فتبقى الجملة
بلا رابط بخلاف قولي انه فاضل فيجب كسرها لانها وقعت خبرا عن
قول ولا تحتاج الى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت
نفس المبتدا في المعنى والتقدير قولي هذا اللفظ لا غيره اما اذا
اريد ان جملة ان منصوبة بقولي كانت من تتمة المبتدا فتحتاج الى
خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفضل
وبخلاف اعتقاد زيد انه حق فيجب كسرها ايضا لان خبرها وهو
حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعموليها خبرا
عن المبتدا لان اسم ان رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقاد
زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لان الخبر لا بد ان يستفاد
منه ما لا يستفاد من المبتدا وسكت عن القسم الرابع وهو ان تقع
خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولي انه حق لظهور انها اذا
كانت تكسر مع احدهما فمعهما اولى او تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك
بان الله هو الحق لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا او تقع مجرورة
بالاضافة الى غير ظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون فمثل
مضاف الى انكم تنطقون وما صلة اي مثل نطقكم لان المجرور بالاضافة
حقه الافراد اذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضي الجملة فان كان كذلك
كسرت كما تقدم في حيث واذا او تقع تابعة لشيء من ذلك وهي اما
ان تكون معطوفة على شيء من ذلك نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم
واني فضلتكم فاني فضلتكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به والمعنى
اذكروا نعمتي وتفضيلي او مبدلة من شيء من ذلك واذ يعدكم الله احدى
الطائفتين انها لكم فانها لكم بدل اشتمال من احدى والتقدير
احدى الطائفتين كونها لكم فهذه الاماكن الثمانية تجب فتح ان فيها
لانها اماكن المفردات لا اماكن الجمل والثالث ما يجوز فيه الامران

كسران وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك في مواضع تسعة
احدها ان تقع بعد فا الجزا نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى من
عمل منكم سوءا بجهالة الاية قرئ بكسران وفتحها فالكسر على جعل ما
بعد الجزا جملة تامة على معنى فهو غفور رحيم والفتح على تقدير
ان ومعموليها مبتدا خبره محذوف او خبر مبتدا محذوف على معنى
فالغفران والرحمة اى حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة
واذا دار الامر بين حذف احد الجزئين فحذف المبتدا اولى لانه
المعهود في الجملة الجزائية كما قال تعالى وان مسه الشر فيئوس
اى فهو يؤوس الموضع الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية نسبة
الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول
فاجانى كذا اذا هجم عليك بغتة والغرض من الاتيان بها الدلالة
على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة كقوله
وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم انشده
سيبويه ولم يعزه الى احد وارى بضم الهمزة بمعنى اظن يتعدى
الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض واذا انه يروى بكسران
وفتحها فالكسر على معنى الجملة اى فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة
بتمامها والفتح على معنى الافراد اى فاذا العبودية اى حاصلة
على جعلها مبتدا حذف خبره كما تقول خرجت فاذا الاسد اى حاضر
وذهب قوم الى ان اذا هى الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم جمع لهزمة
بكسر اللام والزاى وهى طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن
والمعنى كنت اظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لى
عبوديته وقيل المعنى كنت اظنه سيدا كما قيل فاذا هو ذليل
خسيس عبد البطن وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع
واللهازم موضع اللكز الموضع الثالث ان تقع في موضع التعليل
نحو انه هو البر الرحيم من قوله تعالى انا كنا من قبل ندعوه انه هو

البر

البر الرحيم قراه نافع والكسائى بالفتح على تقدير لام العلة اى
لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لفظا او تقديرا فتحت همزتها فهو
تعليل افرادى وقراه الباقون من السبعة بالكسر على انه تعليل
مستانف بيانى فهو في المعنى جواب سوال مقدر تضمنه ما قبله
فكانهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم افعلتم ذلك فقالوا
انه هو البر الرحيم فهو تعليل جلى مثل وصل عليهم ان صلاتك
سكن لهم بكسران على انه تعليل مستانف ومثله في جواز الوجهين
لبيك ان الحمد والنعمة لك يروى بكسران وفتحها فالفتح على تقدير
لام العلة والكسر على انه تعليل مستانف وهو ارجح لان الكلام
حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب
قاله الموضح في شرح بانت سعاد والكسر اختيار ابى حنيفة والفتح
اختيار الشافعى قاله في الكشاف الموضع الرابع ان تقع بعد فعل
قسم ولا لام بعدها كقوله وهو رؤبة او تحلفى بربك العلى انى ابو
ذيالك الصبى يروى بكسران وفتحها فالكسر على الجواب للقسم
والبصريون يوجبونه واختاره الزجاجى والفتح عند الكسائى
والبغداديين واوجبه ابو عبد الله الطوال بناء على ان ان وما دخلت عليه
بمصدر معمول لفعل القسم وهو تحلفى باسقاط الخافض وعلى هذا
ليست جوابا للقسم لانها مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة
واذا امتنع ان يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب
للقسم لا قسما اذ الاصل في الجواب ان يكون مذكورا لا محذوفا ولو
اضمر الفعل اى فعل القسم وذكرت اللام او لم تذكر او ذكرت اللام
وذكر فعل القسم تعين الكسر اجماعا من العرب نحو والله ان زيدا لقايم
او قايم وحلفت ان زيدا لقايم وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز
الوجهين اذا اضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو ان زيدا قايم وانهم
يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وان ابا عبد الله الطوال

منهم يوجبه وهذا لا يقدح في دعوى الاجماع السابقة من العرب
فان الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع الخامس
ان تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقايل للقولين شخص واحد
نحو قولي اني احمد الله بفتح ان وكسرها فاذا فتحت فالقول على حقيقته
من المصدرية اي قولي حمد الله واذا كسرت فهو بمعنى المقول اي
مقولي اني احمد الله قاله الموضح في حواشيه على التسهيل ومن خطه
نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عن
العايد لانها نفس المبتدا في المعنى على حد قوله تعالى دعواهم فيها
سبحانك اللهم قاله الموضح في شرح الشذور ولو انتفى القول
الاول فتحت وجوبا نحو عملي اني احمد الله لانها خبر عن اسم معنى غير قول
والتقدير عملي حمد الله وهذا مبني على انحصار العمل في الحمد اذ لا يخبر
بالخاص عن العام الا اذا ادعي انحصاره فيه نحو صديقي زيد لان
المحمول لا تقف بكون اخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان
وانما يكون اعم منه كالانسان حيوان اومساويا كالانسان ناطق
ولا يجوز كسرها لعدم العايد على المبتدا وبذلك فارقت اعتقاد
زيد انه حق والجامع بينهما ان خبران فيهما يصدق على المبتدا الا
انه يقال باستغنايها عن العايد لكونها نفس المبتدا في المعنى
فيشكل الفرق ولو انتفى القول الثاني او وجد القولان ولكن
اختلف القايل لهما كسرت وجوبا فيهما فالاول نحو قولي اني مومن
فالقول بمعنى المقول مبتدا وجملة اني مومن خبره وهي نفسه في
المعنى فلا يحتاج لرابط لا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر به عن القول
لاختلاف موردهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده
اللسان والثاني نحو قولي ان زيدا يحمد الله فالكسر على ما مر قبله
ولا يصح الفتح لفساد المعنى اذ لا يصح ان يقال قولي حمد زيد الله
لان حمد زيد غير قايم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم الى نفسه الموضع

السادس ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه
نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظما فيها ولا تضحى
قرا نافع وابو بكر بالكسر في وانك لا تظما اما على الاستيناف
فتكون جملة منقطعة عما قبلها او بالعطف على جملة ان الاولى وهي
ان لك ان لا تجوع وعليهما فلا محل لها من الاعراب وقرا الباقون من
السبعة بالفتح بالعطف على ان لا تجوع من عطف المفرد على مثله و
التقدير ان لك عدم الجوع وعدم الظما واحترز بقوله صالح للعطف
عليه من نحو قولك ان لي مالا وان عمرا فاضل فان مالا مفرد غير صالح
للعطف عليه اذ لا يصح ان يقال ان لي مالا وفضل عمرو فيجب كسر ان
الموضع السابع ان تقع بعد حتى من حيث هي ثم تارة يجب كسرها وتارة
يجب فتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما مر قبله بل
يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه لان حتى
الابتدائية منزلة منزلة الا الاستفتاحية فتكسر ان بعدها ويختص
الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل فحتى في
هذا المثال تصلح لان تكون جارة لان تكون عاطفة وان فيهما مفتوحة
فان قدرت حتى جارة فان في موضع جر بها وان قدرتها عاطفة فانه
في موضع نصب والتقدير على الجر عرفت امورك الى فضلك وعلى النصب
عرفت امورك وفضلك اما فتحها في الجر فلدخول الجار عليها واما
فتحها في النصب فلعطفها على المفعول الموضع الثامن ان تقع بعد
اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو اما انك فاضل فالكسر على انها اي
اما حرف استفتاح فتكون حرفا واحدا بمنزلة الا الاستفتاحية
وتلك تكسر ان بعدها والفتح على انها مركبة من همزة الاستفهام وما
العامة بمعنى شي وصارا بعد التركيب بمعنى حقا بتقديم الهمزة على
حقا على الصواب لا باسقاطها كما قال الموضح في الحواشي وهو قليل
فالهمزة للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما انتصب عليها حقا

فى قوله ، احقا ان جيرتنا استقلوا ، فنيتنا ونيتهم فريق ، نقد
انى حق وقد جا مصرحا بفى كقوله ، افى حق مواساتى اخاكم وان
وصلتها فى موضع رفع على الابتدا عند سيبويه والجمهور فهى بمنزلتها
ومن اياته انك ترى الارض وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك
فهى بمنزلتها فى اولم يكفهم انا انزلنا واصل ذلك ان حقا عند سيبويه
ظرف مجازى بمنزلة كيف ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد
وابن مالك ورده ابو حيان الموضع التاسع ان تقع بعد لا جرم و
الغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان
جرم فعل ماض معناه وجب وان وصلتها فاعل اى وجب ان الله
يعلم ولا صلة زايدة للتوكيد ورده الفرا بان لا لا تزاد فى اول
الكلام وعلله فى المغنى بان زيادة الشى تفيد اطراحه وكونه اول
الكلام يفيد الاعتنا به وجوابه بما اجاب به الفارسى عن القول
بزيادة لا فى لا اقسم من ان القران كالسورة الواحدة ، وقال المرادى
فى شرح التسهيل جرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها
والوقف على لا وان وما بعدها فى موضع الفاعل انتهى ، وما نقله المرادى
عن سيبويه حكاه فى المغنى عن قطرب والفتح عند الفرا على ان لا جرم
مركبة من حرف واسم بمنزلة لا رجل فى التركيب ومعناهما بعد التركيب
لا بد او لا محالة ومن او فى بعدهما مقدرة اى لا بد من ان الله يعلم
او لا محالة فى ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفرا ان لا جرم بمنزلة
حقا واصل جرم من الجرم بمعنى الكسب والكسر على ما حكاه الفرا عن العرب
~~ان لا جرم بمنزلة حقا واصل جرم من الجرم بمعنى الكسب~~ من ان بعضهم ينزلها
منزلة اليمين فيقول لا جرم لاتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم
انك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم من ذلك على قوله بعد اذا فجاة
او قسم لا لام بعده بوجهين نمى مع تلو فا الجزا وذا يطرد ، فى نحو خير
القول انى احمد ، فصل وتدخل لام الابتدا بعد ان المكسورة نحو

انّ

ان زيدا لقايم وتسمى اللام المزحلقة والمزحلقة بالقاف والفاء
وبنو تميم يقولون زحلقوه بالقاف واهل العالية زحلفوه بالفا
سميت بذلك لان اصل ان زيدا لقايم لان زيدا قايم فكرهوا افتتاح
الكلام بحرفين موكدين فزحلقوا اللام دون ان لئلا تتقدم معمولها عليها
وانما لم يدع ان الاصل ان لزيدا قايم لئلا يحول ماله صدر الكلام
بين العامل والمعمول قاله فى المغنى وانما دخلت اللام بعد ان لانها
شبيهة بالقسم فى التاكيد قاله سيبويه وسميت لام الابتدا لانها
تدخل على المبتدا وتدخل على غيره بعد ان المكسورة على اربعة اشيا احدها
الخبر وذلك بثلاثة شروط كونه موخرا عن الاسم وكونه مثبتا وكونه
غير ماض فيشمل المفرد نحو ان ربى لسميع الدعا والجملة المصدرة بالمضارع
نحو وان ربك ليعلم والجار والمجرور والظرف اذا لم يقدر متعلقهما
نحو وانك لعلى خلق عظيم وان زيدا لعندك اما اذا قدرا متعلقين باستقر
لم تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضى لا تدخل اللام عليه خلافا
للاخفش كما سياتى والجملة الاسمية على قلة نحو وانا لنحن نحيى ونميت
وليس عن ضمير فصل خلافا للجرجانى بخلاف نحو ان لدينا انكالا لتقدم
الخبر بخلاف نحو ان الله لا يظلم الناس شيا لنفى الخبر وشذ قوله وهو
ابو حزام بن غالب بن حارث العكلى ، واعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان
ولا سوا من وجهين دخول اللام على الخبر المنفى وتعليق الفعل عن العمل
حيث كسرت ان وكان القياس ان لا يعلق لان الخبر المنفى ليس صالحا للام
وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فادخل عليها اللام والمعنى ان التسليم
على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السوا وكان حقه ان يقول
للاسوا ولا متشابهان ولكنه اضطر نقدم واخر وسوا فى الاصل مصدر
بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين وبخلاف نحو ان الله
اصطفى لان الخبر ماض وانما دخل اللام على الخبر المفرد لانه اشبه المبتدا
وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما فى حكم الاسم

وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدا وخبر ولم يدخل الخبر اذا تقدم لئلا
يتوالى حرفا توكيد ولا اذا كان منفيا لئلا يجمع بين متماثلين في نحو لم
ولن ولما ولا وحمل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم
واجاز الاخفش والفراء وتبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل لما سلب
الدلالة عن الحدث والزمان وان زيدا لعسى ان يقوم مما دل على الزمان
وانتقل الى الانشا لان الفعل الجامد كالاسم ووافق الشاطبي على الاول
دون الثاني والفرق لائح واجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لشبه الماضي
المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال والمضارع شبيه
بالاسم ومشابه المشابه مشابه وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير
اللام للقسم لا للابتدا خلافا لصاحب الترشيح بالراء وهو خطاب
الماردي حيث ذهب الى منع دخول لام الابتدا على قد وادعى ان هذه
اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام
ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني بغين معجمة مفتوحة وزاي
ساكنة فنون مكسورة واما نحو ان زيدا لقام بدون قد فظاهر نفي
الغرة بضم العين المعجمة لابن الدهان ان البصري والكوفي اتفقا
على منعه ان قدرت اللام للابتدا لا للقسم والذي نحفظه نحن وهو
المنقول في المغني ان الاخفش من البصريين وهشاما الضرير من
الكوفيين اجازاها على اضمار قد ومنعها الجمهور وقالوا انما هي لام
القسم فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا لقام و
الصواب عند الكساي وهشام الكسر انتهى كلام المغني الا انه لم يذكر
فيه الاخفش بل ذكر بدله الكساي ويشترط في الخبر ايضا ان لا يكون
جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا
لابن الانباري الثاني مما تدخل عليه اللام معمول الخبر لانه من تتمة الخبر
وذلك بثلاثة شروط ايضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر
صالحا للام نحو ان زيدا لعمرا ضارب وقد تدخل على الخبر والحالة هذه

دون معموله نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى
زه الكساي والفراء من كلام العرب اني لبحمد الله لصالح وذلك قليل اجا
المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت
على الاسم المتاخر او على ضمير الفصل بخلاف ان زيدا جالس في الدار لتاخير
المعمول ولام الابتدا تطلب الصدر ما امكن وبخلاف ان زيدا راكبا
منطلق لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الائمة على
منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن
ولاد بينه وبين الظرف بان الحال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف
فانه يكون خبرا وهو ظرف انتهى والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول
قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدا واللام
تدخل على المبتدا نحو ان زيدا لطعامه ماكول وبخلاف ان زيدا عمرا
ضرب لان الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا خلافا للاخفش من
البصريين والفراء من الكوفيين في هذه المسئلة الاخيرة وحجتهما ان المانع
انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المعمول فاسم وحجة المانعين ان
دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع فرع عن
غير اصل قاله الموضح في الحواشي وينبغي ان يجري خلاف في ان زيدا
طعامك لقد اكل فان خطابا يمنع دخول اللام على قد وبعد فالقول عندي
قول الاخفش والفرا بدليل اجازة البصريين زيدا عمرا ضرب وزيدا
اجله احرز مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول
وان لم يجيزوا تقديم العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس
وذلك معنى خاص به دون المعمول فكذا هنا انتهى الثالث مما تدخل عليه
اللام بعد ان الاسم بشرط واحد وهو ان يتاخر اما عن الخبر نحو ان في ذلك
لعبرة او عن معموله اي الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا
مقيم او جارا ومجرورا نحو ان في الدار لزيدا جالس ومما اختاره منا من
جواز تقديم معمول خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا منعه

ابن عقيل في باب ان فقال لا يجوز ان تقول ان يك زيدا وانتى وان
عندك زيدا جالس ثم قال واجازه بعضهم الرابع ما يدخل عليها اللام
للفصل وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه يعتمد عليه في تادية
المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل بين الخبر والنعت وانما
دخلته اللام لانه مقوٍ للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا له فنزل
منزلة الجزء الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم انه في المعنى ودلله
بلا شرط ولا التفات لمن يجيز تقديمه مع الخبر نحو هو القايم زيد
على ان الاصل زيد هو القايم فلذلك قال ابن عقيل وشرط ضمير الفصل
ان يتوسط بين المبتدا والخبر او ما اصله المبتدا والخبر نحو ان هذا لهو
القصص الحق هذا اذا لم يعرب هو الداخلة عليها اللام مبتدا فان
اعرب مبتدا وما بعده خبر والجملة خبران فلا يكون ضمير فصل لان ضمير
الفصل لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتدا
تدخل بعد ان المكسورة على اربعة اشيا اثنين موخرين واثنين متوسطين
فالمتاخران احدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا
من قد والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذات الكسر تصحب الخبر
لام ابتدا نحو انى لوزر ولا يلي ذا اللام ما قد نفيا ولا من الافعال
ما كرضيا وقد يليها مع قد كان ذا لقد سما على العدا مستحوذا والثاني
الاسم واليه اشار بقوله واسما حل قبله الخبر واما المتوسطان فهما
معمول الخبر وضمير الفصل واليهما اشار بقوله وتصحب الواسط معمو
الخبر والفصل فصل وتتصل انما الحرفية الزايدة بهذه الاحرف
المتقدمة الا عسى ولا فان ما لا تتصل بهما وتتصل بان وان وكان
ولكن وليت ولعل فتكفها عن العمل فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية
وتهيئها للدخول على الجمل الفعليه قال في المغنى وتسمى ما الكافه لعمل
النصب والرفع المتلوة بفعل بهسه فمثال ان وان نحو قل انما يوحى الى
انما الهكم اله واحد فان في الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية

وفي

وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية ومثال كان نحو كانما
يساقون الى الموت ومثال لعل قوله لعلما اضات لك النار الحمار
المقيدا ومثال لكن قوله ولكنما اسعى لمجد موثل بخلاف قوله فوالله
ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون فما اسم موصول
لا زايدة في موضع نصب على انها اسم لكن ويقضى صلتها وجملة فسوف
يكون خبرها ودخلت الفا في خبرها لان ما الموصولة شبيهة باسم الشرط
في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفا في الخبر كما تدخل في الجواب
نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظه بخلاف وليس
بجيد والمعتها تباعها وانما اهملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها
الا ليت تبقى على اختصاصها بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن ابى
الربيع وطاهر القزوينى فانهما اجازا ليتما قام زيد وتجوز اعمالها
استصحابا للاصل حتى قيل بوجوبه وتجوز اهمالها حملا على اخواتها وقد
روى بهما قوله وهو النابغة الذبيانى قالت الا ليتما هذا الحمام لنا
الى حمامتنا او نصفه فقد يروى برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال
والنصب على الاعمال وليس فيه رد على القايل بوجوب الاعمال لان
سيبويه اجاز في رواية الرفع ان تكون ما موصولة اسم ليت وهذا
خبر مبتدا محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذى
هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل هذا
البيت واحكم كحكم فتاة الحى اذ نظرت الى حمام شراع وارد الثمد
وبعده فحسبوه فالفوه كما ذكرت تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد
فكملت مائة فيها حمامتها واسرعت حسبة في ذلك العدد والمعنى
كن حكيما كفتاة الحى وهى زرقا اليمامة قيل وكانت تبصر مسيرة
ثلاثة وقصتها انها كان لها قطاة ثم مر بها سرب من القطا بين
جبلين فقالت ليتما الحمام ليه الى حمامتيه ونصفه قديه تم الحمام
مليه فنظر فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعد فاذا هو ست

وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة فاذا ضم ذلك الى
قطاتها كان مائة ووصف الحمام بصفة الجمع وهو شراع وشراع بجمل
اوله الاهمال والاعجام وبصفة الافراد وهو وارد والثمد بفتح المثلثة
والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العد وندر الاعمال في
انما نحو انما زيدا قايم بنصب زيد رواه الاخفش والكساى عن العرب
سماعا وهل يمتنع قياس ذلك المسموع في الباقي مطلقا اى في بقية
اخوات ان الاربعة وهى ان المفتوحة وكان ولعل ولكن وقوفا مع
السماع ذهب الى ذلك سيبويه والاخفش او يسوغ القياس على
ما سمع في انما مطلقا في بقية اخواتها الاربعة اذ لا فرق ذهب
الى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك او يسوغ
القياس في لعل فقط لانها اقرب الى ليت حتى قال بعضهم في قراءة
من قرا فاطلع ان لعل ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفرا او يسوغ
فيها اى في لعل وفي كان لقربها من ليت لان الكلام معها صار غير خبر
ذهب الى ذلك ابن ابى الربيع فهذه اقوال اربعة والى هذه المسئلة
اشار الناظم بقوله ٥ ووصل ما بذى الحروف مبطل ٥ اعمالها وقد
يبقى العمل ٥ فصل يعطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجى
الخبر وبعده كقوله وهو روبة ان الربيع الجود والخريفا ٥ يدا ابى
العباس والصيوفا فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجى الخبر
وهو يدا ابى العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب
بعد مجى الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر الغزير
ويروى الجون بالنون بدلا من الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد
بالربيع والخريف والصيوف امطارهن والمراد بابى العباس السفاح
اول الخلفاء من بنى العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض
تشبيه يديه بالامطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف وحقيقة
التشبيه ان يقول يدا ابى العباس الربيع والخريف والصيوف ويعطف

بالرفع

بالرفع على محل اسماء هذه الاحرف بشرطين استكمال الخبر وكون العامل
ان وان ولكن مما لا يغير معنى الجملة نحو ان الله برى من المشركين ورسوله
فعطف رسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو برى وقوله
فمن لم يكن ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجيبة والاب فعطف الاب
على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا وقوله وما قصرت بى في التسامى
خؤولة ولكن عمى الطيب الاصل والخال فعطف الخال على محل عمى
بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول الناظم ٥ وجايز
رفعك معطوفا على ٥ منصوب ان بعد ان تستكملا ٥ والحقت بان لكن
وان وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين
لا يشترطون وجود المحرز اى الطالب لذلك المحل والمحققون من
البصريين وهم الذين يشترطون ذلك يجمعون على ان رفع ذلك
ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم بل على انه مبتدا حذف خبره لدلالة
خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله برى
ولنا الاب النجيب والخال الطيب الاصل او على انه مرفوع بالعطف
على ضمير الخبر المستتر فيه وذلك اذا كان بينهما فاصل فهو من عطف
مفرد على مفرد فرسوله معطوف على الضمير المستتر في برى اى برى
هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والاب
معطوف على الضمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف
والخال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف
اليه لا ان رفع ذلك ونحوه بالعطف على محل الاسم مثل عطف امراة على
محل رجل في قولك ما جاني من رجل ولا امراة بالرفع لان الرافع لمحل
رجل الفعل وهو جانى وهو باق ولا يمنعه عن العمل في محل رجل الحرف
الزايد وجوده كلا وجود والرافع لمحل الاسم في مسئلتنا التى نحن فيها
الابتدا وقد زال بدخول الناسخ وهو ان وان ولكن اذ العامل اللفظى
يبطل عمل العامل المعنوى ٥ فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل

اومن العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال الخبر
وكونا لعامل ان وان ولكن عندهم * قلنا اما اشتراطهم الاول
اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه
واذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف
عليه * واما اشتراطهم الثانى اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف
الخبر على الانشا واذا كان من العطف على الضمير فلم يحضرنى عنه جواب
شاف ولم يشترط الكسائى وتلميذه الفرا الشرط الاول وهو استكمال
الخبر تمسكا بنحو ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون فعطف
الصابئون بالرفع على محل الذين آمنوا قبل استكمال الخبر وهو من آمن
بالله واليوم الآخر وبقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على
النبى فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو
يصلون وبقوله وهو ضابئ بالضاد المعجمة وبعدها الالف بالموحدة
فهمزة ابن الحارث البرجمى بضم الموحدة والجيم * فمن يك امسى بالمدينة
رحله * فانى وقيار بها لغريب فعطف قيار بالرفع على محل يا المتكلم
قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بقاف مفتوحة ويا مثناة
تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل واسم جمل عند ابى زيد وضمير
بها للمدينة وقوله وهو بشر بن خازم بالخاء والزاى المعجمتين * والا فاعلموا
انا وانتم * بغاة ما بقينا فى شقاق * فعطف انتم وهو ضمير مرفوع
على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه او المشارك لغيره قبل استكمال
الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائى والفرا جميعا والفرا لا
يوافق على نحو ان الله وملائكته يصلون استدرك ذلك بقوله ولكن
اشترط الفرا اذا لم يتقدم الخبر على المعطوف بالرفع خفا اعراب الاسم
برفع الخبر ونصب خفا على المفعولية لاشترط والظرف مقدم من تاخير
والاصل ولكن اشترط الفرا خفا اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر
والتعبير بخفا الاعراب اخذه من التسهيل واعترضه فى حواشيه

فقال

فقال المعروف عن الفرا انه يشترط بنا الاسم فلا يدخل فى ذلك
الاسم المقصور والمضاف للياء ويدخلان فى نقل المولف انتهى فيجيز ان
كان الاسم مبنيا كما فى بعض هذه الادلة المتقدمة وهى ان الذين
آمنوا الاية والبيتان ويمنع ان كان الاسم معربا كما فى نحو ان الله وملا
بالرفع لما فيه من تخالف المتعاطفين فى الحركة اللفظية ومقتضى
هذه العلة انه يجيز ان الفتى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف
اللفظى فان اعراب الاسم خفى ومنعه البصريون مطلقا لما فيه من
اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل فى الخبر
والمعطوف مبتدا وهو ايضا عامل فى الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان
عملا واحدا وذلك ممتنع ولا يتاتى ذلك على مذهب الكسائى والفرا
لان الرافع للخبر عندهما فى باب ان هو رافعه فى باب المبتدا الا انه مشكل
اما على القول بالترافع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتدا قد زال
بدخول الناسخ واما على القول بان رافعه الابتدا فى باب ان كما نقله
الشاطبى عنهم فلانه يلزم ان يكون الخبر فى مسئلتنا توارد عليه عاملان
من جهة واحدة وهما الابتدا والمبتدا فامرنا منه وقفا فيه ومما تمسكا
به من الادلة المتقدمة خرجها المانعون من البصريين على التقديم
والتاخير فيكون من آمن خبر ان وخبر الصابئون محذوفا اى والصابئون
والنصارى كذلك والاصل والله اعلم ان الذين آمنوا والذين هادوا
من آمن بالله واليوم الآخر والصابئون والنصارى من آمن بالله و
اليوم الآخر او على تقدير الحذف من الاول لدلالة الثانى عليه فيكون
من آمن خبر الصابئون وخبر ان محذوفا لدلالة خبر المبتدا عليه
كقوله خليلى هل طب فانى وانتما * وان لم تبوحا بالهوى دنفان
فحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدا عليه والتقدير فانى دنف اى مضنى
وانتما دنفان والتوجيه الاول اجود لان الحذف من الثانى لدلالة
الاول اولى من العكس قاله الموضح فى شرح الشذور ويتعين التوجيه

اقول انما احتيج الى التقدير و ان كان فعيل كالخليط والرفيع والعقيد خبر المفرد والمثنى والجمع لكن الغريب موضوع للمفرد ولجمع فلذا لا يقال ان الا غريب بل المقول غريب في تفصيل سبق وريحا فارجع ثمة ٦٣ وعلى التوجيه ولكن العطف لانه باعتبار العطف لان النية فافهم

صح

لادك وهو التقديم والتاخير في قوله فاني وقيار بها لغريب والا فاني لغريب وقيار غريب ولا يتاتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول لاجل اللام لانها لا تدخل في خبر المبتدا الا ان قدرت زايدة مثلها في قوله ام الحليس لعجوز شهربه على احد الوجهين المتقدمين فيصح حينئذ التخريج الثاني ويصير التقدير فاني غريب وقيار لغريب ويتعين التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول في قوله تعالى ان الله وملايكته بالرفع والتقدير ان الله يصلي وملايكته يصلون ولا يتاتى فيه التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير لاجل الواو في يصلون لانها للجماعة المشتركة والله واحد لا شريك له الا ان قدرت الواو للتعظيم للواحد مثلها في قال رب ارجعون فانها لتعظيم الواحد المخاطب على احد الوجهين فيتاتى التوجيه الاول ايضا ويصير التقدير ان الله يصلون وملايكته يصلي، فان قلت كلا التوجيهين مشكل فان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف معنى اما على التوجيه الاول فلان الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا واما على التوجيه الثاني فعلى العكس لان الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا ايضا، قلت اجاب عنه في المغني فقال الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملايكة استغفار والى الادميين دعا بعضهم لبعض انتهى وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجايز بالاتفاق قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا ولم يشترط الفرا الشرط الثاني وهو كون العامل ان او انا ولكن تمسكا بنحو قوله وهو العجاج يا ليتني وانت يا لميس في بلد ليس بها انيس فعطف انت بكسر التا على اسم ليت وهي يا المتكلم ولميس علم امراة وانيس بمعنى مونس وخرج

بتشديد

بتشديد الواو والبنا للمفعول على ان انت مبتدا حذف خبره وان الاصل وانت معي والجملة من المبتدا والخبر حالية متوسطة بين اسم ليت وخبره فالاسم يا المتكلم والخبر قوله في بلد هذا تخريج ابن مالك وهو على ندور او قلة فان اكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك فقال في باب الحال وندر نحو سعيد مستقرا في هجر وشرحه الموضح بقوله تجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والخبر به انتهى والنادر والقليل لا يقاس عليهما وابعد منه قول بعضهم ان الاصل انا وانت فانا مبتدا وانت معطوف عليه وخبر المبتدا وما عطف عليه قوله في بلد فحذف انا انتهى فصل تخفف ان المكسورة لثقلها بالتضعيف فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها بالاسما نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة من خفف لما فكل مبتدا واللام لام الابتدا وما زايدة وجميع خبر المبتدا ومحضرون نعته وجمع على المعنى ويجوز اعمالها على قلة استصحابا للاصل واليه يشير قول الناظم وخففت ان فقل العمل نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم في قراة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما فان مخففة من المثقلة وكلا اسمها واللام في لما لام الابتدا وما موصولة خبران وليوفينهم جواب لقسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله وتلزم لا الابتدا بعد ان المكسورة المخففة المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله، وتلزم اللام اذا ما تهمل حال كون اللام فارقة بين الاثبات والنفي في نحو ان زيد لقايم بتخفيف ان ورفع زيد فلولا اللام لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قايم فلما جي باللام ارتفع التوهم ومنع اللام قد يغني عنها قرينة لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم فيجب حينئذ ترك اللام كما قاله في المغني لان الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتدا كما تقدم

او قرينة معنوية كان يكون الكلام سيق للاثبات والمدح كقوله
وهو الطرماح واسمه الحكم بن حكيم انا ابن اباة الضيم من آل مالك
وان مالك كانت كرام المعادن ولو قال لكانت باللام لجاز ولكن
استغنى عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا ممتنع واباة جمع
آب كقضاة جمع قاض من ابى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك
اسم قبيلة ولذلك قال كانت وصرفها مراعاة للحي والى ذلك
اشار الناظم بقوله ٠ وربما استغنى عنها ان بدا ٠ ما ناطق اراده
معتمدا ٠ وان ولى ان المكسورة المخففة من الثقيلة فعل فشرطه
ان يكون ناسخا وربما تخلف وشرط الناسخ كونه غير ناف فتخرج بذلك
ليس وغير منفي فتخرج بذلك زال واخواتها ونحو ما كان وغير صلة
فتخرج بذلك ما دام ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع
الا انه اكثر كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك
بابصارهم وان نظنك لمن الكاذبين واكثر منه اي من المضارع ٠
كونه ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كدت لتردين وان
وجدنا اكثرهم لفاسقين وتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني
من معمولي الناسخ اما دخول ان على الناسخ فلانها كانت مختصة بالدخول
على المبتدا والخبر في الاصل فلما خففت وضعف شبهها بالفعل
جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية
الا ترى انها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفرا عليها اذ الجزءان
مذكوران بعد مدخولها واما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي
الناسخ فكما تدخل على خبرها لانك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه
ان زيدا لقائم واما كون الماضي اكثر من المضارع فلان ان المشدد
شبيهة به لفظا ومعنى فقصدوا بعد تخفيفها ان يدخلوها على مشابهها
ويقاس على النوعين اتفاقا ولا يجيز جمهور البصريين دخولها على
غير الناسخ وندر عند غيرهم كونه ماضيا غير ناسخ كقوله وهي تخص

المسمى

المسمى بعاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه
يخاطب عمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام شلت يمينك ان
قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد فادخلت ان المخففة على
قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين المعجمة فصح من
ضمها اخبار ومعناه الدعا وحلت وجبت ولا يقاس عليه اي على
ان قتلت لمسلما ان قام لانا وان قعد لزيد خلافا للاخفش فانه
اجازه كما قاله في المغني وزاد هنا والكوفيين وهو يوهم انهم يجيزون
تخفيف ان المكسورة ويدخلونها على نحو قام وقعد وذلك
مخالف لقاعدتهم فانهم لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ويحملون
ما ورد من ذلك على ان ان فيه نافية بمنزلة ما واللام ايجابية
بمنزلة الا كما قال في المغني في بحث اللام وزعم الكوفيون ان اللام
في ذلك كله بمعنى الا وان قبلها نافية انتهى ومما ورد من ذلك
قراءة ابن مسعود ان لبثتم لقليلا حكاها الاخفش في معانيه
وقول امراة من العرب والذي يحلف به ان جا لخاطبا فدخلت على
الماضي غير الناسخ واندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا بان يكون مضارعا
غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما كقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك
لهيه ولا يقاس عليهما اتفاقا والحاصل ان اللام بعد ان المخففة ثلاث
حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول ان
زيد لقائم بالاهمال حيث لا قرينة والثاني نحو ان زيد لن يقوم
والثالث نحو ان زيدا قائم بالاعمال وما ذكر من انها لام الابتداء
قال به سيبويه والاخفشان واكثر البغداديين وذهب الفارسي
وابن جني وابن ابي العافية وابن ابي الربيع الى انها غيرها اجتلبت
للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس مبتدا ولا خبرا في الاصل ولا
راجعا الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت لمسلما واجيب بان الفعل
والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وسماحا لان محل الجزء الاول الذي

على أن والمفعول كالجزء الثانى فان قلت لمسلها بمنزلة ان فتلك
لمسلم ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الجزء الذى كان جزا فى الأصل
كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله فاعلا كان او مفعولا ظاهرا
كان او ضميرا منفصلا كما مر فان اجتمع الفاعل والمفعول دخل السابق
منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان تقدم عليها فعل من افعال القلوب
نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا فان قلنا اللام للابتدا كسرت ان وان
قلنا لام اخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل مطلقا
اشار الناظم بقوله ، والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا
بان ذى موصلا ، فصل وتخفف أن المفتوحة فيبقى العمل
وجوبا ليتحقق مقتضاها وهو افادة معناها فى الجمل الاسمية
لانها اكثر مشابهة للفعل من المكسورة ولكن يجب فى اسمها كونه
مضمرا لا مظهرا محذوفا لا مذكورا سوا كان للشان ام لا عند ابن
مالك لان ان المكسورة ثبت اعمالها فى الظاهر دون المفتوحة
فقدروا عملها فى المضمر لئلا ينحط الأقوى عن الاضعف وذهب
ابن الحاجب الى انه لا يكون الا للشان فاما قوله وهو الشخص المسمى
جنوب اخت عمرو ذى الكلب بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك
تكون الثمالا فضرورة من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير
الشان وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه
مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الأزمنة فربيع الشهور
شهران بعد صفر وربيع الازمنة ربيعان اولهما ما يأتى فيه النور
والكماة والثانى ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمنة
والغيث الكلأ والمطر والمريع اما بفتح الميم ان جعل الغيث اسما
للكلا اى خصيب واما بضمها ان جعل اسما للمطر يقال مرع الوادى
وامرعه المطر والثمال بكسر الثاء المثلثة الغياث خبر يكون ويجب
فى خبرها ان يكون جملة لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة

على

على الاصل حيث لا يذكر الاسم ثم ان كانت الجملة اسمية او فعلية
فعلها جامد او دعا لم تحتج لفاصل من الفواصل الاتية اما مع الا
فلانه جئ بعد أن باسم وخبر كما جئ بهما بعد المثقلة العاملة واما
الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما
اشبهه واما الدعا فتشبيه بالجامد فى عدم التصرف قاله الشاطبى
فالاسمية نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين والفعلية
التى فعلها جامد نحو نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والفعلية
التى فعلها دعا اما بخير نحو ان بورك من فى النار ومن حولها او بشر
نحو والخامسة ان غضب الله عليها فى قراءة من خفف ان وكسر
الضاد فى غير السبع وهذا مبنى على جواز تفسير ضمير الشان بالجملة
الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن ويجب الفصل فى غيرهن
ليكون عوضا مما حذف منها وهو احدى النونين والاسم او لئلا
يلتبس بان المصدرية ولما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع
الاسم وما اشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم
وما اشبهه والفصل اما بقد لانها تقرب الماضى من الحال نحو ونعلم
ان قد صدقتنا او تنفيس نحو علم ان سيكون او نفى بلا او لن او لم
فقط مثال لا نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة فى قراءة من ضم نون تكون
وحسبت ان لا قام زيد ومثال لن أيحسب ان لن يقدر عليه احد ومثال
لم أيحسب ان لم يره احد او لو نحو وان لو استقاموا او ان لو نشاء
اصبناهم وهو كثير والحاصل ان الفعل اما مثبت او منفى وكل منهما
اما ماض او مضارع فالمثبت ان كان ماضيا ففاصله قد وان كان
مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفى ان كان ماضيا ففاصله
لا فقط وان كان مضارعا ففاصله لن او لم او لا واما لو ففاصلة فى
الامتناع شبيهة بالنافى فتدخل على الماضى والمضارع كما مثلنا
ويندر تركه اى الفصل بواحد منها كقوله علموا ان يؤملون فجادوا ،

قبل ان يسلوا باعظم سول • والقياس علموا ان سيوملون وسول
بمعنى مسئول كقوله تعالى قد اوتيت سؤلك ولم يذكرلو في الفواصل
الا قليل من النحويين هذا شرح قول الناظم • وان تخفف ان فاسمها
استكن والخبر اجعل جملة من بعد ان • وان امكن فعلا ولم يكن دعا •
ولم يكن تصريفه ممتنعا • فالاحسن الفصل بقد او نفي او تنفيس او لو
وقليل ذكر لو وقول ابن الناظم ان الفصل بها اي بلو قليل وهم بفتح
الهاء اي غلط منه على ابيه كان الموضح وقع له النسخة التي فيها وربما
فصلت بلو فاعترض عليها والا كالذي قاله ابن الناظم في شرح
النظم في غالب النسخ ما نصه واكثر النحويين لم يذكروا الفصل
بين ان المخففه وبين الفعل بلو والى ذلك اشار بقوله وقليل ذكر لو
انتهى وهو مسا ولنص الموضح فلينظر فصل وخففت كان فبقى
ايضا اعمالها استصحابا للاصل لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد
خبرها والى ثبوت اسمها وحذفه اشار الناظم بقوله • وخففت
كان ايضا فنوى • منصوبها وثابتا ايضا روى • كقوله ومورونه
كان وريديه رشاء خلب فوريديه وهما عرقان في الرقبة اسم كان
ورشا بكسر الراء والمد خبرها وهو مفرد لا مثنى وصحح الصغاني انه
مثنى بالغين والرشاء الحبل والخلب بضم الخاء المعجمة الليف قاله
ابو اسحق وقال غيره الخلب البئر البعيد القعر كقوله وهو باغث
بالباء الموحدة فالمعجمة فالمثلثة ابن صريم بالتصغير اليشكري قاله
النحاس وقال السيرافي هو ارقم بن علباء • وقال صاحب المنتقد
هو علباء بن ارقم اليشكري يذكر امرأته ويمدحها • ويوما توافينا بوجه
مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم • يروى بالرفع لظبية
على انها خبر كان على حذف الاسم اي كانها ظبية ويروى بالنصب
لظبية على انها اسم كأن على حذف الخبر اي كان مكانها ظبية ويروى
بالجر لظبية على ان الاصل كظبية وزيدت ان بينهما اي بين الكاف

ومجرورها وعليهن فجملة تعطو صفة لظبية والموافاة الاتيان والمقسم
بضم الميم وفتح القاف والسين المهملة مع التشديد المحسن من القسام
وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه اي حسنه وتعطو
اي تتناول وعداه بالى لتضمنه معنى تميل والوارق اسم فاعل من
ورق الشجر يرق مثل ورق اي صار ذا ورق ويروى ناضر السلم
والنضر الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر العضاه له شوك
واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم تحتج لفاصل كما تقدم
تعليله في ان المخففه كقوله ووجه مشرق اللون كان ثدياه حقان
فثدياه حقان مبتدا وخبر في موضع رفع خبر كان واسمها ضمير شان
محذوف اي كانه وهذا البيت رواه سيبويه هكذا ورواه غيره وصدر
مشرق النحر والمعنى على الاول رب وجه يلوح لونه وثدياه صاحبته
كحقين في الاستدارة وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم في المضارع
المنفي او قد في الماضي المثبت فالاول نحو كان لم تغن بالامس والثاني
نحو قوله لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كان قد المّا
فصل بين كان والمّا بقد ولا يهولنك الفزع يقال هاله الامر يهوله
اذا افزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار تدفئت
بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه والترماض من الالمام وهو
النزول يقال الم به امر اذا نزل به مسئلة وتخفف لكن فتهمل
وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ولتباين لفظها لفظ العمل
نحو فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال
قياسا على ان ولم يسمع من العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو
وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق
بينها وبين ان زوال الاختصاص هذا باب لا العاملة عمل
ان المشددة وتسمى التبرئة دون غيرها من احرف النفي وحق لا التبرئة
ان تصدق على لا النافية تامة ما كانت لان كل من برأ تحقق

الاختصاص ن

نفيت عنه شيا ولكنهم خصوها بالعاملة عمل ان فان التبرئة
فيها امكن منها فى غيرها لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس
وافردت بباب لطول الكلام عليها قال ابو البقا وانما عملت لا
عمل ان لمشابهتها لها من اربعة اوجه احدها ان كلا منهما يدخل على
الجملة الاسمية الثانى ان كلا منهما للتاكيد فلا لتاكيد النفى وان
لتاكيد الاثبات والثالث ان لا نقيضة ان والشىء يحمل على
نقيضه كما يحمل على نظيره والرابع ان كلا منهما له صدر الكلام وكون
لا محمولة على ان فى العمل انحطت درجتها عن ان فى امور منها ان
اسم لا لا يكون الا مظهرا واسم ان يكون مظهرا ومضمرا ومنها ان
اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا لا
يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز فى ان
ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا المفرد
مختلف فى اعرابه وبنائه واسم ان لا خلاف فى اعرابه انتهى ومنها ان
ان تعمل بلا شرط ولا لا تعمل الا بشرط وشرطها ان تكون نافية
لا زايدة وان يكون المنفى بها الجنس باسره وان يكون نفيه نصا
وذلك اذا دخلت على نكرة واريد بها النفى العام وقدر فيه من
الاستغراقية لان من هى الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل فى
الدار وانت تريد نفى الجنس كله لم يصح الا بتقدير من ولو لم تزد من
لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون فى الدار اثنان فاكثر ومن
ثمة قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل فى الدار
فهو سائل عن كل الجنس قاله ابو البقا فى شرح لمع ابن جنى وان
لا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم انه لا تقع بين عامل ومعمول
وان يكون اسمها نكرة لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية
مختصة بالنكرات وان تكون النكرة متصلة بها خلافا لابى عثمان
فانها اجاز فيها انه تعمل مع فصلها ولكنه لا يبنى وقد جاء فى السعة

لانها

لانها بدا بالبنا مع الفصل وليس مما يعول عليه قاله الموضح فى
الحواشى وان يكون خبرها ايضا نكرة على الاصل فجملة الشروط
سبعة اربعة راجعة الى لا واثنان الى اسمها وواحد الى خبرها
وستاتى محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان
من نصب الاسم ورفع الخبر نحو لا غلام سفر حاضر فغلام سفر
اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها
غير مركبة واما اذا ركبت فعن سيبويه انها لا تعمل فى الخبر بل
النكرة مع لا فى موضع رفع بالابتدا والخبر خبر المبتدا مرفوع بما كان
مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها ايضا
وهو مذهب الاخفش والمازنى والمبرد فان كانت غير نافية
لم تعمل فى الاسما شيا وشذ اعمال لا الزايدة فى قوله وهو الفرزدق
يهجو عمر بن هبيرة الفزارى لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها
اذا للام ذووا احسابها عمرا فاعمل لا الزايدة وذنوب اسمها
ولها خبرها وانما عملت مع الزيادة لانها اشبهت النافية لفظا
وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى والدليل
على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد من لو لان لو شرط
ممتنع والغرض انه منفى بلم وامتناع النفى اثبات فدل على اثبات
الذنوب لغطفان لا نفيها عنها واذا ثبت الذنوب امتنع اللوم
لان جواب لو اذا كان مثبتا فى نفسه يكون منفيا بعد دخول لو
وانما شذ عمل الزايدة لانها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص
فان قيل لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله
المرادى ان لا اذا قصد بها النفى العام اختصت بالاسم فليست
اذن الداخلة على الفعل ولو كانت لا لغير نفى الجنس بل لنفى الوحدة
عملت عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو لا رجل قايما فالمنفى
هنا الواحد دون الجنس اذا قلت عقبه بل رجلان فيكون المنفى

الواحد والمثبت اثنين وكذا تعمل عمل ليس اذا اريد بها نفي الجنس
لا على سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما ويمتنع
ان يقال بعده بل رجلان والحاصل ان لا اذا اعملت عمل ليس احتمل
نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر لان النكرة في سياق النفي تعم
فاذا اردت نفي الواحد مبرزته بقولك عقبه بل رجلان واذا اردت
نفي الجنس لم تعقبه بشيء بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا
حاصل كلام ابن عقيل وان وقعت لا بين عامل ومعمول كما اذا دخل
عليها الخافض فانها لا تعمل شيا وخفض الخافض النكرة لقوته
ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت
من لا شيء بالجر فيهما بحرف الجر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى
غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة
وغيرهم يراها حرفا ويسميها زايدة ويعنون بذلك انها معترضة
بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطها وشذ
جئت بلا شيء بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه انه لما دخل
بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا وما
ركب معها في موضع جر لانهما جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جني
في كتاب العقد وقال في الخاطريات ان لا نصبت شيء ولا خبر
لها لانها صارت فضلة نقله عن ابي علي واقره وان كان الاسم
معرفة او منفصلا منها اهملت وجوبا ووجب عند غير المبرد وابن
كيسان تكرارها في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا
من مصاحبة ذي العموم او لان العرب جعلتها في جواب من سال
بالهمزة وام والسؤال بهما لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب نحو لا
زيد في الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون وانما
لم تتكرر مع المعرفة في قولهم لا نولك ان تفعل وفي قوله ؎ اشاء
ما شئت حتى لا ازال لما ؎ لا انت شائية من شاننا شاني للضرورة

في

في هذا البيت واللام في للضرورة للتعليل متعلقة بلم تتكرر
والمعنى وانما لم تتكرر في لا انت للضرورة واشاء مضارع شاء
مسند للمتكلم وما موصول في موضع نصب على المفعولية باشاء
وشئت بكسر التاء صلة ما والعايد محذوف وحتى بمعنى الى
وازال مضارع زال منصوب بان مضمرة بعد حتى وجوبا واسم
ازال مستتر فيه وجوبا وخبره شاني اخر البيت بنون من الشنا ن
وهو البغض وقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة ولما
متعلق به وما موصول اسمي ولا نافية وانت مبتدا وشائية
من المشيئة خبره ومن شاننا متعلق به والجملة صلة ما والعايد
محذوف والمعنى اشاء الذي شئتيه حتى لا ازال شانئا للذي
لا انت شائيته من شاننا اي امرنا ولنا قول معطوف على الضرورة
لا نولك بلا ينبغي لك ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها الا
في معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو من التنويل وهو
النوال وهو العطية مبتدا وان تفعل سد مسد خبره كما في
الوصف مع مرفوعه قاله الخضراوي وقال ابو حيان والذي
اذهب اليه انه خبر لا فاعل لان نولك ليس بوصف وقال
الموضح لا ادري كيف يتاتى ان يقول هذا مع قوله ان لا نولك
مؤول بلا ينبغي لك ولم ينزل كتاب بان المرفوع السادّ مسد
الخبر لا يرفع الا بالوصف انتهى واذا قلنا بالاول فالظاهر
ان المرفوع هنا نايب عن الفاعل قال الرضي والنول مصدر بمعنى
التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك هنا الفعل
اي لا ينبغي لك ان تتناوله انتهى فسقط بالتاويل في المثال ودعوى
الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب
تكرار لا اذا دخلت على معرفة والى اعمال لا عمل ان اشار الناظم
بقوله ؎ عمل ان اجعل للا في نكره ؎ مفردة جاءتك او مكرره ؎

فصل وإذا كان اسمها مفردا اي غير مضاف ولا شبيه به
بني على الفتح إن كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا لا معنى او جمع
تكسير لمذكر او مؤنث فالاول نحو لا رجل والثاني نحو لا قوم ولا
شجر والثالث نحو لا رجال ولا هنود والى ذلك اشار الناظم بقوله
وركب المفرد فاتحا وبني عليه اي على الفتح او على الكسر ان كان جمعا
بالف وتا مزيدتين كقوله وهو سلامة بن جندل يبكي على فراق
الشباب لا مقبل خلافا لابن عصفور ان الشباب الذي مجد
عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب بكسر التاء وفتحها روي
بهما في لذات جمع لذة وهو اسم لا وللشيب بفتح الشين خبرها وفي
الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لا اربعة اقوال احدها انه
يجعل في البنا كما هو في الاعراب فكما ان فتحه في الاعراب كسرة
فكذلك في البنا قاله ابن عذرة وهو قول الاكثرين وقال ابو الفتح
ابن جني في الخصايص ما حاصله انه لا يجيز فتحه بصري الا ابو
عثمان المازني وعبارة الخصايص لم تجز اصحابنا الفتح الا شيئا
ابو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين انتهى الثاني كالاول الا
انه ينون لان تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا ينافي البنا
جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه
ابن خروف الثالث انه يفتح لان الحركة ليست له بل للمجموع المركب
وهو لا والاسم قاله المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه
الموضح في المغني وشرح الشواهد الرابع انه يجوز الفتح والكسر
بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال بعض المغاربة
جواز الامرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا فمن قال هي اعراب
وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين
كسر ومن قال هي بنا كجمهور البصريين فتح وبني على اليا ان كان مثنى
او مجموعا اي على حد المثنى وطريقته في اعرابه بالحروف وسلامة واحده

واختتامه

واختتامه بنون زايدة تحذف للاضافة كقوله تعز فلا الفين
بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع فالفين بكسر الهمزة تثنية
الف اسم لا مبني على اليا ومتعا بالبنا للمفعول خبرها وتعز امر من
التعزية وهي الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراده
الذين يردونه وهو جمع وارد وقوله يحشر الناس لا بنين ولا آبا
الا وقد عنتهم شؤون فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم لا
مبني على اليا ولا آبا جمع اب عطف على ما قبله والاحرف ايجاب
وقد عنتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء المثناة فوق
بمعنى اهمتهم وشؤون جمع شان وهو الخطب فاعل عنتهم والجملة
في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز
اقترانه بالواو كقول الحماسي فامسى وهو عريان وقولهم ما احد الا
وله نفس امارة وليست حالا خلافا للعيني لان واو الحال لا تدخل
على الماضي التالي الا كما قال الموضح في باب الحال وذهب المبرد
الى ان المثنى والمجموع على حده في باب لا معربان بنا على ان التثنية و
الجمع عارضا التضمن او التركيب في علة البنا ولو صح ذلك لزم الاعراب
في يا زيدان ويا زيدون ولا قايل به وعلى القول بالبنا في اسم لا المفرد
اختلف في علة قيل وعلة البنا فيه تضمن معنى من الاستغراقية
بدليل ظهورها في قوله فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال الا
لا من سبيل الى هند واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بان
تركيب الاسم مع الحرف قليل والبنا للتضمن كثير واعترضه ابن الضايع
بان المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها وقيل علة البنا
تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسمين كخمسة عشر هذا قول
سيبويه والجماعة ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا فقالوا لا فيها رجل
ولا امراة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله اثورا ما
اصيدكم ام ثورين ودليل التركيب والبنا ترك تنوينه وهو مفعول

مقدم لاصيد واما كم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى اصيد
لكم ثورا ام ثورين **واما المضاف وشبهه فمعربان** انفا فا نحو لا علا
سفر حاضر ولا طالبا علما ممقوت واما لا ابا لك فاللام زايدة لتاكيد
معنى الاضافة وهى معتد بها من وجه دون وجه اما وجه الاعتداد
فلان اسم لا لا يضاف لمعرفة فاللام مزيلة لصورة الاضافة واما
وجه عدم الاعتداد فهو ان ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب اذا كان
مضافا او شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليه لا اباى
بالالف مع الاضافة الى يا المتكلم **والمراد بشبهه** اى شبه المضاف
ما اتصل به شى من تمام معناه مرفوع او منصوب او مجرور نحو **لا
قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا**
فلا فى الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتاخر
خبرها وفعله فى الاول فاعل قبيحا لانه صفة مشبهة وجبلا فى الثانى
مفعول طالعا لانه اسم فاعل ومن زيد فى الثالث متعلق بخير لانه
اسم تفضيل وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب
البصريين واجاز البغداديون لا طالع جبلا بلا تنوين اجروه فى
ذلك مجرى المضاف كما اجرى مجراه فى الاعراب وعليه يتخرج الحديث
لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت كذا له فى المغنى **فصل ولك فى
نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه احدها فتحهما** اى فتح ما بعد
الاولى وما بعد لا الثانية وهو الاصل نحو لا بيع فيه ولا خلة بفتحهما
**فى قراءة ابن كثير وابى عمرو بن العلا والثانى رفعهما اما بالابتدا
او على اعمال لا عمل ليس كالاية المتقدمة فى قراءة الباقين** من السبعة
وقوله وهو عبيد الراعى بن حصين ۝ وما هجرتك حتى قلت معلنة
لا ناقة لى فى هذا ولا جمل برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى
تبرات منى وقلت صريحا لا ناقة لى ولا جمل وهو مثل ضرب لبرائتها
منه **والثالث فتح الاول ورفع الثانى كقوله** هذا لعمركم الصغار

بعينه

بعينه **لا ام لى ان كان ذاك ولا اب** واختلف فى قايله فنسبه
سيبويه فى الكتاب الى رجل من بنى مذحج ونسبه ابو رياش الى همام
ابن مرة ونسبه ابن الاعرابى الى رجل من بنى عبد مناة ونسبه الحاتمى
الى ابن الاحمر ونسبه الاصفهانى الى ضمرة بن ضمرة والصغار بفتح
الصاد الذل وبعينه توكيد له والبا زايدة **وقوله** وهو جرير يهجو
نمير بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن وهو ابو قبيلة
من قيس باى بلايا نمير بن عامر ۝ **وانتم ذنابى لا يدين ولا صدر**
باى متعلق بمحذوف والتقدير باى بلا تفتخرون وذنابى بضم
الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الالف با موحدة مفتوحة
اى اتباع وجملة لا يدين ولا صدر تفسير للذنابى والمعنى لستم
برؤس بل اتباع لا ايدى لكم ولا صدر **الرابع عكس الثالث** وهو
رفع الاول وفتح الثانى **كقوله** وهو امية بن الصلت فى حال
الجنة **فلا لغو ولا تاثيم فيها** ۝ وما فاهوا به ابدا مقيم ۝ واللغو
الباطل والتاثيم من اثمته اذا قلت له اثمت وفاهوا تلفظوا به
والمعنى ليس فى الجنة قول باطل ولا تاثيم احد لاحد وما تلفظوا
به من طلب شهوة حاصل مقيم على التابيد **الخامس فتح الاول ونصب
الثانى كقوله** وهو ابن العباس السلمى جد العباس بن مرداس
وقيل ابو عامر جد العباس **لا نسب اليوم ولا خلة** اتسع الخرق على
الراقع ومنع الاوجه الخمسة الجارية فى نحو لا حول ولا قوة الا
بالله مستفادة من قول الناظم ۝ وركب المفرد فاتحا كلا ۝ حول ولا
قوة والثانى اجعلا ۝ مرفوعا او منصوبا او مركبا ۝ وان رفعت اولا
لا تنصبا ۝ ولكل منها توجيه يخصه ۝ اما فتحهما فوجهه ان تجعل لا
فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت فعلى مذهب سيبويه يجوز ان
تقدر بعدهما خبرا لهما معا اى لا حول ولا قوة لنا اى موجودان
لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل فى الخبر فهما فى موضع

ولا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما
جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قايمان ويجوز ايضا
عنده ان يقدر لكل واحدة منهما خبرا اى لا حول موجود لنا ولا قوة
موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه القايل
بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما عملت فيه لا الناصبة اسمها
فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا
بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلان فيجوز
ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قايمان
لانهما شي واحد ويجوز ايضا عند هولاء ان يقدر لكل منهما خبر على
حياله، واما رفعهما فوجهه ان تجعل لا الاولى ملغاة لتكررها فما
بعدها مرفوع بالابتدا او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا
بها وعلى الوجهين فلنا خبر عن الاسمين ان قدرت لا الثانية
تكرارا للاولى وما بعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة
والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فلنا خبر عن احدهما وخبر الاخر
محذوف كما في زيد وعمرو قايم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذوران
احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني توارد عاملين على
معمول واحد قاله في المغني في مسئلة لا رجل ولا امراة برفعهما واما
فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية
زايدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه
يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف عليه وعند
غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا تجتمع لا والابتدا في رفع الخبر الواحد
ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زايدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس
واما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى ملغاة او عاملة
عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه
كالوجه الذي قبله سوا على المذهبين، واما فتح الاول ونصب الثاني

نوجهه

نوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زايدة وما بعدها
منصوب منون وهو اضعفها لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف
والقياس فتحه بلا تنوين حتى قال ابن الدهان في الغرة خصه يونس
وجماعة من النحويين بالضرورة كتنوين المنادى المفرد المعرفة
وجعله الزمخشري منصوبا على اضمار فعل اى ولا ارى قوة وهو عند
غيرهم على تقدير لا زايدة موكدة وان الاسم بعدها منتصب بالعطف
على محل اسم لا الاولى وعند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لان
لما اطرد في لا بنا اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث
للفتحة الاعرابية، واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما
خبر واحد بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع بما كان مرفوعا
به قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان
لا الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما تقول غيره فيلزم ارتفاع ع
الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر
على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها
ويجوز ان يقدر لكل خبر، وهذه الاوجه الخمسة ماخوذة من اثني عشر
وجها وذلك لان ما بعد الاولى يجوز فيه البنا على الفتح والرفع على
الالغا والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية
يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب واذا ضربت هذه الاربعة
في الثلاثة الاول بلغت اثني عشر وجها وكلها جايزة الا اثنين
وهما رفع الاول على الالغا او على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني
وانهاها ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة واحد وثلاثين وجها هذا
اذا عطفت وكررت لا فان عطفت ولم تكررها وجب فتح الاول
على اعمال لا عمل ان وجاز في الثاني النصب عطفا على محل الاول
والرفع عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا كقوله
وهو رجل من بني عبد مناة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك

تلاء ابٍ وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا
يروى ابنا بالنصب وتجوز وابن بالرفع ولا تجوز وابن بالفتح
واما حكاية الاخفش لا رجل وامراة بالفتح بلا تنوين فشاذة
والاصل ولا امراة فحذفت لا وبقى البناء بحاله على نية لا كما قالوا
ولا بيضاء شحمة على نية كل والى ذلك اشار الناظم بقوله والعطف
ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذى الفصل انتمى فصل
واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متعلق بوصف متصل نعت
مفرد جاز في الوصف المفرد فتحه على انه ركب معها اى مع النكرة
قبل مجىء لا وصار الوصف والموصوف كالشىء الواحد ثم دخل
عليها لا مثل لا خمسة عشر عندنا وقيل علة البناء كون الوصف
من تمام اسم لا واسم لا وجب له البناء لتضمنه معنى من فصار كانهما
معا تضمنا معنى من وقيل انه اجرى على لفظ الموصوف لانه
اشبه المعرب وقيل فتحته فتحة اعراب وحذف تنوينه
للمشاكلة وجاز نصبه مراعاة لمحل النكرة الموصوفة لانها فى
محل نصب بلا وقال الشاطبى النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان
مبنيا لان حركة البناء شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب اصلها
انتهى وجاز رفعه مراعاة لمحلها مع لا لانهما فى محل رفع بالابتدا
لصيرورتهما بالتركيب كشىء واحد فحكموا على محلهما بالرفع وجعلوا
النعت للمجموع كما عكسوا فى النعت المقرون بلا نحو مررت برجل لا
ظريف ولا كريم قال الرضى جعل حرف النفى مع الاسم الذى بعده صفة
لرجل انتهى نحو لا رجل ظريف فيها هذا من امثلة الخليل فيجوز فيه لا
رجل ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه
ومثله لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجال ظريفين وظريفون
يستوى فيهما لفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظريفات لان
اسم لا فى ذلك كله مبنى ولا فرق فى النعت بين المشتق كما مر والجامد

المنعوت

المنعوت بمشتق ومنه لا ماء ماء باردا عندنا فيجوز فى ماء الثانى
الفتح على انه مركب مع الاول والنصب والرفع على ما مر وضعف الكمال
الانصارى فى شرح المفصل كون ماء الثانى صفة لماء الاول وقال
كيف يوصف الشىء بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد
اللفظى او البدل انتهى وجوابه انه لا يبعد فى جعله صفة لانه
لما وصف بباردا صار مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد ولانه
يوصف بالاسم الجامد اذا وصف كمررت برجل رجل عاقل والقول
بانه توكيد لفظى او بدل خطا لان الماء الثانى لما وصف وتقيد
بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح كونه توكيدا له ولا بدلا
منه لعدم مساواته للاول وان جعلنا باردا نعتا لماء الاول وماء
الثانى بدلا من الاول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو
ممتنع وقال ابو حيان وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاء
توطئة للحال فى قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا
واعترضه الموضح فى الحواشى بانه انما جىء بالجامد توطئة للحال
ليجرى على منعوت اذ كان ذلك حق المشتقات وهنا لو لم يذكر
التابع جرى قولك باردا نعتا على ماء الاول فما فائدة هذه التوطئة
انتهى فان فقد الافراد فى النعت نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا او
فقد الافراد فى المنعوت نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا او فقد
الاتصال بان كان بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل فى الدار
ظريف او لا ماء عندنا ماء باردا امتنع الفتح يتعين لانه يستدعى
التركيب وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين وجاز الرفع بالنظر الى المحل
والنصب بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان معربا والى محله ان كان
مبنيا قال ابن خروف الحمل على الموضع فى هذا الباب حسن فى
المعرب والمبنى لان الموضع للابتدا انتهى والى هذه المسئلة اشار
بقوله ومفردا نعتا لمبنى يلى فافتح او انصبن او ارفع تعدل

وغيرما يلى وغير المفرد • لابن وانصبه او الرفع اقصد • كما تقدم
فى المعطوف بدون تكرار لا فشبه النعت المفصول فى جواز الرفع
والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه
المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال والعطف ان لم
يتكرر لا احكما له بما للنعت ذى الفصل انتهى وصنيع الموضح اقعد من
جهة التقسيم وانسب لقوله وكما فى البدل الصالح لعمل لا وهو
المنكور لا العطف بدون تكرار نحو لا رجل وامراة فيها بنصب امراة
ورفعها والبدل الصالح لعمل لا نحو لا احد رجل وامراة فيها
بنصب رجل وامراة ورفعهما ولا يجوز الفتح فى المعطوف والبدل
لوجود الفاصل فى العطف بحرفه وفى البدل بعاملة لان البدل
على نية تكرار العامل فان لم يصلح البدل له اى لعمل لا بان كان
معرفة فالرفع واجب بالنظر الى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب
بالنظر الى محل اسم لا لانها لا تعمل فى معرفة نحو لا احد زيد وعمرو
فيها فزيد وعمرو بدل تفصيل من احد وكذا يجب الرفع مع تكرار لا
الذى لا يصلح لعمل لا نحو لا امراة فيها ولا زيد لان لا الجنسية
لا تعمل فى معرفة قال ابو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال
لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا اخاه قاله صاحب البسيط
ووجهه انهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوايل
وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوى بنا على انهما لا يتبعان
نكرة وسياتى الخلاف فيهما فصل واذا دخلت همزة الاستفهام
على لا النافية للجنس لم يتغير الحكم بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها
بدونها من عمل فى اللفظ نحو الا غلام سفر حاضر بنصب غلام لا غير
ومن تركيب نحو الا رجل فى الدار بفتح رجل لا غير ومن تكرار نحو الا رجوع
والاحياء بالاوجه الخمسة ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنيهما
من الاستفهام والنفى وذلك اذا كان الاستفهام عن النفى كقوله

ومو

وهو قيس بن الملوح على ما قيل الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا
الاقى الذى لاقاه امثالى • والمعنى ليت شعرى اذا لاقيت ما لاقى (قاة)
امثالى من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى ام لها تجلد وتثبت
وكنى عن الموت بما ذكر تسلية لها وادخل اذا الظرفية على المضارع
بدل الماضى وهو نادر وبقا الحرفين على معنيهما قليل حتى توهم ابو
على الشلوبين انه غير واقع فى كلام العرب ورد على الجزولى اجازته
اياه والحق وقوعه فى كلامهم على قلة كقولهم فى المثل افلا قماص
بالعير والقماص بكسر القاف وبالصاد المهملة والعير بفتح العين
المهملة الحمار والشلوبين لفظ اعجمى ينطق بالحرف الذى بعد واوه
بين الباء الموحدة والفا ولامه مضمومة وقد تفتح قاله الدماميني
وتارة يراد بهما اى بالهمزة ولا التوبيخ والانكار كقوله • الا ارعوا
لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم • فالا حرف توبيخ
وارعوا مصدر ارعوى يرعوى اى انكف عن الشئ يستعمل كثيرا
فى ترك ما يستهجن يقال ارعوى فلان عن القبيح اى انكف عنه
وولت ادبرت وذهبت والشبيبة الشباب قال فى المطول
والشباب فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته
الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة انتهى وهو ماخوذ من كلام
الاطبا وآذنت اعلمت والمشيب والشيب واحد • وقال الاصمعى
والمشيب دخول الرجل فى حد الشيب من الرجال والشيب تغير
بياض الشعر والهرم كبر السن وكون الحرفين يراد بهما التوبيخ
هو الغالب فى الاستعمال • واعترض الدماميني فقال اعلم ان
المفيد للانكار التوبيخى هو الهمزة وحدها لا مجموع الا والنفى المفاد
بلا باق على حاله ففى البيت عدم الارعوا امر ثابت والتوبيخ
تسلط على ذلك وحينئذ فهما حرفان كل منهما يفيد ما اختص به
واجاب الشمنى بان المراد ان الهمزة تفيد الانكار التوبيخى وكلمة

لا تفيد النفي لمجموع الا يفيد الانكار التوبيخي على النفي وتارة يراد
بهما التمني كقوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت
يد الغفلات والعمر المدة ويرأب بفتح اليا المثناه تحت وسكون
الرا وفي اخره با موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب في جواب التمني
وفاعله ضمير العمر وأثأت بمثلثة بعد الهمزة الاولى اي افسدت وفي
الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية استعار الغفلات
يدا تشبيها بمن يكسب اشيا بيده وسواي كون الحرفين يراد بهما التمني
كثير واختلف في الا هذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها
والتابعها والمعتمد عند سيبويه والخليل ان الا هذه لا خبر لها
معنى الفعل والحرف فهي بمنزلة اتمنى فلا خبر لها كما ان اتمنى لا خبر له
وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاوها اذا
تكررت كما ان ليت كذلك لان ليت لا تركب مع اسمها ولا تكرر فعلى
فلا تعمل الا عندهما الا في الاسم خاصة فيبنى اذا كان مفردا ويعرب
نصبا ان كان مضافا او شبهه وخالفهما المازني والمبرد فجعلاها
كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما مركبة ما لها مجردة من تركيب
ونصب وخبر والغا واتباع للفظ اسمها او محله واستدلا بالبيت
السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع اما خبر لا واما صفة لا
مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط والا نصب وعليهما فرجوعه
مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل واللازم احد الامرين اما
ثبوت الخبر او مراعاة محلها مع اسمها وايا ما كان فهو المدعى ورد
بانه لا دليل لهما في البيت الذي استدلا به اذ لا يتعين كون مستطاع
خبرا لالا او صفة لاسمها ورجوعه فاعلا على حذف مضاف اي نايب
فاعل مستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدا
موخرا والجملة من المبتدا والموخر صفة ثانية لعمر وصفته الاولى جملة
ولى واذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال ولما فرغ من

الكلام على الا المركبة اتفاقا وهي المشار اليها في النظم بقوله واعط
لا مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام شرع في الا البسيطة
على الاصح تكملة للاقسام فعبر الاسلوب وقال وترد الا للتنبيه
والافتتاح فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ولا تعمل شيا فالاسمية
نحو الا ان اوليا الله لا خوف عليهم والفعلية نحو الا يوم ياتيهم ليس
مصروفا عنهم فالا داخلة على ليس تقديرا لان يوم منصوب بمصروف
مقدم من تاخير والاصل الا ليس مصروفا عنهم يوم ياتيهم وترد الا عرضية
بسكون الرا وتحضيضية بحا مهملة وضادين معجمتين فيختصان بالجملة
الفعلية الخبرية ولا يعملان شيا فالعرضية نحو الا تحبون ان يغفر الله
لكم والتحضيضية نحو الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وانما اختصا
بالفعلية لانهما للطلب لان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب
بحث وازعاج ومضمون الفعلية امر حادث متجدد فيتعلق الطلب به
بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب في
شرح المفصل حروف التحضيض معناها الامر اذا وقع بعدها
المضارع والتوبيخ اذا وقع بعد الماضي مسئلة واذا جهل الخبر سوا
قلنا انه خبر لا ام خبر المبتدا وجب ذكره للجهل به نحو لا احد اغير من الله
عز وجل واذا علم من سياق او غيره فحذفه كثير نحو فلا فوت اي لهم
قالوا لا ضير اي علينا ولو ذكر لجاز عند الحجازيين والى ذلك اشار
الناظم بقوله وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر اذا المراد مع سقوطه
ظهر وحذف الخبر المعلوم يلتزمه التميميون والطائيون هذا
نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بني تميم انهم لا يظهرون خبرها
ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال ابو حيان
واكثر ما يحذفه الحجازيون مع لا نحو لا اله الا الله اي لنا او في الوجود
او نحو ذلك قال الزمخشري في جز له لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا
والصواب انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله اله مبتدا وخبر كما

نقول زيد منطلق ثم جئ باداة الحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع
لا كما ركب المبتدا معها في لا رجل في الدار ويكون الله مبتدا مؤخرا واله
خبرا مقدما وعلى هذا تخرج نظايره نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى
الا علي فنقله الموضع عنه وقال بعده قلت وقد يرجح قوله بان فيه سلامة
من دعوى الحذف ودعوى ابدال ما لا يحل المبدل منه وذلك على قول
الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك على قول
من يجعل المرفوع خبرا انتهى هذا باب الافعال الداخلة
بعد استيفا فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين هذا قول الجمهور
وذهب السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتدا والخبر
بل هما كمفعولي اعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمرو
الا على جهة التشبيه وانت لم ترد ذلك مع ظننت واجيب بالمنع وان
المراد ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه وذهب الفرا الى ان الثاني منصوب
على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا و
عورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه
افعال هذا الباب نوعان احدهما افعال القلوب وانما قيل
لها ذلك لان معانيها قايمة بالقلب وليس كل قلبي ينصب مفعولين
بل القلبي ثلثة اقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر في كذا وتفكر فيه
وما يتعدى لواحد بنفسه نحو عرف زيدا الحق وفهم المسئلة وما يتعدى
لاثنين بنفسه وهو المراد هنا واليه اشار الناظم بقوله انصب بفعل
القلب جزئي ابتدا اعني راى خال علمت وجدا ظن حسبت وزعمت
مع عد حجا درى وجعل اللذ كاعتقد وهب تعلم وينقسم هذا القسم
المتعدي لاثنين اربعة اقسام احدها ما يفيد في الخبر يقينا وهو اربعة
وجد والفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله
هو خيرا فالها متصلة به مفعوله الاول وخيرا مفعوله الثاني وهو
ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما سوغ مجي وجد للعلم لان من وجد

الشيء

الشيء على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى انهم الفوا اباءهم ضالين
فاباءهم مفعول اول وضالين مفعول ثان وقال الشاعر وهو زياد
ابن يسار تعلم شفا النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل
والمكر فتعلم لامر بمعنى اعلم وشفا النفس مفعوله الاول وقهر
عدوها مفعوله الثاني والاكثر وقوع تعلم هذا على ان المشددة
وصلتها فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند
اليه كقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين فقلت تعلم ان للصيد
غرة وان لا تضيعها فانك قاتله فان بفتح الهمزة وتشديد النون
حرف موصول وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد
الرا المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم وان
لا الى اخره جملة شرطية والها في تضيعها عايدة على الوصية فيما
قبله والها في قاتله عايدة على الصيد وقد يكون تعلم بمعنى الماضي
قال يعقوب تقول تعلمت ان زيدا خارج بمعنى علمت وقال الاخر
دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفا حميد
دريت مبني للمفعول والتا مفعوله الاول في موضع رفع على النيابة
عن الفاعل والوفي مفعوله الثاني وموصفه مشبهة والعهد بالرفع
على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة
وعرو منادى مرخم بحذف التا وفاغتبط جواب شرط مقدر اي
اذ دريته فاغتبط من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير
ان يريد زوالها عنه فان اراد زوالها كان حسدا والاكثر في درى
هذا ان يتعدى بالبا نحو دريت بزيد فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى
لاخر بنفسه نحو ولا ادراكم به فضمير المخاطبين مفعوله الاول والمجرور
بالبا مفعوله الثاني القسم الثاني ما يفيد في الخبر رجحانا وهو خمسة
جعل وحجا وعد وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا فالملائكة مفعوله الاول واناثا مفعوله الثاني ونحو

قوله وهو تميم بن ابي مقبل وقيل ابو سنبل الاعرابي قد كنت احجو ابا
عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات ٥ فابا عمرو مفعوله الاول
واخا ثقة مفعوله الثاني والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل
المت بمعنى نزلت ونحو قوله وهو النعمان بن بشير الانصاري رضي الله
عنه فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك
في العدم ٥ فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكك
مفعوله الثاني والعدم بضم العين الفقر ونحو قوله وهو ابن همام
السلولي ٥ فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرءا هالكا
فيا المتكلم مفعوله الاول وامرا مفعوله الثاني وهالكا نعت
امرءا والاقل في هب هذا وقوعه على ان وصلتها كما في المسئلة الكائنة
في الغرايض هب ان ابانا كان حمارا ونحو قوله وهو ابو امية الحنفي
واسمه اوس زعمتني شيخا ولست بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا
فيا المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثاني ويدب دبيبا
يدرج في المشي درجا رويدا والاكثر في زعم هذا وقوعه على ان
بتخفيف النون او ان بتشديدها وصلتها وافراد الضمير في مثل
هذا افصح من تثنيته وهو راي البصريين والتثنية راي الكوفيين
فالاول نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا والثاني نحو قوله وهو
كثير عزة ٥ وقد زعمت اني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عز لا
يتغير ٥ وعزمنادى مرخم والقسم الثالث ما يرد بالوجهين والغالب
كونه لليقين وهو اثنان رای وعلم كقوله انهم يرونه
بعيدا ونراه قريبا الاول للرجحان والثاني لليقين وكقوله تعالى
فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات الاولى
لليقين والثانية للرجحان والقسم الرابع ما يرد بها اى بالوجهين
والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال فالرجحان
كقوله ٥ ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا ٥ فعردت عمن كان عنها

معردا

معردا فالكاف مفعوله الاول وصاليا مفعوله الثاني وان شبت
بالبنا للمفعول شرط ولظى الحرب نايب الفاعل وجواب الشرط محذوف
والتعريد بالعين المهملة الانهزام والجبن يقال عرد في الحرب اذا
جبن ٥ وقال الخليل عرد وعرج في الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا
الحرب اذا وقدت نارها فانهزمت في من كان منهزما والبقين نحو قوله
تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم اى يتيقنون ذلك والرجحان في
حسب كقول الشاعر وهو زفر بن الحارث الكلابي وكنا حسبنا كل
بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا ٥ فكل مفعوله الاول وشحمة
مفعوله الثاني وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير
قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتانيث واليقين فيها نحو قوله
وهو لبيد العامري حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا
ما المرء اصبح ثاقلا ٥ فالتقى مفعول اول والجود معطوف عليه
وخير مفعوله الثاني ولم يثن لانه اسم تفضيل واسم التفضيل
اذا اضيف الى نكرة لزمه الافراد والتذكير ورباحا بالباء الموحدة
والحا المهملة تمييز واذا شرطية وما زائدة والمرء مرفوع بفعل
محذوف يفسره اصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر اصبح المحذوف والمعنى
تيقنت التقى والجود خير تجارة ربحا اذا اصبح المرء ثقيلا بسبب
الموت ووصف الميت بالثقل لان الابدان تخف بالارواح فاذا
مات صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات والرجحان في خال كقوله
اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من
الوجد ٥ اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله
الاول وذا هوى مفعوله الثاني وان لم تغضض الطرف شرط
وجوابه محذوف وجملة يسومك بمعنى يكلفك نعت هوى وفاعله
ضمير مستتر يعود على هوى وهو العايد من الصفة الى الموصوف
وما لا يستطاع في موضع المفعول الثاني ليسومك ومن الوجد

بيان لما واليقين فيها نحو قوله وما خلتني زلت بعدكم ضمنا ٥
اشكو اليكم حموة الالم انشده خلف الاحمر من الكوفيين وما
المتكلم مفعوله الاول وضمنا مفعوله الثانى وهو بفتح الضاد
المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلى وفى نسخة ظبيا بالظاء
المشالة وبالهمز وهو بمعنى مشفق قال فى الصحاح وظمئت الى لقائه
اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتنى معترض
بين النافى وهو ما والمنفى وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال
وهو التاء وخبرها وهو اشكو وبعد متعلق بضمنا وجاز تقدمه على
الصفة المشبهة لانه ظرف وحموة بضم الحاء المهملة والميم وتشديد
الواو الشدة والتقدير خلت نفسى ضمنا بعدكم ما زلت اشكو شدة
الفراق تنبيهان اثنان الاول ترد علم بمعنى عرف وترد ظن بمعنى
اتهم واليهما اشار الناظم بقوله ٥ لعلم عرفان وظن تهمة ٥ تعدية
لواحد ملتزمة ٥ وترد راى بمعنى ذهب من الراى اى المذهب وترد
حجا بمعنى قصد فيتعدين هذه الافعال الاربعة الى مفعول واحد
فقط فاولها نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا
اى لا تعرفون شيئا وثانيها نحو وما هو على الغيب بظنين بالظاء المشالة
اى بمتهم وثالثها تقول راى ابو حنيفة راى حل كذا وراى الشافعى
حرمته اى ذهب ابو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعى الى حرمته ورابعها
نحو حجوت الله اى نويته وقصدته وترد وجد بمعنى حزن او حقد
فلا يتعديان يقال وجد زيد اذا حزن او حقد ويختلفان فى المصدر
فمصدر وجد بمعنى حزن وجد ومصدر وجد بمعنى حقد موجدة وتاتى
هذه الافعال الخمسة وبقية افعال الباب لمعان اخر غير قلبية
فلا تتعدى لمفعولين فتاتى علم للعلمة بضم العين كعلم الرجل اذا
كان مشقوق الشفة العليا وتاتى راى بمعنى ابصر نحو رايت زيدا
اى ابصرته وبمعنى اشار نحو راى زيد كذا اى اشار به وبمعنى ضرب

نحو رايت

نحو رايت الصيد اى ابصرت رئته وتاتى حجا بمعنى غلب فى المحاجة
نحو حجا زيد عمرا اى غلبه فى المحاجة وبمعنى رد نحو حجيت السائل اذا
رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل اى سقتها وبمعنى كتم وبمعنى
حفظ نحو حجوت الحديث اى كتمته او حفظته وبمعنى اقام نحو حجا
بمكة اى اقام بها وبمعنى بخل يقال حجا بماله اى بخل به وبمعنى وقف
كقوله ٥ فهن يعكفن به اذا حجا ٥ اى وقف ٥ وتاتى وجد بمعنى اصاب
نحو وجد زيد ضالته اى اصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان
اى استغنى وتاتى عد بمعنى حسب بفتح السين نحو عددت المال
اى حسبته احسبه بضم السين فى المضارع ٥ وتاتى زعم بمعنى كفل
نحو زعمت زيدا اى كفلته وضمنته وفى التنزيل وانا به زعيم وفى
الحديث الزعيم غارم ٥ وبمعنى رأس بالهمز وتركه نحو زعم زيد اذا
راس ومنه زعيم القوم فلان اى رئيسهم وبمعنى قال كقول ابى
زبيد الطائى ٥ يا لهف نفسى ان كان الذى زعموا ٥ حقا وماذا يرد
القوم تلهيفى ٥ اى ان كان الذى قالوه حقا نص عليه ابن برى وبمعنى
سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت ٥ وبمعنى طمع
قاله فى الصحاح وفى حواشيه لابن برى قال ابن خالويه يقال زعم فى
غير مزعم اى طمع فى غير مطمع ٥ وتاتى درى بمعنى خدع نحو درى الذئب
الصيد اذا خدعه واستخفى له ليفترسه ٥ وتاتى حسب بمعنى احمر
لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتاتى
خال للعجب يقال خال الرجل تكبر واعجب بنفسه ٥ وبمعنى ظلع بالظاء
المشالة يقال خال الفرس ظلع اى غمز فى مشيه وغير ذلك قال
الموضح وانما لم يذكر بعضها لانه لم يسمعها قولنا انتهى المقارب
التنبيه الثانى من التنبيهين العرب الحقوا رأى الحلمية برأى
العلمية فى التعدى لاثنين بجامع ادراك الحس الباطن كقوله تعالى
سما انى ارانى اعصر خمرا فارى علمت فى ضميرين متصلين لمسمى واحد وا حد

فاعل وثانيهما مفعول اول وجملة اعصر خمرا المفعول الثاني وكقوله
وهو عمرو بن احمر يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام فراهم في منامه
اراهم رفقتي حتى اذا ما ۔ تجافى الليل وانخزل انخزالا فالهاء
والميم مفعول اول ورفقتي بضم الرا وكسرها مفعول ثان والرفقة
الجماعة ينزلون جملة ويرتحلون جملة وسموا رفقة لارتفاق بعضهم
ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل
اى انطوى وانقطع والى هذا اشار الناظم بقوله ۔ ولراى الرؤيا انم
ما لعلما ۔ طالب مفعولين من قبل انتمى ۔ وذهب بعضهم الى ان راى
الحلمية لا تنصب مفعولين وان ثاني المنصوبين حال ورد بوقوعه
معرفة كما هنا واعترض بان الرفقة الرفقا وهم المخالطون والمرافقون
فهو بمعنى اسم الفاعل فالاضافة فيه غير محضة قاله الموضح في الحواشي
وفيه نوع مخالفة لما هنا وراى الحلمية لا يدخلها الغاء ولا تعليق
خلافا للشاطبي ومصدرها الرؤيا نحو قوله تعالى هذا تاويل رؤياي
من قبل ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد يقع مصدرا للبصرية
خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي اريناك
الا فتنة للناس قال ابن عباس رضي الله عنهما هي رؤيا عين لكن
المشهور استعمالها في الحلمية النوع الثاني من انواع هذا الباب
الناصبة للمبتدا والخبر مفعولين افعال التصيير وانما قيل لهذه ذلك
لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة الى اخرى نحو جعل ورد وترك
واتخذ وتخذ وصير ووهب واليها الاشارة بقول النظم والتي
كصيرا ۔ ايضا بها انصب مبتدا وخبرا ۔ قال الله تعالى فجعلناه
هباء منثورا فالها مفعوله الاول وهباء مفعوله الثاني ومنثورا
نعت هباء وقال الله تعالى لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا
فالكاف والميم مفعول اول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول
لاجله وقال الله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض فبعضهم

مفعول

مفعول اول وجملة يموج في بعض في موضع المفعول الثاني
وقال الله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا فابراهيم مفعول اول
وخليلا مفعول ثان وقال الشاعر وهو ابو جندب بن مرة الهذلي
تخذت غراز اثرهم دليلا ۔ وفروا في الحجاز ليعجزوني ۔ فغراز
بضم الغين المعجمة وتخفيف الرا المهملة وفي اخره زاي اسم واد قاله
العيني وانشده الموضح مختوما منون وقال انه اسم جبل وهو مفعول
اول لا ينصرف على ارادة البقعة ودليلا مفعول ثان واثرهم منصوب
على الظرفية والضمير المضاف اليه وفاعل فروا ويعجزوني يرجع
الى بني لحيان في البيت قبله وفي بمعنى الى واللام في ليعجزوني للتعليل
وقال روبة بن العجاج ۔ ولعبت طير بهم ابابيل فصيروا مثل كعصف
ماكول وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين والواو
في صيروا نايب الفاعل وهي المفعول الاول ومثل المفعول الثاني
وكعصف مضاف اليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين وقال
الدماميني ينبغي ان يكون الكاف اسما اضيف اليه مثل فيكون عمل كل
من الكلمتين موفرا عليها اما اذا جعلت حرفا زايدا وجعل مثل مضافا
الى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له الهم الا ان يقال
نزل منزلة الجزء من المجرور انتهى وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية
توكيد لها قاله المغني في حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع
اكل حبه وبقي تبنه وقال الفرا ورق الزرع وقالوا في الدعا وهبني
الله فداك اى صيرني حكاه ابن الاعرابي عن العرب وهو قليل فيا
المتكلم مفعوله الاول وفداك مفعوله الثاني ووهب هذا ملازم
للمضي لانه انما سمع في مثل والامثال لا يتصرف فيها فصل لهذه
الافعال ثلاثة احكام احدها الاعمال وهو الاصل وهو واقع في
افعال هذا الباب الجميع الجامد منها والمتصرف والقلبي والتصييري
ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف والحكم الثاني الالغا

وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه بين المبتدا
والخبر او تاخره عنهما فالتوسط كزيد ظننت قايم والتاخر نحو زيد
قايم ظننت قال منازل بن ربيعة المنقري ابا لاراجيز يا ابن
اللؤم توعدني وفي الاراجيز خلت اللوم والخور فوسط خلت
بين المبتدا المؤخر وهو اللوم والخبر المقدم وهو في الاراجيز جمع
ارجوزة بمعنى الرجز واراد بها القصايد المرجزة الجارية على بحر الرجز
واللؤم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الآبا فهو
من ادم ما يهجى به وقد بالغ هذا الشاعر في هجو روبة او العجاج على ما
قيل حيث جعله ابنا للؤم اشارة الى ان ذلك غريزة فيه والخور بفتح
الخاء المعجمة والواو وفي آخره را الضعيف والمعنى اتوعدني يا ابن اللوم
بالاراجيز وفيها اللوم والخور وقال ابو سيدة الدبيري وان لنا
شيخين لا ينفعاننا غنيين لا يجري علينا غناهما هما سيدانا
يزعمان وانما يسوداننا ان يسرت غنماهما فاخر يزعم عن المبتدا
والخبر وان حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان يزعمان
انهما سيدانا وانما يكونان كذلك اذا يسرت غنماهما بان كثرت البانها
ونسلها واجرى علينا من ذلك والغاء العامل المتاخر عن المبتدا والخبر
اقوى من اعماله بلا خلاف لضعفه بالتاخر والعامل المتوسط بالعكس
فالاعمال فيه اقوى من اهماله لان العامل اللفظي اقوى من الابتدا وقيل
هما اي الالغا والاعمال في المتوسط بين المفعولين سواء لان ضعف العامل
بالتوسط سوغ مقاومة الابتداله فلكل منهما مرجح قاله ابو حيان
تنبيه هذا الالغا بالنسبة الى المفعولين واما بالنسبة الى الفعل
ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين
ووجهه انه انما ينصب بظننت ما كان مبتدا قبل مجيئها ولا يبتدا
بالاسم اذا تقدمها الفعل قاله الخضراوي وابو حيان وشاهد الجواز
قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا يروى برفع ربع على الغا علية

تهلزمو

وبنصبه

وبنصبه على انه مفعول اول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر
راجع الى ربع قاله في المغني واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول
بل مضاف ومضاف اليه مبتدا وربع الظاعنين خبر عنه على تقدير
رفعه ومفعول اول متقدم وربع الظاعنين مفعول ثان واظن
عامل على تقدير نصبه والحكم الثالث التعليق وهو ابطال العمل
لفظا لا محلا لمجي ما له صدر الكلام بعده وسمي تعليقا لانه ابطال
في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل وتقديرا عماله والمانع من اعماله في
اللفظ اعتراض ما له الصدر الكلام وهو لام الابتدا نحو ولقد علموا لمن
اشتراه الاية وتمامها ما له في الاخرة من خلاق فمن مبتدا وهو
موصول اسمي وجملة اشتراه صلة من وعايدها فاعل اشتراه المستتر
فيه وما نافية وله وفي متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زايدة
وجملة ما له في الاخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور
باللام وجملة من وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتدا
لان لها الصدر فلا يتخطاها عامل وانما تخطاها في باب ان فرفع الخبر
لانها مؤخرة من تقديم لاصلاح اللفظ واصلها التقديم على ان ولام
القسم كقوله وهو لبيد على ما قيل ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنا
لا تطيش سهامها فاللام في لتاتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم
والقسم وجوابه جملة في محل نصب معلق عنها العامل بلام القسم لا
جملة الجواب فقط فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها وان
الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال ابو حيان
واكثر اصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولام القسم
لا تعلق كقوله لقد علمت اسد انا لهم يوم نصر لنعم النصير
بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيدا ليقومن
فتفتح ان انتهى وفي المغني ان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب
بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت لتاتين منيتي انتهى فاخرج

لام لتا تبنى عن كونها للقسم وما النافية نحو لقد علمت ما هولاء
ينطقون فما نافية وهولا مبتدا وينطقون خبر والجملة الاسمية
فى موضع نصب بعلمت وهى معلق عنها العامل فى اللفظ بما النافية
ولا وان النافيتان الواقعتان فى جواب قسم ملفوظ به اى بالقسم
او قسم مقدر فالقسم الملفوظ نحو علمت والله لا زيد فى الدار ولا
عمرو وعلمت والله ان زيد قايم والقسم المقدر نحو علمت لا زيد فى الدار
ولا عمرو وعلمت ان زيد قايم فهذه اربعة امثلة لكل واحد من الحرفين
مثالان وجملة القسم وجوابه فى الامثلة الاربعة معلق عنها العامل
فهى فى محل نصب على المفعولية بعلمت والاستفهام وله صورتان احديهما
ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة بعده نحو وان ادرى
اقريب ام بعيد ما توعدون فقريب مبتدا وام بعيد معطوف عليه
وما موصول اسمى فى محل رفع خبر المبتدا وما عطف عليه وجملة توعدون
صلة الموصول والعايد محذوف وجملة المبتدا وخبره فى موضع نصب
بادرى المعلق بالهمزة والصورة الثانية ان يكون فى الجملة اسم
استفهام عمدة كان نحو لنعلم اى الحزبين احصى فاى استفهام مبتدا
واحصى خبر وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل من الاحصا بحذف
الزوايد وجملة المبتدا والخبر معلق عنها نعلم لان الاستفهام لا يعمل
فيه ما قبله ولا فرق فى العمدة بين المبتدا كما مر والخبر نحو علمت متى السفر
والمضاف اليه المبتدا نحو علمت ابو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة اى
اى يوم سفرك او فضلة بالنصب عطفا على عمدة نحو وسيعلم الذين
ظلموا اى منقلب ينقلبون فاى منقلب مفعول مطلق منصوب
بينقلبون مقدم من تاخير والاصل ينقلبون اى انقلاب وليست
اى مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله
وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهى فى محل نصب والى ذكر المعلقات
اشار الناظم بقوله ٭ والتزم التعليق قبل نفى ما ٭ وان ولا لام ابتدا

اوقسم

اوقسم ٭ كذا والاستفهام ذا له انحتم ٭ ولا يدخل الالغا ولا التعليق
فى شى من افعال التصيير لقوتها ولا فى قلبى جامد لعدم تصرفه وهو
اثنان هب وتعلم فانهما يلزمان الامر والى ذلك اشار الناظم بقوله
وخص بالتعليق والالغا ما ٭ من قبل هب والامر هب قد الزما ٭ كذا
تعلم ٭ واعترض بان تعلم قد يكون بمعنى الماضى كما تقدم وما عداهما
من افعال هذا الباب متصرف الا وهب من افعال التصيير فانه
ملازم للمضى كما مر فى آخر النوع الثانى ولتصاريفهن ما لهن من الاعمال
والالغا والتعليق تقول فى الاعمال للمضارع اظن زيدا قايما وللاسم
الفاعل انا ظان زيدا عمرا قايما وتقول فى الالغا للمضارع مع التوسط
زيد اظن قايم ومع التاخر له زيد قايم اظن ومع التوسط للوصف
زيد انا ظان قايم فزيد مبتدا وقايم خبر وجملة انا ظان متوسطة
بينهما ومع التاخر له زيد قايم انا ظان فالغى الوصف فيهما مع اعتماده
على المبتدا وتقول فى التعليق بما اظن ما زيد قايم وانا ظان ما زيد
قايم وقس على ذلك بقية التصاريف والمصدر فى ذلك كالفعل فيهما
ذكر من الاعمال والالغا والتعليق كما قاله ابو موسى الجزولى وذلك ماخوذ
من قول النظم ولغير الماضى من سواهما يعنى هب وتعلم اجعل كلما
له زكن اى علم وقد تبين مما قد مناه فى حكمى الالغا والتعليق ان الفرق
بين الالغا والتعليق من وجهين احدهما ان العامل الملغى لا عمل له البتة
لا فى اللفظ ولا فى المحل وان العامل المعلق له عمل فى المحل لا فى اللفظ
فيجوز على اعتبار المحل علمت لزيد قايم وغير ذلك من امور بالنصب
لغير عطفا على المحل اى محل جملة زيد قايم فانها فى محل نصب على المفعولية
لعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب وفى هذا الثالث
فايدتان احداهما انه من محل الخلاف قال ابو حيان فى الجملة المقرونة
بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب ٭ احدها لسيبويه والبصريين
وابن كيسان انها فى موضع نصب ٭ الثانى للكوفيين لا موضع لها وانه

اضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة
لا موضع لها ايضا الا ان الافعال انفسها ضمنت فعل القسم فصارت
قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح
الجمل انتهى الفائدة الثانية انه انما يعطف على محل الجملة المعلق عنها
العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قايم وغير ذلك من
اموره ولا تقول علمت لزيد قايم وعمرا لان مطلوب هذه الافعال
انما هو مضمون الجمل فاذا كان في الكلام مفرد يودي معنى الجملة صح
ان تتعلق به والا فلا قال كثير عزة وما كنت ادري قبل عزة ما البكا
ولا موجعات القلب حتى تولت فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على
محل قوله ما البكا الذى علق عن العمل فيه قوله ادري هذا مراده هنا
وصرح بذلك في شرح القطر وقال في المغني هكذا استدل به ابن عصفور
ولك ان تدعي ان البكا مفعول وان ما زايدة وان الاصل ولا ادري
موجعات فيكون من عطف الجمل او ان الواو للحال وموجعات اسم لا
اى وما كنت ادرى قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة
انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت ادرى اى شئ البكا وصح عطف
موجعات على محل الجملة لانه يودى معنى الجملة لان معنى ولا موجعات
القلب ولا موجعات قلبى وهو في معنى قلبي له موجعات في الوجه الثاني
من وجهى الفرق بين الالغا والتعليق ان سبب التعليق موجب للاهمال
لفظا فلا يجوز معه الاعمال نحو ظننت ما زيدا قايما بنصبهما وسبب الالغا
مجوز للاعمال والاهمال فيجوز زيدا ظننت قايما بنصبهما مع التوسط
وزيدا قايما ظننت بنصبهما مع التاخر ولا يجوز الغا العامل المتقدم
والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الالغا لا في الابتدا خلافا للكوفيين
والاخفش فانهم اجازوا الالغا مع التقدم نحو ظننت زيد قايم برفعهما
واستدلوا على ذلك بقوله وهو بعض بنى فزارة كذاك ادبت حتى صار
من خلقى انى وجدت ملاك الشيمة الادب برفع ملاك على الابتداية

والادب

والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفى الحماسة بنصبهما على
الاعمال وقوله وهو كعب بن زهير ارجو وآمل ان تدنو مودتها
وما اخال لدينا منك تنويل برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله
مع تقدم اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكى عن بنى اسد خاصة
ووجه الدليل من هذين البيتين ان العامل الغى فيهما مع تقدمه على المبتدا
والخبر واجيب عنهما بان ذلك محتمل لثلاثة اوجه احدها ان يكون
من التعليق بلام الابتدا مقدرة والاصل لملاك وللدينا ثم حذف
اللام وبقى التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا مما نسخ لفظه
وبقى حكمه قاله في المغني وعلى هذا حمل سيبويه قوله واخال انى لاحق
مستتبع بكسر ان على تقدير انى للاحق والوجه الثانى ان يكون من
الالغا لان التوسط المبيح للالغا ليس هو التوسط بين المعمولين
فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض ايضا للالغا نعم الالغا
للتوسط بين المعمولين اقوى من الالغا مع التقدم عليهما والعامل هنا
وهو وجدت في البيت الاول واخال في البيت الثانى قد سبق متقدم
عليه اما وجدت فقد سبق بانى واما اخال فقد سبق بما النافية
فجاز الغا وهما لكونهما لم يتصدرا ونظيره في المسبوقية بالغير متى
ظننت زيدا قايما يجوز فيه الالغا لعدم تصدره والاعمال لتقدمه
على المعمولين والوجه الثالث ان يكون من الاعمال على ان المفعول
محذوف وهو ضمير الشان والاصل انى وجدته وما اخاله فحذف
ضمير الشان منهما كما حذف في قولهم اى العرب ان بك زيد ماخوذ و
الاصل انه والى الوجه الاول والثالث اشار الناظم بقوله وانو ضمير
الشان او لام ابتدا في موهم الغا ما تقدما والوجه الاول اولى لان
حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله تعالى قد افلح من زكاها والاصل
لقد افلح والوجهان الاخيران ضعيفان اما ضعف الالغا المذكور فلانهم
نزلوا تقديم المسند اليه في الجملة وهو اليا من انى منزلة تقديم المبتدا

المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على
الخبر تقديرا منزلة تقديم الخبر اما اذا قدر داخلين على العامل بطل
الالغا واما ضعف الحذف فمن وجهين ضعف حذف احد المفعولين دون
الآخر وسيأتي بيانه وضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل في مواطن
التفخيم والحذف مناف لذلك **فصل** ويجوز بالاجماع حذف
المفعولين لافعال القلوب اختصارا اي لدليل يدل عليها نحو اين
شركاي الذين كنتم تزعمون وقوله وهو الكميت يمدح اهل البيت
باي كتاب ام باية سنة ، ترى حبهم عارا علي وتحسب فحذف في الاية
مفعولا تزعمون وفي البيت مفعولا تحسب لدليل ما قبلهما عليهما اي
تزعمونهم شركاء وتحسبه اي حبهم عارا علي وعدل عن تقدير تزعمون
انهم شركاء وان كان هو الكثير الى تزعمونهم شركا لان الكلام في حذف
المفعولين معا لا في حذف ما سد مسدهما واما حذفهما اقتصارا اي
لغير دليل فمن سيبويه فيما نقل ابن مالك وعن الاخفش والجرمي وابن
خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقا سوا في ذلك افعال
الظن والعلم واختار الناظم وحجتهم في ذلك ان العرب تجري هذه
الافعال مجرى القسم فتتلقاها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من
محيص ولقد علمت لتاتين منيتي والجواب لا يحذف فكذلك ما هو
بمنزلته ورد بان تضمنها معنى القسم ليس بلازم وعن الاكثرين الاجازة
مطلقا لمجي ذلك في افعال العلم كقوله تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون
اعنده علم الغيب فهو يرى اي يعلم والاصل والله اعلم يعلم الاشيا
كاينة ويرى ما يعتقده حقا او نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام وفي
افعال الظن نحو وظننتم ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق مفيد
للنوع وقولهم في المثل من يسمع يخل اي يقع منه خيلة قاله الموضح وقال
صاحب التعريب والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه
يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف الاختصاري وليس الكلام

فيه

فيه وعن الاعلم يوسف الشنتمري تفصيل فقال يجوز في افعال
الظن لكثرة السماع فيها دون افعال العلم وعن ابي العلاء ادريس يجوز
في ظن وخال وحسب لانه سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه
ويمتنع بالاجماع حذف احدهما اقتصارا اي لغير دليل لان المفعولين
هنا اصلهما المبتدا والخبر فكما لا يجوز ان يؤتى بمبتدا دون خبر ولا
بخبر دون مبتدا قبل دخول الناسخ فكذلك بعده والى امتناع
حذف المفعولين او احدهما اشار الناظم بقوله ولا تجز هنا بلا دليل
سقوط مفعولين او مفعول ، واما حذف احدهما اختصارا اي لدليل
فمنعه ابو اسحق ابن ملكون من المغاربة وطائفة وحجتهم ان المفعول
في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه
احد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض
بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل دليل
عليه واجازه الجمهور كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم
الله من فضله هو خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون
به هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول للدلالة عليه وكقوله وهو عنترة
العبسي ولقد نزلت فلا تظني غيره ، مني بمنزلة المحب المكرم تقديره فلا
تظني غيره مني واقعا فحذف المفعول الثاني والتا في نزلت مكسورة
والكاف والرا من المحب المكرم مفتوحتان فرع اذا قلت زيدا ظننته
قائما فالتقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما ظننته قائما وعند ابن
ملكون وموافقيه اتهمت زيدا ظننته قائما او لابست قاله الموضح
في الحواشي ، فائدة هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح عند
النحويين وليس من الحذف في شي عند البيانيين لان غرض المتكلم
يختلف في افادة المخاطب لانه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من
غير تعلق بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فنقول وقع ظن او علم وتارة
يقصد نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول فنقول فلان يظن او

يعلم فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر وحينئذ فلا
يقال انه حذف منه شي كما لا يقال في القاصر انه حذف منه شي واما
اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما لان الغرض تعلق بافادتهما
فصـــل تحكى الجملة الفعلية بعد القول عند جميع العرب وكذا الاسمية
عند بعضهم فلا يعمل القول في جزيها شيا كما يعمل الظن لان الظن
يقتضي الجملة من جهة معناها فجزآها معه كالمفعولين في باب
اعطيت فصح ان ينصبها واما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها
فلم يصح ان ينصب جزيها مفعولين لانه لم يقتضها من جهة معناها
فلم يشبه باب اعطيت ولا ان ينصبها مفعولا واحدا لان الجملة لا
اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناظم وسليم اي بنو سليم بالتصغير
قبيلة من قيس عيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة
ابن قيس بن عيلان وسليم ايضا قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول
مجرى الظن ويعاملونه فيها اي في الجملة الاسمية عمل ظن فينصبون المبتدا
والخبر بالقول مطلقا من غير شرط من الشروط الاتية وعليه يروى
قوله وهو امرء القيس بن حجر الكندي يصف فرسا اذا ما جرى
شأوين وابتل عطفه، تقول هزيز الريح مرت باثأب،
بالنصب لهزيز على انه مفعول اول لتقول وجملة مرت باثأب
مفعول ثان وشأوين تثنية شأو بسكون الهمز وهو السبق ونصبه
على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب وهزيز
الريح دويها عند هبوبها والاثأب بفتح الهمزتين وسكون الثا
المثلثة وفي آخره با موحدة جمع اثابه وهي نوع من الشجر وقوله وهو
الحطيئة يصف جملا اذا قلت اني ايب اهل بلدة وضعت بها عنه
الولية بالهجر بالفتح لاني على انها مع معموليها سدت مسد مفعولي
قلت وايب راجع واهل بلدة مفعول ايب والضمير في عنه يعود الى
الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد اللام اخر الحروف البردعة

التي

التي توضع تحت الرحل والهجر بفتح الها وسكون الجيم ضرورة والاصل
فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر والى راي سليم اشار الناظم بقوله
واجرى القول كظن مطلقا، عند سليم وغيرهم يشترط في اعمال
لفظ القول عمل ظن شروطا وهي كونه فعلا مضارعا فخرج المصدر
والوصف والماضي والامر فلا يعمل شي من ذلك عمل ظن لانها لم
تقو قوة المضارع في هذا الباب وسوى به السيرافي بكسر السين
قلت بالخطاب وسوى به الكوفي قل فيجوز على قولهما اعمال الماضي
المسند الى تا المخاطب وفعل الامر نحو اقلت زيدا منطلقا وقل
زيدا منطلقا بجامع الاسناد الى ضمير المخاطب ويشترط في المضارع
اسناده للمخاطب لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب اذا استفهم
عن ظن نفسه فلا يجوز اعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم ولا
غايب فلا تقل اقول زيدا منطلقا ولا يقول زيد عمرا منطلقا
لما مر ولو قال واسناده للمخاطب وسوى به السيرافي الحاجر كان
ابين للتسوية ويشترط في زمن المضارع كونه حالا قاله الناظم
في شرح التسهيل ورد بقوله وهو عمر بن ابي ربيعة اما الرحيل
فدون بعد غد، فمتى تقول الدار تجمعنا، انشده سيبويه بنصب
الدار على انها مفعول اول وتجمعنا مفعول ثان قال ابو حيان وفيه
رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهم عن ظنه في الحال ان الدار
تجمعه واجابه بل استفهم عن وقوع ظنه لا عن ظنه في الحال انتهى وهذا
مبني على ان متى ظرف لتقول والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول
وفيه نظر لان تقول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم
اعتماده على استفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه ويشترط
كونه مضارعا لمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية
وليس التفريع عليه ويشترط في المضارع المسند الى ضمير المخاطب
كونه واقعا بعد استفهام بحرف او باسم سمع الكساي من العرب

أتقول للعبيان عقلا فعقلا مفعول اول وللعبيان مفعول ثان على التقديم والتاخير وقال عمرو بن معدي كرب المدحجي علام تقول الرمح يثقل عاتقي ، اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت ، فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت الفها لدخول الجار عليها والرمح بالنصب مفعول اول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني واطعن بضم العين يقال طعن يطعن بالضم اذا كان بالرمح وغيره وطعن يطعن بالفتح اذا كان في النسب واذا في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم اطعن انا لم اطعن واذا كرت الخيل كرت قال سيبويه والاخفش من البصريين ويشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب كونهما متصلين من غير حاجز بينهما فلو قلت انت تقول زيد منطلق فالحكاية واجبة وخولفا قال ابو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وانت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما ورد بان الحكم انما هو للمذكور واما المضمر فلا عمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح في حواشي التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه نقلت وعلى هذا فيشكل قوله هنا فان قدرت الضمير وهو انت فاعلا بمحذوف والنصب للمفعولين بذلك المحذوف جاز اتفاقا فليتامل واغتفر بجميع الفصل بين الاستفهام والفعل بظرف زماني او مكاني او مجرور او معمول القول معمولا كان او حالا او غيرهما والى ذلك اشار الناظم بقوله ، وكتظن اجعل تقول ان ولي مستفهما به ولم ينفصل ، بغير ظرف او كظرف او عمل ، وان ببعض ذي فصلت يحتمل ، فالفصل بالظرف الزماني كقوله ابعد بعد تقول

الدار جامعة

الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محتوما فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس محرف والدار مفعول اول لتقول وجامعة مفعوله الثاني وشملي مفعول جامعة والبعد مفعول اول لتقول الثاني ومحتوما مفعوله الآخر فاعمل تقول مرتين والاول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثاني متصل بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكاني كقولك اعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور كقولك افي الدار تقول زيدا مقيما والفصل بالمعمول نحو قوله وهو الكميت بن زيد الاسدي اجهالا تقول بني لؤي ، لعمر ابيك ام متجاهلينا ، ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والاصل اتقول بني لؤي جهالا وبني لؤي مفعوله الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى اتظن بني لؤي جهالا ام متظهرين الجهل حين استعملوا اهل اليمن وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم والفصل بالحال كقولك امسرعا تقول زيدا منطلقا لان المعمول المتقدم في نية التاخير قال السهيلي ويشترط ايضا في المضارع ان لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطلق برفعهما قال لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من افعال القلب وذكر انه يدل عليه اصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادي بتعليله في شرح التسهيل واقره ويجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو ام تقولون ان ابراهيم الاية بالتاء المثناة فوق وكسران في قراءة الخطاب للاخوين وابن عامر وحفص ويروى علام تقول الرمح بالرفع على الحكاية واذا اعمل القول عمل ظن فهل يجري مجراه في العمل خاصة ام في العمل والمعنى معا مذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجري مجرى الظن في

العمل ولا يتضمن معناه كقوله قالت وكنت رجلا فطينا * هذا لعمر الله
اسرائينا * فليس المعنى على ظننت لان هذه المراة رات عند هذا
الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائين لانها تعتقد في الضباب
انها من مسخ بني اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره
صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون
هذا مبتدا واسرائين على تقدير مضاف اي مسخ بني اسرائيل فحذف
المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير منصرف
للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل واذا اجري القول مجرى الظن
عملا يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل
والمفعول لمسمى واحد قال في النهاية نعم وبحث الشاطبي المنع ولا يبعد
تخريجه على القولين السابقين فمن قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل
قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع قلت نقلها ولم اره
نصا **هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة** بالنصب بدلا
من مفاعيل ولم يقل ثلاثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد
للصفة قليلة او ضرورة قاله ابو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس
ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ
وهو غير عاقل قاله الموضح في الحواشي وهي اعلم واري اللذان كان اصلهما
قبل دخول همزة النقل عليهما علم وراى المتعديان لاثنين وانما
اقتصر عليهما وقوفا مع السماع واما بقية اخواتهما وهي ظننت و
اخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وقصروا ذلك على
السماع ومنعوا ان يقال اظننت زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن
العرب فالزيادة عليه ابتداء لغة واجازه قوم منهم طردا للباب
قاله ابو البقا في شرح لمع ابن جني وما ضمن معناهما من نبا بتشديد
الموحدة وانبا وخبر بتشديد الموحدة واخبر وحدث بتشديد الدال
نحو كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم فيرى بضم اليا مضارع

اري والهاء والميم مفعوله الاول والله فاعل واعمالهم مفعول ثان
وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو مبني على ان الاعمال
لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قاله الموضح في حواشيه وهذا
قول المعتزلة واما اهل السنة فيعتقدون ان الاعمال تجسم
وتوزن حقيقة فيرى على هذا بصرية وحسرات حال والمعتزلة
يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذي اجازوه ممكن عندنا
فانهم اذا ابصروها حسرات فقد علموها كذلك والذي نقوله نحن
ممتنع عندهم انتهى والحق بذلك راى الحلمية سماعا نحو اذ يريكهم الله
في منامك قليلا ولو اراكهم كثيرا لفشلتم فالكاف فيها مفعول
اول والهاء والميم مفعول ثان وقليلا في الاول وكثيرا في الثاني
مفعول ثالث وفي هذه الامثلة رد على ابن الخباز حيث قال لم
اظفر بفعل متعد لثلاثة الا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة
نبئت زرعة والسفاهة كاسمها * تهدي الي غرائب الاشعار
فالتاء نائب الفاعل وهو المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة
تهدي الي مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الاعشى ميمون
ابن قيس * وانبئت قيسا ولم ابله * كما زعموا خير اهل اليمن *
فالتاء مفعوله الاول وقيسا الثاني وخير الثالث ومعنى ابله
اجربه * وقول العوام بن عقبة بن كعب بن زهير * وخبرت سوداء
الغميم مريضة * فاقبلت من اهلي بمصر اعودها فالتاء المفعول
الاول وسوداء الثاني ومريضة الثالث والغميم بالغين المعجمة
موضع وقول رجل من بني كلاب * وما عليك اذا اخبرتني دنفا
وغاب بعلك يوما ان تعوديني * فالتاء المكسورة مفعول اول
ويا المتكلم الثاني ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحارث
ابن حلزة اليشكري * او منعتم ما تسالون فمن حدثتموه له علينا
الولاء * فالضمير المرفوع مفعول اول والمنصوب مفعول ثان

والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في الجميع مبني للمفعول والى نصب
هذه الافعال مفاعيل ثلاثة اشار الناظم بقوله الى ثلاثة راى
وعلما عدوا اذا صارا ارى واعلما ثم قال وكارى السابق نبا اخبرا
احدث انبا كذاك خبرا وقال الناظم في شرح التسهيل ان اولى
من ذلك يعني من نصب نبأ واخواته ثلاثة ان يجعل الثاني منهما
على نزع الخافض كما في آية التحريم وكما في قول بعض العرب نبئت
زيدا مقتصرا عليه وكما قال سيبويه في نبئت عبدالله والثالث
حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه سلامة
من التضمين الذي هو خلاف الاصل انتهى وجوز عند الاكثرين
حذف المفعول الاول استغنا عنه كاعلمت كبشك سمينا ولا
تذكر من اعلمته بجوز الاقتصار عليه كاعلمت زيدا ولا تذكر من اعلمت
به لان الفايدة لا تنعدم في الاستغنا عن الاول ولا في الاقتصار عليه
اذ قد يراد الاخبار بمجرد المعلم به او بمجرد اعلام الشخص المذكور هذا
قول ابي العباس وابي بكر وابن كيسان وخطاب وابن ابي الربيع
وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن البادش وابن طاهر
وابن خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه
كما في علم وهو قياس قول الاخفش لا بد من الثلاثة وزعم
الشلوبين انه يجوز الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار عليه واما
حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز حذف الثلاثة
لدليل وغيره وان لم يجز في باب ظن الحذف لغير دليل وذلك لان
قولك اعلمت وظننت لا فايدة له لان الانسان لا يخلو غالبا عن
علم او ظن واما الاعلام فانه يخلو منه انتهى وللثاني والثالث
من المفاعيل الثلاثة بعد النقل من جواز حذف احدهما اختصارا
اي لدليل ومنعه اقتصارا اي لغير دليل ومن الالغا والتعليق ما كان
لهما قبل النقل والى ذلك الاشارة بقول النظم وما لمفعولي علمت

مطلقا

مطلقا للثان والثالث ايضا حققا خلافا لمن منع الالغا والتعليق
مطلقا اي سوا كان مبنيا للفاعل ام للمفعول وهو ابو علي الشلوبين
ونسبه الى المحققين وخلافا لمن منعهما في المبني للفاعل وهو ابو موسى
الجزولي فانه فرق بين البنا للمفعول والبنا للفاعل فقال يجوز في
المبني للمفعول لمساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبنا للمفعول
ورفع نايب الفاعل كصورته في المتعدي لاثنين ولا يجوز في المبني
للفاعل لان الفعل اذ ذاك يكون معملا ملغى في حالة واحدة وذلك
تناقض وقال خطاب في الترشيح لا يلغى اعلم واخواتها لان منصوبيها
لا ينعقد منهما حينئذ مبتدا وخبر لبقا الاول غير مرتبط كان بنيتها
للمفعول ووسطتها او اخرتها جاز ذلك اذ ليس لنا حينئذ الا
منصوبان ينعقد منهما مبتدا وخبر ولم يؤثر فيهما شيا ولنا من الادلة
على الالغا في المبني للفاعل من النثر قول بعضهم البركة اعلمنا الله
مع الاكابر فالبركة مبتدا ومع الاكابر خبر واعلم ملغاة لتوسطها
مبنية للفاعل بين المبتدا وخبر ومن النظم قوله وانت اراني
الله امنع عاصم وارأف مستكفى واسمح واهب فانت مبتدا
وامنع خبر واري ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا وخبر
ولنا على التعليق من النثر الفصيح قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم
كل ممزق انكم لفي خلق جديد فالكاف والميم مفعول اول وجملة
انكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني و
الثالث والفعل معلق عن الجملة باسرها باللام ولذلك كسرت
ان واذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بجديد
والتقدير اذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة
بين المفعول الاول وما سد مسد المفعولين ولا يصح ان تكون
جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في
اول الجواب الا وهو مقرون بالفا نحو وما تفعلوا من خير فانه

الله به عليم ومن النظم قوله حذار فقد نبئت انك للذى
ستجزى بما تسعى فتسعد او تشقى فحذار بكسر الرا اسم فعل بمعنى
احذر ونبئت بالبنا للمفعول فعل ماض والتا نايب الفاعل وهو
المفعول الاول وجملة انك للذى فى موضع نصب سدت مسد
المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت ان قال ابن
مالك فى النظم وغيره واذا كانت ارى واعلم منقولتين من راى
البصرية وعلم العرفانيه المتعدى كل منهما الى واحد تعديا بالهمز
لاثنين نحو اريت زيدا الهلال اى بصرته اياه واعلمت زيدا
الخبر اى عرفته اياه قال الله تعالى من بعد ما اراكم ما تحبون
فالكاف والميم مفعول اول وما تحبون مفعول ثان واما واذ
يريكموهم اذ التقيتم فى اعينكم قليلا فقليلا حال لا مفعول ثالث
وهذان المفعولان حكمهما حكم مفعولى كسا فى الحذف لهما او لاحدهما
لدليل وغيره وفى كون الثانى منهما لا يكون جملة والى ذلك اشار
الناظم بقوله وان تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا
والثان منهما كثان اثنى كسا ووجه الشبه بينهما ان الثانى منهما
غير الاول الا ترى ان الحكم غير زيد فى قولك اعلمت زيدا الحكم كما
ان الثوب غير زيد فى قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول فى حذف
الاول اعلمت الخبر واريت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفى حذف
الثانى اعلمت زيدا واريت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفى حذفهما
معا اعلمت واريت كما تقول كسوت وفى منع الالغا والتعليق فى
المفعولين معا لانهما ليس اصلهما المبتدا والخبر قيل وفيه نظر
فى موضعين احدهما ان علم بمعنى عرف انما يحفظ نقلها الى اثنين
بالتضعيف لا بالهمزة نحو علم ادم الاسماء والموضع الثانى ان
ارى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام عن المفعول الثانى نحو رب
ارنى كيف تحيى الموتى فار فعل دعا ويا المتكلم مفعوله الاول وكيف

يحيى الموتى جملة استفهامية فى موضع نصب على انها مفعوله الثانى
معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لابى حيان وقد
يجاب عن الاول بالتزام جواز نقل المتعدى لواحد بالهمزة قياسا
على المتعدى لاثنين كما قيس نحو البست زيدا جبة على كسوته جبة
وظاهر كلام الشاطبى انه سمع فى علم نقلها بالهمزة الى اثنين فانه قال
واما السماع فى المتعدى فكثير وذكر امثلة منها علم الشى واعلمته
اياه اى عرفته اياه هذا نصه فسقط القول بانه انما حفظ نقلها
بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة الى
دعوى القياس مع وجود السماع وقد يجاب عن النظر الثانى بادعا
ان الرؤية هنا اى فى ارنى كيف تحيى الموتى علمية لا بصرية كما
قال الحوفى فى الم تر الى ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب
هذا ويخرجها مخرج رؤية العين وتجوز مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز
مع العلم انتهى ذكره فى سورة النسا ولك ان تقول ليس هذا من
التعليق فى شى بل جملة كيف تحيى فى تاويل مصدر منصوب على
المفعولية والتقدير ارنى كيفية احيايك الموتى كما قال الكوفيون
وابن مالك فى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير وتبين لكم
كيفية فعلنا بهم على انا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثانى
فى باب كسا لجواز ان تقول اكسنى كيف شئت كما تقول ارنى كيف
تفعل لانه سوال عن مفعول به قلته بحثا ولم اره مسطورا فان
صح سقط النظر الثانى وصح عموم قول الناظم والثان منهما
كثانى اثنى كسا فهو به فى كل حكم ذو ائتسا هذا باب
الفاعل الفاعل لغة من اوجد الفعل واصطلاحا اسم صريح ظاهر
او مضمر بارزا ومستترا او ما فى تاويله اى الاسم اسند اليه فعل
تام متصرف او جامد او ما فى تاويله اى الفعل مقدم اى الفعل وما
فى تاويله على المسند اليه اصلى المحل فى التقدير واصلى الصيغة

فالاسم الصريح الظاهر نحو تبارك الله والمضمر البارز نحو تباركت
يا الله والمستتر نحو اقوم وقم والمؤول به اى بالاسم ما اقترن
بسابك لفظا او تقديرا والسابك هنا أنّ وأنْ وما دون لو وكي
نحو اولم يكفهم انا انزلنا اى انزالنا الم يان للذين امنوا ان تخشع
قلوبهم اى خشوع قلوبهم ؞ يسرّ المرء ما ذهب الليالى ؞ اى ذهابها
ولا يقدر من هذه الاحرف الا أن خاصة نحو وما راعنى الا يسير
اى ان يسير ولا تقدر أنّ المشددة ولا ما لعدم ثبوته ولا يقدر
فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلاثة عند
البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى نحو ثم بدا لهم من بعد ما
راوا الايات ليسجننه حيث اولوا ليسجننه بالسجن بفتح السين
على انه فاعل بدا لاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا
الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحا به
فى قول الشاعر ؞ بدا لى من تلك القلوص بداء ؞ والى هذا ذهب المبرد
ومن وافقه والفعل كما مثلنا من نحو تبارك الله او لم يكفهم انا
انزلنا ومنه اى من الفعل اتى زيد ونعم الفتى لا فرق فى ذلك بين
المتصرف كاتى والجامد كنعم والمؤول بالفعل يشمل اسم الفاعل نحو
مختلف الوانه مختلف فى تاويل يختلف والوانه فاعل وصح اعماله
لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف الوانه
ولا فرق فى اسم الفاعل من السالم كما مثل وغير السالم نحو منيرا وجهه
فى قولك اتى زيد منيرا وجهه وهو المشار اليه فى النظم بقوله الفاعل
الذى كمرفوعى اتى ؞ زيد منيرا وجهه نعم الفتى ؞ فاتى فعل ماض وزيد
فاعل ومنيرا حال من زيد ووجهه فاعل منيرا وصح عمله فيه لاعتماده
على صاحب الحال وهو زيد وامثلة المبالغة نحو اضراب ومضراب
او ضريب او ضروب زيد والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم
التفضيل نحو قوله ؞ ما رايت امرءا احب اليه البذل منه اليك يا ابن

سنان

سنان ؞ والمصدر نحو قوله الا ان ظلم نفسه المرء بين واسم المصدر
نحو عجبت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف
وعديله المعتمدين نحو ومن عنده علم الكتاب وافى الله شك قال ابو
حيان او اسم موضوع موضع الفعل نحو اياك انت وزيدان نخرجا
ففى اياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل
المرفوع وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر انتهى وقولنا
تام مخرج للفعل الناقص نحو كان زيد قائما فان زيد لا يسمى فاعلا
حقيقة فى الاصطلاح وقوله مقدم دافع لتوهم دخول زيد من
نحو زيد قام فى حد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتدا وقام
متحمل لضميره والجملة خبره وينبغى ان يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى
ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور انهما قالا فى قوله ؞ وصال على طول
الصدود يدوم ؞ ان وصال فاعل بيدوم المذكور لا محذوف وان الذى
سوغ ذلك الضرورة انتهى وقوله اصلى المحل قيد مخرج لنحو قائم
زيد وكان زيد ليس فاعلا لان المسند وهو قائم متقدم فى اللفظ
واصله التاخير لانه خبر وزيد مبتدا هذا قول جمهور البصريين و
ذهب الاخفش والكوفيون الى جواز كون قائم مبتدءا وان لم يعتمد
على نفى او استفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر فعلى قولهم يجب ادخاله
فى الحد ولا يحتاج الى قوله اصلى المحل وذكر اصالة الصيغة
قيد مخرج لنحو ضرب زيد بضم اول الفعل وكسر ثانيه فانها
صيغة غير اصلية لانها مفرعة عن ضرب بفتحهما على الصحيح عند
جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول
بانها صيغة اصلية تحتاج الى قيد لاخراج نائب الفاعل ومخرج لنحو
مضروب زيد فانها مفرعة عن ضارب ومخرج لنحو اعجبنى قراءة فى
الجامع القران وسلم الحد بعد ذلك للفاعل وله احكام سبعة احدها
الرفع لانه عمدة اذ لا يستغنى الكلام عنه ورافعه المسند وكافة

لسيبويه لا الاسناد خلافا لخلف الاحمر وقد ينصب شذوذا
اذا فهم المعنى سمع من كلامهم خرق الثوبُ المسمارَ وكسر الزجاجُ
الحجرَ برفع اولهما ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوه قياسا مطردا
واستانس له بعضهم بقراءة عبد الله فتلقى ادمَ من ربه كلماتٌ
بنصب ادم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله على الاصل لان من
تلقى شيئا فقد تلقاه الآخر **فقد يجر لفظا باضافة المصدر نحو**
ولولا دفع الله الناس فالله فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا
ان يدفع الله الناس **او** يجر باضافة **اسمه** اى المصدر **نحو** قول عائشة
رضى الله عنها **من قبلة الرجل امراته الوضوء** فالوضوء مبتدا مؤخر
ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم القاف اسم مصدر قبّل
والرجل فاعله وامراته مفعوله وسياتى ان اسم المصدر غير العلم
والميمى انما يعمل عند البغداديين والكوفيين **او يجر بمن او الباء**
الزايدتين او اللام الزايدة فالاول **نحو ان تقولوا ما جاءنا من**
بشير اى ما جاءنا بشير والثانى **نحو كفى بالله شهيدا** اى كفى الله
والثالث نحو هيهات هيهات لما توعدون اى هيهات ما توعدون
الحكم **الثانى وقوعه بعد المسند** وهذا مستفاد من قوله فى
الحد مقدم اى على الفاعل ولكنه ذكر توطئة لقوله **فان وجد** فى
اللفظ **ما ظاهره انه فاعل تقدم** على المسند **وجب تقدير الفاعل**
ضميرا مستترا فى المسند **وكون المسند اليه المقدم اما مبتدا**
فى **نحو زيد قام** ففى قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عايد على زيد
وزيد مبتدا وقام وفاعله خبر زيد **واما فاعلا حال كونه محذوف**
الفعل فى نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف
يفسره المذكور والتقدير وان استجارك احد استجارك وانما لم
يجعل احد مبتدا واستجارك خبره من غير حذف **لان اداة الشرط**
موضوعة لتعليق فعل بفعل فهى **مختصة بالجمل الفعلية** على الاصح

عند

عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز عندهم ان
يكون احد مبتدا وسوغ الابتدا به تقدم الشرط عليه او نعته بالمجرور
بعده واستجارك خبره **وجاز الامران** الابتدائية والفاعلية
فى نحو ابشر يهدوننا فبشر يجوز ان يكون مبتدا وسوغ الابتدا
به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز ان يكون فاعلا
بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير ايهدينا بشر يهدوننا
والارجح الفاعلية لان الغالب فى الهمزة دخولها على الافعال
وجاز الامران فى **أانتم تخلقونه** فانتم يجوز ان يكون مبتدا وتخلقونه
خبره ويجوز ان يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والاصل
اتخلقون تخلقونه فحذف الفعل احترازا من العبث لوجود المفسر
ثم ابدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل على ما هو القانون عند
حذف العامل **والارجح الفاعلية** لان الاستفهام بالفعل اولى منه
بالاسم وعورض بان فى الفعلية تخالفا فى عطف ام نحن الخالقون عليه
وفى الابتدائية تناسبا والتناسب اولى من التخالف ومن ثم قال فى
المغنى وتقدير الاسمية فى انتم تخلقونه ارجح منه فى ابشر يهدوننا
لمعادلتها الاسمية وهى ام نحن الخالقون انتهى ومنع الارجحية
وان كانت بالنسبة الى شىء خاص مطلوبة فى الجملة لاجل المعادلة
واذا تعارض المرجحان تساقطا وبقى الوجهان على التساوى وما ذكر من
وجوب تاخير الفاعل عن المسند هو مذهب البصرى **وعن الكوفى**
جواز تقديم الفاعل على المسند **تمسكا بنحو قول الزبا** بفتح الزاى
والباء الموحدة المشددتين والمد ملكة الجزيرة وتعد من ملوك
الطوائف **ما للجمال مشيها وئيدا** اجندلا يحملن ام حديدا وجه
التمسك ان مشيها روى مرفوعا ولا جائز ان يكون مبتدا اذ لا خبر له
فى اللفظ الا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين ان يكون فاعلا
بوئيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى

ووئبدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها يا مثناة تحت فدال مهملة
التؤدة كذا الجوهري وفي القاموس الوئبدا الرزانة والثاني وهو
عندنا معشر البصريين ضرورة والضرورة تبيح تقدير الفاعل على
المسند كما تقدم او مشبها مبتدا حذف خبره لسد الحال مسده اي
يظهر وشبها كقولك حكمك مسمطا فحكمك مبتدا حذف خبره لسد
الحال مسده اي حكمك لك مثبتا قيل ومشبها بدل من ضمير الظرف
المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار وذلك ان ما استفهامية في
محل رفع على الابتدا وبالجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر
مرفوع على الفاعلية عايد على ما وهذه التخريجات ضعيفة اما الضرورة
فلاداعي اليها لتمكنه من النصب على المصدرية او الجر على البدلية من
الجمال بدل اشتمال واما الابتدائية فتخريج على شاذ كما مر في بابه واما
الابدال من الضمير فلانه اما بدل بعض او اشتمال وكلاهما لابد فيه
من ضمير يعود على المبدل منه لفظا او تقديرا وعلى تقديره تكلفه
ففيه ضعف من وجه آخر وهو ان الضمير المستتر في الظرف ضمير
ما الاستفهامية واذا ابدل مشبها منه وجب ان يقترن بهمزة
الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المغنى
فان قلت ما فائدة الخلاف بين اهل البلدين ، قلت فائدته تظهر
في التثنية والجمع فتقول على راى الكوفيين الزيدان قام والزيدون
قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على راى البصريين بل لابد من الضمير
المطابق في قام الحكم الثالث من احكام الفاعل انه لابد منه لان
المسند حكم ولابد للحكم من محكوم عليه فان ظهر الفاعل في اللفظ بان
نطق به ظاهرا كان او مضمرا نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك
واضح وان لا يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور متقدم
على المسند كزيد قام كما مر في الحكم الثاني ففي قام ضمير مستتر مرفوع
على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله او راجع لما دل عليه الفعل

المسند

المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو
مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففي يشرب ضمير
مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب
بالالتزام اي ولا يشرب هو اي الشارب لان يشرب يستلزم شاربا
وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وليس براجع الى الزاني
لفساد المعنى او راجع لما دل عليه الكلام او دل عليه الحال المشاهدة
فالاول نحو كلا اذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على
الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام اي اذا بلغت
هي اي الروح والتراقي اعالي الصدر والثاني نحو قولهم اي العرب
اذا كان غدا فاتني بنصب غدا وقوله وهو سوار بن المضرب حين
هرب من الحجاج خوفا على نفسه ، فان كان لا يرضيك حتى تردني
الى قطري لا اخالك راضيا ، ففي كان فيهما ضمير مستتر مرفوع
بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما اي اذا كان هو اي ما نحن
الآن عليه من سلامة في غد هذا في المثال وفي البيت فان كان هو
اي ما تشاهده مني ففيه لف ونشر على الترتيب ويجوز في كان فيهما
ان تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا في المثال
ولا يرضيك في البيت في موضع خبرها وان جعلتها تامة كان غدا
منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك في موضع الحال
من فاعل كان ، وحكى سيبويه اذا كان غدا بالرفع على انه فاعل كان وقد
قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم وقطري بفتح القاف
والطاء المهملة وكسر الرا وتشديد اليا آخر الحروف وهو قطري بن
الفجاءة الخارجي والى ذلك اشار الناظم بقوله ، وبعد فعل فاعل
فان ظهر ، فهو والا فضمير استتر ، فهم منه انه لا يجوز حذف
الفاعل وعن الكسائي اجازة حذفه وتبعه السهيلي تمسكا بنحو
ما اولناه من الاية والحديث والمثال والبيت ويطرد حذف الفاعل

فى اربعة مواضع فى باب النايب عن الفاعل نحو قضى الامر وفى
الاستثنا المفرغ نحو ما قام الا هند وفى افعل بكسر العين فى التعجب
اذا دل عليه متقدم مثله نحو اسمع بهم وابصر وفى المصدر نحو او
اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما الحكم الرابع انه يصح حذف فعله
جوازا ان اجيب به نفى كقولك بلى زيد جوابا لمن قال ما قام احد
فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفى والجملة فعلية
اى بلى قام زيد ليطابق الجواب مدخول النفى فى الفعلية ولو جعل
مبتدا حذف خبره لم يطابق ومنه قوله تجلدت حتى قيل لم يعر
قلبه من الوجد شىء قلت بل اعظم الوجد فاعظم الوجد فاعل
فعل محذوف دل عليه مدخول النفى والتقدير بل عراه اعظم الوجد
وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين
والرا المهملتين من عراه الامر اذا غشيه وقلبه مفعول يعرو شى
فاعله وبل للاضراب واعظم الوجد شدة الشوق او اجيب به
استفهام محقق اى ملفوظ به نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل
جاءك احد فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام
ولم يجعله مبتدا حذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال
ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فالله فاعل بفعل محذوف
دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا
الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزا يكون جوابا عن سؤال
قاله التفتازانى وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعى
الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف
لا مبتدا انه جا عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم انتهى
وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدا انه قد جا كذلك
لقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم

منها

منها وما يقال انه قدم لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل
لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة
الفعلية فى هذا الباب اكثر فالحمل عليها اولى وان كانت لا تطابق
جملة السؤال فى الاسمية او اجيب به استفهام مقدر يدل على
تقديره لفظ الفعل المبنى للمفعول قاله السيد عبد الله كقراءة
الشامى وابى بكر يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيسبح
مضارع مبنى للمفعول وله نايب الفاعل واوجبه الخفاف لخفا
الاعراب وعدم القرينة وقال الموضح فى حواشى لا تجب بل هو
اولى مما بعده والاصال جمع اصل بضمتين واصل جمع اصيل وتجمع
آصال على اصايل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول
الاستفهام المقدر ولانه لما قيل يسبح له فيها بالغدو والاصال
قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح
المبنى للمفعول به ولا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبنى
للمفعول لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح البا
بل مسبحين بكسرها فالوقف دونهم وقوله وهو ضرار بن نهشل
يرثى اخاه يزيد بن نهشل كما قال التفتازانى والنيلى وقال
ابو عبيدة هو مهلهل وقال العينى هو نهشل وقال بعضهم هو
الحارث بن نهيك النهشلى ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط
مما تطيح الطوايح فضارع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول
الاستفهام المقدر كانه قيل من يبكيه فقيل ضارع اى يبكيه ضارع
ثم حذف الفعل كما قيل ان رجال فاعل فعل محذوف اى يسبحه رجال
ويبكيه ضارع ويزيد نايب فاعل يبك المجزوم بلام الامر والضارع ع
الفقير الذليل والمختبط الذى ياتى اليك للمعروف من غير وسيلة
وتطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوايح جمع مطيحة
على القياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح وهى

تعليليه متعلقه بمختبط وما مصدريه والمعنى ليبك يزيد رجلا
دليل متوقع معروف لاجل ذهاب المنايا بيزيد ويروى ليبك
ببنا الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع فاعله وفى كل من
الروايتين وجه حسن ٥ اما الاولى فمن جهة جعل يزيد الذى هو
ملاذ الضعفا فى صورة العمدة واما الثانية فمن جهة عدم الحذف
وهو اى حذف فعل الفاعل كما فى الاية والبيت قياسا وفاقا للجرمى
بفتح الجيم نسبة الى بنى جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق
وكنيته ابو عمرو وابن جنى بكسر الجيم واسكان اليا اليس منسوبا
وانما هو معرب كنى واسمه ابو الفتح وهما من البصريين اجازا
اكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبنا للمفعول فيهما ومذهب
الجمهور انه لاينقاس والمرفوع فى الاية والبيت خبر مبتدا محذوف
والتقدير المسبح له رجال والباكى ضارع صرح بالتقدير الاول
ابو حيان وبالثانى صاحب البسيط وعلى القياس لايجوز فى نحو
يوعظ بالبنا للمفعول فى المسجد رجل ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف
لاحتماله للمفعولية والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب
ان يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل بخلاف يوعظ فى المسجد رجال
زيد فانه يجوز ان يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله
للمفعولية لان الفعل المبنى للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل
ونايب الفاعل لايكون الا واحدا كالفاعل وكانه لما قيل من يعظهم
قيل زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله ٥ ويرفع الفاعل فعل اضمرا
كمثل زيد فى جواب من قرا ٥ او استلزمه اى استلزم الفعل الرافع
للفاعل ما ذكر قبله من فعل كقوله وهو الفرزدق غداة احلت
لابن اصرم طعنة ٥ حصين عبيطات السدائف والخمر فالخمر
مرفوع بفعل محذوف يستلزمه احلت اى وحلت له الخمر لان احلت
المزيد يستلزم حلت المجرد وحكى ان الكسائى سيل بحضرة يونس

ابن جنيب عن توجيه رفع الخمر فى هذا البيت فقال باضمار فعل اى
وحلت الخمر فقال يونس ما احسن والله ما وجهته غير انى سمعت
الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل
مفعولا بعلة محمد بن سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل
احلت وحصين بالجر بدل من ابن اصرم او عطف بيان عليه وعبيطات
مفعول احلت والعبيط بالعين المهملة الطرى من اللحم والسدايف
بالسين المهملة والفا اخره سقف السنام وغيره مما غلب عليه
السمن وكان حصين بن اصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب
الخمر واكل اللحم الطرى حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله
احلت له الطعنة شرب الخمر واكل اللحم الطرى او فسره اى فسر
الفعل الرافع للفاعل ما بعده من فعل نحو وان احد من المشركين
استجارك فاحد فاعل فعل محذوف يفسره استجارك والتقدير
وان استجارك احد والحذف فى هذه الصورة الاخيرة واجب لان
استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولايجمع بين العوض
والمعوض وتقدم الخلاف فيها والحكم الخامس من احكام الفاعل
ان فعله وما هو بمنزلته يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده
فكما تقول قام اخوك واقايم اخوك كذلك تقول قام اخواك
واقايم اخواك وقام اخوتك واقايم اخوتك وقام نسوتك و
اقايم نسوتك بتوحيد المسند فى الجميع لانه لو قيل اقاما اخواك
وقاموا اخوتك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا
موخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا فى تثنية الوصف
وجمعه فالتزم توحيد المسند دفعا لهذا الايهام وهذا بخلاف الفرق
بين التثنية والجمع وبين التانيث حيث الحقوا علامة التانيث
دون علامتى التثنية والجمع لان علامة التانيث ليست بعلامة
اضمار فلا تلتبس بعلامة الاضمار ولغة التوحيد هى الفصحى

وبها جا التنزيل قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون
وقال نسوة واليها اشار الناظم بقوله ٭ وجرد الفعل اذا
ما اسندا ٭ لاثنين اجمع كفا ز الشهدا ٭ وحكى البصريون عن طئ
وحكى بعضهم عن ازد شنوءة بفتح الهمزة وسكون الزاى او
السين قال في الصحاح ازد ابو حى من اليمن وهو بالسين افصح
يقال ازد شنوءة وازد عمان وازد السراة واختلف في تسميته
ازدا او اسدا فقيل لانه كان كثير العطا فقيل له ذلك لكثرة
من يقول اسدى الى كذا او ازدى الى كذا ٭ وقيل لانه كان كثير
النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة نحو
ضربونى قومك وضربننى نسوتك وضرباني اخواك وفي الحديث
أو مخرجى هم قاله صلى الله عليه وسلم لما قال له ورقة بن نوفل
وددت ان اكون معك اذ يخرجك قومك والاصل او مخرجوى
هم فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا وقال عمرو بن ملقط
الجاهلى الفيتا عيناك عند القفا اولى فاولى لك ذا واقيه
فالفيتا بالبنا للمفعول فعل ماض وعيناك نايب الفاعل فالحق
الفعل علامة التثنية مع اسناده الى الظاهر ونايب الفاعل
كالفاعل وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بالفيتا وذا واقيه حال
من المضاف اليه وهو الكاف وواقيه مصدر معناه الوقاية
كالكاذبة مصدر معناه الكذب واولى لك فاولى دعا اى قاربك
ما يهلكك وهذا البيت يصف به رجلا يهرب اذا اشتد الوطيس
فهو يلتفت الى ورايه مخافة ان يتبع فتلفى عيناه عند قفاه من شدة
الالتفات وقال امية يلومونني في اشترا النخيل اهلى فكلهم الوم
فاهلى فاعل يلومونني فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى
الظاهر واشترا مصدر مضاف الى مفعوله وحذف فاعله ويروى
اشتراى النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله

وكلهم مبتدا والوم بفتح الواو غير مهموز خبره وهو اسم تفضيل
من ليم بالبنا للمفعول كقيل اى وكلهم اكثر ملومية واللوم العذل
ويروى فكلهم يعذل وبعده ٭ واهل الذى باع يلحونه ٭ كما لحى البايع
الاول ٭ وقال اخر نتج الربيع محاسنا القحنها غر السحايب
فغر جمع غرا مونث اغر بمعنى ابيض فاعل النتج والحقه علامة جمع
المونث وهى النون والسحايب جمع سحابه والفعل والفاعل نعت
محاسنا ومحاسنا جمع محسن كسنا وجمع حسن على غير قياس والوصف
فى ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا اسند الى جماعة الاناث لحقته
الالف والتا دون النون نحو اقايمات الهندات والصحيح عند سيبويه
ومتابعيه ان الالف والواو والنون في ذلك المسموع احرف وان
طئا وازد شنوءة دلوا بها على التثنية والجمع تذكيرا وتانيثا كما دل
الجميع من العرب بالتا في نحو قامت على التانيث بجامع الفرعية عن
الغير فالمثنى والجمع فرع الافراد كما ان المونث فرع المذكر قال
سيبويه واعلم ان من العرب من يقول ضربونى قومك فشبهوا
هذا بالتا التى يظهرونها في قالت فلانة فكانهم ارادوا ان يجعلوا
للجمع علامة كما جعلوا للمونث علامة ثم قال وهى لغة قليلة والى
ذلك يشير قول النظم وقد يقال سعدا وسعدوا ٭ والفعل للظاهر
بعد مسند لا انها ضماير الفاعلين وما بعدها من الظواهر مبتدا
وهى وما قبلها خبر على التقديم للخبر والتاخير للمبتدا او وما بعدها
تابع لها على الابدال من الضمير بدل كل من كل والصحيح ايضا ان هذه
اللغة وهى الحاق العلامات لا تمتنع مع المفردين او المفردات
المتعاطفة بغير واو خلافا لزاعمى ذلك بكسر ميم الجمع اى خلافا
لمن زعم ان الظواهر مبتدات ولمن زعم انها ابدال ولمن زعم امتناع
هذه اللغة مع المتعاطفات وانما كان الصحيح انها احرف لا ضماير
لقول الايمة من اهل اللغة ان ذلك لغة لقوم معينين وتقدم

الخبر كما يتول به الاول والابدال من الضمير كما يقول بهذا الثاني
يجيزهما جميع العرب ولا يختصان بلغة قوم باعيانهم قال ابن
مالك في شرح التسهيل وانما كان الصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع
مع المتعاطفات لمجي قوله وهو عبد الله بن قيس الرقيات يرثي
مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما * تولى قتال المارقين
بنفسه * وقد اسلماه مبعد وحميم فالحق علامة التثنية وهي الالف
في اسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج
من مرق السهم من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الاخر واسلماه
خذلاه يقال اسلمت فلانا اذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه والمبعد
اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب والحميم القريب
وقوله وهو عروة بن الورد يمدح الغنى ويذم الفقر * ذريني للغنى
اسعى فاني * رايت الناس شرهم الفقير * واحقرهم واهونهم عليه
وان كانا له نسب وخير فالحق علامة التثنية وهي الالف في كانا
مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخا المعجمة اي الكرم والمعنى
وان كان للفقير نسب وكرم فهو احقر الناس واهونهم لاجل فقره
وبهذين البيتين رد ابو حيان على الخضراوي حيث قال لا نعلم احدا
يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وقال الموضح في
المغني وليس الرد بشي لانه يمنع التخريج لا التركيب انتهى والحكم
السادس من احكام الفاعل انه ان كان مونثا انث فعله بتاء
ساكنة في اخر الماضي جامدا كان او متصرفا تاما كان او ناقصا
وذلك مستفاد من قول النظم وتاء تانيث تلي الماضي اذا كان
لانثى وبتاء المضارعة في اول المضارع ولم يتعرض له في النظم
ويجب ذلك التانيث في مسئلتين احدهما ان يكون الفاعل ضميرا
متصلا لغايبة حقيقية التانيث او مجازيته ونعني بحقيقي التانيث
ما له فرج والمجازي خلافه فالحقيقية كهند قامت او تقوم والمجازية

نحو

نحو الشمس طلعت او تطلع وانما وجب تانيث الفعل في ذلك لئلا
يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها
والشمس طلع قرنها بخلاف الضمير المنفصل نحو هند ما قام الا هي
او ما يقوم الا هي والشمس ما طلع الا هي او ما يطلع الا هي فالتذكير
واجب في النثر لعدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان
وبخلاف قول المراة الحاضرة قمت او اقوم فانه لا يمكن تانيثه وان
كان ضميرا متصلا لمونث وتاء التانيث يجوز تركها في الشعر مع انفصال
الضمير ان كان التانيث مجازيا واليه اشار الناظم بقوله *
ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع * كقوله وهو عامر بن جوين الطائي
يصف سحابة وارضا نافعتين فلا مزنة ودقت ودقها * ولا ارض
ابقل ابقالها وكان القياس ابقلت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه
حذف التا للضرورة * وقال ابن كيسان يجوز ترك التا في الكلام
النثر يقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث
مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر
كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع
تمكنه منه دل على انه مختار لا مضطر * واجيب بانه انما يثبت ما
ذكر بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل وغيره فان
من العرب من لا يجيز في الهمز الا التحقيق * وقد يعارض بالمثل
فيقال انما يثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف
الهمزة بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كيسان ان الاعلم حكى في شرح
ابيات كتاب سيبويه انه روى ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة
قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على ان قايله يجيز النقل
قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لتاويل الارض بالمكان لا
ضرورة انتهى وفي هذا التاويل نظر لان الها في ابقالها اباه وقوله
وهو الاعشى ميمون بن قيس في قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معدي

كرب ويزيد بن عبد الدار الحارثي، فاما تريني ولي لمه، فان
الحوادث اودى بها وكان القياس اودت لان الفاعل ضمير متصل
ولكنه حذف التا ضرورة واللمة بكسر اللام وتشديد الميم شعر
الراس وزنا بجمه والحوادث جمع حادثه والجمع في معنى الجماعة الجماعة
مونث مجازي، وقيل المراد الحدثان الليل والنهار واودى بمعنى
هلك يتعدى بالبا والمسئلة الثانية من وجوب التانيث ان يكون
الفاعل ظاهرا متصلا بالفعل حقيقي التانيث نحو قالت امراة
عمران والى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله، وانما تلزم فعل
مضمر، متصل او مفهم ذات حر، وشذ قول بعضهم قال فلانة حكاه
سيبويه عن بعض العرب وهو ردي لا ينقاس فيقتصر فيه على السماع
وظاهر قول النظم والحذف قد ياتي بلا فصل انه ينقاس على قلة
وانما جاز في الكلام الفصيح نحو نعم المراة في المدح وبئس المراة
في الذم بترك التا فيهما لان المراد بالمراة فيهما الجنس وهو مونث
مجازي وسياتي ان الجنس فيه معنى الجماعة والجماعة مونث مجازي
فلذلك يجوز فيه ذلك الترك واليه اشار الناظم بقوله ه
والحذف في نعم الفتاة استحسنوا، لان قصد الجنس فيه بين ه
ويجوز ايضا التانيث والتذكير في مسئلتين احداهما المونث
الحقيقي الظاهر انفصل من الفعل بفاصل كقوله وهو جرير يهجو
الاخطل لقد ولد الاخيطل ام سو على باب استها صلب وشام
فترك التا من ولدت جايز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخيطل
بالتصغير والصلب بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصارى
والشام جمع شامه وقولهم اى العرب حضر القاضي اليوم امراة
فامراة فاعل حضر وترك التا للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصدا
لحكاية الشاهد بتمامه وانما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل
بعد عن الفاعل المونث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض

من تا

من تا التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله، وقد يبيح الفصل
ترك التا في، نحو اتى القاضي بنت الواقف والتانيث اكثر من التذكير
لقوة جانبه الا ان كان الفاصل بين الفعل وفاعله المونث الا الا ستثنائيه
الاستثنائيه فالتانيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش واوجب
التذكير في الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا ليس هو الفاعل
في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى
منه وهو مذكر ولذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام احد الا هند
وانشد الاخفش على التانيث في الشعر ما برئت من ريبة وذم
في حربنا الا بنات العم فبنات العم فاعل برئت وانثه مع وجود
الفصل بالا وجوزه ابن مالك في النثر على قلة فقال، والحذف مع
فصل بالا فضلا، كما زكى الا فتاة ابن العلاء وقرى ان كانت الا
صيحة بالرفع وقرا مالك بن دينار والحسن وابو رجا وعاصم الجحدري
بخلاف عنه وجماعة من النا بعين فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم
التا من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني
انها ضعيفة في العربية المسئلة الثانية من جواز الوجهين المجازي
التانيث نحو جمع الشمس والقمر ولو ورد وجمعت بالتا لم يمتنع
ومنه اى من مجازي التانيث اسم الجنس كشجر واسم الجمع المعرب
كقوم ونسوه والجمع المكسر كاعراب وهنود لانهن في معنى الجماعة
والجماعة مونث مجازي فلذلك جاز التانيث في الفعل مع اسم
الجمع نحو كذبت قبلهم قوم نوح ومع الجمع المكسر نحو قالت الاعراب
ومع اسم الجنس نحو اورقت الشجر وجاز التذكير في الفعل مع اسم
الجنس نحو اورق الشجر ومع اسم الجمع المذكر نحو وكذب به قومك
ومع اسم الجمع المونث نحو وقال نسوة ومع الجمع المكسر المذكر نحو
قال الرجال ومع جمع التكسير المونث نحو جا الهنود فاتى في جانب
التذكير بالنشر مرتبا على ترتيب اللف وفي جانب التانيث مخلطا

كقوله هو شمس واسد وبحر جود وبهاء وشجاعة وقيدنا اسم
الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبنى نحو الذين فانه لا يقال فيه
قالت الذين امنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذى وانما ترجح
التانيث مع المونث المجازى لامرين احدهما ان التانيث غير حقيقى
فتضعف العناية به والثانى ان هذا المونث فى معنى المذكر فحمل
عليه كما حمل المذكر على المونث فى جاءتنى كتاب زيد اى صحيفته والى
ذلك اشار الناظم بقوله والتا مع جمع سوى السالم من مذكر
كالتا مع احدى اللبن الا ان سلامة نظم الواحد فى جمعى التصحيح
المذكر والمونث اوجبت التذكير فى الفعل فى نحو قام الزيدون
وفى التنزيل قد افلح المومنون واوجبت التانيث فى الفعل فى نحو
قامت الهندات هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين خلافا
للكوفيين فيهما فانهم اجازوا فى الفعل مع كل من جمعى التصحيح التذكير
والتانيث وخلافا للفارسى من البصريين فى جمع تصحيح المونث فانه
انفرد عن اصحابه بجواز الامرين ووافق اصحابه فى وجوب تذكير الفعل
مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه واحتجوا بنحو الا الذى
امنت به بنوا اسرائيل فانث الفعل مع جمع تصحيح المذكر وبنحو اذا
جاءك المومنات فذكر الفعل مع جمع تصحيح المونث وبنحو قوله فبكى
بناتى شجوهن وزوجتى والظاعنون الى ثم تصدعوا فذكر الفعل
مع اسناده الى جمع تصحيح المونث وشجوهن بمعنى حزنهن مفعول لاجله
وتصدعوا انصرفوا واجيب بان البنين فى قوله بنوا اسرائيل والبنات
فى قوله بناتى لم يسلم فيهما لفظ الواحد اذ الاصل بنو فحذفت لامه
وزيد عليه واو ونون فى التذكير والف وتا فى التانيث فلما لم يسلم
فيه بنا الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال
الشاطبى ومحل الخلاف فى تصحيح الجمعين اذا لم يحصل تغيير فيهما اما
ما تغير منهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى وبان

التذكير

وبان التذكير فى جاءك المومنات للفصل بالمفعول وهو الكاف فى
حد قولهم حضر القاضى امراة او لان الاصل النسا المومنات
والنسا اسم جمع فحذف الموصوف وخلفته صفته فعومل معاملته
او لان ال فى المومنات اسم موصول مقدرة باللاتى وهى اى اللاتى
اسم جمع وتقدم انه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتانيث
قيل وفى هذه الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر اما الاول فلان
الفصل بغير الا رجح فيه التانيث وتركه مرجوح وقد اجمعت
السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكونوا قد اجمعوا على وجه مرجوح
واما الثانى فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصرى لا يقول
به فلا يحسن ارتكابه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف
واما الثالث فلان ال فى نحو المومن والكافر معرفة لكون الوصف
للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت الموضح تبعا للنظم
عن اسناد الفعل الى المثنى وحكمه حكم مفرده فان كان لمذكر وجب
تذكير الفعل نحو قال رجلان وان كان لمونث وجب تانيث فعله
نحو قالت الهندات والحكم التابع من احكام الفاعل انه الاصل فيه
ان يتصل بفعله لانه منزل منزلة جزئه ثم يجى المفعول بعدهما
وقد يعكس ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجى الفاعل بعدهما
وقد يتاخر الفعل والفاعل ويتقدمهما المفعول وكل من ذلك المذكور
من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقديم المفعول على الفعل
والفاعل جميعا جايز وواجب فهذه ست مسايل داخلة تحت قول
الناظم والاصل فى الفاعل ان يتصلا والاصل فى المفعول ان
ينفصلا وقد يجا بخلاف الاصل وقد يجى المفعول قبل الفعل
فاما جواز الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول فنحو وورث
سليمان داود فسليمان فاعل وداود مفعول واما وجوبه اى الاصل
فى مسئلتين احداهما ان يخشى اللبس فى الفاعل ولا قرينة تميز

الفاعل من المفعول كضرب موسى عيسى فموسى فاعل وعيسى مفعول
ويمتنع منا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس احدهما
بالاخر وصور ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب اربع في
مثلها وذلك بان يكونا مقصورين او اشارتين او موصولين او
مضافين لياء المتكلم وكلها داخلة تحت قول النظم واخر المفعول
ان لبس حذر فيتعين في هذه الصور ان يكون الاول منها فاعلا و
الثاني مفعولا قاله ابو بكر بن السراج والمتاخرون كالجزولي
وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره وخالفهم في ذلك ابن
الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب
سيبويه شيء من هذه الاغراض الواهية محتجا بان العرب تجيز
تصغير عمرو وعمر على عمير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مقاصد
العقلا فان لهم غرضا في الاجمال كما ان لهم غرضا في البيان وبانه
يجوز ان يقال زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر اذ لا يبعد ان يقصد
قاصد ضرب احدهما من غير تعيين فياتي باللفظ المحتمل وبان تاخير
البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق عند الاصوليين ولغة
عند النحويين فلا يمتنع ان يتكلم بالمجمل ويتاخر البيان الى وقت
الحاجة كمختار ومنقاد فانهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول
بقلب عينهما المكسورة او المفتوحة الفا وجائز شرعا على الاصح
خلافا للمعتزلة وكثير من اصحاب ابي حنيفة واصحاب الظاهر وابي
اسحق المروزي وابي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان حصول
تمكن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعيين الامتثال
فاما قبل ذلك فلا وبان الزجاج نقل في معانيه انه لا خلاف بين
النحويين في انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك
اسمها اي اسم زال ودعواهم الخبر وبالعكس انتهى كلام ابن الحاج
قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الاية جواز

مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس
كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في الباقي
فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضرب موسى سعدي او
معنوية كاكلت الكمثرى الحبلى جاز التقديم بلا خلاف المسئلة
الثانية من مسايل وجوب تقديم الفاعل على المفعول ان يحصر
المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا فيجب تقديم الفاعل على المفعول
اتفاقا لانه لو اخر انقلب المعنى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب
زيد عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا ربا
لشخص اخر فاذا اخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا
لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر وكذا الحصر
بالا عند ابي موسى الجزولي وجماعة من المتاخرين فانهم اوجبوا
تاخير المفعول المحصور بالا نحو ما ضرب زيد الا عمرا واجاز البصريون
والكسائي والفرا وابن الانباري من الكوفيين تقديمه اي المفعول
مع الا على الفاعل كقوله وهو دعبل بن علي الخزاعي ولما ابى الا
جماحا فواده ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهل فقدم المفعول
المحصور بالا وهو جماحا على الفاعل وهو فواده والجماح هنا الاسراع ع
والجموح من الرجال الذي يركب هواه فلا يرده شيء وقوله وهو مجنون
بني عامر تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي
كلامها فقدم المفعول المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو
كلامها وقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين وهل ينبت الخطي
الا وشيجه وتغرس الا في منابتها النخل فقدم الجار والمجرور وهو
بمثابة المفعول المحصور بالا على نايب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة
الفاعل وينبت بضم البا مضارع انبت والخطي بفتح الخا المعجمة
وتشديد الطا الرمح المنسوب الى الخط وهو سيف البحر عند عمان
بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم ووشيجه بالشين المعجمة والجيم

جمع وشجة وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر ويغرس بالبنا للمفعول والنخل نائب الفاعل وفي المانع لتقديم المفعول المحصور مع الا على الفاعل يدعي تقدير عامل للمرفوع قال في التسهيل وتبعه في المغني ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيدا فاضل وما ظن من غير هذه الثلاثة معمولا لما قبلها قدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الابيات ليس واقعا في مركزه الاصلي لانه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل الا تقديرا لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشيء اذا حل في موضعه لا ينوى به غيره ولا كما في ضرب غلامه زيدا والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله

وما بالا او بانما انحصر ⁂ اخر وقد يسبق ان قصد ظهر ⁂

واما توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازا فنحو ولقد جاء آل فرعون النذر فالنذر فاعل جاء وآل فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل وفي نحو قولك خاف ربه عمر فعمر فاعل وربه مفعول قال جرير يمدح عمر بن عبد العزيز ⁂ جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر ⁂ فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة واليه اشار الناظم بقوله ⁂ وشاع نحو خاف ربه عمر ⁂ والمراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه واما وجوبا اي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ففي مسئلتين احداهما ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه فابراهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم فمعذرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير على المفعول وهو متأخر

لفظا

لفظا ورتبة ولاجل ذلك لا يجيز اكثر النحويين نحو زان نوره الشجر بتقديم الفاعل على المفعول لا في نثر ولا في شعر واجازه فيهما الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو من الكوفيين وابن مالك في التسهيل في باب الضمير احتجاجا في النثر بقولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني حكاه سيبويه واجازه البصريون وضربته زيدا بابدال زيد من الهاء باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر بنحو قوله وهو النابغة او ابو الاسود او عبد الله بن همارق على اختلاف فيه ⁂ جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ⁂ فربه فاعل وهو متصل بضمير عائد الى عدي وهو مفعول ورتبته التأخير وجزاء الكلاب مفعول مطلق واختلف في معنى جزاء الكلاب فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الاعلم ليس بشيء وانما هو دعاء عليه بالابنة والكلاب تتعاوى عند طلب السفاد قال وهذا من الطف الهجو والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه واما الاعمال والبدل فمستقبحان لمجيئهما على خلاف الاصل اذ الاصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره فمتى جاء ما يخالفه فلا يعول عليه في قياس ما ليس من بابه عليه كما استثنى مبيع العرايا بخرصها تمرا الى الجذاذ وهو خارج عن القواعد والى ذلك مال في النظم فقال ⁂ وشذ نحو زان نوره الشجر ⁂ والمسئلة الثانية من مسئلتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ان يحصر الفاعل بانما باتفاق نحو انما يخشى الله من عباده العلماء فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تأخيره فلزم توسط

المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلما وكذا الحصر بالا
عند غير الكساى فانه يجب تاخير الفاعل المحصور بالا نحو ما ضرب
عمرا الا زيد واحتج الكساى على عدم وجوب تاخير الفاعل المحصور
بالا بقوله ، ما عاب الا لئيم فعل ذى كرم ، ولا جفا قط الا جبا
بطلا وتقدم الفاعل المحصور بالا في الموضعين والاصل ما عاب
فعل ذى كرم الا لئيم ولا جفا بطلا الا جبا وعاب بالعين المهملة
من العيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبا بضم الجيم وتشديد
البا الموحدة وفي آخره همزة غير ممدود الجبان وهو مقابل البطل
وهو الشجاع وقوله ، نبئتهم عذبوا بالنار جارهم ولا يعذب
الا الله بالنار فقدم الفاعل المحصور بالا على المجرور بالبا وطوى
ذكر المفعول وهو بمعنى ما والاصل ما يعذب احد احدا بالنار
الا الله ونبئتهم مبنى للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول
نايب مقام الفاعل وضمير الغايبين مفعوله الثانى وجملة عذبوا
فى موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا لا المفعول
الثالث خلافا للعينى وقوله ، فلم يدر الا الله ما هيجت لنا
عشية آناء الديار وشامها ، فقدم الفاعل المحصور بالا على
المفعول وهو ما هيجت والاصل فلم يدر ما هيجت لنا الا الله و
عشية منصوب على الظرفية والاناء بكسر الهمزة وسكون النون
وفتح الهمزة الممدودة كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو
جمع وشية الكلام الشر والعداوة والوشام ايضا من الوشم
يقال وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليها النيلة
مرفوع على الفاعلية بهيجت وغير الكساى قدر للمنصوب والمجرور
غير المحصورين فى هذه الابيات ونحوها عاملا فقدر قبل فعل ذى
كرم عاب وقبل بطلا جفا وقبل بالنار يعذب وقبل ما هيجت
درى بنا على ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا فى مستثنى او مستثنى

منه

منه او تابع له كما تقدم تمثيله وتقريره وعليه جرى فى التسهيل
وخالف هنا فقال ، وما بالا او بانما انحصر ، اخر وقد يسبق
ان قصد ظهر ، واما تقديم المفعول على الفعل والفاعل جوازا
نحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون فريقا فيهما مفعول مقدم
للفعل الذى بعده ويجوز فى غير القران تاخيره واما وجوبا اى وجوب
تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا ففى مسئلتين احداهما
ان يكون المفعول مما له الصدر كان يكون اسم استفهام نحو فاى
آيات الله تنكرون فاى مفعول مقدم لتنكرون واسم شرط نحو
ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فايا اسم شرط مفعول مقدم
لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما عامل فى عامله من
جهتين مختلفتين المسئلة الثانية من وجوب تقديم المفعول
على عامله ان يقع عامله بعد الفا الجزائية فى جواب اما ظاهرة
او مقدرة وليس له اى لعامل المفعول منصوب غيره اى غير المفعول
مقدم نعت منصوب عليها اى على الفاء مثال اما المقدرة نحو
وربك فكبر تقديره واما ربك فكبر ومثال اما الظاهرة نحو
فاما اليتيم فلا تقهر وانما وجب تقديم المفعول فيهما حذرا من
ان تلى الفا اما الملفوظة او المقدرة فتفصل بينهما بالمفعول فان
قيل ما بعد فا الجزا لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل ههنا فى المفعول
فالجواب انها انما تمنع ما بعدها ان يعمل فيما قبلها اذا كانت فى
مركزها الاصلى وهى ههنا ليست فيه لانها مؤخرة من تقديم وكان
حقها ان تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما امكن ولكنها
زحلقت الى الفعل حذرا من ايلائها اما بخلاف ما اذا كان للفعل
منصوب غير المفعول به مقدم على الفا فانه يكتفى بالفصل به لان
المنصوب فلا يجب تقديم المفعول نحو اما اليوم فاضرب زيدا
فالعامل وهو فعل الامر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به

وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول
تنبيه يدرك بالتامل فيما تقدم اذا كان الفاعل والمفعول به
ضميرين متصلين ولا حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل على المفعول
كما هو الاصل فيهما كضربته فالتا فاعل والها مفعول اذ لو قدم
المفعول على الفاعل هنا تعذر الاتصال في الفاعل واذا كان المضمر
المتصل احدهما فان كان المضمر مفعولا والظاهر فاعلا وجب في
المضمر وصله بالفعل وتاخير الفاعل الظاهر عن المفعول كضربني
زيد لانه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب ان يوتى بالضمير منفصلا
مع امكان اتصاله وان كان المضمر فاعلا والظاهر مفعولا وجب
في المضمر وصله بالفعل ووجب اما تاخير المفعول الظاهر عن الفاعل
او تقديمه عليه وعلى الفعل معا كضربت زيدا وزيدا ضربت حذرا
من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال وكلام الناظم في
النظم يوهم امتناع التقديم للمفعول على الفعل كزيدا ضربت لانه
سوى في النظم بين هذه المسئلة وهي مسئلة ضربت زيدا وبين مسئلة
ضرب موسى عيسى في وجوب تاخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال
واخر المفعول ان لبس حذر او اضمر الفاعل غير منحصر فاقتضى
انه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول
على الفعل والصواب ما ذكرنا من جواز نحو زيدا ضربت اذ لا لبس
وامتناع نحو عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم ان عيسى مبتدا وان
الفعل متحمل لضميره وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من
اول الحكم السابع الى هنا من احكام الوجوب انه يجب تقديم الفاعل
على المفعول في ثلاث مسايل ان يخشى اللبس وان يكون المفعول
محصورا فيه وان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وانه
يجب توسط المفعول في مسئلتين ان يكون الفاعل ملتبسا بضمير
المفعول وان يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول

على عامله في مسئلتين ان يكون له صدر الكلام وان يكون معمولا لما بعد
الفا بشرطه وانه يجب تاخر الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان
المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا وانه يجب اتصاله الفاعل
بالفعل وتخير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتاخيره عن الفاعل في
مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما
ظاهرا والجواز فيما عدا ذلك هذا باب النائب عن الفاعل
قال ابو حيان لم ار من الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب
المفعول الذي لم يسم فاعله قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق
المتاع اذا لم يعلم السارق من هو او لغرض لفظي كالايجاز نحو قوله
تعالى بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته
حمدت سيرته فانه لو قال حمد الناس سيرته لاختلت السجعة
قاله الموضح في شرح القطر وغيره وكتصحيح النظم كما وقع للاعشى
ميمون بن قيس في قوله في قينة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد
علقتها عرضا وعلقت رجلا غيري وعلق اخرى ذلك الرجل فبني علق
في المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى
لتصحيح النظم اذ لو قال علقني الله اياها وعلقها الله رجلا غيري وعلق
الله اخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا
بالعين المهملة وفتح الراء مفعول مطلق اي تعلقا عرضا من غير قصد
قال في الصحاح وقولهم علقتها عرضا اذا هوي امراة اي اعترضت
لي فعلقتها من غير قصد انتهى واسم هذه القينة هريرة كما صرح به
في بيت اول القصيدة في قوله ودع هريرة ان الركب مرتحل
وهل تطيق وداعا ايها الرجل وهريرة هذه عشقت رجلا غيره
وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امراة غيرها او لغرض
معنوي كان لا يتعلق بذكره غرض اي قصد نحو فان احصرتم واذا
حييتم اذا قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها

الى فاعل مخصوص بل الى اى فاعل كان وجب حذف الفاعل فينوب
عنه فى رفعه وعمديته ووجوب التاخير عن فعله واستحقاقه
للاتصال به وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه وتانيث الفعل
لتانيثه اذ كان مونثا غير مجرور واحد فاعل ينوب من اربعة
بيان لواحد الاول منها المفعول به لانه كالفاعل فى كون الفعل
حديثا عنه وفى جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق فى الفعل بين
الصحيح كضرب زيد والمعتل العين او اللام نحو وغيض الماء وقضى الامر
والاصل غاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به وانيب
المفعول به منابه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان
فضلة وواجب التاخير عن الفعل بعد ان كان جايز التقدم عليه والى
ذلك اشار الناظم بقوله ينوب مفعول به عن فاعل فيما له الثانى
المجرور كما عبر به البصريون سوا اكان الفعل لازما للبنا للمفعول
اولا فالاول نحو ولما سقط فى ايديهم والثانى نحو قولك سير بزيد
لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب
الجمهور وقال ابن درستويه والسهيلى وتلميذه ابو على الرندى بالرا
المهملة والنون النايب ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه
والتقدير ولما سقط هو اى السقوط وسير هو اى السير لا المجرور
بالحرف المعتدى لانه لا يتبع على المحل اى محل المجرور اذا ناب عن الفاعل
بالرفع فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع
فيهما ولو كان المجرور نايبا عن الفاعل لجاز فى تابعه الرفع كما جاز فى
تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله ، طلب المعقب حقه المظلوم
برفع المظلوم على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو
النايب ولانه اى المجرور قد يتقدم على عامله نحو كان عنه مسئولا
فلو كان عنه هو النايب لما تقدم على عامله وهو مسئولا لان الفاعل لا
يتقدم على عامله فنايبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع الا حيث يتقدم

الاصل ولانه اى المجرور اذا تقدم لم يكن مبتدا وكل شىء ينوب
عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدا نحو الزيت كيل ورمضان
صيم وضرب شديد ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدا نحو
زيد قام واجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونايبه باقيين على حالهما
ولان الفعل لا يونث له اى للمجرور المونث اذا ناب عن الفاعل فى
نحو مر بهند وكل مونث ينوب عن الفاعل فان الفعل يونث له نحو
ضربت هند فثبت بهذه العلل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل
وقال الجمهور لنا من الادلة على نيابة المجرور فى لسان العرب قولهم
سير بزيد سيرا بالنصب فانابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر
لابهامه بل ابقوه منصوبا ولو انابوه لرفعوه واذا لم ينب المصدر
الظاهر فضميره اولى بالمنع لكونه اشد ابهاما منه واما كونه يرجع
الى معهود فالاصل عدمه ولنا من الاجوبة انه انما يراعى محل يظهر
اعرابه فى الفصيح من الكلام وهو المجرور بحرف زايد او غير زايد وهو نحو له
ظرف فالاول نحو لست بقايم ولا قاعدا بالنصب اتباعا للمحل تمام
فانه يظهر اعراب محله فى فصيح الكلام فيقال لست قايما والثانى
نحو قوله ، فان لم تجد من دون عدنان والدا ، ودون معد فلتزع علك
العواذل ، بنصب دون الثانية اتباعا لمحل دون الاولى فان اعرابها
النصب بتجد ويظهر فى الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد دون
عدنان بخلاف المجرور بحرف اصلى معدى نحو مررت بزيد الفاضل
بالنصب اتباعا لمحل المجرور المنصوب على المفعولية او مر بزيد الفاضل
بالرفع اتباعا لمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل فلا يجوز ان
خلافا لابن جنى لانه لا يجوز فى الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل
اليه بنفسه مع دون ان وان وكى الا شذوذا فلا تقبل مررت
زيدا بالنصب على المفعولية ولا مر زيد بالرفع على النيابة عن الفاعل
واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته واما قوله يسلكن فى نجد

وَغورًا غايرًا بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف اى وتسلكن
غورا لا بالعطف على محل نجد فتسقط قولهم لانه لا يتبع على المحل بالرفع
وَاما قولهم ولانه يتقدم نحو كان عنه مسئولا فعنه ليس هو النايب
عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف وَلا ضمير المصدر كما قالوا
وانما النايب في هذه الآية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو
المكلف المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسئولا هو اى المكلف فانما
لم يقدر ضمير كان راجعا لكل لئلا يخلو مسئولا عن ضمير يكون مسندا
الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم * واما قولهم ولانه اذا تقدم
لم يكن مبتدا افذاك حيث لم يمنع مانع وَامتناع الابتدا في المجرور
بحرف اصلي لعدم التجرد من العوامل اللفظية غير المزيدة وشبهها
هكذا اجاب ابن عصفور وَاجاب الخفاف بانه قد يتفق
بعض الفاعلين انه لا يجوز ان يتقدم فالنايب احق وَاجدر وذلك
نحو نعم امراةً هندٌ اذ لو قيل هي لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا
يجوز ان يتقدم بالكلية فضلا عن ان يكون مبتدا وذلك انهم
اجازوا النيابة في لم يضرب من احد اتفاقا لان الجر بالحرف الزايد
كلا جر مع امتناع من احد لم يضرب لان من لا تزاد في الايجاب
لا لوقوع احد في الاثبات لان نفي ضميره مسوغ لذلك كقوله *
اذا احد لم يعنه شان طارق * نص عليه ابن مالك في التسهيل
في باب العدد وحيث امتنع التقديم امتنع الابتدا. واما قولهم
وَلان الفعل لا يؤنث له في نحو مُرّ بهند فلانه لما لم يظهر للفعل
تاثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يؤنث
الفعل له فاما قوله تعالى ان تعف عن طائفة منكم بالتاء المثناة
فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى ان تسامح طايفة
بدليل تعذب طايفة وَلين سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التانيث
في الفعل المسند الى المؤنث المجرور بالحرف فقد قالوا في كفى بالله

شهيدا

شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند بتانيث الفعل
مع ان الفاعل مجرور بحرف زايد فما بالك اذا كان مجرورا بحرف
اصلي هذا تقرير كلام الموضح وهو معارض بنحو وما تسقط من
ورقة وما تخرج من ثمرة وما تحمل من انثى بتانيث الفعل مع ان
فاعله مجرور بحرف زايد * وَاختلف في سبب امتناع كفت بهند
فقال الزجاج لان كفى مضمن معنى اكتف وفعل الامر لا يؤنث لتانيث (نيث)
فاعله * وقال ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفا
والبا متعلقة بالمضمر اى كفى الاكتفا بهند ورد بان ضمير المصدر
لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافا للكوفيين الثالث مما ينوب
عن الفاعل مصدر متصرف مختص بصفة او غيرها نحو فاذا نفخ
في الصور نفخة واحدة فنفخة نايب الفاعل وهو مصدر متصرف
لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من
المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله وَغير المختص
المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله بالضم على ان يكون نايب فاعل
فعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع
سير سير لعدم الفايدة اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فلم
يتحد معنى المسند والمسند اليه ولا بد من تغايرهما بخلاف ما اذا
كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران
فتحصل الفايدة واذا امتنع سير سير مع اظهار المصدر فامتناع (ع)
سير بالبنا للمفعول على اضمار ضمير المصدر احق بالمنع لان ضمير
المصدر المؤكد اكثر ابهاما من ظاهره خلافا لمن اجازه كالكسائي
وهشام فيما نقل ابن السيد انهما اجازا جلس بالبنا للمفعول وفيه
ضمير مجهول قال ثعلب اراد ان فيه ضمير المصدر وتبعهما ابو حيان
في النكت الحسان فقال ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره فيجوز
ان تقول قيم وقعد فتضمر المصدر كانك قلت قيم القيام وقعد

العقود انتهى والصحيح المنع واما قوله وهو امرؤ القيس الكندي
وقال متى يجتل عليك وتعتلل يسوك وان يكشف غرامك تدرب
فالنائب عن الفاعل بيعتلل ضمير مصدر مختص بلام العهد او
بصفة محذوفة والمعنى ويعتلل سواء الاعتلال المعهود او
اعتلالا ثم خصصه بعليك اخرى في موضع الحال من الضمير
لتقييدها فيفيد ما لم يفده الفعل لانه انما يدل على مصدر نكرة
محضة وهي حال محذوفة للدليل الدال عليها وهو عليك المذكورة
قبل الفعل وحذفت كما يحذف الصفات المختصة للموصوفات
للدليل كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا اي نافعا لان
اعمالهم توزن بدليل من خفت موازينه الاية قاله في المغني واضمار
ضمير المصدر النوعي اجازه سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قاله
ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسوك من الاساءة جواب
الشرط الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي العادة
جواب الشرط الثاني والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه
بعلة اعتذر له من قضاء غرضه بعذر وبذلك التوجيه يوجه
وحيل بينهم بالنصب فيكون المعنى وحيل هو اي الحول المعهود
او حول بينهم الا ان الصفة هنا مذكورة وبذلك يوجه ايضا
قوله وهو طرفة بن العبد فيا لك من ذي حاجة حيل دونها
وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله فيكون المعنى حيل هو اي الحول
المعهود او حول دونها وليس النائب الظرف فيهما لانه غير متصرف
عند جمهور البصريين وعن الاخفش انه اجاز في لقد تقطع بينكم
وما دون ذلك ان يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه ثم قال
ابو علي وتلميذه ابن جني فتحه اعراب واستشكل وقال غيرهما فتحة
بناء وهو المشهور ولو قرى حيل بينهم او روى حيل دونها بالرفع
فيهما كما قرى لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روى وباشرت حد الموت

والموت

والموت دونها بالرفع ايضا لجاز ولم يحتج الى هذا التوجيه وبه
يوجه ايضا قوله وهو الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين
ابن علي رضي الله عنهم يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم الا
حين يبتسم فيكون المعنى يغضى الاغضاء المعهود او اغضاء من
مهابته ولا يقال النائب المجرور من وهو مهابته لكونه مفعولا
له قال ابن جني فيما كتب على الحماسة وتبعه ابو البقا في شرح لمع
ابن جني فقال والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش
وضعفه قال الخفاف وعلة المنع ان المفعول له مبني على سؤال
مقدر فكانه من جملة اخرى انتهى وبهذا يعلل منع نيابة الحال
لانه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائي وهشام
ولا المفعول معه لانحجر كان فلا يقال كين قايم خلافا للغوالرا وبع
مما ينوب عن الفاعل ظرف زماني او مكاني متصرف مختص فالزماني
نحو صيم رمضان والمكاني نحو جلس امام الامير فرمضان واما
ظرفان متصرفان لانهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية
والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية في الاول والاضافة في
الثاني ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم بفتح المثلثة فلا يقال
جلس عندك ومعك وثم لامتناع رفعهن وخصهن بالذكر لانهن
لا يتصرفن تصرفا كاملا لان من تدخل عليهن فما لا يتصرف بحال
كقط وعوض اولى بالمنع ويمتنع نيابة نحو مكانا وزمانا اذا لم يقيدا
بقيد يخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم رمضان لعدم الفائدة
لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضعا
في الثاني فان قيدا بوصف مثلا جاز نيابتهما نحو جلس مكان حسن
وصيم زمان طويل لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف لانه
الفعل لا يدل على خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور و
المصدر والظرف اشار الناظم بقوله وقابل من ظرف او من مصدر

او حرف جر بقيا به حرى وحيث وجد المفعول به وغيره من مصدر
وظرف ومجرور لا ينوب غير المفعول به مع وجوده والى ذلك
اشار الناظم بقوله ولا ينوب بعض هذى ان وجد في اللفظ
مفعول به لان غير المفعول به انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به
مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم
غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب واجازه الكو
اى اجاز الكوفيون ان ينوب غير المفعول به مع وجوده مطلقا
من غير شرط اى سواء تاخر النايب عن المفعول به او تقدم عليه
فالاول كقراءة ابى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فبنى
يجزى للمفعول واناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول
به وهو قوما مقدما على النايب والثانى كضرب فى الدار زيدا
واجازه الاخفش بشرط تقدم النايب على المفعول به كالمثال
الثانى وكقوله انما يرضى المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه
فمعنيا اسم مفعول من عنى بكذا حتك اصله معنوى كمضروب
اعل بقلب الواو ياء وادغامها فى الياء وقلب الضمة كسرة ونايب
فاعله المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه
ونحو قوله وهو رؤبة لم يعن بالعلياء الا سيدا ولا شفى ذا الغى
الا ذو هدى فيعن مضارع مبنى للمفعول من عنى بكذا وبالعلياء
نايب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر واختاره الناظم فى
التسهيل وظاهر قول النظم وقد يرد يشمل مذهب الكوفيين
والاخفش واجاب جمهور البصريين عن البيتين بانهما ضرورة
عن القراءة بانها شاذة قال الموضح فى شرح القطر ويحتمل ان يكون
النايب من الفاعل فى الاية ضميرا مستترا فى الفعل عايدا على الغفران
المفهوم من قوله يغفروا اى ليجزى الغفران قوما وانما اقيم المفعول
به غاية ما فيه انه المفعول الثانى وذلك جايز انتهى وان لم يوجد

المفعول

المفعول به فقال الجزولى تساوت البقية واختار ابن عصفور
اقامة المصدر وابو حيان ظرف المكان وابن المجرور مسئلة
وغير النايب مما معناه متعلق بالرافع للنايب عن الفاعل واجب نصبه
لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس امامك ضربا
شديدا فرفع زيدا على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر
ومن ثم اى من اجل انه يجب نصب ما عدا النايب نصب المفعول
الذى لم ينب عن الفاعل سواء كان الاول ام الثانى فى نحو اعطى
زيد دينارا واعطى دينار زيدا ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين
خبر ما لم يسم فاعله او واجب نصبه محلا ان كان غير النايب جارا
ومجرورا نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة فرفع نفخة على النيابة
عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو فى الصور وعلة ذلك
النصب الواجب لفظا او محلا لما عدا النايب ان الفاعل لا يكون
الا واحدا فكذلك نايبه لا يكون الا واحدا فينصب ما عداه والى
هذا اشار الناظم بقوله وما سوى النايب مما علقا بالرافع النصب
له محققا وهل نصبه بالرافع للنايب فيكون متحدا او برافع الفا
المحذوف فيكون مستصحبا فيه مذهبان اصحهما الاول ويعزى
لسيبويه فصل واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول واحد فنيابة
الاول جايزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا نقله ابن هشام
الخضراوى وابن ابى الربيع وابن الناظم فى شرح النظم والصواب
ان بعضهم اجازه ان لم يلبس بغيره نحو اعلمت زيدا كبشك سمينا
فيقول اعلم زيد كبشك سمين قاله ابو حيان فى النكت الحسان وقال
الشاطبى اجاز بعض المتاخرين اقامة الثالث لكن مع حذف الاول
واجرى فيه الخلاف فى الثانى والزم ابن الحاج من قال باقامة الثا
ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشاطبى وهو الزام
صحيح انتهى وانما لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه داخل فى حكم الثا

فيأتي فيه الخلاف الآتي فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو
قضية كلام التسهيل واما الثاني ففي باب كسا وهو ما ليس خبرا
في الاصل عن الاول ان ألبس نحو اعطيت زيدا عمرا امتنع نيابته
اتفاقا للالتباس تقدم او تأخر لان كلا منهما يصلح ان يكون معطى
ولا يتبين الماخوذ من الآخذ الا بالاعراب فلو قيل اعطي زيدا عمرو
او اعطي عمرو زيدا لتوهم ان عمرا آخذ وزيدا ماخوذ والغرض العكس
وقال بعض المتأخرين ينبغي ان يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما
في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه وان لم يلبس نحو
اعطيت زيدا درهما جاز نيابته مطلقا سواء اعتقد القلب ام لا وسواء
كان نكرة والاول معرفة ام لا لان زيدا آخذ ابدا والدرهم ماخوذ
ابدا وقيل يمتنع مطلقا طردا للباب فيتعين نيابة الاول لانه
فاعل معنى وقيل يمتنع نيابة الثاني ان لم يعتقد القلب في الاعراب
وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب جاز
والنائب في الحقيقة هو الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب
مجاز صوري ورفعه مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطاء المرفوع
اعراب المنصوب وعكسه عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار
وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم وقيل يمتنع نيابة الثاني ان
كان نكرة والاول معرفة قاله الفارسي فلا يقال اعطي درهم زيدا
ويتعين اعطي زيد درهما لان المعرفة احق بالاسناد من النكرة
وحيث قيل بالجواز في الثاني فقال البصريون اقامة الاول اولى لانه
فاعل معنى وقيل عن الكوفيين انهم قالوا ان كان الثاني نكرة والاول
معرفة فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن قاله
المرادي نقلا عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال ابو حيان محل الخلاف
اذا كان درهما منصوبا باعطي اما من جعله منصوبا بغير اعطي وقدر له
فعلا آخر تقديره ياخذ درهما فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم

كلامهم

معمولا

معمولا لاعطى لانه معمول لغيره انتهى والمفعول الثاني في باب
ظن وهو ما كان خبرا في الاصل عن الاول قال قوم كثيرون يمتنع
نيابته مطلقا سواء ألبس ام لم يلبس وسواء كان جملة ام لا وسواء
كان نكرة والاول معرفة ام لا للالتباس في النكرتين نحو ظن
افضل منك افضل من زيد اذا كان افضل من زيد هو الاول
وفي المعرفتين نحو ظن صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول
ولعود الضمير على المؤخر من المفعولين ان كان الثاني نكرة والاول
معرفة لان الغالب في الثاني كونه مشتقا وهو حينئذ اي حين
اذ ناب عن الفاعل شبيه بالفاعل لانه مسند اليه الفعل المبني
للمفعول فرتبته التقديم نحو ظن قائم زيدا ففي قائم ضمير مستتر
يعود على زيد وهو متأخر لفظا ورتبة لانه مفعول غير نائب عن
الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح ان
يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر وهذا القول
اختاره ابو موسى الجزولي واختاره الخضراوي وقيل تجوز نيابة
الثاني في باب ظن ان لم يلبس نحو ظن قائم زيدا ويمتنع ان ألبس
نحو ظن عمرو زيدا اذا كان عمرو مفعولا ثانيا ولم يكن جملة اسمية
او فعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونان جملة على الاصح وهذا
القول اختاره ابن طلحة والسبراني (?) في الاقناع وابن الابار
وابن عصفور وابن مالك وجماعة من المتأخرين وقيل يشترط
في اقامة الثاني ان لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم
زيدا برفع قائم لانه يؤدي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك
مرفوض في الكثير وما سمع منه حمله جماعة على القلب وقد نص
على هذا المعنى سيبويه في كان رجل زيدا والباب واحد قاله
الشاطبي والمفعول الثاني في باب اعلم اجاز قوم منهم الجزولي
والشلوبين في التوطئة وتلميذه ابن الحاج في الرد على المقرب

اذا لم يلبس فيمتنع أعلم زيد عمروا قايما ومنعه قوم منهم الخضراوى
والأبذى بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة الى أبذة بلد بالاندلس
وابن عصفور لان المفعول الاول واقع عليه الاعلام فهو مفعول
صحيح لصحة اطلاق المفعولية عليه حقيقة ولان اصله الفاعلية
فهو احق بما كان متلبسا به واما المفعولان الاخران فاصلهما مبتدا
وخبر شبها فى نصبهما بمفعولى اعطى فاطلاق المفعولية عليهما مجاز
ولان السماع انما جاء باقامة الاول قال الفرزدق وُنُبِّئْتُ
عبد الله بالجو اصبحت كريما مواليها لئيما صميمها فالتاء
المفعول الاول نايبة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول
الثانى وجملة اصبحت المفعول الثالث واسم اصبحت ضمير مستتر
فيها يعود الى عبد الله وانثها باعتبار القبيلة وكراما خبر
اصبحت ومواليها فاعل كراما ولئيما خبر بعد خبر وصميمها فاعل
لئيما والجو بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة كانت تسمى جوا
والكريم الشريف واللئيم ضده وصميم الشئ خالصه والمراد
اعيان القبيلة ورءساؤها والمعنى اخبرت ان القبيلة المدعوة
بعبد الله الكاينة باليمامة مواليها كرام ورءساؤها لئام وقد
تبين بما ذكر من جريان الخلاف فى ثانى كسا واشتراط كون الثانى
فى باب ظن ليس جملة وجريان الخلاف فى الثالث فى باب اعلم
ان فى النظم امورا غير مناسبة وهى حكاية الاجماع على جواز اقامة
الثانى من باب كسى حيث لا لبس فانه قال وباتفاق قد ينوب
الثانى من باب كسى فيما التباسه امن وعدم اشتراط كون الثانى
من باب ظن ليس جملة حيث قال فى باب ظن وارى المنع اشتهر
ولا ارى منعا اذا القصد ظهر وايهام ان اقامة الثالث من باب
اعلم غير جايزة بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه وهو اقامة
الاول ولا مع المختلف فيه وهو اقامة الثانى ولعل هذا الصنيع

الموهم

الموهم هو الذى غلط ولده فى شرح النظم حتى حكى الاجماع على
الامتناع فهذه ثلاثة امور والاولان مسلمان والثالث منظور
فيه من وجهين احدهما ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحا
فقد تعرض له التزاما وذلك لان الثالث فى باب اعلم هو الثانى
فى باب علم وقد ذكر الثانى فلو ذكر الثالث لكان ذلك تصريحا
بما علم التزاما ففيه شايبة تكرار والثانى ان ابن الناظم مسبوق
بحكاية الاتفاق على الامتناع وهى ثابتة كما نقله الموضح ولد
الفصل عن الخضراوى فلا ينسب حاكيها الى غلط غايته ما فى الباب
ان حاكى الاتفاق لم تقف على الاختلاف فصل يضم اول فعل
المفعول الذى لم يسم فاعله مطلقا سوا كان ماضيا ام مضارعا
والى ذلك اشار الناظم بقوله فاول الفعل اضممن ويشركه فى
الضم ثانى الماضى المبدو بتاء زايدة معتادة سوا كانت للمطاوعة
ام لا فالثانى كتضارب والاول نحو تعلم وتدحرج وقيدنا الزايدة
بالمعتادة احترازا من التاء فى نحو قولهم ترمس الشئ بمعنى رمسه
فانها زايدة ولا يضم ثانى فعلها لكون زيادتها غير معتادة قاله
المرادى والى تا المطاوعة اشار الناظم بقوله والثانى التالى
تا المطاوعه كالاول اجعله بلا منازعه و يشركه ثالث المبدو
بهمز الوصل سوا كان متعديا ام لازما فالثانى كانطلق و
الاول نحو استخرج واستحلى واليه اشار الناظم بقوله
وثالث الذى بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلى وفى جمل
الزجاجى لا يجوز ان يبنى الفعل اللازم للمفعول عند اكثر النحويين
انتهى وخصه ابو البقا بما لا يتعدى بحرف جر ومثله بقام وجلس
وعلله بانه لو بنى للمفعول لبقى الفعل جزا بغير مخبر عنه وذلك
محال ويكسر ما قبل الاخر من الماضى واليه اشار الناظم والمتصل
بالاخر اكسر فى مضى كوصل ومن العرب من يسكنه كقوله لو عصر

بها البانُ والمسكُ انعصرْ ۝ واختارهُ قطرب قال الخضراوي
وهي لغة بكر بن وايل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب
الكسرة فتحة في المعتل اللام فتنقلب اليا الفا فيقول في زُرِيَ
زيدٌ زُرَى زيدٌ بفتح الهمزة وهي لغة طي فتحصل في معتل اللام
ثلاث لغات كسر ما قبل اخره وتسكينه وفتحه وبفتح ما قبل الاخر
من المضارع واليه اشار الناظم بقوله ۝ واجعله من مضارع منفتحا
هذا كله في صحيح الفعل السالم من التضعيف واما اذا اعتلت عين
الماضي وهو ثلاثي كقام من الواوي وباع من اليائي او كان على
وزن افتعل وانفعل كاختار من اليائي وانقاد من الواوي فلك
في العين كسر ما قبلها باخلاص او اشمام الضم فتنقلب الالف يا
فيهما واخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم واشمام الكسر الضم
لغة كثير من قيس واكثر بني اسد قال الشاطبي وفي كيفية الاشمام
ثلاثة مذاهب احدها ضم الشفتين مع النطق بالفا فتكون
حركتها بين حركتي الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقروّ
به والثاني ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفا ۝ والثالث ضم
الشفتين قبيل النطق بها لان اول الكلمة مقابل لاخرها فكما ان
الاشمام في الاواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون
الاشمام في اولها قبل النطق بكسر الحرف انتهى ۝ وقال المرادي
الاقرب ما حرره بعض المتاخرين فقال كيفية النطق به ان يلفظ
على فا الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرازا لاشيوعا جزء
الضمة مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم
تمحضت اليا انتهى ولك اخلاص الضم فتقلب الالف واوا والى
فا الثلاثي المعتل العين اشار الناظم بقوله ۝ واكسر او اشمم
فا ثلاثي اعل ۝ عينا وضم جا كبوع فاحتمل ۝ واشار الى ما كان على
وزن افتعل وانفعل بقوله ۝ وما لفا باع لما العين تلي في اختار

وانقاد وشبهه ينجلي قال رؤبة في الضم الخالص ۝ ليتَ وهل
ينفعُ شيا ليتُ ۝ ليتَ شبابا بوعَ فاشتريتُ ۝ فبوع مبني للمفعول
وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها وليت الاخيرة توكيد للاولى فلا
اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيا مفعول مطلق
اي نفعا وفاقا للموضح لا مفعول به خلافا للعيني والجملة من الفعل
والفاعل معترضة بين المؤكد والموكد وهل للنفي بدليل انه روى
وما ينفع شيا ليت والواو للاعتراض وقال آخر حوكت على نيرين
اذ تحاك تختبط الشوك ولا تشاك ۝ فحوكت من الحياكة وهي النسج
مبني للمفعول ونايب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحلة
ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون اليا المثناة تحت وفي اخره
را علم الثوب ولحمته ايضا فاذا نسج على نيرين كان اصفق و
اصفاقتها تختبط الشوك ولا يوثر فيها شيا وهذه اللغة وهي
الضم الخالص لغة قليلة موجودة في كلام هذيل وتعزى لفقعس
ودبير الجميع وهما من فصحا بني اسد قاله المرادي في شرح التسهيل
وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة وقال الموضح حكيت عن بعض
تميم وادعى ابن عذرة وطايفة من متاخري المغاربة امتناعها
في افتعل كاختار وانفعل كانقاد بما زاد على الثلاثة فلا يقال
اختور وانقود والمشهور الاول وهو قول ابن عصفور والابدي
وابن مالك وينطق بالهمزة في نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق
بالحرف الثالث قاله ابن مالك وادعى ابن مالك امتناع ما
البس من كسر كخفت وبعت او ضم كعقت مبنيات للمفعول
والى ذلك اشار في النظم بقوله ۝ وان بشكل خيف لبس يجتنب ۝
واصل المسئلة قبل بنا بهن للمفعول خافني زيد وباعني لعمرو
وعاقني عن كذا فحذفت الفاعل ثم بنيتهن للمفعول وابدلت من
يا المتكلم تا نوفا نبه لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم فلو قلت

خفت وبعت بالكسر في نحاو والبا وعفت بالضم في اوله لتوهم انهن فعل وفاعل وانعكس المعنى المراد فتعين انه لا يجوز فيهن الا الاشمام او الضم في خفت وبعت الاوليين والكسر في عقت الثالث وتعين ان يمنع الوجه الملبس وهو الكسر في الاوليين والضم في الثالث وجعلت المخاليه مرجوحا لا ممنوعا فقالوا ان العرب تختار الكسر في الفا اذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة وتختار الضم في الفا اذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فرقا بينهما وهو ظاهر ولهذا لم يلتفت سيبويه في ذلك للالباس بل اجاز الاوجه الثلاثة مطلقا اكتفا بالفرق التقديري لان الالباس غير مانع لحصوله في الاسم والفعل فالاسم نحو مختار اذ يحتمل ان يكون وصفا للفاعل او للمفعول ومع ذلك اعلوه بقلب اليا الفا واكتفوا بالفرق التقديري فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل تكون اليا مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة والفعل نحو تضار اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك ادغم فعلى تقدير البنا للفاعل تكون الرا الاولى مكسورة وعلى تقدير البنا للمفعول تكون مفتوحة واوجبا الجمهور ضم فا الثلاثي المضعف وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد نحو شد ومد بضم الفاء وتشديد الدال فيهما والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر في الفا جايز ونص سيبويه على اطراده فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب تجري فيها فعل من المضاعف الثلاثي مجرى فعل من المعتل فيكسر اوله فيقال رد كما يقال قيل نقله الموضح عنه في الحواشي ومن خطه نقلت والكسر هو لغة بني ضبة بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة فها تانيث وهو ابن اد عم بني مرة قاله الدماميني وقال ابو محمد بن السيد البطليوسي ضنة بالضاد المعجمة والنون لا بالبا وهو بطن من قضاعة ينتسب اليها جماعة

كذا في مختصر الانساب انتهى ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة ولغة بعض تميم وقراءة علقمة ويحيى بن وثاب ردت الينا ولو ردوا بالكسر فيهما بنقل كسرة العين الى الفا حالا له على المعتل وجوز ابن مالك الاشمام ايضا فقال في التسهيل وقد تشم فا المدغم وقال المهاباذي من اشم من العرب في قيل وبيع من المعتل اشم هنا يعني في المضعف فتحصل في فا المضاعف ما ثبت في فا المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص كما اشار اليه الناظم بقوله وما لباع قد يرى لنحو حب وعلى الكسر يلغز فيقال ما وجه رفع الما في قولهم ان الما بكسر الهمزة ورفع الما وجوابه ان اصله ان زيد الماء في الكوز اذا صببته فحذف الفاعل وانيب عنه المفعول وكسر الهمزة على حد ردت الينا بكسر الرا واستفدنا من تغيير الفعل اذا بني للمفعول ان صيغته متفرعة عن صيغة المبني للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة اصلية مستقلة بنفسها غير متغيرة عن شي وسياتي في التصريف توجيه كل من القولين هذا

باب الاشتغال وحده ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل متصرف او اسم يشبهه ناصب لضميره او لملابس ضميره بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك فنقول اذا اشتغل فعل متاخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم المتقدم كزيد ضربته او لمحله اي لمحل ذلك الاسم المتقدم كهذا ضربته والى هذا اشار الناظم بقوله ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ او المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل متعينين ان العامل اذا وصل للضمير بنفسه ينصب لفظه

وَاذا وصل اليه بحرف جر ينصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ
او المحل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح وان الضمير لا ينصب
له لفظا فالاصل جواب اذا ان ذلك الاسم المتقدم يجوز فيه وجهان
احدهما راجح لسلامته من التقدير للعامل وهو الرفع بالابتدا
فما بعده من الجملة الفعلية في موضع رفع على الخبرية للمبتدا والرابط
بينهما الهاء المتصلة بالفعل وجملة الكلام من المبتدا والخبر حينئذ
اى حين اذ جعل الاسم المتقدم مبتدا جملة اسمية لتصديرها بالاسم
والوجه الثاني من الوجهين مرجوح لاحتياجه الى التقدير للعامل
وهو النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور فيما يلائمه محذوف
وجوبا لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما واما قوله تعالى انى
رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لى ساجدين فتوكيد
خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسر والمفسر فما بعده اى الاسم المتقدم
لا محل له لانه مفسر للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على
الاصح وقال في المغني اذ جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في
الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير انتهى وجملة الكلام
من الفعل المحذوف وما بعده حينئذ اى حين اذ جعل الاسم المتقدم
منصوبا بفعل محذوف جملة فعلية لتصديرها بالفعل المحذوف
وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفة فالنصب في نحو زيدا ضربته
اقوى من النصب في نحو زيدا ضربت اخاه والنصب في زيدا ضربت
اخاه احسن من النصب في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به
احسن من النصب في زيدا مررت باخيه قاله المرادي في تلخيص شرح
ابي حيان على التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله ۞ فالسابق
انصبه بفعل اضمرا ۞ حتما موافق لما قد اظهرا ۞ وزعم الكسائي ان
نصب الاسم المتقدم بالفعل المتاخر والغي الضمير وزعم تلميذه الفرا
انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى لشيء واحد ورد عليهما

ازيدا مررت به وازيدا اعدمت داره ثم قد يعرض لهذا الاسم
المتقدم ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يستوي فيه من الرفع و
النصب ولم يذكر غير ذلك من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكره الناظم في
النظم بقوله ۞ وان تلا السابق ما بالابتدا ۞ يختص فالرفع التزمه
ابدا ۞ كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ۞ ما قبل معمولا لما بعد وجد ۞
لان حد الاشتغال السابق اول الباب لا يصدق عليه لانه يعتبر
فيه ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط
عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وسيتضح ذلك في
التنبيه الاول الاتي فيجب النصب اذا وقع الاسم المتقدم بعد
ما يختص بالفعل كادوات التحضيض بحاء مهملة وضادين معجمتين
نحو هلا زيدا اكرمته واهمله في الارتشاف وادوات الاستفهام
غير الهمزة نحو هل زيدا رايته فيجب نصب زيد بفعل محذوف يفسره
المذكور وهو رايت ولا يجوز رفعه لان هل اذا جا بعدها اسم وفعل
لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيدا رايت الا في الشعر
هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز ان يليها
الاسم الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز
الاشتغال في النثر ولا يجب النصب بل يترجح وما تقدم في صدر
الكتاب من ان هل مشتركة بين الاسما والافعال مقيد عند غير الكسائي
بما اذا لم يكن في حيزها فعل نحو هل زيد اخوك فانها اذا لم يكن في
حيزها فعل تسلت عنه بخلاف ما اذا كان الفعل في حيزها فلا تدخل
الا عليه ولم يرض بافتراق الاسم بينهما قاله التفتازاني وغيره ومتى
عمرا لقيته فيجب النصب لما ذكر وسياتي الكلام على الهمزة في المسئلة
الثالثة وادوات الشرط نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه فيجب النصب
بما ذكر من الاختصاص بالفعل الا ان هذين النوعين وهما ادوات
الاستفهام غير الهمزة وادوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا

في الشعر عند سيبويه وَاما في نثر الكلام فلا يليها الا صريح الفعل
فلا يجوز في الكلام متى عمرا لقيته وحيثما زيدا لقيته فاكرمه الا
ان كانت اداة الشرط اذا مطلقا سوا كان الفعل ماضيا ام لا او
ان بكسر الهمزة وسكون النون والفعل ماض لفظا او معنى فيقع
الاشتغال بعدهما في نثر الكلام نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه او
اذا زيدا تلقاه فاكرمه لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع
اذا وتقول في ان والفعل ماض لفظا ان زيدا لقيته فاكرمه
ومعنى فقط اذ زيدا لم تلقه فانتظره ويمتنع الاشتغال في نثر
الكلام بعد ان الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو ان زيدا تلقه بحذف
الالف فاكرمه لان ان لما جزمت الفعل قوى طلبها له فلا يليها غيره
بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا اما لمضيه واما لجزمه بغيرها كما تقدم
فيضعف طلبها للفعل فيليها غيره ويجوز الاشتغال في الشعر بعد
ان الجازمة لفعل التفسير نحو ان زيدا تلقه فاكرمه والتسوية الناظم
في النظم بين ان وحيثما مردودة لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع
الا في الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا
لفظا او معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر وان كان
مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر وجوابه
ان الغرض من التسوية بينهما انما هي في وجوب النصب حيث وقع
الاشتغال بعدهما واما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة
وعبارة النظم ناطقة بذلك ونصها والنصب حتم ان تلى السابق
ما يختص بالفعل كان وحيثما ويترجح النصب في ست مسايل
احدها ان يكون الفعل المشتغل طلبا وهو الامر والدعا بخبر او
شبر ولو كان الدعا بصيغة الخبر المقابل للانشا فالامر نحو زيدا
اضربه والدعا بصيغة الطلب نحو اللهم عبدك ارحمه والدعا
بصيغة الخبر نحو زيدا غفر الله له فالنصب فيهن بفعل محذوف

يترجح النصب في ست مسايل

سوا كان امرا بصيغته ومعناه نحو زيدا اضربه او معناه فقط وصورته صورة الخبر نحو الاولاد يرضعن الوالدات قال الرماني [illegible]

من لفظ

من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لغصون والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له وانما ترجح النصب فيهن على الرفع لان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه اولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر ان يكون محتملا للصدق والكذب قاله ابن الشجري ونوقش فيه وقال ابو على كنت استبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملتى الامر والنهى حتى مر بى قوله ان الذ قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير المجرور بالبا في محل رفع على الفاعلية عند سيبويه وزيدت البا لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شي وكذا ان قلنا الضمير في محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ولنا انفقوا السبع عليه اى على الرفع في نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لان الفا مانعة من حمله على الاشتغال فان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فحذف المضاف الذى هو حكم واقيم المضاف اليه مقامه وهو الزانية والزاني وحذف الخبر وهو الجار والمجرور ثم بعد تمام الجملة استونف الحكم وهو فاجلد فصارت جملة الطلب مستانفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدا وهو الزانية والزاني ولم يستغن على فعل من جملة مستانفة في مبتدا مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة اخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه وذلك لان الفا لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فانه يمنع زيادة الفا في خبر المبتدا ما لم يكن المبتدا موصولا بفعل وظرف وصلة الى غير ذلك زائدا اى ولاجل منع سيبويه زيادة الفا في خبر المبتدا اذا لم يكن موصولا بفعل وظرف قال في قوله وقايلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا اذ التقدير هذه خولان هذا متقول

قول سيبويه فجعل خولان خبر مبتدا محذوف وجملة فانكح فتاتهم
مستانفة ميرا من زيادة الفا في خبر المبتدء ابخبر الموصول واجاز
الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله ابن اياز في شرحه المطا
ايضا عن الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وقيدا لفرا
والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا وخولان بفتح الخاء
المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة
والكرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب مبتدا والحيين
تثنية حي والمراد حي ابيها وحي امها يعني ان كرمها ثابت من جهتي
نسبها والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الازواج
خبر اكرومة وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف
اسم موصول وكلمة هي مبتدا محذوف الخبر والجملة صلة ما والعائد
محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه **وقال المبرد الفا**
في فاجلدوا لمعنى الشرط لان الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفا
في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى ان زنيا فاجلدوهما
ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما اشبههما مما هو منزل منزلة
الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه
للجواب في المبتدا المشبه للشرط **وما لا يعمل لا يفسر عاملا** فعلى
قولي سيبويه والمبرد ليست الاية من الاشتغال **فالرفع** على الابتدا
عندهما واجب والخبر على قول سيبويه محذوف وعلى قول المبرد
مذكور وهو فاجلدوا **وقال ابو علي الفارسي من جعل الفا زايدة**
اجاز النصب في زيد فاضربه وانشد ثعلب احمد بن يحيى يا رب
موسى اظلمي واظلمه فاصبب عليه ملكا لا يرحمه المعنى اظلمنا وقرا
عيسى بن عمر وابن ابي عبلة والسارق والسارقة بالنصب **وقال**
ابو محمد عبد الله بن محمد **بن السيد** بكسر السين وسكون اليا اخر
الحروف البطليوسي **وابو الحسن طاهر بن احمد بن بابشاذ بالتركيب**

كلمة اعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور **يختار الرفع في الاسم**
المنظور فيه الى **العموم** بالامر **كالاية** ونحوها كالسارق والسارقة
فاقطعوا لتشبهه بالشرط في العموم والابهام **ويختار النصب في**
الاسم المنظور فيه الى **الخصوص** بالامر **كزيدا اضربه** لعدم
مشابهته للشرط المسئلة **الثانية** مما يترجح فيه النصب **ان يكون**
الفعل المشتغل **مقرونا باللام او بلا الطلبيتين نحو عمرا ليضرب**
بكر وخالدا لا تهنه فان قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل ما لا
يعمل لان اللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياسا
قلت اجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر
بغيرها واجروا النهي بلا مجرى النهي بها وبشمول الطلب ما لفظه
لفظ الخبر **ومنه زيدا لا يعذبه الله** برفع يعذب **لانه نفي بمعنى**
الطلب فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله زيدا لان
عدم التعذيب رحمة **وتجمع المسئلتين** هذه والتي قبلها **قول الناظم**
واختير نصب قبل **فعل ذي طلب فان ذلك** الفعل الصاحب الطلب
صادق على شيئين **على الفعل الذي هو طلب** كالامر والدعا **وعلى**
الفعل **المقرون باداة طلب** كالمقرون باللام ولا الطلبيتين
المسئلة **الثالثة ان يكون الاسم** المشتغل عنه **واقعا بعد**
شي الغالب في ذلك الشي **ان يليه فعل** واليه اشار الناظم بقوله
وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب **ولذلك امثلة منها همزة الاستفهام**
نحو ابشرا منا واحدا نتبعه فيترجح نصب بشرا بفعل محذوف
يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم
يجب دخولها على الافعال كما في اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون
في امهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها **فان فصلت الهمزة**
من الاسم المشتغل عنه **فالمختار الرفع نحو اانت زيد تضربه** لان
الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا اذا جعلت انت

مبتدا كما هو رأى سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر والفعل
بعد حذفه كما هو رأى الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة
فى التقدير على الفعل الا فى نحو اكل يوم زيد انضربه فيترجح النصب
لان الفصل بالظرف وهو كل يوم بنصب كل كلا فصل وحرف
الاستفهام داخل فى الحكم على الفعل وقال ابن الطراوة ان كان
الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب نحو ازيد ضربته ام عمرو لان
الضرب محقق وانما الشك فى المفعول فالاستفهام عن تعيينه
وحكم ابن الطراوه بشذوذ النصب فى قوله وهو جرير يمدح ثعلبة
ورباحا ويذم طهية والخشاب أثعلبة الفوارس ام رياحا
عدلت بهم طهية والخشابا بنصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره
احقرت ثعلبة ولا يجوز اضمار عدلت لتعديه بالبا قاله الموضح فى
الحواشى وثعلبة بثاء مثلثه وعين مهملة وبا موحدة والفوارس
نعته وان كان جمعا نظرا الى معنى اهل القبيلة ورباط بمثناة
من تحت وحا مهملة وطهية بضم الطا المهملة وفتح الها وتشديد
اليا اخر الحروف والخشاب بكسر الخا المعجمة وبالشين المعجمة كلها
قبايل قال الموضح فى الحواشى وفى مسايل الزجاجى قال المازنى سال
مروان الاخفش عن ازيدا ضربته ام عمرا فقال الاخفش المختار النصب
لاجل الالف فقال انما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل وانما
ينبغى ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازنى وكذا القياس
عندى ولكن النحاة اجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام
الذى هو فى الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ
بدليل قول العرب ازيدا ضربته ام عمرا بالنصب انتهى وقال
الاخفش اخوات الهمزة فى ترجح النصب كالهمزة فى ذلك نحو ايهم
زيدا اضربه فايهم مبتدا وزيدا منصوب بفعل محذوف يفسره ضربه
والجملة خبر ايهم والتقدير ايهم ضرب زيدا ومن امة الله ضربها فمن

بفتح

بفتح الميم مبتدا وامة الله منصوب بفعل محذوف خبر من والتقدير
من ضرب امة الله ومنها اى من الامثلة النفى بما او لا او ان نحو ما
زيدا رايته او لا زيدا رايته وان زيدا رايته فيترجح النصب لانهم
شبهوا احرف النفى باحرف الاستفهام فى ان الكلام معها غير موجب
وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع فى الاسم بعدها وقال ابو
عبد الله بن الباذش بنا موحدة فالف فذال وشين معجمتين والذال
مكسورة وابن خروف لا يترجح النصب مع هذه الاحرف وانما الرفع
والنصب يستويان معها لدخولها على الاسما والافعال بخلاف غيرها
من احرف النفى وهى لم ولما ولن فانها مختصة بالافعال فحكمها حكم
ان الشرطية فى وجوب النصب ان اضطر شاعر الى ذلك قاله ابن
مالك فى شرح الكافية ومنها حيث نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه قاله
الناظم فى شرح الكافية ونصه ومن مرجحات النصب تقدم حيث
مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط
فلا يليها فى الغالب الا فعل فان اقترنت بما صارت اداة شرط واختصت
بالفعل انتهى وهو فى ذلك تابع لسيبويه فانه قال اذا وحيث مما
يقبح بعده ابتدا الاسما فاذا اوقعت الفعل على شىء من سببه نصب
فى القياس تقول اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وحيث زيدا تجده فاكرمه
ونوزع سيبويه فى اذا لانها عنده مختصة بالافعال ولم ينازع فى
حيث فظن الموضح ان المنازعة فى حيث فقال وفيه نظر والعجب منه
انه وافق الناظم فى المغنى فقال واضافة حيث الى الجملة الفعلية اكثر ومن
ثم ترجح النصب فى نحو جلست حيث زيدا اراه انتهى ولعل وجه النظر
فى قوله فاكرمه فانه يوهم انه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا
جواب لها عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين اوجب النصب
بعدها فلا يكون راجحا المسألة الرابعة مما يترجح فيه النصب ان
يقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مفصول ذلك العاطف

وليس فانه لا يقع بعدها الا الفعل مع كونها اداة نفى وهو مذهب الموضح

والتقدير اساوت ثعلبة بطهية وانما قدرنا ساوت لان عدلت لا يتعدى الا بالحرف فلا وجه لان يعتبر معنى معناه

وفلان حيث نصب ثعلبة بعد همزة الاستفهام وحكم ابن الطراوة بشذوذه والواجب الرفع اذا كان الاستفهام عن الاسم

سال مروان الاخفش عن ازيدا ضربته

من الاسم بأمّا المفتوحة الهمزة المشددة الميم مسبوق العاطف
بفعل غير مبني ذلك الفعل على اسم قبله والمراد ببنائه عليه ان يجعل
الفعل خبرا عن ذلك الاسم والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد
عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر اولا ولا فرق في الفعل بين
ان يكون رافعا للفاعل او ناصبا للمفعول فالاول كقام زيد وعمرا
اكرمته والثاني نحو والانعام خلقها لكم بعد قوله خلق الانسان
من نطفة وانما ترجح نصب المعطوف فيهما لان المتكلم به عاطف
جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة
فعلية وتشاكل الجملتين المعطوفة احداهما على الاخرى احسن من
تخالفهما قاله في شرح الكافية بخلاف ما اذا فصل بين العاطف والاسم
باما نحو ضربت زيدا واما عمرو فاهنته فالمختار الرفع لانه لا يحتاج
الى التقدير وحكم الاسم الواقع بعد اما في الاحوال الخمسة حكم الاسم
الواقع في ابتداء الكلام لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من
الحروف التي يبتدا بها الكلام قاله الشاطبي وقرئ واما ثمودا
فهديناهم بالنصب لثمود منونا وغير منون قاله الزمخشري في كشافه
والبيضاوي في تفسيره فالتنوين باعتبار الحي وعدمه باعتبار
القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري وبالتنوين قراءة
ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده على حد زيدا
ضربته الا ان الفعل المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيد
في زيدا ضربته لئلا يلزم الفصل بين اما والفاء بجملة تامة وذلك لا
يجوز فلا يقال واما هدينا ثمود فهديناهم وانما يقدر بعد الفاء
لفظ المذكور والاصل واما ثمود فهدينا هديناهم فلما حذف الفعل
المفسَّر بالفتح دخلت الفاء على مفسِّره فصار واما ثمود فهديناهم
فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا
قلت الفاء هنا ليست في مركزها الاصلي فلا تكون مانعة من العمل

وشمل

زاد الرضي ... [illegible]

ورجح المختار الرفع اذا لم يكن المشتغل طلبا ... اذا كان طلبا فالمختار النصب ... جملة ... خبرا ... الرضي

وشمل قوله العاطف الواو والفاء وثم ولو قاله الشاطبي وحتى ولكن
وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رايت زيدا
لكن عمرا رايت اباه وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته وانما قال
كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا
وهو هنا جملة فجعلت هذه الاحرف منزلة منزلة العاطف في
اعطاء حكمه المسئلة الخامسة مما يترجح فيه النصب ان يتوهم في
الرفع ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل شيء خلقناه
بقدر لانه اذا رفع كل احتمل خلقناه ان يكون خبرا له فيكون المعنى
على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت او شرا كما هو
مذهب اهل السنة والجماعة واحتمل ان يكون خلقناه صفة لشيء وبقدر
خبر كل والتخصيص بالصفة يفهم ان ما لا يكون موصوفا بها لا يكون
بقدر والصفة هي المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التي لا تكون
منسوبة له لا تكون بقدر والصفة هي المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية
التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيوهم ان ثم مخلوقا لغيره
تعالى وهو مذهب المعتزلة وانما لم يتوهم ذلك مع النصب لكل
انه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقناه ويمتنع جعله صفة لكل
لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم
بفتح المثلثة اي من اجل ان الصفة لا تعمل في الموصوف وجب الرفع
لكل ان كان الفعل المتصل بالضمير صفة لكل شيء نحو وكل شيء فعلوه
في الزبر اي الكتب ولا يصح نصب كل لان تقدير تسليط الفعل عليها
انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء
في الزبر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شيء وانما المعنى وكل شيء مفعول
لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتداء
والفعل المتاخر صفة له او لشيء وفي الزبر خبر كل او اذا كان الفعل صلة
لموصول نحو زيد الذي ضربته او ان كان الفعل مضافا اليه نحو زيد

يوم تراه تفضيح فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه
بفعل يفسره ضربته في الاول وتراه في الثاني لان كل منهما لا يعمل
فيما قبله اما الاول فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول
واما الثاني فلانه مضاف اليه يوم وهو شبيه بالصلة في تتميم
ما قبله والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر
عاملا او ان وقع الاسم بعد ما يختص بالابتدا كاذا الفجائية على
الاصح متعلق بيختص وفي المسئلة ثلاثة اقوال اصحها هذا مطلقا
والثاني جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين
ان يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع حكاها
في المغني وعلى الاصح فيجب الرفع نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو و
يجوز النصب على الثاني ويمتنع على الثالث لفقدان قد واليها اشار
الناظم بقوله ٥ وان تلى السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه
ابدا او ان وقع الاسم قبل ما لا يرد ما قبل معمولا لما بعده واليها
اشار الناظم بقوله ٥ كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ٥ ما قبل معمولا لما
بعد وجد ٥ نحو زيد ما احسنه او زيد ان رايته فاكرمه او زيد هل
رايته او زيد هلا رايته او ما زيد الا يضربه عمرو فيجب رفع زيد
في هذه الامثلة لان ما بعد ما التعجبية وان الشرطية وهل الاستفهامية
وهلا التحضيضية والا الاستثنائية لا تعمل فيما قبلها وما لا يعمل
لا يفسر عاملا ويقاس على ذلك سائر ادوات الصدور تنبيهان
اثنان الاول ليس من اقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما
في مسئلة اذا الفجائية المتقدمة لعدم صدق الضابط عليها
لان من جملة الضابط المذكور ان يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير
لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وما ذكر معها
وكلام الناظم في البيتين السابقين يوهم ذلك لانه جعله من جملة
اقسام الباب لكن ضرورة تتميم الاقسام الجاته الى ذلك وهذا

التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة الى ذكره التنبيه الثاني لم
يعتبر سيبويه ايهام الصفة مرجحا للنصب كما فعل الناظم في شرح
التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب ان يكون مخلصا من ايهام
غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه
بقدر ثم علله باخصر مما قدمناه بل جعل سيبويه النصب في الاية
المذكورة مرجوحا مثله في زيدا ضربته فانه قال في اثنا كلام فاما
قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فانما جاء على حد قوله زيدا ضربته
وهو عربي كثير انتهى كلام سيبويه فيكون الرفع احسن من النصب
قال ابن الشجري اجمع البصريون في هذه الاية على ان الرفع ارجح
لعدم تقدم ما يقتضي النصب وقال الكوفيون النصب فيها اجود
لانه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو ان فاقتضى ذلك اضمار
خلقنا انتهى المسئلة السادسة مما يترجح نصبه ان يكون الاسم
المشتغل عنه جوابا لاستفهام منصوب لفظا او محلا بما يليه كزيدا
ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او من ضربت فزيدا يترجح نصبه
لكونه جوابا لاستفهام منصوب لفظا في الاول ومحلا في الثاني
ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام
مرفوعا نحو ايهم ضربته برفع ايهم فانك تجيب بالرفع فتقول زيد
ضربته برفع زيد راجحا ليطابق الجواب السؤال في الجملة الاسمية
وجوز الاخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد ايهم ضربته كما يجيز
الوجهين في زيد ضربته وعمرا اكرمته اجرى للجواب مجرى العطف
وانما يجيز سيبويه في ذلك النصب على حد في زيدا ضربته ويقال
هل رايت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله لقيته ينزل ذلك منزلة
الجواب وان لم يكن جوابا عن المسئول عنه وكذا لو عطفته فقلت
لا بل عمرا لقيته او وعمرا لقيته قاله الموضح في الحواشي ومن خطه
نقلت والرفع والنصب يستويان في مثل الصورة الرابعة وهي ان

يتبع الاسم بعد عاطف غير مفصول باما مسبوق بفعل اذا بنى الفعل
السابق على اسم بان اخبر بالفعل عن اسم غير ما التعجبية وتضمنت الجملة
الثانية المعطوفة على الجملة المبنى فعلها على مبتديها ضميره او كانت
الجملة الثانية معطوفة بالفا المفيدة للسببية لحصول المشاكلة
متعلق بيستويان على انه علة له ورفعت او نصبت الاسم المشتغل
عنه بالضمير فى الجملة الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله ❊ ❊
وان تلا المعطوف فعلا مخبرا ❊ به عن اسم فاعطفن مخيرا ❊ وذلك نحو
زيد قام وعمرو اكرمته لاجله او فعمرو اكرمته فيجوز فى عمرو الرفع و
النصب على السوا وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين
ومعنى قولنا كبرى انها جملة فى ضمنها جملة مبنية على مبتديها ومعنى
قولنا انها ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتديها فعلية
العجز بالنظر الى عجزها فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت قد عطفت
جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الاعراب وان
راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية
محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف
عليها اما الضمير من لاجله العايد على صدر الجملة الاولى او الفا
فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال
فى البسيط ان ابا على رجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجرى
ان اعتبار الاسم الذى فى ضمنه فعل اولى من اعتبار الفعل ❊ وقال
ابو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بانهما على حد سوا
وانما ذلك قول الجزولى والاظهر ترجيح النصب لان الحمل على الصغرى
اقرب وهم يراعون الجوار ما امكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض
بان الرفع ترجح بعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا بخلاف
ما اذا بنى الفعل على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرو اكرمته
فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية فرفع عمرو فى هذا هو المختار ذكره

سيبويه

سيبويه لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسما لجموده ولذلك صغر
واعتقد الكوفيون اسميته فكانه ليس فى الكلام فعل مبنى على اسم
فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن فى الجملة الثانية ضمير الاول
ولم يعطفه بالفا فالاخفش والسيرافى بكسر السين يمنعان النصب
بنا على العطف على الصغرى وهو المختار لان المعطوف على الخبر خبر
ولابد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب وان ورد
النصب فهو على حد فى زيدا ضربته ابتدا ويكون من عطف جملة
فعلية على جملة اسمية وهو جايز بلا خلاف قاله المرادى فى التلخيص
والفارسى وجماعة كثيرة من المتقدمين يجيزونه اى النصب وهو
ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك قولك عمرو
لقيته وزيد كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الاخر
قلت عمرو لقيته وزيدا كلمته انتهى يعنى بالنصب فصرح بانك ان
حملت على الاخر نصبت وليس فى المثال الذى ذكره ما يقتضى كون
ما بعد العاطف خبرا ❊ ونقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم
يشترطوا ضميرا واستدلوا لذلك باجماع القرا على نصب والسماء
رفعها وهى معطوفة على يسجدان فى قوله تعالى والنجم والشجر
يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر وقال هشام الضرير
من الكوفيين الواو كالفا فى حصول الربط لان الواو فيها معنى
الجمعية كما ان الفا فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد
بان الواو انما تكون للجمع فى المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم و
يقعد ❊ وقال ابن خروف تبعا لطايفة من المتقدمين جميع حروف
العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت انشده ثعلب ❊ فذرنى
اجول فى البلاد لعلنى ❊ اسر صديقا او يساء حسود ❊ وخرج على
ان التقدير او يساء بى حسود وهذه امور متممات لما تقدم وفى
بعض النسخ تنبيهات احدها ان العامل المشتغل عن الاسم الثانى

كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلاثة احدها ان
يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا الثانى ان يكون الوصف
عاملا عمل الفعل فلا يكون وصفا غير عامل الشرط الثالث ان يكون
الوصف العامل صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال
ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله
وسوّ فى ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل ان لم يك مانع حصل وذلك
الاسم المستوفى للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول
وامثلة المبالغة فالاول نحو زيدا انا ضاربه والثانى نحو الدرهم
انت معطاه والثالث نحو العسل انت شرابه والنعم انت منحارها
والعبد انت ضروبه او ضريبه والقدر انت حذره الآن او غدا
فى الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره
الوصف المذكور والتقدير انا ضارب زيدا وانت معطى الدرهم
وانت شراب العسل وانت منحار النعم وانت ضروب او ضريب
العبد وانت حذر القدر بخلاف زيد عليكه وزيد ضربا اياه
بالياء المثناة تحت فلا يجوز نصب زيد فيهما لانهما اى عليك وضربا
غير صفة لان الاول اسم فعل والثانى مصدر واسم الفعل والمصدر
لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فزيد فى المثالين واجب
الرفع على الابتدائية وجزم ما بعده من الفعل النائب عنه اسم
الفعل والمصدر نعم يجوز النصب فيه عند من جوز تقديم معمول
اسم الفعل وهو الكسائى وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذى
لا ينحل بحرف مصدرى كضربا النائب عن فعله الطلبى وهو المبرد
والسيرافى وعند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين بخلاف
زيد انا ضاربه امس لانه غير عامل على الاصح لانه بمعنى الماضى نعم
يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضى وهو
الكسائى وزيد انا الضاربه ووجه الاب زيد حسنه فزيد فى

المثال

المثال الاول ووجه الاب فى المثال الثانى رفعهما واجب على الابتداء
وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما ولا يجوز نصبهما لان الصلة
وهى ضارب والصفة المشبهة وهى حسن لا يعملان فيما قبلهما
وما لا يعمل لا يفسر عاملا وبخلاف زيد عمرو اكرم منه لان اسم
التفضيل لا يعمل فى معمول به اتفاقا لا تقديما ولا تاخيرا الامر
الثانى لابد فى صحة الاشتغال من علقة رابطة بين العامل والاسم
السابق لان الاصل فى ذلك المبتدء والخبر ودخل حكم الاشتغال
عليه فهو فرعه وكما تحصل العلقة الرابطة بضميره اى ضمير الاسم
السابق المتصل بالعامل كزيدا ضربته فالعلقة الرابطة بين
العامل وهو ضربت والاسم السابق وهو زيد الها المتصله بضربت
كذلك تحصل العلقة بضميره المنفصل من العامل بحرف جر متعلق
بالمنفصل نحو زيدا مررت به فالها المجرورة بالباء هى الرابطة بين
العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بحرف جر وهو
الباء او المنفصل من العامل باسم مضاف نحو زيدا ضربت اخاه
فالها المجرورة باضافة الاخ اليها هى الرابطة بين العامل والاسم
السابق وهى منفصلة من العامل بالاسم المضاف وهو الاخ والى
ذلك اشار الناظم بقوله ❊ وفصل مشغول بحرف جر ❊ او باضافة
كوصل يجرى ❊ او المنفصل من العامل باسم اجنبى اتبع بتابع مشتمل
ذلك التابع على ضمير الاسم السابق بشرط ان يكون التابع للاجنبى
نعتا له لان النعت والمنعوت كالشى الواحد قاله فى المغنى نحو
زيدا ضربت رجلا يحبه فالهاء من يحبه هى الرابطة بين العامل
والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بالاجنبى وهو رجلا
وجملة يحبه نعت لرجلا وهو اجنبى من زيد لانه ليس سببيا له
او يكون التابع عطفا على الاجنبى بالواو خاصة لما فيها من معنى
الجمع فالاثنان معها اولى او الجمع بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير

بيه

فى الاتفاق نظر لان بعضهم اجازه

الذى هو الاخ

قاله الموضح فى الحواشى نحو زيدا ضربت عمرا واخاه اى يكون التابع
عطف بيان على الاجنبى لان عطف البيان كالنعت فى الايضاح
والتخصيص كزيدا ضربت عمرا اخاه فالهاء فى اخاه بينهما هى الرابطة
بين العامل والاسم السابق وهى منفصلة من العامل بالمعطوف
وذلك مستفاد من قول النظم ، وعلقة حاصلة بتابع ، كعلقة
بنفس الاسم الواقع ، ومسئلة عطف البيان زائدة على التسهيل
فان قدرت الاخ فيهما بدلا من عمرا بطلت هذه المسئلة نصبت
الاسم السابق او رفعت لان الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل
على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدا
ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قاله ابن عصفور اللهم الا
ان قلنا عامل البدل هو المبدل منه واصح الوجهان النصب
والرفع لوجود الرابط فيهما ، فان قلت ويمكن ان يصح الوجهان على
القول الاول ايضا بان تجعل العامل فى الاخ خبرا فى الرفع ومفسرا
فى النصب وجملة ضربت عمرا معترضة بينهما ، قلت عامل البدل
ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصلح ان يكون خبرا او مفسرا للعبرة
وانما هو تقدير معنوى والا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل
هو من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل بالاتفاق وبقى من
التوابع التوكيد ولا يصح بحيثه هنا لان الضمير المتصل به عايد
على المؤكد ابدا فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبى
الامر الثالث يجب كون المقدر فى نحو زيدا اضربه من معنى العامل
المذكور ولفظه فيقدر ضربت زيدا ضربته وفى بقية الصور من
معناه او لازمه دون لفظه فيقدر فى نحو زيدا مررت به جاوزت
زيدا مررت به ولا يقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه و
يقدر فى نحو زيدا لست مثله خالفت زيدا لست مثله لان خالفت
هو معنى لست مثله قاله ابو البقا ويقدر فى نحو زيدا ضربت اخاه

امنت

امنت زيدا ضربت اخاه ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا
وانما ضربت اخاه وهى لازمه اهانة زيد لان من ضرب اخا شخص
فقد اهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر فى هذا الباب يقدر متقدما
على الاسم المنصوب الا ان يمنع مانع من حصر او غيره فيقدر متاخرا
عنه الامر الرابع ما تقدم من الاوجه الخمسة فيما اذا نصب فعل
ضمير اسم سابق او ملابسا لضميره يجرى اذا رفع فعل ضمير اسم سابق
لفظا نحو ازيد قام او تقديرا نحو زيد غضب عليه فالجار والمجرور
يعلى فى محل رفع على النيابة عن الفاعل بغضب او رفع ملابسا لضمير
نحو زيد قام ابوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع
بالابتدا كخرجت فاذا زيد قد قام لان اذا الفجائية لا تدخل على
الافعال على الاصح السابق وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة
للبيت عن العمل فعمرو مبتدا وقعد خبره ولا يجوز ان يكون عمرو فاعلا
لمحذوف لانه لم يسمع ليتما قعد عمرو فان قدرت ما زائدة غير كافة
لم يكن الرفع واجبا بل جائزا لما تقدم من انها اذا اتصل بها ما الزائدة
جاز اعمالها والغاوها لعدم زوال اختصاصها بالجمل الاسمية
وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان
ما المصدرية يجب ان يليها فعل ظاهر او مقدر او واجب الرفع
بالفاعلية نحو وان احد من المشركين استجارك وهلا زيد قام
لان ادوات الشرط والتحضيض تختص بالافعال خلافا للكوفيين فيهما
قاله ابن عصفور فى شرح الايضاح وقد يكون الاسم
السابق راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد
ومتابعيه فانهم اجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال
ذكر ذلك الفارسى فى التذكرة ونقله ابن الحاج عنه فى النقد على
مقرب ابن عصفور فسقط ما قيل انه لا يعلم من اجاز رفعه على
الفاعلية وعكس ابن العريف الترجيح فرجح الفاعلية على الابتدا

وغيرهم من البصريين يوجبون ابتداء ثبت لعدم تقدم طالب
الفعل من نفي او استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم
الفاعل في بابه وقد يكون الاسم السابق راجح الفاعلية على
الابتدائية نحو زيد ليقم لان الرفع على الابتدائية يستلزم
الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدا وهو خلاف القياس لانها
لا تحتمل الصدق والكذب والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت
هذا تقرير كلامه وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم
ان يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر كمفسره وقد قال
في باب التحذير من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام
الامر شاذ فكيف يكون راجحا مع كونه شاذا ونحو قام زيد وعمرو
قعد فيترجح رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف يفسره قعد
لتناسب العطف على الجملة الفعلية ونحو ابشر يهدوننا وانتم
تخلقونه فيترجح رفع بشر وانتم على الفاعلية بفعل محذوف
لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وتقدم في باب الفاعل
ما يغني عن اعادته هنا نعم الرفع على الفاعلية في ابشر يهدوننا
ارجح من الرفع على الفاعلية في انتم تخلقونه وتقدير الاسمية
في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية
وهي ام نحن الخالقون صرح بذلك في المغني والابتدائية و
الفاعلية وقد يستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده ففي
الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه عطف فعلية على فعلية وفي
الابتدائية مراعاة الكبرى ففيه عطف اسمية على مثلها
فالتناسب حاصل على كلا التقديرين هذا باب
التعدي واللزوم في الافعال الفعل ثلاثة انواع احدها
ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان واخواتها في حال نقصها
فان منصوبها خبر لها على قول البصريين وحال او شبيه به على

قول

قول الكوفيين وقد تقدمت عقب باب المبتدا والثاني المتعدي
وله علامتان احدهما ان يصح ان تتصل به ها ضمير غير المصدر
على وجه لا يكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله
علامة الفعل المعدى ان تصل ها غير مصدر به العلامة الثانية
ان يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام بان يستغني عن حرف جر
كما قال في شرح الكافية وزاد في التسهيل باطراد وذلك كضرب
بفتح الراء الا ترى انك تقول زيد ضربه عمرو فتتصل به اي بضرب
ها ضمير غير المصدر وهو زيد وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا
نحو الصديق كنته فانه يصدق على كان انه اتصل به ها ضمير
غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا كما مر والا ترى انك تقول
هو مضروب فيكون مضروب تاما غير مفتقر الى حرف جر واحترز
بالاطراد من نحو تمرون الديار فانه يصح ان يبنى منه اسم مفعول
تام فتقول الديار ممرورة ولكنه ليس بمطرد فلا يكون
متعديا والمتعدي حكمه ان ينصب المفعول به كضربت زيدا
وتدبرت الكتب اي تاملتها الا ان ناب المفعول به عن الفاعل
فانه يرفع على النيابة عن الفاعل كضرب زيد وتدبرت الكتب
برفعهما وبناء الفعلين للمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله
فانصب به مفعوله ان لم ينب عن فاعل وما ذكر من ان المفعول
به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول
الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفراء كلاهما
وقال خلف الاحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين
ان اصل العمل للافعال وحجة هشام ان نصبه يدور مع الفاعل
وجودا وعدما والدوران يفيد العلية وحجة الفراء ان الفعل و
الفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الاخر
وحجة خلف ان المفعولية صفة قايمة بذات المفعول ولفظ الفعل

غير قايم به واسناد الحكم الى العلة القايمة بذات الشئ اولى من
غيرها ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص
الفعل المتعدى بنصب المفعول به ان بقية المفاعيل ينصبها
المتعدى واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه الا المتعدى
النوع الثالث اللازم له اثنتا عشرة علامة اثنتان عدميتان
وعشرة وجودية وهى مطردة فالاولى والثانية ان لا يتصل
به هاء ضمير غير المصدر وان لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك
نحو خرج الا ترى انه لا يقال زيد خرجه عمرو فيتصل بخرج ضمير غير
المصدر وهو زيد ولا هو مخروج فيبنى منه اسم مفعول تام وانما
يقال الخروج خرجه عمرو فيتصل به هاء ضمير المصدر وهو الخروج
وهو مخروج به او اليه بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصا
لاحتياجه الى حرف الجر والثالثة ان يدل على سجية بالسين المهملة
اى بالطبيعة والسليقة وهى اى السجية ما ليس حركة جسم
من وصف ملازم للذات غير منفك عنها نحو جبن وشجع من الافعال
اللازمة الصادرة من الطبيعة التى لا شعور لها بما يصدر عنها
وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة الى الذات عند
صدور هذه الافعال منها قاله شارح التصارى واليه الاشارة
بقوله وحتم لزوم افعال السجايا العلامة الرابعة المذكورة
فى قوله او ان يدل على عرض بفتح العين والراء المهملتين وهو
اى العرض ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت دائما كمرض
وكسل ونهم اذا شبع بكسر العين فيهن بخلاف نهم اذا صار اكولا
فليس لازما واليها الاشارة بقوله او عرضا والخامسة المذكورة
فى قوله او ان يدل على نظافة كنظف وطهر ووضؤ بضم
العين فيهن وتجوز فى طهر فتح العين السادسة المذكورة فى قوله
او ان يدل على دنس نحو نجس وقذر بالذال المعجمة كسرا وضما

فيهما

فيهما واليها الاشارة بقوله وما اقتضى نظافة او دنسا السابعة المذكورة فى قوله او ان يدل على مطاوعة فاعله لفاعل
فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد واليها
الاشارة بقوله او طاوع المعدى لواحد والمطاوعة قبول
الاثر فالفاعل للفعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدى
فلو طاوع ما يتعدى فعله لاثنين تعدى المطاوع بكسر الواو
لواحد كعلمته الحساب فتعلمه ففاعل تعلم قبل التعلم من فاعل
علم الثامنة المذكورة فى قوله او ان يكون موازنا لافعلل
بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية كاقشعر واشمأز بمعنى
وهو بنا مقتضب وقيل ملحق باحرنجم واصلهما اقشعرر واشمأزز
بسكون العين والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فاسكنوا
الاول ونقلوا حركته الى ما قبله ثم ادغموا احد المثلين فى الآخر
قاله ابو البقا واعترض بان حكم الملحق ان لا يدغم لئلا تفوت
الموازنة ولهذا وجب الفك فى اقعنسس والاستناد الى
اتحاد المصدرين ممنوع والتاسعة المذكورة فى قوله او يكون
موازنا لما الحق به اى بافعلل وهو افوعل بسكون الفا وفتح
الواو والعين وتشديد اللام كاكوهد الفرخ اذا ارتعد
والعاشرة المذكورة فى قوله او يكون موازنا لافعنلل بسكون
الفا وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كان
فيه النون زايدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها اصليين كاحرنجم
الحادية عشرة والثانية عشرة المذكورتان فى قوله او ان يكون
موازنا لما الحق به اى بافعنلل باصالة اللامين وهو ما كان فيه
بعد النون الزايدة حرفان احدهما زايد بالتضعيف او من حروف
سالتمونيها فالاول نحو افعنلل بزيادة احد اللامين وهل
هى الاولى او الثانية قولان كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد

والثاني نحو افعنلى بفتح العين وسكون النون وزيادة الالف
في اخره وهي من حروف سالتمونيها كاحرنبى الديك بسكون
الحا المهملة وفتح الرا وسكون النون وفتح الموحدة اذا انتفش
للقتال فان قلت زعم ابن جني وابو عبيدة ان افعنلى يتعدى
ولا يتعدى ومن تعديه قول الراجز قد جعل النعاس يغرنديني
ادفعه عني ويسرنديني قال ابو عبيدة المغرندى والمسرندى
الذي يغلبك ويعلوك قلت اجيب عنه بانه شاذ والمعتمد
اطلاق سيبويه بانه غير متعد واقتصر الناظم على افعلل وافعنلل
بقوله كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا وحكم الفعل اللازم ان
يتعدى بالجار وذلك مستفاد من قول النظم وعد لازما بحرف
جر ويختلف الجار باختلاف المعنى كعجبت منه ومررت به وغضبت
عليه وقد يحذف الجار ويبقى الجر بحاله شذوذا لان حرف الجر
لا يعمل محذوفا كقوله وهو الفرزدق اذا قيل اي الناس شر
قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع فحذف حرف
الجر من كليب وابقى عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن يربوع
ابن خطفة ابو قبيلة جرير والاصابع فاعل اشارت وبالاكف
حال منها والبا بمعنى مع اي اشارت الاصابع في حال كونها مصاحبة
للاكف في الاشارة ونعت بالمجموع وقيل هنا مقلوب والاصل
اشارت الاكف بالاصابع وقد يحذف الجار فيتعدى الفعل
بنفسه وينصب المجرور ان كان في موضع نصب وهو ثلاثة اقسام
احدها سماعي جائز في الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته وكلته
ووزنته والاكثر ذكر اللام الجار نحو ونصحت لكم ان اشكر لي
وكلت له ووزنت له وقال التفتازاني اللام زايدة لان معنى نصحت
زيدا ونصحت له مستويان انتهى وفي التنزيل واذا كالوهم او
وزنوهم بغير ذكر اللام والثاني سماعي خاص بالشعر كقوله

وهو

وهو ساعدة بن جؤية لدن بهز الكف يعسل متنه فيه
كما عسل الطريق الثعلب فلدن بفتح اللام وسكون الدال
المهملة خبر مبتدا محذوف اي هو لدن اي لين وبهز متعلق بيعسل
بالعين والسين المهملتين اي يضطرب بهز الكف ومتنه فاعل
يعسل والمتن الصدر وضمير فيه يعود الى الهز وفي للمصاحبة
يقول هذا الرمح يضطرب بسبب الهز معه وذلك دليل على
كثرة لينه والثعلب فاعل عسل وقوله وهو المتلمس جرير بن عبد
المسيح آليت حب العراق الدهر اطعمه والحب ياكله في
القرية السوس آليت حلفت يحتمل ان يكون اخبارا عن نفسه
فتكون التا مضمومة وان يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة
وذلك ان شخصا هجا ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك انه
لا يطعمه حب العراق وهو القمح واطعمه على تقدير لا اطعمه لانه
جواب القسم ولذلك امتنع ان يكون حب منصوبا على شريطة
التفسير لان لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما
قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بمهملتين قمل القمح ونحوه
والشاهد في البيت الاول في حذف في ونصب الطريق والاصل
ذكره لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار اي في
الطريق وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف مردود بانه غير
مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته
لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المغني
والشاهد في البيت الثاني في حذف على ونصب حب اي على حب
العراق والى هذين القسمين اشار الناظم بقوله وان حذف
فالنصب للمنجر نقلا والثالث قياسي وذلك في أن وأن بفتح
الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية وكي
لطولهن بالصلة نحو شهد الله انه لا اله الا هو ونحو او عجبتم

ان جاكم ونحو كيلا يكون دولة اى بانه لا اله الا هو ومن ان جاكم و
وذلك اذا قدرت كى مصدرية لدخول اللام عليها تقديرا واهل
النحويون هنا ذكركى مع تجويزهم فى نحو جئت كى تكرمنى ان تكون
كى مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكى تكرمنى قاله فى المغنى
واشترط ابن مالك فى النظم وغيره فى حذف الجار من أَنَّ وأَنْ
امن اللبس فقال فى النظم وفى ان وان يطرد مع امن لبس فمنع
الحذف فى نحو رغبت فى ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد
بعد الحذف بل هو على معنى فى او عن لان رغب يتعدى بكل منهما
ومعناهما مختلف ويشكل عليه قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن
فحذف الحرف الجار مع ان اللبس موجود بدليل ان المفسرين اختلفوا
فى المراد فبعضهم قدر فى ان وبعضهم قدر عن ان واستدل كل على ما
ذهب اليه واجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادى فى شرح النظم
احدهما ان يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة اللبس
وقد اشار الى هذا فى منهج السالك والاخر ان يكون حذف لقصد
الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن بجمالهن ومالهن ومن يرغب
عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد اجاز بعض المفسرين التقديرين
انتهى وفى الكشاف يحتمل فى ان تنكحوهن بجمالهن وعن ان تنكحوهن
لدمامتهن وتبعه البيضاوى والجواب الاول هو الموافق لقول
الموضح فى المغنى وانما حذف الجار فى ان تنكحوهن لقرينة وانما
اختلف العلماء فى المقدر من الحرفين فى الاية لاختلافهم فى سبب
نزولها فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة انتهى وما ذهب اليه
الموضح من ان محل أَنَّ وأَنْ نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل
واما سيبويه فقال بعدما اورد امثلة من الحذف ولو قال قائل
ان الموضع جر لكان قولا قويا وله نظاير فنحو قولهم لاه ابوك ثم نقل
النصب عن الخليل فظهر بهذا ان ما قاله ابن مالك تبعا لابن العلج

من ان

من ان الخليل يقول بالجر هو ولا يقاس على ان وان غيرهما فلا يقال
بريت السكين القلم والاصل بالسكين خلافا للاخفش الاصغر
على بن سليمان البغدادى تلميذ ثعلب والمبرد نشا بعد الاخفش
الصغير ابى الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش
الاكبر غيرهما وهو ابو الخطاب شيخ سيبويه والاخافشة احد
عشر نحويا والسيبويهون اربعة فصل لبعض المفاعيل
الاصالة فى التقديم على بعض اخر واصالة المفعول اما بكونه مبتدا
فى الاصل والاخر خبرا كما فى باب ظن او بكونه فاعلا فى المعنى والاخر
مفعول معنى كما فى باب اعطى او بكونه مسرحا اى مطلقا لم يتقيد
بجار لفظا وتقديرا والاخر مقيد بحرف جر لفظا او تقديرا كما فى باب
اختار فيتقدم كل من المبتدا فى الاصل والفاعل معنى والمسرح على
غيره وذلك كزيدا فى ظننت زيدا قايما فيتقدم زيدا على قايما
لان زيدا مبتدا فى الاصل وقايما خبر والمبتدا مقدم على الخبر واعطيت
زيدا درهما فيتقدم زيدا على درهما لان زيدا فاعل معنى لانه الاخذ
والقابل للدرهم ومن ثم جاز اعطيت درهمه زيدا وامتنع اعطيت
صاحبه الدرهم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن
مالك فى شرح التسهيل واخترت زيدا القوم او من القوم فيتقدم
زيدا لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا وتقديرا والقوم مقيد تقديرا
ومن القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علقة ما
يتعدى اليه العامل بنفسه اقوى من علقة ما قد يتعدى اليه بواسطة
ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت احدهم القوم
الا على لغة من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل
ايضا والتقديم فى ذلك كله جايز واليه يشير قول النظم والاصل
سبق فاعل معنى ثم قد يجب الاصل فيجب التقديم كما اشار اليه
الناظم بقوله ويلزم الاصل لموجب عرا كما اذا خيف اللبس

كظننت زيدا عمرا وكما اعطيت زيدا عمرا وكما اخترت الشجعان الجند
ويأتي فيه البحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج او كان الثاني
محصورا كما ظننت زيدا الا قائما وكما اعطيت زيدا الا درهما وما
اخترت زيدا الا القوم ويأتي فيه الخلاف المتقدم في باب الفاعل
او كان المفعول الثاني اسما ظاهرا والمفعول الاول ضميرا نحو العالم
ظننته مجتهدا ونحو انا اعطيناك الكوثر والفرسان اخترتهم القوم ويأتي
فيه ما ذكره من المناقشة مع ابن مالك في اخر باب الفاعل من ان
الضمير يجب وصله بالفعل وانت بالخيار في الظاهر ان شئت قدمته
على الفعل والضمير وان شئت اخرته عنهما وقد يمتنع الاصل فيجب
التاخير واليه اشار الناظم بقوله ه وترك ذاك الاصل حتما قد يرى
كما اذا اتصل المفعول الاول بضمير المفعول الثاني كظننت زيدا
غلامه وكما اعطيت المال مالكه واخترت قومه عمرا وكان الاول
محصورا كما ظننت قائما الا عمرا وكما اعطيت الدرهم الا زيدا وما
اخترت القوم الا بكرا او كان الثاني مضمرا والاول ظاهرا كما
ظننته زيدا وكما الدرهم اعطيته زيدا والقوم اخترتهم عمرا اما
الامتناع في الاولى فلئلا يعود ضمير على متاخر لفظا ورتبة واما
في الثانية فلان المحصور فيه واجب التاخير واما في الثالثة فلانه
اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى
وليس هذا منه فصل يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظي
كتناسب الفواصل جمع فاصلة والمراد بها رؤوس الآي وذلك
في نحو ما ودعك ربك وما قلى والاصل وما قلاك فحذف المفعول
ليناسب سجى والاولى وفي نحو الا تذكرة لمن يخشى والاصل يخشاه
اي القران ويحتمل ان لا حذف ومفعول يخشى هو قوله تعالى تنزيلا
والمعنى لمن يخشى تنزيل الله تعالى قال في الكشاف وهو معنى حسن
واعراب بين انتهى وكالايجاز والاختصار وذلك في نحو فان لم

تفعلوا

تفعلوا ولن تفعلوا والاصل فان لم تفعلوه ولن تفعلوه اي الاتيان
بسورة من مثله واما معنوي كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبن
اي الكافرين فحذف المفعول لاحتقاره او لاستهجانه اي لاستقباح ح لاستقباح ن ٢
التصريح بذكره كقول عايشة رضي الله عنها ما رأى مني ولا رأيت منه
تعني رسول الله صلى الله عليه وسلم فحذفت المفعول لاستقباح
ذكره اي العورة وقد يمتنع حذفه اي المفعول كان يكون محصورا
فيه نحو انما ضربت زيدا لان الحذف ينافي الحصر او يكون جوابا
لسؤال كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت لان المطلوب تعيينه
لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول النظم وحذف فضلة
اجز ان لم يضر ه كحذف ما سيق جوابا او حصر فصل
وقد يحذف ناصبه اي ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله
ويحذف الناصبها ان علم كقولك لمن سدد بالمهملة سهما القرطاس
ولمن تأهب لسفر مكة ولمن قال من اضرب بالمضارع شر الناس
فالقرطاس منصوب باضمار تصيب ودل عليه المشاهدة ومكة
منصوب باضمار تريد ودل عليه قرينة الحال وشر الناس منصوب
باضمار اضرب ودل عليه قرينة المقال وقد يجب ذلك الحذف
كما اشار اليه الناظم بقوله ه وقد يكون حذفه ملتزما وذلك كما
تقدم في باب الاشتغال كزيدا ضربته لانه لا يجمع بين المفسر
والمفسر وفي باب النداء فيما يأتي كيا عبد الله لان يا عوض عن انادي
ولا يجمع بين العوض والمعوض وفي الامثال العربية وهي كل
كلام تركب مشهور شبه مضربه بمورده نحو الكلاب على البقر
فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا اي ارسل ولا يجوز ذكره
لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها لما شبه مضربها
بموردها لزم ان يلتزم فيها اصلها كقولهم الصيف ضيعت اللبن
يقال بكسر التاء لكل مخاطب والمراد بالبقر في المثل المتقدم بقر

الوحش وفيما جرى مجرى الامثال فى كثرة الاستعمال وهو كل
كلام اشتهر فبسبب شهرته جرى مجرى المثل فاعطى حكمه فى انه
لا يغير نحو انتهوا خيرا لكم فخيرا مفعول بفعل محذوف وجوبا
اى وائتوا خيرا ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان
خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير انتهوا يكن خيرا لكم وهو تخريج
على قلة لان كان لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا الا بعد ان
ولو الشرطيتين وفى التحذير باياك واخواتها من ضماير الخطاب
المنفصلة نحو اياك والاسد فاياك منصوب المحل بفعل محذوف
وجوبا ويقدر متاخرا عن اياك اى اياك باعد على احد التقديرين
الاتيين فى باب التحذير والاسد منصوب بفعل محذوف
وجوبا ويقدر متقدما على الاسد اى واحذر الاسد والفرق
ان اياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله بخلاف
الاسد وفى التحذير بغيرها اى بغير اياك واخواتها بشرط
عطف او تكرار فالعطف نحو راسك والسيف فراسك والسيف
منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا اى باعد راسك واحذر
السيف والتكرار نحو الاسد الاسد بتقدير احذر وفى الاغرا
بشرط احدهما وهو العطف او التكرار فالعطف نحو المروة و
النجدة والتكرار نحو السلاح السلاح بتقدير الزم فى المثالين وانما
وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قايم مقام
العامل فلا تلزم حذفه لذلك هذا باب التنازع
فى العمل ويسمى ايضا باب الاعمال بكسر الهمزة وحقيقته ان يتقدم
فعلان مذكوران متصرفان او اسمان يشبهانهما فى التصرف او
او فعل متصرف واسم يشبهه فى التصرف ويتاخر عنهما اى عن
العاملين معمول غير سببى مرفوع وغير مرفوع واقع بعد الا على
الاصح فيهما وسواء المعمول المتاخر عن العاملين مطلوب لكل منهما

من حيث المعنى والطلب اما على جهة التوافق فى الفاعلية والمفعولية
او مع التخالف فيهما والعاملان اما فعلان او اسمان او مختلفان وامثلتها
اثنا عشر مثالا مثال الفعلين فى طلب المرفوع قام وقعد زيد و
مثالهما فى طلب المنصوب ضربت واكرمت زيدا ومثالهما فى طلب
احدهما المرفوع والاخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثالهما فى
طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال الاسمين فى طلب المرفوع
اقايم وقاعد الزيدان ومثالهما فى طلب المنصوب زيد ضارب
وقاتل عمرا ومثال اختلافهما فى الصورتين زيد قايم وضارب
ابويه وعكسه زيد ضارب وقايم ابواه ومثال الاسم والفعل فى
طلب المرفوع اقايم او قعد زيد ومثالهما فى طلب المنصوب زيد
ضارب ويكرم عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع اقايم
ويضرب عمرا وعكسه ضربت واقايم زيد والناظم اقتصر فى التمثيل
على طلب الفعلين المرفوع فقال يحسنان ويسىء ابناكا وقد بغى
واعتديا عبداكا والموضح اقتصر فى الانواع الثلاثة فى التمثيل
على طلب المنصوب فقال مثال الفعلين اتونى افرغ عليه قطرا
فاتونى يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وافرغ يطلبه على انه مفعول به
واعمل الثانى وهو افرغ فى قطرا واعمل اتونى فى ضميره وحذفه لانه
فضلة والاصل اتونيه ولو اعمل الاول لقيل افرغه ومثال الاسمين
قوله عهدت مغيثا مغنيا من اجرته فلم اتخذ الا فناءك موئلا
فمغيثا من الاغاثة بالمثلثة ومغنيا من الاغنا ضد الافقار
تنازعا من الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية
واعمل الثانى لقربه واعمل الاول فى ضميره وحذفه والاصل مغيثه
وعهدت مبنى للمفعول مسند الى تاء المخاطب ومغيثا ومغنيا حالان
منها والفناء الجوار والقرب والموئل الملجأ ومثال المختلفين هاؤم
اقراوا كتابيه فها اسم فعل بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع او قرا

نعل امرتنا زعاكا بيه واعمل الثانى لقربه وَحذف من الاول ضمير
المفعول والاصل هاؤموه وَاصل هاؤم هاكم ابدل من الكاف
الواو ثم ابدلت الواو بهمزة ۰ وَفى الجزء الاول من شرح البحرين عن
صفوان بن عسال ان النبى صلى الله عليه وسلم ناداه رجل فقال
صلى الله عليه وسلم هاؤم فقال الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم
فقال المرء مع من احب حديث حسن صحيح رواه الشافعى فى مسنده
وما لك وسفيان وشعبة بن الحجاج والحمادان وَمعنى هاؤم تعالوا
انتهى قال الموضح فى الحواشى فان صح انه يرد قاصرا بمعنى تعالوا كما
قيل فى الحديث فلا تنازع فى الاية ويخرج حينئذ عن اسناد لا لـ
البصريين وَهذا المعنى متعين وظاهر فى الاية ولكنى لا استحضر
الآن احدا قال به غير هذا الرجل فى هذا الحديث انتهى ۰ قلت قال
به الحوفى فى الاية نفسها وظاهر كلام الموضح ان التنازع يكون فى
جميع المعمولات ۰ وفى النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع فى المفعول
له ولا الحال وَلا التمييز ويجوز فى المفعول معه تقول قمت وسرت
وَزيدا اذا اعملت الثانى وَقمت وسرت وَاياه وزيدا اذا اعملت
الاول انتهى وسيأتى الكلام فى الواقع بعد الا واستفدنا من امثلة
الموضح انه لا يشترط فى التنازع ان يكون احد العاملين معطوفا
على الاخر خلافا للجرمى وَاصل التنازع ان يكون بين عاملين فى معمول
وَاحد وَقد يتنازع ثلاثة وَقد يكون المتنازع فيه متعددا فى
الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا
وثلاثين فتنازع ثلاثة وهى تسبحون وتكبرون وتحمدون
فى اثنين ظرف وهو دبر ونايب مصدر وَهو ثلاثا فاعمل الاخير
لقربه فنصب دبر على الظرفيه وثلاثا على المفعوليه المطلقة لنيابته بنه
عن المصدر وَاعمل الاولين فى ضميريهما وحذفهما لانهما فضلتان
والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وما ذكر من

جواز

جواز اعمال الاول وَالثانى والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع ۰
وَقال ابن خروف فى شرح كتاب سيبويه استقرأت كلام العرب
فوجدت اعمال الثالث والغاءما عداه قال ابن مالك وَهو كما
قال واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول
ابى الاسود ۰ كساك ولم تكسه فاشكرن له ۰ اخ لك يعطيك
الجزيل وناصر ۰ قال المرادى فدل على ان استقراءه غير تام
ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثانى انتهى وَقد علم مما ذكرته فى جمعة
التنازع من ان المتنازعين لا بد ان يكونا فعلين او اسمين او مختلفين
الاسميه والفعليه ان التنازع لا يقع بين حرفين لان الحروف
لا دلالة لها على حدث حتى تطلب المعمولات وَاجاز ابن العلج
التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فقال
تنازع إنْ ولم فى تفعلوا ورُد بان إنْ تطلب مثبتا ولم تطلب
منفيا وشرط التنازع الاتحاد فى المعنى ونقل الشاطبى عن الفارسى
انه اجاز فى التذكرة التنازع فى قوله كانّ وكأنْ ۰ اعناقها مشدود
بقرنِ ۰ ومنع التوكيد للعطف بالواو انتهى وسيأتى الكلام عليه
فى باب التوكيد ولا يقع التنازع بين حرف وغيره من فعل دائم
واسم ومن اجاز التنازع بين حرفين اجازه بين الحرف وَغيره كما
نقل ابن عمرون عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى
زيد ان يخرج على اعمال الثانى ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال
الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف وعلم من تقييد العاملين
بالتصرف انه لا يقع التنازع بين عاملين جامدين فعلين او اسمين
او مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله
والجامد لا يفصل بينه وبين معموله ۰ قال احمد بن الخباز فى النهاية
فاذا قلت سرنى اكرامك وزيارتك عمرا وجب نصب عمرا بالثانى
لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله انتهى ولا يقع التنازع

بين جامد وغيره من فعل او اسم متصرف وعن المبرد في كتابه المدخل
اجازته في فعلي تعجب مع جمودهما سواء كانا بلفظ الماضي او بلفظ
الامر كالاول نحو ما احسن واجمل زيدا فتعمل الثاني في الاسم
الظاهر وتعمل الاول في ضميره وتحذفه لانه فضلة والثاني نحو
احسن به واجمل بعمرو فتعمل الثاني في الظاهر المجرور وتعمل الاول
في ضميره المجرور ولا تحذفه لانه فاعل والفاعل لا يحذف عند
لانه بصري ويحذف على القول بان المجرور في محل نصب على المفعولية
عند الفراء والجمهور على المنع فرارا من الفصل بينه وبين معموله
اذا اعمل الاول واذا لم يصح اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه
جواز اعمال كل منهما وعلم من تقييد المعمول بالتاخير انه لا يقع
التنازع في معمول متقدم نحو ايهم ضربت واكرمت او شتمته
لان الثاني لم يات الا بعد ان اخذ الاول معموله المتقدم عليه
وقوله او شتمته عديل مدخول الاستفهام خلافا لبعضهم في
اجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا
بقوله تعالى بالمومنين رؤف رحيم ولا حجة له لان الثاني لم
يجي حتى استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول
الاول عليه ومما قاله بعض المغاربة قال به الرضي وعبارته قد
يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت
وبك مررت وتعلقت وتعقبه البدر الدماميني فقال يلزم عليه
عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع
ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قد ارتكبوه في نحو افلم يسيروا و
الهمزة واقعة في الاصل بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا
واجاب بان هذا الحكم ليس بمتعد الى غير الهمزة بل هو مقصور
عليها عندهم انتهى ولا يقع التنازع في معمول متوسط نحو ضربت
زيدا واكرمت لان الاول استقل به قبل مجي الثاني خلافا للفارسي

فانه

فانه اجاز في قوله ☆ متى تنصب آفقا من بارق تشمه ☆ ان تكون من
زائدة وبارق في موضع نصب بتشم ومعمول تنصب محذوف وهو
ضمير عائد على بارق ☆ ومال المرادي في شرح التسهيل فقال واقول

نخ
الى جواز التنازع
في التوسط و
التقدم

الذي يظهر ان تاخر المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث
تقدم المعمول او توسط جاز عمل كل من العاملين فيه انتهى وعلم
من اشتراط كون المعمول مطلوبا لكل من العاملين من جهة المعنى
ان التنازع لا يقع في نحو قول جرير فهيهات هيهات العقيق
ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله خلافا له اي للفاسي
والجرجاني لان الطالب للمعمول وهو العقيق انما هو هيهات
الاول واما هيهات الثاني فلم يؤت به للاسناد الى العقيق
بل لمجرد التقوية والتوكيد لهيهات الاول فلا فاعل له اصلا
ولهذا قال الشاعر ☆ فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك
اللاحقون احبس احبس ☆ فاللاحقون فاعل اتاك الاول واتاك
الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع ولو كان
من التنازع لقال اتاك اتوك على اعمال الاول او اتوك اتاك
على اعمال الثاني وليس بمتعين لجواز ان يضمر مفردا في المهمل منهما
ويستتر كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب وقيل
المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى
واحد فكانهما عامل واحد فهذه ثلاثة اقوال اصحها عند ابن مالك
ما ذكر في الموضح وعلم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع انه
لا تنازع في نحو قول كثير عزة ☆ قضى كل ذي دين فوفى غريمه
وعزة ممطول معنى غريمها ☆ لانه لو قصد فيه التنازع لاسند
احدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير
بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قاله المرادي تبعا
لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا

ياتي فيما لو كان السببي منصوبا نحو زيد ضربت واكرمت اخاه لان احد العاملين يعمل في السببي والاخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره ابو محمد بن السيد البطليوسي من ان غريمها ان رفع بمعنى يكون بممطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بممطول فهو خطا لانه قد وصف بمعنى والاسم الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيدا انتهى واقول ما ذكره ابو محمد يقال بمثله فيما اذا كان السببي منصوبا نحو غلام زيد ضارب مهين اخاه اذا كان الضارب والمهين زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب له الاول فهو خطا لانه قد وصف بمهين والوصف اذا وصف لا يعمل اذا تقرر هذا فنقول عزة مبتدا وليس بممطول ومعنى خبرين لها بل غريمها مبتدا ثان موخر عن خبره وممطول معنى خبران لغريمها خبر بعد خبر او ممطول خبر وحده ومعنى صفة له لان الوصف يجوز وصفه على الاصح وحجة المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف او حال من ضميره المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العايد الى غريمها وغريمها وخبره خبر عزة و الرابط بينهما الضمير المضاف اليه غريم وعلم من تقييد السببي بالمرفوع انه لا يمتنع التنازع في السببي المنصوب نحو زيد ضربت واكرمت اخاه لان السببي وهو اخاه منصوب باحد العاملين و الربط موجود بالضمير المستتر او بالمضاف اليه السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلله بانك لو اعملت الاول او الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا

من اسمين

من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا مما لا سبيل اليه انتهى فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع والواقع بعد الا على الصحيح كقوله ما صاب قلبي واضناه وتيمه الا كواعب من ذهل بن شيبانا والمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء الفعل الملغى من الايجاب ولزم في نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غايب على حاضر قاله المرادي في شرح التسهيل وحمله في التسهيل على الحذف وقال في شرحه على تاويل ما قام احد وقعد الا انا فحذف احد لفظا ونوى بقصد ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكوران انه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور

فصل

اذا تنازع العاملان جاز اعمال ايهما شئت باتفاق من البصريين والكوفيين لان اعمال كل منهما مسموع من العرب والخلاف بينهم في المختار هل هو الاول او الثاني او هما على حد سواء اقوال اختار الكوفيون منها الاول لسبقه واختار البصريون الاخير لقربه والى ذلك اشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل والثاني اولى عند اهل البصرة واختار عكسا غيرهم ذا اسره وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوي فيه الامران ولم ار في ذلك نقلا فان تنازع اثنان واعملنا الاول في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين اعملنا الاخر في ضميره مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا نحو قام وقعدا اخواك او قام وضربتهما اخواك او قام ومررت بهما اخواك وبعضهم كالسيرافي يجيز حذف غير المرفوع وهو

المنصوب والمجرور لانه فضلة وهو الذى يفهم من كلام التسهيل
كقوله وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ يعشى
الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه فاعملت الاول وهو يعشى فرفعت
شعاعه واعملت لمحوا فى ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وعكاظ
بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظا المشالة موضع بقرب
مكة كان سوقا فى الجاهلية ويعشى مضارع اعشى بالعين المهملة
وقيل بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف
اليه للسلاح فيما قبله ولنا من الادلة على امتناع حذف غير المرفوع
ان فى حذفه تهيئة العامل وهو لمحوا للعمل فى شعاعه وقطعه
عنه برفعه بيعشى بغير معارض قاله بعض المغاربة وهذا البيت
ضرورة عند الجمهور وان اعملنا الثانى على اختيار البصريين فان
احتاج الاول لمرفوع فالبصريون يضمرونه ولا يحذفونه لامتناع
حذف العمدة عندهم وان لزم منه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير
على متاخر فى اللفظ والرتبة لان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به
فى غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا فرجلا فيهما تمييز
للضمير المجرور برب والمرفوع على الفاعلية بنعم ورتبة التمييز
التاخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متاخر لفظا ورتبة وجاء
الاضمار قبل الذكر فى هذا الباب الذى نحن فيه وهو باب التنازع
نثرا وشعرا نحو قول بعض العرب ضربونى وضربت قومك بالنصب
حكاه سيبويه فقد اعمل الثانى واضمر فى الاول ضمير الفاعل وهو
الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية
والمفعول رتبته التاخير فعاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة وقال
الشاعر جفونى ولم اجف الاخلاء اننى لغير جميل من خليلى
مهمل فاعمل الثانى ونصب الاخلاء واعمل الاول فى ضمير وهو
الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على الاخلاء

المنصوب

المنصوب على المفعولية والاخلاء جمع خليل والجميل الشي الحسن
ومهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك وللكسائى وهشام
الضرير والسهيلى الكوفيون يجيزون الحذف للضمير المرفوع
على الفاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر وتمسكا بظاهر قوله
وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغسانى ، تعفق
بالارطى لها واردها رجال فبذت نبلهم وكليب ، اذ لم
يقل تعفقوا على تقدير اعمال الثانى ولا ارادوا على تقدير
اعمال الاول ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثانى ولم يقل
تعفقوا على لفظ الجمع لانه يجوز ان ينوى مفردا على مذهب
باعتبار تاويله بالمذكور ولهذا قال الموضح بظاهر قوله ولم يقل
بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفا وبالقاف اى
استتر والارطى شجر وبذت بالبا الموحدة والذال المعجمة المشددة
اى غلبت ونبلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب
بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل ان
العمل لاحد العاملين فى المتنازع فيه ويعمل المهمل فى ضميره سواء
اتفق مطلوبهما ام اختلف والفرا يقول ان استوى العاملان
فى طلب المرفوع وكان العطف بالواو كما فى المغنى فالعمل لهما
لانهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد نحو قام وقعد
اخواك فاخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد
فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين
يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على
اثر واحد ممنوع عند اهل الاصول قاله الرضى ثم قال وجاز عند
الفرا وجه آخر وهو ان يأتى بفاعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع
فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح
عن الفرا انتهى وان اختلفا اى العاملان فى طلب المعمول فان كان

او لما يطلب مرفوعا اضمرته مؤخرا وجوبا كضربني وضربت
زيدا هو انتهت مقالة الفرا فهو فاعل ضربني وانما اخرعن الظاهر
هربا من الاضمار قبل الذكر ولم تحذفه هربا من الفاعل هذا كله
اذا احتاج الاول لمرفوع مع اعمال الثاني وان اعملنا الثاني
واحتاج الاول لمنصوب لفظا وهو ما يصل اليه العامل
بنفسه او محلا وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف جر فانه
اوقع حذفه اى المنصوب في لبس ظاهر او لم يوقع في لبس ولكن
كان العامل من باب كان او من باب ظن وجب اضمار المعمول
مؤخرا عن المتنازع فيه في المسائل الثلاث فالاولى نحو استغنت
واستعان زيد على به فالاول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثاني
والثاني يطلبه فاعلا لانه استوفى معموله المجرور بعلى فاعملنا
الثاني واضمرنا ضمير زيد مجرورا بالبا مؤخرا وقلنا به والذى حملنا
على ذلك انا لو اضمرناه مقدما قبل استعان لزم الاضمار قبل الذكر
ولو حذفناه اوقع في لبس فلا يعلم هل زيد مستعان به او عليه و
الثانية نحو كنت وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان تنازعا
صديقا على الخبرية لما فاعملنا الثاني فيه واعملنا الاول في ضمير
مؤخرا والثالثة نحو ظنني وظننت زيدا قايما اياه فظنني
يطلب زيدا قايما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين
فاعملنا الثاني ونصبنا زيدا قايما وبقى الاول يحتاج الى فاعل
ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا واضمرنا المفعول
الثاني مؤخرا وقلنا اياه ولم نحذف المنصوب في المسئلة الثانية
والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر مبتدا وقيل في باب ظن وكان
يضمر مقدما كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنني اياه
وظننت زيدا قايما هكذا مثل ابو حيان في النكت الحسان بالضمير
منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننيه على ما تقدم من

اختلاف

اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعا لابيه في شرح الكافية ولا
يجوز تقديمه عند الجميع مخالف لظاهر التسهيل ولتصريح ابن
عصفور وابن خروف بذلك وقيل لا يضمر ولا يحذف بل يظهر
كما في المسئلة الاتية في تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال
ظنني قايما وظننت زيدا قايما وقيل لا يضمر ولا يظهر بل يحذف
وهو الصحيح لانه حذف لدليل فان المفسر يدل عليه قال ابن
عصفور وهذا المذهب اسد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر
والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف
الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط
الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما
فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قايمين
فلا بد ان تقول اياه متقدما او متاخرا ولا يجوز حذفه قاله
ابو حيان في النكت الحسان وان كان العامل من غير بابي كان
وظن ولم يلبس وجب حذف المنصوب لفظا او محلا لانه
فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضمار قبل الذكر كضربت
وضربني زيد ومررت ومر بي زيد وقيل يجوز اضماره كقوله
اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ
للود فاعمل في الثاني واضمر في الاول ضمير المفعول وهذا
البيت ضرورة عند الجمهور ولم يوجب في التسهيل حذفه بل
جعله اولى والى ما تقدم اشار الناظم بقوله واعمل المهمل
في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما ثم قال ولا تجئ مع اول
قد اهملا بمضمر لغير رفع اوهلا بل حذفه الزم ان يكن غير خبر
واخرنه ان يكن هو الخبر مسئلة اذا اختلف المخبر عنه ومفسر
الضمير واحتاج العامل المهمل الى ضمير وكان ذلك الضمير
المحتاج اليه خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم المخبر عنه مخالفا

في الافراد والتذكير او غيرهما من التانيث والتثنية والجمع
للاسم المفسر له وهو الاسم المتنازع فيه وجب العدول
من الاضمار الى الاظهار والى ذلك اشار الناظم بقوله
واظهر ان يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسرا نحو اظن و
يظناني اخا الزيدين اخوين وذلك لان الاصل قبل الاعمال
اظن ويظنني الزيدين اخوين بالتثنية فيهما فاظن يطلب
الزيدين اخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين فاعلا
واخوين مفعولا ثانيا لانه اخذ مفعوله الاول وهو يا المتكلم
المتصل به فاعملنا الاول وهو اظن فنصبنا الاسمين وهما
الزيدين اخوين على انهما مفعولان لاظن واضمرنا في الثاني وهو
يظنني ضمير الزيدين وهو الالف في يظناني فاستوفى فاعله
ومفعوله الاول وبقي علينا المفعول الثاني ليظناني نحتاج
الى اضماره وهو خبر في الاصل عن يا المتكلم المتصلة به التي هي اضمار صح
الآن المفعول الاول بعد دخول يظن واليا مخالفة لاخوين
الذي هو مفسر الضمير الذي ياتي به مكان اليا مفرد والاخوين
تثنية فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه وهو
اليا وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر وهو الاخوين وفي كل
منهما محذور لا محيص عنه فوجب العدول الى الاظهار فقلنا
اخا ليوافق المخبر عنه وهو اليا في الافراد ولم يضر مخالفته
لاخوين لانه اي اخا اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا
تقرير ما قالوا في هذه المسئلة قال الموضح تبعا لجماعة على سبيل
البحث والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الاخوين لان
يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد وجوابه
ان المتنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى
قاله صاحب المتوسط بمعناه وفيه نظر لان التنازع لا يكون في

مبهم وعن الكوفيين انهم اجازوا فيه وجهين حذفه واضماره
مقدما على وفق المخبر عنه فيقولون على الحذف اظن ويظناني
الزيدين اخوين ويحذفون اخا لدلالة اخوين عليه ويقولون
على الاضمار اظن ويظنانيه اياه الزيدين اخوين كذا مثله في
شرح الكافية مقدما لان العلة المقتضية لتاخيره وهي تاخير
المفسر مفقودة هنا وان اعملنا الثاني فالحكم فيه كما سبق
من وجوب الاظهار ومن اجرا الوجهين المحكيين عن الكوفيين
ولكن يضمر مؤخرا قاله المرادي في شرح التسهيل وفيه البحث
السابق

هذا باب المفعول المطلق

اي الذي
يصدق عليه قولنا مفعول بغير صلة صدقا منصوب ليصدق
غير مقيد صفة صدقا بالجار حرف او اسم متعلق بمقيد بخلاف
بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليها مقيد بالجار
كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه
وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمي مفعولا الا المفعول
به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح في الحواشي
والمفعول المطلق هو اسم يؤكد عامله فيفيد ما افاده العامل
من الحدث من غير زيادة على ذلك او يبين نوعه اي نوع العامل
فيفيد زيادة على التوكيد او يبين عدده اي عدد العامل فيفيد
عدد مرات العامل زيادة على التوكيد وليس هو خبرا عن مبتدا
ولا حالا من غيره نحو ضربت ضربا او ضربت ضرب الامير او
ضربت ضربتين فالاول مثال لما يؤكد عامله والثاني مثال
لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده بخلاف نحو ضربك
ضربتان وضربك ضرب اليم فانه وان بين العدد في الاول
والنوع في الثاني لوصفه باليم فهو خبر عن ضربك فلا يكون مفعولا
مطلقا وبخلاف نحو ولى مدبرا فانه وان كان توكيدا لعامله

فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا
والى ان المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة اشار الناظم
بقوله توكيدا او نوعا يبين او عدد واكثر ما يكون المفعول
المطلق مصدرا كما تقدم من الامثلة والمصدر كما قال الناظم
اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو اسم الحدث الجاري
على الفعل وليس علما ولا مبدوا بميم زايدة لغير المفاعلة كما قاله
الموضح في باب اعمال المصدر وخرج بهذا القيد وهو الجريان على
الفعل نحو غسلا ووضوا وعطا من قولك اغتسل غسلا وتوضا
وضوا واعطى عطا فان هذه الثلاثة اسما مصادر وليست
مصادر لعدم جريانها على افعالها لان اغتسل قياس مصدره الجاري
عليه الاغتسال وتوضا قياس مصدره الجاري عليه التوضو و
اعطى قياس مصدره الجاري عليه الاعطا وخرج بقولنا وليس
علما نحو حماد علما للمحمدة وبقولنا ليس مبدوا بميم زايدة لغير
المفاعلة نحو مقتل بمعنى القتل فانهما من اسما المصادر والفرق
بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم
المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى
ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لان الفعل
صدر عنه اي اخذ منه كمصدر الابل للمكان الذي ترده ثم تصدر
عنه والمصدر المنصوب على المفعولية المطلقة عامله اما مصدر
مثله لفظا ومعنى نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا فجزاء مفعول
مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله او معنى لا لفظا نحو
اعجبني ايمانك تصديقا وقولنا يجري لا يعمل المصدر في المصدر مردود
بالاية ونحوها او ما اشتق لفظه منه من فعل غير تعجبي ولا
ناقص ولا ملغى عن العمل نحو وكلم الله موسى تكليما وخرج عنه فعل
التعجب فلا يقال ما احسن زيدا حسنا والافعال الناقصة

قوله من مدلولي الفعل عبارة فيها تجوز لان مدلولي الفعل شي واحد لا مدلولان وان كان ذلك المدلول مركبا من شيئين وهما الحدث والزمان بل من ثلاثة بزيادة الفسبة تامل

فلا يقال

فلا يقال كان زيد قايما كونا والافعال الملغاة فلا يقال زيدا
ظننت ظنا او من وصف اسم فاعل او مفعول او للمبالغة دون
اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل نحو والصافات
صفا واسم المفعول نحو الخبز ماكول اكلا وامثلة المبالغة نحو
زيد ضراب ضربا ولا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك
قياما واما قوله • اما الملوك فانت اليوم الامهم • لوما و
ابيضهم سربال طباخ • فلوما منصوب بمحذوف قاله صاحب
البديع والى ناصب المفعول المطلق اشار الناظم بقوله بمثله
او فعل او وصف نصب وما ذكره من ان الفعل والوصف مشتقان
من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يرشد قول
الناظم وكونه اصلا لهذين انتخب وزعم بعض البصريين كالفارسي
واختاره الشيخ عبد القاهر ان الفعل اصل للوصف فيكون فرع
الفرع وزعم الكوفيون ان الفعل اصل لهما اي للمصدر والوصف
وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر اصلان وليس احدهما مشتقا
من الاخر والصحيح الاول لان الفرع لا بد فيه من معنى الاصل وزيادة
والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف
ولا دلالة لها على الزمان المعين فصل ينوب عن المصدر
في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة
له كسرت احسن السير والاصل سرت السير احسن السير فحذف
الموصوف لدلالة اضافة صفته الى مثله عليه ونابت منابه
وانتصبت انتصابه واشتمل الصما والاصل الشملة الصماء فحذف
الموصوف ونابت صفته منابه وضربته ضرب الامير اللص اذ
الاصل ضربا مثل ضرب الامير اللص فحذف الموصوف وهو ضربا
ثم المضاف وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وان اضيف لمعرفة
لانه لم يكتسب التعريف بالمضاف اليه لتوغله في الابهام وقيد

ابو البقا المسئلة بقوله وكذلك صفة المصدر اذا اضيفت اليه نحو سرت اشد السير لان الصفة هى الموصوف فى المعنى وانما قدمت لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف فى الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك فى شرح التسهيل وخالف ذلك فى شرح القطر فقال وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو فكلا منها رغدا خلافا للمعربين زعموا ان الاصل كلا رغدا وانه حذف الموصوف ونابت صفته منابه وانتصبت انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلاه حال كون الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والا لجازت اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق انتهى او من ضميره اى ضمير المصدر نحو عبد الله بالنصب اظنه جالسا فعبد الله مفعول اول لاظن وجالسا مفعوله الثانى والهاء فى اظنه ضمير المصدر نائبة عنه فى الانتصاب على المفعولية المطلقة ويحتمل هى نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير اظن ظنا او عن نوعى فيكون التقدير اظن ظنى كما قدمه الشارح تبعا للمفصل وفيه بحث قال الموضح فى الحواشى والذى يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك كقوله • من كل ما نال الفتى • قد نلته الا التحيه • وقوله • هذا سراقة للقران يدرسه • والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب • اى يدرس الدرس وقد نلت النيل ولو صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد فكذلك ضميره واما نحو فانى اعذبه عذابا لا اعذب احدا فتقديره لا اعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير مناب عن المصدر النوعى فصار لذلك لنا ان انتهى كلامه فى الحواشى ومن خطه نقلت وينبغى ان تكون ال فى النيل والدرس للجنس لا للعهد

والالكان نوعيا ايضا او من اشارة اليه اى الى المصدر سواء كان اسم الاشارة متبوعا للمصدر ام لا فالاول كضربته ذلك الضرب بالنصب والثانى كضربته ذلك فذلك فى المثالين مفعول مطلق نايب عن المصدر وذهب ابن مالك فى شرح التسهيل الى انه لابد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المقصود به المصدرية ومذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام العرب ظننت ذلك يشيرون به الى الظن قاله المرادى فى التلخيص او من مرادف له معنى نحو شنئته بغضا فبغضا مفعول مطلق نايب عن شنا فان الشنا مصدر شنى بكسر النون مرادف للبغض واحببته مقة فمقة مفعول مطلق نايب عن المحبة فان المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة وفرحت جذلا فجذلا مفعول مطلق نايب عن فرحا فان الجذل بفتحتين وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر مرادف للفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم فى الامثلة المذكورة شنئته وبغضته بغضا واحببته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا او من مشارك له اى للمصدر المحذوف فى مادته وحروفه وهو اقسام ثلاثة اسم مصدر غير علم كما تقدم من نحو اغتسل غسلا وتوضا وضوا واعطى عطا وفى شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا واسم عين ومصدر لفعل اخر فاسم العين نحو والله انبتكم من الارض نباتا فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع او غيره ومنه زكوة النبات وعن سيبويه ان نباتا فى الاية مصدر جار على غير الفعل فكانه نايب عن انباتا قاله الشاطبى فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدرا لفعل اخر وتبتل اليه تبتيلا فتبتيلا

تبتيلا

نايب عن ابناتا وتبتيلا نايب عن تبتلا والاصل في مصدر ابنت
وتبتل ابناتا وتبتلا لان قياس مصدر ابنت الابنات لا النبات
لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر
تبتل التبتل لا التبتيل لان مصدر تبتل بالتشديد او من لفظ دا
على نوع منه اى من المصدر كقعد القرفصا بالمد والقصر ورجع
القهقرى بالقصر فقط فان القرفصا نوع من القعود والقهقرى
نوع من الرجوع والاصل قعد القعدة القرفصا ورجع الرجوع
القهقرى فحذف المصدر وانيب عنه لفظ دال على نوع منه
فان قلت القرفصا والقهقرى مصدران فكيف يقال نايبا
عن المصدر قلت اجيب بانهما نابا عن المصدر الاصلى المحتمل للقليل
والكثير وفى هذا الجواب نظر لانه يقتضى ان انتصاب
النوع فرع عن انتصاب الموكد ولا قايل به قاله الموضح فى الحواشي
او من لفظ دال على عدده اى المصدر كضربته عشر ضربات
فعشر نايب عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف
المصدر وانيب عنه ثمانين وجلدة تمييز او من لفظ دال على الته
اى الة المصدر كضربته سوطا او عصى والاصل ضربته ضربا
بسوط او عصى ثم توسع فى الكلام فحذف المصدر واقيمت الالة
مقامه واعطيت ماله من اعراب وافراد او تثنية او جمع نحو
ضربته سوطين او اسواطا والاصل ضربتين بسوط وضربات
بسوط قاله الشارح وقال المرادى فى التلخيص اصل ضربته سوطا
ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
وذلك يطرد فى كل الة معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة
لم يجز لانه لا يعهد كون ذلك الة لهذا الفعل انتهى او من كل ما
فى معناها مضافة الى المصدر نحو فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول
مطلق نايب عن مصدر محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل

ونحو

وهو ليس من الملوح

ونحو قوله وقد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن ان
لا تلاقيا والاصل يظنان ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب
او غاية الضرب او من بعض وما فى معناها مضافة الى المصدر
كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نايب عن مصدر
محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب وفى التنزيل ولو
تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفى
التنزيل ولا تضرونه شيئا وحاصل ما ذكره الموضح ان النايب
عن المصدر نوعان نايب عن موكد ونايب عن مبين فالنايب عن
المؤكد المرادف والمشارك له فى المادة باقسامه الثلاثة والنايب
عن المبين ما بقى وهو الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد
والالة وكل وبعض وذلك يدخل فى قول الناظم وقد ينوب
عنه ما عليه دل مسئلة المصدر الموكد لعامله لا يثنى ولا يجمع
باتفاق فلا يقال ضرب ضربين بالتثنية ولا ضرب ضروبا
بالجمع لانه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير كماء وعسل وذلك
ولانه بمنزلة تكرر الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك
ما كان بمنزلته والمصدر العددى وهو المختوم بتاء الوحدة
كضربة بعكسه فيثنى ويجمع باتفاق فيقال ضربت ضربتين
وضربات لانه فرد لجنس كتمرة وكلمة واختلف فى المصدر النوعي
فالمشهور من خلاف فى تثنيته وجمعه الجواز قياسا فيقال ضربت
ضربين ضربا عنيفا وضربا رفيقا وضربت ضروبا مختلفة وظاهر
مذهب سيبويه المنع وانه لا يقال منه الا ما سمع واختاره
اى المنع الشلوبين واحتج المجيز بمجيه فى الفصيح كقوله تعالى
وتظنون بالله الظنونا والالف مزيدة تشبيها للفواصل بالقوافي
والى المنع فى الموكد والجواز فى غيره اشار الناظم بقوله وما لتوكيد
فوحد ابدا وثن واجمع غيره وافردا فصل النحاة اتفقوا

يب

على انه يجوز لدليل مقالى اوحالى حذف عامل المصدر غير المؤكد
وهو المبين للنوع او العدد والدليل المقالى ما مرجعه الى القول
كان يقال ما جلست فيقال بلى جلوسا طويلا او بلى جلستين
فجلوسا مصدر نوعى لوصفه بالطول حذف عامله جواز الدليل
مقالى وهو قول القايل ما جلست والتقدير بلى جلست جلوسا
طويلا وجلستين مصدر عددى حذف عامله لذلك والتقدير
بلى جلست جلستين والدليل الحالى ما مرجعه الى الحال من مشاهدة
او غيرها كقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا ولمن تكرر منه
اصابة الغرض اصابتين فقدوما مصدر نوعى واصابتين مصدر
عددى حذف عاملها جواز الدليل حالى وهو الحال المشاهدة
والتقدير قدمت قدوما مباركا واصبت اصابتين واما
المصدر المؤكد فزعم ابن مالك فى شرح الكافية انه لا يحذف
عامله لانه انما جئ به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف
لها فلم يجز حذفه بخلاف المصدر المبين نوعا او عددا فانه يدل
على معنى زايد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله
كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه فى شرح الكافية
وصرح بذلك فى النظم فقال ، وحذف عامل المؤكد امتنع ،
وفى سواه لدليل متسع ، ورده ابنه بانه ان اراد ان المصدر
المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دايما فلا شك
ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان
اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد
يقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف
لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده
بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة القرينة
عليه احق واولى وبانه قد حذف جوازا اذا كان خبر اسم عين نحو

غير تكرير ولا حصر فى نحو انت سيرا ووجوبا مع التكرير او الحصر
فى انت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وفى غير ذلك سقيا ورعيا
وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع مثل هذا اما للسهو عن وروده ولما
للبنا على ان المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو
دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى كلام
ابنه فى شرحه ، واجاب الشاطبى بان ما قال ابن الناظم
غير لازم لانه اذا اريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان
بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد
نقض للغرض واما ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر
لم تات للتاكيد اصلا انتهى وانما هى مصادر جعلت بدلا من
افعالها وعوضت منها وفايدتها النيابة عن افعالها واعطا
معانيها لا تاكيدها فلو كانت موكدة لها لكانت موكدة لنفسها
والشئ لا يؤكد نفسه انتهى ملخصا مع اعترافه بان انت سيرا
للتوكيد حيث قال فى شرح قول النظم كذا مكررا وتقول فى المؤكد
انت تسير سيرا فيظهر ايضا معنى العامل ولهذا لم يتعقب الموضح
كلام ابن الناظم بل اقره عليه لكن اقراره على نحو سقيا ورعيا
مشكل بل قال ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح
فان جميع ما اتى به من الامثلة ليست من المصدر المؤكد فى شئ
وانما هى من المصادر النايبة عن افعالها انتهى ، والحق ان المصدر
النايب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو فى معنى الاستثنا
من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع قاله الموضح فى بعض حواشيه
على الخلاصة وقد يقام المصدر المؤكد مقام فعله المستعمل و
المهمل فيمتنع ذكره معه اى فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه
مقامه وهو نوعان ما لا فعل له اصلا من لفظه نحو ويل زيد وويح زيد
وويحه وبله الاكف بالاضافة الى المفعول فيقدر له عا

من معناه على حد قعدت جلوسا بنا على قول المازنى ان جلوسا
منصوب بقعدت فيقدر فى نحو ويل زيد وويحه احزن الله زيدا
وبله واحزن الله زيدا ويحه لان الويل والويح بمعنى الحزن
قاله ابو البقاء وقيل يقدر اهلك لانهما بمعنى الهلاك وقيل
يقدر قبل ويح رحم لانها كلمة ترحم وقيل ويل عذب لانها
كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى ان ويحه وويله
وويسه منصوبة بافعال من لفظها وانشد لما وال ولا واح
ولا واس ابو هندى قال المرادى فى شرح التسهيل وهو مصنوع
انتهى ويقدر فى بله الاكف اترك لان بله الشى بمعنى تركه
والاكف جمع كف وماله فعل مستعمل من لفظه وهو نوعان
نوع واقع فى الطلب وهو الوارد دعا بخير اوضده فالاول
كسقيا ورعيا والثانى ككيا وجدعا والاصل سقاك
الله سقيا ورعاك الله رعيا وكواه الله كيا وجدعه جدعا
والجدع قطع طرف الانف او الشفة او الاذن او غير ذلك
او الوارد امرا او نهيا نحو قياما لا قعودا اى قم قياما لا
تقعد قعودا وكذلك النوعى نحو فضرب الرقاب اى فاضربوا
ضرب الرقاب ونحو قوله على حين الهى الناس جل امورهم
فندلا زريق المال ندل الثعالب اى اندل يا زريق المال
ندل الثعالب اى اخطفه بسرعة كاختطاف الثعالب
وزريق بزاى فرا مصغر علم رجل والمال مفعول به والى ذلك
اشار الناظم بقوله والحذف حتم مع آت بدلا من فعله كندلا
اللذ كاندلا كذا اطلق ابن مالك القول بان المصدر القايم
مقام فعله فى الطلب يجب معه الحذف ولم يقيده بالتكرار
وخص ابن عصفور الوجوب للحذف بالتكرار كقوله وهو القطرى
ابن الفجاءة الخارجى فصبرا فى مجال الموت صبرا فما نيل الخلود

بمستطاع

بمستطاع اى اصبر صبرا ووجهه انه جعل تكرار المصدر قايما
مقام العامل وبذلك قال ابن الضايع ونصه واعلم انه يجرى مجرى
هذا فى التزام الاضمار المصادر فى الامر المثناة كقولهم الحذر
الحذر والنجا النجا وضربا ضربا انتهى قال الموضح فى حاشية التسهيل
واشار بقولهم هذا الى التحذير بغيرايا وبمثل قوله قال ابن عصفور
وكلاهما مخالف لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الذى اقيم
مقام عامله فى الطلب يلتزم معه الحذف انتهى كلام الموضح او
الوارد مقرونا باستفهام توبيخى وهو ثلاثة اقسام توبيخ متكلم
لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه اغدة كغدة البعير
وموتا فى بيت امراة سلولية وتوبيخ لمخاطب نحو اتوانيا وقد
جد قرناوك اى اتوانى توانيا وقوله وهو جرير يهجو خالد بن يزيد
الكندى اعبدا حل فى شعبى غريبا الوما لا ابا لك واغترابا
اى اتلوم لوما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبى
بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والبا الموحدة موضع وتوبيخ
لغايب فى حكم حاضر كقولك لشيخ غايب وقد بلغك انه يلعب
العبا وقد علاك المشيب اى اتلعب لعبا ونوع واقع فى الخبر
وذلك فى خمس مسايل احداها مصادر مسموعة كثر استعمالها
ودلت القراين على عاملها المحذوف كقولهم عند تذكر نعمة
وحمدا وشكرا لا كفرا وهى من امثلة سيبويه وقدرها واحمد الله
حمدا واشكره شكرا لا اكفر كفرا كذا يتكلم بهذه الامثلة
مجتمعة قال ابن عصفور لا يستعمل كفرا الا مع حمدا وشكرا ولا
يقال حمدا وحده اوشكرا الا ان يظهر على الجواز ولا يلزم الاضمار
الا مع لا كفرا فهذه الامور جرت مجرى المثل ينبغى ان يلتزم فيها
ما التزمت العرب انتهى وصبرا لا جزعا والتقدير اصبر صبرا
لا اجزع جزعا ولا يخفى ما فى كلامه من اللف والنشر المرتب

وكقولهم عند ظهور امر معجب عجبا اى اعجب عجبا وعند خطاب شخص
موضى عنه او مغضوب عليه افعله انا وكرامة ومسرة اى افعل
ما تريد واكرمك كرامة واسرك مسرة ولا تستعمل مسرة الا بعد
كرامة وكرامة اسم مصدر اكرم ولا افعله ولا كيدا او لا هما
اى لا اكاد كيدا ولا اهم هما هذا تقدير سيبويه واختلف فى
تقدير اكاد فقال الاعلم هى الناقصة وقال ابن طاهر هى
التامة والمعنى ولا مقاربة وقال ابن خروف يحتمل الوجهين
وهمّا من هممت بالشئ ولا يخفى ما فى كلام الموضح من اللف والنشر
المرتب فالمثبت للمرضى عنه والمنفى للمغضوب عليه المسئلة الثانية
ان يكون المصدر تفصيلا لعاقبة ما قبله من طلب او خبر فالاول
نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء ذكرا
تفصيلا لعاقبة الامر بشد الوثاق والتقدير فاما ان تمنوا منا
واما ان تفادوا فداء والثانى كقوله لاجهدن فاما درء واقعة
تخشى واما بلوغ السؤل والامل فدرء وبلوغ ذكرا تفصيلا
لعاقبة الجهد اى اما ادرا واما ابلغ والى هذه المسئلة اشار
الناظم بقوله وما لتفصيل كاما منا عامله يحذف حيث عنا
المسئلة الثالثة ان يكون المصدر مكررا او محصورا او مستفهما
عنه وعامله خبر عن اسم عين فى الانواع الثلاثة وشروطها
اربعة امور احدها التكرير او الحصر او العطف عليه او الاستفهام
عنه والثانى كون المصدر مستمر الحال لا منقطعا ولا مستقبلا
نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر خبرا والرابع
كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر نحو انت سيرا سيرا والتقدير انت
تسير سيرا فحذف تسير وجوبا لقيام التكرير مقامه والمحصور بالا
او انما نحو ما انت الا سيرا او انما انت سير البريد والتقدير ما انت
الا تسير سيرا او انما انت تسير سير البريد فحذف تسير

الماني

لما فى الحصر من التاكيد القايم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو
انت اكلا وشربا والتقدير انت تاكل اكلا وتشرب شربا لان العطف
كالتكرار نصوا عليه هنا وفى باب الاغرا والتحذير ولكن يقدر هنا
عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل هنا يجب ان يكون
من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان فى المعنى فلا ينصبهما عامل
واحد والعامل الثانى معطوف على الاول وكلاهما خبر عن انت قاله
الموضح فى حواشيه والمستفهم عنه نحو انت سيرا والتقدير انت
تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد الطلب
للاستفهام ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قايم مقام التكرير
وجوز فى المغنى ان يكون العامل المحذوف وصفا وهو غيرها هنا سبقنا
لان الكلام فى قيام المصدر مقام فعله فليتامل واقتصر الناظم
على المكرر والمحصور فقال كذا مكرر وذو حصر ورد نايب فعل لاسم
عين استند فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما
عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله نحو انت تسير سيرا
وان شئت حذفته فقلت انت سيرا ولو كان العامل خبرا عن
اسم معنى لم تحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على
الخبرية نحو انما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين
كما تقدم فان ذلك يومن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر
به عن العين الا مجازا كقوله فانما هى اقبال وادبار اى ذات
اقبال وادبار قاله فى شرح الكافية المسئلة الرابعة ان يكون
المصدر مؤكدا لنفسه او مؤكدا لغيره فالاول وهو المؤكد لنفسه
هو الواقع بعد جملة هو نص فى معناه نحو له على الف عرفا اى
اعترافا فجملة له على الف نص فى الاعتراف لانها لا تحتمل غيره
وسمى مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله فكان الذى قبله
نفسه والثانى وهو المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل معنا

وغيره ويقع منكرا ومعرفا فالاول زيد ابني حقا فجملة زيد ابني تحتمل
الحقيقة والمجاز ولكنها صارت نصا بالمصدر لان قولك حقا يرفع
المجاز ويثبت الحقيقة وسمي مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد
اذ كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد به متأثر والمؤثر غير المتأثر والثاني ني
قسمان ما هو جائز التعريف وما هو واجبه فالاول نحو هذا زيد
الحق لا الباطل فجملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فاذا قلت
الحق فقد حققت احد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الاخر وكانك
قلت احق ذلك الحق او حقا فان كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكر
واردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب عطفا على الحق والثاني
لا افعل كذا البتة فجملة لا افعل كذا يحتمل استمرار النفي وانقطاعه
فاذا قلت البتة حققت استمرار النفي ورفعت انقطاعه والبت القطع
يقال لا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه قاله في الصحاح وال
في البتة لازمة الذكر قاله الموضح في الحواشي وفي حاشية العلامة
عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال لا افعله بتة والبتة اي
بتة بتة والبتة وفي اللباب لم يسمع في البتة الا قطع الهمزة والقياس س
وصلها والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ، ومنه ما يدعونه
مؤكدا ، لنفسه او غيره فالمبتدا ، نحو له علي الف عرفا ، والثاني
كابني انت حقا صرفا ، المسئلة الخامسة ان يكون المصدر فعلا
علاجيا تشبيهيا واقعا بعد جملة مشتملة عليه اي على اسم بمعناه
ومشتملة على صاحبه اي المصدر فهذه اربعة شروط وزاد المرادي
شرطا خامسا وهو ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل
كررت فاذا له صوت صوت حمار واذا له بكا بكاء ذات داهية
فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي واقع بعد جملة وهي له صوت وله
بكا وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة
ايضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له ولا صلاحية للمصدر الاول

ما نقله الشارح رحمه الله عن العلامة مذكور في الصحاح والقاموس قال في القاموس ولا افعله البتة وبتة لكل امر لا رجعة فيه انتهى وكذا في الصحاح

للعمل

للعمل في المصدر الثاني لانه لا يحل محله فعل لا مع حرف مصدري
ولا بدونه لان المعنى يأبى ذلك لان المراد انك مررت به في حال
تصويت وبكا لا انه احدث التصويت والبكا عند مرورك به
واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بفعل محذوف
وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل لان معنى له صوت هو يصوت
فلذا يجب انتصاب ما بعده به لصحة تقديره الفعل مكانه قال سيبويه
وانما انتصب هذا لانك مررت به في حال تصويت ولم ترد ان
تجعل الاخر صفة للاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت
علم انه ثم مصوتا فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو
يصوت فحمل المصدر الثاني على المعنى انتهى ، ويجوز الرفع مع
استيفاء الشروط على البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرهما
سيبويه ويجوز ان يكون خبرا لمحذوف وتمتنع الصفة ان كان
معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قاله سيبويه ، وقال الخليل
تجوز الصفة ايضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان
اولا فذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس
هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور الى انهما
متكافئان لان في النصب التقدير والاصل عدمه ويجب الرفع في
نحو قولك له ذكا ذكا الحكما لانه اي الذكا فعل معنوي لا علاجي
والمراد بالعلاجي ما يحتاج في احداثه الى علاج بتحريك عضو من
الاعضا كالضرب والشتم والمعنوي بخلافه كالعلم والذكا
وانما وجب الرفع مع غير العلاجي لانك اذا قلت له ذكا فلست
تريد انه فعل شيا بل انه ذو ذكا فكان بمنزلة له يد يد اسد فكما لا
ينتصب يد فكذلك هذا ويجب الرفع ايضا في نحو له صوت
صوت حسن لانه غير تشبيهي وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم
الجملة لان صوته مبتدا وصوت حمار خبر وفي نحو فاذا في الدار

المتنقل

صوت صوت حمار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم
صاحبه فيهما اما الاول فلان الضمير المنتقل الى الحال والمجرور
للمصدر لا لصاحبه واما الثاني فلان الضمير المجرور بعلى ليس عائدا
على صاحب النوح وانما هو للمنوح عليه لا للنائح فلم يتحقق فاعل
الفعل المقدر الذي ينصب المصدر وربما نصب نحو هذين
المثالين لكن على الحال من الضمير لا على المفعول المطلق لانه
ليس منه تنبيه مثل له صوت صوت حمار في النصب على المفعول
المطلق قوله وهو ابو كبير بالباء الموحدة المكسورة واسمه عامر
ابن الحليس الهذلي يصف فرسا ما ان يمس الارض الا منكب
منه وحرف الساق طي المحمل فطي مفعول مطلق وناصبه محذوف
تقديره يطوى لان ما قبله وهو ما ان يمس الارض الا منكب
بمنزلة له طي فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه قاله
سيبويه بمعناه ونصه صار ما ان يمس الارض بمنزلة له طي
انتهى وما نافية وان زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف
على منكب والمعنى ان هذا الفرس مضمر قد بلغ في التضمير الى
حد لا تتصل بطنه الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه
منكب وحرف الساق واراد بطي المحمل انه مدمج الخلق كطي المحمل
وان له تجافيا كتجافي المحمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية وهو
علاقة السيف واقتصر في النظم على بعض شروط المسألة واحال
بقية الشروط على المثال فقال كذاك ذو التشبيه بعد جمله
كلي بكاء ذات عضله هذا باب المفعول له ويسمى
المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو ما فعل لاجله فعل مثاله
جئت رغبة فيك فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المجيء وحكمه
النصب بشروط وجميع ما اشترطوا له خمسة امور الاول
كونه مصدرا لان النصب يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا

للافعال

للافعال غالبا فلا يجوز جئتك السمن والعسل بالنصب لانه
اسم عين لا مصدر وهذا الشرط قاله الجمهور واجاز يونس
ابن حبيب اما العبيد بالنصب فذو عبيد زاعما ان قوما من
العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص شخصا بعبيد
وغيرهم كالمنكر من عليه وصفه بغير العبيد وتاول نصب العبيد
على انه مفعول له وان كان غير مصدر بمعنى مهما يذكر شخص
لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غيره فالعبيد علة للذكر
وهذا النصب انكره سيبويه وقبحه وقال انه لغة خبيثة
قليلة وانما تجوز على ضعفه اذا لم ترد عبيدا بعينهم
واوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اي مهما يذكر شخص
من اجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر
والشرط الثاني كونه قلبيا اي من افعال النفس الباطنة
كالرغبة لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على
الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز
جئتك قراءة للعلم من افعال اللسان ولا قتلا للكافر من افعال
اليد وهذا الشرط قاله ابن الخباز وغيره كالرندي وجوزا
قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط
اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل
المعلل قاله الشاطبي واجاز الفارسي جئتك ضرب زيد اي
لتضرب زيدا ويؤخذ منه ان الفارسي لا يشترط الاتحاد في
الفاعل ايضا لان فاعل المجيء غير فاعل الضرب وهو مذهب
ابن خروف كما سياتي والشرط الثالث كونه علة لانه الباعث
على الفعل واستشكل جعل العلية شرطا لانها محل الشروط
ومحل الشروط لا يجعل شرطا وجوابه بان هذه شروط لنصبه
لا لتحقق ماهيته عرضا كان بفتح العين والراء المهملتين وهو

ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كما تقدم فی باب التعدی
واللزوم فسقط ما قيل ان الغرض بالغين المعجمة ما كان باعثا على
الفعل وجوده متاخر عنه فلا يصح تمثيله بقوله كرغبة بفتح الرا
وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة اوغير عرض وهو ما كان جبليا
من الاوصاف اللازمة كقعد عن الحرب جبنا فان الجبن وصف جبلی
لازم و الشرط الرابع اتحاده بالمعلل به وقتا بان يكون وقت الفعل
المعلل بفتح اللام الاولى والمصدر المعلل بكسرها واحدا وذلك
صادق بان يقع الحدث فی بعض زمن المصدر كجئتك رغبة وقعدت
عن الحرب جبنا اويكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو
جلستك خوفا من فراقك اوبالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك
فان لم يتحدا وقتا امتنع النصب فلا يجوز تاهبت اليوم السفر
غدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط قاله الاعلم
يوسف الشنتمری والمتاخرون كالشلوبين وقال تلميذ ابن
الضايع باعجام الضاد واهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا
احد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك امس طمعا فی معروفك
الان و الشرط الخامس اتحاده بالمعلل به فاعلا بان يكون فاعل
الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون اصابعهم فی
اذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة لجعل
الاصابع فی الاذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان
اختلف الفاعلان امتنع النصب فلا يجوز جئتك محبتك اياى لان
فاعل المجی المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط قاله المتاخرون
ايضا وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا
بنحو قوله تعالى هو الذی يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الاراءة
هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون واجاب عنه ابن
مالك فی شرح التسهيل فقال معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل

الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف
مضاف اى ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشری الخوف والطمع
حالين واقتصر فی النظم على بعض الشروط ووكل الباقی الى
المثال فقال ٭ ينصب مفعولا له المصدر ان ٭ ابان تعليلا كجد
شكرا ودن ٭ وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وبقی عليه شروط
كما مية المفعول له وقد ذكرها ابو البقا فی شرح اللمع لابن جنی
فقال وللمفعول له شروط احدها ان يصلح فی جواب لم الثانی
ان يصح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا فی برك
اى الذی حملنی على زيارتك الطمع او مبتدا كقولك الطمع حملنی
على زيارتی اياك ٭ الثالث ان يصح تقديره باللام الرابع ان يكون
العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز ان يجعل زيارة فی قولك زرتك
زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل فی المعنى والشی لا يكون
علة لوجود نفسه انتهى ومتى فقد المعلل بكسر اللام من شروط
جواز النصب شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط ان يجر
بحرف التعليل وهو اربعة اللام والبا وفی ومن واقتصر فی النظم
على اللام لانها الاصل فقال وان شرط فقد فاجرره باللام ففاقد
الشرط الاول وهو المصدرية نحو والارض وضعها للانام فالانام
علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام و فاقد الشرط الثانی
وهو القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق فاملاق وهو
الفقر علة للفعل وهو ليس قلبيا فلذلك خفض بمن التعليلية بخلاف
ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق فالخشية مصدر قلبی فلذلك
جاء منصوبا وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتلته صبرا
فيمتنع جره لان الجر بحرف التعليل يفيد العلية والغرض عدمها
فلذلك اسقطه و فاقد الشرط الرابع وهو الاتحاد فی الوقت نحو
قول امرئ القيس الكندی فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ٭

لدى الستر الا لبسة المتفضل فالنوم وان كان علة لخلع الثياب
لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم فلما اختلفا في الوقت جر باللام
ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر
اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد
والمعنى جئت اليها في حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها
الا ثوب واحد تتوشح به وفاقد الشرط الخامس وهو الاتحاد في
الفاعل نحو قول ابى صخر الهذلى واني لتعروني لذكراك هزة
كما انتفض العصفور بلله القطر فالذكرى علة عرو الهزة وفاعلهما
مختلف ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى
لذكرى اياك فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح
وقد انتفى الاتحادان معا وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل في
اقم الصلوة لدلوك الشمس ففاعل القيام المخاطب وفاعل الدلوك
الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متاخر عن زمن الدلوك
فلذلك جر بلام التعليل وقال في المغنى اللام في لدلوك بمعنى بعد
فظاهره التخالف والدلوك الميل يقال دلكت الشمس دلوكا
اذا مالت عن وسط السما ويجوز جر المستوفي للشروط والى
ذلك يشير قول الناظم وليس يمتنع مع الشروط بكثرة ان كان
مقرونا بال وبقلة ان كان مجردا منها والى ذلك اشار الناظم
بقوله وقل ان صحبها المجرد والعكس في مصحوب ال وشاهد
التعليل فيهما اى في المقرون بال والمجرد منها لا اقعد الجبن عن
الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء فالجبن مفعول له وهو مقرون
بال وجا منصوبا على قلة والاكثر فيه ان يكون مجرورا وقوله
من امكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر فرغبة مفعول
له وهو مجرد من ال وجا مجرورا وفيه رد على الجزولى في منعه الجر والاكثر
فيه ان يكون منصوبا وانما كان جر المجرد قليلا بخلاف المقرون بال

لانه

لانه اشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة وشاهد
الكثير قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا وطمعا والنصب والجر يستويان
في المضاف فالنصب نحو ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله
فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب والجر نحو وان منها
لما يهبط من خشية الله اى لاجل خشية الله فخشية مفعول له وهو
مضاف مجرور باللام قيل ومثله في جر المفعول له المضاف
لايلاف قريش فايلاف مفعول له مضاف مجرور باللام وهى
متعلقة بيعبدوا اى فليعبدوا رب هذا البيت لايلافهم
الرحلتين رحلة الشتا الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام و
دخلت الفا لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى ان نعم الله عليهم
لا تحصى فان لم يعبدوه بساير نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم
رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيها لانهم خدمة
بيت الله بخلاف غيرهم فانهم تخاف عليهم من القطاع والمنتهبين
والحرف الجار في هذه الابية واجب عند من اشترط في نصب
المفعول له اتحاد الزمان وهو الاعلم والمتاخرون لان زمن
الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة ولان زمن العبادة
مستقبل وزمن الايلاف ثابت في الحال وقال الكسائى
والاخفش اللام في لايلاف متعلقة باعجبوا مقدرا وقال
الزجاج متعلقة بقوله تعالى فجعلهم كعصف ماكول فتكون
السورتان سورة واحدة ويرجحه انهما في مصحف ابى سورة
واحدة ويضعفه ان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراءتهم
على البيت والله اعلم واختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور
البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم
الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا
فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك

التلاوة خلاف ذلك

اكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه لانه
ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا
هذا باب المفعول فيه وهو المسمى عند
البصريين ظرفا دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعا
وهو متناهي الاقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا
من المكان ليس كذلك وسماه الفرا محلا والكسائي واصحابه
يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح الظرف
ما ضمن معنى في الظرفية باطراد من اسم وقت او من اسم
مكان او من اسم عرضت دلالته على احدهما او من اسم جار
مجراه اي يجري احدهما فالمكان والزمان كامكث هنا ازمنا
فهنا اسم اشارة من اسما المكان وازمنا جمع زمن من اسما الزمان
والاسم الذي عرضت دلالته على احدهما اي الزمان او المكان
اربعة احدها اسما العدد المميزة بهما اي بالزمان والمكان كسرت
عشرين يوما ثلاثين فرسخا فعشرين مفعول فيه منصوب نصب
ظرف الزمان لانه لما ميز بيوما وهو من اسما الزمان عرضت له
اسمية الزمان وثلاثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف
المكان لانه لما ميز بفرسخا وهو من اسما المكان عرضت له اسمية
المكان والثاني ما افيد به كلية احدهما اي الزمان والمكان
او جزئيته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ
فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف
المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية
الزمان والمكان وصارا دالين على جزئيتي الزمان والمكان لانهما
من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض يدل على جزء مبهم
ونصف يدل على جزء معين من جهة المقدار والثالث ما كان صفة
لاحدهما اي الزمان والمكان كجلست طويلا من الدهر شرقي

الدار

الدار فطويلا وشرقي مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف
الزمان والمكان لانهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت
لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر
بيان له وشرقي صفة للمكان وذكر الدار معين له والاصل
زمنا طويلا ومكانا شرقيا والرابع ما كان مخفوضا باضافة
احدهما اي الزمان والمكان ثم حذف المضاف وانيب عنه
المضاف اليه بعد حذفه اي المضاف والغالب في هذا الحذف
اليه النايب عن المضاف المحذوف ان يكون مصدرا والغالب
في المضاف المحذوف المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه
معينا للوقت او للمقدار فالمعين للوقت نحو جئتك صلاة
العصر او قدوم الحاج فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان
نصب ظرف الزمان لانهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما
اسمية الزمان فانتصبا انتصابه والاصل وقت صلاة العصر
ووقت قدوم الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين لوقت
المجي وانيب عنه المصدر وهو صلاة وقدوم والمعين للمقدار
نحو انتظرتك حلب ناقة او نحر جزور فحلب ونحر مفعول
فيهما والاصل مقدار حلب ناقة ومقدار نحر جزور ففعل فيهما
ما تقدم وقد يكون النايب عن الزمان اسم عين نحو قولهم
في المثل لا اكلمه القارظين بالتثنية والاصل مدة غيبة
القارظين فحذف مدة وانيب عنها غيبة ثم غيبة وانيب
عنها القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظا المشالة
وهو الذي يجني القرظ بفتح القاف والرا وهو شي يدبغ به
قال الجوهري لا آتيك او يؤوب القارظ العنزي وهما
قارظان كلاهما من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا وطالت
غيبتهما وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد

اى مكان قربه بحذف المضاف وهو مكان وانيب عنه المصدر
وهو قرب والى ذلك اشار الناظم بقوله ٭ وقد ينوب عن مكان
مصدر ٭ وذاك فى ظرف الزمان يكثر ٭ وانما كان ذلك كثيرا فى
ظروف الزمان وقليلا فى ظروف المكان لقرب ظروف الزمان
من المصدر وبعد ظروف المكان منه الا ترى ان الزمان يشارك
المصدر فى دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل على المصدر
بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة
الفعل عليه بالالتزام الخارجى اذ كل فعل لابد له من مكان يقع فيه
فلم يقو فى ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة
المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة والجارى مجرى
احدهما اى الزمان والمكان الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها
على تضمين معنى فى كقولهم احقا انك ذاهب فاحقا منصوبة
على الظرفية المتعلقة بالاستقرار على انها خبر مقدم وانك
ذاهب فى تاويل مصدر مرفوع بالابتدا عند سيبويه والجمهور
على حد ومن اياته انك ترى الارض والاصل افى حق ذهابك
فحذفت فى وانتصب حقا على الظرفية وقد نطقوا بذلك الحرف
الجار فى قوله ٭ افى حق مواساتى اخاكم ٭ وقال نايد بالفا
ابن المنذر القشيرى افى الحق انى مغرم بك هائم وانك
لاخل هواك ولا خمر ٭ فصرح بفى وشبه هوى من هو مغرم
بها فى كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة بالعنب المتردد
بين الخلية والخمرية فلا هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا
هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا فمن كان حال هواه بهذه المثابة
كيف يكون غرام من اغرم بها حقا ولما كان قول الموضح والجارى
مجرى احدهما شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله وهى
جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ولهذا يقع خبرا

عن

عن المصادر كما تقدم فى احقا انك ذاهب دون الجثث فلا
يقال احقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن مالك الى ان حقا
مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدها من ان ومعموليها
فى تاويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد اولم يكفهم انا انزلنا
ورده ابو حيان ومثله اى مثل احقا انك ذاهب فى الانتصاب
على الظرفية المجازية غير شك انك قائم او جهد رأيى انك
قائم او ظنا منى انك قائم فغير شك وجهد رأيى وظنا
منى منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط فى
الاصل فى غير شك وفى جهد رأيى وفى ظن منى على وزان احقا
وخرج عن الحد المذكور فى النظم بقوله الظرف وقت او مكان
ضمنا فى باطراد وتبعه الموضح ثلثة امور احدها وترغبون
ان تنكحوهن اذا قدر بفى فانه يصدق عليه انه اسم ضمن معنى
فى اذ التقدير وترغبون فى نكاحهن وهو ليس بظرف فان
النكاح ليس بواحد مما ذكرنا لانه ليس باسم زمان ولا مكان
اما اذا قدر بعن فليس مما نحن فيه والامر الثانى نحو يخافون
يوما من اسما الزمان ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالته لانه من
اسما المكان فان يوما وحيث وان كانا من اسما الزمان والمكان
فليسا ظرفين فانهما ليسا على معنى فى اذ ليس المراد ان الخوف
واقع فى ذلك اليوم وان العلم واقع فى ذلك المكان وانما المراد
انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق
لوضع الرسالة فانتصابهما على المفعول به لان الفعل واقع
عليهما لا فيهما وناصب لفظ يوما يخافون وناصب محل حيث
فعل مضارع منتزع من لفظ اعلم تقديره يعلم حال كونه محذوفا
لدلالة اعلم عليه لا اعلم المذكور الذى هو اسم تفضيل لان
اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا هذا وقد تال

الموضع في الحواشي ومن خطه نقلت قال محمد بن مسعود بن الز
في كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل في
المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو اهدى
سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا كما هو في زيد احسن وجها
وقول العباس بن مرداس واضرب منا بالسيوف القوانسا
انتهى وفي الارتشاف لابي حيان وقال محمد بن مسعود الغزني
افعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو
اعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعل حيث مفعولا بها نظر
لان هذا ضرب من التصرف وفي التسهيل ان تصرف حيث نادر
وشرحه المرادي بقوله لم يجي حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا
مبتدا انتهى ولهذا قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم
الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقا حيث
على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل
ما اوتي رسله من الايات لانه يعلم ما فيهم من الزكا والطهارة
والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك انتهى والا
الثالث نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما اي
الدار والبيت انما هو على التوسع باسقاط الخافض وهو في
والاصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض
نصبا على المفعول به توسعا كما يحذف الجار وينتصب ما بعده
كقوله تمرون الديار لا انتصابهما على الظرفية فانه لا يطرد
تعدي ساير الافعال الى الدار والبيت على معنى في لا تقول
صليت الدار ولا نمت البيت لان الدار والبيت من اسما المكان
المختصة لان لها صورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب
على الظرفيه من اسما المكان الا المبهم او ما اتحدت مادته
ومادة عامله كما سيجي فصل والظرف الزماني والمكاني

حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء
اكان اللفظ الدال فعلا ام اسم فعل ام وصفا ام مصدرا وهذا
اشمل من قول النظم فانصبه بالواقع فيه ولهذا اللفظ ثلاث
حالات احداها ان يكون مذكورا واليه اشار الناظم بقوله
مظهرا كامكث هنا ازمنا وهذا هو الاصل لان الاصل في العامل
ان يكون مذكورا والحالة الثانية ان يكون محذوفا جوازا لدليل
مقالي وذلك كقولك فرسخين او يوم الجمعة بنصب فرسخين من ظروف
المكان ويوم الجمعة من ظروف الزمان جوابا لمن قال كم سرت
او متى صمت اي سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم
ومتى في الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين المعدود مطلقا زمانا
كان او مكانا او نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة والحالة
الثالثة ان يكون محذوفا وجوبا وذلك في ست مسايل وهي ان يقع
صفة كمررت بطاير فوق غصن ففوق صفة لطاير او صلة كرايت
الذي عندك فعندك صلة الذي او حالا كرايت الهلال بين السحاب
فبين حال من الهلال او خبرا كزيد عندك فعندك خبر زيد والناصب
في الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر او مستقر الا في الصلة فيتعين
استقر وهذه الامثلة الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف
ما قطع عن الاضافة وبني على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا
حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل امام ولا جا الذي امام ولا رايت
الهلال امام ولا زيد امام لئلا يجتمع عليها ثلاثة اشيا القطع
والبنا ووقوعها موقع شي اخر ومثل للزمان بمثال لبن احدهما قياسي
والاخر سماعي فقال او مشتغلا عنه العامل بنصبه لمحل ضميره كيوم
الخميس صمت فيه فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره
صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته
لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفيه بل يجب جره بفي كما مثل وسموعا

فان قلت ما هذه الاضافة الواقعة في تركيب الاعراب قال ابن مالك هي من اضافة المؤكد الى التاكيد والذي يظهر لي انها من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وذلك لان اذ مضافة الى جملة محذوفة فاذا قلت جاء زيد واكرمته حينئذ فالمعنى حين اذ جاء فالثاني مختص بالاضافة الى المجيء والاول عام من ذلك فهو اعم منه فلا يكون التاكيد مؤكدا له لعدم كونه مفسرا وحيث للمراد به كما يتبع الاعم بالاخص فان الاضافة فيه بيانية او واكرمته حينا هو حين مجيئه
من شرح المغني للدماميني

قال ابو علي بني لتضمنه حرف التعريف كامس وان اللام الظاهرة فيه زائدة اذ شرط اللام ان تدخل على النكرة فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها
رضي

بالحذف لا غير كقولهم في المثل لمن ذكر امرا قد تقادم عهده حينئذ الآن فحين منصوبة لفظا بفعل محذوف واضيفت الى اذ اضافة بيان او اضافة اعم الى اخص والآن منصوب محلا وفتحته فتحة بنا لانه مبني لتضمنه معنى ال وال الموجودة فيه زايدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف اي كان ذلك حينئذ واسمع الآن فهما جملتان واصلهما ان يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا حينئذ الآن اي كان ما تقول واقعا حين اذ كان كذا واسمع الآن ما اقول لك فحينئذ مقتطع من جملة والآن مقتطع من جملة اخرى وكان ينبغي للموضح ان يقول ليس غير لانه يرى ان قولهم لا غير لحن كما صرح به في المغني وبالغ في انكاره في شرح شذوره والحق جوازه لورود السماع به كما اوضحته في باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفا كالمصدر واسم الفعل وما جرى مجراهما وشمل مسئلتي الحذف قول الناظم والا فانوه مقدرا فان ذلك يعم الجائز والواجب فصل اسما الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية سوا في ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين واسبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل وقت قابل ذاك والمراد بالمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس كما مثل وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين واسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع جوابا لشيء منهما كحين ومدة كما مثل تقول صمت مدة او يوم الخميس او يومين ويبقى عليه ظرف الزمان المشتق نحو قعدت مقعد زيد تريد الزمان كما تفعل ذلك اذا اردنا المكان اذ لا فرق بينهما في صحة تقدير في ونصبه على الظرفية قاله الشاطبي والصالح لذلك النصب على الظرفية من اسما المكان نوعان احدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه كاسما الجهات الست فانها مفتقرة في بيان صورة مسماها الى غيرها وهو ذكر

المضاف اليها وهذه العبارة اخذها من الشارح والاضافة فيها بيانية اي صورة هي مسماه والمراد ما افتقر الى غيره في بيان حقيقته ويحال الى قولنا ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان فانه لا يعرف حقيقته الا بذكر المضاف اليه قال ابو البقا في شرح لمع ابن جني الابهام يحصل في المكان من وجهين احدهما ان لا يلزم مسماه الا ترى ان خلفك قدام لغيرك وقد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة اخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكاين في المكان فهي جهات له وليس لكل واحد منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثاني ان هذه الجهات لا امد لها معلوم فخلفك اسم لما ورا ظهرك الى اخر الدنيا انتهى والجهات الست نحو امام وورا ويمين وشمال وفوق وتحت تقول جلست امامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكاين في المكان فان له ست جهات وشبهها في الشياع كناحية وجانب ومكان تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكر واعترض جانب بانه مما يتعين التصريح معه بفي وكاسما المقادير كميل وفرسخ وبريد تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع الثاني ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل واتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ورميت مرمى عمرو لا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل ولا بين المفرد كما مثل والجمع نحو قوله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فمذهب ومرمى ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها متحدة فان عامل مذهب ذهب وعامل مرمى رمى وعامل مقاعد نقعد وقس على ذلك فعل الامر نحو قم مقام زيد والوصف نحو انا قايم مقامك والمصدر نحو عجبت من قيام زيد مقامك والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وما يقبله المكان الا مبهما

واشار الى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل
واشار الى شرطه بقوله وشرط كون ذا منقيسا ان يقع ظرفا لما
فى اصله معه اجتمع فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو رميت
مذهب زيد وذهبت مرمى عمرو لم يجز فى القياس ان يجعل ظرفا
بل يجب التصريح معه بفى فاما قولهم هو منى مقعد القابلة ومزجر
الكلب ومناط الثريا فشاذ نصبه لمخالفة مادته مادة عامله
اذ التقدير هو منى مستقر فى مقعد القابلة وفى مزجر الكلب
وفى مناط الثريا فعامله الاستقرار المتعلق به منى الواقع خبرا
عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى
هو منى فى القرب مقعد القابلة من النفسا وفى البعد مناط الثريا
من الدبران وفى التوسط مزجر الكلب من الزاجر فمن الاولى متعلقة
بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة على النفسا والدبران والزاجر
متعلقة باسم المكان نفسه لانه مشتق ولو اعمل فى المقعد قعد
وفى المزجر زجر وفى المناط ناط لم يكن شاذا لاتحاد المادة ويصير
المعنى هو مستقر منى قعد مقعد القابلة وزجر مزجر الكلب وناط
مناط الثريا وانما استاثرت اسما الزمان بصلاحية المبهم منها
والمختص للظرفية عن اسما المكان لان اصل العوامل الفعل ودلالته
على الزمان اقوى منه لا لته على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا
وعلى المكان التزاما فصل الظرف الزمانى والمكانى نوعان
متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى حالة لا تشبهها كان يستعمل
مبتدا او خبرا او فاعلا او مفعولا به او مضافا اليه كاليوم فانه
يستعمل مبتدا وخبرا تقول اليوم يوم مبارك برفعهما وفاعلا نحو
اعجبنى اليوم ومفعولا به تقول احببت يوم قدومك ومضافا
اليه تقول سرت نصف اليوم والى ذلك اشار الناظم بقوله
وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف فى العرف وغير متصرف

وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية اصلا كقط فى استغراق الماضى
وعوض فى استغراق المستقبل ولا يستعملان الا بعد نفى تقول
ما فعلته قط ولا افعله عوض والمعنى ما فعلته فى الزمن الماضى
ولا افعله فى الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشى اى
قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمرى لان الماضى
ينقطع عن الحال والاستقبال وهى مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى
حرفى ابتدا الغاية وانتهائها اذ المعنى ما فعلته مذ خلقنى الله تعالى
الى الآن وبنيت على حركة فرارا من التقا الساكنين وكانت ضمة
فى بعض لغاتها حملا على قبل وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمى
الزمان عوض لان الدهر كلما مضى منه جزء خلفه آخر فكان عوضا
منه ويبنى على الحركات الثلاث اذا لم يكن مضافا والنوع الثانى
ما لا يخرج عنها اى عن الظرفية الا بدخول الجار عليه وهو من خاصة
قال فى درة الغواص واختصت من بذلك لكونها ام الباب
ولكل باب ام تمتاز بخاصة دون اخواتها نحو قبل وبعد من اسما
الزمان ولدن وعند من اسما المكان فيحكم عليهن بعدم التصرف
مع ان من تدخل عليهن نحو لله الامر من قبل ومن بعد اتيناه رحمة
من عندنا وعلمناه من لدنا علما اذ لم يخرجن عن الظرفية الا الى حالة
شبيهة بها اى بالظرفية لان الجار والمجرور اخوان فى التوسع فيهما
والتعلق بالاستقرار اذا وقعا صفة او صلة او خبرا او حالا فان
جر شى من الظروف بغير من كان متصرفا نحو عن اليمين وعن الشمال
عزين والغرق اذ من لكونها ام الباب كثرت زيادتها فلم يعتد
بها قال ابن مالك ان من الداخلة على قبل وبعد واخواتهما زائدة
والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وغير ذى التصرف الذى
لزم ظرفية او شبهها من الكلم هذا باب المفعول معه
وهو اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل او ذاته

اسم فيه معنى الفعل وحروفه بالرفع فذات الفعل كسرت والنيل وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه نحو انا سائر والنيل فيصدق على النيل في المثالين انه اسم لدخول ال عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه تال لواو وتلك الواو بمعنى مع والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت في المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه فان فيه معنى الفعل وهو اسير وفيه حروفه وهي السين والياء والراء وسمي النيل مفعولا معه لانه فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل فخرج باللفظ الاول وهو قوله اسم نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كما قيد الموضح بذلك في شرح اللمحة ونحو سرت والشمس طالعة برفعها فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح القطر الا انها داخلة في المثال الاول في اللفظ على فعل وهو تشرب وداخلة في المثال الثاني على جملة وهي الشمس طالعة فليسا مفعولا معه بناء على ان المؤول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلميذ الزمخشري كما نقله عنه في المغني وخرج باللفظ الثاني وهو قوله فضلة نحو اشترك زيد وعمرو فانه عمدة وخرج باللفظ الثالث وهو قوله تال لواو نحو جئت مع زيد فانه تال لنفس مع لا للواو التي بمعناها وخرج باللفظ الرابع وهو قوله بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده فان التقييد بالقبلية او البعدية ينافي المعية ولو قال بدل جاء رايت حتى يكون عمرا منصوبا كان اولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن ان يقال خرج بقيدين وخرج باللفظ الخامس وهو قوله تالية لجملة نحو كل رجل وضيعته بالرفع عطفا على كل فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه لعدم تقدم الجملة خلافا للصيمري بفتح الميم وضمها فانه

تجيز

تجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز وخرج باللفظ السادس وهو قوله ذات فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو هذا لك واباك بالموحدة فلا يتكلم به قال سيبويه واما هذا لك واباك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك اراد بالقبيح الممتنع وقد كثر في كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الاشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه خلافا لابي علي الفارسي فانه اجاز في قوله «هذا ردائي مطويا وسربالا» اعمال الاشارة واجاز بعضهم اعمال الظرف وحرف الجر انتهى كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط في النظم اعتمادا على المثال فقال «ينصب تالي الواو مفعولا معه في نحو سيري والطريق مسرعه» فان قلت فقد قالوا ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا بنصب زيد فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت الاكثر يرفع بالعطف على انت ولا اشكال فيه والذين نصبوا قدروا الضمير وهو انت فاعلا بمحذوف لا مبتدا واسم الاستفهام قبله خبر ويتعين ذلك في الثاني دون الاول والاصل ما تكون وكيف تصنع ففي تكون وتصنع ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية فلما حذف الفعل وحده وهو تكون وتصنع برز ضميره وانفصل لتعذر اتصاله وقدره سيبويه من لفظ الكون في المثالين وقدره بالمضارع مع كيف وبالماضي مع ما فقال الاصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف في تقدير ذلك هل هو مقصود له ام غير مقصود فزعم السيرافي انه غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليست سؤالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت

المقدرة

لمجرد الاستفهام يجاز يليها الماضي والمضارع واختلف في كان
فنص الفارسي وغيره على انها التامة وعلى هذا فتكون كيف في
موضع نصب على الحال واما ما فلا يكون حالا وزعم بعضهم انها
مخرجة عن اصلها للسؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف
وما في موضع نصب خبرها والتقدير على اي حالة تكون او كنت مع
زيد وهو مذهب ابن خروف والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله
وبعد ما استفهام او كيف نصب • بفعل كون مضمر بعض العرب •
والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه وبه قال
جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه
والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى فمعنى سرت والنيل
سرت بالنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على
الظرفية والواو مهيئة للظرفية ونظروه بمسئلة النصب بالا
فنصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد الا لا الناصب له الواو
خلافا للجرجاني عبد القاهر ورد بان الواو لو كانت عاملة لاتصل
بها اذا كان ضميرا كما في ساير الحروف الناصبة والى هذين المذهبين
اشار الناظم بقوله • بما من الفعل وشبهه سبق • ذا النصب لا بالواو
في القول الاحق • ولا الناصب له الخلاف اي المخالفة خلافا
للكوفيين اي اكثرهم كما صرح به الموضح في شرح اللمحة فانهم ذهبوا
الى ان الناصب للمفعول معه معنوي وهو مخالفة ما بعد الواو
لما قبلها كما ذهبوا اليه في نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدا
نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لم يصلح ان يجري على ما قبله
كقام زيد وعمرو فلمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف ورد
بان الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز ما قام زيد بل عمرا بنصب
عمرو وذلك لا يجوز ولا الناصب له فعل محذوف بعد الواو
والتقدير في سرت والنيل سرت ولابست النيل فيكون حينئذ

مفعولا

مفعولا به خلافا للزجاج ورده السيرافي بما يطول ذكره وانما
قدر فعل الملابسة لانها اعم الافعال اذ لا يتحقق فعل بدونها
ويؤخذ من قوله والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه
ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا
يتوسط نحو سار والنيل زيد لان الواو عندهم اصلها ان تكون
عاطفة فكما لا يجوز تقديم المعطوف ولا توسطه بين العامل
والمعطوف عليه فكذلك هذا والاولى متفق عليها والثانية
طرقها خلاف ابي الفتح ذهب في الخصايص الى جواز التوسط
مستدلا بنحو قوله • جمعت وفحشا غيبة ونميمة • خصالا ثلاثا
لست عنها بمرعوي • وهذا مخرج على ان فحشا معطوف على غيبة
وقدم عليه للضرورة كقوله • الا يا نخلة من ذات عرق • عليك
ورحمة الله السلام • والاصل عليك السلام ورحمة الله فصل
للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات احداها وجوب العطف كما في
نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد و
عمرو قبله او بعده لما بينا من عدم تقدم جملة في الاول ومن عدم
الفضلة في الثاني لان الفعل لا يستغني عنه لان الاشتراك
لا يتاتى الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث وثانيها
رجحانه اي العطف على المفعول معه كجاء زيد وعمرو فيترجح العطف
على المفعول معه لانه الاصل وقد امكن بلا ضعف واليه اشار
الناظم بقوله والعطف ان يمكن بلا ضعف احق ويجوز النصب على
المفعول معه وثالثها وجوب المفعول معه وذلك في نحو ما لك
وزيدا او مات زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف في الثاني
الاول وهو ما لك وزيدا من جهة الصناعة لانه لا يجوز العطف
على الضمير المجرور وهو الكاف في لك الا باعادة الجار نحو وعليها
وعلى الفلك واجاز الكسائي فيه الجر قال الموضح في الحواشي وبه

اقول لا على العطف على ضمار الجار لتقدم ذكره انتهى وفيه نظر
لان الجار في الامر العام المطرد اذا حذف زال عمله فان قلت كان
ينبغي ان يمتنع مالك وزيدا كما امتنع مالك واباك على الصحيح لعدم
تقدم فعل واسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل مالك
وزيدا على ما يستدعى طلبه للفعل والتقدير ما كان لك وزيدا وهو
احد الوجهين في التسهيل والى هذا اشار الناظم بقوله والنصب
ان لم يجز العطف يجب ولامتناع العطف في المثال الثاني وهو
مات زيد وطلوع الشمس من جهة المعنى لان العطف يقتضي التشريك
في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت ورابعها رجحانه اي
المفعول معه وذلك في نحو قوله فكونوا انتم وبني ابيكم
مكان الكليتين من الطحال والكليتان بضم الكاف تحتان حمراوان
لازقتان بعظم الصلب عند الخاصرتين عليهما لحم محيط بهما كالغلاف
لهما والطحال بكسر الطاء نحو قمت وزيدا لضعف العطف في
الاول وهو فكونوا انتم وبني ابيكم من جهة المعنى لانك اذا قلت
كن انت وزيدا كالاخ وعطفت زيدا على الضمير في كن لزم ان يكون
زيد مامورا وانت لا تريد ان تامره وانما تريد ان تامر مخاطبك بان
يكون معه كالاخ قاله الموضح في شرح القطر وهو معنى قول
ابن مالك لان المراد كونوا لبني ابيكم فالمخاطبون هم المامورون
بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك
خلاف المقصود انتهى وقال ابو البقا كان ينبغي ان النصب يجب
اذ ليس المعنى انه امر بني ابيهم بشيء بل امرهم بموافقة بني ابيهم ويدل
على ذلك انه اكد الضمير بقوله انتم ولو كان المانع من الرفع كون
المعطوف عليه مضمرا لجاز هنا انتهى وبقوله اقول ولضعف العطف
في الثاني وهو قمت وزيدا من جهة الصناعة لانه لا يحسن العطف
على الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل او باي

فاصل

فاصل كان والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب مختار لدى
ضعف النسق وخامسها امتناعها اي العطف والمفعول معه
كقوله فعلفتها تبنا وماء باردا حتى شتت همالة عيناها
وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا
اما امتناع العطف فيهما فلانتفا المشاركة لان الماء لا يشارك
التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لان
تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل ازج وامراة
زجاء اذا كان حاجباهما دقيقين طويلين واما امتناع المفعول
معه فيهما فلانتفا المعية في البيت الاول لان الماء لا يصاحب
التبن في العلف وانتفا فائدة الاعلام بها اي بمصاحبة العيون
للحواجب فلا فائدة في الاعلام بذلك ويجب في ذلك اضمار فعل
ناصب للاسم الواقع بعد الواو وهو ماء في البيت الاول والعيون
في البيت الثاني على انه مفعول به والفعل المحذوف معطوف
على الفعل المذكور اي علفتها تبنا وسقيتها ماء وزججن الحواجب
وكحلن العيون هذا قول الفارسي والفرا ومن تبعهما واليه
اشار الناظم بقوله او اعتقد اضمار عامل تصب وذهب الجرمي
بفتح الجيم نسبة الى بني جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته
في النحو وصياحه قال ابن درستويه والمازني بكسر الزاي نسبة
الى بني مازن والمبرد بفتح الرا قال ابن جني وسبب تسميته بذلك
ان المازني ساله عن مسائل فاجاب عنها واحسن فقال انت المبرد
بكسر الرا اي انت المثبت للحق فقال المبرد فغيره الكوفيون اي
جعلوه بفتح الرا وابو عبيدة بضم العين والاصمعي بفتح الهمزة
نسبة الى جده اصمع وابو محمد اليزيدي بفتح اليا المثناة تحت
وكسر الزاي الى انه لا حذف وان ما بعد الواو في البيتين معطوف
على ما قبله وذلك على تاويل العامل المذكور قبلها بعامل يصح

انصابه عليها معا انصابة واحدة فيؤول زججن بحسّن بالشد
السّين لان التحسين يصح تسليطه على العيون والحواجب فيقال
حسّنت العيون والحواجب ويؤول علفتها بانلتها لان الانالة
يصح تسليطها على التبن والما فيقال انلتها تبنا وماء فهو من
باب التضمين واحتج الاولون القايلون بالحذف بانه لوكان
على التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء قالوا
وهو غير سائغ واجيب بان ما منعوه مسموع من العرب كقول
طرفة لها سبب ترعى به الماء والشجر واختلف في التضمين اهو
قياسي ام سماعي والاكثرون على انه قياسي وضابطه ان يكون الاول
والثاني يجتمعان في معنى عام قاله المرادي في تلخيصه هذا باب
المستثنى وهو المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك
بالا او ما في معناها بشرط الفائدة قاله في التسهيل فقوله
المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه وبالصفة
نحو اعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتل الذمي ان حارب
وبالغاية نحو اتموا الصيام الى الليل وبالاستثنا نحو فشربوا منه
الا قليلا منهم وقوله تحقيقا او تقديرا اشارة الى قسمي المتصل
والمنقطع وقوله من مذكور او متروك اشارة الى قسمي التام
والمفرغ وقوله بالا متعلق بالمخرج وهو فصل يخرج به ما عدا
المستثنى مما تقدم وقوله او ما في معناها يشمل جميع ادوات
الاستثنا وقوله بشرط الفائدة احترازا عن نحو جاءني ناس الا زيدا
وجاءني القوم الا رجلا فانه لا يفيد قال الشاطبي ومعنى اخراجه
اذ ذكر بعد الا مبين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك
للسامع بتلك القرينة لا انه كان مرادا للمتكلم ثم اخرجه هذا
حقيقة الاخراج عند ائمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح
غيره انتهى وبه يتضح الحال ويزول الاشكال للاستثنا ادوات

ثمان

ثمان وهي اربعة اقسام الاول حرفان وهما الا عند الجميع
من النحويين وحاشا عند سيبويه واكثر البصريين وذهب
الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد
والفرا وابو عمرو الشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا
وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وذهب جمهور
الكوفيين الى انها فعل دايما ويقال فيها حاش بحذف الالف
الاخيرة وحشى بحذف الالف الاولى واليهما اشار الناظم
بقوله وقيل حاش وحشى فاحفظهما واعترض بان حاشى الحرفية
او الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاشى
التنزيهية نحو حاش لله وهذه حجة المبرد وابن جني والكوفيين
فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذا
الدليلان ينفيان الحرفية قاله في المغني والثاني فعلان وهما ليس
عند الجمهور وذهب الفارسي وتبعه ابو بكر بن شقير الى حرفيتها
مطلقا وذهب بعضهم الى انها في باب الاستثنا تكون حرفا
ناصبا للمستثنى بمعنى الا ولا يكون واعترض بان المركب من حرف
وفعل لا يكون فعلا واجيب بانهما لما ركبا غلب الفعل على الحرف
لشرف الفعل فسمي الجميع فعلا والثالث مترددان بين الحرفية
والفعلية لاستعمالهما تارة حرفين وتارة فعلين وهما خلا عند
الجميع من النحويين وعدا عند غير سيبويه فانه لم يحفظ فيها الا
الفعلية والرابع اسمان وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال
فيها سوى بكسر السين والقصر كرضى وسوى بضم السين والقصر
كهدى وسواء بفتح السين والمد كسماء وسواء بكسر السين والمد
كبناء وهذه الاخيرة هي اغربها وقل من ذكرها وممن نص عليها
الفارسي في الحجة وتبعه ابن الخباز في النهاية ومنه اخذ ابن اياز
والحاصل انها تمد مع الفتح وتقصر مع الضم وتجوز الوجهان

مع الكسر قاله في المغني فاذا استثني بالا وكان الكلام قبلها
غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل لالا بل
يكون الحكم عند وجودها بالنسبة الى العمل مثله عند فقدها
فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها وان كان يطلب منصوبا
لفظا نصب وان كان يطلب منصوبا محلا جر بجار يتعلق به نحو ما
قام الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى استثنا
مفرغا لان ما قبل الا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه
بالعمل في غيره والاستثنا في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا
بدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام احد الا زيد وما رايت احدا
الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد الا انهم حذفوا المستثنى منه
واشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثنا مفرغا وشرطه عندهم
كون الكلام غير ايجاب وهو ان يتقدم عليه ما يخرجه عن الايجاب
وهو النفي نحو وما محمد الا رسول فما قبل الا وهو محمد مبتدا والمبتدا
يطلب الخبر فرفع ما بعد الا وهو رسول على الخبرية والنهي نحو ولا
تقولوا على الله الا الحق فما قبل الا وهو تقولوا يطلب مفعولا
صريحا فنصب ما بعد الا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى
منه ولا تقولوا على الله شيا الا الحق ولا تجادلوا اهل الكتاب
الا بالتي هي احسن فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالبا
تجر بها ما بعد الا وهو التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا
اهل الكتاب بشي الا بالتي هي احسن والاستفهام الانكاري
لما فيه من معنى النفي نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون فما
قبل الا وهو يهلك المبني للمفعول يطلب مرفوعا نايبا عن الفاعل
فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى
منه فهل يهلك احد الا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك الا
القوم الفاسقون ولا يتاتى التفريغ في الايجاب لانه يودي الى

الاستبعاد لا تقول رايت الا زيدا لانه يلزم منه انك رايت جميع
الناس الا زيدا وذلك محال عادة فاما قوله تعالى ويابى الله
الا ان يتم نوره فمحمول يابى في افادة النفي على لا يريد لانهما
اي لان يابى ولا يريد معناهما النفي فهما بمعنى واحد والمعنى
لا يريد الله الا اتمام نوره فلا فرق في النفي بين ان يكون في اللفظ
او في المعنى والى مسئلة التفريغ اشار الناظم بقوله ٭ وان
يفرغ سابق الا لما ٭ بعد يكن كما لو الا عدما ٭ وان كان الكلام
تاما وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل فان كان
الكلام موجبا بفتح الجيم وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه
وجب نصب المستثنى بالا والى ذلك اشار الناظم بقوله
ما استثنت الا مع تمام ينتصب ٭ نحو فشربوا منه الا قليلا
فما قبل الا وهو شربوا كلام تام لان المستثنى منه مذكور وهو
الواو في شربوا وموجب لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه
وما بعد الا وهو قليلا واجب النصب على الاستثنا ولا يجوز
رفعه الا بتاويل كما سيجي فاما قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله بالرفع فان الا فيه ليست للاستثنا وانما هي بمعنى غير فهي
صفة لالهة ولكن نقل الاعراب منها لما بعدها لكونها على صورة
الحرف واما قوله وهو الاخطل ٭ وبالصريمة منهم منزل
خلق ٭ عاف تغير الا النوي والوتد برفع النوي والوتد
على الابدال من الضمير المستتر في تغير والقياس نصبهما لان
الكلام موجب فمحمول تغير في افادة النفي على لم يبق على حالة
لانهما اي لان تغير ولم يبق معناهما النفي فهما بمعنى واحد
والصريمة بالصاد والرا المهملتين كل رملة انصرمت من معظم
الجبل وخلق بفتحتين بمعنى بال وعاف بمعنى دارس يقال
عفى المنزل اذا درس وعفته الريح درسته يتعدى ولا يتعدى

والنوي بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن قفل حفيرة حول
الخباء تصنع لئلا يدخله ماء المطر والوتد بكسر التاء الخازوق
يدق في الارض واختلف في ناصب المستثنى بالا على ثمانية
اقوال احدها انه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن مالك
وزعم انه مذهب سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب
درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة الا واليه
ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش والرابع الفعل
المتقدم بغير واسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس
فعل محذوف من معنى الا تقديره استثني زيدا واليه ذهب
الزجاج والسادس المخالفة وحكي عن الكسائي والسابع ان
بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير الا
ان زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن ان الا
مركبة من ان ولا ثم خففت ان وادغمت في اللام حكاه السيرافي
عن الفراء زاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم
ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لانها عاطفة وان كان
الكلام التام غير موجب ففيه تفصيل فاذا كان الاستثناء
متصلا وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان
غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير متراخ المستثنى
عن المستثنى منه ولا متقدم عليه فالارجح اتباع المستثنى
للمستثنى منه في اعرابه للمشاكلة بدل بعض من كل عند البصريين
وعطف نسق عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف
في باب الاستثناء خاصة قاله ابو حيان وهي عندهم بمنزلة لا
العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها قاله المغني ورد ثعلب
كلا من المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلا وهو
موجب ومتبوعه منفي والبدل لا بد ان يكون على وفق المبدل منه

في المعنى واجاب الابدي ان بدل البعض يكون الثاني فيه
مخالفا للاول في المعنى الا ترى انك اذا قلت رايت القوم
بعضهم فيكون قولك اولا رايت القوم مجازا ثم تبين بعد ذلك
من رايت منهم وكما جاز في النعت المخالفة نحو مررت برجل لا كريم
ولا شجاع جاز في البدل وقال في الرد على الكوفيين بان الا لو
كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد وليس شيء
من احرف العطف يباشر العوامل قال في المغني وقد يجاب
بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيدا انتهى والى
ترجيح الاتباع اشار الناظم بقوله وبعد نفي او كنفي انتخب اتباع ع
ما اتصل مثال النفي نحو ما فعلوه الا قليل منهم بالرفع في قراءة
السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو في فعلوه بدل بعض من
كل عند البصريين وهو في نية تكرير العامل والتقدير ما فعلوه الا
فعله قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبه النفي النهي و
الاستفهام مثال النهي ولا يلتفت منكم احد الا امراتك بالرفع
في قراءة ابي عمرو وابن كثير فامراتك بدل من احد بدل بعض من كل
ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه
تغني عن الضمير غالبا ومثال الاستفهام ومن يقنط من رحمة ربه
الا الضالون بالرفع في قراءة الجميع فالضالون بدل من الضمير
المستتر في يقنط بدل بعض من كل ولم يؤت معه بضمير لما قلنا
والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في قليل من قوله تعالى
ما فعلوه الا قليل منهم وفي امراتك من قوله تعالى ولا يلتفت منكم
احد الا امراتك ولا ياتي الاتباع في الموجب فاما قراءة بعضهم
فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع فمحمولة على ان شربوا في معنى لم
يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني قاله في المغني وخرج
بالمتصل المنقطع وسياتي وبغير المردود نحو ما قام القوم الا

زيدا بالنصب وجوبا ردا على من قال قام القوم الا زيدا قصدا
للتطابق بين الكلامين ولم يجز الابدال نقله المرادي عن ابن السراج
ورده ابن عصفور وخرج بغير المتراخي ما جاني احد حين كنت جالسا
هنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا
لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق
قاله الرضي وغيره وخرج بقيد التقدم ما جا الا زيدا القوم فانه
لا يجوز الابدال كما سيجي واذا تعذر الابدال على اللفظ لمانع ابدل
على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما فيها من احد الا زيد برفعهما
وليس زيد بشيء الا شيا لا يعبا به بالنصب قال ابن مالك
في شرح التسهيل رفعت البدل يعني الجلالة من اسم لا لانه في موضع
رفع بالابتدا ولم تحمله على اللفظ فتنصبه لان لا الجنسية لا تعمل
في معرفة ولا في موجب وتبعه على ذلك ابو حيان والمرادي وناظر
الجيش والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدا
ر قبل دخول قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضح في باب ان واعتبار
محل لا مع اسمها على انهما في محل مبتدا عند سيبويه لا يتوجه عليه
تقدير دخول لا على الجلالة والمختار عند ابي حيان ان الجلالة بدل
من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العايد على اسم لا وزيد في المثال
الثاني مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالابتدا
وشيا في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شي لانه في موضع
نصب على الخبرية لليس ولم يجز خفضهما حملا على اللفظ لانهما
موجبان بدخول الا عليهما ولان من والبا الزايدتين بعد نفي او
شبهه لا يعملان في موجب كذلك فان قلت مقتضى قوله فلا يترجح
الاتباع ان النصب على الاستثنا في هذه الامثلة مرجوح قلت
اما الاخيران فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة انشد الكسائي
ابني لبيني لستما بيد الا يدا ليست لها عضد بالخفض واما

الاول فقد قال ابو القاسم السهيلي في اماليه لا يجوز في نحو
لا اله الا الله من نصب المستثنى ما جاز في نحو ما فعلوه الا قليل
كما لم يجز في ولم يكن لهم شهدا الا انفسهم الا الرفع وذلك
لنكتة بديعة لم ينبه عليها من حذاق النحويين الا قليل وهو
ان النصب انما حقه الايجاب فاذا دخل النفي على كلام تام بنفسه
جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي واذا دخل على
كلام لا يستقيم تقديره عريا عنه تعين اعتبار حكم النفي وامتنع
اعتبار حكم الايجاب انتهى فان قلت لا اله الا اله واحد فالرفع
ايضا فاله واحد على البدل من المحل ولا يجوز النصب حملا على
اللفظ وان كان البدل نكرة موصوفة لانها موجبة لوقوعها بعد
الا ولا الجنسية لا تعمل في موجب ولا يترجح النصب على الاتباع ع
لتاخر صفة المستثنى منه عن المستثنى نحو ما فيها رجل الا اخوك
صالح خلافا للمازني فانه قال اذا تاخرت صفة المستثنى منه
عن المستثنى فانه يختار النصب فنقول ما فيها رجل الا اخاك
صالح فرجل مبتدا مقدم خبره في المجرور قبله وصالح نعت رجل
المستثنى منه واخاك منصوب على الاستثنا مقدم على صفة
المستثنى منه والاصل ما فيها رجل صالح الا اخاك ونقل ابن
الخباز في النهاية عن المازني انه يوجب النصب وانه ينزل
التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل
منه يلغى في بعض الوجوه والموصوف مرعي على الجانب فتدافعا
والصواب ما نقله الموضح عنه فقد قال ابو حيان ان ما نقله
صاحب النهاية عن المازني غلط وقال ابن مالك في شرح الكافية
اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان احدهما
انه لا يكترث بالصفة بل يكون المبدل كما يكون اذا لم تذكر
الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل الا ابوك صالح كانك لم

تذكرصا لحاهذا راى سيبويه والثانى ان لايكترث بتقديم المو
بل يقدر المستثنى متقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه
راجحا وهذا اختيار المبرد وعندى ان النصب والبدل عند ذلك
مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا فتكافيا انتهى فلو وقعت
المستثنى بين صفتى المستثنى منه نحو ما مررت باحد خير من زيد
الا ابنك بر بوالديه فالظاهر ان الخلاف قايم فليتامل وان كان
الاستثنا منقطعا وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه
بشرط ان يكون ما قبل الا دالا على ما يستثنى فيجوز قام القوم
الا حمارا ويمتنع قام القوم الا ثعبانا وفى ذلك تفصيل فانه
تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن فان لم يكن
تسليط العامل على المستثنى وجب النصب فى المستثنى اتفاقا
من الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص
فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثنا ولا
يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه
اذ لا يقال زاد النقص ومثله فى القياس ما نفع زيد الا ما ضر
اذ لا يقال نفع الضر وزعم السيرافى ومبرمان فى حواشيه ان
المصدر المنسبك من ما والفعل هنا فى موضع رفع على الابتدا وخبره
محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شانه وما نفع
زيد لكن الضر شانه وزعم الشلوبين ان المصدر هنا مفعول
حقيقة تقديره ما زاد المال شيا الا النقصان ثم فرغه له وجعله
متصلا ورد بانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة
ان ما زايدة واستغنى عن الواو كما فى قولك ما قام زيد الا وقعد
عمرو وان امكن تسليطه اى العامل على المستثنى نحو ما قام القوم
الا حمارا اذ يصح ان يقال قام حمار فالحجازيون يوجبون النصب
لانه لا يصح الابدال فيه حقيقة من جهة ان المستثنى ليس من جنس

المستثنى منه والنصب عليه قراءة السبعة ما لهم به من علم الا
اتباع الظن بنصب اتباع وتميم ترجحه وتجيز الاتباع ويقرؤن
الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا
يجوز ان يقرا بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم
من انه معرفة موجبة ومن الزايدة لا تعمل فيها والى مذهب المسئلة
اشار الناظم بقوله وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال
وقع كقوله وهو حران العود عامر بن الحارث وبلدة ليس بها
انيس الا اليعافير والا العيس فابدل اليعافير والعيس
من انيس والا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو
ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيسا كالبيض
جمع بيضا وهى الابل البيض يخالط بياضها شىء من الشقرة وذكر
سيبويه فى توجيه الرفع وجهين احدهما انهم حملوا ذلك على
المعنى لان المقصود وهو المستثنى فالقايل ما فى الدار احد الا
حمار المعنى فيه ما فى الدار الا حمار وصار ذكر احد توكيدا ليعلم
انه ليس ثم ادمى ثم ابدل من احد ما كان مقصوده من ذكر
الحمار الوجه الثانى انه جعل الحمار انسان الدار الذى يقوم
مقامه فى الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب
تحيتهم لانه الذى يقوم مقام التحية عندهم وحمل عليه اى على
اتباع المنقطع الزمخشرى قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات
والارض الغيب الا الله فمن فى محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب
مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم وهو
استثنا منقطع لعدم اندراجه فى مدلول لفظ من لانه تعالى لا
يحويه مكان وجوز السكاكى ان يكون متصلا والظرفية فى حقه
تعالى مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز فى الظرفية وعلى هذا
فيرتفع على البدل او عطف البيان وكلاهما ضعيف قال ابن مالك

والمخلص من هذين المحذورين ان يقدر قبل لا يعلم من في كرة السموات
والارض انتهى وفي الاية وجه اخر ذكره في المغني وهو ان يقدر
من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثنا مفرغ
انتهى فصل واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب
نصبه عند البصريين مطلقا سوا كان متصلا ام منقطعا وامتنع
اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع كقوله وهو الكميت يمدح
بني هاشم وما لي الا آل احمد شيعة ، وما لي الا مشعب الحق
مشعب والاصل وما لي شيعة الا آل احمد وما لي مشعب الا
مشعب الحق فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه
واراد باحمد النبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم وهم الكوفيون و
البغداديون يجيز في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير
النصب وهو الاتباع في المسبوق بالنفي فتقول ما قام الا زيد
احد قال سيبويه سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول
ما لي الا ابوك ناصر بالرفع وقال حسان رضي الله عنه لانهم
يرجون منه شفاعة ، اذا لم يكن الا النبيون شافع بالرفع
ووجهه ان العامل وهو الابتدا في المثال ويكن التامة في البيت
فرغ لما بعد الا وهو ابوك في المثال والنبيون في البيت و
ان المؤخر وهو ناصر في المثال وشافع في البيت عام لوقوعه في
سياق النفي اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى منه لكنه بدل
كل من كل لا بدل بعض ونظيره في ان المتبوع اخر من تقديم
وصار تابعا بعد ما كان متبوعا ما مررت بمثلك احد بالجر
والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك تابع لاحد على انه نعت له
فلما قدم النعت على المنعوت اعرب النعت بحسب العامل واعرب
المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد
الله في قراءة الجر وانما الجاهم الى دعوى ان المؤخر عام اريد به

خاص ولم يبقوه على عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص
وقال ابن الضايع الوجه ان يقال هو بدل من الاسم مع الا بمجموعهما
فيكون بدل شي من شي لعين واحدة والى ذلك اشار الناظم
بقوله وغير نصب سابق في النفي قد ، يأتي ولكن نصبه اختر
ان ورد ، فصل واذا تكررت الا فان كان التكرار للتو كيد
وذلك اذا تلت واوا عاطفا او تلاها اسم مماثل لما قبلها
او بعضه او مشتمل عليه او مضرب اليه عنه الغيت جواب
الشرط الثاني وهو جوابه جواب الشرط الاول ويشملهما
قول النظم والغ الا ذات توكيد فالاول وهو العطف نحو ما
جاني الا زيد والا عمرو فما بعد الا الثانية وهو عمرو معطوف
بالواو على ما قبلها وهو البدل باقسامه الاربعة فبدل المماثل
وهو بدلا لكل من الكل كقوله اي الناظم لا تمرر بهم الا الفتى
الا العلا بالمد فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالبا وهو الها
والمبهم فالارجح في الفتى كونه تابعا له في جره وعلامة جره
كسرة مقدرة على الالف والعلا بدل من الفتى بدل كل من كل
لانهما لمسمى واحد والا الثانية زايدة مؤكدة لا الا الاولى
وبدل البعض من كله نحو ما اعجبني احد الا زيد الا وجهه فزيد
مستثنى من احد فالارجح فيه كونه تابعا له ويجوز نصبه على
الاستثنا ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال
نحو ما اعجبني شي الا زيدا الا علمه فزيد مستثنى من شي ففيه
الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما
اعجبني احد الا زيدا الا عمرو فزيد مستثنى من احد وعمرو بدل
من زيد بدل اضراب والمعنى بل عمرو وقد اجتمع العطف والبدل
في قوله ما لك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله فرسيمه
بفتح الرا وكسر السين المهملتين من عمله بدل بعض من كل عند

السيرا فى ورمله بفتح الرا والميم معطوف على رسيمه وذهب
ابن خروف الى ان رسيمه ورمله بدل تفصيل من عمله وهما كل
العمل ولا المقترنة بكل منهما زايدة موكدة والرسيم والرمل
ضربان من السير والرسيم فى السعى الركض والرمل فى الطواف
الاسواع وان كانا لتكرار لغير توكيد وهو التاسيس وذلك
فى غير بابى العطف والبدل فان كان العامل الذى قبل الا
مفرغا بان لم يشتغل بمعمول قبل الا تركته يوثر فى واحد من
المستثنيات على ما يقتضيه من رفع او نصب اوجر ونصبت
وجوبا على الاستثنا ما عدا ذلك الواحد الذى اثر فيه العامل
نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا فعت الاول وهو زيد
بالفعل وهو قام على انه فاعل له ونصبت الباقى من المستثنيات
وهو عمرو وبكر على الاستثنا ولا يتعين المستثنى الاول
لتاثير العامل فيه بل يترجح لقربه من العامل وتقول ما
رايت الا زيدا الا عمرا الا بكرا فتنصب واحدا منها بالفعل
على انه مفعول به وتنصب الباقى من المستثنيات بالا على
الاستثنا ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل بل يترجح
فما كان منصوبا بالفعل لا يطرقه الخلاف المتقدم فى ناصب
المستثنى وما كان منصوبا على الاستثنا يطرقه الخلاف وتقول
ما مررت الا بزيد الا عمرا الا بكرا فتخفض واحدا منها بالبا
وتعلقها بالفعل وتنصب الباقى ولا يتعين الاول للجر بل يترجح
وذلك مستفاد من قول النظم ٭ وان تكرر لا لتوكيد فمع ٭
تفريغ التاثير بالعامل دع ٭ فى واحد مما بالا استثنى ٭
وليس عن نصب سواه مغنى ٭ وان كان العامل غير مفرغ
بان اشتغل بما يقتضيه قبل الا فان تقدمت المستثنيات
كلها على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثنا وجوبا نحو ما

قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا احد فاحد فاعل قام وهو المستثنى
منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز فى شى منها الاتباع
لما مر من ان التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك اشار الناظم
بقوله ٭ ودون تفريغ مع التقدم ٭ نصب الجميع احكم به والتزم
وان تاخرت المستثنيات كلها عن المستثنى منه فان كان الكلام
ايجابا نصبت ايضا كلها وجوبا نحو قاموا الا زيدا الا عمرا الا
بكرا لما مر من ان جواز الاتباع مختص بغير الايجاب وان كان
الكلام غير ايجاب اعطى واحد منها اى من المستثنيات ما
يعطاه لو انفرد من نصب واتباع ونصب ما عداه وجوبا
نحو ما قاموا الا زيدا الا عمرا الا بكرا لك فى واحد منها الرفع
راجحا والنصب مرجوحا ويتعين فى الباقى من المستثنيات ٭
النصب ولا يتعين الاول لجواز الوجهين بل يترجح والى ذلك
اشار الناظم بقوله ٭ وانصب لتاخير وجى بواحد منها كما لو كان
دون زايد ٭ واجاز الابدى رفع الجميع على الابدال هذا حكم
المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ من حيث الاعراب
واما بالنظر الى المعنى من حيث المفهوم فهى نوعان ما لا يمكن
استثنا بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر فى الامثلة السابقة
فان كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شى وما
يمكن استثنا بعضه من بعض كالاعداد كقوله عندى عشرة الا
اربعة الا اثنين الا واحدا فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل
فيه فيستثنى منه ففى النوع الاول وهو ما لا يمكن استثنا
بعضه من بعض ان كان المستثنى الاول داخلا فى الحكم وذلك
اذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده من المستثنيات
داخل فى الحكم كذلك نحو ما قام احد الا زيدا الا عمرا الا بكرا
فزيد هو المستثنى الاول وهو داخل فى اثبات القيام له لان

الاستثنا من النفي اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك وان كا
المستثني الاول خارجا عن الحكم وذلك اذا كان مستثنى
من موجب فما بعده خارج نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا
بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام
منفي عنه لان الاستثنا من الاثبات نفي وعمرو وبكر خارجان
كذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وحكمها في القصد حكم الاول
وفي النوع الثاني وهو ما يمكن استثنا بعضه من بعض النحاة
اختلفوا على ثلاثة اقوال فقيل الحكم كذلك وهو ان كان الاول
داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج وان الجميع
من المستثنيات مستثنى من اصل العدد وهو قول الصيمري
وتبعه القاضي ابو يوسف ويمكن ادراجه في قول النظم وحكمها
في القصد حكم الاول وقال البصريون والكسائي كل من الاعداد
المستثنيات مستثنى مما يليه اى من الذى قبله والذى قبله
مستثنى من الذى قبله وهكذا حتى ينتهي الى الاول وهذا
القول هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل
المذهبان المتقدمان محتملان اى يحتمل عود المستثنيات
كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من اصل العدد ويحتمل عود
كل منها الى ما يليه حتى تنتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة
وقال ان الاظهر فيه ان يكون استثنا من استثنا وعلى هذا
الخلاف فالمقر به في المثال المذكور وهو له عندي عشرة الا اربعة
الا اثنين الا واحدا ثلاثة على القول الاول وهو ان الجميع
مستثنى من اصل العدد فتكون الاربعة والاثنان والواحد
ومجموعها سبعة مخرجة من اصل العدد وهو عشرة يبقى ثلاثة
وسبعة على القول الثاني وهو ان كلا من الاعداد مستثنى
مما يليه فاذا استثني واحد من اثنين يبقى واحد واذا

استثني

استثني الواحد الباقي من الاربعة يبقى ثلاثة واذا استثنيت
الثلاثة الباقية من العشرة يبقى سبعة ويحتملهما اى للثلاثة
والسبعة على القول الثالث وتوجيهه يعرف بما تقدم
وللك في معرفة المتحصل على القول الثاني للبصريين والكسائي
طريقان احداهما ان تسقط المستثنى الاول وتجبر الباقي
بالمستثنى الثاني اي تزيده عليه وتسقط المستثنى الثالث
وان كان معك مستثنى رابع فانك تجبر به الثالث وهكذا
تفعل الى ان تنتهي الى المستثنى الاخير فالمستثنى الاول في المثال
المذكور اربعة فاسقطها من العشرة يبقى ستة فاجبرها بالمستثنى
الثاني وهو اثنان تصير ثمانية فاسقط منها الثالث وهو
واحد يبقى سبعة والطريق الثانية من الطريقين ان تحط
المستثنى الاخير مما يليه ثم ما قبله مما يليه وهكذا تفعل حتى
تنتهي الى الاول فما تحصل فهو الباقي ففي المثال المذكور
تحط واحدا من اثنين يبقى واحد تحطه من الاربعة يبقى ثلاثة
تحطها من العشرة يبقى سبعة وبقي طريق ثالث وهو ان تجعل
كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففي
المثال المتقدم اخرج اربعة وواحدا وادخل اثنين يبقى
سبعه وايضاحه ان تقول له عندي مائة الا خمسين الا
عشرين الا عشرة الا خمسة اخرج المستثنى الاول والثالث
وما اشبههما في الوترية وادخل الثاني والرابع وما اشبههما
في الشفعية فالباقي بعد الاستثنا بالعمل المذكور خمسة
وستون وذلك لانا اخرجنا من المائة خمسين لانها اول
المستثنيات فهي اذا وتر وادخلنا عشرين لانها ثانية
المستثنيات فهي اذا شفع واخرجنا عشرة لانها ثالثة
المستثنيات فهي اذا وتر فصار الباقي ستين ثم ادخلنا خمسة

لانها رابع المستثنيات فهى اذا شفع فصار البا فى خمسة وستين
وبما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قاله ابن مالك فى
شرح التسهيل فصل واصل غير ان يوصف بها لما فيها من معنى
اسم الفاعل الا ترى ان قولك زيد غير عمرو معناه مغاير لعمرو
والموصوف بها اما نكرة محضة نحو صالحا غير الذى كنا نعمل
فغير وصف صالحا ولا اثر لاضافتها الى الموصول لانها
لا تتعرف بالاضافة او يوصف بها معرفة لفظا كالنكرة
معنى نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم
على القول بان غير المغضوب صفة للذين انعمت عليهم فان
موصوفها الذين وهم جنس مبهم لا قوم باعيانهم وذهب
السيرافى الى ان غيرا تتعرف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين
متضادين كما فى قولهم الحركة غير السكون فعلى قوله غير فى الآية
بدل لا صفة وقد تخرج غير عن الصفة وتتضمن معنى الا
فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها اليه كما تخرج الا عن
الاستثنا وتتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو
كان فيهما آلهة الا الله اى غير الله فلما حملت الا على غير انتقل
اعراب غير الى الاسم الذى بعد الا كما انتقل اعراب الاسم
الذى بعد الا الى غير فى الاستثنا فيعرب الاسم الذى بعد الا
بما يستحقه وتعرب هى اى غير نفسها بما يستحقه المستثنى
بالا فى ذلك الكلام فيجب نصبها فى اربع مسايل الاولى اذا
كان الكلام تاما موجبا كما فى نحو قاموا غير زيد والثانية
اذا كان الاستثنا منقطعا ولم يكن تسليط العامل على المستثنى
كما فى نحو ما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع فى المسئلتين
والثالثة اذا كان الاستثنا منقطعا وامكن تسليط العامل
على المستثنى كما فى نحو ما فيها احد غير حمار عند الحجازيين

والرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه عند الاكثر فى
نحو ما فيها غير زيد احد ويترجح نصبها فى مسئلتين احداهما عند
قوم من الكوفيين والبغداديين فى نحو هذا المثال المتقدم وهو
ما فيها غير زيد احد والثانية عند تميم فى الاستثنا المنقطع
الذى يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى نحو ما فيها احد
غير حمار ويضعف نصبها فى مسئلة واحدة وهى ما اذا كان
الكلام تاما غير موجب نحو ما قاموا غير زيد وجب نصبت
فنا صبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثنا
وهو ظاهر مذهب سيبويه واليه ذهب الفارسى فى التذكرة
ويمتنع نصبها فى مسئلة واحدة وهى ما اذا كان العامل مفرغا
نحو ما قام غير زيد وفى الصحاح قال الفرا بعض بنى اسد وقضاعة عن
ينصبون غيرا اذا كانت فى معنى الا تم الكلام قبلها ام لم يتم
يقولون ما جانى غيرك وما جانى احد غيرك انتهى بلفظه واذا
كان الفرا نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه قاله الموضح
فى الحواشى واقول لا شاهد فى تمثيله لجواز ان تكون الفتحة
فى غيرك فتحة بنا لاضافتها الى المبنى والى مسئلة غير اشار
الناظم بقوله ٭ واستثن مجرورا بغير معربا ٭ بما لمستثنى
بالا نسبا ٭ وتفارق غير الا فى خمس مسايل احداها ان الا
تقع بعدها الجمل دون غير الثانية انه يجوز ان يقال عندى
درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندى درهم الا جيد
الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا
زيد ٭ الرابعة انه يجوز ان يقال ما قام القوم غير زيد و
عمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى
ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ
الخامسة انه يجوز ما جئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب

ولا يجوز مع غير الا الجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك بك
فصل والمستثنى بسوى بلغاتها كالمستثنى بغير في
وجوب الخفض ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها قاله ابو حيان
ثم قال ابو القاسم الزجاج في الجمل وان كان سوى كغير
معنى واعرابا واليه اشار في النظم بقوله ولسوى سوى
سوا اجعلا على الاصح ما لغير جعلا ويؤيده ما حكاه الفرا
اتاني سواك وقوله فسواك بائعها وانت المشترى وقال
سيبويه والجمهور هي ظرف للمكان بمعنى وسط غير متصرف
بدليل وصل الموصول بها كجا الذي سواك فليست بمعنى
غير لان غيرا لا تدخل ههنا الا والضمير قبلها يقولون جا الذي
هو غيرك فلما وصلوا سوى بغير ضمير ادعي انها ظرف والتقدير
جا الذي استقر مكانك قالوا ولا تخرج عن النصب على الظر
الا في الشعر كقوله وهو سهل بالمهملة ابن شيبان ولم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا فجعلها فاعلا في الشعر والعدوان
بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم
ودانوا جازوا ومنه كما تدين تدان وقال الكوفيون تستعمل
سوى اسما وظرفا فيجيزون في السعة اتاني سواك قاله المطرزي
وقال الرماني وابو البقا العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير
قليلا قال الموضح والى هذا المذهب اذهب لانها اخلص
فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لانه
خبرهما وفي الحديث ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا اي
كلوا مما ذكر اسم الله عليه ليس السن والظفر بنصبهما لانهما
مستثنيان من فاعل انهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض والانهار
الاسالة شبه خروج الدم بجرى الما في النهر وتقول اتوني
لا يكون زيدا بالنصب فالسن في الحديث وزيدا في المثال

خبران لليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر فيهما عايد على اسم
الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند جمهور البصريين او عايد
على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمنا عند الكوفيين فتقدير
قاموا ليس زيدا ليس هو اى ليس القايم زيدا على القول
الاول ورد بانه غير مطرد لتخلفه في نحو القوم اخوتك ليس
زيدا او ليس بعضهم هو اى ليس بعضهم زيدا على القول الثاني وفيه
بعد لاطلاقهم حينئذ البعض على الجميع الا واحدا قاله الموضح
في شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا او ليس هو اى ليس
قيامهم قيام زيد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
على القول الثالث ورد بما رد به الاول وبان فيه تقدير محذوف
لم يلفظ به قط وعلى القول الثاني وهو كونه ضميرا يعود على
البعض المدلول عليه بالكل فهو نظير فان كن نسا بعد تقدم
ذكر الاولاد الشامل للذكور والاناث فالنون في كن اسمها
وهو عايد على الاناث اللاتي هن بعض الاولاد المتقدم ذكر هم
في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم فانه في قوة اولادكم
الذكور والاناث ونسا خبر كن فان قلت لا فايدة في قول
القايل فان كن الاناث نسا قلت الفايدة حصلت بوصفه
بالظرف بعده فان قلت اذا كان محط الفايدة هو الظرف
فما فايدة ذكر نسا قلت فايدته التوطئة للوصف بعده
وباب التوطئة تجرى في الصفة والخبر والحال وجملتا
الاستثنا من ليس زيدا ولا يكون زيدا في موضع نصب على
من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها
حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة
قلت هذه مستثنيات كما قاله ابو حيان في النكت الحسان نحا
او مستانفتان فلا موضع لهما من الاعراب فان قلت

دعوى الاستيناف تخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستيناف
عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان
هذه الجملة وقعت موقع الا زيدا فكما ان الا زيدا لا موضع له من
الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واليهما اشار الناظم
بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال وبيكون بعد لا
فصل وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان احدهما الجر على
انهما حرفا جر واليها الاشارة بقول النظم واجرر بسابقي يكون
ان ترد وهو قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا ومن شواهده
قوله تركنا في الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن الى النسور
ابحنا حيهم قتلا واسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير
في مجرورة فالشمطاء مجرورة بعدا وهي انثى الاشمط وهو الذي
يخالط شعره بياض وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول ابحنا
من الاباحة وقتلا تمييز محول عن المفعول وقول الاخر
خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا بجر
الجلالة وخلا وعدا موضعهما جارين نصب ثم اختلف فقيل هو
نصب عن تمام الكلام فيكون الناصب لموضعها هو الجملة المتقدمة
عليها التي انتصبا عن تمامها كما قيل به في التمييز الرافع لابهام ه
النسبة ان العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها حكاه
المرادي في باب التمييز عن قوم وقيل لانهما متعلقان بالفعل
او شبهه المذكور قبلهما على قاعدة احرف الجر فيكونان في موضع
المفعول به كمررت بزيد الا ان تعديتهما على جهة السلب قاله
الجرجاني قال الموضح في المغني والصواب عندي الاول وعلله
بامرين وردا والوجه الثاني النصب على انهما فعلان ماضيان
جامدان لوقوعهما موقع الا لان الفعل اذا وقع موقع الحرف يصير
يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا قال

سوادهم

الموضح

الموضح في شرح اللمحة هذا يعني النصب ان صح في عدا لكونها كا
متعدية قبل الاستثنا كقولك عدا فلان طوره اي تجاوزه لم
يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف ينصب المفعول به قلت ضمنوها
في الاستثنا معنى جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شي فقد
جاوزه انتهى وفاعلهما ضمير مستتر فيهما وفي مفسره وفي موضع
الجملة منهما البحث السابق في ليس ولا يكون فيكون فاعلها المضمر
اما عايدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت
قاموا عدا زيدا فالتقدير عدا هو اي القايم زيدا واما على
مصدر الفعل اي عدا القيام زيدا واما على البعض المدلول عليه
بكليه السابق اي عدا هو اي بعضهم زيدا وفيه نظر لان المقصود
من قولك قام القوم عدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم
من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة
الكل بخلاف قولك قاموا ليس زيدا اي ليس بعضهم زيدا لان
البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فيحصل المقصود
من الاستثنا بخلافه وجملتا الاستثنا في موضع نصب على الحال
او مستانفتان فلا موضع لهما وتدخل عليهما اي على خلا وعدا ما المصدرية
وهو مشكل على ما تقدم من ان خلا وعدا جامدان وما المصدرية
لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى القول بجواز
دخول ما عليها فيتعين النصب في المستثنى عند الجمهور لتعين
الفعلية حينئذ واليه الاشارة بقوله وبعد ما انصب كقوله
وهو لبيد الا كل شي ما خلا الله باطل اي ذاهب وفان اخذا
من قوله تعالى كل شي هالك الا وجهه وجملة ما خلا الله ه
استثنائية ويحتمل ان يكون صفة للمضاف او للمضاف اليه
وما زايدة والتقدير كل شي غير الله باطل وعلى هذا فلا استثنا
قاله الشيخ طاهر وقوله تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى

بحامد

تدني مولع، فعدا فعل ماض ولهذا دخلت عليه نون الوقاية
وما موصول حرفي وعدا وصلته وموضع الموصول وصلته نصب
بلا خلاف اما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف او على
الحالية على التاويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثنا
فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا على الاول
او مجاوزين زيدا على الثاني وبه قال السيرافي او على الاستثنا
كانتصاب غير في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذي
ينبغي ان يعتمد عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان
وينوب عنه المصدر كما تقدم في بابه وقد يجران على تقدير
ما زايدة وبه قال الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن
جني واشار اليه الناظم بقوله وانجرار قد يرد قال في المغني
فان قالوا بالزيادة قياسا ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار و
المجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من
الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى وهو مخالف لما هنا
فصل والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير بالبنا
على الضم مع لا وفي المغني ان ذلك لحن وان صوابه ليس غير واختار
ابن مالك عدم التفرقة ونقله عن العرب وانشد عليه
لا غير يسئل وسمع غيره اي غير سيبويه النصب رواه الاخفش
وغيره كقوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان وابا
الاصبغ بنصب الشيطان وابا الاصبغ بفتح الهمزة واهمال
الصاد واعجام الغين وليس بمنظوم كما قد يتوهم، فان قلت
المغفرة امر حسن لا يتنزه احد عنه فلم استثنى بحاشى قلت
تنبيها على ان الشيطان لشدة خساسته وافراطه في قبح الحال
وسوء الصنيع تنزه المغفرة عنه وتعظم شانها ان تتعلق به
وجعل ابا الاصبغ قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به في خساسة

القدر

القدر وقبح الفعل مبالغة في الذم قاله الدماميني وقد ثبت
النصب بنقل ابي زيد والفرا والاخفش والشيباني وابن
خروف واجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والناظم
حيث قال وكخلا حاشى والكلام في موضعها حال كونها جارة
وناصبة وفي فاعلها كالكلام في اختيها عدا وخلا وتقدم
مشروحا ولا يجوز دخول ما عليها كما افاده الناظم بقوله
ولا تصحب ما خلافا لبعضهم واستدل له ابن مالك بقوله
صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشى فاطمة
بنا على ان ما حاشى فاطمة من الحديث وليس بمدرج ورده في
المغني بان ما نافية لا مصدرية والمعنى انه صلى الله عليه وسلم
لم يستثن فاطمة وان ما حاشى فاطمة مدرج من كلام الراوي
ويؤيده ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها واما
قول الاخطل، رايت الناس ما حاشا قريشا، فانا نحن افضلهم
فعالا، فنادر قال الموضح في شرح اللمحة ويحتمل ان يكون
حاشا فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته بمعنى استثنيته
واشتقاقه من الحاشية كان المراد انك اخرجته منه وعزلته
عنه انتهى ولا يجوز دخول الا على حاشا خلافا للكسائي في
اجازته ذلك اذا جرت نحو قام القوم الا حاشا زيد ومنعه
اذا نصبت وحكاه ايضا ابو الحسن عن العرب ومنعه البصريون
مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ قاله المرادي
في شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائي بان حاشا
ضعفت في الاستثنا فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة
بالواو لوقوعها غير عاطفة وكما قويت هل بام في الاستفهام
نحو ام هل هذا باب الحال والفها منقلبة عن واو لقولهم
في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول

وهو المنتقل ويجوز فيها التذكير والتانيث لفظا ومعنى
والمذكور في هذا الباب حدها ثم صنفاتها ثم تخصيص صاحبها
ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها الحال
نوعان موكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وحدها
وستاتي ومؤسسة ويقال لها المبينة وهي التي لا يستفاد
معناها بدون ذكرها وحدها وصف فضلة مذكورة لبيان
الهيئة للفاعل او المفعول او لهما معا فالاول جئت راكبا
فراكبا مبين لهيئة الفاعل وهو التاء والثالث نحو زيد لقيته
راكبين فراكبين مبين لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم ولهيئة
المفعول وهو ها الغايب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول
ومما خالف ذلك يوول بهما نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال
من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدا على
الاصح وهذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى
تقديره انبه على بعلي واشير الى بعلي قاله في المتوسط وخرج
بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى فانه وان كان
مبينا لهيئة الفاعل الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف
ما كان صريحا او مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف
والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها في تاويل الوصف وخرج
بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك وان كان
مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما ياتي
بعد تمام الجملة لا ما يستغني الكلام عنه ليدخل نحو كسالى من قوله
تعالى قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغني الكلام عنه وخرج
بالباقي وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة التمييز في نحو لله دره
فارسا والنعت في نحو جاني رجل راكب فان فارسا وراكب وان
حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لان ذكر التمييز

لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية وذكر النعت لتخصيص
المنعوت وهو رجل بالنعت وانما وقع بيان الهيئة بها ضمنا لا
قصدا ورب شيء يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى اخر وقال
الناظم في النظم الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كذا
بزيادة كذا لبيان المراد فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال
وفضلة فصل اول مخرج للخبر في نحو زيد ضاحك فانه عمدة و
منتصب فصل ثان مخرج لنعتي المرفوع والمجرور كجا رجل راكب
ومررت برجل راكب فانهما وان قيدا المنعوت فليسا منصوبين
ومفهم في حال كذا فصل ثالث مخرج لنعت المنصوب كرايت رجلا
راكبا فانه اي النعت انما سيق بكسر السين وسكون اليا المثناة
تحت لتقييد المنعوت به فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد
وانما افهمه بطريق اللزوم لان المقصود بالذات التقييد بالنعت
وان لزم منه بيان الهيئة بالعرض وفي هذا الحد الذي ذكره الناظم
نظر لان المقصود من الحد تصور ماهية المحدود وهي لا تتصور
الا بجميع اجزا الحد وقد جعل النصب جزا من الحد مع انه حكم من احكام
المحدود والحكم فرع التصور اذ لا يحكم على شيء الا بعد تصوره
والتصور لماهية المحدود موقوف على جميع اجزا الحد ومن
جملتها النصب وهو حكم فجا الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف
عليه اما بمرتبة كتوقف ا على ب وب على ا او بمراتب كتوقف
ا على ب وب على ج وج على ا والدور مبطل للحد واجيب باختلاف
الجهة فان الحكم ليس موقوفا على التصور بكنه الحقيقة المتوقف
على الحد حتى يلزم البطلان وانما هو متوقف على التصور بوجه
ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان
الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه والتصور
بوجه ما لا يكفي في ذلك فصل للحال من حيث هي اربعة

اوصاف احدها ان تكون منتقلة وهو الاصل فيها لانها
ماخوذة من التحول وهو التنقل قاله ابو البقا لا ثابتة دايما
والمراد انها تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين
منتقلة وذلك الانتقال غالب فيها لا لازم كجا زيد ضاحكا
الا ترى ان الضحك يزايل زيدا ويفارقه وثابتة وذلك قليل
فلذلك قال وتقع وصفا ثابتا فى ثلاث مسايل احداها ان تكون
موكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا او لعاملها نحو
ويوم ابعث حيا او لصاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا
فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازمه الحياة والعموم
من مقتضيات الجمعية المسئلة الثانية ان يدل عاملها على تجدد
ذات صاحبها وحدوثه او تجدد صفة له فالاول نحو خلق الله
الزرافة بفتح الزاى افصح من ضمها يديها اطول من رجليها
فيديها بدل من الزرافة بدل بعض من كل واطول حال
ملازمة من يديها ومن رجليها متعلق باطول لانه اسم تفضيل
وعامل الحال خلق وهو يدل على تجدد المخلوق قال ابو البقا
وبعضهم يقول يداها اطول بالرفع فيداها مبتدا واطول
خبر والجملة حالية انتهى ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية
لان الزرافة معرفة بال الجنسية والثانى نحو وهو الذى
انزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث
وهو احد ما فسر به الحدوث فى قوله تعالى وما ياتيهم من ذكر
من ربهم محدث قاله الموضح فى شرح اللمحة فجعله مما له صاحب
وسياتى له ما يخالفه المسئلة الثالثة ان يكون مرجعها الى
السماع نحو قايما بالقسط من قوله تعالى شهد الله انه لا اله
الا هو والملايكة واولوا العلم قايما بالقسط اذا اعرب
قايما حالا من فاعل شهد وهو الله تعالى واعتذر الزمخشرى

عن

عن افراده بالحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل جا زيد
وعمرو راكبا لا يجوز بان هذا انما جاز لعدم الالباس وسكت
عن بيان جهة تاخيره عن المعطوفين قال التفتازانى كانه
للدلالة على علو مرتبتها ونحو انزل اليكم الكتاب مفصلا
اى مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينفى التخليط والالباس
ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع فلا يقاس عليه
ووهم ابن الناظم فى شرح النظم فمثل بمفصلا فى الاية المذكورة
للحال التى تجدد صاحبها قال فى المغنى وهذا سهو منه فان
القرآن قديم انتهى وقال الدمامينى فى شرحه والسهو انما يتم
هو منه اى من الموضح فان الانزال يقتضى الانتقال والقدم
لا يقبله انتهى وقال الشمنى الجواب عن هذا ان انزل
الذى هو عامل فى الحال يدل على تجدد مفعوله الذى هو صاحب
الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام الدليل
القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها
على ان الذى يمتنع تجدده هو الكلام النفسى القايم بذاته تعالى
لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثانى لا الاول
انتهى الوصف الثانى ان تكون مشتقة من المصدر لا جامدة
وذلك ايضا غالب لا لازم كجا زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق
من الضحك والى هذين الوصفين اشار الناظم بقوله
وكونه منتقلا مشتقا يغلب وتقع جامدة موولة بالمشتق
فى ثلاث مسايل احداها ان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا
او بدت الجارية قمرا وتثنت غصنا فاسدا حال من زيد وقمرا
حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهى
احوال جامدة موولة بمشتق فاسدا موول بشجاعا وقمرا
موول بمضيية وغصنا موول بمعتدلة اى شجاعا ومضيية

ومعتدلة والمعنى فيهن على التشبيه وقالوا في المثل وقع المصطرعان عدلي عير فعدلي بالتثنية حال جامدة من المصطرعان وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان او اهليا مضافا اليه وعدلي مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف اي مصطحبين اصطحاب عدلي حمار حين سقوطهما وقيل هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل اسد ومثل قمر ومثل غصن ومثل عدلي عير واليه يرشد قوله في النظم وكر زيد اسدا اي كاسد اي مثل اسد وصرح بذلك في التسهيل فقال او تقدير مضاف قبله وهو اصرح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه المسئلة الثانية من الثلاث ان يدل على مفاعلة من الجانبين نحو البريعته زيدا يدا بيد فيدا حال من الفاعل والمفعول وبيد بيان قاله سيبويه كما كان لك في سقيا لك بيانا ايضا فيتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين قاله في المغني وفيه معنى المفاعلة اي متقابضين وزيد كلمته فاه الى في بالتشديد ففاه حال من الفاعل والمفعول والى في بيان وفيه معنى المفاعلة اي متشافهين وما ذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا موقع مشافها ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه في التسهيل زعم الفارسي ان فاه حال نائبة مناب جاعل ثم حذف وصار العامل كلمته وذهب السيرافي الى انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة موضع مشافها. وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الى في فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بانه تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من في غيره. واجاب ابو علي بانه انما يقال ذلك في معنى كلمني وكلمته

فهو من المفاعلة. وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ورده السيرافي بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني وهذا المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد منه قليل المسئلة الثالثة من الثلاث ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا وعلمته الحساب بابا بابا ورجلين رجلين ورجالا رجالا وضابطه ان يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا قاله الرضي وفي نصب الجزء الثاني خلاف ذهب الزجاجي الى انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال المرادي والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفا والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا ونص ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف عطفه في شيء من المكررات الا الفا خاصة. انتهى. قال الرضي او ثم نحو مضوا كبكبة ثم كبكبة اي متتابعين وتقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة بمشتق او شبهه فالاول نحو قرآنا عربيا فقرآنا حال من القرآن في قوله تعالى ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن والاعتماد فيها على الصفة وهي عربيا فتمثل لها بشرا سويا فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهي سويا. والثاني نحو فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا قاله ابو حيان وتسمى الحال الجامدة الموصوفة حال موطئة بكسر الطا لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق او شبهه هنا مقتضى كلامه وبه صرح في المغني فقال فاما

ذكر بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن بابشاذ في هذا
كتاب مصدق لسانا عربيا لسانا حال لانه لما نعت اللسان
بعربي والصفة والموصوف كالشيء الواحد صارت الحال
شبيهة بالمشتق وصار عربيا هو الموطئة لكون اللسان
حالا وليس حقيقة اللسان ان يكون جامدا لولا ما ذكر من
الصفة انتهى فمقتضاه ان الموطئة هي صفة الحال لا الحال
الموصوفة والموطئة لغة المهيئة او دالة على سعر بكسر السين
المهملة نحو هذا البر بعته مدا بكذا فمدا حال منها وبكذا
بيان لمدا او دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة
فاربعين حال من ميقات وليلة تمييز او دالة على طور بفتح
الطاء المهملة وسكون الواو اي حال قاله ابن الانباري واقع
فيه تفضيل بالضاد المعجمة نحو هذا بسرا بضم الموحدة
وسكون المهملة اطيب منه رطبا بضم الراء وفتح الطاء فبسرا
حال من فاعل اطيب المستتر فيه رطبا حال من الضمير المجرور بمن
والمعنى هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه
رطبا وسيأتي باوسع من هذا او تكون نوعا لصاحبها نحو
هذا مالك ذهبا فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فان
الذهب نوع من المال او فرعا له اي لصاحبها نحو هذا حديدك
خاتما فخاتما حال من حديدك وهو فرع له فان الخاتم فرع
الحديد وتنحتون الجبال بيوتا فبيوتا حال من الجبال والبيوت
فرع للجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو فان
بيوتا على هذا مفعول به لا حال او اصلا له اي لصاحبها نحو
هذا خاتمك حديدا فحديدا حال من خاتمك وهو اصل له فان
الحديد اصل للخاتم وءاسجد لمن خلقت طينا فطينا حال اما
من الضمير المحذوف العايد على الموصول بناء على جواز حذف

صاحب

صاحب الحال او من الموصول المجرور باللام وعلى التقديرين
فالطين اصل للمخلوق وهذا احسن من جعل طينا منصوبا
بنزع الخافض فانه موقوف على السماع في غير ان وان وكي وهذه
المسائل العشر غير مسئلة العدد ماخوذة من التسهيل ونصه
ويغني عن اشتقاقه وصفه او تقدير مضاف قبله او دلالته
على مفاعلة او سعر او ترتيب او اصالة او تفريع او تنويع او طور
واقع فيه تفضيل انتهى اكثر هذه الانواع العشرة وقو
السعر والمسائل الثلاث الاول جمع اولى وهي ما دل على تشبيه
او مفاعلة او ترتيب والى ذلك يشير قوله في النظم ويكثره
الجمود في سعر وفي مبدي تاول بلا تكلف ويفهم منه انها تقع
جامدة قليلة في مواضع اخر وانها لا تؤول بالمشتق كالا
تؤول الواقعة في التسعير وقد بينتها كلها بقولي اولا وتقع
جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل وبقولي ثانيا وتقع
جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل وزعم بدر الدين
ابنه اي ابن الناظم في شرح النظم ان المسائل العشر الجميع
تؤول بالمشتق وهذا تكلف منه وانما قلنا نحن به اي
بالتاويل في المسائل الثلاث الاول وهي ما دل على تشبيه
او مفاعلة او ترتيب لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي
فالتاويل فيها واجب وقد تقدم كيفيته وكيفية تاويل السبع
الباقية على القول به فاما الاولى على معنى سويا في صفة البشر
والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى معدودا والرابعة
على معنى مطورا والخامسة على معنى متنوعا والسادسة على
معنى متفرعا والسابعة على معنى متاصلا او مصنوعا الوصف
الثالث من اوصاف الحال ان تكون نكرة لا معرفة وذلك
لازم لان الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم

تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا
وحمل غيره عليه فان وردت بلفظ المعرفة اولت بنكرة محافظة
على ما استقر لها من لزوم التنكير وعدل عن قول التسهيل
وقد يجي معرفا الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس بمعرفة عند
الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك يشير قول
النظم والحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى وذلك
ان العرب قالوا جا وحده فوحده حال من فاعل جا المستتر فيه
وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه او
معناه اي متوحدا او منفردا وقالوا رجع عوده على بدئه فعوده
بفتح العين حال من فاعل رجع المستتر وهو معرفة بالاضافة
الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه او من معناه اي عايدا او
راجعا على بدئه بيان والمعنى رجع آخره على اوله قاله الجرمي
وقال ابو البقا معناه رجع عايدا في الحال وقال
الشاطبي معناه راجعا على طريقه وقالوا ادخلوا الاول
فالاول فالاول المبتدا به حال من الواو في ادخلوا والاول
الثاني معطوف بالفا فيؤول بنكرة اي مترتبين واحدا
فواحدا وقالوا جاؤا الجماء الغفير فالجماء حال من الواو في
جاؤا وهي بلفظ المعرف بال فتؤول بنكرة اي جميعا والغفير
بفتح الغين المعجمة وكسر الفا من الغفر بمعنى الستر والتغطية
فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء والجماء بالجيم والمد تانيث الجم
وهو الكثير ومنه قوله تعالى وتحبون المال حبا جما وكان
القياس ان يقولوا الجم الغفير او الجماء الغفيرة ولكنهم انثوا
الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى
الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول اي الجماعة الكثيرة الساترة
لوجه الارض لكثرتها وقالوا في الابل ارسلها العراك فالعراك

بكسر

بكسر العين المهملة حال من الها في ارسلها وهي بلفظ المعرف
بال فيؤول بنكرة اي معتركة قال لبيد فارسلها العراك
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال والنغص بفتح
النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل
اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخا المعجمة
من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراكا اي ازدحم
وصف ابلا اوردها الما مزدحمة وخرجها والتي قبلها في شرح
الشذوذ وعلى زيادة ال واما هنا فاولى ان يكون التاويل في
الجميع على نسق واحد الوصف الرابع من اوصاف الحال ان تكون
نفس صاحبها في المعنى لانها وصف له وخبر عنه والوصف
نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه فلذلك الاتحاد جاز
جا زيد ضاحكا لان الضاحك هو زيد في المعنى وامتنع ان
يقال جا زيد ضحكا لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر
يباين الذات وقد جات مصادر احوالا بقلة في المعارف
كجا وحده وارسلها العراك وفيها شذوذان المصدرية
والتعريف بالاضافة في الاول والاداة في الثاني وزعم
سيبويه ان الذي جوز تعريفها انها شبهت بالمصادر المنتصبة
بافعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصادر مثلها وكانت
غير الاول وغير ما هي له صفات انتهى وقال ابن الشجري الاصل
تعترك العراك ثم اقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال
وكذا التقدير في جا وحده تفرد واقعة موقع الاحوال لا احوال
انتهى وحكى الاصمعي وحد يحد كوعد يعد فعلى هذا يقال وحده
وحده مصدران لفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد وعدة
مصدران لوعد واجاز يونس والبغداديون ان تاتي الحال
معرفة وقاسوا على نحو ادخلوا الاول فالاول واجاز الكوفيون

بجيئها على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن
افضل منه المسيئ فالمحسن والمسيئ حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة
لنا ولهما بالشرط والتقدير عبد الله اذا احسن احسن منه اذا
اسا فان لم يتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال
عندهم جا عبد الله المحسن اذ لا يصح جا عبد الله ان احسن وجا
مصادر احوالا بكثرة في النكرات وفيها شذوذ واحد وهو
المصدرية وكان الاصل ان لا تقع احوالا لانها غير صاحبها في
المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا و
اتساعا نحو زيد عدل فعلوا مثل ذلك في الحال لانها خبر من الاخبار
والى ذلك الاشارة بقول النظم ومصدر منكر حالا يقع بكثرة
كطلع زيد بغتة فبغتة حال من فاعل طلع وجا ركضا فركضا
حال من فاعل جا وقتلته صبرا وهو ان تحبس حيا ثم يرمى حتى
يقتل حال من مفعول قتلته وذلك كله مع كثرته على التاويل
بالوصف فيؤول بغتة بوصف من باغت اي مباغتا وقدره
ابن عقيل باغتا من بغت يقال بغته اي فجاه والبغت الفجاة
قال الشاعر • ولكنهم كانوا ولم ادر بغتة • واعظم شيئ حين
يفجاؤك البغت • ويؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض اي
راكضا والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك
ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصل ويؤول
صبرا بوصف المفعول من صبر اي مصبورا اي محبوسا ووقوع
المصدر النكرة حالا كثير ومع كثرة ذلك فقال سيبويه
والجمهور لا ينقاس مطلقا سوا كان نوعا من العامل ام لا فما
لا ينقاس المصدر الواقع نعتا او خبرا بجامع الصفة المعنوية
وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل فيه لانه حينئذ يدل
على الهيئة بنفسه فاجاز قياسا جا زيد سرعة لان السرعة نوع

من المجي

فصبرا صو

من المجي قال الموضح في الحواشي وانما قاسه المبرد ولم يقسه
سيبويه لان سيبويه يرى انه حال على التاويل ووضع المصدر
موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد
يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو عنده مقيس
كما يحذف عامل ساير المفاعيل لدليل فهذا الخلاف مبني على
الخلاف في انه حال او مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت
وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك
وقاسه الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم بعد اما
بفتح الهمزة وتشديد الميم نحو اما علما فعالم والاصل في هذا
ان رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال للواصف اما
علما فعالم اي مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم
كانه منكر ما وصف به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير
نايب الفاعل ويذكر ناصب الحال لما تقرر ان العامل في صاحب
الحال هو العامل في الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد
الفا اذا كان صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير
والحال على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شيئ فالمذكور عالم
في حال علم فلو كان ما بعد الفا لا يعمل فيما قبلها تعين ان يكون
منصوبا بفعل الشرط المقدر بعد اما نحو اما علما فلا علم له
واما علما فان له علما واما علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل
في متقدم فلو كان المصدر التالي اما معرفا بال فهو عند
سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال
والمنكر كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى
انهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي
وصفت عالم قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا القول
عندي اولى بالصواب • واحق ما اعتمد عليه في الجواب • وقاسه

بالتصغير

ايضا بعد خبر شبه به مبتدا أو ه كزيد زهير شعرا فزهير
خبر شبه به مبتدا أو ه وهو زيد والتقدير مثل زهير في الشعر
وانما حذف مثل ليزول لفظ التشبيه فيكون الكلام ابلغ وشعرا
حال في تقدير الصفة اى شاعرا والعامل فيها ما في زهير
من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر في
زهير لما تقرر من ان الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز
ان يكون شعرا تمييزا لما انبهم في مثل المحذوفة ومن العايلة
فيه قاله الخصاف في الايضاح واستظهره ابو حيان في الارتشاف ف
والموضح في المغني او وقرن هو اى الخبر بال الدالة على الكمال نحو
انت الرجل علما فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل
اذ معناه الكامل وفي الخاطريات لابن جني انت الرجل فهما
وادبا يحتمل وجهين احدهما ان يكون في قولك انت الرجل معنى
الفعل اى انت الكامل فهما وادبا والثاني ان يكون على معنى
يفهم فهما ويادب ادبا انتهى قال في الارتشاف يحتمل عندي
ان يكون تمييزا كانه قال انت الكامل ادبا اى ادبه فهو محول
عن الفاعل انتهى فيتحصل فيه ثلاثة اراء حال مفعول مطلق تمييز
ويتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب اقوال مذهب سيبويه
ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول
مطلق غير منصوب بالفعل قبله وانما عامله محذوف من لفظه
وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول
مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة
الى انه مصدر على حذف مضاف وتقدير جاء ركضا جاء ذا ركض
وكذا باقيها وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس
وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم
وابنه في ثلاث مسايل بعد اما وبعد خبر شبه به مبتدا او ه

وفيما

وفيما اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال فصل
واصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق
المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد
غالبا ويقع صاحب الحال نكرة بمسوغ يقربه من المعرفة كان
يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقوله وهو كثير
عزة لمية موحشا طلل وتمامه عند الاعلم بلوح كانه
خلل وروى لمية موحشا طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم
فجالسا في المثال حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل
وسوغ مجي الحال من النكرة تقدم الحال على صاحبها وفي المغني
ان تقدير حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ مجي الحال منها
بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي
الرضي ما يوافقه وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر
وفي البيت هو او الوصف وما ذكر من انه حال من النكرة هو ظاهر
كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذان
القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها
والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك
في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعله
لاظهر الاسمين اولى من جعلها لاغمضهما قلنا نعم لو تساويا
ولكن التعريف اولى بالترجيح به وزعم ابن خروف ان الخبر اذا
كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا
تاخر ولا ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا يؤكد ولا يعطف عليه
ولا يبدل منه وتعقب منع العطف بقول ابن جني في عليك
ورحمة الله السلام ان العطف على الضمير في الظرف والطلل
بفتح الطاء المهملة واللام الاولى ما شخص من اثار الديار
والموحش هو القفر الذي لا انيس فيه وخلل بكسر الخاء المعجمة

جمع خله بكسر الخا وهي بطانة يغشي بها اجفار السيوف منقوشة بالذهب او يكون صاحبها مخصوصا اما بوصف كقراة بعضهم وهو ابراهيم بن ابي عبلة ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا مصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا الدليل فيه لجواز كون مصدقا حالا من الضمير في الجار والمجرور الذي انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه في باب المبتدا وقول الشاعر نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا فمشحونا حال من فلك بوصفه بماخر ويحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر في ماخر وهو بالخا المعجمة الذي يشق الماء شقا واليم بفتح المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة والحاء المهملة المملوء وليس منه اي من المختص بالوصف قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا خلافا للناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم فانهما اعربا امرا المنصوب حالا من امر المجرور بالاضافة لكونه مختصا بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا ياتي الحال من المضاف اليه الا بشرط ان يكون المضاف بعض المضاف اليه او كبعضه او عاملا في الحال وذلك مفقود هنا وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية فجعله من التخصيص بالاضافة وفي نصب امرا اوجه احدها انه على الاختصاص الثاني على المفعول له الثالث على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال من كل او من ضمير الفاعل في انزلنا اي امرين او من ضمير المفعول وهو الهاء في انزلناه او من الضمير المستتر في حكيم الخامس انه مفعول منذرين او مخصوصا باضافة نحو في اربعة ايام سواء للسائلين فسواء حال من اربعة لاختصاصها بالاضافة الى ايام او مخصوصا بمعمول غير مضاف اليه نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا

اليأم

فتشديدا

فتشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو اخوك او مخصوصا بعطف نحو هولاء ناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة او مسبوقا بنفي نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفي وزعم الزمخشري انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي ورده ابن مالك من خمسة اوجه يطول ذكرها فان قلت فقد ذكر المرادي ان من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بواو الحال قلت انما يحتاج الى ذلك في الايجاب نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها اما في النفي فلا او نهي نحو قول النظم لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا فمستسهلا حال من امرئ الاول لكونه مسبوقا بالنهي والبغي التعدي والاستسهال الاستخفاف والمعنى لا يتعدى امرؤ على امرئ مستخفا به وقوله وهو قطري بن الفجاءة الخارجي كما قال ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام فمتخوفا حال من احد لكونه مسبوقا بالنهي والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وبالجيم النكوص والتاخر والوغا بالمعجمة الحرب والحمام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت او استفهام كقوله وهو رجل من بني طي كما قال ابن مالك يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام بهل وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر والابعاد بكسر الهمزة مصدر ابعد والامل مفعوله والى ذلك اشار الناظم بقوله ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتاخر او يخصص او بين

من بعد نفي او مضاهيه وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ
كقولهم عليه مائة بيضا فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة وليس
تمييزا خلافا لابي العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا
ولا مجرورا وهو من امثلة سيبويه والدليل على انه حال انه لو
رفع كان صفة للمائة والمائة مبهمة الوصف وفي الحديث صلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما
رواه مالك في الموطا فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ
لا يقال التخصيص بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج
الى مسوغ اصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث
لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا ثبت مجيء الحال من النكرة
بلا مسوغ هل يقاس عليه او لا ذهب سيبويه الى الجواز و
الخليل ويونس الى المنع فصل وللحال المؤسسة مع
صاحبها ثلاث حالات كما ان للخبر مع المبتدا ثلاث حالات
احداها وهي الاصل ان يجوز فيها ان تتاخر عنه وان تتقدم عليه
فاعلا كان او مفعولا نحو جاء زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا
فلك في ضاحكا ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع في الاول
وهو زيد وعلى المنصوب في الثاني وهو اللص فتقول ضاحكا
زيد وضربت مكتوفا اللص هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون
تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان لم
يكن فعلا الحالة الثانية ان تتاخر عنه وجوبا وذلك كان تكون
محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين فمبشرين
ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز تقديمها على المرسلين
لكونها محصورة والمحصور يجب تاخيره ويمكن ان يجيء فيه خلاف
الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا او يكون صاحبها
مجرورا اما بحرف غير زائد كمررت بهند جالسة فجالسة

حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها لا تقول مررت جالسة
بهند هذا مذهب الجمهور وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل
بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة
ان يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل
لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك
في الواسطة التزام التاخير واليه الاشارة بقول النظم
وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا وخالف في هذه المسالة الا
الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون
وبعض الكوفيين فاجازوا التقديم لضعف دليل المنع قال
الناظم في النظم ولا امنعه فقد ورد وقال في شرح التسهيل
والتقديم هو الصحيح لوروده في الفصيح كقوله تعالى وما
ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال من المجرور وهو الناس
وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام ونحو قول الشاعر
تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي
فطرا بمعنى جميعا حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه
المجرور بعن والحق ان هذا البيت ونحوه ضرورة او طرا حال
من عنكم محذوفة مدلول عليها بعنكم المذكورة وان كافة
في الاية حال من الكاف في ارسلناك وان التاء للمبالغة لا
للتانيث قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق التاء للمبالغة
مقصور على السماع ولا ياتي غالبا الا في ابنية المبالغة
كعلامة وكافة بخلاف ذلك فان حمل على راوية فهو حمل على شاذ
نقله الموضح عنه في الحواشي ولم يتعقبه وقول الزمخشري
الا رسالة كافة مصادم لنقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل
الا حالا وان الصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا كانت معتادا
ذكرها معه وقول ابن مالك وغيره ان كافة حال من الناس بلا

تقديم الحال المحصورة بالا على صاحبها ويلزمه فتعدي ارسل
باللام والاكثر تعديه بالى والاول وهو تقديم الحال المحصورة
على صاحبها ممتنع كما تقدم والثاني وهو تعدى ارسل باللام
خلاف الاكثر ويدفع الاول بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا
عند الجميع كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور
بالا واجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الانباري تقديمه
على الفاعل واي فرق بين الحال والمفعول لان الاقتران بالا
يدل على المقصود ويدفع الثاني بان مخالفة الاكثر لا تضر فان
تعدى ارسل باللام كثير فصيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وارسلنا
للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا تقديم الحال على
صاحبها المجرور بالحرف ان كان مضمرا كمررت ضاحكة بها او له
اسمين احدهما مجرور بالحرف نحو مررت مسرعين بزيد وعمرو
او كان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن
كذلك واحترز بقوله او لا بحرف غير زايد من الزايد فانه يجوز
تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقا كما يجوز التقديم
على الفاعل والمفعول نحو ما جاني راكبا من احد وما رايت راكبا
من احد واما مجرورا باضافة بمعنى مضاف من اطلاق المصدر
على اسم المفعول كما يجيء وجهها مسفرة وهذا شارب السويق
ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبه الواقعة بعد المضاف
لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان
نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول
فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم
ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله ابن الناظم وفصّل
والده في شرح التسهيل فقال اذا كانت الاضافة غير محضة جاز
التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض

لانّ

لان الاضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت
محضة لم يجز باجماع ونازعه ابو حيان في القسمين ورد عليه
الموضح ذلك في الحواشي والاشتغال بذلك خروج عن المقصود
وانما يجي الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف بعضه كهذا
المثال المتقدم وهو يجيني وجهها مسفرة وكقوله تعالى ونزعنا
ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من المضاف اليه
وهو الهاء والميم والصدور بعضه وكقوله تعالى ايحب احدكم
ان ياكل لحم اخيه ميتا فميتا حال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم
بعض الاخ او كبعضه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا
حال من ابراهيم المضاف اليه الملة والملة كبعضه في صحة
حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك
في البعض الحقيقي الا ترى انه لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل
ويأكل اخاه واتبع ابراهيم لكان صحيحا او كان المضاف عاملا
في الحال كان يكون مصدرا او وصفا فالاول نحو اليه مرجعكم
جميعا فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع ومر جع
مصدر ميمي عامل في الحال النصب ونحو اعجبني انطلاقك
منفردا فمنفردا حال من الكاف المضاف اليها انطلاق
وانطلاق مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب والثاني
نحو هذا شارب السويق ملتوتا الان او غدا فملتوتا حال
من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل
في الحال النصب لانه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على
المخبر عنه والى ذلك الاشارة بقوله النظم ولا تجز حالا من
المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ما له
اضيفا او مثل جزئه وانما اشترطوا احد هذه الشروط الثلا ثة
لئلا تخرم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في

صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف
والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف
مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان
لشيء واحد واذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او كجزئه
فلشدة اتصال الجزء بكله او بما نزل منزلته صار المضاف كا
صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف
ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب حال اذ لو
قلت ضربت غلام هند جالسة او نحو ذلك لم تجز قال ابن مالك
بلا خلاف ونقل غيره عن بعض البصريين جواز ذلك قال ابو
حيان والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع
رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف
اليه جزءه او كجزئه او لم يكن لما تقرر من انه لا بد من اتحاد الحال
وصاحبها في العامل واما ميتا فيحتمل ان يكون حالا من اللحم
واخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكو
حالا من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى او من الضمير في
اتبع انتهى بمعناه الحالة الثالثة من الحالات الثلاث ان تتقدم
الحال عليه اي على صاحبها وجوبا كما اذا كان صاحبها محصورا
فيه نحو ما جاء راكبا الا زيد وفيه البحث السابق فصل وللحال
مع عاملها ثلاث حالات ايضا احداها وهي الاصل ان يجوز
فيها ان تتاخر عنه نحو جاء زيد راكبا وان تتقدم عليه نحو راكبا
جاء زيد وانما يكون ذلك اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا
وتصرفه يكون بتنقله في الازمنة الثلاثة اي يكون ماضيا
ومستقبلا وحالا قاله ابو البقا فالماضي نحو جاء زيد راكبا و
المستقبل كقم مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الآن او صفة
تشبه الفعل المتصرف في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبوله

علاماته

علاماته الفرعية وهي علامة التانيث والتثنية والجمع وسوا
في ذلك اسم الفاعل والصفة المشبهة كزيد منطلق مسرعا ه
فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه فلك في راكبا
في جاء زيد راكبا في المثال الاول وفي مسرعا في زيد منطلق
مسرعا في المثال الثاني ان تقدمهما على جاء وعلى منطلق فتقول
راكبا جاء زيد ومسرعا زيد منطلق او زيد مسرعا منطلق هذا
مذهب البصريين الا الجرمي فانه لا يجيز تقديم الحال على
عاملها والا الاخفش فانه لا يجيز تقديمها على الفعل في نحو
راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل ورد جمهور البصريين على الجرمي
والاخفش بالسماع في الفصيح كما قال الله تعالى خاشعا
ابصارهم يخرجون فخاشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدم
على عامله الفعل واجيب بان هذا لا يتعين لجواز ان يكون
خاشعا صفة مفعول محذوف والتقدير يوم يدع الداعي الى
شيء نكر قوما خاشعا ابصارهم وقد صرح به غير واحد من
المعربين واجيب بان الاصل عدم الحذف وقالت العرب
شتى تؤوب الحلبة فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم
ظاهر وقد تقدمت عليه على عاملها والحلبة جمع حالب وتؤوب
بمعنى ترجع اي متفرقين ترجع الحالبون وفيه رد على الكوفيين
في منعهم تقديم حال الاسم الظاهر على عامله وحكي ان ثعلبا
نوظر في هذه المسئلة وانه انقطع بقولهم شتى تؤوب الحرب
اي متفرقة ترجع الحرب اي الى تفرق الكلمة ترجع الحرب وقال
الشاعر وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته عدس ما
لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق فتحملين جملة
في موضع نصب على الحال من فاعل طليق المستتر فيه وعاملها طليق
وهو صفة مشبهة وقد تقدمت عليه فان قلت معمول الصفة

المشبهة لا يكون الا سببا مؤخرا فكيف جاز تقديمه وكونه غير
سببي قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه واما
عملها في الحال فيما فيها من معنى الفعل كما صرح به الموضح في بابها
واستفدنا من تمثيله انه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا
وجملة ومنع الفرا وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة
بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاء زيد والجمهور على الجواز والحق
ان هذا البيت لا ينهض في الرد على الكوفيين لانهم يقولون بان هذا
اسم موصول وتحملين صلته وعائده محذوف والتقدير والذي تحملينه
طليق كما مر في باب الموصول والى ذلك اشار الناظم بقوله
والحال ان ينصب بفعل صرفا او صفة اشبهت المصرفا فجائز
تقديمه، الحالة الثانية ان يتقدم الحال عليه اي على عاملها
وجوبا كما اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف في
موضع الحال من زيد وهل هي ظرف او اسم قولان، احدهما انه
ظرف شبيهة باسم المكان كما ان سواك كذلك ويعزى الى
سيبويه والثاني انها ليست ظرفا وانما هي اسم ويعزى الى
الاخفش وعلى القولين يستفهم بها عن الاحوال فعلى الاول
يكون معناها في المثال المذكور في اي حال جاء زيد وعلى الثاني
على اي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا يفتقر الى الاستقرار
بخلاف اين ومتى قاله احمد بن الخباز في النهاية، الحالة الثالثة
ان تتاخر الحال عنه اي عن عاملها وجوبا وذلك في ست مسائل
وهي ان يكون العامل فعلا جامدا نحو ما احسنه مقبلا فمقبلا
حال من الهاء وهي واجبة التاخير عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا
يتصرف في نفسه ولا يتصرف في معموله بالتقديم عليه او يكون
العامل صفة تشبه الفعل الجامد في عدم قبول العلامات
الفرعية وهو اسم التفضيل فانه لما لم يقبل علامة التانيث

والتثنية

والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة فجعل موافقا للجوامد نحو هذا افصح الناس خطيبا
فخطيبا حال من فاعل افصح المستتر فيه ولا يجوز ان يتقدم على
افصح لما تقدم او يكون العامل مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري
نحو يعجبني اعتكاف اخوك صائما فصائما حال من اخوك والعامل
فيه المصدر المقدر بان والفعل ومعمول المصدر المقدر من ان
والفعل لا يتقدم عليه او يكون العامل اسم فعل نحو نزال مسرعا
فمسرعا حال من فاعل نزال المستتر فيه ومعمول اسم الفعل لا
يتقدم عليه او يكون العامل لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه
كاسم الاشارة نحو فتلك بيوتهم خاوية فخاوية حال من بيوتهم
والعامل فيها اسم الاشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو
اشير دون حروفه، فان قلت العامل في الحال وصاحبها يجب
ان يكون واحدا عند الجمهور وهنا قد اختلف فان العامل في الحال
معنى الاشارة والعامل في صاحبها المبتدا، قلت العامل في
الحال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة تقديره
اشير اليها خاوية والضمير المجرور هو صاحب الحال والعامل
فيه وفي الحال واحد، وذهب السهيلي الى ان اسم الاشارة
لا يعمل وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر اليها خاوية
او حرف التنبيه نحو قوله وهو امرء القيس كان قلوب الطير
رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي. فرطبا
ويابسا حالان من قلوب والعامل فيهما كان لما فيه من معنى
التشبيه وليس فيه حروفه، فان قلت كيف يصح ان يكون رطبا
ويابسا حالين من قلوب، قلت على معنى قسما رطبا وقسما يابسا
وليس المراد بالرطب ولا باليابس الفرد قاله الدماميني والضمير
في وكرها يعود على العقاب وصفها بانها لا تاكل قلوب

الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالي وهو
ارذل التمر اليابس وهو تشبيه ملفوف وهو ان ياتي بالمشبهين
ثم بالمشبه بهما ❊ وحرف التمني نحو ليت هندا مقيمة عندنا فمقيمة
حال من هند والعامل فيها ليت لما فيها من معنى تمنى دون حروفه
والى ذلك اشار الناظم بقوله ❊ وعامل ضمن معنى الفعل لا ❊
حروفه موخرا لن يعملا ❊ كتلك ليت وكان او يكون العامل عاملا
آخر غيرما تقدم عرض له مانع يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله
نحو لاصبر محتسبا فمحتسبا حال من فاعل اصبر المستتر فيه ولاعتكفن
صائما فصائما حال من فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في
محتسبا وصائما ان يتقدما على عاملهما فان ما في خبر لام الابتدا
وهو محتسبا وما في خبر لام القسم وهو صائما لا يتقدم عليهما
اي على لام الابتدا ولام القسم لانهما من ادوات الصدور فلو
فصلت اللام جاز التقديم نحو لعن زيد محتسبا اصبر ويستثنى
من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي
المعنى او مختلفيه واحدهما مفضلة على الاخرى فانه يجب
تقديم الحال الفاضلة خوف اللبس فالاول كهذا بسرا اطيب
منه رطبا قال ابن خروف انتصب بسرا عند سيبويه على الحال
من الضمير في اطيب وانتصب رطبا على الحال ايضا من الضمير المجرور
بمن والعامل فيهما اطيب بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين
كانه قال هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه
رطبا يريد ان يفضل البسر على الرطب قال فاطيب ناب مناب
عاملين لان التقدير يزيد طيبه في حال كونه بسرا على طيبته
في حال كونه رطبا واشار بذلك الى التمر والمعنى بسره اطيب من
رطبه انتهى وفي ذلك تصريح بان اسم التفضيل عامل في حالين
معا وبه قال المازني في اظهر قوليه والفارسي في تذكرته

وابن كيسان

وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرا[في]
والفارسي في حلبياته ان الناصب كان محذوفة تامة صلة لاذا
واذا ان قلت ذلك وهو بلح فالمقدر اذا او وهو تمر فالمقدر
اذ والصاحبان المضمران في كان لا المضمر في اطيب والمجرور
بمن وقدم الظرف على اطيب لاتساعهم في الظروف ولهذا
جاز كل يوم لك ثوب بالاتفاق ولم يجز زيد جالسا في الدار
عند الجمهور ❊ وحكى ابو حيان عن بعض اصحابه انه يجوز تقدير
كان ناقصة بدليل زيد المحسن افضل منه المسيء فجاءا معرفتين
وانما تتعدد الحال مع افعل اذا كانتا فاضلتين فان كان
الفاضل واحدا رفعا نحو هذا بسر اطيب منه عنب قاله الموضح
في الحواشي ❊ ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل في
بسرا هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه والثاني نحو
قولك زيد مفردا انفع من عمرو معانا فمفردا حال من الضمير
المستتر في انفع الراجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل
في الحالين انفع او كان المحذوفة على القولين السابقين وفي
هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول اما ها
التنبيه او اسم الاشارة لتخلفه هنا وكان القياس وجوب
تاخير الحالين في المثالين عن افعل كما في الحال الواحدة ولكن اغتفر
تقدم الحال الفاضل فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو اخرا
التبسا ❊ فان قيل اجعل احدهما تاليا لافعل ولا لبس قلنا
يؤدي الى فصل افعل من من ومجرورها وهما كالموصول
والصلة ❊ فان قيل قد فصل بالظرف وعديله والتمييز قلنا ذلك
فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص اذ لم يجز تقديمه
قاله في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو زيد مفردا
انفع من عمرو معانا مستجاز لن يهن ❊ وليستثنى من المضمن معنى

الفعل دون حروفه ان يكون العامل ظرفا او مجرورا مخبرا بهما
متاخرين عن المخبر عنه يجوز بقلة توسط الحال بين المخبر
عنه والمخبر به كقوله، نبا عاذ عوف وهو بادى ذلة لديكم
فلم يعدم ولاء ولا نصرا، فوسط الحال وهو بادى ذلة بين
المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والاصل
وهو لديكم بادى ذلة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف
وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف والمجرور بالتاخير
لبيان محل الخلاف اذ لو تقدما على المخبر عنه نحو فى الدار او عندك
جالسا زيد جاز التوسط بلا خلاف لان الحال لم تتقدم على عاملها
المضمن معنى الفعل دون حروفه وذلك ظاهر والخلاف المتقدم
جار فى الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف
والجار والمجرور ولا فرق فى المفردة بين المضافة كما تقدم فى
البيت وغير المضافة كقراءة بعضهم ما فى بطون هذه الانعام
خالصة لذكورنا بنصب خالصة على الحال المتوسطة بين المخبر عنه
وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله اعلم
ما فى بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة
وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور بعد حذف
الاستقرار وكقراءة الحسن البصرى والسموات مطويات
بيمينه بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو
السموات والمخبر منه وهو بيمينه والاصل والله اعلم والسموات
بيمينه مطويات وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور
ففى هذه الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف
والجار والمجرور وهو قول الاخفش وسبقه الى ذلك الفرا
وتبعه الناظم فى التسهيل وشرحه واشار اليه فى النظم بقوله
ونذر نحو سعيد مستقرا فى هجر والحق المنع وهو قول جمهور البصريين

وان البيت المتقدم ضرورة وان خالصة فى الاية الاولى ومطويات
فى الثانية معمولان لصلة ما ومن فى بطون ولقبضته فما لصة
معمول للجار والمجرور قبلهما على انها حال من الضمير الذى فى الصلة
ومطويات معمولة لقبضته على انها حال من الضمير المستتر فيها
والتا فى خالصة للتانيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الاجنة
وقول البيضاوى التا فيها للمبالغة كما فى رواية او مصدر
كالعافية وقع موقع الخالص فيه نظر لان تا المبالغة فى غير
ابنية المبالغة والمصدر الاتى على وزن فاعلة موقوفان على
السماع فلا يقاس عليهما والحق ان السموات عطف على ضمير مستتر
فى قبضته لتاويلها بالمشتق لانها بمعنى مقبوضة والمصدر
اذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير لا السموات مبتدا وبيمينه
خبر كما قال الاخفش بل بيمينه معمول الحال لتعلقه بها لا به
عاملها اى لا عامل الحال فصل ولشبه الحال بالخبر فى المعنى
والنعت فى التقييد جاز ان يتعدد لمفرد وغيره كما يتعدد الخبر
والنعت والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال قد يجى ذا
تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد فالاول وهو ان يتعدد لمفرد
كقوله، على اذا ما جئت ليلى بخفية، زيارة بيت الله رجلان ن
حافيا، فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف
والتقدير على زيارتى بيت الله حال كونى رجلان حافيا اى
ماشيا غير منتعل ويحتمل ان يكونا حالين من يا المتكلم المجرورة
بعلى ورجلان بسكون الجيم وفى اخره نون وقد صحفه بعض
الاعجميين فقراه رجلاى بالاضافة الى يا المتكلم واعرابه
فاعلا بزيارة وحافيا حالا من ضمير المتكلم فى رجلاى نبه عليه فى
الموضح فى الحواشى وهو موافق لما فى شرح المفتاح للسيد الجرجانى
فانه قال فيه وقد صحف جماعة رجلان برجلاى الى اخره وليس

منه اى من تعدد الحال لمفرد نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا لا من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف عند الموضح والثانى وهو ان يتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فينظر فى الحال المتعدد ان اتحد لفظه ومعناه ثنى او جمع فالتثنية نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائمين والاصل دائبة ودائبا فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا ولا يضر اختلافهما فى التذكير والتانيث واصل الدؤب مرور الشئ فى العمل على عادة جارية فيه والجمع نحو سخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره فمسخرات حال موكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك فى شرح العمدة وولده فى شرح النظم والاصل مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت وان اختلف لفظه ومعناه فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا ويقدر الحال الاول من الحالين للثانى من الاسمين وبالعكس فيقدر الثانى من الحالين للاول من الاسمين ليتصل احد الحالين بصاحبه ولا يعدل عنه الا لقرينة فان قلت فما بال علماء البيان جوزوا فى اللف والنشر جعل الاول من اوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور الملفوفة والثانى للثانى وهو احسن عندهم من عدم الترتيب قلت اجيب بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة اليه فاذا اتصل احد الحالين بصاحبه كان اعون على ذلك فمصعدا حال من الهاء ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب قال عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوانا هواها فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التاء فى عهدت وقرينة التذكير والتانيث ارشدت

الى ذلك

الى ذلك والمعنى انى كنت انا وسعاد متحابين فاما انا فصرت الى ازدياد المحبة واما هى فعاد هواها سلوانا وقد ياتى الحال المتعدد ثم على الترتيب فيقدر الاول للاول والثانى للثانى ان امن اللبس كقوله وهو امرؤ القيس خرجت بها امشى تجر وراءنا . على اثرينا ذيل مرط مرحل فجملة امشى حال من التاء فى خرجت وجملة تجر حال من ها المجرورة بالباء والمعنى اخرجتها من خدرها حال كونى ماشيا وحال كونها جارة على اثرى قدمى وقدميها ذيل مرطها لتخفى الاثر عن القافة قصدا للستر والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم ومنع الفارسى وجماعة النوع الاول وهو تعدد الحال لمفرد قايلين بان صاحب الحال اذا كان واحدا فلا يقتضى العامل الا حالا واحدة فقدروا نحو قوله كافيا فى البيت صفة لرجلان او حالا من ضمير رجلان فتكون حالا متداخلة لا مترادفة وسلموا الجواز اذا كان العامل اسم التفضيل واتحد صاحب الحال نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وتقدم الكلام فيه فصل الحال بالنسبة الى الزمان ثلاثة اقسام مقارنة وهى الغالب نحو هذا بعلى شيخا ومقدرة وهى المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهى الماضية نحو جاء زيد امس راكبا فصل الحال ضربان مؤسسة وتسمى مبينة ايضا لانها تبين هيئة صاحبها وهى التى لا يستفاد معناها بدونها اى بدون ذكرها كجاء زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركوب الا بذكر راكبا وقد مضت اول الباب وموكدة وهى التى يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهيلى الى انكار الموكدة وما ورد من ذلك ردوه الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور الموكدة ثلاثة اقسام لانها اما موكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلنا

للناس رسولا فرسولا حال من الكاف وهي مؤكدة لعاملها
وهو ارسلنا لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى وقوله
اصخ مصيخا لمن ابدى نصيحة والزم توقي خلط الجد باللعب
فمصيخا حال من فاعل اصخ المستتر فيه وهي مؤكدة لعاملها
لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ بالصاد المهملة والخاء المعجمة
من الاصخا وهو الاصغا والاستماع والمعنى صخ حال كونك مصغيا
لمن اظهر نصيحة وتحفظ من خلط الجد بالهزل او مؤكدة لعاملها
معنى فقط واللفظ مختلف نحو فتبسم ضاحكا فضاحكا حال
من فاعل تبسم وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع
من الضحك ولفظهما مختلف ومثله ولى مدبرا فان الادبار نوع
من التولي ويجمع هذين النوعين قول النظم وعامل الحال بها
قد اكدا واما مؤكدة لصاحبها نحو لآمن من في الارض
كلهم جميعا فجميعا حال من فاعل آمن وهو من الموصولة مؤكدة
لها وهذا القسم من استدراكات الموضح قال في المغني وغيره
واهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها واما مؤكدة لمضمون
جملة قبلها معقودة ومركبة من اسمين معرفتين جامدين
والتوكيد بها اما لبيان يقين كهو زيد معلوما او فخر كانا
فلان بطلا او تعظيم كهو فلان جليلا مهابا او تحقير كهو فلان
ماخوذا مقهورا او تصاغر كانا عبدك فقيرا اليك او وعيد
كانا فلان متمكنا منك او لمعنى غير ذلك كزيد ابوك عطوفا
قال ابن الناظم في شرح النظم زاد ابوه في التسهيل جمودا
محضا احترازا من ان يكون احد الاسمين في حكم المشتق فان الحال
لا تكون حينئذ مؤكدة بالجملة ولا يحتاج الى تقدير عامل ولذلك
جعل ابن مالك زيد ابوك عطوفا من المؤكدة لعاملها على تاويل
الاب بمشتق فالعامل الاب لما فيه من معنى الاشتقاق وخالفه

الموضح في هذا اتبعا للشارح وهذه الحال المؤكدة لمضمون
جملة قبلها واجبة التاخير عن الجملة المذكورة لانها مؤكدة
لها وحق المؤكد ان يتاخر عن المؤكد وهي معمولة عند سيبويه
لمحذوف وجوبا مقدر بعد الخبر تقديره احقه ونحو كاعرفه
ان كان المبتدا غير انا وان كان انا فالتقدير احقني او اعرفني
وقال الزجاج العامل هو الخبر لتاوله بمسمى وقال ابن خروف
العامل هو المبتدا لتضمنه معنى انتبه وكلا القولين ضعيف
لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر
وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل اذا محذوف وجوبا لتنزيل
الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ والى ذلك اشار
الناظم بقوله وان تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها يؤخر
فصل يقع الحال اسما مفردا عن الجملة وشبهها كما مضى
من نحو جئت راكبا وضربت اللص مكتوفا وتقع ظرفا كرايت
الهلال بين السحاب فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال ل
وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته ففي زينته جار
ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد
الى قارون واذا وقع الظرف وعديله حالا فانهما يتعلقان
بمستقر ان قدرا في موضع المفرد او باستقر ان قدرا في موضع
الجملة وعليهما الاكثرون فحال كون مستقرا واستقر محذوفين
وجوبا لكونهما كونا مطلقا واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا
عنده فمحمول على عدم التزلزل والانتقال لا انه كون مطلق
وشرط الظرف والمجرور ان يكونا تامين كما تقدم فلو كانا
ناقصين لم يجز ان يكونا حالين فلا يقال هذا زيد اليوم ولا
فيك قاله ابو حيان وتقع الحال جملة اسمية او فعلية وذلك
مفهوم من اطلاق قول النظم وموضع الحال تجي جملة بثلاثة

شروط احدها كونها خبرية وهى المحتملة للصدق والكذب لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بجملة انشائية فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر قلنا الحال وان كان كخبر المبتدا فى المعنى لانها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيدت بها والانشا لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولهذا لم يقع الانشا شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثى **وغلط من قال** وهو الامين المحلى فى كتابه المفتاح ومن خطه نقلت **فى قوله** وهو بعض المولدين **اطلب ولا تضجر من مطلب** فافة الطالب ان يضجرا اما ترى الحبل بتكراره فى الصخرة الصما قد اثرا **ان لا ناهية وان الواو للحال** قال فى المغنى وهذا خطا **والصواب فى الواو انها عاطفة** اما مصدرا يسبك من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اى ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية والعطف مثل قولك ائتنى ولا اجفوك بالنصب وعلى الثانى فالفتحة بنا للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف **مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيا** انتهى كلامه فى المغنى قبيل الجملة المفسرة ثم اعاد المسئلة فى النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم الاصح ان الفتحة يعنى فتحة تضجر اعراب مثلها فى لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا بنا لاجل نون توكيد محذوفة انتهى **الشرط الثانى ان تكون الجملة غير مصدرة بدليل استقبال** لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافى الاستقبال واعترض بان الحال بالمعنى الذى نحن بصدده

ابلغي

بجامع

بجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السوا ولا ينا سب الحال معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا فى اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضى امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجيب بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر الى ذلك المقيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما فى معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم فى اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها **وغلط من اعرب** ع

كالحوفى **سيهدين من قوله تعالى انى ذاهب الى ربى سيهدين** بن

حالا مفعول اعرب وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر واما من جهة المعنى فلانه صير معنى الاية سا ذهب مهديا فصرف التنفيس الى الذهاب وهو فى الاية للهداية واجيب بان مهديا وقع بعد الذهاب الذى فيه تنفيس فيلزم ان يكون ايضا فيه تنفيس كالمقيد قاله الدمامينى واما قولهم لاضربنه ان ذهب وان مكث فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت مصدرة بدليل استقبال وهو ان لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود الشى وعدمه لشى واحد قاله فى المغنى وقال المطرزى طريق جعل الجملة الشرطية حالا ان تجعلها خبرا لمن الحال له تقول جا زيد ان تساله يعطك جا زيد وهو ان تساله يعطك فيكون الحال حينئذ هى الجملة الاسمية **الشرط الثالث ان تكون مرتبطة اما بالواو والضمير** معا لتقوية الربط **نحو** الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم **وهم الوف** حذر الموت فجملة هم الوف حال من الواو فى خرجوا وهى مرتبطة بالواو والضمير وهو هم

او بالضمير فقط دون الواو نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو
فبعضكم مبتدا وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو والجملة حال
من الواو في اهبطوا اي متعادين يضل بعضكم بعضا وهي مرتبطة
بالضمير فقط وهو الكاف والميم والخطاب وحوا بدليل اهبطا
منها جميعا وجمع ضميرهما لانهما اصلا البشر فكانهما جميع الجنس
وقيل الضمير لهما ولابليس والحية وصحح الزمخشري الاول
او مرتبطة بالواو فقط دون الضمير نحو لئن اكله الذئب ونحن
عصبة فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط
ولا دخل لنحن في الربط لانها لم ترجع الى صاحب الحال وانما
جعلت الواو في باب الحال رابطة لانها تدل على الجمع والغرض
اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها ويجب الواو في موضعين
احدهما ان يفقد الضمير نحو جا زيد وما طلعت الشمس الثاني
قبل قد حال كونها داخلة على مضارع مثبت نحو لم تؤذونني
وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو
في تؤذونني وهي حال مقدرة للانكار فان قد لتحقيق العلم
والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوي
ويمتنع الواو في سبع صور احداها الواقعة بعد عاطف حالا
على حال كما قال المرادي نحو فجاءها باسنا بياتا او هم قايلون
فجملة هم قايلون من القيلولة حال معطوفة على بياتا وهو مصدر
في موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا حال كونهم بائتين او قائلين
نصف النهار ولا يقال او وهم قايلون كراهة اجتماع حرفي
عطف صورة الصورة الثانية الحال المؤكدة لمضمون الجملة
قبلها نحو هو الحق لا شك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه فكل
من جملتي لا شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة
قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد في نحو جا زيد نفسه لا تدخل

منا

منها لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكان في
صورة عطف الشيء على نفسه الصورة الثالثة الماضي التالي
الا الايجابية نحو وما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن
فجملة كانوا به يستهزؤن حال من الهاء والميم في ياتيهم ولا
يقترن بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز
الواو وتركها فيما اذا كان الماضي باليا الا كقوله . نعم امرء
هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا . الصورة الرابعة
الماضي المتلو باو نحو لاضربنه ذهب او مكث فجملة ذهب حال
من الهاء وهي متلوة باو فلا تقترن بالواو لانها في تقدير
شرط اي ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو
فكذلك ما كان في تقديره الصورة الخامسة المضارع المنفي
بلا نحو وما لنا لا نؤمن فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور
باللام ولم تقترن بالواو لان المضارع المنفي بلا بمنزلة اسم
الفاعل المضاف الى غير ما يجري مجراه في الاستغنا عن الواو
الا ترى ان معناه ما لنا غير مؤمنين فكما لا يقال ما لنا وغير
مؤمنين لا يقال ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح
الكافية وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل لا اكثريا وانشد
على مجي الواو قول مالك بن رقية . وكنت ولا ينهنهني الوعيد .
وقول مسكين الدارمي . اكسبته الورق البيض ابا .
ولقد كان ولا يدعى لاب . الصورة السادسة المضارع
المنفي بما كقوله . عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك
بعد الشيب صبا متيما . انشده ابن مالك في شرح التسهيل
فجملة تصبو حال من الكاف في عهدتك ولم تقترن بالواو
لما تقدم في لا وصبا حال والمعنى كنت حالة الصبا غير لاه
وصرت في حال الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك

الصورة التابعة المضارع المثبت المجرد من قد كقوله تعالى
ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه
ولم تقترن بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى
والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما اشبهه واليه اشار الناظم
بقوله وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت
واما نحو قوله وهو عنترة العبسي علقتها عرضا واقتل قومها
زعما لعمر ابيك ليس بمزعم فجملة واقتل قومها حال من التا
في علقتها وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت واختلف في
تخريجها فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع
مؤول بالماضي والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ
الماضي الى لفظ المضارع قصدا لحكاية الحال الماضية ومعناها
ان يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر
عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب في التلخيص والبيان
للشيخ عبد القاهر وقيل هي واو الحال والمضارع خبر لمبتدا
محذوف اي وانا اقتل قومها والجملة من المبتدا والخبر في الحال
وعليه اقتصر في النظم فقال وذات واو بعدها انو مبتدا
له المضارع اجعلن مسندا وعلقتها بمعنى للمفعول وعرضا بفتح
العين المهملة والراء وزعما بفتح الزاي والعين المهملة مصدر زعم
بكسر العين يزعم بفتحها زعما بفتحتين اي طمع يطمع طمعا كفرح
يفرح فرحا والمزعم المطمع فصل وقد يحذف عامل الحال
اذا كان فعلا جوازا الدليل حالي كقولك لقاصد السفر راشدا
وقولك للقادم من حج ماجورا او لدليل مقالي كان تقع في
جواب استفهام كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت او جواب
نفي نحو بلى قادرين او جواب شرط نحو فان خفتم فرجالا او
ركبانا فهذه احوال منصوبة بعامل محذوف جوازا فراشدا

منصوب

منصوب باضمار تسافر وماجورا منصوب باضمار رجعت
وقادرين منصوب باضمار نجمعها ورجالا منصوب باضمار
صلوا ولو قيل تسافر راشدا ورجعت ماجورا ونجمعها قادرين
وصلوا رجالا لجاز ولكن القراءة سنة متبعة ويحذف
وجوبا قياسا في اربع صور احداها السادة مسد الخبر
نحو ضربي زيدا قائما والاصل حاصل اذا كان قائما او
ضربه قائما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه من
الجمع بين العوض والمعوض والثانية الحال المؤكدة لمضمون
جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا والاصل احقه ولا يجوز
ذكره لتنزل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ وها تان
الصورتان قد مضتا فالاولى في باب المبتدا والثانية
قريبا منا والصورة الثالثة هي التي يبين بها ازدياد
في المقدار او نقص فيه بتدريج فيهما فالاول كتصدق بدينار
فصاعدا والثاني نحو اشتره بدينار فسافلا فصاعدا و
سافلا حالان والفا الداخلة عليهما عاطفة عاملا قد حذف
وبقي معموله من عطف الاخبار على الانشا والاصل تصدق
بدينار فذهب المتصدق به صاعدا واشتره بدينار فانحط
المشتري به سافلا قال ابو البقا ولا يجوز هنا من حروف
العطف الا الفا والصورة مما ذكر بدلا من اللفظ بالفعل
لتوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس ولمن لا يثبت على حال
اتميميا مرة وقيسيا اخرى فقائما حال منصوبة بفعل
محذوف وجوبا اي اتوجد وتميميا وقيسيا حالان منصوبان
بفعل محذوف وجوبا اي اتتحول وتحذف سماعا في غير ذلك
نحو هنيا لك فهنيا حال محتملة للتاسيس والتاكيد منصوبة
بفعل محذوف اي ثبت لك الخير هنيا على التاسيس او هنا ك

ذلك هنيئا على التاكيد وهذا التقدير ماخوذ من قول
سيبويه وانما نصب هنيا لانه ذكر ان خيرا اصابه انسان
فقلت هنيا كانك قلت ثبت لك هنيا او هناك ذلك هنيا
انتهى فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجرى
وهنا بتخفيف النون وبالهمز يقال هنأ يهنأ كعلم يعلم
ويهنؤ يهنؤ كظرف يظرف والى حذف عامل الحال اشار
الناظم بقوله والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف
ذكره حظل اى منع هذا باب التمييز وهو فى الاصل
مصدر ميز اذا خلص شيا من شئ وفرق بين متشابهين وقولهم
فى الاسم المميز تمييز مجاز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل
كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله ابو البقاء والتمييز
فى الاصطلاح اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم او
ابهام نسبة والى ذلك اشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين
نكرة فخرج بالفصل الاول وهو نكرة المشبه بالمفعول به نحو
زيد حسن وجهه بالنصب فان فيه ما فى حسن وجها الا
التنكير فلا يكون تمييزا لعدم تنكيره وقد مضى فى باب المعرف
بالاداة ان قوله وهو رشيد اليشكرى رايتك لما ان عرفت
وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو محمول
على زيادة ال عند البصريين كما زيدت فى باعدام العمرو عن
اسيرها وخالف فى ذلك الكوفيون وابن الطراوة فاجازوا
تعريف التمييز متمسكين بنحو ما اولناه وخرج بالفصل الثانى
وهو بمعنى من الحال نحو جاء زيد راكبا فانه بمعنى فى حال كذا
لا بمعنى من وخرج بالفصل الثالث وهو مبين لابهام اسم
او نسبة اسم لا التبرئة نحو لا رجل وثانى مفعولى استغفر
نحو استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه الوجه

والعمل

والعمل فانهما اى رجلا وذنبا وان كانا على معنى من بدليل
صحة اقترانها بها نحو لا من رجل واستغفر الله من ذنب لكنها
اى من ليست فيهما للبيان فلا يكونان مبينين بل هى فى الاول
وهو لا رجل للاستغراق للجنس ولذلك بنى اسم لا معها وفى
الثانى وهو استغفر الله ذنبا للابتداء كانه لما اراد الانتهاء
ابتدا منه بالجانب المتناهى وهو الاول وترك الجانب الاعلى
الذى لا يتناهى لكونه غير محدود فكانه قال استغفر الله
مبتدا من اول الذنوب الى ما لا يتناهى قال الموضح فى الحواشى
وليس المراد بقولهم فى التمييز بمعنى من ان تكون من مقدرة قبله
لئلا تخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدا وتمييز
العدد وانما المراد ان الاسم جئ به لتبيين الجنس كما يجاء بمن
المبينة للجنس لا أن ثم من مقدرة انتهى وحكم التمييز النصب
لانه من الفضلات والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم
المبهم واختلف فى صحة اعماله مع انه جامد فقيل شبهه باسم
الفاعل لانه طالب له فى المعنى كعشرين درهما فانه شبيه
بضاربين زيدا ورطل زيتا فانه شبيه بضارب عمرا فى الا
والطلب المعنوى ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون
وقيل شبهه بافعل من وذلك فى خامس مرتبة فان الفعل اصل
لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل
الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل فى السببى و
الاجنبى وهى لا تعمل الا فى السببى دون الاجنبى وهى اصل
لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا فى مسئلة
واحدة وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهى لا تتحمله وصحح
هذا القول لان حمل الشئ على ما هو به اشبه اولى والناصب
لمبين النسبة عند سيبويه والمازنى والمبرد ومتابعيهم

المسند من فعل او شبهه فالفعل كطاب زيد نفسا فنفسا
منصوب بطاب وشبه الفعل نحو هو طيب ابوة فأبوة
منصوب بطيب وهو صفة مشبهة وعلم بهذا التقرير والتفصيل
بطلان عموم قوله في النظم ينصب تمييزا بما قد فسره فانه
يقتضي ان التمييز ينصب بما قد فسره سوآء كان مفسر الابهام
اسم او لنسبة وليس كذلك واجيب عنه المرادي بان التمييز
لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله او مفعوله فكانه رفع
الابهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب
قوم الى ان العامل في مميز النسبة هو الجملة التي انتصب عن
تمامها لا الفعل ولا ما اشبهه واختاره ابن عصفور ونسبه
الى المحققين ولولا ان الناظم صرح في غير هذا الموضع وفي
اخر الباب بان ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره
ابن عصفور فصل والاسم المبهم اربعة انواع احدها
العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح كاحد عشر كوكبا
والكناية ككم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم
الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب وقدم العدد
لانه اولى بالتمييز لوجهين احدهما انه يميز بالمقادير نحو احد
عشر رطلا او شبرا او قفيزا ولا يعكس والثاني انه واجب
النصب ذكرهما في شرح الكافية وافرد العدد عن المقادير
بناء على انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار
ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة المقدار
اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار
رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رطلا قاله الموضح
في شرح القطر والنوع الثاني المقدار وهو ما يعرف به
قدر الشيء وينقسم ثلاثة اقسام لانه اما مساحة كشبر

ارضا

ارضا وذراع نسجا او كيل كقفيز برا ووقع في شرح لمع ابن
جني لابي البقاء ومن الممسوح عندي قفيزان شعيرا لان القفيز
عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبات في عرف الحساب
وهو عشر الجريب انتهى ولم اره لغيره او وزن كمنوين عسلا
وتمرا وهو تثنية منا بتخفيف النون والقصر كعصا والمنا
آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات ويقال في تثنيته
منوان كما يقال في تثنية عصا عصوان ويقال فيه من بالتشديد يد
كضب وتثنيته منان بالتشديد كما يقال في تثنية
ضب ضبان والنوع الثالث ما يشبه المقدار في الوزن
والكيل والمساحة فالاول نحو مثقال ذرة خيرا يره فمثقال
الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما لشيء يوزن به عرفا
والثاني نحو نحي سمنا فالنحي بكسر النون واسكان الحاء المهملة
وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو مما يشبه الكيل وليس
بكيل حقيقة ويكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو ولو جئنا
بمثله مددا فمثل شبيهة بالمساحة وليست مساحة حقيقية
وانما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحد وحمل على هذا في
الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة نحو ان لنا غيرها ابلا
ووجه حمله عليه انه ضده وهم يحملون الغير على المثل كما يحملون
المثل على المثل ولم يحمل على غيره لانه لا وجه لالحاقه بالمقدار
الا بان يحمل على ما الحق به وهو المثل والنوع الرابع ما كان فرعا
للتمييز نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد من
جهة انه مصوغ منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق
منه فهو فرعه بهذا الاعتبار وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع يع
اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاسم عليه ومثله
اي مثل خاتم حديدا في ذلك باب ساجا فان الباب

فرع الساج والساج نوع من الخشب وجبة خزا فان الجبة
نوع الخز والخز نوع من الحرير وقيل في المنصوب بعد الخاتم
وبعد الباب وبعد الجبة انه حال وينبني عليهما الخلاف
في الاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال ان التابع عطف
بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول اولى لانه
جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والنسبة
المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الراس
شيبا فان نسبة اشتعل الى الراس مبهمة وشيبا مبين لذلك
الابهام وهذا التمييز محول عن الفاعل والاصل واشتعل
شيب الراس فحول الاسناد من المضاف وهو شيب الى المضاف
اليه وهو الراس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف الذي حول
عنه الاسناد فضلة وتمييزا ونسبة المفعول نحو وفجرنا
الارض عيونا فان نسبة فجرنا الى الارض مبهمة وعيونا
مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا عيون الارض
فحول المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجيء بالمضاف
تمييزا هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك
واكثر المتاخرين وانكره الشلوبين وحجته ان سيبويه
لم يمثل بالمنقول عن المفعول وتبعه تلميذه الابذي وابن
ابي الربيع وتاول الشلوبين عيونا في الاية على انها حال
مقدرة لانها حال التفجر لم تكن عيونا وانما صارت عيونا
بعد ذلك واولها ابن ابي الربيع على وجهين ۞ احدهما ان
يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل
اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه والثاني ان يكون مفعولا
على اسقاط الجار اي بعيون ورده الموضح في شرح اللمحة ولك
في تمييز الاسم المفرد ان تجره باضافة الاسم اليه ان حذف

مابه

مابه تمامه من تنوين ظاهر او مقدر او نون تشبهه كشبر
ارض من الممسوحات وقفيز بر من المكيلات ومنوي عسل
من الموزونات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذي
وشبهها اجرره ۞ اذا اضفته كمد حنطة ۞ الا ان كان الاسم
عددا من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب
النصب لما سياتي بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما ومائة فما
فوقها فتمييزه واجب الجر بالاضافة الا ما شذ كخمسة اثوابا
وما بين عاما فلا يدخل الجواز شيئا من واجب النصب وواجب الجر
فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما وجب النصب فيما كان
كعشرين درهما وامتنع جره لانه يضاف الى غير التمييز نحو
عشري رجل فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم
هل هو تمييز او لا ولم يعكس الامر فعلا لاضافة الشيء الى
نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قاله المتوسط وزعم
انه الصواب او مضافا نحو ولو جئنا بمثله مددا وملء الارض
ذهبا فمددا تمييز لمثل وذهبا تمييز لملء ولا يجوز جرهما
بالاضافة لان مثل وملء مضافان مرة فامتنع اضافتهما مرة
اخرى والى ذلك اشار الناظم بقوله ۞ والنصب بعد ما
اضيف وجبا ۞ ان كان مثل ملء الارض ذهبا ۞ فصل من تمييز
النسبة التمييز الواقع بعد ما يفيد التعجب اما بصيغته
الموضوعة له او لا فالاول نحو ابو بكر اكرم به ابا وما اشجعه
رجلا والثاني نحو لله دره فارسا فابا ورجلا وفارسا تمييز
لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة والدر بفتح الدال
المهملة وتشديد الرا في الاصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر
الدال وضمها درا ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو
هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما اضيف فعله الى الله

تعالى قصدا لاظهار التعجب منه لانه تعالى منشى العجايب فمعنى
قولهم لله دره فارسا ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه
الذى ارتضعه من ثدى امه اى ما اعجب هذا اللبن الذى نزل منه
مثل هذا الولد الكامل فى هذه الصفة وكون فارسا من مميز
النسبة انما يتمشى اذا كان الضمير المضاف اليه الدر معلوم
المرجع اما اذا كان مجهوله كان من مميز الاسم لا من مميز النسبة
لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قاله فى الحواشى والى ذلك
اشار الناظم بقوله ، وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز ومن مميز
النسبة التمييز الواقع بعد اسم التفضيل وله حالتان تارة
يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا وشرط نصب هذا الواقع
بعد اسم التفضيل كونه سببا وذلك اذا كان فاعلا معنى نحو
زيد اكثر مالا وعلامة ذلك ان تجعل مكان اسم التفضيل فعلا
من لفظه ومعناه وترفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول فى
مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله
والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا بخلاف ما اذا لم يكن فاعلا
معنى وهو ما كان اسم التفضيل بعضه نحو مال زيد اكثر مال
بالخفض وعلامة ذلك ان يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل
ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة فتقول فى مثالنا مال زيد
بعض الاموال ولا يستقيم فى هذا المثال ان يكون مال فاعلا
معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثر ماله لانه يؤدى الى
ان المال له مال وانما وجب نصبه فى الاولى وجر فى الثانية
لان اسم التفضيل فى الثانية مضاف الى ما هو بعضه دون
الاولى وانما جاز هو اكرم الناس رجلا بالنصب مع تخلف
شرطه وهو ان رجلا لا يصح ان يكون فاعلا فى المعنى اذ لا يقال
هو كرم رجل فتخبر عن هو بقولك كرم رجل واذا بطل شرطه

النصب كان حقه الجر وانما نصب لتعذر اضافة افعل مرتين
لانه اضيف اولا الى الناس فلو اضيف ثانيا الى رجل لزم اضافته
مرتين وذلك ممتنع لان المضاف الى شئ يمتنع اضافته الى
غيره فصل ويجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت واختلف
فى معنى من التى يصرح بها مع التمييز فقيل للتبعيض ولذلك
لم تدخل فى طاب نفسا لان نفسا ليست اعم من المبهم الذى
انطوت عليه الجملة ، وقال الشلوبين زائدة عند سيبويه
لمعنى التبعيض قال فى الارتشاف ويدل على صحته انه عطف على
موضعها نصبا قال الحطيئة ، طافت امامة بالركبان اونة
يا حسنه من قوام ما ومنتقبا ، وبحث الموضح فى الحواشى انها
لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين
ما عدا الاخفش ان من لا تزاد فى غير الايجاب ويمتنع جر التمييز
بمن الا فى ثلاث مسائل احداها تمييز العدد كعشرين درهما
لما سيأتى الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الارض
شجرا ومنه اى من المحول عن المفعول ما احسن زيدا ادبا
فانه محول عن المفعول اذ اصله ما احسن ادب زيد بخلاف ما
احسنه اى زيدا رجلا فانه ليس محولا عن المفعول واصله ما احسن
اذ لا يصح ما احسن رجل زيد مع ان المراد بالرجل نفس زيد والثالثة
ما كان فاعلا فى المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب
زيد نفسا اذ اصله طابت نفس زيد او محولا عن مضاف غيره
كان يكون مبتدا نحو زيد اكثر مالا فانه محول عن مبتدا اذ اصله
مال زيد اكثر فحول المضاف وجعل تمييزا واقيم المضاف اليه
مقامه فارتفع على الابتدا مكانه بخلاف ما كان فاعلا فى المعنى
ولم يكن محولا نحو لله دره فارسا وابرحت جارا بكسر التاء خطابا
للمؤنثة اخذا من قول الاعشى ، اقول لها حين جد الرحيل ،

ابرحت ربا وبرحت جارا ، فانهما اى فارسا وجارا وان كانا
فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا انهما
غير محولين من الفاعل صناعة فيجوز دخول من عليهما فتقول
من فارس ومن جار كقوله ، يا سيدا ما انت من سيد ، موطا
الاكناف رحب الذراع ، ومن ذلك الفاعل في المعنى الغير
المحول نعم رجلا زيد فرجلا وان كان فاعلا معنى اذ المعنى نعم
الرجل زيدا الا انه غير محول فلذلك يجوز دخول من عليه
فتقول نعم من رجل قال ابو بكر بن الاسود تخيره فلم يعدل
سواه فنعم المرء من رجل تهامى بفتح التاء كيمان واقتصر في
النظم على استثنا مسئلتين فقال ، واجرر بمن ان شئت غير
ذى العدد ، والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من في المسايل
الثلاث المتقدمة لان وضع من المبينة ان يفسر بها ويصح بها
اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو اسا ورا من ذهب
وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد الا على متعدد
والتمييز مفرد وفى المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر
للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها في غير ذلك لان التمييز
نفس المميز في المعنى وفى كلامه هنا امور ، منها انه قيد الفاعل
المعنوى بان يكون محولا صناعة ولم اقف عليه لغيره ومنها
انه تبع الشارح في جعل لله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز
الجملة واعترضه المرادى بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ، ومنها
انه حكم على ابرحت جارا انه غير محول والمنقول عن الاعلم انه انما
انتصب عن تمام الكلام وانه منقول عن فاعل وتقديره ابرح
جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيرا ، وذهب ابن
خروف الى انه انما انتصب عن تمام الاسم فالقول بانه تمييز
عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ، ومنها انه خالف كلامه

فى نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع ذلك فى
شرح اللمحة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا او مشبها
بالمنقول او بعد عدد وقدم قبل ذلك ان المشبه بالمنقول
قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول ان المعنى نعم الرجل
زيد فكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد عن الظاهر الى
المضمر وجعل المرفوع تمييزا لذلك الضمير انتهى فجعله محولا
ومنع دخول من عليه ومنها ان قوله اذ المعنى عظمت فارسا
وعظمت جارا ليس فيه بيان ان فارسا وجارا فاعلان معنى
وكان حقه ان يرفعهما ويقول اذ المعنى عظمت فروسيتك
وعظم جوارك فيسند الفعل الى اصل التمييز او الى التمييز
فتقول عظم فارس وعظم جار فصل لا تقدم التمييز
على عامله اذا كان اسما جامدا كرطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما
احسنه رجلا لان الجامد لا يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى
معموله بتقديمه عليه وندر تقديمه على الفعل المتصرف
كقوله وهو رجل من بنى طى ، انفسا تطيب بنيل المنى ،
وداعى المنون ينادى جهارا ، فنفسا تمييز مقدم على عامله
وهو تطيب لانه فعل متصرف وقاس على ذلك المازنى
والمبرد والكسائى قال الناظم فى شرح العمدة وبقولهم
اقول قياسا على ساير الفضلات المنصوبة بفعل متصرف
وجعله فى النظم قليلا فقال ، وعامل التمييز قدم مطلقا ،
والفعل ذو التصريف نزرا سبقا ، ولم يجز سيبويه والجمهور
ذلك لان الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف ان يكون
فاعلا فى الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة
فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال
بالاصل ، وقيل لان التمييز كالنعت فى الايضاح والنعت لا

يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه
ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال في المغني ويحتمل
ان يكون نفسا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور
والتقدير اتطيب نفسا تطيب واما اذا كان العامل وصفا
فقياس من اجاز التقديم في الفعل ان يجيزه مع الوصف لا مع
اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على
المميز اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن
الضايع وهذا يرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت لان النعت
لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور هذا باب
حروف الجر ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف
الفعل الى الاسم اي تربط بينهما وحروف الصفات لانها
تحدث صفة في الاسم من ظرفية او غيرها وهي عشرون حرفا
كما في النظم ثلاثة مضت في باب الاستثنا وهي خلا وعدا
وحاشا الجارات فلا حاجة لاعادتها وثلاثة شاذة في عمل
الجر احدها متى في لغة هذيل بالتصغير وهي عندهم بمعنى
من الابتدائية حكى يعقوب ذلك عنهم وسمع من بعضهم
اخرجها متى كمه اي من كمه وقال شاعرهم ابو ذويب الهذلي
في وصف السحاب * شربن بما البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر
لهن نئيج * اي من لجج واللجج جمع لجة بضم اللام وهي معظم
الما والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون اليا اخر
الحروف وبالجيم المر السريع مع الصوت * يقال ان السحاب
في بعض الاماكن يدنو من البحر الملح فيمتد منها خراطيم عظيمة
تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة
الى الجو فيلطف ذلك الما ويعذب باذن الله تعالى في زمن
صعودها وترفعها ثم يمطر حيث يشا الله تعالى والثاني لعل

في لغة عقيل بالتصغير قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا
بشي ان امكم شريم * بجر الجلالة بلعل وشريم بفتح الشين المعجمة
المراة المفضاه ولهم في لامها الاولى الاثبات كما مر والحذف
كقوله * عل صروف الدهر او دولاتها * انشده الفرا بجر
صروف ولهم في لامها الثانية الفتح والكسر وانشدوا عليهما
لعل الله يمكنني عليها * جهارا من زهير او اسيد * فهذه اربع لغات
ولا يجوز الجر في بقية لغات لعل والثالث كي ولا تجر معربا
ولا اسما صريحا وانما تجر ثلاثة لا رابع لها احدها ما الاستفهامية
يقولون اذا سالوا عن علة الشي كيمه والاصل كيما فحذفت
الف ما وجوبا وجي بها السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة
على الالف المحذوفة والاكثر عندهم ان يقولوا لمه باللام و
المعنى لاي شي كان كذا الثاني ما المصدرية وصلتها فانها في
تاويل الاسم كقوله ومواليا بغيه اذا انت لم تنفع فضر فانما
يراد الفتى كيما يضر وينفع * فكي جارة لمصدر موول من ما
وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام اي انما يراد الفتى للضر
والنفع اي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع وير
يرجى الفتى وكون ما فيه مصدرية قاله الاخفش وهو قليل
وقيل ما فيه كافة لكي عن عمل الجر مثلها في ربما وقول قريب
الموضح في حاشيته وان المصدرية مضمرة بعدها سهو الثالث
ان المصدرية المضمرة وصلتها نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت
ان بعدها والاصل كي ان تكرمني فحذفت ان استغنا عنها
بنيتها بدليل ظهورها في الضرورة كقوله وهو جميل بن عبد الله
فقالت اكل الناس اصبحت مانحا * لسانك كيما ان تغر وتخدعا
فتغر وتخدعا مبنيان للفاعل والمنح الاعطا متعد لاثنين
اولهما اكل الناس وثانيهما لسانك على حذف مضاف والمعنى

اصبحت مما تاكل الناس حلاوة لسانك والغرور الخداع فهو
عطف تفسيري وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث
لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا
ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح والاولى فيما اذا لم يذكر
ان بعد كي ان تقدر كي مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها
فيفقد واللام قبلها استغنا عنها بنيتها بدليل كثرة ظهورها
معها نحو لكيلا تاسوا فهذه ستة احرف والاربعة عشر
الباقية من العشرين قسمان سبعة تجر الظاهر والمضمر
وهي من والى وعن وعلى وفي والبا واللام وهي بالنسبة الى
الوضع ثلاثة اقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو
اثنان البا واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة
من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة احرف وهو اثنان
الى وعلى وبدا منها بمن لانها ام حروف الجر قاله صاحب درة
الغواص وغيرها مثال جرها المضمر والظاهر نحو ومنك
ومن نوح ومثال الى الى الله مرجعكم اليه مرجعكم ومثال
عن طبقا عن طبق رضي الله عنهم ومثال على وعليها وعلى
الفلك تحملون ومثال في وفي الارض ايات للموقنين وفيها
ما تشتهي الانفس ومثال البا امنوا بالله وامنوا به
ومثال اللام لله ما في السموات له ما في السموات وسبعة
تختص بالظاهر وهي المشار اليها بقوله في النظم بالظاهر
اخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو ورب والتا وهي
بالنسبة الى الوضع اربعة اقسام ما وضع على حرف واحد
وهو ثلاثة الكاف والواو والتا وما وضع على حرفين وهو
مذ خاصة وما وضع على ثلاثة احرف وهو منذ ورب وما
وضع على اربعة احرف وهو حتى خاصة وينقسم بالنسبة الى

عملها

عملها في الظاهر اربعة اقسام ايضا ما لا يختص بظاهر
بعينه وهو ثلاثة حتى والكاف والواو نحو حتى مطلع الفجر
ليس كمثله شيء والطور وقد تدخل حتى والكاف في
الضرورة على الضمير فالاول كقوله ، اتت حتاك تقصد
كل فج ، ترجي منك أنها لا تخيب ، والكوفيون والفرا
لا يخصون ذلك بالضرورة قاله في المغني والثاني كقول
العجاج يصف حمارا وحشيا ، خلى الذنابات شمالا كثبا
وام اوعال كها او اقربا فادخل الكاف على الها العايدة
على الذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الالف با
موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل شبه المخاط يقع من انوف
الابل وهنا اسم موضع بعينه وام اوعال اسم عضبة بعينها
وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا ظرف
وكثبا بفتح الكاف والثا المثلثة صفته ومعناه قريبا
واو حرف عطف والمعنى ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنا بات
ناحية شماله قريبا منه وترك ام اوعال كالذنابات او اقرب
منها وقول اخر وهو روبة يصف حمارا وحشيا واتنا
وحشيات ، فلا ترى بعلا ولا حلايلا كه ولا كهن الا حاظلا
فادخل الكاف في الاول على ضمير الحمار الوحشي وفي الثاني على
ضمير الاناث الوحشيات والبعل الزوج والحلايل جمع حليلة
الرجل وهي امراته والحاظل بالحا المهملة والظا المشالة
المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار
الوحشي ولا زوجا مثل الاتن الوحشيات الا مانعا وما يختص
بالزمان وهو مذ ومنذ والى ذلك اشار الناظم بقوله
واخصص بمذ ومنذ وقتا فاما قولهم ما رايته مذ ان الله
خلقه بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلتها في تاويل مصدر

مجرور بمذ في الصورة الظاهرة فتقديره مذ زمن ان الله خلقه
فمذ في الحقيقة انما جرت زمانا محذوفا مضافا الى المصدر لا
المصدر اى من زمن خلق الله اياه فاندفع بهذا التقدير السؤال
واما على رواية من كسر الهمزة فمذ فيه اسم لدخولها على الجملة
ومما يختص بالمنكرات وهو رب بضم الرا والبه الاشارة
بقول الناظم وبرب منكرا نحو رب رجل كريم لقيته وقد
تدخل في الكلام النثر على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير
والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى من افراد وتذكير وفروعهما
كقولك ربه رجلا وربه رجلين وربه امراة وربه امراتين
وربه نسا كل ذلك بافراد الضمير استغنا بمطابقة التمييز للمعنى
المراد قال الشاعر ربه فتية دعوت الى ما يورث الحمد
دايبا فاجابوا فاتى بالضمير مفردا مفسرا بتمييز مجموع مطابق
للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون
جواز مطابقته لفظا نحو ربها امراة وربهما رجلين وربهم
رجالا وربهن نسا واختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة
واليه ذهب الفارسي وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشري
وابن عصفور لانه عايد على واجب التنكير وجعل الناظم
دخول رب والكاف على الضمير نادرا فقال وما رووا من نحو
ربه فتى نزر كذا كها ونحوه اتى ومما يختص بالله ورب
بفتح الرا حال كونه مضافا للكعبة او ليا المتكلم وهو التا
في القسم واليه اشار الناظم بقوله والتا لله ورب نحو تالله
لاكيدن اصنامكم وترب الكعبة وتربي لافعلن حكاه الاخفش
وتالرحمن وتحياتك حكاه سيبويه فصل في ذكر معاني
الحروف الجارة والصحيح عند البصريين ان حروف الجر لا ينوب
بعضها عن بعض بقياس كما لا ينوب حرف الجزم واحرف النصب

وما

وما اوهم ذلك فهو عندهم اما مؤول تاويلا يقبله اللفظ
واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف واما على
شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله
عند الكوفيين وبعض المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا
ومذهبهم اقل تعسفا قاله في المغني لمن سبعة معان احدها
التبعيض عند الفارسي والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامتها
جواز الاستغنا عنها ببعض نحو لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما
تحبون اى بعض ما تحبون ولهذا قرى بعض ما تحبون قرا
ذلك ابن مسعود والمعنى الثاني بيان الجنس عند جماعة
من المتقدمين والمتاخرين وعلامتها صحة وقوع موصول
موضعها اذا بينت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان
اى الذى هو الاوثان فان بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع
جملة نحو يحلون فيها من اساور من ذهب فمن ذهب بيان
لاساور اى هي ذهب ومن الاولى للابتدا عند الجمهور او زايدة
على راى الاخفش ويدل له قوله تعالى وحلوا اساور والمعنى
الثالث ابتدا الغاية المكانية باتفاق من البصريين والكوفيين
بدليل انتها الغاية بعدها نحو سبحان الذى اسرى بعبده
ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وابتدا الغاية الزمانية
وفاقا للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه وخلافا
لاكثر البصريين في منعهم ذلك ويدل لنا الكتاب العزيز
وهو قوله تعالى من اول يوم احق ان تقوم فيه والحديث وهو
قول انس رضي الله عنه مطرنا من الجمعة الى الجمعة رواه البخاري
من حديث شريك بن عبد الله بن ابي نمر عن انس رضي الله عنه
وقول بعض العرب من الان الى الغد حكاه الاخفش في المعاني
وقول الشاعر النابغة الذبياني يصف السيوف تخيرن

من ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب ۔ فمن ازما
لابتدا الغاية الزمانية وخيرن وجربن مبنيان للمفعول
والنون المتصلة بهما نايب الفاعل وهي راجعة الى السيوف
المحدث عنها في بيت قبله وخيرن اصطفين وجربن اختبرن
ويوم حليمة يوم مشهور من ايام العرب وهو اليوم الذي سار
فيه المنذر بن المنذر لقتال الاعرج الغساني وحليمة هي بنت
الحارث بن ابي شمر وخة والتجارب جمع تجربه وحمل المانعون
هذه الادلة على حذف مضاف والتقدير في الاية من تاسيس
اول يوم وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار
ازمان وكذلك ما اشبهها ۔ واجيب بان الاصل عدم الحذف
وقد يكون ابتدا الغاية في غير المكان والزمان نحو من محمد
رسول الله الى هرقل عظيم الروم والمعنى الرابع التنصيص
على العموم او لتوكيد التنصيص عليه وهي الزايدة فالاول
الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاني من رجل فهي للتنصيص
على العموم الا ترى انه قبل دخول من يحتمل نفي الواحد ونفي
الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح ان يقال بل رجلان وبعد
دخولها يصير نصا في نفي الجنس على سبيل العموم فيمتنع ان يقال
بل رجلان والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه
نحو ما جاني من احد فهي لتاكيد التنصيص على العموم لان
النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا فزيادة من انما
افادت مجرد التوكيد لان ما جا احد وما جا من احد سيان في افهام
العموم دون احتمال ۔ فان قلت اذا كانت من تفيد التنصيص
فكيف تكون زايدة ۔ اجيب بان المراد من زيادتها كونها تاتي
في موضع يطلبه العامل بدونها فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب
وان كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا في لا انها زايدة

في قولهم جئت بلا زاد مع ان سقوطها يخل بالمعنى ومن الزايد
ها ثلاثة شروط عند الجمهور احدها ان يسبقها نفي باي اداة
كانت او نهي بلا او استفهام بهل خاصة وفي الحاق الهمزة بها
نظر وفي الارتشاف لو قلت كيف تضرب من رجل ومتى تضرب
من رجل لم يجز انتهى ولعل الفرق ان هل لطلب التصديق ابدا
والثاني ان يكون مجرورها نكرة كما مر والثالث ان يكون
مجرورها المنكر اما فاعلا نحو ما ياتيهم من ذكر فذكر فاعل ياتيهم
او مفعولا به نحو هل تحس منهم من احد فاحد مفعول تحس او
مبتدا نحو هل من خالق غير الله فخالق مبتدا وغير الله نعته
على المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لان
هل لا تدخل على مبتدا مخبر عنه بفعل على الاصح واجاز بعضهم
زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها
الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم الناظم
في التسهيل وعلله في شرحه بثبوت السماع بذلك نثرا ونظما
الخامس معنى البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة
اي بدل الاخرة وانكر قوم مجي من للبدل وقالوا التقدير
ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية
متعلقها المحذوف واما هي فللابتدا نقله في المغني واقره
المعنى السادس الظرفيه عند الكوفيين مكانية او زمانية
فالاول نحو ماذا خلقوا من الارض اي في الارض والظاهر
انها لبيان الجنس مثلها في ما ننسخ من اية قاله في المغني والثاني
نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة اي في يوم الجمعة المعنى
السابع للتعليل عند جماعة كقوله تعالى مما خطاياهم اغرقوا
اي اغرقوا لاجل خطاياهم تقدمت العلة على المعلول لقصد
للاختصاص وقال الفرزدق يمدح زين العابدين بن علي بن الحسين

ابن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم يغضي حياءً ويُغضى من مهابته
فما يُكلَّم الا حين يبتسم اي يغضي منه لاجل مهابته والاغضا
بالغين والضاد المعجمتين ارخا الجفون واقتصر في النظم على قوله
بعض وبيّن وابتدي في الامكنة بمن وقد تاتي لبدء الازمنة
وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة وزاد في المغني ثامنا وهو المجاوزة
نحو ويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله اي عن ذكر الله وتاسعا
وهو الانتها كقولك قربت منه فانه مساو لقولك قربت اليه
قاله ابن مالك وعاشرا وهو الاستعلا عند الاخفش
والكوفيين نحو ونصرناه من القوم وحادي عشر وهو الفصل
بالصاد المهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما
نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب
ونحو لا تعرف زيدا من عمرو وثاني عشر موافقة البا عند
بعض البصريين وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون من طرف
خفي اي بطرف نقله الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة
عند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا قاله
ابو عبيدة ورابع عشر مرادفة ربما كقوله وانا لمما يضرب
الكبش ضربة قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر
والاعلم والخامس عشر الغاية قال سيبويه تقول رايته
من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك واسقطها هنا لما في
بعضها من الرد كله واللام اثني عشر معنى احدها الملك نحو لله
ما في السموات المعنى الثاني شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص
والاستحقاق فالاول نحو السرج للدابة والثاني نحو الباب
للدار لان الدابة والدار لا يتصور منهما الملك والفرق بينهما
ان التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات والتي
للاختصاص بخلاف ذلك والمعنى الثالث التعدية الى المفعول

به نحو ما اضرب زيدا لعمرو لان ضرب متعد في الاصل ولكن
لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدي
بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو هذا مذهب البصريين وذهب
الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته ولم ينقل وان اللام
ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله
في التعجب وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد
هل يبقى على تعديته او لا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون
الى الثاني ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية بقوله تعالى
فهب لي من لدنك وليا وتبعه ابنه قال الموضح في المغني والاولى
عندي ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو كما مثل هنا
ووجه الاولوية ان ابن مالك مثل بالاية لشبه التمليك في شرح
التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت ان مثال الموضح ليس متفقا
عليه فكيف يكون اولى ولم اقف لهذا المعنى على مثال سالم من
الطعن فالاولى اسقاطه كما اسقطه في التسهيل وشرحه المعنى
الرابع التعليل كقوله وهو ابو صخر الهذلي واني لتعروني
لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر اي لاجل
ذكري اياك المعنى الخامس التوكيد وهي الزائدة وهي انواع منها
المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله نحو قوله وهو ابن ميادة
الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان
وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد اي
اجار مسلما وهو بالجيم قال الدماميني لا يتعين الزيادة فيه
لاحتمال ان يكون اجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له انتهى
واما ردف لكم فالظاهر انه اي ردف ضمن معنى اقترب فاللام
صلة له لا زائدة وبه جزم في المغني فقال وليس منه ردف لكم
خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل

اقترب للناس حسابهم انتهى ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بوس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل الجر بما بعدها بها او بالمضاف قولان قال في المغني ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا يعلق انتهى وهو مشكل لان من شان المضاف ان يجر المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها لام المستغاث فانها زايدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها المعنى السادس تقوية العامل الذي ضعف اما بكونه فرعا في العمل كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وامثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو ونحو مصدقا لما معهم ونحو زيد معطي للدراهم ونحو فعال لما يريد ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقوله ولا الله يعطي للعصاة مناها واما متاخرة عن المعمول مع اصالته في العمل نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والاصل والله اعلم ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما اخر الفعل وتقدم معموله عليه ضعف عمله فقوى باللام وليست اللام المقوية زايدة محضة لما يخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة اللازم ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها بل هي بينهما فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزايدة المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزايد يتعلق بالعامل الذي قوته عند الموضح فتكون متعلقة وغير متعلقة في آن واحد وهو ممتنع لادايه الى الجمع بين متنافيين المعنى السابع انتهاء الغاية نحو كل يجري لاجل مسمى اي الى اجل المعنى الثامن القسم وتختص بالجلالة لانها خلف عن التا نحو لله لا يؤخر الاجل اي تالله المعنى التاسع التعجب نحو لله درك اي ما اكثر درك بالدال المهملة المعنى العاشر الصيرورة

عند الاخفش

عند الاخفش وتسمى ايضا لام العاقبة ولام المآل نحو لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير الى ذهاب فان الموت ليس علة للولد والخراب ليس علة للبنا ولكن صار عاقبتهما ومآلهما الى ذلك ومن منع الصيرورة في اللام ردها الى التعليل بحذف النسب واقامة السبب مقامه المعنى الحادي عشر البعدية بالبا الموحدة فتكون مرادفة لبعد نحو اقم الصلاة لدلوك الشمس اي بعده وجعلها في باب المفعول له لام التعليل وتقدم فيه معنى الدلوك المعنى الثاني عشر الاستعلا حقيقة نحو ويخرون للاذقان جمع ذقن اي عليها ومجازا نحو وان اساتم فلها اي عليها قاله في المغني وتاتي للنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال وللتبليغ نحو قل لعبادي قاله ابن مالك وللتبيين نحو سقيا لك قاله سيبويه وللظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة اي فيه وبمعنى عند كقراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم اي عند مجيئه اياهم قاله ابو الفتح وبمعنى من نحو ونحن لكم يوم القيمة افضل اي نحن افضل منكم يوم القيمة وبمعنى عن اذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا اي عن الذين آمنوا قاله ابن الحاجب وللتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد دينارا ونحو جعل لكم من انفسكم ازواجا قاله ابن مالك في التسهيل وتبعه الموضح في المغني واقتصر في النظم على قوله واللام للملك وشبهه وفي تعدية ايضا وتعليل قفي وزيد والبا الموحدة اثنا عشر معنى ايضا احدها الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم لان الفعل لا يتاتى على هذا الوجه الاكمل الا بها حكاه في المغني وهو احد قولي الزمخشري

في البسملة والقول الثاني انها للمصاحبة وهو الظاهر عند المعرف
الثاني التعدية بالتاء المثناة فوق وتسمى باء النقل وهي
المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي الفعل
القاصر نحو ذهب الله بنورهم اي اذهبه وقرئ اذهب الله
نورهم وهذه الاية رد على المبرد والسهيلي حيث زعما ان بين
التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا
له في الذهاب قاله في المغني المعنى الثالث التعويض ويسمى
بالمقابلة وهي الداخلة على الاعواض والاثمان حسا كبعتك
هذا الثوب بهذا العبد فمدخول الباء هو الثمن او معنى نحو كافات
احسانه بضعف فمدخول الباء هو العوض قال في المغني ومنه
ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم يقدرها بالسببية كما
قال المعتزلة وكما قال الجميع يعني من اهل السنة في لن يدخل
احدكم الجنة بعمله لان المعطى بعوض قد يعطى مجانا واما المسبب
فلا يوجد بدون السبب وبهذا تبين انه لا تعارض بين الحديث
والاية لاختلاف محلي الباء بين جمعا بين الادلة انتهى المعنى
الرابع الالصاق وهو اصل معانيها قال سيبويه وانما هي
للالصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا في الكلام
فهذا اصله قال في المغني ثم الالصاق حقيقي نحو امسكت بزيد
اي قبضت على شيء من جسمه او على ما يحبسه من ثوب او نحوه
ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف
ومجازي نحو مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب من
زيد انتهى فجعل الالتصاق بما يقرب منه كالالتصاق به
ثم الحقيقي نوعان ما لا يصل الفعل الا بحرفه كسطوت بزيد
وما يصل الفعل بدونه نحو امسكت بزيد فان الباء افادت ان
امساكك لزيد كان بمباشرة منك له بخلاف امسكت زيدا

فانما يفيد منعه التصرف بوجه ما المعنى الخامس التبعيض
اثبته الاصمعي والفارسي والقتيبي وابن مالك قيل والكوفيون
وجعلوا منه نحو عينا يشرب بها عباد الله اي منها فامسحوا
برؤسكم وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الراس في الوضوء
لما قام عنده من الادلة المعنى السادس المصاحبة وهي التي
يصلح في موضعها مع او يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو وقد
دخلوا بالكفر اي معه او كافرين المعنى السابع المجاوزة وهي
التي يحسن في مكانها عن قيل وتختص بالسؤال نحو فاسأل به
خبيرا اي عنه بدليل يسألون عن انبائكم وقيل لا تختص بالسؤال
بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام اي عنه وزعم البصريون
انها لا تكون بمعنى عن اصلا وتاولوا ما ورد من ذلك المعنى
الثامن الظرفية وهي التي يحسن في مكانها في ثم الظرفية
مكانية وزمانية فالمكانية نحو وما كنت بجانب الغربي اي فيه
والزمانية نحو نجيناهم بسحر اي فيه المعنى التاسع البدل
وهي التي يحسن في مكانها بدل كقول بعضهم وهو رافع بن خديج تج
الصحابي رضي الله عنه ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة
اي بدلها المعنى العاشر الاستعلاء وهي التي يحسن في موضعها
على نحو ومن اهل الكتاب من ان تامنه بقنطار اي على قنطار
قاله الاخفش ويدل له هل آمنكم عليه الا كما امنتكم على
اخيه من قبل ونحو واذا مروا بهم يتغامزون اي عليهم
بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين المعنى الحادي عشر
السببية وهي الداخلة على سبب الفعل نحو فبما نقضهم ميثاقهم
لعناهم اي لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم كما ان باء الاستعانة
هي الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا يندرج احدهما في الاخر
خلافا لابن مالك فانه ادرج باء الاستعانة في باء السببية وعد

من مفرداته المعنى الثانى عشر التوكيد وهى الزايدة وتزاد مع
الفاعل نحو كفى بالله شهيدا ومع المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة ومع المبتدا نحو بحسبك درهم ومع خبر ليس نحو
ليس زيد بقايم وتاتى البا للقسم وهى اصل احرفه وتستعمل
فى القسم الاستعطافى وهو المؤكد بجملة طلبية نحو بالله هل قام
زيد اى اسالك بالله مستحلفا وغير الاستعطافى وهو المؤكد
بجملة خبرية نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو قد احسن بى اى
الى وقيل ضمن احسن معنى لطف وللتفدية نحو بابى انت واى
اى فداؤك ابى وامى واقتصر الناظم على قوله والظرفية
استبن بيا وفى وقد يبينان السببا بالبا استعن وعد عوض
الصق ومثل مع ومن وعن بها انطق ولفى ست معان احدها
الظرفية مكانية او زمانية فالاولى نحو فى ادنى الارض و
الثانية نحو فى بضع سنين فادنى وبضع اكتسبا الظرفية
من المضاف اليهما فان ادنى اسم تفضيل من الدنو وبضع اسم لما
بين الثلاث الى التسع او مجازية اما بكون الظرف والمظروف
معينين نحو ولكم فى القصاص حياة او الظرف معنى والمظروف
ذاتا نحو اصحاب الجنة فى رحمة الله او بالعكس نحو لقد كان لكم
فى رسول الله اسوة حسنة وفى بعض النسخ لقد كان فى يوسف
الاية والثانى للسببية نحو لمسكم فيما افضتم فيه عذاب
عظيم اى لمسكم عذاب عظيم بسبب ما افضتم اى خضتم فيه
والثالث للمصاحبة عند الكوفيين وهى التى يحسن موضعها مع
نحو قال ادخلوا فى امم اى مع امم والرابع للاستعلاء عند
الكوفيين والقتيبى وهى التى يحسن موضعها على نحو لاصلبنكم
فى جذوع النخل اى عليها وقيل ان فى هنا ليست بمعنى على ولكن
شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فى الشى كالقبر للمقبور

والخامس

والخامس للمقايسة وهى الداخلة بين مفضول سابق وفاضل
لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا فى الاخرة الا قليل اى بالقياس
الى الاخرة والسادس بمعنى البا عند الكوفيين والقتيبى
كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون فى طعن
الاباهر والكلا اى بصيرون بطعن وهو بالبا الموحدة وكسر
الصاد المهملة جمع بصير نعت فوارس والاباهر جمع الابهر
وهو عرق اذا قطع مات صاحبه والكلا جمع كلوه وتاتى فى
بمعنى من نحو فى تسع ايات اى منها قاله الحوفى وللتعويض وهى
الزايدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت
اصله ضربت من رغبت فيه اجازه ابن مالك وحده قال فى المغنى
وفيه نظر وللتوكيد وهى الزايدة لغير تعويض اجازه الفارسى
فى الضرورة واجازه بعضهم فى الكلام وجعل منه وقال اركبوا
فيها اى اركبوها واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما
يوخذ من قوله والظرفية استبن بيا وفى وقد يبينان السببا
ولعلى اربعة معان احدها الاستعلا على مجرورها وهو الغالب
نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب منه نحو او
اجد على النار هدى والثانى الظرفية كفى قاله الكوفيون
نحو ودخل المدينة على حين غفلة اى فى حين غفلة والثالث
المجاوزة كعن كقوله وهو نحيف العامرى اذا رضيت على
بنو قشير لعمر الله اعجبنى رضاها اى اذا رضيت عنى وبنوا
قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك اعاد
الضمير عليها مؤنثا ويحتمل ان يكون رضى ضمن معنى عطف قاله
فى المغنى وقال الكساى حمل على نقيضه وهو سخط وقال ابو
عبيدة انما ساغ هذا لان معناه اقبلت على الرابع المصاحبة
كمع عند الكوفيين نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم

اى مع ظلمهم وتاتى بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم
اى لهدايته اياكم وبمعنى عند نحو ولهم على ذنب اى عندى و
مرادفة من نحو اذا اكتالوا على الناس اى منهم وموافقة البا
نحو حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق اى بان لا اقول وبذلك
قرا ابى وزايدة للتعويض وغيره فالاول ان الكريم وابيك
يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اى عليه فحذف عليه وزاد على
قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثانى كقول حميد بن
ثور ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاه تروق
زاد على لان راق متعدية بنفسها تقول راقنى حسن الجارية
ونص سيبويه على ان على لا تزاد ولا حجة فى البيت لاحتمال تضمين
تروق تشرف وللاستدراك كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء
صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله اى لكنه واقتصر الناظم
على قوله على للاستعلا ومعنى فى وعن ولعن اربعة معان
ايضا احدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سرت
عن البلد ورميت عن القوس والمثال الاول متفق عليه
والثانى مختلف فيه فقال ابن مالك هى فيه للاستعانة بمعنى البا
لانهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفرا
وفيه رد على الحريرى فى انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت
القوس هى المرمية وحكى ايضا رميت على القوس قاله فى المغنى
الثانى البعدية بالبا الموحدة نحو لتركبن طبقا عن طبق اى
حالا بعد حال ويحتمل ان يكون على بابها والتقدير طبقا متباعدا عن صو
فى الشدة عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم فى الشدة مما
قبله قاله الدمامينى الثالث الاستعلا كقوله تعالى ومن
يبخل فانما يبخل عن نفسه اى عليها ويحتمل التضمين والمعنى فانما
يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدمامينى وكقول الشاعر

وهو

وهو ذو الاصبع العدوانى واسمه الحدثان بن الحارث بن محرث
لاه ابن عمك لا افضلت فى حسب عنى ولا انت ديانى فتخزو ى
اى على لان المعروف ان يقال افضلت عليه قاله فى المغنى ولاه
اصله لله فحذفت اللامان الجارة والاخرى شذوذا والمعنى
لله در ابن عمك لا افضلت فى حسب على ولا انت مالكى فتسوسنى
الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركى الهتنا عن قولك اى لاجله
قال فى المغنى ويجوز ان يكون حالا من ضمير تاركى اى ما نتركها
صادرين عن قولك وهذا راى الزمخشرى انتهى وتكون عن
مرادفة من نحو وهو الذى يقبل التوبة عن عباده اى منهم
ومرادفة البا نحو وما ينطق عن الهوى اى به وللاستعانة
نحو رميت عن القوس اى به كما تقدم عن ابن مالك والبدلية
نحو لا تجزى نفس عن نفس شيا اى بدل نفس وفى الحديث صومى
عن امك اى بدل امك والظرفية كقوله ولا تك عن حمل
الرباعة وانيا اى فى حمل بدليل ولا تنيا فى ذكرى وزايدة
للتعويض من اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفس اتاها
حمامها فهلا التى عن بين جنبيك تدفع قال ابن جنى اراد فهلا
تدفع عن التى بين جنبيك فحذف من اول الموصول وزيدت
بعده واقتصر فى النظم على قوله بعن تجاوزا عنى من قد فطن
وقد تجى موضع بعد وعلى وللكاف اربعة معان ايضا احدها
التشبيه نحو قوله تعالى فكانت وردة كالدهان والثانى
التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون نحو واذكروه كما هداكم
فالكاف تعليلية وما مصدرية اى لهدايته اياكم واجاب
الاكثرون بانه من وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية
يشتركان فى امر وهو الاحسان فهذا فى الاصل بمنزلة واحسن
كما احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام

بخصوصيّة المطلوب والثالث الاستعلا ذكره الاخفش
والكوفيّون قيل لبعضهم وهو روبة كيف اصبحت قال خير
اى على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجى الكاف بمعنى البا وقيل
هى للتشبيه على حذف مضاف اى كصاحب خير وجعل منه
اى من الاستعلا الاخفش قولهم كن كما انت اى على ما انت عليه
فالكاف بمعنى على وما موصولة وانت مبتدا حذف خبره هذا
احد الاعاريب والثانى ان ما موصولة وانت خبر حذف
مبتدؤه اى كالذى هو انت والثالث ان ما زايدة ملغاة و
الكاف جارة وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور والمعنى كن
فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى الرابع ان ما كافة وانت
مبتدا حذف خبره اى عليه او كاين الخامس ان ما كافة ايضا وانت
فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير السادس
ان ما زايدة وشبه الشئ بنفسه فى حالتين المعنى الرابع
من معانى الكاف التوكيد وهى الزايدة نحو ليس كمثله شئ
اى ليس شئ مثله كذا قدره الاكثرون اذ لو لم يقدروه
كذلك صار المعنى ليس شئ مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات
المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفى المثل لان زيادة الحرف
بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جنى وقيل الكاف هنا غير
زايدة ثم اختلفوا فقيل الزايد مثل كما زيدت فى فان آمنوا
بمثل ما آمنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من
الضمير قال فى المغنى والقول بزيادة الحرف اولى من القول
بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل
لا زايد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس
كذاته شئ وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثل بمعنى كالشبه
والشبيه والمعنى ليس كصفته شئ وقيل الكاف اسم مؤكد

بمثل

بمثل كما عكس ذلك   فصيّروا مثل كعصف ماكول زاد
فى المغنى فى معانى الكاف المبادرة   اذا اتصلت بما فى
نحو سلّم كما تدخل وصلّ كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز فى النهاية
وابو سعيد السيرافى وغيرهما وهو غريب جدا انتهى واقتصر
الناظم على قوله شبه بكاف وبه التعليل قد يعنى وزايدا
لتوكيد ورد ومعنى الى وحتى انتها الغاية مكانية او زمانية
مثال الى فى المكان نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى و
مثالها فى الزمان نحو ثم اتموا الصيام الى الليل ومثال حتى
فى المكان نحو اكلت السمكة حتى راسها ومثالها فى الزمان نحو
سلام هى حتى مطلع الفجر وتقدم ان من معانى اللام الانتها
ولذلك جمعها الناظم بقوله للانتها حتى ولام والى وانما
تجر حتى فى الغالب اخر نحو حتى راسها او متصل بآخر نحو حتى مطلع
الفجر كما مثلنا واذا ثبت انها لا تجر الا اخرا او متصلا به فلا
يقال سهرت البارحة حتى نصفها لان النصف ليس اخرا ولا
متصلا بالاخر قالته المغاربة قال فى المغنى وتوهم ابن مالك
ان ذلك لم يقل به الا الزمخشرى وحده فاعترض عليه بقوله
عيّنت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا
ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت فى تلك الليلة حتى
نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به انتهى وناقشه
الدمامينى بانها فى حكم الملفوظ بها ولا اثر لخصوصية النطق
بها فى ذلك ومعنى كى التعليل نحو جئت كى اقرا اى للقراءة
ومعنى الواو والتا المثناة فوق القسم نحو والله وتالله ومعنى
مذ ومنذ ابتدا الغاية فى الزمان فيكونان بمعنى من ان كان الزمان
ماضيا كقوله وهو زهير بن ابى سلمى بضم السين لمن الديار
بقنة الحجر اقوين مذ حجج ومذ دهر اى من حجج ومن دهر والحجج

بكسر الحا جمع حجة بكسرها ايضا وهي السنة والدهر الزمان
والديار مبتدا تقدم خبره فى الجار والمجرور قبله وقنة بضم القاف
وتشديد النون اعلا الجبل والحجر بكسر الحا المهملة وسكون الجيم
حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام عند وادى القرى واقوين
بسكون القاف وفتح الواو خلون من سكانهن وقوله وهو
امرء القيس الكندى قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان
وربع عفت اثاره منذ ازمان اى من ازمان وقفا امر للواحد
بلفظ الاثنين على حد القيا فى جهنم او بلفظ الواحد والالف
بدل من نون التوكيد الخفيفة اجرا للوصل مجرى الوقف
واصله قفن وعرفان بكسر العين مصدر عرف معرفة وعرفانا
والربع المنزل وعفت درست وانمحت واثاره جمع اثر ومعنى
مذ ومنذ الظرفية فيكونان بمعنى فى ان كان الزمان حاضرا
نحو ما رايته مذ او منذ يومنا اى فى يومنا والى ذلك اشار الناظم
بقوله وان تجرا فى مضى فكمن هما وفى الحضور معنى فى ويكونان
بمعنى من والى معا فيدلان على ابتدا الغاية وانتهايها معا
فيدخلان على الزمان الذى وقع فيه ابتدا الفعل وانتهاؤه
اذ كان الزمان معدودا نكرة نحو ما رايته مذ او منذ يومين
اى من ابتدا هذه المدة الى انتهايها ورب ليست للتقليل
دايما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دايما خلافا لابن درستويه
وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا قاله فى المغنى
فالاول كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين
وكقوله عليه الصلاة والسلام يا رب كاسية فى الدنيا عارية
يوم القيمة وقول بعض العرب عند انقضا رمضان يا رب
صايمه لن يصومه وقايمه لن يقومه باضافة صايم وقايم
الى ضمير رمضان وهو مما تمسك به الكساى على اعمال اسم

الفاعل المجرد بمعنى الماضى وقول الشاعر يا رب يوم قد لهو
وليلة بآنسة كانها خط تمثال ووجه الدليل ان الاية
والحديث والمثال مسوقات للتخويف والبيت مسوق للافتخار
ولا يناسب واحدا منها التقليل قاله فى المغنى والثانى وهو
التقليل كقوله وهو رجل من ازد السراة الا رب مولود وليس
له اب وذى ولد لم يلده ابوان وذى شامة سودا فى حر
وجهه مجللة لا تنجلى لزمان ويكمل فى تسع وخمس شبابه
ويهرم فى سبع مضت وثمان وعن الفارسى ان عمرا الجنى
سال امرء القيس عن مراد الشاعر فقال يريد بذلك عيسى
وادم عليهما الصلاة والسلام والقمر ويلده بسكون اللام
وفتح الدال وضمها واصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال
فسكن اللام تشبيها لها بتا كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال
بالفتح اتباعا لفتحة التا او بالضم اتباعا لضمة الها والشامة
الخال وهى النكتة السودا فى الجسم المخالفة للونها وفى القاموس
شامة غرا وهو غير مناسب للشامة اذ الغرا البيضا والشامة
سودا والحر من الوجه ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد
قاله الدمامينى ومجللة اى ذات عز وجلال وروى مخلجة
بتقديم الجيم على الحا المهملة اى منكسة ويهرم اى تشيب كله
الكلبى فصل من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية
والاسمية وهو خمسة احدها الكاف وهل اسميتها فى النثر
والشعر معا او فى الشعر فقط قولان والاصح منهما ان اسميتها
مخصوصة بالشعر كقوله وهو العجاج يصف نسوة بيض
ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم فالكاف هنا اسم
بمعنى مثل لان حروف الجر مختصة بالاسما وبيض جمع بيضا
والنعاج جمع نعجة وهى هنا البقر الوحشية ولا يقال لغير

البقر من الوحش نعاج والجم بضم الجيم جمع جما وهي التي لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضحكن عن برد والبرد بفتحتين مطر منعقد والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذايب يعني ان النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذايب لطافة ونظافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول النظم واستعمل اسما والثاني والثالث عن وعلى يستعملان اسمين وذلك اذا دخلت عليهما من فتكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول كقوله وهو قطري الخارجي فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فعن هنا اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء ودريئة بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة وهي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي ومرة مصدر مر والثاني كقوله وهو مزاحم بن الحارث العقيلي يصف القطا غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل فعلى هنا اسم بمعنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعي وقال ابو عبيدة بمعنى عند والضمير المجرور بها يعود الى فرخها وغدت بالمعجمة من اخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القطا وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة اي تصوت من جوفها من شدة العطش قال ابو حاتم قلت للاصمعي كيف قال غدت والقطا انما تذهب الى الماء ليلا فقال لم يرد الغدوة وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشية ولا بكور هناك قاله ابن السيد وتم بفتح المثناة فوق اي كمل وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدماميني ما بين الوردين تستعمل في الابل ولكنه استعار

للقطا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب ولا تنافي بينهما والقيض بفتح القاف وسكون الياء اخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدماميني القشر الاعلى من البيض وقال العيني اراد به الفرخ ههنا وزيزاء بزاءين معجمتين مكسور اولهما بينهما يا مثناه تحت وبالمد الغليظة من الارض ويروى ببيداء بالمد المهلكة والمجهل القفر الذي فيه اعلام يهتدى بها وهو مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز ان يكون نعتا لزيزاء عند البصريين قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل والى استعمال عن وعلى اسمين اشار الناظم بقوله وكذا عن وعلى من اجل ذا عليهما من دخلا وقد تكون على فعلا ماضيا تقول علا يعلو علوا وعلا يعلى علا قاله ابن خالويه في الطارقية وقد يكون الى اسما واحد الآلاء الله وهي نعمة تقول الى والآلاء قاله ابو البقا في شرح لمع ابن جني والرابع والخامس مما يستعمل اسما مذ ومنذ وذلك في موضعين اشار اليهما الناظم بقوله ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا وقيل الفعل احدهما ان يدخلا على اسم مرفوع نكرة او معرفة معدودا اولا نحو ما رايته منذ يومان فيومان منكر معدود او منذ يوم الجمعة فيوم الجمعة معرف غير معدود وبما جنيف اي حين اذ رفع ما بعدهما مبتدان وما بعدهما خبر عنهما واجب التاخير اجرا للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا قاله في المغني وقيل بالعكس فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدا وهو مذهب الاخفش وابي اسحق الزجاج وابي القاسم الجرجاني ومعناهما بين وبين

مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قاله
في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف وقيل ظرفان وما بعدهما
فاعل بكان تامة محذوفة والتقدير مذ كان يومان او يوم الجمعة
وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضا
والسهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدا محذوف و
التقدير من الزمان الذي هو يومان وهو قول بعض الكوفيين
وهو مبني على ان منذ مركبة من من الجارة وذو الطائية او من
ومن اذ وذكر ابن الخباز في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال
في نحو ما لقيته منذ يومان اربعة اقوال فللبصريين قولان
قال الفارسي التقدير امد ذلك يومان فمذ مبتدا ويومان
خبره وقال ابن جني بيني وبين لقائه يومان فمذ خبر ويومان
مبتدا وللكوفيين قولان احدهما ان من حرف وذو موصولة
وهو يومان مبتدا وخبر والجملة صلة فحذفت الواو والمبتدا
اوضمنت الميم اتباعا والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان فيومان
فاعل بفعل محذوف انتهى والموضع الثاني ان يدخلا على الجملة
فعلية كانت وهو الغالب كقوله وهو الفرزدق يرثي
يزيد بن المهلب ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسمى فادرك
خمسة الاشبار فادخل مذ على الجملة الفعلية وهي عقدت
وخبر زال يدني في البيت بعده وسما ارتفع وادرك الحق والمراد
بخمسة الاشبار ارتفاع قامته او موضع قبره قاله الدماميني
او اسمية كقوله وهو ميمون الاعشى وما زلت ابغي المال
مذ انا يافع وليدا وكهلا حين شبت وامردا فادخل مذ على
الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذي راهق
العشرين سنة يقال يفع وايفع فهو يافع ولا يقال موفع
قاله في القاموس والوليد الصبي والكهل ما تعدى الثلاثين

وقيل

وقيل بعد الاربعين الى الخمسين او الستين والامرد الذي
ليس على وجهه شيء من الشعر ولم يجاوز حد الانبات فان جاوز
ولم ينبت فهو اثط بالمثلثة والمهملة المشددة قاله الزركشي
وهما حينئذ اي حين اذ دخلا على الجملتين ظرفان باتفاق مضافان
فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدان
فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر قاله في المغني
وهو مصرح بخلاف في المسئلة فلا تحسن دعوى الاتفاق
السابقة منه واصل مذ منذ فحذفت النون بدليل رجوعهم
الى ضم الذال عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان
الاصل الضم لكسروا ولو قيل بالعكس وزيدت النون كان
مذهبا كما قالوا في ابنم اصله ابن فزيدت الميم وقال ابن ملكون
هما اصلان لانه لا تصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم
ان وكأن قاله في المغني وقال المالقي اذا كانت مذ اسما
فاصلها منذ واذا كانت حرفا فهي اصل نظرا الى ان الحرف لا
يتصرف فيه وفيه الرد السابق وقد تكسر ميمها عند عكل
وسكون ذال مذ قبل متحرك اعرف من ضمها وضمها قبل ساكن
اعرف من كسرها لان القريب اولى من الغريب والمالوف خير
من المنكور وضم ذال مذ لغة بني غني وبنو غني حي من غطفان
قاله في الصحاح ووجه الضم انهم قدروا النون محذوفا
لفظا لا نية على حد قوله ومن قبل نادى بالكسر بلا تنوين
فصل تزاد كلمة ما بعد من وعن والبا كثيرا وبعد اللام
قليلا فلا تكفهن عن عمل الجر والى ذلك اشار الناظم بقوله
وبعد من وعن وباء زيد ما فلم تعق عن عمل قد علما فمن نحو مما خطا ياهم
وقرئ خطيئاتهم وهو ظاهر في الاستشهاد لظهور الاعراب
فيه وبه مثل في المغني وعن نحو عما قليل والبا نحو فبما نقضهم

واللام كقول الاعشى الى ملك خيرار بابه فان لما كل شئ قرارا
بريد فان لكل شئ واذا ادخل شئ من هذه الاحرف المقترنة بما
على فعل وجملة اسمية اولت ما بها موصول حرفي والجملة
صلتها وتزاد ما بعد رب والكاف فيبقى العمل قليلا وتكفهما
كثيرا والى ذلك اشار الناظم بقوله وزيد بعد رب والكاف
فكف وقد يليهما وجر لم يكف فالعمل كقوله وهو عدى بن الرعلا
الغساني ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلا
فجر برب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجرورا بالعطف على ضربة
ونجلا بالجيم والمد الواسعة البينة الاتساع صفة طعنة
واضيفت بين الى بصرى لاشتمالها على اماكن او على تقدير مضاف
اى اماكن بصرى وهى بضم الباء بلدة بالشام كرسى حوران وقوله
وهو عمرو بن البراقة النهمى بكسر النون ونصر مولانا ونعلم
انه كما الناس مجروم عليه وجارم فجر الناس بالكاف المقترنة
بما الزائدة والمجروم بالجيم من الجرم ويروى مظلوم عليه
وظالم والغالب فيما اذا زيدت بعد رب والكاف ان تكفهما
عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل قال سيبويه جعلوهما مع ما
بمنزلة كلمة واحدة كقوله وهو نهشل بن جرى يرثى اخاه
اخ ماجد لم تخزنى يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه
فسيف مبتدا ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما الزائدة واراد
بيوم مشهد يوم صفين لما قتل اخوه مالك بها مع على رضى الله
عنه واراد بعمرو عمرو بن معدى كرب وسيفه هو الصمصامة
والمشهد مصدر ميمى ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب
السيف نحو شبر من طرفه وجمعه على حد شابت مفارقه وانما
للانسان مفرق واحد والعرب يقدرون تسمية الجزء باسم
الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد وقوله وهو جذيمة الابرش

ربما

ربما اوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات فكف رب عن الجر و
ادخلها على الجملة الفعلية وهى اوفيت اى نزلت وعلم اى جبل و
شمالات بفتح الشين جمع شمال ريح تهب من ناحية القطب
فاعل ترفعن والغالب على رب المكفوفة ان تدخل على فعل ماض
كهذا البيت لان التنكير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده
والمستقبل مجهول وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضى
لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين
قال الرمانى انما جاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله
كالماضى وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير
ربما كان يود وكان شانية ورده فى المغنى وندر دخولها على
الجملة الاسمية خلافا للفارسى فى المنع من الدخول كقوله
وهو ابو دواد الايادى بدالين مهملتين اولها مضمومة بعدها
واو فالف ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار
فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتدا
والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع راعيه
وقيل اسم جمع الابل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم
وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعد للقنية والعناجيج
بعين مهملة فنون فالف فجيمين بينهما مثناة تحتية جياد
الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهى الخيل الطويلة الاعناق
والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة
ودخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر جدا حتى قال
ابو على الفارسى يجب ان يقدر ربما اسما نكرة مجرورا برب بمعنى
شئ ويقدر الجامل خبرا لضمير محذوف والجملة صفة لما
وفيهم متعلق بحال محذوفة اى رب شئ هو الجامل كائنا فيهم
وانما قدر الفارسى ضميرا محذوفا ولم يجعل الجملة على حالها لانه

لما يحصل الربط بين الصفة والموصوف فصل بحذف رب ويبقى عملها بعد الفا كثيرا كقوله وهو امرؤ القيس الكندي

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمايم محول

فجر مثل برب المحذوفة بعد الفا ومعنى طرقت اتيتها ليلا والهيتها شغلتها والتمايم التعاويذ واحدها تميمة وهي العوذ التي تعلق على الصبي وقاية من العين والسحر ومحول من حول الصبي فهو محول اذا تم له حول اي سنة وانما خص الحبلى والمرضع بذلك لانهما ازهد النسا في الرجال واقلهن شغفا بهم وبعد الواو اكثر لان العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفا لاشتراكهما في العطف كقوله وهو امرؤ القيس ايضا

وليل كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع الهموم ليبتلي

فجر ليل برب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكادة امره بموج البحر واستعار له سدولا وهي الستور واحدها سدل لما يحول منه بين البصر وبين ادراك المبصرات وعلي متعلق بارخى والبا في بانواع للمصاحبة ويبتلي يختبر تقول رب ليل بهذه الصفه ارخى علي ستور ظلامه مع انواع الاحزان ليختبرني الصبر على الشدايد ام اجزع منها وبعد بل قليلا لبعدها من الواو كقوله وهو روبة والعجاج بل مهمه قطعت بعد مهمه فجر مهمه برب المحذوفة بعد بل والمهمه المفازة البعيدة الاطراف والى حذف رب وابقاء جرها بعد هذه الاحرف الثلاثة اشار الناظم بقوله

وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو وشاع ذا العمل

وبدونهن اقل كقوله وهو جميل بن معمر

رسم دار وقفت في طلله كدت الحياة من جلله

فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان لاصقا من اثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من اثار الدار واي

اموت

اموت ويروى بدل الحيوة الغداة وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم فقيل من اجله وقيل من عظم امره في عيني والجلل العظيم وقد تحذف حرف الجر غير رب ويبقى عمله واليه الاشارة بقول النظم

وقد يجر بسوى حذف وموضعان سماعي

كقول رؤبة بضم الرا وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة خير بالجر والحمد لله جوابا لمن قال له كيف اصبحت والاصل بخير او على خير فحذف الجار وابقى عمله ورؤبة هذا من فصحا العرب قال الزمخشري ومن امضغ العرب للشيح والقيصوم يريد بذلك تحقيق انه بدوي لا حقيقة المضغ لان هذين النبتين لا يمضغهما الادميون ومن قراءته ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة برفع بعوضة وقياسي واليه اشار الناظم بقوله

وبعضه يرى مطردا

كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور اي بكم من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجر بالاضافة واحتج الجمهور بوجهين احدهما ان كم الاستفهامية لا يصلح ان تعمل الجر لانها قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني ان الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل على ان الجر بمن مضمرة لكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة لا بمن مضمرة خلافا للفرا وكقولهم ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف اي وفي الحجرة عمرا اذ لو عطفت على المجرور بفي لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه ومتابعيه لضعف العاطف عن ان يقوم

مقام عاملين مختلفين خلافا للاخفش اذا قدرا لعطف على
معمولى عاملين فجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا
على زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فان العامل
فى الدار حرف الجر والعامل فى زيد ان وكقولهم برجل صالح
ان لا صالح فطالح حكاه يونس بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف
وتقديره ان لا امر انا بصالح فقد مررت بطالح هذا تقدير
ابن مالك وقدره سيبويه ان لا اكن مررت بصالح فبطالح
قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسى فى شرح
كتاب سيبويه اذا قلت ان لا امر نقضت المعنى فانك قد قلت
مررت بصالح ثم تقول ان لا امر بصالح فيما يستقبل وانما
المرور واقع فلا بد من اضمار الكون فتقول ان لا اكن فيما
يستقبل موصوفا بكون مررت بصالح فانما قد مررت بطالح
نقله المرادى فى شرح التسهيل عنه فى باب كان واخواته هذا

باب الاضافة

وهى لغة مطلق الاسناد قال
امرء القيس ❊ فلما دخلناه اضفنا ظهورنا ❊ الى كل حارى جديد
مشطب ❊ يريد لما دخلنا هذا البيت اسندنا ظهورنا الى كل
رجل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرايق واصطلاحا اسناد
اسم الى غيره على تنزيل الثانى من الاول منزلة تنوينه او ما
يقوم مقام تنوينه قاله الموضح فى شرح الشذور تحذف انت
من الاسم الذى تريد اضافته ما فيه من تنوين ظاهر كتنوين
ثوب او تنوين مقدر كتنوين دراهم لان غير المنصرف فيه
تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذى يدل على
ان فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز فى نحو هو احسن وجها اذ لا
ينصب نحو هذا الا عن تمام الاسم بالتنوين كقولك فى ثوب
ودراهم ثوب زيد ودراهمه فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر

ومن

ومن دراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على الانفصال
والاضافة تدل على الاتصال فلا تجمع بينهما وتحذف ما فيه
من نون تلى علامة الاعراب وهى اربعة الاول والثانى نون
التثنية وشبهها فالاول نحو تبت يدا ابى لهب فيدا تثنية
يد والاصل يدان فحذفت نون التثنية للاضافة لانها تلى
علامة الاعراب وهى الالف والثانى نحو هذان اثنا زيد فا اثنا
شبيه بالتثنية فى الاعراب بالحروف وليست تثنية حقيقة
اذ لا يقال فى مفردها اثن والاصل اثنان فحذفت النون
للاضافة لما ذكرنا والثالث والرابع نون جمع المذكر السالم
وشبهه فالاول نحو والمقيمى الصلاة فالمقيمى جمع مقيم
جمع مذكر سالم والاصل والمقيمين فحذفت نون الجمع للاضافة
لانها تلى علامة الاعراب وهى اليا والثانى نحو عشرو عمرو
فعشرو شبيه بجمع المذكر السالم فى اعرابه بالحروف وليس
بجمع حقيقة لانه لا مفرد له وانما حذفت نون التثنية والجمع
وشبههما لانها اشبهت التنوين فى كونها تلى علامة الاعراب
كما ان التنوين يلى علامة الاعراب ولهذا لا تحذف النون التى
تليها علامة الاعراب نحو بساتين زيد وشياطين الانس لانها
لا تشبه التنوين فيما ذكر لان النون فى هذين المثالين يليها
علامة الاعراب وهى الحركة بنا على ان الاعراب واقع بعد اخر
الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا احد قولين
فى المسئلة والقول الثانى ان الاعراب مقارن لاخر المعرب
لا بعده والى حذف النون والتنوين من المضاف اشار الناظم
بقوله ❊ نونا تلى الاعراب او تنوينا ❊ مما تضيف احذف وتجر
المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وهو الاصح لاتصال
الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ج

قوله الاول فحذف نون الصلة عادة
تقدير والمقيمى الصلوة

ولا بالاضافة خلافا للسهيلي وابي حيان في النكت الحسان ولا
بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافا لابن الباذش فصل
وتكون الاضافة على معنى اللام بالكثرة لانها الاصل ولذلك
اقتصر عليها الزجاج وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة ولهذا
لم يذكره الا ابن مالك تبعا لطائفة قليلة وضابط الاضافة
التي تكون بمعنى في ان تكون الثاني وهو المضاف اليه ظرفا
للاول وهو المضاف سوا كان زمانا او مكانا فالزمان نحو
مكر الليل وتربص اربعة اشهر والمكان نحو يا صاحبي السجن
وشهيدا الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للصاحبين والتقدير
مكر في الليل ويا صاحباي في السجن وضابط الاضافة التي تكون
بمعنى من ان تكون الاول وهو المضاف بعض الثاني وهو المضاف
اليه وان تكون المضاف اليه صالحا للاخبار به عنه اي عن
المضاف نحو خاتم فضة الا ترى ان الخاتم الذي هو المضاف
بعض جنس الفضة المضاف اليها وانه يصح الاخبار بالمضاف
اليه عن المضاف فانه يقال هذا الخاتم فضة فيخبر بالفضة
عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته فان انتفى شرط
القسم الاول او الشرطان معا في القسم الثاني نحو ثوب زيد
وغلامه مما الاضافة فيه تفيد الملك وحصير المسجد وقنديله
مما الاضافة فيه تفيد الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة
الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف
اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف او انتفى
الشرط الاول الاول من شرطي القسم الثاني فقط نحو يوم الخميس
فان اليوم وان كان يصح انه يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم
الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى
الى الاسم او انتفى الشرط الثاني من الشرطين فقط نحو يد زيد

فان اليد

فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان تخبر عنها بزيد فلا
يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله واذا انتفى
ان تكون الاضافة بمعنى من او في فالاضافة بمعنى لام الملك كما
في ثوب زيد وغلامه او لام الاختصاص كما في بقية الامثلة
ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى
اللام كما صرح به ابن جني والشلوبين والى ذلك يشير قول
الناظم والثاني اجرر وانو من او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام
خذا لما سوى ذينك فعلم منه ان كل اضافة امتنع فيها ان تكون
بمعنى من او في فهي بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام
زيد او تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو ذي مال وعند زيد
ومع عمرو وامتحان هذا ان تاتي مكان المضاف بما يرادفه
او يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجمهور الى ان
الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما اوهم
معنى في فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب ابو
الحسن بن الضايع الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على
كل حال وكان يقدر في ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق
للخز بما هو اصله وذهب ابو حيان الى ان الاضافة ليست على
تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته فصل والاضافة
على ثلاثة انواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه
ان كان المضاف اليه معرفة كغلام زيد فغلام قبل الاضافة
نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها وتخصيصه
اي تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه نكرة
كغلام امراة فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص
فلما اضيف الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ
درجة التعريف فان غلام امراة اخص من غلام ولكنه لم يبلغ

بعينه كما تميز غلام زيد به قاله في المغني والى ذلك يشير قول
الناظم، واخصص اولا واعطه التعريف بالذي تلا، وهذا
النوع هو الغالب ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضايفين
موثر في الاخر فالاول يؤثر في الثاني الجر والثاني يؤثر في الاول
التعريف او التخصيص ونوع يفيد تخصيص المضاف دون
تعريفه وذلك قسمان قسم يقبل التعريف ولكن يجب تاويله
بنكرة وقسم لا يقبله اصلا فالاول ضابطه ان يقع موقع ما
لا يكون معرفة كقوله، ابا الموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك
تخوفيني، ونحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده
فهذه المضافات الى المعرفة يجب تاويلها بنكرة لان لا لا تعمل في
المعارف ورب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة
فالاضافة في هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف
والثاني ضابطه ان يكون المضاف متوغلا اي شديدا لدخول
في الابهام يقال وغل في الشيء اذا دخل فيه دخولا بينا كغير ومثل
اذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما من كل وجه قال
ابو البقا اذا اريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة
كقولك عليك الحركة غير السكون وان اريد بها غير ذلك لم تتعرف
لان المغايرة بين الشيئين لا تخص وجها بعينه انتهى فجعل
المقتضي للتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافي
وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج
وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيها انك اذا قلت غير
زيد فكل شيء الا زيدا غيره وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق
وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا او اشتركا في وصف من
الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه
والمبرد الى ان سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لتشابههما لتشابههما

اسم الفاعل بمعنى الحال الا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك
ومماثلك واختاره ابو حيان في النكت الحسان وهذا النوع من جهة
السماع ومنه شبهك وخدنك وضربك وتربك ونحوك وندك
وحسبك وشرعك وامثالها مثلك وغيرك فاذا اريد بهما مطلق
المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالاضافة ولذلك صح وصف
النكرة بهما في نحو مررت برجل مثلك او غيرك ومما ما يفيد تعريف
المضاف او تخصيصه ومما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه
معنوية لانها افادت امرا معنويا وهو تعريف المضاف او تخصيصه
وتسمى ايضا محضة اي خالصة من تقدير الانفصال اذ ليس
قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام لزيد مثل لك ونوع لا
يفيد شيئا من ذلك التعريف او التخصيص وضابطه ان يكون
المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال او
الاستقبال واليه اشار الناظم بقوله، وان يشابه المضاف
يفعل، وصفا فعن تنكيره لا يعزل، فخرج بالصفة المصدر المقدر
بان والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان
وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله، ان وجدي بك
الشديد اراني، عاذرا فيك من عهدت عذولا، فوصف وجدي
وهو مصدر مضاف الى يا المتكلم بالشديد ومثله المصدر
الواقع مفعولا له نحو جئت اكرامك فان اضافته محضة خلافا
للرياشي وخرج بتشبه المضارع الى اخره اسم التفضيل نحو افضل
القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج
والفارسي وابي البقا والكوفيين وجماعة من المتاخرين كالجزولي الى
وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه
الصحيح بدليل قولهم مررت برجل افضل القوم ولو كانت اضافته
محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على

فيكون من بدل ...

المشتق

البدل المعرفة من النكرة قال وذلك باطل لان البدل با
يقل انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل وهذا الذي حكاه
عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختار
خلافه وزعم ان ذلك قول سيبويه وخرج ايضا الصفة التي
بمعنى الماضي نحو ضارب زيد امس فان اضافته محضة على الصحيح
خلافا للكسائي وخرج ايضا الصفة التي لم تعمل نحو كاتب
القاضي وكاسب عياله فان اضافتها محضة وهذه الصفة
الشبيهة للمضارع في ارادة الحال او الاستقبال ثلاثة انواع
كما يوخذ من امثلة النظم اسم الفاعل المضاف لمعموله الظاهر
او المضمر فالاول كضارب زيد الان او غدا والثاني نحو زاجينا
الان او غدا ومنه امثلة المبالغة كشراب العسل واسم المفعول
المضاف لمعموله سوا كان من ثلاثي ام لا فالاول كمضروب
العبد الان او غدا والثاني نحو مروع القلب بفتح الواو
المشددة والصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة لمعمولها
مجردة كانت اولا فالاول كحسن الوجه الان وعظيم الامل
الان وقليل الحيل الان والثاني كمستقيم القامة ومعتدل
الطبيعة فاسم الفاعل مضاف الى منصوبه معنى واسم
المفعول والصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما معنى واضافة
هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا تفيدها تعريفا والدليل
على ان هذه الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة
به اي بالوصف المضاف في نحو هديا بالغ الكعبة فهديا نكرة
منصوبة على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة
بالمعرفة ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه فثاني حال من الضمير
المستتر في يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله
بغير علم والحال واجب التنكير والاصل عدم التاويل وقوله

وهو

وهو ابو كبير الهذلي يمدح تابط شرا وكان زوج امه فاتت به
حوش الفواد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل فحوش بضم
الحا المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من
الها المجرورة بالبا العايدة الى تابط شرا ومعناه حديد
الفواد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور
والسهد بضم السين المهملة والها القليل النوم والهوجل الاحمق
ودخول رب عليه في قوله وهو جرير يهجو الاخطل يا رب
غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا فادخل رب
على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهي
ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد
والدليل على انها اي هذه الاضافة وهي اضافة الصفة لمعمولها
لا تفيد تخصيصا ان اصل قولك ضارب زيد بالخفض ضارب
زيدا بالنصب فالاختصاص بالمعمول موجود قبل الاضافة
فلم تحدث الاضافة تخصيصا وفي ذلك رد على ابن مالك حيث
رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد
ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب قال في المغني
وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب و
ليس اصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان
ياتي بالاضافة انتهى وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضايع
في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال واما قوله ولا تخصيص
فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امراة فقد خصصت
المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة انتهى وانما
تفيد هذه الاضافة التخفيف لان الاصل في الصفة ان تعمل
النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون
قاله في المغني او تفيد رفع الفتح اما التخفيف فبحذف التنوين

الظاهر من المضاف كما في ضارب زيد وضاربات عمرو ومضروب
العبد وحسن وجهه ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف
للاضافة او بحذف التنوين المقدر كما في ضوارب زيد وحواج
بيت الله ففي ضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للاضافة
بدليل نصبهما المفعول قاله الموضح في حواشي او بحذف نون
التثنية كما في ضاربا زيدا او نون الجمع السالم كما في ضاربو زيد
ففي التثنية والجمع نون حذف للاضافة واما رفع القبح ففي نحو
مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه على الفاعلية
قبح خلو الصفة المشبهة عن ضمير يعود على الموصوف لفظا كما
في المعنى وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح اجراء وصف
الفعل القاصر وهو حسن مجرى بضم الميم وصف الفعل المتعدي
في نصبه المفعول به ففي رفع الوجه قبح وفي نصبه قبح وفي الجر
تخلص منهما معا لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل
اسنادها عنه الى ضمير موصوفها فيصير في الصفة ضمير يعود
على الموصوف ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفا قبح
الرفع على الفاعلية لوجود الضمير المضاف اليه الوجه لفظا
فانه يعود على الموصوف وامتنع نحو الحسن وجه بالجر ايضا
لانتفا قبح النصب لان النكرة تنتصب على التمييز بخلاف المعرفة
وسياتي ان الصفة المفردة المقرونة بال لا تضاف الى الخالي
منها ومن الاضافة الى تاليها وتسمى الاضافة في هذا النوع
ومواضافة الوصف لمعموله لفظية لانها افادت امرا لفظيا
وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ورفع القبح ومرجعهما
الى اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وذي الاضافة
اسمها لفظيه وتسمى ايضا غير محضة لانها في تقدير الانفصال
لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيد فالضمير

المستتر

المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا فصل
تختص الاضافة اللفظية لكونها غير محضة بجواز دخول ال
على المضاف في خمس مسائل احداها ان يكون المضاف اليه
مقرونا بال واليه اشار الناظم بقوله ووصل ال بذا المضاف
مغتفر ان وصلت بالثان كالجعد الشعر فالجعد صفة مشبهة
من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطة والشعر بفتح العين
مضاف اليه وقوله وهو الفرزدق أبانا بها قتلى وما في دمائها بها
شفاء وهن الشافيات الحوايم بجر الحوايم باضافة الشافيات
وأأبانا بفتح الهمزة الاولى والموحدة وسكون الهمزة الثانية
قتلنا وضميرها وهن للسيوف وفي دمائها للقتلى والحوايم
العطاش التي تحوم حول الما جمع حايمة بالحاء المهملة من الحوم
وهو الطواف حول الما وغيره والشافيات جمع شافية اسم
فاعل من الشفا والمعنى قتلنا بالسيوف وليس في دما القتلى
التي تهرقها السيوف شفا وانما السيوف هي الشافيات
لانها الة التشفي ولولاها ما حصل التشفي المسئلة الثانية
ان يكون المضاف اليه مضافا لما فيه ال واليه اشار الناظم
بقوله او بالذي له اضيف الثاني كالضارب راس الجاني
فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى راس وراس مضاف
الى الجاني المقرون بال ونحو قوله لقد ظفر الزوار اقفية
العدى بما جاوز الامال ملاسر والقتل فالزوار جمع زاير
صفة مقرونة بال مضافة الى اقفية جمع قفا واقفية
مضافة الى العدى المقرونة بال والامال بالمد جمع امل وهو
الرجا وملاسر اصله من الاسر فحذفت نون من على لغة زبيد
وبني خثعم من قبايل اليمن المسئلة الثالثة ان يكون المضاف
اليه مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله الود انت المستحقة صفوه

مني وان لم ارج منك نوالا، فالمستحقة صفة مفردة مقرونة
بال مضافة الى صفو وصفو مضاف الى ضمير ما فيه ال
وهو الود بضم الواو والنوال العطا ومنع المبرد هذه الاخيرة
لما سياتي ولم يتعرض لها في النظم، المسئلة الرابعة ان يكون
الوصف المضاف مثنى كقوله ان تغنيا عني المستوطنا عدن
فانني لست يوما عنهما بغني فالمستوطنا صفة مثناه مضافة
الى عدن ولذلك حذفت النون منها وتغنيا مضارع غني بكسر
النون في الماضي وفتحها في المضارع والالف فيه علامة التثنيه
على لغة اكلوني البراغيث والمستوطنا فاعله ومي جمله شرطيه
وجوابها فانني لست والمعنى اذ يستغن عني المستوطنا عدن
فاني لست غنيا عنهما يوما من الايام، المسئلة الخامسة ان
يكون الوصف المضاف جمعا اتبع سبيل المثنى وطريقه وهو
جمع المذكر السالم فانه يعرب بحرفين ويسلم فيه بنا الواحد
من تغيير الحركات ويختم بنون زايدة بعد علامة الاعراب
تحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله ليس الاخلا بالمصغي
مسامعهم الى الوشاة ولوكانوا ذوي رحم فالمصغي صفة مجموعة
جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت
النون منها والاخلا الاصدقا والوشاه جمع واش وهو النمام
بين الاخلا والرحم القرابة والى مسئلتي المثنى والجموع اشار
الناظم بقوله، وكونها في الوصف كاف ان وقع، مثنى او جمعا
سبيله اتبع، فهذه المسايل الخمس يجوز فيها الجمع بين ال والاضافة
اما المسئلة الاولى وهي مسئلة الصفة المشبهة فانها الاصل في
ذلك وذلك لان التخفيف فيها بحذف الضمير او حذف الجار و
المجرور لان الاصل في الجعد الشعر الجعد شعره او شعر منه
فلما اضيفت حذف الضمير المجرور بالاضافة او بالحرف فحصل

التخفيف

التخفيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود ال وقرن المضاف اليه
بال عوضا عما فاته من الضمير ومن التنوين لان التنوين وال
يتعاقبان على الاسم فولي المضاف ال كما يليه التنوين وحمل
على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لمشابهته لها من حيث
ان المضاف في الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه
مقرون بها، واما المسئلة الثانية فلان ال اذا كانت في المضاف
اليه الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف لان المضاف
والمضاف اليه كشي واحد ولذلك يمتنع اذا كان بينهما اكثر من
مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن اخت القوم، واما
الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير
العايد الى ما فيه ال منزلة الاسم المقرون بال ام لا فالجمهور
على الجواز والمبرد على المنع، واما الرابعة والخامسة فلان
النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت
من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظوا عورة العشيرة في
رواية من نصب عورة فلذلك لم يشترط في المضاف اليه شي
مما تقدم قاله الشاطبي بمعناه وحكم جمع التكسير وجمع المونث
نث
حكم المفرد وجوز الفرا اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف
كلها سوا اكان تعريفها بالعلمية ام الاشارة ام غيرهما كالضارب
زيد والضارب هذا والضارب الذي والضارب غلامك
اجرا لساير المعارف مجرى المعرف بال بخلاف المضاف الى النكرة
نحو الضارب رجل لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة وقال
المبرد والرماني في الضاربك وضاربك مما الوصف فيه مقرون
بال او مجرد منها موضع الضمير خفض لان الضمير نايب عن الظاهر
واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف
فكذلك نايبه وقال الاخفش وهشام موضع الضمير نصب

لان موجب النصب المفعولية وهى محققة وموجب الخفض
الاضافة وهى غير محققة ولا دليل عليها الا حذف التنوين
وحذفه سبب آخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل
عن وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك وقال سيبويه
كالاسم الظاهر فهو منصوب فى الضاربك لان الوصف المقرون
بال لا يضاف عنده الا لما فيه ال او الى مضاف لما فيه ال
او الى المضاف الى ضمير ما فيه ال والضمير ليس واحدا منها
مخفوض فى ضاربك لان حذف التنوين دليل الاضافة ولا
مانع منها الا اقتران الوصف بال وهو مجرد عنها ويجوز فى
الضاربك والضاربوك الوجهان الخفض والنصب لانه
يحتمل ان يكون حذف النون للاضافة فيكون الضمير فى محل
خفض وان يكون للتخفيف وتقصير الصلة فيكون فى محل
نصب وذهب الجرمى والمازنى والمبرد وغيرهم الى ان الضمير
فيهما فى محل خفض لا غير لان حذف النون للاضافة هو
الاصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير
بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب احوج الى ذلك قاله
المرادى فى التلخيص فى باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث
قال واما الضمير فى نحو جاء الزايدان والمكرموك فجايز فيه
الوجهان باجماع لانهما جايزان فى الظاهر الواقع موقعه انتهى
مسئلة قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المونث تانيثه
وبالعكس فيكتسب المضاف المونث من المضاف اليه المذكر
تذكيره وشرط ذلك فى الصورتين صلاحية المضاف للاستغنا
عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى فى الجملة فمن
التصوير الاول قطعت بعض اصابعه فبعض نايب فاعل قطعت
وانث الفعل المسند اليه لكونه اكتسب التانيث من المضاف

الزايران

اليه وهى الاصابع لصلاحية الاستغنا عنه بالمضاف اليه
فيقال قطعت اصابعه تعبيرا عن الجزء بالكل مجازا وقراءة بعضهم
وهو الحسن البصرى تلتقطه بعض السيارة بتانيث تلتقطه
بالتا المثناة فوق وقوله وهو الاغلب العجلى وهو من المعمرين
طول الليالى اسرعت فى نقضى نقضن كلى ونقضن بعضى
فانث اسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول الا انه اكتسب
التانيث من الليالى ونقضى ونقضن فى الموضعين بقاف
وضاد معجمة وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة انواع الاول
ما كان المضاف بعضا وهو مونث والثانى ما كان بعضا وهو
مذكر والثالث ما كان وصفا للمونث وبقى عليه ما كان كلا
كقوله تعالى يوم تجد كل نفس ووفيت كل نفس ولم يذكر
شيا من ذلك كقولهم اجمعت اهل اليمامة ومن الغريب ان
المضاف اليه قد يكتسب التانيث من المضاف كقوله
فالى ابن ام اناس ارحل ناقتى فمنع صرف اناس لكونه سرى
اليه معنى التانيث من الام ولا يبعد حمله على الضرورة قاله
فى الحواشى ومن التصوير الثانى وهو ان يكتسب المضاف المونث
من المضاف اليه المذكر تذكيره قوله انارة العقل مكسوف
بطوع هوى وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوف
مع انه خبر عن مونث وهو انارة الا انها اكتسبت التذكير من
اضافتها الى العقل ويحتمله ان رحمت الله قريب من المحسنين
ويبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة وذكر
الفرا انهم التزموا تذكير قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا
للفرق هذا نقله فى المغنى ونقل غيره من الفرا اذا كان القرب
فى النسب كان التانيث واجبا بلا خلاف تقول هذه قريبة
فلان ولا تقول هذه قريب فلان واذا كان القرب فى المسافة

جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير في الاية على المعنى لان
الرحمة بمعنى الغفران والعفو واختاره الزجاج وقيل بمعنى
المطر قاله الاخفش واياك ان تظن ان التذكير لكون التانيث
مجازيا لان ذلك وهم لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة
وانما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا المضمرين قاله
في المغني ردا على الجوهري ولا يجوز قامت غلام هند بتانيث
الفعل ولا قام امراة زيد بتذكيره لعدم صلاحية المضاف
فيهما للاستغناء عنه بالمضاف اليه فلا يقال قامت هند اذا
كان القائم غلامها ولا قام زيد اذا كان القائم امراته ومن ثم
رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول ابي الفتح في توجيه
قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث الفعل انه من
باب قطعت بعض اصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل
نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر
المرفوع الذي ناب عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك
تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيدا ظلم تريد
انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على التصوير
الاول فقال وربما اكسبت ثان اولا تانيثا ان كان لحذف
موهلا مسئلة ذهب البصريون الى انه لا يضاف اسم
لمرادفه كليث اسد ولا يضاف موصوف الى صفته كرجل
فاضل ولا تضاف صفة لموصوفها كفاضل رجل وشمل ذلك
قول النظم ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى لان الغرض من
الاضافة التعريف والتخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه ولا
يتخصص بها فان سمع ما يوهم شيئا من ذلك يؤول وهذا
معنى قول النظم واول موهما اذا ورد فمن ورود الاول
وهو اضافة الاسم لمرادفه قولهم جاني سعيد كرز فسعيد

كرز

كرز مترادفان لكونهما لمسمى واحد واضيف احدهما الى الاخر
وتاويله ان يراد بالاول وهو المضاف المسمى وبالثاني وهو
المضاف اليه الاسم اي اللفظ الدال على المسمى اي جاني مسمى
هذا الاسم وتوجيهه ان الاسم قبل اللقب في الوضع فقدم
عليه في اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه الى ما لا يليق
بمجرد اللفظ من ندا او اسناد فلزم ان يقصد بالثاني مجرد
اللفظ ليحصل بذلك مغايرة ما حتى كان قائل جاني سعيد
كرز قال جاني مسمى كرز هذا اذا نسب الى الاول ما ينسب
الى الذوات اما اذا نسب اليه ما ينسب الى الالفاظ
فانه يجب تاويل الثاني بالمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت
كتبت سعيد كرز فانه يتعين ان تقول كتبت اسم هذا المسمى
قاله قريب الموضح ومن ورود الثاني وهو اضافة الموصوف
الى صفته قولهم حبة الحمقا بالمد وانما وصفوها بالحمق لانها
تنبت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقطعها فتطوها
الاقدام قاله الرضي وقولهم صلاة الاولى وقولهم مسجد
الجامع وتاويله ان يقدر موصوف اضيف اليه المضاف
المذكور فيقدر في الاول اسم عين وفي الثاني اسم زمان
وفي الثالث اسم مكان اي حبة البقلة الحمقا وصلاة
الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع وعدل عن تقدير
الرضي مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا ومن ورود الثالث
وهو اضافة الصفة الى موصوفها قولهم جرد قطيفة بفتح
الجيم وسكون الرا وفتح القاف وكسر الطا وسحق عمامة
بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين وتاويله
ان يقدر موصوف ايضا ويقدر اضافة الصفة الى جنسها
وتجر جنسها بمن لان الاضافة فيهما بمعنى من لان المضاف اليه

جنس للمضاف لا موصوف به اذ الموصوف محذوف اى شيء
جرد من جنس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة فشيء موصوف
وجرد او سحق صفته والصفة فيهما مضافة الى جنسها معنى
وصرح بمن معها لبيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون الى
جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان من غير
تاويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولدار الاخرة بجانب
الغربي وغير ذلك فصل الغالب على الاسما ان تكون
صالحة للاضافة والافراد عنها كغلام من العقلا وثوب من
غيرهم فتارة يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد
وثوبه وتارة لا يضافان فيقال غلام وثوب ومنها ما يمتنع
اضافته لملازمته التعريف كالمضمرات خلافا للخليل في نحو
اياك فانه يقول انهما ضميران اضيف احدهما الى الاخر وتبعه
الناظم والاشارات واما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب
لا اسم مضاف اليه وكغير اى من الموصولات النصة والمشتركة
وكغير اى من اسما الشرط وكغير اى من اسما الاستفهام وانما لم
تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف
وانما اضيف اى في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة
افتقارها الى مفرد تضاف اليه ومنها ما هو واجبا لاضافة
الى المفرد وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه عن الاضافة في
اللفظ فينون وهو المشار اليه في النظم بقوله * وبعض ذا قد
ياتي لفظا مفردا نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض واى
قال الله تعالى وكل في فلك فضلنا بعضهم على بعض وهل هما
والحالة هذه معرفتان او نكرتان فذهب سيبويه والجمهور الى
انهما معرفتان بنية الاضافة ولذلك تاتي الحال منهما كقولهم
مررت بكل قايما وببعض جالسا واصل صاحب الحال التعريف

وذهب

وذهب الفارسي الى انهما نكرتان والزم من قال بتعريفهما
ان يقول ان نصفا وسدسا وثلثا ونحوها معارف لانها
في المعنى مضافات وهي نكرات باجماع ورد بان العرب تحذف ف
المضاف اليه وتريده وقد لا تريده ودل مجيء الحال بعد كل
وبعض على ارادته ايا ما تدعوا فايا اسم شرط مفعول
مقدم وما صلة والنوع الثاني ما يلزم الاضافة لفظا
وهو المشار اليه بقول الناظم وبعض الاسما يضاف ابدا
وهو ثلاثة انواع الاول ما يضاف للظاهر مرة وللضمير
اخرى نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المراتين وكلتاهما وعند
زيد وعندك ولدا الباب لديك وقصارى الامر وقصاراه
بضم القاف اى غايته وسوى زيد وسواك والثاني ما يختص
بالظاهر دون المضمر كاولي بمعنى اصحاب والات بمعنى صاحبات
وذي بمعنى صاحب وذات بمعنى صاحبة قال الله تعالى نحن
اولوا قوة اى اصحاب قوة واولات الاحمال اى صاحبات
الاحمال وذا النون اى صاحب الحوت وذات بهجة اى
صاحبة بهجة والثالث ما يختص بالمضمر دون الظاهر
واليه اشار الناظم بقوله * وبعض ما يضاف حتما امتنع
ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع * وهو نوعان احدهما ما يضاف ف
لكل مضمر متكلم او مخاطب او غايب مفردا كان او مثنى او
مجموعا مذكرا او مؤنثا وهو وحد وهو مصدر ملازم للافراد
والتذكير على المشهور فمن اضافته الى ضمير الغيبة نحو واذا
دعي الله وحده ومن اضافته الى ضمير الخطاب نحو قوله وهو
عبد الله بن عبد الاعلى القرشي وكنت اذا كنت الهي وحدكا
لم يك شيء يا الهي قبلكا * والهي الاول منادى سقط منه
حرف النداء لدلالة الثاني عليه ومن اضافته الى ضمير المتكلم

ح

نحو قوله وهو الربيع بن ضبع الفزارى اصبحت لا احمل السلا
ولا املك راس البعير ان نفرا والذئب اخشاه ان مررت به
وحدى واخشى الرياح والمطرا قال ذلك لكبر سنه وقد
عاش ثلثماية واربعين سنة على ما قيل والنوع الثانى من
النوعين ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة لفظا
ومعناهما التكرار لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية
علما على ذلك لانها اول تضعيف العدد وتكثيره وهى لبيك
بفتح اللام وتشديد الموحدة بمعنى اقامة على اجابتك بعد
اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل
سعديك الا بعد لبيك هى الاصل فى الاجابة وسعديك
كالتوكيد لها قال المرادى اراد سيبويه بقوله لبيك وسعديك
اجابة بعد اجابة انتهى وحنانيك بفتح المهملة والنون بمعنى
تحننا عليك بعد تحنن قال طرفة بن العبد حنانيك بعض
الشر اهون من بعض انشده سيبويه ودواليك بفتح الدال
المهملة بمعنى تداولا بعد تداول وهذا انسب من قول ابن
الناظم ادالة بعد ادالة لان الادالة الغلبة يقال اللهم
ادلنى على فلان وانصرنى عليه وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى
اسراعا لك بعد اسراع قال العجاج ضربا هذاذيك وطعنا
وخضا والمعنى اضرب ضربا يهذ هذا بعد هذ على التكرير
واطعن طعنا جايفا والهذ السرعة فى القطع وغيره والوخض
بالخاء والضاد المعجمتين الطعن الجايف وهو بفتح الواو وسكون
الخا نعت للطعن وعامله اى هذاذيك وعامل لبيك من معناها
على حد قعدت جلوسا والتقدير اسعد واتحنن واتداول
وتجويز سيبويه مبتدا ومضاف اليه فى هذاذيك فى البيت
السابق للعجاج وفى دواليك من قوله وهو سحيم بن الحسحاس

اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس
الحالية مفعول تجويز بتقدير بفعله متداولين وهاذين
اى مسرعين ضعيف خبر تجويز للتعريف بالاضافة الى الضمير
والحال واجبة التنكير وجوابه انه مؤول بنكرة كما فى جاء
زيد وحده ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه
مفعولا مطلقا لا حالا وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء
تام وفيه عسر وسحيم بالتصغير وبمهملتين والحسحاس بمهملات
اربع قال ابو عبيدة كان الرجل اذا اراد تاكيد المودة بينه
وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك ابقى للود
بينهما وتجويز الاعلم وهو يوسف الشنتمرى لقب بالاعلم
لانه كان مشقوق الشفة العليا فى هذاذيك فى البيت
السابق للعجاج الوصفية لضربا مردود خبر تجويز لذلك
وهو التعريف لان ضربا نكرة فلا توصف بمعرفة ولان المصدر
الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا و
الجواب عن التعريف ان الاعلم لا يقول بان الكاف اسم مضاف
اليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثانى
يعرف مما تقدم وقوله اى الاعلم مبتدا ومضاف اليه فيه
اى فى هذاذيك وفى اخواته وهو لبيك وسعديك وحنانيك
ودواليك ان الكاف المتصلة بها حرف لمجرد الخطاب مثلها
اى الكاف فى ذلك مردود خبر قوله ايضا لقولهم بلام التعليل
متعلق بمردود حنانيه باضافته الى ضمير الغيبة ولبى زيد
باضافته الى الظاهر فتعين ان تكون الكاف فى لبيك واخواته
اسما لقيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقام مثله
ولحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها فى ذلك وتلك ففى ذلك
دليل على انها اسم مضاف اليه وبانها اى الكاف الحرفية لا تلحق

الاسما التی لاتشبه الحرف وكل ما لايشبه الحرف لا تلحقه
الكاف الحرفيه فالكاف الحرفيه لاتلحق لبيك واخواته
لانها لاتشبه الحرف فهذه ثلاث علل للرد على الاعلم علتان
وجوديتان وعلة عدمية فاستعمل مع الوجودی اللام لانها
الاصل فی التعليل واستعمل مع العدمی البا تغايرا بينهما وتفننا
فی التعبير والجواب عن الاولی ان حنانيه ولبی زيد شاذان
وخارجان عن القياس كما سياتی فلا يصلحان للرد وقول
ابی حيان فی الارتشاف ودعوی الشذوذ فيهما باطلة ضعيف
وعن الثانيه ان النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح
به الاعلم فی نفس المسئلة وكما فی اثنی عشر وانما لم تحذف فی
ذانك وتانك للالباس بالمفرد وشذت اضافة لبی الی
ضمير الغايب فی نحو قوله انك لو دعوتنی ودونی زوراء
ذات منزع بيون لقلت لبيه لمن يدعونی فدونی زورا
بالزای ثم الراء جملة حالية من يا المتكلم والزوراء الارض البعيدة
وذات منزع صفتها والمنزع من قولهم حوض نزع بفتح
التاء المثناة فوق والراء ای ممتلی وبيون بفتح الباء الموحدة
وضم الياء المثناة تحت ای واسعة بعيدة الاطراف وكان
مقتضی الظاهر ان يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب
الی الغيبة مثل حتی اذا كنتم فی الفلك وجرين بهم وشذت
اضافة لبی الی الظاهر فی قوله وهو اعرابی من بنی اسد
دعوت لما نابنی مسورا فلبی فلبی يدی مسور واليه اشار
الناظم بقوله وشذ ايلا يدی لبی وفی شرح المواقف انه بدی
فی البيت زايدة انتهی ومسورا علم منصوب علی المفعولية بدعوت
ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت ونابنی بمعنی اصابنی
صلة ما وجملة فلبی معطوفة علی جملة دعوت والاصل فلبانی

ای قال لی لبيك فحذف المفعول والمعنی دعوت مسورا
للامر الذی نابنی من نوايب الدنيا فلبانی واصل هذا ان رجلا
دعا رجلا اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فاجابه الی ذلك
وخص يديه بالذكر لانهما اللتان اعطيتاه المال حتی تخلص
من نايبته وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فجا النهی
عن ذلك روی عن النبی صلی الله عليه وسلم انه قال اذا دعی
احدكم اخاه فقال لبيك فلا يقولن لبی يديك وليقل اجابك
الله بما تحب قاله الشاطبی وقال سيبويه هذا البيت فيه
رد علی يونس فی زعمه انه ای لبی مفرد واصله لبا بالف بعد
الموحدة علی وزن فعلی بسكون العين فقلبت الفه يا لاجل
الضمير كما قلبت فی لدی وعلی لاتصال الضمير بهما اذ يقال
فيهما لديك وعليك ووجه الرد من البيت ان اليا قد وجدت
مع الظاهر اذ يقال لدا الباب وعلی زيد ببقا الالف علی
حالها وقول ابن الناظم فی شرح النظم ان خلاف يونس جار
فی لبيك واخواته وهم بفتح الهاء ای غلط وانما هو خاص
بلبيك ومنها ما هو واجب الاضافة الی الجمل مطلقا اسمية
كانت او فعلية وهو اذ من اسما الزمان وحيث خاصة من
اسما المكان واليهما اشار الناظم بقوله والزموا اضافة
الی الجمل حيث واذ فاما اذ فنحو واذكروا اذ انتم قليل
باضافة اذ الی الجملة الاسمية واذكروا اذ كنتم قليلا باضافة
اذ الی الجملة الفعلية واذ فی هذين المثالين مفعول به لاذكروا
وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول محذوف ای واذكروا نعمة
الله عليكم اذ انتم قليل واذ كنتم قليلا وشرط الاسمية ان لا
يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نص علی ذلك سيبويه
وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا كما مثل او

معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت وقد
اجتمع اضافتها للاسمية والفعليه بقسميها فى قوله تعالى
اذ اخرجه الذين كفروا ثانى اثنين اذ هما فى الغار اذ يقول
لصاحبه لا تحزن وقد يحذف ما اضيفت اذ اليه من الجملة
باسرها للعلم به فيجا بالتنوين عوضا منه اى من المضاف
اليه كقوله تعالى ويومئذ يفرح المومنون بنصر الله
اى يوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذف جملة غلبت
الروم وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقا الساكنين
واذ باقية على بنائها على الاصح واليه اشار الناظم بقوله
وان ينون يحتمل افراد اذ واما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد
باضافة حيث الى الجملة الفعلية وجلست حيث زيد جالس باضافة
حيث الى الجملة الاسمية ولما كان اضافتها الى الجملة الفعلية
اكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط الاسمية ان
لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه وربما اضيف
حيث الى المفرد كعند كقوله ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم
ببيض المواضى حيث لى العمايم فاضاف حيث الى لى وهو
مصدر مفرد ولا يقاس عليه خلافا للكسائى فانه قاس عليه
ونطعنهم بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم و
طعن فى نسبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب والحبا بضم
الحاء المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء والمراد
اوساطهم وبيض المواضى السيوف القواطع ولى العمايم
شدها على الرؤس ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما
الوجودية عند من قال باسميتها كابن السراج وتبعه
الفارسى وتبعهما ابن جنى وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة
فقال انها اسم وهى ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك

بمعنى

بمعنى اذ واستحسنه فى المغنى لانها مختصة بالماضى نحو لما
جانى اكرمته والصحيح عند سيبويه انها حرف وجود لوجود
واستدل له الموضح فى شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا
عليه الموت ما دلهم وجه الدليل منه انها لو كانت ظرفا
لاحتاجت الى عامل يعمل فى محلها النصب وذلك العامل اما
قضينا او دلهم اذ ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا
مردود بان القايلين بانها اسم يزعمون انها مضافة الى
ما يليها والمضاف اليه لا يعمل فى المضاف وكون العامل
دلهم مردود بان ما النافيه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا
بطل ان يكون لها هنا عامل تعين انه لا موضع لها من الاعراب
وذلك يقتضى بحرفيتها انتهى ويجاب بان العامل قضينا
وكونه مضافا اليه ممنوع بان القايلين باسميتها لا يقولون
باضافتها الى ما بعدها وقد صرح فى المغنى بذلك فى اذا على
قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال لان اذا عندهم
غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جزمت انتهى واذا عند غير
الاخفش والكوفيين فانها تختص بالجمل الفعلية واليها اشار
الناظم بقوله والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال ويقع شرطها
وجوابها ماضيين نحو واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى عين
نحو اذا تتلى عليهم يخرون ومختلفين نحو واذا سمعوا ما انزل الى
الرسول الاية اذا تتلى عليهم ايات الرحمن خروا وماضيا وامرا
نحو اذا طلقتم النسا فطلقوهن واما نحو اذا السما انشقت مما
استند اليه الاخفش والكوفيون من جواز دخول اذا على الجمل
الاسمية فمثل وان احد من المشركين استجارك فى التاويل فالسما
فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اذا انشقت السما
كما ان احدا فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والاصل وان

استجارك احد لا ان السما مبتدا والفعل الذى بعدها خبره
وفى هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه ان يكون متفقا
عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين
لم يتفقوا على ان احد فى الاية يتعين ان يكون فاعلا بفعل محذوف
بل يجيزون ابتدائيته لان ان الشرطية لا تختص عندهم
بالافعال كما قاله الموضح وغيره فلا فرق عندهم بين اذا وان فى
عدم الاختصاص بالجمل الفعليه واما قوله وهو الفرزدق
اذا باهلى تحته حنظلية له ولد منها فذاك المدرع مما ليس بعد
المرفوع فعل يصلح للتفسير فعلى اضمار كان وباهلى مرفوع بها
والجملة بعدها خبرها والتقدير اذا كان باهلى تحته حنظلية
وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلى فاعل بمحذوف
يفسره العامل فى حنظلية ورد بان فيه حذف المفسر ومفسره
جميعا ويسهله ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف والباهلى
منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية
منسوبة الى حنظلة وهى اكرم قبيلة من تميم والمدرع الذى
يلبس الدرع بالدال المهملة يعنى انه اذا ولد للرجل الباهلى من
امراة حنظلية ولد فذاك الولد النجيب الشجاع الذى يتاهل
للبس الدرع لشرف ابويه وقال الدماميني والظاهر انه
المذرع بالذال المعجمة وهو الذى امه اشرف من ابيه وقد
اشتهر ان حنظلة اشرف من باهلة انتهى والقول باضمار كان
معهود كما اضمرت هى وضمير الشان فى قوله وهو قيس بن الملوح
او الصمة القشيرى او ابن الدمينة وبثبت ليلى ارسلت
بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها فنفس ليلى خبر مقدم
وشفيعها مبتدا مؤخر على حد ولكن ملئ عين حبيبها والخبر
هنا واجب التقديم لئلا يعود ضمير من المبتدا على الخبر المؤخر

لفظا

لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة هى واسمها ضمير الشان
والتقدير فهلا كان هو اى الشان وقيل التقدير فهلا شفعت
نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور اقيس وشفيعها
على هذا خبر لمبتدا محذوف اى هى شفيعها قلت ويرجح من وجه
آخر وهو ان ضمير الشان موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه
الحذف ويجاب عنه بانه حذف تبعا للفعل فاغتفر فصل
وما كان من اسماء الزمان بمنزلة اذ او اذا فى كونه اسم زمان
مبهم لماضى كما ان اذ كذلك او لما ياتى كما ان اذا كذلك
فانه بمنزلتهما فيما يضاف اليه فما كان بمنزلة اذ يجوز
ان يضاف للجملتين الاسمية والفعلية واليه اشار الناظم بقوله
ج وما كاذ معنى كاذ اضف جوازا فلذلك تقول جئتك زمن الحجاج
امير بالرفع على الابتدا والخبر او زمن كان الحجاج اميرا لانه اى لان
زمن بمنزلة اذ فى افادة معنى المضى والناصب له جئت لانه
بمعنى الماضى فلا يعمل فيه الا ماض وما كان بمنزلة اذا جاز ان
يضاف الى الجملة الفعلية دون الاسمية فلذلك تقول اتيك
زمن يقدم الحجاج فزمن مضاف الى الجملة الفعلية والناصب له
اتيك لانه مستقبل ولا يعمل فى المستقبل الا مستقبل ويمتنع
اتيك زمن الحجاج قادم على الابتدا والخبر لانه اى لان زمن بمنزلة
اذا واذا لا تضاف الى الجملة الاسمية فكذا ما كان بمعناها
هذا قول سيبويه فى مشبه اذ واذا ووافقه الناظم فى مشبه
اذ محتجا بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون فاضيف يوم
وهو مشبه اذا فى الاستقبال الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف
اليها وقوله وهو سواد بن قارب وكن لى شفيعا يوم لا ذو
شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فاضاف يوم وهو
مستقبل الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها وهذا

المذكور من الاية والبيت ونحوه عند سيبويه مما نزل فيه المستقبل
لتحقق وقوعه بمنزلة ما قد وقع ومضى فيوم فيه مشبه اذ لا
مشبه اذا فلذلك اضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان
محدودا كاسبوع ويومين وشهر لم يضف الى الجمل خلافا
لبعض المغاربة فصل وجوز في الزمان المحمول على اذ او
اذا اضيفت الى جملة الاعراب على الاصل في الاسما والبنا على
الفتح حملا عليهما اى على اذ واذا لانهما مبنيان لشبه الحرف في
الافتقار المتاصل الى جملة واقتصر في النظم على مشبه اذا
فقال وابن او اعرب ما كاذ قد اجريا فان كان ما وليه فعلا
مبنيا بنا اصليا او عارضا فالبنا ارجح واليه اشار الناظم
بقوله واخترنا متلو فعل بنيا واختلف في علته فقال
البصريون للتناسب وقال ابن مالك بل لشبه الظرف
حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة اليه والى
غيره وذلك ان قمت من قولك حين قمت قمت كان كلاما تاما
قبل دخول حين عليه وبعد دخولها حدث له افتقار بشبه حين
واشاله بان فالبنا الاصلي كقوله وهو النابغة الذبياني
على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت الما اصح والشيب
وازع يروى على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح
على البنا وهو الارجح لكونه مضافا الى مبني اصالة وهو عاتبت
والبنا العارض نحو قوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين
يستصبين كل حليم يروى بخفض حين على الاعراب له
وفتحه على البنا لكونه مضافا الى مبني وهو يستصبين فانه
مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وماضيه
استصبيت فلانا اذا عددته صبيا اى جعلته في عداد الصبيان
وان كان ما وليه فعلا مضارعا معربا او جملة اسمية فالاعراب

ارجح

ارجح من البنا عند الكوفيين والاخفش وواجب عند جمهور
البصريين لعدم التناسب واعترض عليهم في دعوى الوجوب ب
بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح على البنا لا على الاعراب
لان الاشارة الى اليوم كما في قراءة الرفع فلا يكون ظرفا
والتوفيق بين القراءتين اليق واجاب جمهور البصريين
بان الفتحة فيه اعراب مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا
لاجل ذلك ان تكون الاشارة ليست لليوم والا لزم كون الشى
ظرفا لنفسه واعترض عليهم ايضا بنحو قوله تذكر ما تذكر من
سليمى على حين التواصل غير دان يروى بفتح حين على البنا والكسر
على الاعراب ارجح عند الكوفيين ومال الى مذهبهم ابو على
الفارسي من البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في
النظم وقبل فعل معرب او مبتدا اعرب ومن بنا فلن يفندا
اى لن يغلط فصل مما يلزم الاضافة لفظا ومعنى كلا
وكلتا فانهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم ولا يضافان
الا لما استكمل ثلاثة شروط احدها التعريف فلا يضافان
لنكرة مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امراتين عند البصريين
خلافا للكوفيين فانهما اجازوا اضافتهما الى النكرة المختصة
نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما
بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها اى تاركة
للغزل قاله في المغني وهو مقيد لما اطلقه هنا والشرط
الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص مضمرا كان او مظهرا
فالاول نحو كلاهما وكلتاهما والثاني نحو كلا البستانين و
كلتا الجنتين او بالاشتراك بين المثنى والجمع نحو قوله كلانا
غني عن اخيه حياته ونحن اذا متنا اشد تغانيا فان كلمة نا
مشتركة بين الاثنين والجماعة فلذلك صح اضافة كلا اليها

وانما صح قوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل لانه
ذا وان كانت حقيقة في الواحد الا انها مثناة في المعنى
لانها مشار بها الى اثنين وهما الخير والشر مثلها في قوله تعالى
لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر فالا
بذا في الموضعين تعود الى ما ذكرا اي وكلا ما ذكر من الخير والشر
وبين ما ذكر من الفارض والبكر والبيت قاله عبد الله بن
الزبعرى يوم احد قبل سلامه والمدا بفتح الميم وبالدال
المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل
كل شئ والقبل بفتح القاف والبا الموحدة يطلق على امور
منها الجهة الواضحة ذكر ذلك بمعناه في القاموس يقول
ان للخير والشر غاية ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلاهما
امر يستقبله الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل في
البيت بكسر القاف وفتح البا على انه جمع قبله بمعنى ان كليهما
بمثابة القبلة التي يتوجه اليها المصلي والشرط الثالث
ان يكون المضاف اليه كلا وكلتا كلمة واحدة فلا يضا فان الى
كلمتين متصرفتين فلا يجوز كلا زيد وعمرو والى هذه الشروط
الثلاثة اشار الناظم بقوله لمفهم اثنين معرف بلا تفرق
اضيف كلتا وكلا فاما قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا
في النايبات والمام الملمات باضافة كلا الى متفرق وهما
اخي وخليلي فمن نوادر الضرورات والخليل من الخلة وهي كما
قال ابو بكر بن فورك صفا المودة التي توجب الاختصاص
بتخلل الاسرار وقال غيره اصل الخلة المحبة والعضد الساعد
بمعنى وهو من المرفق الى الكتف وكنى به عن الاعانة والتقوية
فان العضد قوام اليد وبشدتها تشتد والنايبات المصايب
والالمام النزول والملمات جمع ملمة وهي نوازل الدهر

وكلا

وكلا مبتدا وواجدي بكسر الدال مفرد مضاف الى مفعوله
الاول وهو يا المتكلم خبر المبتدا وعضدا مفعوله الثاني و
اجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي
وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو
كلتا الجنتين اتت ومراعاة معناهما وهو قليل وقد اجتمعا
في قول الفرزدق ، كلاهما حين جد الجري بينهما ، قد اقلعا
وكلا انفيهما رابي ، فالحق اقلعا ضمير التثنية مراعاة للمعنى
وافرد رابي مراعاة للفظ ومنها اي بفتح الهمزة والتشديد
اليا وتضاف للنكرة مطلقا سوا كانت النكرة مفردة ام
مثناة ام مجموعة نحو اي رجل واي رجلين واي رجال وتضاف
للمعرفة اذا كانت المعرفة مثناة نحو فاي الفريقين احق او كانت
المعرفة مجموعة نحو ايكم احسن عملا ولا تضاف اي اليها
اي الى المعرفة حال كونها مفردة عن التثنية والجمع الا ان
كان بينها اي بين المعرفة المفردة جمع مقدر نحو اي زيد احسن
اذ المعنى اي اجزا زيد احسن فبين اي وزيد لفظ مقدر يدل
على الجمع وهو اجزا او عطف مثلها عليها بالواو كقوله ،
فلين لقيتك خاليين لتعلمن اني واينك فارس الاحزاب
اذ المعنى اينا فارس الاحزاب والى هذين الشرطين اشار الناظم
بقوله ولا تضف لمفرد معرف ايا وان كررتها فاضف او
تنو الاجزا والسر في ذلك كله ان ايا الاستفهامية اسم عام
لجميع الاوصاف فلا يخلو اما ان يراد بها تعميم اوصاف بعض
الاجناس او تعميم اوصاف بعض ما هو متشخص باحد طرق
التعريف فان كان المراد بها الاول اضيفت الى منكر وطابقته
في المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصحة دلالة المنكر على العموم
مفردا ومثنى ومجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال اي

قال المصنف في المغني ولا تكون اي غير مذكور معها مضاف الا في النداء والحكاية يقال جاءني رجل فتقول اي يا هذا وجاءني رجلان فتقول ايان ورجال فتقول ايون انتهى [illegible]

وقال الشارح [illegible] في النداء والحكاية وقطعها [illegible] لفظا ومعنى الا [illegible] لا يجوز ذكره لفظا [illegible] معنى الا في النداء [illegible] قال ابن يعيش [illegible] اي تام انتهى

رجل واى رجلين واى رجال على معنى اى واحد من الرجال
واى اثنين منهم واى جماعة منهم وان كان الثانى اضيفت الى
معرف وامتنع ان تطابقه فى المعنى وكانت معه بمنزلة بعض
لعدم صحة دلالة المعرف على العموم ولذلك وجب كونه اما
مثنى او مجموعا واما مكررا مع اى بالواو لان المفردين مع الواو
فى حكم المثنى لكونها لمطلق الجمع واما على تقدير مضاف دال
على الجمع ولا تضاف اى الموصوله الا المعرفة نحو ايهم اشد لان
معناها معنى الذى وهو معرفة لا يجوز ان تضاف الى نكرة
لا تقول اضرب اى رجل هو افضل خلافا لابن عصفور فى اجازة
ذلك ولا تضاف اى المنعوت بها والواقعة حالا الا النكرة
فالاولى كمررت بفارس اى فارس بخفض اى نعتا لفارس و
الثانية كمررت بزيد اى فارس بنصب اى على الحالية من زيد
وانما وجب اضافتها الى النكرة فيهما لان نعت النكرة والحال
يجب ان يكونا نكرتين ومعنى اى فارس كامل فى الفروسية
واليهما اشار الناظم بقوله ه واخصص بالمعرفة موصولة
ايا وبالعكس الصفة واما اى الاستفهامية والشرطية
فيضافان اليهما اى الى المعرفة والنكرة والى ذلك اشار الناظم
بقوله ه وان يكن شرطا او استفهاما ه فمطلقا كمل بها الكلاما
لان معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة والنكرة ولها
اربعة امثلة مثال الاستفهامية المضافة الى معرفة نحو ايكم
ياتينى بعرشها ومثال الشرطية المضافة الى معرفة ايما
الاجلين قضيت فلا عدوان على ومثال الاستفهامية المضافة
الى نكرة فباى حديث ومثال الشرطية المضافة الى نكرة قولك
اى رجل جاءك فاكرمه والحاصل انها اقسام اى خمسة وهى ضربان
ما لا يجوز قطعه عن الاضافة فى اللفظ وهو اثنان المنعوت

المذكورين ومعناه اى الاسماء المذكورين وهو [illegible] الاسماء [illegible] ولو قلت ايا ضربت [illegible] مررت [illegible] لانه لم يتقدم [illegible] عليه [illegible] اى وصلة الى نداء ما فيه ال [illegible] بعده [illegible] نحو يا ايها الرجل [illegible] رجل فتقول [illegible] والنداء [illegible] التنبيه [illegible] الخطاب [illegible] كانك قلت [illegible] قال ابن يعيش [illegible] اذا قال القائل رأيت رجلا [illegible] اى الرجل [illegible] النكرة اذا اعيدت عرفت باللام لكونها معهودة بتقدم ذكرها [illegible] واعربوه باعراب الاسم المتقدم وحكوا اعرابه وتثنيته وجمعه ان كان مثنى او مجموعا ليعلم انه المقصود [illegible] واذا قال جاءنى رجل قلت اى واذا قال رأيت رجلا قلت ايا واذا قال مررت برجل قلت اى واذا قال جاءنى رجلان قلت ايان وفى النصب والجر ايين واذا قال جاءنى رجال قلت ايون وفى النصب والجر ايين [illegible] جاءتنى امرأة قلت اية واذا قال امرأتان قلت ايتان او ايتين واذا قال جاءت نساء قلت ايات انتهى اقول قال الزمخشرى وابو حيان [illegible] اى واية بالتاء [illegible] حمار وحمارة ولا يحتاج الى التأنيث الا فى النداء [illegible] جائز عند الجمهور وواجب عند صاحب البديع فيه فتأمل [illegible]

قال فى المغنى وزاد الاخفش [illegible] ان تكون نكرة موصوفة نحو مررت باى معجب لك كما يقال بمن معجب لك وهذا غير مسموع ولا تكون اى غير مذكور معها مضاف اليه الخ انتهى [illegible]

بها

ظم

بها والواقعة حالا وما يجوز وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية
والشرطية فالاولى نحو اضرب ايا افضل والثانية نحو قلت
ثم اى والثالثة نحو ايا ما تدعو ومنها لدن وهى بمعنى عند فيكون
اسما لمكان الحضور وزمانه كما ان عند كذلك واليها اشار الناظم
بقوله ه والزموا اضافة لدن فجر الا انها اى لدن تختص عن
عند بستة امور احدها انها ملازمة لمبدا الغايات ٥
الزمانية والمكانية جمع غاية وهى المسافة وعند غير ملازمة
لمبدا الغايات فمن ثم اى من اجل ان لدن وعند يكونان لمبدا
الغايات وان اختلفا فى اللزوم وعدمه يتعاقبان اى يتواردان
على شئ واحد فى نحو جئت من عنده ومن لدنه وقد اجتمعا فى
التنزيل قال الله تعالى فى حق الخضر اتيناه رحمة من عندنا وعلمناه
من لدنا علما ولو جئ بعند فيهما او بلدن لصح ذلك ولكن ترك
دفعا لتكرار اللفظ بخلاف نحو جلست عنده فلا يجوز فيه جلست
لدنه لعدم معنى الابتدا هنا لان حرف الابتدا وهو من غير موجود
هنا والامر الثانى ان الغالب فى لدن استعمالها مجرورة بمن
ونصبها قليل حتى انها لم تات فى التنزيل منصوبة وجر عند بمن
دون جر لدن فى الكثرة والامر الثالث انها مبنية على السكون
وعلة بنائها شبهها بالحرف فى لزوم استعمال واحد وهو
الظرفية وعدم التصرف الا فى لغة قيس فانها معربة عندهم
تشبيها بعند وبلغتهم قرئ لينذر باسا شديدا من لدنه باسكان
الدال واشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء فى
الوصل وهى قراءة ابى بكر عن عاصم وفى امالى ابن الشجرى قال
ابو على فاما ما روى عن عاصم من قراءته من لدنه بكسر النون فان
ذلك لا لالتقاء الساكنين من حيث سكنت الدال اسكان الباء من
سبع وليست كسرة اعراب انتهى فظهر بهذا ان لدن مبنية

دائما بخلاف عندنا فانها معربة دائما والامر الرابع جواز اضافتها
الى الجمل كقوله وهو القطامي صريع غوانٍ راقهن ورقنه
لدن شبَّ حتى شاب سود الذوائب فاضاف لدن الى جملة شبَّ
والصريع المصروع وهو المطروح على الارض غلبة وغوانٍ
بغين معجمة مفتوحة جمع غانية وهي الجارية التي غنيت اي
استغنت بحسنها عن الحلي وراقهن ورقنه اعجبهن واعجبنه و
الذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد
وكان حقها ان تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع الفه بين همزتين
فابدلت الاولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه اذ يحتمل ان يكون
على اضمار ان بدليل انها تظهر بعدها احيانا قاله ابن الشجري
ويؤيده تقدير سيبويه في لدن شولا ان كانت شولا ورد بان
فيه حذف الموصول الحرفي وبقاء صلته الامر الخامس جواز
افرادها من الاضافة قبل غدوة كقوله وما زال مهري مزجر
الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب بنصب غدوة
فتنصبها لدن على التمييز لان لدن في اخرها نون ساكنة و
قبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشرة
وقد تحذف نونها فشابهت حركات الدال حركات الاعراب من
جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها
فصارت لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة على
التمييز بلدن كنصب خلا براقود او على التشبيه بالمفعول به
في نحو ضارب زيدا فان نونها تثبت تارة وتحذف اخرى كما في
اسم الفاعل فعملت عمله بل قال ابو علي النون في لدن زائدة
نقل ذلك عنه ابن الشجري وبه يتضح تشبيه لدن بضارب منونا
حتى نصبت بعدها غدوة واليهما يشير قول النظم ونصب غدوة
بها او تنصبها انت على اضمار كان واسمها وابقاء خبرها والاصل

لدن

لدن كان الوقت غدوة والذي دل على الوقت كلمة لدن قاله ابن
مالك وقال هذا احسن لان فيه ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة
ويؤيده من لد شولا فالنصب على هذا ليس بلدن وانما هو بكان
المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير وحكى الكوفيون
في غدوة رفعها بعدها اي بعد لدن على اضمار كان تامة اي لدن كان
غدوة وقال ابن جني لتشبهه بالفاعل فرفع قال المرادي فظاهره
انها مرفوعة بلدن والجر القياس كما تجر سائر الظروف وهو الغالب
في الاستعمال ولا تكون غدوة بعد لدن الا منونة وان كانت معرفة
ولا تنصب غدوة الا مع وجود النون في لدن دون حذفها وعند
لا ينصب شيء من المفردات بعدها الامر السادس انها اي لدن
لا تقع الا فضلة بخلاف عند فانها قد تكون عمدة تقول السفر
من عند البصرة فتجعل عند خبرا عن السفر والخبر عمدة وهنا مخالف
لتصحيحه في باب المبتدا ان الخبر متعلقها المحذوف الا ان يقال
لما سد مسده اعطي ما له من العمدية ولا تقول السفر من لدن
البصرة لان ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة الفضلية
ومنها مع والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا وهي حينئذ
اسم لمكان الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو زيد معك
ولزمان الاجتماع نحو جئتك مع العصر ومرادفة لعند فتجر بمن
كقراءة بعضهم هذا ذكر من معي بكسر ميم من وحكاية سيبويه
ذهبت من معه بالجر وهي اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند افرادها
عن الاضافة نحو جاءا معا معرب لانه ثلاثي الاصل الا في لغة
ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان ابو قبيلة وغنم بفتح الغين المعجمة
وسكون النون ابن تغلب بن وائل ابو حي فتبنى على السكون
لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع اذ لم يوضع قاله الشاطبي
كقوله وهو الراعي كما قال الشاطبي وجرير كما قال العيني فريشي

من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب

منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما الرواية بتسكين
عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة
وخالفه المتاخرون محتجين بان ذلك ورد في الكلام نقل عن الكسائي
ان ربيعة تقول ذهبت مع اخيك وجئت مع ابيك بالسكون
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والريش اللباس الفاخر او المال
ونحوه ولماما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتا بعد وقت واذا
لقي مع الساكنة العين ساكن اخر جاز كسرها على اصل التقاء
الساكنين وفتحها استصحابا للاصل واتباعا نحو مع القوم
بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها قبل حركة و
كسرها قبل سكون لغة ربيعة فافادنا لم يفده الموضح وهو ان
عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتكسر قبل سكون نحو جئت
مع الرجل ولكن الموضح حاول شرح قول الناظم ومع مع فيها
قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل وقد تفرد مع عن الاضافة
فتنون وتصير بمعنى جميعا فتنصب على الحال من الاثنين نحو
جاآ معا قال فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اشتياق لم نبت
ليلة معا او من الجماعة المذكرين والمؤنثات فالاول كقول
الخنساء وافنى رجالي فبادوا معا فاصبح قلبي بهم مستفزا
بفتح الفاء وبالزاي اسم مفعول من استفزه الخوف اذا ازعجه و
الثاني كقول متمم بن نويرة اذا حنت الاولى سجعن لها معا اي اذا
صوتت الحمامة الاولى هززن جميعا لاجل تصويتها واختلف في حركة
معا اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب و
الكلمة ثنائية في حال الافراد كما كانت في حال الاضافة وذهب يونس
والاخفش الى ان الفتحة فيها كفتحة يا فتى لانها لما افردت ردت
اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا في الاضافة
تاما في الافراد ولكن حذفت الفها في الوصل للساكنين الالف والتنوين

٤

كما حذفت الف فتى لذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم
الزيدان معا والزيدون معا فيوقعون معا في موضع رفع كما توقع
اسما المقصورة نحو هم عدى ولو كان باقيا على النقص لقيل الزيد
مع كما قيل هم يد واحدة على من سواهم واعترض بان معا ظرف في
موضع الخبر فلا يلزم ما قاله ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة
ما قبله لحقيقة ما بعده اما بالذات نحو مررت برجل غيرك او بالصفات
كقولك لشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة
هنا الماهية والا لانتقض بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة
وهي الحيوان الناطق والتركيب صحيح واذا وقع غير بعد ليس وعلم
المضاف اليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على
انها اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا و
بنصبها على انها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض
غيرها وجاز حذفه لفظا فيضم غير بغير تنوين ثم اختلف في ضمة
فقال المبرد والجرمي واكثر المتاخرين ضمة بناء لانها اي غير
كقبل وبعد في الابهام والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه
ونسب الى سيبويه فهي اسم لليس او خبر لها والجزء الاخر محذوف
فعلى تقدير الاسمية فهي في محل رفع وعلامة رفعها ضمة مقدرة
في محلها لا هذه الضمة الموجودة لانها ضمة بناء وعلى الخبرية فهي في
موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غيرها مقبوضا وعلى النصب
ليس المقبوض غيرها فحذف من الاول الخبر ومن الثاني الاسم والى
بناء غير على الضم اشار الناظم بقوله واضمم بناء غيرا ان عدمت ما له
اضيف ناويا ما عدما وقال الاخفش ضمة غير ضمة اعراب
وحذف التنوين للاضافة تقديرا لان المضاف اليه ثابت في التقدير
عنده لانها اسم ككل وبعض في جواز القطع عن الاضافة لفظا لا
ظرف للزمان كقبل وبعد ولا للمكان كفوق وتحت وعلى هذا

نحو سلام عليكم او السلام عليكم
بقراءة لا خوف عليهم او لا خوف
فيكون ضمة ضمة اعراب لا بناء
لكنها حقيقة برجحان ارتشاف ...

فهي اسم لليس وعلامة رفعه الضمة الظاهرة لا خبر لان خبر ليس
لا يرفع وهذان القولان في الضمة جوزهما ابن خروف فعلى البنا هي
اسم او خبر وعلى الاعراب هي اسم لا غير ويجوز قليلا الفتح مع التنوين
لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى ودونه لنية لفظ المضاف اليه
فهي خبر لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض
غيرا او غير والحركة على هذا اعراب باتفاق واعترض بان غيرا يجوز
بناؤها على الفتح اذا اضيفت الى مبني فيحتمل انها بنيت حال الاضافة
ثم حذف المضاف اليه وبقي البنا على حاله وعلى هذا فيحتمل ان يكون
اسما وان يكون خبرا نعم الفتح مع التنوين كالضم مع التنوين الحركة
اعراب باتفاق لان التنوين اما للتمكين فهو خاص بالمعرب او للتعويض
فكان المضاف اليه مذكور وقيد حذف ما يضاف اليه غير بقوله
بعد ليس بنا على انه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به في المغني
وقال انه لحن وبالغ في الانكار على مرتكبه في شرح الشذور ورد
بان ابا العباس كان يقول لا غير بالبنا على الضم كقبل وبعد
كذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وانشد عليه في
باب القسم من شرح التسهيل ، جوابا به تنجو اعتمد فوربنا ،
لعن عمل اسلفت لا غير تسال ، وتبعهم صاحب القاموس ومنها
قبل وبعد ويجب اعرابهما نصبا على الظرفية او خفضا بمن فقط
في ثلاث صور احداها ان يصرح بالمضاف اليه كجئتك بعد
الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده ولا يختصان بالزمان
فقد يكونان للمكان كقولك داري قبل دارك او بعدها ولهذا اسهل
دخول من عليهما عند البصريين قاله الدماميني الصورة الثانية
ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى الاعراب
وترك التنوين على حالهما كما لو ذكر المضاف اليه كقوله ، ومن
قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف

قبل

قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه اي ومن قبل ذلك فحذف
ذلك من اللفظ وقدره ثابتا وقرى في الشواذ لله الامر من قبل ومن
بعد بالخفض من غير تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده وهي
قراءة الجحدري والعقيلي الصورة الثالثة ان يحذف المضاف
اليه ولا ينوى شي لا لفظه ولا معناه فيبقى الاعراب المذكور
بحاله من النصب على الظرفية او الخفض بمن ولكن يرجع التنوين
الذي كان حذف للاضافة لزوال ما يعارضه من الاضافة في
اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد
بالجر والتنوين وقوله وهو عبد الله بن يعرب فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات بنصب قبلا على الظرفية
والرواية المشهورة بالماء الحميم والذي رواه الثعالبي بالماء
الفرات قال الموضح وهو الانسب لانه العذب والحميم الحار ومنه
اشتقاق حمام وقيل الحميم البارد فهو من الاضداد وقوله ونحن
قتلنا الاسد اسد خفية ، فما شربوا بعدا على لذة خمرا بنصب بعدا
على الظرفيه ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة
وهي المسئلة المشهورة قال المرادي مسئلة اذا نونت الغايات
للاضطرار فمختار سيبويه واصحابه تنوينه مرفوعا وعليه قوله فما
شربوا بعد على لذة خمرا ومختار الخليل واصحابه تنوينه منصوبا
كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا انتهى وهما نكرتان في هذا
الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك نونا كما تنون
ساير الاسما النكرات تنوين التمكين وقال بعضهم هما معرفتان
بنية الاضافة وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية
وهذا القول عندي حسن ومعرفتان في الوجهين قبله بالاضافة
لفظا في الاول وتقديرا في الثاني فان نوى معنى المضاف اليه
دون لفظه بنيا لافتقارهما الى المضاف اليه معنى كافتقار الحروف

لغيرها وبنيا على حركة فرارا من التقاء الساكنين وعلى الضم لتخالف
حركة البنا حركتي الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد في قراءة
الجماعة السبعة بالضم بغير تنوين وهما في هذه الحالة معرفتان
بالاضافة الى معرفة منوية والاصل والله اعلم الامر من قبل الغلب
ومن بعده وقال الحوفي انما يبنيان على الضم اذا كان المضاف اليه
معرفة اما اذا كان نكرة فانهما يعربان سوا نويت معناه او لا ه
انتهى واذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات لان الاصل فيها ان
تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها اخر المضاف اليه
لانه تتمته اذ به تعريفه فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف
صار آخر المضاف غايته قاله الدماميني ومنها اول مقابل اخر و
دون واسما الجهات الست كيمين وشمال ووراء وامام وفوق
وتحت وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد من انها اذا اضيفت
لفظا اعربت نصبا على الظرفية او خفضا بمن واذا لم تضف لا لفظا
ولا تقديرا اعربت الاعراب المذكور ونونت واذا حذف المضاف
اليه فان نوى لفظه اعربت الاعراب المذكور ولم ينون وان نوى
معناه بنيت على الضم تقول جا القوم واخوك خلف او امام بالضم
فيهما تريد خلفهم او امامهم وكذلك حذفت المضاف اليه ونويت معناه
وبنيتها على الضم قال رجل من بني تميم • لعن الاله تعلة بن مسافر
لعنا • يشن عليه من قدام بالضم والاصل من قدامه فحذف المضاف
اليه ونوى معناه فبناه على الضم وتعلة بفتح التاء المثناة فوق
وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل ويروى ابن مزاحم و
يشن بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة يصب وقال معن
ابن اوس لعمرك ما ادري واني لاوجل • على اينا تعدو المنية اول
بالضم والاصل اول الوقتين وذلك لان لكل منهما وقتا يموت فيه
يقدر احدهما سابقا ولا يعرف عدو المنية في اول الوقتين المقدرين

مطلب اول

لهما على اي الرجلين والمنية الموت وحكى ابو علي الفارسي ابدأ اولا
من اول بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من اول الامر
بالخفض على نية لفظه وبالفتح على نية تركهما ومنعه من الصرف
للوزن والوصف لانه اسم تفضيل بمعنى الاسبق واستفيد من
حكاية ابي علي اذا وله له استعمالان احدهما ان يكون ظرفا كقبل
والثاني ان يكون صفة كالاسبق وقال آخر • اذا انا لم اومن عليك
ولم يكن لقاؤك الا من وراء وراءُ • بالضم وانشد سيبويه لا
يحمل الفارس الا الملبون المحصن من امامه ومن دون بالسكون
والقافية هنا لو كانت مطلقة الروي لكان مبنيا على الضم لانه
في نية الاضافة قاله الشاطبي وتقول جلست يمين وشمال وفوق
وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك ومنها
حسب بسكون السين ولها في العربية استعمالان احدهما ان
تكون بمعنى كاف اسم فاعل كفى فتستعمل مضافة استعمال
الصفات المشتقة فتكون نعتا للنكرة لانها لم تتعرف بالاضافة
حملا على ما هي بمعناه نحو مررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك
عن غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل بنصب حسبك على
الحال من عبد الله اي كافيا لك عن غيره وتستعمل استعمال الاسما
الجامدة فترفع على الابتدا نحو حسبهم جهنم فحسبهم مبتدا وسوغ
الابتدا به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبره ويجوز العكس وهو
اولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسب نكرة وتنصب اسما لان نحو
بحسبك درهم فحسبك مبتدا ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان
حسبك نكرة مختصة ودرهم غير مختص وبهذا الاستعمال الثاني
يرد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفي فان العوامل اللفظية نحو
ان والبا في المثالين الاخيرين لا تدخل على اسما الافعال باتفاق
ولا العوامل المعنوية على الاصح والاستعمال الثاني من اصل التقسيم

ان يكون حسب بمنزلة لاغير في المعنى فتستعمل مفردة عن الاضافة
في اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه وحسب هذه هي حسب المتقدمة
في الاستعمالين السابقين ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد
لها اشرابها هذا المعنى الدال على النفي وتجدد لها ملازمتها للوصفية
او الحالية او الابتدا وبناؤها على الضم بعد ان كانت معربة بحسب
العوامل تقول في الوصفية رايت رجلا حسب وفي الحالية رايت
زيدا حسب فحذف المضاف اليه منهما ونوى معناه فبنيت على الضم
قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك فاضمرت ذلك ولم
تنون انتهى وعنى بالاضمار الحذف فكانه قال فحذفت المضاف اليه
منهما واضمرته في نفسك ولم تنون لانك نويت معنى المضاف اليه
فبنيتهما على الضم كقبل وبعد وتقول في الابتدا قبضت عشرة
فحسب فحسب مبتدا حذف خبره اي فحسبي ذلك والمعنى رايت رجلا
لاغير ورايت زيدا لاغير وقبضت عشرة لاغير ودخلت الفا في الاخير
تزيينا للفظ كما تدخل على قط في قولك قبضت عشرة فقط واقتضى
كلام ابن مالك في قوله في النظم قبل كغير بعد حسب اولا ودون
والجهات ايضا وعل واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما بعده قد
ذكرا انها اي حسب تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال ابو
حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف وقد ذكرها مع الظروف
الا ان نقل عنهم نصبها حالا اذا كانت نكرة انتهى كلامه فان
اراد ابو حيان بكونها نكرة قطعها عن الاضافة لفظا اقتضى
ان استعمالها حينئذ اي حين اذ قطعت عن الاضافة منصوبة
شائع في كلامهم واقتضى انها كانت مع الاضافة معرفة
بالاضافة وهذان الاقتضاءان كلاهما ممنوع اما الاول فلانها
اذا قطعت عن الاضافة وجب بناؤها على الضم واما الثاني فلانها
نكرة دائما اضيفت ام لم تضف وان اراد ابو حيان تنكيرها مع

الاضافة

الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ اي حين اذ كانت
مضافة لانها لم ترد في كلامهم الا نكرة كذلك لان اضافتها
لا تفيد التعريف وانما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن
مالك في شرح العمدة وايضا فلا وجه لتوقفه اي لتوقف ابي
حيان في تجويز انتصابها على الحال حينئذ اي حين اذ كانت مضافة
فانه اي فان نصبها على الحال مشهور في غالب الكتب حتى انه
مذكور في كتاب الصحاح للجوهري مع كثرة تداول الايدي له
قديما وحديثا قال صاحب الصحاح فيه تقول هذا رجل حسبك
من رجل وتقول في المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل
فتنصب حسبك على الحال انتهى نصه فحسبك في الاول وقعت
بعد نكرة فرفعت على انها نعت لها وفي الثاني وقعت بعد معرفة
فنصبت على انه حال منها وهي في الصورتين نكرة وان كانت مضافة
لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف وايضا فلا وجه
للاعتذار عن ابن مالك بذلك اي بنصبها على الحال اذا نزلنا
وقلنا ان لها حالة تعريف وحالة تنكير لان مراده بقوله واعربوا
نصبا اذا ما نكرا التنكير الذي ذكره في قبل وبعد وهو ان تقطع
عن الاضافة لفظا وتقديرا وتنصب على الظرفية بحيث يقال
رايت زيدا حسبا او فحسبا ولم يسمع ذلك لا مطلق التنكير كما توهمه
ابو حيان وما ذكره الموضح من ان مراد الناظم ذلك لا يدفع الانتقاد
فالصواب ان يحمل عموم قوله وما من بعده قد ذكرا على المجموع لا على
كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب وعل الاتية واما عل فانها توافق
فوق في افادته معناها وهو العلو وفي بنائها على الضم اذا كانت
معرفة فيما اذا اريد بها علو معين كقولك اخذت الشيء الفلاني
من اسفل الدار والشيء الفلاني من عل اي من فوق الدار كقوله
وهو الفرزدق يهجو جريرا ولقد سددت عليك كل ثنية ٥

وابيت نحو بنى كليب من عل اى من فوقهم والثنية طريقة العقبة
وتوافق فوق ايضا فى اعرابها اذا كانت نكرة فيما اذا اريد بها علو
مجهول كقوله وهو امرء القيس الكندى يصف فرسا مكر مفر
مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل بكسر اللام
اى من شئ عال وتخالفها اى وتخالف عل فوق فى امرين احدهما
انها اى عل لاتستعمل الا مجرورة بمن دائما والثانى انها لاتستعمل
مضافة بخلاف فوق فيهما كذا قال جماعة منهم ابن ابى الربيع وهو
الحق وظاهر ذكر ابن مالك لها فى عداد هذه الالفاظ انها
تجوز اضافتها وقد صرح الجوهرى بذلك فى الصحاح فقال
يقال اتيته من عل الدار بكسر اللام اى من عال وهو سهو قاله
فى شرح الشذور ومقتضى قوله فى النظم واعربوا نصبا
اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكراه انها تجوز انتصابها
على الظرفية او غيرها كالحالية وما اظن شيئا من هذين الامرين
وهما جواز اضافتها وجواز نصبها على الظرفية او غيرها موجودا
فى كلامهم وانما بسطت القول قليلا فى شرح هاتين اللفظتين
وهما حسب وعل لانى لم ار احدا من الشراح وفاهما حقهما من
الشرح وفيما ذكرته كفاية لمن تدبر والحمد لله على تيسير ذلك
فصل يجوز ان يحذف ما علم من مضاف ومضاف اليه
فان كان المحذوف هو المضاف فالغالب ان يخلفه فى اعرابه
المضاف اليه وهو فى ذلك على قسمين سماعى وقياسى فالسماعى ما
لم يصح استبداد القايم مقام المضاف بالاعراب فى المعنى كقول
عمر بن ابى ربيعة لاتلمنى عتيق حسبى الذى بى ان بى يا عتيق ما
قد كفانى اراد يا ابن ابى عتيق والقياسى ما لايصح فيه ذلك
وهو اما فاعل نحو جاء ربك اى امر ربك او نايب عن الفاعل نحو
ونزل الملائكة تنزيلا اى نزول الملائكة قاله ابن جنى وفيه نظر

يخالف علی فوقا فی امرین

صح

اومبتدا

اومبتدا نحو ولكن البر من آمن بالله اى بر من آمن بالله قاله
الشاطبى وفيه نظر او خبر عن المبتدا نحو شر المنايا ميت بين
اهله اى منية ميت او مفعول به نحو واشربوا فى قلوبهم العجل
اى حب العجل او مفعول مطلق كقول الاعشى ميمون
الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اى اغتماض ليلة ارمد او
مفعول فيه نحو قولهم اتينا طلوع الشمس اى وقت طلوع
الشمس او مفعول له نحو جيت زيدا فضله اى ابتغاء فضله
قاله ابن الخباز او مفعول معه نحو جاء زيد والشمس اى وطلوع
الشمس او حال نحو تفرقوا ايادى سبا اى مثل ايادى سبا
او مجرور بالحرف نحو كالذى يغشى عليه من الموت اى كدوران
عين الذى يغشى عليه من الموت او بالاضافة نحو ولا يحولى
عطاء اليوم دون غد اى دون عطاء غد ثم تارة يكون المحذوف
مطرحا وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه ويعرف ذلك بعود
الضمير ونحوه فالاول نحو واسال القرية التى كنا فيها اى اهل القرية
فاهل مطرح ولو التفت اليه هنا لقيل الذى كنا فيه والثانى
نحو او كظلمات فى بحر لجى يغشاه موج اى كذى ظلمات بالافراد
فحذف والتفت اليه فذكر الضمير فى يغشاه ولو كان مطرحا
لقيل يغشاها وشمل ذلك قول الناظم وما يلى المضاف يأتى
خلفا عنه فى الاعراب اذا ما حذفا ومن غير الغالب ان المضاف
اليه لايخلف المضاف فى اعرابه بل قد يبقى على جره وشرط ذلك
فى الغالب ان يكون المضاف المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه
كقولهم مثل عبد الله ولا اخيه يقولان ذلك فابقوا اخيه
على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف
على مثل المذكور اى ولا مثل اخيه بدليل قولهم يقولان بالتثنية
نظرا الى المذكور والمحذوف ولو كان اخيه معطوفا على عبد الله

لكان العامل فيها واحدا وهو مثل وكان يجب ان يقولوا يقول
بالافراد لانه خبر اسم ما وهو مفرد وقوله وهو ابو دواد جارية
ابن الحجاج اكل امرئ تحسبين امرا ونار توقد في الليل نارا
فابقى نار على جر مع انه مضاف اليه كل محذوفة معطوفة على
المذكور اى وكل نار وانما قدرناه مجرورا بكل محذوفة ولم
نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور باضافة كل اليه لئلا
يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين لان امرئ المجرور
معمول لكل وامرا المنصوب معمول لتحسبين على انه مفعول ثان
له ومفعوله الاول كل امرئ تقدم عليه فلو عطفنا نار المجرورة
على امرئ المضاف اليه كل وعطفنا نار المنصوبة على امرا المنصوب
لزم ان نعطف بحرف واحد شيئين على معمولى عاملين مختلفين وذلك
ممتنع لان العاطف نايب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جرا
ونصبا ولا يقوى ان ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه
والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائى
والفرا والزجاج الى الجواز والتقدير اتحسبين كل امرئ امرا
وكل نار نارا فحذف المضاف وابقى المضاف اليه على جره واختير
الحذف دون العطف لان حذف ما دل عليه دليل مجمع على
جوازه والعطف على معمول عاملين مختلف فيه كما قدمنا والحمل الحمل
على المتفق عليه اولى من الحمل على المختلف فيه والى ذلك اشار
الناظم بقوله ٭ وربما جروا الذى ابقوا كما ٭ قد كان قبل حذف
ما تقدما ٭ لكن بشرط ان يكون ما حذف ٭ مماثلا لما عليه قد عطف
وهذا الشرط اغلبى كما تقدم ومن غير الغالب قراة ابن جماز بالجر
والله تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة على
حذف مضاف اى عمل الاخرة فان المضاف المحذوف وهو عمل
ليس معطوفا على حذفه بل المعطوفة جملة من مبتدا وخبر فيها المضاف

وهو عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والاصل
والله اعلم تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الاخرة ومن قدر
عرض الاخرة فقد تجوز وان كان المحذوف المضاف اليه وهو الجزء
الثانى فهو على ثلاثة اقسام لانه تارة يزال من المضاف وهو
الجزء الاول ما يستحقه من اعراب وتنوين ويبنى على الضم
نحو قبضت عشرة ليس غير مما هو شبيه بالغايات ونحو من قبل
ومن بعد مما هو غايات كما تقدم في الفصل قبله وتارة يبقى اعرابه
ويرد اليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربنا له الامثال
من الفاظ الاحاطة ونحو ايا ما تدعوا من اسما الشرط وتارة
يبقى اعرابه ويترك تنوينه كما كان في الاضافة وشرط ذلك في
الغالب ان يعطف عليه اى على المضاف اسم عامل في مثل
المضاف اليه المحذوف وهذا العامل اما مضاف كقولهم
خذ ربع ونصف ما حصل والاصل خذ ربع ما حصل ونصف
ما حصل فحذفوا ما حصل الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل
الثانى المضاف اليه نصف وابقوا المضاف الاول وهو ربع
على حاله فلم ينون لان المضاف اليه منوى لفظه وعطف عليه
نصف وهو اسم مضاف عامل في ما حصل الجر بالاضافة اليه وما
حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة
لها شبه بباب التنازع فان ربع ونصف يتنازعان ما حصل فاعمل
الثانى لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة وذهب سيبويه
الى انها من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ
ربع ما حصل ونصفه ثم اقحم ونصفه بين المضاف والمضاف اليه
فصار ربع ونصفه ما حصل ثم حذفت الها اصلاحا للفظ فصار
ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز الا
في الشعر واختار الناظم انه من الحذف من الاول لدلالة الثاني

ثلا فصل فهى عنده جائزة قياسًا وسماعا واليها اشار بقوله في
ويحذف الثاني فيبقى الاول * كحاله اذا به يتصل * بشرط عطف
واضافة الى * مثل الذى له اضفت الاولا * اوغيره بالرفع
اى غير مضاف وهو عامل في مثل المحذوف كقوله علقت امالي
فعمت النعم بمثل وانفع من وبل الديم فمثل مضاف الى محذوف
دل عليه المذكور والاصل بمثل وبل الديم او انفع من وبل
الديم فحذف وبل الديم من الاول لدلالة الثاني عليه والعامل
انفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف على مثل المجرور بالبا
المتعلقة بعلقت والوبل بسكون البا الموحدة المطر الشديد و
الديم بكسر الدال جمع ديمة وهى المطر الذى ليس فيه رعد ولا
برق ومن غير الغالب قولهم فيما حكاه ابو على ابدأ بذا من اول
بالخفض من غير تنوين على نية المضاف اليه اى من اول الامر
وقراءة بعضهم وهو ابن محيصن فلا خوف عليهم بالرفع من غير
تنوين على الاهمال اى فلا خوف شيء عليهم واما قراءة يعقوب
لا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال فصل زعم كثير
من النحويين انه لا يفصل بين المتضايفين الا في الشعر لان
المضاف اليه منزل من المضاف منزلة جزئه لانه واقع موقع تنوينه
فكما لا يفصل بين اجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة
الجزء منه وهو قول البصريين والحق عند الكوفيين ان مسائل
الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السعة بكسر السين وهى النثر
وضابطها ان يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل وان يكون
الفاصل بينهما معمولا للمضاف وان يكون منصوبا او اسما لا
يشبه الفعل والفاصل القسم احدها ان يكون المضاف مصدرا
والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر
وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم برفع قتل

على

على النيابة عن الفاعل بزين المبنى للمفعول ونصب اولادهم
وجر شركائهم فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف اليهم من
اضافة المصدر الى فاعله واولادهم مفعوله وفصل به بين
المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك ثلثة امور كون الفاصل
فضلة فان ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به وكونه غير اجنبى لتعلقه
بالمضاف وكونه مقدر التاخير من اجل ان المضاف اليه مقدر
التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشري
في الكشاف واما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات
وهو الشعر كان سمجا مردودا فكيف به في الكلام المنثور فكيف به
في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته انتهى وقول الشاعر
عتوا إذْ أجبْناهم الى السلم رأفةً فسقناهم سوق البغاث
الاجادل فسوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة
المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله وفصل به بين المضاف
والمضاف اليه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم
بكسر السين الصلح والبغاث بتثليث الموحدة اوله وبثا مثلثة
اخره فاوله مثلث الضبط واخره مثلث النقط وبينهما غين معجمة
طاير ضعيف يصاد ولا يصطاد والاجادل جمع الاجدل وهو
الصقر واما ظرفه عطف على قوله واما مفعوله اى والفاصل
اما مفعول المضاف كما تقدم او ظرفه كقول بعضهم ترك
يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها فترك مصدر مضاف
ونفسك مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله
محذوف ويوما ظرف للمصدر بمعنى انه متعلق به وفصل به بين
المضاف والمضاف اليه وهواها مفعول معه والتقدير تركك
نفسك شأنها يوما مع هواها سعي في رداها ويحتمل ان يكون
الاصل تركك نفسك فيكون من الاضافة الى المفعول بعد

حذف الفاعل المسئلة الثانية من الثلاث ان يكون المضاف وصفا بمعنى الحال او الاستقبال والمضاف اليه اما مفعوله الاول و الفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعده وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله الاول ووعده مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده وقول الشاعر

ما زال يوقن من يومك بالغنى وسواه مانع فضله المحتاج

فسواه مبتدا ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله الاول وهو المحتاج وفضله مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل وسواه مانع المحتاج فضله او ظرفه عطف على مفعوله الاول اي والفاصل اما مفعوله الاول كما تقدم او ظرفه وذلك صادق بالجار والمجرور كقوله عليه الصلاة والسلام هل انتم تاركوا لي صاحبي فتاركوا جمع تارك اسم فاعل ترك مضاف الى مفعوله وهو صاحبي بدليل حذف النون ولي جار ومجرور ظرف تاركوا وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل هل انتم تاركوا صاحبي لي وقول الشاعر

فرشني بخير لا اكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل

فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله ويوما ظرف ناحت بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وشني امر من رشت السهم اذا الزقت عليه الريش والمعنى اصلح حالي بخير و مدحتي مفعول معه وبعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار التي يجمع بها العطر وهو كناية عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد المسئلة الثالثة ان يكون المضاف لا يشبه الفعل وان يكون الفاصل

قسما

قسما كقولهم هذا غلام والله زيد بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي وحكى ابن الانباري هذا غلام ان شاء الله ابن اخيك بجر ابن باضافة الغلام اليه والفصل بينهما بالشرط وهو ان شاء الله وزاد ابن مالك الفصل باما كقول تابط شرا

هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر

في رواية الجر والاسار بكسر الهمزة الاسر والمسائل الاربع الباقية من السبعة تختص بالشعر لفقد الضابط المذكور احداها الفصل بالاجنبي ونعني به معمول غير المضاف وان كان عاملهما واحدا فاعلا كان الاجنبي كقوله وهو الاعشى ميمون بن قيس

انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا

فانجب فعل ماض ووالداه فاعله وبه متعلق بانجب وايام ظرف زمان متعلق بانجب وهو مضاف واذ مضاف اليه ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجنبي من المضاف لانه معمول لغيره اي انجب والداه ايام اذ نجلاه يقال انجب الرجل اذا ولد نجيبا ونجلاه بالنون والجيم نسلاه او مفعولا معطوف على فاعلا اي فاعلا كان كما مر مفعولا كقوله وهو جرير

تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف

فتسقي مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع الى ام عمرو في البيت قبله وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسواك مفعوله الثاني فصل به بين المضاف والمضاف اليه اي تسقي ندى ريقتها المسواك والمسواك اجنبي من ندى لانه ليس معمولا له وان كان عاملهما واحدا وهو تسقي والامتياح بمثناة فوقية فتحتانية فحاء مهملة الاستياك والمزنة السحابة والرصف بفتحتين جمع رصفة وهي حجارة مرصوف بعضها الى بعض وماء الرصف ارق واصفى او ظرفا كقوله وهو ابو حية النميري

كما خط الكتاب بكف يوما

يهودى يقارب او يزيل فاضاف كف الى يهودى وفصل بينهما
بالظرف وهو اجنبى من المضاف لانه ليس معمولا له وخط مبنى
للمفعول وبكف متعلق به ويقارب او يزيل نعتان ليهودى • المسئلة
الثانية من الاربع الفصل بفاعل المضاف كقوله • ما ان وجدنا
للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب • فاضاف قهر الى مفعوله
وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا
للهوى طبا ولا عدمنا قهر صب وجد والصب العاشق ويحتمل
ان يكون منه اى من الفصل بالفاعل او من الفصل بالمفعول قوله
وهو الاحوص • لئن كان النكاح احل شئ فان نكاحها مطر
حرام فى رواية الخفض لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالها
وهى محتملة للفاعلية والمفعولية بدليل انه يروى بنصب مطر
وبرفعه فان كان بالرفع فالتقدير فان نكاح مطر اياها فهو
من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير فان نكاح مطر
هى فهو من الفصل بالفاعل والحاصل ان الها المتصلة بالنكاح
اما ان تكون مفعولة فتكون فى تقدير اياها او فاعله فتكون
فى تقدير هى فعلى الاول فاعل النكاح مطر وعلى الثانى المراة
فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى
التقديرين فالها مجرورة باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل
خفض مطر باضافة المصدر اليه لان المضاف لا يضاف لشيئين
وسبب قول الاحوص ذلك ان مطرا كان اقبح الناس منظرا
وكانت تحته امراة من اجمل النسا وكانت تريد فراقه وهو يابى
ذلك والمسئلة الثالثة الفصل بنعت المضاف كقوله وهو
معاوية بن ابى سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج ان يقتل كل
واحد منهم واحدا من على بن ابى طالب وعمرو بن العاصى ومعاوية
ابن ابى سفيان رضى الله عنهم فقتل على وسلم عمرو ومعاوية

نجوت

نجوت وقد بل المرادى سيفه من ابن ابى شيخ الاباطح طالب
فصل بين المتضايفين وهما ابى وطالب بنعت المضاف وهو
شيخ الاباطح اى من ابى طالب شيخ الاباطح ويجوز فى جعل شيخ
الاباطح نعتا للمضاف وهو ابى دون المضاف اليه وانما هو
نعت للمضاف والمضاف اليه معا والمرادى هو عبد الرحمن بن
عمرو الشهير بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة اسم
المفعول كما فى تهذيب الاسما وهو قاتل على بن ابى طالب رضى الله
عنه والاباطح جمع بطحا والمراد بها مكة لان ابا طالب كان
شيخ مكة ومن اعيان اهلها واشرافها المسئلة الرابعة الفصل
بالندا بمعنى المنادى كقوله • كان برذون ابا عصام • زيد
حمار دق باللجام • فاضاف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى
الساقط حرفه وحمار خبر كان اى كان برذون زيد حمار يا ابا
عصام وبقيت خامسة وهى الفصل بفعل ملغى كقوله •
باى تراهم الارضين خطوا اراد باى الارضين تراهم • وسادسة
وهى الفصل بالمفعول لاجله كقوله • معاود جراة وقت الهوادى
اراد معاود وقت الهوادى جراة والى هذا الفصل اشار الناظم
بقوله • فصل مضاف شبه فعل ما نصب • مفعولا او ظرفا
اجز ولم يعب • فصل يمين واضطرارا وجدا باجنبى وبنعت
او نداء • فصل فى احكام المضاف لليا الدالة على المتكلم
يجب كسر آخره اى المضاف لمناسبة اليا سوا اكان صحيحا كغلامى
وعبدى او شبيها بالصحيح كدلوى وظبيى ويجوز فتح اليا واسكانها
واختلف فى ايهما اصل فقيل الفتح وقيل الاسكان وجمع بينهما بان
الاسكان هو الاصل الاول لانه اصل كل مبنى واليا مبنية
والفتح اصل ثان لانه اصل ما يبنى وهو على حرف واحد وعلى
القولين الاسكان اكثر ويستثنى من هذين الحكمين وهما وجوب

كسر اخر المضاف وجواز فتح اليا واسكانها اربع مسايل لاياتي
فيها ذلك وهي المقصور كفتى وقذى بالذال المعجمة والمنقوص
كرام وقاض والمثنى وشبهه كابنين بالموحدة وغلامين واثنين
بالمثلثه وجمع المذكر السالم وشبهه كزيدين ومسلمين وعشرين
فهذه الاربعة اخرها واجب السكون لان اخر المقصور والمثنى
المرفوع الف واخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع
المذكر السالم مطلقا يا مدغمة في ياء المتكلم وليس شي من
الالف والحرف المدغم قابلا للتحرك واليا معها واجبة الفتح
للخفة والتحرك لالتقا الساكنين والى ذلك اشار الناظم
بقوله ، اخر ما يضاف لليا اكسر اذا ، لم يك معتلا كرام وقذى ،
او يك كابنين وزيدين فذي ، جميعها اليا بعد فتحها احتذي ،
وندر اسكانها بعد الالف في قراءة نافع ومحياي ومماتي في الوصل
بسكون يا محياي ولبيان ان ذلك في الوصل عطف عليه ومماتي
والا فلا حاجة لذكره وندر كسرها بعدها اي بعد الالف في
قراءة الاعمش والحسن البصري قال هي عصاي بكسر اليا
على اصل التقا الساكنين وهو اي الكسر مطرد في لغة بني
يربوع في ياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه
قراءة حمزة والاعمش ويحيى بن وثاب وما انتم بمصرخي اني
بكسر اليا في الوصل ولذلك عقبه باني وهذه اللغة حكاها
الفرا وقطرب واجازها ابو عمرو بن العلا قاله الشاطبي وبهذا
سقط ما قال المعري في رسالته اجمع اصحاب العربية على كراهة
قراءة حمزة وما انتم بمصرخي بالكسر قال الموضح في الحواشي
والمعري له قصد في الطعن على علماء الاسلام ولعل الذين
كسر والغتهم اسكان يا الاضافة فالتقى معهم ساكنان و
نظيره الكسر في شد وفي مع القوم وان كان الكسر في اليا

انقل

اثقل انتهى وتدغم يا المنقوص والمثنى في حالتي الجر والنصب
ويا المجموع جمع السلامة في يا الاضافة لاجتماع المثلين كما مضى
رفعا ونصبا وجرا ورايت ابني بفتح النون وزيدي بكسر الدال
ومررت بابني وزيدي وتقلب واو الجمع السالم في حالة الرفع
يا لان الواو واليا اذا اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون
قلبت الواو يا تقدمت او تاخرت ثم تدغم اليا المنقلبة عن
الواو في يا المتكلم لاجتماع المثلين كقوله وهو ابو ذويب ،
يرثي بنيه الخمسة حين هلكوا جميعا في طاعون واحد ،
اودى بني واعقبوني حسرة ، عند الرقاد وعبرة لا تقلع ،
فاودى معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابن مضاف الى يا المتكلم
واصله بنوي عمل فيه ما تقدم وان كان الواو قبلها ضمة قلبت
الضمة كسرة كما في اودى بني وجا مسلمي وعشري وظاهر سياقه
انه يبدا بقلب الواو يا على قلب الضمة كسرة وهو في ذلك تابع
للترتيب الذكري في قول النظم وتدغم اليا فيه والواو وان
ما قبل واو ضم فاكسره يهن ، واختار ابن جني ان يبدا بقلب الضمة
على قلب الواو كما في اجري جمع جرو واصله اجرو فانهم قلبوا
الضمة كسرة اولا لانها اضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو يا
لاجلها فلم يقدموا على الحرف الاقوى لا بعد ان اقدموا على الحركة
الضعيفة ولو عكسوا لكان اقداما على الاقوى من غير تدريج قلت
لا يمكنهم العكس في اجري لانه يؤدي الى قلب الواو يا لغير موجب
بخلافه في مسلمي فان موجب قلب الواو يا اجتماع الواو واليا
وسبق احداهما بالسكون وانما قدم قلب الضمة في اجري والواو
في مسلمي لان قلب الواو ياء في اجري ناشي عن قلب الضم كسرة
وقلب الضمة كسرة في مسلمي ناشي عن قلب الواو ياء او كان
قبل الواو فتحة ابقيت لتدل على الالف المحذوفة لالتقاء

الساكنين كمصطفين بفتح الفا جمع مصطفى بالقصر واما مصطفين
بكسر الفا فانه جمع مصطف بالنقص ولتسلم الف التثنية من
القلب يا اتفاقا فتسلم اى اذ لا موجب لقلبها يا واطلق الناظم
فقال والفا سلم واجازت هذيل في الف المقصور قلبها يا
عوضا عن كسرة الحرف التى يستحقها ما قبل اليا والى ذلك اشار
الناظم وعن هذيل انقلابها يا حسن كقوله وهو ابو ذويب
الهذلى سبقوا هوى واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب
مصرع فهوى اصله هواى فقلب الالف يا وادغمها فى يا المتكلم
والواو في سبقوا تعود الى بنيه الخمسة فى قوله اودى بنى و
اعنقوا اتبع بعضهم بعضا فى الموت وتخرموا بالخاء المعجمة والرا
مبنى للمفعول اى خرمتهم المنية واحدا بعد واحد وهذيل
بالتصغير قال ابن السيد يجوز ان يكون تصغير هذلول وهو
المرتفع من الارض ويجوز ان يكون تصغير مهذول وهو المضطرب
من تصغير الترخيم فيهما انتهى وهذيل حى من مضر وهو هذيل بن
مدركة بن الياس بن مضر اخو خزيمة بن مدركة امهما هند بنت
وبرة اخت كلب بن وبرة ولا يختص قلب الف المقصور يا بلغة
هذيل بل حكاها عيسى بن عمر عن قريش وحكاها الواحدى
في البسيط عن طى في قوله تعالى فمن اتبع هداى وبها قرا ابو عاصم
الجحدرى وابن اسحق وعيسى بن عمر هدى وهى عصى ورويت عن
النبى صلى الله عليه وسلم قاله الشاطبى واتفق الجميع من العرب
على ذلك وهو قلب الالف يا مع يا المتكلم في على ولدى الظرفيتين
كما قيده المرادى وهو ظاهر فان الكلام فى المضاف الى يا المتكلم
وعلى الحرفية لا تضاف وفى دعواه الاتفاق نظر فان بعض العرب
لا يقلب فيقول لداى وعلاى قاله المرادى فى شرح التسهيل
ولا يختص قلب الالف يا بيا المتكلم بل هو عام فى كل ضمير نحو

عليه

عليه ولديه وعلينا ولدينا وكذا الحكم فى الى نحو الى وظاهر
كلام المرادى السابق ان من يقول لداى يقول الاى فانه قال
بعد ان قال ذلك وكذلك الى انتهى وافرد الى عن اخواتها لانها
لا تستعمل ظرفا وان كانت تقع اسما لواحد الالاء وهى النعم
هذا باب اعمال المصدر واعمال اسمه ومدلولهما
مختلف فمدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر
الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث انما هى
بواسطة دلالته على المصدر وتحقيق ماهيتهما ان يقال
الاسم الدال على مجرد الحدث من غير تعرض لزمان ان كان علما
موضوعا على معنى كفجار وحماد علمين للفجرة بسكون الجيم والمحمدة
بفتح الميم الاولى وكسر الثانية او كان مبدوا بميم زايدة لغير
المفاعلة كمضرب ومقتل بفتح اولهما وثالثهما او كان متجاوزا
فعله الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثى كغسل ووضو
بضم اولهما فى قولك اغتسل غسلا وتوضا وضوا فانهما اى فان
الغسل بزنة القرب والوضو بزنة الدخول فى قولك قرب
قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر جواب الشرط وهو ان كان
والشرط وجوابه خبر المبتدا وهو قوله اولا الاسم الدال
والاجود فى مثل هذا التركيب كما قال الموضح فى الحواشى حذف
الفا وجعل ما بعدها خبر المبتدا والشرط معترض بينهما وجوابه
محذوف على حد قول النظم والامران لم يك للنون محل فيه
هو اسم وما ذكره هنا من ان المبدو بميم زايدة لغير المفاعلة
اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم وقال فى شرح الشذور انه مصدر
ويسمى المصدر الميمى وانما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا انتهى
والا يكن كذلك فمصدر ويعمل المصدر عمل فعله فى التعدى
واللزوم اذ كان يحل محله فعل اما مع ان المصدرية والزمان

الالاء النعم واحدها الا والى بالفتح وقد يكسر ويكتب بالياء مثل معا واسعاء ... محمد

فالمنصوب هنا المحل ... التسهيل الدمامينى فراجعه

الزوج بين المصدر واسم المصدر

تسمية المصدر الميمى باسم المصدر تجوز

ماض او مستقبل فالاول كعجبت من ضربك زيدا امس والثانى نحو يعجبنى ضربك زيدا غدا فالمصدر فى هذين المثالين يحل محله ان وفعل ماض فى الاول اى ان ضربته امس وان وفعل مضارع فى الثانى اى ان تضربه غدا واما مع ما المصدرية والزمان حال فقط كيعجبنى ضربك زيدا الآن اى ما تضربه الآن ولا يجوز فى نحو ضربت ضربا زيدا من المصدر المؤكد لعامله كون زيدا منصوبا بالمصدر لانتفاء هذا الشرط لانه لا يحل محله فعل مع ان او ما وانما هو منصوب بضربت اتفاقا لان المصدر المؤكد لا يعمل واما المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا ففيه خلاف مذهب ابن مالك فى التسهيل الى جواز اعماله وصحح الموضح فى شرح القطر المنع وعلله بان المصدر هنا انما يحل محل الفعل وحده بدون ان وما انتهى فزيدا فى المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح والى اعمال المصدر على فعله اشار الناظم بقوله بفعله المصدر الحق فى العمل ان كان فعل مع ان او ما يحل محله وبقى من شروط اعمال المصدر شروطه العدمية وهى ان لا يكون مصغرا فلا يجوز اعجبنى ضريبك زيدا ولا مضمرا فلا يجوز ضربى زيدا حسن وهو عمرا قبيح خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز اعجبتنى ضربتك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يجوز اعجبنى ضربك الشديد زيدا ولا محذوفا فلا يقال ان باء البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره ابتداى خلافا لقوم ولا مفصولا عن معموله باجنبى فلا يقال انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر ولا مؤخرا عن معموله فلا يجوز اعجبنى زيدا ضربك قاله فى شرح القطر اخذا من التسهيل وعمل المصدر مضافا اكثر من عمله غير مضاف وهو متفق عليه ويضاف الى الفاعل

والاولى المحدود ان يكون على صيغة فعلة على المرة لان صيغة الوحدة ليست الصيغة التى اشتق منها الفعل

ولا مصغرا لانه يزكى يبعد شبهه للفعل فلا يجوز عرفت ضريبك العنيف الابل ... [illegible]

تارة

تارة والى المفعول اخرى فالاول نحو ولولا دفع الله الناس والثانى كقوله الا ان ظلم نفسه المرء بين اذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلاء وعمله منونا اقيس من عمله مضافا لانه يشبه الفعل بالتنكير نحو او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير او اطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اضمار فعل وعمله معرفا بال قليل فى السماع ضعيف فى القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه كقوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخى الاجل فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكاية اعداءه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل وفى التنزيل قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم واختلف فى المصدر المعرف بال على اربعة اقوال فسيبويه يعمله والكوفيون لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه الفارسى على قبح وابن طلحة ان كانت فيه ال معاقبة للضمير كما فى البيت ومنع عجبت من الضرب زيد عمرا ووافقه ابو حيان ويرد عليهما قوله عجبت من الرزق المسئ الهه وللترك بعض الصالحين فقيرا اى عجبت من ان رزق المسئ الهه ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا والى اعمال المصدر فى احواله الثلاثة اشار الناظم بقوله مضافا او مجردا او مع ال واسم المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا لتعريفه بالعلمية والاعلام لا تعمل وان كان ميميا فكالمصدر فى العمل اتفاقا لتعريفه بالعلمية والاعلام لانه مصدر حقيقة كما تقدم عن شرح الشذور كقوله وهو الحارث بن خالد المخزومى ونسبه الموضح فى المغنى للعرجى تبعا للحريرى اظلوم ان مصابكم

س عجبت من العدو نكاية اذا قتلت فيهم وخرجت قال ابو النجم يحكى العدى ... [illegible]

فى المصدر المقرون بال اربعة اقوال

قال ان ربى ولم يسمع رفع الفاعل بالمعرف بال ... [illegible]

رجلا اهدى السلام تحية ظلوم نصاب مصدر ميمي مضاف الى
فاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية
مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان وظلوم
منادى بالمرة وان كان اسم المصدر غيرهما الى غير العلم والميمي
وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي لم
يعمل عند البصريين لان اصل وضعه لغير المصدر فالغسل
موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضا به ثم استعملا في الحدث
ويعمل عند الكوفيين والبغداديين لانه الآن دال على الحدث
وعليه قوله وهو القطامي اكفرا بعد رد الموت عني وبعد
عطائك المائة الرتاعا نعطائك اسم مصدر مضاف الى فاعله
والمائة مفعوله الثاني وحذف الاول اي عطائك اياي المائة
على حد حتى يعطوا الجزية اي يعطوكم الجزية والرتاعا بكسر الرا
جمع راتعة وهي الابل التي ترتعي نعت مائة و . . . الخطاب
لزفر بن الحارث الكلابي وكان من خبره ان القطامي اسر فخلصه
زفر ورد عليه ماله واعطاه مائة بعير من غنايم القوم الذين
اسروه وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم
المصدر لاينافيه قول النظم ولاسم مصدر عمل بالتنكير
لان ذلك صادق عليه ويكثر ان يضاف المصدر الى فاعله ٥
لشدة اتصاله به ثم ياتي مفعوله منصوبا نحو ولولا دفع الله
الناس فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو الله والناس مفعوله
والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون
وتعطلت المصالح ويقل عكسه وهو ان يضاف المصدر الى
مفعوله ثم ياتي فاعله مرفوعا كقوله وهو الاقيشر الاسدي
افنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق
نقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية بافنى وهو

مصدر مضاف الى مفعوله وهو القواقيز بقافين وزاي معجمة
اقداح يشرب بها الخمر واحدتها قاقوزه واما قازوزه بزاءين
معجمتين فجمعها قوازيز كقوارير بمهملتين جمع قارورة وافواه
فاعل المصدر وهو جمع فم واصله فوه فلذلك ردت في الجمع
والاباريق جمع ابريق وروي بنصب الافواه فيكون من
القسم الاول وتلادي بكسر التاء المثناة فوق المال القديم
من تراث وغيره وجمعت بتشديد الميم والنشب بفتح النون
والشين المعجمة اسم اضافة المصدر الى مفعوله بالشعر كهذا
البيت ورد بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم وحج البيت
من استطاع اليه سبيلا فحج مصدر يحل محله ان والفعل وهو
مضاف الى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة فاعله اي وان يحج
البيت المستطيع وللمانع ان يجيب بان الحديث يحتمل ان يكون
مرويا بالمعنى فلا دليل فيه واما اضافته الى الفاعل ثم لا
يذكر المفعول في اللفظ وبالعكس وهو ان يضاف الى المفعول
ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ فكثير فيهما فالاول نحو ربنا وتقبل
دعاي والثاني نحو لا يسام الانسان من دعاء الخير فدعاي مصدر
مضاف الى الفاعل وهو يا المتكلم ودعاء الخير مصدر مضاف
الى المفعول وهو الخير فحذف من الاول المفعول ومن الثاني
الفاعل ولو ذكرا لقيل دعاي اياك ومن دعايه الخير وهو احد
المواطن الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل والى ذلك
اشار الناظم بقوله وبعد جره الذي اضيف له كمل بنصب او
برفع عمله وتابع المجرور فاعلا كان المجرور او مفعولا يجر على اللفظ
او يحمل على المحل فيرفع اذا كان المجرور فاعلا كقوله وهو لبيد
العامري يصف حمارا واتانا وحشيين حتى تهجر في الرواح
وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم فطلب بالنصب

يقع على الضياع والقدور
والاموال الثابتة التي
لايقلها الانسان قيل
انه يحمل بها
مختص صح

مَصدرٍ مفعول مُطلق نوعى مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر
القاف وَهو الغريم الطالب لانه يانى عقب غريمه وحقه
مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت للمعقب على محله اى كما
يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان المجرور مفعولا
كقوله وَهو زياد العنبرى لاروبة قد كنتُ داينتُ بها حسّانا
مخافة الافلاس والليانا فمخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف
الى مفعوله والفاعل محذوف اى مخافتى الافلاس والليان بكسر
اللام وفتحها وهو الاكثر المطل بالدين معطوف بالنصب على محل
الافلاس والى ذلك اشار الناظم بقوله وجر ما يتبع ما جر ومن
راعى الاتباع المحل فحسن هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين
ومذهب سيبويه والجمهور منع الاتباع على المحل وما جاء من
ذلك مؤول قال المرادى والظاهر الجواز لكثرة الشواهد
على ذلك والتاويل خلاف الظاهر هذا باب
اعمال اسم الفاعل عمل فعله فى التعدى واللزوم وهو ما دل
على الحدث والحدوث وفاعله فالدال على الحدث بمنزلة الجنس
يشمل جميع الاوصاف والافعال فخرج بذكر الحدوث اسم
التفضيل نحو افضل والصفة المشبهة نحو حسن فانهما لا يدلان
على الحدوث وانما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله اسم
المفعول نحو مضروب والفعل نحو قام فان اسم المفعول انما
يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل انما يدل على الحدث والزمان
بالوضع لا على الفاعل وان دل عليه بالالتزام وفى غالب النسخ
تقديم الحدوث على الحدث والصواب خلافه لان الفصل لا
يتقدم على الجنس فى اصطلاح اهل الميزان فان كان اسم الفاعل
صلة لال عمل عمل فعله مطلقا ماضيا كان او غيره معتمدا او
غير معتمد تقول جا الضارب زيدا امس والان او غدا وذلك

لأن ال هذه موصولة وضاربٌ حالٌّ محل ضَرَبَ ان اريد المضى
او يضرب ان اريد غيره والفعل يعمل فى جميع الحالات فكذا ما حل
محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن صلة ال ففى المضى
وغيره اعماله قد ارتضى وان لم يكن اسم الفاعل صلة لال عمل
فعله بشرطين عدميين وبشرطين وجوديين فالعدميان
احدهما ان لا يوصف والثانى ان لا يصغر خلافا للكسائى فيهما
والوجوديان احدهما كونه للحال او للاستقبال لانه انما عمل
حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظى والمعنوى لا ماضيا
لانه لم يشبه لفظ الفعل الذى هو بمعناه خلافا للكسائى فى
اجازة عمله بمعنى الماضى وتبعه على ذلك هشام وابو جعفر وجماعة
واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وجه
الدلالة منه ان باسط بمعنى الماضى وعمل فى ذراعيه النصب و
قال المانعون لا حجة له ولهم فى باسط ذراعيه لانه على ارادة
حكاية الحال الماضية فالمعنى يبسط ذراعيه فيصح وقوع
المضارع موقعه بدليل ان الواو فى وكلبهم واو الحال اذ يحسن
ان يقال جاء زيد وابوه يضحك ولا يحسن وابوه ضحك ولذا قال
سبحانه وتعالى ونقلبهم بالمضارع الدال على الحال ولم يقل
وقلبناهم بالماضى ومحل الخلاف فى رفعه الظاهر ونصبه للمفعول
به اما رفع الوصف الماضى الضمير المستتر فجايز اتفاقا والشرط
الثانى اعتماد على استفهام او نفى او مخبر عنه او موصوف او
ذى حال فالاستفهام والنفى نحو اضارب زيد عمرا او ما ضارب
زيد عمرا والمخبر عنه نحو زيد ضارب ابوه عمرا والموصوف نحو
مررت برجل ضارب ابوه عمرا وذو الحال نحو جا زيد راكبا ابوه
فرسا والاعتماد على المقدر من الاستفهام والنفى والمخبر عنه
والموصوف وذى الحال كالاعتماد على الملفوظ به من ذلك نحو

قوله كناطح خبر مبتدا محذوف اى انت كناطح صخرة ليوهنها اى ليضعفها فلم يضرها وضار ضيرا بمعنى ضر ضررا والوعل الايل كبش الجبل فاعل قوله اوهى من اوهيت الجلد اذا خرقته والضمير فى قرنه يرجع الى الوعل وليس باضمار قبل الذكر لان الفاعل مقدم فى الرتبة

مهين زيد عمرا ام مكرمه فمهين رفع زيدا ونصب عمرا على الاعتماد
المقدر اى امهين ونحو مختلف الوانه فمختلف رفع الوانه اعتمادا
على الموصوف المقدر اى صنف مختلف الوانه وقوله وهو الاعشى
ميمون كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها واوهى قرنه
الوعل فناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر اى كوعل
ناطح والوعل بفتح الواو مع فتح العين المهملة وكسرها كفرس
او كتف وقد يقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهو نادر
والمراد به هنا تيس الجبل بجيم وموحدة مفتوحتين ويقال له
الايل بفتح الهمزة وتشديد اليا المثناة اخر الحروف المكسورة
ويوهنها يزعزعها ومنه اى من الاعتماد على الموصوف المقدر
يا طالعا جبلا فطالعا نصب جبلا لاعتماده على الموصوف
المقدر اى يا رجلا طالعا وقول ابن مالك فى النظم او حرف ندا
تصريح منه انه اعتمد على حرف الندا وذلك سهو لان المعتمد
عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف الندا لا يصلح لذلك
لانه مختص بالاسم لكونه من علاماته فكيف يكون مقربا من الفعل
قاله ابن الناظم بمعناه والى هذين الشرطين اشار الناظم
بقوله كفعله اسم فاعل فى العمل ان كان عن مضيه بمعزل وولى
استفهاما او حرف ندا او نفيا او جا صفة او مسندا واشار
الى الاعتماد على المقدر بقوله وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق
العمل الذى وصف وفى المغنى ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف
بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل فى المنصوب لا لمطلق العمل
بدليلين احدهما انه يصح زيد قائم ابوه امس والثانى انهم لم
يشترطوا لصحة نحو اقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال او
الاستقبال انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد
على شى من ذلك واستدل بنحو قوله خبير بنو لهب البيت وتقدم

في

صيغ المبالغة

فى باب المبتدا انه محمول على التقديم والتاخير فصل يحول
صيغة فاعل للمبالغة فى الفعل والتكثير فيه الى خمسة اوزان
فعال بفتح الفا وتشديد العين كضراب او فعول بفتح الفا
كضروب او مفعال بكسر الميم كمضراب بكثرة واليها اشار
الناظم بقوله فعال او مفعال او فعول فى كثرة عن فاعل
بديل والى فعيل بفتح الفا وكسر العين وبعدها يا كضريب او
فعل بفتح الفا وكسر العين من غير يا كضرب بقلة واليهما
اشار الناظم بقوله وفى فعيل قل ذا وفعل وتسمى هذه الخمسة
امثلة المبالغة فيعمل عمله بشروطه المتقدمة والى ذلك يشير
قول النظم فيستحق ما له من عمل قال القلاخ بالقاف المضمومة
وبالخا المعجمة اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج
الخوالف اعقلا فنصب جلالها بلباس لاعتماده على صاحب
الحال وذلك لان اخا الحرب ولباسا حالان تقدم صاحبهما فى البيت
قبله واراد بالجلال بالجيم ما يلبس فى الحرب من الدروع والجوا
والولاج مبالغة فى والج من الولوج وهو الدخول والخوالف
بالخاء المعجمة جمع خالفة وهى فى الاصل عماد البيت واراد بها
البيت نفسه واعقلا بالعين المهملة والقاف من العقل يقال
اعقل الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال
او على الخبرية لليس ان لم يمنع تعداد خبرها والمراد به ثابت القدم
فى الحرب وبينه وبينها مواخاة واذا قامت الحرب لا يلج البيت
ويستتر فيه بل يظهر ويحارب وقال ابو طالب عم النبى صلى الله
عليه وسلم فى مرثية ختنه امية بن المغيرة المخزومى ضروب
بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر
فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذى خبر محذوف
اى هو ضروب او انت ضروب ونصل السيف شفرته ولذلك

شن

اضافة الى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد انه كان
يعرقب الابل السمان للضيفان عند عدم الزاد وحكى سيبويه
بمعناه انه لمنحار بوائكها فنصب بوائكها جمع بائكة وهي السمينة
الحسنا من النوق بمنحار بالحا المهملة مبالغة في ناحر لاعتماده على
مخبر عنه وهو اسم ان وقال عبد الله بن قيس الرقيات ه
فتاتان اما منهما فشبيهة هلالا واخرى منهما تشبه البدرا
فنصب هلالا بشبيهة مبالغة في مشبهة لاعتمادها على ذي
خبر محذوف تقديره اما فتاة منهما فشبيهة هلالا وقال
زيد الخيل سمي بذلك لانه كان له خمسة افراس مشهورة فاضيف
اليها وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير بالرا
اتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد فنصب عرضي
بمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم ان
المفتوحة على الفاعلية لاتاني وعرض الرجل الذي يصونه من
نفسه وحسبه ويحامي عنه والجحاش بجيم ثم حا مهملة واخره
شين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الحمير خبر مبتدا محذوف
اي هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ما في جبل
طي والفديد بالفا الصياح والتصويت تقول ان هولا القوم
عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع التي تصوت عنده واعمال
امثلة المبالغة قول سيبويه واصحابه وحجتهم في ذلك السماع
والحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها متحولة عنه لقصد المبالغة
ولم يجز الكوفيون اعمال شي منها لمخالفتها لاوزان المضارع و
لمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه
عليها ويرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ولم يجز بعض
اعمال فعيل وفعل واجاز الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على
وزن الفعل كعلم وفهم فصل تثنية اسم الفاعل وجمعه
وتكسيره

تصحيحا وتكسيرا تذكيرا وتانيثا وتثنية امثلة المبالغة وجمعها
كمفرد من في العمل والشروط والى ذلك اشار الناظم بقوله
وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيثما عمل قال الله تعالى
والذاكرين الله فالذاكرين الله جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه والجلالة
منصوبة به ولا يحتاج الى شرط لاقترانه بال وقال تعالى هل
هن كاشفات ضره فكاشفات جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها
وضره مفعولها وهي معتمدة على المخبر عنه وهو هن وقال
تعالى خشعا ابصارهم فخشع جمع خاشع جمع تكسير في قراءة
غير ابي عمرو وحمزة والكسائي وابصارهم فاعل به لاعتماده على
صاحب الحال وقال عنترة العبسي الشاتمي عرضي ولم اشتمهما
والناذرين اذا لم القهما دمي فدمي منصوب بالناذرين وهما
تثنية ناذر بالذال المعجمة واراد بهما ابني ضمضم حصينا ومرة
واراد بدمي قتلي والمعنى انهما ينذران على انفسهما في خلا انهما
اذا لقياه قتلاه فاذا لقياه امسكا عنه هيبة وجبنا منهما
وقال طرفة بن العبد ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم
غير فخر غفر بضم الغين والفا جمع غفور من امثلة المبالغة
وفاعله مستتر فيه وذنبهم مفعوله واعتماده على اسم ان المفتوحة
على تقدير البا وفخر بالخا المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه
انهم زادوا على غيرهم بانهم لا يفخرون بشرفهم ولا يعجبون بنفوسهم
ولكنهم يتواضعون للناس ويروى فجر بالجيم جمع فجور من
الفجور وهو الكثير الفسق ويقع على القليل والكثير يقال فجر
الرجل اذا كذب ومعناه انهم لا يفسقون ولا يكذبون قاله
ابن السيد في شرح ابيات الجمل فصل يجوز في الاسم
الفضلة الذي يتلو الوصف العامل ان ينتصب به اي بالوصف
وان ينخفض باضافته اليه للتخفيف مفردا كان الوصف او

جمعًا وقد قرئ في السبع ان الله بالغ امره وهل هن كاشفات
ضره بالوجهين النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض
بالاضافة فالاية الاولى قراها حفص بالخفض والباقون
بالنصب والثانية قراها غير ابي عمرو بالخفض وابو عمرو وحده
بالنصب واليه اشار الناظم بقوله وانصب بذي الاعمال
تلوا واخفض واما ما عدا التالي للوصف فيجب نصبه لتعذر
الاضافة بالفصل بالتالي واليه يشير قول الناظم وهو
لنصب ما سواه مقتضى نحو خليفة من قوله تعالى اني جاعل
في الارض خليفة وفي بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل
سكنا والصواب حذفها لان الوصف فيها غير عامل كما ياتي على
الاثر واذا اتبع المجرور بالوصف باحد التوابع الخمسة فالوجه
جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو بالخفض
عطفا على لفظ زيد ويجوز نصبه باضمار وصف منون او فعل
اتفاقا اي وضارب عمرا او ويضرب عمرا ويجوز نصبه بالعطف
على المحل عند بعضهم وهم الكوفيون وطايفة من البصريين
خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحتمل المذهبين قول
الناظم ۞ واجرر او انصب تابع الذي انخفض ۞ كمبتغي جاه ومالا
من نهض ۞ ويتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل بان كان
بمعنى الماضي فنصب الشمس في وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار
جعل اي باضمار فعل مناسب لمعنى الوصف لا غير اي لا غير الفعل
يجوز اضماره فليس لك ان تجعلها منصوبة باضمار وصف منون
ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى
الماضي الا ان قدر جاعل على حكاية الحال فيجوز نصبها باضمار
وصف منون او بالعطف على محل الليل لان جاعل على هذا عامل
لكونه بمعنى يجعل واما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار

في جميع

في جميع الازمنة ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار
معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما
انها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار
يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيفت اليه قاله اليمني في شرح
الكشاف فعلى هذا يجوز ان تكون الشمس معطوفة على محل الليل
باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال والاستقبال وان تكون
منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على
الماضي وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشري كون الشمس معطوفة
على محل الليل تنبيه اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل
معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه
بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره بالاضافة
وهو في ذلك على ثلثة انواع ۞ احدها ما يجوز ذلك فيه اتفاقا
وهو ما اخذ من فعل قاصر كطاهر القلب ۞ والثاني ما يمتنع ذلك
فيه اتفاقا وهو ما يتعدى لاكثر من واحد ۞ والثالث ما
اختلف فيه وهو ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا
وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن ابي الربيع ان
حذف مفعوله اقتصارا اجاز والا امتنع وهو الصحيح الذي
يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن مالك فيه امن اللبس
كقولك فلان ظالم العبيد اي ان عبيده ظالمون وذلك
اذا قلته مثلا بعد قول القايل ليس عبيد فلان ظالمين فحينئذ
يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد
بالجر كما في الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه وشاهده
من اللازم قول عبد الله بن رواحة ۞ تباركت اني من عذابك خايف
واني اليك تايب النفس باخع ۞ وشاهده من المتعدي لواحد قول
الاخر ۞ ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ۞ ولا الكريم بمناع وان حرما

هذا باب اعمال اسم المفعول وهو ما دل على حدث ومفعوله نخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد كمضروب ومن المزيد فيه نحو مكرم بفتح الرا ومن الرباعي المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج ويعمل عمل فعل المفعول اى الفعل المبنى للمفعول وهو كاسم الفاعل في انه ان كان مقرونا بال عمل مطلقا لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة ال والفعل يعمل مطلقا وان كان مجردا من ال عمل بشرط الاعتماد على الاستفهام او النفي او المخبر عنه او الموصوف او ذي الحال وبشرط كونه للحال او للاستقبال لا للماضي كما مر في اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله • وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل • فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه تقول في المجرد من ال المعتمد على المخبر عنه زيد معطى ابوه درهما الان او غدا فزيد مبتدا ومعطى خبر وهو اسم مفعول متعد لاثنين وابوه نايب الفاعل به وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني كما تقول في الفعل المبنى للمفعول زيد يعطى ابوه درهما بلا فرق وتقول في المقرون بال المعطى كفافا يكتفى كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول الذي يعطى اذا اردت الحال او الاستقبال او اعطى ان اردت الماضي فالمعطى مبتدا وهو متعد لاثنين ومفعوله الاول القايم مقام الفاعل ضمير مستتر فيه عايد الى ال الموصولة به وكفافا مفعوله ثان وجملة يكتفى من الفعل والفاعل خبر المبتدا وينفرد اسم المفعول المتعدى الى واحد اذا اريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به الحدوث بجواز معاملته معاملة الصفة المشبهة

قال

قال في التسهيل في اخر باب الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح ان يجعل اسم مفعول المتعدى الى واحد من هذا الباب انتهى يعنى باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى قبيل هذا الباب واما اسم المفعول اذا اجرى مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببى على الفاعلية على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت وعقبه بقوله ويسال هنا فيقال هلا قيل بان الرفع ليس على ان الصفة مشبهة على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول انما يراعى اذا اريد به معنى الحدوث اما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببى على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع قوله • بثوب ودينار وشاة ودرهم • فهل انت مرفوع بما ها هنا راس • ومن شواهد النصب قوله • لو صنت طرفك لم ترع بصفاتها • لما بدت مجلوة وجناتها • ومن شواهد الجر • تمنى لقائى الجون مغرور نفسه • فلما راني ارتاع ثمت عرّدا • فجواز اضافته الى ما هو مرفوع به في المعنى مسبوق بالنصب وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف باسم المفعول ونصب الاسم المرفوع به على التشبيه بالمفعول به اذ لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول

قوله في التسهيل بعد ذكر ان يجعل اسم المفعول من باب الصفة المشبهة وقد يفعل ذلك بجامد لتاوله بمشتق انتهى وقال الدماميني في شرحه اي يفعل اثبات حكم الصفة المشبهة باعتبار رفع السببي ونصبه وجره بجامد لتاوله بالمشتق فيعامل ورد نا منهلا عسلا ماؤه وعسل الماء ونزلنا بقوم اسد انصارهم واسد الانصار وصبا يحنا حيا اي اراذلهم وافعال النسا اي حلو وشجعا وجبن واكثر ما ورد ذلك في اسماء الاجناس كرجل ما تمى ابوه وتميمية امه وما تمى الاب وتميمي الام وفي الغرة لابن الدهان اسد في قولك مررت برجل اسد لا يرفع الظاهر فاما قوله • ولاقى اسودا هصرنا ومصاعها • فقال هصرنا ومصاعها بدلان من فزاعها في البيت السابع وقبل من فزعا لا باسود

وكذا المنسوب بجري فيه الوجوه المذكورة في الصفة المشبهة نحو جاءني رجل تميمي الاب لان المنسوب اي ما اخره ياء مشددة دالة على انتساب الموصوف الى المجرور عنها في حكم المشتق ولذا استشكل التصحيح في قولك زيد تميمي على الضمير لكاتبه تبريزي

ثم تعودا

ستغنا

عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفضلة لا
الوصف عنه بضمير الموصوف فينصب انتصابها ثم تجر بالاضافة
فرارا من قبح اجرا وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى
لاثنين والى ذلك يشير قول الناظم وقد يضاف ذا الى
اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد الورع والاصل انك تقول
الورع محمودة مقاصده بالرفع ثم يحول الاسناد عن المرفوع
الى الضمير المضاف اليه وهو الها فيستتر في محمود ويعوض منه
ال على راى الكوفيين فتنصبه وتقول الورع محمود المقاصد
بالنصب ثم بعد ان تنصب المقاصد تجرها وتقول الورع
محمود المقاصد بالجر بعد ثلاثة اعمال وقد تبين ان هذه
الاوجه اصلها الرفع وهو دونها في المعنى ويتفرع عنه النصب
ويتفرع عن النصب الجر هذا باب ابنية مصادر
الفعل الثلاثى المجرد اعلم ان للفعل الثلاثى المجرد ثلاثة اوزان
لا رابع لها فعل بالفتح فى عينه ويكون متعديا كضربه فانه
متعد الى الها المتصلة وقاصرا كقعد وفعل بالكسر فى عينه
ويكون قاصرا كسلم بكسر اللام ومتعديا كعلمه فانه متعد
الى الها ولو مثل بفهمه كان اولى لما سياتى وقدم الغالب فى المفتوح
والمكسور على غير الغالب فيهما وفعل بالضم فى عينه ولا يكون
الا قاصرا ولا يتعدى الا بتضمين او تحويل كظرف بضم الرا فاما
فعل المفتوح العين وفعل المكسور العين المتعديان فقياس
مصدرهما الفعل بفتح الفا وسكون العين والى ذلك اشار
الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدى من ذى ثلاثة والمراد
بالقياس هنا انه اذا ورد شئ ولم تعلم كيف تكلموا بمصدره فانك
تقيسه على هذا لا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك
سيبويه والاخفش والجمهور فالاول وهو فعل المفتوح العين

عف

المتعدى يشمل الصحيح والمعتل بالفا او العين او اللام والمضاعف
والمهموز فالمهموز كالاكل مصدر اكل والصحيح نحو الضرب مصدر
ضرب والمضاعف نحو الرد مصدر رد ومعتل الفا كالوعد
مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام
كالرى مصدر روى والثانى وهو فعل المكسور العين المتعدى
كذلك فالصحيح كالفهم مصدر فهم واللثم مصدر لثم ومهموز
الفا نحو الامن مصدر امن والمضاعف نحو المس ومعتل
الفا كالوطى ومعتل العين نحو الخوف ومعتل اللام نحو الغنى
يقال فنى جاه فنيا لزمه واطلق ذلك تبعا لسيبويه وقيده
ابن مالك فى التسهيل بان يفهم عملا بالفم نحو شرب شربا ولقم
لقما واما فعل المكسور العين القاصر فقياس مصدره الفعل بفتح
الفا والعين واليه اشار الناظم بقوله وفعل اللازم بابه فعل
ويكون فى الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف فالصحيح
كالفرح مصدر فرح والمهموز نحو الاشر مصدر اشر ومعتل
الفا كالوجع ومعتل العين كالعور ومعتل اللام نحو الجوى و
المضاعف نحو الشلل مصدر شلل الا ان دل فعل القاصر على
حرفة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفا كولى عليهم ولاية
وعداه بعلى لتصحيح التمثيل اما اذا تعدى بنفسه نحو ولى امرهم
فلا لان الكلام فى القاصر لا فى المتعدى ولم يمثل للحرفة استغنا
استغنا بتمثيل الولاية لان الولايات فى معنى الحرف لكنه لم يكتف
بذلك فى فعل المفتوح بل مثل لهما كما سياتى وبقى عليه ان يقول
والا ان دل على لون فقياسه فعلة كالحمرة والسمرة والادمة
وقال ابن الحاج ان كان علاجا ووصفه على فاعل فقياس مصدره
الفعول نحو القدوم والازوف والعسول والصعود مصادر
قدم من السفر وازف الشئ وعسل بالشئ اى لزمه ولصق به

وصعد في الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه
اكثرهم انتهى واما فعل المفتوح العين القاصر فقياس مصدره
الفعول بضم الفا والعين كالقعود والجلوس والخروج
والدخول وفي انقياسه ثلاثة مذاهب ثالثها انه ينقاس
فيما لم يسمع وهو الصحيح واليه يشير قول النظم وفعل اللازم
مثل قعدا له فعول باطراد وقال ابن الحاج يقل في معتل
العين كغار وسار وغاب وآب وانما يفرون من ذلك الى الفعل
كالصوم والعود والاوب والجيم ويواجبن والحيض والغيم
انتهى الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفعال بكسر الفا
كالاباء مصدر ابى والنفار مصدر نفر والجماح مصدر جمح
والاباق مصدر أبق واعترض الابا بانه متعد تقول ابيت الشي
اذا كرهته والكلام في اللازم او دل على تقلب واهتزاز فقياس
مصدره الفعلان بفتح الفا والعين كالجولان مصدر جال
والغليان مصدر غلى ودل على دا بالمد فقياسه الفعال بضم
الفا كمشى بطنه مشا او دل على سير فقياسه الفعيل بفتح الفا
كالرحيل مصدر رحل والذميل مصدر ذمل او دل على صوت
فقياسه الفعال بضم الفاء او الفعيل بفتح الفا فالاول كالصراخ
مصدر صرخ والعوا بالمد مصدر عوى والثاني نحو الصهيل
مصدر صهل الفرس والنهيق مصدر نهق الحمار والزئير بزاى
فهمزة مكسورة مصدر زأر الاسد والى هذه المستثنيات اشار
الناظم بقوله ما لم يكن مستوجبا فعالا الابيات الثلاثة
او دل على حرفة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفا فالحرفة
كتجر في المال تجارة بالمثناة الفوقانية اوله وليس منه نجر
الخشب بالقدوم نجارة بكسر النون وخاط الثوب خياطة لانهما
متعديان والكلام في القاصر والولاية نحو امر عليهم امارة اذا

حكم

اصرها فعل المذكور يتاتي في التعدي من الفعلين
المذكورين فما لم يسمع خلافه وهو قول سيبويه
والجمهور وهو الصحيح الثاني ان القياس جائز
وان سمع غيره وهو قول الفرا وبحفظ ظاهر
كلامه والثالث لا ينقاس فلا يتكلم في
شي منه الا بالسماع دماميني

والقعود

اذا
حكم وسفر بينهم سفارة اذا اصلح وعرف على القوم عرافة
تكلم عليهم وابل ابالة اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان
فعالة مقيس في الولايات والصنايع والحاصل ان فعل القاصر
يطرد في مصدره فعول الا في هذه المعاني السبعة وهي الامتناع
والتقلب والدا والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب
في الامتناع فعال وفي التقلب فعلان وفي الدا فعال وفي الصوت
فعال او فعيل وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد
فعال نحو نغم نغاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا واطرد انفراد
فعال في الرغا وفعيل في السير واطرد في الولايات والحرف فعالة
واما فعل بالضم في عينه فقياس مصدره الفعولة بضم الفا
كالصعوبة مصدر صعب ضد سهل والسهولة مصدر سهل
الامر والعذوبة مصدر عذب الماء والملوحة مصدر ملح
والفعالة بفتح الفا كالبلاغة مصدر بلغ والفصاحة مصدر
فصح والصراحة بمهملتين مصدر صرح والى ذلك يشير قول
النظم فعولة فعالة لفعلا وما جا مخالفا لما ذكرناه من المصادر
القياسية فبابه السماع وهو معنى قول النظم وما اتى مخالفا
لما مضى فبابه النقل واراد بذلك انه ينقل ولا يقاس عليه كقولهم
في فعل المفتوح العين المتعدي جحده جحودا وشكره شكورا و
شكرانا والقياس جحدا او شكرا وقالوا جحدا على القياس وكقولهم
في فعل المفتوح العين القاصر مات موتا وفاز فوزا وحكم حكما
وشاخ شيخوخة ونم نميمة وذهب ذهابا بفتح الذال المعجمة
والقياس فيها فعول وكقولهم في فعل المكسور العين المتعدي علم
علما بكسر العين والقياس فتحها وكقولهم في فعل المكسور العين
القاصر رغب رغبونا بزيادة الواو والتا والقياس رغبا بتحتين
ورضي رضى بكسر الرا وبخل بخلا وسخط سخطا بضم اولهما

رغب الكسع رغبا ورغبى بالضم ورغبوتا
ورغبوتا الخ قاموس

وسكون ثانيهما والقياس فيهن فتح الاول والثانى واما البخل
والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرغب بفتح الراو والغين المعجمة
وكقولهم فى فعل المضموم العين نحو حسن حسنا وقبح قبحا
بضم اولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة او الفعالة وذكر
الزجاجى وابن عصفور ان الفعل بضم الفا وسكون العين قياس
فى مصدر فعل المضموم وهو خلاف ما قال سيبويه فهذه نبذة
من المصادر وهى كثيرة لا تكاد تنضبط وذكر فى التسهيل منها تسعة
وتسعين مصدرا منها احد وعشرون تنقسم ثلاث كل ثلاثة
متوازية فيما عدا حركة الفا وقد ذكرت امثلتها فى شرحى على التسهيل
فلتنظر منه هذا باب مصادر غير الثلاثى
وهى مصادر الرباعى المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثى اعلم انه
لا بد لكل فعل ماض غير ثلاثى من مصدر مقيس فقياس مصدر
فعل بالتشديد من مزيد الثلاثى اذا كان صحيح اللام التفعيل
كالتسليم مصدر سلم والتكليم مصدر كلم والتطهير مصدر
طهر والتوحيد والتيسير والتحويل والتصيير واليه اشار الناظم
بقوله وغير ذى ثلاثة مقيس ۞ مصدره كقدس التقديس ۞
ومعتلها اى معتل اللام فقياسه التفعيل كذلك اى كقياس
صحيح اللام فى التقدير ولكن تحذف يا التفعيل التى بعد العين
وجوبا وتعوض منها التا الدالة على التانيث لكونها اقوى على
قبول الحركات من حروف العلة فيصير بعد الحذف والتعويض
وزنه التفعلة كالتوصية بالصاد المهملة مصدر وصى على
اولاده والتسمية مصدر سمى والتزكية مصدر زكى ماله واليه
الاشارة بقول النظم وزكه تزكية وقد يفعل مثل ذلك فى صحيح
اللام نحو ذكر تذكرة وجرب تجربة وقد يستغنون غالبا عن التفعيل
بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطأ تخطئة وهنأ تهنئة وجزأ

تجزئة

تجزئة وو جهوه بان مثل تخطئا يجوز فيه ابدال الهمزة يا
قياسا مطردا لانها همزة محركة بعد يا زائدة كخطيئة فلما التزم
الابدال المذكور صارت اللام كانها وضعت يا فالتحق بباب التعزية
من غير الغالب تخطئا وتهنئا وتجزئا حكاه غير سيبويه وحكى
سيبويه نبأ تنبئا وزعم ابو زيد ان التفعيل فيه اكثر من التفعلة
فى كلام العرب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا السماع
وبهذا اخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور وقياس افعل اذا كان
صحيح العين الافعال بكسر الهمزة كالاكرام مصدر اكرم والاحسان
مصدر احسن والايعاد مصدر اوعد والايلا مصدر الى من زوجته
واليه اشار الناظم بقوله واجملا اجمال ومعتلها اى ومعتل
العين قياسه الافعال كذلك اى كقياس صحيح العين ولكن تنقل
حركتها اى حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها فتقلب العين الفا
لتحركها فى الاصل وانفتاح ما قبلها الآن فيلتقى ساكنان وهما
الالف المنقلبة عن العين والف المصدر ثم تحذف الالف الثانية
عند الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفرا الى ان المحذوف
انما هى الالف الاولى لانها بمنزلة وقالا الحمد لله ومذهب
سيبويه اولى لزيادتها وقربها من الطرف وعلى القولين تعوض
عنها التا كاقام اقامة واعان اعانة واصلهما اقواما واعوانا
فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض واليه الاشارة
بقول النظم ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم وقد تحذف التا
للاضافة عند ابن مالك نحو واقام الصلاة وفى الحديث كاستنار
البدر والاصل واقامة الصلاة واستنارة البدر فحذف التا
لسد المضاف اليه مسدها وقد تحذف فى غير الاضافة حكى
الاخفش اجاب اجابا وقياس ما اوله همزة وصل من الفعل الماضى
الخماسى والسداسى ان تكسر ثالثه وتزيد قبل اخره الفا

فينقلب مصدرا نحو اقتدر اقتدارا واصطفى اصطفا ومما
من باب الافتعال سلمت التا في الاول وقلبت طا في الثاني لما
سيجي وانطلق انطلاقا وهو من باب الانفعال واستخرج
استخراجا وهو من باب الاستفعال والى ذلك فقال اشار
الناظم بقوله. وما يلي الاخر مد وافتحا. مع تلو كسر الثان مما
افتتحا. بهمز وصل ولابد من تقييد ما اوله همزة وصل بان لا يكو
اصله تفاعل كتطاير ولا تفعّل كتطيّر اذا ادغم التا في الطا
واجتلبت همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا تزاد
الف قبل اخره بل يضم الحرف التالية الاخير نظرا الى الاصل
نحو اطّاير يطّاير اطّايرا واطّير تطيّرا اطّيرا وجملة الافعا
الماضية التي اولها همزة وصل وفاقا وخلافا خمسة وعشرون
بنا ولا تكون الا خماسية او سداسية فان كان استفعل معتل
العين عمل فيه ما عمل في مصدر افعل المعتل العين من نقل حركة
العين الى الفا الساكنة قبلها وقلب العين الفا وحذفها لالتقا
الساكنين وتعويض تا التانيث عنها فتقول استقام استقامة
واستعاذ استعاذة والاصل استقواما واستعواذا ففعل فيهما
ما قررنا واليه اشار الناظم بقوله واستعذ استعاذة وجا
تنبيها على الاصل اغيمت السماء اغياما واستحوذ الشيطان استحواذا
بالتصحيح وقياس تفعلل مما اوله التا وما كان على وزنه في الحركات
والسكنات وعدد الاحرف وان لم يكن من بابه ان يضم رابعه فيصير
مصدرا واليه اشار الناظم بقوله وضم ما يربع في امثال قد
تلملما ومجموع ذلك عشرة ابنية تفعلل وتفعّل وتفيعل وتمفعل
وتفعلى وتفاعل وتفوعل وتفعنل وتفعول وتفعلت كتدحرج
تدحرجا وتجمل تجملا وتشيطن تشيطنا وتمسكن تمسكنا وتقلسى
تقلسيا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك

ترهوكا

ترهوكا وتعفرت تعفرتا ويجب ابدال الضمة كسرة ان كانت
اللام يا نحو التواني والتوالي والاصل التوانيُ والتواليُ بضم
ما قبل اليا فقلبت الضمة كسرة لتسلم اليا من قلبها واوا فيؤدي
الى وقوع واو قبلها ضمة من اخر اسم معرب وذلك مرفوض في
الاسما لان الاسما عرضة لان تضاف ليا التكلم ويا التكلم
اذا اضيفت اليها اسم في اخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة
كسرة والواو يا وادغامها في يا المتكلم كسلمي رفعا وقياس مصدر
فعلل وما الحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة والملحق
بفعلل ستة ابنية وهي بيطر بيطرة وحوقل حوقلة وجلبب
جلببة وجهور جهورة وسلقى سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم
شنبل وشريف الزرع طال ورقه وعذيط وتابل ويرنا لحيته
خضبها باليرنا وهو الحنا وفعلال بالكسر للفا ان كان مضاعفا
وهو ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه
الثانية من جنس واحد كزلزال ووسواس بسينين مهملتين
ووشواش بشينين معجمتين وهو كلام فيه اختلاط وهو اي
فعلال في غير المضاعف سماعي كسرهف سرهافا يقال سرهفت
الصبي اذا احسنت غذاه ولم يسمع في دحرج دحراجا نص على
ذلك الصيمري وغيره ولا في الملحق بفعلل الا حيقال مصدر
حوقل وبذلك يقيد قول النظم فعلالا او فعللة لفعلل واجعل
مقيسا ثانيا لا اولا ويجوز فتح اول المضاعف تخفيفا للثقل
الحاصل بالتضعيف والاكثر ان يعني بالمفتوح اوله اسم الفاعل
لا المصدر نحو من شر الوسواس اي الموسوس ولهذا وصف
بالخناس وما بعده ومما من صفات الذوات وقياس فاعل
بفتح العين كضارب وخاصم وقاتل الفعال بكسر الفا والمفاعلة
نحو الضراب والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة

جهورة
شنبل الزرع [illegible]

الشرياف ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع يقال شريفت الزرع اذا قطعت شريافه صحاح
اليرنا بضم اليا وفتحها مقصورة مشددة النون واليرناء بالضم والمد الحنا ويرنا صبغ به كحنا وهو من غريب الافعال [illegible]

والاكثر ان يعني بمثل الوسواس بفتح اوله اسم الفاعل

ولا فرق بين ان يكون فاعل للمشاركة كما تقدم او لا نحو نادى ندا ومناداة واليه ذلك الاشارة بقول النظم ولفاعل الفعال والمفاعلة وزن واللازم عند سيبويه المفاعلة لانهم قد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا واصل الفعال هنا الفيعال وقد نطقوا بذلك فقالوا ضارب ضيرابا وقاتل قيتالا ويمتنع الفعال فيما فاؤه يا نحو ياسر وايامن فلا يقال ياسره يسارا ولا يامنه يمانا لاستثقال الكسرة على اليا حتى قال بعضهم انه لم يوجد منه الا اليسار لغة في اليسار والا اليعار جمع يعر وهو الجدي وانما يقال مياسرة وميامنة وشذ ياومه يواما حكاه ابن سيدة وحكى مياومة على القياس وما خرج عما ذكرناه فشاذ واليه الاشارة بقول النظم وغير ما مر السماع عادله كقولهم كذب كذابا بالتشديد فيهما والقياس تكذيبا وقوله وهي تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا والقياس تنزية ولكنه حمله على ما هو بمعناه اي تحرك دلوها تحريكا والشهلة بفتح المعجمة العجوز شبه يديها اذا اخذت الدلو بهما لتخرجه من البئر بيدي امراة ترقص صبيا وخص الشهلة بالذكر لانها اضعف من الشابة وقولهم تحمل تحمالا بكسر التا والحا المهملة وتشديد الميم والقياس تحملا وترامى القوم رميا بكسر الراء والميم المشددة وبالياء المشددة والقياس تراميا وحوقل حيقالا والقياس حوقلة وهو الفتور عن الجماع للكبر واشذ منه حولا بالفتح لانه مخصوص بالمضاعف واقشعر جلده قشعريرة بضم القاف وفتح الشين والقياس في مصدر فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب تكذيبا وفي مصدر معتلها تنزية وفي مصدر تفعل نحو تحمل تحملا وفي مصدر تفاعل المعتل اللام نحو ترامى تراميا وفي مصدر فوعل نحو حوقل حوقلة وفي مصدر افعلل

والتخفيف

اي تحرك المراة تحرك دلوها وانث ... في تنزي فان القياس فيه تنزية كما تقرر ... تسمية ولكنه اي المصدر فعل الصحيح اللام نحو سلم تسليما عصمي

نحو

نحو اقشعر اقشعرارا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر على الترتيب فصل ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف التام بفعلة بالفتح في الفا كما في فعلها كجلس جلسة ولبس لبسة ونبه بهذين المثالين على انه لا فرق في ذلك بين ان يكون في مصدره زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا او لا كلبس لبسا فان لم يكن زيادة فواضح انك تقتصر على زيادة التا مع فتح اوله وان كان ثم زيادة فانك تطرحها فرقا بين مصدر الثلاثي وغيره وشذ لقيته لقاءة واحدة واتيته اتيانة واحدة حكاهما سيبويه واذا طرحت الزيادة فانك تبني فعلة من البناء وتختمها بالتا فرقا بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل في الجنس والواحد ان يفرق بينهما بالتاء الا ان كان بنا المصدر العام اي المطلق الصادق على القليل والكثير عليها اي فعلة بالتا فيدل على المرة منه اي من المصدر العام المبني على فعلة بالوصف بالوحدة وشبهها كرحم رحمة واحدة او فردة ويدل على الهيئة وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل بفعله بالكسر في الفا فرقا بينها وبين المرة كالجلسة والركبة والقتلة بكسر اولها وفيها العمل المتقدم الا ان كان بنا المصدر العام عليها اي على فعلة بكسر الفا فيدل على الهيئة منه بالصفة ونحوها كنشد الضالة نشدة عظيمة او نشدة الملهوف ويدل على المرة من غير الثلاثي رباعيا كان او غيره بزيادة التا على مصدره القياسي كانطلاقة واستخراجة فان كان بنا المصدر العام اي المطلق على التاء دل على المرة منه بالوصف بالوحدة كاقامة واحدة واستقامة واحدة ودحرجة واحدة ولا يقال دحراجة لانه غير قياسي بل قيل غير مسموع كما تقدم عن الصيمري والحاصل ان الفعل اذا كان له

في

مصدران قياسي وسماعي لحقت القياسي دون السماعي فان كان له
مصدران قياسيان او سماعيان لحقت الاغلب منهما قاله الشاطبي
ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة لان بنا الفعلة لا يتاتى فيه
اذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد اثباته فيها فاجتنب
ذلك واستغنى عنه ببعض المصدر الاصلي الا ما شذ من قولهم ٥٠
اختمرت المراة خمرة بالمعجمة والراء غطت راسها بالخمار وانتقبت
نقبة اي غطت وجهها بالنقاب وتعمم الرجل عمة غطى راسه
بالعمامة وتقمص قمصة غطى جسده بالقميص وكان القياس عدم
الحذف الا انهم هدموا بنية المصدر وبنوا الفعلة حرصا على
البيان والى ذلك اشار الناظم بقوله ، وفعلة المرة كجلسه ،
وفعلة لهيئة كجلسه في غير ذي الثلاث بالتا المره وشذ فيه
هيئة كالخمره
هذا باب كيفية ابنية اسما الفاعلين
تقدم ان هذا الجمع غير سائغ والصفات المشبهة بها يأتي وصف
الفاعل من مضارع الفعل الثلاثي المجرد من الزوايد على وزن
فاعل بكسر العين وزيادة الف بعد الفا بعد اسقاط حرف
المضارعة بكثرة في فعل بالفتح حال كونه متعديا الى المفعول
كضربه فهو ضارب وقتله فهو قاتل او لازما للفاعل كذهب
فهو ذاهب وغذا بالغين والذال المعجمتين بمعنى سال فهو غاذ
يقال غذا الما اذا سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول
اذا انقطع وغذا الشيب اذا اسرع ويستعمل متعديا يقال
غذا الطعام الصبي وغذوته انا باللبن فيكون من قسم المتعدي
وفي فعل بالكسر حال كونه متعديا الى المفعول كامنه فهو آمن
وشربه فهو شارب وركبه فهو راكب وذلك مستفاد من قول
النظم كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون ويقل في فعل
بالكسر القاصر على الفاعل كسلم فهو سالم وفي فعل بالضم كفره

بمعنى حذق فهو فاره اي حاذق والى ذلك اشار الناظم بقوله
وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى وانما قياس الوصف من فعل
المكسور العين اللازم فعل بفتح الفا وكسر العين في الاعراض
جمع عرض بفتح العين المهملة والرا كفرح واشر بالتنوين فيهما
والاشر الذي لا يحمد النعمة والعافية وافعل في الالوان و
الخلق فاللون كاخضر واسود واكحل اي اسود العينين من غير
اكتحال والمى اي اسود حمرة الشفتين والخلقه نحو اعور واعمى
واجهر وهو الذي لا يبصر في الشمس وفعلان بفتح الفا وسكون
العين بما دل على الامتلا وحرارة الباطن فالاول كشبعان
وريان والثاني نحو عطشان وصديان بمعنى عطشان والى
ذلك يشير قول النظم بل قياسه فعل وافعل فعلان نحو اشر
ونحو صديان ونحو الاجهر وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل
كظريف وشريف ودونه اي دون فعيل فعل بفتح الفا وسكون
العين كشهم بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة وضخم
بالضاد والخا المعجمتين من ضخم الشي اذا غلظ ودونهما اي دون
فعيل وفعل افعل كاخطب بالخاء والظا المعجمتين يقال خطب
اللون اذا كان احمر الى الكدرة وفعل بفتحتين كبطل وحسن
وفعال بالفتح في الفاء كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل
بضمتين كجنب بالجيم والنون وفعل بكسر الفاء وسكون العين
كعفر بالعين المهملة والفا اي شجاع ماكر وفي القاموس انه
الخبيث الماكر والى ذلك يشير قول النظم ، وفعل اولى وفعيل
بفعل ، كالضخم والجميل والفعل جمل ، وافعل فيه قليل وفعل ،
وقد يستغنون عن صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من الصيغ
فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيره كشيخ واشيب وطيب
وعفيف ولم يقولوا شايخ وشايب وطايب وعاف بالتشديد

كما استغنوا بترك وتارك عن وذر وواذر وودع ووادع واليه
يشير قول الناظم. وبسوى الفاعل قد يغنى فعل. ومحل الاستغنا
ما لم يستعمل له قياس اما ما استعمل له قياس وسمع غيره فليس موضع
الاستغنا نحو مال يميل فهو مايل واميل قاله الشاطبي تنبيه
جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت صفات مشبهة
باسم الفاعل الا اذا قصد بها الحدوث فهي اسما فاعلين الا فاعلا
كضارب من المتعدي وقايم من اللازم فانه في الاصطلاح اسم
فاعل الا اذا اضيفت فاعل الى مرفوعه في المعنى وذلك فيما دل
على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار بالشين المعجمة
والحا والطا المهملتين اى بعيدها والاصل طاهر قلبه وشاحطة
داره فصفة مشبهة ايضا وقد اشبعنا الكلام فيه في باب اعمال
وكان ينبغي ان يوخر هذا التنبيه الى اخر الباب لئلا يوهم ان وصف
الفاعل من غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة وليس كذلك
ومن امثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الراي
معتدل القامة فصل وياتي وصف الفاعل من غير
الفعل الثلاثي المجرد بلفظ حروف مضارعة بشرط الاتيان
بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وشذ كسرها في معين
من اعان ومغير من اغار ومبين من ابان بكسر الميم فيهن اتباعا
لحركة ما بعدها وبشرط كسر ما قبل الاخر تشبيها باسم الفاعل
من الثلاثي وشذ مسهب من اسهب ومحصن من احصن وملفج من
الفج بفتح ما قبل الاخر فيهن مطلقا اى سوا كان مكسورا في
المضارع كمنطلق ومستخرج فكسره حال كونه اسم فاعل غير
كسره حال كونه مضارعا او مفتوحا في المضارع كمتعلم ومتدحرج
واما نحو مختار ومنقاد ومتحابّ بالادغام فكسر ما قبل الاخر فيهن
مقدر اذا كن اسم فاعل والى بنا اسم الفاعل من غير الثلاثي اشار

الناظم بقوله. وزنة المضارع اسم فاعل. من غير ذي الثلاث
كالمواصل. مع كسر متلو الاخير مطلقا. وضم ميم زايد قد سبقا
واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة احرف العلة لان الواو لا
تزاد اولا والياء والالف يوقعان في التباس اسم الفاعل بالمضارع
ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لانهما من الشفتين وحركت
بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح يودي الى التباسه باسم
الموضع من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو مكرم والكسر يودي
الى الالتباس باسم الالة منه هذا باب كيفية
ابنية اسما المفعولين تقدم ان هذا الجمع غير سايغ ياتي وصف
المفعول من مضارع الفعل الثلاثي المجرد السالم المتصرف
على زنة مفعول من المتعدي كمضروب ومقصود ومعلوم
ومن اللازم كمدخول عليه وممرور به زيدت الميم لما مر في اسم
الفاعل وفتحت للخفة وضم ما قبل الاخر خوفا من المكان ثم اشبعت
الضمة فتولد منها الواو ولئلا يلزم وقوع مفعل في كلامهم ومنه نزل
اى من اسم المفعول الثلاثي الاتي على زنة مفعول مبيع ومقو
ومرمي ومدعو الا انها غيرت عن صيغة مفعول في اللفظ
فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة اليا الى الساكن قبلها ثم
قلبت الضمة كسرة لتسلم اليا ثم حذفت الواو لالتقا الساكنين
وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه
في مبيع ومقول وذهب الاخفش الى ان المحذوف منهما عين الفعل
وان الضمة في مبيع قلبت كسرة لتنقلب الواو يا لئلا يلتبس بالواوي
واصل مرمي مرموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو يا والضمة التي قبلها كسرة وادغمت اليا في
اليا واصل مدعو مدعوو بواوين ادغمت الاولى في الثانية
لاجتماع المثلين والى بنا اسم المفعول من الثلاثي اشار الناظم بقوله

وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد، زنة مفعول كآت من قصد وفي
وصف المفعول من غيره اي من غير الثلاثي المجرد بلفظ مضارعه
بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة لما مر في
اسم الفاعل وفتح ما قبل آخره وان شئت قلت بلفظ اسم فاعله
بشرط فتح ما قبل الاخر وذلك مستفاد من قول النظم وان
فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر، ويأتي من
المتعدي فلا يحتاج الى صلة نحو المال مستخرج ومن اللازم فيحتاج
الى صلة نحو زيد منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين
بمعنى مدهون وكحيل بمعنى مكحول وجريح بمعنى مجروح وطريح
بمعنى مطروح قال ابن مالك ومرجعه السماع وان كان كثيرا واليه
اشار الناظم بقوله، وناب نقلا عنه ذو فعيل، وقيل ينقاس
فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل لا فيما له فعيل بمعنى فاعل نحو
قدر بفتح الدال ورحم بكسر الحاء كقولهم قدير ورحيم بمعنى قادر
وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو اعقدت العسل فهو عقيد
واعله المرض فهو عليل اي معقد ومعل هذا باب
اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد ووجه
الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة و
حسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب
ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك
عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانه
اقل درجات المتعدي وكان اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها
الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر ولكنها
لما اشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله وهي الصفة
المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون
افادة الحدوث وخاصتها انها التي استحسن فيها ان تضاف لما

هو فاعل بها في المعنى سواء اكانت وصفا لازما لا يمكن انفكاكه
كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع القرام يمكن انفكاكه
كحسن الوجه ونقي الثغر وطاهر العرض فان الحسن والنقاء
والطهارة مما يوجد ويفقد فخرج باستحسان الاضافة
الى الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدي نحو زيد ضارب ابوه
فان اضافة الوصف وهو ضارب فيه اي في هذا التركيب الى
الفاعل وهو ابوه ممتنعة اذ لا يقال ضارب ابيه لئلا يتوهم
الاضافة فيه الاضافة الى المفعول وان الاصل زيد ضارب
اياه وخرج اسم الفاعل القاصر نحو زيد كاتب ابوه فان اضافة
الوصف وهو كاتب فيه الى الفاعل وهو ابوه وان كانت لا
تمتنع على قلة لعدم اللبس بالاضافة الى المفعول لكون الكتابة
لا تقع على الذوات لكنها على قلتها لا تحسن لان الصفة الدالة
على الثبوت لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه
اي عن مرفوعها الى ضمير موصوفها فيستتر في الصفة بدليلين
احدهما انه لو لم يقدر الامر كذلك لزم اضافة الشيء الى
نفسه لان الصفة نفس مرفوعها في المعنى واللازم باطل فالملزوم وم
مثله والدليل الثاني انهم يؤنثون الصفة بالتاء في نحو هند
حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مسندة الى ضمير هند لذكرت
كما تذكر مع المرفوع قاله ابن عصفور فلهذا التحويل حسن ان
يقال في زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه بالاضافة
فالحسن مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان
كان مسندا الى وجهه وذلك حسن لان من حسن وجهه حسن
ان يسند الحسن الى جميع جملته مجازا عن الاسناد الى الجزء منه
فهو من الاسناد الى الكل وارادة البعض فهو مجاز قريب والباعث
على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن ابي الربيع اذا قلت مررت

برجل حسن وجهه حصل عدة امور كل اثنين منها بمنزلة شي واحد
لان الجار والمجرور كالشي الواحد وكذلك الصفة والموصوف
والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما ارادوا التخفيف
لم يمكنهم ان يزيلوا من اللفظ الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا
بالصفة فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كانها جارية على من هي له
حيث رفعت ضميره فحسن ان يقال ذلك وقبح ان يقال في زيد
كاتب ابوه زيد كاتب الاب لان من كتب ابوه لا يحسن ان تسند
الكتابة اليه الا بمجاز بعيد سرى من المضاف وهو الاب في كاتب
ابوه الى المضاف اليه وهو الها فهو من الاسناد الى المضاف اليه
وارادة المضاف ووجه قرب الاول بعد هذا ان الجزء بعض الكل
فيصح اطلاق كل منهما وارادة الاخر بخلاف الابوة والبنوة وقد
تبين مما شرحناه ان العلم بحسن الاضافة في الصفة الى مرفوعها
موقوف على النظر في معناها وهو نسبة الحدث الى موصوفها
على سبيل الثبوت فما جاز من الصفات ان يسند الى ضمير موصوفه
فاضافته الى مرفوعه حسنة وما لا فلا لا موقوف على معرفة كونها
صفة مشبهة وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور في قول
الناظم صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل
كما توهمه ابن الناظم حيث قال في الشرح وهذه الخاصة لا تصلح
لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها لان العلم باستحسان
الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو
متاخر عنه وانت تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم
بالمعرف انتهى وتقرير الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة
متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها
الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجا الدور ودفعه
الموضح بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة وان كانت

موقوفة

اضافة

موقوفة على استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الا
الى الفاعل ليس موقوفا على معرفة كونها صفة مشبهة وانما هو
موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول
اسنادها عنه الى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح فيحسن حينئذ
الاضافة الى الفاعل **فصل** وتشارك الصفة المشبهة
اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتانيث
والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا تجرد من ال وتختص هذه
الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بخمسة امور على ما منا احدها
انها تصاغ من الفعل اللازم وضعا او قصدا دون الفعل المتعدي
الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا
كحسن وجميل فانهما مصوغان من حسن وجمل وهما لازمان وضعا
والمصوغة من اللازم قصدا كضارب الاب ومضروب العبد
فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى
الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في اخر هذا الباب وهو
اي اسم الفاعل المراد به الحدوث يصاغ منهما اي من اللازم والمتعدي
فمن اللازم كقايم ومن المتعدي نحو ضارب الامر الثاني انها تكون
للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدايم كحسن الوجه دون
الماضي المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجه امس ولا غدا
وهو اي اسم الفاعل يكون لاحد الازمنة الثلاثة نحو حاسن
امس والان او غدا والحاصل من هذه المادة انك ان اردت ثبوت
الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن وان اردت حدوثه قلت
حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره والى هذين الامرين
اشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الامر الثالث انها
تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه والمراد تقابل حركة
بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق

اذا قلت مررت برجل حسن الوجه ففى الرابط اقوال احدها قول الكوفيين ان ال نائبة عن الاضافة وبه
ربطت كما ربطت الاضافة الخ قال البصريين انه محذوف اى الوجه منه الثالث قول الفارسى
وتبعه ابن الخباز انه ضمير فى الصفة والوجه بدل منه ذكره ابن هشام فى تذكرته
اشباه للسيوطى

في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضى لا تصريفى
سوا كانت مصوغة من ثلاثى او من غيره فالثلاثى كطاهر القلب
وضامر البطن وغير الثلاثى مستقيم الراى ومعتدل القامة
فانها جارية ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل وغير جارية له
اى للمضارع وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى كحسن وجميل
وضخم وملآن فانها ليست بجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملأ وقول
الزمخشرى وابن الحاجب وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير
جارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله . من صديق او اخى ثقة
او عدو شاحط دارا . بالشين المعجمة والحا والطا المهملتين بمعنى
بعيد صفة مشبهة وهى جارية ليشحط وجوابه ممكن اذ لهم ان
يقولوا انما ورد من ذلك اسم فاعل اجرى مجرى الصفة المشبهة
فى الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة ولا يكون اسم الفاعل الا
مجاريا له . اى للمضارع كضارب ويضرب ومنه قايم ويقوم
لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وداخل
ويدخل لان توافق اعيان الحركات غير معتبر كما تقدم . الامر الرابع
ان منصوبها لا يتقدم عليها لانها فرع اسم الفاعل فى العمل فلا
يجوز زيد وجهه حسن بخلاف منصوبه فانه يجوز تقديمه عليه
تقول زيد عمرا ضارب ومن ثم بفتح المثلثة اى من اجل جواز تقدم
منصوب اسم الفاعل عليه صح النصب اى نصب الاسم المتقدم
على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف فى نحو زيدا
انا ضاربه لان ما يعمل فى المتقدم عليه يصح ان يفسر عاملا فيه وامتنع
نصب السببى المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب
سببيته بصفة مشبهة محذوفة فى نحو زيد ابوه حسن وجهه
فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معتمدة على زيد تفسرها
الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة

لا تعمل

لا تعمل فى متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه
مبتدا ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع ان يقال وجه
الاب زيد حسنه بنصب الوجه . الامر الخامس انه يلزم كون معمولها
سببيا اى اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو
زيد حسن وجهه فوجهه معمول حسن وهو سببى لانه اسم ظاهر
متصل بضمير الموصوف وهو زيد واما متصل بضمير موصوفها
معنى نحو زيد حسن الوجه فالوجه معمول حسن وهو سببى لانه
اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى اى الوجه منه اى من
زيد هذا راى البصريين وقيل لا حذف وان ال فى الوجه خلف
عن الضمير المضاف اليه وهو راى الكوفيين ويرده التصريح بالضمير
مع ال كقوله رحيب قطاب الجيب منها رقيقة بجس الندامى
بضة المتجرد . وقول ابن الناظم فى شرح النظم ما معناه ان جواز
نحو زيد بك فرح بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببى
على الصفة وهى فرح مبطل لعموم قوله يعنى الناظم ان المعمول
للصفة المشبهة لا يكون الا سببيا ولا يكون الا مؤخرا مردود
خبر قول ابن الناظم لان المراد بالمعمول فى قول النظم . وسبق
ما تعمل فيه مجتنب . وكونه ذا سببية وجب . ما عملها فيه بحق
الشبه باسم الفاعل كما افهمه قول النظم . وعمل اسم فاعل المعدى
لها على الحد الذى قد حدا وانما عملها فى الظرف وهو بك بما فيها
من معنى الفعل لان الظرف مما يكتفى برايحة الفعل كما قاله
التفتازانى وكذا عملها فى الحال نحو زيد حسن وجهه طالعة وفى
التمييز نحو حسن وجها ونحو ذلك من الفضلات التى ينصبها القاصر
والمتعدى بخلاف اسم الفاعل فانه قوى الشبه بالفعل فيعمل
فى متاخر ومتقدم وفى سببى واجنبى ويختص ايضا بامور منها
انه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره . ومنها ان لا تعمل محذوفة

ومنها انها تونث بالالف، ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع
قصوره، ومنها دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تخلل
كحسن الوجه ومع التخلل نحو منقلب الخاطر، ومنها استحسان
اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام، ومنها
انه يقبح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها
نحو مررت بحسن وجهه، ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين
معمولها بظرف او عديله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق
ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه
يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي واريد به الاستمرار
ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب اسم
الفاعل مفعول به، ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف
والداخلة عليه اسم موصول على الاصح فيهما **فصل**
لمعمول هذه الصفة المشبهة **ثلاث حالات الرفع على الفاعلية**
للصفة قال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في
الصفة بدل بعض من كل ويرده حكاية الفرا مررت بامراة
حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامراة قويم الانف وانه يجوز
برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا
ولا اشتمالا **والخفض بالاضافة** اي باضافة الصفة اليه **والنصب**
على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة كالوجه **وعليه او على**
التمييز ان كان نكرة كوجها **والصفة مع كل من الثلاثة** وهي
الرفع والنصب والخفض **اما نكرة او معرفة** مقرونة بال **وكل**
من هذه الستة الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب الثلاثة
في حالتي تنكير الصفة وتعريفها **للمعمول معه ست حالات**
لانه اي المعمول **اما بال كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه**
الاب او مضاف للضمير كوجهه او مضاف لمضاف للضمير كوجه

ابيه

ابيه او مجرد من ال والاضافة **كوجه او مضاف الى المجرد** من ال
والاضافة **كوجه اب فالصور ست وثلاثون** صورة حاصلة
من ضرب ست في مثلها وهي ضربان جائز وممتنع فالجائز اثنان و
ثلاثون صورة **والممتنع منها اربع وهي ان تكون الصفة بال**
والمعمول مجرد منها ومن الاضافة الى تاليها وهو اي المعمول
مخفوض كالحسن وجهه او الحسن وجه ابيه او الحسن وجه او
الحسن وجه اب لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم تفد
تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما في نحو غلام رجل ولا
تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط
او التجوز في العمل كما في الحسن الوجه وينقسم الجائز الى قبيح
وضعيف وحسن فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت او
مع ال المجرد منهما ومن الضمير والمضاف الى المجرد وذلك اربع
صور وهو حسن وجه وحسن وجه اب والحسن وجه والحسن
وجه اب ووجه قبحها خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف
لفظا وعلى قبحها فهي جائزة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرا
واما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بال
والمضاف الى المعرف بها الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى
ضميره ووجه ضعفه انه من اجرا وصف القاصر مجرى وصف
المتعدي وجر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف او الى المضاف
الى ضميره وذلك ست صور وهي حسن الوجه وحسن وجه
الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالنصب فيهن وحسن
وجهه وحسن وجه ابيه بالجر فيهما ومواى الجر عند سيبويه من
الضرورات واجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده
في الحديث كقوله في وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن الكفين
وفي حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور

عينه اليمنى ومع جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة الشئ
الى نفسه ◦ واما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من ال المعرف
بها ◦ والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف ◦ او الى المضاف
الى ضميره ◦ ونصب الصفة المجرد من ال والاضافة ◦ والمضاف
الى المجرد منهما وجر الصفة ◦ المعرف بال ◦ والمضاف الى المعرف
بها والمجرد من ال والاضافة ◦ والمضاف الى المجرد منهما ورفع
الصفة مع ال ◦ المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى
ضمير الموصوف ◦ او الى المضاف الى ضميره ◦ والمجرد من ال والا
والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة ◦ المعرف بال ◦ والمضاف
الى المعرف بها فهذه اثنتان وعشرون صورة وهى حسنُ الوجهِ
وحسنُ وجهُ الاب وحسنٌ وجهُه وحسن وجهُ ابيه وحسن
وجهًا وحسنٌ وجهَ اب وحسنٌ الوجهَ وحسنٌ وجهَ الاب
وحسنُ وجهٍ وحسن وجهِ اب والحسنُ الوجهُ والحسنُ وجهُ
الاب والحسن وجهُه والحسنُ وجهُ ابيه والحسنُ الوجهَ والحسن
وجهَ الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن وجها
والحسن وجهَ اب والحسن الوجهِ والحسن وجهِ الاب وذلك كله
مستفاد من قول الناظم ◦ فارفع بها وانصب وجر مع ال ودون
مصحوب ال وما اتصل ◦ بها مضافا او مجردا ولا ◦ تجرر بها مع ال
سما من ال خلا ◦ ومن اضافة لتاليها وما ◦ لم يخل فهو بالجواز وسما
وقد اوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها
الى اربع عشرة الف صورة ومايتين وست وخمسين صورة ◦ وذلك
انه جعل الصفة اما بال او لا فهذه حالتان ◦ ومعمولها اما بال
او مضاف او مجرد والمقرون بال نوع واحد والمضاف ثمانية
انواع ◦ الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني
مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه ابيه ◦ والثالث مضاف

الى المعرف

الى المعرف بال نحو حسن الوجه الاب ◦ والرابع مضاف الى
مجرد نحو وجه اب ◦ والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف
الى ضمير الموصوف نحو جميلة انفه من قولك مررت بامراة حسن
وجه جاريتها جميلة انفه ◦ والسادس مضاف الى ضمير معمول
صفة اخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجه
جميل خالها ◦ والسابع مضاف الى مضاف الى موصول نحو الطيبي
كل ما التاثت به الازر من قوله ◦ فعج بها قبل الاخيار منزلة
والطيبي كل ما التاثت به الازر ◦ والثامن مضاف الى موصوف
بجملة نحو رابت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة
وال يشمل ثلثة انواع الموصول نحو قوله ◦ اسيلات ابدان دقاق
خصورها ◦ وثيرات ما التفت عليه المازر ◦ والموصوف نحو جما
نوال اعد من قوله ◦ تزور امرءا جما نوال اعده ◦ لمن امه
مستكفيا ازمة الدهر ◦ وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه
فهذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها
تصير اربعا وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين مضروبة
في ثلاثة احوال الاعراب فتبلغ اثنتين وسبعين صورة ويضم
اليها صورتا ما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهى ثلثة ◦ ان يكون
مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من ال نحو قولك
مررت برجل حسن الوجه جميله ◦ الثانية ان تنفصل الصفة من
الضمير وهى مجردة من ال نحو قريش نجبا الناس ذرية وكرامهموها
الثالثة ان تنفصل الصفة من الضمير به ولكن تكون الصفة بال
نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين الصورتين
منصوب فصارت خمسة وسبعين والصفة اما ان تكون لمفرد
مذكر او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث
او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير هذه ثمان في خمس

وسبعين تصير ست مائة واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعة
ومنصوبة ومجرورة وضربتها في الستماية تصير الفا وثمانماية
واذا نوعت الصفة ايضا من وجه آخر الى مفرد مذكر ومثناه
ومجموعه والى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ثمانية فاذا
ضربت فيها الالف والثمانماية تصير اربع عشرة الفا واربعماية
قال ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير
ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة واربع واربعون غالبا في اربع
عشرة الفا وهما تنان وست وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع
فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى هذا باب التعجب
وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها
المتعجب منه عن نظايره او قل نظيره قاله ابن عصفور فخرج
بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا لغوهم
اذا ظهر السبب بطل التعجب وبقلة النظاير والخروج عنها ما
تكثر نظايره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه والتعجب له
عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب
من الكتاب نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا
فاحياكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لابي هريرة رضي الله
عنه سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ومن كلام العرب
قولهم لله دره فارسا وانما لم يبوب لها في النحو لانها لم تدل
على التعجب بالوضع بل بالقرينة والمبوب له منها في النحو صيغتان
اثنتان موضوعتان له احداهما ما افعله نحو ما احسن زيدا
واليها اشار الناظم بقوله بافعل انطق بعد ما تعجبا والكلام
فيها في شيئين ما وافعل فاما ما التعجبية فاجمعوا على اسميتها
لان في احسن ضميرا يعود عليها اتفاقا والضمير لا يعود الا على
الاسما واجمعوا ايضا على انها مبتدا لانها مجردة عن العوامل

اللفظية للاسناد اليها واما ما روي عن الكسائي انها لا موضع لها
من الاعراب فشاذ لا يقدح في الاجماع ثم بعد الاتفاق على انها
اسم مبتدا اختلفوا في معناها قال سيبويه وجمهور البصريين
هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدي بها لتضمنها معنى التعجب كما قال
في قول الشاعر عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية
اعجب وما بعدها من الجملة الفعلية خبر فموضعه رفع وقال
الاخفش هي اي ما معرفة ناقصة اي موصولة بمعنى الذي وما
بعدها من الجملة الفعلية صلة لها فلا موضع له من الاعراب
او نكرة ناقصة اي نكرة موصوفة بمعنى شيء وما بعدها من الجملة
صفة لها فمحله رفع تبعا لمحل ما وعليهما اي على قولي الاخفش من
التعريف والتنكير الناقصين فالخبر اي خبر المبتدا الذي هو
ما التعجبية محذوف وجوبا اي الذي او شيء احسن زيدا شيء
عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة النظاير من وجهين احدهما تقديم
الافهام بالصلة او الصفة وتاخير الابهام بالتزام حذف الخبر
والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما تقدم الابهام
والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروي عن
الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب
الفرا وابن درستويه الى ان ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل
عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل فان الاستفهام
المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسما نحو ما اصحاب اليمين والاصح
ما ذهب اليه سيبويه واصحابه لان قصد المتعجب الاعلام
بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها
خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة
ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا شك ان الافهام حاصل
بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون

الباقي وهو ما مقتضيا للابهام واما افعل بفتح العين كاحسن
ففيه خلاف فقال البصريون والكسائي وهشام فعل ماض
للزومه مع يا المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى رحمة الله
وما احسنني ان اتقيت الله ففتحته التي في آخره بناء لا
اعراب كالفتحة في ضرب من قولك زيد ضرب عمرا وما بعده
من الاسم المنصوب مفعول به كما ان ما بعد ضرب من الاسم
المنصوب مفعول به فاعراب ما احسن زيدا مثل اعراب زيد
ضرب عمرا حرفا بحرف وقال بقية الكوفيين غير الكسائي و
هشام افعل اسم لقولهم اي العرب ما أُحَيْسِنَهُ وما أُمَيْلِحَهُ
بالتصغير ولم يصغروا غيرهما والتصغير من خواص الاسما
ففتحته التي في آخره اعراب لانها كالفتحة في عندك من قولك
زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا في المعنى تقتضي
عندهم نصبه اي نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدا
في المعنى كالله ربنا او مشابهه نحو وازواجه امهاتهم فانه
يرتفع ارتفاعه ولما كان مخالفه بحيث لا يحمل عليه حقيقة
ولا حكما خالفه في الاعراب والناصب له عندهم معنوي
وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ولا يحتاج الى شيء يتعلق
به الخبر واحسن انما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما فلذلك
نصب وزيدا عندهم مشبه بالمفعول به لان ناصبه وصف قاصر
فاشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه واجيب بان
التصغير في افعل شاذ ووجه تصغيره انه اشبه الاسما عموما
بجموده وانه لا مصدر له وانهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر
حيث لزم صيغة واحدة قاله ابو البقا واشبه افعل التفضيل
خصوصا بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لا
يبنيان الا مما استكمل شروطا ياتي ذكرها وندر حذف همزة

التصغير من خصائص الاسما

مخالفة الخبر للمبتدا في المعنى تقتضي نصبه

افعل

افعل ما خيره وما شره بمعنى ما اخيره وما اشره ولما حذفوا
همزة اخير حركوا الخا بحركة اليا ومنهم من لم يحركها ويحذف
الف ما ويقول خيره وسمع الكسائي تخبثه الصيغة الثانية
من صيغتي التعجب افعل به بكسر العين نحو احسن بزيد واليها
الاشارة بقول النظم او جي بافعل قبل مجرور ببا واجمعوا على
فعلية افعل لانه على صيغة لا تكون الا للفعل فاما اصبح فنادر
وفي كلام ابن الانباري ما يدل على ان افعل اسم قال المرادي ولا
وجه له ثم بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا في حقيقته فقال
البصريون جمهورهم لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فمدلوله
ومدلول احسن في ما احسن زيدا من حيث التعجب واحد وهو
في الاصل فعل ماض صيغته على صيغة افعل بفتح العين وهمزته
للصيرورة بمعنى صار ذا كذا فاصل احسن بزيد احسن زيد اي
صار ذا حسن كاغد البعير اي صار ذا غدة وابقلت الارض اي
صارت ذا بقل ثم غيرت الصيغة الماضوية الى الصيغة الامرية
فصار احسن زيد بالرفع فقبح اسناد لفظ صيغة الامر الى
الاسم الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت
البا في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالبا
كامرر بزيد ولذلك القبح التزمت زيادتها صونا للفظ عن
الاستقباح خلافها اي بخلاف زيادة البا في فاعل الفعل الماضي
نحو كفى بالله شهيدا فيجوز تركها لعدم الاستقباح كقوله وهو
سحيم بمهملتين عبد بني الحسحاس بمهملات اربع عميرة ودع
ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا فحذف
البا من فاعل كفى وقال الفرا والزجاج والزمخشري وابنا
كيسان وخروف لفظه ومعناه افعل بكسر العين في التعجب
الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية والبا

للتعدية داخلة على المفعول به لا زايدة ثم اختلفوا في مرجع
الضمير المستتر في افعل فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير
للحسن المدلول عليه باحسن كانه قيل احسن يا حسن بزيد اى
دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير
المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة وقال
غيره اى غير ابن كيسان المتقدم ذكره وهم الفرا من الكوفيين
والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتاخرين
الضمير المستتر في افعل للمخاطب المستدعى منه التعجب وكان
القياس ان يقال في التانيث احسني وفي التثنية احسنا وفي
الجمع احسنوا او احسن وانما التزم افراده وتذكيره واستتاره
لانه اى افعل المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال
لا تغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة اوجه
احدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو مما لم يعهد والمعهود
عكسه والثاني استعمال افعل بمعنى صار وهو قليل والثالث
زيادة البا في الفاعل ورد ابن مالك قول الفرا وموافقيه باربعة
اوجه احدها انه لو كان امرا لزم ابراز ضميره الثاني انه لو
كان امرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الامر بالحلف
ونحوه حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسندا
الى ضمير المخاطب لم يليه ضمير المخاطب في نحو احسن بك الرابع
انه لو كان امرا لوجب له من الاعلال ما وجب لاقم وابن ويجوز
حذف البا اذا كان المتعجب منه أن المصدرية وصلتها كقوله
واحبب الينا ان تكون المقدما اى بان يكون دون ان المشددة
وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به أن عن انّ ونظيره
عسى ان يقوم قاله الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب
صيغة ثالثة وهو فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون

رابعة

رابعة وهي افعل بغير ما فاجازوا تحويل الثلاثي الى صيغة
افعل وقالوا احسنت رجلا واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك وما
اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه انّ
افعل وما افعله وافعل به في معنى واحد مسئلة لا يتعجب الا
من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا
اتقى الله لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد
رجلا من الناس لانه لا فايدة في ذلك ويجوز حذف المتعجب منه
اذا كان ضميرا كما في مثل ما احسن ذا ان ذلّ عليه دليل والى ذلك
اشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف
معناه يضح كقوله وهو علي بن ابي طالب كرم الله وجهه
جزى الله عني والجزا بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اى ما
اعفها واكرمها وفي افعل به اذا كان افعل بكسر العين معطوف
على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر
اى بهم وقوله اعزز بنا واكتف ان دعينا يوما الى نصرة من
يلينا اى واكتف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه
للجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسي وجماعة ذهبوا الى
انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت البا كما في قولك
زيد كفى به كاتبا زيد كفى كاتبا ورده ابن مالك بوجهين احدهما
لزوم ابرازه حينئذ في التثنية والجمع والثاني ان من الضماير ما
لا يقبل الاستتار كنا من اكرم بنا فان لم يدل عليه دليل لم يجز
حذفه اما في ما افعله فلعروه اذ ذاك عن الفايدة فانك لو
قلت ما احسن او ما اجمل لم يكن كلاما لان معناه انشا صيرورة
الحسن واقعا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده ولا يفيد
التحدث به واما نحو افعل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير
دليل لانه فاعل واما قوله وهو عروة بن الورد فذلك ان يلق

قال عروة الورد الملقب بعروة الصعاليك لجمعه اياهم وقيامه بامرهم من قصيدة من الطويل الثاني للترتيب المذكور وذلك اشارة الى الصعلوك في قوله لحى الله صعلوكا اذا جن ليله وهو مبتدا والجملة الشرطية خبره ويليها جواب الشرط وحميدا حال من الضمير المنصوب بمعنى محموده والشاهد في فاجدر فانه صيغة التعجب على وزن افعل ولكن حذف منه المتعجب منه ولا يسوغ ذلك الا اذا كان معطوفا كما في انه لم وابصر اي ابصر بهم وهنا ضرورة اصله فاجدر به والفا جواب الشرط

مطلب هب بمعنى اعتقد

المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله اي فاجدر به حميدا فشاذ او قليل مسئلة وكل من هذين الفعلين وهما ما افعله وافعل به ممنوع التصرف اتفاقا قاله ابن مالك واليه اشار في النظم بقوله وفي كلا الفعلين قدما لزما. منع تصرف بحكم حتما. واجاز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعله فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يقدح في الاجماع وليس فعل امر من افعل لاختلاف مدلولي الهمزة عند الجمهور لانها في التعجب للصيرورة وفي غيره للنقل فالاول وهو ما افعله نظير تبارك وعسى وليس في الجمود وفي ملازمة المضي والثاني وهو ما افعل به نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم في الجمود وفي ملازمة صيغة الامر وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع مسئلة ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين على التعجب امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما وامتنع ان يفصل بينهما وبين معمولهما بغير ظرف او مجرور فلا تقول ما زيدا احسن بتقديم معمول احسن عليه ولا تقول بزيد احسن بتقديم معمول احسن عليه وان قيل ان بزيد معمول به كما يقول به الفرا واصحابه لعدم التصرف والى ذلك اشار في النظم بقوله وفعل هذا الباب لن يقدما معموله وكذلك لا تقول ما احسن يا عبد الله زيدا بالفصل بالمنادى بين احسن ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصله به الزما وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول علي رضي الله عنه لما راى عمار بن ياسر مقتولا اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا اي مرميا على الجدالة بفتح الجيم وهي الارض قال ابن مالك وهذا مصحح للفصل بالمنادى

ولا يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف المنفصل فانك تقول انه اضرب منك غدا ولا تتعجب الا من حصول الحكم واستمرار فيستحق التعجب منه واما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق ان يتعجب منها فلهذا كان اشهر صيغتي التعجب على لفظ الماضي [illegible]

تقول هب زيدا منطلقا بمعنى احسب يتعدى الى مفعولين ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل في هذا المعنى صحاح

ولا

ولا تقول احسن لولا بخله بزيد بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها واجاز ذلك ابن كيسان قال المرادي ولا حجة له على ذلك واجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون له مصدر واجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو ما احسن راكبا زيدا واحسن راكبا بزيد واختلفوا في الفصل بظرف او مجرور حال كونهما متعلقين بالفعل الدال على التعجب والصحيح الجواز للتوسع فيهما واليه اشار الناظم بقوله وفصله بظرف او بحرف جر. مستعمل والخلف في ذاك استقر فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفرا والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز لقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله وهو اوس بن حجر اقيم بدار الحزم مادام حزمها واحر اذا حالت بان اتحولا فنصل باذا الظرفية بين احر ومعموله وهو ان وصلتها وليس لسيبويه في ذلك نص ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا كما قال ابن مالك في شرح التسهيل نحو ما احسن معتكفا في المسجد واحسن بجالس عندك فلا يقال فيهما ما احسن في المسجد معتكفا واحسن عندك بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله فصل وانما يبنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط احدها ان يكون فعلا فلا يبنيان من الاسم نحو الجلف بالجيم وهو في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي وقد جلف كفرح جلفا وجلافة انتهى فاثبت له فعلا فيبنى من فعله والحمار وهو الحيوان المعروف فلا يقال ما اجلفه اي اجفاه وفيه ما تقدم عن القاموس ولا يقال ما احمره اي ابلده وشذ

ما اذرع المراة اى ما اخف يدها فى الغزل بنوه من قولهم
امراة ذراع بفتح اوله قال فى القاموس والذراع كسحاب
الخفيفة اليدين بالغزل ويكسر واقتصر فى الضيا على الفتح
وقال ابن القطاع فى الافعال ذرعت المراة خفت يدها فى العمل
فهى ذراع وعلى هذا لا شذوذ فى قولهم ما اذرع المراة ومثله
فى الشذوذ ما امقنه بكذا وما اجدره بكذا فالاول بنوه من قولهم
هو قمن بكذا والثانى من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه
بكذا ولا فعل لهما • الشرط الثانى ان يكون الفعل ثلاثيا فلا
يبنيان من رباعى مجرد ولا مزيد ولا ثلاثى مزيد حرفا او حرفين
او ثلاثة نحو دحرج وتدحرج وضارب وانطلق واستخرج
لان بناهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما
ما اصوله اربعة فلانه يؤدى الى حذف بعض الاصول ولا
خفا فى اخلاله بالدلالة واما المزيدة فلانه يؤدى الى حذف
الزيادة الدالة على معنى مقصود الا ترى انك لو بنيت افعل
من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما اضربه وا طلقه واخرجه
لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب • الا افعل
فقيل يجوز بناؤهما منه قياسا مطلقا سوا كانت الهمزة فيه
للنقل ام لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه واختاره
فى التسهيل وشرحه وقيل يمتنع مطلقا الا ان يشذ منه شى
فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازنى والاخفش والمبرد
وابن السراج والفارسى ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة
لغير النقل نحو ما اظلم الليل وما اقفر هذا المكان ويمتنع
ان كانت للنقل نحو ما اذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور
قال الشاطبى وهذه التفرقة لم يقل بها احد ولا ذهب اليها
نحوى ويكفيه فى الرد مخالفته للاجماع بنا على ان احداث قول

خرق للاجماع ثم اطال فى الرد عليه وشذ على مذهبى القولين و هما
المنع مطلقا والمنع فى احد شقى التفصيل ما اعطاه للدراهم
وما اولاه للمعروف مما الهمزة فيه للنقل من التعدى لواحد
الى المتعدى الى اثنين قبل التعجب فاذا تعجبت كان لك ثلاثة
اوجه احدها الاقتصار على الذى كان فاعلا فتقول ما اعطى
زيدا وما اولاه • والثانى ان تزيد عليه احد المفعولين مجرورا
باللام فتقول ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف والثالث
ان تزيد عليهما المفعول الاخر منصوبا بمحذوف عند البصريين
وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما اعطى زيدا للفقرا الدراهم
وما اولاه للفقرا المعروف وان شئت نصبت الثلاثة اذا
لم يكن لبس فتقول ما اعطى زيدا الفقرا الدراهم وما اولى
الفقرا المعروف وتقدير المحذوف عند البصريين اعطاهم
الدراهم واولاهم المعروف واختلف فى بنا فعلى التعجب من
الثلاثى المزيد اذا اجرى مجرى الثلاثى نحو اتقى وامتلا وافتقر
واستغنى فذهب ابن السراج وطائفة الى الجواز لانهم اجروه
مجرى الثلاثى المجرد من الزوايد لا مجرى المزيد بدليل قولهم
فى الوصف منه تقى وملى وفقير وغنى وذهب ابن خروف وجماعة
الى المنع لان العلة التى من اجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير
الجارى مجرى المجرد موجودة هنا وهى هدم البنية وحذف
زوايدها لغير موجب مع وجود الغنا عن ذلك باشد واشدد
ونحوهما وشذ على كل قول من اقوال المانعين ما اتقاه لله و
ما املاه القربة لانهما من اتقى بتشديد التا وامتلات وما افقرنى
الى عفو الله وما اغنانى عن الناس ان قنعت لانهما من افتقر
واستغنى وان كان قد سمع تقى بمعنى خاف وملا بمعنى امتلا وفقر
بضم القاف وكسرها بمعنى افتقر وغنى بمعنى استغنى لندوره

وشذ ما اخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ اخر سياتي وهو
انه مبني للمفعول ، الشرط الثالث ان يكون الفعل متصرفا لان
التصرف فيما لم يتصرف نقض لوضعه وعدم التصرف على وجهين
احدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على
الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون بمجرد الاستغنا
عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على
الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغني عن ماضيهما بماضي
يترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنيان من نعم وبئس ويذر
ويدع فلا يقال ما انعمه وابأسه وانعم به وابئس به وهما باقيان
على معناهما من انشا المدح والذم ولا ما اوذره ولا ما اودعه
وشذ ما اعساه واعس به ، الشرط الرابع ان يكون معناه
قابلا للتفاضل في الصفات الاضافية التي تختلف بها احوال
الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد في حالين كالعلم
والجهل او شخصين كالحسن والقبيح فتقول ما اعلمه يوم الخميس
وما اجهله يوم الاربعا وما احسنه وما اقبحه بخلاف ما لا
يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع فلا يبنيان من نحو فني ومات
لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه الشرط
الخامس ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول تحويلا او تاصيلا
فلا يبنيان من نحو ضرب زيد بضم اوله وكسر ما قبل اخره فلا
يقال ما اضرب زيدا وانت تريد التعجب من الضرب الذي وقع
على زيد لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل وشذ
ما اخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول
وبعضهم يستثني من الفعل المبني للمفعول ما كان ملازما
لصيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهي
علينا بمعنى تكبر فيجيز التعجب منه لعدم اللبس فتقول ما اعناه

بحاجتك وما ازهاه علينا وجرى على ذلك ابن مالك وهو بنا
على ان علة المنع خوف الالتباس واما من جعل علة المنع التشبيه
بافعال الخلق بجامع ان كلا منهما لا كسب للمفعول فيه فينبغي
ان لا يستثني شيا ويؤول ما ورد من ذلك على ان التعجب فيه من
فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به ، الشرط السادس
ان يكون الفعل تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات
وصار وكاد لانهن نواقص فلا يقال ما اكون زيدا قايما
بنصب الخبر ولا بجره باللام لتغيير المعنى هذا مذهب البصريين
وذهب الكوفيون الى جواز ما اكون زيدا لاخيك دون ما
اكون زيدا القايم ، وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما اكون
زيدا قايما وهو مبني على اصلهم من ان المنصوب بعد كان حال
فسهل الامر عليهم ولم يات بذلك سماع ، الشرط السابع ان يكون
الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفي سوا كان ملازما للنفي
نحو ما عاج بالدوا اي ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازم
للنفي ايضا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعترض بانه قد
جاء في الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره انشدنا ثعلب عن
ابن الاعرابي ، ولم ار شيا بعد ليلى الذه ، ولا مشربا به فاعيج اروى صح
اي انتفع به واما عاج يعوج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته
مثبتا ومنفيا ام غير ملازم للنفي كما قام زيد وما عاج اي مال
فلا يقال ما اقومه وما اعوجه لئلا يلتبس المنفي بالمثبت ، الشرط
الثامن ان لا يكون اسم فاعله على وزن افعل فعلا فلا يبنيان من
نحو عرج فهو اعرج من العيوب وشهل فهو اشهل من المحاسن
وهو بالشين المعجمة وخضر الزرع فهو اخضر من الالوان ولمي
فهو المى من الحلى واختلف في المنع من ذلك فقيل لان حق صيغة
التعجب ان تبنى من الثلاثي المحض واكثر افعال الالوان والخلق

انما تجی علی افعلّ بتسکین الفا وبزیادة مثل اللام نحو اخضرّ فلم
یبن فعلا التعجب فی الغالب مما کان منها ثلاثیا اجرا للاقل مجری
الاکثر وقیل لان الالوان والعیوب الظاهرة جرت مجری
الخلق • الثانیة التی لا تزید ولا تنقص کالید والرجل وسایر
الاعضا فی عدم التعجب منها • وقیل لان بنا الوصف من هذا
النوع علی افعل ولم یبن منه افعل تفضیل لئلا یلتبس احدهما
بالاخر • ولما امتنع صوغ افعل التفضیل منه امتنع صوغ
فعلی التعجب منه لجریانهما مجری واحدا فی امور کثیرة ولتناسبهما
فی الوزن والمعنی وهذه الشروط مستفادة من قوله
النظم • وصغهما من ذی ثلاث صرفا • قابل فضل تم غیر ذی
انتفا • وغیر ذی وصف یضاهی اشهلا • وغیر سالك سبیل فعلا •
فهذه سبعة شروط ویؤخذ الثامن من قوله ذی ثلاث فانه نعت
لمحذوف تقدیره من فعل ذی ثلاث وبقی شرط تاسع لم یذکراه
وهو ان لا یستغنی عنه بالمصوغ من غیره نحو قال من القایلة
فانهم لا یقولون ما اقیله استغنا بقولهم ما اکثر قایلته ذکره
سیبویه ونحو شکر وقعد وجلس ضدا قام فانهم لا یقولون
ما اشکره ولا ما اقعده ولا ما اجلسه استغنا بقولهم ما اشد
شکره واکثر قعوده وجلوسه ذکره ابن برهان وذکر ابن عصفور
قام وغضب ونام وفی عد نام منها نظر فقد حکی سیبویه ما
انومه وقد قالت العرب هو انوم من فهد فصل
ویتوصل الی التعجب والزاید علی ثلاثة ومما وصفه علی افعل
فعلا بما اشد ونحوه کما اضعف وما اقوی وما اکثر وما اقل
وما اعظم وما احقر وما اکبر وما اصغر وما احسن وما اقبح
وما اشبه ذلك وینصب مصدریهما ای مصدر مما زاد علی الثلاثة
ومما وصفه علی افعل فعلا بعده ای بعد اشد ونحوه او باشدد

ونحوه

٣١٩

ونحوه کاضعف واکثر واقلل واعظم واکبر واصغر واحسن
واقبح وما اشبه ذلك ویجر مصدر بما بعده ای بعد اشدد
ونحوه بالبا لزوما فتقول علی الاول ما اشد واعظم دحرجته
او انطلاقه فی الزاید علی الثلاث او حمرته او عرجه مما الوصف
منه علی افعل فعلا وتقول علی الثانی اشدد او اعظم بهما
ای بدحرجته وانطلاقه وحمرته وعرجه وذلك مستفاد من قول
النظم • واشدد او اشد او شبههما • یخلف ما بعض الشروط
عدما • ومصدر العادم بعد ینتصب • وبعد افعل جره بالبا
یجب • وکذا المنفی والمبنی للمفعول یتوصل الی التعجب منهما باشد
ونحوه الا ان مصدرهما ای مصدر الفعل المنفی والفعل المبنی
للمفعول یکون مؤولا بان والفعل المنفی وما والفعل المبنی
للمفعول لا صریحا نحو ما اکثر ان لا یقوم وما اعظم ما ضرب
بالبنا للمفعول واشدد بهما ای بان لا یقوم وبما ضرب فانی
بالمصدر المؤول دون المصدر الصریح اما فی المنفی فللتمکن
من ان تستعمل معه النفی وان یعمل فیه الفعل الذی یتعجب بسببه
واما المبنی للمفعول فلیبقی لفظ النفی ولفظ الفعل المبنی للمفعول
لئلا یلتبس مصدره بمصدر المبنی للفاعل ولو امن اللبس جاز
ایلاوه المصدر الصریح نحو ما اسرع نفاس هند واسرع
بنفاسها قاله الشارح واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر
وهو الصحیح فمن النوع الاول فیوتی له بمصدر صریح وان لا
نقل له مصدر فمن النوع الثانی فیوتی له بمصدر مؤول
تقول علی الاول ما اشد کونه جمیلا او تقول علی الثانی ما
اکثر ما کان محسنا واشدد واکثر بذلك ای بکونه جمیلا وبما
کان محسنا واما الجامد نحو نعم وبئس ویدع ویذر والذی لا
یتفاوت معناه نحو مات وفنی فلا یتعجب منها البتة فلا یتوصل

الى التعجب منهما بشيء اما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب او
واما الذى لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فليس
قابلا للتفاضل الا ان اريد وصف زايد عليه فيقال فى نحو مات
زيد ما افجع موته وافجع بموته كما يرشد اليه كلام الشارح
ولا يختص التوصل باشد بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما
استوفى الشروط فتقول ما اشد ضرب زيد لعمرو وما ورد من
بنا فعلى التعجب من غير استيفا الشروط فنادر لا يقاس عليه
وتقدمت امثلته فى كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ ونبه
عليها فى النظم بقوله • وبالندور احكم لغير ما ذكر • ولا تقس على
الذى منه اثر • هذا باب نعم وبيس وهما
لانشا المدح والذم على سبيل المبالغة وفى كيفية حكاية
الخلاف فى حقيقتهما طريقان • احداهما انهما فعلان عند جميع
البصريين والكساى من الكوفيين بدليل اتصال تا التانيث
الساكنة بهما عند جميع العرب وفى الحديث من توضأ يوم الجمعة
فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل وتقول بيست المراة حمالة
الحطب واسمان عند باقى الكوفيين بدليل دخول حرف
الجر عليهما فى قول بعض العرب وقد بشر ببنت والله ما هى بنعم
الولد نصرها بكا وبرها سرقة وقول اخر وقد سار الى محبوبه
على حمار بطى السير نعم السير على بيس العير • واجيب بان الاصل
ما هى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه
بيس العير فحذف الموصوف وصفته واقيم معمول الصفة مقامها
فحرف الجر فى الحقيقة انما دخل على اسم محذوف • الطريق الثانية
وهى التى حررها ابن عصفور فى تصانيفه المتاخرة فقال لم
يختلف احد من البصريين والكوفيين فى ان نعم وبيس فعلان
وانما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد اسنادهما الى

الفاعل

الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذا
بيس الرجل وذهب الكساى الى ان قولك نعم الرجل وبيس الرجل
اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح
وبيس الرجل اسم للمذموم وهما فى الاصل جملتان محكيتان نقلتا
عن اصلهما وسمى بهما وذهب الفرا الى ان الاصل فى نعم الرجل زيد
وبيس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بيس الرجل عمرو
فحذف الموصوف الذى هو رجل فاقيمت الصفة التى هى الجملة من
نعم وبيس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبيس الرجل
عنده رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم
عمرو ويرد قول الكساى والفرا انهم لا يقولون ان نعم الرجل قايم
ولا ظننت نعم الرجل قايما والطريق الاولى هى المشهورة واصحها
ان نعم وبيس فعلان جامدان وعلى ذلك جرى الناظم فقال
فعلان غير متصرفين • نعم وبيس وانما لم يتصرفا للزومهما انشا
المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة
على المعنى وصارتا للانشا فنعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا
اصاب نعمة وبيس منقولة من قولك بيس الرجل اذا اصاب
بوسا ويجوز فيهما اربع لغات فتح الاول وكسر الثانى على الاصل
المنقول عنه وفتح الاول او كسره مع سكون الثانى وكسرهما عند
بنى تميم ولا يجيز الحجازيون فيهما الا الاصل قاله الخضراوى
فى اول شرح الايضاح رافعان لفاعلين عند البصريين والكساى
واما عند جمهور الكوفيين فقال فى البسيط ينبغى ان يكون المرفوع
بعدهما تابعا عندهم لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد
به الممدوح الرجل زيد معرفين بال الجنسية على احد القولين
او العهدية على القول الاخر ثم اختلف القايلون بالجنسية
على قولين احدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم

والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه
كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب الى
سيبويه ورد باداءه الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد
وبيس الرجل عمرو والثاني انها للجنس مجازا لانك لم تقصد
الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف
القايلون بالعهد على قولين ايضا احدهما انها للمعهود ذهني
فهي مشار بها الى ما في الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشتر
اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم والثاني انها للعهد
في الشخص الممدوح كانك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون والجواليقي
ومثالها نعم العبد وبيس الشراب او معرفين بالاضافة الى ما
قارنها اي ال نحو ولنعم دار المتقين وبيس مثوى المتكبرين او
معرفين بالاضافة الى المضاف لما قارنها كقوله وهو ابو طالب
عم النبي صلى الله عليه وسلم فنعم ابن اخت القوم غير مكذب زهير
حسام مفرد من حمايل فغير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع
على الابتدا وخبره ما قبله او خبر لمبتدا محذوف وحسام مفرد
خبران لمبتدا محذوف اي هو حسام مفرد لا نعتان لزهير
لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله رافعان
اسمين مقارني ال او مضافين لما قارنها اذ رافعان لفاعلين
مضمرين او مستترين وجوبا في نعم وبيس مفسرين بتمييز
لكل منهما مطابق لهما في المعنى قابل ال مذكور غالبا واليه
اشار الناظم بقوله ويرفعان مضمرا يفسره مميز نحو بيس للظالمين
بدلا ففي بيس ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وبدلا تمييز
والتقدير بيس هو اي البدل وقوله في مدح هرم بن سنان
نعم امرأ هرم لم تعر نايبة الا وكان لمرتاع بها وزرا ففي نعم
ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وامرأ تمييز مفسر له والتقدير

نعم هو

نعم هو اي المرء وهرم مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم
ان فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن عصفور التقدير نعمت
فعلة فعلتك فحذف التمييز والمخصوص وقال في تفسير الحديث
فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة الوضوء وفي البسيط لا يحذف
التمييز لبقاء الابهام ولعدم مفسر الضمير حينئذ ولانه كالعوض
من الفاعل ثم قال الا ان يعوض عنه شي كما في الحديث انتهى
واراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم من توضا يوم الجمعة
فبها ونعمت ويدل على ان التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر
انه لا بد ان يكون مما يقبل ال فلا يكون مثلا وغيرا وافعل
من ولا كلمة ما خلافا للفرا والزمخشري ومن وافقهما ولا يكاد
يجمع بينهما واجاز المبرد وابن السراج والفارسي ان يجمع بين
التمييز والفاعل الظاهر لتوكيدا كقوله نعم الفتاة فتاة
هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايما فجمع بين الفاعل الظاهر
وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة ومنعه سيبويه والسيرافي
مطلقا سوا افاد معنى زايدا على الفاعل ام لا ووجههما ان التمييز
لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن مالك
بامرين بالاجماع على جواز له من الدراهم عشرون درهما وفي
التنزيل ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال ابو طالب
ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا والثاني
انه قد جا في الباب كقول جرير يهجو الاخطل والتغلبيون
بيس الفحل فحلهم فحلا وما قاله سيبويه متعين ولا حجة فيما
اوردوه عليه في الوجه الاول لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام
فيه ومما جا في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة وقيل ان
افاد التمييز معنى زايدا على الفاعل الظاهر جاز الجمع بينهما والا
فلا يجوز وصححه ابن عصفور فالاول كقوله وهو ابو بكر بن الاسود

قال ابن يعيش قال ابو بكر بن السراج وما ثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة ولا يجعل قياسا ومثله قول الاسود بن شعوب ذريني اصطبح يا بكر انى
رايت الموت نقب عن هشام تخيره ولم يعدل سواه ونعم المرء من رجل تهام فقوله من رجل كقوله رجلا لانه جمع بين فاعل ظاهر والتمييز وذلك كلام من ضرورة الشعر انتهى كلامه

قال ابن يعيش قال الشارح اعلم ان ما قد استعمل نكرة تامة غير موصوفة ولا موصولة على حده قولهم في التعجب نحو ما احسن زيدا والمراد شيا حسنه وكذلك
من الاستعمال قد تفسر بها المضمر في باب نعم كما تفسر بالنكرة المحضة فيقال نعم ما زيد اي نعم الشيء شيئا زيد وقوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي فما هنا
بمعنى شيء وهي نكرة في موضع نصب على التمييز
مبينة للضمير المرتفع بنعم والتقدير نعم شيئا هي
اي نعم الشيء شيئا ابداؤها فحذف المضاف
وهي المقصود بالمدح ومثله قوله تعالى
ان الله نعما يعظكم به فما في موضع نصب
تمييز للمضمر ويعظكم به صفة المخصوص بالمدح
محذوف والتقدير نعم الشيء شيئا يعظكم
به اي نعم الوعظ وعظا يعظكم به وحذف
الموصوف على حد قوله تعالى من الذين هادوا
يحرفون الكلم عن مواضعه والمعنى قوم يحرفون
وكان الكسائي يجيز نعم الرجل يقوم وقام
وعندك والاول رجل يقوم ورجل قام ورجل
عندك ... ذلك وابياه
واحتج بان الفعل لا يقوم مقام الاسم ولا تقام
الصفات مقام الاسما لانها اسما يدخل
عليها ما يدخل على الاسما ... ومنه ذلك
... مسئلة الاخفش
ولا يجاسر عليه انتهى كلامه بعبارته فانظر فيه
حتى تحصل لك الوقوف على تحقيق الكلام

المعروف بابن شعوب تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من
رجل تهامي بجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل
المجرور بمن وقد افاد التمييز معنى زايدا على الفاعل وهو كونه
تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التا وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من
بلاد الحجاز وفي النسبة اليها لغتان تهامي بكسر التا وتهامي بفتحها
فان كسرت شددت يا النسب وان فتحت لم تشددها والثاني
كقوله نعم الفتاة فتاة والى ذلك اشار الناظم بقوله وجمع تمييز
وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر ه واختلف في كلمة ما
بعد نعم وبيس اذا وقع بعدها جملة فعلية او اسم مفرد على قولين
فقيل هي فاعل فيهما اذ وقع بعدها جملة فعلية فهي معرفة ناقصة
اي موصولة والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما في نحو
نعما يعظكم به اي نعم الذي يعظكم به وهو منقول عن الفارسي
وان وقع بعدها مفرد فهي معرفة تامة كما في نحو فنعما هي اي
فنعم الشيء هي فكلمة هي المخصوص وهو منقول عن سيبويه
والاصل فنعم الشيء ابداوها لان الكلام في الابدا لا في الصدقات
ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع
وقيل هي تمييز فيهما فهي نكرة موصوفة بالجملة الفعلية في المثال
الاول وهو مذهب الاخفش ونكرة تامة في المثال الثاني وهو
فنعما هي لعدم الجملة والى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية اشار
الناظم بقوله ه وما مميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل
وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم ان ما هذه على ثلاثة اقسام
مفردة اي غير متلوة بشيء ومتلوة بمفرد ومتلوة بجملة فعلية
فالاولى نحو دققته دقا نعما وفيها قولان معرفة تامة فاعل
نكرة تامة تمييز وعليهما فالمخصوص محذوف اي نعم الشيء الدق او
نعم شيا الدق والثانية المتلوة بمفرد نحو فنعما هي وبيسما تزويج

ولا

ولا مهر وفيها ثلثة اقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز
مركبة مع الفعل قبلها تركيب ذا مع حب فلا موضع لها وما بعدها
فاعل وهو قول الفرا وموافقيه ه والثالثة المتلوة بجملة فعلية
نحو نعما يعظكم به بئس ما اشتروا به وفيها عشرة اقوال ومن جمع
الى اربعة ه احدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز ه والثاني
انها في موضع رفع على الفاعلية واليهما اشار الناظم بقوله ه وما
مميز وقيل فاعل ه في نحو نعم ما يقول الفاضل ه والثالث انها
المخصوص والرابع انها الكافة فاما القايلون بانها في موضع
نصب على التمييز فاختلفوا على ثلثة اقوال ه الاول انها نكرة
موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب
الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه والزمخشري وكثير
من المتاخرين ه والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها
صفة لمخصوص محذوف ه والثالث انها تمييز والمخصوص ما اخرى
موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة وهو قول الفرا
قال المرادي ونقل عن الكساي واما القايلون بانها في موضع
رفع على الفاعلية على خمسة اقوال ه الاول انها اسم معرفة تام
اي غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لموصوف محذوف
نقله في التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف ه والثاني انها
موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي
والثالث انها موصولة والفعل صلتها مكتفى بها وبصلتها عن
المخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفرا والفارسي
والرابع انها مصدرية ساده بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند
اليه مسد الفاعل والاسم المخصوص جميعا ه والخامس انها نكرة
موصوفة والمخصوص محذوف ه واما القايل بانها المخصوص
فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما اخرى محذوفة هي

التمييز وهو قول الكسائي ونقله المرادي عن الفراء واما الفا
بانها كافة فقال ان ما كفت نعم عن العمل كما كفت قل وطال عنه
فصارت تدخل على الجملة الفعلية فصل ويذكر المخصوص
وهو المقصود بالمدح او الذم بعد فاعل نعم وبئس الظاهر
او بعد التمييز فيقال نعم الرجل او رجلا ابو بكر وبئس الرجل او
رجلا ابو لهب هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم وبئس
للمدح العام والذم العام الشايعين في كل خصلة محمودة او
مذمومة المستبعد تحققهما سلكوا بهما في الامر العام طريق
الاجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير فجاوا بعد الفاعل بما
يدل على المخصوص بالمدح او الذم حتى يتوجه المدح والذم الى
المخصوص به اولا على سبيل الاجمال لكونه فردا من الجنس ثم
عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على
سبيل التفصيل فيحصل من تقوي الحكم ومزيد التقرير ما يزيل
ذلك الاستبعاد واختلف في رفع المخصوص فقيل هو مبتدا
والجملة قبله خبره ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف
وابن الباذش وقيل يجوز هذا ويجوز ان يكون خبر المبتدا
واجب الحذف اي الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب وهو مذهب
الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن
جني وغيرهم وقيل يتعين الثاني وقيل مبتدا حذف خبره واليه
ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان
واقتصر في النظم على القولين الاولين فقال ويذكر المخصوص بعد
مبتدا او خبر اسم ليس يبدو ابدا ومن غير الغالب انه قد
يتقدم المخصوص على نعم وبئس فيتعين كونه مبتدا على القول
بفعليتهما والجملة بعده خبره نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل
وجوزوا على القول باسميتهما ان يكونا مبتداين والمخصوص

الخبر

الخبر وبالعكس وقد يتقدم في الكلام ما اي شيء يشعر به اي
بالمخصوص بالمدح او الذم فيحذف المخصوص جوازا للعلم به
نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي هو اي ايوب فحذف المخصوص
بالمدح وهو ضمير ايوب لتقدم ذكر ايوب في قوله واذكر عبدنا
ايوب والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يقدم مشعر به كفى
وليس منه اي من حذف المخصوص قول النظم العلم نعم
المقتنى والمقتفى وانما ذلك من التقديم للمخصوص لا من حذفه
هذا اذا رفعنا العلم على الابتدا اما اذا جعلناه خبر المبتدا
محذوف تقديره هذا العلم على حد سورة انزلناها اي هذه
سورة او مفعولا لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه
فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكر الناظم فصل
وكل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل
ليس الوصف منه على افعل فعلا صالح للتعجب منه فانه يجوز
استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف
او بالتحويل بان يكون في الاصل مفتوح العين كضرب وقتل
او مكسورها كعلم وفهم بضم العين فيهن وانما حولت ليلتحق
بالغرائز ولتصير قاصرة كنعم وحكم المضاعف ان يدغم نحو
حب ويجوز النقل كما سياتي وحكم معتل العين واللام اذا كان
من باب قوة قلب الضمة كسرة فتقلب الواو الثانية ياء نحو
قوي او من باب شويت قلبا الياء واوا للضمة ثم تفعل فيه
ما فعل في قوة ويجوز فيهما الاسكان نحو قوْي وشوْي ولا يدغم
لعروض الاسكان والاجوف يقدر فيه الضم نحو طال وباع
والناقص المضموم العين نحو سرو ويجوز تسكينه والمفتوح
والمكسور فقيل لا يغير وقيل بل يغير وقال ابن عقيل لا
يجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لعدم السماع

ثم بعد ضم العين اصالة او تحويلا قال الفارسي والاكثرون
يجرى حينئذ مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم
الفاعل الظاهر والمضمر وحكم المخصوص من وجوب الرفع
وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به وجواز تقديمه فتقول
في المدح فهم الرجل زيد وفهم رجلا زيد وفي الذم خبث الرجل
عمرو وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبئس الخبيث
عمرو والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعلا من ذي ثلاثة
كنعم مسجلا ومن امثلته سا بالمد وهو المنبه عليه في النظم
بقوله واجعل كبئس سا فانه في الاصل سوا بالفتح من
السو ضد السرور من ساه الامر يسوءه اذا احزنه فهو متعد
متصرف فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى
بئس فصار جامدا قاصرا محكوما له ولفاعله بما ذكرنا في
بئس فتقول في الفاعل المقرون بال سا الرجل ابو جهل وفي
المضاف المقرون بال سا حطب النار ابو لهب وفي المضمر
المفسر بالتمييز سا رجلا وفي التنزيل ساءت مرتفقا ففي ساءت
ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى النار ومرتفقا
تمييز على حذف اى نار مرتفق لان التمييز لابد وان يكون عين
المميز في المعنى والمرتفق المتكا وفيما يحتمل الفاعلية والتمييز
ساء ما يحكمون فيجرى ما الخلاف المتقدم فان جعلناها فاعلا
فهي معرفة ناقصة اى ساء الذي يحكمونه وان جعلناها تمييزا
فهي نكرة موصوفة اى سا شيا يحكمونه وعليهما فالمخصوص بالذم
محذوف وقال الاخفش والمبرد يجرى فعل المضموم العين
في المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله ال
او الاضمار وهو الصحيح وعلى هذا يجوز لك في فاعل فعل المذكور
ان يأتى به اسما ظاهرا مجردا من ال وان يجر بالبا الزايدة

تشبيها

تشبيها بفاعل افعل في التعجب وان تأتى به ضميرا مطابقا لما
قبله فالظاهر المجرد من ال نحو فهم زيد حملا على ما افهم زيدا
والمجرور بالبا وهو الاكثر نحو حسن بزيد حملا على احسن بزيد
زعم من العرب مررت بابيات جادبهن ابياتا وجدن ابياتا
حكاه الكسائي بزيادة البا في الفاعل اولا وتجرده منها ثانيا
واصل جادبهن ابياتا من جاد الشي جودة اذا صار جيدا واصل
جاد جود بفتح العين فحول الى فعل بضمها لقصد المبالغة
والتعجب وزيدت البا في الفاعل عوض من ضمير الرفع ضمير
الجر فقيل بهن وابياتا تمييز وجدن ابياتا على الاصل من عدم
زيادة البا فلذلك ثبت ضمير الرفع وابياتا تمييز وفي كل منهما
الجمع بين الفاعل والتمييز وقال الطرماح حب بالزور
الذي لا يرى منه الاصفحة او لمام اصله حب الزور بفتح
الزاى بمعنى الزاير فزاد البا في الفاعل حملا على اجب بالزور
وضم الحا لان فعل المذكور تجوز فيه ان تسكن عينه وان
تنقل حركتها الى فائه ولو كانت الفاء غير حلقية خلافا
لظاهر التسهيل فتقول ضرب الرجل بفتح الضاد وسكون
الرا وضرب الرجل بضم الضاد وسكون الرا وصفحة كل شي جانبه
واللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر
يجاوز شحمة الاذن والى ذلك اشار الناظم بقوله ومامسوى
ذا ارفع بحب او فجر بالبا ومثال الضمير المطابق ما قبله الزيدان
كرما رجلين والزيدون كرموا رجالا حملا على ما اكرمهما رجلين
وما اكرمهم رجالا فصل ويقال في المدح حبذا وفي
الذم لا حبذا قال الشاعر الا حبذا عاذري في الهوى ولا
حبذا الجاهل العاذل فجمع بين المدح والذم ومثله قول الاخر
الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا والى

ذلك اشار الناظم بقوله ، ومثل نعم حبذا ثم قال وان ترد
ذما فقل لاحبذا ودخول لا فى الذم على حبذا لا يخلو من اشكال
لان لا لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل فى اسم اذا لم يكن جنسا
ولا تكون غير مكررة اذا لم تعمل فى الاسم الذى دخلت عليه الاعلى
قول ابى الحسن وابى العباس وهو ضعيف ومذهب سيبويه
ان حب فعل ماض وذا فاعل واليه اشار الناظم بقوله ، الفاعل
ذا ، وانهما باقيان على اصلهما من كونهما جملة فعلية ما ضوية لان
الاصل عدم التغيير ولاقتصارهم على حب اذا عطف على حبذا كقوله
فحبذا ربا وحب دينا اى وحبذا دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى
ولا يفعل ذلك بنحو اذما واخواته من المركبات التى تغير حكمها
بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف
وابن كيسان وابن مالك قيل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه
والخليل لان سيبويه قال حكاية عن الخليل ولكن ذا وحب
بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع الا ترى انك لا تقول
للمونث حبذه انتهى والمخصوص على هذا المذهب مبتدا والجملة
من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الاشارة وقيل مبتدا
محذوف الخبر وقيل عكسه ، وقيل عطف بيان ، وقيل عطف بدل
وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما
بعده من المخصوص فاعل والجملة فعلية وقيل ركبا وغلبت
الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدا وما بعده من المخصوص
خبره والجملة اسمية واصل الخلاف قولان التركيب وعدمه
وينشا من التركيب قولان فعلية الجميع او اسميته ولكل دليل على مدعاه
فاستدل مدعى التركيب بافراد الاشارة وبلزوم الافراد والتذكير
وبامتناع الفصل ثم استدل مدعى غلبة الفعلية وهو الاخفش
وخطاب بتغليب الجزء الاول وتغليب الاكثر حروفا وسلامة

مدعيها

مدعيها مما لزم مدعى الاسمية من شذوذ تخالف الخبر والمخبر
عنه ومن تمييز ما ليس بمبهم وهو الممدوح وبقولهم لا تحبذه
فجاوا لها بمضارع واستدل مدعى غلبة الاسمية وهو المبرد فى
مقتضبه وابن السراج فى اصوله والسيرافى فى شرح الكتاب
بان الاسم اشرف ويستقل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا
واما تحبذه فمضارع حبذه اذا قال له حبذا واختلف القايلون
بعدم التركيب فى علة كونه لا يتغير ذا عن الافراد والتذكير بل
يقال حبذا هند او حبذا الزيدان فى تثنية المذكر او الهندان
فى تثنية المونث او حبذا الزيدون فى جمع الذكور او الهندات
فى جمع الاناث على ثلاثة اقوال فقال ابن مالك لان ذلك
كلام جرى مجرى المثل السائر الذى لا يغير عن حالته فى الاستعمال
الاول كما فى قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال لكل احد مذكرا
كان او مونثا مفردا او مثنى او مجموعا بكسر التاء وافرادها
لانه فى الاصل خطاب لامراة كانت تحت رجل موسر فكرهته
لكبر سنه فطلقها فتزوجها رجل شاب فقير فبعثت الى زوجها
الاول تسترفده فقال لها هذا والصيف منصوب على الظرفية
قاله الجوهرى والمثل بفتح المثلثة قول مركب مشهور شبه
مضروبه بمورده وقال ابن كيسان لان المشار اليه مضاف
الى المخصوص محذوف اى حبذا حسن هند وكذلك الباقى
ورده ابن العلج بانه لم ينطق به فى وقت وقال الفارسى فى البغداديات
لان ذا جنس شايع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم وبئس المضمر
ولهذا تجامع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا ولا يتقدم المخصوص
على حبذا فلا يقال زيد حبذا كما يقال زيد نعم الرجل لما ذكرنا
من انه كلام جرى مجرى المثل والى ذلك اشار الناظم بقوله ،
واول ذا المخصوص ايا كان لا ، تعدل بذا فهو يضاهى المثلا ،

وقال ابن بشاذ انما امتنع تقديم المخصوص على حبذا لئلا يتوهم ان في حب ضميرا مرفوعا على الفاعلية يعود على المخصوص وان ذا مفعول به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي ان يكون المنع من اجله ثم علله بجريانه مجرى المثل كما تقدم تنبيه اذا قلت حب الرجل زيد فحب هذه من باب فعل المضموم العين المتقدم ذكره في الفصل قبله ويجوز في حايه الفتح مع التخفيف وعدمه والضم بنقل حركة العين اليها كما تقدم من انه يجوز ان تسكن عينه وان تنقل حركته الى فائه وان لم تكن الفا حلقية فما بالك بها اذا كانت حلقية والى ذلك اشار الناظم بقوله ودون ذا انضمام الحا كثر فان ركبتها مع ذا فتح الحا واجب للتركيب وان جعلتهما كالكلمة الواحدة والا فجايز هذا باب افعل التفضيل وهو الوصف المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في اصل الفعل واما خير وشر في التفضيل فاصلهما اخير واشرر فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة ابي قلابة من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الرا وقول الشاعر بلال خير الناس وابن الاخير واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الاخفش لانهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما واما قوله وحب شيء الى الانسان ما منعا فضرورة انما يصاغ افعل التفضيل واصبغ منه فعلا التعجب وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلا فيقال من باب ضرب يضرب هو اضرب ومن باب علم يعلم هو اعلم ومن باب فضل يفضل هو افضل كما يقال في التعجب منها ما اضربه وما اعلمه وما افضله واضرب به واعلم

بدوا افضل به والى ذلك اشار الناظم بقوله صغ من مصوغ منه للتعجب افعل للتفضيل واب اللذ ابي وشذ بناؤه من اسم عين نحو هو احنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم عين والمعنى آكلهما اي اشد هما اكلا ومن وصف لا فعل له كهو اقمن به اي احق بنوه من قولهم هو قمن او حقيق وهو الص من شظاظ بنوه من قولهم هو لص بكسر اللام اي سارق وشظاظ بكسر الشين وبطاين معجمات اسم لص معروف من بني ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقال يقال لص اذا اخذ المال خفية فعلى هذا لا شذوذ وشذ بناؤه مما زاد على ثلاثة كهذا الكلام اختصر من غيره بنوه من اختصر ففيه شذوذان كونه مبنيا للمفعول وكونه زايدا على الثلاثة كما تقدم في التعجب وفي بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن افعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل وسمع شذوذا على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في احد شقي التفصيل هو اعطاهم للدراهم واولاهم للمعروف وسمع شذوذا على الثاني هذا المكان اقفر من غيره وسمع بناؤه من فعل المفعول كهو ازهى من ديك بنوه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح لا تتكلم به العرب الا مبنيا للمفعول وان كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زهى يزهو اي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه لانه من المبني للفاعل وسمع هو اشغل من ذات النحيين بنوه من شغل بالبنا للمفعول والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحا المهملة زق السمن وذات النحيين امراة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فاتى خوات بن جبير الانصاري قبل سلامه فساومها فحلت نحيا منهما مملوا فقال لها امسكيه حتى انظر الى غيره ثم حل الآخر

وَقال امسكيه فلما شغل بديها حا ورها حتى قضى منها ما ارادَ
وَهرب ثم اسلم فشهد بدرا رضى الله عنهُ وسمع هو اعنى كاجلك
بنوه من عنى بالبنا للمفعول وسمع فيه عَنِىَ كرَضِى بالبنا للفاعل
فعلى هذا الاشذوذ فيه وما توصل به الى التعجب مما لا يتعجب منه
بلفظه يتوصل به الى التفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله
وما به الى تعجب وَصل لمانع به الى التفضيل صل وتجا بعده بمصدر
ذلك الفعل تمييزا فيقال هو اشد استخراجا وحمرة ويستثنى
من ذلك فاقد الصوغ للفاعل والفاقد للاثبات فان اشد يأتى
هناك وَلا يأتى هنا وذلك مستفاد من قول الموضح وتجاد بمصدر
ذلك الفعل تمييزا لان المؤوّل بالمصدر معرفة والتمييز واجب
التنكير كما نبّهَ عليه الموضح فى الحواشى فصــــل ولاسم
التفضيل ثلاث حالات احداها ان يكون مجردا من ال والاضافة
فيجب له حكمان احدهما فى نفسه وهو ان يكون مفردا مذكرا
دايما وَلو كانَ مسندا الى مؤنث او مثنى او مجموع نحو قولك زيد
افضل من عمرو وَهندا افضل من عمرو وَالزيدان افضل من عمرو
وَالهندان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو والهندات
افضل من عمرو ونحو قوله تعالى ليوسف واخوه احب الى ابينا
منا ونحو قوله تعالى قل ان كان اباؤكم وابناؤكم الاية الى قوله
احب اليكم فافرد فى الاية الاولى مع الاثنين وَفى الاية الثانية
مع الجماعة ومن ثم اى ومن اجل ان افعل التفضيل اذا تجرد من ال
وَالاضافة لزمه التذكير والافراد قيل فى اخر بضم الهمزة جمع
اخرى انثى اخر بالفتح انه معدول عن آخر الموازن لافعل التفضيل
وليس من باب افعل التفضيل حقيقة لانه لا يدل على مشاركة
وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب افعل ولا ملحقا
بل ملحقا بالملحق به وهو اول لانه بدا النسب لانه اشبهه فى الوزن

وكون

وكون معناه نسبيا وكونه لا يدل على زيادة وعلى الالحاق به
فهو يخالف باب افعل فى ثلثة امور احدها انه يطابق وَلو
كان نكرة الثانى انه لا يليه من لفظا ولا تقديرا الثالث انه
لا يضاف ومن ثم ايضا قيل فى قول ابى نواس الحسن ابن هانى
الحكمى يصف الخمرة كان صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على
ارض من الذهب انه لحن حيث انث صغرى وكبرى وكان حقه
ان يقول كان اصغر واكبر بالتذكير واجيب بانه لم يقصد
حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة
كبرى وَقول الفرزدق اذا غاب عنكم اسود الليل كنتم كرلما
وانتم ما اقام ألايم اى لئام والفواقع بفتح الفا والقاف
وبعد الالف قاف مكسورة وَفى اخره عين مهملة النفاخات التى
تعلو وجه الخمرة وسبب تلقيبه بابى نواس بنون مضمومة بعدها
واو لاهمزة انه كان له ذوابتان تنوسان اى تتحركان على عاتقه
والحكم الثانى فيما بعد افعل ان يؤتى بعده بمن جارة للمفضول
كما تقدم من الامثلة وهى عند المبرد وسيبويه لابتدا الارتفاع
فى نحو افضل منه وابتدا الانحطاط فى نحو شر منه واعترضه
ابن مالك بانها لا تقع الى بعدها واختار انها للمجاوزة فان معنى زيد
افضل من عمرو جاوز زيد عمرا فى الفضل وَاعترضه فى المغنى بانها
لو كانت للمجاوزة لصح فى موضعها عن ودفع بان صحة وقوعه
المرادف مع مرادفه انما هو اذا لم يمنع مانع من ذلك وَههنا
منع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف
الجر الا من خاصة وَقد تحذف من مع مجرورها للعلم بها نحو والاخرة
خير وابقى اى من الحيوة الدنيا وَقد جا الاثبات وَالحذف فى انا
اكثر منك مالا واعز نفرا اى منك والى ذلك اشار الناظم بقوله
وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا او لفظا بمن ان جردا وَاكثر

اجاب ابن يعيش عما ذكر من الاعتراض فقال الامر
لابتداء الغاية كقولك زيد من عمرو ابعد او
نحو الموضع الذى ابتدا منه السير ومجاوزته
وليكم ابن الحاجب اشار الى النسب فانتصر فيه
ح

ما يحذف من مع المفضول اذا كان افعل خبرا في الحال او في
الاصل فليشمل خبر المبتدا او خبر كان وان وثاني مفعولي ظن وثالث
مفاعيل اعلم نحو زيد افضل وكان زيد افضل وان زيدا افضل
وظننت زيدا افضل واعلمت زيدا عمرا افضل ويقل الحذف
اذا كان افعل حالا كقوله * دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا
فظل فؤادي في هواك مضللا * فاجمل حال من تا المخاطبة
في دنوت وكالبدر مفعول ثان لخلناك اي دنوت اجمل من البدر
وقد خلناك مثله قاله ابن مالك في شرح التسهيل او اذا كان
افعل صفة كقوله وهو احيحة بن الجلاح تروحي اجدر ان
تقيلي غدا بجنبي بارد ظليل * فاجدر صفة لمحذوف هو وعامله
المعطوف على تروحي اي تروحي واتي مكانا اجدر من غيره بان
تقيلي فيه غدا قاله ابن مالك في شرح الكافية وفيه اشارة
الى ان الخطاب لناقته وهو من التروح بمعنى الرواح وقت
العشي واجدر بالجيم اي احق وتقيلي من القيلولة وهو
النوم وقت الظهيرة وقال العيني ان الخطاب للفسيل وهي
صغار النخل من تروح النبت اذا طال وانه كنى بالقيلولة عن
نموها وزكوها وادعى ان السوابق واللواحق تشهد له ذلك
وجنبي تثنية جنب مضاف الى بارد وظليل وهما صفتان
لموصوفين محذوفين والاصل بجنبي ما بارد ومكان ظليل
وحذف العاطف ويجب تقديم من ومجرورها عليه اي على
افعل اذا كان المجرور بمن استفهاما لان الاستفهام له صدر
الكلام نحو انت ممن افضل والاصل انت افضل ممن فقدم ممن
على عامله وهو افضل والى ذلك اشار الناظم بقوله * وان تكن
تلو من مستفهما * فلهما كن ابدا مقدما * وتمثيل الموضح احسن
من تمثيل الناظم بقوله كمثل ممن انت خير لما فيه من الفصل بين

العامل ومعموله باجنبي لان المبتدا اجنبي من الخبر بمعنى انه ليس
معمولا له على الصحيح وسياتي انه لا يفصل بين افعل ومن بالمبتدا
لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تاخير
ماله الصدر الكلام عن صدريته لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى
العامل فيه فقط لا مطلقا او كان المجرور بمن مضافا الى الاستفهام
نحو انت من غلام من افضل والاصل انت افضل من غلام من فقدم
من ومجرورها على افضل لان ما اضيف الى ما له الصدر يستحق
التصدير وما احسن قول الامين المحلي في المفتاح * عليك
بارباب الصدور فمن غدا * مضافا لارباب الصدور تصدرا *
وقد تتقدم من مع مجرورها على افعل في غير الاستفهام وهو
الاخبار كقوله وهو جرير * اذا سايرت اسما يوما ظعينة *
فاسما من تلك الظعينة املح والاصل فاسما املح من تلك الظعينة
فقدم من ومجرورها على املح وهو ضرورة عند الجمهور ونادر
عند الناظم حيث قال ولدى اخبار التقديم نزرا وردا وذلك
لان افعل عامل غير متصرف في نفسه فلم يكن له ان يتصرف في معموله
بالتقدم عليه كساير العوامل غير المتصرفة الحالة الثانية ان
يكون افعل مقرونا بال فيجب له حكمان احدهما ان يكون مطابقا
لموصوفه في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع
والى ذلك اشار الناظم بقوله * وتلو ال طبق * نحو زيد الافضل
وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان
والزيدون الافضلون او الافاضل والهندات الفضليات
او الفضل بضم الفا وفتح الضاد المخففة كالكبر فيطابق موصوفه
لزوما لانه نقص شبهه بافعل التعجب به لاقترانه بال ومع ذلك
من ملاحظة السماع قال ابو سعيد علي بن سعيد في كفاية المستوفي
فيما ملخصه ولا يستغني في الجمع والتانيث عن السماع فلان

الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف والشرفى والاظارف
والظرفى كما قيل ذلك فى الافضل والاطول وكذلك الاكرم
والامجد قيل فيهما الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمى
والمجدى انتهى والحكم الثانى ان لا يوتى معه بمن لان من وال
يتعاقبان فلا يجتمعان كال والاضافة فاما قول ميمون الاعشى
ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فتخرج جمعه بين
ال ومن على زيادة ال فى الاكثر او على انها اى من ليست متعلقة
بالاكثر المعرف بال وانما هى متعلقة باكثر نكرة حال كونه محذوفا
مبدلا من اكثر المذكور اى من بينهم او متعلقة بليس لما فيه من
رائحة قولك انتفى واغتفر الفصل بين افعل وتمييزه للضرورة
وحصى تمييز اى عددا والكاثر بمعنى الكثير الحالة الثالثة ان
يكون افعل مضافا فان كانت اضافته الى نكرة لزمه امران
التذكير والتوحيد كما يلزمان المجرد من ال والاضافة لاستوائها
فى التنكير ولكونهما على معنى من والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان لمنكور اضيف او جردا ، الزم تذكيرا وان يوحدا ، ويلزم فى
المضاف اليه ان يطابق الموصوف نحو زيد افضل رجل والزيدان
افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امراة
والهندان افضل امراتين والهندات افضل نسا اذا قصد ثبوت
المزية للاول على جنس المضاف اليه واحدا واحدا او اثنين او
اثنين او جماعة والمعنى زيد افضل من جميع الرجال اذا فضلوا
رجلا رجلا والزيدان افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلين
رجلين والزيدون افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجالا رجالا
وهند افضل من جميع النسا اذا فضلن امراة امراة والهندان
افضل من جميع النسا اذا فضلن امراتين امراتين والهندات
افضل من جميع النسا اذا فضلن نسا نسا ، فان قلت النكرة فى

سياق

سياق الاثبات لا تعم فمن اين جا العموم قلت اجيب عنه بان العموم
فيه باعتبار اصله اذ اصل زيد افضل رجل زيد افضل الناس اذا
عدوا رجلا رجلا وكذا الباقى ولذلك صحت الاضافة لان افعل
لا يضاف افعل فى هذه المواضع بالصاد المهملة من التفصيل ضد
الاجمال الا لما هو بعضه فاما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر
به بالافراد ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع ليطابق الواو فى
تكونوا فاجيب بجوابين ما قاله المبرد انه على حذف الموصوف
والتقدير اول فريق كافر به وقال الفرا انما وحد لانه فى معنى
الفعل اى اول من كفر ولو اريد به الاسم لم يجز الا الجمع ، وقال
محمد بن مسعود بن الزكى فى كتاب البديع النكرة المضاف اليها
اسم التفضيل يجب افرادها نحو انت افضل رجل وانتما افضل
رجل وانتم افضل رجل ومنه ولا تكونوا اول كافر به وذلك
هو القياس لان النكرة تمييز له وقد خصصت بالاضافة فاشبه
مائة رجل وقد اجازوا قياسا لا سماعا ان تثنى وان تجمع نحو انتما
افضل رجلين وانتم افضل رجال انتهى والمشهور ما عليه الجماعة
من وجوب المطابقة فى الاضافة الى النكرة وان كانت الاضافة
الى معرفة فهو ثلاثة اقسام قسم تقصد زيادته على ما اضيف اليه
وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه
فان اول افعل بما لا تفضيل فيه او قصد به زيادة مطلقة وجبت
المطابقة للموصوف به تشبيها بالمعرف بال فى الاخلاء عن لفظ
من ومعناها وقد يتواردان على مثال واحد كقولهم الناقص
والاشج اعدلا بنى مروان فيحتمل اعدلا ان يؤول بما لا تفضيل
فيه اى عادلاهم لانهما لم يشاركهما احد من بنى مروان فى العدل
ويحتمل ان يراد به زيادة مطلقة والناقص هو يزيد بن الوليد بن
يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص ارزاق الجند

والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه
لقب بذلك لان بجبينه اثر شجة من دابة ضربته والى ذلك اشار
الناظم بقوله ٥ وان لم تنو فهو طبق ما به قرن وان كان افعل في
اصله عن افادة المفاضلة على ما اضيف اليه جازت المطابقة
لشبهه بالمعرف بال كقوله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر
مجرميها فاكابر مفعول اول لجعلنا وفي كل قرية في موضع المفعول
الثاني ومجرميها مضاف اليه اكابر ولو لم يطابق لقيل اكبر
مجرميها وفي بعض النسخ هم اراذلنا ولو لم يطابق لقيل ارذلنا
وجاز تركها اي ترك المطابقة لشبهه بالمجرد لنية معنى من كقوله
تعالى ولتجدنهم احرص الناس فاحرص مفعول ثان لتجد ولو لم
يطابق لقيل احرصي بالياء وهذا الوجه وهو ترك المطابقة
هو الغالب في الاستعمال وابن السراج يوجبه ويجعل افعل فيه
كالمجرد ويلتزم فيه الافراد والتذكير ويرده اكابر مجرميها فان
قدر اكابر مفعولا ثانيا لجعلنا ومجرميها مفعولا اولا كما قال
ابن عطية فيلزمه المطابقة في المجرد من ال والاضافة كما
قال ابو حيان وذكر صاحب الامثال السايرة ان افعل تاتي في
اللغة لنفي المعنى عن الشيئين نحو قوله تعالى اهم خير ام قوم
تبع اي لا خير في الفريقين انتهى والى ذلك اشار الناظم بقوله
وما لمعرفة اضيف ذو وجهين عن ذي معرفه هذا اذا انويت
معنى من مسئلة تتعلق بافعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها
بافعل التعجب واما الخفض به فيجوز ان كان المخفوض كلا لافعل
بعضه وعكسه واما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه
والمطلق مطلقا والتمييز ان لم يكن فاعلا معنى الا ان كان
افعل مضافا الى غيره وتجوز الباقي ٥ واما الرفع به فانه يرفع
افعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد افضل ففي افضل

ضمير

ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد ويرفع الضمير
المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها سيبويه
واشار اليها الناظم بقوله ٥ ورفعه الظاهر نزر كمررت برجل
افضل منه ابوه او افضل منه انت بخفض افضل بالفتحة
على انه صفة لرجل وبرفع الاب او انت على الفاعلية بافضل
على معنى فاق في الفضل ابوه او انت واكثر العرب يوجب رفع
افضل في ذلك على انه خبر مقدم وابوه او انت مبتدا موخر
وفاعل افضل ضمير مستتر فيه عايد على المبتدا والجملة من
المبتدا والخبر في موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير
المجرور بمن ويطرد ذلك الرفع للظاهر اذا حل افعل التفضيل
محل الفعل مع موافقة المعنى والفعل يرفع الظاهر فكذلك
ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله ٥ ومتى عاقب فعلا
فكثيرا ثبتا وذلك اذا كان افعل صفة لاسم جنس وسبقه
نفي وكان مرفوعه اجنبيا وهو ما ليس متلبسا بضمير الموصوف
به مفضلا ذلك الاجنبي على نفسه باعتبارين مختلفين نحو
قول العرب ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
فاحسن افعل تفضيل وهو صفة لرجلا وهو اسم جنس مسبوق
بنفي ومرفوعه الكحل وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل
بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين فباعتبار
كونه في عين زيد فاضل وباعتباره في عين غيره مفضول والمعنى
ان الكحل في عين زيد احسن من نفسه في عين غيره من الرجال
ونظيره قول الاصوليين الواحد بالشخص يكون له جهتان
كالصلاة في الدار المغصوبة والسبب في اطراد افعل التفضيل
الاسم الظاهر في مثل هذا المثال تهيئته بالقراين التي قارنته
لمقارنته الفعل على وجه لا يكون بدونها فانه يجوز ان يقال ما

رفع هو

رَايتُ رَجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد فيوتى بالفعل
وَهو يحسن مكان افعل التفضيل وَهو احسن ولا يتغير المعنى قاله
ابن مَالك ونا قشه ابو حيان فى ذلك وَالاصل ان يقع هذا
الاسم الظاهر المرفوع با فعل التفضيل بين ضميرين اولهما
للموصوف با فعل التفضيل وهو الها فى عينه وثانيهما للظاهر
وهو الها فى منه فيكون المفضول مذكورا كما مثلنا وقد يحذف
الضمير الاول العايد الى الموصوف للعلم به نحو ما رايت رجلا
احسن الكحل منه فى عين زيد والمقدر كالملفوظ وقد يحذف الضمير
الثانى العايد الى الكحل فيكون المفضول مقدرا وتدخل من
الجارة للمفضول اما على الاسم الظاهر وهو الكحل فى مثالنا
او تدخل على محله اى محل الكحل وهو العين او تدخل على ذى المحل
وَهو زيد فتقول مَا رايتُ رَجلا احسن فى عينه الكحل من كحل
عين زيد بدخول من على الاسم الظاهر وهو الكحل او ما رايتُ
رَجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد بدخول من على محل الكحل
وهو العين او ما رايتُ رَجلا احسن فى عينه الكحل من زيد بدخول
من على ذى المحل وَهو زيد فتحذف مضافا اذا ادخلت من على المحل
وَهو العين او مضافين اذا ادخلت على ذى المحل وَهو زيد وقد
لا يوتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشئ اصلا وذلك اذا تقدم
المفضل على افعل التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع فتقول ما
رَايتُ كعين زيد احسن فيها الكحل فتحذف ضمير الكحل ومحله و
صَاحب محله اختصارا وربما ادخلوا من على غير المفضول لفظا
وقالوا ما احد احسن به الجميل من زيد وَالاصل ما احد احسن
الجميل من حسن الجميل زيد فالجميل الثانى هو المفضول وهو الجميل
الاول ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسته له فى المعنى فصار
التقدير من جميل زيد ثم حذفوا المضاف وَهو جميل وَاقاموا

المضاف اليه وَهو زيد مقامه فصار من زيد ومثله قول النظم
لن ترى فى الناس من رفيق اولى به الفضل من الصديق والاصل
من ولاية الفضل بالصديق فالفضل الثانى هو المفضول وهو
الفضل الاول ثم انهم اضافوا الفضل الى الصديق لملابسته له
فى المعنى فصار التقدير من فضل الصديق ثم حذفوا المضاف
وهو فضل وَاقاموا المضاف اليه وَهو الصديق مقامه فصار
من الصديق وَهذا المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر
وَهو الفضل اجنبى مسبوق بنفى بلن مكتنف بضميرين اولهما ضمير
الموصوف وَهو الها من به والثانى ضمير الاسم الظاهر وَقد حذف
وَالاصل اولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضميرين تارة
يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر احدهما
ويحذف الآخر وَاذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير
الموصوف وبالعكس وَلما لم يمكنهم ان يجعلوا الاسم الظاهر مبتدا
لئلا يفصلوا به بين افعل التفضيل وَمن وَذلك لا يجوز رفعه على
الفاعلية وشرطوا تقدم النفى عليه وقاس عليه ابن مالك فى شرح
التسهيل النهى وَالاستفهام وتبعه الموضح فى شرح القطر ولم يرد
به سماع فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب هذا باب
النعت ويراد به الصفة وَالوصف الاشيا التى تتبع ما قبلها فى
الاعراب لفظا او تقديرا او محلا خمسة النعت والتوكيد و عطف
البيان والنسق والبدل ولشكل عليه نحو قام قام زيد ولا لا فانها
مشتملة على التوكيد ولا تبعية فى شئ منها ودليل الحصر فى الخمسة
ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف اولا الاول عطف النسق
والثانى اما ان يكون على نية تكرار العامل اولا الاول البدل
وَالثانى اما ان يكون بالفاظ مخصوصة اولا الاول التوكيد
وَالثانى اما ان يكون بالمشتق اولا الاول النعت وَالثانى عطف

البيان ولها ابواب واذا اجتمعت يبدا بالنعت ثم بالبيان
ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل
التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو
العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها
لما جرت عليه وهو قول الخليل والاخفش واما البدل فقيل عامله
محذوف وهو قول الجمهور ويدل لهم ظهوره جارا جوازا مع الظاهر
ووجوبا مع المضمر نحو بزيد به وقال قوم منهم المبرد عامله عامل
متبوعه على انه نايب عن العامل المحذوف لا انه عامل بالاصالة
واما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف
وقيل الحرف وقيل محذوف واليها اشار في النظم بقوله يتبع
في الاعراب الاسما الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل
فالنعت عند الناظم المشار اليه بقوله في النظم فالنعت تابع متم
ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق هو التابع الذي يكمل متبوعه
بدلالته على معنى فيه او فيما يتعلق به فخرج بقيد التكميل النسق
والبدل فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح
والتخصيص ومجي البدل للايضاح في بعض الصور عرضي وخرج
بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد فانهما لا يدلان على
معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان ثاني الاسمين
هو عين الاول واما التوكيد فلان نفس الشي هو الشي لا معنى فيه
قاله ابن مالك في شرح العمدة والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاني
زيد التاجر في النعت الحقيقي او التاجر ابوه في النعت السببي
والمخصص للنكرة كجاني رجل تاجر في الحقيقي او تاجر ابوه في
السببي واختلف في معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح
رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق
فهو يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي

الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد
المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف و
التخصيص تقليل الاشتراك في النكرات وهذا الحد ليس بجامع
لانه غير شامل لانواع النعت فان النعت قد لا يكون للايضاح
والتخصيص بل قد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين او
لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او للتعميم نحو ان
الله يرزق عباده الطايعين والعاصين او للتفصيل نحو مررت
برجلين عربي وعجمي او للابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او
كثيرة او للترحم نحو اللهم انا عبدك المسكين او للتوكيد نحو
فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وجوابه ان الاصل في النعت
ان يكون للايضاح والتخصيص وكونه لغيرهما انما هو بطريق
العرض مجاز عن استعمال الشي في غير ما وضع له فصل
ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من اوجه
الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر ومن التعريف
والتنكير تقول في التعريف جاني زيد الفاضل برفعهما ورايت
زيدا الفاضل بنصبهما ومررت بزيد الفاضل بجرهما وتقول
في التنكير جاني رجل فاضل ورايت رجلا فاضلا ومررت برجل
فاضل كذلك فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك يخل
بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضي
كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعيينه والتنكير
يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع
بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي والى
ذلك اشار الناظم بقوله وليعط في التعريف والتنكير ما
لما تلا واما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فان
رفع الوصف الحقيقي او المجازي ضمير الموصوف المستتر وافقه

فيها ايضا ونعنى بالوصف الحقيقى ان يجرى على من هو له كجاءت
امراة كريمة ورجل كريم ورجلان كريمان ورجال كرام ففى
الوصف فى الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار
حاله فى التذكير والتانيث والتثنية والجمع وكذلك تقول
فى التعريف جاتنى المراة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال
الكرام ونعنى بالوصف المجازى ان يجرى على غير من هو له اذا
حول الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر
بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة نحو
جاتنى امراة كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا بالتمييز وجاتنى
رجلان كريما الاب بالاضافة او كريمان ابا بالتمييز وجاتنى
رجال كرام الابا بالاضافة او كرام اباء بالتمييز فيوافق النعت
منعوته فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مع
موافقته له فى اوجه الاعراب الثلاثة وفى التعريف والتنكير
ويكمل له الموافقة فى اربعة من عشرة لان الوصف فى ذلك كله
رافع ضمير الموصوف المستتر اصالة او تحويلا ويستثنى من
ذلك شيان احدهما الوصف باسم التفضيل اذا استعمل بمن
او اضيف الى نكرة فانه يلزمه الافراد والتذكير ولم يوافق فى
التانيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل افضل من زيد و
برجلين افضل من زيد وبرجال افضل من زيد وبامراة افضل
من زيد وبامراتين افضل من زيد وبنسا افضل من زيد وكذلك
مررت برجل افضل شخص وبرجلين افضل شخصين وبرجال
افضل شخوص الى اخر المثل والثانى الوصف بما يستوى فيه
المذكر والمونث من الاوصاف الاتية على وزن فعول بمعنى
فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوفه نحو رجل
صبور وامراة صبور ورجل قتيل وامراة قتيل وان رفع الوصف

الاسم

الاسم الظاهر او رفع الضمير البارز اعطى الوصف حكم
الفعل ولم يعتبر حال الموصوف فى الافراد والتذكير والتانيث
والتثنية والجمع تقول فى الوصف اذا رفع الظاهر مررت
برجل قايمة امه بتانيث قايمة لانها مسندة الى الام وان
كان الموصوف مذكرا وبامراة قايم ابوها بتذكير قايم لانه
مسند الى الاب وان كان الموصوف مونثا كما تقول فى الفعل
قامت امه فى المثال الاول وقام ابوها فى المثال الثانى
وتقول مررت برجلين قايم ابواهما بافراد قايم وان كان
المنعوت مثنى كما تقول قام ابواهما بافراد الفعل ومن قال
من العرب كطى وازد شنوءة قاما ابواهما بالحاق علامة
التثنية فى الفعل المسند الى المثنى الظاهر قال فى الوصف
اذا اسند الى المثنى الظاهر قايمين ابواهما بتثنية الوصف
وتقول فى جمع التذكير مررت برجال قايم اباؤهم بافراد قايم
وان كان الموصوف جمعا كما تقول فى الفعل قام اباؤهم
بافراد الفعل من علامة الجمع ومن قال من العرب المتقدم
ذكرهم قاموا اباوهم بالحاق علامة الجمع فى الفعل المسند
الى الجمع الظاهر كما فى اكلونى البراغيث قال فى الوصف اذا
اسند الى الجمع الظاهر قايمين اباوهم بجمع الوصف جمع السلامة
ولكنهم خالفوا حكم الفعل اذا كان الاسم المرفوع بالوصف
جمعا فاجازوا تكسير الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وابو
موسى جمع التكسير فى الوصف افصح من الافراد كقيام اباوهم
وقال الابدى والشلوبين وطايفة افراد الوصف افصح من
تكسيره وفصل اخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت
برجال قيام اباوهم فالتكسير افصح وان كان لمفرد او مثنى كمررت
برجل قاعد غلمانه ورجلين قاعد غلمانهما فالافراد افصح واتفق

الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة وتقول في الوصف
اذا رفع الضمير البارز جاني غلام امراة ضاربته هي وامه رجل
ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاني غلام
رجلين ضاربه هما كما تقول ضربه هما ومن قال ضرباه هما قال
ضارباه هما وتقول جاني غلام رجال ضاربه هم كما تقول ضربه
هم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم وجمع التكسير
كضواربه هم افصح من الافراد كما تقدم حرفا بحرف وذلك
مستفاد من قول النظم ومولى التوحيد والتذكيرا وسواهما
كالفعل فصل والاشيا التي ينعت بها اربعة كما في
النظم احدها المشتق وهو المشار اليه في النظم بقوله
وانعت بمشتق وهو في الاصل ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة
على معنى منسوب الى المصدر والمراد به هنا ما دل على حدث
وصاحبه ممن قام به الفعل او وقع عليه كضارب من اسما
الفاعلين ومضروب من اسما المفعولين وما كان بمعناهما
فما هو بمعنى اسم الفاعل امثلة المبالغة كضراب والصفة
المشبهة نحو حسن واسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو افضل
وما هو بمعنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل
المبني من فعل المفعول نحو اجن من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق
لزمان او مكان اوالة فانه لا ينعت به فلا يرد نقضا الثاني
مما ينعت به الجامد المشبه للمشتق في المعنى واليه اشار الناظم
بقوله وشبهه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق كاسم
الاشارة غير المكانية وذي بمعنى صاحب وفروعها واسما النسب
وهي المنبه عليها في النظم بقوله كذا وذي والمنتسب فاسم
الاشارة تنعت به المعارف تقول مررت بزيد هذا وذو بمعنى
صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت برجل ذي مال واسما

النسب

دمشقي

النسب ينعت بها النكرات والمعارف تقول مررت برجل
وبالرجل الدمشقي بفتح الميم وانما قلنا ان هذه الانواع الثلاثة
افادت من المعنى ما يفيده المشتق لان لفظة هذا معناها الحاضر
ولفظة ذي مال معناها صاحب مال ولفظة دمشقي معناها
منسوب الى دمشق فلما افادت ما يفيده المشتق من المعنى
صح النعت بها ويقاس على هذه الامثلة ما اشبهها فيقاس على
اسم الاشارة جميع الموصولات الا من وما وعلى ذي الصاحبية
ذو الطايية وفروعها وعلى المنسوب باليا نحو تمار وتامر وتمري
هو منسوب الى التمر فيهن واما اسما الاشارة المكانية نحو مررت
برجل هنا او هناك او ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل لانها
ظروف وليست صفات الثالث مما ينعت به الجمل واليها اشار
الناظم بقوله ونعتوا بجملة منكرا وللنعت بها ثلاثة شروط
شرط في المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى نحو واتقوا
يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في موضع نصب نعت
ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفي
او نكرة معنى لا لفظا وهو الاسم المعرف بال الجنسية كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني فاعف ثم
اقول لا يعنيني فجملة يسبني في موضع جر نعت للئيم وهو الذي
الاصل الشحيح النفس وصح نعته بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف
بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك في شرح
التسهيل وقال ابو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف
بال الجنسية خلافا لمن اجاز ذلك انتهى وتجوز ان تكون الجملة
حالا نظرا الى لفظه وبقي شرط اخر في المنعوت بالجملة وهو ان يكون
مذكورا اذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن او في كما سياتي و
شرطان في الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف

اما ملفوظا به كما تقدم في قوله واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله
او مقدرا اما مرفوع كقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن
عارا عليك ورب قتل عار اي هو عار او منصوب كقوله وما
شيء حميت بمستباح اي حميته او مجرور ربغي اذا كان المنعوت
بالجملة اسم زمان كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن
نفس شيئا اي لا تجزي فيه وهل حذف الجار والمجرور معا او
حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف
منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثاني عن الاخفش ومجرور
بمن عايد على ظرف او غيره فالاول نحو شهر صمت يوما مباركا
اي منه والثاني نحو عندي بر كر بدرهم اي منه والشرط
الثاني ان تكون الجملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب واليه
اشار الناظم بقوله فاعطيت ما اعطيته خبرا فلا يجوز النعت
بالجملة الطلبية والانشائية فلا يقال مررت برجل اضربه ولا
مررت بعبد بعتكه قاصدا لانشاء البيع لا الاخبار بذلك لان
الطلب والانشاء لا خارجي لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت
والى ذلك اشار الناظم بقوله وامنع هنا ايقاع ذات الطلب
فان جاء من لسان العرب ما ظاهره من ذلك يؤول على اضمار القول
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اتت فالقول اضمر تصب
لان القول كثر اضماره في الكلام كقوله وهو العجاج على ما قيل يذكر
ان قوما اضافوه واطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاءوا بلبن مخلوط
بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذيب حتى اذا جن
الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رايت الذيب قط فظاهره
ان جملة الاستفهام وهي هل رايت الذيب نعت لمذق فوجب تاويلها
على ان الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام معمول الصفة
اي جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هل رايت الذيب

قط

قط وقال ابن عصفور الاصل بمذق مثل لون الذيب هل رايت
الذيب يقولون مررت برجل مثل كذا هل رايت كذا وفي الحديث
كلاليب مثل شوك السعدان هل رايتم شوك السعدان قالوا
نعم يا رسول الله قال فانها مثل شوك السعدان ثم حذف مثل
لون الذيب وبقي هل رايت الذيب فتاوله بمقول عند رؤيته
بهذا الكلام فمقول هو الصفة وجملة الاستفهام معمولة لها
انتهى والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر قولك
مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به هنا الممذوق هنا لغة و
المعنى جاءوا بلبن صار فيه لون الورقة التي هي لون الذيب
والسمار اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب الى سواد الرابع
مما ينعت به المصدر سماعا بشروط احدها ان لا يؤنث ولا يثنى
ولا يجمع الثاني ان يكون مصدر ثلاثيا او بزنة مصدر ثلاثي
والثالث ان لا يكون ميميا والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعتوا
بمصدر كثيرا فالتزموا الافراد والتذكيرا قالوا هذا رجل عدل
بفتح العين ورضى بكسر الراء وزور بفتح الزاي وفطر بكسر الفاء
والثلاثة الاولى مصادر حقيقة والرابع اسم مصدر فانه
فعله افطر وهو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع فان قلت
كيف صح ان يكون اسم المعنى نعتا للذات قلت صح ذلك عند
الكوفيين على التاويل بالمشتق اسم فاعل او مفعول اي عادل
اسم فاعل عدل ومرضي اسم مفعول رضي وزائر اسم فاعل زار
ومفطر اسم فاعل افطر ويدل لهم ما جاء من ذلك مضافا اضافة
غير معنوية نحو مررت برجل حسبك وشرعك وحسبك فدل
على لحظ معنى الصفة وعند البصريين على تقدير مضاف اي ذو
كذا ولهذا التزم افراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو
وفروعه فيقال هذا رجل عدل وامراة عدل ورجلان عدل

ورجال عدل ونسا عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامراة
ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونسا ذوات
عدل • وقيل لا تاويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس
المعنى مبالغة مجازا وادعا وانما التزم افراده وتذكيره على القول
الاول والاخير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا
يجمع ولا يؤنث فاجروه على اصله • واما قول العرب رجل
ضيف ورجال اضياف وضيوف وضيفان وامراة ضيفة فقليل

فصل واذا تعددت النعوت فتارة تكون لواحد وتارة
تكون لغيره فان كانت لواحد فسياتي الكلام عليها في فصل يخصها
وان كانت لغير واحد فهي على ضربين • احدهما ان يكون المنعوت
مثنى او مجموعا من غير تفريق • والثاني ان يكون مفرقا وتفريقه
اما لكون التثنية والجمع لا يتاتيان فيه فيقوم العطف مقامهما
واما لتعدد عامل المنعوت فان كان المنعوت مثنى او مجموعا
من غير تفريق واتحد معنى النعت ولفظه استغني بالتثنية
والجمع عن تفريقه بالعطف نحو جاني رجلان فاضلان ورجال
فضلا وان اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم او لفظه
دون معناه كالذاهب والمنطلق او معناه دون لفظه كالضارب
من الضرب بالعصا ونحوها والضارب من الضرب في الارض اى
السير فيها وجب التفريق بالعطف لانه اصل التثنية والجمع
بالواو خاصة لانها الاصل في ذلك والى ذلك اشار الناظم
بقوله • ونعت غير واحد اذا اختلف • فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف
كقوله بكيت وما بكا رجل حزين • على ربعين مسلوب وبال •
فمسلوب وبال نعتان لربعين وعطف احدهما على الاخر بالواو و
المسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا اثر
والبالي هو الذي ذهب عينه وبقي شي من اثاره وبكا مقصور •

وقولك

وقولك مررت برجل شاعر وكاتب وفقيه فهذه الثلاثة المتعاطفة
بالواو نعوت لرجل والشاعر هو الذي ياتي بالكلام منظوما
والكاتب هو الذي ياتي به منثورا • والفقيه من فقه بالضم
هو الذي صار الفقه سجية له • ويستثنى نعت الاشارة فلا يتاتى
فيه التفريق لا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على النعت
قاله سيبويه والمبرد والزجاج والزيادي وهو مقتضى القياس
لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ لانهم جعلوا
التطابق في الجامد عوضا عن الضمير وحمل المشتق عليه قال
الزيادي وان قدرته بيانا او بدلا جاز وقد اجاز سيبويه هذان
زيد وعمرو على البيان والبيان هنا مخالف للنعت نقله الموضح
في الحواشي واذا تعددت النعوت مع تفريق المنعوت فان كان
العامل فيه واحدا فان اتحد العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو
العاقلين • ومررت بشيخ وطفل وعجوز جلوس لان العطف
بمثابة التثنية والجمع وان اختلف واختلفت نسبة العامل اليهما
نحو ضرب زيد عمرا الظريفين فالقطع وان اتحدت نحو خاصم
زيد عمرا فالقطع عند البصريين واتباع الاخير عند الفرا و
اتباع الاول عند الكساى والقطع ايهما شئت عند ابن سعدان
وان كان العامل متعددا واتحد لفظ النعت فان اتحد معنى العامل
وعمله ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا سواء اكان المتبوعان
مرفوعين بفعلين او خبري مبتداين او منصوبين او مخفوضين
فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو
العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورايت زيدا ورايت
عمرا الظريفين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين ومثال
ما اتحد معناه وعمله وجنسه جا زيد واتى عمرو الظريفان وهذا
زيد وذاك عمرو العاقلان ورايت زيدا بعيني وابصرت خالدا

الشاعر وسقت المنح الى خالد وسيق به لزيد الكاتبين ومنع
ابن السراج الاتباع في النوع الثاني وفصل في الاول فقال
ان قدر الثاني عاملا فالقطع او توكيدا والاول هو العامل
جاز الاتباع وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعل
فعلين كجا زيد واتى عمرو الظريفان او خبري مبتداين كهذا زيد
وذاك عمرو العاقلان اخذا من كلام سيبويه فانه انما تكلم بالنص
على ذلك فاوهم الاختصاص قاله ابن مالك في شرح التسهيل
ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذ لا فرق في القياس بين قولك ذهب
زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك اجبت زيدا ووددت
عمرا العاقلين وقولك مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين
فاذا جاز الاول جاز هذا انتهى وجزم به في النظم فقال
ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير استثنا وان اختلفا
في المعنى والعمل واللفظ كجا زيد ورايت عمرا الفاضلين او اختلفا
في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ومخذل عمرا العاقلان
او اختلف المعنى فقط كجا زيد ومضى عمرو الكاتبان او اختلف
العمل فقط كهذا مولم زيد بالجر وموجع عمرا بالنصب الشاعران
وجب القطع عن المتبوع اما بالرفع على اضمار مبتدا او بالنصب
على اضمار فعل ويمتنع الاتباع لانه يودي الى تسليط عاملين
مختلفي المعنى او العمل على معمول واحد من جهة واحدة بنا على ان
العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح اما اذا
اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في الاتباع لان العاملين
من جهة المعنى شي واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور
وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول
والحاصل ان صور العاملين اربع احداها ان يختلف العاملان
في المعنى والعمل كرايت زيدا ومررت بعمرو والصورة الثانية

ان يختلف العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيهما اربعة اقوال
فالجمهور على منع الاتباع فيهما وابن الطراوة على جواز الاتباع
فيهما للثاني دون الاول والكساي والفرا على منع الاتباع في
الاولى وجوازه في الثانية لكن الكساي يتبع الثاني فيها دون
الاول والفرا بعكس ذلك الصورة الثالثة ان يختلف المعنى
فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة اجاز قوم فيها
الاتباع وهم القايلون بان العامل التبعية ومنعه قوم وهم
القايلون بان عامل المنعوت والنعت واحد الصورة الرابعة
ان يتحدا معنى وعملا وتحته صورتان ان يتحدا لفظا او لا
فالاولى نحو جا زيد وجا عمرو العاقلان فيجوز فيها الاتباع
وقيده ابن السراج بان يقدر الثاني توكيدا والثانية نحو جا
زيد واتى عمرو الظريفان فاجاز الجمهور فيها الاتباع ومنعه
ابن السراج مطلقا هذا كله مع اتحاد جنس العاملين فان اختلفا
كهذا زيد وجاء عمرو الظريفان ومررت بزيد وهذا عمرو الظريفان
ولقيت زيدا وان عمرا في الدار القايمان فذهب الجمهور الى
منع الاتباع والاخفش والجرمي الى جوازه فصل
اذا لم يتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون النعت
حقيقة او ادعا جاز اتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد
نحو نفخة واحدة او ملتزم الذكر نحو الجما الغفير او جاريا على
مشار اليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز القطع في شي منها واذا
تكررت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها
كلها وقطعها كلها والجمع بينها اي بين القطع والاتباع بشرط
تقديم النعت المتبع على النعت المقطوع وذلك كقول خرنق
بكسر الخا المعجمة والنون بينهما را ساكنة بنت هفان القيسية
اخت طرفة بن العبد لامه ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد

ومن قتل معه من بنيه وقومه لا يبعدن قومي الذين هم سم
العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقد
الازر فقومي فاعل يبعدن بفتح اليا والعين وهو دعا خرج
مخرج النهي اي لا يهلكن وبعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح
فرحا اذا هلك وفي التنزيل كما بعدت ثمود فان قيل كيف دعت
لقومها بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا اجيب بان العرب
قد جرت على عادتها في استعمال هذه اللفظة في الدعا ولهم
في ذلك غرضان احدهما انهم يريدون بذلك استعظام
موت الرجل الجليل وكانهم لا يصدقون بموته والثاني انهم
يريدون الدعا له بان يبقى ذكره ولا يذهب لان بقا ذكر
الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو
العدو بعينه ولا يجوز ان يكون جمع عدو لان فعولا لا يجمع على
فعلة والجزر جمع جزور وهي الناقة التي تتخذ للنحر والمعترك
موضع القتال ومعاقد جمع معقد والازر جمع ازار والمعنى
لا يهلكن قومي الذين هم سم على اعدائهم وآفة لابلهم لانهم
كانوا ينحرونها لاضيافهم والنزول في الحرب على ضربين احدهما
في اول الحرب وهو ان ينزلوا عن ابلهم ويركبوا خيلهم والثاني
في آخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على اقدامهم اذا كان
القتال في موضع وعر لا مجال فيه للخيل والطيبون معاقد
الازر كناية عن عفة الفرج تريد انهم لا يعقدون مآزرهم
على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة الازار
او الذيل ارادوا انه لا يزني واذا وصفوه بطهارة الكم ارادوا
انه لا يخون ولا يسرق واذا وصفوه بطهارة الجيب ارادوا
ان قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر والمقصود من البيت انه
يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي او على

القطع

القطع باضمار مبتدا تقديره هم ويجوز نصبهما على القطع ايضا
باضمار فعل تقديره امدح او اذكر ويجوز رفع الاول وهو
النازلون على الاتباع لقومي او على القطع باضمار هم ويجوز نصب
الثاني وهو الطيبون على القطع باضمار امدح او اذكر على ما
ذكرنا ويجوز عكسه وهو نصب الاول ورفع الثاني على القطع
فيهما لا على الاتباع في الثاني لانه مسبوق بنعت مقطوع
والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت
والمنعوت بجملة اجنبية او لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد
الانصراف عنه او لما فيه من القصور بعد الكمال لان القطع
ابلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل وسكت عن
النعت الاول وهو الموصول لخفا اعرابه فيتبع ان اتبعت
الجميع ويقطع ان قطعت الجميع فان اتبعت بعضا وقطعت بعضا
فليس فيه الا الاتباع لان القطع في البعض والاتباع في البعض
مشروط بتقديم المتبع والى جواز القطع والاتباع اشار الناظم
بقوله واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها وان لم يعرف
مسمى المنعوت الا بمجموعها وجب اتباعها كلها للمنعوت لتنزلها
منه منزلة الشيء الواحد واليه اشار الناظم بقوله وان نعوت
كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن اتبعت وذلك كقولك
مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان زيد هذا الموصوف
بهذه الصفات يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس اسم كل واحد
منهم زيد واحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه
كاتب فلا يتعين زيد الاول من الآخرين الا بالنعوت الثلاثة
فيجب اتباعها كلها وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض
الذي تعين به الاوجه الثلاثة الاتباع والقطع الى الرفع او
الى النصب او الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الاصح والبيت

الاشارة بقول الناظم او بعضها اقطع معلنا واذا كان المنعوت
نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع لاجل التخصيص بخلاف
ما اذا كان معرفة فانه غني عن التخصيص وجاز في الباقي من نعوته
القطع من المتبوع سواء تعين مسماه بدونها او لا لان المقصود
من النعت التخصيص وقد حصل بتبعية الاول كقوله وهو ابو
امية الهذلي يصف صايدا ويأوي الى نسوة عطل وشعثا
مراضيع مثل السعالي فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين
وتشديد الطا المهملتين يقال عطلت المراة اذا خلا جيدها
من القلايد وقطع الثاني وهو شعثا بضم الشين المعجمة وسكون
العين المهملة وفي اخره مثلثة جمع شعثا بالمد وهي المغبرة
الراس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره اخص شعثا
ونحو والمراضيع جمع مرضع والسعالي جمع سعلاة وهي اخبث
الغيلان فانه لم يتقدم نعت اخر لم يجز القطع الا في الشعر
وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبرا لمبتدا او مفعولا لفعل
فان كانت النعت المقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم وجب حذف
المبتدا اذا رفعت النعت وقدرت هو والفعل اذا نصبت النعت
وقدرت في المدح امدح وفي الذم اذم وفي الترحم ارحم وعلى ذلك
يحمل قول الناظم وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدا او ناصبا
لن يظهرا كقولهم في المدح الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو فهو
مبتدا والحميد خبر وقوله تعالى في الذم وامراته حمالة الحطب
بالنصب حمالة باضمار اذم فامراته مرفوع بالعطف على فاعل
يصلى المستتر فيه وجملة النعت المقطوع مستانفة قال
الشاطبي لان الصفة كقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين
ونصبه مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب
انتهى ووجه وجوب حذف الرافع والناصب انهم لما قصدوا

انشا

انشا المدح او الذم او الترحم جعلوا اضمار العامل امارة
على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا العامل وقالوا ادعو
عبد الله مثلا لخفي معنى الانشا وتوهم كونه خبرا مستانفا
وان كان النعت المقطوع لغير ذلك اي لغير المدح والذم والترحم
جاز ذكره اي ذكر العامل وهو المبتدا او الفعل تقول مررت
بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة بالجر على الاتباع والرفع على الخبر
لمبتدا محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف ولك ان
تظهر كلا من المبتدا والفعل فتقول هذا التاجر واعني التاجر
لانه على تقدير سؤال سايل يقول من هو او من تعني فصل
ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما مفردا
صالحا لمباشرة العامل اما باختصاص النعت بالمنعوت كمررت
برجل راكب صاهلا اي فرسا صاهلا او بمصاحبة ما يعينه نحو
والنا له الحديد ان اعمل سابغات اي اعمل دروعا سابغات ٥
فحذف المنعوت للعلم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن
تقدم ذكر الحديد اشعر به وحيث حذف الموصوف اقيمت صفته
مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشره فان لم
يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب ولقد
جاءك من نبا المرسلين اي نبا من نبا المرسلين بنا على ان من لا تزاد
في الايجاب ولا تدخل على معرفة او كان النعت جملة او شبهها
وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسي وكان بعض اسم تقدم
مخفوض بمن او في فالاول كقولهم منا ظعن اي سافر ومنا اقام
فظعن واقام جملتان في موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين
على الابتدا اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام والمنعوتان بعض
اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر
الكوفيون المحذوف موصولا اي الذي ظعن والذي اقام وما

تقدم البصريون اقيس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال
الموصوف بصفته لتلازمها والثانى كقولهم ما فى الناس الا شكر
او كفر اى الا رجل شكر او رجل كفر والمنعوتان بعض اسم مقدم
مجرور بفى وهو الناس وكقوله وهو ابو الاسود الحمانى يصف
امراة لو قلتَ ما فى قومها لم تِيثَم يفضلها فى حسب ومِيسَم ففيه
حذف وتغيير وتقديم وتاخير واصله لو قلت ما فى قومها احد
يفضلها لم تاثم فى مقالتك فحذف الموصوف بجملة يفضلها وهو
احد وهو بعض اسم مقدم مجرور بفى وهو قومها وكسر حرف المضارعة
من تاثم على لغة غير الحجازيين وابدل الهمزة يا لوقوعها ساكنة بعد
كسرة تشبيها بالالف وقدم جواب لو وهو لم تيثم على جملة النعت
وهو يفضلها حال كون الجواب فاصلا بين الخبر المقدم وهو فى قومها
الذى هو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو احد المحذوف وانما
قدر متاخرا لان النكرة المخبر عنها بظرف او جار ومجرور مختص يجب
تقديم خبرها عليها والحسب بفتح الحا والسين المهملتين ما يعده
الانسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين
المهملة الجمال واصله موسم قلبت الواو يا لوقوعها بعد كسرة
ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك اى فريق دون ذلك وقولهم
ما فى بنى تميم الا فوق ما تريد اى الا رجل فوق ما تريد وقولك ما
منا الا على اهبة او ما فينا الا على اهبة اى الا رجل على اهبة فان لم
يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن او فى لم يحذف
الا فى الضرورة كقوله ترمى بكفى كان من ارمى البشر اى بكفى رجل كان
ويجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا
فحذف النعت وبقى المنعوت اى كل سفينة صالحة بدليل انه قرى
كذلك فان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه
حينئذ قاله فى المغنى وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس

وقد كنت فى الحرب ذا تُدْرَأٍ فلم اعط شيا ولم امنع فحذف النعت
وابقى المنعوت اى شيا طائلا والذى احوج الى تقدير هذا النعت
تحرى الصدق فان الواقع انه اعطى شيا بدليل قوله ولم امنع ولكنه
لم يرتضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسى بها الكلام جلباب الصدق
وتنجلى بزينة الحق وعلله فى المغنى بدفع التناقض واعترض بان
عدم الاعطا لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت
ان النبى صلى الله عليه وسلم حين اعطى المؤلفة قلوبهم من نفل
حنين ماية ماية اعطاه اباعر فسخطها وقال اتجعل نهبى ونهب
العبيد بين عيينة والاقرع وقد كنت فى الحرب ذا تدرا
فلم اعط شيا ولم امنع وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس
فى مجمع وما كنت دون امرى منهم ومن تضع اليوم لا يرفع
فقال النبى صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عنى فزاده حتى رضى
والعبيد بالتصغير اسم فرسه ويعنى عيينة بن حصن والاقرع
ابن حابس والتدرا بضم التا الفوقانية المثناة واسكان المهملة
الدال المهملة وفتح الرا سابقة على همزة القوة والعدة وقوله
وهو المرقش الاكبر ورب اسيلة الخدين بكر مهفهفة لها فرع
وجيد فحذف النعت فيهما وابقى المنعوت اى فرع فاحم وجيد
طويل بدليل ان البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد
مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين والفرع
بالفا والعين الشعر والفاحم بالفا والحا المهملة الاسود والجيد
بكسر الجيم واسكان اليا مخففة العنق فكانه قال لها شعر
اسود وعنق طويل والى جواز حذف كل من المنعوت والنعت
اشار الناظم بقوله وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه
وفى النعت يقل فصل ويجوز عطف بعض النعوت على
بعض بجميع حروف العطف الا ام وحتى قاله ابن خروف وصوبه

الموضع فى الحواشى واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين
وكان النعت صالحا لمباشرة العامل جعل للمنعوت بدلا من النعت
نحو الى صراط العزيز الحميد الله فى قراة الجر وان كانا نكرتين نصب
النعت على الحال نحو لمية موحشا طلل وانا نعت بمفرد وظرف
وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالبا فيهن
هذا باب التوكيد والتاكيد ايضا لغة فيه ولم
ينفرد احدهما بتصرف فيجعل اصلا يقال وكد توكيدا واكد تاكيدا
والواو اكثر ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحاة والمراد به
التابع وهو ضربان لفظى وسياتى اخر الباب ومعنوى وهو تابع
بالفاظ مخصوصة ولذلك استغنى به عن حد وله سبعة الفاظ
محصورة وغيرها كالتابع لها اللفظ الاول والثانى النفس
والعين ويوكد بهما لرفع المجاز عن الذات والى ذلك اشار الناظم
بقوله بالنفس او بالعين الاسم اكدا تقول جا الخليفه فيحتمل انه
على تقدير مضاف وان الجائى خبره او ثقله بكسر المثلثة وسكون
القاف واحد الاثقال وبفتحهما متاع المسافر وحشمه فاذا اكد
بالنفس فقط او بالعين فقط او بهما معا بشرط تقديم النفس
فقلت جا الخليفة نفسه او عينه او نفسه عينه ارتفع ذلك
الاحتمال عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع
المجاز وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور على ان التوكيد يضعف
احتمال المجاز ولا يرفع احتماله البتة ويجب فى النفس والعين
اتصالهما لفظا بضمير مطابق للموكد بفتح الكاف ليرتبط به ويجب
ان يكون لفظهما طبقه فى الافراد والجمع والى ذلك اشار الناظم
بقوله مع ضمير طابق الموكدا تقول جانى زيد نفسه عينه وهند
نفسها عينها والزيدون انفسهم اعينهم والهندات انفسهن اعينهن
ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا اعيانهم فى التوكيد واما فى التثنية

فالافصح

فالافصح فى النفس والعين جمعهما جمع قلة على افعل بضم العين
فيقال جانى الزيدان او الهندان انفسهما اعينهما ويجوز فى غير
الافصح نفسهما عينهما بالافراد ونفساهما عيناهما بالتثنية
عند ابن كيسان سماعا واجاز ذلك ابن اياز فى شرح الفصول
تبعا لابن معط ووافقهم الرضى واقتصر فى النظم على الجمع فقال
واجمعهما بافعل ان تبعا ما ليس واحدا وانما ترك الاصل فى المثنى
كراهة اجتماع تثنيتين وعدل الى الجمع لان التثنية جمع فى المعنى
ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم كما يوخذ من عموم قوله
فى التسهيل فى باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح ويختار فى
المتضايفين لفظا او معنى الى متضمنيهما لفظ الافراد على لفظ
التثنية ولفظ الجمع على لفظ الافراد انتهى كلام الناظم وعند
بعض ذلك فيرجح التثنية على الافراد ولم اقف عليه فهو نقل
غريب كيف وقد قيل ان التثنية لم ترد الا فى الشعر والالفاظ
الباقية من السبعة كلا وكلتا للمثنى نحو جا الزيدان كلاهما
والمراتان كلتاهما وكل وجميع وعامة لغيره اى لغير المثنى وهو
الجمع مطلقا والمفرد بشرط ان يتجزا بنفسه او بعامله نحو
جا القوم كلهم او جميعهم او عامتهم والهندات كلهن او جميعهن
او عامتهن واشتريت العبد كله او جميعه او عامته ويتصلن
بضمير الموكد لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع والى ذلك
اشار الناظم بقوله وكلا اذكر فى الشمول وكلا كلتا جميعا بالضمير
موصلا فليس منه اى من التوكيد خلق لكم ما فى الارض جميعا
لعدم الضمير خلافا لمن وهم وهو ابن عقيل فانه قال ان جميعا
توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان كذلك لقيل
جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله فى المغنى
ولا قراة بعضهم انا كلا فيها لعدم الضمير خلافا للفرا والزمخشرى

فى قولهما ان كلا توكيد لاسم ان بل الصواب ان جميعا فى الاية
الاولى حال من ما الموصولة وكلا فى الاية الثانية بدل من
اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جايز اذا كان
مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير
ويجوز فى كل ان تلى العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاءنى كل القوم
ويجوز مجيئها بدلا بخلاف جاءنى كلهم فلا يجوز الا فى الضرورة قاله
فى المغنى قال ابن مالك ويجوز كونه اى كلا حالا من ضمير الاستقرار
المنتقل الى الظرف يعنى فيها وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها
عن الاضافة لفظا ومعنى وتقديم الحال على عاملها الظرفى
قاله فى المغنى وكلا وكلتا وكل وجميع وعامة يؤكد بهن لرفع
احتمال تقدير بعض مضاف الى متبوعهن فمن ثم اى من اجل
الاحتمال المذكور جاز ان يقال جاءنى الزيدان كلاهما والمرأتان
كلتاهما لجواز ان يكون الاصل جاء احد الزيدين او احدى المرأتين
وانه اطلق المثنى واريد به واحد كما قال الله تعالى يخرج
منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من احدهما وهو البحر
الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره وامتنع على الاصح ان
يقال اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع
التقدير المذكور لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل
على امتناع ذلك اطباقهم على منع جاء زيد كله لعدم الفايدة بهذا
قول الاخفش وهشام والفرا وابى على وذهب الجمهور الى
اجازته وتبعهم ابن مالك فى التسهيل واحتج المجيز بان العرب
قد تاتى بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون
وجاز ان يقال جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله لرفع الاحتمال
المذكور وامتنع ان يقال جاء زيد كله لعدم الفايدة اذ يستحيل
نسبة المجى الى جزئه المتصل به دون البعض الاخر والتوكيد

بجميع غريب ومنه قول امراة من العرب وهى ترقص ولدها
فداك حى خولان جميعهم وهمدان وكل ال قحطان والاكرمون
عدنان بجميعهم توكيد لحى خولان وفداك من التفدية بالدال
المهملة ويجوز فى الفاء الكسر فيكون مبتدا وحى خبره ويجوز فتحها
فيكون فعلا ماضيا وحى فاعله وخولان بفتح الخاء المعجمة وسكون
الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وبا همال الدال قبيلتان
من اليمن وقحطان ابو اليمن وعدنان ابو معد وهو عطف
بيان على الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق فلا
يفيد توكيدا كقوله نهيتك عن هذا وانت جميع وكذلك التوكيد
بعامة غريب ولذلك اغفله اكثر المصنفين والتاء فيها
لازمة بمنزلتها فى اللزوم فى النافلة فيصلح مع المؤنث والمذكر
فتقول اشتريت الامة عامتها والعبد عامته بالتاء مع المذكر
كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة بالتاء فى ذلك تعريض بالرد
على الشارح حيث حمل قول والده فى النظم واستعملوا ايضا
ككل فاعله من عم فى التوكيد مثل النافلة على الزيادة على ما
ذكره النحويون فى هذا الباب فان اكثرهم اغفله ثم قال
وليس هو فى حقيقة الامر نافلة على ما ذكروه فان من اجلهم
سيبويه ولم يغفله انتهى وفى الايضاح ان المبرد خالف سيبويه
فزعم ان عامتهم بمعنى اكثرهم فعنده يكون من بدل البعض عكس
معنى التوكيد فانه تخصيص والتوكيد تعميم فصل
ويجوز اذا اريد تقوية التوكيد ان يتبع كله باجمع وكلها بجمعاء
وكلهم باجمعين وكلهن بجمع فتقول جاء الجيش كله اجمع والقبيلة
كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع قال الله سبحانه
فسجد الملائكة كلهم اجمعون والى ذلك اشار الناظم بقوله
وبعد كل اكدوا باجمعا جمعاء اجمعين ثم جمعا وقد يؤكد بهن ٥

استقلالا وان لم يتقدم عليهن كل نحو قولك جا الجيش اجمع و
القبيلة جمعا و القوم اجمعون والنسا جمع قال الله تعالى لاغوينهم
اجمعين ان جهنم لموعدهم اجمعين والیه اشار الناظم بقوله ٭
ودون كل قد يجي اجمع جمعا اجمعون ثم جمع ولا تجوز تثنية
اجمع ولا جمعا عند جمهور البصريين استغنا بكلا وكلتا عن
تثنية اجمع وجمعا والى ذلك اشار الناظم بقوله ٭ واغن بكلتا
في مثنى وكلا ٭ عن وزن فعلا ووزن افعلا ٭ كما استغنوا غالبا
بتثنية سي بكسر السين المهملة وتشديد اليا عن تثنية سوا
بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا سوان الا نادرا واجاز الاخفش
والكوفيون ذلك اى تثنية اجمع وجمعا فتقول على رايهم جا
الزيدان اجمعان بتثنية اجمع والهندان جمعاوان بتثنية
جمعا قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا
دليل عليه وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو اكتع وكتعا واذا
لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق لان الغرض من التوكيد
ازالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك ان بعض الكوفيين
اجاز توكيد النكرة مطلقا فيقدح في دعوى الاتفاق وان
افاد جاز عند الاخفش والكوفيين وهو الصحيح لورود السماع
به ومنعه جمهور البصريين مطلقا واليه اشار الناظم بقوله
وان يفد توكيد منكور قبل ٭ وعن نحاة البصرة المنع شمل ٭ وتحصل
الفائدة بان يكون المنكر المؤكد زمنا محدودا وهو ما كان موضوعا
لمدة لها ابتدا وانتها كيوم ولسبوع وشهر وحول ويكون التوكيد
من الفاظ الاحاطة والشمول كقوله قد صرت البكرة يوما
اجمعا وكاعتكف اسبوعا كله وقوله لكنه شاقه ان قيل ذا
رجب ٭ ياليت عدة حول كله رجب ٭ ومن انشد كالناظم وابنه
شهر مكان حول فقد حرفه من التحريف وهو التغيير لان المعنى

يفسد

يفسد عليه لان الشاعر تمنى ان تكون عدة الحول من اوله الى اخره
رجبا لما راى فيه من الخيرات ولا يصح ان يتمنى ان عدة الشهر كله
رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب
حتى يتمنى ان يكون كله رجبا ولا يجوز صمت زمنا كله لان النكرة
غير محدودة فان الزمن يصلح للقليل والكثير ولا صمت شهرا
نفسه لان التوكيد ليس من الفاظ الاحاطة ولا فائدة في
ذلك ولا يجوز هذا اسد نفسه عند ابن عصفور خلافا لابن
مالك اذ ليس من فوايد التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال
اللفظ في معناه المجازي الا بالنسبة الى الشمول خاصة وقد
اعترض ابن مالك بذلك واما جا زيد نفسه ففايدته رفع المجاز
العقلي لا اللغوي بخلاف جا اسد نفسه فانه لرفع المجاز اللغوي
قاله الموضح في الحواشي واذا اكد ضمير مرفوع متصل بالنفس
او بالعين وجب توكيده اولا بالضمير المنفصل والى ذلك اشار
الناظم بقوله ٭ وان تؤكد الضمير المتصل ٭ بالنفس والعين فبعد
المنفصل ٭ عنيت ذا الرفع نحو قمت انت نفسك وقوما انتما
انفسكما وقاما هما انفسهما وقوموا انتم انفسكم وقاموا هم
انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن انتن انفسكن كراهة ايهام
الفاعلية عند استتار الضمير لمؤنث اذ لو قيل خرجت عينها
توهمت الباصرة او نفسها توهمت نفس الحياة وحلوا ما ليس فيه
لبس على ما فيه لبس كما في مسئلة ابراز الضمير والتفريق بين اعراب
الفاعل والمفعول وما ذكرناه من التعليل يبطل قول الصفار ان
الفصل كالتوكيد وانما ذلك في العطف بخلاف ما قام الزيدون
انفسهم فيمتنع الضمير المنفصل لان الضمير لا يؤكد الظاهر
لكون الضمير اقوى من الظاهر بالاعرفية فيمتنع ان يكون تكملة
لما هو اضعف منه وبخلاف ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم

وقاموا كلهم فالتوكيد بالضمير المنفصل فيهن جائز لا واجب
اما الاول فلان الضمير المؤكد غير مرفوع • واما الثالث فلان
التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس لان كلهم المتصل بالضمير
لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار والى ذلك اشار الناظم بقوله
واكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما واما التوكيد اللفظي فهو
اللفظ المكرر به ما قبله من لفظه زاد في التسهيل وتقويته
بموافقه معنى وكل منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة
ولا يزيد على ثلاث مرات فالاول كجا زيد زيد وقام قام زيد
ونعم نعم قمت قمت والثاني كتاكيد اسم بمرادفه نحو حقيق
جدير وصمت سكت زيد واجل جير وقعدت جلست او فعل باسم
فعل نحو انزل نزال او ضمير متصل بضمير منفصل نحو قمت انا
والى ذلك اشار الناظم بقوله • وما من التوكيد لفظي يجي مكررا
فان كان المؤكد جملة اسمية او فعلية فالاكثر اقترانها بالعاطف
وهو ثم خاصة كما صرح به في الارتشاف نحو كلا سوف تعلمون
الاية اي ثم كلا سوف تعلمون وما ادراك ما يوم الدين ثم
ما ادراك ما يوم الدين ونحو اولى لك فاولى الاية اي ثم اولى
لك فاولى فارشد بقوله الاية الى ان المؤكد ابعد ثم وفي
ذلك تعريض بالشارح حيث مثل باولى لك فاولى ولم يزد
فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفا وتاتي الجملة المؤكدة
بدونه اي بدون العاطف نحو قوله عليه الصلاة والسلام والله
لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا
كررها ثلاث مرات ويجب الترك للعاطف عند اللبس وايهام
التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت زيدا
لتوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احداهما عن الاخرى
والغرض انه لم يقع الضرب منك الا مرة واحدة وان كان المؤكد

اسما

اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا منصوبا فواضح امره انه يتكرر
بحسب الارادة من غير شرط نحو قوله صلى الله عليه وسلم ايما امراة
نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل كرر الاسم الظاهر
ثلاث مرات وقوله فاياك اياك المرا فانه الى الشر دعاء وللشر
جالب • تكرر الضمير المنصوب المنفصل مرتين والمرا بكسر
الميم والمد الجدال له منصوب على التحذير ودعا بتشديد العين
من امثلة المبالغة وان كان المؤكد ضميرا منفصلا مرفوعا
جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل والى ذلك اشار الناظم بقوله
ومضمر الرفع الذي قد انفصل • اكد به كل ضمير اتصل • نحو قمت
انت واكرمتك انت ومررت بك انت فيقع ضمير الرفع توكيدا
لجميع الضماير المتصلة وان اختلف الوضع ووجه ذلك ان الضمير
المنفصل اصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور لانه اول احوال
الاسم الابتدا وعامل الابتدا ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصال
ضميره واما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان
به فاذا احتجنا الى توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه
دون من يقوم مقامه او يشبهه احتجنا الى ضمير منفصل ولا
ضمير منفصل في الاصل الا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع كما
اشترك الجميع في نا نحو قمنا واكرمنا وغلامنا وهو القياس لان
اصل الضماير ان تاتي على لفظ واحد كالاسماء الظاهرة هذا تعليل
السيرافي وبني عليه ان يقول واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض
في حالة التبعية اذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض
وان كان المؤكد ضميرا متصلا وصل بما وصل به مؤكده والى ذلك
اشار الناظم بقوله ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ الذي
به وصل • نحو جعلت جعلت واكرمك اكرمك وعجبت منك منك
لان اعادته مجردا عما وصل به تخرجه من الاتصال الى الانفصال

والغرض انه متصل وان كان المؤكد فعلا او حرفا جوابيا يؤتى به فى جواب نفى او اثبات فواضح امرهما فيكون الفعل والحرف بغير شرط كقولك قام قام زيد وبلى بلى ونعم نعم وقوله وهو جميل بن عبد الله لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت على مواثقا وعهودا فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثنة بفتح البا الموحدة وسكون المثلثه وفى اخره ها التانيث اسم محبوبته وتصغيرها بثينة وبها اشتهرت ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق واصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه ضرورة وان كان المؤكد حرفا غير جوابى وجب امران ان يفصل بينهما اى بين الحرفين المؤكد والمؤكد وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد مضمرا لكونه كالجزء منه والى الامر الثانى اشار الناظم بقوله كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب نحو قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان المفتوحة الثانية موكدة لان المفتوحة الاولى الواقعة مفعولا ثانيا ليعد وفصل بينهما بالظرف وما بعده واعيد مع ان الثانية الضمير المتصلة به ان الاولى وهو الكاف والميم ووجب ان يعاد هو اى لفظ المتصل بالحرف المؤكد او ضميره اى ضمير المتصل بالحرف المؤكد ان كان ما اتصل بالحرف للمؤكد اسما ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل فان الثانية مؤكدة لان الاولى واعيد مع ان الثانية ما اتصل بان الاولى وهو لفظ زيد وان زيدا انه فاضل فان الثانية موكدة للاولى واعيد مع ان الثانية ضمير الظاهر الذى اتصل بان الاولى وعود ضميره هو الاولى من اعادته بلفظه وبه جا التنزيل قال الله تعالى ففى رحمة الله هم فيها خالدون ففى الثانية توكيد لفى الاولى واعيد مع فى الثانية ضمير رحمة ولا يكون الجار والمجرور

توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى منه ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوزه بعضهم بالقياس قاله فى المغنى وكذا اذا اعيد ظاهر مضاف لظاهر فانه يختار اضافته التوكيد لضميره نحو وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم من قبله لمبلسين ولا يعاد الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويؤخذ من كلام التسهيل ان الفصل بين الحرفين قائم مقام اعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه وشذ اتصال الحرفين المؤكد والمؤكد من غير فصل كقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل الزمه كقوله ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجاره قد ضيما فاكد ان الاولى بان الثانية من غير فصل بينهما ولجازه الزمخشرى اختيارا قال ابن مالك فى شرح التسهيل وقوله يعنى الزمخشرى مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعول عليه ولا حجة له فى هذا البيت فانه من الضرورات واسهل شذوذا اى من هذا البيت فى اتصال الحرفين قوله وهو خطام المشاجعى وقيل الاغلب العجلى حتى تراها وكان وكان اعناقها مشددات بقرن لان المؤكد حرفان وهما الواو وكان فلم يتصل لفظ بمثله بل بغيره لان كان التوكيد الاول وهو الواو الثانية مفصول بالمؤكد الثانى وهو كان والتوكيد الثانى مفصول بالتوكيد الاول والمؤكد الثانى قاله الموضح فى الحواشى وخفف كان الثانية للقافية وقال الفارسى فى التذكرة فى هذا البيت ولا يجوز ان يكون على الزيادة يعنى التوكيد لمكان العطف بالواو ولان هذا العطف لم يرد فى موضع نقله الشاطبى عنه فى باب التنازع واثر الضمير فى تراها واعناقها يرجع الى المطى المذكورة قبله والقرن بفتحتين حبل يقرن به البعير واشذ منه اى من

البيت الاول قوله وهو رجل من بني اسد فلا والله لا يلفى لما بي
ولا للما بهم ابدا دوا لكون الحرف الموكد وهو اللام موضوعا
على حرف واحد فاتصل لفظ بمثله واسهل من هذا البيت قوله
وهو الاسود بن جعفر فاصبح لا يسالنه عن بما به اصعد في
علو الهوا ام تصوبا لان الموكد بفتح الكاف وهو عن على حرفين
والموكد وهو البا على حرف واحد ولاختلاف اللفظين وهما
عن والبا وصح توكيد عن بالبا لانها بمعناها فهو توكيد بالمرادف
وله سهلان احدهما ان عن على حرفين والثاني ان لفظ الموكد
مخالف للفظ الموكد بخلاف للما بهم قاله في شرح الكافية هذا

باب العطف

وهو في الاصل مصدر عطفت
الشيء اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه
وهو في الاصطلاح ضربان عطف نسق بحرف وسياتي في باب
يلي هذا وعطف بيان بغير حرف واليهما اشار الناظم بقوله
العطف اما ذو بيان او نسق والكلام الآن في عطف البيان
والى ذلك اشار الناظم بقوله ٠ والغرض الان بيان ما سبق ٠
وسمي بيانا لانه تكرار للاول بمرادفه لزيادة البيان فعطفه
على نفسه وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه ان
كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة هذا معنى قول النظم ٠
فذو البيان تابع شبه الصفة ٠ حقيقة القصد به منكشفه ٠
فخرج بالمشبه للصفة النعت لان المشبه للشيء غير ذلك الشيء
فكانه قال تابع غير صفة وخرج بذكر الايضاح والتخصيص
التوكيد والنسق والبدل والاول وهو ايضاح المعرفة متفق
عليه عند البصريين والكوفيين كقوله اقسم بالله ابو حفص عمر
ما ان بها من نقب ولا دبر ٠ فعمر عطف بيان على ابو حفص للايضاح
وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت ٠ وسبب انشاده وقصة

قابله

قابله مع سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه والثاني وهو
تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين واثبته الكوفيون وجماعة
من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتاخرين منهم
الزمخشري وابن عصفور وابن مالك وولده واشار اليه في
النظم بقوله فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين وجوزوا
ان يكون منه اي من عطف البيان للنكرة او كفارة طعام مساكين
فيمن نون كفارة فطعام مساكين عطف بيان على كفارة ومن ماء
صديد فصديد عطف بيان على ماء والمانعون من البصريين وغيرهم
يرجعون في ذلك البدلية بدل كل من كل ويخصون عطف البيان
بالمعارف محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول
لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض
والاخص يبين غير الاخص وعطف البيان كالنعت يوافق
متبوعه في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة وهي الرفع
والنصب والجر والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن ففرع
الافراد التثنية والجمع وفرع التذكير التانيث وفرع التنكير
التعريف تقول جاءني محمد ابو سهل فابو سهل مرفوع والرفع واحد
من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفرد والافراد واحد من
ثلاثة ايضا وهي الافراد والتثنية والجمع ومذكر والتذكير واحد من
اثنين وهما التذكير والتانيث ومنكر والتنكير واحد من
اثنين ايضا وهما التنكير والتعريف والى ذلك اشار الناظم
بقوله ٠ فاولينه من وفاق الاول ٠ ما من وفاق الاول النعت ولي
يقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات بينات
مخالف لاجماعهم لان البصريين والكوفيين اجمعوا على ان النكرة
لا تبين بالمعرفة وجمع المونث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز
ان يكون بدلا لانهم نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا او كان

البدل غير واف بالعدة تعين القطع وانما التقدير منها مقام
ابراهيم او بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدا او خبر مبتدا وقوله
اى الزمخشرى وقول الجرجانى يشترط فى عطف البيان كونه
اوضح واخص من متبوعه مخالف لقول سيبويه فى يا هذا ذا
الجمة ان ذا الجمة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة اوضح
واخص من المضاف الى ذى الاداة لان تخصيص الاشارة زايد
على تخصيص ذى الاداة ومخالف للقياس ايضا لان عطف البيان
فى الجامد بمنزلة النعت فى المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت
باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشارح
نعم لو قيل يشترط فى عطف البيان ان يكون اجلى من المعطوف
عليه لكان مذهبا لان الاجلى يبين الخفى ويصح فى عطف البيان
اذا قصد به ما يقصد بالبدل ان يعرب بدل كل من كل لما فيه من
البيان الا ان امتنع الاستغنا عنه فيمتنع ان يكون بدلا
نحو هند قام زيد اخوها فاخوها يتعين كونه عطف بيان
على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا منه لانه لا يصح الاستغنا عنه
لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبر الهند اذ الجملة الواقعة
خبرا لابد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا هو الضمير
المضاف اليه الاخ الذى هو تابع لزيد فلو اسقط لم يصح الكلام
فوجب ان يعرب اخوها بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار
العامل فكانه من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط
او امتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث فالحارث يتعين
كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا لامتناع احلاله
محل الاول اذ لو قيل يا الحارث لم يجز لان يا وال لا يجتمعان هنا
وقوله وهو طالب بن ابى طالب ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا
اعيذكما بالله ان تحدثا حربا فعبد شمس ونوفلا يتعين كونهما

معطوفين

معطوفين عطف بيان على اخوينا ويمتنع فيهما البدلية لانهما على
تقدير البدلية بخلاف محل اخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس
ونوفلا بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا عطف عليه
اسم مجرد من ال وجب ان يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل
لو كان منادى لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب وقوله
وهو المرار الاسدى انا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير
ترقبه وقوعا فبشر يتعين كونه عطف بيان على البكرى ولا يجوز
ان يكون بدلا منه لان البدل فى نية احلاله محل الاول ولا يجوز
ان يقال انا ابن التارك بشر لان الصفة المقرونة بال كالتارك
لا تضاف الا لما فيه ال كالبكرى وتجوز البدلية فى هذا البيت
عند الفرا لاجازته اضافة الصفة المقرونة بال الى جميع المعارف
نحو الضارب زيد وليس مذهبه بمرضى عند الجمهور والى ذلك
اشار الناظم بقوله ۞ وصالحا لبدلية يرى ۞ فى غير نحو يا غلام
يعمرا ۞ ونحو بشر تابع البكرى ۞ وليس ان يبدل بالمرضى ۞ ومن
المستثنيات ان يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع بقسميه
نحو زيد افضل الناس الرجال والنسا لانه لو نوى احلال
الرجال محل الناس لنوى احلال ما عطف عليه وهو النسا محل الناس
فيكون التقدير زيد افضل النسا وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل
اذا قصد به الزيادة على من اضيف له يشترط فيه ان يكون منهم
ومن ثم خطى من قال انا اشعر الانس والجن ۞ ومنها ان يتبع صفة
اى بمضاف نحو يا ايها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام
لو نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل فى هذا التركيب واجب
الرفع لانه صفة اى ۞ ومنها ان يتبع مجرور اى بمفصل نحو باى
الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف
عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة اى الى المعرفة المفرد

وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد
احسن بمعنى اي اجزائه احسن او عطف على اي مثلها نحو اي
وايك فارس الاحزاب ، ومنها ان يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا
اخويك زيد وعمرو عندي لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف
عليه وهو عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى مفرق ومتى انما
تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ كلا اخي وخليلي قال الموضح
في حواشيه وهذه المسائل المستثنات مبنية على ان البدل
لا بد وان يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم
يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا
في ايك انت كون انت توكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت
وقال ابو سعيد علي بن مسعود في كتابه المستوفي اولى ما يقال
في نعم الرجل زيد ان زيد بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد
انتهى ، وقال الفخر الرازي وهذا الاستثنا مبني على ان المبدل
منه في حكم الطرح والبدل هو المعتبر ، ومذهب سيبويه
ان المبدل منه ليس هدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض
آخر كقولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول
لم يصح كلامك انتهى ويفترق البيان من البدل بوجوه منها ان
البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه
في التعريف والتنكير ، ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا لجملة ولا
فعلا ولا تابعا لفعل ، ومنها انه ليس في نية احلاله محل الاول
وليس من جملة اخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل
في الجميع هذا باب عطف النسق بفتح السين
بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقا بالتسكين اذا اتيت به
متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة وهو تابع
يتوسط بينه اي بين متبوعه احد الاحرف الاتي ذكرها وهو

عطف النسق
يسميه سيبويه
باب الشركة

معنى

معنى قول النظم تال بحرف متبع عطف النسق فخرج بالتو
المذكور ما عدا المحدود وبتقييد الحرف بالاتي ذكره ما بعد
اي التفسيرية من نحو قولك مررت بغضنفر اي اسد فان اسد
تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهو اي وليس من الاحرف
الاتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاتفاق
على الاصح وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا وذهب
الكوفيون الى ان اي عاطفة وهي اي الاحرف الموعود بها
نوعان احدهما ما يقتضي التشريك في اللفظ بوجوه الاعراب
وفي المعنى اما مطلقا من غير قيد وهو اربعة الواو والفا وثم
وحتى تقول جا القوم وزيد او فزيد او ثم زيد او حتى زيد فزيد
شارك القوم في اللفظ بالضمة وفي المعنى وهو المجي والى ذلك
اشار الناظم بقوله فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى وذهب
الكوفيون الى ان حتى ليست بعاطفة واما مقيدا بقيد وهو
اثنان او وام فشرطهما في اقتضا التشريك لفظا ومعنى ان لا
يقتضيا اضرابا لان القايل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي
في الدار هو احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو
للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه
وحصول المساواة انما هو بواسطة ام فقد شركتهما في المعنى كما
شركتهما في اللفظ وكذلك او ومشركة ما بعدها لما قبلها فيما تجا
بها لاجله من شك او تخيير او غيرهما فان اقتضيا اضرابا كانا
مشتركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكر في التسهيل وسياتي بيان ذلك
وذهب الجمهور الى ان او وام مشتركان في اللفظ لا في المعنى دايما
والصحيح عند ابن مالك الاول والثاني ما يقتضي التشريك في
اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو
بل عند الجميع من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو ولكن عند سيبويه

التفسيري اي عطف بيان عند البصريين
وعطف نسق عند الكوفيين

وهو افعيه نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هولاء القايلون
بان لكن من حروف العطف على ثلاثة اقوال احدها انها لا تكون
عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني
انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو الزايدة قبلها لزوما وصححه
ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه محمول عليه والثالث انها
عاطفة تقدمتها الواو او لا وهو مذهب ابن كيسان وذهب
يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة واما لكونه
بالعكس وهو ان ينفى عما بعده ما ثبت لما قبله وهو لا عند النحاة
الجميع نحو جا زيد لا عمرو وليس عند البغداديين كما نقله ابن عصفور
ونقله ابو جعفر النحاس وابن بابشاد عن الكوفيين وجرى عليه في
التسهيل كقوله وهو لبيد اذا اقرضت قرضا فاجزه انما يجزى
الفتى ليس الجمل برفع الجمل عطفا على الفتى وخرجه الماتعون على حذف
خبر ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل والى ذلك اشار الناظم
واتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن **فصل** في كيفية استعمال
حروف العطف وبيان معانيها اما الواو فلمطلق الجمع بين المتعاطفين
من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح خلافا للفرا وهشام
وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد
الترتيب والتعبير بمطلق الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث
المعنى ولا التفات لمن غاير بينهما بالاطلاق والتقييد وقد اطال
الناس في الاختلاف في ذلك حتى افردوه بالتصنيف واذا ثبت
انها لمطلق الاجتماع في الحكم فتعطف متاخرا في الحكم على متقدم عليه
نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم فابراهيم معطوف على نوح عطف
متاخر على متقدم وتعطف متقدما في الحكم على متاخر نحو كذلك يوحي
اليك والى الذين من قبلك الله فالذين معطوف على الكاف مع اعادة
الجار عطف متقدم على متاخر وتعطف مصاحبا للمعطوف عليه في

الحكم

الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة فاصحاب السفينة
معطوف على الها عطف مصاحب والى ذلك اشار الناظم بقوله
فاعطف بواو لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا
فهذه ثلاث مراتب وهي مختلفة في الكثرة والقلة فجمعها للمصاحبة
اكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فتكون عند الاحتمال
والتجرد عن القراين للمعية بارجحية وللتاخر برجحان وللتقدم
بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث
وتنفرد الواو من بين ساير حروف العطف بانها تختص باحد
وعشرين حكما الاول انها تعطف اسما على اسم لا يكتفي الكلام
به اي بالاسم المعطوف عليه كاختصم زيد وعمرو وتضارب
زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو وسوا زيد وعمرو وجلست بين
زيد وعمرو فالمعطوف عليه في هذه الامثلة وهو زيد لا يكتفي
به فلا يقال اختصم زيد وتضارب زيد واصطف زيد وسوا
زيد وجلست بين زيد اذ الاختصام والتضارب والاصطفاف
والمساواة والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم الا
باثنين فصاعدا والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف
غيرها من حروف العطف والى ذلك يشير قول الناظم واخصص
بها عطف الذي لا يغني متبوعه ومن هنا اي من هذا المكان
وهو اختصاص الواو بذلك قال الاصمعي بفتح الميم في قول امرئ
القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل بالفا في احدى
الروايتين الصواب ان يقال بين الدخول وحومل بالواو
الرواية المشهورة وهي القياس لان البينية لا يعطف فيها بالفا
لانها تدل على الترتيب وحجة الجماعة السماع واختلفوا في التخريج
فقال يعقوب ابن السكيت انه على حذف مضاف وان التقدير
بين اهل الدخول فحومل وقال خطاب الماردي انه على اعتبار

التعدد حكما لان الدخول مكان يجوز ان يشتمل على امكنة متعددة
كما تقول قعدت بين الكوفة تريد بين دورها واماكنها وان
التقدير بين اماكن الدخول فاماكن حومل فهو بمنزلة اختصم
الزيدون فالعمرون اذا كان كل فريق منهم خصما لصاحبه قال
وهذا عندي اصح من ان يجعل شاذا اذا ثبتت الرواية انتهى
والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحا موضعان وسقط بكسر
السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر
رمل يعوج ويلتوي • فان قلت قدمت ان المساواة من المعاني
النسبيه التي لا يعطف فيها الا بالواو وقد جا العطف فيها
بام كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم • قلت
اجيب عنه بان هذا الكلام منظور فيه الى حالته الاصلية
اذ الاصل سوا عليهم الانذار وعدمه فالعاطف بطريق الاصالة
انما هو الواو قاله الموضح في الحواشي • الثاني مما تنفرد به الواو
عطف سببي على اجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا
واخاه وزيد مررت بك وقومه • الثالث عطف ما تضمنه
الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات
والصلوة الوسطى • الرابع عطف الشي على مرادفه نحو شرعة
ومنهاجا • الخامس عطف عامل قد حذف وبقي معموله نحو والذين
تبوءوا الدار والايمان • السادس جواز فصلها من معطوفها بظرف
او عديله نحو ومن خلفهم سدا • السابع جواز تقديمها وتقديم
معطوفها في الضرورة نحو قوله • جمعت وفحشا غيبة ونميمة •
خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي • وقيل لا تختص الواو بذلك
بل الفا وثم واو ولا كذلك قاله التفتازاني • الثامن جواز
العطف على الجوار في الجر خاصة نحو وارجلكم في قراءة ابي عمرو
وابي بكر وابن كثير وحمزة • التاسع جواز حذفها اذا امن اللبس

كقوله

كقوله كيف اصبحت كيف امسيت • العاشر ايلاوها اذا عطفت
مفردا بعد نهي نحو ولا الهدى ولا القلايد او نفي نحو فلا رفث
ولا فسوق او مؤول بنفي نحو ولا الضالين • الحادي عشر
ايلاوها اما مسبوقة بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما العذاب
واما الساعة • الثاني عشر عطف العقد على النيف نحو واحد وعشرين
الثالث عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله
على ربعين مسلوب وبالي • الرابع عشر عطف ما حقه التثنية
والجمع كقول الفرزدق • ان الرزية لا رزية مثلها • فقدان
مثل محمد ومحمد • الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لي
ولوالديّ ولمن دخل بيتي مومنا وللمومنين والمومنات • واما
عكسه نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فليس
فيه حتى نحو مات الناس حتى الانبيا فانها عاطفة خاصا على عام
قاله في المغني • السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله
السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب
حكاية لمن قال رايت زيدا • الثامن عشر العطف التلقيني نحو
قوله تعالى من آمن منهم بالله واليوم الآخر قال ومن كفر • التاسع
عشر العطف في التحذير والاغرا نحو ناقة الله وسقياها ونحو
المروءة والنجدة • العشرون عطف السابق على اللاحق نحو
كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله • الحادي والعشرون
عطف اي على مثلها كقوله • اي واياك فارس الاحزاب • واما
الفا فللترتيب المعنوي وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا
كقوله تعالى خلقك فسواك وقد تكون للترتيب الذكري والمراد
به ان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر
لفظا لان معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول واكثر ما
يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سالوا موسى اكبر

من ذلك فقالوا أرنا الله جهرةً والتعقيب وهوان يكون المعطوف
بها متصلا بلا مهلة نحو اماته فاقبره وتعقيب كل شي بحسبه الاترى
انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الامدة الحمل وان كانت
مدته متطاولة ودخل البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا
بين البلدين وكثيرا ما تقتضي الفا ايضا التسبب وهوان يكون
المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه ان كان المعطوف بها
جملة اوصفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه والثاني نحو
لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه
من الحميم واعترض على المعنى الاول وهو الترتيب المعنوي بقوله
تعالى اهلكناها فجاءها باسنا فان الهلاك متاخر عن مجي الباس
في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب قاله الفرا
واعترض ايضا نحو توضا فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه
الحديث فان غسل الاعضا الاربعة متقدم في المعنى ومتاخر في
الحديث فلوكانت الفا للترتيب لما حسن ذلك والجواب من وجهين
احدهما ان المعنى على اضمار الارادة والتقدير اردنا اهلاكها
فجاءها باسنا فمجي الباس مترتب على الارادة واراد الوضو فغسل
وجهه الى اخره فغسل الاعضا الاربعة مترتب على ارادة الوضو
الوجه الثاني ان الفا فيهما للترتيب الذكرى لا المعنوي وحاصل
ان الجمهور يقولون بافادتها الترتيب مطلقا والفرا يمنع ذلك
مطلقا وقال الجرمي لا يفيد الترتيب في البقاع ولا في الامطار
بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا اذا
كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد واعترض على المعنى الثاني
وهو التعقيب بقوله تعالى الذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى اي
فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثا احوى اي يابسا اسود و
الجواب من وجهين احدهما ان جملة فجعله غثا معطوفة على

جملة

جملة محذوفة وان التقدير فمضت مدة فجعله غثا والثاني
بان الفا نابت عن ثم والمعنى ثم جعله غثا كما جا عكسه وهو
نيابة ثم عن الفا كقوله جرى في الانابيب ثم اضطرب اي فاضطرب
وسيأتي قريبا والى افادة الفا الترتيب والتعقيب اشار الناظم
بقوله والفا للترتيب باتصال وتختص الفا بانها تعطف على
الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العايد على الموصول
والى ذلك الاشارة بقول النظم واخصص بفا عطف ما ليس صله
على الذي استقر انه الصله نحو اللذان يقومان فيغضب زيدا
اخوالك فاللذان مبتدا وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته
وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان
القياس ان لا يصح العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول
لانها رفعت الظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفا صح ذلك
لان ما في الفا من معنى السببية اغنى عن الضمير لان الفا تجعل ما
بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية
فكانك قلت اللذان ان يقوما فيغضب زيد اخوالك واخوالك
خبر اللذان وعكسه وهوان الفا تعطف ما يصلح ان يكون صلة
على ما لا يصلح ان يكون صلة نحو الذي يقوم اخوالك فيغضب هو
زيد فالذي مبتدا ويقوم اخوالك جملة فعلية صلة الذي وهو
لا يصلح ان يكون صلة لخلوه عن ضمير عايد على الموصول والذي
سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على العايد
الى الموصول وهو الضمير المرفوع بيغضب وانما ابرز لان الفعل
كالوصف اذا جرى على غير من هو له ورفع ضميرا وجب ابرازه وزيد
خبر الذي ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال فتعطف
على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عايد على المبتدا و
عكسه فالاول نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض

التي تجعل ما بعدها مع
ما قبلها في حكم جملة واحدة
لاشعارها بالسببية

نحو ضحكت بجملة تصبح الارض بالرفع معطوفة على جملة انزل
الواقعة خبرا ان وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها من ضمير
يعود على اسم ان اذ المعطوف على الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفا
ساغ ذلك والثاني نحو قوله وهو ذو الرمة غيلان وانسان عيني
يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق فانسان عيني مبتدا
ومضاف اليه ويحسر الما بالرفع خبر المبتدا وهو لا يصلح كونه خبرا
لخلوه من عايد يعود على المبتدا لرفعه الظاهر وهو الماء ولكن سوغ
ذلك عطف فيبدو وعليه فانه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود
على المبتدا هذا قول ابن عصفور • وقال المرادي في باب المبتدا
التحقيق ان الجملتين اذا عطفت احدهما على الاخرى بالفا التي
للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزا فاكتفى بضمير واحد في
احدهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزا • فاذا قلت
زيد جاء عمرو فاكرمه فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية
نص على ذلك ابن ابي الربيع قال لانهما تنزلتا منزلة زيد ان جا
عمرو اكرمه فالاخبار اذن انما هو بمجموعهما والرابط انما هو الضمير
انتهى كلام المرادي • وقال الموضح في المغني كذا قالوا والبيت
يحتمل ان يكون اصله يحسر الماء عنه اى ينكشف عنه ونقل
المكودي في باب الاضافة عن بعض النحاة انه اجاز حذف
ان الشرطية وانها اذا حذفت ارتفع المضارع واستشهد له
بهذا البيت • وانسان العين هو المثال الذي يرى في السواد
ويحسر بالحا المهملة يغور من قولهم حسر البحر اذا غار ويجم بالجيم
من الجموم وهو الكثرة ويغرق معطوف على يجم والمعنى ان الما اذا
غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق واستتر وتعطف على
الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه من عايد على الموصوف وعكسه
فالاول نحو مررت برجل يبكى فيضحك عمرو • والثاني نحو مررت

برجل

برجل يبكى عمرو فيضحك هو وتعطف على الحال ما لا يصلح كونه
حالا لخلوه من عايد يعود على صاحب الحال وعكسه فالاول
نحو عهدت زيدا يغضب فيطير الذباب والثاني نحو عهدته
يطير الذباب فيغضب هو هذا • وقد قال في المغني ويجب ان
يدعى ان الفا في ذلك كله قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت
عن العطف كما ان الفا كذلك في جواب الشرط انتهى واما ثم
فللترتيب والتراخي على الاصح فيهما والى ذلك اشار الناظم
بقوله وثم للترتيب بانفصال نحو فاقبره ثم اذا شا انشره
وزعم قوم انها لا تفيد الترتيب تمسكا بنحو قوله خلقكم من نفس
واحدة ثم جعل منها زوجها في الزمر • واجيب بان ثم فيها
بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها
زوجها بالواو في الاعراف والقصة واحدة • وزعم الاخفش
ان ثم قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك اعجبني ما صنعت
اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار
ولا تراخي بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك ثم اتينا موسى
الكتاب الاية قال في المغني والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع
الفا وقد توضع ثم موضع الفا كقوله وهو ابو دواد جارية
ابن الحجاج كهز الرديني تحت العجاج • جرى في الانابيب ثم
اضطرب اذا لهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب
ولم يتراخ عنه قاله في المغني واعترضه قريبه فقال والظاهر
انه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد وجوابه
ان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة والرديني صفة للرمح يقال
رمح رديني وقناة ردينية قال الجوهري زعموا انه منسوب الى
امراة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج
بفتح العين الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين

ويجاب ايضا بان ثم لترتيب الاخبار ... حدوث حذف
... باخره او ثبت
بالخلق الثاني اخره محركة ... مشهور ...
مختصا بعطف الجمل

بمعنى ثم لترتيب الاخبار

... الرديني ... الرمح ... امراة ...
... القنا ...
... الانابيب اضطرب ...

اما اشتراط كونه اسما ظاهرا فلان معطوفها بعض ما قبله او شبه به ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهر ان اتى غير الاول لا بعضه فيلزم منه عطف الشي على نفسه وهو ممتنع وانما قلنا ظاهرا الا انه يمكن ان يكون الضمير على بعض ما تقدم ثم حمل ضمير المتكلم والمخاطب على الغيبة طردا للباب على سنن واحد قول البعض من المعطوف علمه انما اشترط كونه بعضا مما قبله لانها موضوعة لانتهاء الغاية فشرط هذا حتى لا تخرج عن اصل وضعها قرسلوحي

العطف بحتى قليل ويكره الكوفيون

شرط العطف بحتى اربعة

من القصب واما حتى فالعطف بها قليل عند البصريين والكوفيون ينكرونه بالكلية ويحملون نحو جا القوم حتى ابوك ورايت القوم حتى اباك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل والعطف بحتى شرطه اربعة امور احدها كون المعطوف اسما لا فعلا لانها منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف اكرمت زيدا بكل ما اقدر عليه حتى اقمت نفسي خادما له ونحل على زيد بكل شي حتى منعني دانقا واجازه ابن السيد والثاني كونه ظاهرا لا مضمرا كما كان ذلك شرط مجرورها فلا يجوز قام الناس حتى انا ولا اضر القوم حتى اياك وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما بالتحقيق بان يكون جزا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او فردا من جمع نحو قدم الحجاج حتى المشاة او نوعا من جنس نحو اعجبني التمر حتى البرني او بعضا بالتاويل كقوله وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما اراد قتله ،،

القى الصحيفة كي يخفف رحله ، والزاد حتى نعله القاها ،، فمن نصب نعله فان ما قبلها وهو القى الصحيفة والزاد في تاويل القى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله قال ابو البقا فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره القاها فالقاها على الاول توكيد والثاني تفسير واما من رفع نعله فعلى الابتدا والقاها خبر واما من جرها فعلى ان حتى جارة والقاها توكيد وكان من قصة المتلمس انه وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة الى عامله بالحيرة وامر فيها بقتلهما وختمها واوهمهما انه كتب لهما بصلة فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها فالقاها في نهر الحيرة وفر

الى

الى الشام واما طرفة فابى ان يفتحها ودفعها الى العامل فقتله او شبيها بالبعض في شدة الاتصال كقولك اعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية حتى ولدها لان ولدها ليس جزا منها ولا شبيها به بخلاف كلامها فانه لشدة اتصاله بها صار كجزئها وضابط ذلك انه ان حسن الاستثنا المتصل حسن دخول حتى وان لم يحسن امتنع الا ترى انه يحسن ان تقول اعجبتني الجارية الا كلامها تنزيلا لكلامها منزلة بعضها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية الا ولدها على ارادة الاتصال لان اسم الجارية لا يتناول ولدها لان شرط الاستثنا المتصل ان يتناول ما قبل اداته ما بعدها نصا وهذا ليس كذلك فلا يحسن استثناوه فلا يصح عطفه بحتى والرابع كونه غاية لما قبلها في زيادة حسية مرجعها الى الحس والمشاهدة نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف فان الالوف غاية الاعداد في الزيادة الحسية او في زيادة معنوية مرجعها الى المعنى نحو مات الناس حتى الانبيا او الملوك فان الانبيا والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية وهي الاتصاف بالنبوة والملك او في نقص حسي او معنوي كذلك فالاول نحو المومن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة فان مثقال الذرة غاية في النقص الحسي والثاني نحو غلبك الناس حتى الصبيان او النسا فان الصبيان والنسا في غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف بالصبا والانوثة والتحقيق كما قال في المطول ان المعتبر في حتى ترتيب اجزا ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل بما بعدها قبل ملابسة الاجزا الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم وفي اثنائها نحو مات الناس حتى الانبيا وفي زمان واحد نحو جاني القوم حتى

ضابط صحة العاطفة

ولا يرد عليه قراءة من قرأ الصحيفة كي الخ بنصب النعل عطفا على الصحيفة مع ان الاستثنا يمتنع فيها لان الاستثنا من النعل مع الصحيفة والزاد لان الى الصحيفة الخ مع القى ما يثقله والاستثنا بهذا الاعتبار صحيح وما لحي

زيد اذا جاؤك معا وزيد اضعفهم وعلم من كلام الموضح انه
لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها تحقيقا او تقديرا او
تشبيها او كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له او كان غاية ولم يكن
يدل على زيادة او نقص حسيين او معنويين امتنع العطف
بحتى فلا يجوز كلمت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج
الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لفقد الغاية
لان الغاية لا تكون الا في الاطراف العالية او السافلة
ولا جا القوم حتى زيد اذا لم يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة
او ضعة والى ذلك اشار الناظم بقوله بعضا بحتى اعطف على
كل ولا يكون الا غاية الذي تلا وبقي عليهما شرط آخر وهو
ان يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر
بالنصب قاله الموضح في الحواشي وام ام فضربان منقطعة
وستاتي ومتصلة وهي المسبوقة اما بهمزة التسوية سوا وجدت
لفظة سوا او لا والمسبوقة بهمزة التسوية هي الداخلة على جملة
بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر وتكون الجملة المسبوقة
بهمزة التسوية هي والجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء
عليهم أانذرتهم الاية اي ام لم تنذرهم اي سواء عليهم الانذار
وعدمه واسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا
اموتي ناء ام هو الآن واقع اي لست ابالي بعدم موتي ام وقوعه
الآن ومختلفتين بان يكون المعطوف عليها فعلية والمعطوفة
اسمية نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون اي سواء
عليكم دعاؤكم اياهم ام صمتكم او بالعكس نحو ما ابالي ازيد قاعد
ام قام اي ما ابالي بقعوده ام قيامه واما مسبوقة بهمزة يطلب
بها وبام التعيين لاحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل
ازيد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال

ام متصلة
همزة التسوية

لا ولا نعم لعدم التعيين وتقع ام المسبوقة بهمزة التعيين بين
مفردين متوسط بينهما ما لا يسال عنه نحو أانتم اشد خلقا
ام السماء او متاخر عنهما ما لا يسال عنه نحو وان ادري اقريب
ام بعيد ما توعدون فالسوال في الاية الاولى وقع عن المسند
اليه ولم يسال عن المسند وفي الثانية بالعكس توسط ما لا
يسال عنه في الاولى وهو اشد خلقا وتاخر في الثانية وهو ما
توعدون وذلك لان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد
الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي ام المعادلة الاخر
ليفهم السامع من اول الامر الشي المطلوب تعيينه تقول
اذا استفهمت عن تعيين المبتدا دون الخبر ازيد قائم ام عمرو
وان شئت قلت ازيد ام عمرو قائم فتوسط الخبر او تاخره لانه
غير مسئول عنه وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا
اقائم زيد ام قاعد وان شئت قلت اقائم ام قاعد زيد فتوسط
المبتدا وتاخره لانه غير مسئول عنه وتقع بين جملتين فعليتين
ليستا في تاويل المفردين كقوله وهو زياد بن حمل بفتح المهملة
والميم فقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت أهي سرت ام عادني
حلم لان الارجح كون هي الواقعة بعد الهمزة فاعلا بفعل محذوف
يفسره سرت لان همزة الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان
الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة واما
عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال
نحو ازيدا ضربته والمراد بالطيف هنا خيال المحبوبة الذي رآه
في النوم والمرتاع الخائف وارقني اسهرني وأهي بسكون الهاء
بعد الهمزة وسرت سارت ليلا وعادني جاني بعد اعراضه عني
والحلم بضمتين رؤيا النوم قال ابن الحاجب يريد اني قمت من
اجل الطيف منتبها مذعورا للقائه وارقني لما لم يحصل اجتماع

محقق ثم ارتبت هل كان الاجماع على التحقيق او كان في المنام
واسميتين كقوله وهو الاسود بن يعفر التميمي لعمرك ما ادرى
وان كنت داريا شعيث ابن سهم ام شعيث بن منقر فشعيث
في الموضعين بالتصغير اوله شين معجمة وآخره ثاء مثلثة اسم قبيلة
وهو مبتدأ وابن خبره ولهذا يكتب بالالف والجملة في موضع النصب
بادرى وهو معلق عنها بالاستفهام والاصل اشعيث بالهمزة
في اوله والتنوين في آخره فحذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة
بناء على انه مصروف نظرا الى الحي بدليل الاخبار عنه بابن ويحتمل ان
يكون ممنوع الصرف نظرا الى القبيلة والاخبار بابن لا يمنع من
ذلك بجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين قال السيرافي لانه
يهجو هذه القبيلة لم تستقر على اب لان بعضا يعزوها الى
منقر وبعضا يعزوها الى سهم انتهى والمعنى لا ادرى اي
النسبين هو الصحيح نسب شعيث بن سهم ام نسب شعيث بن منقر
وسهم بفتح المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون
وكسر القاف وبالراء قبيلتان واستغنى الموضح بحذف الهمزة في
هذا البيت عن شرح قول النظم وربما حذفت الهمزة ان كان خفا
المعنى بحذفها امن وبختلفتين نحو انتم تخلقونه ام نحن الخالقون
لان الارجح كون انتم فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور قاله
في المغنى والحاصل ان ام المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما ان
تتقدم عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها وبام التعيين وانما
سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى
باحدهما عن الآخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة
الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى اى ورجح هذا
على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع الى نفسه لا الى امر خارج
عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق

فاطلاق

وربما حذفت الهمزة ونويت لشهرة كقوله لعمرك ما ادرى وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان وكقوله لعمرك ما ادرى وان كنت داريا شعيث ابن سهم ام شعيث منقر ومثله

فاطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين بها
فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وعورض بان الوجه الثاني
انما ياتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح
الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغنى وتسمى ايضا في
النوعين معادلة لمعادلة الهمزة في افادة التسوية في النوع
الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من اربعة
اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق
جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل
للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة
بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وان الجملتين لا يكونان
معها الا في تاويل المفردين كما مر وليست تلك كذلك والى نوعى
الاتصال اشار الناظم بقوله ٭ وام بها اعطف بعد همزة التسوية
او همزة عن لفظ اى مغنية ٭ وام المنقطعة هى الخالية من ذلك
المذكور في المتصلة فلا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب
بها وبام التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين
فلا يفارقها معنى الاضراب عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم
بقوله ٭ وبانقطاع وبمعنى بل وفت ٭ ان تك مما قيدت به خلت ٭
وقد تقتضى مع ذلك الاضراب استفهاما حقيقيا وهو الطلبى
نحو قول العرب انها لابل ام شاء بالمد والابل اسم جمع والشاء اسم
جمع شاة في اللفظ لكنه جمع لا واحد له من لفظه قاله ابو عثمان
وشاء خبر لمبتدأ محذوف اى بل اهى شاء فالهمزة داخلة على جملة وانما
قدرنا بعدها مبتدأ لانها لا تدخل على المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية
وحرف الابتداء لا يدخل الا على جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند
الجمهور خلافا لابن جنى وادعى ابن مالك انها قد تدخل على المفرد
وحمل قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره دون تقدير مبتدأ واستدل

ام المنقطعة

بانه قد سمع ان هناك ابلا ام شاءً بالنصب وهذا لا يعرف الا
من جهته وان سلم التاويل فيمكن بان تكون المتصلة وحذفت
الهمزة او منقطعة وانتصب شاءً بمحذوف اي ام ارى شاءً او استفهاما
انكاريا كقوله ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات
اذ لو قدرت الاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات
اليه تعالى عن ذلك وقد لا تقتضيه اي لا تقتضي ام المنقطعة
الاستفهام البتة لا حقيقيا ولا انكاريا نحو هل يستوي
الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل تستوي
ولا يقدر بل اهل اذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول الشاعر
فليت سليمى في المنام ضجيعتي * هنالك ام في جنة ام جهنم اي بل في
جهنم ولا يقدر بل افي جهنم اذ لا معنى للاستفهام هنا لانه
للتمني ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى
بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك انتهى وهذه
الاية والبيت يشهدان للكوفيين فان ام فيهما بمعنى بل خاصة
كما انها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل كذبتك عينك
ام رايت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيالا * قال ابو عبيدة
ان المعنى هل رايت واما او فانها بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين
نحو تزوج زينب او اختها او للاباحة نحو جالس العلما او الزهاد
والفرق بينهما اي بين التخيير والاباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين
في التخيير فلا يجوز ان تجمع بين زينب واختها في التزويج لامتناع
الجمع بين الاختين وجوازه اي الجمع بين المتعاطفين في الاباحة
فيجوز ان تجمع بين العلما والزهاد في المجالسة وبعد الخبر وهو
مقابل الطلب اي الكلام الخبري الذي من شانه ان يحتمل التصديق
والتكذيب للشك من المتكلم نحو لبثنا يوما او بعض يوم فلبثنا
كلام خبري واو للشك من القائلين ذلك او للابهام على المخاطب

او الواو للتخيير والاباحة

نحو

نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فانا او اياكم
لعلى هدى كلام خبري واو في ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد
في الثانية وقال في المغني الشاهد في الاولى وقال الدماميني
الشاهد في الاولى والثانية والمعنى ان احد الفريقين منا
ومنكم لثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال
مبين اخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله
وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد او غيره فهو في
ضلال مبين انتهى وللتفصيل بالصاد المهملة بعد الاجمال
نحو قالوا كونوا هودا او نصارى فقالوا كلام خبري ومشتمل
على الواو العايدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على
الاجمال بالضمير العايد اليهما ثم فصل ما قاله كل فريق اي
قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى
فاو لتفصيل الاجمال في فاعل قالوا وهو الواو وللتقسيم
نحو الكلمة اسم او فعل او حرف قاله ابن مالك في الخلاصة واصلها
وعدل عنه في التسهيل وشرحه الى التفريق المجرد والاضراب
كبل مطلقا عند الكوفيين وابي علي الفارسي وابن برهان نحو انا
اخرج ثم تقول او اقيم اضربت عن الخروج ثم اثبت الاقامة
فكانك قلت لا بل اقيم حكى الفرا اذهب الى زيد او دع ذلك
فلا تبرح اليوم نقله عنه في شرح الكافية ونقل ابن عصفور
عن سيبويه انه اثبت لاو الاضراب بشرطين تقدم نفي او نهي
وتكرير العامل نحو لست زيدا او لست عمرا ولا تضرب زيدا
او لا تضرب عمرا وتكون او بمعنى الواو عند الكوفيين والاخفش
والجرمي وذلك عند امن اللبس كقوله وهو حميد بن ثور الهلالي
قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم ما بين ملجم مهره او سافع اي وسافع
لان البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو

او بمعنى الواو

كما تقدم ويحتمل ان تكون او لاحد الامرين على بابها والمراد
بين فريق ملجم او فريق سافع على حد اجلس بين العلما او الزهاد
والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في محله من
الفرس والسافع بالسين المهملة هو الاخذ بناصية فرسه ومنه
لنسفعا بالناصية والى معاني او اشار الناظم بقوله خير ابح
قسم باو وابهم واشكك واضراب بها ايضا نمي وربما عاقبت
الواو اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا وزعم كثير من
النحويين ان اما الثانية في الطلب والخبر فالاول نحو تزوج
اما هندا واما اختها والثاني نحو جاني اما زيد واما عمرو بمنزلة
او في العطف والمعنى فتكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد
الخبر للشك والابهام وللتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا و
انتصابهما على هذا الحال المقدرة والى ذلك اشار الناظم بقوله
ومثل او في القصد اما الثانية وقال ابو علي وابنا كيسان وبرهان
بفتح البا والمنع من الصرف هي مثلها في المعنى فقط لا في العطف
وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه قاله ابن عصفور
ويؤيد قولهم انها مجامعة للواو العاطفة لزوما والعاطف
لا يدخل على العاطف واما قوله وهو سعد بن قرط لا الاحوص
خلافا للجوهري يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما
الى نار فشاذ حذف الواو وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها الاولى
يا شاذان ايضا على سبيل الاجتماع والا فتح همزتها لغة تميمية
وقيسية واسدية وشالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة
باطن القدم وشالت ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس
راسه وظهرت نعامة قدمه ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة
لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ونحو
رايت اما زيدا واما عمرا واما لكن فعاطفة خلافا ليونس وتبعه

ابن مالك

ابن مالك في التسهيل وانما تعطف بشروط ثلثة افراد معطوفها
وان تسبق بنفي او نهي عند البصريين واليه اشار في النظم بقوله
واول لكن نفيا او نهيا وان لا تقترن بالواو عند الفارسي والاكثر
فالنفي نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر سماعا فقيل عطف
على صالح وقيل بجار مقدر اي لكن مررت بطالح وجاز ابقا عمل الجار
بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره والنهي نحو لا يقم زيد
لكن عمرو وهي حرف ابتدا اجي به لمجرد افادة الاستدراك وليست
عاطفة ان تلتها جملة لعدم افراد معطوفها كقوله وهو زهير
ابن ابي سلمى بضم السين ان ابن ورقا لا تخشى بوادره لكن وقايعه
في الحرب تنتظر فهو قايعه مبتدا وتنتظر خبر ولكن الداخلة
على هذه الجملة حرف ابتدا وابن ورقا بالمد هو الحارث الصيداوي
وورقا ابوه والبوادر جمع بادرة وهي الحدة او تلت لكن واوا
فهي حرف ابتدا ايضا وليست عاطفة لان من شرط عطفها
ان لا تقترن بالواو نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول
الله فلكن حرف ابتدا ورسول الله خبر لكان محذوفة اي ولكن
كان رسول الله وليس رسول الله المنصوب معطوفا بالواو
الداخلة على لكن على ابا احد من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب
يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو لان متعاطفي
الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب لان المعطوف
عليه هنا منفي والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين
بالواو فيجوز تخالفهما ايجابا وسلبا نحو ما قام زيد وقام عمرو او
قام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن ابي الربيع ان لكن حين اقترانها
بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه او سبقت
بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم فلكن حرف ابتدا واستدراك
وعمرو مبتدا ولم يقم خبر ولا يجوز لكن عمرو بالافراد على انه معطوف

على زيد لفوات شرطه وهو النفي او النهي خلافا للكوفيين في
اجازتهم ذلك وليس بمسموع واما بل فيعطف بها بشرطين افراد
معطوفها وان تسبق بايجاب او امر او نفي او نهي ومعناها
بعد الاولين وهما الايجاب والامر سلب الحكم عما قبلها حتى
كانه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء وجعلها لما بعدها كقام
زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو فالقيام في المثالين ثابت لعمرو
مسلوب عن زيد ومعناها بعد الاخيرين وهما النفي والنهي تقرير
حكم ما قبلها من نفي او نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها كان
لكن كذلك كقولك ما كنت في منزل ربيع بل ارض لا يهتدى بها
والى ذلك اشار الناظم بقوله • وبل كلكن بعد مصحوبيها
كلم اكن في مربع بل تيها • فتقرر نفي الكون في منزل الربيع عن
نفسك وتثبت لها الكون في ارض لا يهتدى بها ولا يقم زيد بل
عمرو فتقرر نهي زيد عن القيام وتامر عمرا بالقيام واجاز
المبرد وعبد الوارث مع هذا كونها ناقلة معنى النفي والنهي
لما بعدها فيجوز على قوله وقول عبد الوارث ما زيد قايما بل
قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا واستعمال العرب على
خلاف ما اجازاه ويلزمهما ان لا تعمل ما في قايما شيا لان شرط
عملها بقا النفي في المعمول وقد انتقل عنه ومذهب الجمهور انها
لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها الا بعد الايجاب والامر
والى ذلك اشار الناظم بقوله • وانقل بها للثان حكم الاول
في الخبر المثبت والامر الجلي نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا
بل عمرا قال المرادي تبعا للشارح فهي في ذلك لازالة الحكم عما
قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها انتهى فالقايم
عمرو دون زيد والمامور بضربه عمرو دون زيد وتزاد لا قبل بل
لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد

النفي

وصحح ابن الحاجب انها تنقل النفي المثبت مطلقا [illegible]

تزاد لا قبل بل

النفي فالاول كقوله • وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض
للشمس كسفة او افول • والثاني كقوله • وما هجرتك لا بل
زادني شغفا هجر وبعد تراخى لا الى اجل • واما لا فيعطف
بها بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق بايجاب او امر
اتفاقا فالاول نحو جا زيد لا عمرو والثاني نحو اضرب زيدا لا
عمرا زاد سيبويه او ندا خلافا لابن سعدان بفتح السين في منعه
ذلك وزعمه انه ليس من كلام العرب نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وان
لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر نص عليه السهيلي في نتايج
الفكر فقال وشرط لا ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم
الخطاب نفي ما بعدها ونص عليه ايضا الابدي في شرح الجزولية
وزاد فيكون الاول لا يتناول الثاني وتبعهما ابو حيان قال
الموضح وهو حق فلا يجوز جاني رجل لا زيد لان الرجل يصدق على
زيد ويجوز جاني رجل لا امراة اذ لا يصدق احدهما على الاخر
قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي والابدي مبني على صحة
مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح
مع ان بعض المتاخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه
مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتناع قام رجل وزيد
في غاية البعد لانك ان اردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف
الشي على نفسه تاكيدا فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان
اردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشي على غيره ولا مانع منه
ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب
وان كان معنياهما متعاكسين والبحث فيه مجال انتهى قال الزجاجي
في كتاب معاني الحروف وان لا يكون المعطوف عليه معمول
فعل ماض فلا يجوز عنده جاني زيد لا عمرو قال لان العامل يقدر
بعد العاطف ولا يقال لا جا عمرو الا على الدعا ويرده انه لو قيل

لا العاطفة

جوز ابن الخباز في النهاية ان تعطف لا الجملة نحو زيد قايم لا عمرو قاعد ونعم زيد لا بئس عمرو

في هذا المحل تحقيق شريف للدماميني

الا بتقدير العامل بعد العاطف

صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قايما ولا قاعدا قاله في المغني وجوابه ان علة المنع عنده ترجع الى الباس الخبر بالطلب وهو الدعا وذلك لا يتاتى في مسئلة ليس والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جوانا ختصم زيد وعمرو ورايت ابني زيد وعمرو وان زيدا لا عمرا قايمان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جدك لا كدك قيل في تفسيره نفعك جدك وقوله ومو امرء القيس الكندي

كان دثارا خلقت بلبونه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل

فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفي ومو فاعل فعل ماض وهو حلقت ودثار بالمثلثة اسم راع وخلقت ذهبت ولبونه بالاضافة الابل ذات اللبن وعقاب واحد العقبان طاير معروف وتنوفي بفتح المثناة فوق والفا كجلولى مقصور للضرورة ثنية مشرفة قرب القواعل كاله في القاموس وقال في المغني انه جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كان هذا الراعي ذهبت بابله التي يرعاها عقاب من عقبان تنوفي فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لا عقاب هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها واقتصر الناظم على قوله ولا ندا او امرا او اثباتا تلا فندا وما عطف عليه مفعول مقدم بتلا وتلا اخر لا والتقدير ولا تلا ندا او امرا او اثباتا واياك ان تظن ان لا معطوف على لكن كما ظن المرادي فتزل هذا اذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف مذكرا وخبرا او حالا فان اقترنت بعاطف نحو جا زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة قاله في المغني وان كان مدخولها مفردا صفة لسابق او خبرا او حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو انها بقرة

لان التقدير ليس لا قاعدا وهذا ممتنع لان ليس لا يجتمع مع لا النافية ه

لافارض

لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا كاتب ولا شاعر وجا زيد لا ضاحكا ولا باكيا قاله في المغني فصل يعطف على الظاهر والضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا والضمير المتصل المنصوب بلا شرط فالعطف على الظاهر كقام زيد وعمرو والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو انا وانت قايمان والمنصوب نحو اياك والاسد وعلى الضمير المتصل المنصوب نحو جمعناكم والاولين فالاولين معطوف على الكاف والميم ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا الا بعد توكيده بتوكيد لفظي مرادف له بان يكون بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم واباوكم ونحو اسكن انت وزوجك في احد الوجهين او بتوكيد معنوي كقوله ذعرتم اجمعون ومن يليكم برويتنا وكنا الظافرينا او بعد وجود فاصل اي فاصل كان بين المتبوع وهو المعطوف عليه والتابع وهو للمعطوف نحو يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما الها او وجود فصل بلا النافية بين العاطف وهو حرف العطف والمعطوف فيكتفي بذلك عن الفصل بين المتعاطفين نحو ما اشركنا ولا اباونا فاباونا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو اباونا وقد اجتمع الفصلان الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف في نحو ما لم تعلموا انتم ولا اباوكم فاباوكم معطوف على الواو في تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلا بين الواو واباوكم معمول لذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل او فاصل ما وبضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون ذلك لانه يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل بنزله

من عامله منزلة الجزء كمررت برجل سوا والعدم بالرفع عطفا على الضمير المستتر في سوا لانه مؤول بمشتق اى مستو هو والعدم وليس بينهما فصل وهو فاش في الشعر واليه اشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد في النظم فاشيا كقوله وهو جرير في هجو الاخطل ورجى الاخيطل من سفاهة رايه ما لم يكن واب له لينالا فعطف اب على الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما فاصل واما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم كنت وابو بكر وعمر فعلت وابو بكر وعمر انطلقت وابو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل انه مروى بالمعنى ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض واليه اشار الناظم بقوله وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا حرفا كان الخافض او اسما سواء كان المخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك او منصوبه كضربك اذا قدرت الكاف مفعولا به او كان لا محل له من رفع او نصب كغلامك فالحرف نحو فقال لها وللارض فالارض معطوف على الها المخفوضة باللام واعيدت مع المعطوف والاسم نحو قالوا نعبد الهك واله اباءك فاباءك معطوف على الكاف المخفوضة باضافة اله اليها واعيد المضاف وهو اله مع المعطوف والاصل فقال لها وللارض ونعبد الهك واباءك وانما اعيد الخافض فيهما لان الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم قاله الحوفي وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما اشبهه وليس عود الخافض بلازم وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين وتبعهم الناظم فقال وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا بدليل قراءة ابن عباس والحسن البصري وغيرهما كحمزة تساءلون به والارحام بالخفض عطفا على الها المخفوضة بالبا وحكاية قطرب عن العرب ما فيها غيره وفرسه بالخفض عطفا على الها المخفوضة

بالاضافة

بالاضافة غير اليها وليس في القراءة والحكاية اعادة خافض لا حرف في الاولى ولا مضاف في الثانية قيل ويحتمل ان يكون منه اى من العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة خافض وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فالمسجد الحرام عطف على الها المخفوضة بالبا ولو اعيدت لقيل وبالمسجد الحرام اذ ليس العطف على السبيل المخفوض بعن خلافا للزمخشري لانه صلة المصدر وهو صد فانه متعلق به وقد عطف عليه اى على المصدر كفر والقاعدة انه لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان للمصدر معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وانه معطوف على الها من به اذ ليس معنا سواهما وقد انتفى احدهما فتعين الآخر لا يقال الحصر ممنوع بجواز ان يكون معمولا لمصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لانا نقول المصدر لا يعمل محذوفا عند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيبويه وقال في المغنى والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به انتهى ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما في المضى والاستقبال سواء اتحد نوعاهما في الفعلية كان يكونا مضارعين او ماضيين ولا يشترط اتحادهما في المادة نحو لنحيى به بلدة ميتا ونسقيه فنسقيه معطوف على نحيى بدليل ظهور النصب في لفظه نحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو قام وقعد اخوك ام اختلفا نوعا فيعطف الماضي على المضارع وعكسه فالاول نحو يقدم قومه يوم القيمة

فاوردهم النار فاورد معطوف على يقدم وزمانهما مستقبل
والثاني نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات
الاية وتمامها تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا فعطف
يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال
والى ذلك اشار الناظم بقوله • وعطفك الفعل على الفعل يصح
ويعطف الفعل الماضي او المضارع على الاسم المشبه له في
المعنى نحو فالمغيرات صبحا فاثرن ونحو صافات ويقبضن فعطف
في الاولى اثرن وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل
في المعنى لانه في تاويل واللاتي اثرن وعطف في الثانية يقبضن
وهو مضارع على صافات لانها في معنى يصففن قيل والذي
حسن ذلك تاويل يقبضن بقابضات واثرن بمثيرات ويجوز
العكس وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل
الماضي او المضارع كقوله يا رب بيضاء من العواهج • ام صبي قد
حبا او دارج فعطف دارج على حبا لتاول دارج بدرج او حبا
بحاب والعواهج جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من
الظباء والنوق والمراد بها هنا المراة التامة الخلق ويجوز في
ام الجر على البدلية من بيضاء والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف
ولا يجوز نصبها الا على القطع وقول العيني ام صبي بالنصب عطف
بيان لبيضاء سهو لان بيضاء مجرورة برب لا منصوبة وفتحها نائبة
عن الكسرة لانها غير منصرفة لالف التانيث الممدودة وجعل منه
الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل يخرج الحي من
الميت ومخرج الميت من الحي فقدر مخرج معطوفا على يخرج لتاول
يخرج بمخرج وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق فيكون من
عطف الاسم على الاسم ولكل منهما مرجحان فيرجح الاول سلامته
من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشي ومقابله ويرجح

ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة اي شرطا كما تقرر ... فانه هو الاولى
والفاء في مثل قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة نظرا لكلام صاحب الكشاف في تسميتها فصيحة انما هي على تقدير ... وهو ان يكون المحذوف
شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقدير المشهور في تمثيلهم قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا
ثم القفول فقد جئنا خراسانا
مطول في ايجاز الحذف

الثاني عدم التاويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين والى
ذلك اشار الناظم بقوله • واعطف على اسم شبه فعل فعلا •
وعكسا استعمل تجده سهلا • فصل تختص الفاء والواو
بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل ويشاركهما في ذلك ام المتصلة
مثاله في الفاء ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست اي فضرب
فانبجست وهذا الفعل المحذوف معطوف على اوحينا من قوله
تعالى في سورة الاعراف واوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه
ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست وانبجست معطوف على ضرب
المحذوف ووقع في بعض النسخ فكان فانبجست فانفجرت اي فضرب
فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على اوحينا وهو سهو
لان انفجرت في البقرة وليس في ايتها ان ولا اوحينا وتلاوتها واذ
استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى
الفاء العاطفة على مقدر فصيحة ومثاله في الواو قوله وهو النابغة
الذبياني فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا ليال قلائل
فحذف الواو ومعطوفها اي بين الخير وبيني وابو حجر بضم الحاء
والجيم كنية النعمان بن الحارث الغساني وقولهم راكب الناقة
طليحان فطليحان خبر المبتدا وما عطف عليه في التقدير اي راكب
الناقة والناقة طليحان فحذف المعطوف مع العاطف بدليل
تثنية الخبر والا لافرد ويحتمل ان يكون الاصل احد طليحين فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح في شرح بانت
سعاد فلا دليل فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام واخره
حاء مهملة من قولهم طلح البعير اذا اعيى ومثاله في ام قول ابي ذويب
وقال صحابي قد غبنت وخلتني • غبنت فما ادري اشكلكم شكلي •
قال ابو الفتح اي فما ادري طريقكم طريقي ام غيره فحذف واقتصر
الموضح على ذكر الفاء والواو تبعا لقول النظم • والفاء قد تحذف

بع ما عطفت والواو اذ لا لبس وتختص الواو بجواز عطفها
عاملا قد حذف وبقي معموله مرفوعا كان نحو اسكن انت وزو
فزوجك فاعل بفعل محذوف معطوف على اسكن اي وليسكن
زوجك فهو من عطف الامر على الامر او منصوبا نحو والذين تبوءوا
الدار والايمان فالايمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوءوا
اي والفوا الايمان فهو من عطف جملة على جملة او مجرورا نحو ما كل
سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف
على كل اي ولا كل بيضاء وانما لم يجعل العطف فيهن اي في الامثلة
الثلاثة على الموجود في الكلام بدون حذف لئلا يلزم في
المثال الاول وهو اسكن انت وزوجك الجنة رفع فعل الامر
وهو اسكن للاسم الظاهر وهو زوجك بيان الملازمة انه لو
جعل زوجك معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه في
عامله والامر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف على فاعله ظاهر
وقد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شيء
يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي
الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح كما قاله في
المغني وفي التسهيل لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف
موقع المعطوف عليه انتهى ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف
حرف الامر شاذ كما سياتي له في باب التحذير فلا يحسن تخريج
التنزيل عليه ولئلا يلزم في المثال الثاني وهو والذين تبوءوا
الدار والايمان كون الايمان متبوءا بيان الملازمة انه لو جعل الايمان
معطوفا على الدار لكان معمولا لتبوءوا لان المعطوف يشارك
المعطوف عليه في عامله وهو فاسد من جهة المعنى لان الايمان لا
يتبوأ وانما يتبوأ المنزل اذ التبوء التهيئ يقال بوأت له منزلا
اي هيأته له وفي اعراب الحوفي في سورة آل عمران يقال تبوأ

فلان

فلان الدار اذا لزمها انتهى فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج الى
تقدير عامل آخر ولئلا يلزم في المثال الثالث وهو ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة العطف على معمولي عاملين مختلفين بيان
الملازمة ان سوداء معمول كل وتمرة معمول ما فلو عطف بيضاء على سوداء
وشحمة على تمرة لزم العطف على معمولي عاملين وذلك لا يجوز على
الاصح عند سيبويه والاكثرين واجاز الاخفش العطف على معمولي
عاملين ان كان احدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف او انفصل
بلا كهذا المثال وقيل يجوز مطلقا حكاه الفارسي وابن الحاجب
عن الفراء والاصح في التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف
ضعيف لا ينوب عن عاملين قال في المغني والحق جواز العطف
على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو انتهى واتفقوا
على انه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين اذا تأخر
المجرور عن المرفوع والمنصوب فلا يقال دخل زيد الى عمرو
وبكر خالد وان زيدا في الدار وعمرا الحجرة للفصل بين نائب الجار
وهو العاطف والمجرور قاله السيد عبد الله ولا يجوز في المثال
الثاني كون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد
الانصار المعطوفين على المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو امر
معلوم والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وهي انفردت
بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي وتجوز حذف
المعطوف عليه بالواو والفاء وام المتصلة فالاول وهو حذف
المعطوف عليه بالواو كقول بعضهم وبك واهلا وسهلا جوابا
لمن قال له مرحبا بك الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام
المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهي
لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قاله في الحواشي والتقدير
ومرحبا بك واهلا فبك متعلق بمرحبا واهلا معطوف على مرحبا

اخفش

اختلف النحويون في عطف شيئين على معمولي عاملين مختلفين نحو قولك زيد في الدار وعمرو الحجرة فان عمرو معطوف على زيد والعامل فيه معنى الابتداء والحجرة عطف على الدار والعامل فيه حرف الجر ونحو قولك ان زيدا في الدار وعمرا الحجرة فان عامل زيدا ان وعامل الدار حرف الجر ونحو قولك في الدار زيد والحجرة عمرو فعامل زيد معنى الابتداء وعامل الدار في ونحو قولك ان في الدار زيدا والحجرة عمرا [illegible] في هذه التراكيب اقوال الاول ان العطف لا يجوز في شيء منها اصلا وهو مذهب سيبويه واكثر نحاة البصرة الثاني انه يجوز في كل واحد منها وهو مذهب الفراء ومن تابعه الثالث انه جائز اذا تقدم المجرور وتاخر المرفوع كما في التركيب الثالث او تقدم المجرور وتاخر المنصوب كما في التركيب الرابع وغير جائز اذا تقدم المرفوع كما في التركيب الاول او تقدم المنصوب كما في التركيب الثاني وهذا مذهب الاعلم وابن الحاجب وكثير من المتاخرين [illegible]

[illegible]

والثاني وهو حذف المعطوف عليه بالفا وهو خاص بالجمل نحو
أفنضرب عنكم الذكر صفحا فجملة نضرب معطوفة على جملة
محذوفة اى انهملكم تبقد يرا كها على الميم فنضرب ونحو افلم يروا
الى ما بين ايديهم وما خلفهم فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة
اى اعموا فلم يروا وظاهر ان الفا عطف على جملة مقدرة بينها
وبين الهمزة وان الهمزة فى محلها الأصلى وهو قول الزمخشرى وطائفة
ومذهب سيبويه والجمهور ان الهمزة قدمت من تاخير تنبيها
على اصالتها فى التصدير ومحلها الاصلى بعد الفا والاصل فأنضرب
فالم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه بام المتصلة نحو
ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اى اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم
والى ذلك اشار الناظم بقوله ٭ وحذف متبوع بدا هنا استبح ٭

هذا باب البدل هذه التسمية للبصريين

واختلف فى تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة
والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه ان
يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك
النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون
البدل فى حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه فى حكم الطرح
انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت
زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد اصلا لما كان للضمير ما يعود اليه
والبدل لغة العوض واصطلاحا هو التابع المقصود بالحكم
المنسوب الى متبوعه نفيا او اثباتا بلا واسطة هذا معنى قول
النظم ٭ التابع المقصود بالحكم بلا ٭ واسطة هو المسمى بدلا ٭ فخرج
بالفصل الاول وهو المقصود بالحكم ثلاثة توابع النعت والبيان
والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وهو متبوعها وليست
مقصودات بالحكم واما النسق فثلاثة انواع ما ليس مقصودا

بالحكم

بالحكم اصلا وهو المعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن بعد
النفى كجا زيد لا عمرو وما جا زيد بل عمرو او لكن عمرو اما الاول
وهو المعطوف بلا فواضح امره لان الحكم السابق وهو اثبات
المجى لزيد منفى عنه بلا واما الاخران وهما المعطوف ببل والمعطوف
بلكن بعد النفى فلان الحكم السابق هو نفى المجى والمقصود به
انما هو الاول دون الثانى النوع الثانى ما هو مقصود
بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه هو
المقصود به وحده وذلك كالمعطوف بالواو اثباتا او نفيا نحو جا
زيد وعمرو وما جا زيد ولا عمرو وهذان النوعان وهما الاول
والثانى خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان اما
الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع واما الثانى فلان
التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده والنوع الثالث ما هو
مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الاثبات
نحو جانى زيد بل عمرو وفى بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وهو انما
يتمشى على قول الكوفيين وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة
وسلم الحد بذلك للبدل واذا تاملت ما ذكرته فى تفسير هذا
الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما من شراح النظم وغيرهم
علمت انهم عن اصابة الغرض بمعزل واقسام البدل اربعة اشار
اليها الناظم بقوله ٭ مطابقا او بعضا او ما يشتمل ٭ عليه يلفى او كمعطوف
ببل ٭ الاول بدل كل من كل وهو بدل الشئ مما هو طبق معناه نحو
اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فصراط الذين
بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل وسماه الناظم فى النظم
البدل المطابق وخالف الجماعة فى تسميته بدل كل من كل لوقوعه
فى اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر فالله
بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل لانما

لم يقل ذلك لان كلًّا انما تطلق على ما يقبل التجزي فعند الاطلا
تدل كل على ذي اجزا وذلك ممتنع هنا لان الله تعالى منزه عن ذلك
ولا يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس
المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا
تحتاج لرابط والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله
قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة الى الباقي من المبدل منه او مساو
له او اكثر منه كاكلت الرغيف ثلثه فالثلث اقل من الباقي وهو
الثلثان او نصفه فالنصف مساو للنصف الباقي او ثلثيه
فالثلثان اكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام الى ان
بدل البعض لا يقع الا على ما دون النصف فلا يسمى اكلت الرغيف
نصفه او ثلثيه او اكثره بدل بعض عندهما ولا بد في بدل
البعض من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه ليربط البعض
بكله مذكور ذلك الضمير متصل بالبدل او بغيره فالاول
كالامثلة المذكورة في قوله ثلثه او نصفه او ثلثيه والثاني
كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم فكثير بدل من الواو الاولى
فقط والواو الثانية عايدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل
والله اعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذي حملنا على ذلك انا لو
جعلناه بدلا من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد
وان جعلناه بدلا من احدهما وبدل الاخر محذوف فهو متوقف على
اجازة حذف البدل وان جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط بقيت
الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدا والجملة قبله خبر فقال البيضاوي
انه ضعيف لان تقدير الخبر في مثله ممتنع انتهى وان جعلناه فاعلا
لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين احدها
انه تخريج على لغة اكلوني البراغيث • والثاني انه يجب ان يقدر
في العامل المهمل ضمير مستتر راجع الى كثير ووجوب استتار الضمير

في فعل الغايبين من غرايب العربية كما قاله في المغني وان جعلناه
خبر مبتدا محذوف والتقدير العمي والصم كثير منهم فهو تكلف
او مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير
العايد على المبدل منه مقدر اي منهم قال ابن اياز قال النحويون
من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد
بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله عز وجل لا يكلف
الحج من لا يستطيع انتهى • قال الموضح في الحواشي والجماعة
يقولون عام مخصوص ولا ضير لان الكلام باخره ومقصوده وليس
بظاهره المحض من غير نظر الى مقصوده والحق انهما محتملان انتهى
وقال الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع
فليحج ورد بانه لا حاجة الى الحذف مع امكان تمام الكلام وقال
ابن السيد من فاعل حج والمصدر مضاف الى مفعوله ورد بانه يقتضي
انه يجب على جميع الناس ان مستطيعهم يحج وذلك باطل والثالث
بدل الاشتمال واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال
الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان
الثاني اما صفة للاول كاعجبتني الجارية حسنها او مكتسب منه
صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا
ورد بانه يلزم منه ان يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم
قد منعوا ذلك قاله ابو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة
المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه
وقيل لا اشتمال لاحدهما على الاخر وانما المشتمل المسند الى الاول
على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما
اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الاول
وهذا القول افصح عند السيرافي وابو العباس ولهذا لا يجوز ضرب

زيد عبده على الاشتمال لا كتفا المسند بالاول وهذا المذهب
قيل انه التحقيق وانه الذى نصره الاستاذ ابو اسحق بن ملكون
وقال ان النحويين يعنى اكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم
يوضحوه كل الايضاح فلذلك اختاره الموضح وقال وهو بدل
شى من شى يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال
وقال فى الحواشى هذا هو الذى يظهر وبه قال المبرد والسيرافى
وابن جنى وابن الباذش وابن الابرش وابن ابى العافية وابن
ملكون وذلك كاعجبنى زيد علمه اوحسنه اوكلامه الا ترى
ان الاعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه
وكلامه بطريق الحقيقة وكذلك سرق زيد ثوبه اوفرسه
فان زيد مسروق مجازا والثوب والفرس مسروقان حقيقة
وهذا مطرد فان قلت فما تصنع بقوله تعالى يسألونك عن
الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة عن دالة على المجاوزة والسؤال
متجاوز فاعله الى الشهر والى القتال بطريق الحقيقة والمجاز
كما بينا فلا اشكال فيها انتهى ومع ذلك يرد عليه زيد ما له
كثير اذ اعرب ماله بدلا من زيد الا ان يقول ان الاشتمال مشتمل
على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وافاد بهذه الامثلة ان بدل
الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره واذا كان مصدرا
فتارة يكون مكتسبا كالعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير
المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا
كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على
المظروف كالثوب وتارة لا يكون كذلك كالفرس وبدا بالعلم
لانه الاكثر وبدل الاشتمال امره فى الضمير الرابط له بالمبدل
منه كامر فى بدل البعض ثم تارة يكون مذكورا وتارة يكون
مقدرا فمثال المذكور المتصل بالبدل ما تقدم من الامثلة

فمثال

ومثال المتصل بغير البدل قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام
قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء
المجرورة بفى ومثال الضمير المقدر قتل اصحاب الاخدود
النار فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف فى الرابط فقيل
محذوف متصل بغير البدل اى النار فيه وهو قول البصريين
وقيل لا تقدير والاصل نارة ثم نابت ال عن الضمير وهو قول
الكوفيين والاخدود شق فى الارض واصحابه ثلاثة انطيانوس
الرومى بالشام وبختنصر بفارس ويوسف ذو نواس
بنجران شق كل واحد منهم شقا عظيما فى الارض طوله اربعون
ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الاخدود وملأوه نارا
وقالوا من لم يكفر والا القى فيه ومن كفر ترك كما له الكواشى
وهذه الابدال الثلاثة مسموعة وزعم السهيلى ان بدل البعض
والاشتمال من بدل الكل قال وذلك ان العرب تحذف المضاف
فاذا قالوا اكلت الرغيف ثلثه واعجبنى زيد علمه فالمعنى اكلت
بعض الرغيف واعجبنى وصف زيد ثم ابدل من البعض والوصف
ثم وضحه فالدليل عليهما والرابع البدل المباين للمبدل منه وهو
ثلاثة اقسام لانه لا بد ان يكون مقصودا بالحكم فالحكم لما
تقدم فى محل ثم الاول وهو المبدل منه ان لم يكن مقصودا
البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اى بدل عن
اللفظ الذى هو غلط لان البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم
من ظاهر اللفظ وان كان الاول مقصودا فان تبين بعد
ذكره فساد قصده فبدل نسيان اى بدل شى ذكر نسيانا
وقد ظهر من هذا التقرير ان الغلط متعلق باللسان والنسيان
متعلق بالجنان وهو القلب والناظم فى قوله فى النظم ودون
قصد غلط به سلب وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا

النوعين بدل غلط قال ابن عصفور وهذان النوعان جايزا
قياسا ولم يرد بهما سماع وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا
فبدل اضراب واليه اشار الناظم بقوله وذا للاضراب
اعز ان قصدا صحب ويسمى ايضا بدل بدا بالدال المهملة والمد
قال ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه فقيل بدل بدا وقيل
معطوف حذف عاطفه قال في الحواشي وهو الواو لا بل لانه
لم يثبت حذفها وقول الناظم خذ نبلا مدى يحتمل الثلاثة
وهي الغلط والنسيان والبدا وذلك باختلاف التقادير بحسب
الارادات وذلك لان النبل اسم جمع للسهم والمدى بالقصر
جمع مدية وهي السكين فان كان المتكلم بقوله خذ نبلا مدى
انما اراد الامر باخذ المدى فسبقه لسانه الى النبل فبدل
غلط وان كان اراد الامر باخذ النبل ابتدا ثم تبين له فساد
تلك الارادة وان الصواب الامر باخذ المدا فبدل نسيان
وان كان اراد الاول وهو الامر باخذ النبل ثم اضرب عنه
الى الامر باخذ المدى وجعل الاول وهو الامر باخذ النبل
في حكم المتروك فبدل اضراب وبدا لانه اضرب عن الامر
الاول حين بدا له الامر الثاني والاحسن فيهن ان يوتى ببل
لئلا يتوهم ارادة الصفة اي نبلا حادة كما تقول رايت رجلا
حمارا تريد جاهلا او بليدا فصل يبدل الظاهر من
الظاهر كما تقدم وذهب ابن مالك في التسهيل الى انه لا يبدل
المضمر من المضمر وفاقا مع السماع وفي نحو قمت انت ورايتك انت
ومررت بك انت توكيدا اتفاقا من البصريين والكوفيين وكذلك
نحو رايتك اياك توكيد عند الكوفيين والناظم لا بدل خلافا
للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي
اصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة

المرفوع

المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت انت والمرفوع
توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم
بلا دليل قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت
عن العرب انها اذا ارادت التوكيد اتت بالضمير المرفوع
المنفصل فقالت جئت انت ورايتك انت ومررت بك
انت واذا ارادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت
جئت انت ورايتك اياك ومررت بك بك فيتحد لفظ التوكيد
والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب
وتلقاه منه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم
شافهوا العرب وعرفوا مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس
بان يقال فان نسبة المنفصل الى المتصل الى اخر مقالة ابن
مالك السابقة وذهب ايضا في التسهيل الى انه لا يبدل مضمر
من ظاهر وقال في شرحه والصحيح عندي ان يكون نحو رايت زيدا
اياه من وضع النحويين وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرا
ولا شعرا ولو سمع كان توكيدا ويجوز عكسه وهو ابدال الظاهر
من المضمر مطلقا في جميع انواع البدل سواء اكان كلا ام بعضا
ام اشتمالا ام اضرابا ان كان الضمير المبدل منه لغايب نحو
واسروا النجوى الذين ظلموا فالذين ظلموا بدل من الواو في اسروا
بدل كل من كل في احد الاوجه الثلاثة وقيل الذين ظلموا مبتدا
مؤخر واسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل اسر
والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل
وكذا يجوز ابدال الظاهر من المضمر ان كان الضمير المبدل منه
لحاضر متكلم او مخاطب بشرط ان يكون الظاهر بدل بعض من
كل كقوله اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم
فرجلي الاولى بدل من يا المتكلم بدل بعض من كل وكما اعجبتني وجهك

نوجهك مرفوع على البدلية من تا المخاطب بدل بعض من كل
وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان
يرجو الله واليوم الاخر فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من
ضمير المخاطبين المجرور باللام واعيدت اللام مع البدل للفصل
او يكون بدل اشتمال كاعجبتني كلامك فكلامك بالرفع بدل
اشتمال من تا المخاطب وقول الشاعر وهو النابغة الجعدى
بلغنا السما مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا فمجدنا
وسناونا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا او يكون بدل كل
مفيد للاحاطة والشمول كالتوكيد نحو ربنا انزل علينا مائدة
من السماء تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا فاولنا واخرنا بدل
كل من الضمير المجرور باللام ولذلك اعيد اللام مع البدل والى
ذلك اشار الناظم بقوله ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا
ما احاطه جلا او اقتضى بعضا او اشتمالا او يمتنع ابدال الظاهر
من الضمير بدل كل ان لم يفدها اى الاحاطة خلافا للاخفش
فانه اجازه تبعا للكوفيين رايتك زيدا على ان زيدا بدل من
الكاف ورايتني عمرا على ان عمرا بدل من اليا وسمع الكسائى الى
ابى عبد الله وقال الشاعر ٭ بكم قريش كفينا كل معضلة ٭
وام نهج الهدى من كان ضليلا ٭ فصل يبدل كل من الاسم
والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة
والفعل كذلك عند الشاطبي اذا افاد زيادة بيان للاول
فبدل الكل كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف
فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب
هي لقى الاثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك
فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله
ان على الله ان تبايعا ٭ تؤخذ كرها او تجى طائعا ٭ لكن الاخذ

كرها

كرها والمجى طائعا من صفات المبايعة وبدل الاضراب والغلط
نحو ان تطعم زيدا تكسه اكرمك انتهى كلام الشاطبى ملخصا
وذلك داخل تحت اطلاق قول النظم ويبدل الفعل من الفعل
والجملة كذلك الا في بدل الكل نحو قعدت جلست في دار زيد
فانه لا يعتد به لانه انما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون
المقصود هو الثانى وهو لا يتحقق في الجمل لاسيما التى لا
محل لها من الاعراب قاله التفتازانى في شرح التلخيص
وبدل البعض كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام
وبنين وجنات وعيون فجملة امدكم الثانية اخص من الاولى
باعتبار متعلقيها فتكون داخلة في الاولى لان ما تعلمون يشمل
الانعام وغيرها وبدل الاشتمال كقوله ٭ اقول له ارحل لا
تقيمن عندنا ٭ والا فكن في السر والجهر مسلما ٭ فلا تقيمن
عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية
وليس توكيدا له لاختلاف لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله
في الاول ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم ولا غلط
لوقوعه في الفصيح وبدل الغلط كتم اقعد والفرق بين بدل
الفعل وحده والجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا او
تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق
التبعية عليها مجاز اذ التابع كل ثان اعرب باعراب سابقه
الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض
والاشتمال في الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها وقد
تبدل الجملة من المفرد كقوله وهو الفرزدق ٭ الى الله اشكو
بالمدينة حاجة ٭ وبالشام اخرى كيف يلتقيان ٭ ابدل جملة
كيف يلتقيان من حاجة واخرى وهما مفردان قاله ابن جنى
وانما صح ذلك لرجوع الجملة الى التقدير بمفرد اى الى الله

اشكوها بين الكاجتين نعذر التقايهما فتعذر مصدر مضاف
الى فاعله وهو بدل من هاتين قال الدماميني ويحتمل ان يكون
كيف يلتقيان جملة مستانفة نبّه بها على سبب الشكوى وهو
استبعاد اجتماع هاتين الكاجتين والشام بلاد سميت بسام
ابن نوح فانه بالشين المعجمة بالسريانية او لان ارضها شامات
بيض وحمر وسود وعلى هذا لا يهمز وقد يذكر كذا في القاموس
فصل واذا ابدل اسم من اسم مضمن معنى حرف استفهام
وهو الهمزة او حرف شرط وهو ان بدل تفصيل ذكر ذلك
الحرف المفيد للاستفهام او الشرط مع البدل ليوافق المبدل
منه في تادية المعنى فالاول وهو الاستفهام ويكون عن الكنايات
وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني فالاول كقولك كم
مالك اعشرون ام ثلاثون فعشرون وما عطف عليها بدل
من كم بدل تفصيل والثاني كقولك من رايت ازيدا ام عمرا
فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل والثالث كقولك
ما صنعت اخيرا ام شرا فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل
تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام
والثاني وهو الشرط ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان
فالاول نحو من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه فزيد وعمرو بدل
من من بدل تفصيل والثاني نحو ما تصنع ان خيرا وان شرا
تجز به فخيرا وشرا بدل من ما الشرطية بدل تفصيل والثالث
نحو متى تسافر ان غدا وان بعده غدا اسافر معك فغدا وبعد غد
بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس ان يمين الحرم
وان يساره اجلس معك وقرن بان في الجميع لتضمن المبدل منه
معنى الشرط وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط
ففي الكشاف ان يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت

الأرض

الارض زلزالها وكذا قال ابو البقا ولهذا اقتصر في النظم
على الاستفهام فقال وبدل المضمن الهمز يلي همزا وكذا فعل في
التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن
اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط
مرفوعا بالابتدا فيكون البدل مرفوعا بالابتدا ضرورة سوا
قلنا البدل على نية تكرار العامل ام لا فيلزم دخول ان الشرطية
على المبتدا وهو غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعدان مرفوعا
على الفاعلية امتنعت المسئلة لتخالف العامل ولان ان
لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان
امراة خافت وجوابه ان ان انما جئ بها لبيان المعنى لا للعمل
فلا يلزم المحذور هذا باب النداء بالمد وبكسر
النون ويجوز ضمها وهو الدعا باحرف مخصوصة وفيه فصول
اربعة الفصل الاول في ذكر الاحرف التي ينبه بها المنادى
اذا دعي وفي ذكر احكامها وهذه الاحرف وفاقا وخلافا
ثمانية الهمزة وحدها واي بفتح الهمزة وسكون اليا حال كون
الهمزة واي مقصورين وممدودين فتقول ازيد واي زيد
بقصر الهمزة فيهما وآزيد وآي زيد بمد الهمزة فيهما ويا وايا
وهيا ووا واما احكامها فالهمزة المقصورة للقريب المسافة
وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المقرب
ولا اي خلافا لجماعة من المتاخرين الا ان ينزل القريب منزلة
البعيد كالساهي فلكل بقية الاحرف كما انها اي بقية
الاحرف للبعيد الحقيقي والى ذلك اشار الناظم بقوله
وللمنادى الناء او كالناء يا واي وا كذا ايا ثم هيا والهمز
للداني وذهب المبرد الى ان ايا وهيا للبعيد واي والهمزة
للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى ان ايا وهيا للبعيد

والهمزة للقريب واي للمتوسط ويا للجميع واجمعوا على جواز ندا
القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع العكس قاله الشارح واعما
يا لانها ام الباب فانها تدخل في كل ندا خالص من الندبة و
الاستغاثة او مصحوب بهما وتتعين يا وحدها في ندا اسم الله تعالى
نحو يا الله وتتعين ايضا في باب الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين
وتتعين هي او وا دون غيرها في باب الندبة والى ذلك اشار
الناظم بقوله ووا لمن ندب او يا ووا اكثر استعمالا منها في ذلك
الباب لانها الاصل فيه وانما تدخل في باب الندبة اذا امن
اللبس بالمنادى كقوله وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز
حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا
فثبوت الف الندبة دليل على انه مندوب اذ لو كان منادى لقال
يا عمر بالضم لانه منادى مفرد وهذا مفهوم من قول النظم وغير
وا لدى اللبس اجتنب ويجوز حذف الحرف المنادى به وهو يا
خاصة سواء اكان المنادى مفردا او جاريا مجراه او مضافا
فالاول نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والثاني نحو
سنفرغ لكم ايها الثقلان اي يا ايها الثقلان والثالث نحو
ان ادوا الي عباد الله اي يا عباد الله على احد الوجهين الا في
ثمان مسائل فانه يمتنع فيها حذف حرف الندا احدها المندوب
نحو يا عمراه الثانية المستغاث نحو يا لله ومنه المتعجب منه
نحو يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما والثالثة المنادى
البعيد نحو يا زيدا اذا كان بعيدا منك وانما لم يحذف حرف الندا
في هذه المسائل الثلاث لان المراد فيهن اطالة الصوت بحرف
الندا والحذف ينافيه والرابعة اسم الجنس غير المعين كقول
الاعمى يا رجلا خذ بيدي قال ابن مالك في الكافية وشرحها
واجاز بعضهم الحذف وليس بشيء لان حذف حرف الندا لا يجوز

الا اذا كان المنادى مقبلا على المنادي ومتهيا لما يقول له
وهذا انما يكون في المعرفة دون النكرة والخامسة المضمر المخا
لان الحذف معه يفوت الدلالة على الندا والمضمر نداوه شاذ
وظاهر ذكر الناظم له في عداد هذه الكلمات انه مطرد وقصره
ابن عصفور على الشعر واختار ابو حيان انه لا ينادى البته
فالاقوال حينئذ ثلاثة ومحل الخلاف ضمير المخاطب ويأتي
على صيغتي المنصوب والمرفوع فالاول كقول بعضهم يا
اياك قد كفيتك والثاني نحو قول الاخر وهو الاحوص
يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا قد
احسن الله وقد اساتا فابجر بسكون الموحدة وفتح الجيم
منادى وانت الاول منادى وكان القياس ان يقول يا اياك
لانه مفعول حذف عامله ولكنه اناب ضمير الرفع عن ضمير
النصب او لانه لما اطرد مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ
ضمير الرفع واجاب المانع عن المثال والبيت بان يا فيهما للتنبيه
لا للندا واياك في المثال من باب الاشتغال وانت الاول
في البيت مبتدا والثاني كذلك او توكيدا او بدلا او فصل والموصول
خبر واتفقوا على ان ضمير المتكلم والغايب لا يجوز نداوهما
فلا يقال يا انا ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه والسادسة
اسم الله تعالى نحو يا الله اذا لم يعوض في اخره الميم المشددة
عن حرف الندا لان ندا اسم الله تعالى على خلاف القياس
فلو حذف حرف الندا لم يبق عليه دليل والحذف انما يكون
للدليل واجازه بعضهم وعليه قول امية بن ابي الصلت
الثقفي رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك
الله راضيا اي يا الله وارى من الراي في الامور وادين
مضارع دان بالشيء اذا اتخذه دينا وديدنا اي عادة والا

اذا دين تحذفت اى فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدى والها مفعوله والاضيا منصوب برضيت اما على الحالية من فاعله او على المفعولية المطلقة على قولهم قم قائما اى قياما وعلى الوجهين فهو موكد له وما بينهما اعتراض وربا مفعول رضيت والمعنى رضيت رضا بك ربا يا الله فلن ارى اذا اتخذ الها غيرك يا الله و السابعة والثامنة اسم الاشارة واسم الجنس لمعين لان حرف الندا فى اسم الجنس كالعوض من اداة التعريف فحقه ان لا يحذف كما لا تحذف الاداة واسم الاشارة فى معنى اسم الجنس فجرى مجراه قاله الشارح خلافا للكوفيين فيهما احتجوا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اى يا هؤلاء و بقوله وهو ذو الرمة اذا هملت عينى لها قال صاحبى بمثلك هذا لوعة وغرام يريد يا هذا ولوعة مبتدا تقدم خبره فى المجرور قبله وقولهم اطرق كرا ان النعام فى القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه اى اطرق يا كروان راسك واخفض عنقك للصيد فان اكبر منك واطول عنقا وهى النعام قد صيدت وحملت من البدو الى القرى وافتد مخنوق وهو مثل يضرب لكل مضطرب وقع فى شدة وهو يا فتدائه نفسه بماله واصبح ليل وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشئ واصله ان امراة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له اصبحت اصبحت يا فتى فلم يلتفت اليها فرجعت الى خطاب الليل كانها تستعطفه اى صر صبحا يا ليل كقوله يقولون نور صبح والليل عاتم والاصل فيها اطرق يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو الفا وافتد يا مخنوق واصبح يا ليل ونور يا صبح وذلك عند البصريين ضرورة فى النظم وشذوذ فى النثر قال المرادى فى شرح النظم والانصاف القيا على

اسم

٣٧٠

اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا فى الشعر واما نحو ثم انتم هؤلاء فمتاول على ان انتم مبتدا وهؤلاء خبر او بالعكس وجملة تقتلون حال واقتصر فى النظم على قوله وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرى فاعلما وذاك فى اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله الفصل الثانى فى اقسام المنادى بفتح الدال وذكر احكامه المنادى على اربعة اقسام احدها ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به من حركة او حرف لو كان معربا على سبيل الفرض وهو ما اجتمع فيه امران احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على الندا نحو زيد فى قولك يا زيد فزيد معرفة بالعلمية قبل الندا واستصحب ذلك التعريف بعد الندا وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم وقيل سلب تعريف العلمية وتعريف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسى ورد بندا اسم الله تعالى واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير او كان التعريف عارضا فى الندا بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل تريد به معينا واليه ذهب الناظم وقيل تعريفه بال محذوفة ونابت يا عنها والامر الثانى الافراد ونعنى به ان لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل فى ذلك المركب المزجى والمثنى والمجموع على حده وغيره تذكيرا وتانيثا فالمزجى نحو يا معدى كرب ومعناه فيما قال احمد بن يحيى عداه الكرب اى تجاوز حكى ذلك ابو الفتح عن الفارسى والمثنى نحو يا زيدان والجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو يا زيدون وتثنية المنكر وجمعه السالم نحو يا رجلان ويا مسلمون والجمع المكسر فى التذكير نحو يا زيود والجمع السالم فى التانيث نحو يا هندات وجمع تكسيره نحو يا هنود وما كان مبنيا قبل الندا سواء كان علم مذكر ام علم مؤنث فالاول

وانما بني المنزل المبهمة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى للكاف الحرفية وكونه مثلها افرادا وتركيبا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما احتيج الى هذه الزيادة لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا بمشابهة الحرف لا بمشابهة الاسم اما ... [illegible]
علم ... [illegible] ليس كالكاف افرادا ... [illegible] لانه ليس مثلها تركيبا ولم يقع موقعه

كسيبويه في لغة من بناه والثاني نحو حذام في لغة اهل الحجاز
ام غير علم نحو هؤلاء في لغة الفتح وهذا وانت وكيف فما كان معربا
صحيح الآخر غير مثنى ولا مجموع على حده اظهرت فيه الضمة وما كان
مثنى او مجموعا على حده تنبيه على نايب الضمة وهو الالف في
المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان معتلا كفتى وقاض او مبنيا
قبل النداء قدرت فيه الضمة ففي نحو يا سيبويه ويا هؤلاء ويا
هذا ويا انت ضمة مقدرة في آخره مجددة للنداء ويظهر اثر ذلك
التقدير في تابعه فتقول يا سيبويه العالم برفع العالم مراعاة
لضمة المقدرة في آخره ونصبه مراعاة لمحله فان محله نصب على
المفعولية كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل
برفع الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظا ونصبه مراعاة لمحله والعلم
المركب الاسنادي المحكي ما كان عليه قبل العلمية كالمبني في تقدير
الضم في آخره تقول يا تابط شرا المقدام بالرفع مراعاة لتقدير
الضم في آخره والمقدام بالنصب مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه
ان المحكي ليس مبنيا والمنقول انه مبني وهذه النعوت مقصودة
فان سيبويه يناسبه العلم وزيد يناسبه الفضل وتابط شرا
يناسبه الاقدام ومعناه جعل السلاح تحت ابطه واحترز بقوله
المحكي من لغة من اعربه اعراب المتضايفين فانه ينصب الاول
ويجر الثاني بالاضافة ويصير من قسم المضاف وفي الرضي في
باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ
فالواجب الاعراب انتهى فعلى هذا يقول في كيف وهؤلاء وكم ومنذ
اعلاما يا كيف ويا هؤلاء ويا كم ويا منذ بضمة ظاهرة فهي متجددة
للنداء والى هذا القسم اشار الناظم بقوله وابن المعرف المنادى
المبنيين والقسم الثاني من اقسام المنادى ما يجب نصبه وهو
ثلاثة انواع احدها النكرة غير المقصودة جامدة كانت او مشتقة

في نثر او شعر كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وكقول
الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر وهو عبد يغوث بن
وقاص الحارثي فيا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران
ان لا تلاقيا لان الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصدوا واحدا
بعينه وانما كرر الشواهد ردا لما نقل عن المازني انه احال
وجود هذا القسم مدعيا ان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين
في ذلك شاذ او ضرورة وعرضت اي اتيت العروض وهو مكة
والمدينة وما حولها ونجران بلد باليمن النوع الثاني مما يجب
نصبه المضاف سواء كانت الاضافة محضة وهي الخالصة
من شائبة الانفصال نحو ربنا اغفر لنا اي يا ربنا او غير محضة
وهي اضافة الصفة لمعمولها نحو يا حسن الوجه ونقل عن ثعلب
وهو احمد بن يحيى اجازة الضم في غير المحضة فيجيز يا حسن الوجه
بضم الصفة لان اضافتها في تقدير الانفصال ولنا ان البناء
ناشئ عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا وانه لا سماع
يقتضي ذلك فان ادعى ان نحو يا حسن الوجه في قوة يا حسن فباطل
بل في قوة يا حسنا الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان
هذه الاضافة تفيد التخصيص نظرا الى ان حسن الوجه اخص
من حسن النوع الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به
شيء من تمام معناه اما بعمل او عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل
او مفعول او مجرور فالاول نحو يا حسنا وجهه فوجهه مرفوع
على الفاعلية بحسن والثاني نحو يا طالعا جبلا فجبلا منصوب
على المفعولية بطالعا والثالث نحو يا رفيقا بالعباد فبالعباد
متعلق برفيقا والمعطوف نحو يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته
بذلك اي بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما للطول
بلا خلاف اما نصب ثلاثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثاني

من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف
ولما كان حرف العطف يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه وهو
بمنزلة العامل صار كانه بعض اسم عمل في اخر فاشبه ضاربا زيدا
واما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة ويمتنع ادخال يا على
ثلاثين لانه الجزء الثاني من العلم فاشبه شمس من عبد شمس ويا
لا تدخل عليه خلافا لبعضهم في اجازة ذلك ليتخلف المشبه في بعض
الاحكام عن المشبه به وان ناديت جماعة هذه العدة عدتها فلا
تخلوا اما ان تكون معينة اولا فان كانت غير معينة نصبتهما ايضا
اما الاول فلانه اسم نكرة غير مقصودة واما الثاني فلانه
معطوف على منصوب وان كانت معينة ضممت الاول لانه
نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال وعرفت الثاني بال
وجوبا لانه اسم جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف
عليه وهي ال ونصبته او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ
كما في قولك يا زيد والضحاك قاله الفارسي الا ان اعدت معه
يا فيجب ضمه لانه نكرة مقصودة ويجب حينئذ تجريده من ال
لان يا لا تدخل على ما فيه ال وانما جاز دخول يا عليه لانه ليس
جزء علم والحالة هذه ومنع ابن خروف مبتدا اعادة يا وتجبيره
في الحالين ال مردود خبر منع ووجه رده ان الثاني ليس بجزء علم
وانه اسم جنس اريد به معين وينبغي ان ينتظم في سلك الشبيه
بالمضاف النعت والمنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة
فان العرب تؤثر نصبها على ضمها حكى الفراء يا رجلا كريما اقبل ووجهه
انه يحتمل ان يكون نقل الى النداء موصوفا فبقي على ما كان عليه
حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية
وتعريف القصد لا يقدح في هذا فانه انما ورد على الصفة والموصوف
معا لا على الموصوف وحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز

النصب

النصب في المعرفة الموصوفة نحو يا زيد العاقل اجيب بان
حاجة النكرة الى الصفة اشد من حاجة المعرفة اليها فان قيل
لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبا لا راجحا
اجيب بان النداء تارة يرد على الموصوف وصفته وعند ذلك لا
بد من النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف فلا بد من البناء
على الضم لان الصفة انما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود
ثم يرد الوصف فلما اختلف المدرك كان جاز الوجهان فان
قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف
بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق
الخبيث واجاز سيبويه ذلك اجيب بانه يغتفر في المعرفة
الطارية ما لا يغتفر في الاصلية ويحتمل ان يكون المنادى
محذوفا ورجلا حال موطئة منه والتقدير يا زيد رجلا كريما
اقبل واما يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا لطيفا لم يزل ويا
حليما لا يعجل فقال الموضح ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هي
في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو للمخاطب
بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما
في يا طالعا جبلا ولك في حرف المضارعة الياء والتاء على حد يا
تميم كلهم او كلكم انتهى فهو من التشبيه بالمضاف وفيه رد على
ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذا القسم اشار الناظم
بقوله والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب والقسم
الثالث من اقسام المنادى ما يجوز ضمه وفتحه وهو نوعان
احدهما ان يكون المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل
به اي بالعلم مضاف الابن الى علم اخر نحو يا زيد بن سعيد
بضم زيد على الاصل وفتحه اما على الاتباع لفتحة ابن اذ
الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل

ای فی قوله یرجی معا لعل التاء ای الخطاب والیاء للغیبة علی طریقة قولهم یا تمیم الخ

او على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر واما على اقحام الابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بنا وعلى الثالث غيرهما والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح لخفته فان كان على الاتباع فهو نظير امرى وابنم وان كان على التركيب فهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات اذا فتحا الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله وهو روبة عند الجوهري او رجل من بني الحارث عند العيني وزعم انه الصواب يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم لكان اولى لانه الاصل ويتعين الضم اذا كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه حرف الندا او مفعولا بفعل محذوف تقديره اعني ونحو ويتعين الضم ايضا اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا لغير علم كما في نحو يا رجل ابن عمرو ويا زيد ابن اخينا لانتفاء علمية المنادى وهو رجل في الصورة الاولى وانتفاء علمية المضاف اليه في الصورة الثانية ويتعين الضم ايضا اذا فصل بين العلم والابن كما في نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو لوجود الفصل بالفاضل في يتعين الضم ايضا اذا كان الوصف غير ابن كما في نحو يا زيد الفاضل لان الصفة وهي الفاضل غير ابن والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو زيد ضم وافتحن البيتين ولم يشترط ذلك الكوفيون وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة الفتح التركيب وقد جاء في باب لا نحو لا رجل ظريف بفتحهما تجوّزوا ذلك

هذا

منا وانشدوا عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز فما كعب ابن مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجواد الرواية بفتح عمر والجواد والقوافي منصوبة وكعب بن مامة هو كعب الايادي الذي آثر رفيقه على نفسه بالماء حتى هلك عطشا وابن سعدى هو اوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى امه ويروى اروى مكان سعدى قيل والمراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه وحكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابن اتباعا لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم اللام في تبديل حركة بانقل منها للاتباع وفي كون ذلك من كلمتين وفي تبعية الثاني للاول لكنه يخالف في كونه اتباع معرب لمبني والحمد لله بالعكس والوصف بابنة في جواز فتح المنادى معها كالوصف بابن في ذلك لان ابنة هي ابن بزيادة التا نحو يا هند ابنة عمرو بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين وتا التانيث في حكم الانفصال ولا اثر للوصف ببنت عند جمهور العرب فنحو يا هند بنت عمرو واجب بالضم ويمتنع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك البا الموحدة وجوزه ابو عمرو بن العلا سماعا بناء على ان الفتح للتركيب ومثله يا زيد بنيّ عمرو بتصغير ابن لتعذر الاتباع وتجوز للتركيب وشمل قوله انه يكون علما مفردا المثنى والمجموع مسمى بهما وفي النهاية اذا سميت بمسلمات وزيدين وزيدين حاكيا اعرابه قلت فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو ويا زيدين بن عمرو وعلى من ضم يقول يا مسلمات بن عمرو ويا زيدان ابن عمرو ويا زيدون ابن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى النون مجرى الدال يفتحها او يضمها انتهى وهذا مبني على القول بالتركيب واما على القول بالاتباع اذ لا اتباع في مسلمات اذا كسرت ولا في المثنى

والوصف بابنة كالوصف بابن في الندا وبعضه فيجوز الضم والفتح في يا هند ابنة زيد ونحوه فان لم يكن ابنة ابنة عمرو في اللغة ضم فقط وينبغي ذلك لانه موضع السماع الاتي حكاه ابن كيسان وفي الوصف ببنت في الندا وجهان رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هندا ونحوه ويقولون يا هند بنت عاصم بتنوين هند وتركه للضرورة الاستقرار وسكت المصنف عن الندا فعلم ان الوصف ببنت لا يؤثر فيه شيئا لا جوازا ولا وجوبا
تمهيد دمامه

والمجموع على حدة ولذلك قال في التسهيل ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا فنحو يا عيسى بن مريم لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفرا والزمخشري واذا وقع الابن بين علمين في غير الندا وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطا كما في الندا تقول جاني زيد بن عمرو بحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقوله جارية بن قيس بن ثعلبة • تزوجت شيخا غليظ الرقبة • وان كان الابن خبرا انعكس الحكم فينون المخبر عنه وتكتب الف ابن تقول زيد بن عمرو بتنوين زيد وكذا اذا لم يقع الابن بين علمين تقول جاني زيد ابن اخينا بتنوين زيد واثبات الف ابن خطا فالحكم المذكور معلق بشرطين ان يقع الابن بين علمين وان يكون الابن صفة للعلم الذي قبله فمتى زال احد الشرطين عاد الاسم الى اصله من التنوين قاله الفخر الرازي وغيره • النوع الثاني ان يكون المنادى حال كونه مضافا نحو يا سعد سعد الاوس فالثاني من السعدين واجب النصب والاول فيه الوجهان وهما الضم والفتح جاريان في سعد الاول والى ذلك اشار الناظم بقوله في نحو سعد سعد الاوس ينتصب ثان وضم وافتح اولا تصب فان ضممته وهو الاكثر لانه منادى مفرد فالثاني بيان للاول او بدل منه او منادى ثان باضمار يا او مفعول باضمار اعني او توكيد قاله ابن مالك واعترضه ابو حيان بانه لا يجوز التوكيد لاختلاف وجهي التعريف لان تعريف الاول بالعلمية او بالندا والثاني بالاضافة وقال الموضح في الحواشي وثم مانع اقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الاول وان فتحته اي الاول فقال سيبويه مضاف لما بعد الثاني والثاني مقحم اي زايد بينهما وهذا مبني على جواز اقحام الاسما واكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشي الواحد وكان يلزم

ان ينون الثاني لعدم اضافته وقال المبرد مضاف لمحذوف مما اضيف اليه الثاني والاصل يا سعد الاوس سعد الاوس فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل في كلامهم والكثير العكس وسعد الثاني حينئذ بيان او بدل او توكيد لان المضاف اليه الاول مراد او منادى ثان وقال الفرا الاسمان الاول والثاني مضافان للمذكور ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد وقال بعضهم وهو الاعلم الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى الاوس كخمسة عشر زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة اشيا وسعد الاوس هو سعد ابن معاذ رضي الله عنه وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشهل بن جشم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك وهو اخو الخزرج • القسم الرابع من اقسام المنادى ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه سوا كان علما او نكرة مقصودة فالعلم كقوله وهو الاحوص سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام بتنوين مطر الاول مع بقاء ضمه على البنا والنكرة المقصودة نحو قوله وهو جرير • اعبدا حل في شعبي غريبا الؤما لا ابا لك واغترابا بتنوين عبدا مع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة واجاز فيه سيبويه وجها آخر وهو ان يكون حالا لانه قال الفخر عبدا اي في حال عبوديته ولا يليق الفخر بالعبيد قاله ابن السيد واختار الخليل وسيبويه والمازني الضم مطلقا لانه الاكثر في كلامهم واختار ابو عمرو بن العلا وعيسى بن عمرو ويونس والجرمي والمبرد النصب مطلقا ووافق الناظم والاعلم سيبويه في ضم العلم

كطر في البيت الاول ووافقا ابا عمرو وعيسى في نصب اسم
الجنس كعبدا في البيت الثاني قال ابن مالك ان بقا الضم راجح
في العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف
شبهه بالضمير واختلف في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين
لان هذا المبني يشبه المعرب وقيل تنوين الضرورة واليه
ذهب ابن الخباز قال في المغني وبقوله اقول لان الاسم مبني على
الضم وخير في النظم بين الضم والنصب فقال واضم وانصب
ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا • ويظهر فائدتهما في
التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع
المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز مسئلة ولا يجوز ندا
ما فيه ال لان نداءه يفيد التعريف وال تفيد التعريف ولا
يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل عند البصريين الا في اربع
صور احداها اسم الله تعالى اجمعوا على ذلك تقول يا الله باثبات
الالفين الف يا والف الله ويا ٱلله بحذفهما معا ويا ٱلله بحذف
الثانية فقط وابقا الاولى وعلل سيبويه جواز ندا الجلالة
بان ال لا تفارقها وهي عوض من همزة إله فصارت بذلك
كانها من نفس الكلمة انتهى وهذا التعليل يناسب اثبات الف
الجلالة في الندا لان الفصل المبدو بهمزة الوصل اذا سمي به
قطعت همزته تقول جاني أنصر واضرب بضم الهمزة في الاول
وكسرها في الثاني ووجه حذفها في الوصل النظر الى اصلها
ووجه حذف الف يا ان اثباتها يودي الى التقا الساكنين
على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية
اجرا المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة والاكثر
ان يحذف حرف الندا ومعه يا خاصة ويعوض عنه الميم المشددة
فتقول اللهم بحذف حرف الندا وزيادة الميم في اخره ولم تزد

مكان المعوض عنه لئلا يجتمع زيادتا الميم وال في الاول وخصت
الميم بذلك لان الميم عهدت زيادتها آخرا كزرقم قاله
السيرافي وما ذكره من ان الميم عوض عن يا هو مذهب
البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض امنا بخير
فيجيزون يا اللهم في السعة ويبطل ذلك انه حذف على غير
قياس وفقد التزم وانه لا يمتنع اللهم امنا بخير والاصل عدم
التكرار وقد يجمع بينهما اي بين يا والميم المشددة في الضرورة
النادرة كقوله وهو ابو خراش الهذلي • اني اذا ما حدث
ألما • اقول يا اللهم يا اللهما والى ذلك اشار الناظم بقوله
والاكثر اللهم بالتعويض • وشذ يا اللهم في قريض وقد يخرج
اللهم عن الندا فتستعمل على وجهين اخرين احدهما ان يذكره
المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك ازيد قائم
فتقول انت او اللهم نعم اللهم لا الثاني ان تستعمل دليلا
على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم
الا ان تدعوني • الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونة بتقدم
الدعا قليل قاله في النهاية • الصورة الثانية الجمل المحكية
المبدوة بال نحو يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك نص على ذلك
سيبويه وقال لانه بمنزلة تأبط شرا لانه لا يتغير عن حاله
اذ قد عمل بعضه في بعض انتهى ومقتضى ما قلناه في الصورة
قطع الهمزة والى هاتين الصورتين اشار الناظم بقوله
الا مع الله ومحكي الجمل وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول
مبدو بال نحو يا الذي قام ويا التي قامت وصوبه الناظم
في شرح التسهيل ومع تصويبه له لم يستثنه في بقية كتبه
فان قلت لم قال سيبويه فيمن سمي الذي قام انه لا ينادى
مع انه ايضا محكي لانه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة قلت

الفرق بينهما ان الذى قام يحكى بحالته التى ثبتت له قبل التسمية وموقبلها لاينادى لوجود ال وذلك المانع باق ونحو المنطلق زيد ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود ال بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية فان قلت المانع شيان الجملة وال فاذا زال احدهما بقى الآخر قلت لو صح هذا امتنع نداؤ وانت تسلم الجواز واذا ثبت الجواز توجه ان المنادى هو المجموع وال ليست داخلة على المجموع بل على جزء الاسم فاشبه ما لو سميت بقولك عبدنا المنطلق واما الذى وصلته فانما يحكى حكاية المفردات لاحكاية الجمل فالمنادى انما هو الذى دون صلته والاعراب يقدر فى آخر الذى ولهذا اذا سميت بايهم ضربته واى موصولة لم تحك اعراب الرفع فى اى بل تعربها بحسب العوامل فتقول رايت ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته كما انك اذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رايت ضاربا زيدا ومررت بضارب زيدا ولما كانت الصلة لادخل لها فى ذلك مثل الموضح بالموصول مجردا عن الصلة وليس محل النزاع وكانه اشار بذلك الى الفرق والصورة الثالثة اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة هيبة نص على ذلك ابن سعدان قال الناظم فى شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا عليه لانها فى التقدير داخلة على غير ال قال الشاطبى وفيما قاله نظر اذ ليس تقدير مثل مزيل لقبح الجمع بين يا وال والا لجاز يا القرية لانه فى تقديريا اهل القرية وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان فدل على انه غير صحيح انتهى وعندى ان تقدير ابن مالك صحيح ومزيل للقبح بدليل قولهم قضية ولا اباحسن لها فان تقديره ولا مثل ابى حسن لها فلولا ان تقدير مثل مزيل

لقبح

لقبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه وللزم عمل لا فى المعرفة والشاطبى لا يقول بعمل لا فى المعارف والصورة الرابعة ضرورة الشعر واليها اشار الناظم وباضطرار خص جمع يا وال كقوله عباس يا الملك المتوج والذى عرفت له بيت العلا عدنان تجمع بين يا وال فى الشعر ضرورة ولا تجوز ذلك فى النثر خلافا للبغداديين والكوفيين فى اجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع اما القياس فقد جاز يا الله بالا فيجوز يا الرجل قياسا عليه بجامع ان كلا منهما فيه ال وليست من اصل الكلمة واما السماع فقد انشدوا فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبانا شرا وهذا لاضرورة فيه لتمكن قايله من ان يقول فيا غلامان اللذان فرا واجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ

الفصل الثالث فى اقسام تابع المنادى المبنى واحكامه اقسامه اربعة احدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى فان محله نصب وهو ما اجتمع فيه امران احدهما ان يكون التابع نعتا او بيانا او توكيدا والامر الثانى ان يكون التابع مضافا مجردا من ال فالنعت نحو يا زيد صاحب عمرو والبيان نحو يا زيد ابا عبد الله والتوكيد نحو يا تميم كلهم او كلكم بنصب صاحب وابا وكل وجوبا وحكى عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائى والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانبارى وان كان مع تابع المنادى ضمير جئ به على الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم وقد اجتمعا فى قوله فيا ايها المهدى الخنا من كلامه كانك تضغو فى ازارك خرنق وتضغو بضاد وغين معجمتين تصوت وخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون ولد الثعلب وفيه رد

على الاخفش حيث منع مراعاة المحل وقال واما قولهم يا تميم كلكم فان رفعوه فهو مبتدا وخبره محذوف اى كلكم مدعو وان نصبوه فبفعل محذوف اى كلكم دعوت والى نصب التابع المضاف اشار الناظم بقوله تابع ذى الضم المضاف دون ال الزمه نصبا. القسم الثانى ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت اى فى التذكير وايه فى التانيث ونعت اسم الاشارة فيهما اذا كان اسم الاشارة وصلة للندا اى للنداء نعته نحو يا ايها الناس ويا ايتها النفس فاى وايه مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردا وها التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ اى وايه عوضا عن المضاف اليه مفتوحة الها ويجوز ضمها اذا لم يكن بعدها اسم اشارة على لغة بنى مالك من بنى اسد وقد قرئ بهما والناس والنفس مرفوعان على التبعية وجوبا مراعاة للفظ اى وايه وانما جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبنى لانه مشبه للمعرب فى حدوث ضمه بسبب الداخل عليه وكذا القول فى امثاله والى ذلك اشار الناظم بقوله. وايها مصحوب ال بعد صفه يلزم بالرفع ونحو قولك يا هذا الرجل ويا هذه المراة ان كان المراد ولا نداء الرجل والمراة وانما اتيت باسم الاشارة وانما لزم رفعهما لانهما المقصودان بالندا والمنادى المفرد لا ينصب والى ذلك اشار الناظم بقوله. وذو اشارة كاى فى الصفه ان كان تركها يفيت المعرفه. واذا كان المراد ندا اسم الاشارة دونهما جاز فيهما الرفع والنصب على ما سياتى ولا يوصف اسم الاشارة ابدا فى هذا الباب وغيره الا بما فيه ال نحو مررت بهذا الرجل وجوزوا فيه ان يكون بيانا لاسم الاشارة واستشكله ابن عصفور بان يشترط فيه ان يكون اعرف من المبين والنعت لا يكون اعرف

من المنعوت

من المنعوت فكيف يكون الشئ اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قدر بيانا قدرت ال فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا قدرت ال فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه ولا توصف اى وايه فى هذا الباب المقصود للندا الا بما فيه ال من معرف بها او موصول فيقال يا ايها الرجل ويا ايتها المراة ويا ايها الذى نزل عليه الذكر ويا ايتها التى قامت ولا يقال يا ايها الحارث او الصعق مما فيه لمح الاصل او الغلبة او باسم الاشارة العارى من كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل ولا يجوز يا ايها ذلك الرجل خلافا لابن كيسان والى ذلك اشار الناظم بقوله. وايهذا ايها الذى ورد ووصف اى بسوى هذا يرد. والقسم الثالث ما يجوز رفعه ونصبه فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البنا العارضة بسبب دخول حرف الندا منزلة حركة الاعراب بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف الندا هو الرافع للتابع بنا على ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع فى غير البدل والا فاين الرافع والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال ان يحاول فى المنادى المضموم ان يكون نايب فاعل فى المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك وهو نوعان احدهما النعت المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه برفع الحسن ونصبه على ما قررنا والنوع الثانى ما كان مفردا من نعت او بيان او توكيد او كان معطوفا مقرونا بال فالنعت

يا زيد الحسن بالرفع والحسن بالنصب والبيان نحو يا غلام بشر
بالرفع وبشرا بالنصب والتوكيد نحو يا تميم اجمعون بالرفع واجمعين
بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ارفع او انصب
والمعطوف المقرون بال كما قال الله تعالى يا جبال اوبي معه
والطير قراءة السبعة بالنصب عطفا على محل الجبال واختار
ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي ويونس والجرمي وقرئ
في غير السبع بالرفع عطفا على لفظ الجبال واختاره الخليل
وسيبويه والمازني وقدروا النصب في الطير على العطف
على فضلا من قوله تعالى ولقد اتينا داود منا فضلا والتقدير
واتيناه الطير وجملة الندا معترضة بين المتعاطفين وقال
المبرد ان كانت ال في المعطوف للتعريف مثلها في الطير
فالمختار النصب في المعطوف او لغيره وهي الزايدة مثلها في
اليسع فالمختار الرفع وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية
سيبويه انه الاكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه ال لم يجز
ان يلي حرف الندا فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرا
جميع القرا ما عدا الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان
ال في نحو اليسع لم تفد تعريفا فكانها ليست فيه فيا زيد
واليسع مثل يا زيد ويسع وال في نحو الطير موثرة تعريفا
وتركيبا ما فاشبه ما هي فيه المضاف والى ذلك اشار الناظم
بقوله وان يكن مصحوب ال ما نسقا ففيه وجهان ورفع
ينتقى القسم الرابع ما يعطى حال كونه تابعا ما يستحقه اذا
كان منادى مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من ال
فيضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا والى ذلك اشار الناظم
بقوله واجعلا كمستقل نسقا وبدلا وذلك لان البدل في
نية تكرار العامل والعاطف كالنايب عن العامل تقول في البدل

المفرد

فلان للمازني والكوفيين في تجويز يا زيد وعمرا بالنصب فيما عدا المنسوق المقرون بال كما في يا زيد والحارث قال المصنف وما راوه غير بعيد
من الصحة اذ لم ينو اعادة حرف الندا فان المتكلم قد يقصد ايقاع ندا واحد على الاثنين قال ويجوز عندي ان يعتبر في البدل
حالان حال يجعل فيها كمستقل وهو الاكثر نحو يا غلام زيد وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان
وعطف النسق المقرون بال في عدم الصلاحية لتقدير حرف الندا قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسالة مبنية
على ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه

المفرد المجرد من ال يا زيد وبشر بالضم من غير تنوين كما تقول
يا بشر وتقول في البدل المضاف يا زيد ابا عبد الله بالنصب كما
تقول يا ابا عبد الله وكذلك في المنسوق المضاف المجرد من ال
يا زيد وابا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله وهكذا
حكمهما اي البدل والمنسوق المجرد من ال مع المنادى المنصوب
فيضمان ان كانا مفردين وينصبان ان كانا مضافين تقول يا
عبد الله بشر ويا عبد الله وبشر بضم بشر فيهما ويا عبد الله اخا
زيد ويا عبد الله واخا زيد بنصب الاخ فيهما قال في التسهيل خلافا
للمازني والكوفيين في تجويز يا زيد وعمرا وقال في شرح التسهيل
اجروا المنسوق العاري من ال مجرى المقرون بها قال وما راوه
غير بعيد من الصحة اذا لم ينو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد
ايقاع ندا واحد على اسمين كما يقصدان يشتركا في عامل واحد انتهى
الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء الدالة على المتكلم وهو
اربعة اقسام احدها ما فيه لغة واحدة وهو المنادى المعتل
بالالف او اليا فان ياء المضاف هو اليها واجبة الثبوت والفتح
نحو يا فتاي ويا قاضي فلا يجوز حذفها للالباس ولا اسكانها
لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم او الكسر لثقلهما على اليا
والقسم الثاني ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه للفعل
المضارع في كونه بمعنى الحال او الاستقبال فان ياءه ثابتة لا غير
لانها في حكم الانفصال فلم تمازج ما اتصلت به فليست كالتي
وهي اما مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي وهل
اصلها السكون او الفتح قولان تقدما في باب المضاف الى يا
المتكلم واحترز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضي فان
اضافته محضة وفي يايه اللغات الست الاتية والقسم الثالث
ما فيه ست لغات وهو ما عدا ذلك المتقدم من القسمين وليس

ولا اثبات نحو يا غلامي فالاكثر فيه حذف اليا والاكتفا بالكسرة
نحو يا عباد فاتقون اجرى المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة
واحدة نحو والليل اذا يسر ثم ثبوتها ساكنة على الاصل في البنا
نحو يا عبادي لا خوف عليكم او ثبوتها مفتوحة للتخفيف نحو
يا عبادي الذين اسرفوا وانما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة
نظرا الى اختلافهم في اصل وضعها كما تقدم ثم قلب الكسرة فتحة
و قلب اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لان الالف اخف من اليا
نحو يا حسرتا والاصل يا حسرتي بكسر التا وفتح اليا ثم قيل يا
حسرتي بفتحها ثم قيل يا حسرتا بقلب اليا الفا واجاز الاخفش
والفارسي والمازني حذف الالف المنقلبة عن اليا والاجتزا
بالفتحة عنها فتقول يا حسرة كقوله ولست براجع ما فات مني
بلهف ولا بليت ولا لو اني فاللبا في بلهف معلقة براجع و
مجرورها قول محذوف اصله بقولي ولهف منادى سقط
منه حرف الندا والاصل يا لهفا فحذفت الالف المنقلبة
عن يا المتكلم اجتزا بالفتحة والمعنى ولست راجعا ما فات مني
بقولي يا لهفي ولا بقولي يا ليتني فعلته ولا بقولي لو اني فعلت
والحاصل انما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا
بكلمة لو ومنهم من يحذف اليا ويكتفي من الاضافة بنيتها
ويضم الاسم المضاف لليا كما يضم المفردات في غير الاضافة
وانما يفعل ذلك الضم فيما يكثر فيه ان لا ينادى الا مضافا كالام
والاب والرب حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلي
بضم الميم حكاه يونس وقراة اخر رب السجن احب الي بضم الباء
لان الام والرب الاكثر فيهما ان لا ينادى الا مضافين لليا والا
يا امي ويا ربي فحذفت اليا تخفيفا وبنيا على الضم لتشبيهما
بالنكرة المقصودة بخلاف يا عدوي فلا يجوز يا علو بحذف اليا

وفتح

هو

الواو قاله شارح اللباب لان نداه مضافا لليا لم يكثر وظاهر
كلام الموضح ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة المنوية
لا بالقصد والاقبال وقد صرح في النهاية بالثاني فقال جعلوه
معرفة بالقصد فبنوه على الضم وهذه الضمة كهي في يا رجل اذا
قصدت رجلا بعينه انتهى ولعل هذا هو الذي حمل الناظم على
اسقاطه واقتصاره على خمس لغات في قوله واجعل منادى صح
ان يضف ليا كعبد عبدي عبد عبدا عبديا والاظهر ان
تعريفه بالاضافة المنوية لانهم جعلوه لغة في المضاف الى اليا
ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه والقسم الرابع ما فيه
عشر لغات وهو الاب والام ففيهما مع اللغات الست المتقدمة
اربع اخر بلي في ذكرها وافصح الست حذف اليا وابقا الكسرة نحو
يا اب ويا ام بكسرهما ثم اثبات اليا ساكنة او متحركة بالفتح نحو
يا ابي ويا امي ثم قلبها الفا نحو يا ابا ويا اما ثم حذف الالف
وابقا الفتحة نحو يا اب ويا ام بفتحهما واقلها الضم نحو يا اب
ويا ام بضمهما والاربعة الباقية ان تعوض التا عن اليا بت
من يا المتكلم وتكسرها وهو الاكثر في كلامهم لان الكسر عوض
من الكسر الذي كان يستحقه قبل يا المتكلم وزال حين جات التا
اذ لا يكون ما قبل التا الا مفتوحا وتوجيه الفرا بان اليا في
النية رده الزجاج بانه لا يقال يا ابتي او بفتحها وهو الاقيس
لان التا بدل من يا حركتها الفتح فتحريكها بحركة اصلها هو الاصل
في القياس وقيل لان الاصل يا ابتا ويرده ما رد قول الفرا
او تضمها على التشبيه بنحو ثبة وهبة وهو شاذ حكى سيبويه عن
الخليل انه سمع يا امت بالضم واجازه الفرا والنحاس ومنعه
الزجاج وقد قرى بهن فبالكسر قرا الجميع الا ابن عامر وبالفتح
قرا ابن عامر وبالضم قرى في الشواذ وربما جمع بين التا والالف

فقيل يا ابتا ويا امتا وعليه قوله يا ابتا علك او عساكا وقد جمع
بين العوض والمعوض فهو كقوله اقول يا اللهم يا اللهم وسبيل
ذلك الشعر وزعم ابن مالك ان الالف في يا ابتا هي التي توصل
بها اخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وانها ليست
بدلا من اليا والاول قول ابن جني وربما جمع بين التا واليا فقيل
يا ابتي ويا امتي وعليه قوله ايا ابتي لازلت فينا فانما لنا امل
في العيش ما دمت عايشا وهو ضرورة خلافا لكثير من
الكوفيين والاول اسهل من هذا الذهاب ضرورة المعوض منه
وهو اليا وربما قيل يا ابات وعليه قوله كانت فينا غريبات
فقيل اراد يا ابت ثم اشبع وقيل اراد يا ابتا ثم قلب وقيل اراد
يا ابا على لغة القصر ثم قدر لحاق اليا وابدل منها التا واقتصر
في النظم على قوله وفي الندا ابت امت عرض واكسر او افتح ومن
اليا التا عوض ولا يجوز تعويض التا ابت من يا المتكلم الا
في الندا خاصة فلا يجوز جا في ابت ولا رايت ابت ولا مررت
بابت والدليل على ان التا في يا ابت ويا امت عوض من اليا
انهما لا يكادان يجتمعان عند البصريين وطايفة من الكوفيين
والدليل على انها للتانيث انه يجوز ابدالها في الوقف هاء
عند جمهور البصريين وطايفة من الكوفيين والدليل على
وذهب الفرا الى انه يوقف بالتا وحجة البصريين انها تشبه
هاء صيا قلة وحجة الفرا انها عوض من حرف لا يتغير وقفا
وقد وقف ابو عمرو بالتا وهو راس البصريين ورسمت في المصحف
بالتا ويجوز رسمها بالها **فصل واذا كان المنادى مضافا
الى مضاف الى اليا** نحو يا غلام غلامي **فاليا ثابتة لا غير** ولا
حذفها لبعدها عن المنادى وهي اما ساكنة او مفتوحة **كقولك
يا ابن اخي ويا ابن خالي** ويا ابنة خالي ويا بنت خالي **الا ان كان**

المنادى **ابن عم او ابن ام** او ابنة عم او ابنة ام او بنت عم او بنت
ام **فالاكثر** حذف اليا **والاجتزا بالكسرة عن اليا** كقولك يا ابن عم
ويا ابن ام بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاجي لا تركيب بل اضافتان
وقال في الارتشاف نقلا عن اصحابه انهم حكموا للاسمين بحكم اسم
واحد وانهم حذفوا اليا حذفها من خمسة عشر اذا اضافوها
لليا فليس الا اضافة واحدة انتهى **او ان يفتحا** ثم قيل **للتركيب
المزجي** كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بفتح الميم فيهما وقيل الاصل
عما واما بقلب اليا الفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا
عليها والاول قيل هو مذهب سيبويه والبصريين والثاني
قول الكسائي والفرا وابي عبيدة وحكي عن الاخفش **وقد
قري في السبع قال ابن ام بالوجهين** الكسر والفتح واليهما اشار
الناظم بقوله وفتح او كسر وحذف اليا استمر في يا ابن ام يا ابن
عم لا مفر والعرب **لا يكادون يثبتون اليا ولا الالف** فيهما
الا في الضرورة كقوله وهو ابو زبيد الطاءي واسمه حرملة بن
المنذر في مرثية اخيه **يا ابن امي ويا شقيق نفسي** انت خليتني
لدهر شديد **وقوله** وهو ابو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة
يا ابنة عما لا تلومي واهجعي وانمي كما بني خضاب الاشجع ويروى
لا يخرق اللوم حجاب مسمعي **هذا باب في ذكر اسما لازمت
الندا** فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا
اليها وهي كثيرة **منها فل** بضمتين **وفلة** بضم التا وهما عند سيبويه
كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان فغل **بمعنى رجل** وفلة
بمعنى **امراة وقال ابن مالك وجماعة** منهم ابن عصفور وابن
العلج فله وفلة كناية عن علم من يعقل ففل **بمعنى زيد** وفلة بمعنى
هند ونحوهما من اعلام الاناسي ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا
وانما لزم من قوله ويقال يا فل للرجل ويا فل للمراة بمعنى يا فلان

قال في التسهيل ومكرمان وملأمان وملأم ولؤمان ونومان [illegible]

ويا فلانة فظاهره ان فل وفلة كناية عن علم من يعقل لانه
جعلهما بمعنى فلان وفلانة وهما كنايتان عن علم من يعقل قاله
المرادي وما قاله ابن مالك هو والجماعة وهم بفتح الهاء مصدر
وهم بالكسر اذا غلط وانما ذلك الذي هو بمعنى زيد وهند هو
فلان وفلانة لا فل وفلة والحق ان ما قاله ابن مالك مبني
على ان اصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين
وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول
ان اصلهما فلان وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل ياء محذوفة
كيد ومادته ف ل ى وتصغيره فلي اذا سمي به ومذهب الكوفيين
ان لامه نون واصله فلان ثم رخم بحذف الالف والنون
ومادته ف ل ن وتصغيره فلين ورد بانه لو كان اصله فلانا
لقيل في ترخيمه فلا ولما قيل في التانيث فلة ولما اختص بالندا
كما ان فلانا كذلك واما قوله وهو ابو النجم العجلي تضل منه
ابلي بالهوجل في لجة امسك فلانا عن فل فقال ابن مالك
هو فل الخاص بالندا استعمل في غير الندا مجرورا بعن للضرورة
وصرح بذلك في النظم ايضا فقال وجر في الشعر فل وليس
كذلك والصواب ان اصل فل هذا المجرور بعن فلان وانه
حذف منه الالف والنون والتقدير امسك فلانا عن فلان
اي عن كل في لجة بفتح اللام اي اختلاط الاصوات وليس حذف
الالف والنون منه للترخيم وانما هو للضرورة كقوله وهو
لبيد درس المنا بمتالع فابان فتقادمت بالحبس والسوبان
اي درس المنازل فحذف الزاي واللام ضرورة ودرس
عفا ومتالع بضم الميم وبالتا المثناة فوق اسم موضع وقيل
جبل وكذلك ابان بالموحدة والحبس بفتح الحاء المهملة واسكان
الموحدة وفي آخره سين مهملة والسوبان بضم السين المهملة

[illegible]

٣٨١

وسكون الواو وبالبا الموحدة وفي آخره نون اسماء مواضع
ومنها لؤمان بضم اوله وبهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللوم
والخبث ونومان بفتح اوله وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم
ولا يقاس عليهما وهذا معنى قول النظم وفل بعض ما يخص بالندا
لؤمان نومان كذا ومنها فعل بضم الفا وفتح العين المعدول عن
فاعل كغدر بالغين المعجمة وفسق سبا للمذكر بمعنى يا غادر و
يا فاسق واختار ابن عصفور كونه قياسا فيقاس عليه ما اشبهه
واختار ابن مالك كونه سماعيا والى ذلك اشار في النظم بقوله
وشاع في سب الذكور فعل ولا تقس ومنها فعال بفتح الفاء
وكسر اللام المعدول عن فاعلة او فعيلة كفساق وخباث سبا
للمؤنث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة وقوله وهو الحطيئة يهجو
امراته اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع
فقعيدته مبتدا ولكاع خبر فاستعمله في غير الندا اجرا ضرورة
وقيل لا ضرورة والخبر قول محذوف والتقدير قعيدته يقال
لها يا لكاع فحذف الخبر وحرف الندا وقعيدة الرجل امراته
سميت بذلك للزومها البيت ومعنى لكاع خسيسة وينقاس
فعال هذا الذي هو سب للمؤنث وفعال بمعنى الامر كنزال
بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف
تصرفا كاملا فخرج نحو دحرج لانه رباعي وشذ دراك من
ادرك وخرج نحو كان لانه ناقص وخرج نحو نعم وبئس لانهما
جامدان وخرج نحو يذر ويدع لانهما ناقصا التصرف هذا مذهب
سيبويه وخالفه المبرد في البابين فقال لا يقال منهما الا ما
سمع ولا يقيس فيهما والاول اصح واليه اشار في النظم بقوله
واطردا في سب الانثى وزن يا خباث وهكذا الامر من الثلاثي
هذا باب الاستغاثة وهي ندا من يخلص من شدة او

وسكون

يعين على مشقة اذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف الذي ينادي به المستغيث يا لانها ام حروف النداء وجب كونها مذكورة لان الغرض من ذكرها اطالة الصوت كما تقدم والحذف مناف لذلك وغلب في المنادى المستغاث جر بلام واجبة الفتح لانه واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح معه والى ذلك اشار الناظم بقوله اذا استغيث اسم منادى خفضا باللام مفتوحا كيا لَلمرء كقول عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين وقول الشاعر يا لَلقوي ويا لَلاشاله قومي لاناس عتوهم في ازدياد الا ان كان المستغاث يا المتكلم نحو يا لي او معطوفا على مستغاث ولم يعد معه يا فيكسر اللام نحو يا لزيد ولعمرو للمسلمين فان اعيدت معه يا فتحت اللام نحو يا لزيد ويا لعمرو للمسلمين وعليه البيت السابق والى ذلك اشار الناظم بقوله وافتح مع المعطوف ان كررت يا وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا ولام المستغاث له مكسورة دائما على الاصل كقوله وهو عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين بكسر لام المسلمين وقول الشاعر يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا لَلكهول وللشبان للعجب بكسر لام العجب الا ان يكون المستغاث له ضميرا غير يا المتكلم فتفتح لامه نحو يا لزيد لك او له ويجوز ان يكون للمستغاث به وله ضميرين فتقول يا لك لي تستغيث المخاطب لنفسك قاله في النهاية ويجوز ان لا يبتدأ المستغاث باللام فالاكثر حينئذ ان يختم بالالف عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان واليه اشار الناظم بقوله ولام ما استغيث عاقبت الف كقوله يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان فيزيد مستغاث والالف فيه عوض من اللام ولآمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل أمل ونيل بفتح النون مصدر نال مفعول آمل والعز مقابل

الهوان والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل وقد يخلو المستغاث منهما اي من اللام والالف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقولك يا زيد لعمرو وكقوله الا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للاريب فالا حرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف ليا المتكلم محذوفة اجتزا بالكسرة وللعجب مستغاث له والغفلات عطف عليه والاريب العالم بالامور ويعطى المتعجب منه فيما مر حكم المستغاث من غير فرق والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثله اسم ذو تعجب الف وهو على قسمين احدهما ان ترى امرا عظيما فتنادي جنسه كقولهم يا لَلما وللدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما والثاني ان ترى امرا تستعظمه فتنادي من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلما ويجوز الاستغنا عن اللام بالالف نحو قوله يا عجبا لهذه الفليقه هل تذهبن القوباء الريقه وهذا البيت لاعرابي اصابته قوباء فقيل له اجعل عليها شيا من ريقك وتعهدها بذلك فانها ستذهب فتعجب لذلك والفليقة الداهية وقد يخلو المتعجب منه من اللام والالف نحو يا عجب

هذا باب الندبة بضم النون حكم المندوب وهو المتفجع عليه حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز وقمت فيه بامر الله يا عمرا وحكما كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب واعمراه واعمراه والمتوجع منه لكونه محل الالم كقول قيس العامري فوا كبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء او لكونه سبب الالم كقول قيس الرقيات تبكيهم الدهماء معولة وتقول سلمى وارزيتيه وكقول القائل وامصيبتاه لان الرزية والمصيبة سبب الالم الذي حصل له وصورة المندوب صورة المنادى

المخاطب وليس منادى الا ترى انك لا تريد منه ان يجيبك ويقبل
عليك ومن ثم منعوا في الندبة يا غلامك لان خطاب احد المسميين
ينا قض خطاب الاخر ولا يجمع بين خطابين واجازوا في الندبة
واغلامك فلذلك قال حكم المندوب حكم المنادى وقال الناظم
ما للمنادي اجعل لمندوب فيضم ان كان مفردا كما في نحو وازيد
وينصب ان كان مضافا كما في نحو وا امير المؤمنين او مطولا كما
في نحو وا ضاربا عمرا واذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه
كقوله وافقعسا واين مني فقعس الا انه لا يكون نكرة كرجل
فلا يقال وا رجلاه خلافا للرياشي مدعيا انه جاء في الحديث وا جبلاه
فان صح فهو نادر ولا معرفا مبهما كاي والمضمر واسم الاشارة
والموصول فلا يقال وا ايها ولا وا انتاه ولا وا هذاه ولا
وا من ذهباه لان القصد من الندبة الاعلام بعظمة المصاب
فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام والى ذلك اشار
الناظم بقوله وما نكر لم يندب ولا ما ابهما الا ما كان موصولا
غير مبدو بال وصلته مشهورة فيندب عند الكوفيين خلافا
للبصريين نحو وا من حفر بير زمزماه فانه في شهرته بمنزلة
وا عبد المطلباه وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع
على منع ندبة الموصول المبدو بال وان اشتهرت صلته فلا يقال
وا الذي حفر بير زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة وال وبذلك
يتقيد قول النظم ويندب الموصول بالذي اشتهر وتقدم
الخلاف في ندائه واصل زمزم زمم ابدلت الميم الثانية زايا
قاله في الفردوس الا ان الغالب انه يختم بالالف اطالة للصوت
كقوله وموجر به وقمت فيه بامر الله يا عمراه والى ذلك
اشار الناظم بقوله ومنتهى المندوب صله بالالف واما لحاق
توابع المندوب فقال ابن الخباز في النهاية انه لا خلاف في جواز

كما انها

كما انها آخر الصفة اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمراه
واما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل ان
لا تلحق البيان والتوكيد وعندي انها تدخل اخر البدل لانه قايم
مقام المبدل منه فتقول وا غلاميا زيداه وتدخل العطف
النسقي نحو وازيد واعمراه انتهى وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم
من قول عمرو واعمراه واعمراه ويحذف لهذه الالف ما قبلها من
الف نحو وا موساه والى ذلك اشار الناظم بقوله متلوها
ان كان مثلها حذف واجاز الكوفيون قياسا قلب الالف
يا فقالوا وا موسياه او من تنوين ظاهر او مقدر في اخر صلة
نحو وا من حفر بير زمزماه بحذف التنوين من زمزم فانه منصرف
باعتبار انه علم على القليب وان اعتبر انه علم على البير فهو غير منصرف
وفيه تنوين مقدر كما صرح به في اول باب الاضافة او تنوين
في مضاف اليه نحو وا غلام زيداه او في علم محكي نحو واقام
زيداه فيمن سمه قام زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك
تنوين الذي به كمل من صلة او غيرها واجاز الكوفيون حذف
التنوين واثباته مع فتحه فيقولون وا غلام زيدناه محافظة
على بقا الف الندبة ومع كسره وقلب الالف يا فيقولون
وا غلام زيدنيه على اصل التقا الساكنين واجاز الفرا حذف
التنوين مع ابقا الكسرة وقلب الالف يا فيقول وا غلام زيديه
ولا يجيز البصريون الا حذف التنوين لالتقا الساكنين كما في
اجتماع الالفين ويحذف لهذه الالف ما قبلها من ضمة بنائية
نحو وازيداه ووا منذاه فيمن اسمه منذ او كسرة اعرابية نحو
وا عبد الملكاه او بنائية نحو وا حذاماه لان ما قبل الالف لا
يكون مضموما ولا مكسورا فان اوقع حذف الكسرة والضمة
في لبس ابقيا وجعلت الالف يا بعد الكسرة نحو وا غلامكي اذ

لو قيل واغلامكا التبس بالمذكر وواوا بعد الضمة نحو واغلا
واغلامكموا اذ لو قيل واغلامها واغلامكا التبس المذكر بالمؤنث
في الاولى والجمع بالمثنى في الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله
والشكل حتما اوله مجانسا ان يكن الفتح بوهم لابسا ولك في
الوقف زيادة ها السكت بعد احرف المد الثلاثة توصلا
الى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكموه والى ذلك
اشار الناظم بقوله وواقفا زدها سكت ان ترد فان وصلت
حذفتها الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي واحر قلباه
ممن قلبه شبم ولك حينئذ ضمها تشبيها بها الضمير وكسرها
على اصل التقا الساكنين واجاز الفرا اثباتها في الوصل بالوجهين

فصل واذا ندب المضاف للياء الجائز فيه اللغات الست
فعلى لغة من قال يا عبد بالكسر او يا عبد بالضم او يا عبدا بالفتح
مع حذف اليا فيهن او يا عبدا بالالف المنقلبة عن اليا او
يا عبدي بالاسكان في اليا يقال في هذه اللغات الخمس واعبدا
او على لغة من قال يا عبدي بالفتح في اليا او يا عبدي بالاسكان
في اليا يقال واعبديا بابقا الفتح على الاول وهو يا عبدي
بالفتح واجتلابه على الثاني وهو يا عبدي بالاسكان وقد
تبين من جواز واعبدا وواعبديا في يا عبدي بالاسكان ان لمن
اسكن اليا ان يحذفها في الندبة ويقول واعبدا او يفتحها
ويقول واعبديا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقايل واعبدا
واعبدا من في الندا اليا ذا سكون ابدا والفتح راي سيبويه
وهو اقيس واقل عملا والحذف راي المبرد والحاصل انه اذا ندب
على لغة من حذف اليا فان كان ما قبلها مفتوحا اقرت الفتحة على
حالها واتى بالف الندبة وان كان مكسورا او مضموما جعل بدل
الكسرة والضمة فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من ابدل اليا

الفا

الفا حذفت الالف المبدلة وزيدت الف الندبة كما يفعل في
المقصور وعلى لغة من اثبت اليا مفتوحة زيدت الالف ولم
يحتج الى عمل ثان لان اليا متهيئة بالفتحة لمباشرة الالف
وعلى لغة من يثبت اليا ساكنة جاز حذف اليا لالتقا الساكنين
وابقاوها مفتوحة واذا قيل يا غلام غلامي لم يجز في الندبة
حذف اليا لان المضاف اليها وهو غلام الثاني غير منادى
لانه مضاف اليه المنادى والمضاف اليه المنادى غير منادى
وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم تحذف في الندا لم تحذف
في الندبة

هذا باب الترخيم

وهو لغة التسهيل والتليين يقال صوت رخيم اي سهل لين واصطلاحا حذف
بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم الندا
وترخيم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير
وسياتي في باب التصغير ترخيم المنادى اي حذف اخره
تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة لان المعارف كثر نداوها
فدخلها التخفيف بحذف آخرها وخص الاخر بذلك لانه محل
التغيير غير مستغاث مجرور باللام ولا مندوب ولا ذي
اضافة ولا ذي اسناد فلا يرخم نحو قول الاعمى يا انسانا خذ
بيدي لانه نكرة ولا نحو قولك بالجمع لان المستغاث المجرور
باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور مثله فكان
غير منادى اذ لم تعمل اداة الندا في لفظه وانما عملت في موضعه
فان لم يجر باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في حكاه
واقره عليه شراحه كالصفار وابن خروف والسيرافي وعبارة
التسهيل تقتضيه فانه قيد المنادى بكونه مبنيا والمستغاث
المجرور معرب وغير المجرور المفرد مبني وشاهد ترخيمه قوله
اعام لك ابن صعصعة بن سعد قال ابن الضايع وهذا ضرور

ويستغنى عنها ومن الف ندبة فيما آخره الف ... تقول في ندبة عبد الله واعبد الله ... بدون الحاق الف الندبة والها ... ونقل ابو حيان عن ... انهم يقولون واعبد الله ... وما يصح

الشبم البرد وقد شبم الماء فهو شبم ... مختار

وقد ناداه بغير يا وذلك ممنوع وسمع ترخيمه ومعه اللام
كقوله • كلما نادى مناد منهم • يا لتيم الله قلنا يا لمال • وهو
ضرورة اتفاقا ولا يرخم نحو وا جعفرا لان المندوب ليس منادى
حقيقة وان كانت صورته صورة المنادى لانه لا يطلب
اقباله ولا يرخم نحو يا امير المؤمنين لان المضاف اليه منزل
من المضاف منزلة التنوين مما قبله فليس باخر المنادى حقيقة
ولا يرخم نحو يا تابط شرا علما لان اصله الجملة وجزوها الثاني
ليس منادى ونقل عن الكوفيين اجازة ترخيم ذي الاضافة
بحذف عجز المضاف اليه تمسكا بنحو قوله • ابا عرو لا تبعد
فكل ابن حرة • سيدعوه داعي ميتة فيجيب • اراد يا ابا
عروة فحذف حرف الندا ورخمه بحذف التا واجيب بانه نادر و
تبعد بفتح التا المثناة فوق وسكون الموحدة وفتح العين من
البعد بفتحتين وهو الهلاك وميتة بكسر الميم هيئة من الموت
واندر من هذا حذف المضاف اليه باسره كقوله • يا عبد هل
تذكرني ساعة اراد يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له وزعم ابن مالك
في النظم والتسهيل وشرحه انه قد يرخم ذو الاسناد وان عزا
نقل ذلك عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص يعني سيبويه
في باب النسب على ان من العرب من يرخمه فيقول في تابط شرا
يا تابط ورتب على ترخيمه النسب اليه قال ولا خلاف في النسب
اليه انتهى ولاشتهار المنع في المسألة عن سيبويه اعتنى بذكرها
ونبه على ان صاحب المنع هو الناقل للاجازة عن العرب والذي
نقل عن سيبويه وقع له في باب الاضافة الى الحكاية قال فاذا
اضفت الى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس
وخمسة عشر فيلزمه الحذف كما لزمها وذلك قولك في تابط
شرا تابطي قال ويدل على ذلك ان من العرب من يفرد فيقول

يا تابط

يا تابط اقبل فيجعل الاول مفردا فكذلك يفرده في الاضافة
يعني في النسب هذا نصه في المسألة في باب النسب ونص في باب
الترخيم على المنع فقال واعلم ان الحكاية لا ترخم لانك لا تريد ان ترخم
غير منادى وليس مما يغيره الندا وذلك نحو يا تابط شرا قال ولو
رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى يا دار عبلة بالجواء تكلمي انتهى واذا
كان للمجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضين في بابين فالعمل
على المذكور في بابه لانه بصدد تحقيقه وايضاحه بخلاف ما يذكر
في غير بابه فانه لم يعتن به كاعتنائه بالاول لكونه ذكره استطرادا
هنا اذا لم يثبت انه رجع عن احدهما ولم يكن هنالك تاريخ
وقول النظم وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل يوهم انه لم ينقله عنه
غيره وقد عرفت ما فيه وعمرو هذا المذكور في النظم هو امام النحو
رحمه الله وسيبويه لقبه وهو لفظ فارسي معناه رايحة
التفاح قال البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة في لغة
العجم مقلوبة والسيب التفاح وويه الرايحة والتقدير رايحة
التفاح وقيل كانت امه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان
كل من يلقاه يشم منه رايحة التفاح وقيل كان يعتاد شم
شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف
الفواكه وقيل لانه كان ابيض مشربا بحمرة كان خدوده لون
التفاح وكنيته ابو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتى اذا اطلق
لم ينصرف الا اليه وان كان لقب سيبويه جماعة غيره منهم
محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز
الاصفهاني وابو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المعزي ثم ان
كان المنادى مختوما بتا التانيث جاز ترخيمه مطلقا سوا
اكان تعريفه بالعلمية ام بالقصد والاقبال وسوا اكان على
اربعة احرف ثم اقل والى ذلك اشار الناظم بقوله • وجوزنه

مطلب معنى لفظ سيبويه

مطلب لقب سيبويه اربعة في الصغير كلهم لكنيته

مطلقا فى كل ما انث بالها تقول فى هبة علما ياهب بحذف التا
وفى جارية يا جارى بحذف التا ومنع المبرد ترخيم ما فيه التا
من النكرات المقصودة ويرده السماع قالوا يا شا ادجنى
بالجيم المضمومة وبالنون اى يا شاة اقيمى ولا تسرحى يقال
شاة داجن اذا الفت البيوت واستانست قاله ابن السكيت
وقال العجاج جارى لا تستنكرى عذيرى سيرى واشفاقى
على بعيرى، اراد يا جارية فحذف حرف الندا ورخمه بحذف
الها وتقدم ان حذف حرف الندا لا يجوز مع اسم الجنس المعين
الا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال
المعجمة هو الامر الذى يحاوله الانسان مما يعذر عليه وسيرى
واشفاقى بدل تفصيل من عذيرى وان كان المنادى مجردا من
التا اشترط بجواز ترخيمه كونه علما زايدا على ثلاثة احرف
والى ذلك يشير قول النظم واحظلا ترخيم ما من هذه الها قد
خلا الا الرباعى فما فوق العلم كجعفر علم رجل وسعاد علم
امراة فيقال فيهما يا جعف ويا سعا ولا يجوز ذلك الترخيم
فى نحو انسان المعين لان تعريفه بغير العلمية واجاز بعضهم ترخيمه
قياسا على قولهم اطرق كرا ويا صاح وهو قياس على شاذ ولا
يجوز ذلك فى نحو زيد من كل ثلاثى ساكن الوسط ولا فى نحو حكم
من كل ثلاثى محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زايدين
على ثلاثة احرف فحذف اخرهما اجحاف هذا مذهب الجمهور
وقيل يجوز الترخيم فى محرك الوسط كحكم وحسن فيقال يا
حك ويا حس دون ساكنه كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفرا
اجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجراهم نحو سقر لحركة
وسطه مجرى زينب فى ايجاب منع الصرف لا مجرى هند فى اجازة
الصرف وعدمه وقيل يجوز الترخيم فيهما وهو قول بعض الكوفيين

اما المحرك الوسط فلما تر واما الساكنة فقياسا على تحويد فى
غير الترخيم فان اصلها يدى بسكون الدال ودخلها الحذف وجوبا
فدخوله جوازا اولى فصل والمحذوف للترخيم اما حرف
واحد وهو الغالب نحو يا جعف ويا سعا وقراءة بعضهم وهو
ابن مسعود ونادوا يا مال والذى حسن الترخيم لاهل النار
ضعفهم عن اتمام الاسم لانهم فى غنية عن الترخيم واما حرفان
وذلك اذا كان الحرف الذى قبل الاخر من احرف اللين وهى
الالف والواو والياء حال كون حرف اللين ساكنا بناء على اطلاق
اللين على هذه الاحرف سواء اكانت ساكنة ام متحركة والمحققون
يخصون احرف اللين بالساكنة فالقيد على الاول مخصص وعلى
الثانى كاشف وفى بعض النسخ من احرف العلة وهو اصوب
لان الاصل فى القيد التخصيص زايدا لا اصليا مكملا اربعة
فصاعدا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومع الاخر احذف الذى
تلا ان زيد لينا ساكنا مكملا اربعة فصاعدا وقبله حركة من
جنسه على الاصح لفظا كمروان ومسكين ومنصور او تقديرا
كمصطفون ومصطفين علمين سواء اكان الحرف الاخير زايدا ام
اصليا وذلك نحو مروان فان الالف والنون فيه زايدان و
بالمد علما منقولا من جمع اسم فهمزته اصلية لانها بدل من لام الكلمة
واصلها اسماو ابدلت الواو همزة لتطرفها اثر الف زايدة فوزنه
افعال ومنصور علما ومسكين علما منقولين من وصفى المفعول
والفاعل فالراء من الاول والنون من الثانى اصليتان وما قبلها
زايد فيحذف عند الترخيم من مروان الالف والنون وتقول
يا مرو ومن اسما الالف والهمزة وتقول يا اسم ومن منصور الواو
والراء وتقول يا منص ومن مسكين اليا والنون وتقول يا
مسك ومن مصطفون ومصطفين الواو واليا والنون وتقول

يا مصطف كما سياتي قال الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك
يا مروان ان مطيتي محبوسة ترجو الحبا وربها لم ييأس اراد
يا مروان فرخمه بحذف الالف والنون والحبا بكسر الحا المهملة
وبالبا الموحدة والمد العطا وربها صاحبها وقال ابو زبيد
الطائي على ما زعم اللخمي او لبيد على ما زعم النحاس في شرح الكتاب
يا اسم صبرا على ما كان من حدث ان الحوادث ملقي ومنتظر
اراد يا اسماء فرخمه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبري على
الحوادث فان بعضها ملقي وبعضها منتظر بخلاف نحو شمأل
بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد علما
فتقول في ترخيمه يا شمأ بحذف اللام فقط دون الهمزة لان
زايده وهو الهمزة غير حرف لين قال في النهاية واختلف في نحو
معد هل الزايد الاول او الثاني فمن قال الزايد الاول حذف
الاخر لتطرفه ثم حذف الذي قبله لان لفظه كلفظه ومن قال
الزايد الثاني حذفه وابقى ما قبله وهذه المسئلة ذكرها
سيبويه في مخيتر ومسود وبخلاف نحو هبيخ بفتح الها والبا
الموحدة والمثناه التحتانيه المشدده وفي آخره خا معجمة الغلام
الممتلئ وقنور بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها
را مهملة الصعب اليبوس من كل شيء حال كون هبيخ وقنور علمين
فتقول في ترخيمهما يا هبي ويا قنو بحذف آخرهما فقط ولا يحذف
ما قبله لتحرك حرف اللين فيهما وهو اليا في هبيخ والواو في
قنور وبخلاف مختار ومنقاد علمين فتقول في ترخيمهما يا
مختا ومنقا بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله لاصالة
الالف فيهما فانهما منقلبان عن اصل فاصل مختار ومنقاد
مختير ومنقود بفتح اليا والواو او كسرهما فلما تحركا وانفتح ما
قبلهما قلبا الفا والمنقلب عن اصل اصل واجاز الاخفش ان

يقال

[illegible]

صبرا نصب على المصدر اي اصبر صبرا [illegible]

يقال في ترخيمهما يا مخت ويا منق بحذف الالف من كل منهما
مع الاخر نظرا الى الحالة الراهنة وبخلاف نحو سعيد وثمود
وعماد فتقول في ترخيمهن يا سعا ويا ثمو ويا عما بحذف الدال
فيهن فقط ولا يحذف ما قبلها من اليا والواو والالف وان كان
كل منهما حرف لين زايدا لان السابق على حرف اللين حرفان
لا ثلاثة وهذا محترز قوله مكملا اربعة واجاز الفرا حذف
اليا والالف مع الاخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف
الواو مع الاخر في نحو ثمود في لغة من يجعله اسما براسه ولا
ينتظر المحذوف فيقول يا سع ويا عم ويا ثم واما على لغة
من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز يا
ثمو بحذف الدال فقط لان بقا الواو يستلزم عدم النظير
اذ ليس في العربية اسم متمكن في اخره واو لازمة قبلها ضمة
ورد بانه يلزم بقا الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف
القياس والواو حينيذ لا يحكم لها بحكم الاخر بل بحكم الحشو
فلا يلزم ما قاله وبخلاف نحو فرعون وغرنيق بضم الغين المعجمة
وسكون الرا وفتح النون طير من طيور الما طويل العنق حال
كونه علما فتقول في ترخيمها يا فرعو ويا غرني بحذف اخرهما
فقط ولا يحذف الواو واليا لعدم مجانسة الحركة لهما والجرمي
والفرا لا يشترطان المجانسة فيجيزان حذف اللين وان كان
قبله فتحة فيقولان يا فرع ويا غرن لبقا الاسم المتمكن على
ثلاثة احرف والى ذلك اشار الناظم بقوله والخلف في واو
ويا بهما فتح قفي ولا خلاف في جواز حذف الواو واليا مع الاخر
من نحو مصطفون ومصطفين علمين فتقول فيهما يا مصطف
بحذف الواو والنون من الاول واليا والنون من الثاني لان
اصلهما مصطفيون ومصطفيين بضم اليا في الاول

وكسرها في الثاني ولكنهم قلبوها الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين فالحركة المجانسة
وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني وان لم تكن ملفوظة
فهي مقدرة والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ
كما سبق في قوله وقبله حركة من جنسه لفظا او تقديرا وهو ماخوذ
من قول التسهيل مسبوق بحركة تجانسه ملفوظة او مقدرة
والمحذوف للترخيم اما حرف واحد وحرفان كما تقدم واما كلمة
برأسها وذلك في المركب المزجي واليه اشار الناظم بقوله
والعجز احذف من مركب تقول في ترخيم معدي كرب وبعلبك
وسيبويه وخمسة عشر علما يا معدي ويا بعل ويا سيب ويا خمسة
ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع اكثر الكوفيين
ترخيم المختوم بويه والمنقول ان العرب لم ترخم المركب
المزجي وانما اجازه النحويون قياسا واما كلمة وحرف وذلك
في اثنا عشر علما تقول اذا رخمته يا اثن بحذف الالف
وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تركبه نص على ذلك سيبويه
لان عشر في موضع النون فنزلت مع الالف منزلة الزيادتين
في اثنان علما ولذلك اعرب وقد يحذف المضاف اليه واخر
المضاف جميعا نحو يا صاح اصله يا صاحبي قاله ابن خروف
والجوهري وابن بري وجماعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب
على غير قياس فصل الاكثر في لسان العرب ان ينوى
المحذوف فلا يغير ما بقي عن حاله من حركة او سكون بل يبقى على
فتحه ان كان مفتوحا تقول في جعفر يا جعف بالفتح وعلى
كسره ان كان مكسورا تقول في حارث يا حار بالكسر وعلى ضمه
ان كان مضموما تقول في منصور يا منص بتلك الضمة الموجودة
قبل الترخيم وعلى سكونه ان كان ساكنا تقول في زهير قل يا زهي

وزعم ابن خروف ان اصله [illegible] ... بعد ذلك الترخيم بحذف الياء ... قلت ما زاد الا ... دائرة الشذوذ ... لا داعي اليه

بالسكون وتقول في ثمود وعلاوة وكروان اعلاما يا ثمو
ويا علاو ويا كرو ببقاء الواو على صورتها في الامثلة الثلاثة
من غير ابدال لانها ليست طرفا في التقدير لان الحرف المحذوف
بعدها في نية الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر واليها اشار
الناظم بقوله * وان نويت بعد حذف ما حذف * فالباقي استعمل
بما فيه الف * ويجوز ان لا ينوى المحذوف فيجعل الباقي
بعد الحذف اسما برأسه ويجعل الحرف الذي قبل المحذوف
كانه اخر الاسم في اصل الوضع من غير حذف فلا يبقى على حاله
بل يضم وتسمى لغة من لا ينتظر واليها اشار الناظم بقوله
واجعله ان لم تنو محذوفا كما * لو كان بالاخر وضعا تمما *
فتقول يا جعف ويا حار ويا هرق بالضم فيهن وكذا تقول
يا منص بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل
الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها
وتقول يا ثمي بابدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول في جمع
جرو بتثليث الجيم ودلو على افعل بضم العين الاجري والادلي
والاصل الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة
كسرة والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظير لانه ليس في [illegible]
اسم معرب اخره واو لازمة مضموم ما قبلها واما تجدد
بناؤه حكمه حكم المعرب وخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وجعله
على عارض وخرج بالمعرب المبني اصالة نحو هو واما اسماء
البلدان نحو سمنو والبهنو في الاقليم الصعيدي فالظاهر
انها غير عربية وقلنسوة وخرج بذكر الضم نحو دلو فان ما
قبل الواو ساكن وخرج باللزوم نحو هذا ابوك فان الواو فيه
ليست بلازمة فانها تقلب الفا في النصب وياء في الجر وتقول
في علاوة يا علاء بابدال الواو همزة لتطرفها بعد الف زائدة كما في كساء

فان اصله كساو لانه من كسوت فابدلت الواو همزة لما ذكر وها
يكرا بابدال الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يكن بعد
ساكن كما في العصا والعلاوة بكسر العين المهملة ما علقته على
البعير بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والرا طاير طويل
العنق وهو ذكر الحبارى فصل تختص ما فيه تا
التانيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية بل مطلق
التعريف فيه كاف ولو بالقصد ولا زيادة على الثلاثة احرف
كما مر في قوله ثم اذ كان المنادى مختوما بتا التانيث جاز ترخيمه
مطلقا تقول في هبة علما يا هب وفي جارية لمعينة يا جاري
ومنها انه اذا حذفت منه التا توفر من الحذف ولم يستتبع
حذفها حذف حرف قبلها لان تا التانيث في حكم كلمة منفصلة
عما قبلها والى ذلك اشار الناظم بقوله والذي قد رخما بحذفها
وفر بعد فتقول في ترخيم عقنباة بفتح العين المهملة والقاف
وسكون النون بعدها موحدة فالف فتا تانيث صفة
للعقاب يقال عقاب عقنباة اي ذو مخالب حداد يا عقنبا
بالالف ولا تحذف لما مر ومنها انه لا يرخم الا على نية المحذوف
خوف الالتباس بالمذكر تقول في ترخيم مسلمة بضم الميم
وحارثة بالحا المهملة والثا المثلثة وحفصة يا مسلم ويا
حارث ويا حفص بالفتح فيهن ولا تقول يا مسلم ويا حارث
ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف بلا اللبس
بينه وبين المذكر لا ترخيم فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله
والتزم الاول في كمسلمه فان لم يخف لبس جاز ترخيمه على
لغة من لا ينتظر المحذوف كما في نحو همزة علما بضم الها وفتح
الميم وبالزاي وهو المغتاب يستوي فيه المذكر والمؤنث
يقال رجل همزة وامراة همزة وفي التنزيل ويل لكل همزة لمزة

بفتح الميم علم رجل وليست التا فيه للفرق بين المذكر والمؤنث
فتقول اذا رخمتها على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم
فيهما اذ لا لبس بذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز
الوجهين في كمسلمه ومنها ان نداه مرخما اكثر من ندائه تاما
من غير ترخيم كقوله وهو امرو القيس الكندي افاطم مهلا بعض
هذا التدلل فان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي اراد يا
فاطمة وازمعت بزاي وعين مهملة اي احكمت عزمك والصرم
القطع والاجمال الاحسان ولكن يشاركه في هذا الحكم
الاخير مالك وعامر وحارث فترخيمهن اكثر من تركه الترخيم
لكثرة استعمالهن في الندا ووجه اختصاص ما فيه تا
التانيث بذلك انه لا يتوقف على كثرة استعماله فافترقا
فصل يجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط
احدها ان يكون ذلك في الضرورة الشرط الثاني ان
يصلح الاسم المراد ترخيمه في الضرورة للندا اي لمباشرة
حرف الندا واليهما اشار الناظم بقوله ولاضطرار رخموا
دون ندا ما للندا يصلح فلا يجوز ترخيم الضرورة نحو
الغلام مما فيه ال فانه لا يصلح لمباشرة حرف الندا ومن شو
اهد من جمل من ترخيم الضرورة قول العجاج اوالفا مكة
من ورق الحمى بفتح الحا المهملة وكسر الميم واصله الحمام
بالتخفيف فحذفت الميم الثانية وقلبت الالف يا للقافية
وقيل حذفت الالف وابدلت الميم يا ويحتمل ان يكون حذف منه
الالف والميم للضرورة كقوله درس المنا بمتالع وكسرت
الميم الاولى للقافية واليا اشباع وورق بضم الواو جمع ورقا
وهي التي في لونها بياض الى سواد الشرط الثالث ان يكون
المرخم في الضرورة اما زايدا على الثلاثة وذلك ماخوذ من

قول الناظم نحو احدا او مختوما بتا التانيث فالاول كقوله
وهو امرؤ القيس الكندي * لنعم الفتى يعشو الى ضوء ناره
طريف بن مال ليلة الجوع والخصر * اراد ابن مالك فرخمه
في غير الندا ضرورة وترك ما بقي كانه اسم براسه ونونه على لغة
من لا ينتظر ويعشو يسير في العشا وهو الظلام والخصر
بفتح الحا والصاد المهملتين شدة البرد والثاني كقول الاسود
ابن يعفر وهذا ردای عنده يستعيره ليسلبني حقي اما لـ
ابن حنظل اراد ابن حنظلة فرخمه في غير الندا ضرورة ولا
يمتنع الترخيم في الضرورة على لغة من ينتظر المحذوف عند
جمهور البصريين خلافا للمبرد قالوا ودليلنا القياس على
الندا والسماع ومنه قول اوس التميمي ان ابن حارث ان اشتق
لرؤيته * او امتدحه فان الناس قد علموا * اراد ابن حارثة
فرخمها بحذف التا على لغة من ينتظر وقوله وهو جرير *
الا اضحت حبالكم رماما * واضحت منك شاسعة اماما
اراد امامة بضم الهمزة علم امراة فرخمها بحذف التا على
لغة من ينتظر ورماما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي
القطعة البالية من الحبل وانشده المبرد * وما عهدي كعهدك
يا اماما * قال ابن مالك في شرح الكافية والانصاف يقتضي
تقدير الروايتين ولا ترفع احداهما بالاخرى انتهى وفهم
من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة انه يجي في النكرة
كقوله ليس حي على المنون بخال اي بخالد هذا باب
المنصوب على الاختصاص والاختصاص في الاصل مصدر
اختصصته بكذا اي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص
حكم علق بضمير بما تاخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث
عليه فخر او تواضع او زيادة بيان فالاول نحو على ايها

الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو اني ايها العبد فقير الى عفو
والثالث نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل
بصورة الندا توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو احسن
بزيد والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن والمنصوب
على الاختصاص هو اسم ظاهر غير نكرة ولا مبهم معمول لاخص
مضارع خص واجب الحذف كما يجب حذف ناصب المنادى
فان كان المنصوب على الاختصاص ايها في التذكير افرادا وتثنية
وجمعا او ايتها في التانيث افرادا وتثنية وجمعا استعملا
في الاختصاص كما يستعملان في الندا فيضمان لفظا وينصبان
محلا ويتصل بهما ها التنبيه وجوبا ويوصفان لزوما باسم
لازم الرفع مراعاة للفظهما خلافا للاخفش نحو انا افعل
كذا ايها الرجل فانا افعل مبتدا وخبر وايها في موضع نصب
على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعت اي
على اللفظ واللهم اغفر لنا ايتها العصابة بكسر العين فايتها
بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره
اخص والعصابة نعت ايتها على اللفظ وجملة الاختصاص
في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى انا افعل كذا
مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين
العصايب وما ذكر من ان ايها وايتها مبنيان على الضم في
موضع نصب بفعل الاختصاص محذوف هو مذهب الجمهور
وذهب الاخفش الى ان كلا منهما منادى قال ولا ينكر ان ينادي
الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر رضي الله عنه كل الناس
افقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان ايا في الاختصاص
معربة وزعم انها تحتمل وجهين * احدهما ان تكون خبر المبتدا
محذوف والتقدير انا افعل كذا هو ايها الرجل اي المخصوص به

اللام للتاكيد و[illegible] فاعل نعم والجملة خبر [illegible] طريف بن مال [illegible] للضرورة وان اصله ابن مالك [illegible] والتغيير [illegible] لانه تقدم عليها عصمه

وان هو ابن حارث [illegible] ابن حارثة وان اشتق فعل شرط واصله تشتاق فلما جزم القاف حذفت الالف لالتقاء الساكنين وجواب الشرط ومفعول علم محذوف [illegible] عصمه

وربما جمع رمة واضحت الثانية عطف على الاولى واماما اسمها وشاسعة [illegible] بعيدة عصمه

والثانى ان يكون مبتدا والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل
المخصوص انا المذكور وان كان المنصوب على الاختصاص غير ايها
اى غير ايها وايتها نصب لفظا سواء اكان مفردا ام مضافا
فالاول نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف والثانى قوله
صلى الله عليه وسلم انا معاشر الانبيا لا نورث فالعرب
ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا
تقديره اخص العرب واخص معاشر والى هذا الباب اشار
الناظم بقوله الاختصاص كندا البيتين والمنصوب على
الاختصاص يشارك المنادى فى ثلاثة احكام احدها افادة
الاختصاص بالمتكلم كما ان المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب
والثانى ان كل واحد منهما لا يكون الا للحاضر والثالث ان
الاختصاص واقع فى معرض التوكيد والندا قد يكون كذلك كقولك
لمن هو مصغ اليك كان الامر كذا يا فلان ويفارق المنادى فى
احكام لفظية ومعنوية فاما الاحكام اللفظية فامور احدها
انه ليس معه حرف ندا لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى
فانه لا يخلو عن ذلك الثانى انه لا يقع فى اول الكلام بل فى اثنائه
اى وسطه كالواقع بعد نحن فى المثال وبعد انا فى الحديث المتقدم
وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود
فى سنن النسائى الكبرى انا معاشر الانبيا كما شرحنا او بعد
تمامه اى الكلام كالواقع بعد انا ولنا فى المثالين قبله وهما
انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة فالمخصوص
وهو ايها فى المثال الاول وايتها فى المثال الثانى وقعا بعد تمام
الكلام لان كلا من قولك انا افعل كذا واللهم اغفر لنا كلام تام
بخلاف المنادى فانه يقع فى اول الكلام نحو يا الله اغفر لنا
والثالث انه يشترط ان يكون المقدم عليه اسما بمعناه فى التكلم

والخطاب

والخطاب والغالب كونه اى المقدم على المخصوص ضمير تكلم
يخصه او يشاركه فيه فالاول نحو انا افعل كذا ايها الرجل والثانى
نحو اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وقد يكون المقدم ضمير خطاب
كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل فبك متعلق بنرجو والله
منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجو وفى هذا
المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله فى
الشذور ولا يكون المتقدم ضمير غايب ولا اسما ظاهرا
فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم
يقتدى الناس والرابع والخامس انه يقل كونه علما وانه
ينتصب مع كونه مفردا معرفة كما فى هذا المثال وهو بك الله نرجو
الفضل ومثله سبحانك الله العظيم والمنادى يكثر كونه علما
ويضم مع كونه مفردا والسادس ان يكون بال قياسا كقولهم
نحن العرب اقرى الناس للضيف والمنادى لا يكون كذلك والسابع
والثامن والتاسع والعاشر انه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة
ولا موصولا ولا ضميرا قاله فى الارتشاف والمنادى يكون كذلك
الحادى عشر ان ايا هنا لا توصف باسم الاشارة وتوصف به فى
الندا الثانى عشر ان صفتها اى هنا واجبة الرفع بلا خلاف كما
قال فى الارتشاف وفى الندا طرقها خلاف اجاز المازنى نصبها
الثالث عشر ان ايا هنا اختلف فى ضمتها هل هى اعراب او بنا
وفى الندا بنا بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا
لم يعوض عنه شى وعوض عنه فى الندا حرفه الخامس عشر ان
العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى الندا فعل الدعا
والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر انه لا يكون تاليا
لحرف الندا وانه لا يعنى به الا نفس المتكلم وانه لا يجوز فيه
الترخيم والتاسع عشر والعشرون انه لا يستغاث به وانه

لا يندب ○ واما الاحكام المعنوية فامور احدها ان الكلام
مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء ○ والثاني ان الغرض من ذكره
تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه ○ والثالث انه
مفيد لفخر او تواضع او زيادة بيان بخلاف النداء فيهما هذا
باب التحذير وهو في الاصل مصدر حذّر بالتشديد
والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه ويكون
بثلاثة اشيا باياك واخواته وبما ناب عنها من الاسما المضافة
الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد فان
ذكر المحذر بلفظ ايا فالعامل في محلها النصب فعل محذوف لزوما
لانه لما كثر التحذير بلفظ ايا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا
معه اضمار العامل سوا عطف عليه المحذر منه نحو اياك
والشر ام كرره نحو اياك اياك المراء ام لم تعطف ولم تكرر
نحو اياك الاسد والى ذلك اشار الناظم بقوله اياك والشر ونحوه
نصب محذر بما استتاره وجب ودون عطف ذا لايا انسب
تقول اذا عطفت عليه المحذر منه اياك والاسد فاياك في محل
نصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره
بعد اياك والاصل اياك احذر لانه لو قدر قبله لاتصل به فقيل
احذرك فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المنفصل وذلك
خاص بافعال القلوب وما الحق بها وقيل الاصل احذر تلاقي
نفسك والاسد ثم حذف الفعل وهو احذر وفاعله وهو
ضمير المخاطب المستتر فيه فصار تلاقي نفسك والاسد ثم حذف
المضاف الاول وهو تلاقي وانيب عنه الثاني وهو
نفسك فانتصب فصار نفسك والاسد ثم حذف المضاف
الثاني وهو نفس وانيب عنه الثالث في التركيب وهو الكاف
فانتصب بعد ان كان مجرورا بالاضافة وانفصل لتعذر

اتصاله فصار اياك واختلف في اعراب ما بعد الواو فقيل هو
معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنو من الاسد والا سد
ان يدنو منك وهذا مذهب كثيرين منهم السيرافي واختاره ابن
عصفور واعترض بان اياك محذر والاسد محذر منه والعطف يقتضي
المشاركة في المعنى ○ واجيب بان مقتضى العطف الاشتراك في
معنى الحرف فلا يمتنع ان يكون احدهما خائفا والاخر مخوفا منه قاله
الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن طاهر وابن خروف الى
ان ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف فهو عندهما من قبيل
عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا وهو ان يكون معطوفا
عطف مفرد لا على التقدير الاول بل على تقدير اتق تلاقي نفسك
والاسد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك
في ان هذا اقل تكلفا انتهى وظاهر صنيع الموضح موافقته وتقول
اذا لم تعطف ولم تكرر اياك من الاسد واختلف في تحقيق العامل
المحذوف فقال الجمهور عامله فعل متعد لواحد والاصل باعد نفسك
من الاسد ثم حذف باعد وفاعله المستتر فيه فصار نفسك من
الاسد ثم حذف المضاف وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار
اياك من الاسد فاياك منصوب بباعد محذوفا ومن الاسد متعلق
بذلك المحذوف وقيل عامله فعل متعد لاثنين والتقدير احذرك
من الاسد قاله ابن الناظم تبعا لابي البقا فحذف احذر وفاعله
وانفصل الضمير لتعذر اتصاله فصار اياك الاسد فحذف من ونصب
الاسد [illegible] على التقدير الاول وهو قول الجمهور لما يلزم عليه من
حذف من ونصب المجرور وهو غير مطرد الا مع أنّ وأنْ وكي كما
تقدم في باب التعدي واللزوم والظاهر على التقدير الثاني [illegible]
راي ابن الناظم وابي البقا لان احذر يتعدى الى اثنين من غير واسطة
قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه فالكلام على تقدير الجمهور انشاء

وعلى تقدير الناظم جرى ولا خلاف في جواز إياك أن تفعل على
التقدير بين فجوازه على الاول لصلاحيته لتقدير من اي من ان تفعل
لان حرف الجر يحذف مع أن قياسا مطردا كما تقدم وجوازه على الثاني
واضح لتعدي الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطة ولا تكون
إياي في هذا الباب للمتكلم لان المتكلم لا يحذر نفسه وشذ قول
عمر رضي الله عنه لتذك لكم الأسل من التذكية بفتح الهمزة والسين
المهملة وفي آخره لام وهو ما رق وارهف من الحديد كالسيف و
السكين ونحوهما وفي الضيا الاسل شجر الرماح ويقال لكل نبت له
شوك طويل والرماح جمع رمح والسهام جمع سهم وإياي وأن
يحذف أحدكم الأرنب فقيل الكلام جملتان ثم قال الزجاج اصله
إياي وحذف الارنب وإياكم وحذف الارنب فحذف من كل جملة ما
اثبت في الاخرى قال الجمهور اصله اياي باعدوا عن حذف الارنب
وباعدوا انفسكم ان يحذف احدكم الارنب ثم حذف من الاول
المحذور وهو حذف الارنب وحذف من الثاني المحذر وهو باعدوا
انفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذفت اربعة اشيا
واصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وحذف الارنب عني فحذف
فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد
فانك لوا وعطفت شيئين على شيئين • وقال السيرافي حذف شيئان
فقط واصله باعدوني وحذف الارنب ولا يخفى ما في هذه الاقوال
من الضعف اما قول الزجاج فان فيه دعوى حذف اياكم ولا ينبغي
حذفها لما استقر لها في هذا الباب من انها بدل من اللفظ بالفعل في
هذا الباب واما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الاول لدلالة
الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من صنيعه في اياك والاسد
انها جملة واحدة • واما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان
مباعدتهم له عن حذف الارنب مباعدة لحذف الارنب عنه وكذا

هو

علق

هو في قول السيرافي وان لم يصرح به فان باعدوني ليس امرا بالمباعدة
المطلقة بل بالمباعدة عن شي خاص وكذا المباعدة حذف الارنب
عني عنه فمرجع القولين الاخيرين الى قول واحد وان ظن شارحون
انهما غيران ولا تكون إيا في هذا الباب لغائب لاختصاص التحذير
بالمخاطب وشذ قول بعضهم اي العرب إذا بلغ الرجل الستين فإيا
وإيا الشواب قال سيبويه حدثني من لا اتهم عن الخليل انه سمعه
من اعرابي والشواب بالشين المعجمة وفي اخره موحدة مشددة
جمع شابة ويروى السوآت بالسين المهملة جمع سوأة والمعنى
اذا بلغ الرجل ستين سنة فلا يتولع بشابة او لا يفعل سوأة والكلام
جملة واحدة والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وانفس الشواب فحذف
الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وانيب عنه الثاني ثم الثالث
وانيب عنه الثالث فانتصب وانفصل وابدل انفس بإيا لانها
تلاقيها في المعنى وفيه شذوذان آخران احدهما اجتماع حذف
الفعل المجزوم بلام الأمر وحذف حرف الامر وهو اللام مع أن
لام الامر لا تحذف الا في الضرورة كقوله • محمد تفد نفسك كل
نفس اي لتفد فحذفها مع مجزومها اشد والشذوذ الثاني
اقامة المضمر وهو إيا الثانية مقام الظاهر وهو الانفس
واضافتها الى الشواب لان المستحق للاضافة الى الاسما الظاهرة
اتفاقا والى المضمرات على الاصح انما هو المظهر لا المضمر لان الاضافة
اما للتعريف واما للتخصيص والضمير غني عن ذلك لانه اعرف المعارف
وذهب الخليل الى ان إياه ضمير ان اضيف احدهما الى الآخر والحكم
الشذوذ واشار الناظم بقوله وشذ إياي وإياه اشذ وإن ذكر
المحذر بفتح الدال بغير لفظ إيا واقتصر على ذكر المحذر منه فانما
يجب الحذف للعامل ان كررت او عطفت فالاول وهو ذكر المحذر
بغير لفظ إيا مع التكرار نحو نفسك نفسك ومع العطف نحو نفسك

هنة

وَعينك والثاني وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه مع التكرار نحو الاسد الاسد ومع العطف نحو ناقة الله وسقياها فالعامل في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبًا لان العطف كالبدل من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف وفي غير ذلك تجوز الاظهار للعامل كقوله وهو جرير خل الطريق لمن يبني المنار بها وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر فاظهر العامل وهو خل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون حدود الارض والبرزة الارض الواسعة والبا للظرفية والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ستر فعله لن يلزما الا مع العطف او التكرار هذا باب الاغرا بالمد وهو في الاصل مصدر اغريت والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب فيه حكم الاسم في التحذير الذي لم يذكر فيه ايا فلا يلزم حذف عامله الا في عطف او تكرار لما تقدم كقولك في العطف المروة والنجدة بنصبهما بتقدير الزم وقوله وهو مسكين الدارمي في التكرار اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح بنصب اخاك بتقدير الزم وجوبًا واخاك الثاني توكيد والهيجا بالقصر هنا والاكثر فيها المد الحرب ولا يعطف في التحذير والاغرا الا بالواو وخاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد العطف والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم اخاك ويقال الصلاة جامعة بنصبهما فتنصب الصلاة بتقدير احضروا وجامعة على الحال من الصلاة وناصبها احضروا المحذوف ولو صرح بالعامل في الصلاة جاز لعدم العطف والتكرار ويقال برفعهما على الابتدا والخبر وبرفع الاول على الابتدا وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال وبنصب الاول على الاغرا ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف والى حكم الاغرا اشار الناظم بقوله وكمحذر بلا ايا

اظهاره

اجلا

فعال

اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا هذا باب اسما الافعال وهل هي اسما لالفاظ الافعال او لمعانيها من الاحداث والازمنة او اسما للمصادر النايبة عن الافعال او هي افعال اقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها افعال حقيقة او اسما لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطايفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسما لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتدا واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها اسما للمصادر النايبة عن الافعال موضعها نصب بافعالها النايبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني وطايفة والصحيح ان كلا منها اسم لفعل ولا موضع لها من الاعراب واسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان فانه اسم ناب عن فعل ماض وهو افترق وصه فانه اسم ناب عن فعل امر وهو اسكت واوه فانه اسم ناب عن فعل مضارع وهو اتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو نايب عنه من الحدث والزمان والمراد بالاستعمال كونها ابدا عاملا غير معمول كما لم يقتضي الفاعلية او المفعولية فخرجت الحروف نحو ان واخواتها فانها وان نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة فليست ابدا عاملة وخرجت المصادر والصفات النايبة عن افعالها في نحو ضربا زيدا فانه نايب عن اضرب واقايم الزيدان فانه نايب عن يقوم فان العوامل اللفظية والمعنوية يدخل عليها فتعمل فيها الا ترى ان ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب واقايم مرفوع بالابتدا واسم الفعل وروده بمعنى الامر كثير كصه ومه وآمين فصه بمعنى اسكت ومه بمعنى

انكفف لا بمعنى اكفف لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى قاله في
شرح الشذور تبعًا لغيره ورد بان ذلك غير مطرد فان امين لا يتعد
واستجب يتعدى وامين بالمد وبالقصر وبالامالة لا بتشديد
الميم بمعنى استجب ونزال بالنون والزاي والبنا على الكسر بمعنى
انزل وبابه وهو منقاس من كل فعل ثلاثي تام متصرف ولا
ينقاس في غيره وشذ دراك من ادرك وبدار من بادر قال
بداركها من ابل بدارها واجاز ابن طلحة بناه من افعل قياسا على درا
وعلى بناهم فعلى التعجب من افعل وشذ قرقار بمعنى قرقر اى
صوت من قرقر بطنه واجاز الاخفش ان يقال دحراج وقرطاس
قياسا على قرقار ولا يجوز من هب ودع وهات وداع لجمود ولا
كوان فاما للنقص ونجوز من التامة ولم يقس المبرد شيا من
الباب لانه ابتداع لما لم يسمع من الاسما ورد بانه باب واحد كثر
استعماله على منهاج واحد فكان حقيقا بالاتساع وان فقد
السماع وبناوه على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة على
الاصل وشواسد نحوه اتباعا وتخفيفا وورده بمعنى الماضي
والمضارع المبدو بالهمزة قليل كشتان وهيهات فشتان بفتح
النون وفي فصيح ثعلب ان الفرا كان يكسرها بمعنى افترق كذا اطلق
الجمهور وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والاحوال
قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة والسقم قال ولا تستعمل في
غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان
عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه انتهى وهيهات حكى الصغاني
فيها ستا وثلاثين لغة هيهات وايهات وهيهان وايهان وهايهات
وايهات كل واحدة من هذه الست مضمومة الاخر ومفتوحة ومكسورة
وكل واحدة منها منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون وحكى
غيره هيهاتا وايهاك بكاف الخطاب وايهاء وايها وهيها فهذه

احدى واربعون لغة وكلها بمعنى بعد واوه واف فاوه بمعنى
اتوجع وفيها اربعون لغة ذكرتها في صدر الكتاب وكلها بمعنى
اتضجر وواو ووي وواها الثلاثة بمعنى اعجب بفتح الهمزة كقوله
تعالى وي كانه لا يفلح الكافرون فوي اسم فعل مضارع بمعنى
اعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية مؤكدة اى اعجب لعدم
فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه وقال ابو الحسن وي
بمعنى اعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى
الظن فيها كلمتان جملتان وقال الكسائي هو محذوف من ويلك
قال عنترة ولقد شفى نفسي وابرا سقمها قول الفوارس
ويك عنتر اقدم فيها كلمة واحدة وقول الشاعر وابابي
انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب او زنجبيل
وهو عندي اطيب فواها اسم فعل بمعنى اعجب وبابي جار ومجرور
خبر مقدم وانت بكسر التاء مبتدا موخر وفوك بكسر الكاف
مبتدا والاشنب من الشنب بفتح الشين المعجمة والنون حدة
في الاسنان ويقال برد وعذوبة كذا قال الجوهري وكانما ذر
بالبنا للمجهول خبر فوك وهو من ذررت الحب بالذال المعجمة والزرنب
بالزاي كجعفر ضرب من النبات طيب الرائحة كرائحة الاترج و
ورقه كورق الطرفا وقيل كورق الخلاف وقول الاخر وهو ابو
النجم على ما قاله الجوهري واها لسلمى ثم واها واها هي المنى لو
اننا نلناها فواها اسم فعل بمعنى اعجب قال الجوهري اذا تعجبت
من طيب شي قلت واها له اى ما اطيبه والى ذلك اشار الناظم
بقوله ما ناب عن فعل البيتين فصل اسم الفعل ضربان احدهما
مرتجل وهو ما وضع من اول الامر كذلك اى اسما لفعل كشتان
وصه ووي فانها موضوعة من اول الامر اسما لتلك الافعال
والثاني منقول وهو ما وضع من اول الامر لغير اسم الفعل ثم

نقل من غيره وهو اى المنقول بالنسبة الى المنقول عنه نوعان
احدهما منقول من ظرفه للمكان او جار ومجرور فالمنقول من
الجار والمجرور نحو عليك زيدا فانه نقل عن موضوعه الاصلى واستعمل
اسم فعل بمعنى الزم زيدا ومنه عليكم انفسكم فعليكم اسم فعل
وفاعله مستتر فيه وجوبا وانفسكم مفعول به على حذف مضاف
اى الزموا شان انفسكم والمنقول من ظرف المكان نحو دونك
زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وامامك بمعنى تقدم
ووراءك بمعنى تاخر ومن المنقول من الجار والمجرور اليك بمعنى تنح
وكان المناسب ان يذكره مع عليك ولكنه ذكر المتعدى من الظرف
والجار والمجرور على حدة والقاصر منهما على حدة وذكر اربعة ظروف
واحد متعد وهو دونك وثلاثة قاصرة وهى مكانك وامامك
ووراءك وهى منقسمة بالنسبة لما انت فيه ولما تقدمك ولما
تاخر عنك وذكر جارين ومجرورين احدهما متعد وهو عليك
والثانى قاصر وهو اليك وزعم الكوفيون ان اليك ياتى بمعنى
امسك فيتعدى بنفسها قيل وقد يتعدى عليك بالباء كقول
الاخطل فعليك بالحجاج لا تعدل به احدا اذا نزلت عليك
امور وفيه بحث لاحتمال ان تكون الباء زائدة وشذ مجئ اسم
على اسم فعل مضارع بمعنى الزم وعليه اسم فعل ليلزم والباب
كله سماعى عند البصريين والكسائى يقيس بقية الظروف
على ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف فى الكاف المتصلة
بعليك واخوته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير
المخاطب ثم اختلفوا فى موضعه من الاعراب فقال الكسائى نصب
على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جر
فقيل بناء على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها اسماء
للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها اسماء للمصادر واختاره

الموضح فى الحواشى فقال ان على مثلا اسم للزوم تقول عليك بمعنى
الزامك فالكاف موضع خفض ودفع انتهى واستفدنا من ذلك
ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك خلاف ما
صرح به هنا والنوع الثانى منقول من مصدر وهو نوعان مصدر
استعمل فعله ومصدر اهمل فعله فالنوع الاول نحو رويد زيد
فانهم قالوا ارووده اروادا بمعنى امهله امهالا ثم صغروا
الارواد الذى هو مصدر ارود تصغير الترخيم فحذفوا
الهمزة والالف الزائدتين واوقعوا التصغير على اصوله فقالوا
رويد وسمى تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم
حذف واقاموه مقام فعله الدال على الامر واستعملوه تارة
مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول
به فقالوا رويدا زيدا فرويد فيهما بمعنى ارود وفاعله مستتر
فيه وجوبا لانه نايب عن فعل امر وزيد مفعول به مجرور فى
الاول منصوب فى الثانى وتارة منونا غير ناصب للمفعول
فقالوا رويدا يا زيد وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه
منصوبا حالا عند سيبويه نحو ساروا رويدا او مروودين او
حال كون السير رويدا او نعتا لمصدر مذكورا او مقدرا فالاول
نحو ساروا سيرا رويدا والثانى نحو ساروا رويدا ثم نقلوه من
المصدرية وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا بفتح الدال من
رويد ونصبها من زيدا والدليل على ان رويد هذا المفتوح اسم
فعل لا مصدر كونه مبنيا ولو كان مصدرا كان معربا والدليل
على بنائه كونه غير منون ولو كان معربا كان منونا والدليل على
انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة والدليل
على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كما قال البصريون مجيئه
متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق مثل قولهم

يمشي على رودا على مهل كما قال الفرا كان قاصرا والنوع الثانى
المهمل فعله قولهم بله زيدا اى دعه فانه فى الاصل مصدر فعل
مهمل وذلك الفعل المهمل مرادف لدع ودع لا مصدر له من لفظه
وانما المصدر من معناه وهو الترك يقال بله زيد بالاضافة
الى المفعول كما يقال ترك زيد بالاضافة الى المفعول واما ما
جاء فى الحديث من ودعهم الجمعة فنادر ثم قيل بعد ان نقلوه وسموا
به فعله بله زيدا بنصب المفعول وبنا بله على الفتح وفاعله
ضمير مستتر وجوبا لانه نايب عن فعل امر وبله هذا اسم فعل
والدليل على انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه كونه غير
منون وسكت الموضح عن هذا التعليل لانه لا يتم به التعريب فان
بله المرادفة لكيف تشاركها فى البناء وعدم التنوين يقال بله
زيد برفع زيد على الابتدا وبله خبر مقدم عليه اى كيف زيد وبد لك
بتم ليلة ثلاثة اوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف
وقد روى بالاوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف ٭
تذر الجماجم ضاحيا هاماتها ٭ بله الاكف كانها لم تخلق ٭ وقد تا
لغير ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله ٭ والفعل من اسمائه
عليكا ٭ وهكذا دونك مع اليكا ٭ كذا رويد بله ناصبين ٭ ويعملان
الخفض مصدرين ٭ فصل يعمل اسم الفعل عمل مسماه
فى التعدى واللزوم غالبا فان كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك
فيقتصر على الفاعل تقول هيهات نجد كما تقول بعدت نجد قال
جرير فهيهات هيهات العقيق ومن به ٭ وهيهات خل بالعقيق
نواصله ٭ فالعقيق فاعل هيهات الاول وخل فاعل هيهات الثانى
وهيهات الثانى لا فاعل له لانه لم يؤت به للاسناد بل لمجرد التقوية
والتوكيد للاول واذا كان مسماه مما لا يكتفى بمرفوع واحد كان اسم
فعله كذلك تقول شتان زيد وعمرو كما تقول افترق زيد وعمرو

لان

لان الافتراق من المعانى النسبية التى لا تقوم الا باثنين فصاعدا
وان كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك تقول دراك زيدا
بنصب المفعول كما تقول ادرك زيدا بالنصب وفى بعض النسخ
تراك زيدا بالتاء والراء والكاف وهو احسن لان دراك شاذ لانه
من ادرك وتراك مقيس لانه من ترك ومن غير الغالب امين وايه
فانهما لم يحفظ لها مفعول ومسماهما يتعدى نحو رب استجب دعاى
وزدنى علما والى ذلك اشار الناظم بقوله وما لما ينوب عنه من عمل
لها ٭ وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين افعال شتى فيستعمل
على اوجه باعتبارها فيعمل عملها فيصل الى المفعول به بنفسه ان
كان بمعنى فعل متعد وبحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم قالوا حيهل
حيهل الثريد بالنصب بمعنى ايت الثريد وهو خبز معمول بمرق
اللحم وقالوا حيهل على الخير فعدوه بعلى اى اقبل على الخير وهو ضد
الشر وقالوا اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر فعدوه بالباء وحذفوا
المضاف اى اسرعوا بذكره والمراد به عمر بن الخطاب رضى الله عنه
كما قال الحريرى فى المقامة التاسعة قاله وهو اثر يروى عن ابن
مسعود رضى الله عنه ولكن اسم الفعل يخالف مسماه فان الفعل
يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول الاسم
الفعل عليه لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعه فى العمل والى
ذلك اشار الناظم بقوله ٭ واخر ما الذى فيه العمل ٭ خلافا للكسائى
فى اجازته تقديم معموله عليه الحاقا للفرع باصله واستدل بما احتج
به وهو قوله تعالى كتاب الله عليكم وقوله اى الشخص وهى جارية
من بنى مازن ٭ ايها المائح دلوى دونكا ٭ انى رايت القوم يحمدونكا
نوالا ٭ وتاويل الاية ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف
وعليكم متعلق به او بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا
عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ورد له

على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم لان التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح في شرح القطر وتاول البيت ان دلوى مبتدا ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجوز ابن مالك ان يكون دلوى منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها بدونك الملفوظة مستندا لقول سيبويه في زيدا عليك كانك قلت عليك زيدا وفي ما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في متن القطر واما ما استند اليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم ان يكون دلوى منصوبا بفعل محذوف دل عليه السياق اى تناول دلوى وسكت عن و والمايح من ماح بالحاء المهملة الذى ينزل البئر فيملأ الدلو اذا قل ماؤها فصل وما نون من هذه الاسما النايبة عن الافعال تنوين تنكير فهو نكرة وقد التزم ذلك التنكير في واها وويها كما التزم تنكير نحو احد وعريب بفتح العين المهملة وكسر الزاى ودبار بفتح الدال وتشديد اليا كلاهما مرادف لاحد واطلق احدا وله استعمالات احدها مرادف الاول وهو المستعمل في العدد نحو احد عشر الثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله احد الثالث مرادف انسان نحو وان احد من المشركين استجارك الرابع ان يكون اسما عاما في جميع من يعقل نحو ما منكم من احد وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالبا ومن تعريفه قوله وليس يطلبني في جب غانية الا الاكرم وما عمرو من الاحد قاله الموضح في الحواشي وما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك التعريف في نزال بالنون والزاى وتراك بالتاء والراء وبابهما وهو كل فعل ثلاثى تام متصرف كما التزم التعريف في المضمرات والاشارات والموصولات المعينة اما اذا اريد بها غير معين فانها تستعمل

استعمال النكرات فتوصف بالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله الموضح في باب الاستثنا وفي ضمير الغايب اقوال ثالثها ان رجع الى واجب التنكير كربه رجلا فنكرة وان رجع الى جايز التعريف كجا رجل فاكرمته فهو معرفة كالراجع الى المعرفة والصحيح انه معرفة مطلقا وما استعمل بالوجهين التنوين وتركه فعلى معنيين التعريف والتنكير وقد جا ذلك على صه ومه وايه والفاظ اخر نحو اف فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة كما جا التعريف والتنكير في نحو كتاب ورجل وفرس فمع التنوين نكرات وبدونه مع ال او الاضافة معارف والى ذلك اشار الناظم بقوله واحكم بتنكير الذى ينون منها وتعريف سواه بين وذهب بعضهم الى ان اسما الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون وانها اعلام اجناس معنوية كسبحان قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبنى على الصحيح وقال الفارسى وابن جنى ما كان منها ظرفا فحركته اعرابية نقله الموضح في الحواشي وقال ينبغى ان يقولا به فيما كان مصدرا نحو رويد وبله انتهى هذا باب اسما الاصوات والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة على معنى مفرد لان المخاطب بها من لا يعقل فهى بمنزلة النعيق للغنم والجواب ان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك اذ لم يقل ان حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل لافهام معناه حتى يرد ما ذكر والنعيق لا حرف له فلا لفظ فيه قاله الموضح في حواشيه ومن خطه نقلت وهى نوعان احدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في الاكتفا به ولكن اسم الفعل مركب واسم الصوت مفرد وهذا النوع قسمان

احدهما ان يكون لدعاء ما لا يعقل والثاني لزجر فالدعا كقولهم
في دعا الابل لشرب جئ جئ بكسر الجيم فيهما مكررين مهموزين
كالامر من جا قاله السمين وفي المحكم انهما امر للابل بورود الما انتهى
يقال جأجأت الابل اذا دعوتها لتشرب فقلت جئ جئ نقله الجوهري
عن الاموي واقره والاسم الجئ على مثل البيع والاصل جاء بهمز
ساكنة فمتحركة ابدلت الهمزة الاولى يا ويقال في الابل اذا دعيت
للعلف هأ هأ والاسم الهئ قال ابو عمرو الهئ الطعام والجئ
الشراب قال وما كان على الجئ ولا الهئ امتداحيكا وكقولهم
دعا الضان حاحا وفي دعاء المعز عاعا بالحا المهملة في الاول
وبالعين المهملة في الثاني حال كونهما غير مهموزين والفعل
حاحيت وعاعيت قال سيبويه ابدلوا الالف من اليا لشبهها
بها لان قولك حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا يعني على فعللت
وليست فاعلت قال والذي يدلك على انها ليست فاعلت قولهم في
الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما والمصدر حيحاء وعيعاء بكسر
اولهما واصلهما حيحاي وعيعاي ابدلت اليا همزة لتطرفها اثر
الف زايدة قال الراجز وقد تطلق بالفعل والمصدر جميعا
يا عنز هذا شجر وما عاعيت لو ينفعني العيعاء والزجر كقولهم
في زجر البغل عدس بفتح العين والدال المهملتين وباهمال السين
قال يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد بن ابي سفيان
عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق فعدس
صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل به والتقدير على التسمية به
يا عدس فحذف حرف الندا والامارة بكسر الهمزة اي امر وحكم وقولنا
مما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو قوله وهو النابغة الذبياني
يا دارمية بالعليا فالسند اقوت وطال عليها سالف الامد
فان قوله يا دارمية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل

لكونه

لكونه غير مكتفى به ولذلك احتاج الى قوله اقوت وخاطب الدار
توجعا منه لما راى من تغيرها وذهب الكوفيون الى ان قوله يا دار
مية اسم موصول وبالعليا صلته والعليا ما ارتفع من الارض والسند
عطف على العليا وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه اي يصعد
والفاء فيه بمعنى الواو واقوت بالقاف خلت والسالف الماضي
والامد الدهر وقوله وهو امرؤ القيس الكندي الا ايها الليل
الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل فانها الليل
خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به
ولهذا احتاج الى قوله انجلي النوع الثاني ما حكي به صوت
مسموع والمحكي صوته قسمان حيوان وغيره فالاول كغاق بالغين
المعجمة والقاف حكاية صوت الغراب وشيب حكاية صوت
مشافر الابل عند الشرب والثاني نحو طاق بالطاء المهملة والقاف
حكاية لصوت الضرب وطق بفتح الطاء المهملة حكاية لصوت
وقع الحجارة بعضها على بعض وقب بفتح القاف وسكون الموحدة
حكاية لصوت وقع السيف على الضريبة وهي البرية والنوعان
من اسماء الاصوات مبنيان لشبههما بالحروف المهملة كلام
الابتدا في انها لا عاملة ولا معمولة كما ان اسما الافعال مبنية
لشبهها بالحروف العاملة في انها عاملة غير معمولة وقد
مضى ذلك في اول هذا الكتاب بخلاف اسما الاصوات فانه
لم يتقدم لنا فيها ذكر فيتعين حمل قول الناظم والزم بنا النوعين
فهو قد وجب على نوعي اسما الاصوات ومما المدلول في قوله
وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا
الذي اجدى حكاية كقب وربما اعرب بعض اسما الاصوات لتركيبه
نقط او لتركيبه مع نقله عن معناه او جعله اسما للمحكي صوته او
الصوت له به فيكون حينئذ مرادفا لاسم متمكن فالاول كقوله

كما رعت بالجوت الظماء الصواديا * يروى بالوجهين على
وعدمها اى كما رعت بهذا اللفظ الذى تصوت به وهو جوب
بفتح الحاء المهملة وبالبا الموحدة وهو زجر للابل واما جوت
بضم الجيم وبالمثناه فهى لدعا الابل لا لزجرها والثانى كقوله
اذ لمتى مثل جناح غاق * فهو بمنزلة قولك مثل جناح الغراب
والثالث كقوله وو قعت فى عدس كانى لمرازل قال الموضح
فى حواشيه وهذان النوعان الاخيران ينبغى ان لا يجوز فيهما
الا الاعراب انتهى

هذا باب نونى التوكيد

الثقيلة والخفيفة للتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو
ليسجنن وليكونا وهما اصلان عند البصريين لتخالف بعض
احكامهما كابدال الخفيفة الفا فى نحو ليكونا وحذفها فى نحو
لا تهين الفقير وكلاهما ممتنع فى الثقيلة قاله سيبويه وعورض
بان الفرع قد يختص بما ليس للاصل احيانا وقد قال سيبويه
نفسه فى ان المفتوحة انها فرع المكسورة ولها اذا خففت احكام
تخصها ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر
الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد من التوكيد بالخفيفة ويدل له
ليسجنن وليكونا فان امراة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه
من كينونته صاغرا ويؤكد بهما الامر مطلقا من غير شرط
لانه مستقبل دائما وسواء فى ذلك الامر بالصيغة نحو قومن
والامر باللام نحو ليقومن زيد بكسر اللام والدعا نحو فانزلن
سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضى لفظا ومعنى مطلقا لانهما
يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافى المضى واما قوله
صلى الله عليه وسلم فاما ادركن احد منكم الدجال وقول الشاعر
دامن سعدك ان رحمت متيما فهذان الفعلان مستقبلان
معنى واما المضارع المجرد من لام الامر فله حالات احداها

ان

ان يكون توكيده بهما واجبا اى لا بد منه وذلك اذا كان مثبتا
مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه اى لام القسم بفاصل
نحو وتالله لاكيدن اصنامكم فاكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل
جواب قسم وهو تالله وليس مفصولا من لام القسم بفاصل
ولا يجوز توكيده بهما ان كان منفيا لفظا او تقديرا فالاول نحو
والله لا اقوم والثانى نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف فتفتؤ
منفى بلا محذوفة اذ التقدير لا تفتؤ وحذف لا فى جواب القسم
مطرد او كان المضارع حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم
القيمة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرئ يزخرف
قولا ولا يفعله فاقسم فى الاية وابغض فى البيت معناهما الحال
لدخول اللام عليهما وانما لم يؤكدا بالنون لكونها تخلص الفعل
للاستقبال وذلك ينافى الحال او كان المضارع مفصولا من
اللام بمعموله او بحرف تنفيس فالاول مثل قوله تعالى ولئن
متم او قتلتم لالى الله تحشرون فاللام فى لئن موطئة لقسم
محذوف واللام فى لالى مؤكدة للجواب وهو تحشرون والاصل
والله لئن متم او قتلتم لتحشرون الى الله والثانى نحو ولسوف
يعطيك ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو
ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوى
تبعا للزمخشرى واللام فى لسوف يعطيك للابتدا دخلت على الخبر
بعد حذف المبتدا والتقدير لانت سوف يعطيك لا للقسم
فانها لا تدخل على المضارع الا مع النون المؤكدة مخالف لما عليه
الجمهور من ان ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها
فاذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وبقيت لام القسم وحدها
كقوله فو ربى لسوف يجزى الذى اسلفه المرء سيئا او جميلا *
انشده ابن مالك شاهدا على ذلك والحالة الثانية ان يكون

توكيده بهما قربهما من الواجب وذلك اذا كان المضارع شرطا
لان الشرطية الموكدة بما الزائدة نحو واما تخافن من الاجوف
فاما تذهبن من السالم فاما ترين من الناقص ومن ترك توكيده
قوله يا صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي
اراد يا صاحبي فحذف المضاف اليه واخر المضاف معا قاله ابن خروف
والمشهور انه ترخيم صاحب فقط وترك توكيد تجدني فخفف النون
وهو قليل في النثر وقيل يختص بالضرورة الحالة الثالثة
ان يكون توكيده بهما كثيرا وذلك اذا وقع المضارع بعد اداة
طلب نهي او دعاء او عرض او تمن او استفهام فالاول كقوله
تعالى ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون والثاني كقول
خرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر فاكد
يبعد بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء والثالث نحو قول الشاعر
يخاطب امراة هلا تمنن بوعد غير مخلفة كما عهدتك في ايام ذي
سلم فاكد تمنن بكسر النون الاولى بعد حرف العرض واصله تمنين
حذفت نون الرفع مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات
وحذف اليا لالتقاء الساكنين وغير حال من يا المخاطبة ومخلفة
بتاء التانيث مضاف اليها وذي سلم موضع بالشام والرابع نحو
قول الاخر يخاطب امراة ايضا فليتك يوم الملتقى ترينني لكي تعلمي
اني امرؤ بك هائم فاكد ترينني بتشديد النون الاولى على حد
فاما ترين بعد حرف التمني والخامس نحو قوله افبعد كندة تمدحن
قبيلا فاكد تمدحن بعد حرف الاستفهام وكندة بكسر الكاف وسكون
النون اسم قبيلة في كهلان وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة الحالة
الرابعة ان يكون توكيده بهما قليلا وذلك بعد لا النافية او بعد
ما الزائدة التي لم تسبق بان الشرطية فالاول كقوله تعالى واتقوا
فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فاكد تصيبن بعد لا النافية

تشبيها

تشبيها لها بالناهية صورة وجملة لا تصيبن جزئية في موضع
الصفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة
بالظالمين لانها قد وصفت بانها لا تصيب الظالمين خاصة فكيف
تكون مع هذا خاصة بهم وقيل لا ناهية واقيم المسبب مقام السبب
والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض
واسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة بالمتعرضين وعلى
هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة
للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها
ذلك والثاني كقولهم في المثل نظما اذا مات منهم ميت سرق
ابنه ومن عضة ما ينبتن شكيرها فاكد ينبتن بعد ما الزائدة
وهذا المثل يضرب لمن كان اصلا تفرع منه ما يشبهه والمعنى ههنا
اذا مات الاب سرق الولد شخص والده فيصير كانه هو قاله العيني
واقتصر الموضح في الحواشي على عجزه فقال هذا المثل لمن ظهر خلاف ما
ابطن والعضة شجرة وشكيرها شوكها وقيل صغار ورقها يعني ان
كبار الورق انما تنبت من صغارها اي ما ظهر من الصغار يدل على الكبار
وقولهم بالم ما تختننه يقال لمن فعل فعلا يتالم به ولا بد له منه
وهو خطاب لامراة في الاصل والهاء للسكت وقولهم بجهد ما تبلغن
يقال لمن حملته فعلا فاباه اي لا بد لك من فعله بمشقة وقولهم
بعين ما ارينك تقوله لمن يخفي عنك امرا انت بصير به اي اني
اراك بعين بصيرة وقوله وهو حاتم الطائي قليلا به ما يحمدنك
وارث اذا نال مما كنت تجمع مغنما وما زائدة في لا ما كل الخمسة
وقليلا على معنى النفي اي ما يحمدنك وكذا الباقي ولا يقاس عليهن
ولا تحذف ما منهن الحالة الخامسة ان يكون التوكيد بهما اقل وذلك
بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما الشرطية فالاول كقوله وهو ابو حيان
الفقعسي يصف جبلا وقد عمه الخصب وحفه النبات يحسبه الجاهل

بالنون المؤكد بالنون ... شيخا على كرسيه معمما ه اراد ما لم يعلمن بنون التوكيد
الخفيفه المبدله في الوقف الفا ه والثاني كقوله من تثقفن منهم
فليس بايب ابدا وقتل بنى قتيبة شافي فاكد تثقفن بالنون الخفيفة
بعد من الشرطية وتثقف بمعنى تجد والآيب الراجع وبنوا قتيبة
من باهلة وانما انقسمت هذه الحالات الى خمس واجب واكثر وكثير
وقليل واقل لان آخرها مشبه بما قبله وما قبله مشبه بما قبله
وهكذا الى الاول وذلك ان التوكيد بالنونين انما يؤتى به لمسيس
الحاجة اليه اما في الحالة الاولى وهي المشار اليها في النظم بقوله
او مثبتا في قسم مستقبلا فلان القسم انما يؤتى به للتحقيق فهو
اشد احتياجا الى التوكيد ه واما الحالة الثانية وهي المشار اليها
في النظم بقوله او شرطا اما تاليا فلان ان الشرطية لما اكدت بما
الزائدة اشبهت القسم في توكيده باللام واما الحالة الثالثة
وهي المشار اليها في النظم بقوله يوكد ان افعل ويفعل آتيا ذا طلب
فلان ما بعد اداة الطلب اشبه ما بعد ان في استدعا الجواب
واما الحالة الرابعة وهي المشار اليها في النظم بقوله وقل بعد ما ولم
فلان لا النافية اشبهت لا الناهية صورة ه واما الزائدة اشبهت
ما النافية كذلك ه واما الحالة الخامسة وهي المشار اليها في النظم
بقوله ولم وغير واما من طوالب الجزا فلان لم للنفي والنفي اشبه
النهي معنى وغير ان من ادوات الشرط اشبهت لم في الجزم ولا يوكد
بهما في غير ذلك الا ضرورة كقوله ه ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي
شمالات ه والذي سهل ذلك ان ربما للقلة والقلة تناسب النفي
والعدم والنفي شبيه بالنهي كذا علل النحاة الى وقد يوكد ان
جواب الشرط كقوله ه ومهما تشأ منه فزارة يمنعا ه اي يمنعن وهو
قليل في الشعر نص عليه سيبويه وقال شبهوه بالنهي حين كان
مجزوما غير واجب فصل في حكم آخر الفعل المؤكد بالنون

ذكر ... ان شئنا ... حرف ... وان ... الخفيفه ... [illegible]

ومهما اسم تضمن معنى الشرط ولهذا جزم تشأ وفزارة بكسر الفاء ... [illegible] لا تمنعن مؤكدا بالنون الخفيفة ... بجزاء ثم ابدلها الفاء للوقف صح

اعلم ان هنا اصلين يستثنى من كل منها مسألة واحدة الاصل
الاول ان آخر الفعل المؤكد بفتح كما اشار اليه الناظم بقوله
واخر المؤكد افتح تقول في المضارع ليضربن زيد وفي الامر اضربن
يا زيد واختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي
بنا للتركيب وقال سيبويه والسيرافي والزجاج عارضة للساكنين
ومنها آخر الفعل والنون الاولى ويستثنى من ذلك الاصل
الاول ان يكون المضارع مسندا الى ضمير بالتنوين ذي لين
الف او واو او يا فانه يحرك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك
اللين من فتحة او ضمة او كسرة كما سنشرحه قريبا واليه اشار
الناظم بقوله واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما
والاصل الثاني ان ذلك الضمير اللين يجب حذفه ان كان
واوا او يا والى ذلك اشار الناظم بقوله ه والمضمر احذفنه
الا الالف تقول اضربن يا قوم بضم الباء واضربن يا هند
بكسرها والاصل اضربون واضربين بتشديد النون فيهما
فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في الاول والنون المدغمة
في الثاني ثم حذفت الواو في الاول والياء في الثاني لالتقا
الساكنين اما على قول من اشترط في حد التقا الساكنين ان يكون
حرف اللين والمدغم في كلمة واحدة فواضح لانه هنا في كلمتين
فليس لتقا الساكنين على حده واما من لم يشترط ذلك فلان
الكلمة لما ثقلت واستطالت وكانت الضمة والكسرة تدلان على
الواو والياء حذفتا هذا مع الثقيلة واما مع الخفيفة فالتقا
الساكنين على غير حده اتفاقا ويستثنى من ذلك الاصل الثاني
ان يكون آخر الفعل المضارع الفا كيخشى فانك تحذف آخر
الفعل وهو الالف وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة
لرفع التقا الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله ه واحذفن

بن رافع هاتين وفي واو ويا شكل يجانس فقي فتقول يا قوم اخشون بضم الواو ويا هند اخشين بكسر اليا والاصل اخشيون واخشيين حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين وهما اليا والواو في الاول والياآن في الثاني وان شئت قلت تحركت اليا فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فحذفت الالف لالتقا الساكنين وبقي لتقا الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الاول وبين اليا والنون المدغمة في الثاني فلم يجز حذف الواو واليا لعدم ما يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت اليا بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقا الساكنين فان اسند هذا الفعل الذي آخره الف الى غير الواو والياء وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف والنون لم تحذف آخره وهو الالف بل تقلبه يا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن في آخر الفعل الف فاجعله منه رافعا غير اليا والواو يا فتقول اذا اسندته الى الظاهر لتخشين زيد والى الضمير المستتر تخشين يا زيد والى الالف لتخشيان يا زيدان والى النون كتخشينان يا هندات فصل تنفرد النون الخفيفة باربعة احكام احدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوما واقعدا فلا يقال قومان واقعدان بسكون النون لئلا يلتقي ساكنان على غير حدهما ونقل عن يونس والكوفيين اجازته وحجتهم كما قال الخضراوي انه قد يلتقي ساكنان في الوصل نحو محياي ومماتي ونحو انذرتهم ونحو هولاء ان كنتم ونحو التقت حلقتا البطان ونحو لام راو كاف ها وعين صاد ثم صرح الفارسي في كتابه الحجة ان يونس يرى النون ساكنة ونظير ذلك قراءة نافع ومحياي بسكون اليا وصلا وذكر الناظم في شرح التسهيل عن يونس انه يكسر النون وحمل على ذلك الكسر قراءة بعضهم فدمرناهم تدميرا على انه امر

للاثنين

مؤنثه ٥

التقت حلقتا البطان باثبات الالف شاذ والقياس الحذف كما تقول غلاما الامير فانك لا تتلفظ فيه بالالف الا انهم في هذا المثل يجيزونها ايذانا بتفخيم حادثة بتحقيق التثنية ولا اسقط والبطان الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير وفيه حلقتان فاذا التقتا دل على نهاية الهزال فيشكل ان الاثنان بمعنى الى الحب فيضطرب بطان رحله ويتأخر بالتزلق فيه ولو كان خفي يلتقي حلقتاه ولا يعد شده خوف ان ينزل فيشده وهذا المثل يضرب في شدة الامر وتفاقم الشر جاربردي

للاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفه وخرج الناظم في قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون مكسورة بنا على كون الواو للعطف ولا للنهي قال الشارح ويجوز ان تكون الواو للحال ولا للنفي والنون علامة الرفع واما الشديدة فتقع بعدها اي بعد الالف اتفاقا من البصريين والكوفيين ويجب كسرها والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقيلة بعدها اشار الناظم بقوله ولم تقع خفيفة بعد الف لكن شديدة وكسرها الف كقراءة السبعة ولا تتبعان بتشديد النون وانما كسرت وكان اصلها الفتح لانها هنا زائدة بعد الف زائدة فاشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك لانهما حرفان الاول منهما ساكن ففتحت كما فتحت نون اين هذا تعليل سيبويه الحكم الثاني من احكام الخفيفة انها لا تؤكد الفعل المسند الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب ان يؤتى بعده بالف فاصلة بين النونين وهما نون الاناث ونون التوكيد قصدا للتخفيف والى ذلك يشير قول النظم والفا زد قبلها مؤكدا فعلا الى نون الاناث اسندا كقولك اضربنان يا نسوة وقد مضى قريبا ان الخفيفة لا تقع بعد الالف وعدل في التعليل عن تعليل تصريف العزي للفصل بين النونات يعني الثلاثة نون جماعة الاناث والمدغمة والمدغم فيها ليرتب عليه قوله ومن اجاز ذلك وهو يونس والكوفيون فيما تقدم واجازه هنا بشرط كسر النون فرارا من التقا الساكنين على غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بان تحريكها يخرجها عن وضعها فالوجه منع الالف وذهب ابن الحاجب الى جوابه بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها واذا جازت الالف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة وانه لم تجتمع النونات لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل واعترضه التفتازاني بان اصالة

من كلام التفتازاني

مطلب لا تهين الفقير

[illegible]

الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري مجرى الاصل في جميع الاحكام انتهى ولك ان تقول نص صريح لابن الحاجب المجيز لوقوع الخفيفة بعد الالف وهو يونس والكوفيون وهم القايلون باصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والحجة لهم فيما ذهبوا اليه ان الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد اجمع الجميع على ان الثقيلة تدخل هنا فكذا الخفيفة انتهى فهذا فرع جار على اصلهم الحكم الثالث من احكام الخفيفة انها تحذف قبل الساكن والى ذلك يشير قول النظم واحذف خفيفة لساكن ردف كقوله وهو الاضبط بن قريع وهو جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو خمسماية سنة لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقا الساكنين وابقي الفتحة دليلا عليها اصله لا تهينن من الاهانة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم الرابع من احكام الخفيفة انها تعطى في الوقف حكم التنوين فان وقعت بعد فتحة قلبت الفا والى ذلك يشير قول النظم وابدلنها بعد فتح الفا وقفا كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وكقول الشاعر وهو الاعشى ميمون واياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا والاصل فيهن لنسفعن وليكونن واعبدن بالنون الخفيفة فابدلت في الوقف الفا بعد فتحة كما ان تنوين المنصوب يبدل في الوقف الفا نحو رايت زيدا ومن ثم كتبت بالالف كما يكتب رايت زيدا بالالف وقياس من قال رايت زيد بحذف الالف على لغة ربيعة ان يقول في الوقف على اضربن اضرب بالسكون وان وقعت بعد ضمة او كسرة حذفت ويجب حينئذ ان يرد ما حذف في الوصل من واو وبا لاجلها والى ذلك يشير قول الناظم وبعد غير فتحة اذا تقف واردد اذا حذفتها في الوقف ما من اجلها في الوصل كان عدما تقول في الوصل اضربن

يا قوم واضربن يا هند بضم البا في الاول وكسرها في الثاني والاصل اضربون واضربين بسكون النون فيهما فحذفت الواو واليا لالتقا الساكنين كما مر في الفصل قبله فاذا وقفت حذفت النون لشبهها بالتنوين الواقع بعد ضمة او كسرة في نحو جاء زيد ومررت بزيد في اللغة الفصحى ثم ترجع بالواو والياء لزوال التقا الساكنين بحذف النون فتقول اضربوا واضربي وفي شرح الخضراوي وذكر سيبويه ان الخليل قال وقياس من قال جاني زيد ومررت بزيدي بالاشباع على لغة ازد السراة ان يقال منا هل تضربوا وهل تضربي فتبدل من النون واوا ويا ثم تحذف كما تحذف مع المبدل منه ولا ترد نون الاعراب وتقول في الفعل على هذا للرجال اخشوا وللمراة اخشي كما تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين ثم تستثقل واوان اولاهما مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ويبقى بدل النون وكذا العمل في اليا المكسورة ويجهل التوكيد واذا قلت هل تخشون يا قوم هل تخشين يا هند ثم ابدلت ثم حذفت الضمة والكسرة ثم الواو واليا لم يجهل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضح في حواشيه عن الخليل ويونس قال الخضراوي واذا وقفت على اضربان واضربنان عند من جوزهما ابدلت النون الفا فيلتقي الفان فتبدل الثانية همزة كما في حمرا فتقف على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ونصه ويقولون في الوقف اضربا واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم لانها تصير الفا فاذا اجتمعت الفان مد الحرف انتهى هذا باب ما لا ينصرف

واختلف في اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف او من الصريف وهو الصوت لان الصرف وهو التنوين صوت في الاخر او من الانصراف وهو الرجوع

الخفيف والاصل لا تهينن بكسر اليا وسكون اليا الاخرى وبالنون واصل لا تهينن لا تهينين ... فحذفت النون الخفيفة ... قوله علك اي لعلك وان تركع خبره واراد بالركوع الانحطاط من المرتبة والسقوط من المنزلة والدهر قد رفعه جملة حالية منه

قال صاحب المتوسط والزبير ... تقديره لا تهينن بالنون الخفيفة ... والا لكونها مجزوما ... قد وقع ... كذلك منه

من الطوبل ... فاعبدا اذ اصله فاعبدن بالنون الخفيفة فابدلت الفا للوقف واختلف في الفا فيه فقيل جواب لاما مقدرة وقيل زائدة وقيل عاطفة اي تنبه فاعبد الله فحذف تنبه وقدم المنصوب على الفا اصلاحا للفظ كيلا يقع الفا صدرا منه

وفي الوقف برد المحذوف فتقول في الوقف على اضربن على خطاب المذكرين اضربوا برد الواو وعلى اضربن اضربي برد اليا وكذا في الوقف على هل تضربن يا قوم هل تضربون برد الواو في الوقف لان الواو انما حذفت لسكونها وسكون النون ورد نون الاعراب لزوال موجب الحذف

[illegible]

وزاد بعضهم تنوينا خامسا سماه تنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قال ابن هشام وهذا اعتراف منه بانه تنوين العوض الذي كان قبل التسمية حكي بعد ما قلت ولكنه ليس للفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وليس بجامع تنوين الصرف الا ترى الى الحكاية في مثل قولك من زيدا بالنصب تحكي زيدا المنصوب في قول القائل رايت زيدا فكيف اي فان الاصل حركة اعرابية وفي الحكاية ليست باعرابية فقال وما ينبغي ان يقال مانع الصرف

مطلب الكناية

قال ابن يعيش اي علامة اضرب احدهما الا باني للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف وهو الدال على المكانة اي الثبات على مكانه من الاسمية انتهى

وكان الاسم ضربان ضرب اقبل على شبه الفعل فمنع مما منع منه وضرب انصرف عنه اي من الانصراف الى جهات الحركات او من الصرف الذي هو القلب اقوال الاسم ان اشبه الحرف في الوضع او المعنى او الاستعمال بني كما مر في بحث المعرب والمبني ويسمى غير متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية والا يشبه الحرف اعرب ثم المعرب ان اشبه الفعل في فرعيتين من تسع احداهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى او في واحدة تقوم مقامهما وذلك لان في الفعل فرعية من الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى الاسم في الاسناد منع الصرف كما سياتي بيانه ويسمى غير امكن لعدم امكنيته والا يشبه الفعل صرف ويسمى متمكنا لتمكنه في باب الاسمية وامكن اسم تفضيل وبناؤه من مكن مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا لابي حيان ومن قلده لان بنا اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد امكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه والصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم امكن واليه اشار الناظم بقوله الصرف تنوين اتى مبيّنا معنى به يكون الاسم امكنا وذلك المعنى المدلول عليه بهذا التنوين هو عدم مشابهته اي الاسم للفعل والحرف كزيد من المعارف ورجل من النكرات وعلم من هذا التقرير ان غير المنصرف هو الاسم المعرب الفاقد لهذا التنوين المذكور فيدخل في ذلك نحو جوار واعيم تصغير اعمى ويستثنى من ذلك نحو مسلمات مما جمع بالف وتا مزيدتين فانه منصرف مع انه فاقد له اذ تنوينه للمقابلة لنون جمع المذكر السالم وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة الخاصة بالاسم وذكر انه لاجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه بالصرف انتهى وقال ابن معزوز واضع كتاب اغلاط الزمخشري ما عدا

وانواع التنوين اربعة احدها تنوين التمكين كزيد وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف والثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير كايه والثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات جعلوه في مقابلة النون في مسلمين والرابع تنوين العوض وهو اللاحق لنحو جوار وغواش عوضا عن الياء ولاذ في نحو يومئذ عوضا عن الجملة . قال الرضي في جمع المؤنث ان فيه ... واما ما سمي به منه نحو عرفات فانه غير منصرف ولا كلام فيه وهذا الذي ذكره بناء على ان التنوين فيه للمقابلة كما هو مذهب الجمهور واما الرضي فقد ذهب تبعا لبعضهم الى ان التنوين فيه للصرف واما لم يحذف اذا سمي به لانه لو حذف لتبعه الكسر فانعكس اعراب جمع المؤنث السالم فبقي لاجل الضرورة وكان شيخنا رحمه الله يرى ان التنوين في جمع المؤنث للمقابلة والصرف فاذا سمي به تمحض للمقابلة ولا مانع من ان يفيد حرف واحد معنيين

تنوين القوافي ليسمى صرفا وتمكينا وان من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه انتهى وحيث منع التنوين منع الجر تبعا له عند الجمهور وذهب الزجاج والرماني الى ان العلتين اقتضتا منعهما معا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان احدهما ما يمتنع صرفه لعلة واحدة وهو شيئان احدهما الف التانيث مطلقا اي مقصورة كانت او ممدودة واليه الاشارة بقول النظم فالف التانيث مطلقا منع صرف الذي حواه كيف ما وقع لان وجود الف التانيث في الجملة علة ولزومها بمنزلة تانيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله بتكرير السبب الواحد فيمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع اي سواء وقع نكرة كذكرى بالقصر مصدر ذكر وصحرا بالمد ام معرفة كرضوى بفتح الراء والقصر اسم جبل بالمدينة وزكرياء بالمد علم نبي ام مفردا كما تقدم تمثيله ام جمعا كجرحى بالقصر جمع جريح واصدقا بالمد جمع صديق ام اسما كما تقدم تمثيله ام صفة كحبلى بالقصر وحمرا بالمد واصلها عند سيبويه حمرا بالقصر بوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل الفها الفا اخرى والجمع بينهما محال وحذف احدهما يناقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التانيث وقلب الاولى يخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى ان الالف الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث افعل ومؤنث فعلان وضعف بانه يفضي الى وقوع علامة التانيث حشوا وذهب بعضهم الى ان الالفين معا للتانيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تانيث على حرفين والشيء الثاني جمع

الموازن لمفاعل ومفاعيل في كون اوله حرفا مفتوحا وثالثه
الفا غير عوض يليها كسر اصلي ملفوظ به او مقدر على اول حرفين
بعد الالف ولا فرق في الحرف الاول من الكلمة بين الميم وغيرها كدراهم
ومساجد بكسر ما بعد الالف لفظا ودواب ومداري بكسر ما بعد
الالف تقديرا اذ اصلهما دوابب ومداري بالكسر فيهما او ثلاثة
اوسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال كمصابيح ودنانير
فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن
صيغ الاحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق
المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد
العربية انك لا تجد مفردا ثالثه الف بعدها حرفان او ثلاثة
الا واوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفا والرا
الجمل الشديد او الالف عوض من احدى يائي النسب تحقيقا كيمان
وشام اي اصلهما يمني وشامي وتقديرا كتهامي فان الالف في تهامة
موجودة قبل النسب فهي كالعوض وكانه نسب الى فعل مثل شام
بسكون العين او فعل كيمن بفتح العين او ما يلي الالف ساكن كعبال
بفتح العين المهملة والبا الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي
الثقل يقال القى عليه عبالته اي ثقله او مفتوح كبرا كابفتح الموحدة
والرا وهو الشات في الحرب او مضموم كتدارك مصدر تدارك او
عارض الكسر لاجل اعتلال الاخر كتوان وتدان واصلهما توانى و
تدانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة واعلا اعلال قاض او
ثاني الثلاثة محرك كطواعية وكراهية مصدرين او الثاني و
الثالث عارضان للنسب منوي بهما الانفصال وضابطه ان لا
يسبقا الالف في الوجود سوا كانا مسبوقين بها كظفاري وباري
نسبة الى ظفار وبار قبيلتين او غير منفكين عن الالف كحواري
وهو الناصر وحوالي وهو المحتال بخلاف قماري وكراسي فان

اليان

اليائين فيهما موجودتان في المفرد وهو قمري وكرسي فليست
اليا ان عارضتين في الجمع فقماري ونحوه بمنزلة مصابيح والى ذلك
اشار الناظم بقوله ٭ وكن لجمع مشبه مفاعلا ٭ او المفاعيل بمنع كافلا
واذا كان مفاعل معتلا منقوصا فقد تبدل كسرته فتحة فتقلب يا
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتجري مجرى الصحيح فلا ينون بحال
اتفاقا ويقدر اعرابه في الالف كعذارى جمع عذرا بالمد وهي البكر
ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك به
المراة راسها وهذا الاستعمال غير غالب والغالب ان تبقى كسرته
وياؤه على حالهما فاذا خلا من ال والاضافة اجري في حالتي الرفع
والجر مجرى قاض وسار ونحوهما من المنقوص المنصرف في حذف
يائه وثبوت تنوينه نحو هولا جوار ومررت بجوار قال الله
تعالى ومن فوقهم غواش والفجر وليال فغواش مرفوع على الابتدا
وليال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك اشار الناظم بقوله
وذا اعتلال منه كالجواري ٭ رفعا وجرا اجره كساري ٭ واجرى في
حالة النصب مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته من غير
تنوين نحو رايت جواري قال الله تعالى سيروا فيها ليالي وسبب
ذلك ان في آخر نحو جوار مزيد ثقل لكونه يا في آخر اسم لا ينصرف
فاذا خلا مما هي فيه من الالف واللام والاضافة تطرق اليه
التغيير وامكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض فخفف بحذف
اليا وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بصيغة الجمع
وقدر اعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة والفتحة النائبة عن
الكسرة على اليا المكسور ما قبلها ولم يخفف في النصب لعدم الثقل
ولا مع الالف واللام لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا
يجامع الالف واللام ولا الاضافة ٭ وذهب الاخفش الى انه
اليا لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ كسلام وكلام وزالت

صيغة منتهى الجمع فدخله تنوين الصرف وردّ بان المحذوف في قوة الموجود والا لكان آخره ما بقي حرف اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله • وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض من ذهاب الحركة على اليا وان اليا محذوفة لالتقا الساكنين وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة اليا لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى اولى لانها لا تظهر بحال واللازم منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد الى ان في ما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر فحكموا له في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله اليا في الرفع والجر لتوهم التقا الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد لان الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير فلا يحسن ارتكاب مثله قاله الشارح وقال المرادي المشهور عن المبرد ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقل في شرح الكافية • وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد • واختلف في سبب منع صرفه فقيل انه اعجمي حمل على ما وازنه من العربي كذا قاله وقيل انه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد الجنسي واختلف في سماع سروالة فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد عليها • عليه من اللوم سروالة فليس برقة لمستعطف • وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال كشماليل جمع شمال حكاه الحريري في المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه ورد بانه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف اشار في النظم بقوله • ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع • وان به سمي يخص بهذا الجمع الذي هو على زنة مفاعل او مفاعيل

او بما وازنه من لفظ اعجمي مثل سراويل وشراحيل بمعجمة ومهملتين او من لفظ ارتجال للعلمية مثل كشاجم بالكاف والشين المعجمة والجيم اسم شاعر وظاهره ان ما قدانه بفتح الكاف وفي القاموس زيادة على الصحاح كشاجم كعلابط اسم انتهى ولا خلاف ان علابط بضم العين وكسر الموحدة وهو الضخم منع الصرف • والى ذلك اشار الناظم بقوله • وان به سمي او بما لحق به فالانصراف منعه يحق • والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو طرا تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح النوع الثاني ما يمتنع صرفه بعلتين وهو نوعان احدهما ما يمتنع صرفه حال كونه نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو اما مزيد في آخره الف ونون او موازن للفعل وهو وزن افعل في المكبر وافيعل في المصغر او معدول عن لفظ آخر اما ذو الزيادتين فهو فعلان بفتح الفاء بشرط ان لا يقبل التا الدالة على التانيث اما لان مؤنثه فعلى بالف التانيث المقصورة كسكران وغضبان وعطشان فان مؤنثاتها سكرى وغضبى وعطشى او لكونه لا مؤنث له اصلا كلحيان كثير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة جارية على فعلان والمؤنث منه على فعلى وانما كان ذلك مانعا فيه لتحقق الفرعيتين به فرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفي التانيث في نحو حمرا في انهما في بنا يخص المذكر كما ان الفي التانيث في حمرا في بنا يخص المؤنث وانما لا يلحقها التا فلا يقال سكرانة كما لا يقال

حمراة والمزيد فرع عن المجرد فلما اجتمع في فعلان المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف واما ما نقل عن بني اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف ردي وقال ابو حاتم لبني اسد مناكير لا يؤخذ بها والثاني وهو ما لا مؤنث له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب سكران اوسع من باب ندمانة والمقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع على منع صرف اكمر مع انه لا مؤنث له وحكى ان من العرب من يصرف لحيان حملا على ندمان على انه لو كان له مؤنث لكان بالتاء بخلاف نحو مصان بتشديد الصاد المهملة بهمزة بعد اللام وسيفان بسين مهملة فياء مثناة تحتانية ففاء للطويل المشوق الضامر البطن والبان بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة تحت للكبير الالية من ذكور الغنم وندمان من المنادمة وهي المكالمة لا من الندم على ما فات فان مؤنثها فعلانة فلذلك صرفت واما ذو الوزن فهو افعل غالبا بشرط ان لا يقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كاحمر او فعلى بضم الفاء كافضل او لكونه لا مؤنث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة وهي الحشفة وآدر بالمد الكبير الانثيين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل فان وزن افعل اولى بالفعل لان اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته لغير معنى وانما اشترط ان لا يلحقه تاء التانيث لان ما تلحقه من الصفات كارمل وهو الفقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصف اصلي ووزن افعلى ممنوع تانيث بتا وانما صرفه اربع في نحو مررت

بنسوة اربع مع كونه صفة لنسوة وفيه وزن الفعل لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية وايضا فانه قابل للتاء في نحو مررت برجال اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله والغين عارض الوصفية كاربع وانما منع صرف باب ابطح وهو المكان المنبطح من الوادي واجرع وهو المكان المستوي وابرق وهو المكان الذي فيه لونان وباب ادهم للقيد واسود للحية السوداء وارقم للحية التي فيها نقط سود وبيض كالرقم مع انها اسماء لانها وضعت صفات فلم يلتفت الى ما طرأ لها من الاسمية وفي الافصاح ان سيبويه ذكر ان جميع العرب تمنع صرف سنة ادهم للقيد واسود سالخ وارقم لنوعين من الحيات واجرع وابطح وابرق والى ذلك اشار الناظم بقوله وعارض الاسمية اي الغينه وربما اعتد بعضهم باسميتها الطارية فصرفها وصرح ابن جني بان هذه الاسما كلها تنصرف ويفترق باب ابطح وباب ادهم من جهة كون ابطح صفات خاصة بالامكنة الموجود معها فهم ذلك المعنى وباب ادهم صفات عامة ويفترق هذان البابان وباب اجدل في الصرف وعدمه فاما ادهم وابطح فاصلها الوصفية ثم طرات عليهما الاسمية فلهذا امتنعا من الصرف واما اجدل للصقر واخيل لطائر ذي خيلان بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقط المخالفة لبقية البدن قال الفراء هو الشقراق وسمي اخيل لانه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها وافعى للحية واختلف في اشتقاقها فقال ابو علي مشتقة من يافع فاصلها ايفع وقال ابن جني من فوعة السم حرارته فاصلها افوع فنقلت فاؤه على الاول وعينه على الثاني الى موطن لامه وقال غيرهما من مادة الافعوان فلا نقل لقولهم ارض مفعاة اي كثيرة الافاعي فانها اسماء في الاصل وفي الحال فلهذا صرفت

السالخ اسم الاسود من الحيات والانثى اسودة ولا توصف بالحية ... قاموس

الشقراق والشقرّاق طائر يسمى الاخيل والعرب تتشاءم به وربما قالوا شرقراق جوهري

كالنكل بدليل انها لا تستعمل الا اسمية بعينها ... تابع ... والاطيار اخيل ولا ... ولا ...

في لغة الاكثر والى ذلك اشار الناظم بقوله ، واجدل و اخيل
وافعي مصروفة وبعضهم يمنع صرفها وهو المشار اليه بقوله
وقد يتلن المنعا لمح معنى الصفة فيها وهي القوة في اجدل
والتلون في اخيل والايذا في الافعى لكن المنع في افعى ابعد منه
في اخيل واجدل لانهما من المجدول وهو الكثير الخيلان ومن الجدل
وهو الشدة واما افعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها
يقارن تصور ايذايها فاشبهت المشتق قاله المرادي تبعًا
للشارح قال القطامي كان العقيليين يوم لقيتهم ٭
فراخ القطا لاقين اجدل بازيا فمنع صرف اجدل وهو مفعول لـ
لاقين وبازيا يجوز ان يكون صفة اجدل ويجوز ان يكون معطوفا
على اجدل باسقاط العاطف وهو من يرى اذا تطاول وقال
حسان بن ثابت الانصاري رضي الله عنه ٭ ذريني وعلمي بالامور
وشيمتي ٭ فما طائري يومًا عليك باخيلا فمنع صرف اخيل
والعرب تتشاءم بالاخيل تقول هو اشام من اخيل ويجمع على
اخايل ومن غير الغالب افيعل نحو اجيمر وافيضل من المصغر فانه
لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل فانه على وزن ابيطر قاله
المرادي تبعًا للشارح واما الوصف ذو العدل فنوعان احدهما
موازن فعال بضم الفا ومفعل بفتح الميم والعين وهما مسموعان
من الواحد الى الاربعة باتفاق وفي الباقي من العشرة على
الاصح وقيل في العشرة والخمسة فدونها سماعا وما بينهما قياسا
عند الكوفيين والزجاج ٭ وقيل يقاس على فعال خاصة لانه
اكثر والصحيح كما قال الموضح هنا وفي الحواشي ان البناين مسموعان
في الالفاظ العشرة كما حكاه الشيباني ولا يعارض بقول ابي
عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان
غيرهما سمع ما لم يسمعا ونقل السخاوي انه يعدل ايضا على فعلان

قوله والفرخ ولد الطائر جمعه فراخ فافهم
لاقين صفة فراخ واجدل هو الصقر
وبازيا صفة من رمى عليه اذا تطاول
ويجوز ان يكون بازيا هو الطير المشهور
ويكون عطفا على اجدل وحذف
العاطف للضرورة محشي

وفي الجاربردي ما يدل على ان منع صرف مثل اجيمر
وافيضل من المصغر انما هو لانه في اوله باقيته على
وزن افعل ولم يعتبر [illegible] انتهى فعلى هذا منع
صرف مثل اجيمر لكونه على وزن افعل فيكون
الوزن مع الصفة في الوصف وزن
افعل فقط في المكبر والمصغر

بفتح الفا من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زرافات
ووحدانا وهي معدولة عن الفاظ العدد الاصول المكررة
حال كونها حال كونها مكررة فاصل جا القوم احاد جاوا
واحدا واحدا فعدل عن واحد واحدا الى احاد تخفيفا للفظ
وكذا الباقي ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو
اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع نعوت
لاجنحة او احوالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى
وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع احوال من النسا او اخبارا
نحو صلاة الليل مثنى مثنى فمثنى الاول خبر صلاة ومثنى الثاني
تكرير له وانما كرر لقصد التوكيد لا لافادة التكرير التاسيس
لانه لو قيل صلاة الليل مثنى لكفى في المقصود وزعم الفراء ان
هذه الاسما معارف بنية الالف واللام فعلى هذا فهي في
الايتين بدل كما قال الحوفي اذ لا تنعت النكرة بمعرفة ولا يجي
الحال معرفة الا بتاويل ومنهم من يذهب بها مذهب الاسما
فلا يستعملها استعمال المشتقات في التبعية كقوله ٭ وحيل كفاها
ولم يكلها ٭ ثنا الرجال ووحدانها ٭ النوع الثاني اخر بضم الهمزة
وفتح الخاء في نحو مررت بنسوة اخر والى منع العدل مع الوصف
في هذين النوعين اشار الناظم بقوله ٭ ومنع عدل مع وصف
معتبر ٭ في لفظ مثنى وثلاث واخر ٭ لانها جمع الاخرى والاخرى
انثى آخر بالفتح بمعنى مغاير وآخر بالفتح من باب اسم
التفضيل فان اصله أأخر مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة
الفا واسم التفضيل قياسه ان يكون في حال تجرده من ال
والاضافة مفردا مذكرا ولو كان جاريا على مثنى او مجموع او مؤنث
فالاول نحو ليوسف واخوه احب الى ابينا منا والثاني نحو
قل ان كان اباؤكم وابناؤكم الى قوله احب اليكم من الله ورسوله

والثالث نحو مند احب الى من عمرو فكان القياس ان يقال
مررت بامراة اخر وبنسا اخر وبرجال اخر وبرجلين اخر بفتح
الهمزة الممدودة فيهن ولكنهم في التانيث قالوا اخرى وفي جمع
المونث المكسر قالوا اخر بضم الهمزة وفي جمع المذكر السالم قالوا
اخرون وفي المثنى قالوا اخران وبذلك جا التنزيل قال الله
تعالى فتذكر احداهما الاخرى فعدة من ايام اخر واخرون
اعترفوا فاخران يقومان وانما خص النحويون اخر بضم الهمزة
بالذكر دون ما عداه لان في اخرى الف التانيث وهي اوضح من
العدل في منع الصرف واما اخرون واخران فمعربان بالحروف
فلا مدخل لهما في هذا الباب لان اعرابه بالحركات واما اخر
بفتح الهمزة فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه وهي المونث
والمثنى والجمع وانما امتنع من الصرف للوصف والوزن وفي
جعل اخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على المشاركة والزيادة
في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان اخر مشابه
لافضل من جهات ثلاث احداها الوصف والثانية الزيادة
والثالثة انه لا يتقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان
افضل انما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه
من هذه الجهات استحق احكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان
ينبغي ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع ال او الاضافة
لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى
المشابهة فعلى هذا اذا قيل بنسوة اخر كان معدولا عن اخر
بالفتح والمد ولا نقول عن الاخر لانه نكرة بجريه على نكرة نعتا
ولا عن اخرين لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة
وكثير غلط في المسئلة انتهى وان كانت اخرى بمعنى اخرة بكسر الخاء
وهي المقابلة للاولى نحو قالت اخراهم لاولاهم وقالت اولاهم

لاخراهم [illegible] لانه غير معدول ذكر ذلك الفرا
و[illegible] مقابل اول
اي الاخرة بدليل ثم الله ينشئ النشاة الاخرة والقصة واحدة
فليست اخرى بمعنى اخرة من باب اسم التفضيل والفرق ان
انثى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف
عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل واخر واخر وعندي
امراة واخرى واخرى وانثى المكسور تدل على الانتهاء فلا يعطف
عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك واذا سمي بشي
من هذه الانواع الثلاثة وهي الوصف ذو الزيادتين والوصف
الموازن للفعل والوصف المعدول بقي على منع الصرف عند
الجمهور لان الصفة لما ذهبت خلفتها العلمية وبقي
كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش في
المعاني وابو العباس انه لو سمي بشي واحد اخواته انصرف لانه
اذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة
اربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي
وارتضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد
بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس
وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف
يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين جميعا
انتهى وحجة الجمهور ان شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية
محققة فسبب المنع موجود فلا وجه لامتناع الصرف واما قول
ثعلب والفرا وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلاث ورباع مصروفة
فليس مرادهم الصرف الحقيقي وانما مرادهم بذلك العدل لانهم
يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح النوع الثاني
ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة احدها العلم

[illegible]

الصفة في حال العلمية لا في معناها
انا نقول لان العلمية على الخصوص
والصفة على العموم

قال ابن مالك في شرح الكافية الاول المركب تركيب مزج نحو بعلبك ومعدي كرب وهذا النوع في الاصل اسمان جعلا اسما واحدا لا بالاضافة ولا بالاسناد بل بتنزيل
ثانيهما منزلة تاء التانيث والالف التي فتح آخر الاول ان كان صحيحا كلام بعلبك وان كان معتلا كياء معدي كرب التزم سكونه تاكيدا للامتزاج
ولان ثقل التركيب اشد من ثقل التانيث فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بان اسكنوا ياء معدي كرب ونحوه وان كان مثلها قبل تاء التانيث يفتح
وقد تضاف اول جزئي المركب الى ثانيهما فيستصحب سكون ياء معدي كرب ونحوه تشبيها بياء ... رأيت معدي كرب
ولان جزء العرب ... في النصب مع الافراد تشبيها بالالف
فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد ونحو ... جزئي المركب اذا اضيف الاول الى الثاني عومل معاملته لو كان مفردا فان كان فيه مع التركيب سبب مؤثر منع الصرف ... فان فيه مع التعريف ... فيجر بالفتحة ويعرب الاول بما تقتضيه العوامل نحو جاء ... ورأيت ... ومررت ... وهذا ... حضرموت ... ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت لان موت ليس فيه مع التعريف سبب ثان وكذلك كرب في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه فيقول ... الاضافة اليه معدي كرب يجعله مؤنثا فان كان الاسم تركيب اسناد لزمت الحكاية ولو كان ثاني الجزءين غير منطوق به كقول الراجز نبئت اخوالي بني يزيد اي ليس للعلم ... اسناد الا الحكاية في الاسناد وجزئيه نحو برق نحره ... ثانيهما كيزيد في البيت فانه فعل منطوق به وفاعل منوي انتهى

المركب تركيب مزج المشار اليه في النظم بقوله والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج كبعلبك وحضرموت علمين لبلدين وسيبويه في لغة من اعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب وقد يضاف اول جزئيه الى ثانيهما تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كرام هرمز منع من الصرف والا صرف كحضرموت واذا كان آخر الجزء الاول ياء كمعدي كرب فانه يقدر فيه الحركات الثلاث ولا يظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف فلازم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن مالك حكما وتعليلا وقال غيره يفتح في النصب ويسكن في الرفع والجر كقاضي القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب وجره بالكسر وسمع جره بالفتحة فقال سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبني على الفتح كعشر من خمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يجئ فيه الصرف لانه محرك الوسط ودفع بانه قد تكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند آخرين واجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الامرين وقد يبنيان على الفتح تشبيها بخمسة عشر كما حكاه سيبويه وغيره فيفتح آخر الجزءين الا في معدي كرب فيفتح آخر الثاني فقط وفي البسيط ليس البناء مطردا عند عامة البصريين والكوفيين وعلى اللغات الثلاث وهي اعرابه اعراب ما لا ينصرف واضافة اول جزئيه الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح فان كان آخر الجزء الاول معتلا بالياء كمعدي كرب وقالي قلا وجب سكونه مطلقا في الرفع والنصب والجر سواء كان معربا كما في لغة الاضافة او مبنيا كما في غيرها وقد تقدم شرح ذلك الثاني العلم ذو الزيادتين الالف والنون واليه اشار الناظم بقوله كذاك

كاوي

حاوي زائدي فعلانا سواء كان اوله مفتوحا او مكسورا او مضموما كمروان وعمران وعثمان ولا فرق بين اعلام الاناسي كما تقدم وغيرها نحو غطفان بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم ابيها وهو غطفان بن سعد بن قيس ابن عيلان واصبهان بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلد سميت بذلك لان اول من نزلها اصبهان بن فلوج بن لنطي بن يافث فهذه الالفاظ ممنوعة الصرف اتفاقا لان الالف والنون فيها زيدتا معا وما كان من الاسماء في آخره الف ونون واحتملت النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها وزيادتها فمن ذلك رمان وحسان ودهقان وشيطان اعلاما فان اعتقدت انها من الرم والحس والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها واذا تمحضت لجهة الاصالة صرفت كما اذا سميت بطحان من البطحن او بتبان من التبن او بسمان من السمن ونحو ذلك واختلف في ابان بتخفيف الباء علما فمن صرفه رأى ان وزنه فعال فالهمزة والباء والنون اصول ومن منعه الصرف رأى ان وزنه افعل وانه منقول من ابان الشيء يبين فالجمهور على المنع كما قال ابن يعيش واذا ابدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو اصيلال مسمى به اصله اصيلان تصغير اصيل على غير قياس ولو ابدل من حرف اصلي نون صرف وذلك نحو حناء مسمى به اصله حناء ابدلت همزته نونا الثالث العلم المؤنث ويمتنع من الصرف ان كان بالتاء واليه اشار الناظم بقوله كذا مؤنث بها مطلقا سواء كان علم مؤنث ام مذكر كفاطمة وطلحة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة

التأنيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم تؤثر في الصفة
نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن
بها او زائدا على ثلاثة كزينب وسعاد تنزيلا للحرف
الرابع منزلة تاء التأنيث او ثلاثيا محرك الوسط لفظا كسقر
ولظى لقيامة حركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانباري
في جعله ذا وجهين كهند واما محرك الوسط تقديرا كدار
علم امراة فيلتحق بباب هند او ثلاثيا اعجميا كماه وجور بضم
الجيم علمي بلدين لان العجمة لما انضمت الى التأنيث والعلمية تحتم
المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنا لم تؤثر
منع الصرف وانما اثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند او ثلاثيا
منقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امراة لانه حصل بنقله
الى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه و
الجمهور وذلك ماخوذ من قول النظم وشرط منع العار كونه
ارتقى فوق الثلاث او كجور او سقر او زيد اسم امراة لا اسم ذكر
وجهان في نحو هند ودعد وجمل من الثلاثي الساكن الوسط
اذ لم يكن اعجميا ولا مذكر الاصل الصرف وتركه فمن صرفه نظر
الى خفة اللفظ وانها قد قاومت احد السببين ومن لم يصرفه
وهو اولى نظرا الى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتأنيث
والى ذلك اشار الناظم بقوله وجهان في العادم تذكيرا سبق
وعجمة كهند والمنع احق والزجاج يوجبه اي المنع وعلله بان
السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف انتهى
وقال عيسى بن عمر الثقفي وابو عمرو والجرمي وابو العباس المبرد
وابو زيد في نحو زيد اسم امراة انه كهند في جواز الوجهين وعلم
منه انه لو كان علم المؤنث ثنائي اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره
سيبويه واذا سمي مذكر بمؤنث وجب منع صرفه باربعة شروط

احدها

احدها كونه اكثر من ثلاثة احرف لفظا كزينب او تقديرا كجيل
مخفف جيئل الثاني ان لا يكون مسبوقا بتذكير انفرد به تحقيقا
كرباب علم امراة فانها منقولة من مذكر فلو سمي بها مذكر صرفت
او تقديرا كجنوب وشمال فانهما صفتان لمذكر مقدر الشرط الثالث
ان لا يكون مسبوقا بتذكير غالب كذراع فانه مؤنث بدليل ذراع
رأيتها فاذا سمي به مذكرا انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذ
كر كقولهم انت ذراعي وعضدي بمعنى انت ناصري ومنجدي الشرط
الرابع ان لا يكون التأنيث موقوفا على تاويل غير لازم لانها قد
تؤول بالجمع وهو مذكر فاذا سمي به مذكرا انصرف الرابع العلم الاعجمي
فان فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع
الاعجمية فيمتنع من الصرف ان كانت علميته في اللغة الاعجمية
كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشلوبين وابن عصفور انه
لا يشترط ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون فيصرف على الاول
لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف
على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به وزاد على
احرف ثلاثة كابراهيم واسمعيل فلو كان ثلاثيا ضعف فيه
فرعية اللفظ لمجيئه على اصل ما يبنى عليه الاحاد العربية فلا
تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التأنيث قولا واحدا في جميع لغة
العرب ولا التفات الى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية
والمراد بالعجمي ما نقل عن لسان غير العرب باي لغة كانت وتعرف
عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الائمة والثاني خروجه عن اوزان
العربية كابراهيم والثالث ان يعرى من حروف الذلاقة وهو
خماسي او رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء
الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها مر بنفل والرابع ان
يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف

بغير فاصل نحو جج وجق والصاد والجيم نحو الصوبجان والكاف والجيم نحو اسكرجة والرا بعد النون اول كلمة نحو نرجس والزاى بعد الدال نحو مهندز واليه اشار الناظم بقوله ۔ والعجمى الوضع والتعريف مع ۔ زيد على الثلاث صرفه امتنع ۔ واذا سمى بنحو لجام بالجيم وهو آلة يجعل فى فم الفرس ونحوه و فرند بكسر الفا والرا وسكون النون قال الجوهرى فارسى معرب وهو جوهر السيف صرف لحدوث علميته ونحوه نوح ولوط من الثلاثية الساكنة الوسط وشتر بفتح الشين المعجمة والتا المثناة فوق اسم قلعة من اعمال آران بفتح الهمزة وتشديد الرا اقليم باذربيجان مصروفة لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافى وابن برهان وابن خروف وقيل الساكن الوسط كنوح ولوط ذو وجهين الصرف وعدمه كهند والمحركة اى الوسط كشتر متحتم المنع كزينب اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر الثقفى وابن قتيبة والجرجانى والزمخشرى الخامس العلم الموازن للفعل الماضى والمضارع او الامر والمعتبر من وزن الفعل انواع ثلاثة احدها الوزن الذى يخص الفعل والمراد به ما لا يوجد فى غير الفعل الا فى علم او اعجمى او بندور فالعلم كخضم بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علما لمكان وقال الجوهرى اسم العنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال ۔ لولا الاله ما سكنّا خضما ۔ اى بلاد خضم وشمّر بالشين المعجمة وتشديد الميم علما لفرس والاعجمى كبقم لصبغ وبذر لما والنادر ما كان على صيغة الماضى المبنى للمفعول نحو دُئل اسما لقبيلة فلا يمنع وجدان هذه الامثلة اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر والاعجمى لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص فيه باق والذى لا يوجد فى غير الفعل ما كان على صيغة الماضى المفتتح

بهمزة وصل او تا مطاوعة كانطلق واستخرج ونحو تغافل تصيا حال كونها اعلاما وحكم همزة الوصل فى الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن اصله فالتحق بنظايره من الاسما فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن اصله فلم يستحق الخروج عما هو له الثانى الوزن الذى الفعل به اولى لكونه غالبا فيه وعلى هذين النوعين اقتصر الناظم فقال كذاك ذو وزن يخص الفعلا ۔ او غالب فالغالب كاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل واما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحدة الاصابع وفيه عشر لغات حاصلة من ضرب ثلثة احوال الهمزة فى ثلاثة احوال البا والعاشرة اصبوع وأبلم بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما سعف المقل حال كون الثلاثة اعلاما فان وجود موازنها فى الفعل اكثر منه فى الاسم كالامر من ضرب فانه موازن اثمد والامر من ذهب فانه موازن اصبع بفتح البا والامر من كتب فانه موازن ابلم الثالث الوزن الذى الفعل به اولى لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى فى الفعل ولا تدل على معنى فى الاسم نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفا بينهما وهى الرعدة يقال اخذه الافكل اذا اصابته رعدة واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب فان الهمزة فيهما لا تدل على معنى وهى فى موازنهما من الفعل نحو اذهب مضارع ذهب واكتب مضارع كتب دالة على المتكلم فكان المفتتح باحدهما من الافعال اصلا للمفتتح بها من الاسما ثم لا بد من كون الوزن لازما باقيا فى اللفظ على حالته الاصلية غير مخالف لطريقة الفعل فخرج بالقيد الاول وهو اللزوم نحو امرؤ علما فانه فى الرفع نظير اكتب وفى النصب نظير

اذهب ونحو اجر نظيرا ضرب فلم يلزم وزنا واحدا في الاحوال
الثلاثة ولم يبق على حالة واحدة ففارق الفعل بكون حركة
عينه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع فيه وخرج بالقيد الثاني
وهو البقا على حالته الاصلية نحو رد وقيل وبيع مبنيات للمفعول
فانها لم تبق على حالتها الاصلية فان اصلها فعل بضم الفا وكسر
العين ثم دخلها الادغام والاعلال فالادغام في رد والاعلال
بالنقل والقلب في قيل وبالنقل فقط في بيع وصارت صيغة رد
بمنزلة صيغة قفل بضم القاف وسكون الفا وصيغة قيل وبيع
بمنزلة صيغة ديك بكسر الدال وسكون اليا اخر الحروف وبالكا
فوجب صرفها لذلك ولو سميت بضرب بضم الضاد وسكون الرا
حال كونه مخففا من ضرب بضم الضاد وكسر الرا انصرف اتفاقا
لان التخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض
بعد التسمية هل ينزل منزلة الاصلي ام لا وذلك كما لو سميت بضرب
بضم اوله وكسر ما قبل آخره ثم خففته بتسكين ما قبل اخره فاذا
فعلت ذلك انصرف ايضا عند سيبويه لانه عنده كالسكون
الاصلي واختاره ابن مالك وخالفه المبرد والمازني ومن وافقهما
فمنعوه من الصرف لانه تغيير عارض بعد التسمية وخرج بالقيد
الثالث وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو الب بالضم في
الفا والموحدة فيما رواه الفرا جمع لب بضم اللام وتشديد البا
الموحدة وهو العقل وجمع لب على الب قليل والاكثر ان يجمع على
الباب ويقال بنات الب عروق في القلب يكون منها الرقة
والب حال كونه علما ينصرف لانه قد باين الفعل بالفك قاله
ابو الحسن الاخفش وخولف نعن سيبويه منع الصرف لوجود
الموازنة كاكتب ولان الفك رجوع الى اصل متروك فهو كتصحيح
استحوذ وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل اجماعا ولان الفك

يدخل الفعل لزوما كما شذ به في التعجب وجوازا كما ردد ولم يرد
وشذ وذا الضبب البلد ولا يؤثر وزن هو بالاسم اولى كفاعل
نحو كاهل علما فانه وان وجد في الفعل كضارب امرا من ضارب
الا انه في الاسم اولى لكونه فيه اكثر ولا يؤثر وزن هو موجود
فيهما على السوا نحو فعل بفتح العين وفعلل نحو شجر وضرب و
جعفر ودحرج وقال عيسى بن عمر الثقفي البصري شيخ الخليل
وسيبويه الا ان يكونا منقولين من الفعل فانهما يؤثران فالاول
كالامر من ضارب بفتح الرا والثاني كضرب ودحرج اعلاما
وظاهر كلام الشاطبي تبعا للتسهيل ان خلاف عيسى انما هو في
المشترك ونصه وخالف في ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزن
المشترك المنقول من فعل ويقول كل فعل ماض سمي به فانه لا
ينصرف اذا كان فارغا من فاعله واحتج على ذلك بقوله وهو سحيم
ابن وثيل اليربوعي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة
تعرفوني وجه الحجة منه ان جلا فعل ماض خال من فاعل وهو علم
ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه واجيب عنه بانه يحتمل
ان يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا اي هو ففيه ضمير مستتر
يعود على زيد وهو من باب المحكيات فهو وفاعله جملة محكية كقوله
نبئت اخوالي بني يزيد فيزيد مسمى به من قولك المال يزيد ففيه
ضمير مستتر والدليل على ذلك رفعه على الحكاية والا لو كان مجردا
من الضمير لجر بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل
المضارع ويحتمل ان يكون ليس بعلم بل هو وفاعله جملة في موضع
خفض صفة لمحذوف اي انا ابن رجل جلا الامور اي كشفها
وفي كلا الاحتمالين لين اما الاول فلان الاصل عدم استتار الضمير
واما الثاني فلانه لا يحذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض
اسم مقدم مخفوض بمن او في كما تقدم في باب النعت هذا وقد تقدم

سيبويه ان قول عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل
يسمى بكعسب وهو فعل من الكعسبة وهو العدو الشديد مع تقارب
السادس العلم المختوم بالف الالحاق المقصورة كعلقى باتفاق
وارطى على الاصح حال كونهما علمين فانهما ملحقان بجعفر والمانع لهما
من الصرف العلمية وشبه الالف الالحاق بالف التانيث في الزيادة
والموافقة لمثال ماهي فيه فانهما على وزن سكرى وشبه الشيء
بالشيء كثيرا ما يلحق به كما ميم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع
من الصرف لشبهه بمابيل في الوزن والامتناع من الالف واللام
فلما اشبه الاعجمي عومل معاملته والى ذلك اشار الناظم بقوله
وما يصير علما من ذي الف * زيدت لالحاق فليس ينصرف * وقيل
ان ارطى افعل فمانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت
على الاصح وانما لم يمنع الصرف مع الف الالحاق الممدودة كعلبا
فانه ملحق بقرطاس لتخلف شبهها بالف التانيث الممدودة
لان همزة الالحاق لا تشبه همزة التانيث من جهة ان همزة الالحاق
منقلبة عن يا لا عن الف وهمزة التانيث منقلبة عن الف لا عن يا
فافترقا في الحكم لاجل افتراقهما في التقدير بهذا علل ابن ابي الربيع
وايضاحه ان الحرف اذا كان منقلبا عن مانع منع كالهمزة في صحرا
فانها بدل من الف التانيث واذا كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع
كهمزة علبا والعلقى نبت والارطى شجر ويبقى عليه الف التكثير
كقبعثرى ومن ادخلها في الف الالحاق فقد سهى اذ ليس في اصول
الاسم سداسي فتلحق به السابع المعرفة المعدولة عن اصلها وهي
خمسة انواع احدها فعل بضم الفا وفتح العين في التوكيد وهي
جمع وكتع من تكتع الجلد اذا اجتمع وبصع بالصاد المهملة من البصع
وهو العرق المجتمع وبتع بموحدة فمثناة فوقانية من البتع وهو
طول العنق والمانع لها من الصرف التعريف والعدل اما التعريف

فانها على الصحيح معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد فشا
بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية هذا ظاهر كلام
سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال ابو سليمان
السعدي من اصحاب ابن الباذش انها معارف بالعلمية وهي
اعلام على الاحاطة لما تتبعه وايده بعضهم بجمعها بالواو والنون
مع انها ليست بصفات ورده في شرح الكافية فقال وليس
يعني جمع بعلم لان العلم اما شخصي او جنسي فالشخصي مخصوص
ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس
فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل انتهى قلت
علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي
ارتكابه توفية بالقاعدة وهي انه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف
الا العلمية ويلزم من اعتبار الاضافة عدم النظير وجره بالكسرة
كما تقدم في اول الكتاب واما العدل فانها معدولة عن فعلاوات
لان مفرداتها جمعا وكتعا وبصعا وبتعا وانما قياس فعلا
اذا كان اسما كصحرا ان يجمع على فعلاوات كصحرا وصحراوات
واختار الناظم وابنه هذا التعليل فقالا لان جمعا مؤنث اجمع
فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه ان يجمع
بالالف والتا فلما جاوا به على فعل علم انه معدول عما هو القياس
فيه وهو جمعاوات * وقال الاخفش والفارسي وابن عصفور
معدولة عن فعل بضم الفا وسكون العين من جهة ان مفردها
فعلا افعل كحمرا واحمر فانهما يجمعان على حمر * وقال اخرون معدولة
عن فعالى من جهة ان مفردها اسم على فعلا كصحرا والصحيح ما قاله
الموضح لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه اما العلمية
او الوصفية وكلاهما ممتنع فيها اما العلمية فلان الناظم وابنه
منعاها واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا واذا بطل

الشرط بطل المشروط بجمعه بالواو والنون شاذ عندهما فكيف
يقاس عليه الجمع بالالف والتا ولان فعلا لا يجمع على فعل لا
اذا كان مؤنثا لافعل صفة كحمرا ولا على فعالى الا اذا كان اسما
محضا لا مذكر له كصحرا وجمع واخواته ليس كذلك واليه اشار
الناظم بقوله ، والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد او كثعلا الثاني
من المعدول سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا
مجردا من ال والاضافة كجيت يوم الجمعة سحر فانه ممنوع
من الصرف للتعريف والعدل اما التعريف ففيه خلاف فقيل
هو معرفة بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت صرح به في
التسهيل وقيل لشبهه العلمية لانه تعرف بغير اداة ظاهرة
كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضح ايما اليه واما
العدل فلان صيغته معدولة عن السحر المقرون بال لانه لما
اريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل عن اللفظ
بال وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلي والشلوبين
الصغير معرب مصروف واختلفا في منع تنوينه فقال السهيلي
هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية ال وقال صدر
الافاضل ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري هو
مبني على الفتح لتضمنه معنى اللام كامس ورد بامور منها انه
لو كان مبنيا لكان غير الفتح اولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب
الفتحة فيه لئلا توهم الاعراب كما اجتنبت في قبل وبعد ومنها
انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جواز حين في قوله على حين
عاتبت لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبنا لكونه عارضا
ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البنا لان البنا ابعد
من الاعراب الذي هو الاصل في الاسما ودعوى الاسهل ارجح
من دعوى غير الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير مضمن

معنى ا

معنى حرف التعريف وانما هو معدول عن ما فيه حرف التعريف
والفرق بين التضمين والعدل ان التضمين استعمال الكلمة في معناها
الاصلي مزيدا عليه معنى اخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقا
معناه فسحر المذكور عند الجمهور معبر عن لفظ السحر من غير تغيير
لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية ومعناها
وهو التنكير مزيدا عليه معنى حرف التعريف واحترز بالقيد الاول
وهو ان يراد به سحر يوم بعينه من المبهم فانه ينصرف اتفاقا نحو
نجيناهم بسحر اي سحر من الاسحار وبالقيد الثاني وهو ان يستعمل ظرفا
من المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال او الاضافة
للدلالة على التعيين نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبالقيد الثالث
وهو ان يجرد من ال والاضافة من ان يكون بال او الاضافة
فانه ينصرف اتفاقا نحو جئتك يوم الجمعة السحر او سحره واليه
اشار الناظم بقوله ، والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين
قصدا يعتبر ، الثالث من المعدول فعل بضم الفا وفتح العين
علما لمذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير
العلمية وهو المشار اليه في النظم بقوله او كثعلا نحو عمر مما
ليس بصيغة في الاصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر وزفر وقثم
وزحل وجشم وجمح وقزح وعصم وجحا ودلف وهذل وبلع
وثعل فالمانع له العلمية والعدل عن فاعل غالبا لان العلمية لا
تستقل بمنع الصرف وامكن العدل دون غيره فان الغالب في
الاعلام النقل فعمر مثلا معدول عن عامر فان عامرا ثابت في الاحاد
النكرات بخلاف عمر مع ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل
التحقيقي كغدر وفسق فانهما معدولان عن غادر وفاسق وجمع
وكتع فانهما معدولان عن جمعاوات وكتعاوات وكأخر فانه
معدول عن اخر بفتح الخاء والمد وفائدة العدل في الاعلام تخفيف

اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الوصفية وبعضها منقول عن
افعل نحو نعل فانه ورد فعل مصروفا فحكم بعدم عدله كادد واما
طوى فمن منع صرفه فالمعتبر فيه التانيث باعتبار البقعة
لا العدل عن طاو لانه اي العدل قد امكن غيره وهو التانيث
فلا يجعل لتكلفه اي العدل ومن يصرفه اي اعتبار التانيث انه
اي طوى يصرف باعتبار المكان فلو كان العدل معتبرا فيه لما
انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علما عن فعل الوارد
جمعا كغرف وقرب او اسم جنس كصرد ونغر او صفة كحطم و
لبد او مصدرا كهدى وتقى فانها مصروفة اتفاقا وبقوله اذا
سمع ممنوع الصرف عما سمع مصروفا كادد وعما لم يسمع فيه صرف
ولا عدمه فان فيه خلافا فقال سيبويه يصرف حملا على الاصل
في الاسماء وقال غيره يمنع صرفه حملا على الغالب في فعل علما وليس
بجيد قاله الخضراوي وبقوله وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية
عن مثل طوى وتقدم شرحه الرابع من المعدول فعال بفتح
الفاء علما للمؤنث كحذام وقطام في لغة بني تميم وتميم ابو قبيلة
وهو تميم بن مر بن اد بن طلحة بن الياس بن مضر فانهم يمنعون صرفه
واختلف في علة ذلك فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة
ويرجحه ان الغالب على الاعلام ان تكون منقولة وقال المبرد
للعلمية والتانيث المعنوي كزينب ويرجحه انهم لا يدعون
العدل في نحو طوى كما تقدم فان ختم فعال علما للمؤنث بالرا
كسفار اسما لماء من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التانيث ولهذا
قال سيبويه اسم لماءة وقال الجوهري اسم لبير وهو المناسب
لان الكلام في اعلام المؤنث والماء مذكر وكوبار اسما لقبيلة
بنوه على الكسر الا قليلا منهم اي من تميم قال الفرزدق متى تردن
يوما سفار تجد بها اديهم يرمي المستجير المعورا وانما كان الكثير

الكسر عندهم لان مذهبهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها
ولو منعوه الصرف لامتنعت قاله الخليل وقد اجتمعت اللغتان
الاعراب والبنا في قوله وهو الاعشى ميمون الم تروا ارما
وعادا اودى بها الليل والنهار، ومر دهر على وبار فهلكت
جهرة وبار فبنى وبار الاولى على الكسر واعرب وبار الثانية
رفعا على الفاعلية بهلكت ويحتمل انه يكون الواو الاولى عاطفة
والثانية ضمير الاحرف اطلاق وبار فعلا ماضيا من البوار
والجملة معطوفة على هلكت وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها
عايد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبارت وقال اولا هلكت
على القبيلة وثانيا وباروا على اهلها وعلى هذا فتكتب باروا بالواو
والالف كما يكتب ساروا فلا شاهد فيه على لغة الاعراب وارم
اسم قبيلة عاد واودى بها اهلكها واهل الحجاز يبنون الباب
كله على الكسر تشبيها له بنزال في التعريف والعدل والوزن
والتانيث كقوله وهو لجيم بن صعب في امراته اذا قالت حذام
فصدقوها فان القول ما قالت حذام فبناها على الكسر مع انها
فاعل قالت في الموضعين واذا سمي بباب حذام مذكر زال موجب
البنا وهو التشبيه بنزال لانه ليس الان مؤنثا معدولا فيعرب
غير منصرف ومن العرب من يصرفه قاله سيبويه واعلم ان التشبيه
بنزال فيما ذكر انما يتم على مذهب المبرد فانه يقول نزال معدول
عن مصدر معرفة مؤنث وبني لتضمنه معنى لام الامر وظاهر
كلام سيبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه في العدل
والوزن والى ذلك اشار الناظم بقوله وابن على الكسر فعالا علما
مؤنثا وهو نظير جشما عند تميم الخامس من المعدول امس اذا كان
يراد به اليوم الذي يليه يومك ولم يضف ولم يعرف بالالف
واللام ولم يصغر ولم يكسر ولم يقع ظرفا فان بعض بني تميم

منع صرفه مطلقا رفعا ونصبا وجرا لانه علم على اليوم الذي يليه
يومك معدول عن الامس المعرف بال فيقولون مضى امس
بالرفع بلا تنوين وشاهدت امس وما رايت زيدا مذ امس بالفتح
فيها كقوله لقد رايت عجبا مذ امسا عجايزا مثل السعالي خمسا
فامس مجرور بالفتحة والالف فيه للاطلاق وليس فتحته هنا فتحة
بنا خلافا للزجاجي ووهمه الموضح في ذلك في شرح القطر والشذور
وزعم بعضهم ان امسا هنا فعل ماض وفاعله مستتر فيه كما يدل على
المصدر المفهوم اي مذ امسا هو اي المسا وفيه بعد وهذا الاطلاق
للقليل من بني تميم وجمهورهم خص ذلك الاعراب الممنوع
الصرف بحالة الرفع خاصة دون حالتي النصب والجر فيبنيه على
الكسر فيهما كقوله اعتصم بالرجا ان عن باس وتناس الذي تضمن
امس فرفع امس على الفاعلية بتضمن ولم ينونه وعن بالنون من عن
يعن اذا عرض ويروى عزبا لزاي بمعنى غلب وتناس امر من التناسي
وهو ان يرى من نفسه انه نسيه والحجازيون يبنونه على الكسر
مطلقا في الرفع والنصب والجر على تقديره مضمنا معنى اللام
المعرفة قال اسقف نجران او تبع بن الاقرن منع البقا تقلب
الشمس وطلوعها من حيث لا يمسي وطلوعها حمرا صافية وغروبها
صفرا كالورس اليوم اعلم ما يجي به ومضى بفصل قضاه امس
فامس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى والقوافي مجرورة ومكسورة
كما انشدتها ولا يعارض هذا رفع امس بتضمن في البيت السابق
لان احدى اللغتين لا تصادم الاخرى فان اردت بامس يوما
من الايام الماضية مبهما اي امسا ما من الاموس او عرفته بالاضافة
نحو امس يوم الخميس او عرفته بالاداة نحو الامس وصغرته نحو
اميس او كسرته نحو اموس فهو معرب اجماعا اعراب المنصرف
وان استعملت المجرد من ال والاضافة المراد به معين ظرفا

فهو مبني اجماعا لتضمنه معنى الحرف فصل يعرض الصرف لغير
المنصرف لاحد اربعة اسباب الاول ان يكون احد سببيه المانع نعين
له من الصرف العلمية ثم ينكر فتزول منه العلمية ويبقى السبب
الثاني وهو اما التانيث او الزيادة او العدل او الوزن او العجمة
او التركيب او الف الالحاق المقصورة تقول رب فاطمة وعمران
وعمر ويزيد وابراهيم ومعدي كرب وارطى لقيتهم بالجر والتنوين
في هذه الانواع السبعة لذهاب احد موجبي منع صرفها وهو العلمية
واليه اشار الناظم بقوله واصرفنه ما نكرا من كل ما التعريف
فيه اثرا ويستثنى من ذلك المصروف ما كان صفة قبل
العلمية كاحمر وسكران اذا نكرا فسيبويه يبقيه غير منصرف
للوزن او الزيادة وعود الوصف الاصلي بنا على ان الزايل العارض
كالذي لم يزل وخالفه الاخفش في حواشيه على كتاب سيبويه
فقال بصرفه بنا على ان الصفة اذا زالت لا تعود ورد بان زوال
الصفة كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة
وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة
سيبويه ووافقه في كتابه الاوسط وان اكثر المصنفين لا
يذكرون الا مخالفته وذكرهم موافقته اولى لانها اخر قوليه انتهى
السبب الثاني التصغير المزيل لاحد السببين المانعين من
الصرف كحميد وعمير في تصغير احمد وعمر فان الوزن والعدل
زالا بالتصغير فيصرفان لزوال احد السببين اما زوال الوزن
بالتصغير فواضح واما زوال العدل به فقال الموضح في الحواشي
ان نحو عمر قد حكموا فيه بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا
مما ثبت اذا لم يكن معتادا له فاحكم بصرفه بعيدا انتهى وجوابه
ان ذلك في العدل التحقيقي اما العدل التقديري فلا لانهم انما
ارتكبوه حفظا لقاعدتهم لما راوه غير منصرف فاذا صرف فلا

حاجة لتقديره وعكس ذلك ومو ان ينصرف مكبرا ولا ينصرف
مصغرا نحو تحلئ بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة
وكسر اللام وبالهمزة اخره وهو القشر الذى على وجه الاديم مما يلى
منبت الشعر حال كونه علما فانه ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا
لاستكمال العلتين بالتصغير وهما العلمية والوزن فانه يقال
فى تصغيره تحيلئ بضم اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر
رابعه فهو على زنة تدحرج وتبيطر. السبب الثالث ارادة التناسب
للمنصرف كقراءة نافع والكسائى سلاسلا بالصرف لتناسب اغلالا
وقواريرا قواريرا بصرفهما وصلا ليناسب الاول اخر سائر الايات
والثانى الاول عند صرفه قاله الخبيصى ونحو قراءة الاعمش ولا
يغوثا ويعوقا بصرفهما ليناسب ودا وسواعا ونسرا وافاد
بهاتين القرائتين انه لا فرق فيما يمنع صرفه بعلة واحدة او بعلتين
وان الصرف فى ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذى لا
نظير له فى الاحاد اختيارا ولا على قول من زعم ان صرف ما لا ينصرف
جائز مطلقا على لغة السبب الرابع الضرورة اما بالكسر كقوله
اذا ما غزا فى الجيش حلق فوقهم * عصايب طير تهتدى بعصايب
والقوافى مجرورة او بالتنوين كقوله وهو امرؤ القيس
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك
مرجلى فصرف عنيزة بالتنوين وهى بضم العين المهملة فنون فيا
تصغير فزاى فتاء تانيث اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة
وقيل فاطمة غيرها والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال الهودج
قاله الاعلم وفى الصحاح الخدر الستر ومعنى انك مرجلى بالجيم
انك تصيرنى راجلة اى ماشية لعقرك ظهر بعيرى قال الدماميني
ينبغى ان يحمل كلامهم فى امثال ذلك على انه يجوز للمضطر ان
يجعل غير المنصرف كالمنصرف فى الصورة باعتبار ادخال التنوين

عليه

عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لما فاته لوجود العلتين
المحققتين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى وعن بعضهم اطراد
ذلك فى لغة حكاها الاخفش وقال كانها لغة الشعراء لانهم
اضطروا اليه فى الشعر فجرت السنتهم على ذلك فى الكلام
واجاز الكوفيون الا ابا موسى الحامض من شيوخهم والاخفش
والفارسى من البصريين للمضطر ان يمنع صرف المنصرف قال
الموضح فى الحواشى وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه
الاصول بالفروع وأباه سائر البصريين اى اباه باقيهم واحتج
عليهم بنحو قوله وهو الاخطل طلب الازارق بالكتائب اذ
هوت * بشبيب غايلة النفوس غدور * فمنع صرف شبيب
للضرورة وهو علم مصروف وهو شبيب بن يزيد راس الخوارج
الازارقة وبالغ فى امره حتى ادعى الخلافة وسمى امير المومنين وكانت
زوجته غزالة ايضا خارجية وكانت شديدة الباس حتى
كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والازارق جمع الازرق بزاى
فراء معول طلب والاصل الازارقة بالهاء فحذفها للضرورة
والكتائب الجيوش وهوت من هوى به الامر اطمعه وغره
والغايلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل
من غايلة فاعل هوت وعن ابى العباس احمد بن يحيى ثعلب انه
اجاز ذلك وهو منع صرف المنصرف فى الكلام مطلقا وفصل
بعض المتاخرين بين ما فيه العلمية وغيره فاجازه مع العلمية
لوجود احد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع
الا فى العلم وحكى الفخر الرازى عن اكثر الكوفيين والاخفش
ان السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها
وهو جار على اصلهم فانهم يدعون ان الفعل اصل للمصدر فزالت
فرعية الاشتقاق وما بقى الا فرعية الافتقار وينبغى من هذا

اذ ما لا ينصرف اشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار
فيكون السبب الواحد يمنع الصرف ٭ قلت ويلزم من ذلك
ان تكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الامر
ليس كذلك والى المسائل الثلاث اشار الناظم بقوله ٭
ولاضطرار او تناسب صرف ٭ ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف
فصل المنقوص وهو الذي في اخره ياء ساكنة لازمة
المستحق لمنع الصرف ان كان غير علم حذفت ياؤه رفعا
وجرا ونون باتفاق سواء كان جمعا لا نظير له في الاحاد ام
مصغرا فالاول كجوار فان مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع
والثاني نحو اعيم تصغير اعمى فان مانعه من الصرف الصرف
ووزن الفعل وهو ابيطر بنا على ان وزن افعل لا يتعين في
الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه وكذا ان كان علما كقاض
علم امراة فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث المعنوي
وكيرمي علما فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المفقود
عنه فتقول جاني جوار واعيم وقاض ويرم ومررت بجوار
واعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف اليا في الجميع في حالتي الرفع
والجر واليه اشار الناظم بقوله ٭ وما يكون منه منقوصا ففي
اعرابه نهج جوار يقتفي هذا قول سيبويه والخليل وابي عمرو
وابن ابي اسحق وجمهور البصريين خلافا ليونس وعيسى بن عمر
من البصريين والكسائي وابي زيد من البغداديين فانهم يثبتون
اليا ساكنة رفعا ومفتوحة جرا فيقولون في الرفع جاني جواري
واعيمي وقاضي ويرمي باثبات اليا ساكنة فيهن مقدرا فيها الضمة
ويقولون في الجر مررت بجواري واعيمي وقاضي ويرمي بفتح اليا
فيهن كما تفتح في النصب احتجاجا بقوله وهو الفرزدق ٭ وقد عجبت
مني ومن يعيليا ٭ لما رايتني خلقا مقلوليا ٭ ففتح اليا من يعيليا مصغر

يعلى علم رجل ولم ينونه لانه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر
والفه للاطلاق وخلقا بفتح الخا المعجمة واللام وفي آخره قاف
العتيق جدا والمراد هنا رث الهيئة والمقلولي بفتح الميم المتجافي
المنكمش ٭ وقال عبيد الله بن ابي اسحق الحضرمي النحوي ان الفرزدق
اخطا في فتح اليا من يعيليا ورد بانه من اجرا المعتل مجرى الصحيح
وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله وهو الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته
يهجو عبد الله لما بلغه مقالته عبد الله المذكور ٭ فلو كان عبد الله
مولى هجوته ٭ ولكن عبد الله مولى موالبا ٭ فاظهر الفتحة في حالة الجر
ضرورة وكان القياس ان يقول مولى موال على حد والفجر وليال
هذا باب اعراب الفعل المضارع اجمع النحويون
على انه اذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والانا
كان مرفوعا كيقوم وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو على
اقوال اصحها قولهم والرافع المضارع تجرده من الناصب والجازم
وفاقا للفرا وغيره من حذاق الكوفيين والاخفش واليه
اشار الناظم بقوله ٭ ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم
لا رافعه حلوله محل الاسم خلافا للبصريين غير الاخفش و
الزجاج قالوا ولهذا اذا دخل عليه لن ولم امتنع رفعه لان الاسم لا
لا يقع بعدهما فليس حينئذ حالا محل الاسم ولا رافعه حروف
المضارعة خلافا للكسائي ولا مضارعته للاسم خلافا لثعلب
من الكوفيين والزجاج من البصريين واعترض قول الفرا بان
التجرد امر عدمي والعدمي لا يكون سببا لوجود غيره ٭ واجيب
بان التجرد وجودي وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لا عدم
الناصب والجازم واعترض قول البصريين بانه غير مطرد لانتقاضه
بنحو هلا تفعل وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع وليس
حالا محل الاسم لان الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ولا بعد

حرف التنفيس ، واجيب بان الرفع استقر قبل دخول حرفي
التحضيض والتنفيس فلم يغيراه اذا اثر العامل لا يغير الا عامل آخر
واعترض قول الكسائي بان جزء الشيء لا يعمل فيه واعترض قول
ثعلب بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج
كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه ، واجيب بان الكوفيين
يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته
اياه ونواصبه اربعة عند البصريين وعشرة عند الكوفيين احدها
لن وهي لنفي سيفعل اي لنفي الفعل المستقبل اما الى غاية ينتهي
اليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفي البراح
مستمر الى رجوع موسى واما الى غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا
فان نفي خلق الذباب مستمر ابدا لان خلقهم الذباب محال وانتفاء
المحال مؤبد قطعا والا لكان ممكنا لا محالا ، ولا تقتضي لن تأبيد
النفي خلافا للزمخشري في انموذجه لانها لو كانت للتأبيد لزم
التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولزم
التكرار بذكر ابدا في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا ولم تجتمع مع ما
هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي
ابي وتأبيد النفي في لن يخلقوا ذبابا لامر خارجي لا من مقتضيات
لن ولا تقتضي تأكيده اي النفي خلافا للزمخشري في كشافه في
تفسير لن تراني بل قولك لن اقوم يحتمل لان تريد بها انك لا تقوم
ابدا وانك في بعض ازمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا اقوم
في عدم افادة التأكيد والتأبيد ولا تقع لن دعائية بان يكون
الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور واخرين مستدلين
بقوله تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين مدعين ان معناه فاجعلني
لا اكون ولا حجة لهم فيها لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك
معاهدة منه لله تعالى ان لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي انعم

بها

بها عليه قاله الموضح في شرح القطر واختار في المغني غيره فقال
وتأتي لن للدعاء كما كانت لا كذلك وفاقا لجماعة والحجة في قوله
لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال ، انتهى فهي بسيطة
على وضعها الاصلي عند سيبويه والجمهور وليس اصلها لا النافية
فابدلت الالف نونا خلافا للفراء وحجته انهما حرفان نافيان
ثنائيان ولا اكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المهمل
فيجعله معملا وان المعهود انما هو ابدال النون الفا كنسفعا
لا العكس ولا اصلها لا ان فتكون مركبة من لا النافية نظرا
لمعناها ومن ان المصدرية نظرا لعملها حذفت الهمزة تخفيفا
كما في ويلمه والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائي
والخازرنجي وحجتهم قرب لفظها منها وان معناها من النفي والتخلص
للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل في الضرورة انشد
ابو زيد لجابر الانصاري ، فان امسك فان العيش حلو الي كانه
عسل مشوب ، يرجي المرء ما لا ان يلاقي ، وتعرض دون ابعده
الخطوب ، اي لن يلاقي ورد عليهم باربعة امور اقواها انه
انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر
احدهما كما قاله الشلوبين وطوينا الثلاثة الباقية خوف
الاطالة الثاني كي المصدرية وهي الداخل عليها اللام لفظا
نحو لكيلا تأسوا او تقديرا نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان
الاصل لكي وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر
اللام كانت كي تعليلية فاما المصدرية فناصبة بنفسها كما ان ان
المصدرية كذلك واما التعليلية فجارة والناصب بعدها ان
مضمرة لزوما في النثر وقد تظهر في الشعر كقوله كيما ان تغر
وتخدعا وسيأتي وما ذكره من ان كي مشتركة بين الناصبة والجارة
هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئتك لكي تعلم وقوله

اصله ويل امه

كيمه • وعن الاخفش ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة
او ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد
للام كقوله • ولا للما بهم ابدا دواء رد بان الفصيح المقيس لا يخرج
على الشاذ • وعن الكوفيين ان كي ناصبة دائما ويرده قول العرب
كيمه كما يقولون لمه فان اجابوا بان الاصل كي تفعل ماذا يلزمهم كثرة
الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر
وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت
فان ادعوا ان حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري
في تفسير وجوه يومئذ ناضرة كيما فيعود ان كيما يسجد قلنا ان ثبت
حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على ان الحافظ الشهاب ابن حجر
قال لم اقف على حذفه وتتعين المصدرية ان سبقها اللام نحو
لكيلا تاسوا لئلا يدخل الجار على الجار وتتعين التعليلية ان تاخر
عنها اللام او ان فالاول نحو قوله وهو عبد الله بن قيس الرقيات
كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس فكي هنا تعليلية لتاخر
اللام من لتقضيني عنها وتقضيني منصوب بان مضمرة واما حكاية
الاخفش لكيما اضربك بالرفع فمخرجة على جعل ما موصولة وكي جارة
مؤكدة للام كما اكدت الكاف بمثل في ليس كمثله شيء ومثل الكاف
في مثل كعصف ماكول والثاني نحو قوله وهو جميل بن عبد الله لا
حسان خلافا للزمخشري • فقالت اكل الناس اصبحت مانحا • لسانك
كيما ان تغر وتخدعا فكي هنا تعليلية لتاخر ان عنها وكل الناس منصوب
اول لمانحا ولسانك مفعوله الثاني وتغر بضم الغين المعجمة وبالراء
المهملة ويجوز الامران المصدرية والتعليلية ان فقدت سبق اللام
وتاخر ان او وجدا فالاول كما في نحو كيلا يكون دولة فان قدرت
قبلها اللام فهي مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية
فتكون على الاول منصوب بنفسه وعلى الثاني منصوب بان

مضمرة

مضمرة بعد كي والاولى ان تكون مصدرية كما ذكره الموضح في
باب حروف الجر والثاني كما في قوله • اردت لكيما ان تطير
بقربتي • فتتركها شنا ببيداء بلقع • فكي تحتمل ان تكون مصدرية
لدخول اللام قبلها وتحتمل ان تكون تعليلية لتاخر ان بعدها
فان كانت مصدرية فان مؤكدة لها بمعنى التسبك وان كانت
تعليلية فاللام مؤكدة لها بمعنى التعليل وكونها تعليلية اولى
من كونها مصدرية لان تاكيد الجار بجار اسهل من تاكيد حرف
مصدري بحرف مصدري قاله الموضح في الحواشي والشن بفتح
الشين المعجمة القربة الخلق مفعول ثان لتتركها والبيداء بفتح
الموحدة والمد الارض القفر التي يبيد اي يهلك من يدخل
فيها والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها الناصب الثالث
ان المصدرية وتقع في موضعين احدهما في الابتداء فتكون في
موضع رفع على الابتداء في نحو وان تصوموا خير لكم والثاني بعد
لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون في موضع رفع على الفاعلية
في نحو الم يان للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على
المفعولية في نحو فاردت ان اعيبها وفي موضع جر في نحو من قبل
ان ياتي ومحتملة لهما في نحو والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي اصله
في ان يغفر لي فحذفت في فنصب ما بعدها او ابقي على جره واكثر
العرب على وجوب اعمالها وبعضهم يهملها جوازا حملا على ما اختها
اي المصدرية بجامع ان كلا منهما حرف مصدري ثنائي واليه
اشار الناظم بقوله • وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث استحقت عملا
لقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم والقول
بان اصله يتمون وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو
للتسكين لفظا واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار معنى من تكلف
ولقوله • ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا •

فان الاولى والثانية مصدريتان غير مخففتين وقد اهملت الاولى
واعملت الثانية وبعضهم اعمل ما المصدرية حملا على ان المصدرية
نحو كما تكونوا يولَّ عليكم قاله ابن الحاجب وما ذكره الموضح تبعا
للناظم من أنّ ان هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وزعم
الكوفيون انها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف
الخبري والقياس فصله منها بقد او احدى اخواتها وتاتي ان مفسرة
بمنزلة اى وزايدة دخولها وخروجها سوا ومخففة من أنّ المشددة
لا تنصب المضارع في هذه الاحوال الثلاثة ولكل ضابط
يضبطه فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه
المتاخر عنها جملة ولم تقترن بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع
الفلك اى اصنع وانطلق الملأ منهم ان امشوا اى امشوا اذ ليس
المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام
كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء فخرج
وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت
له أن افعل لان الجملة السابقة فيها حروف القول وفي شرح
ابن عصفور الصغير على الجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح
القول ولا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا لعدم تاخر الجملة بل
يجب الاتيان باى او ترك حرف التفسير وليس من التفسيرية
كتبت اليه بان افعل لدخول الجار نص عليه الموضح في القواعد
الصغرى وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة قال في المغني
وهو متجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس
كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اى ذهب
ولهذا لو جئت باى مكان ان لم تجده مقبولا في الطبع انتهى واعترضه
الدماميني ورده الشمني بما يطول ذكره والزايدة هي التالية
للما التوقيتية نحو فلما ان جا البشير القاه على وجهه والرابعة

بين الكاف ومجرورها كقوله وهو باغث اليشكرى كان ظبية
تعطو الى وارق السلم بيمن جرظبية اى كظبية وتعطو تتطاول
الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق
مثل اورق والسلم بفتحتين شجر له شوك او الواقعة بين فعل
القسم المذكور ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان
لكم يوم من الشر مظلم او المتروك كقوله اما والله ان لو كنت
حرا وما بالحر انت ولا العتيق اى اقسم والله لو كنت حرا
هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في
ذلك حرف جيء به ليربط الجواب بالقسم ويبعده ان الاكثر
تركها والحروف الرابطة ليست كذلك قاله في المغني والواقعة
بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطى يد في لجة الما
غامر فهذه اربعة مواضع واكثرها الواقعة بعد لما واقلها
الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش انها تزاد في غير
ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من والبا الزايدتان وجعل
منه وما لنا ان لا نتوكل على الله واجيب بان ان مصدرية
لا زايدة والاصل وما لنا في ان لا نتوكل وانهما لم تعمل الزايدة
لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والبا الزايدتين فانهما
لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر والمخففة من ان المشددة هي
الواقعة غالبا بعد علم خالص سواء دل عليه بمادة ع ل م
ام لا فالاول نحو علم ان سيكون والثاني نحو افلا يرون ان لا
يرجع وقيدت العلم بالخالص احترازا من اجرائه مجرى الاشارة
نحو قولهم ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب
لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك
ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن قراءة بعضهم افلا يرون
ان لا يرجع بالنصب او بعد ظن مؤول بالعلم نحو وحسبوا ان لا

تكون فتنة في قراءة الرفع وتجوز في تالية الظن ان تكون نا
اجرا للظن على اصله من غير تاويل والنصب هو الارجح لان لناو
على خلاف الاصل ولهذا الترجيح اجمعوا عليه اي على النصب
الم احسب الناس ان يتركوا بحذف النون واختلفوا في وحسبوا
ان لا تكون فتنة فقراءة غير ابي عمرو والاخوين حمزة والكسائي بالنصب
وقرا ابو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع لوجود الفصل بين ان والفعل
بلا وانما لم يقروا بالرفع في يتركوا لعدم الفصل فعلم ان التعويل
في كون ان ناصبة او مخففة بعد افعال الشك واليقين على اعتبار
المعنى دون اللفظ • الا ترى انك ترفع في رايت ان لا يقوم زيد
اذا اردت اليقين مثل فلا يرون ان لا يرجع وتنصب ان ان
اردت الظن مثل وحسبوا ان لا تكون فتنة خلافا للمبرد
فانه لا يجوز اجرا العلم مجرى خلافه فتنصب ان الواقعة بعده
الفعل ولا اجرا غيره مجراه فيرتفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة
بعده فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره ولا يجري غيره مجراه و
النوعان عند سيبويه جايزان والفرا وابن الانباري ينصبان
بعد العلم الصريح والى النواصب الثلاثة اشار الناظم بقوله
وبلن انصبه وكي كذا بان • لا بعد علم والتي من بعد ظن •
فانصب بها والرفع صحح واعتقد • تخفيفها من ان فهو مطرد •
ومن غير الغالب واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فان
هنا مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن الناصب الرابع
اذن والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان او اذا وان وعلى
البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها لا ان مضمرة بعدها
وهي على القول بالحرفية حرف جواب وجزا عند سيبويه وقال
الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد
تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذا اظنك

صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط والجزا اما في
الاستقبال او في الماضي ولا مدخل للجزا في الحال والمراد بكونها
للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظ او مقدر
سواء وقعت في صدره او في حشوه او في آخره والمراد بكونها للجزا
ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزا لمضمون كلام آخر
وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم قالوا وشرط
اعمالها ثلاثة امور احدها ان تتصدر في اول الجواب لانها
حينئذ في اشرف محالها فان وقعت حشوا في الكلام بان اعتمد
ما بعدها على ما قبلها اهملت وذلك في ثلاث مسايل احداها
ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك • الثانية
ان تكون جوابا لشرط قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالثة
ان يكون جواب قسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا اخرج او
مقدر كقوله وهو كثير عزة • لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها
وامكنني منها اذن لا اقيلها • برفع اقيلها لان اذن لم تتصدر
لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط
محذوف واهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط
وجوابه خلافا لما وقع في المغني تبعا للشارح وضمير مثلها عايد
على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لكثير وذلك
ان كثيرا امتدح عبد العزيز بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن علي
اعطك فتمنى ان يكون كاتبا له فلم يجبه الى ذلك واعطاه
جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تمنيتي وامكنني منها لم اترك
مقالتي الاولى واتمنى عليه ان اكون كاتبا له كما فعلت اولا وعبد
العزيز هنا هو ابو السيد عمر بن عبد العزيز بن مروان رضي الله
عنه واما قوله لا تتركني فيهم شطيرا • اني اذن اهلك او اطيرا
نصب اهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها

فضروخ اولا ضرورة والخبر اى خبران محذوف اى انى لا استطيع
ذلك اولا اقدر عليه ثم استانف باذن فنصب وجملة انى على هذا
معترضة بين اذن وما هى جواب له والاصل لا تتركنى اذن اهلك
وذهب الفرا الى عدم اشتراط التصدر والشطير بشين معجمة
الغريب وقال الاصمعى البعيد وهو مفعول ثان لتتركنى لا حال
والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله ان صدرت فان كان التى
عليها اى على اذن واو فاجاز النصب والرفع باعتبارين فالرفع
باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض
الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة
والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها وقد قرى فى الشواذ
واذا لا يلبثوا فاذا لا يؤتوا بالنصب بحذف النون فيهما
والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة ابى بن كعب والغالب
الرفع وبه قرا السبعة فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله
وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا قال فى المغنى
والتحقيق انه اذا قيل ان تزرنى ازرك واذن احسن اليك فان
قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها
حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف
وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او لان المعطوف
على الاول اول انتهى الامر الثانى ان يكون المضارع بعدها
مستقبلا قياسا على بقية النواصب واليه الاشارة بقول
النظم ونصبوا باذن المستقبلا فيجب الرفع فى نحو اذن تصدق
جوابا لمن قال انا احب زيدا لانه حال ولا مدخل للجزا فى الحال
كما تقدم الامر الثالث ان يتصلا اى ان يكون المضارع متصلا
بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها واليه الاشارة بقول
النظم او قبله اليمين كقوله اذن والله نرميهم بحرب تشيب

الطفل

الطفل من قبل المشيب فنصب نرميهم باذن مع وجود
الفصل بالمقسم لانه زايد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب
هنا كما لم يمنع من الجر فى قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت
والله ربها حكاه ابو عبيدة واشتريته بوالله الف حكاه ابن
كيسان عن الكسائى بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا
او عديله فانه جزء من الجملة فلا تقوى اذن معه على العمل فيما
بعدها واغتفر فى المغنى الفصل بلا النافية وابن عصفور
الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالندا والدعا والكسائى
وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح حينئذ عند الكسائى
النصب وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب
الغا اذن مع استيفا شروط العمل وهو القياس لانها
غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها
فى جواز تقديمها على الجملة وتاخيرها عنها وتوسطها بين جزئيها
كما حملت ما على ليس لانها مثلها فى نفى الحال والمرجع فى ذلك
كله الى السماع فصل ينصب المضارع بان مضمرة وجوبا
فى خمسة مواضع احدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص
ماض لفظا ومعنى او معنى لا لفظا منفى الاول بما والثانى بلم
دون غيرهما من ادوات النفى نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن
الله ليغفر لهم فيظلم ويغفر منصوبان بان مضمرة بعد
اللام عند البصريين لا باللام واللام متعلقة بمحذوف لا
زايدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذى دخلت عليه
اللام وخالفهم الكوفيون فيهن وقد صرح بالخبر الذى زعمه
البصريون من قال سموت ولم تكن اهلا لتسمو ولكن
المضيع قد يصاب فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك ما كان
زيد مريدا للفعل او مقدرا له واحتج الكوفيون بقوله

لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن ۝ مقالتها ما كنت حيا لاسمعا ۝
اذ لو كانت ان هي الناصبة لاسمع لزم تقديم معمول صلتها
عليها وذلك ممتنع وعورض بمجئ ذلك في صريح ان في قوله ۝
كان جزاي بالعصا ان اجلدا ۝ والجواب واحد وعلة امتناع ذكر
ان بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل
فاللام في مقابلة السين فكما لا تذكر ان مع السين كذلك لا
تذكر مع اللام ۝ وزعم بعضهم انه يجوز اظهار ان بشرط حذف
اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى ورد
بان ان يفترى في تاويل مصدر مخبر به عن القران وهو مصدر
مثله وفي هذا الرد نظر لان المراد بالقران المقروء لا القراءة
والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه محذوف ونحو
وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في ساير
اخواتها نحو ما اصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز في ظن
قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل كذا وتسمى هذه اللام
لام الجحود من تسمية العام بالخاص فان الجحود عبارة عن انكار
الحق لا عن مطلق النفي والنحويون اطلقوه وارادوا الثاني
والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وبعد نفي كان حتما اضمرا
الموضع الثاني بعد او العاطفة اذا اصلح في موضعها حتى ۝
المرادفة الى نحو لالزمنك او تقضيني حقي اي حتى تقضيني
وقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المنى ۝ فما انقادت
الآمال الا لصابر ۝ اي حتى ادرك او صلح في موضعها الا الا
نحو لاقتلنه اي الكافر او يسلم اي الا ان يسلم وقوله وهو زياد
الاعجم وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما
اي الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها ولا يصلح هنا معنى الى لان
الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمزت بالعين والزاي المعجمتين

ووسع بعضهم الدائرة فاجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاز زيد ليفعل صح

عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواتي في
اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في
اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشا
عنها فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة
حيث يكسر ما ارتفع من اطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا
يفارق ذلك الا ان تستقيم وان والفعل في هذه الامثلة
ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل
المتقدم اي ليكونن لزوم مني او قضاء منه لحقي وليكونن استسهال
مني للصعب او ادراك للمنى وليكونن قتل مني للكافر او اسلام
منه وليكونن مني كسر لكعوبها او استقامة منها واليه اشار
الناظم بقوله كذاك بعد او اذا يصلح في موضعها حتى او الا ۝
الموضع الثالث بعد حتى الجارة ان كان الفعل مستقبلا باعتبار
زمن التكلم بما قبلها نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء فتفيء مستقبل
باعتبار زمن التكلم بالامر بالقتال والقائه الى المخاطب به
او مستقبلا باعتبار ما قبلها من غير اعتبار التكلم نحو وزلزلوا
حتى يقول الرسول فان قول الرسول وان كان ماضيا
بالنسبة الى زمن الاخبار وقصه علينا الا انه مستقبل بالنسبة
الى الزلزال وحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة
تكون بمعنى كي التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها
نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغاية وذلك
اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس
اذا عرفت ذلك فالمثال الاول من امثلة الموضع مما يصلح
للمعنيين معا فيحتمل ان يكون المعنى كي تفيء او الى ان تفيء والمثال
حتى فيه بمعنى الى خاصة اي الى ان يقول الرسول والى هذا
الموضع اشار الناظم بقوله ۝ وبعد حتى هكذا اضمار ان حتم ويرفع

الفعل بعدها ان كان حالا او مؤولا بالحال مسببا عما قبلها فضلة
تم الكلام قبله نحو مرض زيد حتى لا يرجونه فلا يرجونه حال لانه فى
قوة قولك فهو الان لا يرجى ومسببا عما قبلها لان عدم الرجا
مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية
ومنه حتى يقول الرسول برفع يقول فى قراءة نافع لانه مؤول
بالحال اى حتى حالة الرسول والذين امنوا معه انهم يقولون الخ
حينئذ وللحال المؤول تفسير اخر وهو ان يفرض ما كان واقعا
فى الزمن الماضى واقعا فى هذا الزمان فيعبر عنه بالمضارع
المرفوع وفايدة تاويله بالحال تصوير تلك الحالة العجيبة واستحضار
صورتها فى مشاهدة السامع ليتعجب منها وانما وجب رفع الفعل
بعد حتى عند ارادة الحال حقيقة او مجازا لان نصبه يودى الى
تقديره وهى للاستقبال والحال ينافى الاستقبال وانما اشترطت
السببية ليحصل الربط معنى وذلك لانه لما لم يتعلق ما بعدها
بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظى فشرطت السببية الموجبة
للاتصال المعنوى جبرا لما فات من الاتصال اللفظى وانما اشترطت
الفضيلة لئلا يبقى المبتدا بلا خبر وذلك انه اذا رفع الفعل كانت
حتى حرف ابتدا فالجملة الواقعة بعدها مستانفة فان فقد شرط
من الثلاثة وجب النصب فيجب النصب فى مثل لن نبرح عليه عاكفين
حتى يرجع الينا موسى لانتفا الحال ويجب النصب فى مثل لاسيرن
حتى تطلع الشمس خلافا للكوفيين وما سرت الى البلد حتى ادخلها
واسرت حتى تدخلها لانتفا السببية فيهن اما الاول فلان طلوع
الشمس لا يتسبب عن السير واما الثانى فلان الدخول لا يتسبب
عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده
فلو رفع لزم ان يكون مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبله سبب له
وذلك لا يصح لان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفى

السبب

السبب او الشك فيه قاله المرادى بخلاف ايهم سار حتى يدخلها
ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما فان السير ثابت محقق وانما الشك
فى عين الفاعل فى الاول وفى عين الزمان فى الثانى واجاز الاخفش
الرفع بعد النفى على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة
النفى على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه
المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا
كان النفى مسلطا على السبب خاصة وكل واحد يمنع ذلك ويجب النصب
فى نحو سيرى بفتح السين حتى ادخلها لعدم الفضيلة فسيرى مبتدا
وحتى ادخلها خبر ولو رفع الفعل لصار المبتدا بلا خبر وكذلك يجب
النصب فى مثل كان سيرى امس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة
وحتى ادخلها الخبر ولم تقدر الظرف وهو امس خبرا لكان بل قدر
متعلقا بنفس السير فان قدرت كان تامة وامس متعلقا بسيرى
او ناقصة وامس متعلقا باستقرار محذوف على انه خبر كان رفعت
لان ما بعد حتى حال مسبب فضلة وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه
حالا او مؤولا به صلاحية جعل الفا فى موضع حتى واليه اشار
الناظم بقوله وتلو حتى حالا او مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا
الموضع الرابع والخامس بعد فا السببية وبعد واو المعية
حال كونهما مسبوقين بنفى او طلب محضين واليهما اشار الناظم
بقوله وبعد فا جواب نفى او طلب محضين والواو كالفا ان تفد
مفهوم مع فالنفى يشمل ما كان بحرف او فعل واسم وما كان تقليلا
مرادا به النفى فالاول نحو لا يقضى عليهم فيموتوا والثانى نحو
ليس زيد حاضرا فيكلمك والثالث نحو انت غير آت فتحدثنا
والرابع نحو قلما تاتينا فتحدثنا والنفى مع الواو كذلك نحو ولما
يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقس الباقى
والطلب يشمل الامر والنهى والدعا والعرض والتحضيض والتمنى

والاستفهام فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية وزاد الفرا
الترجي مثال الفا بعد التمني يا ليتني كنت معهم فافوز ومثال
الواو بعده يا ليتنا نرد ولا نكذب بالنصب في قراة حمزة وحفص
ومثال الفا بعد النهي ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ومثال
الواو بعده قوله وهو ابو الاسود الدؤلي لا تنه عن خلق وتاتي
مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وشرط النهي عدم النقض بالا
فلو نقضت النهي بالا لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب
فيجب في يغضب الرفع قاله في شرح الشذور تبعا لسيبويه ومثال
الفا بعد الامر قوله وهو ابو النجم العجلي يا ناق سيري عنقا
فسيحا الى سليمان فنستريحا والعنق بفتحتين ضرب من السير
والفسيح الواسع ومثال الواو بعده قوله وهو الاعشى او الحطيئة
فيما زعم ابن يعيش او ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري او دثار
ابن شيبان النمري فيما زعم ابن بري فقلت ادعي وادعو ان اندى
لصوت ان ينادي داعيان فادعو مضارع منصوب بان مضمرة
وجوبا بعد الواو واندى افعل من الندا بفتحتين وهو بعد الصوت
ولصوت بكسر اللام متعلق به وان ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال
خبر ان وداعيان تثنية داع فاعل ينادي والمعنى فقلت لها
ينبغي ان يجتمع دعاي ودعاؤك فان ارفع صوت وابعده دعاء داعيين
معا وقد اجتمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى لا
تطرد الذين يدعون ربهم الاية وتمامها بالغداة والعشي
يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم
من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين لان تطردهم جواب
النفي وهو ما عليك من حسابهم من شيء وتكون جواب النهي وهو
ولا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فاندفع ما يقال
ان هذه الاية ظاهرها ان تكون جواب فتطردهم او هما جوابان

للطلب

للطلب او النفي والجواب لا يجاب والشيء الواحد لا يكون له
جوابان كما نص عليه النحاة ومثال الفا بعد الدعا قوله
رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن وبعد
العرض قوله يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك
فما راء كمن سمعا وبعد التحضيض قولك هلا اتقيت الله
فيغفر لك وهو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل
الا ان في التحضيض زيادة توكيد وحث وفي العرض لينا ورفقا
وبعد الاستفهام قوله هل تعرفون لباناتي فارجو ان
تقضى فيرتد بعض الروح للجسد وشرط الاستفهام ان لا
يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان الضرب اذا
وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه والترجي ياتي قال
في شرح الشذور لم يسمع نصب الفعل بعد الواو الا بعد
واحد من اربعة وهي النفي والنهي والامر والتمني فلذلك اقتصر
الموضح في التمثيل عليها قال ابو حيان ولا احفظه بعد الدعا والعرض
والتحضيض والترجي فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع
انتهى واحترز الناظم بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي
التالي تقريرا بالهمزة ومن النفي المتلو بنفي اخر ومن النفي
المنتقض بالا فالاول نحو الم تاتني فاحسن اليك بالرفع
اذ لم ترد الاستفهام الحقيقي وانما اردت ان تحمل مخاطبك
على الاقرار والاعتراف باتيانه اليك واحسانك اليه قال الشيخ
عبد القاهر في شرح مختصره معنى قولنا الهمزة للتقرير انك
الجات المخاطب الى الاقرار بامر قد كان تقول اضرب زيدا ولا
غرضك ان يعلمك امرا لم يكن تعلمه ولكن اردت ان تقرره اي
تحمله على ان يقر بفعل قد فعله انتهى والمعنى انت اتيتني فاحسنت
اليك على حد قوله تعالى اليس الله بكاف عبده لان نفي النفي اثبات

ثبت بهذا ان الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا
ينتصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوبا
فلمراعاة صورة النفي وان كان تقريرا ولانه جواب الاستفهام
والثاني نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا والثالث نحو ما تاتينا
الا وتحدثنا فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل
بعدها اما الاول فلان زال للنفي وقد دخل عليها النفي ونفي النفي
اثبات واما الثاني فلانتقاض النفي بالا ولك في نحو ما تاتيني
فاكرمك اربعة اوجه احدها ان تقدر الفا لمجرد عطف لفظ
الفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع
لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه
وكانك قلت ما تاتيني فما اكرمك فهو شريكه في النفي الداخل عليه
الثاني ان تقدر الفا لمجرد السببية وتقدر الفعل الذي بعدها
مستانفا ومعنى استينافه ان يقدر خبر المبتدا محذوف فيجب
الرفع ايضا لخلو الفعل من الناصب والجازم والمعنى ما تاتيني
فانا اكرمك لكونك لم تاتني وذلك اذا كنت كارها لاتيانه
والفرق بين هذا الوجه والذي قبله في النفي ان النفي في الذي قبله
يشمل ما قبل الفا وما بعدها وفي هذا الوجه انصب النفي فيه
على ما قبل الفا خاصة الثالث ان تقدر الفا لعطف مصدر
الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها وتقدر النفي منصبا
على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب والمعنى ما
يكون منك اتيان يعقبه مني اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون
مني اكرام الرابع ان يقدر الفا ايضا لعطف مصدر الفعل الذي
بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفي منصبا على
المعطوف عليه فينتفي المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفى ويكون
المعنى ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني اكرام والحاصل في

الرفع

الرفع وجهان وفي النصب وجهان واحترز من الطلب باسم الفعل
ومن الطلب بما لفظه الخبر وسياتي الكلام عليهما بعد اسطر
واحترز بتقييد الفا بالسببية وتقييد الواو بالمعية من
الفا والواو العاطفتين على صريح الفعل اذا لم يشعرا بسببية
ولا معية ومن الاستينافيتين فالفا العاطفة على صريح
الفعل نحو لا يؤذن لهم فيعتذرون فانها للعطف فعطفت
يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك له في رفعه وفي نفيه الداخل
عليه وكانه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ولو قرى بالنصب
على انه جواب النفي لم يمتنع والمعنى لو اذن لهم لاعتذروا
مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه اوثر الرفع لتناسب رؤس
الاي قاله الفرا وفرق ابن عصفور بان الاذن والاعتذار
منفيان بالقصد وانتفا الموت لازم عن انتفا القضا عليهم
ولم يقصد نفيه كما قصد نفي الاعتذار وبانه لو وقع القضا
عليهم لماتوا وليس الاذن سببا للاعتذار والفا الاستينافية
نحو قوله وهو جميل صاحب بثينة الم تسال الربع القوا فينطق
وهل تخبرنك اليوم بيدا سملق فينطق مرفوع وهو مبني على
مبتدا محذوف اي فهو ينطق ولا يضر اقترانه بالفا فانها فيه
للاستيناف لا للعطف ولا للسببية اذ العطف يقتضي الجزم
لما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم وهو تسال والسببية تقتضي
النصب له لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في اقتضا السببية
النصب فانه قد جا الرفع مع تحقق السببية في لا يؤذن لهم فيعتذرون
كما صرح به بعضهم ودفع بان اقتضاها النصب صحيح على قول
الاكثر قال في المغني والتحقيق ان الفا فيه للعطف وان المعتمد
بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو
ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والرفع المنزل

والقوا بفتح القاف ومن اكثر من فصح الخالى الذى لا يبس
والبيدا القفر الذى يبيد من يسلك فيه اى يهلك والسملق بفتح
السين المهملة القاع الاملس الصفصف وتقول مع الواو لا
تاكل السمك وتشرب اللبن بالرفع على الاستيناف اذا نهيته
على الاول فقط وابحت له الثانى وكانك قلت لا تاكل السمك
ولك شرب اللبن فان قدرت النهى عن الجمع بينهما نصبت
على ارادة المعية وكانك قلت لا تاكل السمك مع شربك اللبن
او قدرت النهى عن كل منهما على حدته جزمت على العطف وكانك
قلت لا تاكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب
والجزم فى حالتى العطف انه فى النصب من عطف مصدر مؤول
من ان والفعل على مصدر متصيد من السابق لئلا يلزم عطف المصدر
على الفعل وفى الجزم من عطف الفعل على الفعل واذا اسقطت
الفا من المضارع الواقع بعد الطلب المحض وقصد بالفعل
الذى سقطت منه الفا معنى الجزا للطلب السابق عليه جزم
الفعل والمراد بقصد الجزا انك تقدره مسببا عن ذلك الطلب
المتقدم كما ان جزا الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف فى تحقيق
جازمه فالجمهور يجعلونه جواب الشرط مقدر فيكون مجزوما
عندهم باداة شرط مقدرة هى وفعل الشرط لا جوابا للطلب
المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه
والسيرافى والفارسى ثم اختلفوا فى علته فقال الخليل وسيبويه
انما جزم الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان اسما الشرط
انما جزمت لذلك وقال الفارسى والسيرافى لنيابته مناب
الجازم الذى هو حرف الشرط المقدر كما ان النصب بضربا فى نحو
ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه خلافا للزاعمين
ومذهب الجمهور ارجح لان الحذف والتضمين وان اشتركا فى انهما

خلاف الاصل لكن فى التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك
الحذف ولان نايب الشيء يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى
الشرط ولان الارجح فى ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف
لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدرى وذلك
وذلك نحو قل تعالوا اتل تقدم الطلب وهو تعالوا وتاخر
المضارع المجرد من الفا وهو اتل وقصد به الجزا فجزم بحرف شرط
مقدر والتقدير تعالوا ان تاتونى اتل عليكم فالتلاوة عليهم
مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهزى
اليك بجذع النخلة تساقط فانه مجزوم باتفاق السبعة بخلاف
خذ من اموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة
وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى
ان تاخذ منهم صدقة تطهرهم وانما اريد خذ منهم صدقة مطهرة
لهم فتطهرهم صفة صدقة ولو قرى بالجزم على معنى الجزا لم يمتنع
فى القياس وبخلاف نحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى فى قراءة
الرفع فانه قدر مع فاعله جملة فى موضع نصب صفة لوليا لا جوابا
لهب كما قدره من جزم وقس على ذلك بقية انواع الطلب والى
ذلك اشار الناظم بقوله ٭ وبعد غير النفى جزما اعتمد ٭ ان تسقط
الفا والجزا قد قصد ٭ واما النفى فلا يجزم الفعل فى جوابه
فلا يقال ما تاتينا تحدثنا بجزم تحدثنا خلافا للزجاجى والكوفيين
ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم يتوقف على السببية ولا
يكون انتفا الاتيان سببا للتحديث وشرط غير الكسائى من
النحويين لصحة الجزم بعد النهى صحة وقوع ان لا فى موضعه
وهو ان تضع موضع النهى شرطا مقرونا بلا النافية مع صحة
المعنى قاله الموضح فى شرح القطر والمرادى فى شرح النظم وظاهر
قول الناظم ٭ وشرط جزم بعد نهى ان تضع ٭ ان قبل لا دون تخالف يقع ٭

طلبى

انك نضع ان قبل لا الناهية بالهاء وشرحه على ذلك الشا
فن ثم بفتح الثا المثلثة اى من اجل هذا الشرط جاز لا تدن من
الاسد تسلم بالجزم لصحة قولك ان لا تدن من الاسد تسلم
لان السلامة مسببة عن عدم الدنو ووجب الرفع فى نحو لا
تدن من الاسد ياكلك لعدم صحة قولك ان لا تدن من الاسد
ياكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن
الدنو نفسه ولهذا الشرط اجمعت السبعة على الرفع فى قوله تعالى
ولا تمنن تستكثر واما قوله صلى الله عليه وسلم من اكل من هذه الشجرة
فلا يقرب مسجدنا يوذنا بريح الثوم فالجزم فى يوذنا يحتمل
البنا على الابدال من يقرب بدل اشتمال لا على الجواب للنهى
لعدم صحة ان لا يقرب يوذنا لان الايذا انما يتسبب عن القرب
لا عن عدمه ولم يشترط الكساى قيل والكوفيون قاطبة
هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فانه لا يجوز لا تدن
من الاسد فياكلك بالنصب وفى التنزيل لا تفتروا على الله كذبا
فيسحتكم بعذاب وبقول ابى طلحة للنبى صلى الله عليه وسلم
لا تشرف يصبك سهم ويروى لا تتطاول يصبك وبالحديث
لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض واجاب
البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفى
قياسا به على النصب ويصبك بدل من تشرف او تتطاول
ويضرب مدغم وفى رد القياس نظر فانهم قايلون بجواز الجزم
بعد النفى كما تقدم والحق الكساى فى جواز النصب بالامر بالفعل
ما دل على معناه اى الامر من اسم فعل مطلقا سوا كان فيه
لفظ الفعل ام لا نحو نزال فنكرمك وصه فنحدثك ووافقه
ابن جنى وابن عصفور بعد نزال وتراك ونحوهما مما فيه معنى
الفعل وحروفه ومعناه بعد صه ومه ونحوهما مما فيه معنى

الفعل

الفعل دون حروفه او ما دل على الامر من خبر مثبت نحو حسبك
حديث فينام الناس بنصب ينام عند الكساى خاصة فحسبك
مبتدا وحديث خبره والجملة متضمنة معنى اكفف وعبر الموضح
بنحو دون كقولهم لان المسموع حسبك ينام الناس واختلف
فى اعرابه فقال المرادى مبتدا او خبره محذوف اى حسبك
السكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدا
بلا خبر لانه فى معنى ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب
بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو باضمار ان
والفا عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما
لا تدل على مصدر لانها غير مشتقة ولا خلاف فى جواز الجزم
بعدهما اى بعد اسم الفعل والخبر المثبت اذا سقطت الفا
لعدم مقتضى السبك والى ذلك اشار الناظم بقوله
والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا كقوله
وهو عمرو بن الاطنابة الانصارى وقولى كلما جشات وجاشت
مكانك تحمدى او تستريحى فجزم تحمدى فى جواب اسم الفعل
وهو مكانك فانه فى معنى اثبتى وقولى مصدر مبتدا خبره مكانك
تحمدى على حد قولى لا اله الا الله وجشات بالجيم والشين المعجمة
والهمزة ارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غشت من الغثيان
ونحو قولهم اى العرب اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه بجزم
يثب لان اتقى وفعل وان كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر
الا ان المراد بهما الطلب اى ليتق وليفعل فلذلك جزم فى جوابهما
والحق الفرا الترجى بالتمنى فى نصب الفعل المقرون بالفا بعده
بان مضمرة وجوبا بدليل قراءة حفص عن عاصم فاطلع بالنصب
فى جواب لعلى ابلغ الاسباب والى ذلك اشار الناظم بقوله
والفعل بعد الفا فى الرجا نصب كنصب ما الى التمنى ينتسب

وَمَذهب البصريين ان الترجي ليس له جواب منصوب وتا
قراءة النصب بان لعل اشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع
المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني وفي الارتشاف وسماع الجزم
بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفرا ومن وافقه من الكوفيين
فصل وينصب المضارع بان مضمرة جوازا بعد احرف
خمسة ايضا مصدرية اض اذ اعاد احدها اللام الجارة اذا لم
يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وهو
المشار اليه بقول الناظم وان عدم لا فان اعمل مظهرا او مضمرا
نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين وامرت لان اكون اول المسلمين
فاضمرت في لنسلم واظهرت في اكون وما ذكره الموضح من ان الناصب
هو ان هو مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين
الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا
وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن المحذوفة
وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة
بعدها وان تكون كي ولا يتعين ان لذلك ودليلهم صحة اظهار
كي بعدها فتحصل لنا قولان اذا قلنا اللام ناصبة وقولان
اذا قلنا انها غير ناصبة ودخل تحت قوله اللام لام العاقبة
نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام
التوكيد وهي الزايدة نحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس فان
سبقت اللام بالكون المذكور وجب اضمار ان كما مر حكمه
وتعليله وان قرن الفعل بلا نافية او زايدة مؤكدة وجب
اظهارها لئلا يتوالى مثلان وهما لام كي ولام لا من غير ادغام
وهو ركيك في الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله وبين لا ولام
جر التزم اظهاران نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة بادغام
النون في لا النافية لتقارب مخرجيها لئلا يعلم اهل الكتاب

بادغام النون في لا المؤكدة والحاصل ان لان بعد اللام ثلاث
حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار
وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الامرين وذلك بعد لام كي
ولام العاقبة ولام التوكيد والاحرف الاربعة الباقية من
الاحرف الخمسة التي تضمر ان بعدها جوازا او والواو والفاء وثم
اذا كان العطف بها على اسم صريح ليس في تاويل الفعل وهو نوعا
مصدر وغيره فغير المصدر كقول حصين بن حمام المري ولولا رجال
من رزام اعزة وآل سبيع او اسوك علقما فاسوك معطوف
على رجال وهو ليس في تاويل الفعل ورزام حي من تميم والمصدر نحو
وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل
رسولا في قراءة غير نافع بالنصب باضمار ان بعد او والتقدير
او ان يرسل وان يرسل في تاويل مصدر منصوب عطفا على وحيا
والتقدير الا وحيا او ارسالا ووحيا مصدر ليس في تاويل الفعل
وقوله وهو الشخص المسمى ميسون الكلابية زوج معاوية بن ابي
سفيان رضي الله عنه وام ابنه يزيد ولبس عباءة وتقر عيني احب
الي من لبس الشفوف فتقر منصوب بان مضمرة جوازا وهي والفعل
في تاويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس والتقدير ولبس عباءة
وقرة عيني ولبس بالواو العاطفة على قولها قبله لبيت تخفق
الارواح فيه احب الي من قصر منيف وفي بعض النسخ للبس
باللام وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد وقوله
لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب فارضيه
منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفاء وان وارضي في تاويل مصدر
معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضاي اياه
وتوقع ليس في تاويل الفعل والمعتر بالعين المهملة والتاء
المثناة فوق المعترض للمعروف والاتراب جمع ترب بكسر التاء

المثناة فوق وسكون الرا وترب الرجل من يولد في الوقت الذي
ولد فيه فيسا ويه في سنته والمعنى لولا توقع من يصرف عن فعل
المعروف وارضاؤه ما اثر الشاعر المساوي لغيره في السن على
المساوي له في سنته **وقوله** وهو انس بن مدركة الخثعمي **اني وقتلي**
سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر فاعقله مضارع
عقل منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان واعقله في تاويل
مصدر معطوف على قتلي والتقدير وقتلي سليكا ثم عقلي
اياه وقتلي ليس في تاويل الفعل وسليكا بالتصغير اسم رجل
مفعول قتلي وكالثور خبر ان والمراد بالثور ذكر البقر لان
البقر تتبعه فاذا عافت الما عافته فيضرب ليرد الما لترد معه
وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو على الما فيصد
البقر فيضربه صاحب البقر ليفحص عن الما فتشربه والمناسب
للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره
واحترز الموضح بقوله ليس في تاويل الفعل عن الاسم الواقع صلة
للالف واللام فانه في تاويل الفعل **نحو الطاير فيغضب**
زيد الذباب بالرفع في يغضب **وجوبا لان الاسم** وهو طاير
في تاويل الفعل وال الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتدا
نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويغضب زيد
جملة معطوفة على صلة ال ولعطفها بالفا لم تحتج لرابط والذباب
خبر المبتدا وصح عطف الفعل على الاسم لان الاسم هنا في تاويل
الفعل لكونه صلة الموصول **اي الذي يطير** فيغضب زيد الذباب
فتحصل من كلامه اولا واخرا ان للفا والواو واو حالتين حالة
تجب فيها اضمار ان بعدهن وحالة تجوز فتجب اذا كانت الفا
للسببية والواو للمعية بعد نفي او طلب محضين واو بمعنى الى
او الا وتجوز اذا عطفن على اسم خالص من التاويل بالفعل وان

ثم

ثم تشاركهن في الجواز دون الوجوب واطلق في النظم العاطف
فقال وان على اسم خالص فعل عطف تنصبه ان ثابتا او منحذف
ولا ينتصب الفعل المضارع **بان مضمرة في غير هذه المواضع**
العشرة وهي الخمسة المذكورة في وجوب اضمار ان والخمسة
المذكورة في جوازه **الا شاذا** وهي في ذلك على قسمين تارة يكون
في الكلام مثلها فيحسن حذفها وتارة لا يكون فالاول **كقول بعضهم**
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه بنصب تسمع باضمار ان والذي
حسن حذفها من تسمع ذكرها في ان تراه قاله الموضح في شرح
الشذور وقول طرفة الا ايهذا الزاجري احضر الوغا
وان اشهد اللذات هل انت مخلدي بنصب احضر بان مضمرة
ويويده وان اشهد والثاني كقول عامر الهذلي ونهنهت
نفسي بعدما كدت افعله بالنصب **وقول اخرخذ اللص قبل**
يا خذك بالنصب **وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل**
فيدمغه بنصب يدمغه وقراءة الحسن تامروني اعبد بالنصب
فحذفت ان فيهن وليس معها ما يحسن حذفها والجميع شاذ واليه
اشار الناظم بقوله وشذ حذف ان ونصب في سوى ما مر
فاقبل منه ما عدل روى وفيه ارشاد الى انه لا يقاس عليه
وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس
عليه واجاز الاخفش حذف ان قياسا ولكن بشرط رفع الفعل
مثل تامروني اعبد وتسمع بالمعيدي في رواية الرفع فيهما و
ذهب بعض المتاخرين الى انه لا يجوز حذفها الا في الاماكن
العشرة المذكورة رفعت او نصبت **فصل وجازم الفعل**
نوعان جازم فعل واحد وهو احرف **اربعة** احدها **لا الطلبية**
نهيا كانت نحو لا تشرك بالله او دعا نحو لا تواخذنا او التماسا
نحو لا تفعل فالنهي من الاعلى والدعا من الادنى والالتماس من

المساوى وجزمها فعلى المتكلم المبدو بالهمزة والمبدو بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل نادر كقوله وهو النابغة الذبيانى الا اعرفن ربربا حورا مدامعها مردفات على اعقاب اكوار فلانا هيئة واعرف مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة مسندا الى ضمير المتكلم وهذا النوع مما اقيم فيه المسبب مقام السبب اى لا تكن ربربا فاعرفه والربرب برائين مهملتين وبائين موحدتين القطيع من البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين فى شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحورا واراد بها العيون لانها مواضع الدمع من اطلاق الحال وارادة المحل ومردفات حال من ربربا لوصفه بما بعده والاعقاب جمع عقب وعقب كل شئ اخره والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته وقوله وهو الوليد بن عقبة لا الفرزدق اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها ابدا ما دام فيها الجراضم فلانا هيئة اوداعيه كما فى المغنى ونعد مجزوم بها وهو مسند الى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهى نادر لان المتكلم لا ينهى نفسه الا على المجاز تنزيلا له منزلة الاجنبى ودمشق بكسر الدال المهملة وقد تكسر كما فى القاموس وبالشين المعجمة قصبة الشام والجراضم بضم الجيم وبالضاد المعجمة الاكول الواسع البطن وعنى به معاوية رضى الله عنه ويكثر جزمها فعلى المتكلم مبنيين للمفعول نحو لا اخرج ولا نخرج لان المنهى غير المتكلم وهو الفاعل المحذوف النايب عنه ضمير المتكلم والاصل لا يخرجنى احد ولا يخرجنا احد فحذف الفاعل وانيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدو بالياء التحتية الى المبدو بالهمزة والنون ليتمكن من الاسناد الى ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة الى التكلم وما ذكره من التفصيل

بين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح ويصحب فعل المخاطب والغايب كثيرا وقد يصحب فعل المتكلم فسوى بين المخاطب والغايب فى الكثرة ولم يفصل فى المتكلم بين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل وليس اصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائى والثانى اللام الطلبية امرا كانت نحو لينفق ذو سعة او دعا نحو ليقض علينا ربك او التماسا نحو ليفعل فالامر من الاعلى والدعا من الادنى والالتماس من المساوى وجزمها فعلى المتكلم المبدو بالهمزة والمبدو بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل قليل لان المتكلم لا يامر نفسه نحو قوله صلى الله عليه وسلم قوموا فلاصل لكم اى لاجلكم والفا زايدة وقوله تعالى ولنحمل خطاياكم فاصل ونحمل مجزومان بلام الامر فعلامة جزم الاول حذف اليا وعلامة جزم الثانى السكون واقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا بالتاء المثناة فوق فى قراءة لعثمان وابى وانس وزيد ونحو قوله صلى الله عليه وسلم لتاخذوا مصافكم وقول الشاعر لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقضى حوايج المسلمينا وزعم الزجاجى انها لغة جيدة والجمهور جعلوا جزمها لفعل المخاطب اقل من جزمها لفعل المتكلم وقالوا الاكثر الاستغنا عن هذا وهو جزم فعل المخاطب بفعل الامر نحو افرحوا وخذوا وقم واصل لام الطلب السكون لان الاصل عدم الحركة لكن منع منه انها قد تكون فى الابتدا والابتدا بالساكن متعذر فكسرت وقد تفتح عند سليم فاذا دخل عليها الواو والفا وثم رجعت

الى سكونها الاصلي غالبا والثالث والرابع لم ولما اختها و
يشتركان في امور في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي
والجزم والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما
فكل منهما حرف يختص بالمضارع وبجزمه وبنفي معناه ويقلب
زمانه الى المضي وفاقا للمبرد لا انه يقلب لفظ الماضي الى المضارع
خلافا لابي موسى ونسب الى سيبويه وتنفرد لم عن لما بمصاحبة
اداة الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولا يجوز ان
لما تفعل لان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد قام عمرو
ولا يليه مثبت لما لا تقول ان قد قام زيد فعودل بين النفي
والاثبات وانما لم تقع قد بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه
وتقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وقلبه
الى الاستقبال وتنفرد لم ايضا بجواز انقطاع نفي منفيها
نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيا مذكورا لان
المعنى انه قد كان بعد ذلك شيا مذكورا قاله الموضح في شرح
القطر تبعا لابن مالك وقال في الحواشي لا دليل في هذا لان قبله
هل اتى على الانسان حين من الدهر فالنفي انما هو باعتبار ما ذكر من
ذلك الحين لا مطلقا انتهى بخلاف لما فان نفي منفيها مستمر الى زمن
الحال ومن ثم اي ومن اجل ان نفي نفي لم يجوز انقطاعه جاز ان يقال
في لم لم يكن الانسان شيا مذكورا ثم كان شيا مذكورا وامتنع
في لما ان يقال لما يكن ثم كان لان لما فيه من التناقض لان امتداد
النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي
المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل
صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال قاله الدماميني وتنفرد لما
عن لم بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة ولما تحذف
المجزوم اي ولما ادخلها وذلك لانها نفي لقد فعل والفعل قد يحذف

للتعديل

بعد

بعد قد كقوله وكان قد فاما قوله وهو ابراهيم بن علي
ابن محمد الهرمي * احفظ وديعتك التي استودعتها * يوم
الاعارب ان وصلت وان لم * اي وان لم تصل فضرورة و
والاعارب يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالغين المعجمة
والراء المهملة التباعد وتنفرد لما ايضا بتوقع ثبوته اي
ثبوت منفيها نحو بل لما يذوقوا عذاب اي الى الان ما ذاقوه
وسوف يذوقونه ولما يدخل الايمان في قلوبكم اي الى
الان ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضي ذلك و
العلة فيه ان لما لنفي قد فعل وهو مفيد للتوقع بخلاف لم فانها
لنفي فعل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع في لما غالب لا لازم
كما ان التوقع يفقد كذلك ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه
الندم ومن ثم اي ومن اجل ان لما يغلب عليها التوقع امتنع ان يقال
لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد
تعارض ان المصدرية ولم فتجزم بان وتنصب بلم وقد تهمل لم
حملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقوله لم يوفون بالجار
ومن ثم قال الفراء اصل لم لا فابدلت الالف ميما كما قال في
لن اصلها لا فابدلت الالف نونا والصحيح في لما قول الجمهور انها
مركبة من لم وما وقيل بسيطة والنوع الثاني جازم لفعلين
وهو احدى عشر كلمة وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقتها وعدمه
اربعة انواع حرف باتفاق وهو ان بكسر الهمزة وسكون النون
وهي ام الباب وحرف على الاصح وهو اذما فقال سيبويه انها
حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذما تقم اقم فمعناه ان
تقم اقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي انها ظرف زمان
وان المعنى في المثال متى تقم اقم واحتجوا بانها قبل دخول ما
كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق

ل

بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها
ذلك المعنى البتة ، واعترض بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير
ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال او الاستقبال
واذا دخل عليه لم انقلب معناه الى المضي مع بقاء ذاته على اصله
واسم باتفاق وهو من بفتح الميم وما ومتى واي واين وايان
واني وحيثما واسم على الاصح وهو مهما فقال الجمهور انها اسم
بدليل عود الضمير اليها في قوله تعالى مهما تاتنا به من اية وزعم
السهيلي وابن يسعون بمهملتين انها حرف وهذه الانواع الاربعة
ستة اقسام احدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو
ان واذما نحو وان تعودوا نعد واذ ما تقم اقم والثاني ما وضع
للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل
سوءا يجز به ، والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن
معنى الشرط وهو ما ومهما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله مهما
تاتنا به من اية الاية ، والرابع ما وضع للدلالة على الزمان
ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وايان نحو متى اضع العمامة تعرفوني
ونحو ايان نؤمنك تامن غيرنا ، والخامس ما وضع للدلالة على
المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو اين واني وحيثما نحو اينما تكونوا
يدرككم الموت ونحو اني تاتها تستجر بها ونحو حيثما تستقم
يقدر لك الله نجاحا ، والسادس ما هو متردد بين انواع الاسم
الاربعة وهو اي فانها بحسب ما تضاف اليه فهي في ايهم تقم
اقم معه من باب من وفي اي الدواب تركب اركب من باب ما وفي
اي يوم تصم اصم من باب متى وفي اي مكان تجلس اجلس من باب
اين وهذه الكلمات كل منهن تقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا لتعليق
الحكم عليه ويسمى ثانيهما جوابا لانه مرتب على الشرط كما يترتب الجواب
على السؤال وجزاء لان مضمونه جزاء لمضمون الشرط والى ذلك اشار

الناظم

الناظم بقوله ، فعلين يقتضين شرطا قدما يتلو الجزا وجوابا
وسما وفهم من قوله وجازم لفعلين ان اداة الشرط جازمة لهما
وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والابذي
واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما
يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب ، واجيب بالفرق بان
الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان
تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم
وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان
المبتدا مرفوع بالابتدا والخبر مرفوع بالمبتدا ونسب الى الاخفش
واختاره في التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال
الكوفيون في المبتدا والخبر انهما ترافعا وهذا نقله ابن جني عن
الاخفش وقيل الاداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل الابتدا
والمبتدا كلاهما رفع الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل
ورد بان العامل المركب لا يحذف احد جزئيه ويبقى الاخر وفعل
الشرط قد يحذف وبان العامل المركب لا يفصل بين جزئيه وقد
جا الفصل نحو وان احد من المشركين استجارك ، واجيب بان
فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له وقيل الجواب مجزوم بالجوار
قاله الكوفيون قياسا للجزم على الجر ورد بانه قد يكون بينهما
معمولات فاصلة فلا تجاور ولا يشترط في الشرط والجزا ان يكونا
من نوع واحد بل تارة يكونان مضارعين نحو وان تعودوا نعد
وتارة يكونان ماضيين نحو وان عدتم عدنا وتارة يكونان
مختلفين ماضيا فمضارعا نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد
له في حرثه وفي الخاطريات لابن جني قال ابو بكر انما حسن لان
الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو مضارع فكانه قال من يرد
نزد وليس مثل قولك ان اتيتني اتيك فقال الموضح فتتبعت ما

وَرَدَ به التنزيل من ذلك فاذا فعل الشرط فيه كلمة كانَ ونادرةٌ
يكون ان عكسه مضارعًا فماضيا وهو قليل حتى خصه الجمهور بالشعر
ومذهب الفرا ومن تبعه جوازه في الاختيار نحو قوله صلى الله عليه
وسلم من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له رواه البخاري
ومنه ان نشا ننزل عليهم من السما اية فظلت اعناقهم لها
خاضعين فظلت فعل ماض وهو معطوف على الجواب وهو
ننزل فيكون جوابا لان تابع الجواب جواب ورد الناظم
في شرح التسهيل بهذين الحديث والاية ونحوهما على الاكثرين
اذ خصوا هذا النوع بالضرورة وقالوا لانا اذا عملنا الاداة
في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيانا العامل
للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز وللاكثرين ان يجيبوا عن
الحديث بانه يجوز روايته بالمعنى فليس نصا في الدليل وعن
الاية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويتحصل من
قول النظم وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين تسع صور
لان الشرط له ثلاثة احوال فانه يكون ماضي اللفظ او مضارعا
عاريا من لم او مصحوبا بها والجزا كذلك واذا ضربت ثلاثة في ثلاثة
بلغت تسعا منها ثمان تجوز في الاختيار اتفاقا وواحدة تختلف
فيها وهو ان يكون الشرط مضارعا والجزا ماضيا عاريا من لم كما في
الحديث والاية ورفع الجواب المسبوق بماض او بمضارع منفي
بلم قوي كقوله وهو زهير يمدح هرم بن سنان وان اتاه خليل يوم
مسئلة يقول لا غائب مالي ولا حرم برفع يقول والى ذلك اشار
الناظم بقوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن والذي حسن ذلك
ان الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل
في الجواب مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير المختل الحال وليس
المراد به الصديق والمسئلة مصدر سال يقال ساله سوالا

ومسئلة

ومسئلة ويروى مسغبة مكان مسئلة وعلى هذا انشده الجوهري
والمسغبة المجاعة والحرم بفتح الحا المهملة وكسر الرا مصدر كالحرمان
ومعناه المنع وهو مبتدا حذف خبره اى لا غائب مالي ولا عندي
حرمان على احد الاحتمالات ونحو ان لم تقم اقوم برفع اقوم لان
يجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي ورفع الجواب في غير
ذلك ضعيف واليه اشار الناظم بقوله ورفعه بعد مضارع
وهن كقوله وهو ابو ذويب الهذلي فقلت تحمل فوق طوقك
انها مطبقة من ياتها لا يضيرها برفع يضيرها وعليه
قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ اينما تكونوا يدرككم الموت
برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل الشرط
فكان القياس عملها في الجواب وتخريجه عند سيبويه على نية
التقديم والتاخير او اضمار الفا والاول عنده اولى ان تقدم
على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله انك ان يصرع اخاك
تصرع والمبرد يقطع بتقدير الفا فيهما لان ما يحل محلا يمكن ان
يكون له لا ينوى به غيره وهذان التخريجان ضعيفان لان التقديم
والتاخير يحوج الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله
خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الغرض انه الجواب
واضمار الفا مع غير القول مختص بالضرورة فصل
يشترط في الشرط ستة امور احدها ان يكون فعلا غير ماضي المعنى
فلا يجوز ان قام زيد امس قمت واما قوله تعالى ان كنت قلته فقد
علمته فالمعنى ان ثبت اني كنت قلته والثاني ان لا يكون طلبا
فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم والثالث ان لا يكون جامدا فلا
فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس والرابع ان لا يكون مقرونا بحرف
تنفيس فلا يجوز ان سوف تقم والخامس ان لا يكون مقرونا
بقد فلا يجوز ان قد قام ولا ان قد يقم والسادس ان لا يكون

مقرونا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز ان لما يقم ولا ان لن يقوم
اذا تمهد ذلك فنقول كل جواب يصح جعله شرطا بان كان ماضي
اللفظ دون المعنى مجردا من قد وغيرها او مضارعا مجردا او منفيا
بلم او لا فالاكثر خلوه من الفا وتجوز اقترانه بها ويبقى الماضي على
حاله ويرتفع المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت ونحو فمن
يؤمن بربه فلا يخاف قاله الشارح وقال غيره اذا رفع المضارع
فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف قال المرادي هذا
هو التحقيق انتهى بمعناه وكل جواب يمتنع جعله شرطا لخلوه
عما شرط فان الفا تجب فيه لتربطه بشرطه لان الجزم الحاصل
الربط مفقود وليس على تقدير الظهور وخصت الفا بذلك
لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزا من حيث ان معناها
التعقيب بلا فصل كما ان الجزا يتعقب على الشرط كذلك
وذلك الممتنع جعله شرطا الجملة الاسمية نحو وان يمسسك
بخير فهو على كل شئ قدير فهو مبتدا وقدير خبر وعلى كل شئ متعلق
بقدير فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها
عليها قلت قد مضى في بابها ان عملها في الظرف وعديله لما فيها
من رايحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم والجملة الطلبية
نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني وقس عليه بقية انواع الطلب
من النهي والدعا ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض و
التحضيض والتمني والترجي ولا نطيل بامثلتها فالذكي ينال
بالمثال الواحد ما لا يناله الغبي بالف شاهد وقد تكون الجملة
الواحدة اسمية طلبية في آن واحد وقد اجتمعا في قوله تعا
وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده فجملة من ذا الذي
ينصركم اسمية لان صدرها اسم وهو من وطلبية لان من فيها
استفهامية وهي مبتدا وذا اسم اشارة خبرها والذي نعت له

او بيان ويحتمل ان يكون ذا ملغاة والخبر الموصول والجملة جواب
الشرط والتي فعلها ماضي المعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل
فصدقت قاله الموضح في شرح الشذور وقال الشاطبي هو على
اضمار قد اي فقد صدقت والتي فعلها جامد نحو ان ترني انا
اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتيني خيرا من جنتك او
مقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او تنفيس
نحو وان تعاسرتم فسترضع له اخرى وان خفتم عيلة فسوف
يغنيكم الله من فضله او لن نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه
او ما نحو فان توليتم فما سالتكم من اجر او ان نحو ان تعم فان
اتوم والحاصل ان الفا تدخل لامتناع الجملة من ان تقع شرطا
اما لذاتها واما لما اقترن بها من نفي او اثبات فالاول ثلاثة
انواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد
والثاني ثلاثة انواع ايضا ما ولن وان النافيات والثالث
ثلاثة انواع ايضا قد لفظا او تقديرا والسين وسوف وقد
تحذف الفا في الندرة كقوله صلى الله عليه وسلم لابي بن كعب
لما ساله عن اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه
البخاري او في الضرورة كقوله وهو عبد الرحمن بن حسان رضي الله
عنهما من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر
عند الله مثلان اراد فالله يشكرها وعن المبرد انه منع ذلك مطلقا
وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرده الحديث
المتقدم ونحو قوله ومن لا يزل ينقاد للغي والصبا سيلفى
على طول السلامة نادما اراد فسيلفى بالفا اي سيوجد من الغي
بمعنى وجد والى الربط بالفا اشار الناظم بقوله واقرن بفا حتما
جوابا لو جعل شرطا لان او غيرها لم ينجعل وتخلف اذا
الفجائية عن الفا في الربط لانها اشبهت الفا في كونها لا يبتدا

بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها ان
كانت الاداة الجازمة ان لانها ام باب الجوازم الشرطية او كانت
الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لانها تشبهان في كونهما
ام باب الشروط غير الجوازم والجواب فيهما جملة اسمية نحو جملة
غير طلبية وغير مقرونة بان التوكيدية نحو وان تصبهم
سيئة بما قدمت اذا هم يقنطون فجملة هم يقنطون جواب
ان والرابط اذا الفجائية ونحو اذا دعاكم دعوة من الارض
اذا انتم تخرجون فانتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة
باذا الفجائية وقد تجمع بين الفا واذا الفجائية تاكيدا خلافا
لمن منع ذلك قال الله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا
قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة ساد
مسد الفا فاذا جاءت الفا معها تعاونتا على وصل الجزا فيتاكد
ولو قيل اذا هي شاخصة او فهي شاخصة كان سديدا انتهى
والى خلف اذا الفجائية للفاء اشار الناظم بقوله وتخلف
الفا اذا المفاجاه فصل واذا انقضت الجملتان جملة
الشرط وجملة الجواب ثم جئت بمضارع مقرون بالفا او بالواو
فلك جزمه بالعطف على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما
وعلى محله ان كان ماضيا او جملة ورفعه على الاستيناف ونصبه
بان مضمرة وجوبا لان مضمون الجزا لم يتحقق وقوعه فاشبه
الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام وهو قليل قرا عاصم وابن
عامر فيغفر لمن يشا بالرفع على الاستيناف وباقيهم بالجزم
عطفا على يحاسبكم وقرا ابن عباس وابو حيوة والاعرج   لفظا ص
في غير السبع بالنصب بان مضمرة وجوبا بعد الفا وقرئ بهن
اي بالرفع والنصب والجزم ايضا في قوله تعالى من يضلل الله
فلا هادي له ويذرهم فالرفع على الاستيناف وبه قرا ابو عمرو

وعاصم مع اليا والبا قون مع النون والجزم بالعطف على جملة
فلا هادي له وبه قرا الكساى وحمزة مع اليا والنصب بان مضمرة
وجوبا بعد الواو ولم اقف على من قرا به والى ذلك اشار الناظم
بقوله • والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفا او الواو بتثليث
قمن واذا توسط المضارع المقرون بالفا او بالواو بين الجملتين
جملة الشرط وجملة الجواب فالوجه الجزم بالعطف على الشرط
المجزوم لفظا او محلا ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا بعد
الفا والواو واليه اشار الناظم بقوله وجزم او نصب لفعل
اثر فا او واو ان بالجملتين اكتنفا • وامتنع الرفع اذ لا يصح
الاستيناف قبل الجواب قال سيبويه سالت الخليل عن قولك
ان تاتني فتحدثني او وتحدثني احدثك بالنصب فقال لي هذا
يجوز والجزم الوجه وجا النصب مصرحا به كقوله ومن يقترب   ن
منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما الرواية
بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد المعجمة
من قولهم هضم اخاه اذا لم ينصفه ويوفه حقه وقابل
الظلم بالهضم مع انه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف
ظلما ولا هضما والنصب في مسئلة التوسط اسهل منه في مسئلة
التاخر لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب
فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهي ونحوها قاله الشاطبي
ونقل عن الكوفيين انهم اجروا ثم مجرى الفا والواو فيقولون
ان تاتني ثم تحدثني اكرمك بنصب تحدثني واحتجوا بقراة
بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه
الموت فقد وقع اجره على الله بنصب يدركه وهي قراة قتادة
والجراح وقد قرئ بالرفع وهي قراة طلحة بن سليمان وابراهيم
النخعي والجزم قراة الجماعة وهذه القراة لم يثبت البصريون

بها حكما لندورها فصل يجوز حذف ما علم من شرط
ان كانت الاداة ان حال كونها مقرونة بلا النافية
كقوله وهو الاحوص يخاطب مطرا وكان مطر ذميم الخلقة
وتحته امراة جميلة فطلقها فلست لها بكفوء * والا يعل
مفرقك الحسام * فحذف الشرط لدلالة قوله فطلقها عليه
وابقى جوابه اي وان لا تطلقها يعل وقد يتخلف واحد من
ان والاقتران بلا وقد يتخلفان معا فالاول ما حكاه ابن الانباري
في الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا
تعبأ به اي ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به قال الشاطبي
وهذا نص في جوازه * والثاني نحو وان امراة خافت فحذف
الشرط مع انتفا اقتران ان بلا والثالث كقوله * متى توخذوا
قسرا بظنة عامر * ولم ينج الا في الصفاد يزيد * اي متى تثقفوا
توخذوا فحذف الشرط مع انتفاء الامرين والقسر القهر و
الظنة بكسر الظا المشالة التهمة والصفاد بكسر المهملة ما يوثق
به الاسير من قيد وغيره * ويجوز حذف ما علم من جواب شرطه
ماض نحو وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت ان تبتغي
نفقا الاية وتمامها في الارض او سلما في السماء فتاتيهم
باية فان استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه
والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول
والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتطلع
لهم باية او سلما تصعد به الى السما فتنزل منها باية فافعل
ويجوز حذف الشرط والجزا معا وابقا الاداة كقول النمر بن
تولب * فان المنية من يخشها فسوف تصادفه اينما * اي اينما
يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب وشرط في قوله صلى الله
عليه وسلم فان جا صاحبها والا استمتع بها فحذف من الاول

الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير فان جا صاحبها فردها
اليه وان لم يجي فاستمتع بها ويجب حذف الجواب ان كان الدال
عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى ولا يصح جعله جوابا
صناعة اما لكونه جملة اسمية مجردة من الفا نحو انت ظالم ان
فعلت اي فانت ظالم واما لكونه جملة منفية بلم مقرونة بالفا
نحو قوله * فلم ارقد ان ينبح منها * واما لكونه مضارعا مرفوعا لزوما
نحو اقوم ان قمت والجواب في ذلك كله محذوف وجوبا لدلالة
المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان
اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولالتزام
العرب حينئذ كون الفعل التالي للاداة ماضيا كما يلتزم ذلك
حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما الجملة
الاسمية فلعدم اقترانها بالفا واما الفعلية المجزوم فعلها بلم
المقترنة بالفا فلان الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفا واما رفع
المضارع فانه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وابو
زيد الى انه لا حذف والمتقدم هو الجواب واجابوا عن الاول بان
الفا انما لم تدخل لانها لا تناسب الصدر ولانها خلف عن العمل
ولا عمل مع التقديم وعن الثاني بان الفا قد تدخل على المنفي
بلم اجاز الزمخشري في فلم تقتلوهم الاية ان يكون التقدير ان
افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم * وعن الثالث بان رفع المضارع
لضعف الحرف ان يعمل موخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على
ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم اخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو
كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من بنى كلامه من اول الامر على
الشرط فان الجواب المنوي يتاخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة
والمعنى والى حذف الجواب وبقا الشرط وعكسه اشار الناظم
بقوله * والشرط يغني عن جواب قد علم * والعكس قد ياتي ان المعنى فهم

اوكان الدال على جواب الشرط متاخرا عن جواب قسم سابق عليه
اى على الشرط نحو لئن اجتمعت الانس والجن الاية وتمامها
على ان ياتوا بمثل هذا القران لا ياتون بمثله فجملة لا ياتون جواب
قسم سابق على الشرط وهو ان يدل على تقدمه تقدم اللام فى لئن
لانها موطئة لقسم قبلها وجواب الشرط محذوف وجوبا استغنا
عنه بجواب القسم كما يجب اغنا جواب الشرط عن جواب قسم
تاخر عنه نحو ان يقم والله اقم فحذف جواب القسم استغنا عنه
بجواب الشرط وهو اقم والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغنى
بجواب المتقدم منهما عن جواب المتاخر لشدة الاعتنا بالمتقدم
والى ذلك الاشارة بقول النظم واحذف لدى اجتماع شرط وقسم
جواب ما اخرت فهو ملتزم هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر
واذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تاخره ولم
يجب خلافا لابن مالك فى التسهيل والكافيه وخالف ذلك فى
النظم فقال وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا
بلا حذر نحو زيد والله ان يقم اقم وجاز جعل الجواب للقسم
لتقدمه نحو زيد والله ان يقم لاقومن والارجح مراعاة الشرط
تقدم او تاخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم فى
الخلاصة وانما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر لان
سقوط الشرط مخل بمعنى الجملة التى هو منها بخلاف القسم فانه
مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذى خبر ما يطلب خبرا من مبتدا او
اسم كان ونحوه ولا يجوز جعل الجواب للشرط مع تاخره عن القسم
ان لم يتقدمهما ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيدا قم خلافا له
اى لابن مالك فى قوله فى النظم وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذى خبر
مقدم وخلافا للفرا فى اجازته ذلك واما ما استدل به وهو
قوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم فى نهار القيظ

للشمس

للشمس باديا واركب حمارا بين سرج وفروة واعر من الخاتام
صغرى شماليا فهو عند البصريين ضرورة او اللام من لئن
زائدة لا موطئة للقسم وهذان البيتان قالتهما امراة عقيلية
وحيث حذف الجواب جوازا او وجوبا اشترط فى غير الضرورة
مضى الشرط لفظا او معنى كما مثلنا فلا يجوز انت ظالم ان تفعل
ولا والله ان تقم لاقومن لكون الشرط مضارعا غير منفى بلم عند
البصريين والفرا واجازه بقية الكوفيين قياسا واحترز بقوله
فى غير الضرورة عما جا فى الشعر كقوله لئن بك قد ضاقت
عليكم بيوتكم ليعلم ربى ان بيتى واسع فحذف الجواب مع ان
الشرط مضارع غير منفى بلم واذا دخل شرط على شرط فتارة
يكون بعطف وتارة يكون بغيره فان كان بعطف فابن مالك ان
الجواب لاولهما لسبقه وفصل غيره فقال ان كان العطف
بالواو فالجواب لهما لان الجواب للجمع نحو ان تاتنى وان تحسن الى
احسن اليك وان كان العطف باو فالجواب لاحدهما لان او
لاحد الشيئين نحو ان جا زيد او ان جاءت هند فاكرمه او فاكرمها
وان كان العطف بالفا فالجواب للثانى والثانى وجوابه
جواب للاول وان كان بغير عطف فالجواب لاولهما والشرط
الثانى مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله
ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم
فتجدوا جواب ان تستغيثوا وان تذعروا بالبنا للمفعول مقيد
للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل
الاستفهام على الشرط فعن يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه
لا للشرط قياسا على مسئلة تقدم القسم على الشرط نحو أإن
قام زيد تقوم فصل فى اوجه لو للو ثلاثة اوجه
وضعفها فتكون ستة احدها ان تكون مصدرية فترادف ان

انظر
دخول الشرط على الشرط

المصدرية في المعنى والسبك الا انها لا تنصب واكثر وقوعها
في الماضي والمضارع بعد ودّ نحو ودّوا لو تدهن اى الادهان
او بعد يود نحو يود احدهم لو يعمّر اى التعمير ومن القليل قول
قتيلة مصغر قتلة بالقاف والتاء المثناة فوق بنت النضر
ابن الحارث الاسدية تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل
اباها النضر صبرا بالصفرا بعد ان انصرف من غزوة بدر
ما كان ضرك لو مننت وربما • منّ الفتى وهو المغيظ المحنق
اى ما كان ضرك منك وسبب قتل النبي صلى الله عليه وسلم اباها انه
كان يقرا اخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم باخبار عاد
وثمود وانا اتيكم بخبر الاكاسرة والقياصرة يريد بذلك اذى
النبي صلى الله عليه وسلم • فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا
البيت وهو من جملة ابيات انشدتها بين يديه قال لو سمعته
قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال لا يقتل قرشي بعد
هذا صبرا والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه الغيظ
والظا المعجمتين • وفي القاموس الغيظ الغضب اوشدته او سورته
اوّله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من احنقه بالحاء
المهملة اذا اغاظه فهو توكيد للمغيظ ولو المصدرية لا جواب
لها وممن ذهب الى مصدرية لو الفرا وابو على وابو البقا والتبريزى
وابن مالك وذهب الاكثرون الى المنع ويدّعون أنّ لو في نحو يود
احدهم لو يعمر شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوف
والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسرّه ذلك قال
في المغني ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة
بعضهم ودّوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا
بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها
على أنّ في نحو وما عملت من سوء تودّ لو انّ بينها وبينه أمدا

بعيدا

بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو
تقديره تودّ لو ثبت ان بينها انتهى ولو المصدرية اذا وليها
الفعل الماضي بقي على مضيه او الفعل المضارع تخلّص للاستقبا
كما ان المصدرية كذلك والوجه الثاني من اوجه لو ان تكون
للتعليق اى لتعليق الجواب على الشرط في المستقبل فترادف ان
الشرطية الا انها لا تجزم على الافصح كقوله وهو قيس بن الملوح
مجنون ليلى • ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا • ومن دون
رمسينا من الارض سبسب • لظل صدى صوتي وان
كنت رمّة • لصوت صدى ليلى يهش ويطرب • فلو تلتقي
شرط ولظل جوابه والاصداء بالمد جمع صدًى بالقصر وهو
الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والصدا ايضا
ذكر البوم والرمس القبر او ترابه والاول عن القاموس والثاني
عن الصحاح والسبسب بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة
بكسر الرا العظام البالية ويهش يرتاح من هششت بكسر
العين قال في الصحاح هششت بالكسر اهش هشاشة اذا
ارتحت له انتهى والطرب خفة لسرور ولصوت بكسر اللام
متعلق بيهش ومتعلق يطرب محذوف مماثل لمتعلق يهش
والتقدير يهش لصوت صدى ليلى ويطرب له واذا كانت
لو للتعليق في المستقبل ووليها فعل ماض لفظا اول
بالفعل المستقبل معنى كما أنّ إنْ كذلك نحو وليخش الذين لو
تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اى ان شارفوا ان
يتركوا وانما اوّلنا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصيا
وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات قاله في المغني
وانكر ابن الحاج في نقده على المقرب وتبعه ابن الناظم مجي لو
للتعليق في المستقبل قال ابن الحاج ولهذا لا تقول لو يقوم زيد

فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان وقال ابن الناظم وعندى
ان لو لا تكون لغير الشرط فى الماضى وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى
وليخش الذين لو تركوا لا حجة فيه لصحة حمله على المضى انتهى ورد عليه
الموضح فى المغنى بايات ومثال وشاهد فلينظر منه او تلاها مضارعا
مخلص للاستقبال كقوله لا يلفك الراجوك الا مظهرا خلق
الكرام ولو تكون عديما كما ان الشرطية كذلك الوجه
الثالث ان تكون للتعليق اى لتعليق الجواب على الشرط فى الزمن
الماضى وهذا القسم هو اغلب اقسام لو واليه اشار الناظم
بقوله لو حرف شرط فى مضى ويقل ايلاؤه مستقبلا لكن قبل
ثم هى مع الماضى مفيدة لثلاثة امور احدها الشرطية اعنى عقد
السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثانى تقييد الشرطية
بالزمن الماضى ولهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت ان فان ان لعقد
السببية والمسببية فى المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق
على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضى
الا ترى انك تقول ان جئتنى غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد
ولم يجئ قلت لو جئتنى امس اكرمتك وفى الاسبق من الازمنة
الثلاثة خلاف قال الفخر الرازى والحق قول الزجاج ان المقدم
هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا
انتهى الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة فى افادتها له وكيفية
افادتها اياه على ثلاثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه وهو
قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع
الجواب والثانى انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا
وردها فى المغنى والثالث انها تقتضى امتناع شرطها دائما
مثبتا كان او منفيا خلافا للشلوبين ولا تقتضى امتناع جوابها
خلافا للمعربين ثم ان لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط

لزم امتناعه ايضا لملازمته له شرعا او عقلا او عادة فالاول
نحو قوله تعالى فى بلعم بن باعورا ولو شئنا لرفعناه بها فلو هنا
دالة على ان مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ويلزم من
نفيها ان يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة
وقد انتفت فيكون منفيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء
المسبب ضرورة كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب
لذلك لما بينهما من التلازم الشرعى والثانى كقولك لو كانت
الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب
لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفى وجود النهار لان
وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون
منفيا لان انتفاء السبب المساوى يستلزم انتفاء المسبب
لما بينهما من التلازم العقلى والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا اى السموات والارض ففسادهما وهو
خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الالهة للزومه
له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع فى الشئ وعدم
الاتفاق عليه فينتفى الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا
الى الاصل فيها وان كان القصد من الآية العكس لانها انما سيقت
لاثبات الوحدانية ونفى التعدد فوجب ان يقال ان معناها
انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادى والا
ع بان كان لجواب لو سبب غير شرطها لم يلزم من امتناع شرطها امتناع
جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى نحو لو كانت الشمس
طالعة بالفعل كان الضوء موجودا فانه لا يلزم من انتفاء طلوع
الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا
فاثبات الضوء مع طلوع الشمس اولى ومنه الاثر المروى عن
عمر رضى الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه

فانه لا يلزم من انتفا لم يخف انتفا لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفا العصيان له سببان احدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثاني الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا رضي الله عنه من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم تدل لو على انتفا الجواب هاهنا لانه لا تدل لو على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا الاثر بهذا اللفظ الى النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى ابي حذيفة انه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله ما عصاه وتارة يكون بالمساوي كقوله صلى الله عليه وسلم في درة بنت ام سلمة لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة رواه الشيخان فان حلها له عليه الصلاة والسلام منتف من وجهين كونها ربيبته وكونها ابنة اخيه من الرضاع وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون الادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت من النسب فان حلها منتف من وجهين اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع ادون من حرمة النسب واذا كانت لو للتعليق في الماضي وليها مضارع اول بالماضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وان مضارع تلاها صرفا الى المضي نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لو اطاعكم لعنتم وتختص لو مطلقا شرطية كانت او مصدرية بالفعل على الاصح والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهي في الاختصاص بالفعل كان ويجوز ان يليها قليلا اسم مرفوع معمول لفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك

او خبر

او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدا ما بعده خبره فالاول كقول عمر لابي عبيدة رضي الله عنهما لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وكقوله وهو الغطمش الطبي اخلاي لو غير الحمام اصابكم عتبت ولكن ما على الدهر معتب فغير فاعل بفعل محذوف يفسره اصابكم والتقدير لو اصابكم غير الحمام وهو بكسر الحا الموت وعتبت جواب لو ومعتب بفتح الميم والتا مصدر ميمي بمعنى العتاب وقولهم في المثل لو ذات سوار لطمتني اخذا من قول حاتم الطاي حين لطمته جارية وهو ما سور في بعض احيا العرب وسبب اللطمة ان صاحبة المنزل امرته ان يفصد ناقة لها لنا كل دم فصدها فنحرها فقيل له في ذلك فقال هذا فصدي فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير لو لطمتني ذات سوار وذات السوار الحرة لان الاما عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان علي ذلك والثاني لو زيدا رايته اكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد اي ولو كان خاتما والرابع كقوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري فحلقي لو اسم هو في الظاهر مبتدا وشرق خبره قيل وهو مذهب الكوفيين واختلف البصريون في تخريجه فقال الفارسي حلقي فاعل بفعل محذوف وشرق خبر مبتدا محذوف والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدا اخرا وخرجه غيره على اضمار كان الشانية واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان ويجوز ان يلي لو كثيرا ان المشددة الموصولة وصلتها نحو ولو انهم صبروا وموضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدا ثم قيل لا خبر له لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه

وقيل لهـ خبر محذوف ثم قيل يقدر مقدمًا على المبتدا اى
ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور يقدر
موخرا على الاصل اى ولو صبرهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد و
الزجاج والزمخشري فاعل لثبت مقدرا اى ولو ثبت صبرهم الدال
عليه إنّ فانها تعطى معنى الثبوت كما قال النحاة الجميع فى أنّ الواقعة
بعد ما الموصولة من كون أنّ وصلتها فى موضع رفع على الفاعلية
بثبت مقدرا فى لا اكلمه ما ان فى السما نجما اى ما ثبت ان فى السما
نجما ورجح هذا بان فيه ابقا لو على اختصاصها بالفعل ويبعد ان
الفعل لم تحذف بعد لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا بفعل
بعده الا كان والمقرون بلا بعد إنْ قاله الموضح فى شرح بانت سعاد
واليها اشار الناظم بقوله ؞ لكنّ لو أنّ بها قد تقترن واختصت ان
من بين سائر ما يوول بالاسم المرفوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب
بعد لدن وجواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه
او ماض وضعا وهو اى الماضى وضعًا اما مثبت فاقترانه باللا
نحو لو نشا لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو نشا جعلناه
اجاجا قال عبد اللطيف فى باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف
لانها تدل على تاخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما ان
اسقاطها يدل على التعجيل اى ان الجواب يقع عقب الشرط بلا مهلة
ولهذا دخلت فى لو نشاء لجعلناه حطامًا وحذفت فى لو نشاء جعلناه
اجاجا اى لوقته فى المزن من غير تاخير والفايدة فى تاخير جعله حطاما
وتقديم جعله اجاجا تشديد العقوبة اى اذا استوى الزرع على
سوقه وقوبت به الاطماع جعلناه حطاما قال الله تعالى حتى اذا
اخذت الارض زخرفها وازينت الاية انتهى واما منفي بما عطف
على مثبت فالامر بالعكس فالاكثر تجرده من اللام ويقل اقترانه بها
فالاول نحو ولو شاء ربك ما فعلوه والثاني نحو قوله ولو نعطى

فيه

الخيار لما افترقنا ؞ ولكن لا خيار مع الليالى فادخل اللام على ما النافية
ولا تدخل اللام على ما في غيرها وتقدم في باب انّ توجيه ذلك
قيل وقد تجاب لو بجملة اسمية مقرونة باللام نحو ولو انهم آمنوا
واتقوا لمثوبة من عند الله خير صرح بذلك ابن مالك فى شرح
التسهيل فقال ان اللام فى لمثوبة جواب لو وان بين الماضى والاسم
تشابها من هذه الجهة قال الزمخشري وانما جعل جوابها جملة
اسمية دلالة على استرار مضمون الجزا وقيل الجملة مستانفة صرح
به ابو حيان فى البحر فقال اللام فى لمثوبة لام الابتدا الا الواقعة
فى جواب لو وهو احد احتمالى الزمخشري او جواب لقسم مقدر
صرح بذلك ابن مالك فى بعض نسخ التسهيل فقال واذا وليها جملة
اسمية فهى جواب قسم وارتضاه فى المغنى فقال والاولى ان
تكون لام لمثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية واما
القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية
نفيه تعسف انتهى وأنّ لو فى هذين الوجهين الاخيرين وهما
الاستيناف وجواب القسم للتمنى فلا جواب لها على الاصح الا
الوجه الرابع من اوجه لو ان تكون للتمنى نحو لو تاتينى فتحدثنى
بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضايع وابن هشام هى قسم
براسها فلا تحتاج الى جواب وقال بعضهم هى لو الشرطية اشربت
معنى ليت ؞ الوجه الخامس ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا
فتصيب خيرا ذكره فى التسهيل ؞ الوجه السادس ان تكون للتقليل
نحو تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمى وغيره فصل
فى اما بفتح الهمزة وتشديد الميم وهى حرف شرط اى متضمن معنى
شرط وحرف توكيد دايما وحرف تفصيل غالبا يدل على المعنى الاول
وهو الشرط مجى الفا بعدها غالبا نحو فاما الذين امنوا فيعلمون
انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ولو كانت الفا

للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدا به تعين انها
فا الجزا وان اما للشرط ويدله على المعنى الثالث وهو التفصيل
استقرا مواقعها وعطف مثلها عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر
واما السايل فلا تنهر فاما الذين اسودت وجوههم واما الذين
ابيضت وجوههم فاما من اعطى واتقى واما من بخل واستغنى الايات
الثلاث وقد يترك تكرارها استغنا بذكر احد القسمين عن الاخر او
بكلام يذكر بعدها فالاول نحو يايها الناس قد جاكم برهان من
ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا
به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقسيمه في المعنى واما الذين
كفروا فلهم كذا وكذا والثاني منه هو الذي انزل عليك الكتاب
منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين
في قلوبهم زيغ الاية وقسيمه في المعنى قوله تعالى والراسخون
في العلم يقولون الاية فالوقف دونه وهو وقف تام فيقف
القارى لهذه الاية على قوله تعالى الا الله ويبتدى بما بعده
والمعنى واما الراسخون في العلم فيقولون امنا به وذلك مبني
على ان المراد بالمتشابه من القران ما استاثر الله تعالى بعلمه اى
اختص به فلا يشاركه فيه غيره ولا طريق لمخلوق الى معرفته الا
بتوفيق منه سبحانه وتعالى وهذا التقدير الذى قدره الموضح في
هذه الاية هو احد ادلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل
وتقرير الدليل منه انهم قالوا الوقف على قوله تعالى وما يعلم
تاويله الا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون كلاما مستانفا
اذ لو لم يقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون عطفا
على قوله الا الله فاذا ابتدى بقوله يقولون امنا به كان المراد
به قايلين امنا فيكون حالا وهو باطل لانه لا يخلوا اما ان يكون حالا
عن الله وعن الراسخين في العلم حتى كان الله تعالى والراسخين في العلم

قالوا امنا به كل من عند ربنا وذلك في حق الله تعالى محال او يكون
حالا عن الراسخين في العلم فقط وحينيذ يتخصص المعطوف بالحال
دون المعطوف عليه وهو ايضا غير جايز لانه مناف للقاعدة
المقررة في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فتبين ان
الوقف على قوله الا الله واجب واذا كان الوقف عليه واجبا
فقد خاطبنا الله بما لا نفهمه وهو المهمل واجيب عنه بانه يجوز
تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس كقوله تعالى ووهبنا له
اسحق ويعقوب نافلة فان نافلة حال من المعطوف فقط وهو يعقوب
لان النافلة ولد الولد وانما هو يعقوب دون اسحاق قاله ابن العربي
ومن تخلف التفصيل قولك اما زيد فمنطلق هذا هو المنقول
وبحث فيه الموضح في الحواشي فقال والظاهر ان اما زيد فمنطلق
لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبا او احدهما الى ذلك
فهو على هذا التفصيل اى واما غيره فهو ليس كذلك انتهى واما
المعنى الثاني وهو التوكيد فذكره الزمخشري فقال اما حرف
يعطي الكلام فضل بالمعجمة اى زيادة توكيد تقول زيد ذاهب
فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد
الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب انتهى وزعم
ان ذلك التوكيد مستخرج من كلام سيبويه حيث فسر اما بمهما
يكن من شي قال الزمخشري وهذا التفسير مدل بفايدتين بيان
كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى وقال الطيبي ما معناه
وتحريره مهما قدر من الموانع والحوادث فانه لا يمنع زيدا من الذهاب
فانه بصدد الذهاب لا محالة انتهى وهي نايبة عن اداة شرط
وجملته وموضعها صالح لها وهي قايمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط
وليست اما بمعنى مهما وشرطها لانه حرف والحرف لا يصلح ان يكون
بمعنى اسم وفعل قاله المرادي ولهذا المذكور من النيابة تول

بمهما يكن من شيء كما يؤخذ من تفسير سيبويه السابق قال المو[ضح]
في الحواشي فشيء في كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان تمامه
والمعنى مهما يوجد شيء من موانع مصدر جوابها فجوابها ثابت للمسند
اليه فما ظنك اذا انتفت الموانع وانما عمم سيبويه العبارة
لانه لا يمكنه ذكر حدث خاص لانه لم يفسرها باعتبار كلام معين
بل فسرها بما يشمل جميع مواردها ويتلخص انها تفيد ثلاثة امور
احدها التوكيد اذ معنى قولك اما زيد فمنطلق انه منطلق لا محالة
وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط اذ المراد
مهما قدر مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق
واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهذا لا تشعر به
مهما ولهذا لا يكاد يعثر عليها الا مردفة باخرى مثلها معطوفة
عليها وقد يخلو من هذا بدليل قولهم اما العسل فانا شراب واما
حقا فانك ذاهب حكاهما سيبويه انتهى وكون اما تقدر
بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما زيد فمنطلق
فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفنا اداة
الشرط وفعل الشرط وابنيت اما مناب ذلك وعلى القولين لا بد
لاما من جملة **ولا بد لها من فا تالية لتاليها** نحو اما زيد فمنطلق
والاصل ان يقال اما فزيد منطلق فتجعل الفا في صدر الجواب
كما هي مع غير اما من ادوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل مع
اما فرارا من قبحه لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه فنصلوا
بين اما والفا بجزء من الجواب وهو واحد من ستة احدها المبتدا
كما مثلنا والثاني الخبر نحو اما في الدار فزيد والثالث جملة شرط
دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب
لفظا او محلا نحو واما السايل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث
الخامس اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفا نحو اما زيدا فاضر[ب]

والسادس ظرف نحو اما اليوم فاضرب زيدا والى ذلك اشار
الناظم بقوله اما كمهما يك من شيء وفا لتلو تلوها وجوبا
ألفا **الا ان دخلت الفا على قول قد طرح** اي حذف **استغنا
عنه** اي عن القول **بالمقول فيجب حذفها معه** للاستغنا عنهما
بالمقول **كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم**
بعد ايمانكم فاكفرتم مقول لقول محذوف والقول ومقوله
جواب اما **اي فيقال لهم اكفرتم ولا تحذف** الفا **في غير ذلك
الا في ضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم** ولكن سيرا
في عراض المواكب والاصل فلا قتال فحذف الفا ضرورة قال
ابو الفرج هذا البيت مما هجي به قديما بنو اسد بن ابي العيص
ابن امية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق
والناحية لا جمع عرصة بمهملتين وهي الساحة والمواكب جمع
موكب وهم القوم الركوب على الابل **او في ندور نحو** قوله صلى الله
عليه وسلم **اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في
كتاب الله** الحديث خرجه البخاري والاصل فما بال وما استفهامية
مبتدا وبال بمعنى شان خبرها والى حذف الفا اشار الناظم
بقوله وحذف ذي الفا قل في نثر اذا لم يك قول معها قد
نبذا **فصل في ذكر** وهي **لولا ولوما** على ما في النظم **لولا
ولوما وجهان احدهما ان يدلا على امتناع جوابها لوجود تاليها
فيختصان بالجمل الاسمية** واليه اشار الناظم بقوله لولا ولوما
يلزمان الابتدا اذا امتناعا بوجود عقدا **نحو لولا انتم لكنا
مؤمنين** وقوله لوما الاصاخة للوشاة لكان لي من بعد
سخطك في رضاك رجاء وبهذا رد على المالقي حيث زعم ان لوما لا
تاتي الا للتحضيض وكون المرفوع بعد لولا مبتدا هو الصحيح
وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول الفرا

وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاه الفرا عن بعضهم ٥ وقيل
مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال
الجمهور يجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم
الى انه يجوز ان يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه
ويجوز ان يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره اذ لم
يعلم دليله والا جاز حذفه وذكره والخبر في هذه الاية يحتمل
ان يكون كونا مطلقا والتقدير لولا انتم موجودون ويحتمل
ان يكون كونا مقيدا او التقدير لولا انتم صددتمونا عن الهدى
بعد اذ جاءنا بدليل انحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم ولم اقف
على الخلاف في المرفوع بعد لوما ولم ير بعد بجيئة والوجه الثاني
ان يدل على التحضيض بمهملة ومعجمتين واليه اشار الناظم بقوله
وبهما التحضيض مز فيختصان بالجمل الفعليه لان التحضيض
طلب بحث وازعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد فيتعلق
الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث نحو
لولا انزل علينا الملائكة ونحو لوما تاتينا بالملائكة ويساويهما
في افادة التحضيض والاختصاص بالافعال هلا والا والا
بفتح اولها وتشديد اللام في الاولين وتخفيفها في الثالث نحو هلا
ضربت زيدا والا اهنته والا شتمته فيتأدب والى ذلك اشار
الناظم بقوله ٥ وهلا الا الا واولينها الفعلا ٥ واما قوله ٥
فهلا نفس ليلى شفيعها فتقديره فهلا كان هو اي الشان وقد
يلي حرف التحضيض اسم معلق بفعل على جهة كون الاسم معمولا
للفعل وذلك الفعل اما مضمر نحو قوله صلى الله عليه وسلم لجابر
حين اخبره بانه تزوج بثيب فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك فبكرا
معلق بفعل محذوف اي فهلا تزوجت بكرا او مظهر مؤخر
عن حرف التحضيض نحو قوله تعالى ولولا اذ سمعتموه قلتم فلولا

بمعنى هلا وفي المعنى انها هنا للتوبيخ واذ متعلقة بقلتم وقلتم
فعل مظهر مؤخر من تقديم وسمعتموه مجرور باضافة اذ اليه
اي فهلا قلتم اذ سمعتموه واليهما اشار الناظم بقوله ٥ وقد
يليها اسم بفعل مضمر علق او بظاهر مؤخر ٥ هذا باب
الاخبار بالذي وفروعه التي واللذين واللتين والذين واللاتي
وبالالف واللام وكثيرا ما يصار الى الاخبار لقصد الاختصاص
او تقوي الحكم او تشويق السامع او اجابة الممتحن او قوة ملكه
في التصرف في الكلام ولذلك يسميه بعضهم في الصدر الاول
باب السبك اي سبك النحو وهي تسمية قديمة وقد بالغ فيه
النحويون ووضعوه على ابواب النحو كباب الفاعل والمبتدا
والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والاعمال وغير ذلك
ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملكة يقوى بها على التصرف وهو
باب واسع وضعه النحويون للتدريب في الاحكام
النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين الاتية وهي
كيف تبني من كذا مثل كذا في القواعد التصريفية والكلام فيه
في فصلين احدهما في بيان حقيقته وثانيهما في بيان شروط
ما يخبر عنه الفصل الاول في بيان حقيقته وهي ان تدخل
الموصول على اول الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه وتقعا على
معنى ذلك الاسم ثم يعوض من ذلك الاسم ضميرا مكانه على
حسبه في الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
ويكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون الموصول
ايضا مطابقا للضمير فيما تقدم ثم يصير ذلك الاسم الذي
اردت الاخبار عنه خبرا عن الموصول وباقي الجملة صلة الموصول
وبيان ذلك انك اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد المبتدا من
قولنا زيد منطلق بالذي متعلق بتخبر فاعمد الى ذلك الكلام

الذى فيه زيد فاعمل فيه اربعة اعمال احدها ان تبتدا
بموصول يكون فى موضع رفع بالابتدا مطابق ذلك الموصول
لزيد فى افراده وتذكيره وذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر
هو الذى الواقع فى الابتدا العمل الثانى ان توخر زيدا الى
اخر التركيب لانك تريد ان تجعله خبرا عن الموصول العمل الثالث
ان ترفعه اى زيدا على انه خبر للذى العمل الرابع ان تجعل
فى مكانه اى مكان زيد الذى نقلته عنه ضميرا مطابقا له
فى معناه وفى اعرابه فتقول الذى هو منطلق زيد فالموصول
وهو الذى مبتدا فمن حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعائد
ومن حيث كونه مبتدا يحتاج الى خبر وجملة هو منطلق مبتدا
وخبر على الترتيب والجملة من المبتدا والخبر صلة الذى والعائد
منها الى الموصول الضمير المرفوع على الابتدا الذى جعلته
خلفا عن زيد فى اعرابه الذى هو الان وهو زيد كمل الكلام
والى ذلك اشار الناظم بقوله ٭ ما قيل اخبر عنه بالذى خبر
عن الذى مبتدا قبل استقر ٭ وما سواهما فوسطه صله
عائدها خلف معطى التكمله ٭ وقد تبين بما شرحناه ان زيدا
فى المثال المذكور مخبر به لا عنه وان الذى بالعكس اى مخبر
عنه لا به وذلك خلاف ظاهر السؤال وهو قولهم كيف تخبر
عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذى فظاهر هذا السوال
ان زيدا مخبرا عنه وان الذى مخبر به فوجب تاويل كلامهم على
اوجه احدها لابن عصفور انهم ارادوا بقولهم الاخبار بالذى
ان يخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه فى وقت الاخبار الذى
نعبر عن المسمى بالذى فاذا قيل اخبر عن زيد بالذى كان على معنى
اخبر عن مسمى زيد فى حال تعبيرك عنه بالذى وثانيها لابن
الضايع بمعجمة فمهملة الاقرب ان يكون الكلام محمولا على المعنى

وذلك ان زيدا هو المخبر عنه فى الحقيقة وان كان فى اللفظ خبرا
تعبيرا عنه بانه يخبر عنه نظرا الى الحقيقة ٭ وثالثها انه على
القلب وان عن بمعنى البا ٭ ورابعها انه لما كان الخبر هو المبتدا
فى المعنى صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه واذا كان المخبر عنه
مثنى او مجموعا على حده او مونثا جى بالموصول على وفقه لوجوب
مطابقة الخبر للمبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله ٭ وباللذين
والذين والتى ٭ اخبر مراعيا وفاق المثبت ٭ تقول فى نحو بلغت
من اخويك الى العمرين بكسر الرا رسالة اذا اخبرت عن التا
من بلغت بالذى الذى بلغ من اخويك الى العمرين رسالة
انا فالذى مبتدا وانا خبر وما بينهما صلة وعايدها ضمير مستتر
فى بلغ لانه امكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله فان اخبرت
عن اخويك بالتثنية قلت اللذان بلغت منهما الى العمرين
رسالة اخواك فاللذان مبتدا واخواك خبر وما بينهما صلة
وعايدها ضمير التثنية المجرور بمن او اخبرت عن العمرين بالجمع
قلت الذين بلغت من اخويك اليهم رسالة العمرون فالذين
مبتدا والعمرون خبر وما بينهما صلة وعايدها ضمير الجمع المجرور
بالى او اخبرت عن الرسالة قلت التى بلغتها من اخويك الى
العمرين رسالة بالرفع فالتى مبتدا ورسالة خبر وما بينهما صلة
وعايدها الها من بلغتها وكان حق ضمير الرسالة ان يكون مكانها
منفصلا ويكون التقدير التى بلغت من اخويك الى العمرين اياها
رسالة لكن حيث امكنك الاتصال فتقدم الضمير وتصله بالفعل
لانه اذا امكن الوصل لم يجز العدول عنه الى الفصل الا فى
الضرورة وحينئذ اى حين اذ قدمته ووصلته فيجوز لك حذفه
واثباته لانه عايد متصل منصوب بالفعل وتقدم فى باب
الموصول ان العايد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه

نحو وما عملت ايديهم وشرط الضمير العايد الى الموصول فى هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر واجاز ابو ذر الخشنى المطابقة فى الخطاب فتقول فى الاخبار عن انا المخاطب الذى ضربت انت ويلزمه اجازة ذلك فى المتكلم نحو الذى قمت انا اذ لا فرق ورد بانه يلزم ان يكون فائدة الخبر حاصلة فى المبتدا وذلك خطا والخبر فى هذا الباب واجب التاخير عند الجمهور ونقل ابن العلج عن المبرد انه يجوز تقديمه خبرا عن الذى او مبتدا

الفصل الثانى فى شروط ما يخبر عنه فيجب استحضارها عند ارادة الاخبار اعلم ان الاخبار ان كان بالذى او احد فروعها من التانيث والتثنية والجمع اشترط المخبر عنه سبعة شروط احدها ان يكون قابلا للتاخير لما مر من انه يجب تاخيره فلا يخبر عن ايهم فى الاستفهام من قولك ايهم فى الدار لانك تقول حينئذ الذى هو فى الدار ايهم فتزيل الاستفهام عن صدريته واجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه نحو ايهم الذى هو فى الدار فايهم خبر مقدم والذى مبتدا موخر وقال ابن الضايع بل ايهم مبتدا والذى خبر والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا وكذا القول فى جميع اسما الاستفهام واسما الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان على القول بان له صدر الكلام عن صدريته وبيان ذلك انك تقول فى الاخبار عن اسم الشرط من قولنا ايهم يكرمنى اكرمه الذى هو يكرمنى اكرمه ايهم وعن كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكت الذى اياه عبد ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما احسن زيدا الذى هو احسن زيدا ما وعن ضمير الشان من قولنا هو زيد قايم الذى هو زيد قايم هو فتزيل ما له صدر الكلام عن صدريته وثم مانع اخر وهو ان الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله اما فى

مسئلة

مسئلة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به واما فى مسئلة الشرط فلان الضمير لا يجزم واما فى مسئلة كم فان الضمير لا يضاف واما فى مسئلة ما التعجبية فلان الضمير لا تخبر عنه بافعل فى التعجب واما فى مسئلة ضمير الشان فلان ضمير الشان لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول وفى التسهيل ان الشرط ان يقبل الاسم او خلفه التاخير وذلك لان الضماير المتصلة كالتا من قمت يخبر عنها مع انها لا تتاخر ولكن يتاخر خلفها وهو الضمير المنفصل تقول اذا اخبرت عن التا من قمت الذى قام انا فعلى هذا يصير المتصل منفصلا لكونه خبرا ويصير المتكلم غايبا لعوده على الذى فلذلك عزاه للتسهيل الشرط الثانى ان يكون المخبر عنه قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز مما هو ملازم التنكير لانك لو قلت فى جا زيد ضاحكا والتى ملكت تسعين اباها نعجة لكنت نصبت الضمير فى الاول على الحال وفى الثانى على التمييز وذلك ممتنع لان الحال والتمييز كل منهما واجب التنكير وكذا القول فى نحوه وهذا القيد وهو قبول التعريف المذكور فى النظم فى قوله قبول تاخير وتعريف لما اخبر عنه هاهنا قد حتما لم يذكره الناظم فى التسهيل بهذا اللفظ وذكره بلفظ غيره فقال منوبا عنه بضمير قال شراحه ابو حيان ومتابعوه المرادى وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله منوبا عنه بضمير اى عن ذلك الاسم الذى تريد ان تخبر عنه وتحرز بذلك من الاسما التى لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسما العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة واسما الافعال انتهى الشرط الثالث ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغنا عنه بالاجنبى فى صحة وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد من ضربت زيدا فانه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه فى تركيب

آخر فتقول ضربت عمرا بخلاف الها في زيد ضربته فلا يصح وقوع
اجنبي موقعها لفوات العائد الى المبتدا فلا يخبر عن الها من نحو
زيد ضربته لانها لا يستغنى عنها بالاجنبي كعمرو وبكر لما ذكرنا
وانما امتنع الاخبار عما هو كذلك لانك لو اخبرت عنه لقلت
الذي زيد ضربته هو فالضمير المنفصل وهو هو المتاخر في آخر
التركيب هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير
المتصل الآن وهو الها خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا
بالفعل ففصلته واخرته ثم هذا الضمير المنصوب المتصل
وهو الها من ضربته ان قدرته رابطا للخبر بالمبتدا الذي هو زيد
بقي الموصول وهو الذي بلا عائد وان قدرته عائدا على
الموصول بقي الخبر بلا رابط ولا سبيل الى كونه عائدا عليهما اذ
عود ضمير مفرد على شيئين محال هذا من جهة الصناعة واما من
جهة المعنى فقال الفارسي لا فائدة في هذا الاخبار لان الخبر حينئذ
لا زيادة فيه على المبتدا فهو كقولك الذاهبة جاريته صاحبها
انتهى ۞ الشرط الرابع ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغنا عنه
بالمضمر فلا يخبر عن المجرور بحتى او بمذ او بمنذ لانهن لا يجررن
الا الظاهر والاخبار يستدعي قيام ضمير مقام المخبر عنه كما
تقدم اول الباب فلا تخبر عن راسها من قولك اكلت السمكة حتى
راسها بالجر فلا تقل الذي اكلت السمكة حتاه راسها ولا عن يومين
من قولنا ما رايته مذ او منذ يومين فلا تقل اللذان ما رايته مذ
هما او منذهما يومان لان حتى ومنذ ومذ لا يجررن ضميرا والى
هذين الشرطين اشار الناظم بقوله كذا الغنا عنه باجنبي او بمضمر
شرط وكذلك لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا
عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا
عن صفة دون موصوفها فعلى هذا اذا قيل ستر ابا زيد قرب

من عمرو

من عمرو الكريم جاز الاخبار عن زيد خاصة وامتنع الاخبار عن
الباقي لان الضمير يخلف زيدا ولا يخلفهن تقول في الاخبار
عن زيد الذي سر اباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا تقل في الاخبار
عن الاب وحده الذي ستر اباه زيد قرب من عمرو الكريم اب
ولا عن قرب الذي سر ابا زيد هو من عمرو الكريم قرب ولا عن عمرو
الذي سر ابا زيد قرب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذي سر
ابا زيد قرب من عمرو هو الكريم اما الاب فلان الضمير الحال
محله لا يضاف واما القرب فلان الضمير الحال محله لا يتعلق
بجار ومجرور ولا غيره من المعمولات عند البصريين وذهب
الكوفيون الى ان ضمير المصدر يعمل عمل المصدر واما عمرو والكريم
فلان الضمير الحال محل عمرو لا يوصف والضمير الحال محل الكريم
لا يوصف به نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا
وهما ابا زيد او عن العامل ومعموله معا وهما قرب من عمرو او
عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم فاخبرت فذلك
المخبر عنه برمته وجعلت مكانه ضميرا مطابقا له في معناه
واعرابه جاز ذلك فتقول في الاخبار عن المتضايفين وهما
ابا زيد الذي سره قرب من عمرو الكريم ابو زيد وكذا الباقي
فتقول في الاخبار عن العامل ومعموله الذي سر ابا زيد قرب
من عمرو الكريم ففي سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف
عن قرب وكان القياس ان يوضع في محله لكن ضرورة الاتصال
الجات الى تقدمه واتصاله بعامله فاستتر فيه وتقول في الاخبار
عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم الذي سر ابا زيد
قرب منه عمرو الكريم ۞ الشرط الخامس جواز وروده في الاثبات
فلا يخبر عن احد من نحو ما جاني احد لانه لو قيل الذي ما جاني
احد لزم وقوع احد في الايجاب فانه خبر الذي وفاعل جاني ضمير

مستتر فيه وهو ضمير احد ونصّ في التسهيل في باب العدد على
ان نفي ضمير احد مسوغ لوقوع احد في الايجاب كقوله • اذا احد لم
يعنه شأن طارق • فان قلت الضمير في جاءني يعود على الموصول
لا على احد قلت احد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدا
الشرط السادس كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم المعمول
لفعل طلب كالواقع في مثل اضرب زيدا فلا تقل في الاخبار عن زيد
الذي اضربه زيد لان الطلب لا يقع صلة للموصول لما مر في بابه
الشرط السابع ان لا يكون المخبر عنه في احدى جملتين مستقلتين
ليس في الاخرى منهما ضميره ولا بين الجملتين عطف بالفا وذلك
نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو فلا يقال الذي قام
وقعد عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول
ولا هي معطوفة بالفا فلا تصلح ان تكون معطوفة على جملة الصلة
بخلاف ما اذا كان في احدى جملتين غير مستقلتين كالشرط
والجزا نحو ان قام زيد قعد عمرو فيجوز الاخبار عن زيد فتقول
الذي ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط والجزا كالجملة الواحدة
وبخلاف ما اذا كان في احدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية
ضميره او كانت معطوفة بالفا فانه يجوز الاخبار لحصول
الرابط بين الجملتين بالضمير او بالفا فالاول كالمتنازع فيه
من نحو ضربني وضربت زيدا ونحو اكرمني واكرمته عمرو تقول في
الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته زيد وعن عمرو الذي اكرمني
واكرمته عمرو والثاني كاحد المرفوعين من نحو يطير الذباب
فيغضب زيد تقول في الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب
زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب
زيد ويكتفي بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما لان ما في الفا
من معنى السببية نزلهما منزلة الشرط والجزا فجاز ذلك جواز

قولك

قولك الذي ان يطر فيغضب زيد الذباب وان كان الاخبار
بالالف واللام اشترط عشرة امور هذه السبعة وثلاثة
اخر وهي ان يكون المخبر عنه من جملة فعلية وان يكون فعلها متصرفا
ليصاغ منه الوصف الصريح وان يكون الفعل مقدما غير مسبوق
بشيء وفي بعض النسخ مثبتا فلا يخبر بال عن زيد من قولك زيد اخوك
لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة لال ولا من قولك عسى زيد
ان يقوم لان الفعل جامد ولا من قولك ما زال زيد عالما لان
الفعل غير متقدم بل النفي متقدم عليه وال لا يفصل بينها وبين
صلتها بنفي ولا غيره والى ذلك اشار الناظم بقوله • واخبروا
هنا بال عن بعض ما • يكون فيه الفعل قد تقدما • ان صح صوغ
صلة منه لال • فيخبر عن المفعول النايب عن الفاعل من نحو ضرب
زيد فتقول المضروب زيد ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول
في نحو قولك وقى الله البطل فتقول اذا اخبرت عن الفاعل الواقي
البطل الله وتقول اذا اخبرت عن المفعول الواقيه الله البطل
برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية ولا يجوز ان تحذف
الها من الواقيه خلافا للشارح لان عايد الالف واللام لا
يحذف الا في الضرورة كقوله • ما المستفز الهوى محمود عاقبة
ولو اتيح له صفو بلا كدر • اي المستفزه وصل واذا رفعت
صلة ال اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه واذا رفعت
ضميرا فلا يخلو اما ان يكون راجعا الى نفس ال واما ان يكون راجعا
الى غيرها فان كان راجعا الى نفس ال استتر ذلك الضمير في
الصلة وجوبا ولم يبرز لكون الصفة جارية على من هي له تقول
في الاخبار عن التا من بلغت من اخويك الى العمرين رسالة في
المثال المتقدم المبلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا ففي المبلغ
ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولم يبرز لانه في المعنى ال

لانه اى الضمير المستتر خلفه عن ضمير المتكلم المؤخر المجعول
خبرا و ال للتكلم لان خبرها انا وهو ضمير المتكلم والمبتدا
فى هذا الباب نفس الخبر والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير
المستتر فى المبلغ يرجع لال فلذلك وجب استتاره وان تقع
صلة ال ضميرا راجعا لغير ال وجب بروزه وانفصاله من
الصلة لما تقرر ان الصفة اذا جرت على غير من هى له امتنع ان يرفع
ضميرا مستترا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن ما رفعت
صلة ال ضمير غيرها ابين وانفصل كما اذا اخبرت عن شىء
بقية اسما المثال المتقدم تقول فى الاخبار عن الاخوين المبلغ
انا منهما الى العمرين رسالة اخواك وتقول فى الاخبار عن العمرين
المبلغ انا من اخويك اليهم رسالة العمرون وتقول فى الاخبار
عن الرسالة المبلغها انا من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع
فانا فيهن فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه لغير ال وذلك
لان التبليغ فعل المتكلم لان فعله مسند الى المتكلم فى بلغت
وال فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذى اخبرته وهو الاخوان
فى الاول والعمرون فى الثانى والرسالة فى الثالث ولا فرق فى
ذلك بين المتنازع فيه وغيره تقول فى الاخبار بال عن المتنازع
فيه من نحو ضربت وضربنى زيد الضارب انا والضاربى زيد
وانما ابرزنا فاعل الاول لان ال الاولى كان الثانية فى انها
نفس الخبر الذى هو زيد والضرب الاول ليس لزيد وتقول
فى الاخبار بال عن غير المتنازع فيه على راى الاخفش فانه يعتبر
الترتيب بان يقدم المتنازع فيه وتجعله معمولا للاول بعد ما
كان معمولا للثانى اذا اخبرت عن التا من ضربت فى المثال المذكور
الضارب زيدا والضاربه هو انا قدمت زيدا وجعلته معمولا
لاول المتنازعين لانه كان يطلبه منصوبا واضمرت فى الوصف

الاول ضميرا غايبا عايدا على ال عوضا عن التا المخبر عنها
ليصح له ان يعود على الموصول فاستتر فى الوصف لجريانه
على من هو له لان ال نفس انا لان الذى فعل الضرب هو انا
فى المعنى ثم جئت بموصول ثان لان ال لا تفصل من صلتها فلا
يصح ان تعطف وصفا على وصف هو صلة لال واتيت مكان
يا المتكلم بها الغيبة لتعود الى ال وفصلت ضمير الفاعل
وهو هو لان الصفة جرت على غير صاحبها لان ال نفس انا
والذى فعل الضرب ثانيا انما هو زيد كما ان فاعل الضرب
الجملة الاولى هو المتكلم وهذا اولى مما ذهب اليه المازنى
من مراعاة الترتيب الاصلى بان يؤتى لكل من الموصولين
بخبر تخصه غير خبر الاخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول فى الاخبار
عن تاء المتكلم الفوقانية فى المثال المذكور الضاربه انا هو
والضاربه زيد انا ووجهه انا اخرنا او لا عن الفاعل وهو التا
الفوقانية ففصلناه واخرناه واوقعنا ال الاولى على المضروب
كما اوقعنا ال الثانية على الضارب ثم وصلنا صلته بضمير
المفعول العايد على ال ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة
على غير من هى له ثم جينا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الاول
ثم جئنا بها الغايب مكان تا المتكلم لتعود على ال وذكرنا
فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو انا
ثم يقال لمن قال بموافقة المازنى وشرح كلامه بما تقدم عليك
مواخذة من ثلاثة اوجه احدها انك سئلت عن الاخبار عن
الفاعل فاخبرت عن المفعول فى الجملة الاولى وعن الفاعل فى
الجملة الثانية والوجه الثانى انك اخرت المخبر عنه من الجملة الاولى
التى كان فيها الى جملة اخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك
هو فى الجملة الاولى لا يعلم له مرجع الا بتقدير الجملة الثانية

والفرض انها متاخرة واختار الموضح في الحواشي ان يقال الضاربه انا والضاربه زيد انا فتاتي للوصف الاول بمعمول يعود على زيد وهو الها وتفصل الفاعل وهو انا وتجعله خبرا وتجعل مكان التا التي فصلتها ضميرا مثلها في المعنى والاعراب لكن تجعله غايبا ليعود على الموصول وتجعله مستترا لان الهي نفس الخبر الذي هو انا والضرب فعل المتكلم فجرت الصفة على صاحبها وتاتي للوصف الثاني بالها مكان يا المتكلم وهي المفعول والعايد وزيد الفاعل وانا الخبر انتهى هذا

باب العدد بفتحتين وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين او البعيدتين على السوا كالاثنين فان حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك اربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة اعلم ان الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين احدهما انهما يذكران مع المذكر فتقول واحد اثنان ويونثان مع المونث فتقول واحدة واثنتان على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم ويشاركهما في ذلك ما وازن فاعلا مطلقا والعشرة اذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقامة الثالثة والثالثة عشر والثلاثة واخواتها تجري على عكس ذلك فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المونث فتقول ثلاثة رجال بالتا وثلاث اماء بتركها قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام قال ابن مالك وانما حذفت التا من عدد المونث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسما جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل

باب العدد

مطلب النوع ... واحد

ان نكون

لتقدم

ان نكون بالتا لتوافق نظايرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المونث فرقا لتاخر رتبته انتهى والحكم الثاني من حكمي واحد واثنين انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود فلا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما فاما قوله ثنتا حنظل فقليل واما البواقي وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها ثلاثة احوال الاول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد بها معدود ولا يذكر والثالث ان يقصد بها معدود ويذكر فاما اذا قصد بها العدد المطلق فانها كلها بالتا نحو ثلاثة نصف ستة ولا ينصرف لانها اعلام مونثة خلافا لبعضهم واما اذا اريد بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان نكون بالتا للمذكر وبحذفها للمونث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد اياما وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز ان تحذف التا في المذكر كالحديث ثم اتبعه بست من شوال واما اذا قصد بها معدود وذكر فلا يستغنى عن العدد والجنس الا من العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة يفيد العدد دون الجنس وقولك رجال يفيد الجنس دون العدة فاذا قصدت الافادتين جمعت بين الكلمتين ومنها العدة والجنس ومنها العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث اماء بالتا مع المذكر وبعدمها مع المونث والى ذلك اشار الناظم بقوله

ثلاثة بالتا قل للعشرة ٭ في عد ما احاده مذكره ٭ في الضد جرد

فصل الفاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال اربعة انواع مفرد وهو عشرة الفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو ايضا عشرة الفاظ مائة الف وثلاثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة الفاظ احد عشر وتسعة عشر

وَمَا بينهما ومعطوف وَمواحد وعشرون وتسعة وتسعون
ومَا بينهما تميز العشرين والتسعين ومَا بينهما وَالاحد عشر و
التسعة عشر ومَا بينهما وَالاحد وَالعشرين والتسعة والتسعين
ومَا بينهما مفرد منصوب وتميز المائة والالف مفرد مجرور بالاضافة
وتميز الثلاثة والعشرة ومَا بينهما ان كان اسم جنس وهو مَا
يفرق بينه وبين مفرده بالتا غالبا كشجر وتمر او اسم جمع وهو
ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه غالبا كقوم ورهط
خفض بمن تقول ثلاثة من الشجر غرستها وخمسة من التمر اكلتها
وعشرة من القوم لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم قال الله تعالى
فخذ اربعة من الطير وعلل الاخفش امتناع الاضافة الى اسم
الجنس بانه قد يقع على الواحد ولا يضاف هذا الجمع الى الواحد
فكذا ما اشبهه قال الموضح في الحواشي قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة
الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد وان كان لا يطلق على الواحد
والدليل على انه يعامل لفظا معاملة الواحد انه قد يعود عليه
ضمير الواحد ويفرد الخبر عنه نحو الركب سائر انتهى وقد يخفض
تميز اسمي الجنس والجمع باضافة العدد اليه فاسم الجمع نحو وكان
في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود
صدقة وقال الشاعر ثلاثة انفس وثلاث ذود لقد جار
الزمان على عيالي والذود من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة
وهي مونثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وذاله الاولى
معجمة والثانية مهملة والانفس جمع نفس وهي مونثة وانما انث
عددها لان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان فالمراد
واسم الجنس كقول جندل بن المثنى كان خصييه من التدلدل
طرف عجوز فيه ثنتا حنظل فحنظل اسم جنس مخفوض بالاضافة
على حد تسعة رهط قاله الموضح واتفق الجميع على الخفض بمن واما

بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام
الموضح هنا تبعا لابن عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو
مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع فان كان مما
يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما
يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاه الفارسي عن ابي
عثمان المازني وعلله المبرد بان العدد لا يضاف لواحد ولا لما
يدل على الكثرة واما ثلاثة قروء فمسموع انتهى وان كان مميزها
جمعا خفض باضافة العدد اليه نحو ثلاثة رجال وثلاث اماء
ويعتبر التذكير والتانيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما
باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا او تانيثا فيعطى العدد عكس ما
يستحقه ضميرهما فان كان ضميرهما مذكرا انث العدد وان كان
مونثا ذكر فتقول في اسم الجنس ثلاثة من الغنم عندي بالتا
في ثلاثة لانك تقول غنم كثير بالتذكير للضمير المستتر في كثير
وثلاث من البط بترك التا من ثلاث لانك تقول بط كثيرة
بالتانيث للضمير المستتر في كثيرة وتقول ثلاثة من البقر بالتا
او ثلاث بتركها لان ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتانيث باعتبار
وذلك لان في البقر لغتين التذكير والتانيث قال الله تعالى ان
البقر تشابه علينا بتذكير الضمير وقرئ تشابهت بتانيثه وحاصل
ما ذكره من امثلة اسم الجنس ثلاثة انواع ما فيه لغة التذكير
فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث فقط وهو البط وما فيه
لغتان التذكير والتانيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل
فيه ابن عصفور فقال ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم
والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل
والباقر والتذكير والتانيث يعتبران مع الجمع بحال مفرده
فان كان مفرده مذكرا انث عدده وان كان مؤنثا ذكر فلذلك

تقول ثلاثة اصطبلات جمع اصطبل بقطع الهمزة المكسورة
وثلاثة حمامات جمع حمام بتشديد الميم بالتا فيهما اعتبارا
بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقل ثلاث بتركها
اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين والكسائي ونقل سيبويه
والفراء ان كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلاث سحابات
بترك التا اعتبارا بالسحابة فانها مؤنثة ولا يعتبر من حال
الواحد حال لفظه في التانيث والتذكير حتى يقال ثلاث طلحات
بترك التا نظرا الى تانيث لفظ واحده وهو طلحة ولا يعتبر حال
معناه تذكيرا وتانيثا حتى يقال ثلاث اشخص بتركها ايضا
نظرا الى تانيث معنى واحده وهو شخص تريد نسوة لان الشخص
يقع على المذكر والمؤنث بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار
ضميره فيعكس حكمه في العدد فلما تقول طلحة حضر وهند شخص
جميل بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة اشخص
بالتا فيهما فاما قوله وهو عمر بن ابي ربيعة فكان مجني دون
من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فضرورة وكان
القياس فيه ثلاثة شخوص بالتا ولكنه كنى بالشخوص عن النسا
والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر اي هن كاعبان ومعصر
فانضم باللفظ ما يعضد المعنى المراد وهو التانيث ومع ذلك
فليس بقياسي خلافا للناظم بل قال ان اقترن باللفظ ما يرجح
جانب المعنى ترجح والكاعب الجارية حين يبدو ثديها بالنهود
والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية اول ما ادركت
سميت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل واذا كان
المعدود صفة منويا موصوفها فالمعتبر في التذكير والتانيث
حال الموصوف المنوي لا حالها فان كان الموصوف مذكرا انث العدد
وان كان مؤنثا ذكر قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر

امثالها بترك التا لان الموصوف مؤنث اي عشر حسنات امثالها
ولولا ذلك الاعتبار لقيل عشرة بالتا لان المثل الذي هو واحد
الامثال مذكر وتقدم انه يعتبر مع الجمع حال مفرده وتقول
عندي ثلاثة ربعات بالتا في ثلاثة ان قدرته الموصوف
رجالا وبتركها ان قدرت الموصوف نسا لان ربعات بفتح البا
في الاصل اسم ثم استعمل في الصفة وهي جمع ربعة بسكونها يوصف
بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامراة ربعة وهي المربوع لا
طويل ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار ذكره ولهذا
ترى العرب يقولون ثلاثة دواب بالتا ان قصدوا ذكورا لان
الدابة وهي لغة كل ما يدب على الارض صفة في الاصل غلب
عليها الاسمية فكانهم قالوا ثلاثة احمرة جمع حمار دواب
وسمع من كلامهم ثلاث دواب ذكور بترك التا لانهم اعتبروا
تانيث اللفظ اجروا الدابة مجرى الاسم الجامد نظرا الى
الحال فلا يجرونها على موصوف قاله ابن مالك اخذا من قول
ابن عصفور واما ثلاث دواب فعلى جعل الدابة اسما فصل
الاعداد التي تضاف للمعدود عشرة وهي نوعان احدهما
الثلاثة والعشرة وما بينهما وذلك ثمانية الفاظ وحق
ما تضاف اليه ان يكون جمعا مكسرا ليطابق العدد المعدود
لفظا من ابنية القلة ليتطابقا معنى والى ذلك اشار الناظم
بقوله والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الاكثر نحو ثلاثة افلس من
الجوامد واربعة اعبد من المشتقات الجارية مجرى الجوامد وسبعة
ابحر من الما بحات وثمانية احمال وتسعة صبية وعشرة ارغفة
وقد يتخلف كل واحد من هذه الامور الثلاثة وهي الجمع و
التكسير والقلة فيضاف للمفرد في مسئلتين احدهما ان يكون
اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود والثانية في

لفظ واحد وذلك ان كان مائة نحو ثلثمائة وتسع مائة لا
المائة وان افردت لفظا فهي جمع معنى لانها عشر عشرات وهو
عدد قليل قاله الموضح في الحواشي وشذ في الضرورة قوله
وهو الفرزدق ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت
عن وجوه الاهاتم ووجه شذوذه ان المائة اذا جمعت كان
اقل مفهوميها ثلاث مائة وهو مما يفيد الكثرة فكان غير مناسب
وتضاف لجمع التصحيح في مسئلتين احدهما ان يهمل تكسير الكلمة
نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات فان سماء وصلاة
وبقرة لم يسمع لها جمع تكسير اصلا فضلا عن ان يكون للقلة
فلما لم يسمع لها جمع تكسير اضيف اليها وهي جمع تصحيح لانه يفيد
القلة عند سيبويه واتباعه والثانية ان يجاور بالمهملة
ما اهمل تكسيره وان كان هو مسموع التكسير نحو سبع سنبلات
فانه كسر على سنابل ولكنه في التنزيل مجاور لسبع بقرات
المهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه وقد جاء في التنزيل مكسرا
نحو سبع سنابل وبقي مسئلتان احديهما ان يكون تكسير الكلمة
غير مقيس نحو ثلاث سعادات فان جمع سعاد على سعايد
خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان فعايل انما
يطرد في المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسايل وان نحو عجايز
يحفظ ولا يقاس عليه والثانية ان يكون تكسير الكلمة قليل
الاستعمال نحو في تسع ايات قال الموضح كذا ظهر لي فان تكسير
اية على آي جائز لكنه ليس بالفاشي وجعلها ابن مالك مما
اهمل تكسيره قال وفيه نظر وتضاف لبناء الكثرة في مسئلتين
احدهما ان يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار واربعة رجال
وخمسة دراهم فان جارية ورجلا ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة
واما ارجل فجمع رجل بكسر الرا وسكون الجيم والثانية ان يكو[ن]

لها

قال ابن يعيش ومما شذ عن ذلك قولهم ثلثمائة الى تسعمائة اجتزؤا بلفظ الواحد عن الجمع كقوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص وقد رجع الى العباس بن [illegible] ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم انتهى وهذا التحقيق يخالف ما ذكر في المتن فليحقق حامد

[illegible]

لها بناء قلة ولكنه شاذ قياسا او سماعا فينزل لذلك منزلة
المعدوم ويعدل منه الى جمع الكثرة فالاول وهو الشاذ
قياسا ثلاثة قروء فان جمع قرء بالفتح على اقرا شاذ كما سياتي
في باب جمع التكسير نعم ان جعل قروء جمعا لقرء بالضم كان قياسيا
والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض والثاني وهو
الشاذ سماعا نحو ثلاثة شسوع بمعجمة فمهملة فان اشساعا
وان كان قياسا لان مفرده شسع بكسر اوله وسكون ثانيه احد
سيور النعل وافعال قياس فيه كحمل واحمال بالحاء المهملة ولكنه
قليل الاستعمال النوع الثاني من النوعين المائة والالف
وحقهما ان يضافا الى مفرد نحو فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة ونحو فلبث فيهم الف سنة وانما كان حقهما ذلك لان المائة
اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد
لانها مشتملة عليهما فاخذت من العشرة الخفض ومن العشرين
الافراد والالف عوض من عشر مائة وهي تميز بمفرد مخفوض فعوملت
الالف معاملة ما عوضت منه وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة
الاخوين حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين بحذف التنوين للاضافة
فقيل ووجه تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت تعشيرا للعشرات
والعشرة تعشيرا للاحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد
ومن نون فقيل هو عطف بيان او بدل من ثلثماية ورد بان
البدل على نية طرح الاول وعلى تقدير طرحه يكون المعنى ولبثوا
في كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد واجيب بان
نية الطرح غالبة لا لازمة ولا يكون سنين تمييزا لانه يقتضي
انهم اقل ما لبثوا تسع مائة وتسع سنين قاله الموضح في الحواشي
والى ذلك اشار الناظم بقوله ومائة والالف للفرد اضف ومائة
بالجمع نزرا قد ردف وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقوله

وهو الربيع بن ضبيع الفزارى اذا عاش الفتى مائتين عاما
فقد ذهب المسرة والفتاء فعاما تمييز منصوب بعد المائتين
قال ابن مالك وذلك يقوى ما اجازه ابن كيسان من نحو الالف
درهما والمائة دينارا بالنصب ويؤيده قول حذيفة رضى الله عنه
وتحن ما بين الست مائة الى التسع مائة بالنصب فاجرى ال فى تصحيح
نصب التمييز مجرى التنوين والنون وروى بخفض مائة على زيادة
ال او تقدير مضاف مماثل للمصحوب ال او ابدال مائة من المخفوض
على انابة المفرد عن الجمع مثل فى جاف ونهر والحق ان البيت ضرورة
والرواية شاذة فصل فاذا تجاوزت العشرة جئت
بكلمتين الاولى النيف بفتح النون وتشديد الياء مكسورة وقد
تخفف كهين واصله الواو من ناف ينوف اذا زاد وقال ابو زيد
وهو التسعة فما دونها وقال ابو جعفر النحاس فى شرح المعلقات
النيف من العدد ما جاوز العقد الى الثلاثة هذا قول اهل اللغة
وفى الصحاح والقاموس كلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد
الثانى انتهى والعقد ما كان من مرتبة العشرات او المئات او
الالوف وحكمت لها اى للكلمة الاولى وهى النيف فى التذكير
والتانيث بما ثبت لها قبل ذلك التركيب فاجريت الثلاثة
والتسعة وما بينهما على خلاف القياس واجريت ما دون ذلك
وهو الواحد والاثنان على القياس الا انك تاتى باحد لهذه
بابدال الواو همزة فيهما الا ان الاول شاذ لازم غالبا والثانى
مطرد على الاصح كاشاح واكاف ولهذا نبهوا على الاصل فى احد
فقالوا وحد ولم ينبهوا عليه فى احدى واتوا باحد واحدى مع
التركيب مكان واحد وواحدة مع الافراد خوف الالتباس
بالصفة وبنى الجميع من النيف والعقد بعد التركيب على الفتح
لتعادل خفته ثقل التركيب اما بنا الكلمة الاولى فلانها نزلت

منزلة

منزلة صدر الكلمة من عجزها واما بنا الثانية فلتضمنها حرف العطف
وقيل لوقوعها موقع التنوين الا اثنين واثنتين فتعربهما بالالف
رفعا وبالياء جرا ونصبا كالمثنى لوقوع ما بعدهما موقع النون و
ليسا مضافين للعقد وقيل مضافان اليه وعليهما فالعقد مبنى
لتضمنه معنى حرف العطف وذهب ابن كيسان وابن درستويه
الى ان اثنين واثنتين مبنيان مركبان مع العقد كسائر اخواتهما
ورد بانهما لو كانا مبنيين لزما الياء لانها نظير الفتحة فى الواحد
ولهذا قالوا لا يدين بها لك والاشهر فى ثمانى فتح الياء لانها مفتوحة
فى ثمانية قاله السهيلى فى الروض ولك اسكانها كما فى معدى
كرب ويقل حذفها مع بقاء كسر النون لانها ياء زائدة فحذفت
وبقيت الكسرة دليلا عليها فاشبهت يا عباد فاتقون ويقل
حذفها مع فتحها اى النون لانها لما كانت تضم فى الاخر اذا كان
الاخر النون كقوله لها ثنايا اربع حسان وأربع فثغرها
ثمان جعلت فتحة بنا على التركيب والكلمة الثانية من الكلمتين
العشرة ويرجع بها الى القياس فى التذكير مع المذكر والتانيث
مع المؤنث فتجردها من التاء مع المذكر وتؤنثها مع المؤنث رجوعا
الى الاصل لئلا يجمع بين علامتى تانيث وتبنيها على الفتح مطلقا
سواء كانت مع اثنين واثنتين ام مع غيرها اما بناؤها مع اثنين
واثنتين فلانها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الاضافة
واذا وقع موقع الحرف بنى واما بناؤها مع غيرهما فلانها واقعة
موقع التنوين وهو حرف مبنى على السكون وخالفت فى البناء حكم
ما وقعت موقعه تنبيها على الفرعية واختير الفتح طلبا للتخفيف
واذا كانت العشرة مختومة بالتاء سكنت انت شينها فى لغة
الحجازيين فانهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالى اربع متحركات
فيما هو كالكلمة الواحدة وكسرتها فى لغة اكثر بنى تميم تشبيها بتاء

كتف وبعضهم وهم الاقلون من بني تميم بفتحها ابقا لها على
اصلها من الفتح وبذلك قرا يزيد بن القعقاع فانفجرت منه اثنتا
عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احد عشرة
احترازا من توالي المتحركات قاله في المفصل وقد تبين بما ذكرنا
انك تقول عندي احد عشر عبدا واثنا عشر بتذكيرهما
اي النيف والعقد من المثالين وثلاثة عشر عبدا بتانيث
الاول وهو ثلاثة وتذكير الثاني وهو عشر وتقول عندي
احدى عشرة امة واثنتا عشرة جارية بتانيثهما اي النيف
والعقد من المثالين وانما جمعوا بين تانيثين في احدى عشرة لاختلاف
لفظي العلامتين وفي اثنتي عشرة اما لان التا بدل من اليا وليست
للتانيث او لانها زايدة للالحاق باصبهان واما لان اثنين و
اثنتين معربان وعشرة مبنية والمبني غير المعرب فكانهما اسمان
مضاف ومضاف اليه واما لانهما متضايفان حقيقة بدليل
حذف النون قال الموضح كل ذلك قد قيل والسؤال عندي من اصله
ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر و
خامسة عشرة في المؤنث فانثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على
الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في الباقي فدل على انهم اعتبروا حالة
الكلمتين قبل التركيب انتهى وتقول عندي ثلاث عشرة جارية
بتذكير الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني والى هذا الفصل اشار
الناظم بقوله واحد اذكر وصلنه بعشر الابيات الستة فاذا
جاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التانيث
استوى لفظ المذكر والمؤنث تقول عندي عشرون عبدا
وعشرون امة وثلاثون عبدا وثلاثون امة والمدار في التذكير
والتانيث على التمييز وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو اني
رايت احد عشر كوكبا ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا

وواعدنا موسى ثلاثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه
اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين
مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا
اخي له تسع وتسعون نعجة واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي
عشرة اسباطا امما فاسباطا ليس تمييز لانه جمع وانما هو بدل
من اثنتي عشرة بدل كل من كل والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة
قاله الشلوبين وابن ابي الربيع وغيرهما ولو كان اسباطا تمييزا
عن اثنتي عشرة لذكر بتشديد الكاف العددان ولقيل اثني
عشر بتذكيرهما وتجردهما من علامة التانيث لان السبط واحد
الاسباط مذكر فكان يجب ان تجرد التا من عدده وزعم الناظم
في شرح الكافية انه لا حذف وان اسباطا تمييز وان ذكر
امما رجح حكم التانيث في اسباطا لكونه وصف بامما جمع امة كما
رجحه اي التانيث في شخوص ذكر كاعبان ومعصر في قوله فكان
مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر وكان القياس
ثلاثة شخوص لان الشخص مذكر ولكنه لما فسره بكاعبان ومعصر
وهما مؤنثان رجح تانيثه وما ذكره الناظم في الاية مخالف
لقوله في شرح التسهيل ان اسباطا بدل لا تمييز انتهى والقول
بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية
الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم اسباطا لفاتت فائدة كمية
العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخرج القران عليه والقول
بانه تمييز مشكل على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد واسباطا
جمع وقال الحوفي يجوز ان يكون اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف
الموصوف واقيمت الصفة مقامه وامما نعت الاسباط وانث
العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وامة
كقوله ثلاثة انفس بمعنى رجل لا انثى فارتكب الوصف بالجامد

والكثير خلافه وذهب الفرا الى جواز جمع التمييز وظاهر الآية يشهد له ويشهد له ايضًا ما روى من قول ابن مسعود رضي الله عنه قضى في دية الخطا عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض وتخريج ابي حيان على ان بني مخاض حال من عشرين او نعت لها والتمييز محذوف خلاف الاصل والى تمييز المركب اشار الناظم بقوله ، وميزوا مركبا بمثل ما ميز عشرون فسوينهما **فصل** **ويجوز في العدد المركب غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغني عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد** فهذه مبتدا واحد عشر خبر وزيد مضاف اليه وانما لم يضف اثنا عشر واثنتا عشرة لان ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة تمتنع مع النون فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها ولا كذلك الباقي **وتجب** حينئذ **عند البصريين بقا البنا في الجزءين** معًا كما مع التمييز **وحكى سيبويه الاعراب في اخر الجزء الثاني** بحسب العوامل وابقا الجزء الاول على بنائه على الفتح **كما في بعلبك** فتقول هذه احد عشر زيد ورايت احد عشر زيد ومررت باحد عشر زيد بفتح احد في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والفتحة في النصب على هذه اللغة غير الفتحة في اللغة الاولى لان تلك فتحة بنا وهذه فتحة اعراب **وقال** سيبويه في هذه اللغة **هي لغة ردية** وقال الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاسما الى اصلها من الاعراب ورده ابن مالك في شرح التسهيل بان المثنى قد يضاف نحو كم رجل عندك انتهى وقد يفرق بين ما بناؤه اصلي فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بادنى ملابسة والى ذلك اشار الناظم بقوله ، وان اضيف عدد مركب

يبق البنا وعجز قد يعرب ، **وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو ان يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني** فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الجزء الثاني بالاضافة **كما في عبد الله** نحو ما حكى الاخفش انه سمع ممن سمع من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي **ما فعلت خمسة عشرك** برفع خمسة وجر عشرك **واجازوا ايضًا هذا الوجه** وهو اعراب المضاف بعينه **دون اضافة** الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورايت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب خمسة بحسب العوامل **استدلالا بقوله** وهو نفيع ابن طارق على ما قيل **كُلِّفَ من عنائه وشقوته ، بنت ثماني عشرة من حجته ،** فبنت مفعول ثان لكلف ومفعوله الاول مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثماني مضاف اليها وعشرة بالتنوين مجرورة باضافة ثماني اليها ولم تضف الى مستحق المعدود والعنا بفتح العين المهملة التعب والمشقة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك في التسهيل ولا يجوز باجماع ثماني عشرة الا في الشعر مردود بان الكوفيين اجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح **فصل ويجوز ان تصوغ** اي تشتق **من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل** على وزن فاعل **كما تصوغه من فعل** المفتوح العين والى ذلك اشار الناظم بقوله ، وصغ من اثنين فما فوق الى ، عشرة كفاعل من فعلا ، **فتقول ثان وثالث ورابع الى العاشر كما تقول** من فعل المتعدي **ضارب** ومن اللازم **قاعد** الا ان الاشتقاق من اسما العدد سماعي لانه من قبيل الاشتقاق من اسما الاجناس كتربت يداك من التراب واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين في علم الاشتقاق

ويستثنى من ذلك اذا اريد به معنى فاعل فان له فعلا كما صرح به
في التسهيل فيكون مصوغا من المصدر قال في شرح التسهيل و
قولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفي الحقيقة انه
مصوغ من الثلث الى العشر وهي مصادر ثلثت الاثنين الى
عشرت التسعة وفي الصحاح عشرت القوم اعشرهم عشرا
اذا صرت عاشرهم واسم الفاعل من العدد يجب فيه ابدا ان
يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث على القياس كما يجب ذلك
مع ضارب ونحوه من اسماء الفاعلين واما ما دون الاثنين
فانه وضع على ذلك الحكم من اول الامر فقيل في المذكر واحد
وفي المؤنث واحدة وهما من وحد يحد وذلك في اسم الفاعل
المذكور وهو ثان وعاشر وما بينهما ان تستعمله بحسب المعنى
الذي تريده على سبعة اوجه احدها ان تستعمله مفردا عن
الاضافة ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا عن الاتصال بالعشرة
فتقول ثالث ورابع ومعناه حينئذ واحد موصوف بهذه
الصفة وهي كونه ثالثا ورابعا قال النابغة الذبياني توهمت
ايات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع والمعنى
وتوهمت وهي اي حدست علامات للمراة فعرفت الاعوام بعد ستة
اعوام وهذا العام الذي انا فيه سابع الوجه الثاني ان تستعمله
مع اصله الذي صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف به بعض تلك
العدة المعينة لا غير واليه اشار الناظم بقوله وان ترد بعض
الذي منه بني تضف اليه مثل بعض بين فتقول خامس خمسة
اي بعض جماعة منحصرة في خمسة اي واحد من خمسة لا زائد عليها
ويجب حينئذ اضافته الى اصله كما مثل كما يجب اضافة البعض
الى كله كيد زيد قال الله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني
اثنين فثاني حال من الها في اخرجه واثنين مضاف اليهما وقال

تعالى

تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة فثالث خبر
ان وثلاثة مضاف اليه وزعم الاخفش وقطرب من
البصريين والكسائي وثعلب من الكوفيين انه يجوز اضافة
الاول وهو الفرع الى الثاني وهو الاصل ونصبه اياه
فعلى هذا يجوز ثالث ثلاثة بجر ثلاثة ونصبها كما يجوز في ضارب
زيد جر زيد ونصبه وزعم الناظم في التسهيل ان ذلك جائز
في ثان فقط دون غيره وعلله في شرح التسهيل بان العرب تقول
ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما يعني ولا تقول ثلثت الرجال
اذا كنت الثالث منهم ثم قال فمن قال ثاني اثنين بهذا المعنى
عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر لانه لا فعل له
وتعقبه ابو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة
ثم هو ليس نصا في تثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز قال
الموضح ومما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب
الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثلثت الاثنين ولا يتوقف
في ذلك الا الظاهري جمدا انتهى الوجه الثالث ان تستعمله
مع ما دون اصله الذي صيغ منه بمرتبة واحدة ليفيد معنى
التصيير والتحويل واليه اشار الناظم بقوله وان ترد جعل
الاقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما فتقول هذا رابع ثلاثة
بتنوين رابع ونصب ثلاثة اي جاعل الثلاثة بنفسه اربعة
قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا
خمسة الا هو سادسهم اي الا هو مصيرهم اربعة ومصيرهم ستة
ويجوز حينئذ اي حين اذ كان بمعنى مصير اضافته الى ما دونه
واعماله بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على
نفي او استفهام او ذي خبر او حال او موصوف كما يجوز الوجهان
وهما الاضافة والاعمال في جاعل ومصير ونحوهما من افعال

التحويل والانتقال ولا يستعمل هذا الاستعمال ثان فلا يقال
ثاني واحد ولا ثان واحدا نص على ذلك سيبويه واجازه بعضهم
وهو الكسائي وحكاه عن العرب فقال تقول ثاني واحد وحكى
الجوهري ثاني واحدا وانما ساغ عمل فاعل من العدد لان له فعلا
كان جاعلا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اى صيرتهم
ثلاثين أثلثهم فانا ثالثهم وهكذا الى كانوا تسعة وثمانين
فتسعتهم اى صيرتهم تسعين اتسعهم فانا تاسعهم الا ان
المضارع من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين لا مكسورها
فاذا تجاوزت ذلك قلت كانوا تسعة وتسعين فأمأيتهم على
افعلتهم وكذا كانوا تسعمايه وتسعا وتسعين فآلفتهم فانا
ممئ ومؤلف ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج
لابي الحسن بن الاهوازي كان القوم عشرة فحدعشتهم الى
تسعشتهم وهم محدعشون وانا محدعش ومتسعش قال
وكذا العقود يقال معشرن ومثلثن ومن المائة والالف
ممئ ومؤلف لان فعلهما أمأى وآلف انتهى الوجه الرابع
ان تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه حال كونه
مقيدا بمصاحبة العشرة وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة
فتقول حادي عشر بتذكيرهما على القياس وحادية عشرة
بتانيثهما على القياس ايضا وكذا تصنع في البواقي تذكر اللفظين
مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث تقول الجزء الخامس عشر بتذكيرهما
والمقامة السادسة عشرة بتانيثهما وحيث استعملت الواحد او
الواحدة مع العشرة او مع ما فوقهما كالعشرين فانك تقلب
فاءهما وهي الواو الى موضع لامهما وهي الدال فتقول حادو
وحادوة وتصيرها اى الواو يا لان الواو اذا تطرفت اثر
الكسر قلبت ياء وتاء التانيث في حكم الانفصال الا انك تعل

حاديا

حاديا اعلالا قاض فتحذف اليا لالتقاء الساكنين وهما اليا
والتنوين ولا تعل حادية لتحرك اليا فتقول حاد بحذف اليا
ووزنه عالف وحادية باثبات اليا ووزنها عالفة لانهما من الوحدة
وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يلتزم القلب
كل العرب ٥ الوجه الخامس ان تستعمله معها اي مع العشرة ليفيد
معنى ثاني اثنين وهو انحصار العدة في ما ذكر ولك في هذه
الحالة ثلاثة اوجه احدها وهو الاصل ان تاتي باربعة الفاظ
اولها الوصف وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حال كون الوصف
مركبا مع العشرة واللفظ الثالث ما اشتق منه الوصف و
الرابع العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف مركبا ايضا مع
العشرة وتضيف جملة التركيب الاول وهو الوصف المركب
مع العشرة الى جملة التركيب الثاني وهو ما اشتق منه
الوصف المركب مع العشرة فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر
فالوصف هو ثالث وما اشتق منه هو ثلاثة وكل منهما مركب
مع العشرة وهذه الالفاظ الاربعة مبنية على الفتح وجملة
التركيب الاول مضافة وجملة التركيب الثاني مضاف اليها
الوجه الثاني من هذه الحالة ان تحذف عشر من التركيب
الاول استغناء به في التركيب الثاني وتعرب الجزء الاول
من اول التركيبين لزوال التركيب منه وتضيفه الى جملة
التركيب الثاني فتقول هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث
بلا تنوين وبناء ثلاثة عشر قال ابو حيان وهذا الوجه اكثر
استعمالا واوجه نظرا اتفاقا واعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب
وقياس من اجاز الاعمال في ثاني اثنين ان تجيزه هنا انتهى الوجه
الثالث من هذه الحالة ان تحذف العقد وهو العشرة من
التركيب الاول وتحذف النيف وهو الثلاثة في مثالنا من

بن

التركيب الثاني ولك في هذا الوجه المشتمل على الحذف من المذكورا
وجهان احدهما ان تعرب بهما لزوال مقتضى البنا وهو التركيب
فيهما فيجري الاول وهو الوصف بمقتضى حكم العوامل في الرفع
والنصب والجر ويجر الثاني وهو العقد بالاضافة دايما
فتقول جاني ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر
بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب ثالث بحسب العوامل
جزم بذلك ابن عصفور قال ابو حيان وينبغي ان لا يقدم على هذا
الا بسماع لما فيه من الاجحاف الوجه الثاني من هذين الوجهين
ان تعرب الجزء الاول وهو الوصف بحسب العوامل ويبنى
الجزء الثاني وهو العقد على الفتح حكاه الكساي ويعقوب بن
السكيت وابن كيسان ووجهه انه اعرب الاول لزوال التركيب
وفقد ما حذف من الثاني فبقي البنا بحاله لنية الصدر ونظيره
لا حول ولا قوة الا بالله في من فتح قوة فانه بني مع كلمة اخرى ثم
حذفها وبقي البنا بحاله قال ابن مالك قال ابو حيان ولا ينقاس
على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم وهو ابو محمد بن السيد
ان يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه
فتقول جا ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر
ببنا الجزءين على الفتح في الاحوال الثلاثة وهذا مردود لانه
لا دليل حينيذ اي حين اذ بنيا على ان هذين الاسمين منتزعان
من تركيبين بخلاف ما اذا اعرب الجزء الاول فانه يدل
على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين ولم يذكر الناظم
في التسهيل وابنه في شرح النظم هذا الاستعمال الثالث وهو
ان يحذف العقد من الاول والنيف من الثاني بل ذكرا امكانه
في الكتابين المذكورين انك تقتصر على التركيب الاول باقيا
بناء صدره وذكرا اي الناظم وابنه ان بعض العرب يعربه

زاد ابنه

زاد ابنه على ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الموضح والتحرير
ما قدمته من الاستعمال الثالث بوجهه وان ما حكاه ابن
السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو فيما اذا حذف
العقد من الاول والنيف من الثاني لا فيما اذا اقتصر على التركيب
الاول خاصة وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد
والا فقد قال ابو حيان انه باطل لانه ملبس بما ليس فيه تركيبين
ورده الموضح في الحواشي بان الذي اجازه ابن مالك في التسهيل لا
يمنعه بشر وانه يقال حادي عشر وليس في كلامه ما يقتضي انه
منتزع من تركيبين انتهى وعبارة النظم ناطقة بما قال ابو حيان
فان قوله وشاع الاستغنا بحادي عشرا معناه استغني بحادي
عشر عن بقية التركيب وتلخص في هذه المسألة خمسة اوجه الاول
الاتيان باربعة الفاظ واليه يشير قول النظم نحو تركيبين
وهو قليل الاستعمال حتى ان بعضهم منعه الثاني ان يحذف عقد
الاول واليه يشير قول الناظم او فاعلا بحالتيه اضف الى
مركب الثالث حذف هذا ونيف الثاني وبنا ما بقي الرابع
حذفهما واعراب ما بقي الخامس اعراب الوصف مع حذف
عقده وبنا عشر مع حذف نيفه الوجه السادس من اوجه استعمال
اسم الفاعل ان تستعمله منها اي مع العشرة لافادة معنى رابع
ثلاثة فيكون بمعنى جاعل وليس بمسموع فتاتي ايضا اربعة
الفاظ ولكن يكون اللفظ الثالث منها دون ما اشتق منه
الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر اجاز ذلك سيبويه
وجماعة من المتقدمين قياسا ومنعه بعضهم وهم الكوفيون
واكثر البصريين وقوفا مع السماع وعلى الجواز فيتعين الاجاع
ان يكون التركيب الثالث من التركيبين في موضع خفض
باضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب وان كان الوصف

فيه بمعنى جاعل لان عمل الوصف انما يتاتى مع تنوينه او اقترانه
بال وهما منتفيان مع التركيب ومن ثم اجاز بعض النحويين هذا ثانى
احد عشر وثالث اثنى عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم
تركيب الوصف مع العشرة ولك اذا اتيت بتركيبين ان تحذف
العشرة من التركيب الاول فتقول رابع ثلاثة عشر وليس لك
مع ذلك الحذف للعشرة من الاول ان تحذف النيف من التركيب
الثانى وتقول رابع عشر بعضها للالباس بما ليس اصله تركيبين
ومقتضى البنا فى الجزءين البا قيين حلول كل منهما محل المحذوف من
صاحبه وبزوال الالباس باعراب الاول كما ذكر فى الوجه الخامس
لجوازه مستطورا الوجه السابع ان تستعمله مع العشرين واخواتها
الى التسعين فتقدمه فى اللفظ وتعطف عليه العقد بالواو خاصة
فتقول حادى وعشرون وحادية وعشرون وكذا الباقى والى ذلك
اشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد
بحالتيه قبل واو يعتمد وهذا لا يختص باسم الفاعل بل للعشرين
واخواتها مع النيف ثلاثة احكام وجوب تاخرها عنه لان الاقل
سابق للاكثر طبعا ووجوب عطفها عليه ليرتبطا ووجوب كون العاطف
الواو لانه عدد واحد والواو للجمع ● هذا باب كنايات
العدد وهى ثلاثة كم وكاى وكذا ولكل منها كلام يخصها وشرح
يكشف عن حقيقة امرها اما كم فتنقسم استفهامية بمعنى اى عدد الى ص
قليلا كان او كثيرا ويستعملها من يسال عن كمية الشى والى خبرية
بمعنى عدد كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير ويشتركان فى
خمسة امور احدها كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والحقيقة
والمقدار والكمية والثانى كونهما مبنيين وسبب بنائهما
مشابهة الحرف فى المعنى وهو فى الاستفهامية حرف الاستفهام
وفى الخبرية حرف التكثير الذى كان يستحق الوضع او فى الوضع على

حرفين

حرفين والثالث كون البنا فيهما على السكون وهو الاصل فى البنا
والرابع لزوم التصدير فكل منهما له صدر الكلام والخامس الاحتياج
الى التمييز لان كلا منهما عدد مجهول ويفترقان فى خمسة امور ايضا
احدها ان كم الاستفهامية تميز بمنصوب مفرد والى ذلك اشار
الناظم بقوله ميز فى الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين نحو كم
عبدا ملكته بفتح تا الخطاب اما افراده فلازم خلافا للكوفيين
فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب جمهور البصريين
وما اوهم الجمع حمل على الحال وجعل التمييز محذوفا وذهب الاخفش
الى جواز جمعه اذا كان السوال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت
اصنافا من الغلمان واما نصبه ففيه ايضا ثلاثة مذاهب احدها
انه لازم ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثانى
انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفرا
والزجاج والفارسى والثالث انه يجوز جره بمن مضمرة جوازا ان
جرت كم بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله واجر ان تجره من
مضمرا اى وليت كم حرف جر مظهرا نحو بكم درهم اشتريت ثوبك
هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه جره الا اذا دخل على كم حرف جر
ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن المضمرة وذهب
الزجاج الى ان جر التمييز انما هو باضافة كم اليه ورد بان كم بمنزلة
عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فى مميزه فكذلك ما كان بمنزلته
قاله ابن خروف ومميز الخبرية مجرور باضافتها اليه حملا بكم على ما هى
مشابهة له من العدد وقال الفراء باضمار من لانه من كثر دخولها على
تمييز كم الخبرية فجاز اضمارها لا لدلالة عليها وهذا القول
نقله ابن الخباز فى شرح الجزولية وابن مالك فى شرح الكافية عن
الخليل مفرد او مجموع لان كم بمنزلة عدد مفرد يضاف الى مميزه تارة
الى جمع كالعشرة فما دونها وتارة الى مفرد كالمائة فما فوقها فاستعمل

بالوجهين اجراله مجرى الضربين نحو كم رجال جاؤك كما يقال عشرة
رجال جاؤك وكم امراة جاءتك كما يقال مائة امراة جاءتك والافراد
اكثر في الاستعمال وابلغ في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم ان الجمع
على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في
المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني والى ذلك اشار الناظم
بقوله واستعملنها مخبرا كعشرة او مائة والامر الثاني ان الخبرية
تختص بالزمن الماضي كرب بجامع التكثير فيهما فلهذا لا يجوز كم
غلمان سأملكهم كما لا يجوز رب غلمان سأملكهم لان التكثير و
التقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ويجوز في
الاستفهامية كم عبدا ستشتريه لان الاستفهام لتعيين المجهول
والامر الثالث مما تختص به الخبرية ان المتكلم بها لا يستدعي
اي لا يطلب جوابا من مخاطبه لانه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية
فانه مستخبر والامر الرابع انه اي المتكلم بالخبرية يتوجه اليه
التصديق والتكذيب لانه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب
بخلاف المتكلم بالاستفهامية لانه منشئ والانشاء لا يحتمل ذلك
والامر الخامس مما تختص به الخبرية ان المبدل منها لا يقترن
بهمزة الاستفهام لانه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام تقول
كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون بخلاف المبدل من الاستفهامية
فانه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام
ولهذا يقال كم مالك اعشرون ام ثلاثون فكم في موضع رفع
بالابتداء ومالك خبر عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس
واعشرون بدل من كم وام عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى
معادلة الهمزة وثلاثون معطوف على عشرون تنبيه يروى
قول الفرزدق وهو همام بن غالب التميمي في هجو جرير كم عمة لك
يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري بجر عمة وخالة على

ان كم خبرية وبنصبهما فقيل ان تميما تجيز نصب مميز الخبرية
مفردا اي كثيرا من عماتك وخالاتك من جملة خدمي وقيل على
الاستفهام التهكمي اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي
كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما اي الجر والنصب فهي اي كم مبتدا
وجملة قد حلبت خبر وافرد الضمير حملا على لفظ كم او
التا في حلبت للجماعة لانهما في المعنى عمات وخالات ويروى برفعهما
على الابتدا لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بلك وبفدعا
محذوفة مدلول عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة
بوصفها بالفدع كما حذف لك مع خالة استغناء لاكعليها بلك
الاولى وقد حلبت خبر العمة او الخالة وخبر الاخرى محذوف
والا لقيل قد حلبتا لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا
ومعنى نظير زينب وهند قامت والتا في حلبت على هذا للوحدة
لانهما عمة واحدة وخالة واحدة وكم على هذا الوجه محلها نصب
على المصدرية او على الظرفية الزمانية اي كم حلبة على المصدرية
او كم وقتا على الظرفية والفدعا بسكون الدال المهملة من الفدع
بفتح الفا والدال وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب
الكف والقدم الى انسيتها بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون
الساكنة والبا المثناة تحت المشددة وهو الجانب الايسر على
راي ابي زيد والايمن على راي الاصمعي والعشار بكسر العين جمع
عشرا وهي الناقة التي اتى عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر
ومعنى علي على كره مني لان على تستعمل في الضرر كما ان اللام تستعمل
في النفع نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت واما كاين فبمنزلة
كم الخبرية في خمسة امور في افادة التكثير وفي الابهام وفي
لزوم التصدير وفي البنا وفي الجر للتمييز الا ان جر تمييز كاين ظاهرة
لا بالاضافة بخلاف كم قال الله تعالى وكاين من دابة لا تحمل رزقها

وقد ينصب تمييز كاين كقوله • اطرد الياس بالرجا فكاين حم يسره بعد عسر فالما بمد الهمزة على وزن فاعلا من الم بالمكان اذا نزل منصوب على التمييز لكاين واطرد امر من طرد يطرد كقتل يقتل والياس باليا المثناة تحت القنوط والرجا بالقصر للضرورة الامل وحم بضم الحا المهملة بمعنى قدر تقول لا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره وكاين يخالف في امور • منها انها مركبة من كاف التشبيه واي المنونة وكم بسيطة على الاصح • وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب • ومنها انها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانهما اجازا كاين تبيع هذا الثوب • ومنها ان خبرها لا يقع مفردا واما كذا فيكنى بها عن العدد القليل والكثير وتوافق كاين في اربعة امور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية والبنا والابهام والافتقار الى التمييز بمفرد وتخالفها في ثلاثة امور • احدها انه يجب في تمييزها النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الاضافة فابقي على ما كان عليه خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب بالجر قياسا على العدد الصريح • وقال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الحوفي على البدل من ذا والثاني انها ليس لها الصدر فلذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله عد النفس نعمى بعد بوساك ذاكرا • وكذا وكذا لطفا به نسي الجهد والى كاين وكذا اشار الناظم بقوله ككم كاين وكذا وينتصب تمييز ذين او به صل من تصب هذا باب الحكاية وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده وهي ثلاثة انواع

حكاية الجمل وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم في حكاية حال المفرد وتختص باي ومن الاستفهام فحكاية الجمل مطردة بعد القول وفروعه من الفعل والوصف بانواعهما نحو وقولهم انا قتلنا المسيح قال اني عبد الله ام يقولون ان ابراهيم الاية قل ان ربي يقذف بالحق والقايلين لاخوانهم هلم الينا فتحكى الجمل على ترتيب اللفظ ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قايم قال عمرو قايم زيد بعكس الترتيب فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى في حكايتها على الاصح صونا عن ارتكاب اللحن ولئلا يتوهم ان اللحن نشا من الحاكي فعلى هذا اذا قال شخص جا زيد بالجر واردت حكاية كلامه قلت قال فلان جا زيد بالرفع ولكنه خفض زيدا لتنبيه بالاستدراك على لحنه والا لتوهم انه نطق به على الصواب وعلى القول الثاني تقول قال فلان جا زيد بالجر مراعاة للفظ وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا على من قال ان في الدار قرشيا وكقول ذي الرمة سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا فانه سمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا فحكى ذلك كما سمع فرفع الناس وصيدح اسم ناقته قاله الزجاجي في جمله قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتب بواو في خط الصحابة رضي الله عنهم فلان بن ابو فلان بالواو كانه قيل فلان بن المقول فيه ابو فلان فالمختار فيه عند المحققين ان يقرا باليا وان كان مكتوبا بالواو كما تقرا الصلاة والزكاة بالالف وان كانتا مكتوبتين بالواو وتنبيه على ان المنطوق به منقلب عن واو انتهى وعندي انه يقرا بالواو لوجهين احدهما ان الغرض انه محكي وقراته باليا تفوت ذلك بخلاف الصلاة والزكاة فانهما غير محكيين والثاني انه يحتمل ان يكون

وُضِع بالواو فيكون من استعمال الاسم في اول احواله وذلك
لا يغتفر، واما حكاية حال المفرد في الاستفهام فان كان
المسئول عنه نكرة مذكورة والسؤال باي او بمن حكي في لفظ
اي ولفظ من ما ثبت لتلك النكرة المسئول عنها من رفع
ونصب وجر وتذكير وتانيث وافراد وتثنية حقيقة
او صالحة لوصفها بها وجمع سالم موجود فيه او صالح لوصفه
به تقول لمن قال رايت رجلا وامراة وغلامين وجاريتين وبنين
وبنات ايا في حكاية رجلا واية في حكاية امراة وايين بالتثنية
في حكاية غلامين وايتين في حكاية جاريتين وايين بالجمع
في حكاية بنين وايات في حكاية بنات وقولنا في التثنية او صالحة
لوصفها بها يشمل مثل رايت شاعرا وكاتبا فانك تقول في حكايتها
ايين مع انهما ليسا مثنيين صناعة الا انهما يوصفان بالتثنية
فتقول الظريفين وقولنا في الجمع السالم او صالح لوصفه به يشمل
مثل رايت رجالا او نساء فانك تقول في حكاية الاول ايين وفي
حكاية الثاني ايات مع انهما ليسا جمع سلامة الا انهما يوصفان
بجمع السلامة فتقول رايت رجالا صالحين وصالحات وقس على
ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور واختلف في الحركات
اللاحقة لاي فقيل حركات حكاية واي بمنزلة من في موضع رفع بالابتدا
والخبر محذوف وقيل هي حركات اعراب فاذا وقعت سوالا عن مرفوع
بالفاعلية نحو قام رجل فقيل اي فاي فاعل بالفعل ومو سابق
عليها في التقدير لان الاستثبات تنزيل الصدر فكانك اعدت ما
قاله السائل وكانك انما ذكرت ايا فقط وتجوز ان يصرح بالفعل
توكيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد البصريين انه يتعين كونه
مبتدا والخبر محذوف تقديره اي قام لان الفاعل لا يتقدم والا
لا يتاخر والكوفيون يجيزونهما فان سالت بها عن منصوب او مجرور

فقياس

فقياس قول البصريين انها مبتدا والخبر محذوف والحركة للحكاية
او معموله لمحذوف متاخر ولك ان تصرح به توكيدا مع التاخر فتقول
ايا رايت وباي مررت وعند الكوفيين منعهما وعلى القول بجواز
تقديم العامل فهو اولى للمطابقة وكذا تقول في من اذا حكيت بها
النكرة رفعا ونصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على حدها
تذكيرا وتانيثا كما تقدم من الامثلة الا ان بينهما فرقا من اربعة
اوجه احدها ان ايا عامة في السؤال فتسال بها عن العاقل كما
مثلنا من قولنا رايت رجلا الى اخره وعن غيره كقول القائل رايت
حمارا او حمارين او اتانا او اتانين او حمرا او اتنا ومن خاصة
بالسوال عن العاقل الفرق الثاني ان الحكاية في اي عامة في
الوقف والوصل يقال جاني رجلان فتقول ايان بالوقف
والاسكان او ايان يا هذا بالوصل والحكاية في من خاصة بالوقف
تقول لمن قال جاني رجلان منان بالوقف والاسكان في النون
وان وصلت قلت من يا هذا بالسكون وبطلت الحكاية لما
سياتي انك تقول في حكاية المذكر منو ومنا ومني وهذه الاحرف
كاحرف الاطلاق لا تكون الا في الوقف فاما قوله وهو شمر بن
الحارث الضبي اوتابط شرا اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا
الجن قلت عموا ظلاما فنادر في الشعر والقياس من انتم وحمله
سيبويه على لغة من قال ضرب منونا قال انما يجوز منون على
هذا وهو عنده معرب كاي مجموع بالواو والنون وقال الكسائي ربما
احتاج الشاعر فزاد هذه الزوايد في الوصل قال ابن خروف وتوجيه
سيبويه اجود وهو ان يكون معربا وجمعه كاي وحكى الكوفيون ان
منهم من يقول منو انت ومنان انتما ومنون انتم فيكون البيت على
هذا ولا يقاس عليه خلافا ليونس وحجته انه سمع بعض العرب
يقول ضرب من منا ومنو منا لمن قال ضرب رجل رجلا حكاه عنه سيبويه

وَوَجهه انه ازال الاستفهام عن صدريته واعرب احدهما فاعلا
والاخر مفعولا في الاولين وحكاهما في الوصل في الباقين واستبعده
سيبويه وفي هذا البيت شذوذان اخران احدهما انه حكى الضمير
في اتوا وهو معرفة وليس وجه شذوذه انه حكى مقدرا خلافا
للشارح والثاني انه حرك النون او حكمها السكون وعموا بكسر
العين المهملة اي انعموا وظلاما جوز فيه ابن السيد كونه ظرفا اي
انعموا في ظلامكم وكونه تمييزا اي من جهة ظلامكم انتهى والاول
اولى ويؤيده انه بتشديد عموا صباحا وهو صحيح وقع في قصيدة
حائية منسوبة الى جذع بن سنان الغساني ونص ابن الحاجب في
الامالي على انه لا يحسن ان يكون ظرفا اذ ليس المراد انهم نعموا في
ظلام او في صباح وانما المراد انه نعم ظلامهم وصباحهم انتهى الفرق
الثالث ان ايا يحكى فيها حركات الاعراب غير مشبعة فتقول
في حكاية المفرد المرفوع اي وفي حكاية المنصوب ايا وفي حكاية
المجرور اي ويجب في من الاشباع للحركات في حكاية المفرد المذكر
خاصة على اللغة الفصحى فتقول المجرور لمن قال جاني رجل منو
ولمن قال رايت رجلا منا ولمن قال مررت برجل مني ومن العرب من
يحكي عن اعراب المسئول عنه فقط ولم يرد علامة التانيث و
التثنية والجمع فيقول لمن قال قام رجل او رجلان او رجال او امراة
او امراتان او نساء منو في الجميع وفي النصب منا وفي الجر مني وما
ذكره من ان الالف والياء نشات من حركات الاشباع وان الحركات
حكاية هو قول السيرافي زعم ان الحركات حكاية وانهم اشبعوا بيانا
للحركة في الوقف اذ لا يوقف على متحرك ورد بان الحركات انما تبين
بها التسكن وبالالف في انا وحيهلا خاصة وبان الموضع للوقف ولا
حركة فيه وقال المبرد والفارسي الحكاية مشبهة بالاعراب فالحروف
اجتلبت اولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه

الواو صح

ابوحيان

ابو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن التنوين فاذا قيل منو
فالحكاية بالضمة والواو بدل التنوين وكذا منا ومني ورده ابو
حيان بان ذلك لغة قليلة وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب
وقال بعضهم الحروف عوض عن لام العهد لان قياس النكرة
اذا اعيدت ان تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم انها غيرها الفرق
الرابع انه تلحق تا التانيث في اي واجب الفتح فتقول اية والثاني
كما تقول اية وايتان ويجوز الفتح والاسكان في من اذا اتصل بها
تا الحكاية فتقول منه بفتح النون وقلب التا ها ومنت بسكون النون
وسلامة التا من القلب ها وانما قلبت مع فتح ما قبلها ولم تقلب
مع سكونه اعتبارا بحالة الوقف ومنتان بفتح النون الاولى
ومنتان بسكونها والارجح الفتح في المفرد والاسكان في التثنية
وانما عبرنا بتا الحكاية دون تا التانيث لان تا التانيث لا يسكن
ما قبلها قال الموضح في الحواشي وهو الحق وظاهر كلامه هنا انها
للتانيث والقول بانها في اية للتانيث وفي منه للحكاية بجرد عنايه
وانما كان الارجح الفتح في المفرد لان التا فيه متطرفة فهي ساكنة
للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك في التثنية و
تقول في حكاية الجمع بالالف والتا منات باسكان التا للوقف هذا
حكم غير العطف واما العطف فاذا قال جاني امراة ورجل فانك تقول
من ومنو واذا قال جاني رجل وامراة فانك تقول من ومنه فتلحق
العلامة اخر ما قبله لانه في حكم الوصل وكذا اذا قال جاني رجال ونسا
قلت من ومنات فاذا قال مررت بنسوة ورجل قلت من ومني واذا خلطت
ما لا يعقل بمن يعقل جعلت السؤال عما لا يعقل باي وعن من يعقل
بمن فاذا قال رايت رجلا وحمارا قلت من وايا واذا قال مررت بحمار
ورجل قلت اي ومني واذا قال رايت ثوبا وغلاما قلت ايا ومنا
وكذلك ما اشبهه ذكره الزجاجي ثم انتقل الى النوع الثالث وهو

۳ محل الوقف دون ما قبله لانه صح

حكاية العلم وجعله قسيما لقوله او لا فان كان المسئول عنه نكرة
فقال وان كان المسئول عنه علما لمن يعقل غير مقرون بتابع
من التوابع الخمسة واداة السؤال من غير مقرونة بعاطف
فالحجازيون يحكون حكاية اعرابه فيقولون من زيد المن قال
رايت زيدا ومن زيدا بالخفض لمن قال مررت بزيد فالفتحة
والكسرة للحكاية والرفع في موضعها مقدر لان الواقع بعد من مبتدا
خبره من عند الجمهور او خبر مبتداه من عند سيبويه وان كان المحكي
مرفوعا كقولك من زيد لمن قال جاني زيد ترفع ما بعد من على اللغتين
ويختلف التقدير فعلى لغة الحكاية يكون الاعراب مقدرا
لاشتغال اخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير
وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر وتبطل الحكاية في نحو اي زيد لان
اداة السؤال غير من وفي نحو ومن زيد لاجل العاطف الداخل على
من وفي نحو من غلام زيد لانتفا العلمية خلافا ليونس في اجازته
حكاية جميع المعارف وفي نحو من شدقم لانتفا العقل وفي نحو من
زيد الفاضل لوجود التابع وهو النعت ويستثنى من ذلك
ان يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرايت زيد بن عمرو او علما معطوفا
بالواو خاصة كرايت زيدا او عمرا فيجوز فيهما الحكاية على خلاف
في الثانية فتقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو
ولمن قال مررت بزيد بن عمرو من زيد بن عمرو بنصب زيد في الاول
وخفضه في الثاني وتقول لمن قال رايت زيدا وعمرا من زيدا
وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما
وذهب يونس وجماعة الى ان عطف احد الاسمين على الاخر يبطل
الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بعد من
ومدرك الحجازيين ان الاعلام كثرت في كلامهم فاجازوا فيها الحكاية
لما فيها من ربط احد الكلامين بالاخر وشرطوا ان تكون الحكاية بمن

دون

دون اي الوجهين احدهما كثرة استعمالهم لها دون اي قاله
سيبويه والثاني ان من مبنية لا يظهر معها قبح الحكاية لسكونها
على كل حال بخلاف اي فانه لو حكى بها اي زيدا واي زيد برفع اي فيهما ونصب
زيد في الاول وجره في الثاني لظهر القبح في اختلاف اعراب المبتدا
والخبر قال ابن الضايع والاول اولى وعليه اعتمد سيبويه وزاد
ابن خروف وجها ثالثا وهو كون من على حرفين واما شرط انتفا التابع
فلانهم استغنوا باطالته عن الحكاية واستثنى النعت بابن لانه
صار مع المنعوت كشي واحد واستثنى عطف النسق لانه ليس فيه
بيان للمتبوع فلا يبين الا بالحكاية واما اشتراط انتفا اقتران
العاطف بمن فلان الغرض بالحكاية بيان المسئول عنه هو المتقدم
في الذكر لا غير فاذا عطفت جملة السؤال على كلام المسئول صار في
ذلك بيان ان المسئول عنه هو الاول فلم يحتج للحكاية والى ذلك
اشار الناظم بقوله والعلم احكينه من بعد من ان عريت من عاطف
بها اقترن هذا باب التانيث اعلم ان من
المعاني المدلول عليها بالالفاظ اشخاص الجواهر وهي على قسمين حيوان
وجماد والحيوان غير ان ذكر وانثى وبما كان التانيث فرع
التذكير لان الاصل في جميع الاشيا التذكير كما قال سيبويه
احتاج المونث لعلامة تميزه من المذكر وهي اما تا محركة بوجوه
الاعراب وتختص بالاسما كقايمة وهاوية وتبدل في الوقف هاء
فلذلك رسمت بالها او تا ساكنة وتختص بالافعال الماضية
كقامت ونعمت واما الف مفردة عن الف قبلها كحبلى وسكرى
او الف قبلها الف زايدة فتقلب هي اي الالف الثانية همزة كحمرا
هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب بعضهم الى ان الهمزة والالف
قبلها معا علامة التانيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة للتانيث
وليست مبدلة من الف التانيث والالفات المقصورة والممدودة

فقال

مختصان بالاسما الظاهرة والى التا والالف اشار الناظم بقوله
علامة التانيث تا او الف ولا يجمع بينهما فلا يقال حبلاة واما
علقاة فالالف مع وجود التا للالحاق بجعفر ومع عدمها للتانيث
والعرب قد انثوا اسما كثيرة بتا مقدرة ويستدل على ذلك
التقدير بالضمير العايد عليها نحو النار وعدها الله الذين
كفروا وحتى تضع الحرب اوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها فالنار
والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود ضمير المؤنث عليها ولا يخفى
ما في ترتيب الايات من المناسبة وما في مقابلة الحرب من الصلح
من الطباق وبالاشارة اليها نحو هذه جهنم فجهنم مؤنثة بدليل
الاشارة اليها باشارة المؤنث وهي هذه وبثبوتها اى التا
في تصغيره نحو عيينة واذينة مصغرى عين واذن من الاعضا
المزدوجة فان التصغير يرد الاشيا الى اصولها وغير المزدوج
مذكر كالراس والقلب او بثبوتها في فعله نحو ولما فصلت العير
فالعير مؤنثة بدليل تانيث فعلها وبسقوطها من عدده كقوله
وهو حسبها الارقط يصف فرسا عربية ارمى عليها وهي فرع اجمع
وهي ثلاث اذرع واصبع فاذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل
سقوط التا من عددها وهو ثلاث والى ذلك اشار الناظم
بقوله وفي اسام قدروا التا كالكتف ويعرف التقدير
بالضمير ونحوه كالرد في التصغير فصل الغالب في التا
ان تكون لتفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائم وقائمة
ومن غير الغالب في الاسما غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام
وغلامة وفي الصفات التي تنزل على مقصدين وهي الصفات
المختصة بالمؤنث كحايض وطامث فان قصد بها الحدوث في احد
الازمنة لحقتها التا فقيل حايضة وطامثة وان لم يقصد بها
ذلك لم يلحقها فيقال حايض وطامث بمعنى ذات اهلية للحيض

والطمث

والطمث ولا تدخل هذه التا الفاصلة صفة المؤنث من صفة
المذكر في خمسة اوزان احدها فعول بفتح الفا بمعنى فاعل كرجل
صبور بمعنى صابر وامراة صبور بمعنى صابرة وانما لم تدخله التا
لعدم جريانه على الفعل ودخول التا على الصفة محمول على فعلها
قاله الشاطبي ومنه اى من فعول بمعنى فاعل بغى لانها كانت اصلها
اصله بغوي اجتمعت فيه الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون
فقلبت الواو يا ثم ادغم اليا في اليا والا لو كان فعيلا بمعنى فاعل
لحقته التا وسال المازني جماعة من نحاة الكوفة عن هذه لاد
بحضرة الواثق بالله فلم ياتوا بوجه الصواب فسأله الواثق عنها
فاجاب بما قال الموضح واما قولهم امراة ملولة من الملل بمعنى
مالة وقد لحقته التا فالتا فيه ليست للفصل وانما هي
للمبالغة بدليل دخولها في المذكر نحو رجل ملولة واما امراة
عدوة اصله عدووة بواوين ثم ادغم فشاذ لخروجه عن القاعدة
ومع ذلك فانه محمول على صديقة كما في عكسه وهو حمل صديق
على عدو في قوله لعمرك انت صديق والقياس صديقة وهم
يحملون الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره ولو كان فعيل
بمعنى مفعول لحقته التا الفاصلة جوازا نحو جمل ركوب وناقة
ركوبة وانما لحقته وان لم يجر على الفعل فرقا بين المقصدين في
الوزن الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامراة جريح
بمعنى مجروحة والعلة ضد ما تقدم وشذ ملحفة جديدة بالتا
فانها بمعنى مجدودة ولحقتها التا فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقته
التا الفاصلة نحو امراة رحيمة وظريفة وانما لحقت فعيلا
بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما واختصت بفعيل
بمعنى فاعل لانه يجرى على الفعل لان الوصف من رحم وظرف
ياتى على فعيل اطرادا فصار كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول

فان قلت مررت بقبيلة بني فلان الحقت التا خشية الالتباس
بالمذكر لانك لم تذكر الموصوف المامون معه الالباس والوزن
الثالث مفعال بكسر الميم كمنحار يقال رجل منحار وامراة منحار
اى كثير النحر بالحاء المهملة وشذ ميقانة بالقاف والنون من اليقين
وهو عدم التردد يقال رجل ميقان لا يسمع شيا الا يقنه وامراة
ميقانة وانما لم تدخل التا الفاصلة هنا لانه صفة لا تجرى على فعل
ولانه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في اوله قاله ابن الانباري
والوزن الرابع مفعيل بكسر الميم كمعطير من العطر وشذ امراة
مسكينة لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على فقيرة وسمع
امراة مسكين على القياس حكاه سيبويه والوزن الخامس
مفعل بكسر الميم وفتح العين كمغشم بالغين والشين المعجمتين وهو
الذى لا ينتهى عما يريده ويهواه من شجاعته ومدعس بالدال
والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن بالرمح يقال
رمح يدعس به وعلة عدم لحاق التا في هذين الوزنين ما تقدم في
الثالث والى هذه الاوزان الخمسة اشار الناظم بقوله ولا يلي
فارقة فعولا الابيات الثلاثة وتاتى التا لفصل واحد من الجنس
الجامد الذى لا يصنعه مخلوق كتمرة وتمر بفتح المثناة فوق
وسكون الميم ولعكسه اى لفصل الجنس من واحده كجباة بفتح
الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكماة احمر وكماة بفتح
الكاف وسكون الميم وبفتح الهمزة وهى التى تميل الى الغبرة والسواد
وقول الموضح خاصة تخرج لسيارة وميارة فانهما جمعا سيار وميار
لا من اسما الاجناس لغلبة التانيث عليهما قال الله تعالى وجات سيارة
وعلى تقدير كونهما من اسما الاجناس فالقيد مصروف الى الجامد
وهذان مشتقان وتاتى التا لفصل الواحد من الجنس الذى يصنعه
المخلوق قليلا كلبن ولبنة وقد تكون التا لازمة فيما يشترك

فيه

فيه المذكر والمونث كربعة وهو المعتدل والمعتدلة من الرجال
والنسا لا بالطويل ولا بالقصير وتاتى التا عوضا من فا كعدة
واصلها وعد بكسر الواو فكرهوا ابتدا الكلمة بواو مكسورة فنقلوا
كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التا في غير محل
المعوض منه لان تا التانيث لا تقع صدرا وتاتى عوضا من عين كاقامة
ومن لام كسنة واصلها سنو او سنه بدليل قولهم في الجمع بالالف
والتا سنوات او سنهات فكرهوا تعاقب حركات الاعراب على الواو
لاعتلالها وعلى الها لخفائها فحذفوا الواو او الها وعوضوا منهما
التا في محل المعوض منه على القياس او عوضا من حرف زايد لمعنى
وهو يا النسب كاشعثى واشاعثه وازرقى وازارقة ومهلبى
ومهالبة نسبة الى اشعث وازرق ومهلب فالتا فيهن عوض
من يا النسب الا ترى انهما لا يجتمعان وانما يقال الاشعثيون
والاشاعثه وكذا الباقى او عوضا من حرف زايد لغير معنى وهو يا
مفاعيل كزنديق وزنادقة فالتا عوض من يا زناديق فاذا جى
باليا لم يجى بالتا بل يقال زناديق فاليا والتا متعاقبان هنا
قاله في شرح الكافية والزنديق هو الذى لا ينتحل دينا وقيل
هو الذى يظهر الاسلام ويخفى الكفر وتاتى التا للتعريب بالعين
المهملة اى تعريب الاسما الاعجمية كموازجة جمع موزج بفتح الميم
وسكون الواو وفتح الزاى بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب والقياس
موازج فدخلت التا في جمعه لتدل على ان اصله اعجمى فعرب والفرق
بين المعرب وغيره ان العرب اذا استعملت الاعجمى فان خالفت بين الفاظه
فقد عربته والا فلا وتاتى التا للمبالغة في الوصف كراوية للكثير
الرواية وانما انثوا المذكر لانهم ارادوا انه غاية في ذلك الوصف
والغاية مونثة ولتاكيدها اى المبالغة الحاصلة بغير التا كنسابة
وذلك لان فعالا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليها التا افادت

كنجة لتاكيد التانيث وتاتي التا للمبالغة لان التا للمبالغة تاكيدا المبالغة
لان افراد المونث باسم غير المذكر يفيد التانيث كعجوز واتان فكان
يكفي ان يقال نعج لانه يفيد التانيث بنفسه ودخول التا فيه
لتاكيد التانيث فصل لكل واحدة من الفي التانيث المقصورة
والممدودة اوزان نادرة ولا نتعرض لها في هذا المختصر لكون
الناظم لم يذكرها واوزان مشهورة في الاستعمال وتقدم في باب
ما لا ينصرف ان المقصورة اصل للممدودة فلذلك قدمها فمشهور
اوزان المقصورة اثنا عشر وزنا احدها فعلى بضم الاول وفتح
الثاني كارنى بالراء المهملة والبا الموحدة اسما للداهية بالدال
المهملة وجمعها دواه واعظمها الموت وادمى وشعبى بمعجمة فمهملة
فموحدة اسمين لموضعين قال جرير اعبدا حل في شعبى غريبا
الوما لا ابا لك واغترابا وزعم ابن قتيبة انه لا رابع لها في لسان
العرب ويرد عليه ارنى بالنون اسما لحب من البقل يجبن به اللبن
وجنفى بالجيم والنون والفا اسما لموضع وجعبى بالجيم والعين
المهملة والبا الموحدة اسما لعظام النمل جمع عظيم لا اعظم والمراد
به كبار النمل اللاتي يعضضن ولهن افواه واسعة قاله القالي
ورحبى بالراء والحا المهملين والبا الموحدة لموضع وحلكى بالحاء
المهملة لدويبة قال ابو علي الفارسي هي مقصورة حكاه عنه ابن جني
في القد وقد تبين من عدم اشتهارها ما ذكر ان عد الناظم لفعلى
في الاوزان المشهورة مشكل لانها من الاوزان النادرة بل قال
خطاب الماردي انها شاذة الوزن الثاني فعلى بضم الاول وسكون
الثاني اسما كان كبهمى بالبا الموحدة اسما لنبت قال الجوهري يقال
ابهمت الارض كثر بهماها او صفة لا مذكر لها كحبلى وما لها مذكر
نحو الطولى انثى الاطول او مصدرا كرجعى مصدر رجع الوزن الثالث
فعلى بفتحتين اسما كبردى بالموحدة لنهر بدمشق او مصدرا

كان مع

كمرطى

كمرطى بالطا المهملة لمشية او صفة كحيدى بالحاء والدال
المهملتين بينهما يا مثناة تحتانية يقال حمار حيدى اي يحيد
عن ظله اذا تخيل منه الوزن الرابع فعلى بفتح اوله وسكون
ثانيه بشرط ان يكون اما جمعا كقتلى جمع قتيل وجرحى جمع جريح
او مصدرا كدعوى مصدر دعا او صفة كسكرى وسيفى
مونثي سكران وسيفان للطويل فان كان فعلى اسما كارطى
وعلقى فالفه وجهان مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرف
قدر الالف للالحاق ومن منع قدرها للتانيث والارطى شجر
الرمل يدبغ به الاديم يقال اديم ماروط اي مدبوغ وقد تكون
ارطى افعل لانه يقال اديم مرطي حكاه في الصحاح والعلقى نبت
الوزن الخامس فعالى بضم اوله وتخفيف ثانيه كحبارى بالحا
المهملة والبا الموحدة والرا المهملة وسمانى بالسين المهملة
والنون لطائرين ذكرين او انثيين وفي الصحاح ان الحبارى
ليست للتانيث ويتوهم بفتح الهاء من صاحب الصحاح فانه
قد وافق على انه ممنوع الصرف ومنع الصرف دليل على ان الفه
للتانيث الوزن السادس فعلى بضم اوله وتشديد ثانيه
مفتوحا كسهمى بالمهملة للباطل والكذب وللهوا بين السما والارض
الوزن السابع فعلى بكسر اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه
كسبطرى بمهملات وموحدة ودفقى بالدال والفا والقاف
لضربين من المشي فالاول مشية فيها تبختر والثاني مشية
فيها تدفق واسراع الوزن الثامن فعلى بكسر اوله وسكون
ثانيه اما مصدرا كذكرى مصدر ذكر او ذكرى مما توافق فيه
كلمتان في ما عدا الف التانيث او جمعا وذلك شان حجلى بالحا
المهملة والجيم جمعا لحجل بفتحتين اسما لطائر وظربى بالظاء
المشالة والرا والبا الموحدة جمعا لظربان بفتح اوله وكسر

ثنائيه اسما الدوبية ولا ثالث لهما في الجموع وذلك معلوم
من عدم الاتيان معهما بالكاف ولكن ذكره تاكيدا الوزن الثامن
فعيلى بكسر اوله وثانيه مشددا نحو حثيثى بحا مهملة وثاءين
مثلثتين بينهما يا مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشئ اذا حض
عليه وخليفى بالخاء المعجمة والفا الخلافة وفي الاثر عن عمر رضى الله
عنه لولا الخليفى لأذنت وحكى الكسائى هو من خصيصا قومه
بالمد وهو شاذ وقياسه القصر كما مثل به في التسهيل الوزن
العاشر فعلى بضم اوله وثانيه وتشديد ثالثه ككفرى
بالفا والرا وفي القاموس انه مثلث الكاف والفا والكفرى والكافور
لوعا الطلع اى طلع النخل سمى بذلك لانه يكفره اى يستره وتغطيه
والشيبانى يجعله للطلع نفسه والفرا يجعله للطلع حين ينشق
قال القالى والاول هو الصحيح لان الاشتقاق يدل على صحته
وحذرى وبذرى بذالين معجمتين وراءين مهملتين وحا مهملة
في الاول وبا موحدة في الثانى وهما من الحذر والتبذير وقال
ابن ولاد البذرى بالذال المعجمة الباطل الوزن الحادى عشر
بضم اوله وفتح ثانيه مشددا كخلطى بالخاء المعجمة والطا
المهملة اسما للاختلاط يقال وقعوا في خليطى اذا اختلط عليهم
امرهم وقبيطى بالقاف والبا الموحدة والطاء المهملة اسما للناطف
الوزن الثانى عشر فعالى بضم اوله وتشديد ثانيه نحو شقارى
بالشين المعجمة والقاف والرا المهملة وخبازى بالخاء المعجمة والبا
الموحدة والزاى اسمين لنبتين وخضارى بالخاء والضاد المعجمتين
والرا المهملة اسما لطاير تنبيه نحو جنفى مما كان على وزن
فعلى بضم الفا وفتح العين ونحو خليفى مما كان على وزن فعيلى
بكسر الفا وتشديد العين المكسورة ونحو خليطى مما كان على وزن
فعيلى بضم الفا وتشديد العين المفتوحة ليس من الاوزان المختصة

بالمقصورة

بالمقصورة بدليل وجودها في اوزان الممدودة فالاول كما في
عشورا بضم العين المهملة وفتح الرا المهملة قوة الحما ومشيها
في اول رعدتها كما في القاموس زيادة على الصحاح والثانى كما في
خنبرا بكسر الفاء وتشديد الخاء المعجمة من الفخر والمخبراء الرجل
الفخر والثالث كما في دخيلاء بضم الدال المهملة وتشديد الخا
المعجمة ولم يحفظ بالمد غيره يقال هو عالم بدخيلاء امورك اى
بباطنها ومشهور اوزان الممدودة سبعة عشر وزنا احدها
فعلا بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كان لصحرا او مصدرا كرغبا
مصدر رغب بالرا المهملة والغين المعجمة او صفة كحمرا او ديمة
هطلاء والديمة بكسر الدال المهملة وسكون اليا المثناة تحت
قال ابو زيد هو المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق واقله ثلث
النهار او ثلث الليل والهطل تتابع المطر او جمعا في المعنى كطرفا
بالطا والرا المهملتين وبالفا ويضاف للغاية بالموحدة فيقال
طرفا الغابة وهى شجر ومنها اتخذ منبره صلى الله عليه وسلم
وفي القاموس انها اربعة اصناف منها الاثل الواحدة طرفاة
وطرفة وفي الصحاح قال سيبويه واحد وجمع والوزن الثانى
والثالث والرابع افعلا بفتح العين وافعلا بكسرها وافعلا
بضمها كقولهم يوم الاربعا بفتح البا وكسرها وضمها سمع فيه
الاوزان الثلاثة وهو اليوم المعروف وفي حاشية التسهيل
بخط مؤلفه اسم اليوم اربعا بفتح البا وكسرها وبفتح الهمزة
وضم البا عمود الخيمة وبضمهما موضع والوزن الخامس فعللاء
بفتح اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه كعقربا اسما لمكان والوزن
السادس فعالا بكسر الفا كقصاصا بقاف وصادين مهملتين
اسما للقصاص الوزن السابع فعللا بضم الاول والثالث
كقرفصا بقاف ورا وفا وصاد مهملة لنوع من القعود يقال قعد

القرفصاء اذا قعد على قدميه وامسّ الارض اليتيه الوزن
الثامن فاعولاء بضم الثالث كعاشوراء لعاشر المحرم وحكى
ابو عمرو الشيباني فيه القصر الوزن التاسع فاعلاء بكسر
الثالث كقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما
لاحد حجرة اليربوع وهو حيوان فوق الفارة يداه اقصر
من رجليه عكس الزرافة ومن اسماء حجرته ايضا غابيا ونافقا
الوزن الحادي عشر فعولاء كشيوخاء بالشين والخاء المعجمتين
للشيوخ وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط
الامر الوزن الثاني عشر فعالاء بفتح اوله وثانيه نحو براساء
بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين بمعنى الناس يقال ما
ادري اي البراساء هو اي الناس هو وبراكاء بالموحدة والراء
بمعنى البروك وهو ان يبتركوا البلم وينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا
رجالة وبراكاء كل شيء معظمه وشدته يقال وقع في براكاء
الامر وفي براكاء القتال اي في معظمه وشدته قال بشر ابن ابي
خازم ولا ينجي من الغمرات الا براكاء القتال او الفرار قالو كالفا
الوزن الثالث عشر فعيلاء بفتح اوله وكسر ثانيه نحو قريثاء
وكريثاء بمثلثتين وراءين مهملتين فيهما وبالقاف في الاول
نوعان من البسر بضم الموحدة وسكون المهملة قال الكسائي بسر
قريثاء ممدود وهو اطيب التمر بسرا وقال ابو الجراح تمر قريثا غير
ممدود الوزن الرابع عشر فعولاء بفتح اوله وضم ثانيه نحو دبوقاء
بالدال المهملة والباء الموحدة والقاف العذرة بفتح العين المهملة
وكسر الذال المعجمة الوزن الخامس عشر فعلاء بفتحتين كخنفقاء
بالخاء المعجمة والفاء والقاف اسما لموضع قال ابن الناظم في بعض
نسخ الشرح وانما هو بالجيم والنون والفاء كما هو الغالب في نسخ
ابن الناظم ونصبه وفعلاء كجنفاء اسم مكان ولا نظير له الا داثاء

٣ الوزن العاشر فعلياء بكسر الاول وسكون الثاني نحو كبرياء بمعنى التكبر صح

بفتح الدال

بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما للامة
وقرماء بالقاف والراء اسما لموضع ذكره في الصحاح في مادة
الفاء ولم يذكره في مادة القاف قال في القاموس في فصل الفاء
وقول الجوهري قرماء موضع سهو وانما هو بالقاف وقال في
فصل القاف وقرماء كجمزى ويمد موضع باليمامة لبني امرئ
القيس وموضع بين مكة والمدينة وعلى هذا التقرير فعد
الناظم لذلك في المشهور من اوزان الممدودة مشكل لانه
وزن نادر جدا وفي المحكم لابن سيده ان جنفاء بالجيم والنون
والفاء القصر موضع وانه بالمد ايضا موضع فذكره فيما
يختص بالمد مشكل الوزن السادس عشر فعلاء بكسر اوله وفتح
ثانيه نحو سيراء بالسين المهملة والياء المثناة تحت ثوب
مخلوط بحرير وقيل ما عمل من القز وقيل برد فيه خطوط صفر
وايضا نبت وايضا الذهب . الوزن السابع عشر فعلاء بضم
اوله وفتح ثانيه كخيلاء بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتية
الكبر والعجب هذا باب المقصور والممدود المقصور
هو الاسم المتمكن الذي حرف اعرابه الف لازمة كالفتى والعصا
بخلاف اذا ورأيت اخاك فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم
المتمكن الذي اخره همزة بعد الف زايدة ككساء ورداء بخلاف
اولاء وشاء فلا يسمى ممدودا قصر الاسماء ومدها ضربان
قياسي وهو وظيفة النحوي وسماعي وهو وظيفة اللغوي
وقد اعتنى اللغويون بهما حتى وضعوا في ذلك كتبا وضابط
الباب عند النحويين ليرجع اليه ان الاسم المعتل بالالف
ثلاثة اقسام احدها ما له نظير من الصحيح الاخر يجب فتح
ما قبل اخره قياسا وهذا النوع مقصور بقياس والى
ذلك اشار الناظم بقوله . اذا اسم استوجب من قبل الطرف

نحو وكان ذا نظير كالأسف • فلنظيره المعل الآخر ثبوت
قصر بقياس ظاهر وله أمثلة منها كونه مصدر فعل بكسر
العين اللازم نحو جوي جوى بالجيم وهوي هوى [illegible]
فإن نظيره من الصحيح الآخر فرح فرحا وبطر بطرا وأشر أشرا
وفتح ما قبل آخرها واجب مطرد لأن فعل اللازم قياس مصدره
فعل بفتحتين قال ابن عصفور وغيره تبعا لسيبويه والفرا
ومنه الغرا بالغين المعجمة المفتوحة والمد مصدر غري بكسر
الرا فهو غر وفي الصحاح في فصل الغين المعجمة والرا غري بالشي
بالكسر أي أولع به والاسم الغرا بالفتح والمد وأنشدوا لكثير
إذا قلت مهلا غارت العين بالبكى غراء ومدتها مدامع نهل
هذا قول ابن عصفور وموافقيه وفيما قاله نظر لأن أبا
عبيدة حكى عن خالد بن كلثوم غاريت بين الشيئين غراء
أي واليت بينهما ثم أنشد أي بيت كثير المتقدم وعلى قول
أبي عبيدة هذا فالمد قياسي كما سيأتي لأن غاريت غراء
بالكسر له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف كما قاتلت قتالا
ثم قال أبو عبيدة وغاريت فاعلت من غريت بالشي أغرى
وأنشد أبو عبيدة والجوهري أسلو بدل مهلا وفاضت بدل
غارت وحفل بدل نهل بضم النون وتشديد الها أي كثيرة
شابعة دل عليه رواية حفل بضم الحا المهملة والتشديد الفا
أي ممتلأة ولا يبعد عندي أن يقال الغراء بالفتح والمد اسم
مصدر كالكلام والسلام وقياس المصدر غرى بالقصر وما حكاه
أبو عبيدة من باب فاعل لا من باب فعل وكل استشهد بحسب
ما رواه وقد جزم الجوهري بأن الغرا بالفتح والمد اسم مصدر غري
والغرا بالكسر والمد مصدر غاريت واختلفوا في الغرا في بيت كثير
فابن عصفور يرى أنه بالفتح والمد وأبو عبيدة يرى أنه بالكسر والمد

وتابعه

وتابعه على ذلك الجوهري فلم يتواردا على محل واحد ومنها فعل
وفتح ثانيه جمعا لفعلة بكسر أوله وسكون ثانيه نحو فرية
وفرى بالفاء والرا الكذب ومرية ومرى بالرا الجدال
فإن نظيره من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف فيهما ومنها
فعل بضم أوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم أوله وسكون
ثانيه نحو دمية ودمى بالدال المهملة الصور المنقوشة في
الحائط ويطلق على الصور الجميلة على سبيل التشبيه ومدية
ومدى بالدال المهملة السكين وزبية وزبى بالزاي المضمومة
وسكون الموحدة الحفيرة تحفر للأسد وكسوة وكسى بالكاف
والسين المهملة فإن نظيرها من الصحيح حجة وحجج وقربة
وقرب بضم الحاء والقاف فيهما وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
لفعل وفعل في جمع ما كفعلة وفعلة ومنها اسم مفعول ما زاد
على ثلاثة نحو معطى من الرباعي ومقتفى من الخماسي ومستقصى
من السداسي فإن نظيرها من الصحيح مكرم ومحترم ومستخرج
بفتح ما قبل الآخر فهو القسم الثاني من أقسام المعتل بالألف
أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف وهذا النوع
ممدود بقياس وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وما استحق
قبل آخر ألف • فالمد في نظيره حتما عرف • وله أمثلة منها أن
يكون الاسم مصدرا لأفعل بسكون الفاء وفتح العين أو لفعل
بكسر الفا وسكون العين أوله همزة وصل فالأول كأعطى
إعطاء والثاني نحو ارتأى ارتئاء قال الجوهري ارتأى افتعل
من الراي والتدبير انتهى والأصل ارتاي ارتايا قلبت الياء في
الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي المصدر قلبت همزة
لتطرفها إثر ألف زائدة واستقصى الأمر استقصاء بتبعه
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • لمصدر الفعل الذي قد بدئا

بهمزة وصل كارعوى وكارتاى فان نظير ذلك اى نظير ما
كان مصدرا لافعل من الصحيح اكرم اكراما ونظير ما كان مصدرا
لافتعل ولا له همزة وصل من الصحيح اكتسب اكتسابا فانه من افتعل
واستخرج استخراجا فانه من استفعل ومنها ان يكون مفردا
لافعلة سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو او يا فالاول
نحو كساء واكسية والثاني نحو رداء واردية والاصل كساو
ورداى فان نظيره من الصحيح حمار واحمرة وسلاح واسلحة
ومن ثم اى من اجل ان افعلة حقها ان يكون جمعا للممدود ولا يكون
جمعا للمقصور قال الاخفش ارحية جمع رحى من اليائى
واقفية جمع قفى من الواوى من كلام المولدين لان رحى وقفا
مقصوران والرحى الطاحونة مونثة والقفا موخر العنق يذكر
ويونث واما قوله ومومن بن حكان التيمي في ليلة من جمادى
ذات اندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا والمفرد ندى
بالقصر فضرورة وقيل ليس بضرورة ولكنه جمع بالبنا للمفعول
ندى بالقصر على ندا بالمد كجمل وجمال بالجيم ثم جمع نداء
الممدود على اندية فاندية على هذا جمع الجمع وهذا القول يبعده
انه لم يسمع نداء جمعا ولو سمع لنقل واللازم منتف فالملزوم
كذلك ومنها ان يكون مصدرا الفعل بالتخفيف والفتح حال
كونه دالا على صوت كالرغا والثغا بضم المهملة والمثلثة
اولهما وفتح ثانيهما واعجامه والرغا صوت ذوات الخف والثغا
صوت الشاة من الضان والمعز فان نظيره من الصحيح الصراخ
او دالا على داء كالمشاء يقال مشى بطنه مشاء فان نظيره
من الصحيح الدوار بضم الدال وفي اخره را مهملة زاد في القاموس
فتح الدال قال وهو يشبه الدوران ياخذ في الراس والزكام
بضم الزاي القسم الثالث ان يكون لا نظير له من الصحيح نحو هذا

الحا بدل له قصر ومد بالسماع فمن المقصور سماعا الفتى
واحد الفتيان والسنى الضوء والثرى بالمثلثة التراب والحجى
بكسر الحا المهملة وبالجيم العقل وهو صفة يميز بها بين الحسن
والقبيح ومن الممدود سماعا الحرابة السن والسنا الشرف
بالشين المعجمة والثرا بالمثلثة لكثرة المال والحذا بكسر الحا
المهملة وبالذال المعجمة للنعل بالنون والعين المهملة والى ذلك
اشار الناظم بقوله والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل
كالحجا وكالحذا مسئلة اجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة
والى ذلك اشار الناظم بقوله وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه
كقوله لا بد من صنعا وان طال السفر وان تحنى كل عود
ودبر فقصر صنعا للضرورة وجواب الشرط محذوف اي لا
بد منه وتحنى من حنى ظهره اذا احدودب والعود بفتح العين المهملة
وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال وكسر الموحدة
من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة ودبورا اذا عقر ظهره وقوله
فهم مثل الناس الذي يعرفونه واهل الوفا من حادث وقديم
فقصر الوفا للضرورة وهو ممدود واراد ان هولاء القوم الذين
مدحهم مثل للناس يعرفونه ويضربون بهم مثلا في كل نوع من
انواع الخير وانهم مع هذا اهل الوفا بالعهود من حادث يتجدد
وقديم ماض ومنع الفرا قصر الممدود للضرورة فيما له قياس
يوجب مده نحو فعلاء افعل لان فعلاء تانيث افعل لا يكون
الا ممدودا فلا يجوز عنده ان يقصر للضرورة ورد بقول الاقيشر
فقلت لو باكرت مشمولة ۝ صفرا كلون الفرس الاشقر ۝
فقصر صفراء للضرورة وهي فعلى انثى افعل فلهذا لم يعتد
بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعا للناظم واختلفوا في جواز مد
المقصور للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله ۝

سيغنيني الذي اغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء بمد غنا
للضرورة مع انه مقصور وورد في الاختيار كقراءة طلحة بن مصرف
يكاد سنا برقه بالمد ووافقهم ابن ولاد وابن خروف ومنعه
البصريون وقالوا القراءة شاذة وقدروا الغنا في البيت
مصدر الغانيت لانه يقال غانيت غنا كما تلت قتالا لا
مصدر الغنيت غني كرضيت رضي وهو تعسف والى الخلاف
في ذلك اشار الناظم بقوله والعكس خلف يقع هذا باب
كيفية التثنية وهي جعل الاسم القابل لها دليل اثنين بزيادة
في اخره والاسم القابل للتثنية على خمسة انواع احدها الصحيح
وهو ما ليس اخره حرف علة كرجل وامراة والثاني المنزل
منزلة الصحيح وهو ما كان اخره يا او واوا قبلها سكون كظبي
ودلو والثالث المعتل المنقوص وهو ما كان اخره يا ساكنة
قبلها كسرة لازمة من المعرب كالقاضي والقاضية وهذه
الانواع الثلاثة يجب ان لا تتغير عن حالها في التثنية
رجلان وامراتان وظبيان ودلوان والقاضيان والقاضيتان
وشذ في تثنية الية بفتح الهمزة وخصية بضم الخا المعجمة
اليان وخصيان بحذف التا والقياس اليتان وخصيتان
قال عنترة متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك
وتستطارا والروانف بالرا والنون والفا اطراف الالية
وقيل اليان وخصيان ليسا تثنية الية وخصية المونثين
وانما هما تثنية الي وخصي المذكرين النوع الرابع المقصور
وهو ما اخره الف لازمة من المعرب وهو نوعان
ما تجب قلب الفه يا في التثنية وذلك في ثلاث مسائل احدها
ان تتجاوز الفه ثلثة احرف بان تكون رابعة كحبلى وحبليان
وملهى وملهيان بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به او

خامسة

خامسة كمعطى ومعطيان او سادسة كمستدعى ومستدعيان
وشذ قولهم في تثنية قهقرى وهو الرجوع الى خلف وخوزلى
بفتح الخا المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي وهي مشية فيها تثاقل
وقيل مشية تبختر قهقران وخوزلان بالحذف للالف دون
قلبها يا المسئلة الثانية ان تكون الالف ثالثة مبدلة من يا
كفتى قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان بقلب الالف يا
وشذ في تثنية حمى بكسر الحا المهملة حموان بالواو حكاه الفرا
مع ان الفه مبدلة من يا تقول حميت المكان حماية والقياس حميان
المسئلة الثالثة ان تكون الالف غير مبدلة من شي وهي
المجهولة الاصل وقد اميلت كمتى لو سميت بها قلت في تثنيتها
متيان اما قلب الالف في الجميع فلان علامة التثنية لابد من فتح ما
قبلها وما آخره الف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولا
يمكن حذف الالف لالتباس المثنى بالمفرد عند الاضافة واما وجه
قلبها يا في المسئلة الاولى فبالحمل على الفعل لان التصريف في الاسم
محمول عليه في الفعل وانت لو ثنيت فعلا مما زاد على الثلاثة لقلبت
الالف الى اليا سوا كان اصلها الواو ام لا واما المسئلة الثانية
فهي من الرجوع الى الاصل واما في المسئلة الثالثة فلان الامالة
انما تحصل بنحو الالف الى اليا فردت اليها في التثنية والى هذه
المسائل الثلاث اشار الناظم بقوله اخر مقصور تثني اجعله يا ان
كان عن ثلاثة مرتقيا كذا اليا الذي اصله نحو الفتى والجامد
الذي اميل كمتى والنوع الثاني من نوعي المقصور ما يجب قلب الفه
واوا وذلك في مسئلتين احدهما ان تكون مبدلة من واو ولم
يتجاوز ثلاثة احرف كعصا وعصوان وقفا وقفوان ومنا بالتخفيف
ومنوان وهو لغة في المن بالتشديد الذي يوزن به قال الشاعر
وقد اعددت للعذال عندي عصا في راسها منوا حديد وشذ قولهم

أي تثنية رضًا رضيان بالياء مع انه من الرضوان وقاس عليه
الكسائي وأجيب بانه نادر لا يقاس عليه . المسئلة الثانية من
المسئلتين ان تكون الالف غير مبدلة من شي ولم تمل نحو لدا وإذا
تقول اذا سميت بهما ثم ثنيتهما لدوان وإذوان وانما قلبت
الالف في هاتين المسئلتين واوا لان التثنية ترد الاشيا الى اصولها
وعدم الامالة دليل على عدم ملاحظة اليا والى هاتين المسئلتين
اشار الناظم بقوله . في غير ذا تقلب واوا الالف . واولها ما كان
قبل قد الف . والنوع الخامس الممدود وهو ما كان اخره همزة قبلها
الف زايدة وهو اربعة انواع احدها ما تجب سلامة همزته وهو
ما همزته اصلية كقُرّاء بضم القاف وتشديد الرا المهملة و
وُضّاء بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة تقول في تثنيتهما قراآن
ووضاآن بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واوا والى ذلك اشار
الناظم بقوله وغير ما ذكر صحح والقرا الناسك والوضا الوضيء
الوجه ماخوذان من قرا ووضا وانما لم تقلب الهمزة فيهما لقوتها
بالاصالة وعدم انقلابها عن غيرها النوع الثاني ما يجب تغيير
همزته بقلبها واوا وهو ما همزته بدل من الف التانيث كحمرا
عند الجمهور وحمراوان وانما قلبت هنا لان بقاءها على صورتها يودي
الى وقوع همزة بين الفين وذلك كتوالي ثلاث الفات واختير قلبها
واوا لبعد شبهها بالالف لان اليا تشبه الالف في وقوع كل منهما
للتانيث قاله المبرد وهو منقوض بعطايا والاجود ان يقال انما
واوا حملا على النسب لان التثنية وجمعي التصحيح والنسب تجري مجرى
واحدا قاله الشاطبي والى هذا اشار الناظم بقوله ونحو حمرا
بواو ثنيا وزعم السيرافي انه اذا كان قبل الفه واو وجب تصحيح
الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما الا الالف فتقول في عشوا
بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي لا تبصر ليلا وتبصر

نهارا عشواآن بالهمزة وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين .
التصحيح والقلب واوا وشذ عند الفريقين حمرايان بقلب الهمزة
وشذ قرفصان في تثنية قرفصا بضم القاف وسكون الرا وضم الفا
بعدها صاد مهملة ضرب من القعود وخنفسان تثنية خنفسا بضم
الخا المعجمة وسكون النون قال الجوهري وفتح الفا ومقتضى الضيا
ضمها ومقتضى القاموس جوازهما وسينها مهملة دويبة سودا
وعاشوران تثنية عاشورا العاشر او التاسع من المحرم قاله
في القاموس بحذف الالف والهمزة معا والى ذلك اشار الناظم
وما شذ على نقل قصر النوع الثالث ما يترجح فيه التصحيح وهو
اقرار الهمزة على حالها على الاعلال وهو قلب الهمزة واوا وهو ما همزته
بدل من اصل نحو كساء وحياء بالحا المهملة واليا المثناة التحتانية
اصلهما كساو وحياي قلبت الواو واليا فيهما همزة لتطرفهما اثر الف
زايدة وانما ترجح التصحيح لان فيه اقرارا للحرف على صورته الاصلية
بخلاف الاعلال وشذ كسايان بابدال الواو ياء على الوجهين
النوع الرابع ما يترجح فيه الاعلال وهو قلب الهمزة واوا على
التصحيح وهو عدم القلب وهو ما همزته بدل من حرف الالحاق
كعلباء بكسر العين المهملة وسكون اللام وبالبا الموحدة عصبة
في العنق صفراء قال ابو النجم . تمر في الحلق على علباته وقوباء
بضم القاف وسكون الواو وبالبا الموحدة دا معروف يتقشر
ويتسع يعالج بالريق اصلهما علباي وقوباي بيا زايدة فيهما
لتلحقهما بقرطاس بكسر القاف وسكون الرا وهو ما يكتب فيه
او يرمى اليه وقرناس بضم القاف وسكون الرا بعدها نون فسين
مهملة سنه الانف تتقدم من الجبل ثم ابدلت اليا فيهما همزة لتطرفها
اثر الف زايدة فعلبا ملحق بقرطاس وقوبا ملحق بقرناس وانما
ترجح الاعلال على التصحيح فيهما تشبيها لهمزتهما بهمزة حمراء من جهة ان

كلا منهما بدل من حرف زايد غير اصل وزعم الاخفش وتبعه ابو
موسى الجزولي ان الارجح في هذا الباب ايضا التصحيح على الاعلال
وان سيبويه انما قال ان القلب في علبا اكثر منه في كسا مع اشتراكهما
في العلة فلذلك قال الناظم ونحو علبا كسا وحيا بواو وهمز من غير
ترجيح هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم ويسمى
الجمع الذي على هجاءين وهما الواو والنون نصبا وجرا ويسمى ايضا
الجمع الذي على حد المثنى اي على طريقة المثنى لانه اعرب بحرفين
الواو واليا وسلم فيه بنا الواحد وختم بنون زايدة تحذف للاضافة
كما ان المثنى عرب بحرفين الالف واليا وسلم فيه بنا الواحد وختم
بنون زايدة تحذف للاضافة واعلم انه يحذف لهذا الجمع المذكر
السالم يا المنقوص وكسرتها التي قبلها فتقول في جمع القاضي
مما ياوه اصلية والداعي مما ياوه منقلبة عن واو القاضون
والداعون والاصل فيهما القاضيون والداعيون حذف ضمة
اليا للاستثقال ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين وحذفت
الكسرة التي كانت قبل اليا لئلا يلزم قلب الواو يا لوقوعها ساكنة
اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت
استثقلت الضمة على اليا فيهما فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب
حركة ما قبلها ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين ويحذف لهذا الجمع
الف المقصور دون فتحتها التي قبلها فتقول في جمع موسى علما
الموسون والاصل الموساون حذفت الالف لالتقا الساكنين
وابقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة واليه اشار الناظم
بقوله واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملا والفتح
ابق مشعرا بما حذف وذهب الكوفيون الى قلب الفتحة ضمة
فيما الفه زايدة فاجازوا في جمع موسى موسون وموسون بفتح
السين وضمها فالفتح بنا على ان وزنه مفعل والفه اصلية من

اوسيت راسه اذا حلقته فالموسى والضم بنا على ان وزنه فعلى والفه
زايدة من ماس راسه موسا حلقه واتفق الجميع على بقا الفتحة
فيما الفه منقلبة عن اصل يا او واو فتقول المغنون والاعلون
وفي التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين واصلهما
الاعليون والمصطفيين حركت ياءهما المبدلتان من واو وفي الاصل
لانهما من العلو والصفوة وانفتح ما قبلهما فقلبا الفين ثم حذفا
لالتقا الساكنين وبقيت الفتحة قبلهما دليلا عليهما ويعطى همزه
في جمعه جمع المذكر السالم ما يعطى في التثنية من وجوب التصحيح فيما
همزته اصلية من وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من الف
التانيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من الف الالحاق او بدل
من اصل فتقول في جمع وضا وقرا وصفين لمذكر وضاون وقراون وُون
بالتصحيح وسلامة الهمزة لاصالتها وتقول في جمع حمرا علما لمذكر
عاقل حمراوون بالواو لان همزته بدل من الف التانيث واحترز
بقوله علما لان حمرا صفة لا تجمع جمع السلامة ويجوز الوجهان التصحيح
والاعلال في نحو علبا وكسا علمين لمذكرين عاقلين فتقول علباون
وكساؤن بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واوا لانها
في علباء للالحاق بقرطاس وفي كسا بدل من اصل وفي الارجح من
الوجهين الخلاف السابق بوجهيه والتقييد بالعلمية شرط
لصحة الجمع هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المونث
السالم من التغيير يسلم في هذا الجمع المونث السالم ما سلم في
التثنية لان التثنية وجمع السلامة اخوان فتقول في جمع هند
علما لمونث هندات بزيادة الف وتا كما تقول في تثنيتها هندان
بزيادة الف ونون من غير حذف شي منهما الا ما ختم بتا التانيث
فان تاءه تحذف في الجمع بالالف والتا لئلا تجمع بين علامتي تانيث
وتسلم في التثنية لفقد العلة المذكورة تقول في جمع مسلمة

مسلمات ولا تقول مسلمتات لما مر وتقول في تثنيتها مسلمتان
باثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذفها للالباس بتثنية المذكر
وجمع المقصور والممدود بتغيير فيه ما تغير في التثنية تقول
في جمع المؤنث بالف التانيث المقصورة حبليات بالياء المثناة
التحتانية وبالممدودة صحراوات بالواو كما تقول في تثنيتها
حبليان بالياء وصحراوان بالواو وانما قلبوا المقصورة ياء
لانهم لا يجمعون بين العلمين والحذف متعذر لان الكلمة تبنت عليها
وخصت بالقلب الى الياء لان الياء يؤنث بها كتقومين وانما قلبوا
الممدودة واوا لان بقاها يؤدي الى اجتماع ثلاث الفات فان
الهمزة من مخرج الالف وخصت بالقلب واوا لان الياء قريبة من
الالف فلو قلبت ياء لادى الى اجتماع ثلاث الفات واذا كان ما
قبل التاء الدالة على التانيث في المفرد حرف علة اجريت عليه اى
على حرف العلة بعد حذف التاء ما يستحقه من تصحيح والاعلال
لو كان اخرا في اصل الوضع قبل مجي تا التانيث فتقول في جمع
نحو ظبية وغزوة ظبيات وغزوات بسلامة حرف العلة وهو
الياء والواو من القلب الفا لسكون ما بعدها وتقول في جمع نحو
مصطفاة وفتاة بالفاء والتاء المثناة فوق مصطفيات وفتيات
بقلب الالف ياء فيهما رجوعا الى الاصل في فتاه ولزيادتها على
الثلاث في مصطفاه لانها من الصفو قال الله تعالى ولا تكرهوا
فتياتكم على البغاء وتقول في جمع قناة بالقاف والنون وهي الرمح
والحفيرة قنوات بالواو ردا الى اصلها لانها ثالثة وتقول في جمع
نباءة بفتح النون والباء الموحدة وبعدها الف زايدة فهمزة بدل
من واو وقال الجوهري النبوة والنباءة ما ارتفع من الارض وضبطها
الشيخ عبد القادر المكي بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة
فتا تانيث الصوت الخفي انتهى وفيه نظر نباءات باقرار الهمزة ونباوات

بقلبها

بقلبها واوا لما مر من ان ما همزته بدل من اصل يجوز فيه التصحيح
والاعلال وتقول في نحو بناءة بفتح الموحدة وتشديد النون
مؤنث بناء بناءات وبنايات لان الهمزة فيه بدل من يا لانه من بنى
يبني وتقول في نحو قراءة بضم القاف وتشديد الراء وهي الناسكة
قراءات بالهمزة لا غير لما مر من ان الهمزة الاصلية تجب سلامتها
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان جمعته بتاء والف فالالف اقلب
قلبها في التثنية وتاء ذي التا الزمن تنحية فصل اذا كان المجموع
بالالف والتاء اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها
فان كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه اتباعا للفتح فانه سواء في
ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاء واللام او احدهما مؤنث بالتاء
والمعنى نحو سجدة ودعد علم امراة تقول في جمعها بالالف
والتاء سجدات ودعدات بفتح عينهما قال الله تعالى كذلك يريهم
الله اعمالهم حسرات عليهم بفتح السين جمع حسرة بسكونها وقال
عبد الله بن عمرو العرجي بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي
منكن ام ليلى من البشر بفتح الباء الموحدة جمع ظبية بسكونها والقاع
المستوي من الارض وليلاي بالاضافة الى يا المتكلم مبتدا اسقط
منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بام ومنكن خبر المبتدا وعدل
من الاضمار الى التصريح باسمها ثانيا للاستلذاذ واما قوله وهو
اعرابي من بني عذرة وحملت زفرات الضحى فاطقتها وما لي بزفرات
العشي يدان بتسكين الفاء من زفرات في الموضعين فضرورة حسنة
لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير كقوله
يا عمرو يا ابن الاكرمين نسبا بسكون السين واذا فعلوا ذلك في
الافراد ففي الجمع اولى والزفرات من زفر يزفر اذا اخرج نفسه
بانين وانما اضاف الزفرات الى وقتي الضحى والعشي لان من عادة
المتيم ان يقوى بدا الهيام في هذين الوقتين وان كان الاسم المسنون في

للشروط الخمسة مضموم الفا نحو خطوه وجمل بالجيم علم امراة
او مكسورها نحو كسرة وهند بجاز لك في عينها الفتح والاسكان
مطلقا عن القيد الاتي والاتباع لحركة الفا ان لم تكن الفا
مضمومة واللام يا كدمية بالدال المهملة واليا المثناة تحت
وهي الصورة من العاج وزبية بالزاي والبا الموحدة واليا المثناة
تحت وهي حفرة للاسد فيقال في جمعها دميات وزبيات بفتح
عينهما واسكانها واذا صحت لم تقلب اليا الفا لئلا يلتقي ساكنان
وامتناع الاتباع فيهما لثقل اليا بعد الضمة ولا مكسورة واللام
واو كذروه بكسر الذال المعجمة وقد تضم وبسكون الرا اعلى السنام
ورشوه بكسر الرا على احدى اللغات الثلاث وسكون الشين
المعجمة وهي الجعل فلا يقال في جمعها ذروات ورشوات بكسر
عينهما اتباعا للفا منهما لثقل الواو بعد الكسرة وشذ جروات بالكسر
في الرا اتباعا للجيم جمع جروه بكسر الجيم على احدى اللغات الثلاث
وبسكون الرا الانثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثا
والى ذلك اشار الناظم بقوله والسالم العين الابيات الاربعة
ويمتنع التغيير في العين في خمسة انواع لم يستوف الشروط
الخمسة احدها فاقد الثلاثة نحو زينبات وسعادات لانهما
رباعيان لا ثلاثيان النوع الثاني فاقد الاسمية المقابلة للوصفية
نحو ضخمات بالضاد والخا المعجمتين جمع ضخمة وهي الغليظة وعبلات
بفتح العين وسكون الموحدة جمع عبلة وهي التامة الخلق لانهما
وصفان لا اسمان وشذ كهلات بالفتح في الها جمع كهلة وهي التي
جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة ولا
ينقاس فتحه خلافا لقطرب النوع الثالث فاقد سكون العين
نحو شجرات بفتح الجيم وسمرات بضم الميم ونمرات بكسر الميم
لانهن محركات الوسط ومفردهن شجرة وسمرة ونمرة بالنون انثى

النمر

النمر نعم يجوز الاسكان تخفيفا في نحو سمرات مما كانت عينه مضمومة
ونمرات مما كانت عينه مكسورة كما كان الاسكان جايزا تخفيفا
في المفرد نحو سمرة ونمرة باسكان الميم فاستصحب مع الجمع لان
ذلك الاسكان حكم تجدد له حالة الجمع حتى يقال ان التغيير
حاصل بسبب الجمع النوع الرابع فاقد صحة العين نحو جوزات
من الواوي وبيضات من اليائي مما قبل حرف العلة فيه فتحة
فلا تغيير لاعتلال العين قال الله تعالى في روضات الجنات
بسكون الواو وهذيل تحرك ذلك بالفتح ولم تستثقل فتحة
عين المعتل لعروضها عندهم وعليه قراءة بعضهم ثلاث عورات
بفتح الواو وقول الشاعر الهذلي في مدح جمله اخو بيضات
رايح متاوب رفيق بمسح المنكبين سبوح بفتح اليا من بيضات
يقول جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير
ليلا ونهارا ليصل اليها والرايح من الرواح وهو الذهاب
والمتاوب من تاوب اذا جا اول الليل والرفيق بمسح المنكبين
هو العالم بتحريكهما في السير والسبوح حسن الجري وبقي من
المعتل ضرب آخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا وقبله حركة
تجانسه نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وهذيل
تفتحه في جميع الباب قاله في المصباح واتفق جميع العرب على
الفتح في عيرات جمع عير بكسر العين المهملة وسكون اليا المثناة
وبالرا وهي الابل التي تحمل الميرة بكسر الميم وسكون اليا المثناة
تحت الطعام وهو شاذ في القياس لانه مونث بدليل ولما فصلت
العير فهو كبيعة وبيعات فحقه الاسكان واختلف الناس
في عيرات اختلافا كثيرا وحاصله هل هي بكسرة ففتحة او بفتحتين
على قولين والاول قول الجمهور ثم اختلفوا في المفرد فقال اكثرهم
عير بكسرة اصلية اسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تعير اي تذهب

ح واحد النعام

وبحى وقيل عير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسير لعير بالفتح
بالفتح وهو الحمار كسقف وسُقُف ثم فعل به ما فعل ببيض من
قلب الضمة كسرة قالوا واصل القافلة قافلة الحجيز ثم توسعوا
فاطلقوها على كل قافلة والقول الثانى اختلف القائلون
ايضًا على قولين احدهما للمبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار الثانى
لتلميذه ابى اسحاق وهو انه جمع عير وهو الذى فى الكتف او القدم
فقيل له اذ ذلك مؤنث قال نعم فان يونس قال كل شيئين منفصلين
فى الانسان مؤنثان كاليدين والرجلين النوع الخامس فاقد
عدم الادغام نحو حجات جمع حجة بفتح الحا المرة من الحج وحجات
جمع حجه بكسر الحا للهيئة من الحج وحجات جمع حجة بضم الحا للدليل
فلا تغير العين عن سكونها لادغام عينه فلو حرك انفك ادغامه
مكان يثقل فيفوت فائدة الادغام هذا باب جمع
التكسير ويفارق جمع السلامة فى اربعة اشيا احدها ان جمع
السلامة مختص بالعقلا والتكسير لا يختص والثانى انه يسلم
فيه بنا المفرد ولا يسلم فى التكسير والثالث انه يعرب بالحروف
وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة
لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله ابو البقا وجمع التكسير لفظا
هو ما تغير فيه صيغة الواحد اما بزيادة ليست عوضا من
شئ من غير تبديل شكل كصنو للمفرد وصنوان لجمعه قال فى الصحاح
اذا خرج نخلتان او ثلاث من اصل واحد فكل واحدة منهن صنو
والاثنتان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف زيدون
فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين او بنقص
من غير تبديل شكل كتخمة بضم التا وفتح الخا المعجمة للمفرد وتخم
لجمعه او بتبديل شكل من غير زيادة ولا نقص كاسد بفتح الهمزة
والسين للمفرد واُسْد بضم الهمزة وسكون السين لجمعه او بزيادة

وتبديل

وتبديل شكل كرجال ورجل او بنقص وتبديل شكل كرسل ورسول
او بهن اى بالنقص والزيادة وتبديل الشكل كغلمان وغلام
فان غلمانًا زيد فى اخره الف ونون ونقص منه الالف الواقعة
قبل الميم وبعد اللام فى غلام وتبدل شكله بكسر فائه واسكان
عينه هذا تقسيم ابن مالك واعترض بانه لا تحرير فيه لان
صنوانا من باب زيادة وتبدل شكل وتخما من باب نقص وتبدل
شكل لان الحركات التى فى الجمع غير الحركات التى فى المفرد قاله المرادى
ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرى تقدير
التغيير كما يؤخذ من كلامه الآتى والمشهور تقسيم التغيير الى
قسمين لفظى وتقديرى فاللفظى ما تقدم والتقديرى نحو فلك
ودلاص وهجان ومذهب سيبويه ان فلكا واخواته جموع تكسير
يقدر فى فلك زوال ضمة الواحد وتبديلها بضمة مشعرة بالجمع
ففلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبدن وكذا القول
فى اخواته والباعث له على ذلك انهم قالوا فى تثنيته فلكان فعلم
انهم يقصدوا به ما قصد بجنب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره
حين قالوا هذا جنب وهذان جنب وهؤلا جنب والفارق عنده
بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها
وقال ابن مالك فى باب امثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعنى
باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير والتغيير اللفظى
له سبعة وعشرون بنا منها اربعة موضوعة للعدد القليل
وهو من الثلاثة الى العشرة بدخول العشرة على القول بدخول
الغاية فى المغيا ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان
اولى وهى افعُل بضم العين كاكلب جمع كلب وافعال كاجمال
بالجيم جمع جمل وافعلة بكسر العين كاحمرة جمع حمار وفعلة بكسر
الفا وسكون العين كصبية جمع صبى وخصت هذه الاوزان الاربعة

بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو اكيلب واجيمال واجيمع وصبية
بخلاف غيرها من الجموع فانها ترد الى واحدها في التصغير وتصغير
الجمع يدل على التقليل واليها اشار الناظم بقوله افعلة افعل
ثم فعلة ثمت افعال جموع قلة وليس من جموع القلة فُعَل بضم الفا
وفتح العين كغرف ولا فِعَل بكسر الفا وفتح العين كنعم ولا افعله
بكسر الفا وفتح العين كقردة خلافا للفرا ثلاثة وعشرون
موضوعة للعدد الكثير وهو ما جاوز العشرة وسيأتي قريبا
وقد يستغني ببعض ابنية القلة عن بنا الكثرة وضعا او
استعمالا اتكالا على القرينة قاله في التسهيل قال الشاطبي وحقيقة
الوضع ان تكون العرب لم تضع احد البنائين استغنا عنه بالآخر
والاستعمال ان يكون وضعتهما معا ولكنها استغنت في بعض المواضع
عن احدهما بالآخر انتهى فالاول كارجل جمع رجل بسكون الجيم و
اعناق جمع عنق وافئدة جمع فؤاد قال الله تعالى وارجلكم الى
الكعبين فاضربوا فوق الاعناق وافئدتهم هواء فاستغني
ببنا القلة عن بنا الكثرة لانها لم يستعمل لها بنا كثرة والثاني
كاقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة اقلام والمقام مقام مبالغة
وتكثير قطعا وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له وزن كثرة
وهو قلام وقد يعكس فيستغني ببعض ابنية الكثرة عن بنا القلة
وضعا او استعمالا اتكالا على القرينة فالاول كرجال جمع رجل
بضم الجيم وقلوب جمع قلب وصردان بكسر الصاد جمع صُرَد بضم الصاد
وفتح الرا اسما لطائر تقول خمسة رجال خمسة قلوب معهم خمسة
صردان فيستغني بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه وليس منه
اي من هذا القسم وهو ما لم تضع العرب له بنا قلة ما مثل به الناظم
وابنه من قولهم في جمع صفاة وهي الصخرة الملساء صُفِيّ بضم الصاد
وكسر الفاء وتشديد اليا لقولهم في جمع قلتها حكاه الجوهري اصفاء

وغيره بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب له بنا قلة
ولكنها استغنت ببنا الكثرة عنه كقوله تعالى يتربصن بانفسهن
ثلاثة قروء فيفسر ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله
صلى الله عليه وسلم دعي الصلاة ايام اقرائك وعلى ذلك عمل قول
الناظم وبعض ذي بكثرة وضعا يفي كارجل والعكس جا كالصفي
البنا الاول من ابنية القلة افعُل بضم العين وهو جمع لنوعين
كل منهما لجمعه شروط احدها فَعْل بفتح الفا وسكون العين
حال كونه اسما لا صفة صحيح العين لا معتلها سواء الصحيح لامه
ام اعتلت باليا ام بالواو ليست فاؤه واوا كوعد ولا لامه
مماثلة لعينه كرق وذلك نحو كلب واكلب وظبي واظب
وجرو واجر واصلهما اظبي واجرو بضم البا والرا فقلبت
ضمتهما كسرة والواو في اجرو يا وحذفت اليا الاصلية في اظبي
والمنقلبة في اجر على حد الحذف في قاض وغاز بخلاف نحو ضخم
فلا يجمع على افعل فانه صفة وانما قالوا اعبد جمع عبد مع انه
صفة لغلبة الاسمية قاله ابن مالك وبخلاف نحو سوط وبيت
فلا يجمعان على افعل لاعتلال العين بالواو في الاول واليا في
الثاني وشذ قياسا لا سماعا اعين جمع عين قال الله تعالى
واعينهم تفيض من الدمع وشذ قياسا وسماعا اثوب جمع ثوب
واسيف جمع سيف قال معروف بن عبد الرحمن او حميد بن ثور
على خلف لكل دهر قد لبست اثوبا حتى اكتسى الراس قناعا
اشيبا والقياس اثوابا او ثيابا وقال اخر كانهم اسيف
بيض يمانية عضب مضاربها باق الاثر والقياس سيوف
او اسياف والبيض بكسر البا جمع ابيض ويمانية نسبة الى يمان
وعضب قاطع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر
من طرفه والاثر بضم الهمزة والثا المثلثة اثر الجرح يبقى بعد البرء

قاله العيني وشذ اوجه جمع وجه لان فاءه واو وشذ اكف
جمع كف لان لامه مماثلة لعينه ويحفظ افعل في ثمانية اوزان
فعل كذئب اسما وجلف صفة وفعله بكسر الفا اسما كنعمة وصفة
كشدة وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم اوله
وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمتين كعنق وفعل بفتحتين
كجبل وفعله بفتحتين كالمة وفعل بفتحة فضمة كضبع ثلاثة
امثله في مفتوح الفا وثلاثة في مكسورها واثنان في مضمومها
والجميع انما يقع في الاسما الا فعلا بكسر اوله وسكون ثانيه و
مؤنثه فيقع فيها وفي الصفات النوع الثاني مما يجمع على
افعل الرباعي المونث بلاعلامة الذي قبل اخره مدة الف او يا
سوا فتح اوله او كسر او ضم فالمفتوح كعناق انثى الجدي والمكسور
نحو ذراع بالذال المعجمة والمضموم نحو عقاب طاير معروف
واليا نحو يمين فتقول في جمعها اعنق واذرع واعقب وايمن
وشذ افعل في نحو مكان وشهاب وغراب وحنين من المذكر
فخرج بالرباعي نحو دار ونار فادور وانور ليس مطرد عند سيبويه
وخرج بالتانيث نحو حمار وعمود ورغيف وبلاعلامة نحو سحابة
ورسالة وبمدة قبل الاخر نحو زينب والى هذين النوعين اشار
الناظم بقوله لفعل اسما صح عينا افعل وللرباعي اسما ايضا يجعل
ان كان كالعناق والذراع في مد وتانيث وعد الاحرف البناء
الثاني من ابنية القلة افعال وهو جمع لاسم ثلاثي لا يستحق
افعل السابق اما لانه على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه
ولكنه معتل العين باليا او بالواو نحو سيف واسياف وثوب
واثواب او لانه على غير فعل بفتح الفا وسكون العين فتشمل
ثمانية اوزان ثلاثة مع فتح الفا نحو جمل ونمر وعضد وثلاثة
مع كسرها نحو حمل وعنب وابل واثنان مع ضم الفا نحو قفل وعنق

فتقول

فتقول في جمعها اجمال واتمار واعضاد واحمال بالمهملة واعنا
وآبال بابدال الهمزة الثانية الفا واقفال واعناق والى
ذلك اشار الناظم بقوله وغير ما افعل فيه مطرد من الثلا في
اسما بافعال يرد ولكن الغالب في فعل بضم الاول وفتح الثاني
ان يجي جمعه على فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه كصرد بالصاد
والرا المهملتين وهو طاير ضخم الراس يصطاد العصافير
قيل وهو اول طاير صام لله وجرذ بالجيم والرا والذال المعجمة
قال الجوهري ضرب من الفار ونغر بالنون والغين المعجمة والرا
المهملة جمع نغرة قال الجوهري كهمزة وهو طاير كالعصافير
حمر المناقير وخزز بخا معجمة وزاين معجمتين قال الجوهري
ذكر الارانب فيقال في جمعها صردان وجرذان ونغران وخزان ن
واليه اشار الناظم بقوله وغالبا اغناهم فعلان في فعل كقولهم
صردان وشذ نحو ارطاب جمع رطب كما شذ في فعل المفتوح
الفا الصحيح العين الساكنها نحو احمال جمع حمل بفتح الحا المهملة
وسكون الميم وافراخ جمع فرخ بالفا والرا والخا المعجمة واحبار
جمع حبر بالحا المهملة والبا الموحدة وازناد جمع زند بالزاي
المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذي يقدح
به النار والزندة هي السفلى قال الله تعالى واولات الاحمال
اجلهن ان يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح لما في البطن وبالكسر
لما يحمل على الظهر وبالوجهين حمل النخل قاله الفرا وقال تعالى
اتخذوا احبارهم وقال الحطيئة بضم الحا وفتح الطا المهملتين
وفي آخره همزة تصغير حطاة بفتح الحا وسكون الطا وهي الضرطة
والحطاة ايضا الصرعة يقال حطات الرجل اذا صرعته
بالارض واختلف في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لانه
ضرط في يوم بين قوم فقيل له ما هذا فقال حطيئة وقيل لانه

كان محطوط الرجل والرجل المحطوءة هي التي لا أخمص لها واسمه
جرول بن اوس ويكنى ابا مليكة قاله ابن السيد ماذا تقول
لافراخ بذي مرخ ، زغب الحواصل لا ما ولا شجر ، يخاطب بذلك
عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان قد سجنه واراد بالافراخ
بالخا المعجمة الاولاد وهو محل الاستشهاد والقياس في جمع
فرخ افراخ او فراخ ومرخ بفتح الميم والرا والخا المعجمة واد
كثير الشجر قريب من فدك وزغب بضم الزاي وسكون الغين
المعجمة من الزغب وهو الشعرات الصفر على ريش الفرخ والحوا صل
جمع حوصلة الطير واراد ما قولك في اولاد صغار جدا لا ما
عندهم ولا شجر اذ اشكو اليك حالهم وقال اخر وهو الاعشى
وجدت اذا اصلحوا خيرهم وزندك اثقب ازنادها وقياسه
ازند وسمع ايضا فعل وافعال في شكل وسمع ولغط ولحظ
ونحل وراي ورأد وهو اصل اللحيين وسطل وجفن ولحن
ونجد وفرد وجلد والف وانف وثلج وليس منه افنان من قوله
تعالى ذواتا افنان انما هو جمع فنن وهو الغصن فاما الفن
وهو النوع فجمعه فنون على القياس كصك وصكوك البنا
الثالث من ابنية القلة افعلة بكسر العين وهو جمع لاسم مذكر
رباعي بمدة الف او واو او يا قبل الحرف الاخر سوا اكان مفتوح
الفا او مكسورها او مضمومها فالالف مع فتح الفا نحو طعام
ومع كسرها نحو حمار ومع ضمها نحو غراب واليا نحو رغيف والواو
نحو عمود فتقول في جمعها على افعلة طعام واطعمة وحمار واحمرة
وغراب واغربة ورغيف وارغفة وعمود واعمدة وشذ
كتاب وكتب والقياس اكتبة ولم يقولوه قاله المهاباذي وفي
الصحاح انك اذا جمعت النهار قلت في كثيره نهر وفي قليله
انهر والصواب انهرة كما في المحكم لان النهار مذكر الى هذا البنا

اشار

اشار الناظم بقوله ، في اسم مذكر رباعي بمد ثالث افعلة
عنهم اطرد والتزم بنا افعلة في فعال بالفتح وفعال بالكسر
حال كونهما مضعفي اللام او معتليها فالاول وهو مضاعف
اللام واراد بتضعيفها مماثلتها للعين ومضاعف الثلاثي
ما كان عينه ولامه من جنس واحد كبتات بفتح البا الموحدة
وبتاءين مثناتين فوق قال الجوهري هو الزاد والجهاز وقال
ابو عبيدة متاع البيت وفي الحديث لا يؤخذ منكم عشر البتات
وزمام بكسر الزاي قال الجوهري هو الخيط الذي يشد في
البرة او في الخشاش ثم يشد في طرفه المقود وقد يسمى المقود
زماما وزمام النعل ما يشد فيه الشسع والخشاش بالكسر
الذي يجعل في عظم انف البعير وهو من خشب والبرة من صفر
فتقول في جمع بتات ابتة وفي جمع زمام ازمة والاصل ابتتة
وازممة فالتقى مثلان فنقلت حركة اولهما الى الساكن قبله
ثم ادغم احد المثلين في الآخر والثاني وهو معتل اللام ما كان
لامه واوا او يا كقبا بفتح القاف والبا الموحدة وانا بكسر الهمزة
فتقول في جمعهما على افعلة اقبية وآنية بعد الهمزة والاصل
أأنية بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا من جنس
حركة ما قبلها واليه اشار الناظم بقوله في فعال او فعال
مصاحبي تضعيف او اعلال ويحفظ افعلة في شحيح ونجي ونجد
وهو ما ارتفع من الارض ووهي مصدر وهى السقا اذا تخرق
وسد وسد بالسين المهملة فتحا وضما كل بنا سد به موضع وقدح
وقن وخال وباب وقفا وجايز بالجيم والزاي الخشبة الكبيرة
في وسط البيت وواد وناحية وظنين بالظا المشالة بمعنى
متهم ونصيضة بنون وصادين معجمتين المطر القليل وعيي
بفتح العين وكسر اليا الاولى وتشديد الثانية وجرز بكسر

الجيم وتشديد الرا المهملة وعيل بفتح العين وتشديد اليا
المثناة تحت وعقاب ورمضان وخوان الربيع الاول فاما نجيح
ونجي وظنين وعبي فقالوا فيها انجحة وانجية واظنه واعبيه
مع انها صفات واما عقاب فقالوا فيها اعقبه مع انه مؤنث
واما نجد وهي وسد وسد وقدح وقن وخال وقفا وباب
وجبة فقالوا فيها انجدة واوهية واسدة واقدحه واقنه
واخوله وابوبه واقفيه واجبة مع انها ثلاثية واما رمضان
وخوان ونضيضه فقالوا فيها ارمضه واخونه وانضضه
مع انها زايدة على اربعة احرف واما عيل فقالوا فيه اعوله
مع خلوه عن مدة قبل اخره واما جايزه وناجيه فقالوا فيهما اجوزه
وانجيه مع ان المدة فيهما ليست قبل الاخر البنا الرابع من ابنية
القلة فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه ولم يطرد في شي من الابنية
بل هو محفوظ في ستة اوزان فعل بفتحتين نحو ولد وفتى و
فعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو شيخ وثور وفعل بكسر اوله
وفتح ثانيه نحو ثني بكسر الثا المثلثة وفتح النون والقصر كعدى
حكاه الفارسي الامر الذي يعاد مرتين وفي الحديث لا ثني
في الصدقة اي لا توخذ في السنة مرتين والثني ايضا الثاني
في السعادة وهو الثنيان بضم المثلثة وهو الذي يكون
دون السيد في المرتبة قاله ابن مالك وفعال بفتح اوله نحو غزال
وفعال بضم اوله نحو غلام وفعيل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو
صبي وخصي وجليل تقول في جمعها على فعلة ولدة وفتية وشيخة
وثيرة وثنية وغزلة وغلمة وصبية وخصية وجلة والى ذلك
اشار الناظم بقوله وفعلة جمعا بنقل يدرى ولعدم اطراده
قال ابو بكر ابن السراج هو اسم جمع لا جمع والبنا الاول من
ابنية الكثرة فعل بضم اوله وسكون ثانيه وهو اخف

اوزان

اوزان الكثرة لكونه ثلاثيا مجردا ساكن الوسط وهو جمع
لشيئين احدهما افعل مقابل فعلا بالمد كاحمر وابيض او
ممتنعة مقابلته لها اي لفعلا لمانع خلقي نحو اكمر لعظيم الكمرة
بفتح الكاف وهي حشفة الذكر وآدر بفتح الهمزة الممدودة
والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال
وهي الخصية المنتفخة بخلاف نحو آلى بالمد لكبير الالية
والاصل أألى بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة
الفا كآدم فان المانع من أليا بفتح الهمزة وسكون اللام وفي
اخره همزة قبلها الف مسبوقة بيا مثناة تحتانية تخلف
الاستعمال فانهم قالوا في المذكر آلى على وزن افعل ولم
يقولوا في المؤنث أليا على وزن فعلا والثاني مما يجمع على فعل
فعلا بفتح الفا وسكون العين مقابلة افعل كحمرا وبيضا
او ممتنعة مقابلتها له اي لافعل لمانع خلقي كرتقا بالرا
المهملة والتا المثناة فوق والقاف من الرتق وهو انسداد
الفرج باللحم وعفلا بالعين المهملة والفا من العفل بفتح العين
والفا وهو شي يخرج في قبل المراة يشبه الادرة للرجل بخلاف
نحو عجزا بالجيم والزاي للكبيرة العجز فان المانع من اعجز تخلف
الاستعمال فان العرب قالوا في المؤنث عجزا ولم يقولوا في المذكر
اعجز فلا يقال رجال ألي ولا نسا عجز الا اذا سمع فيحفظ
ولا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وهو في ذلك تابع للتسهيل
ونقل المرادي وابن عقيل في شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك
انه ذكر في غير التسهيل ان فعلا يطرد في هذا النوع كاطراده
في احمر وحمرا وما ذكر من انهم لا يقولون امراة أليا ولا رجل
اعجز هو على اشهر اللغات وقد حكى امراة اليا ورجل اعجز فعلى
هذا يقال رجال ألي ونسا عجز وتقول

في جمع نحو ابيض بيض بكسر الاول تصحيحاً للعين لئلا ينقلب الجمع
ووزنه فُعْل بالضم على الاصل لا فِعل بالكسر والى فُعْل اشار
الناظم بقوله فُعْل لنحو احمر وحمرا البنا الثاني من ابنية الكثرة
فُعُل بضمتين وهو تدريج حسن لانه لما فرغ من فُعْل بالاسكان
اعقبه بفُعُل بالتحريك لانهما وزنان لم يختلفا الا بالحركة
والسكون وهو مطرد في شيئين احدهما في وصف على فَعُول
بفتح الفا بمعنى فاعل كصبور وصُبُر وغفور وغُفُر بخلاف
حلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول والثاني في اسم رباعي
في العدد بمدة الف اويا او واو وقبل لام صحيحة غير معتلة
مطلقا من غير تقييد بحرف معين من احرف العلة او غير
مضاعفة ان كانت المدة الفا لا غير وما مدته الف ثلاثة
اوزان مفتوح الاول نحو قذال للمذكر وهو جماع مؤخر
الراس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية واتان
بالمثناة الفوقانية للمؤنث من الحمير ومكسور الفا نحو حمار
للمذكر وذراع للمؤنث ومضموم الفا نحو قراد للمذكر وكراع
للمؤنث وما مدته يا نحو قضيب للمذكر وكثيب للمؤنث وما
مدته واو نحو عمود للمذكر وقلوص للمؤنث وهي الشابة من
النوق وما مدته او واو مع التضعيف نحو سرير للمذكر
وذلول للمؤنث وخرج بقوله لام غير معتلة نحو كسا وقبا
فلا يجمعان على فُعُل لاجل اعتلال اللام لانهما لو جمعا على
فُعُل لزم قلب الضمة كسرة لتنقلب واو كساء وللتسلم ياء قبا
فيصيرا على وزن فُعِل بضم الفا وكسر العين وهو بنا قد رفضوه
لما فيه من ثقل الخروج من ضم الى كسر والحق ان ذلك غالب لا
لازم فقد قال ابن يعيش ما نصه وقالوا في المعتل ثُنِيّ وثُنٍ
والاصل ثُنُي بضم النون فابدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب اليا

واوا كما فعلوا ذلك في اجر وادل وخرج بقوله غير مضاعفة
ان كانت المدة الفا نحو هلال وسنان فلا يجمعان على فُعُل
لاجل تضعيفهما اي اللام مع الالف فلا يقال في جمعهما ولا
سنن لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم وشذ عنان بكسر
العين لما يقاد به الفرس وبفتحها للمطر وفيه تناسب الاعلى
للاعلى والاسفل للاسفل وعنن وحجاج بحا مهملة مكسورة
وجيمين العظم المستدير حول العين وقيل هو الاعلى الذي
ينبت عليه الحاجب وحجج ووطواط بفتح الواو بمهملتين الضعيف
ووُطُط وخفط فُعُل بضمتين ـ فَعِل بفتح الفا وكسر العين
اسما نحو نمر وصفة نحو خشن وفي فَعِيل صفة نحو نذير وفي
فعيلة مطلقا اسما نحو صحيفة وصفة نحو نجيبة وفي فَعْل
بفتح اوله وسكون ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو بازل
وشارف وفي فَعَل بفتحتين نحو نصف وفي فِعال بكسر الفا
وفتحها صفة نحو كنان بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد اي حاذقة
وفي فَعِلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو فرحة وفي فَعَلة بفتحتين
نحو خشبة وفي فِعْل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو ستر والى
فُعُل بضمتين اشار الناظم بقوله وفُعُل لاسم رباعي بمد قد
زيد قبل لام اعلالا فقد ما لم يضاعف في الاعم ذو الالف
البنا الثالث فُعَل بضم اوله وفتح ثانيه ولو قدمه على
فُعُل بضمتين كان اولى لانه اخف منه وهو مطرد في شيئين
احدهما في اسم على فُعْلة بضم اوله وسكون ثانيه ويستوي
في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها فالصحيح نحو قربة وقرب
وغرفة وغرف والمعتل اللام نحو مدية ومدى وزبية
وزبى والمضاعف اللام نحو حجة وحجج ومدة ومدد والثاني
في الفُعلى بضم الفا انثى افعل صفة كالكبرى انثى الاكبر والوسطى

انثى الاوسط والصغرى انثى الاصغر بخلاف حُبلى فانها ليست
انثى فعل لانها صفة لا مذكر لها فلا تجمع على حُبَل وشذ فعل
في فعله صفة نحو بُهمة بضم البا الموحدة وسكون الها وهو
الرجل الشجاع الذي لا يدرى من اين يؤتى لشدة باسه والجمع
بُهَم قاله في الصحاح و فعلى مصدرا نحو رؤيا يقال رأى في منامه
رُؤيا على فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا رُؤًى بالتنوين مثل
رُعًا قاله الجوهري و فعله بفتح اوله وسكون ثانيه نحو نوبة
بفتح النون والبا الموحدة وقاس عليهما الفرا فعله بفتح اوله
وسكون ثانيه معتل اللام نحو قرية وقرى و فَعْلة بفتح اوله
وسكون ثانيه صحيح اللام نحو بدرة بفتح الموحدة وهي عشرة
الاف درهم وجمعها بُدَر وبِدَر بكسر اوله وفتح ثانيه ولم اقف
على جمعها على فُعَل بضم اوله وفتح ثانيه فذكره هنا فيه نظر
و فِعله بكسر اوله وسكون ثانيه معتلا نحو لحية ولحى و فُعَله
بضم اوله وفتح ثانيه نحو تخمة بالتا المثناة فوق والخا المعجمة
والى فُعَل بضم اوله وفتح ثانيه اشار الناظم بقوله وفعل جمعا
لفعلة عرف ونحو كبرى ❁ البنا الرابع فِعَل بكسر اوله وفتح
ثانيه وهو جمع لاسم تام على زنة فِعْلة بكسر اوله وسكون
ثانيه غير واحد فِعْل نحو حجة وحجج وفي التنزيل ثماني حجج وكسرة و
كسر و فِرية بالفا واليا المثناة تحت [illegible]
وفرى وخرج بذكر الاسم الصفة نحو صِغْرة وكِبْرة وعجزة
وبالتام نحو عدة وزنة فانهما نقصا الفا وعوض منها التا واليه
اشار الناظم بقوله ولفعلة فِعَل وقد يجي فعل لما تفاق في فِعلة
واحد فِعل بكسر الفا وسكون العين نحو سدرة وسدر ولا يقال
في تبنة واحدة التبن تبن حملا على مذكر وفي المعوض من لامه تا
التانيث كعزة وعزا وفي فَعْلة الاجوف بفتح اوله نحو حاجة

وحوج

وحوج وقائم وقوم و في فعلى مصدرا نحو ذكرى وذكر و في
فعله بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح الاصول نحو قصعة وقصع
وجفنة وجفن و في فعله بكسر اوله وسكون ثانيه صفة نحو
ذِربة بكسر الذال المعجمة وسكون الرا وبالبا الموحدة كما
في الصحاح و [illegible] وصمة بكسر الصاد المهملة يقال في جمعهما
ذرب وصمم والذربة المراة الحديدة اللسان والصمة الرجل
الشجاع و في فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو هدم بكسر الها
وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جمعوه على هدم رواه ابن
سيدة وفي فعله بضم اوله كصورة وصور والصور بكسر الصاد
لغة في الصور بضمها جمع صورة قاله في الصحاح ❁ البنا
الخامس فُعَلة بضم اوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف
لعاقل مذكر على زنة معتل اللام بالبا او الواو كرام ورماة
وقاض وقضاة وغاز وغزاة والاصل فيهن رُمَيه وقُضَيه
وغُزَوه قلبت اليا والواو الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
وقيل انها فَعَلة بفتح الفا وان الفتحة حولت ضمة للفرق
بين معتل اللام وصحيحها واليه اشار الناظم بقوله في نحو
رام ذو اضطراد فُعَلة فخرج بقوله وصف نحو واد وبالتذكير
نحو غادية وبالعقل نحو اسد ضار وبوزن فاعل نحو طريف
وبالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شي من ذلك على فُعَلة وشذ
في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماة وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة
وواد ووداه وفي فاعل صحيح اللام هادر وهدرة بالدال
المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به ❁ البنا السادس فَعَلة
بفتحتين وهو مطرد في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام نحو
كامل وكملة وساحر وسحرة وسافر وسفرة وبار وبررة قال الله
تعالى وجا السحرة بايدي سفرة كرام بررة وفي التسهيل بررة

جمع بر على غير القياس والبدا شار الناظم بقوله وشاع
نحو كامل وكمله تخرج بالوصف الاسم نحو وادى وبارز وبالتذكير
نحو طالق وحايض وبالعقل نحو سابق ولاحق صفتي فرسين
وبصحة اللام نحو قاض وغاز فلا يجمع شي من ذلك على فعله
بفتحتين باطراد رشد في غير فاعل نحو سيد وسادة فوزنها
فعلة وفي بعض نسخ الصحاح وزن ساده فعاله وهو سهو
وقوله شايع تبع فيه النظم وكان الاولى ان يعبر بمطرد لانه
لايلزم من الشياع الاطراد ه البنا السابع فعلى بفتح اوله
وسكون ثانيه وهو جمع لما دل على افة من هلك او توجع
اونقص تما من فعيل حال كونه وصفا لمفعول فالتوجع كجريح
وجرحى واسير واسرى والهلاك نحو قتيل وقتلى وصريع
وصرعى وحمل عليه ستة اوزان مما دل على افة من ذلك
احدها فعيل وصفا للفاعل لا للمفعول كمريض ومرضى
والثاني فعل بفتح اوله وكسر ثانيه كزمن وزمنى وهنا
الوصفان مما يدل على التوجع والثالث فاعل هالك وهلكى
والرابع فيعل بفتح اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه
كميت اصله ميوت اجتمع فيه الواو واليا وسبقت احدهما
بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا لاجتماع
المثلين وهل هو فيعل بكسر العين او بفتحها وابدلت الفتحة
كسرة او فعيل كطويل اقوال محكية في سيد اشهرها اولها
والخامس افعل كاحمق وحمقى والسادس فعلان كسكران
وسكرى وهذان الوصفان مما يدل على نقص تما وندر كيس
وكيسى وذرب وذربى وجلد وجلدى والى فعلى اشار الناظم
بقوله فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن ه
البنا الثامن فعلة بكسر اوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل

حال كونه اسما بضم الفا وسكون العين ويكون صحيح اللام نحو قرط
وقرطه بالقاف والرا والطا المهملة ما يعلق في شحمة الاذن
ودرج ودرجه بالجيم واجوف نحو كوز بالزاى وكوزه ومضاعفا
نحو دب ودببه وقليل في اسم على زنة فعل بفتح الفا وسكون
العين نحو غرد بالغين المعجمة والرا نوع من الكماة وهو عند
الفرا بفتح الفا وعند غيره بكسرها وظاهر الصحاح ان غردة
جمع لمكسور الفا او بكسرها نحو قرد وقردة بالقاف والرا
وقل ايضا في نحو ذكر بفتحتين ضد الانثى وكتف وهادر وعلج
وورقه وخطوه واليه اشار الناظم بقوله لفعل اسما صح لا
ما فعله والوضع في فعل وفعل قلله ه وخرج بقوله صلى الله
عليه وسلم صحيح اللام نحو ظبي ونحي ومدى فلا يجمع شي منها على فعله
البنا التاسع فعل بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف
على زنة فاعل او فاعلة حال كونهما صحيحي اللام سوا صحت عينهما
ام اعتلت كضارب وصايم ومونثيهما ضاربة وصايمة فتقول
في جمعها ضرب وصوم وشمل نحو حايض وحيض وخرج بقيد الوصف
الاسم نحو حاجب العين وجاية البيت فلا يجمعان على فعل واليه
اشار الناظم بقوله وفعل لفاعل وفاعلة وصفين ونحو عاذل
وعذل وعاف بالعين المهملة والفا اى سايل وعفى لاعتلال لا
مانذر فعل نحو امراة خريدة بفتح الخا المعجمة وكسر الرا المهملة
وسكون اليا اخر الحروف الحيية اى ذات الحيا بالحا المهملة واليا
المثناة التحتانية وقيل العذرا وجمعها خرد وقالوا خرايد على
القياس ونفسا ونفس ورجل اعزل ورجال عزل اذا لم
يكن معهم سلاح وزعم الاصفهاني ان افعل لا يجمع على فعل ورد
بالسماع كقوله ه وابقى رجالا لاساده غير عزل ه مصاليت امثال
الاسود الضراغم ه وفارق باب احمر لانه وصف غير لازم بدليل

انه لو تناول عصا او سيفا او رمحا زالت عنه هذه الصفة •
البناء العاشر فُعَّال بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف
لمذكر على زنة فاعل صحيح اللام سواء كانت لامه همزة ام لا كصائم
وصوام وقايم وقوام وقارئ وقرا وقيل ونحو فعال في جمع
فاعله كقوله وهو القطامي ابصارهن الى الشبان مايلة وقد
اراهن عني غير صداد قال الموضح في الحواشي لا اعلم احدا ذكر مجيئه
في فاعله للمونث الا في هذا البيت وحكايته مشهورة بين الاصمعي
وابن الاعرابي والظاهر ان الضمير المونث للابصار لا للنسا
انه لا يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد فهو جمع صاد لا جمع صادة
لان قياس فعال ان يكون جمع فاعل لا فاعله انتهى ولا يخفى ضعفه
لما فيه من تخالف الضماير وعود الضمير على غير المحدث عنه وندر
فعال في فاعل المعتل بالواو والياء كغزا جمع غاز وسرا جمع سار
والاصل غزاو وسراي قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر
الف زايدة الحادي عشر فعال بكسر اوله وهو يكون جمعا
لثلاثة عشر وزنا الاول والثاني فَعْل وفَعْلة بفتح الفا
وسكون العين فيهما حال كونهما اسمين او وصفين غير يائي الفا
او العين فالاسم منهما نحو كعب وكعاب وقصعه وقصاع والصفة
منهما نحو صعب بمهملتين وصعاب وخدله وخدال بالخا المعجمة
والدال ممتلئة الساقين والدراعين وندر فعال في جمع فَعْل
يائي الفا نحو يَعْر بالياء المثناة تحت وبالعين والرا المهملتين
الجدي يربط في الزبية للاسد ليقع فيها وفي المثل اذل من
يعر او يائي العين نحو ضيف وضياف وضيعه بالضاد المعجمة
وضياع واليه اشار الناظم بقوله فعل وفعله فعال لهما وقل
فيما عينه اليا منها الوزن الثالث والرابع فَعَل وفَعَلة
بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما اسمين غير معتلي اللام ولا •

مضعفيها

مضعفيها كجمل وجمال وجبل وجبال بالجيم فيهما ورقبة ورقاب
وثمرة وثمار فخرج نحو فتى وعصا لاعتلال اللام ونحو طلل لتضعيفه
ونحو بطل لانه صفة وشذ طلال وحسان والى ذلك اشار الناظم
بقوله • وفعل ايضا له فعال • ما لم يكن في لامه اعتلال •
او يك مضعفا • ومثل فعل ذو التا • الوزن الخامس والسادس
فِعْل بكسر اوله وسكون ثانيه كذئب وذئاب وبئر وبئار
وفُعْل بضم الفا وسكون العين كدهن ودهان ورمح ورماح
وشرط هذين الوزنين ان يكونا اسمين احترازا من نحو حِلْف وحُلو
وشرط ثانيهما ان لا يكون وادي العين كحوت ولا يائي اللام كمدي
قاله المرادي اخذا من التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله
وفعل مع فعل فاقبل • الوزن السابع والثامن فعيل بمعنى
فاعل ومونثه صحيحي اللام كظريف وظراف وكريم وكرام و
شريف وشراف ومونثاتها كظريفه وظراف وكريمة وكرام
وشريفه وشراف بخلاف غني وولي ومونثيهما لاعتلال اللام
وبخلاف نحو جريح فانه بمعنى مفعول وقرا الكسائي فجعلهم جذاذا
بكسر الجيم قال الفرا والزجاج هو جمع جذيذ مثل ثقيل وثقال
والجذيذ بمعنى المجذوذ وهو المكسور قاله الواحدي في البسيط
فاقتضى هذا ان فعيلا الوصف قد يجمع على فعال وان كان بمعنى
مفعول قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله
وفي فعيل وصف فاعل ورد كذاك في انثاه ايضا اطرد الخمسة
الباقية من الثلاثة عشر وزنا مما يجمع على فعال فَعلان بفتح الفا
صفة ومونثاه فعلى بالالف وفعلانة بالتا وفُعلان بضم
الفا صفة وانثاه فعلانة بالتا لا غير فمفتوح الفا كغضبان
وغضاب وغضبى وغضاب وندمان وندام وندمانه وندام
ومضموم الفا نحو خمصان وخماص وخمصانه وخماص وفي الخلاصة

تعذ وخاصًا والى ذلك اشار الناظم بقوله ، وشاع في وصف
على فعلانا ، وانثييه او على فعلانا ، ومثله فعلانه والعرب
التزموا في فعيل وانثاه اذا كانا واوي العينين صحيحي اللام
لطويل وطويلة ان لا يجمعا الا على فعال بخلاف غيرهما فانه
لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره بقول كريم وكرما وكرام و
ظريف وظرفا وظراف وشريف وشرفا وشراف وانما لم يشاركها
نحو طويل في ذلك لقلته قال في المحكم قال ابن جني لم يات فعيل
صفة عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان الا في ثلاث كلمات طويل
وقويم وصويب من قولهم سهم صويب اي صائب قال واما القر
نانه وان كان صفة الا انه صار اسما انتهى واليه اشار الناظم
بقوله والزمه في نحو طويل وطويله تفي ويحفظ فعال في وصفا و
على فاعل نحو راع ورعاء في التنزيل حتى يصدر الرعاء وقايم
وقيام وفي التنزيل وانتم قيام وآم بهمزة ممدودة وميم مشددة
من امّ فاصله آامم كضارب فادغم الميم في الميم للتماثل وجمعه
امام بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه واجعلنا للمتقين اماما اي
قاصدين لهم ومؤنثاتهن كراعية ورعاء وقايمة وقيام وآمة
وامام ويحفظ في وصف على افعل نحو اعجف اي هزيل وعجاف
ومؤنثه عجفا وعجاف ومنه سبع عجاف لان مفرده عجفا
وحكى الفارسي وابو حاتم اجرب وجراب زاد ابو حاتم ابطح وبطاح
قاله ابن سيده في شرح اصلاح المنطق فسقط ما قيل ان
اعجف لا ثاني له وفي وصف على فعال بتخفيف العين نحو جواد
بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والاصل جواد قلبت الواو يا
لوقوعها اثر كسرة قال وحتى الجياد ما يقدن بارسان وفي وصف
على فعلا نحو بطحا وبطاح وفي وصف على فعلى بضم الفا نحو انثى
واناث وفي اسم على فعول بفتح الفا نحو قلوص وقلاص وفي فعل

ظ

بمعنى قصد صح

بفتح

بفتح اوله وكسر نحو رخل ورخال وهو بالراي والخا المعجمتين
الانثى من ولد الضان وفي فعلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو نمرة
ونمار وفي فعالة نحو عباءة وعباء وفي فعلة بضم اوله وسكون
ثانيه نحو برمة وبرام ونطفة ونطاف وفي فعل بضم اوله
وفتح ثانيه كربع ورباع وفي فعل بضمتين نحو جمد وجماد وفي
فعيل نحو فصيل وفصال وفي فعل بفتح اوله وضم ثانيه كسبع
وسباع وفي فعلان بفتح الفا وسكون العين كضبعان وضباع
البنا الثاني عشر من ابنية الكثرة فعول بضمتين ويطرد
في الفاظ اربعة احدها اسم على فعل بفتح اوله وكسر ثانيه
نحو كبد وكبود ووعل ووعول وهو اي فعول فيه اي في
فعل كالازم واليه يشير قول النظم وبفعول فعل نحو كبد
يخص غالبا ومن غير الغالب نمر ونمار وجا في نحو نمور على
القياس ونمر بضمتين على غير القياس قال حكيم بن معية
الربعي فيها عيايل اسود ونمر انشده سيبويه فقال ابن الصنا
اراد نمرا بسكون الميم ثم نقل لوا تبع وقال غيره قد يكون
منقوصا اي مختصرا من نمور فحذفت الواو للضرورة وقالوا
في جمعه انمار على غير القياس فتحصل في جمعه اربعة اوزان
واحد قياسي وهو نمور وثلاثة على غير القياس وهي نمار وانمار
ونمر والعيايل جمع عيل واحد العيال قال الصغاني والثلاثة
من الاربعة المطرد فيها فعول الاسم الساكن الثلاثي الساكن
العين حال كونه مفتوح الفا ليس عينه واوا نحو كعب وكعوب
وفلس وفلوس وخرج عنه حوض فلا ينقاس فيه فعول وشذ
في فوج فووج وهم الجماعة من الناس ومكسورها نحو حمل بالمهملة
وحمول وغرس وغروس ومضمومها نحو جند وجنود وبرد
وبرود واليه اشار الناظم بقوله كذاك يطرد في فعل اسما مطلق

يع

الفا الا في ثلاثة من مضموم الفا لم يطرد فيها فعول احدها
معتل العين كحوت فان جمعه حيتان والثاني معتل اللام
كمدي فان جمعه امدا قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال
في المحكم المدي من المكاييل معروف وقال ابن الاعرابي هو مكيال
ضخم لاهل الشام واهل مصر والجمع امداد قال الجوهري هو
القفيز الشامي وهو غير المد وشذ في جمع نؤي بنون مضمومة
بعدها همزة ساكنة نُئِيّ بضم النون وكسر الهمزة وتشديد اليا
قال الشاعر خلت الا اياصرا ونُئيّا بمحافرها كاشربة
الاضين فالا حرف استثنا واياصر منصوب على الاستثنا
وهو باليا المثناة التحتانية والصاد المهملة جمع ايصر حبل
قصير يشد في اسفل الخبا الى وتد والنئي بضم النون وكسر
الهمزة وتشديد اليا جمع نؤي وهي حفيرة تجعل حول الخبا لئلا يدخله
ما المطر واصل الجمع نؤوي على زنة فعول اجتمع فيه الواو واليا
وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو يا والضمة كسرة لتسلم
اليا ثم ادغمت احدى اليائين في الاخرى لتماثلهما فصار نُئِيّا
ويقال فيه ايضا نِئِيّ بكسرتين اتباعا لكسر الهمزة وأنْآ او بتقديم
الهمزة ثم يقولون آناء على القلب مثل أبآر وآبار والاضين
بكسر الهمزة جمع اضاة وهي الغدير والمستثنى الثالث من فعل
بضم العين المضاعف فانه لا يجمع على فعول كمُدّ بضم الميم لمكيال
فانه يجمع على امداد وشذ في جمع حُصّ بالحا المهملة المضمومة
والصاد المهملة وهو الورس كما قال الجوهري وقال غيره الزعفران
قال عمرو بن كلثوم مشعشعة كان الحص فيها اذا ما الما
خالطها سخينا حصوص فاعل شذ ويحفظ فعول في فعل
بفتحتين اسما كاسد واسود وشجن بالشين المعجمة والجيم الحاجة
حيث كانت والجمع شجون والشجن ايضا الحزن والجمع اشجان وندب

بفتح النون

بفتح النون والدال المهملة وبالبا الموحدة الخطر واثر الجرح
اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب وذكر بفتحتين مقابل
انثى والجمع ذكور وطلل وطلول البنا الثالث عشر فعلان
بكسر اوله وسكون ثانيه ويطرد ايضا في الفاظ اربعة
اسم على فعال بضم الفا لغلام وغلمان وغراب وغربان
او على فعل بضم اوله وفتح ثانيه كصرد لطائر وصردان وجرذ
بالجيم والرا والذال نوع من الفيران والجمع جرذان او فعل بضم
اوله وسكون ثانيه حال كونه واوي العين كحوت وحيتان
وكوز وكيزان بالزاي او على فعل بفتحتين كتاج بالجيم وتيجان
وساج وسيجان وخال وخيلان وهي النقط المخالفة لبقية
لون البدن وجار وجيران ونار ونيران وقاع وقيعان والالف
في الجميع منقلبة عن واو الا في خال فانها منقلبة عن يا والخال
اخو الام الفه منقلبة عن واو وجمعه اخوال وقل فعلان
في فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو حسل وحسلان وخرص
وخرصان وخشف وخشفان وخبط وخبطان ورئد ورئدان
وشقذ وشقذان وشيح وشيحان وصنو وصنوان وقنو وقنوان
هذه تسعة الفاظ ذكرها ابن جني ونظمها ابن مالك فقال
للحسل والخرص في التكسير فعلان وهكذا قل خشفان وخبطان
رئد وشقذ وشيح هكذا اجتمعت ومثل ذلك صنوان وقنوان
الحسل ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف الغزال
والخبط قطيع النعام والرئد المثل وايضا فرخ الشجرة وقيل
ما لان من اغصانها والشقذ ولد الحربا والشيح نبت والصنو
والقنو مثلان وفي فعل بفتحتين نحو خرب بفتح الخا المعجمة
والرا ذكر الحبارى سمي بذلك لسكونه في الخراب وجمعه خربان
بكسر الخا تقاله في الضيا وفي فعال بفتح اوله نحو غزال وغزلان

وفي فعال بكسر اوله نحو صوار بكسر الصاد المهملة وحكى
ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو
يا لسكونها وانكسار ما قبلها وفي فاعل نحو حائط وحيطان
وفي فعيل نحو ظليم بفتح الظا المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان
بكسر الظا وضمها وفي فعول نحو خروف وخرفان وفي فعلة
بكسر اوله وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وصف على
فعل نحو ضيف وضيفان او على فعال نحو شجاع وشجعان البنا
الرابع عشر فعلان بضم اوله وسكون ثانيه وكثر في ثلاثة
ذا اسم على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه كظهر بالمشالة
وظهران وبطن وبطنان او فعل بفتحتين حال كونه صحيح العين
كذكر وذكران وجذع للشيء من المعز وجذعان قال الموضح في
الحواشي هذا مثال ابي حيان وهو خطا لان جذعا صفة لا اسم
انتهى وهذا الاعتراض بالنظر الى الوصف الاصلي لا باعتبار
غلبة الاسمية او على فعيل كقضيب وقضبان ورغيف ورغفان
وكثيب وكثبان وقل فعلان بضم الفا في فاعل نحو راكب وركبان
وراجل ورجلان وجمع راجل على رجل كصحب ورجالة ورجال وفي افعل
نحو اسود وسودان واحمر وحمران وزعم الفرا ان سودان وحمران
جمع سود وحمر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد ورد بان فعلا صفة لا
يجمع على فعلان وفي فعال بضم الفاء نحو حوار بالحاء المهملة وحوران
والكثير حيران وزقاق بزاي وقافين وهو السكة وزقان بادغام
عينه في لامه لزوال المانع من التقا المثلين وعبر عن المقيس بالكثير
وعن المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل الا في جذع فانه
جعله من قسم المحفوظ بنا على انه صفة البنا الخامس عشر فعلا
بضم اوله وفتح ثانيه ومطرد في فعيل وصفا المذكر عاقل بمعنى
فاعل او بمعنى مفعل او مفاعل حال كونه غير مضاعف ولا

معتل

معتل اللام فالاول كظريف وظرفا وكريم وكرما وبخيل
وبخلا والى ذلك اشار الناظم بقوله وككريم وبخيل فعلا كذا لما
ضاهاهما قد جعلا ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط
فانهم استغنوا فيهن بفعال قال سيبويه ولا يقولون صغرا
ولا صبحا ولا سمنا والثاني كسميع بمعنى مسمع واليم بمعنى مولم
فانه يقال في جمعهما سمعا والما قاله ابن مالك وشرح فيهما
والثالث نحو جليس وخليط بمعنى مجالس ومخالط فانه يقال في
جمعهما جلسا وخلطا وشذ اسير واسرا وقتيل وقتلا لانهما بمعنى
مفعول وكثر فعلاء في فاعل دال على معنى غير مكتسب كالغريزة
بالغين المعجمة والرا والزاي وهي الطبيعة التي طبع الانسان
عليها كعاقل وعقلا وصالح وصلحا وشاعر وشعرا فان
العقل والصلاح والشعر من الاوصاف الشبيهة بالاوصاف
الغريزية كالكرم والبخل من جهة ان كلا منهما غير مكتسب وشذ
فعلاء في نحو جبان وجبنا وخليفة وخلفا قال سيبويه وهم
خلفا محمول في المعنى على خليف لانه لا يقع الا على مذكر والتا
لا تدخل في تكسيره وقال ابو علي جمع خليفة خلايف على حد كرايم
اموالهم جمع كريمة وسمح بسين مهملة مفتوحة وميم ساكنة وفي
اخره حا مهملة الكريم وجمعه سمحا لا بالخا المعجمة خلافا لابي حيان
وودود وودا ورسول ورسلا لانها ليست على فعيل ولا على
فاعل البنا السادس عشر افعلاء بكسر ثانيه وهو نايب
عن فعلاء في المضعف من فعيل بمعنى فاعل كشديد واشدا
وعزيز واعزا وفي المعتل اللام من فعيل بمعنى فاعل كولي واوليا
وغني واغنيا وانما ناب افعلا عن فعلاء في المعتل اللام والمضاعف
لانهم لو قالوا في غني غنياء لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله
فينقلب الفا فتلتقي الفان فتحذف احدى الالفين

فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لان حرف العلة بعد الالف
فلا يعل لاجلها ولو قالوا لو اشدد التقى حرفا التضعيف لزوال
الفاصل ولا يمكن الادغام لان فعلا وزن خاص بالاسم فلا بد عم
وشذ نعي ونفوا وسخي وسخوا وشذ افعلا في غير المضاعف و
المعتل نحو نصيب وانصبا وصديق واصدقا وهين واهونا
واما ظنين واظنا فشاذ وان كان مضاعفا لانه بالظا المشالة
بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالطا المهملة
اسم لا صفة والى ذلك اشار الناظم بقوله وناب عنه افعلا في
المعل لاما ومضعف وغير ذاك قل البنا السابع عشر فواعل
ويطرد في الفاظ سبعة ثانيها الف زايدة او واو غير ملحقة
بخماسي وذلك في فاعلة اسما كانت او صفة كناصية وكاذبة
وخاطئة فناصية اسم وكاذبة وخاطئة صفة فيقال في جمعها
نواص وكواذب وخواطئ وفي اسم على فوعل كجوهر وجواهر
وكوثر وكواثر او اسم على فوعلة كصومعة وصوامع وزوبعة
وزوابع والصومعة بيت النصارى قاله في القاموس والزوبعة
بالزاي والبا الموحدة المفتوحتين رئيس من رؤسا الجن و
منه يسمى الاعصار زوبعة وهو ريح يثير الغبار ويرتفع الى
السما كانه عمود قاله في الصحاح او اسم على فاعل بالفتح في العين
كخاتم على احدى اللغتين وخواتم وقالب على لغة الفتح وقوالب
وطابع كذلك وطوابع او اسم على فاعلا بالكسر في عينه وبالمد
نحو قاصعا وقواصع وراهطا ورواهط ونافقا ونوافق و
الثلاثة اسما جحرة اليربوع فالراهطا بالرا والطا المهملتين
هي التي يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعا بالقاف والصاد
والعين المهملتين حفرة يحفرها ثم ياتي بالتراب الذي اخرجه من
الراهطا فيسد به فم الجحر لئلا يدخل عليه والنافقا بالنون والفا

والقاف حفرة يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يربعه فاذا اتي
من قبل القاصعا ضرب النافقا براسه فخرج او اسم على فاعل بكسر
العين كجائز وجوائز وهو بالجيم والزاي الخشبة المعترضة بين
الحائطين ومنه جائزة الطاحون وقيل الخشبة التي يحمل عليها
خشب البيت وكاهل وكواهل وهو مجمع الكتفين وفي وصف
على فاعل بكسر العين لمؤنث لا تدخله تا الفرق كحائض وحوائض
وطالق وطوالق او وصف على فاعل لغير عاقل من المذكر كصاهل
صفة فرس وصواهل وشاهق صفة مكان وشواهق وطالع
صفة نجم وطوالع وشذ فواعل من وصف على فاعل لمذكر عاقل من
ذلك قولهم فوارس في جمع فارس ونواكس في جمع ناكس قال
الفرزدق ۞ واذا الرجال راوا يزيد رايتهم ۞ خضع الرقاب
نواكس الابصار ۞ وفي جمع سابق صفة لمذكر سوابق وفي
جمع هالك هوالك قال ۞ وانبعثت اني عند ذلك ثاير
غداة اذن او هالك في الهوالك ۞ وزعم بعضهم ان ذلك
كله غير شاذ وانه جمع لفاعلة وكانه قيل طايفة هالكة
وطوايف هوالك وكذا الباقي نقله الموضح في الحواشي واقره
قال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارس فالذي حسنه انتفا
الشركة بينه وبين المؤنث لانهم لا يقولون امراة فارسة واما
هوالك فجا في مثل هالك في هوالك والامثال كثيرا ما تخرج عن
القياس واما نواكس فضرورة وخرج بقولنا ثانيها الف زايدة
نحو آدم فان الفه غير زايدة فيقال في جمعه اوادم بزنة افاعل
لا فواعل وبقولنا او واو غير ملحقة بخماسي نحو فدوكس فانه
ملحق بسفرجل فيقال في جمعه فداكس بزنة فعالل لا فواعل والى
ذلك اشار الناظم بقوله ۞ فواعل لفوعل وفاعل ۞ وفاعلاء مع نحو
كاهل ۞ وحائض وصاهل وفاعله ۞ وشذ في الفارس مع ماثله ۞

البنا الثامن عشر فعاليل ويطرد في كل رباعي مؤنث ثالثه
مدة سوا كانت المدة الفا او واوا او يا وسوا كان اسما او صفة
وسوا كان تانيثه بالتا كسحابة وسحائب وصحيفة وصحائف
وحلوبة وحلائب ورسالة ورسائل وذؤابة وذوائب وظريفة
وظرائف او كان تانيثه بالمعنى كشمال بكسر الشين مقابل يمين
وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وجمعها شمائل قال الله
تعالى عن اليمين والشمائل وحكى اللحياني في جمع اسما الريح شمال
وشمائل وعقاب وعقائب وعجوز وعجائز وسعيد علم امراة
وسعائد وشذ دليل ودلائل وكان تانيثه بالالف المقصورة
كحبارى وحبائر وبالممدودة كجلولا وجلائل بالجيم قرية بناحية
فارس وشذ ضرة وضرائر وكنة وكنائن وظنة وظنائن وحرة
وحرائر لانهن ثلاثيات واليه اشار الناظم بقوله ✱ وبفعائل
اجمعن فعالة ✱ وشبهه ذا تاء او مزاله ✱ البنا التاسع عشر
فعالي بفتح اوله وكسر رابعه ويطرد في الفاظ سبعة احدها
فعلاة بفتح اوله وسكون ثانيه كموماة وهي الفلاة الواسعة
التي لا نبات فيها وجمعها موامي قاله صاحب الضيا والثاني فعلاة
بكسر اوله وسكون ثانيه كسعلاة بالسين والعين المهملتين
اخبث الغيلان وجمعها سعالي قال ✱ عجائزا مثل السعالي خمسا
والثالث فعلية بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كهبرية
بالبا الموحدة والرا واليا المثناة التحتانية مخففة وهي ما يتعلق
باصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ما تطاير من دقاق القطن
وجمعها هبار والرابع فعلوة بفتح اوله وسكون ثانيه وضم
ثالثه وفتح رابعه كعرقوة بالعين والرا المهملتين والقاف وهي
الخشبة المعترضة على راس الدلو وجمعها عراق والخامس ما حذف
اول زائديه من نحو حبنطى بفتح الحا المهملة والبا الموحدة وسكون

النون

النون وفتح الطا المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون
والالف ليلتحق بسفرجل فاذا حذف اول زائديه وهو النون
قيل في جمعه حباط وقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون
وضم السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الراس وزيد فيه النون
والواو ليلتحق بقمحدوة فاذا حذف اول زائديه وهو النون
قيل في جمعه قلاس واحترز بحذف اول زائديه من حذف
ثانيهما فانه يقال في جمعها حبانط وقلانس على فعالل والسادس
فعلاء بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كانت كصحراء وصحار
او صفة لا مذكر لها كعذراء وهي البكر وعذار والسابع ذو
الالف المقصورة لتانيث كحبلى وحبال او الالحاق كذفرى
بكسر الذال المعجمة وسكون الفا وفتح الرا المهملة وهو الموضع
الذي يعرق من قفا البعير خلف الاذن والفه للالحاق بدرهم
وهجرع والجمع ذفار وعلقى وعلاق تمام العشرين من ابنية
الكثرة فعالى بفتح اوله ورابعه ويشاركه الفعالي
بالكسر في رابعه في صحراء وما ذكر بعده من نحو عذراء وحبلى
وذفرى فتقول صحارى وصحار وعذارى وعذار وحبالى وحبال
وذفارى وذفار وعلاقى وعلاق بالفتح والكسر في الجميع والى
ذلك اشار الناظم بقوله ✱ وبالفعالى والفعالي جمعا ✱
صحراء والعذراء والقيس اتبعا ✱ وينفرد فعالى بالكسر عن
فعالى بالفتح بما ذكر قبل صحراء وليس لفعالى بالفتح ما ينفرد به
من الفعالي بالكسر الا وصف على فعلان او فعلى بفتح اولهما
نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى فتقول في جمعها سكارى
وغضابى ولا تقل سكار وغضاب بالكسر ويترجح في هذين
الوصفين فعالى بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالى بفتحها
ويحفظ فعالى بفتح الفا واللام في نحو حبط وحباطى ويتيم

ويتامى وأيم وأيامى وظاهر بنات بني عون وظهارى ومهرى
ومهارى وشاة رئيس اذا اصبت راسها ورآسى وتحفظ
فعالى بالضم في نحو قديم وقدامى واسير واسارى، والحاصل
ان هذه الاوزان بالنسبة الى فعالى بالضم ثلاثة اقسام، احدها
ما فعالى بالضم ارجح فيه من فعالى بالفتح وهو شيان فعلان وفعلى
وصفين والثاني ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قديم واسير
والثالث ما فعالى فيه ممتنع وهو يتيم وحبط وايم وظاهر
ومهرية ورئيس بمعنى مرؤوس الحادي والعشرون فعالى
بالفتح في الفاء والتشديد في الياء، ويطرد فعالى في كل ثلاثي ساكن
العين آخره يا مشددة زايدة على الثلاثة غير متجددة للنسب
كبختي بضم الموحدة وسكون الخا المعجمة وبخاتي وكرسي وكراسي
وقمري بضم القاف وقماري بخلاف نحو عربي وعجمي لانهما محركا
العين ونحو مصري وبصري لان ياها متجددة للنسب والى
ذلك اشار الناظم بقوله، واجعل فعالى لغير ذي نسب جدد
وشذ قبطي وقباطي نسبة الى قبط وفي الصحاح القبط اهل
مصر ورجل قبطي والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان والجمع
قباطي وفي الصحاح ايضا البخت من الابل معرب وبعضهم يقول
هو عربي وينشد لابن قيس الرقيات يهب الخيل والالوف
ويسقي لبن البخت في قصاع الخلنج، الواحد بختي والانثى بختية
والجمع بخاتي غير منصرف لانه بزنة جمع الجمع ولك تخفيف
اليا فتقول البخاتي قال الموضح فاليا في البخاتي متجددة للنسب
وليس بختي وبخاتي كقمري وقماري الاترى ان اليا في قمري ليست
للنسب الى قمر ولكنها في بختي للنسب الى بخت وبختي وبخاتي كتركي
وترك فكما لا يقال في تركي تراكي كان القياس ان لا يقال في بختي
بخاتي انتهى، وقد تكون اليا في الاصل للنسب الحقيقي ثم يكثر

استعمال

استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسيا منسيا او كالمنسي
فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهاري
واصل المهري بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبايل اليمن ثم
كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل قاله المرادي وبه يندفع
شبهة الموضح وتحفظ فعالي في انسان وظربان فانهم قالوا في
جمعهما اناسي وظرابي ولما كان اناسي يتبادر الى الفهم انه جمع
انسي حتى قال به بعضهم اشار الى جوابه بقوله واما اناسي فجمع
انسان لا جمع انسي لان انسيا آخره يا النسب وتقدم ان ما ختم
بيا النسب لا يجمع على فعالي واناسي اصله اناسين فابدلوا النون
ياء كما ادغموا اليا المبدلة من الف انسان فيها كما قالوا ظربان
وظرابي واصله ظرابين فابدلوا النون يا بدليل ان العرب
نطقت بذلك على الاصل فقالت اناسين وظرابين وبهذا
يتبين ان ابدال النون يا فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور
ولو كان اناسي جمع انسي لقيل في جمع جني جناني وفي جمع تركي تراكي
قاله ابن مالك في شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به احد انتهى
والظربان بفتح الظا المشالة وكسر الرا المهملة وبالبا الموحدة
قال الجوهري دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها
تفسو في ثوب احدهم اذا اصادها فلا تذهب رايحته حتى يبلى
الثوب، وقال في المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب اصلم
الاذنين طويل الخرطوم اسود الراس ابيض الجسم منتن الريح
كثير الفسو انتهى، البنا الثاني والعشرون فعاليل ويطرد
في انواع اربعة وهي الرباعي والخماسي مجردين ومزيدا فيهما فالاول
الرباعي المجرد ويكون مفتوح الفا واللام الاولى ومكسورهما و
مضمومهما فالمفتوح كجعفر وهو النهر الصغير وجمعه جعافر
والمكسور نحو زبرج بالزاي والبا الموحدة والرا والجيم وهو

وهو من اسماء الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حمرة وجمعه زبا
والمضموم والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة والراء المهملة والتا
المثناة فوق وهو مخالب الضبع كالاصابع للانسان وجمعه
براثن والثانى الخماسى المجرد كسفرجل وجحمرش بفتح الجيم وسكون
الحا المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة
والمراة السمجة وتجب فى جمع الخماسى حذف خامسه تخفيفا لان
الثقل به حصل فتقول فى جمع سفرجل سفارج بحذف اللام و
فى جمع جحمرش جحامر بحذف الشين وانت بالخيار فى حذف
الرابع والخامس ان كان الحرف الرابع من الخماسى مشبها للحروف
العشرة التى تزاد فى الكلم وهى حروف سالتمونيها وشبهه لها
اما بكونه بلفظ احدها كخدرنق بفتح الخا المعجمة والدال المهملة
وسكون الرا وفتح النون بعدها قاف وهى العنكبوت قال المتنبى
قواص مواص نسج داود عندها اذا وقعت فيه كنسج الخدرنق
ورابعه النون وهى حرف اصلى لانها لا تحكم بزيادتها متوسطة
الا بشروط تاتى ولكنها من لفظ الحروف التى تزاد او بكونه من
مخرجه اى من مخرج الحرف الزايد كفرزدق جمع فرزدقه
وهى القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر
فان الدال هى الحرف الرابع وليست بلفظ حروف الزيادة ولكنها
من مخرج التا المثناة الفوقية وهى طرف اللسان واصول
الثنيتين العليتين والحاصل انك اذا جمعت الخماسى فان لم يكن
رابعه شبيها بالزايد تعين حذف خامسه وان كان رابعه شبيها
بالحرف الزايد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحاذف فان شاء
حذف الرابع وابقى الخامس فتقول خدارق وفرازق وان شاء
حذف الخامس وابقى الرابع فتقول خدارن وفرازد وهو الاجود
ومذهب سيبويه وقال المبرد لا يحذف الا الخامس ومحل الخلاف

اذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزايد فان اشبهه تعين حذفه
قولا واحدا نحو قذعمل فتقول فى جمعه قذاعم الثالث الرباعى
المزيد نحو مدحرج ومتدحرج والرابع الخماسى المزيد نحو قرطبوس
قال ابن السيد بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة
الشديدة وخندريس بفتح الخا المعجمة وسكون النون وفتح الدال
المهملة وكسر الرا بعدها يا مثناة تحتانية فسين مهملة الخمر
فى الجمع حذف زايد هذين النوعين الاخيرين ومما الرباعى
المزيد والخماسى المزيد ففى مزيد الرباعى تقتصر على حذف زايده فتقول
فى جمع مدحرج ومتدحرج دحارج بحذف الميم والتا فقط وفى
مزيد الخماسى تحذف زايده وخامسه فتقول فى جمع قرطبوس وخندريس
قراطب بحذف الواو والسين وخادر بحذف اليا والسين الا
اذا كان زايد الرباعى لينا رابعا قبل الاخر فيثبت ويجمع ما هو فيه
على فعاليل ثم ان كان الزايد يا صح نحو قنديل وقناديل او كان
واوا او الفا قلبا يا لوقوعها بعد الكسرة نحو عصفور وعصافير
وسرداح بكسر السين المهملة وسكون الرا وبالدال والحا المهملتين
المكان اللين والناقة الكثيرة اللحم وقال الفرا العظيمة وجمعه
سراديح البنا الثالث والعشرون شبه فعالل وهو ما
ماثله عددا وهيئة وان خالفه زنة كفاعل وفياعل وفواعل و
يطرد فى مزيد الثلاثى غير ما تقدم من نحو احمر وسكران وصايم
ورام وباب كبرى وسكرى فانها تقدم لها جموع تكسير فلا تجمع
على فعالل ولا تحذف زيادته ان كانت واحدة سوا كانت علا
او وسطا او اخرا للالحاق او غيره وسوا كانت حرف علة اولا
كافضل وافاضل ومسجد ومساجد وجوهر وجواهر وصيرف
وصيارف وعلقى وعلاق فالزيادة فى الاولين لغير الالحاق وفى
الباقى للالحاق ويحذف ما زاد عليها اى على الزيادة الواحدة فيحذف

زيادة واحدة من نحو منطلق وزيادتان اثنتان من نحو مستخرج ومتذكر بتشديد الكاف ويتعين ابقا الزايد الفاضل على غيره وتحصل الفضل بواحد من سبعة امور التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول وكونه للالحاق والخروج عن حروف سالتمونيها وان لا يؤدى الى مثال غير موجود وان لا يودى حذفه الى حذف الاخر الذى ساواه فى جواز الحذف وردها فى التسهيل الى ثلاثة امور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وان لا يغنى حذفه عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى كالميم مطلقا سوا كان معها حرف مماثل للاصل ام لا وسوا كان ثانى الزايدين ملحقا ام لا ولا فرق فى ذلك بين الخارسى والسداسى تقول فى جمع منطلق مطالق بحذف النون وابقا الميم لا نطالق بحذف الميم وابقا النون لان الميم تفضل النون بدلالتها على الفاعل وتصديرها ووجوب تحريكها واختصاصها بالاسم وتقول فى جمع مستدع مداع بحذف السين والتا معا لان بقاها يخل ببنية الجمع وابقا الميم لان لها مزية عليهما بما تقدم لا سداع ولا تداع بحذف الميم والتا من الاول لانه بنا غير موجود والميم والسين من الثانى لانه وان كان بنا موجودا كتناضب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على سلم الفاعل خلافا للمبرد فى نحو مقعنسس مما احد زايديه للالحاق فانه يقول فى جمعه قعاسس وتحذف الميم والنون ويبقى السين ترجيحا لمماثل الاصل لان السين زيدت للالحاق بامرنجم وبقا الملحق اولى من غيره وخالفه سيبويه فى ذلك وكالهمزة واليا التحتانية المصدرتين فى اول الكلمة كالندد ويلندد بفتح اولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهو بمعنى الالد وهو الشديد الخصومة نص عليه الجوهرى وصاحب الضيا ومنه

خصم

خصم الد وفى التنزيل وهو الد الخصام تقول فى جمعها الاد ويلاد بحذف النون وابقا الهمزة واليا لتصدرهما وتحركهما وكونهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها فى موضع لا تدل على معنى اصلا والاصل الادد ويلادد فادغم احد المثلين فى الاخر والمزية من جهة اللفظ كالتا من استخرج علما تقول فى جمعه تخاريج بحذف السين وابقا التا لان له نظيرا وهو تماثيل ولا تقل سخاريج بحذف التا وابقا السين لان سفاعيل معدوم المزية من جهة كون الحرف لا يغنى حذفه عن حذف غيره هى ما ذكره بقوله وان كان حذف احدى الزايدين مغنيا عن حذف الاخرى دون العكس تعين حذف المغنى حذفه كيا حيزبون بفتح الحا المهملة وسكون اليا المثناة تحت وفتح الزاى وضم البا الموحدة العجوز وفيه ثلاث زوايد اليا والواو والنون تقول فى جمعه حزابين بحذف اليا وقلب الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها وانما اوثرت الواو بالبقا لان اليا اذا حذفت اغنى حذفها عن حذف الواو لبقايها رابعة قبل الاخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياو ولا تقل حيازين بحذف الواو وسكون الموحدة قبل النون لان ذلك وهو حذف الواو لا يغنى عن حذف اليا بل هو محوج الى ان تحذف اليا ايضا وتقول حزابن لصيرورته على مفاعل يقع بعد الف التكسير ثلاثة احرف اوسطها ساكن الاخر حرف معتل كصابيح وقناديل فان تكافات الزايدتان فى الترجيح فالحاذف مخير اذ لا مزية لاحدهما على الاخرى نحو سرندى بفتح السين والرا المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجرى على الامور وقال الجوهرى الشديد وقيل القوى وعلندا بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح

ى

الدال البعير الضخم • وقيل نبت • وقيل الغليظ الضخم من كل شئ
قاله الجوهري والقيها المقصورتين فان النون رجحت بالتقدم
على الالف والالف رجحت بتقدير الحركة • لالحاقها بسفرجل فلما
تكافات الزيادتان تخير الحاذف قاله الشاطبي تقول في جمع
سرندى سراند بحذف الالف وابقا النون وسراد بحذف
النون وابقا الالف و تقول في جمع علندى علاند بحذف
الالف وابقا النون وعلاد بحذف النون وابقا الالف
فان حذفت الالف بقي سرنْد وعلنْد ينقل الى سرنْد وعلنْد
كجعفر فيقال في جمعها سراند وعلاند كجعافر وان حذفت النون
بقي سرد و علد ينقل الى سردى وعلدى كارطى فيقال في جمعها
سراد وعلاد بقلب الالف يا لانكسار ما قبلها ثم تحذف رفعا
وجرا ويعوض منها التنوين كجوارٍ والى التخيير اشار الناظم بقوله
وخيروا في زايدى سرندى • وكلما ضاهاه كالعلندى •
هذا باب التصغير وهو لغة التقليل واصطلاحا
تغيير مخصوص ياتي بيانه وله فوايد وعلامات وشروط وابنية
اما فوايده فست تقليل ذات الشئ نحو كليب وتحقير شانه
نحو رجيل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب زمانه نحو
قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافته نحو فويق الرحله
وتحيت البريد وتقريب منزلته نحو صديقي وزاد الكوفيون
معنى اخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون على
التقليل لان الداهية اذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم
معنى اخر وهو التحبيب نحو بنية • واما علاماته فثلاث ضم اوله
وفتح ثانيه واجتلاب يا ثالثة • واما شروطه فاربعة احدها
ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذ ما احيسنه •
عند البصريين • الثاني ان لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلا

تُصغر

تُصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما • الثالث ان يكون خاليا
من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت لانه على صيغة
التصغير ولا مبيطر لانه على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله
ابن مالك وفيه كلام ياتي • الرابع ان يكون قابلا لصيغة التصغير
فلا تصغر الاسما المعظمة كاسما الله وانبيائه وملائكته ونحوها
ولا جمع الكثرة وكل وبعض ولا اسما الشهور والاسبوع عند
سيبويه والمحكي وغير وسوى والبارحة والغد والاسما العاملة
واما ابنيته الموضوعة له فهي ثلاثة ابنية لا زايد عليها فعيل
وفعيعل وفعيعيل فالاول التصغير الثلاثي كفليس والثاني
التصغير الرباعي نحو دريهم والثالث التصغير الخماسي نحو
دنينير وهذه الاوزان الثلاثة من وضع الخليل فقيل له
لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لاني وجدت معاملة
الناس على فلس ودرهم ودينار • فان قلت النون الاولى من
دنينير ليست في مكبره • قلت اصل دينار دنّار بتشديد النون
ابدلت النون الاولى يا فاذا صغر رجع الى اصله لان التصغير
يرد الاشيا الى اصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح
خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وليس بجار
على مصطلح التصريف • الا ترى ان وزن احيمد ومكيرم وسفيرج
في التصغير فعيعل ووزنها التصريفي افيعل ومفيعل وفعيلل
واصل هذه الابنية الثلاثة فعيل وذلك لانه لا بد في كل
تصغير من ثلاثة اعمال ضم الحرف الاول ان لم يكن مضموما
وفتح الحرف الثاني ان لم يكن مفتوحا واجتلاب يا ساكنة
ثالثة وتسمى يا التصغير ثم ان كان الاسم المصغر ثلاثيا اقتصر
على ذلك العمل وهي بنية فعيل كفليس تصغير فلس ورجيل
تصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني كصرد

فيقدر ان فى مصغر كضريد فالضمة والفتحة فى المصغر غيرهما
فى المكبر كما فى فلك مفردا وجمعا جزم ابن ابا ز ويؤخذ منه انه لو كان
المكبر على هيئة المصغر كبيطر فانه يصغر بتقدير الحركات كذلك
وبه صرح السهيلى فى الروض فقال تحذف اليا الزايدة كما تحذف
الف مفاعل ثم يلحق يا التصغير فيبقى اللفظ بحالة وتختلف
التقدير ثم اورد على نفسه سؤالا واجاب عنه فقال فان قيل
هلا قلتم لا يصغر اذ لا يعقل مصغر على لفظ مكبر والا فما الفرق
فالجواب بان الفرق قد يظهر فى الجمع فانك تجمع مبيطر المكبر
على مياطر بحذف اليا واما المصغر فلا يجوز فيه الا مبيطرون
وذلك لانه لو كسر حذفت ياؤه لانه خماسى ثالثه زايد فيزول علم
التصغير انتهى وهذا ما تقدم الوعد به والحاصل انه لا بد من
ضم الاول وفتح الثانى لفظا او تقديرا وزيادة يا ثالثة ومن ثم
اى من اجل اشتراط فتح الثانى ووقوع اليا ثالثة لم يكن نحو
زميل بضم الزاى وتشديد الميم المفتوحة وسكون اليا المثناة
تحت ولغيزى بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون
اليا المثناة تحت وفتح الزاى تصغيرا لان الحرف الثانى منهما
وهو الميم فى الاول والغين فى الثانى غير مفتوح بل ساكن مدغم
فيما بعده ولان اليا غير ثالثة بل رابعة لان المدغم حرفان ادغم
احدهما فى الاخر والزميل الجبان الضعيف واللغيزى من اللغز فى
كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز وان كان المصغر نحو من الثلاثة
احتيج الى عمل رابع وهو كسر ما بعد يا التصغير ثم ينظر ان لم يكن
بعد هذا الحرف المكسور حرف لين الف او يا او واو وقبل الاخر
فى المكبر فهى بنية فعيعل لقولك فى تصغير جعفر جعيفر وان
كان بعده اى بعد الحرف المكسور حرف لين قبل الاخر فى المكبر فهى
بنية فعيعيل لان ذلك الحرف اللين الموجود قبل اخر المكبر ان

كان

كان يا سلمت فى التصغير لمناسبتها للكسرة قبلها كقنديل وقنيد
يل وان كان حرف اللين واوا او الفا قلبا يا بن لسكونهما وانكسار ما
قبلهما كعصفور وعصيفير بقلب الواو يا ومصباح ومصيبيح
بقلب الالف يا والى ذلك اشار الناظم بقوله فعيلا اجعل الثلاثى
البنيتين ويتوصل فى التصغير فى هذا الباب المعقود له الى
مثالى فعيعل وفعيعيل مما زاد على اربعة احرف بما يتوصل به فى
التكسير فى باب الجمع المعقود له قبل هذا الباب الى مثالى فعالل
وفعاليل وللحاذف هنا من وجوب وتخيير ما له فى التكسير فتقول
فى تصغير سفرجل مما يجب فيه حذف خامسه وفرزدق مما فيه
تخيير بين حذف رابعه وخامسه ومستخرج مما يحذف منه
زيادتان وبما السين والتا ويتعين فيه ابقا الفاضل وهو
الميم والندد ويلندد مما يحذف منه زيادة فقط وهى النون
ويتعين ابقا الفاضل وهو الهمزة واليا وحيزبون مما يحذف منه
اليا ويبقى الواو سفيرج بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا
يحذفها قال الاخفش سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم
وفريزد بحذف خامسه وهو القاف او فريزق بحذف
رابعه وهو الدال ومخيرج بحذف السين والتا وابقا الميم
لفضلها عليهما والند ويلند بحذف النون وابقا الهمزة واليا
لتصدرهما وحزيبين بحذف اليا وقلب الواو يا وتقول فى
تصغير سرندى وعلندى مما تكافات فيه الزيادتان وتخير
الحاذف فى احدهما سريند وعليند بحذف الالف وابقا النون
او سريدى وعليدى بحذف النون وقلب الالف يا لوقوعها بعد
كسرة ولم يصح ويفتح ما قبلها لانها للالحاق بسفرجل كما مر والف
الالحاق لا تبقى فى التصغير كما سياتى ثم اعلت كما قاض والى ذلك
اشار الناظم بقوله وما به لمنتهى الجمع وصل به الى امثلة التصغير صل

صل ونجوز لك فى بابى التكسير والتصغير ان تعوض مما حذ
ياءً ساكنة قبل الاخر ان لم تكن موجودة لان ذلك لا يخل ببنائهما
بخلاف بقا الزايد فانه يخل به فتقول فى تصغير سفرجل وتكسيره
سفيريج وسفاريج بالتعويض والى ذلك اشار الناظم بقوله
وجايز تعويض يا قبل الطرف • ان كان بعض الاسم فيهما انحذف
وتقول فى تكسير احرنجام مصدر احرنجم وتصغيره حراجيم وحريجيم
ولا يمكن التعويض عن المحذوف لاشتغال محله بالياء المنقلبة
عن الالف الكاينة قبل الميم وما جاء فى البابين التكسير والتصغير
بخلاف ما شرحناه فيهما فخارج عن القياس المطرد فمثاله
فى جمع التكسير جمعهم اى العرب مكانا على امكن وفيه شذوذان
احدهما انه مذكر وحق مثله ان ياتى على مثال افعلة والثانى انه
شبه فيه الاصلى بالزايد فحذف والزايد بالاصلى فثبت فقالوا
امكن والقياس فى بنا مكان على افعل ان يقال اكون بحذف الميم
الزايدة وابقا عين الكلمة قاله ابن الناظم فى شرح شافية ابن
الحاجب وجمعهم رهطا وكراعا بضم الكاف على ارهط واكارع
والقياس فيهما كرع واكرعة ورهوط وارهاط وجمعهم باطلا
وحديثا على اباطيل واحاديث والقياس فيهما بواطل واحدثة
وحدث وما ذكره من ان هذه جموع للمنطوق به على غير قياس هو
مذهب لبعض النحويين ومذهب سيبويه انها جموع لواحد مهمل
استغنى به عن جمع المستعمل وزعم ابن جنى ان اللفظ تغير الى
هيئة اخرى ثم جمع فكان امكن جمع مكن كفلس وكان ارهط
جمع ارهط وكان اباطيل جمع ابطيل او ابطول وكان احاديث جمع
احدوثة قال ابن خروف ان احدوثة انما تستعمل فى المصايب
والدواهى لا فى معنى الحديث الذى يتحدث به • واختار ابن الحاجب
انها جموع على غير المفرد كنسا جمع المراة ومثاله فى التصغير تصغيرهم

ای العرب

اى العرب مغربا وعشيا على مغيربان وعشيان بزيادة الف ونو
وقياسهما مغيرب وعشى باسقاط الالف والنون وتصغيرهم
انسانا وليلة على انيسيان ولييلية بزيادة اليا فيهما وقياسهما
انيسين ولييلة باسقاط اليا عنهما وذهب معظم الكوفيين
الى ان انسانا اصله انسيان من النسيان فلا يكون تصغيره على
انيسيان شاذا وتصغيرهم رجلا على رويجل بزيادة الواو وقياسه
رجيل وصبية وغلمة بكسر اولهما وسكون ثانيهما جمع صبى وغلام
وبنون جمع ابن على اصيبية واغيلمة وابينون بزيادة الهمزة
فى اولها وقياسها صبيبة وغليمة وبنيون وتصغيرهم عشية على
عشيشية بزيادة شين ثانية وقياسها عشية وقيل هذه
الالفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل فمغيربان
وعشيان كانهما تصغير امغربان وعشيان وانيسيان ولييلية
كانهما تصغير انسيان وليلاة ورويجل كانه تصغير راجل واصيبية
واغيلمة كانهما تصغير اصبية واغلمة وابينون كانه تصغير ابنون
واختاره فى التسهيل وقال فى النظم • وحائد عن القياس كلما
خالف فى البابين حكما رسما • فصل واعلم انه يستثنى من
قولنا يكسر ما بعد يا التصغير فيما تجاوز الثلاثة اربع مسايل
احداها ما قبل علامة التانيث وهى نوعان تا التانيث والف
كحبلى المسئلة الثانية ما قبل المدة الزايدة قبل الف التانيث
كحمرا المسئلة الثالثة ما قبل الف افعال كاجمال وافراس
المسئلة الرابعة ما قبل الف فعلان الذى لا يجمع على فعالين صفة
كان او اسما مفتوح الفا او مكسورها او مضمومها كسكران
وعمران وعثمان فهذه المسايل الاربع يجب فيها ان يبقى ما بعد
يا التصغير مفتوحا اى باقيا على ما كان عليه من الفتح قبل
التصغير اما فتح ما قبل تا التانيث فللخفة واما فتح ما قبل الحى

التانيث فلبقائهما على حالهما واما فتح ما قبل الف افعال فلمجيئها
على الجمع واما فتح ما قبل الالف والنون فلشابهتهما بالفي
التانيث فتقول شجيرة وجبيلى وحبيرا واجيمال وافيراس
وسكيران وعميران وعثيمان لانهم لم يجمعوها على فعالين وتقول
في تصغير سرحان بكسر السين وهو الذئب وسلطان مما هو
على خمسة احرف اخره الف ونون زائدتان وليس له مونث على
وزن فعلى سريحين وسليطين بقلب الالف فيهما يا لانهم
جمعوهما على فعالين فقالوا سراحين وسلاطين والتكسير
والتصغير اخوان وانما لم يقولوا سكارين وعمارين وعثامين
لان الالف والنون فيها شابها الفي التانيث بدليل منع الصرف
فكما لم تتغير الفا التانيث لا تتغير ما اشبههما ولما لم يكن الالف
والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير وعلم من تقييد
الالف بالتانيث انها لو كانت للالحاق كارطى وعلبا انه لا يبقى
فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما اريط وعليبي فرقا بين الالحاق
والتانيث والدليل على ان الفهما للالحاق لا للتانيث تنوينهما
فارطى ملحق بجعفر وعلبا ملحق بقرطاس والى ذلك اشار الناظم
بقوله لتلو يا التصغير البيتين فصل ويستثنى ايضا من
قولنا يتوصل الى مثالي فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به من
الحذف الى مثالي مفاعل ومفاعيل مما في مسائل جاءت في النظم
على غير ذلك لكونها مختومة بشيء قدر انفصاله عن البنية
وقدر التصغير واردا على ما قبل ذلك الشيء وكان ذلك الشيء
غير موجود في المكبر وذلك المقدر انفصاله ما وقع بعد اربعة
احرف سواء كانت كلها اصولا ام لا من الف تانيث بيانها
ممدودة نعت الف كقرفصا لنوع من القعود وسياتي حكم
المقصورة او تائه اي التانيث كحنظلة واحدة الحنظل وعلا

نسب

نسب كعبقري نسبة الى عبقر تزعم العرب انه اسم بلد الجن
فينسبون اليه كل شيء عجيب او الف ونون زائدين كزعفران
وجلجلان بجيمين او علامة تثنية وهي الالف والنون او اليا
والنون كمسلمين بفتح الميم او علامة جمع تصحيح لمذكر وهي
الواو والنون واليا والنون كجعفرين بكسر الرا او علامة جمع
تصحيح لمونث وهي الالف والتا كمسلمات او لذلك عجز
المضاف كامرئ القيس وعجز المركب المزجي كبعلبك
فهذه المذكورات كلها لا يعتد في التصغير لتقدير انفصالها
عما قبلها وتقدير التصغير واردا على ما قبلها فتقول قريفصا
وحنيظلة وعبيقري وزعيفران وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين
ومسيلمات وامرئ القيس وبعيلبك وانما لم تحذف الف
التانيث الممدودة وما ذكر بعدها لانها اشبهت كلمة اخرى
فلو حذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجردا عنها
واما في جمع التكسير فانك تحذف كل واحد منها فيما امكن تكسيره
اذ لا لبس الا المضاف فان تكسيره كتصغيره كما سياتي فتقول
قرافص بحذف الالف والنون فيهما ولو ساغ تكسير البواقي
وهي التثنية والجمعان المصححان والمضاف وصدر المركب لوجب
الحذف الا ان المضاف يكسر بلا حذف كما في التصغير تقول
في تكسيره امارئ القيس كما تقول في تصغيره امرؤ القيس
بلا فرق لانهما كلمتان كل منهما ذات اعراب بنفسها فكان ينبغي
للناظم ان لا يستثنيه في النظم والى ذلك اشار الناظم بقوله
والف التانيث حيث مدا الابيات الاربعة فصل ويثبت
في التصغير الف التانيث المقصورة ان كانت رابعة لخفة
الاسم كحبلى فتقول حبيلى وتحذف ان كانت سادسة استثقالا للاسم
كلغيغزى فتقول لغيغزة بحذف الالف وجوبا وتعويض الها

جوازا اوسابعة كبردرايا بفتح البا الموحدة وسكون الرا
وفتح الدال المهملة وبعدها را فالف فيا مثناة تحتانية اسم
موضع ووزنه فعلعايا قاله ابن القطاع فتقول في تصغيره
بريدري وذلك انك لما حذفت الف التانيث بقي بردراي فقلبت
الالف يا لانكسار ما قبلها عند التصغير وادغمت في اليا الاخيرة
عند حذف الف التانيث وفي بعض النسخ بدل لغيزى قبعثرى
وبدل بردرايا حولايا بحاء مهملة ومثناة تحتانية اسم مكان
وليسا بصواب اما قبعثرى فالفه ليست للتانيث باتفاق
صاحبي الصحاح والقاموس واما حولايا فان الفه سادسة لا
سابعة ولم يذكره صاحبا الصحاح والقاموس وكذا تحذف
الخامسة ان لم تتقدمها مدة زايدة كقرقرى بقافين ورائين
مهملتين اسم موضع فتقول قريقر لان بقا الالف الخامسة
فصاعدا يخرج البنا عن مثالي فعيعل وفعيعيل فان قيل فحبيلي
فعيلي وليست من ابنية التصغير الثلاثة قلنا نعم ولكنها
توافق فعيعلا فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الالف فان
تقدمتها مدة زايدة حذفت ايهما شيت لتكافيهما وعدم
مزية احداهما على الاخرى كحبارى بضم المهملة وبالموحدة والرا
وقريثيا بفتح القاف وكسر الرا وبالمثناة التحتانية والمثلثة
تقول في تصغير حبارى حبيرى بحذف المدة الزايدة قبل الرا
وحبير بحذف الف التانيث وقلب المدة يا لوقوعها في موضع
يجب تحريكها فيه بالكسر وادغام يا التصغير فيها وابو عمرو
يعوض عن الف التانيث ها فتقول حبيرة وتقول في تصغير
قريثيا قريثيا بحذف المدة وهي اليا او قريثي بحذف الف التانيث
وادغام يا التصغير في اليا والى ذلك اشار الناظم بقوله
والف التانيث ذات قصر البيتين فصل وان كان ثاني

صل

المصغر لينا الفا او واوا او يا منقلبا عن لين رددته الى
اصله الذي نقلب عنه فترد ثاني نحو قيمة وديمة وميزان
وباب بموحدتين الى الواو لانها الاصل المنقلب عنه والاصل
قومة من القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وبوب
قلبت الواو في الثلاثة الاول يا لسكونها وانكسار ما قبلها
وفي الرابع الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت قويمة
ودويمة ومويزين وبويب برد الواو الى اصلها لتحركها وانضمام
ما قبلها وقلبت الالف في ميزان يا لانكسار ما قبلها وترد ثاني
نحو موقن وموسر وناب بالنون وهو السن الى اليا لانها
الاصل المنقلب عنه والاصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر
ونيب من النيب قلبت اليا في الاولين واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها وفي الثالث الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا
صغرتها قلت مييقن ومييسر ونييب برد اليا الى اصلها
والى ذلك اشار الناظم بقوله ٭ واردد لاصل ثانيا لينا
قلب بخلاف ثاني نحو متعد فانه غير لين لانه تا مثناة فوق
مبدلة عن واو اذ اصله موتعد ابدلت الواو تا وادغمت في
التا الاخرى لاجتماع المثلين فيقال في تصغيره متيعد
لا مويعد خلافا للزجاج والفارسي فانهما يردانه الى اصله
لزوال موجب قلبها وهو تا الافتعال والصحيح الاول وهو
مذهب سيبويه وعللوه بانه اذا قيل فيه مويعد اوهم
ان مكبره موعد او موعدا ٭ وموعد ومتيعد لا ايهام فيه
مع ان سيبويه لم يلتفت للالتباس في مواضع كثيرة وبخلاف
ثاني نحو آدم فانه منقلب عن غير لين لانه منقلب عن همزة
تلي همزة والاصل أأدم بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت
الساكنة الفا فتقلب الالف واوا كالالف الزايدة نحو

نحو ضارب وكالالف المجهولة الاصل كصاب بالصاد
المهملة والبا الموحدة اسم نبت فتقول في تصغيرها اويدمرو
ضويرب وصويب والى ذلك اشار الناظم بقوله والالف
الثاني المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل وان كان
ثاني المصغر لينا مبدلا من حرف صحيح غير همزة او همزة لا تلي
همزة فانه يرد ايضا الى اصله فترد ثاني دينار وقيراط الى النون
والى الرا فتقول في تصغيرهما دنينير وقريريط كما تقول في
تكسيرهما دنانير وقراريط واصلهما دنار وقراط واليا فيهما بدل
من اول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الابدال وترد ثاني نحو ذيب
باليا الى الهمزة فان اصله ذئب بالهمزة واليا فيه بدل من الهمزة
فاذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة رجوعا الى الاصل لان قلب
الهمزة يا انما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط
ان ما ابدل لعلة لا تزول بالتصغير لم يرد الى اصله وما ابدل
لعلة تزول بالتصغير يرد الى اصله وهلم جرا فان قلت تقد
قالوا في تصغير عيد عييد فصغروه على لفظه ولم يردوه الى
اصله وقياسه عويد بالواو لانه من عاد يعود فلم يردوا اليا
الى اصلها وهو الواو قلت انما قالوا ذلك شذوذا كراهية
لالتباسه بتصغير عود كما قالوا في تكسيره اعياد فرقا بينه
وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد وهذا الحكم
الذي ذكرناه في التصغير ثابت في التكسير الذي يتغير فيه
الاول كموازين وابواب وانياب واعياد بخلاف ما لا يتغير
فيه الاول من نحو قيم وديم والى ذلك اشار الناظم بقوله
وشذ في عيد عييد وحتم * للجمع من ذا ما لتصغير علم فصل
واذا صغر ما حذف احد اصوله فا او عين او لام او اثنان منها
وجب رد محذوفه ان كان قد بقي بعد الحذف على حرفين فالمحذوف

الفا نحو كل وخذ وعدا علما والمحذوف العين نحو مذ وقل بع
اعلاما وسه وهو الدبر والمحذوف اللام نحو يد ودم وحر بكسر
الحا المهملة وهو الفرج والمحذوف الفا واللام نحو قه وله وشه
اعلاما والمحذوف العين واللام نحو ره علما فتقول في تصغيرها
اكيل واخيذ ووعيد برد الفا ومنيذ وقويل وبييع وسيية
برد العين ويدية ودمي وحريح برد اللام ووقي وولي
ووشي برد الفا واللام وروي برد العين واللام والى ذلك
اشار الناظم بقوله * وكمل المنقوص الى اخره وانما وجب رد المحذوف
في الجميع ليتمكن من بنا فعيل ولانه لو لم يرد لوقعت يا التصغير
طرفا فكان يلزم تحريكها بحركات الاعراب وهي لا تكون الا ساكنة
واذا سمي بما وضع ثنائيا على حرفين فان كان ثانيه صحيحا
نحو هل وبل لم يزد عليه شي حتى يصغر فيجب ان يضعف
او يزاد عليه يا وهو الاولى فيقال في تصغير هل هليل
بالتضعيف او هلي بزيادة يا وقيل ان شئت الحقته بما
لامه يا فقلت في هل هلي او بما لامه واو فقلت هليو ثم اعللته
اعلال سيد وفيه زيادة عمل فينبغي تعيين الاول وقد جزم
به الابدي واقتضاه كلام التسهيل وحجته ان ما حذفت لامه
واوا اكثر مما حذفت لامه يا قاله الموضح في الحواشي وان كان
ثانيه معتلا وجب التضعيف قبل التصغير لئلا يلزم اثبات
اسم معرب على حرفين اخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له
بخلاف ما اذا كان ثانيه صحيحا فان نظيره من الاسما المعربة
يد ودم فيقال في لو وكي وما الحرفية اعلاما لوي وكي بالتشديد
فيهما وذلك لانك زدت على واو لو واوا وعلى يا كي يا ثم ادغمت
احد المثلين في الاخر وماء بالمد وذلك لانك زدت على الالف
الفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة لاجل اجتماعهما مع

الالف الأولى و التقا بهما ساكنين على حد الابدال فى حمراء و قيل
زيدت الهمزة من اول الامر فاذا صغرت بعد التضعيف اعطين
حكم دوحج بفتح اولها وتشديد ثانيهما والدو البادية لوحى
القبيلة وما بالمد وهوا الذى يشرب فتقول فى تصغير لو
بالتشديد لوى كما تقول فى تصغير دو دوى واصلهما
قبل الادغام لويو ودويو اجتمع فيهما الواو واليا والسابق
منهما ساكن قلبت الواو يا وادغمت اليا فى اليا وتقول فى تصغير
كى بالتشديد كيى بثلاث يا آت اولها اصلية وثانيها يا
التصغير وثالثها المزيدة للتضعيف كما تقول فى تصغير
حى حيى بثلاث يا آت اولاها واخراها اصليتان ووسطها
يا التصغير وتقول فى تصغير ما بالمد موى بالتشديد
بقلب الالف الثانية المزيدة يا لوقوعها بعد يا التصغير
وادغامها فيها ولم تهمز لزوال علة ابدالها همزة وتقلب الالف
الاولى واوا لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الاصل
كما تقول فى تصغير الما المشروب مويه بقلب الالف واوا
ردا الى اصلها لان هذا الما المشروب لامه ها فردّ اليها
واصله موه بدليل جمعه على امواه فقلبت الواو الفا على القياس
وابدلت الها همزة على غير القياس فصل وتصغير الترخيم
حقيقته ان تجعل المزيد فيه مجردا معطى ما يليق به من فعيل ان
كان ثلاثى الاصول او فعيعل ان كان رباعى الاصول سمى بذلك
لما فيه من الحذف المفضى الى الضعف يقال صوت رخيم اذا لم يكن
قويا وطريقه ان تعمد انت الى الاسم ذى الزيادة الصالحة
للبقا فى تصغير غير الترخيم لعدم اخلالها بالزنة فتحذفها
ثم توقع التصغير على اصوله ومن ثم اى من اجل انه مختص بالمزيد
لا يتاتى فى تصغير الترخيم فى نحو جعفر من الرباعى الاصول

وسفرجل

وسفرجل من الخماسى الاصول لتجردهما من الزوايد ولا يتاتى
ايضا فى نحو منطلق ومحرنجم لامتناع بقا الزيادة فيهما
فى تصغير غير الترخيم لاخلالها بالزنة فلا يكون تصغيرها بحذف
زوايدها لان حذف زوايدهما واجب فى تصغير غير الترخيم ومقتضى
الاطلاق انه لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفرا وثعلب
فانهما قالا لا يصغر فاطمة ومالك واسودا علاما على فعيل ولا يفعل
ذلك فيهن صفات ولم يكن له الا اصليتان فقط وبها فعيل
كحميد فى تصغير احمد وحامد ومحمود وحمدون وحمدان وحماد
ولم يلتفت للالتباس ثقة بالقراين وزوايدها لاجل بقاوها
فى تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك احيمد وحويمد ومحيميد
وحميدون وحميدان وحميميد وفعيعل كقريطس تصغير قرطاس
واما قريطب تصغير قرطبوس فهذا مما حذف فيه مع زايد خامسة
فليس تصغير ترخيم لان فعيعيل لانه ذو زيادة وهى اليا وقد يجوز
لهذا التصغير اصل يشبه الزايد نحو بريه وسميع مصغرى
ابراهيم واسمعيل فان الميم واللام بلفظ الزوايد وان كانتا
اصليتين بلا خلاف وانما اختلفوا فى الهمزة فقال سيبويه بزايدتهما
بدليل سقوطها ورده المبرد بحذف اللام والميم مع اصالتهما
وبان همزتهما كهمزة اسطبل وانبنى على الخلاف فى الهمزة اختلاف
فى كيفية تصغيرهما لغير ترخيم فيقول سيبويه بريهيم وسميعيل
ويقول المبرد ابيره واسيمع وانما حذف الميم واللام كما يحذف
الخامس والاول هو المسموع حكى ابوزيد بريهيم وسيبويه
يقول بحذف الهمزة لانها زايدة والاخير لانه يشبه الزوايد
قاله فى الحواشى وتلحق تا التانيث تصغير ما لا يلبس من مؤنث
عار منها لفظا ثلاثى الاصل وفى حال الراهنة للدلالة يجمع
فرعيتان التصغير والتقدير نحو دار مما عينه واو وسن من

المضاعف وعين مما عينه يا واذن مما فاؤه همزة فيقال في تصغير
دويرة وسنينة وعيينة واذينة وهذا الحكم مستمر بعد
التسمية فمن ذلك عمرو بن اذينة وعيينة بن حصن او ثلاثي في
الاصل دون الحال نحو يد ويدية وكذا اذا عرضت ثلاثيته
بسبب التصغير كسما بالمد مطلقا سوا صغرته تصغير الترخيم
ام لا فتقول في تصغيرها سمية والاصل سميي بثلاث يا ات اولاها
يا التصغير وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام الكلمة فحذفت
احدى اليائين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا
فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير لحقته التا كما يلحق مع
الثلاثي المجرد ولو سميت بسما مذكرا لقلت في تصغيره سمي بغير
تا لتذكير مسماه وحمرا وحبلى حال كونهما مصغرين تصغير
الترخيم فتقول في تصغيرهما تصغير الترخيم حمير وحبيل ولا
ياتي بالتا اذ لا يجمع بين علامتي تانيث والى ذلك اشار الناظم
بقوله واختم بتا التانيث ما صغرت من مونث عار ثلاثي خلا
نحو شجر وبقر من اسما الاجناس فلا يلحقهما التا في تصغيرهما فلا
يقال في تصغيرهما شجيرة وبقيرة لئلا يلتبسا بالمفرد المصغر
فاما من ذكرهما فلا اشكال وبخلاف نحو خمس وست من اسما
العدد المونث فلا يقال في تصغيرهما خميسة وسديسة لئلا
يلتبسا بالعدد المذكر المصغر وبخلاف نحو زينب وسعاد
فلا يقال في تصغيرهما زيينبة وسعيدة لتجاوزها الثلاثة
فان الحرف الرابع قايم مقام التا فلا يجمع بينهما لما في ذلك من
الاستثقال والى ذلك اشار الناظم بقوله ما لم يكن بالتا
يرى ذا لبس وشذ ترك التا في تصغير حرب بفتح الحا
المهملة وسكون الرا المهملة وبالموحدة وعرب بفتح العين والرا
المهملتين ودرع بكسر الدال ونعل بفتح النون ونحوهن كذود

وقوس

وقوس وعرس وناب مع ثلاثيتهن وثانيتهن وعدم اللبس
وجمع المتاخرون من ذلك عشرين لفظا وهي اسم الجنس كشجر واسم
الجمع كغنم واسم العدد كخمس وناب للناقة المسنة وحرب وقوس
ودرع وفرس وعرس بكسر العين وعرس بضمها وذود وضحى وطشت
وطس وسعد وقدر ونصف بفتحتين وحرف وعرب ونعل
وسمع في بعضها التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ
ترك دون لبس وشذ اجتلابها اي التا في تصغير ورا وامام
وقدام مع زيادتهن على الثلاثة فقالوا وريئة بضم الواو
وفتح الرا بعدها يا تحتانية مكسورة مشددة فهمزة مفتوحة
فاليا الاولى يا التصغير والثانية المبدلة من المدة التي قبل
الهمزة واميمة بضم الهمزة وفتح الميم وبيا مشددة مكسورة
فميم مفتوحة فاليا الاولى يا التصغير والثانية بدل من الف امام
وقديديمة بضم القاف وفتح الدال وبيا ساكنة ودال مكسورة
بعدها يا مثناة تحتانية وميم مفتوحة اليا الاولى يا التصغير
والثانية بدل من الف قدام ووجه الحاق اليا بها ان جميع الظروف
غير هذه مذكرة فلو لم يظهروا التا فيها لظن انها مذكرة اذ لا
يعلم تانيثها بالاخبار عنها لانها ملازمة للظرفية ولا بوصفها
ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك اشار الناظم
بقوله وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر فصل التصغير
من جملة التصاريف في الاسم فيصغر المتمكن كما مر ولا يصغر من غير
المتمكن الا اربعة احدها افعل بفتح العين في التعجب والثاني
المركب المزجي علما كان او عددا فالعلم كبعلبك وسيبويه في لغة
من بناهما على الفتح في بعلبك وعلى الكسر في سيبويه فاما من
اعربهما اعراب ما لا ينصرف فلا اشكال في تصغيرهما لانهما
حينئذ من اقسام المتمكن والعدد نحو خمسة عشر وافعل في

التعجب والمركب المزجي تصغيرهما تصغير المتمكن في ضم اولهما
وفتح ثانيهما واجتلاب يا التصغير ثالثة نحو ما احيسنه وبعيلبك
وسيبويه وخميسة عشر اما افعل في التعجب فقال الخليل
في قولهم ما اميلح زيدا انما يعنون الشيء الذي يتصف بالملح
كانهم قالوا زيد مليح واما المركب المزجي فلان الجزء الثاني بمنزلة
تا التانيث والتنوين من حيث انه نازل منه منزلة ذيله وتتمته
نزولهما بهاتيك المنزلة فلذلك صغروا الصدر والثالث اسم
الاشارة وسمع ذلك منه في جنس كلمات وهي ذا في التذكير و
تا في التانيث وذان في تثنية المذكر وتان في تثنية المؤنث و
اولا في جمعهما والرابع الاسم الموصول وسمع ذلك منه ايضا
في جنس كلمات وهي الذي للمفرد المذكر والتي للفرد المؤنث
وتثنيتهما اللذان واللتان وجمع الذي الذين والاولى وهذه
الكلمات العشر من غير المتمكن يوافق تصغيرها المتمكن في ثلاثة
امور احدها اجتلاب اليا الساكنة والثاني التزام كون ما
قبلها اي اليا مفتوحا والثالث لزوم تكميل ما نقص منها
عن الاحرف الثلاثة ويخالفه اي تصغير المتمكن في ثلاثة امور
ايضا احدها بقا اوله على حركته الاصلية التي كانت قبل
التصغير من فتح او ضم تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره
والثاني زيادة الف في الاخر اذا امكن عوضا عن ضم الحرف
الاول وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية او زيادة جمع والثالث
ان اليا التي للتصغير قد تقع ثانية وذلك في ذا وتا تقول في
تصغيرهما ذيا وتيا فتبقى الحرف الاول على فتحه وتاتي بيا التصغير
ساكنة مدغمة في اليا المنقلبة عن الف ذا وتا وتزيد الفا في الاخر
عوضا عن ضم الحرف الاول والاصل ذييا وتييا بثلاث ياات
اولاها عين الكلمة وثانيها يا التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثقلوا

ذلك

ذلك مع زيادة الالف اخره فحذفت اليا الاولى لان يا التصغير
جي بها لمعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضي
وقوع يا التصغير اخرا اذا كانت الالف في زنة حركة وهي الضمة
ووقوع يا التصغير طرفا ممتنع لانها ان بقيت ساكنة لم يكن
بقا الالف بل كانت تقلب يا وفي ذلك وقوع فيما فر منه وازالة
الالف المجعولة عوضا ووقوع يا التصغير طرفا وان حركت فيا
التصغير كالف التكسير فلا تتحرك فتعينت الاولى للحذف وهذا
انما يستقيم على قول البصريين ان ذا ثلاثي الوضع وان لامه
عن يا وعينه يا محذوفة واما على قول الكوفيين ان الالف زايدة
وهو موضوع على حرف واحد فلا وتقول في تصغير ذان وتان
ذيان وتيان بابقا اولهما على فتحه وادغام يا التصغير فيما بعدها
ولم يؤت بالف بعد النون للطول بزيادة علامة التثنية وتقول
في تصغير الاولى الليا بابقا اوله على ضمه في حال التكبير والقصر
في لغة من قصر وهم التميميون والليا في لغة من مد وهم
الحجازيون اما على لغة القصر فلا اشكال واما على لغة المد فقال
الفارسي الحقنا يا التصغير ثالثة وقلبنا الالف بعدها يا
وزيدت الالف قبل الاخر ولم تزد بعد الاخر اذ ليس لنا تصغير
خماسي الا وقبل اخره مدة وقال المبرد لو الحقنا الف التصغير
في اخر اولا على القاعدة في المبهمات لالتبست لغة المد بلغة القصر
وبيانه من وجهين احدهما ان يا التصغير تقع ثالثة قبل الالف
فتنقلب الالف بعدها يا ثم تدغم فيها يا التصغير وتكسر كما في
غزيل فتنقلب الهمزة يا كما في عطا فيجتمع ثلاث ياات فتحذف
الاخيرة ثم تدخل الف التصغير والوجه الثاني ان اولا فعال
فاذا جاءت الالف اخيرا صار اولا على فعالى كحبارى فيجب حذفها
لانها خامسة واما اذا قدمت فانها تصير رابعة وما كان

خلوا

خمسة ورابعه لين فانه لا يسقط فلما خافوا المحذور المذكور اد
الالف بعد اليا أين وقال الزجاج همزة او لا منقلبة عن الف
المد فاذا قلبت الف المد يا لوقوعها بعد يا التصغير رجعت الهمزة
الى اصلها ثم تاتى الف التصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد الف
و نقول في تصغير الذى والتى اللذيا واللتيا بابقا اولهما على
فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين يا التصغير والالف وادغام
يا التصغير وفتح يا المكبر لاجل الالف و نقول في تصغير اللذان
واللتان اللذيان واللتيان بفتح اولهما وثانيهما وتشديد
ثالثهما ولم يوت بالف بعد النون للطول بعلامة التثنية قا
الموضح في الحواشي هذا الذى اراه من القول وهم يقولون ان
التثنية ترد على المفرد المصغر ثم يختلف سيبويه والاخفش
فسيبويه يحذف الالف حذفا اعتباطيا لمجرد تخفيف الكلمة
لطولها بعلامة التثنية فلا يقدرها البتة والاخفش يحذفها
لالتقا الساكنين فيقدرها واصل الخلاف بينهما اذا ثنى المفرد
المصغر فهل يقدر ان الف التصغير اجتمعت مع الف التثنية
ثم حذفت للساكنين ولم تقلب يا فرقا بين تثنية المتمكن وغيره
او يعتقد انها حذفت قبل مجى التثنية لمجرد التخفيف الاول
للاخفش والثانى لسيبويه ويظهر اثر الخلاف في جمع المذكر
فسيبويه يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل اليا والاخفش يفتحها
كما في الاعلون و تقول في تصغير اللذين اللذيون رفعا و
اللذيين جرا ونصبا بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل اليا وهو قول
سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم في التثنية
فكانها لا وجود لها والاخفش بفتح ما قبل الواو واليا لانه يعتقد
الحذف للساكنين والذال على القولين مفتوحة وفي شرح الشافية
للجاربردى واما اللذيون فلانهم زادوا في الذين قبل اليا يا وقبل

النون الفا فصار اللذيان ثم ابدلوا الفتحة ضمة والالف واوا
لئلا يلتبس بالتثنية انتهى واذا اردت تصغير اللاتى بجمع
المؤنث صغرت التى لمفرده فقلت اللتيا كما تقدم ثم جمعته
بالالف والتا فقلت اللتيات واستغنوا بذلك الجمع المصغر
مفرده عن تصغير اللاتى واللاى على الاصح عند سيبويه فانه
قال في اللاى واللاتى لا يحقران استغنا بجمع التى المحقرة بالالف
والتا كما في دريهم ودريهمات بل المؤنث اولى مما لا يعقل بهذا
الجمع والاخفش يصغرهما ويقلب الالف واوا لانهما صارا حرفين
حقرا بمنزلة ضارب اذا اجرى عليهما حكمه ويحذف اليا التى هي
لامهما لان الف التصغير تزاد فيبقى الاسم على خمسة سوى يا
التصغير وانما كانت اليا هي المحذوفة لانها طرف والمازنى
يصغرهما ولكن يحذف الالف لانها زايدة واليا اصلية فيصير
اللاى اللايا واللاتى اللتيا وهذا يلبس بتصغير الواحد ولا
تصغر ذى من اسما الاشارة اتفاقا عند الجميع للالباس بتصغير
ذا ويشكل عليه تصغيرهم عمرو وعمرا على عمير مع الالباس ولا تصغر
تى الاشارية للاستغنا عن تصغيرها بتصغير تا خلافا لابن مالك
في قوله في النظم منها تا وتى قال المرادى وذلك يوهم ان تى صغر
كما صغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من الفاظ المؤنث الا تا
خاصة وهو المفهوم من التسهيل فانه قال ولا يصغر من غير المتمكن
الا ذا والذى وفروعهما الاتى ذكرهما ولم يذكر من الفاظ المؤنث
غير تا خاصة انتهى والى جواز تصغير الاشارة والموصول اشار
في النظم بقوله وصغروا شذوذا الذى التى وذا مع الفروع وانما
ساغ تصغيرهما لانهما يوصفان ويوصف بهما والتصغير وصف
في المعنى ولهذا منعوا اعمال اسم الفاعل مصغرا كما منعوا اعماله
موصوفا قاله ابو الحسن ابن الباذش وحكى ابن العلج تصغير أوه

على أوقية وبقي المنادى المبني نحو يا زيد فانه يصغر فيقال يا زُيَيْد
هذا باب النسب وسماه سيبويه باب الاضافة
وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها ان يجعل المنسوب من آل
المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة وفائدتها فائدة
الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها
من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها وانما
لحقت علامتها بالآخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض صح
زيادتها هو الآخر وانما لم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا
ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على نسبته الى الجد
عنها ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات اولها لفظي وهو ثلاثة
اشياء الحاق ياء مشددة آخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها ونقل
اعرابه اليها وثانيها معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له
وثالثها حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشتقة في رفعه
المضمر والظاهر باطراد واعلم انك اذا اردت النسبة الى
شيء من بلد او قبيلة او غيرهما فلا بد لك من عملين في آخره احدهما
ان تزيد عليه ياء مشددة تصير تلك الياء حرف اعرابه فتتداولها
حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا لصيرورتها بمنزلة الآخر
والعمل الثاني ان تكسر اي الآخر لمناسبة الياء كما في ياء المتكلم
والمخاطبة فتقول في النسب الى دمشق بفتح الميم دمشقي والى
ذلك اشار الناظم بقوله ۞ ياء كيا الكرسي زادوا للنسب ۞ وكل ما
تليه كسره وجب ۞ ويحذف لهذه الياء المزيدة للنسب امور
في الآخر وامور متصلة بالآخر اما الامور التي في الآخر فستة
احدها الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة احرف فصاعدا
سواء كانتا زائدتين او كانت احداهما زائدة والاخرى اصلية
فالاول وهو ما آخره ياءان زائدتان سواء كانتا للنسب ام لا

نحو كرسي مما آخره ياءان ليستا للنسب وشافعي مما آخره ياءان
للنسب فتقول في النسب اليهما كرسي وشافعي فتحذف الياء
المشددة منهما وتجعل مكانها ياء النسب فيتحد لفظ المنسوب
ولفظ المنسوب اليه ولكن يختلف التقدير فيقدر انهما
مع الياء الجديدة للنسب غيرهما بدونها ويظهر لهذا الاختلاف
التقديري اثر في الصناعة وذلك انه اذا كان بخاتي جمع بختي
بباء موحدة وخاء معجمة فتاء مثناة فوقية اسما لرجل فانه
يكون غير منصرف استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية
قال في الصحاح الواحد بختي والجمع بخاتي غير منصرف لانه بزنة
جمع الجمع انتهى بتكسير جمع فاذا نسبت اليه انصرف لزوال
صيغة منتهى الجموع لان الياء التي كانت تحصل الصيغة زالت
وخلفتها ياء اخرى غيرها وهي اجنبية لم تبن الكلمة عليها فوزنه قبل
النسب فعاليل وبعده مفاعيل وقيد بقوله علما لم يترتب عليه
قوله فاذا نسبت اليه لان جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا
مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب
اليه فسقط ما قيل ان قوله علما معطل لا مفهوم له وقيد العلم
بكونه لرجل احترازا عما اذا كان لامرأة فان مانعه من الصرف
العلمية والتانيث المعنوي لا صيغة منتهى الجموع والثاني
وهو ما احدى ياءيه زائدة والاخرى اصلية نحو مرمي بالتشديد
اسم مفعول من الرمي اصله مرموي كمضروب اجتمع فيه الواو
والياء وسبقت احداهما بالسكون ثم قلبت الواو ياء والضمة
كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا وادغمت الياء المتصلة عن الواو
الزائدة في الياء الاصلية لاجتماع المثلين فاذا نسبت اليه
حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب فقلت مرمي
هذا هو الافصح وبعض العرب يحذف الياء الاولى لزيادتها

وبقي الثانية لاصالتها ويقلبها الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ثم تقلب الالف واوا لوجوب كسر ما قبل يا النسب
والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف يا لئلا يجتمع الكسرة
واليا ات فتقول مرموي واطلق في النظم قوله ومثله
مما حواه احذف وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة احرف فصاعدا
وان تقع اليا المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط
فرارا من الاجحاف وتعينت للحذف لسكونها وقلبت الثانية
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كراهة
اجتماع اليا ات تقول في امية اموي وجاء امييّ باربع يا آت
اذ ليس قبلها كسرة وان وقعت اليا المشددة بعد حرف واحد
لم تحذف واحدة منهما بل يفتح اليا الاولى كما في نمر ويردها
الى الواو ان كان اصلها الواو والا ابقيت على صورتها وتقلب
اليا الثانية واوا لئلا يجتمع اليا آت تقول في طي وحي طوي
وحيوي لانهما من طويت وحييت الامر الثاني مما يحذف ليا
النسب تا التانيث تقول في مكة مكي بحذف التا لان بقاها
يوقع في اثبات تا التانيث في نسبة المذكر واجتماع تانيثين
في نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امراة مكية وايقاع تا التانيث
حشوا وقول المتكلمين في علم الاصول الدينية في النسبة الى
ذات ذاتي وقول العامة في النسبة الى الخليفة خليفتي
باثبات تا التانيث فيهما لحن اي خطأ لخروجه عن القاعدة
يقال للمخطي لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب وصوابهما
ذووي وخليفي بحذف التا منهما وهذا مبني على ان ذاتي نسبة
الى ذات لغة وهم لا يقولون ذلك قال الكافي في شرح ايساغوجي
في المنطق لا يقال الذاتي منسوب الى الذات فلا يجوز ان تكون
الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو ممتنع

لانا نقول هذه التسمية ليست بلغوية حتى يلزم ذلك بل
انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك انتهى والدليل على انها اصطلاحية
ان استعمال ذات مرادا بها الحقيقة لا اصل له في اللغة كما
قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف فيها ذات بمعنى
صاحبة وحيث نسب اليها فلا بد من حذف تائها ثم رد لامها
المحذوفة واذا ردت عادت العين الى الفتحة فتصير على تقدير
ذوا ثم تقلب الالف واوا فتقول ذووي الامر الثالث
مما يحذف ليا النسب الالف ان كانت متجاوزة للاربعة
او كانت رابعة متحركا ثاني كلمتها فالاول يقع في ثلاثة
في الف التانيث كحبارى بالحاء المهملة والبا الموحدة والرا
نظاير وفي الف الالحاق كحبركى بفتح الحا المهملة والبا الموحدة
وسكون الرا بعدها كاف قال الجوهري القراد وقال الزبيدي
الطويل الظهر القصير الرجلين فانه ملحق بسفرجل وفي
الالف المنقلبة عن اصل كمصطفى فانها منقلبة عن واو
الصفوة فتقول حباري وحبركي ومصطفي بحذف الالف
فيهن وجوبا للطول والثاني وهو ما الفه رابعة وثاني
كلمتها متحرك لا يقع الا في الف التانيث كجمزى بفتح الجيم
والميم والزاي صفة يقال حمار جمزى اي سريع من الجمز وهو
ضرب من السير تقول في النسبة اليها جمزي بحذف الالف
وجوبا لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف اخر فالالف فيها
في حكم الخامسة واما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلب واوا
تشبيها بالف ملهى والحذف تشبيها بتا التانيث لزيادتهما
والارجح في التي للتانيث كحبلى الحذف لان شبهها بالف
التانيث اقوى من شبهها بالمنقلبة عن اصل والارجح في التي
للالحاق كعلقى فانه ملحق بجعفر وفي المنقلبة عن اصل كملهى

من اللهو فالفه منقلبة عن واو القلب خير الارجح وانما كان
الارجح فيهما القلب محافظة فى الاول على حرف الالحاق ورجوعا
الى الاصل فى الثانى والقلب فى نحو ملهى مما الفه منقلبة
عن اصل خير منه فى نحو علقى مما الفه زايدة للالحاق والحذف
بالعكس اللغوى فالحذف فى نحو علقى خير منه فى نحو ملهى لان
حذف الزايد خير من حذف الاصلى ❊ الامر الرابع مما يحذف ليا
النسب يا المنقوص المتجاوزة اربعة خامسة او سادسة
كمعتد ومستفعل تقول فى النسب اليهما معتدى ومستعلى
بحذف يا المنقوص وجوبا للطول فاما اليا الرابعة كقاض
فكالف المقصور الرابعة من نحو مسعى وملهى مما ثانى ما فيه
ساكن والفه منقلبة عن يا او واو فيجوز فيهما القلب واوا
والحذف ولكن الحذف ارجح من القلب قال بعضهم ان القلب
عند سيبويه من شذوذ تغييرات النسب حتى قيل لم يسمع الا
فى قوله فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا ❊ دراهم عند الحانوى
ولا نقد ❊ جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه وليس فى
الثالث من الف المقصور المنقلبة عن يا او واو كفتى وعصى
ومن يا المنقوص الثالثة كعم بفتح العين المهملة من عمى عليه
الامر اذا التبس ورجل عمى القلب اى جاهل وشج بالشين المعجمة
والجيم من شجى اى حزن الا القلب واوا فتقول فتوى وعصوى
وعموى وشجوى فاما قلبها فى فتى واوا وان كان اصلها اليا
فلئلا يجتمع الكسرة واليا ات واما فى عصا فرجوع الى اصلها
واما فى عم وشج فلانا لما اردنا النسب اليهما فتحنا عينهما كما
نمر فقلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف
واوا كما قلبت الف فتى حكما وتعليلا وحيث قلبنا اليا واوا
فلا بد من تقدم فتح ما قبلها على قلبها لما تقرر ان قلبها واوا

مسبوق

مسبوق بقلبها الفا ❊ فان قلت فما وجه فتح العين فى قاض عند
من قال قاضوى بقلب اليا واوا ونظيره من الصحيح لا يفتح عينه
فالجواب انه نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب نقل المرادى
عن بعض النحويين ويجب قلب الكسرة فتحة فى كل ثلاثى مكسور
العين سواء كان مفتوح الفا ام مضمومها ام مكسورها فالمفتوح
الفا نحو فعل كنمر بالنون والمضموم الفا نحو فعل كدئل والمكسور
الفا نحو فعل كابل تقول فى النسب اليها نمرى ودئلى وابلى
بفتح العين فيهن كراهة لتوالى اليائين والكسرتين وذهب بعض
الى بقا كسرة العين فيما فاوه مكسورة كابلى بكسرتين كسرة
الاتباع والكسرة الاصلية لان الكسرة تعمل فى جهة واحدة فلا
تنقل والامر الخامس والسادس مما يحذف ليا النسب علامة
التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكر فتقول فى النسب الى زيدان
وزيدون حال كونهما علمين معربين بالحروف زيدى بحذف علامة
التثنية وعلامة الجمع لئلا يجتمع على الاسم الواحد اعرابان
اعراب بالحروف واعراب بالحركات فى يا النسب وحذف النون
تبع لما قبلها لانهما زيادتان زيدتا معا فيحذفان معا واما قبل
التسمية بهما فانما ينسب الى مفردهما لا اليهما ومن اجرى
زيدان علما مجرى سلمان فى لزوم الالف والاعراب على النون
اعراب ما لا ينصرف للعلمية والزيادة وقال وهو تميم بن مقبل
لا خلف ابن الاحمر خلافا للموضح الا ديار الحى بالسبعان ❊ امل
عليها بالبلى الملوان ❊ قال فى النسب زيدانى باثبات الالف والنون
كما تقول سلمانى والسبعان تثنية سبع اسم موضع والملوان
الليل والنهار ومن اجرى زيدون علما مجرى غسلين فى لزوم اليا
والاعراب على النون منونة قال فى النسب زيدينى باثبات
اليا والنون كما تقول غسلينى ومن اجراه اى زيدون مجرى هرون

فى لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية
وشبه العجمة او اجراه مجرى عربون فى لزوم الواو والاعراب
على النون منونة او الزيد الواو وفتح النون كالماطرون
قال فى النسب على اللغات الثلاث زيدونى باثبات الواو والنون
كما تقول هارونى وعربونى وماطرونى واما جمع تصحيح المؤنث
ففيه تفصيل فنحو تمرات بالمثناة مما كان اسم جمع مفتوح
العين فى حالة الجمع ان كان باقيا على جمعيته ولم ينقل الى العلمية
فالنسب الى مفرده ليلا يجتمع تانيثان حين نسب مؤنثا قاله
ابو حيان فيقال تمرى بالاسكان فى الميم لان مفرده ساكن
العين قبل الجمع وان كان علما فمن حكى اعرابه حالة الجمع حذف
الالف واليا معا ونسب اليه على لفظه المفتوح حالة الجمع
ومن منع صرفه للتانيث والعلمية نزلت تاؤه منزلة تا مكة
ونزل الفه منزلة الف جمزى لكونه ثانى ما هى فيه متحركا
فحذفهما على التدريج فحذف اولا التا كما فى مكة ثم الالف
كما فى جمزى وقال تمرى بالفتح فى حكاية الاعراب ومنع الصرف
وانما سكنت العين فى حال بقايه على الجمعية وفتحت فى حال
نقله الى العلمية للفرق بين النسب اليه جمعا والنسب اليه
علما لان علامة الجمع تحذف فى كلا الحالين واما نحو ضخمات مما
هو جمع صفة فقال الموضح بحثا فى الفه وجهان القلب
واوا والحذف لانها كالف حبلى بجامع ان كلا منهما صفة ساكن
ثانى ما هى فيه وعلى كلا الوجهين تحذف التا فتقول ضخموى
وضخمى كما تقول حبلوى وحبلى والبحث فى الف نحو مسلمات
من الجموع القياسية ونحو سرادقات من الجموع الشاذة الا
الحذف لكونها خامسة فتقول مسلمى وسرادقى بحذف الالف
والتا والسرادق قال فى القاموس الذى يمد فوق صحن الدار

والبيت

والبيت من الكرسف والغبار الساطع والدخان المرتفع المحيط
بالشى واما الامور المتصلة بالاخر فستة ايضا احدها
اليا المثناة تحت المكسورة المدغمة فيها يا اخرى سواكان
ما هى فيه ياى العين كطيب اوواويها كهين فيقال فى النسب
الى طيب وهين طيبى وهينى بحذف اليا الثانية المدغم
فيها وابقا اليا الاولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين واربع
يا ات ولم تحذفوا الاولى ليلا يرجع الى تحرك حرف العلة وانفتاح
ما قبله فيلزم الثقل لو لم تقلب الفا ويلزم زيادة التغيير
مع اللبس لو انقلبت بخلاف نحو هبيخ بفتح الها والبا
الموحدة وتشديد اليا المثناة تحت وبالخاء المعجمة الغلام
الممتلى وقيل الغلام الناعم فيقال فى النسب اليه هبيخى باثبات
اليا الثانية لانفتاح اليا المدغمة فيها وبخلاف نحو مهيم
تصغير مهيام مفعال من هام على وجهه اذا ذهب من العشق
او من هام اذا عطش او تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل اذا
هز راسه من النعاس او تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا
جعله هايما تقول فى النسب الى ذلك كله مهيمى باثبات
المكسورة المدغمة فيها يا اخرى لانفصال اليا المكسورة من الاولى
باليا الساكنة التى هى عوض من الف مهيام او من الواو الثانية
من مهووم او من اليا الثانية من مهنيم هذا حاصل كلام ابى حيان
وتلميذه الشهاب الحلبى السمين وكان القياس ان يقال فى النسب
الى طيى بتشديد اليا والهمزة طيئى بحذف اليا الثانية
فقط ولكنهم بعد الحذف قلبوا اليا الباقية وهى الاولى
الفا على غير قياس لانها ساكنة فقالوا طائى ولو قيل حذفت
اليا الاولى الساكنة وقلبت اليا الثانية المتحركة الفا كان القلب
على القياس الامر الثانى مما يحذف لياء النسب يا فعيلة بفتح

اوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفا تضعيفها كحنيفة
وصحيفة تحذف منه تا التانيث اولا ثم تحذف اليا ثانيا
فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث ثم تقلب الكسرة فتحة
كما في نمر فتقول حنفي وصحفي وشذ قولهم في النسب الى السليقة
وهي الطبيعة سليقي وفي النسب الى عميرة كلب والى سليمة الازد
عميري وسليمي والقياس فيهن سلقي وعمري وسلمي بحذف اليا
وابدال الكسرة فتحة كما في عميرة غير كلب وسليمة غير ازد ولكنهم
فرقوا بينهما والسليقي من يتكلم بسليقته اي طبيعته معربا من
غير تعلم اعراب قال ٭ ولست بنحوي يلوك لسانه ٭
ولكن سليقي اقول فاعرب ٭ ولا يجوز حذف اليا في نحو طويلة
لان العين معتلة فكان يلزم قلبها الفا لتحركها وتحرك
ما بعدها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير مع اللبس ولو لم
يقلبوا لزم الاستثقال قاله الجاربردي ولا يجوز الحذف في
نحو جليلة لان العين مضعفة فيلتقي بعد الحذف مثلان
فيستثقل ولو ادغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس الامر الثالث
مما يحذف ليا النسب يا فعيلة بضم اوله وفتح ثانيه بشرط ان لا
تكون العين مضعفة كجهينة وقريظة بالمشالة تحذف تا
التانيث اولا ثم تحذف اليا لما مر فتقول جهني وقرظي و
شذ قولهم في النسب الى ردينة رمح رديني باثبات اليا
وتقول في النسب الى عيينة وقوية عييني وقويي ولا يشترط
هنا صحة العين لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا ينقلب الفا
فلا يلزم المحذور السابق ولا يجوز ذلك الحذف في نحو قليلة بضم
القاف لان العين مضعفة وحذف اليا يؤدي الى الثقل لو لم
يدغم احد المثلين في الاخر وزيادة التغيير مع اللبس لو ادغم الامر
الرابع مما يحذف ليا النسب واو فعولة بفتح الفا بشرط صحة

عينها

عينها وعدم تضعيفها كشنوءة حي من اليمن تحذف تا التانيث
اولا ثم تحذف الواو ثانيا لانهم لما حذفوا تا التانيث وهي حرف
صحيح دال على معنى استقبحوا ان يبقى بعد ذلك حرفا معتلا زائدا
لغير معنى ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شنئي واما قولهم
شنوي فعلى لغة من قال ازد شنوة بتشديد الواو قاله ابن
السكيت وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف اليا
فيهما وقلب الكسرة فتحة في الاولى فلا نعلم فيه خلافا ٭ واما نحو فعولة
فذهب سيبويه والجمهور الى وجوب حذف الواو والضمة تبعا
واجتلاب فتحة مكان الضمة ٭ وذهب الاخفش والجرمي والمبرد
الى وجوب بقائهما معا ٭ وذهب ابن الطراوة الى وجوب حذف
الواو فقط وبقاء الضمة بحالها ولا يجوز ذلك الحذف في نحو قوولة
بفتح القاف لاعتلال العين لما مر في طويلة ولا يجوز ذلك
في نحو ملولة لاجل التضعيف في العين وحذف الواو يؤدي الى
التقاء مثلين والادغام ممتنع لان فعلا بفتحتين واجب الفك
كطلل فيثقل اللفظ به ٭ الامر الخامس مما يحذف ليا النسب
يا فعيل بفتح اوله وكسر ثانيه المعتل اللام يا كانت او واوا
نحو غني وعلي تحذف اليا الاولى ثم تقلب الكسرة فتحة
كما تقدم ثم تقلب اليا الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ثم تقلب الالف واوا كراهة اجتماع اليات مع الكسرتين فتقول
غنوي وعلوي ٭ الامر السادس مما يحذف ليا النسب يا فعيل
بضم اوله وفتح ثانيه المعتل اللام نحو قصي تحذف اليا الاولى
ثم تقلب الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب
الالف واوا لما مر فتقول قصوي وهذان الامران وهما
فعيل وفعيل المعتل اللام مفهومان مما تقدم في فعيلة وفعيلة
ولكنهما انما ذكرا هنا استطرادا وهذا الموضع موضعهما

فاذا كان فعيل بفتح الفاء وفعيل بضمها صحيحي اللام لم يحذف منهما شي وذلك نحو قولهم في عقيل وعقيل عقيلي وعقيلي وشذ قولهم في ثقيف وقريش ثقفي وقرشي وهذيل هذلي
فصل حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية
فهي اما للتانيث او اصلية او منقلبة عن حرف اصلي وعن حرف الالحاق فان كانت للتانيث قلبت واوا كصحراوي لكون الهمزة انقلب من الواو ولم تقلب يا لىلا يجتمع ثلاث يات مع الكسرة وشذ صنعاني في النسبة الى صنعا اليمن وبهراني في النسبة الى بهرا اسم قبيلة من قضاعة فابدلوا من الهمزة النون لان الالف والنون يشابهان الفي التانيث ومن العرب من يقول صنعاوي وبهراوي على القياس او كانت اصلا سلمت من القلب غالبا لقوتها باصالتها نحو قراي في قرا وهو الرجل الناسك ومنهم من يقلبها واوا استثقالا والاجود التصحيح قاله في التسهيل او كانت بدلا من حرف زايد للالحاق نحو علبا او كانت بدلا من اصل نحو كسا اصله كسا وقلبت الواو همزة لوقوعها طرفا اثر الف زايدة فالوجهان السلامة والقلب واوا فيها فتقول كسائي بالتصحيح وكساوي بالقلب واوا رجوعا الى الاصل وعلباوي بالقلب واوا تشبيها بالف التانيث وعلبائي بالتصحيح تشبيها بالاصلية والعلبا عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن يا زيدت للالحاق بقرطاس ولا يخفى ما في الامثلة من النشر على خلاف الترتيب
فصل في ينسب الى صدر العلم المركب ويحذف العجز لاستثقال النسبة الى كلمتين معا فحذفوا الثانية كما حذفوا تا التانيث اذا كان التركيب اسناديا كتابطي وبرقي في النسبة الى تابط شرا وبرق نحره او مزجيا سوا كان صدره صحيحا ام معتلا كبعلي ومعدي او معدوي في النسب الى بعلبك

ومعدوي

ومعدي كرب وانما خير في الباب بين ابقايها على حالها وقلبها واوا لانك اذا حذفت الجزء الثاني صار الجزء الاول منقوصا ويا المنقوص اذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوا نحو قاضي وقاضوي والارجح التصحيح كما تقدم وفي النسب الى المزجي خمسة اوجه احدها ما ذكره الموضح تبعا للنظم من الاقتصار في النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثاني ان ينسب الى عجزه فتقول بكي وكربي واختاره الجرمي الثالث ان تنسب اليهما معا من لا تركيبهما فتقول بعلي بكي ومعدي كربي واختاره ابو حاتم واخرون وانشد عليه السيرافي تزوجتها رامية هرمزية بفضلة ما اعطى الامير من الرزق فنسبها الى رام هرمز بلد من نواحي خوزستان الرابع ان تنسب الى جميع المركب تقول بعلبكي ومعدي كربي الخامس ان تبني من جزئي المركب اسما على فعلل وينسب اليه قالوا في النسب الى حضرموت حضرمي او اضافيا كامرئي بكسر الرا اتباعا لكسرة الهمزة ومرئي بحذف الهمزة الاولى وفتح الميم والرا في النسب الى امرئ القيس قيل وامرئي شاذ عند سيبويه والمطرد عنده مرئي بحذف الهمزة وفتح الميم والرا كذا تكلمت به العرب قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس اذا المرئي شب له بنات عقدن براسه ابة وعارا واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندي فانه ينسب اليه مرقسي الا ان كان المركب الاضافي كنية كابي بكر وام كلثوم او كان معرفا صدره بعجزه كابن عمر وابن الزبير فانك تحذف صدره وتنسب الى عجزه لانه المقصود بمدلوله فتقول بكري وكلثومي وعمري وزبيري وربما الحقوا بهما ما خيف فيه اللبس كقولهم في النسب الى عبد الاشهل اشهلي وفي النسب الى عبد مناف منافي فحذفوا صدرهما ونسبوا الى عجزها اذ لو

عكسوا وحذفوا العجز ونسبوا الى صدرهما وقالوا عبدي لالتبس
بالنسب الى عبد غير مضاف والاشهل صفة لرجل ومناف اسم
لصنم ۞ والحاصل ان المركب الاضافي ينسب الى عجزه في ثلاثة
مواضع ۞ احدها ما كان كنية ۞ الثاني ما تعرف صدره بعجزه الثالث
ما يخاف اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه المواضع الثلاثة
ينسب فيه الى الصدر وشذ بنا فعلل من جزئي المضاف منسوبا
اليه والمحفوظ من ذلك تيملي وعبدري ومرقسي وعبقسي وعبشمي
في النسب الى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندي
وعبد القيس وعبد شمس فصل اذا نسبت الى ما حذفت
عينه وصحت لامه رددتها وجوبا في مسئلة واحدة نحو رب بتخفيف
الباء واصلها التشديد فخفف بحذف عينه الساكنة مسمى به فاذا
نسبت اليه قلت ربّي برد العين ساكنة ولا تحرك لثقل الفك
اجماعا واذا نسبت الى ما حذفت لامه رددتها وجوبا في مسئلتين
احداهما ان تكون العين معتلة كشاة اصلها شوهة بسكون
الواو كصحفة ثم لما لقيت الواو الها لزم انفتاحها فانقلبت الفا
وحذفت لامها وهي الها وعوض منها التاء بدليل قولهم في تكسيرها
شياه بالها وقلب الواو يا لانكسار ما قبلها والتكسير يرد الاشيا
الى اصولها فاذا نسبت الى شاة رددت لامها اتفاقا ثم اختلف في
عينها هل تبقى على فتحها العارض فتستمر الفا او ترد الى سكونها
الاصلي فتسلم من القلب الفا ذهب سيبويه الى الاول وابو
الحسن الاخفش الى الثاني فتقول شاهي على مذهب سيبويه
لانه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلي بل تبقى
العين مفتوحة فيقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابو الحسن
يقول شوهي بسكون الواو ولا يقلبها الفا لانه يرد الكلمة
بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلي فيمتنع القلب والصحيح

مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا في النسب الى غد غدوي
وحكي عن ابي الحسن انه رجع في كتابه الاوسط الى مذهب سيبويه
المسئلة الثانية مما يجب رد لامه ان تكون اللام قد ردت
في تثنية كأب وأخ او في جمع تصحيح لمؤنث كسنة
وسنوات في لغة غير اهل الحجاز او سنهات في لغة اهل الحجاز
فتقول في النسب الى اب وسنة ابوي وسنوي او سنهي
برد اللام كما ردت في التثنية والجمع بالالف والتاء لان النسب
اقوى على الرد لانه احمل للتغيير فلذلك وجب فيه رد ما وجب
رده في غيره وجوز فيه رد ما لا يجوز رده في غيره اظهارا لمزيته
في الرد وتقول في النسب الى ذو وذات ذووي باتفاق
سيبويه وابي الحسن لان ذو عندهما فعل بالتحريك ولامها يا
لان طويت اكثر من قوة وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون
نظرا الى ان الاصل السكون والى ان لامها واو وانه من باب
قوة وعلى القولين قلبت الفا وقلبت الواو الفا في النسب وذات
هي ذو بزيادة التاء وانما قيل في النسب اليهما ذووي لامرين
اعتلال العين ورد اللام في تثنية ذات نحو ذواتا افنان
بالواو على الاصل وقالوا ذاتا على اللفظ وهو القياس لقولهم
ذات جمال لا غير والالف الاولى من ذاتا عين منقلبة عن واو
والالف الثانية علامة رفع وتثنية والتاء للتانيث كما في
مسلمتان وانما صحت العين حال التكميل واعلت حال النقص
لئلا يجتمع اعلالان في حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص
وتقول في النسب الى اخت اخوي كما تقول في النسب الى
اخ اخوي وتقول في النسب الى بنت بنوي كما تقول في
النسب الى ابن بنوي اذا رددت محذوفه لقولهم في الجمع
بالالف والتاء اخوات وبنات بحذف التاء والرد ابن

صيغة المذكر الاصلية وتقدم ان ما وجب رده في الجمع يجب
رده في النسب وسوّه اي وحكمه رد صيغة المؤنث الى صيغة
المذكر اذا الصيغة اي صيغة اخت وبنت كلها للتانيث وان
التاء وان كانت بدلا من واو محذوفة في الالحاق بقفل وجذع
الحاقا للثنائي بالثلاثي فوجب ردها اي رد صيغتا اخت
وبنت الى صيغة المذكر فوجب حذف التا منهما كما وجب حذف
التا في النسب الى مكة وبصرة نحو مكي وبصري وفي الجمع
بالالف والتا نحو مسلمات لئلا تقع تا التانيث حشوا هذا
قول سيبويه والخليل اجروا التا وان كانت للالحاق مجرى تاء
التانيث وحذفها وخالف في النسب فلا يحذف البا ويجمع
بينهما وبين يا النسب فيجريها مجرى الملحق به ويبقي ولها على
حركته ونقول فيهما اختي وبنتي بسكون ما قبل التا
لان ما قبلها ساكن صحيح وتا التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا
يجب فتحه نحو قصعة وصنعة ولا يسكن الا اذا كان معتلا
نحو فتاة وقناة ولانها لا تبدل في الوقف ها وتا التانيث
تبدل في الوقف هاء نحو رحمة ونعمة وذا الرد المذكور من كونها ليست
للتانيث مسلم ولكنهم عاملوا صيغتها مع تا الالحاق معاملة
غيرهما مع تا التانيث بدليل مسئلة الجمع بالالف والتا
وذلك لانهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التا التي فيه
ثم جمعوه بالالف وتا مزيدتين وقالوا أخوات وبنات ولو جمعوه
على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا اختات وبنتات و
الزموا الخليل ان ينسب الى هنت ومنت باثبات التا مع انه وغيره
يجمعون على انه انما يقال في ذلك بحذف التا ويجاب عن مسئلة
الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب
اذ حذف التا فيه يلبس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر

وعن

وعن مسئلة هنت ومنت بان التا فيهما ليست كالتا في اخت
وبنت لان التا في هنت في الوصل خاصة وتبدل ها في الوقف
فليست بلازمة وفي منت في الوقف خاصة وتذهب في الوصل
بخلاف تا اخت وبنت فانهما يثبتان وقفا ووصلا على صورتها
وفي المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التا ورد
المحذوف وابقا الاسم على وزنه فتقول اُخوي وبنوي بسكون
الخاء والنون وضم الهمزة وكسر البا الموحدة وتجب حذف التا
من ابنة اتفاقا فيقال ابني او بنوي كما يأتي في ابن ويجوز رد
اللام وتركها فيما عدا ذلك وهو ما صح عينه ولم ترد لامه في
تثنية ولا جمع نحو يد ودم مما لامه معتلة محذوفة ولم
يعوض منها شيء وشفة مما لامه صحيحة محذوفة وعوض منها
تا التانيث فتقول يدوي برد المحذوف وقلب اليا واوا كراهة
اجتماع الكسرة واليائات او يدي بغير رد للمحذوف ودموي
بالرد والقلب او دمي بغير رد وشفي بغير رد وشفهي بحذف
التا وردها الها المحذوفة وما ذكره في شفي وشفهي بالرد وعدمه
قاله الجوهري وغيره وقول ابن الخباز انه لم يسمع الا شفهي
بالرد لا يدفع ما قلناه من جواز الامرين لان سلمناه فان
المسئلة التي نحن فيها وهي جواز رد اللام وتركه قياسية لا
سماعية حتى يقتصر على المسموع منها ومن قال في شفة ان
لامها واو فانه يقول اذا رد اللام شفوي بالواو والصواب
ما قدمناه من انه يقال شفهي بالهاء لان لامها ها بدليل جمع عها
في قولك شافهت والشفاه بالها لان اسناد الفعل الى التا
والتكسير يردان الاشيا الى اصولها واصل يد ودم وشفة
فعل بسكون العين اما يد فلا خلاف فيها واما دم فعلى الصحيح
عند سيبويه والاخفش وذهب المبرد الى انه فعل بفتح العين

وَضعفه الجاربردي وَاما شفة فنص صاحب الضيا على انها
بسكون الفا واذا ثبت ان هذه الثلاثة اصلها السكون فيأتي
فيها الخلاف بين سيبويه والاخفش من الرد الى السكون الاصلي
وعدمه وتقول في ابن واسم مما حذفت لامه وعوض منها
همزة الوصل ابنى واسمى بعد رد اللام فان رددت اللام
حذفت الهمزة و قلت بنوى وسموى باسقاط الهمزة ولا تقول
ابنوى واسموى بالهمزة ورد اللام لئلا يجمع بين العوض وهو
الهمزة والمعوض منه وهو الواو ويأتي الخلاف في الرد الى السكون
الاصلي وعدمه فسيبويه يقول سِمَوى بكسر السين وضمها
وفتح الميم والاخفش يسكن الميم ويقول لان بنَوى بالفتح لا غير
وتقول في ابنم بزيادة الميم ابنمى وابنى وبنوى ولا تقول ابنوى
المذكور على الاول فالنون تابعة في الكسر للميم كما تتبعها في
الاعراب واذا نسبت الى ما حذفت فاؤه او عينه رددتها
اى الفا والعين وجوبا في مسئلة واحدة وهو ان تكون اللام
معتلة كيرى علما واصل يرى يرأى نقلت حركة الهمزة الى الرا
ثم حذفت الهمزة وهي عينه وكشية وهي كل لون يخالف معظم
اللون واصلها وشية بكسر الواو ونقلت الكسرة الى الشين ثم
حذفت الواو وهي فاؤها وعوض منها تا التانيث فتقول في
النسب الى يرى علما يرئي بفتحتين على اليا والرا وكسرة
قبل اليا وترد العين وهي الهمزة على قول سيبويه في ابقا
الحركة بعد الرد للمحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد يرأي
بفتح اليا والرا والهمزة بوزن جمزى بالجيم والزاى فيجب
حذف الالف لانها رابعة متحرك ثاني كلمتها وقياس قول ابي
الحسن يرئي بسكون الرا وكسر الهمزة وحذف الالف او يرأوي
بقلب الالف واوا كما تقول في النسب الى ملهى ملهى بحذف الالف

وملهوى

وملهوى بقلبها واوا لانه اذا رد المحذوف يرد الساكن الى
اصله فاذا رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفا الى سكونها
الاصلي فيصير يرئي بوزن جرجي والمقصور اذا كانت الفه
رابعة تالي ما هي فيه ساكن كحبلى يجوز في الفه وجهان حذفها
وقلبها واوا وتقول في النسب الى شية على قول سيبويه
في ابقا الحركة بعد رد المحذوف وشيوى بكسر الواو وفتح
الشين وذلك لانك لما رددت الواو الاولى المحذوفة وحذفت
التا صار وشي بكسرتين متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين
كابل بكسر الهمزة والبا فقلبت الكسرة الثانية فتحة كراهية
لتوالي الكسرتين واليائين كما تفعل في ابل اذا نسبت اليه فانقلبت
اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم انقلبت الالف
واوا لان الف المقصور الثالثة يجب قلبها واوا وتقول على
قول ابي الحسن وشيي بكسر الواو واليا الاولى وسكون الشين
بينهما لانه يرد العين الى سكونها الاصلي وحيث عاد السكون
الاصلي امتنع قلب اليا الفا اذ لا مقتضى له ويمتنع الرد في غير
ذلك المذكور من الوجوب فتقول في النسب الى سه بفتح السين
المهملة وبالها وهو الدبر مما حذفت عينه وعدة بكسر العين مصدر
وعد مما حذفت فاؤه واصلهما سته ووعد بكسر الواو فحذفت
من الاول عينه وهي التا ومن الثاني فاؤه وهي الواو وعوض منها
تا التانيث بدليل رجوعه الى الاصل في استاه جمع سه و
الوعد بفتح الواو وبغير تا سهي بلا رد لا ستهي برد العين
وعدي بلا رد لا وعدي برد الفا لان لامهما صحيحة وانما لم
يرد المحذوف منهما فرقا بين النسبة الى ما حذف منه اللام وما حذف
منه العين او الفا ولم يعكس لان اللام محل التغيير فهو اولى بالرد
وجاء عدوى في النسبة الى عدة وليس هذا رد الفا المحذوفة

والالوجب ان يقال وعدى بل هو كالعوض عن المحذوف واذاه
سميت بثنائي الوضع حال كونه معتل الثاني ضعفته اي
الثاني قبل النسب فزدت عليه من جنسه مثله فتقول في لو و
على لوي وكي بالتشديد فيهما وذلك انك زدت على الواو
واوا وعلى اليا ياء ثم ادغمت احديهما في الاخرى وتقول في
لاء لائي بالمد وذلك انك زدت على الالف الفا اخرى
فاجتمع الفان فابدلت الثانية همزة هربا من تجاور ساكنين وقيل
زيدت الهمزة من اول الامر فاذا نسبت اليهن قلت لوي بتشديد
الواو وكيوي لما تقرر ان حرف العلة المشدد اذا كان بعد
الحرف الاول ان كان يا ترد اليا الاولى الى اصلها وتفتح كما في
نمو وتقلب الثانية واوا لئلا تجتمع اليات وان كانت واوا
ابقيت اذ ليس اجتماع الواوين واليائين في الاستثقال كاجتماع
اليات الاربع ولائي اولاوي لما تقرر ان الهمزة اذا كانت بدلا
من اصل تجوز فيها التصحيح والقلب واوا هنا اذا قلنا زدنا على
الالف الفا ثم ابدلناها همزة واما من قال زدناها همزة من اول
الامر فانه يقول لائي لا غير ولا تجوز لاوي الا على قول بعضهم
فراوي قاله ابن الخباز كما تقول في النسب الى الدو بفتح
الدال المهملة وتشديد الواو وهو البادية والحي بفتح الحاء
المهملة وتشديد الياء وهي القبيلة والكساء بالمد دوي بتشديد
الواو وحيوي بفتح اليا وكسائي بالتصحيح وكساوي بقلب
الهمزة واوا ولا يخفى ما في كلامه من التنظير كاللف والنشر
على الترتيب وحاصل الفصل ان المنسوب اليه المحذوف احد
اصوله ثلاثة انواع محذوف الفا ومحذوف العين ومحذوف
اللام والاولان نوعان ما تجب فيه الرد وما يمتنع فالاول
ما لامه معتلة نحو شية ويرى علما والثاني ما لامه صحيحة

نحو عدة

نحو عدة وسه والثالث نوعان واجب الرد وجائزه فالاول
ثلاثة انواع ما ترجع لامه في التثنية كاب واخ وما ترجع في
الجمع بالالف والتا كاخت وبنت وسنة وما عينه معتلة
نحو شاة وذو والثاني ما عدا ذلك نحو يد ودم وشفة والنسبة
الى ثنائي الوضع خارجة عن ذلك فصل وينسب الى
الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ان انتفت الواسطة منها
اسم جمع له مفرد من لفظه اولا فالاول كصحبي وركبي
والثاني كقومي ورهطي فلا يرد الى مفرده في اللفظ فلا يقال
صاحبي وراكبي ولا الى مفرده في المعنى فلا يقال رجلي لان اسم
الجمع بمنزلة المفرد او بكونها اسم جنس كشجري لا يقال يحتمل
ان يكون منسوبا الى مفرده وهو شجرة وحذفت التا كما في مكي
لانا نقول ليس الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل
قولهم في النسب الى الشعير شعيري باثبات اليا بعد العين
ولو كان منسوبا الى الشعيرة لقيل شعري بحذف اليا
المثناة تحت لان شعيرة فعيلة قياس فعيلة فعلي كفرضي
وفريضة قاله الماوردي في الترشيح او بكونها جمع تكسير حال
كونه لا واحد له من لفظه كابابيلي وعباديدي والعباديد
الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه اوله واحد ولكنه شاذ
كمحاسني جمع حسن حكاه ابو زيد نزلوا الشاذ منزلة المعدوم
او حال كونه جاريا مجرى العلم لاختصاصه بطائفة اعيانهم
كانصاري نسبة الى الانصار لانه غلب على قوم باعيانهم حتى
التحق بالاعلام واصولي نسبة الى الاصول لانه غلب على علم
خاص حتى صار كالعلم عليه واما نحو كلاب وانمار وعليين
لقبيلتين وضباب ومداين ومعافر اعلاما فليس مما نحن
فيه لانه واحد بالتشخص وانسلخ عنه الجمعية بواسطة العلمية

فالنسب اليه على لفظه من غير شبهة ولا تردد فيقال
كلابي وأنماري وضبابي ومدايني ومغافري وقد يرد الجمع المسمى به
الى الواحد ان أمن اللبس قاله في التسهيل ومثلوه بالفراهيد
بالفاء والراء والدال المهملتين علما على بطن من الازد واليه ينسب
الخليل بن احمد الفراهيدي فقالوا الفراهيدي على لفظ الجمع و
الفرهودي نسب الى واحد لامن اللبس اذ ليس لنا قبيلة تسمى
بالفرهود وفيه نظر قال في الصحاح الفرهد بالضم الغليظ و
الفرهود حي من يحمد وهو بطن من الازد انتهى فاللبس حاصل اذا
قيل فرهودي فانه يوهم انه منسوب الى الفرهود اذا قيل انه
ابو بطن وفي غير ذلك المذكور من اسم الجمع والجنس والجمع الذي
لا واحد له والجاري مجرى العلم يرد الجمع المكسر الى مفرده ثم
ينسب اليه ولم ينسب الى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب اليه
على حاله والنسب اليه مسمى به هذا تعليل سيبويه وعلله غيره
بان المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين ذلك
الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق
بين النسب اليه جمعا وبينه مسمى به فتقول في النسب الى فرائض
جمع فريضة وقبائل جمع قبيلة وحمر بالسكون جمع أحمر وحمراء
فرضي وقبلي بفتح اوليهما وثانيهما وذلك لانك رددتهما الى فريضة
وقبيلة ونسبت اليهما فحذفت اليا المثناة تحت وتا التانيث
وقلبت الكسرة فتحة كما في نمر احمري وحمراوي وذلك لان
حمرا اما جمع احمر او حمراء فان كان جمع احمر رددته اليه وقلت احمري
وان كان جمع حمراء رددته اليها وقلت حمراوي لان الهمزة فيه للتانيث
وهمزة التانيث تجب قلبها واوا في النسب وانما قال يرد المكسر
الى مفرده ولم يقل يرد الجمع الى مفرده لان جمع التصحيح لا يرد الى
مفرده وانما تحذف منه علامة الجمع ويظهر اثر ذلك في نحو ثمرات

وثمار فان نسبت الى ثمرات قلت ثمري بفتح الميم وان نسبت الى
ثمار قلت ثمري بالسكون والله اعلم فصل وقد يستغنى
عن ياء النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال بفتح اوله
وتشديد ثانيه وذلك غالب في الحرف جمع حرفة كبزاز
بزايين معجمتين لبياع البز ونجار بالنون والجيم لمن حرفته
النجارة وعواج لبياع العاج وعطار لبياع العطر ومن
غير الغالب ما اشار اليه بقوله وشذ قوله وهو امرؤ القيس
الكندي • وليس بذي رمح فيطعنني به • وليس بذي سيف
وليس بنبال • اي بذي نبل بدليل ما قبله فاستعمل فعالا
في غير الحرف بمعنى ذي كذا وحمل عليه قوم من المحققين كما قال
ابن مالك وما ربك بظلام للعبيد اي بذي ظلم والذي حملهم
على ذلك ان النفي منصب على المبالغة فيثبت اصل الفعل والله تعالى
منزه عن ذلك وامثلة فعال كثيرة ومع كثرتها فقال سيبويه
غير مقيسة فلا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب
الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر بالراء المهملة براء ولا لصاحب
الشعير شعار انتهى والمبرد يقيس هذا او يصوغ المنسوب اليه
على فاعل او على فعل بفتح اوله وكسر ثانيه بمعنى ذي كذا فالاول
كتامر اي ذي تمر ولابن اي ذي لبن وطاعم اي ذي طعام وكاس
اي ذي كساء والثاني كطعم اي ذي طعام ولبن اي ذي لبن و
نهر اي ذي نهار قال الراجز • لست بليلي ولكني نهر
لا ادلج الليل ولكن ابتكر • انشده سيبويه في كتابه اي
ولكني نهاري اي عامل بالنهار فصل وما خرج في النسب
عما قررناه في هذا الباب فشاذ وذلك تسعة اقسام احدها
بالتحريف فقط كقولهم اموي بالفتح في الهمزة نسبة الى امية
بضم الهمزة وبصري بالكسر في الباء نسبة الى البصرة بفتح الباء

ودهري للشيخ الكبير بالضم في الدال نسبة الى الدهر
بفتح الدال والثاني بالزيادة فقط كقولهم مروزي بزيادة
الزاي نسبة الى مرو ورباني وفوقاني وسفلاني وتحتاني
نسبة الى الرب وفوق وسفل وتحت قاله طاهر بن احمد القزويني
والثالث بالنقص فقط كقولهم بدوي بحذف الالف نسبة
الى البادية وخراسي بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان
وجلولي بحذف الالف والهمزة نسبة الى جلولا بالجيم والمدقرية
بناحية فارس وحروري بحذف الالف والهمزة نسبة الى
حروراء بمهملات والمدقرية بظهر الكوفة ينسب اليها الخوارج
الحرورية والرابع بالحذف والتحريف نحو عالية وعلوي وشتاء
وشتوي وخريف وخرفي بفتح فسكون وخرفي بفتحتين والخامس
بالزيادة والتحريف نحو انف وانافي والسادس بالزيادة والحذف
نحو رازي نسبة الى الري والسابع بالقلب فقط نحو طائي في
صنعاني وبهراني وروحاني نسبة الى الطي وصنعاء وبهراء و
روحاء والثامن بالقلب والتحريف نحو ثوب حاري نسبة الى الحيرة
بالحا المهملة فاما الانسان فحيري والتاسع بتوفير ما يستحق التغيير
نحو اميتي نسبة الى امية وبحراني نسبة الى البحرين اسم موضع
ولذلك اسباب اقتصر الموضح منها على اربعة احدها الاستغنا
بشي عن شي ومثل له بمثالين اموي وبصري فالاول لانه منسوب
الى المكبر وهو امية والثاني لانه منسوب الى البصرة وهي حجارة
بيض توجد في البصرة وثانيها التفرقة بين نسبتين الى لفظ
واحد قصدا الى ازالة اللبس ومثل له بمثالين دهري ومروزي
فالاول للفرق بينه وبين الدهري بفتح الدال وهو القايل بالدهر
من الملحدة والثاني للفرق بينه وبين المنسوب الى المروة و
ثالثها العدول من الثقل الى الخفة ومثله بمثال واحد وهو بدوي

ورابعها تشبيه الشي بالشي ومثله بمثالين جلولي وحروري فحذف
الهمزة تشبيها للممدود بالمقصور هذا باب
الوقف وهو قطع النطق عند اخر الكلمة والمراد هنا الاختياري
بالياء المثناة التحتانية لا الاختباري بالموحدة ولا الانكاري
ولا التذكيري ولا الترنمي ويقابله الابتدا والابتدا عمل فيكون
الوقف استراحة عن ذلك العمل ويتفرع عن قصد الاستراحة في
الوقف ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام
النظم في الشعر ولتمام السجع في النثر وهو احد عشر نوعا
احدها الاسكان المجرد الثاني الروم الثالث الاشمام
الرابع ابدال الالف الخامس ابدال تا التانيث ها السادس
زيادة الالف السابع الحاق ها السكت الثامن اثبات الواو
والياء او حذفهما التاسع ابدال الهمزة العاشر التضعيف
الحادي عشر نقل الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت
فقال نقل وحذف واسكان ويتبعها التضعيف والروم
والاشمام والبدل واما الحاق ها السكت فلبيان الحركة
ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة غير منون فاما اذا وقف
على منون غير مونث بالتا فللعرب فيه ثلاث لغات حذف
التنوين مطلقا والوقف بالسكون مطلقا وهو لغة ربيعة و
ابدال التنوين مطلقا الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء
بعد الكسرة وهي لغة الازد والتفصيل بين المفتوح وغيره فارجح
اللغات الثلاث واكثرها ان يحذف تنوينه بعد الضمة و
الكسرة وتسكن ما قبل التنوين كهذا زيد ومررت بزيد بسكون
الدال في المثالين وان يبدل الفا بعد الفتحة اعرابية كانت
الفتحة كرأيت زيدا او بنائية كايها بكسر الهمزة وسكون الياء
التحتانية بمعنى انكفف وويها بفتح الواو بمعنى اعجب والى

ذلك اشار الناظم بقوله. تنوينا اثر فتح اجعل الفا. وقفا وتلو غير فتح احذفا. وانما ابدل التنوين بعد الفتحة الفا لان التنوين يشبه الالف من حيث كان اللين في الالف يقاربه الغنة في التنوين فابدلوه الفا لما بينهما من المقاربة ولم تبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة يا لمكان ثقل الواو واليا في انفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء زاد الثقل ولم يكن في الفتحة مع الالف ثقل فتركها على حالها. واما المؤنث بالتا فان تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وتبدل التا ها ومن وقف بالتا فانه يبدل من التنوين الفا بعد الفتحة ويقول قامتا على احدى اللغتين. واذا وقف على المقصور المنون وجب اثبات الالف في الاحوال الثلاثة وفيه ثلاثة اقوال احدها اعتباره بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا فتى ومررت بفتى ووقفت عليه فالالف هي الاصلية نظير الدال من زيد واذا قلت رايت فتى فالالف هي المبدلة من التنوين نظير الالف في رايت زيدا وحذفت الالف الاصلية لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل اكثرهم قيل ومعظم النحويين عليه القول الثاني ان الالف بدل من التنوين في الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا هذا مذهب ابي الحسن والفرا والمازني والقول الثالث انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي عن ابي عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل. وفي الالف الموقوف عليها لغات. اشهرها ان تقر على صورتها. الثانية قلبها ياء لان اليا ابين من الالف وهي لغة فزارة وبعض قيس. والثالثة

قلبها واوا لان الواو ابين من اليا وهي لغة بعض طي. والرابعة قلبها همزة لان الهمزة اخت الالف وهي ابين الحروف كلها وهي لغة بعض طي ايضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهن ان يكون من الالف الاصلية وان يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق وشبهوا اذن بالمنون المنصوب فابدلوا نونها في الوقف الفا هذا قول الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله. واشبهت اذن منونا نصب. فالفا في الوقف نونها قلب. وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور في شرح الجمل وبنى على ذلك انها تكتب بالنون قال الموضح وليس كما ذكر واجماع القرا السبعة على خلافه فانهم اجمعوا على الوقف على نحو ولن تفلحوا اذا ابدا بالالف لكن في حواشي مبرمان على الكتاب. قال عسل الناس يقفون على اذن

اسم رجل

بالالف والمازني يخالفهم ويقول هي حرف بمنزلة لن وهي بلن اشبه منها بالاسما قال وهذا قول حسن وهو قول المبرد في الكفاية وهذه حجة. وذهب ابو سعيد علي بن مسعود في المستوفي الى ان اصل اذن اذا لما يستقبل ثم الحق التنوين عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف واذا وقف على هاء الضمير الموصولة بحرف ساكن من جنس حركتها فان كانت الها مفتوحة ثبتت صلتها وهي الالف لخفتها كرايتها ومررت بها باثبات الالف بعد الها وان كانت الها مضمومة او مكسورة وكان ما قبلها متحركا حذفت صلتها وهي الواو في المضمومة واليا في المكسورة كرايته بحذف الواو بعد الها ومررت به بحذف اليا بعد الها لاستثقال الواو واليا وهل هما من نفس الضمير كما في هو وهي او زائدان للاشباع رجح ابن الصايغ الاول والزجاج الثاني واختلف

النقل عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الاول والمازني نسب
اليه الثاني * فان قلنا بالاول فلابد من اخراج هو وهي من حكم
الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا اليا من هي لتعاصيهما بحركة
عن الحذف بل يقال في الوقف هو وهي بالسكون فلذلك قيدنا
الكلام بقولنا ساكن وان قلنا بالثاني فلا يحتاج الى ذلك و
احترزنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا من ان يكون قبل الها ساكن
ثابت او محذوف الجزم او الموقف فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار
واثباتها فتقول منه ومنهو عليه وعليهي ولم يدعه ولم
يدعهو ولم يرمه ولم يرمهي وادعه وادعهو وارمه وارمهي
قال الشاطبي وفي غير ذلك لا يجوز اثبات صلة الضمير اذا كانت
واوا او ياء الا في الضرورة فيجوز ثبوتها كقوله وهو رؤبة
ومهمه مغبرة ارجاؤه * كان لون ارضه سماؤه *
باثبات الواو فيهما لفظا لا خطا لان صلة الضمير المرفوع والمجرور
لا صورة لها في الخط كالتنوين قاله الموضح والحواشي والمهمه
المفازة * والارجاء النواحي والتشبيه فيه مقلوب والاصل
كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه فحذف المضاف وعكس التشبيه
مبالغة * وقوله * تجاوزت هندا رغبة عن قتاله * الى مالك
اعشو الى ضوء ناره * باثبات اليا فيهما لفظا لا خطا كما
تقدم والضمير لهند وهو علم لرجل والى ذلك اشار الناظم بقوله
واحذف لوقف في سوى اضطرار * صلة غير الفتح في الاضمار *
وذكر في التسهيل انه قد تحذف الف ضمير الغائبة منقولا فتحه
الى ما قبله اختيارا كقوله * لست في لحم اخافه * اراد اخافها
فنقل حركة الها الى الفا بعد سلب حركتها وحذف الالف في
استشكل قوله اختيارا فانه يقتضي جواز القياس عليه وهو
قليل * واذا وقف على المنقوص وجب اثبات يائه في ثلاث

مسايل

مسايل احديها ان يكون المنقوص محذوف الفا كما اذا سميت
بمضارع وفى بالفا او القاف او بمضارع وعى بالعين المهملة
فانك تقول في الرفع هذا يف وهذا يع وفي الجر مررت بيفي
وبيعي بالاثبات لليا فيهما رفعا وجرا لان اصلهما يوفي ويوعي
حذفت فاؤهما لوقوعهما بين يا مفتوحة وكسرة فلو حذفت
لامهما في الوقف لكان اجحافا بهما اذ لم يبق من اصولهما غير حرف
واحد ساكن * المسئلة الثانية ان يكون المنقوص محذوف
العين نحو مر حال كونه اسم فاعل من اري واصله مرئي
بضم اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه بوزن مرعي فنقلت الكسرة
وهي حركة عينه وعينه هي الهمزة الى الرا قبلها وهي ساكن صحيح
ثم اسقطت الهمزة للتخفيف ثم اعل اعلال قاض ولم يجز
حذف اليا وهي لامه في الوقف لئلا يكون من الاجحاف بحذف
عينه ولامه وابقائه على اصل واحد ساكن والى هذا اشار الناظم
بقوله * وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي * المسئلة الثالثة ان يكون
المنقوص منصوبا منونا نحو رأينا قاضيا او غير
منون نحو كلا اذا بلغت التراقي فيجب اثبات اليا فيهما وقفا
لانها تحصنت في الاول بالف التنوين وفي الثاني بالحركة فان كان
المنقوص مرفوعا او مجرورا جاز اثبات يائه في الوقف لانها
كانت ثابتة في الوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها وجاز حذفها
فرقا بين الوصل والوقف ولكن الارجح من الوجهين مختلف فالارجح
في المنون الحذف نحو هذا قاض ومررت بقاض عند سيبويه
ويجوز هذا قاضي ومررت بقاضي باثبات اليا ورجحه يونس وبذلك
قرأ ابن كثير ولكل قوم هادي وما عند الله باقي وما لهم من دونه
من والي باثبات اليا فيهن والارجح في غير المنون وهو المقرون
بال الاثبات لليا نحو هذا القاضي ومررت بالقاضي والى

ذلك اشار الناظم بقوله • وحذف يا المنقوص ذى التنوين ما
لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما • وغير ذى التنوين بالعكس يجوز
الوقف عليها بالحذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك
وقف الجمهور على المتعال والتلاق من قوله تعالى وهو الكبير
المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الارجح
حجة من اثبت اليا فى المنون حالة الوقف ان اليا انما حذفها
لاجل التنوين ولا تنوين فى الوقف فوجب ان تعود وحجة من
حذفها فى غير المنون فى الوقف انه قدر الوقف على المنكر بحذف اليا
والتنوين ثم ادخل عليه الالف واللام بعد حذفها وحجة الاول
اقوى • واعلم ان المنقوص غير المنون اربعة انواع • احدها ما سقط
تنوينه بدخول ال وقد تقدم • والثانى ما سقط تنوينه للندا
نحو يا قاضى فالخليل يختار فيه الاثبات لان الحذف مجاز ولم
يكثر ويونس يختار الحذف لان الندا محل حذف • والثالث ما
سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه
باثبات الياء كما تقدم فى المنصوب • والرابع ما سقط تنوينه
للاضافة نحو قاضى مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان فى المنون
قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب
بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز فى المنون والى ذلك
اشار الناظم بقوله وحذف يا المنقوص ذى التنوين البيتين

فصل فى الوقف على المتحرك الذى هو آخر الكلمة خمسة اوجه • احدها ان تقف بالسكون المجرد عن الروم و
الاشمام سواء فى ذلك المنون وغيره والمعرب والمبنى هذا
هو الاكثر والاغلب وهو الاصل لان سلب الحركة ابلغ فى
تحصيل غرض الاستراحة قال ابو حيان وعلامته خا فوق الحرف
هكذا خطها سيبويه خ والمراد خف او خفيف وناقشه

الموضح وقال انما هى راس جيم او راس ميم وكلاهما مختصر من اجزم
انتهى والظاهر انها راس حاء مهملة مختصر من استرح لما مر من
ان الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دايرة لان الدايرة
صفر وهو الذى لا شئ فيه من العدد وجعلها بعضهم دالا
وكانهم لما راوها بغير تعريق ظنوها دالا • والثانى ان تقف بالسكون
فى الوقف على تا التانيث اذ لا يتاتى فيها الاوجه الباقية
والوجه الثانى ان تقف بالروم وهو اخفا الصوت بالحركة
فلا تتمها بل تختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الاصل قاله
الجاربردى ولا يختص بحركة بعينها بل يجوز فى الحركات كلها
ويحتاج فى الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان
لها بسرعة فلا يستعمله القراء فيها اى الروم فى الفتحة
واكثر القراء السبعة على اختياره فيه ووافقهم ابو حاتم على
المنع لانه يشبه النوبا فيفضى الى تشويه صورة الفم وعلامة
الروم خط بين يدى الحروف وهكذا صورته • الوجه الثالث
ان تقف بالاشمام ويختص بالمضموم ولا يكون فى المفتوح
والمكسور لان فى الاشارة الى الفتحة والكسرة تشويها لهيئة
الفم وروى الاشمام عن بعض القرا فى الجر وحمل ذلك على الروم
على اصطلاح بعض الكوفيين الاتى والاشمام حقيقته الاشارة
بالشفتين الى الحركة بعيد الاسكان من غير تصويت
يسمع والمراد ان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض
الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم
انك اردت بضمها الحركة فهو شئ يختص بادراك العين دون
الاذان لانه ليس بصوت يسمع بل هو تحريك عضو وبعض الكوفيين
يسمى الروم اشماما والتحقيق خلافه فان الروم فيه مع حركة
الشفة تصويت يكاد الحرف يكون به متحركا فيدركه الاعمى والبصير

خلاف الاشمام فانما يدركه البصير دون الاعمى وعلامة
الاشمام نقطة بين يدى الحرف وهذه صورته ه واشتقاقه من
الشم كانك اشممت الحرف رائحة الحركة بان هيات العضو للنطق
بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك فى الاصل واسكن فى الوقف
وبين ما هو ساكن على كل حال ۔ الوجه الرابع ان تقف بتضعيف
الحرف الموقوف عليه فى اسم او فعل نحو هذا خالد وهو يجعل
بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل وعلامته راس شين فوق
الحرف وهذه صورته ش وهو قليل لمجئ التضعيف فى محل التخفيف
ولهذا لم يؤثر عن احد من القرا الا عن عاصم فى مستطر فى سورة
القمر وهو لغة سعدية وشرط خمسة امور بل ستة وهى ان
يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض من الحركة
قاله الجاربردى وان لا يكون الحرف الموقوف عليه همزا كخطا ورشا
لان الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها فى موضع اللام ولا يا كالقاضى
ولا واوا كيدعو ولا الفا كيخشى لاستثقال حرف العلة
ولا تاليا لسكون كزيد وعمرو لئلا يجتمع ثلاث سواكن الالف
قبل الاخر والمدغم والموقوف عليه قيل وان لا يكون صصربا وانشد
لقد خشيت ان ارى جدبا بالجيم والموحدة ورد بان الموقوف عليه
الالف لا الحرف الذى كان متحركا وصلا ۔ الوجه الخامس ان تقف
بنقل حركة الحرف الى ما قبله كقراءة بعضهم وهو ابن عمرو وتواصوا
بالصبر بنقل الكسرة الى الباء وقيل انا ابن ماوية اذ جد النقر
وجاءت الخيل اثافى زمر ۔ بنقل ضمة الرا الى القاف قبلها والنقر
بسكون القاف صوت يخرجه من طرف اللسان وما يليه من الحنك
الاعلى يسكن به الفرس اذا اضطرب بفارسه ۔ واختلف فى قائل
هذا البيت فقال الصغانى قائله فدكى بن عبد المنذرى وقال
ابن السيد اظنه لعبد الله بن ماوية الطائى وجزم به الجوهرى

وقال

وقال سيبويه هو لبعض السعديين وماوية اسم امه ۔ وذكر
الموضح انه وجد فى حاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس اذ
جد النقر بالقاف المضمومة يريد النقر باسكانها والعامل فى اذ ما
فى ماوية من معنى شجاع او بطل او مقدام او مشهور انتهى ونقل
غير المهموز شرطه خمسة امور ايضا بل ستة وهى ان يكون ما
قبل الاخر ساكنا ليقبل الحركة المنقولة لان المتحرك لا يقبل حركة
اخرى وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه فان المتعذر تحريكه
كالالف والحرف المدغم لا يقبل الحركة وان يكون ذلك الساكن
لا يستثقل تحريكه فان المستثقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل
الحركة اليه للاستثقال وان لا تكون الحركة التى يراد نقلها فتحة
على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان كان منونا لزم من
النقل فيه حذف الف التنوين وحمل عليه غير المنون قاله المرادى ى
وان لا يؤدى النقل الى بناء لا نظير له لان ذلك لا يجوز وان
يكون المنقول منه صحيحا اذا علمت ذلك فلا يجوز النقل فى نحو
هذا جعفر لتحرك ما قبله لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وعن
هذا احترز بقوله ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ولا فى نحو انسان
ويشد لان ما قبل الاخر متعذر التحريك وعن هذا احترز بقوله
وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه ولا فى نحو يقول ويبيع
لان ما قبل الاخر مستثقل تحريكه وعنه احترز بقوله ولا يستثقل
لان الالف فى انسان والمدغم فى يشد لا يقبلان الحركة لان الالف
والمدغم واجبا السكون الا ان سكون الالف ذاتى وسكون المدغم
عرضى والواو المضموم ما قبلها فى يقول والياء المكسور ما قبلها
فى يبيع تستثقل الحركة عليهما لانهما ثقيلان فى انفسهما فلو
نقل اليهما حركة زاد ثقلهما ولا يجوز النقل فى نحو سمعت العلم لان
الحركة فتحة لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما فكرهوا حذفهما

والفتحة خفيفة فاغتفر واحد فيما قاله الجاربردي وعنه احترز
بقوله وان لا تكون الحركة فتحة واجاز ذلك النقل في الفتحة
الكوفيون والاخفش طردا للباب ولا يجوز النقل في نحو هذا
علم بكسر العين لان النقل فيه يودي الى ما لا نظير له لانه ليس
في العربية فعل بكسر اوله وضم ثانيه وعنه احترز بقوله
وان لا يودي الى اخره فلا يجوز النقل في نحو غزو وظبي لان المنقول
منه غير صحيح ويختص الشرطان الاخيران في كلامه وهما ان لا
تكون الحركة فتحة وان لا يودي النقل الى بناء لا نظير له بغير
المهموز فيجوز النقل في نحو انت تخرج الخبء فتقول الخبا
وان كانت الحركة فتحة لانك لو قلت الخبء بالاسكان من غير
نقل وجدت استثقالا واضحا ولو ابدلنا لجلالة بالذي لو افق
التلاوة ويجوز النقل في نحو هذا ردء فتقول ردُ بكسر الرا
وضم الدال وان ادى النقل الى صيغة فعل بكسر اوله وضم
ثانيه لثقل الهمز واذا اسكن ما قبل الهمزة كان النطق بها اصعب
ومن لم يثبت في اوزان الاسم فعل بضمه في اوله فكسرة في ثانيه
وزعم ان الدئل منقول عن الفعل لم يجز في نحو بقفل من قولك
مررت بقفل النقل لانه بعد النقل يصير بقفل بضم القاف
وكسر الفاء ويجيزه في نحو بطء من قولك مررت بقفل نحو
مررت ببطء لانه مهموز وعدم النظير في النقل من الهمز مغتفر
لثقل الهمزة الا عند بعض تميم فيفرون منه الى تحريك الساكن
بحركة الفا اتباعا فيقولون هذا ردء بكسرتين ومررت ببطء
بضمتين واذا نقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة
ويقفون على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها فيقولون
هذا الخب بالنقل والحذف فيسكنون البا او يرومون او
يشمون او يضعفون وغير الحجازيين اذا نقل لا يحذف الهمزة

لانه انما راعى دفع اجتماع الساكنين والحرص على الاعراب من
الزوال ثم منهم من تثبت الهمزة فيقول هذا البطء ورايت
البطء ومررت بالبطء بسكون الهمزة في الاحوال كلها ومنهم
من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورايت
البطا ومررت بالبطي والخبء بالخاء المعجمة والبا الموحدة ما
خبئ في غيره والردء المعين والبطء ضد السرعة واما الوقف
بالنقل الى متحرك فلغة لخم وانشد عليها الجوهري لبعض الرجاز
مازال شيبان شديدا هصه ۰ حتى اتانا قرنه فوقصه ۰ قال
اراد فوقصه فلما وقف على الها نقل ضمتها الى الصاد قبلها نحو
وفي النهاية تقول في ضربته ضربه في الشعر وقد استعملته العامة
في النثر والى ذلك اشار الناظم بقوله ۰ وغيرها التانيث الابيات
الخمسة [illegible]
وسلمت من القلب ها [illegible] ورتبت
ولعلة فالقياس فيهن على لات سائغ فيوقف عليهن بالوجهين مردود
لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه [illegible] وقعدت
وانما التزمت التا في الحرف والفعل خوف اللبس بالضمير في
قولك رحمته وضربته وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي
الخاطريات لابن جني قال سيبويه لو سميت رجلا بضربت ثم
حقرته لقلت ضريبة فوقفت عليه بالهاء لانه قد انتقل من الفعل
الى الاسم او متصلة باسم وقبلها ساكن صحيح كاخت وبنت لا
التا فيها لما سكن ما قبلها صارت كانها ليست للتانيث وانما جيء
بها لتلحق بنات الاثنين ببنات الثلاثة فهي للالحاق بقفل
وجذع وجاز ابقاؤها على صورتها وابدالها هاء ان تلا قبلها
حركة ولا تكون الا فتحة نحو ثمرة وشجرة فرقا بينها وبين التا
الاصلية كوقت وبيت او كان قبلها ساكن معتل ولا يكون الا

كن

الفا نحو صلاه وزكاه وذات ومسلمات واولات لان التا المعتل كالمتحرك تقديرا لانه في موضعه ومنقلب عنه ولان الالف من الفتحة والفتحة بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك يلتقي معه الساكنان نحو ذوات بخلاف ما اذا كان الساكن صحيحا والى ذلك اشار الناظم بقوله • في الوقف تا تانيث الاسم ها جعل • ان لم يكن بساكن صح وصل • بين الارجح في جمع التصحيح كمسلمات وهندات وفيما اشبهه وهو اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه وما سمي به من الجمع تحقيقا او تقديرا فالاول وهو اسم الجمع اولات فانه لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات والثاني وهو ما سمي به من الجمع تحقيقا كعرفات واذرعات فانهما جمع عرفة واذرعة تحقيقا وعرفة موقف الحاج واذرعة قرية من قرى الشام والثالث وهو ما سمي به من الجمع تقديرا كهيهات فانها في التقدير جمع هيهية واصلها هيهيات حذفت لامها وهي اليا ووزنها فعلات والاصل فعللات ثم سمي بها الفعل فصار معناها بعد وقيل هيهات مفرد واصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة الوقف خبر الارجح بالتا متعلق بالوقف وانما كان الارجح الوقف بالتا لانهم لما ارادوا ان يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم ان يزيدوا الواو ولا اليا مع الالف لانهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التا معه لانها تصير بدلا من الواو كما في تخمة فصارت علامة التانيث واغنت عن ان يقال في مسلمة مسلمتات فلما افادت هذه التا الجمع والتانيث واغنت عن علامة التانيث الملحقة بالواحد ابقيت في الوقف ولم تبدل هاء وعاملوا ما الحق بالجمع معاملته لانهم لما اجروه مجراه في الاعراب اجروه مجراه في غيره ومن الوقف بالابدال ها قولهم

كيف

كيف الاخوه والاخواه وقولهم دفن البناه من المكرماه حكاه قطرب عن طي بابدال تا الجمع هاء في الوقف تشبيها بتا التانيث الخالصة وقرا الكساي والبزي هيهاه بابدال التا هاء والمنقول عن الكساي ان من كسر التا وقف عليها بالها ومن نصبها وقف بالتا والها وفي الجاربردي ان من قدر هيهات جمعا وقف عليه بالتا ومن قدر مفردا وقف عليه بالها وفي الايضاح لابن الحاجب هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وانما ذلك لتشبيهها بتا التانيث لفظا دون افراد وجمع والارجح وقفها اي غير جمع التصحيح وغير ما اشبهه الوقف بالابدال هاء فرقا بينها وبين التا الاصلية نحو وقت وموت هذا تعليل سيبويه • وقيل فرقا بينها وبين تا التانيث اللاحقة للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه في ضربت التبس بالضمير المفعول قاله الجاربردي مقتصرا عليه ومن الوقف بتركه اي بترك الابدال هاء قراة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرة بالتاء وقال ابو النجم الشاعر • والله اعطاك بكفي مسلمت • من بعدما وبعدما وبعدمت • كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى امت • فلم تبدل التا فيهن والمراد بقوله بعدمت بعدما فابدل في التقدير من الالف ها ثم ابدل الها تا ليوافق بقية القوافي هذا تعليل الجاربردي • وذكر ابن جني في الخاطريات انه ابدل الالف ها ثم الها تا تشبيها لها بها التانيث فوقف عليها بالتا وذكر انه عرض ذلك على شيخه ابي علي فقبله • والغلصمة راس الحلقوم وهو الموضع الناتي في الحلقوم واختلف في ذات من نحو عليم بذات الصدور فقال الاخفش والفرا وابن كيسان يوقف عليها بالتا لانها مضافة فهي متوسطة ابدا وقال الكساي والجرمي يوقف عليها بالها لانها تا تانيث فنقول

ذاه قاله الحوفي والى ذلك اشار الناظم بقوله ٭ وقل اذا في جمع تصحيح وما
ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى ٭ فصل [illegible] الوقف
اجتلاب ها السكت للتوصل الى بقا الحركة في الوقف كما
اجتلبت همزة الوصل الى بقاء السكون في الابتدا وسميت ها السكت
لانها يسكت عليها دون آخر الكلمة وهي ثلاثة مواضع احدها
الفعل المعل بحذف اخره سوا كان الحذف للجزم نحو لم
يغزه ولم يخشه ولم يرمه ٭ فالحاق ها السكت بهن جائزا
ومنه اي من الحذف للجزم لم يتسنه على القول بانه من السنة
واحد السنين وان لامها واو المحذوفة والاصل يتسنو اقلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف للجازم ثم
لحقته ها السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد ٭ واما اذا قلنا
ان لام سنة ها على راي الحجازيين فالها في يتسنه اصلية لانها
لام الفعل وهو مجزوم بالسكون ٭ واما على القول بانه من [illegible]
المسنون فاصله لم يتسنن بثلاث نونات ابدلت النون الثالثة
الفا كراهة اجتماع الامثال كما قالوا في مثله تظنى والاصل
تظنن وفي نظيره تقضى البازي والاصل تقضض فالها على
هذا للسكت والفاعل في الجميع ضمير مستتر عايد على الطعام والشراب
لانهما كالجنس الواحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان
قيل كان طعامه تينا او عنبا وشرابه عصيرا او لبنا وكان الكل
على حاله او كان الحذف لاجل البنا كما في فعل الامر على قول البصريين
نحو اغزه واخشه وارمه ومنه اي من الحذف للبنا فبهداهم
اقتده وهو امر من يقتدي والهاء فيه للسكت ساكنة ومن
كسرها جعلها ضمير المصدر واشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان
وبغير اشباع برواية هشام والها التي للسكت في ذلك كله
جايزة لا واجبة تقول في الوقف لم يغز ولم يرم ولم يخش واغز

واخش

واخش وارم بغير ها سكت وهي لغة لبعض العرب قال سيبويه
حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس والاجود الوقف بالها لان
هذه الافعال حذفت لامها وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها
فلو لم تلحقها الها لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل
والمدلول عليه ولا تجب الها الا في مسئلة واحدة وهي ان يكون
الفعل [illegible] دخله الحذف و[illegible] في اللفظ كالامر
من وعى ووقى فانك تقول فيه عه وقه يحذف فائه ولامه كمضارعه
المجزوم واجتلاب ها السكت وجوبا لئلا يلزم الابتدا بالساكن
او الوقف على المتحرك قال الناظم في النظم وغيره تبعا لغيره
وكذا تجب ها السكت في الفعل اذا بقي بعد الحذف على حرفين
احدهما زائد نحو لم يعه انتهى كلام الناظم وهذا الذي
قاله الناظم مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف اذا ما
ارادوا ان يقفوا على نحو [illegible] بغير ها خوف
الالتباس بالضمير المنصوب على ما في الموضح ووافق الناظم في شرح
القطر وقال بمقابلته فصار مشترك الالزام فما كان جوابه هو
فهو جواب الناظم والى ذلك اشار الناظم بقوله وقف بها
السكت البيتين ٭ الموضع الثاني ما الاستفهامية المجرورة
بالحرف او بالمضاف وذلك انه يجب حذف الفها اذا جرت
ولم تركب مع ذا فالمجرورة بالحرف نحو عم وفيم والمجرور بالمضاف
نحو مجيء م جئت وفيه تقديم وتاخير والاصل جئت مجيء م وهو
سؤال عن صفة المجيء اي على اي صفة جئت ثم اخر الفعل لان
الاستفهام له صدر الكلام ولم يمكن تاخير المضاف وانما حذفت
الفها اذا جرت بحرف او بمضاف فرقا بينها وبين ما الخبرية
وهي ما الموصولة والشرطية نحو سل [illegible] عنه
او عن مثل ما سالت عنه فما فيهما موصولة ونحو بما تفرح افرح

وكلما جئتني اكرمتك فما فيهما شرطية ولم يعكسوا فيحذفوا في
الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية لان الف الاستفهامية منتظر
تقل نزا بخلاف الخبرية الف فانها ليست بمتطرفة تقديرا لانها
في حشو الصلة والشرط • وزعم المبرد ان حذف الف الموصولة
مع شئت لغة نحو سل عم شئت فاذا حذفت الف ما الاستفهامية
المجرورة ووقفت عليها الحقتها الها حفظا للفتحة الدالة
على الالف المحذوفة ووجبت الها ان كان الخافض لما الاستفهامية
اسما كقولك في مجيء م جئت واقتضاء م اقتضى مجيء واقتضا
وترجحت الها ان كان الخافض لها حرفا نحو عم تتساءلون وبما اي
بها السكت قوا انتهى تخلف عنه والفرق ان المجرورة بالحرف
متصلة به وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكان معه كالجزء فلذلك
جازت الها واما المضاف فمستقل بفائدته في مدلوله الافراد
فالاسم معه كالمنفصل وهو على حرف واحد فلذلك وجبت معه
الها وما ذكره الموضح من وجوب حذف الف ما الاستفهامية
منه اذا جرت فسلم في المجرورة بالحرف • واما قول حسان على ما
قام يشتمني لئيم • كخنزير تمرغ في رماد • فضرورة وحكاه
الاخفش لغة واما المجرور بالاسم فقال الشاطبي ليس حذف
الالف بلازم فيها بل يجوز ان تقول مجيء ما جئت نص على ذلك
سيبويه الا ان الاجود الحذف انتهى والى ذلك اشار الناظم
بقوله • وما في الاستفهام البيتين • الموضع الثالث كل مبني
على حركة بناء دائما ولم يشبه المعرب فهذه ثلاثة قيود تخرج
بالاول المعرب وبالثاني ما بناؤه غير دائم وبالثالث ما اشبه
المعرب وسيصرح بذلك فاذا استوفيت القيود جاز الحاق
ها السكت وذلك المستوفي لها كيا المتكلم وكهي وهو حين
فتحهن في الوصل وكاف الخطاب فانه يقول في الوقف غلاميه

وهيه

وهيه وهوه بالحاق ها السكت محافظة على الفتحة وفي التنزيل
ما هيه وماليه وسلطانيه والاصل ما هي ومالي وسلطاني
وقال حسان الشاعر الصحابي رضي الله عنه • اذا ما ترعرع فينا
الغلام • فما ان يقال له من هوه • ومن لم يفتح وقف بالسكون
ولم يات بها السكت لعدم فائدتها قال الجاربردي وضربني مثل
غلامي في جواز الوجهين وكذلك يقال حال الوقف اكرمتك
بالاسكان واكرمتكه فمن الحق الها اثر ان لا يجحف بالكلمة
بجعلها على حرف واحد ساكن مع انه في التقدير منفصل اذ هو
ضمير المفعول ومن اسكن فلامتزاجه بالفعل حتى صار لا يلفظ به
منفردا انتهى • ولا تدخل هاء السكت في نحو جاء زيد لانه
معرب بالحركات وحركة الاعراب تعرف بالعامل فلا تحتاج الى
بيان بها السكت وشذ اعطني ابيضه حكاه سيبويه وقال
اراد ابيض فضعف والحق الها ويلحق المثنى والمجموع على حده نحو
مسلمانه ومسلمونه لان اعرابهما بالحروف ولبست حركة
النون باعراب قال ابن الضايع وغلط ابن خروف في المنع ولا
تدخل ها السكت في نحو اضرب ولا يضرب لانه ساكن وها
السكت انما تدخل لبيان الحركة ولا في نحو لا رجل بالفتح ويا
زيد من قبل ومن بعد بالضم فيهن لان بناهن عارض غير دايم
فالحركة فيهن شبيهة بحركة الاعراب لعروضها بسبب شيء
يشبه العامل فلا تدخل ها السكت وشذ قوله وهو ابو مروان
يا رب يوم لا اظلله • ارمض من تحت واضحى من علله
فلحقت ما بني بناء عارضا فان عل من باب قبل وبعد قاله
الفارسي والناظم وفيه بحث مذكور في باب الاضافة فليراجع
واظلل وارمض واضحى مبنية للمجهول وقيل الها في علة بدل من
الواو والاصل علو ولا تدخل ها السكت في الفعل الماضي كضرب

وركب من المتعدى وقعد وقام من اللازم لانه بنى على حركة لشبه
المضارع المعرب في وقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب وصلة
نحو جا الذى ضرب وخبرا نحو زيد ضرب وحالا نحو جا زيد وقد
ضرب وشرطا نحو ان ضرب زيد ضربت كما ان المضارع كذلك
والحاصل ان حركة البنا الجارية مجرى حركة الاعراب تكون في
اربعة انواع في اسم لا والمنادى المفرد والظروف المقطوعة
عن الاضافة والفعل الماضي وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا
وهو مذهب سيبويه والجواز مطلقا لان حركته لازمة والثالث
انها تلحقه اذا لم يخف لبس نحو قعده ويمنع ان حصل لبس نحو
ضربه لالتباسه بالمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله
ووصلها بغير تحريك بنا البيت مسئلة ثم تعطى الوصل حكم
الوقف من اسكان مجردا ومع الروم والاشمام ومن تضعيف ونقل
ومن اجتلاب ها السكت وذا قليل في الكلام المنثور بالنسبة
الى عدمه كثير في الشعر لانه محل الخروج عن القياس فمن الاول
وهو النثر قراءة بعضهم وجئتك من سبا بنبا يقين باسكان
همزة سبا في الوصل وقراءة غير حمزة والكسائي لم يتسنه
وانظر فبهداهم اقتده قل باثبات ها السكت في الدرج
فيهما واتى بانظر في الاول وقل في الثاني ليبين كيفية الوصل
وحكاية سيبويه ثلاثة اربعه بابقا تا ثلاثة على حالها
ونقل همزة اربعة اليها ومن الثاني وهو الشعر قوله وهو
روبة كما في الكتاب او ربيعة بن صبيح كما قال ابن يعيش
لقد خشيت ان ارى جدبا • مثل الحريق وافق القصبا جدبا
بالجيم وتشديد الموحدة الجدب نقيض الخصب والقصبا
القصب بتخفيف الباء الموحدة فعند الوقف عليهما شددها
على حد قولهم في الوقف هذا خالد بالتشديد ثم اجرى الوصل

الاطلاق

الاطلاق وهو الالف وبقى تضعيف البا بحاله في الوصل
تشبيها له بالوقف في التضعيف والى هذا اشار الناظم بقوله
وربما اعطى لفظ الوصل ما • للوقف نثرا وفشى منتظما •
هذا باب الامالة وهي مصدر املت الشي امالة
اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال الشي على ميلا
اذا انحرف عن القصد وفي الاصطلاح ان تذهب بالفتحة
الى جهة الكسرة فتشرب الفتحة شيا من صوت الكسرة فتصير
الفتحة بينها وبين الكسرة فان كان بعدها اى الفتحة الف
ذهبت بالالف الى جهة اليا فتصير الالف بينها وبين اليا
كالفتى بامالة الفتحة والالف وان لم يكن بعد الفتحة الف
فالممال الفتحة وحدها سواء كانت الفتحة قبل تا التانيث
ام لا كنعمة والسحر والامالة فايدة وحكم ومحل واصحاب واسباب
تقتضيها وموانع تمنعها واسباب تمنع الاسباب وموانع تمنع الموانع
تحول بينها وبين المنع اما فايدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها
من نمط واحد وبيان ذلك انك اذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة
والالف تصعدا واستعلا فاذا اعدت الى الكسرة كان انحدارا
وتسفلا فيكون في الصوت بعض اختلاف فاذا املت الالف
قرب من اليا وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة
الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط واحد وقد ترد
الامالة للتنبيه على اصل او غيره مما سياتى • واما حكمها فانها
وجه جايز فلهذا يجوز تفخيم كل ممال لانه الاصل اذا الالف اذا
لو تمل كانت حقيقة فاذا اميلت ترددت بين الالف واليا
والاصل في الحرف ان لا يمازج صوته صوت غيره قاله الجاربردي
واما محلها فالاسما المتمكنة والافعال غالبا وياتى التنبيه على
غير الغالب • واما اصحابها فتميم وقيس واسد وعامة نجد

يميل الجار تبون الامواضع قليلة واما الاسباب التي يمال
لاجلها [illegible] متطرفة
في الاسما او الافعال [illegible] الهدى والفتى مثاله
في الافعال هدى واشترى فالالف فيهن مبدلة من يا بدليل
الهديان والفتيان وهديت واشتريت اخذا من قول الشاطبي
المقري وتثنية الاسماء تكشفها وان رددت اليك الفعل
صادفت منهلا [illegible] بالنون وهو الشين مع ان
الف مبدلة [illegible] في تكسيره [illegible]
الا ان يكون مجرورا فان من العرب من يميله نحو نظرت الى ناب
وسبب الامالة هنا كسرة الاعراب لا غير وان كانت عارضة
قاله الشاطبي النحوي [illegible] مونث فتى [illegible]
وان لم يكن الالف طرفا في اللفظ [illegible]
[illegible] فالالف فيهما مبدلة من يا فهي وان لم تتطرف لفظا
فهي متطرفة حكما السبب [illegible] اي الالف
[illegible] مما كان بدلا من واو الف
مما كان زايدا للالحاق الف [illegible] مما كان زايدا للتانيث الف
[illegible] مما كان بدلا من واو في الافعال [illegible] الامثلة [illegible]
[illegible] لان اليا تخلف فيها في بعض التصاريف كالتثنية والجمع في
الاسما والبنا للمفعول في الافعال [illegible]
[illegible] ملهيات وارطيات و [illegible]
[illegible] الاخير [illegible]
في النظم وغيره [illegible]
[illegible] في شرح الكافية [illegible]
شرح النظم [illegible]
[illegible] اذا بنيتهما للمفعول [illegible] بضم اوله وكسر ما

قبل

قبل آخرهما فتخلف اليا فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب
اذا امكن غيره واجاب المرادي عن ذلك بما ذكر التناسب
فقال ان السبب المقتضي لامالة نحو دعا مما الفه عن واو لم
يعتبره القرا يعني بالقاف ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث
وقع وانما اما لوا منه ما جاور الممال فلما ما لوا تلاها ونحوه وليس
من عادتهم امالته بذلك علم ان الداعي الى امالته عندهم انما هو
التناسب وقال هنا تجوز الامالة في دعا وغزا لانه يؤول الى
اليا اذا بني للمفعول انتهى وعندي ان هذا الجواب لا يرفع
الاشكال لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على
اصطلاح القرا فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ويستثنى
من ذلك المذكور وكون اليا تخلف الالف في بعض التصاريف
[illegible] او رجوعه الى اليا بسبب
[illegible] فلا يمال شيء من ذلك فالاول وهو
اختصاص رجوع الالف الى اليا بلغة شاذة كرجوع الف
عصا وقفا المنقلبة عن واو [illegible]
الى يا المتكلم حيث يقولون عصي وقفي بتشديد اليا والاصل
عصوي وقفوي اجتمعت الواو واليا وسبقت احدهما بالسكون
قلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا والثاني وهو رجوع الالف
الى اليا بسبب ممازجة الالف لحرف زايد كرجوعها اي الف عصا
وقفا اليها اي الى اليا اذا صغرا عند الجميع فقيل عصية وقفية
بتشديد اليا فيهما والاصل عصيوة وقفيوة فعل به ما تقدم
وقلبت يا لممازجتها ليا التصغير وهي حرف زايد والممازجة
المخالطة والمجاورة او جمعا اي عصا وقفا على فعول بضم الفا
نحو عصي وقفي بتشديد اليا فيهما والاصل عصوو وقفوو فاجتمعت
الواو واليا وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت

اليا في اليا وقلبت الضمة الثانية كسرة لتسلم اليا من القلب واوا
ثم كسرت فاؤها اتباعا لكسر عينها ۰ وقرا الحسن فاذا حبالهم
وعصيهم بضم العين حيث وقع ردا الى اصله فاليا الثانية
المدغم فيها هي الف عصا وقفا وقلبت يا لممازجتها اليا المنقلبة
عن واو فعول وهي حرف زايد السبب الثالث كون الالف
مبدلة من عين فعل توول عند اسناده الى التا المثناة فوق
الى قولك فلت بكسر الفا سوا كانت تلك
الالف المبدلة من عين الفعل منقلبة عن يا مفتوحة او مكسورة
فالاول نحو باع وكال والثاني نحو هاب ام عن واو مكسورة
نحو خاف وكاد ومات فانك تقول فيها اذا اسندتها الى تا
الضمير بعت وكلت وهبت وخفت وكدت بكسر الفا في الجميع
ومت في لغة من قال مت بالكسر في الميم بحذف عين الفعل
فيصير في اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت بكسر العين اما
بطريق الاصالة كما في هبت وخفت وكدت ومت واما بطريق
التحويل كما في بعت وكلت فان اصل حركة عينها الفتح ثم نقلا
الى فعل بكسر العين ثم نقل الكسرة في الجميع الى فا الكلمة وحذف
العين لا لتقا الساكنين وقيل في يائي العين المفتوح لا تحويل
ولكن لما حذفت العين حركت الفا بكسرة مجتلبة للدلالة على ان
العين يا فهذه وما اشبهها تمال لما ذكرنا بخلاف المنقلبة
عن واو مفتوحة نحو قال وعن واو مضمومة نحو طال في لغة
الجميع ومات في لغة الضم فهذه لا تمال لانك تقول اذا
اسندتها الى تا الضمير قلت وطلت ومت بضم الفا فيهن
اما قلت فبالتحويل واما طلت ومت فعلى الاصل وتبين ان مات
تمال في لغة الكسر ولا تمال في لغة الضم السبب الرابع وقوع
الالف قبل اليا المفتوحة متصلة كبايعته وسايرته ذكره

ابن

ابن الدهان ومثله بايه وقد اهمله الناظم في النظم وسيبويه
والاكثرون وذكره في التسهيل فقال او متقدمة على يا تليها
السبب الخامس وقوعها اي الالف بعد اليا حال كونها
متصلة بها من غير حاجز بينهما كبيان بتخفيف اليا وكيال في
بياع بتشديدها الا ان الامالة مع التشديد اقوى لتكرر
السبب او منفصلة منها بحرف واحد كشيبان علما من الشيب
وجادت يداه والاول اقوى لان انخفاض الصوت بالساكنة
اظهر منه في المتحركة لقربها من حيز المد او منفصلة منها بحرفين
احدهما وعبارة التسهيل ثانيهما الها نحو دخلت هند بيتها و
شرطه ان لا يفصل بين الها واليا بحرف مضموم نحو هند اتسع
بيتها قاله الموضح في الحواشي ۰ السبب السادس وقوع الالف
قبل الكسرة متصلة نحو عالم وكاتب ۰ السبب السابع وقوع
اي الالف بعدها اي الكسرة منفصلة منها اما بحرف واحد نحو
كتاب وسلاح فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول التا
وفي الثاني اللام او منفصلة بحرفين كلاهما متحرك واحدهما
وهو الثاني ها واولهما غير مضموم فيمال نحو يريد ان يضربها
دون هو يضربها او منفصلة بحرفين اولهما ساكن فيمال نحو
شملال بالشين المعجمة وهي الناقة الخفيفة وسرداح بمهملات
وهي الناقة العظيمة دون رايت عنبا الاعلى وجه شاذ او منفصلة
بهذين الحرفين الساكن والمتحرك وبالها نحو درهماك وهذا
ساقط من اصل التسهيل وفيه فصل بثلاثة احرف ساكن
وها وغيرها ۰ وذكر ابن الحاجب وغيره ان امالة ذلك شاذة
وهو ظاهر لان اقل درجة الساكن والها ان ينزلا منزلة
حرف واحد محرك غير ها وذلك لا امالة معه ولم يذكر
الفارسي في الايضاح ان امالة درهمان بالنون شاذة مع

تنصيصه على الامالة للكسرة السابقة اعنى لا لكسرة نون
التثنية فلذلك مثل به الموضح مضافا للكاف وتبعا لقول
النظم فقد اهمله من حمله لم يصد السبب الثامن ارادة
التناسب اذا لم يوجد سبب غيرها والى ذلك اشار الناظم
بقوله وقد اما لوا التناسب بلا • داع وذلك اذا وقعت الالف
بعد في كلمتها او وقعت في كلمة اخرى قد قارنتها فقد اميلتا
اى الالفان لسبب من الاسباب المتقدمة فالاول وهو
الذى وقعت فيه الالف بعد الف في كلمتها وقد اميلت الالف
الاولى لسبب كرأيت عمادا وقرأت كتابا فان الالف الاولى
فيهما قد اميلت لسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد فصل
بينهما حرف واحد وهو الميم في المثال الاول والتا في المثال
الثانى فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة
الاولى والثانى وهو ما اميلت فيه الالف لكونها واقعة في
كلمة اخرى وقد اميلت لسبب كقراءة ابى عمرو والاخوين والضحى
بالامالة مع ان الفها منقلبة عن واو الضحو لمناسبة سجى
وقلا وما بعدها فان رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض
مهم والحاصل من ارادة التناسب ان الالف الممالة لسبب اما
ان تكون سابقة على الالف التى لا سبب فيها او اتية بعدها فان
كانت سابقة عليها فتمال كما في عمادا فتمال الالف الاولى لكسرة
العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الممالة وان
كانت اتية بعدها فاما ان يقع ذلك في الفواصل ولا فان وقع في
الفواصل فتمال لتناسب الفواصل فالضحى تمال لمناسبة ما بعد
وان لم يكن في الفواصل فلا تمال • ولذلك اذا املوا فتحة ذال
يحاذر لكسرة رايه لا يجيزون امالة الفه مع انهما في كلمة
واحدة فكيف اذا كانا في كلمتين واما الموانع لاسباب الامالة

من الكسرة واليا الظاهرتين والمقدرتين فثمانية ايضا
كعدة الاسباب وهى الرا غير المكسورة واحرف الاستعلا السبع
وهى الخا والغين المعجمتان والصاد والضاد والطا والظا
والقاف وانما منعت المستعلية الامالة طلبا لتجانس الصوت
كما اميل فيما تقدم طلبا له لان هذه الاحرف تستعلى الى الحنك
فلو اميلت الالف في صاعد لانحدرت بعد اصعاد ولو اميلت
في هابط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثانى اشق
فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف اقوى مانعا كما سيجى
واما الرا فلم يكن فيها استعلا لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية
للتكرار الذى فيها بل قيل هو اشد مانعا وشرط المنع بالرا امران
احدهما كونها غير مكسورة والثانى اتصالها بالالف اما
قبلها ولا تكون الا مفتوحة نحو راشد وراشف فالرا منعت
السبب المتقدم في الاول والمتاخر في الثانى او بعدها وتكون
مضمومة ومفتوحة نحو هذا حمار ورايت حمارا وبعضهم يميل
ولا يلتفت الى الرا وبعضهم يجعل الموضع المفصول بحرف
واحد نحو هذا كافر كالمتصل في منع الامالة وشرط المنع بحرف
الاستعلا المتقدم على الالف ان يتصل بها اى بالالف نحو
صالح وضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم او
ينفصل بحرف واحد نحو غنايم لان الفصل بحرف واحد
كلا فصل الا ان كان حرف الاستعلا مكسورا نحو طلاب
وغلاب من المتصل وخيام وصيام من المنفصل بحرف فان اهل
الامالة يميلونه لان حرف الاستعلا المكسور لا يمنع الامالة
لان الكسرة في التقدير بعد الحرف فمناسبة صوت الالف
للكسرة اولى بخلاف ما اذا كان مفتوحا فان الفتح يقوى
المستعلى من حيث كان الفتح منه يمنع الامالة وكذلك حرف

الاستعلا الساكن بعد كسرة نحو مصباح واصلاح ومطوا
ومقلات بالقاف والتا الفوقانية وهي التي لا يعيش لها
ولد فانه لا يمنع الامالة ايضا لان الكسرة لما جاورته وهو ساكن
قدرت انها اتصلت به فنزل كذلك منزلة المكسور ومن العرب
من لا ينزل هذا الساكن منزلة المكسور ويجعله مانعا من
الامالة وشرط حرف الاستعلا الموخر عنها اي عن الالف كونه
اذا متصلا بالالف كساخر بالخا المعجمة وخاطب وخاطل بالحا
المهملة فيهما وناقف او منفصلا من الالف بحرف واحد كما في
ونافخ وناعق وبالغ او منفصلا من الالف بحرفين كمواثيق
ومناشيط وبعضهم يميل هذا المفصول بحرفين لتراخي
الاستعلا والمنع بالمتاخر اقوى من المنع بالمتقدم ولذلك قيد
المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد مكسور ولا مفصولا
بحرفين واطلق في المتاخر وسبب ذلك ان التصعد بعد التسفل
اصعب عندهم من التسفل بعد التصعد كما ان التسفل بعد التصعد
اسهل من العكس وشرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون
سببها كسرة مقدرة كخاف فان الفه منقلبة عن واو مكسورة
ولا يا مقدرة كطاب فان الفه منقلبة عن يا فسبب امالة
الف خاف الكسرة المقدرة في الواو المنقلبة عنها الالف وسبب
امالة الف طاب اليا المقدرة المنقلبة الفا فكسرة خاف وبا
طاب مقدرة في الفيهما فان السبب المقدر هنا وهو الكسرة
او اليا لكونه موجودا في نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة
او عن اليا اقوى من السبب الظاهر في اللفظ وهو الكسرة او اليا
الملفوظ بهما لانه اي السبب الظاهر اما متقدم عليها اي على
الالف نحو كتاب وبيان او متاخر عنها نحو غانم وبايع والكاين
في نفس الالف اقوى من المتقدم عليها والمتاخر عنها فمن ثم اميل

نحو

نحو خاف وطاب مع تقدم حرف الاستعلا وخاف وزاغ
مع تاخره لان السبب مقدر في نفس الالف بخلاف ما اذا كانت
الكسرة مقدرة بعد الالف كما في جاد من جد في الامر وجواد
جمع جادة واصلهما جادد وجوادد فادغم لاجتماع المثلين فلا يكون
كالكسرة الملفوظة فلا تجوز الامالة على الافصح وبعضهم اجاز
امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما في خاف ومقتضى ما تقدم
ان المانع يكفه لان السبب المقدر متاخر عن الالف مسئلة
لا يؤثر مانع الامالة ان كان منفصلا في كلمة اخرى مستقلة
بنفسها كما لو كان في كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة يكون متصلا
بالالف من غير حاجز نحو منا قاسم فلا يمال لاتصال المستعلي
في اللفظ اذا ادرجت فهذا مثل قولك بفاضل وتارة يفصل
بينهما بحرفين نحو بيدها سوط فهذا مثل قولك مناشيط قال
الشاطبي ولا يوثر سببها اي الامالة الاستعلا في كلمة
واحدة والفرق ان المانع اقوى من السبب فلا يمال نحو اتى قاسم
لوجود القاف المستعلية واذا كانت منفصلة عن الالف في
كلمة اخرى ولا يمال نحو لزيد مال لانفصال السبب لان
الالف في كلمة والكسرة في كلمة اخرى هذا ملخص كلام الناظم
في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة وعليهما اعتراض من
وجهين احدهما في التمثيل وثانيهما في الحكم وذلك انهما مثلا
باتى قاسم مع اعترافهما بان اليا المقدرة في اتى المنقلب
عنها الالف لا يوثر فيها المانع لما تقرر من ان شرط الامالة
التي يكفها المانع ان لا يكون سببها يا مقدرة والاستعلا في
النوع لو اتصل لم يوثر فما بالك مع انفصاله والمثال الجيد
السالم من الطعن كتاب قاسم فان سبب الامالة الكسرة
الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا والاعتراض الثاني

ان نصوص النحويين كابن عصفور وغيره مخالفة لما ذكراه من
الحكمين المذكورين وهما يؤثر مانع الامالة اذا كان منفصلا
ولا يؤثر سببها الا متصلا قال ابن عصفور في مقربه بعد
ان ذكر اسباب الامالة ما نصه وسواء كانت الكسرة متصلة
ام منفصلة نحو لزيد مال الا ان امالة المتصلة كاينة ما كانت
اقوى فذا الت ايضا واذا كان حرف الاستعلا منفصلا عن
الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما اميل لكسرة عارضة نحو بمال
قاسم او فيما اميل من الالفات التي هي صلات الضماير نحو
اراد ان يضربها قبل انتهى يعني لا تمال الالف لان القاف بعدها
من قبل مانعة من الامالة وان انفصلت وهذا النص بحروفه
في الحكمين وقع في شرح الجزولية لابي عبد الله محمد النفزي بالنون
والفا والزاي وقولا ما في شرح الكافية من قوله وان سبب
المنع قد يؤثر منفصلا فيقال اتى احمد بالامالة واتى قاسم
بترك الامالة مخالف لقوله في النظم للخلاصة والكافية والكف
قد يوجبه ما ينفصل مخالف لما بين النحويين المذكورين في
كلام ابن عصفور والنفزي وبما ما اميل للكسرة العارضة
وما اميل من الالفات التي هي صلات الضماير لا استثنا وقد
يفعل من قول النظم والكف قد يوجبه ما ينفصل من عرف
المصنفين بالتقليل وانما اثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب
الا متصلا لان ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب
ولم يخرج عنه الا بسبب محقق واما مانع المانع للامالة فهو الرا
المكسورة المجاورة للالف فانها تمنع الحرف المستعلي وتمنع
الرا ايضا الامالة لان الرا من شانها التكرار فكان الحرف
منها في تقدير حرفين وكانت الكسرة فيها في تقدير كسرتين فتكون
احدى الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة ولهذا

اميل

اميل وعلى ابصارهم غشاوة واذ هما في الغار مع وجود الصاد
في الاول والغين في الثاني واميل ان كتاب الابرار مع وجود
الرا المفتوحة قبل الالف واميل دار القرار مع وجودهما اي
القاف المستعلية والرا المفتوحة لان كلا من حرف الاستعلا
والرا المفتوحة مانع من الامالة والرا المكسورة في ذلك كله منفصلة
وبعضهم اي العرب يجعل المنفصلة من الالف كالمتصلة
في كونها تمنع المانع سمع سيبويه الامالة في قوله وهو سماع
النعامي يهجو رجلا من بني نمير بن قادر عسى الله يغني عن بلاد
ابن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب بامالة قادر مع وجود هذا
الفصل بين الالف والرا المكسورة بالدال فصل
تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة احدها الالف وقد مضت
وشرطها ان لا تكون الفتحة في حرف ولا في اسم يشبهه لان
الامالة نوع من التصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما اشبهه
الا ما يستثنى فلا تمال الا بكسر الهمزة والتشديد لاجل الكسرة
التي هي من اسباب الامالة ولا يمال نحو على للرجوع الى اليا في
نحو عليك وعليه وهو من اسباب الامالة ولا يمال الى لاجتماع ع
الامرين ومما الكسرة والرجوع الى اليا فيهما في نحو اليك واليه
وانما امتنعت الامالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب
المقتضي لها لكونها حروفا فلو سميت بشي منها فان كانت
الفه رابعة كالا املتها لان الالف الرابعة في الاسم يحكم عليها
بانها عن يا وان كانت ثالثة كعلى والى لم تجز امالتها لان التسمية
تجعل الالف من بنات الواو لان بنات الواو اكثر من بنات اليا
ولذلك تقول في تثنيتهما علوان والوان قاله الجاربردي ويستثنى
من ذلك اي المشبه للحرف ها للغايبة ونا للمتكلم المعظم نفسه
او ومعه غيره خاصة فانهم طردوا الامالة فيهما لكثرة استعمالهما

اذا كان قبلهما كسرة او يا فقالوا مونيا وبهما ونظر الينا والهها
بالامالة لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة او اليا مفصولة بحرف
فلذلك كررهما مرتين وامالة انّى ومتى من الاسما المبنية
وبلى من احرف الجواب ولا النافية في قولهم افعل هذا اما لا
فشاذة من وجهين عدم التمكن لكونها مبنية وانتفا السبب
المجوز للامالة لان الالف في غير المتمكن اصل غير منقلبة عن شي
فضلا عن ان تكون منقلبة عن يا ولا ترجع الى اليا ولا قبلها كسرة
والذى سهل امالتها نيابتها عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها
والحرف الثانى من الاحرف الثلاثة التى تمال الفتحة قبلها
الرا بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة في غير يا مثناة
تحتانية وكونهما اى الفتحة والرا متصلتين من غير حاجز بين
الحرف المفتوح والرا ولا فرق بين ان تكون الفتحة في حرف مستعل
نحو من المطر او في را نحو بشرر او في غيرهما نحو من الكبر او منفصلتين
بساكن غير يا مثناة تحتانية نحو من عمرو زاد المرادى او مكسور
نحو اشر بخلاف نحو اعوذ بالله من الغير ومن قبح السير لان
الفتحة فيهما على اليا نص على ذلك سيبويه وبخلاف من غيرك
لكون الفصل باليا المثناة التحتانية الساكنة ويشترط ايضا
ان لا يكون بعد الرا حرف استعلا نحو من المشرق فانه مانع من الامالة
نص على ذلك سيبويه ايضا ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحة
حرف استعلا لان الرا المكسورة تغلب المستعلى اذا وقع قبلها
فيمال نحو من الضرر قال المرادى والتحرير ان يقال تمال كل فتحة
في غير يا قبل را مكسورة متصلة او مفصولة بمكسور او ساكن
غير يا وليس بعد الرا حرف استعلا انتهى واشتراط الناظم
في النظم تطرف الرا مردود بنص سيبويه على امالة فتحة
الطا من قولك رايت خبط رياح بكسر الرا وذكر غيره انه يجوز

امالة

امالة فتحة العين في نحو العرد والرا في ذلك ليست متطرفة
ولعله انما خص الطرف لكثرة ذلك فيه والحرف الثالث من
الاحرف الثلاثة التى تمال الفتحة قبلها ها التانيث وانما
يكون هذا الحكم وهو امالة الفتحة قبلها في الوقف خاصة
كرحمة ونعمة وانما اميلت الفتحة قبل ها التانيث وان لم تكن
من اسباب الامالة لانهم شبهوا ها التانيث بالف اى
بالف التانيث المقصورة لاتفاقهما في المخرج الحلقى وموافقتها
في المعنى وهو الدلالة على التانيث والزيادة على اصول
الكلمة والتطرف في اخر الكلمة والاختصاص بالاسما الجامدة
والمشتقة ولا فرق في ذلك بين ها التانيث وها المبالغة
وعن الكسائى امالة الفتحة قبل ها السكت ايضا لشبهها
بها التانيث في الوقف والخط نحو كتابيه والصحيح المنع خلافا
لثعلب وابن الانبارى فانهما صححا جواز الامالة فيما قبلها
وبه قرا ابو مزاحم الخاقانى في قراة الكسائى وفي غالب النسخ
وفاقا لثعلب وابن الانبارى وليس بصواب لما بيّنا هذا
باب التصريف وهو في اللغة تغيير مطلق وفي الصناعة
تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوى او لفظى فالتغيير
جنس وباضافته الى البنية وهى الصيغة خرج النحو فانه لا
يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض اللاحقة للكلمة من فاعلية
ومفعولية واضافة وغيرها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف
فالتغيير الاول المعنوى كتغيير المفرد الى التثنية والجمع
المصحح وذلك بتحويل زيد مثلا الى زيدان وزيدون وتغيير
المصدر الى الفعل والوصف وذلك بتحويل الضرب مثلا
الى ضرب وضرّب بالتشديد للمبالغة في الفعل واضطرب
لوجود الحركة مع الفعل ويضرب واضرب وضارب ومضروب

وكضراب وضروب وضريب وضرب للمبالغة في الوصف و
التغيير الثاني اللفظي كتغيير قول من الاجوف وغزو
من الناقص الى قال وغزا بقلب حرف العلة الفا لتحركهما وانفتاح
ما قبله والابدال في اقتت والحذف في قل والادغام في ردّ وشبه
التصغير والتكسير والنسب والوقف والامالة بعلم النحو من
حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه وابن الحاجب وطايفة ذكروها
في علم التصريف وهو الاولى ويعرف بهذين التغييرين للغرضين المذكورين
احكام كالصحة وهي اقرار الحرف على وضعه الاصلي كاليا في بياض
وابيض والواو في سواد واسود والاعلال وهو تغيير الحرف
عن وضعه الاصلي كقلب اليا في بان وابان وموقن ونافع وقلب
الواو في قام واقام وقيام وشبه ذلك كقلب احد الاصول
من محله الى اخر كاينق جمع ناقة وحادي وتسمى معرفة تلك الاحكام
علم التصريف وانما سمي هذا العلم تصريفا لما فيه من التقلب
يقال صرفت الرجل في امري اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب
والاياب وصروف الدهر تقلباته وتحولاته من حال الى حال
فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه اذ هو متعلق بالتصرفات
الموجودة في الالفاظ العربية كما تقدم في الغرضين فهو
من باب تسمية الشيء باسم متعلقه وموضوعه الاسما المتمكنة
والافعال المتصرفة في اللغة العربية فلا يدخل التصريف
في الاسما الاعجمية كابراهيم واسمعيل كما قال ابن جني وان
كانت متمكنة لان التصريف من خصايص لغة العرب ولا يدخل
التصريف في الحروف لانها مجهولة الاصل موضوعة وضع الاصوات
لا تقابل بالفا والعين واللام لتبعد معرفة اشتقاقها ولهذا
كانت الفاتها اصولا غير زايدة ولا منقلبة عن حرف علة ولا
يدخل التصريف فيما اشبهها اي اشبه الحروف وهي الاسما

المتوغلة في البنا كالضماير واسما الاستفهام والشرط واسما
الافعال والموصولات واسما الاشارة والافعال الجامدة
وهي التي لم تختلف ابنيتها لاختلاف الازمنة نحو نعم وبيس
وعسى وليس لانها اشبهت الحروف في الجمود وما دخله التصريف
من الحروف ومما اشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه فمن
ذلك مجي الحذف في سوف والابدال في حاحي عينا وهمزة انه
هاء والحذف والابدال في لعل والتصغير في ذا والذي و
فروعهما والابدال في لام عسى والحذف في عين ليس عند
اتصال تا الفاعل فلذلك اي لاجل ان التصريف لا يدخل
الحروف ولا ما اشبهها من الاسما والافعال لا يدخل فيما
كان من الاسما موضوعا على حرف واحد او على حرفين او لا
يكون كذلك في الوضع على حرف او حرفين الا [illegible]
فانهما موضوعان على حرف واحد و[illegible] فانهما موضوعان
على حرفين او ما اشبه الحرف [illegible] فانها موضوعة على حرف
واحد وما من [illegible] فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم معلوم
مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات ولكن ذكر توطئة
وتمهيدا لقوله واما ما وضع في الاصل على ثلاثة احرف ثم
حذف بعضه لعارض فيدخله التصريف نظرا الى اصل
وضعه كيد ودم بحذف لامهما في الاسما وخذ وكل بحذف
فايه ولامه [illegible] بحذف عينهما في الافعال وقس على ذلك
[illegible] ينقسم الاسم الى مجرد [illegible]
[illegible] لانه يحتاج الى حرف يبتدا به وحرف يوقف عليه وحرف
يكون واسطة بين المبتدا به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون
المبتدا به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة
كرهوا تقارنهما ففصلوا بينهما فان قيل المتوسط لا يخلو من

ان يكون متحركا او ساكنا وايا ما كان يلزم التنافي مع احدهما
اجيب بانه لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو
متوسط فلا يتحقق التنافي [illegible]
اي بين الثلاثي والخماسي الرباعي كجعفر ولم يجوزوا اسكانهما
لئلا يتوهم انه كلمتان والمزيد فيه [illegible] وكلها اربعة كقتال [illegible]
[illegible] كاستخراج وبينهما ذو الخمسة كاكرام وذو الستة
كانطلاق [illegible] بلغت في قول سيبويه ثلثمائة
مثال وثمانية امثلة وزاد الزبيدي عليه نيفا وثمانين مثالا
وذكرها لا يليق بهذا المختصر فلا نشتغل بها روما للاختصار
بل نذكر اماكن الزيادة حفظا للضبط وتقليلا للانتشار
فنقول الزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثا واربعا ومواضعها
اربعة ما قبل الفا وما بين الفا والعين وما بين العين واللام
وما بعد اللام ولا يخلو من اربعة متفرقة او مجتمعة فالزيادة
الواحدة قبل الفا نحو اجدل وما بين الفا والعين نحو كاهل
وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد اللام نحو علقى و
الزيادتان المتفرقتان بينهما الفا نحو اجادل وبينهما العين
نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصيرى وبينهما الفا والعين نحو
اعصار وبينهما العين واللام نحو خيزلى وبينهما الفا والعين
واللام نحو اجعلى والمجتمعتان قبل الفا نحو منطلق وبين الفا
والعين نحو جواجر وبين العين واللام نحو خطاف وبعد اللام
نحو علباء والثلاث المتفرقات نحو تماثيل والمجتمعة قبل الفا
نحو مستخرج وبعد العين واللام نحو سلاليم وبعد اللام نحو
عنفوان واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو افعوان والاربعة
نحو اشهيباب مصدر اشهاب [illegible] المجرد [illegible]
بناء القسمة العقلية تقتضي ان تكون [illegible] بناء وذلك

لان

لان الحرف الاول يجب تحريكه لانه مبتدا به والابتدا بالساكن
متعذر فاحواله ثلاثة [illegible] الخالصة [illegible] الفتحة
والكسرة والضمة و الحرف [illegible] فاحواله
اربعة [illegible] الحرف
[illegible] الحرف [illegible] بناء واما
الحرف الاخير فلا عبرة به في وزن الكلمة لانه حرف اعرابها [illegible]
في الاسم والصفة [illegible] سهل بفتح اوله وسكون ثانيه [illegible]
بطل بفتحتين [illegible] حذر بفتحة فكسرة [illegible] طلع بفتحة
فضمة [illegible] نكس بكسرة فسكون [illegible] زيم اي متفرق
بكسرة ففتحة [illegible] بلز بكسرتين [illegible] حلو بضمة فسكون
[illegible] جنب بضمتين [illegible] بضمة فكسرة [illegible] بضمة ففتحة حطم
ثم بمفتوح الفا مع الاربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلاثة
ثم بالمضموم مع الاربعة [illegible] بكسر اوله وضم
ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضمة لان الكسرة
ثقيلة والضمة اثقل منها [illegible] بفتح السين
المهملة وتشديد الميم وفي اخره لام والسماء [illegible] بكسر
[illegible] ونسبها ابو الفتح بن جني في المحتسب لابي مالك
الغفاري [illegible] هذه القراءة على تقدير ثبوتها
[illegible] من الحبك في الكسر [illegible]
[illegible] فكسر الحا اتباعا لكسر التا قبلها ولم يعتد باللام الساكنة
لان الساكن غير حاجز حصين كما اتبع من قرا الحمد لله بضم اللام
اتباعا لضم الدال قبلها [illegible] لا اتباع وانما الكسر
[illegible] فركب
هذا القاري منها هذه القراءة فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحا
ومن لغة الضمتين ضم البا واعترض بان التداخل انما يكون

بين حرفي كلمتين لا بين حرفي كلمة واحدة ووجه ابطاله بردي بانه
لما تلفظ بالحا المكسورة من اللغة الاولى غفل عنها وتلفظ
بالبا المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني اراد ان يقرا
بكسر الحا والبا فبعد نطقه بالحا مكسورة مال الى القراءة
المشهورة فنطق بالبا مضمومة ورده ابن مالك في شرح
الكافية والحبك تكسر كل شي كالرمل والما اذا مرت
بهما الريح وزعم قوم اهمال فُعِل بضم الفا وكسر العين [illegible]
لما فيه من الانتقال من ضم الى كسر واجابوا عن دُئِل اسم دويبة سميت
به قبيلة من بني كنانة ورُئِم بضم الرا وكسر الهمزة اسم جنس
للاست بانهما ليسا من اصول الاسما وانما هما منقولان عن الفعل
المبني للمفعول واعترض بان ذلك ممكن في الدئل لانه علم قبيلة
لا في الرئم لانه اسم جنس والنقل لا يكون الا في الاعلام دون
اسما الاجناس واجيب بان السيرافي ذهب الى ان النقل
قد يجي في اسما الاجناس فلا معنى للتوقف فيه [illegible]
لفُعِل في اصول الاسما بوعل بضم الواو وكسر العين المهملة لغة
في الوعل بفتح الواو وحكاه الخليل فثبت بهذا ان فُعِل بضم اوله
وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو قليل على القولين [illegible]
[illegible] عند العرب [illegible]
دائما على الاول وغالبا على الثاني وللرباعي المجرد خمسة ابنية
مفتوح الاول والثالث اسما كجعفر وصفة كسلهب للرجل
الطويل ومكسورهما اسما كزبرج بكسر الزاي وسكون الموحدة بكسر
وكسر الرا وبالجيم للذهب وصفة كخرمل للمراة الحمقا [illegible]
اسما ك[illegible] بالجيم وصفة كجرشع للجمل العظيم ومكسور الاول
مفتوح الثاني اسما كفطحل بالفا والطا والحا المهملتين
لزمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة وصفة كسبطر

للطويل

للطويل ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما كدرهم وهو معرب
وانما صح التمثيل به لانه على زنة الوضع العربي وصفة كهجرع
للطويل قال الاصمعي ولا ثالث لهما وزيد ضفدع وصندد وهبلع
للاكول وقيل الها زايدة وزاد الاخفش والكوفيون مضموم
الاول مفتوح الثالث كجخدب بضم الجيم وسكون الخاء
المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين
كالجندب وقيل ذكر الجراد او الجسيم السمين من الابل
والمختار [illegible] عند جمهور البصريين واستظهره في التسهيل [illegible]
فرع عن مضموم [illegible] استثقالا لضمتين في رباعي ليس بينهما حاجز
حصين [illegible] فتح الثالث [illegible] من الرباعي [illegible]
[illegible] من غير عكس كجخدب وطحلب للاخضر الذي
يعلو الما وبرقع من الاسما وجرشع بالجيم والرا والشين المعجمة
والعين المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل [illegible]
برثن بضم الموحدة وسكون الرا وضم الثا المثناة فوق احد
براثن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان وبرجد بضم الموحدة
وسكون الرا وضم الجيم وبالدال المهملة لكسا مخطط وعرفط
بضم العين المهملة وسكون الرا وضم الفا وبالطا المهملة لشجر
البادية [illegible] بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع وللخماسي
المجرد اربعة من الابنية امثلتها مفتوح الاول والثاني و
الرابع اسما سفرجل وصفة شمردل للطويل وشمخطل للتيس
الذي له اربعة قرون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع
اسما كقهبلس لحشفة الذكر وصفة نحو جحمرش بفتح الجيم
وسكون المهملة وكسر الرا وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قاله
السيرافي وقيل الافعى العظيمة وقيل لم يات هذا الوزن الا
صفة وان القهبلس المراة العظيمة ومكسور الاول مفتوح

الثالث اسما كقرطعب بكسر القاف وسكون الرا وفتح الطا المهملة وبالموحدة الشي التافه الحقير يقال ما عليه قرطعبة وصفة نحو جردحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما نحو قبعثر للاسد وصفة قذعمل بضم القاف وفتح الذال وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم فجملة الاوزان المتفق عليها عند الجميع عشرون وزنا احد عشر للثلاثي و خمسة للرباعي واربعة للخماسي وجعل مضموم الفا مكسور العين متفقا عليه اما لضعف القول باهماله ولذا قال وزعم قوم اهمال فعل واما للتغليب وما ذكره من اصالة جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة فان كان على اربعة كجعفر ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الاخير او ما قبله ذهب الفرا الى الاول والكسا الى الثاني وان كان على خمسة احرف كسفرجل ففيه زيادتان قاله الشاطبي [illegible]

[illegible] في اوله [illegible] او في وسطه كظريف [illegible] فيهما نحو [illegible] او في اخره كحبلى [illegible] كيد ودم واصلهما يدي ودمي [illegible] حرف زايد كعلبط بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر البا الموحدة وبالطاء المهملة الغليظ الضخم [illegible] على اصله و الدليل على وجود الالف بعد اللام [illegible] في كلمة واحدة الا ان يعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو شجرة [illegible] اي حركة [illegible] بضم الجيم وسكون الخا المعجمة وفتح الدال [illegible] بكسر الخا المعجمة وسكون الرا وضم الفا وبالعين المهملة القطن

الفاسد

الفاسد وكعنيبر مكسورهما اي الاول والثالث بضم ثالثه في نحو زئبر بكسر الزاي وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة واصلها الكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد واما سوخس بفتح السين المهملة والواو وسكون الخا المعجمة وبالسين المهملة لبلدة وبلخش بفتح الموحدة واللام وسكون الخا المعجمة وبالشين المعجمة لنوع من الجواهر فاعجميان لا عربيان اذ ليس في امثلة الرباعي مفتوح الاول والثاني فصل [illegible] الفعل المجرد من الزوايد واقله ثلاثة كضرب وقعد واكثره اربعة كدحرج وذرح اي ذل والمزيد فيه واقله اربعة كاكرم وغايته ستة كاستخرج وبينهما الخماسي كانطلق ومزيد الرباعي اقله خمسة كتدحرج وغايته ستة كاحرنجم ومزيد الثلاثي اوزانه كثيرة ومشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعي اوزانه ثلاثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف في هذا الثالث فقيل وهو بنا مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وزنا رابعا وهو افعلل نحو اجرمز واوزان الثلاثي المجرد ثلاثة مفتوح العين ومكسورها ومضمومها كضرب وعلم وظرف لان الفا لا يكون الا مفتوحا لرفضهم الابتدا بالساكن وكون الفتحة اخف واللام مفتوح دايما للخفة و العين لا تكون الا متحركة ليلا يلزم التقا الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم واما ما جا من نحو نعم وشهد بفتح الفا وكسرها مع سكون العين فمزال عن الاصل لضرب من الخفة والاصل فيهما فعل بكسر العين واما نحو ضرب بضم اوله وكسر ثانيه ففيه قولان احدهما انه اصل براسه واليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح

المبرد

الكافية عن سيبويه والمازني والثاني انه فرع عن فعل الفاعل
واليه ذهب جمهور البصريين ونقل عن سيبويه ومن قال انه
وزن اصلي مستند لاتيان نحو جن وسل وطل دمه واهدر
دمه واولع بكذا وعني بحاجتي بمعنى عني بها وزهي علينا
بمعنى تكبر وحم زيد وزكم ووعك وفلج وسقط في يده وزهقت
الدابة ونفست المراة ونتجت الناقة وغم الهلال واغمي على زيد
واخواتها لم تستعمل الا مبنية للمفعول حيران مع وزنا
رابعا خبر فمن قال وتقرير الدليل منه ان فعل المفعول لو كان
فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون
الفرع يستلزم وجوده وجود اصله واللازم باطل فالملزوم
مثله بيان الملازمة ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع
بغير اصل ونحن وجدنا افعالا مبنية للمفعول غير مغيرة عن
المبني للفاعل وجوابه بالنقض وهو ان لنا جموعا لم يسمع لها
واحد كعباديد وابابيل والجمع فرع الافراد اتفاقا فلو كان ما
ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع اصلا براسه وانتم لا تقولون به
فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك ومن قال انه فرع
عن فعل الفاعل مستند لا بترك الادغام في نحو سوير وترك
الابدال في نحو ووري لم يعد وزنا رابعا وتقرير الدليل
ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون فان
الواو تقلب ياء وتدغم الياء في الياء وان الواوين متى اجتمعتا في
اول الكلمة ابدلت الاولى همزة لزوما فلما لم يحصل ادغام ولا
ابدال دل ذلك على انهما مغيران عن فعل الفاعل وهو ساير
ووارى فكما لا تدغم الالف من ساير ولا تهمز الواو من وارى
فكذلك ما غير عنهما واجاب الاولون عن ترك الادغام
والابدال فقالوا اما ترك الادغام فلئلا يلتبس بمجهول

فعل لانه اذا قيل سير بالادغام لم يعلم انه مجهول ساير او
سير واما ترك الابدال فلان الواو الثانية في ووري
ليست متاصلة في الواوية لانها منقلبة عن الف وارى ولو رباعي
وزن واحد كدحرج وزلزل ويأتي في دحرج بالضم في اوله
والكسر فيما قبل آخره الخلاف السابق في فعل المفعول فصل
في كيفية الوزن ويسمى التمثيل لمماثلة حروف الميزان
الحروف الموزون في تعداد الحروف وهيآتها وفائدة الوزن
بيان احوال ابنية الكلم في ثمانية امور الحركات والسكنات
والاصول والزوائد والتقديم والتاخير والحذف وعدمه
والميزان لفظ فعل تقابل الاصول بالفا والعين واللام
على الترتيب المستفاد من الفا حال كون حروف الميزان معطا
ما للموزون من حركة وسكون اصليين فيقال في وزن فلس
من الاسما فعل بسكون العين وفي وزن ضرب من الافعال
فعل بفتح العين وكذلك يقال في وزن قام من الاجوف وشد
من المضاعف فعل بفتح العين فيهما لان اصلهما قبل القلب و
الادغام قوم وشدد بفتح العين فيهما فقلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها في الاول وادغمت الدال في الدال لاجتماع
المثلين في الثاني ويقال في وزن علم فعل بكسر العين وكذلك
يقال في وزن هاب من الاجوف ومل من المضاعف فعل
بكسر العين لان اصلهما هيب وملل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما
تقدم من القلب والادغام ويقال في وزن ظرف فعل بضم
العين وكذلك يقال في وزن طال وحب فعل بضم العين فيهما
لان اصلهما طول وحبب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من
القلب والادغام فحصل بذلك بيان الحركات الاصلية والسكنات
فان بقي من اصول الكلمة شي زدت في الميزان لاما ثانية في وزن

لثة

الرباعي نقلت في وزن جعفر فعلل وزدت لاما ثانية وثا
في وزن الخماسي نقلت في وزن جحمرش فعلّلل وما ذكره
الموضع في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكر في غيره
اختلف فيه على مذهبين احدهما ما ذكر وهو قول البصريين بنا
على ان الجميع اصول وهو الصحيح والثاني انما زاد على الثلاثة
زايد قاله الكوفيون بنا على قولهم ان منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم
عنهم ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب احدها انه لا يوزن
لانه لا يدرى كيفية وزنه والثاني انه يوزن ويقابل اخره
بلفظه والثالث انه يوزن ويقابل الذى قبل اخره بلفظه
وهو مبني على ان الزايد هل هو الاخر او ما قبله فالفرا على الاول
والكساي على الثاني فهل جعفر فعلل كما تقول البصريون او فعلر
بزيادة الرا او فعفل بزيادة الفا ولا يدرى ما هو اربعة اقوال
ويقابل الحرف الزايد بلفظه ليتميز عن الاصل الا فيما يستثنى
فيقال في وزن اكرم بزيادة الهمزة وبيطر بزيادة اليا وجهور
بزيادة الواو افعل وفيعل وفعول على طريق اللف والنشر على
الترتيب ويقال في وزن اقتدر بزيادة الهمزة والتا افتعل
وكذلك يقال في وزن اصطبر مما فاؤه صاد وقلبت تا الافتعال
فيه طا وادكر مما فاؤه ذال معجمة وقلبت تا الافتعال فيه دالا
مهملة افتعل لان الاصل فيهما اصتبر واذتكر قلبت تا الافتعال
في الاول طا وفي الثاني دالا لما سيجي ويقال في وزن استخرج
مما تساوى فيه عدد الزيادة والاصول استفعل الا ان الزايد
اذا كان تكرار الاصل سوا كان للالحاق ام لا فانه يقابل عند
الجمهور بما قوبل به ذلك الاصل لان تكرار الاصل في علم الصرف
بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو فكما ان ذاك يعطى حكم الاول
فيتبعه في اعرابه فهذا يوزن بما يوزن به الاصل علما بان هنا

تكرار

تكرار لما سبق كقولك في وزن حلبيت بكسر الحا المهملة وهو صمغ
الانجذان بفتح الهمزة وضم الجيم واعجام الذال نبات جيد لوجع
المفاصل وفي وزن سحنون بضم السين المهملة وسكون الحا
المهملة وبنونين وهو اول المطر والريح وفي وزن اغدودن
بالغين المعجمة وبالدال المهملة يقال اغدودن الشعر اذا طال
واغدودن النبت اذا اخضر فعليل وفعلول وافعوعل لفا
ونشرا مرتبا فالتا في حلبيت للالحاق بقنديل والنون في سحنون
للالحاق بعصفور والدال في اغدودن لغير الالحاق وذهب بعضهم
الى ان الزايد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكرار الاصل فيقال في
وزن حلبيت فعليت وفي وزن سحنون فعلون وفي وزن اغدودن
افعودل واذا كان في الموزون تحويل من مكان الى مكان ويسمى
القلب المكاني او حذف لبعض الاصول اتيت انت بمثله في
الميزان فتقول في وزن نا بالمد ماضي ينأى نلع لانه من النأي
والاصل نأى فحول اللام وهي اليا الى موضع العين وهي الهمزة فصار
نيأ فقلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار نا بالمد و
تقول في وزن الحادي وهو مبدا العدد عالف لانه من الوحدة
والاصل الواحد فحول الفا وهي الواو الى موضع اللام وهي الدال
ولا يمكن الابتدا بالالف فقدم الحا عليه فصار الحادو فقلبت الواو
يا لوقوعها متطرفة اثر كسرة فصار الحادي وتقول في وزن هب
مما حذفت فاؤه يعل والاصل يوهب حذفت فاؤه لوقوعها بين يا
مفتوحة وكسرة لانه في الاصل يفعل بالكسر ففتح لحرف الحلق فيكون
الحذف من يفعل بالكسر قاله التفتازاني في يطا واخواته وتقول في
وزن بع امر من باع فل والاصل بيع حذفت عينه لالتقا الساكنين
وتقول في وزن قاض مما حذفت لامه فاع والاصل قاضي حذفت
لامه لالتقا الساكنين وقد يتعذر وزن بعض الكلمات كاسطاع

وَاهراق وذلك لانا نعتبر الحركة والسكون باصلها والفا في
ذلك اصلها السكون والسين والها ساكنان فيلزم في الميزان التقا
الساكنين فالصواب ان يقال في وزنهما افعل لان اصلهما
اطوع واريق والسين والها زايدتان فصل فيما يعرف به
الاصول والزوايد قال الناظم في النظم والحرف ان يلزم فاصل
والذي لا يلزم الزايد مثل تا احتذي فعرف الحرف الاصلي
بانه الذي يلزم في جميع التصاريف وعرف الزايد بانه الذي لا يلزم
في جميع التصاريف ومثله بتا احتذي فانها زايدة لانها تحذف في
بعض التصاريف تقول حذا حذوه والاحتذا الاقتدا ولبس النعل
وفي كلا التعريفين نظر اما التعريف الاول وهو تعريف الاصل
فلان الواو من كوكب والنون من قرنفل زايدتان كما ستعرفه
قريبا مع انهما لا يسقطان في جميع التصاريف واما التعريف
الثاني وهو تعريف الزايد فلان الفا من وعد والعين من قال
واللام من غزا اصول مع سقوطهن في يعد وقل ولم يغز فتعريف
الاصل غير جامع وتعريف الزايد غير مانع واجيب عنه المراد
بان الاصل اذا اسقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزايد والزايد
اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزايد ما هو ساقط
في اصل الوضع تحقيقا او تقديرا وتحرير القول فيما يعرف به
الزوايد ان يقال اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى توجد
بقية اصول الكلمة عند التردد فيها على اصح قولين ثم الزايد
نوعان تكرار لاصل وغيره فالاول وهو تكرار الاصل لا يختص
باحرف بعينها بل يكون في جميع الحروف الا الالف فانها لا تقبل
التضعيف وسوا كانت من حروف سالتمونيها ام لا والزايد
لتكرار اصل شرطه ان يماثل اللام كجلبب بزيادة البا الثانية
للالحاق بدحرج وجلباب مصدره ويطلق على الملحفة او تماثل

العين

العين اما مع الانفصال كقتّل بالتشديد وزيادة احد التا
على الخلاف في انها الاولى والثانية او مع الانفصال بزايد بينهما
كعقنقل بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنة
وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل او يماثل الفا والعين كمرمريس
بفتح الميمين وسكون الرا الاولى وكسر الثانية وفي اخره سين
مهملة قبلها يا مثناة تحتية ساكنة وهو الداهية ومرمريت
للتغير ولا ثالث لهما او يماثل العين واللام كصمحمح بمهملات
الشديد وقال الجرمي الغليظ القصير وقال ثعلب راس صمحمح
اي اصلع غليظ شديد والاصل انه متى تكرر حرفان في كلمة وهما
اصل غيرها حكم بزيادة احد المضعفين وفي تعيين الزايد خلاف
وذكر في التسهيل انه يحكم بزيادة ثاني المتماثلات وثالثها في نحو
صمحمح يعني الحا الاولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها ورابعها
في نحو مرمريس يعني الميم الثانية والرا التي تليها واستدل بعضهم
على زيادة الحا الاولى في صمحمح والميم الثانية في مرمريس بحذفهما
في التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس ونقل عن الكوفيين
في صمحمح ان وزنه فعلّل واصله صمحح ابدلوا الوسطى ميما واما الذي
يماثل الفا وحدها كقرقف بقافين مفتوحتين بينهما را ساكنة
وهو الخمر وسندس وهو رقيق الديباج او يماثل العين المفصول
باصلي كحدرد بمهملات اسم الرجل ولم يجي على فعلع بتكرر العين
غيره فاصلي جواب اما واذا بني الرباعي من حرفين فلم يصح
اسقاط ثالثه فالجميع اصل كسمسم بكسر السينين المهملتين
وزنه فعلل لان اصالة الاثنين متحققة ولا بد من ثالث مكمل
للاصول وليس احد الباقيين باولى من الاخر فحكم باصالتهما
وحكي عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعفل تكررت فاؤه وهو
بعيد وان صح اسقاط ثالثه كلملم فانه يصح اسقاط ثالثه

ويقال لمه وهو امر من لملمت بمعنى لممت فقال الكوفيون في [illegible]
[illegible] الثالث الصالح للسقوط [illegible]
فاصل لملم على قولهم لمم فاستثقل توالي ثلاثة امثال فابدلوا من
احدها حرفا يماثل الفا ورد بانهم قالوا في مصدره فعلله ولو كان
مضاعفا في الاصل لجا على التفعيل وقال الزجاج من البصريين
ذلك الثالث الصالح للسقوط [illegible]
[illegible] واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال
انه اولى من جعله ثنائيا مكررا لموافقته في المعنى للثلاثي
المضاعف كما تقول البصريون في امثاله كقصقصت وكفكفت
وكبكبت انتهى والنوع الثاني من نوعي الزايد وهو ما زيد
لغير تكرار يختص باحرف عشرة جمعت في كلمات مرارا وهي هم يتساءلون
يا هول استنم اسلمني وتاه هويت السمان اهوت سليمان سالتمونيها
[illegible] جمعها الناظم في بيت واحد اربع مرات فقال
هناء وتسليم تلا يوم انسه نهاية مسئول امان وتسهيل
وينبغي ان يعد الشين المعجمة في نحو اكرمكش في خطاب المؤنث
فان قالوا هذه مختصة بالوقف قلنا وها السكت كذلك وخصت
هذه الاحرف بالزيادة دون غيرها لان اولى ما زيد حروف المد
واللين لانها اخف الحروف وغيرها من الاحرف العشرة يرجع
اليها فالهمزة مجاورة للالف في المخرج وتنقلب الى احرف اللين
عند التخفيف والها ايضا مجاورة للالف في المخرج والميم من مخرج
الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة تمتد في الخيشوم
استداده الالف في الحلق والتا حرف مهموس ابدلت من الواو
في تجاه والسين حرف مهموس فيه صفير ويقرب مخرجه من مخرج
التاء واللام وان كانت حرفا مجهورا لكنها تشبه النون وقريبة
من مخرجها واسباب الزيادة سبعة الالحاق نحو كوثر والدلالة

عل

على معنى كحروف المضارعة وامكان النطق بهمزة الوصل وها
السكت في قه ولبيان الحركة كسلطانيه والمد ككتاب والعوض
كزنادقة والتكثير كقبعثرى قال ابن عصفور ولها شروط
[illegible] ولا يكون في الاول
لتعذر الابتداء بالساكن بل تكون ثانية [illegible] وثالثة نحو
عماد ورابعة [illegible] وخامسة نحو [illegible] بضم السين المهملة
عظام صغار في اصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبعثرى
وسابعة نحو بردرايا ويستثنى من ذلك اذا صحبت اكثر من
اصلين من مضاعف الرباعي نحو ضوضى فانها فيه بدل من اصل
الاصل ضوضو
لا زايدة [illegible] لان الالف فيها ليست زايدة
لكونها لم تصحب اكثر من اصلين [illegible] اخذتها بلا
شروط [illegible] وهي ان تصحبا اكثر من اصلين
[illegible] التي هما فيها [illegible] من الرباعي
المضعف [illegible] سوا كانت
قبل اربعة اصول ام لا [illegible] تصدر
[illegible] في زيادتهما ثانيتين
[illegible] في زيادتهما ثالثتين [illegible] في
زيادتهما رابعتين والحذرية بكسر الحاء المهملة وسكون الذال
المعجمة وكسر الرا قطعة من الارض غليظة والعرقوة بفتح العين
المهملة وسكون الرا وضم القاف الخشبة المعترضة على راس
الدلو [illegible] فان الواو والياء فيهما لم يصحبا اكثر
من اصلين بخلاف نحو [illegible] فانهما من باب سمسم
واليؤيؤ بضم اليائين التحتانيتين بعدهما واو مهموزة اسم طاير
ذي مخلب يشبه الباشق والوعوعة مصدر وعوع الشيخ
بعينين مهملتين اذا صوت [illegible] لتصدر الواو

مطلقًا واليا قبل اربعة اصول فى غير مضارع والورنتل بفتح
الواو والرا المهملة وسكون النون وفتح التا المثناة فوق النسر
وزعم قوم ان الواو فيه زايدة وهو ضعيف اذ لا نظير لذلك والصحيح
ان الواو اصلية ولم يذكره الجوهرى واختلف فى لامه فقيل زايدة
واليه ذهب الفارسى وابن مالك وقيل اصلية وعلى القولين
وزنه فعنلل الا ان اللام الاخيرة على الاول زايدة وعلى الثانى
اصلية واما يستعور بمثناة تحتانية فسين مهملة فمثناة فوقانية
فعين مهملة فواو فرا مهملة فوزنه فعللول كعضرفوط هذا هو
الصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثله الا فى المضارع
نحو يدحرج ويمو شجر يتسوك بعيدا انما قاله المرادى وقال
الجوهرى اسم موضع عند حرة المدينة وكسا يجعل على عجز البعير
واسم من اسما الدواهى يقال ذهب فى اليستعور اى فى الباطل
قاله الجاربردى وتزاد الميم بثلاثة شروط ايضا وهى ان
[illegible] عنها ثلاثة اصول فقط وان لا تثبت فى
الاشتقاق وذلك نحو مسجد لمكان السجود ومنبج بفتح الميم
وسكون النون وكسر البا الموحدة وبالجيم قال الجوهرى اسم موضع
بخلاف نحو ضرغام لعدم تصدر الميم [illegible] لانها لم يتاخر عنها
ثلاثة اصول والضرغام الاسد والمهد مهد الصبى [illegible]
لانها لم يتاخر عنها ثلاثة اصول فقط بل ازيد من ذلك وهو بفتح
الميم وسكون الرا وفتح الزاى وضم الجيم وفى اخره شين معجمة
المردقوش بالميم والرا والدال المهملة والقاف وفى اخره شين
معجمة بقلة طيبة الريح ومرعز بكسر الميم والعين المهملة وفى
اخره زاي وهو ما لان من الصوف [illegible]
[illegible] اى الميم لزوما فى الاشتقاق وبهذا رد ابن مالك
على سيبويه فى قوله ان الميم فيه زايدة ويشترط لزيادة الميم ايضا

ان لا

ان لا تكون كلمتها رباعية مولفة من حرفين كمرمر ومهمه وتزاد
الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين ومما ان تتصدر وان يتاخر
عنها ثلاثة اصول فقط ولو قال بالشرط الثانى لكفى لانه
فرض الكلام فى الهمزة المصدرة فشرط تصدير المصدر لغو نحو
افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفا بينهما وهى الرعدة يقال
اخذه الافكل اذا اخذته الرعدة وافضل اسم تفضيل [illegible]
همزة نحو كنابيل بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة
ساكنة فبا موحدة فيا مثناة تحت كخزعبيل اسم موضع
باليمن لا انتفا التصدير واكل لان المتاخر عنها اصلان لا ثلاثة
واصطبل بقطع الهمزة المكسورة لان المتاخر عنها اربعة
اصول لا ثلاثة فان اصطبلا خماسى كجردحل وتزاد الهمزة
المتطرفة بشرطين وهما ان يسبقها الف وان تسبق تلك
الالف باكثر من اصلين سواء فتح اول كلمتها ام كسر ام ضم فالاول
نحو حمرا و الثانى نحو علبا و الثالث نحو قرفصا فالهمزة
فى الاول والثانى سبقت بثلاثة اصول وفى الثالث باربعة
اصول بخلاف همزة نحو ما وشا فان الالف قبلها مسبوقة
باصل واحد وبنا وابنا فان الالف مسبوقة باصلين لا
باكثر وبخلاف نحو نباء وهو الخبر فان الهمزة لم تسبق بالف
وتزاد النون متاخرة بالشرطين المذكورين فى الهمزة المتطرفة
وهما ان يسبقها الف وان تسبق تلك الالف باكثر من اصلين
سواء فى ذلك الاسم والصفة نحو عثمان وغضبان وتزاد
متاخرة ايضا فى المثنى والمجموع على حد وما حمل عليهما بخلاف
نون نحو امان وشان فان الالف فيهما سبقت باصلين لا باكثر
منهما وتزاد النون متوسطة بثلاثة ان يكون توسطها
بين اربعة بالسوية وان تكون ساكنة وان تكون غير مدغمة

شروط صح

وذلك كغضنفر وهو الاسد وعنقفل بعين مهملة وقا
وهو كثيب الرمل العظيم وقرنفل وهو نوع من العطر وجنظا
وهو القصير ودونل وهو النسر بخلاف نون عنبر فان قبلها
حرف وبعدها حرفان ونون غرنيق بضم العين المعجمة وسكون
الراو وفتح النون طير من طيور الما طويل العنق فانها متحركة لا
ساكنة ونون عجنس بفتح العين المهملة والجيم وتشديد
النون وفي اخره سين مهملة الجمل الضخم فانها مدغمة تعارضت
فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه
اكثر وجعل وزنه فعلّل كعدبّس وقال ابو حيان والذى
اذهب اليه ان النونين زايدتان ووزنه فعنّل وتزاد النون
مصدرة في المضارع نحو يضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو
غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة
نحو زعفران وسابعة نحو عبيثران وهو نبت طيب الريح
وتزاد التا في التانيث كقائمة وقامت وفي المضارع نحو تكرم
وفي الماضي المطاوع من الثلاثي والرباعي كتعلّم بتشديد
اللام وتدحرج وفي الاستفعال نحو الاستخراج وفي التفعل
نحو التكثر وفي الافتعال نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتقا
وفروعهن من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفاعل نحو الترديد
والترداد دون فروعهما لان فروعهما لا تا فيها وتزاد السين
في الاستفعال كالاستخراج وفروعه واهملها الناظم في
النظم وابنه في شرحه وزيادة الها واللام قليلة في الاستعمال
نحو زيادة الها كامهات واهراق وزيادة اللام نحو طيسل
بفتح الطا المهملة وسكون اليا اخر الحروف وفتح السين المهملة
للتكثير بالمثلثة ويدل لسقوطها اي الها في المصدر نحو الا
وفي الجمع ايضا كقوله * فرجت الظلام باماتكا * وقد غلب

الامهات في العقلا والامات في البهايم وقيل الامهات جمع
امهة قال * امهتي خندف والياس ابي * فالها زايدة
في المفرد والجمع ووزن امهة فعلهة كابهة وهي العظمة ويقويه
حكاية الخليل في كتاب العين تامّهت امّا اي اتخذت امّا
ثم حذفت الها فبقي اما ووزنه فعّل لكنه كتاب مضطرب
وكان الفارسي يعرض عنه * وفي الصحاح امهات جمع امهة اصل
ام انتهى وسقوطها في الاراقة مصدر اراق وبذلك يرد على
المبرد في دعواه عدم زيادة الها قالوا ولا جواب له عنه الا دعوى
الغلط ممن قاله لانه لما ابدل الهمزة في هراق توهم انها فا
فادخلت الهمزة عليها فاسكنت وسقوط اللام في [illegible]
وهو العدد الكثير وكل ما على وجه الارض من التراب والقمام
او هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام قاله في
القاموس واما تمثيل الناظم في النظم وابنه في الشرح
وكثير من النحويين [illegible] تمثيلهم
بذلك وتلك من اسما الاشارة في البعد تذكيرا وتانيثا
فمردود جواب اما لان كلا من [illegible] في له [illegible] البعد
في ذلك وتلك كلمة براسها وليست جزءا من غيرها ولا منزلة
منزلة الجزء مما قبلها لئلا يقال عليه وكذلك تا التانيث
كلمة براسها وليست جزءا من غيرها كقايمة وقد مثل بها وما
خلا من هذه القيود حكم باصالته الا ان قامت حجة اي دليل
على الزيادة وادلتها تسعة احدها سقوط الحرف من اصل
كسقوط الف ضارب من اصله وهو المصدر فلذلك حكم
بزيادة همزة شمأل بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون
الميم بينهما وهو ريح الشمال وحنطأ بسكون الحا المهملة
وفتح الموحدة وسكون وفتح الطا المهملة وبالهمزة في اخره للاكحا

باحرنجم والجنطى الصغير البطن وميمى دلامص بضم الدال
وكسر الميم وبالصاد المهملة ملحق بعلابط وابنم هو ابن والميم
للمبالغة ونون حنظل بفتح الحا المهملة والظا المعجمة وبينهما
نون ساكنة وسنبل بضم السين المهملة وسكون النون وفتح
الموحدة وتاى ملكوت صح بفتح الميم واللام وعفريت بكسر العين وسكون
الفا وسينى قدموس بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة
وفى اخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفى خط ابن الحاجب
قدموس على وزن قربوس واسطاع بفتح الهمزة اسقوطها
فى الشمول بضم الشين مصدر شملت الريح تشمل شمولا اذا
تحولت شمالا قاله فى الصحاح وفى الحبنطا بفتحتين راجع الى احبنطا
وهو مبنى على انها خلقت بمزة فوزنه افعنلا وقيل هذا الوزن
مفقود وانما هو افعنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش للقتال
ثم انقلبت الالف همزة وفى الدلاصة راجع الى دلامص وهو
الشئ البراق كقولهم درع دلاص ويقال فيها دمالص و
دلمص ودملص وابو الحسن وابو عثمان يريان اصالة ميمهن
وان ذوات الاربعة وافقت ذوات الثلاثة وفيها ست لغات
سادسها دليص وهو ايضا دليل على الزيادة وفى البنوة راجع
الى ابنم فهو ابن زيادة الميم وفى الملك راجع الى ملكوت
قال فى الصحاح والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة وفى
العفر بفتح اوله وهو التراب راجع الى عفريت بكسر العين وفى
القدم بكسر القاف وفتح الدال راجع الى قدموس وكان
حقه ان يقول وفى التقدم ففى كتاب الترقيص لمحمد بن المعلى
الازدى القدموس السيد المتقدم قومه وجمعه قداميس قال
خالد القدموس ما تقدم واشرف من انف الجبل انتهى وفى
الطاعة راجع الى اسطاع واصله اطوع كاكرم نقلت حركة

العين

العين وهى الواو الى فا الكلمة وهى الطا فانقلبت الفا بعد ان
كانت واوا متحركة فعوضوا من هذه الحركة السين هذا مذهب
سيبويه وجمهور البصريين ويدل على ان اصله اطاع قولهم
يسطيع بضم حرف المضارعة وفى قولهم حنظلت الابل اذا
اذاها كل الحنظل راجع الى حنظل وفى قولهم اسبل الزرع راجع
الى سنبل والدليل الثانى على الزيادة لزوم عدم النظير بتقدير
الاصالة فى تلك الكلمة التى ذلك الحرف منها فلذلك حكم بزيادة ٥
نون نرجس بفتح النون وكسر الجيم نوع من الرياحين فان قيل
هذه الكلمة اعجمية فكيف حكمتم بالزيادة قلنا تكلمت بها العرب
وتصرفوا فيها بالتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فاجروها
مجرى العربى ولهذا حكمنا على نجام بان الفه زايدة وكذا واو
نوروز وبا ابراهيم لقولهم نجم ونوارز وابارهة وهندلع
بضم الهاو سكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقلة و
تاى بالمثناة الفوقانية تنضب بفتح التا المثناة فوق وسكون
النون وضم الضاد المعجمة وهو ضرب من الشجر تالفه الحرباء
ويروى بضم اوله وفتح ثالثه وبضمها وقيل ان ضم التا اتباع
لضم النون نقله السخاوى فى سفر السعادة وتخيب بضم التا
المثناة فوق والخا المعجمة وكسر اليا المثناة تحت مع التشديد
وفى اخره با موحدة وهو الباطل يقال وافقوا فى وادى
تخيب اى باطل قاله الكسائى لانتفاء نفعل بفتح اوله وكسر
ثالثه راجع لنرجس وفعلل بضم اوله وفتح ثالثه وكسر رابعه
راجع لهندلع وتفعل بفتح اوله وضم ثالثه راجع لتنضب و
تفعل بضم اوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتخيب
قيل وفى ذكر هذا نظر لانه منقول من الفعل كتعلم نصوا على
ذلك ومنعوه من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فروع

كسقوط الف كتاب في جمعه على كتب والدليل الرابع سقوطه
لغير علة في نظير كسقوط يا ايطل من اطل والايطل الخاصرة
والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم
فيه زيادته مع الاشتقاق نحو عفنقس بالقاف المكررة فان
النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نونه
في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق الا زايدة نحو جحنفل من
الجحفلة وهي لذي الحافر كالشفة للانسان والجحنفل العظيم
الشفة ۞ والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق في موضع
تكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها
ثلاثة احرف نحو افكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه
نحو احمر والافكل الرعدة ۞ والدليل السابع اختصاصه بموضع
لا يقع فيه الاحرف من حروف الزيادة كالنون في كنتاء
للعظيم اللحية وتاؤه مثناة ومثلثة وفي حنطاء للعظيم
البطن وطاؤه مهملة ومعجمة ۞ والدليل الثامن لزوم عدم
النظير بتقدير اصالة تلك الكلمة في نظير الكلمة التي دل الاحرف
منها نحو تتفل على لغة من يضم التاء والفاء وهو ولد الثعلب
فان تاءه زايدة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فانها
لو جعلت اصلا كان وزنه فعللا نحو برثن وهو موجود ولكن
يلزم عدم النظير في نظيرها اعني لغة الفتح فلما ثبت زيادة التاء
في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم ايضا اذ الاصل اتحاد
المادة ۞ والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة

فصل في زيادة همزة الوصل سميت بذلك لانه
يتوصل بها الى النطق بالساكن كما قاله الشلوبين ۞ وقال تلميذه
ابن الضايع سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها و
الاضافة تكون بادنى ملابسة وهي همزة سابقة في اول الكلمة

رع

موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج ولا تكون في مضارع
مطلقا سواء كان ثلاثيا ام رباعيا مجردا ام مزيدا فيه لان المضارع
مبدو بحروف المضارعة وهي متحركة ابدا فلم يحتج لهمزة الوصل
ولا تكون في حرف غير ال عند سيبويه ولا في فعل ماض ثلاثي
مجرد كاسر واخذ ولا رباعي في العدد كاكرم واعطى فالهمزة
في ذلك كله همزة قطع بل تكون في الفعل الخماسي وهو ما فيه
زيادتان كانطلق واقتدر والسداسي وهو نوعان الثلاثي
الذي فيه ثلاث زوايد كاستخرج والرباعي الذي فيه زيادتان
كاحرنجم وفي امرهما اي الخماسي والسداسي كانطلق واستخرج
واحرنجم وفي امر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظا كاخرج
بخلاف نحو هب وعد وقل مما ثاني مضارعه متحرك فلا يحتاج الى
همزة وصل بل لا تكون في اسم لتحرك اوله الا في مصادر الفعل
الخماسي والسداسي تبعا لافعالها وضابطها كل مصدر بعد
الف فعله الماضي اربعة احرف فصاعدا ومجموع ذلك احد عشر
بناء الاول الانفعال كالانطلاق والثاني الافتعال
كالاكتساب والثالث الافعلال كالاحمرار والرابع الافعيلال
كالاحميرار والخامس الاستفعال نحو الاستخراج والسادس
الافعيعال كالاعشيشاب والسابع الافعوال كالاجلواذ
والثامن الافعنلال كالاقعنساس والتاسع الافعنلاء
كالاسلنقاء والعاشر الافعنلال كالاحرنجام والحادي عشر
الافعلال كالاقشعرار قالوا وفي عشرة اسماء محفوظة وهي اسم
واصله عند البصريين سمو وعند الكوفيين وسم حذفت اللام
على الاول والفاء على الثاني وعوض منها الهمزة واست وهو
الدبر واصله سته بفتح اوله وثانيه كجمل وفيه ثلاث لغات
است وسه وست وابن بحذف اللام ثم قيل هي ياء من بنيت

لان الابن يبنى على الاب كبناء الحائط على الأس وقيل واو هو
الصحيح لان جميع الاسما المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها
واو الا أستا فكان الحمل على الاعم واما الاستدلال بالبنوة
فمردود بقولهم الفتوة ولام فتى يا ووزن ابن فعل بفتحتين و
ابنم بمعنى ابن والميم زايدة للتوكيد والمبالغة كما فى زرقم بمعنى
الازرق وليست هى بدلا من لام الكلمة والا لكانت اللام فى
حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة وصل وتتبع نونه ميمه فى
الاعراب وابنة هى ابن بزيادة الها فلا حاجة الى الاعادة
وامرؤ اسم تام لم يحذف منه شى الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته
بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المرء اعلوه
لذلك ولكثرة الاستعمال وامراة هى امرء بزيادة الها واثنان
واثنتان اصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم
فى النسبة ثنوى بفتحتين فحذف اللام واسكن البا وجى بهمزة
الوصل وايمن المخصوص بالقسم وهو اسم مفرد مشتق من
اليمن وهو البركة وهمزته همزة وصل عند البصريين وعند
الكوفيين جمع يمين وهمزته همزة قطع والحاصل ان بعض هذه
الهمزات عوض عن لام هى واو وذلك فى ابن وابنة وبعضها عن
لام هى يا وذلك فى اثنين واثنتين وبعضها عن لام صحيحة هى
ها وذلك فى است وبعضها من حذف متوهم وذلك فى امرء و
امراة وبعضها من حذف واقع احيانا وذلك فى ايمن وتختص ال
بزيد وال الموصولة بالصفة كالضارب والمضروب وايم
لغة فى ايمن فان قالوا فى ايم هى ايمن فحذفت النون قلنا
وابنم هو ابن فزيدت الميم فما كان جوابهم فهو جوابنا وهم
ان تخلصوا بالفرق بان ابنما حدث له بزيادة الميم اتباع
النون للميم فى حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الاصلية

حتى

حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف ايم لغة
فى ايمن فانه لم يصر بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة
بذكر ابنم فان مؤنثات هذه الاسما هى مذكراتها بزيادة التا
وحيث نظر الى لغات الكلمة فكان ينبغى ان يقول وام لغة فى
ال عند طى فانهم يبدلون لام التعريف ميما فيقولون فى الرجل
امرجل وانما المرجع الى الضابط وهو ان كل همزة ثبتت فى
التصغير فهى همزة قطع والا فهى همزة وصل وانما تركوا ال
الموصولة للخلاف فى سميتها ولشبهها بال المعرفة صورة
مسئلة اختلف فى اصل همزة الوصل هل هو السكون او الحركة
والاول مذهب الفارسى واختاره الشلوبين والثانى مذهب
سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك فى كل حرف مبتدا به
كلام الابتدا وعلى هذا فاصل حركة الهمزة الكسر كما فى اضرب
واذهب وانما ضمت فى نحو اخرج كراهية للخروج من كسر الى
ضم وعلى الاول درت بحركة ما قبل الاخر فكسرت فى اضرب
وضمت فى اخرج وامتنعت ان تفتح فى اذهب للالتباس بالمضارع
حالة الوقف فكسرت لانه اخف من الضم ويحصل لهمزة
الوصل بالنسبة الى حركتها فى الاسم والفعل والحرف سبع
حالات الاولى وجوب الفتح فى المبدو بها ال كالرجل لكثرة
الاستعمال والثانية وجوب الضم فى نحو انطلق واستخرج
حال كونهما مبنيين للمفعول وفى امر الثلاثى المضموم العين
فى الاصل نحو اقتل واكتب كراهة للخروج من الكسر الى الضم
لان الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية
حكاه ابن جنى فى المنصف عن بعض العرب ووجهه انه الاصل
ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما
الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به بخلاف الضم والفتح

فان الهمزة فيهما مكسورة لان عينهما في الاصل مكسورة وانما ضمت
لمناسبة الواو والاصل امشيوا واقضيوا اسكنت اليا للاستثقال
ثم حذفت لالتقا الساكنين وضمت العين لمجانسة الواو ولتسلم
من القلب يا وان شئت قلت استثقلت الضمة على اليا فنقلت
منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت لالتقا الساكنين
فالضمة على الاعلال الاول مجتلبة وعلى الثاني منقولة والثالثة
وجهان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة في
نحو اغزي بضم الهمزة راجحا وبكسرها مرجوحا قاله ابن الناظم
في الشرح تبعا لابيه في الكافية وشرحها ونصه فان زالت الضمة
اللازمة من اللفظ لاتصال محلها بيا المؤنثة نحو اغزي جاز في
الهمزة وجهان اجودهما الضم لان الاصل اغزوي انتهى فاستثقلت
الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقا الساكنين
فالضم نظرا الى ان الضمة الاصلية مقدرة لان المقدر كالموجود
والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الى الاعتداد
بالعارض وعدمه ولم يجز هنا الوجهان في امشوا لان الاصل
كسر الهمزة وقد عضد باصل الكسر فالغي العارض لمعارضة
اصلين ولا كذلك اغزي لان هذا العارض راجع لاصل هو الكسر
فجاز الاعتداد به دون الضم في امشوا وفي تكملة ابي علي الفارسي
انه يجب اشمام ما قبل يا المخاطبة تنبيها على الضم الاصلي
واخلاص ضم الهمزة من غير اشمام وفي التسهيل لابن مالك ان همزة
الوصل يعني في اختيروا انقيد تشم قبل الضمة المشمة يعني
اذا اشممت الثالث اشممت الهمزة والا فلا ففيه مخالفة لكلام
ابي علي من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة والرابعة
وجهان الفتح على الكسر في ايمن وايم لثقل الخروج من كسر الهمزة
الى يا ثم الى ضم الميم ثم ضم النون والخامسة وجهان الكسر على

الفتح

الفتح في كلمة اسم لان الكسر اخف من الضم لانه اعمال عضلة
واحدة والضم اعمال عضلتين والسادسة جواز الضم والكسر
والاشمام في نحو اختار وانقاد حال كونهما مبنيين للمفعول
فالضم في اختير وانقود والكسر والاشمام في اختير وانقيد
والسابعة وجوب الكسر فيما بقي من الاسما العشرة
والمصادر والافعال والكسر هو الاصل مسئلة لا تحذف
همزة الوصل المفتوحة في ال وايمن وايم اذا دخل عليها
همزة الاستفهام كما حذفت همزة الوصل المكسورة في نحو
اتخذناهم سخريا في قراءة غير ابي عمرو والاخوين وفي نحو
استغفرت لهم في قراءة الجميع والكسر هو الاصل والاصل
اتخذناهم استغفرت بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة
للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغنا عنها بهمزة الاستفهام
وكما حذفت المضمومة في نحو اضطر الرجل لان الاصل اضطر
بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وترك
مقتضى القياس في المفتوحة لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر
ولا تحقق لان همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا في الضرورة
كقوله ● الا لا ارى اثنين احسن شيمة ● على حدثان الدهر
مني ومن جمل ● فاثبت همزة اثنين ضرورة بل الوجه ان تبدل
الفا قال الخضراوي لم يذكر ابو علي وجماعة غير البدل ولم يقرا
بخلافه ولا جا في كلامهم وقد تسهل بين الهمزة والالف مع القصر
وهو القياس لان الابدال شان الساكنة ● وقال ابن الباذش
التسهيل هنا فيما ذكر اصحاب سيبويه بالبدل ● ونقل الشلوبين
عن ابي عمرو ان هذه الالف اجتلبت للفرق كالف اضربان وانه
خطأ من قال انها مبدلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع واجاب
الشلوبين بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه فلا بعد في

ثبوتها وتغيير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار
وهو اولى من اجتلاب همزة اجنبية واحتج بانه قد جمع بينها
وبين ساكن في نحو الحسن عندك فلولا الالتفات الى حركتها
الاصلية لم يجز خلاف الف آضربان ولا فرق في ذلك بين
همزة ال وهمزة ايمن تقول الحسن عندك وآيمن الله يمينك
بالمد على الابدال واجازوا التسهيل مرجوحا ومنه اي من التسهيل
قوله أ الحق ان دار الرباب تباعدت • او انبت حبل ان قلبك
طاير بتسهيل الهمزة الثانية من الحق وان شرطية وجوابها
محذوف واذ قلبك طاير خبر الحق وقد قرئ بهما اي بالمد والتسهيل
في نحو الذكرين الآن في السبع هذا باب الابدال
بكسر الهمزة مصدر ابدل وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان
حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون في
مكان المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب
فانه مختص بحروف العلة الاحرف التي تبدل من غيرها اربعة
اقسام ما يبدل ابدا لا شايعا للادغام وهو جميع الحروف الا
الالف وما يبدل ابدا الا نادرا وهو ستة احرف وهي الحا والخا
والعين المهملة والقاف والضاد والذال المعجمتان كقولهم في
وكنة وهي بيت القطا في الجبل وقنة وفي اغن اخن وفي ربع ربخ
وفي خطر عطر وفي جلد جضد وفي تلعثم تلعذم وما يبدل ابدالا
شايعا لغير ادغام وهو قسمان ما هو غير ضروري في التصريف
وهو اثنان وعشرون حرفا يجمعها هجا قولك بجد صرف شكس
آمن طي ثوب عزته وما هو ضروري من التصريف وهو تسعة
يجمعها هجا قولك هدات موطيا وهي الها والدال المهملة والهمزة
والتا المثناة فوق والميم والواو والطا المهملة واليا المثناة
تحت والالف وخرج بقولنا شايعا ما ابدل نادرا نحو قولهم

ن
التصريف

في اصيلان تصغير اصيلال على غير قياس كما بحثه في شرح الهادي
وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه • وقال ابن السيد كانه تصغير
اصلان وهو عكس قياس المصغر لان حكم الجمع اذا صغر ان يصغر
على لفظ واحده وهذا جاء مصغرا على لفظ جمعه • وفي الصحاح
الاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه أُصُل وآصال
واصايل ويجمع ايضا على أُصْلان مثل بعير وبُعْران ثم صغروا
الجمع فقالوا اصيلان ثم ابدلوا من النون لاما فقالوا اصيلال
انتهى ه ان النقلان يخالفان لصنيع الموضح وصنيعه اولى
من وجه لان الحمل على تصغير المفرد شذوذا اولى من الحمل على
تصغير الجمع شذوذا لكثرته كمغيربان تصغير مغرب وعشيشيان
تصغير عشية ونحوهما وصنيعهما اولى من وجه لسلامته من
دعوى الزيادة التي الاصل عدمها وفي اضطجع الطجع اذا نام على جنبه
وفي فقيمي فقيمج بتشديد اليا على في الوقف او ما جرى مجراه
اصيلال بابدال اللام من النون لقرب المخرج وكان الفرا يقول
اصيلال تصغير آصال وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذفوا
لانهم لو جاؤوا به على الاصل لقالوا اويصال وشبهه بدهر وادهر
ثم قالوا ادهار بر وزعم انهم ارادوا اداهير والطجع بابدال
اللام من الضاد وفقيمج بابدال الجيم من اليا المشددة لاشتراكهما
في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر وانما خص
ذلك بالوقف لانه يزيدها خفا قال النابغة • وقفت فيها
أصيلالا اسايلها • اعيت جوابا وما بالربع من احد • والمعنى
وقفت بدار الحبيبة احيانا وسالتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب
وما بها احد يجيبني وقال منظور بن امية الاسدي في ذئب
لما راى ان لادعه ولا شبع • مال الى ارطاة حقف فالطجع
والدعة سعة العيش والها عوض من الواو والارطاة شجرة

من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف واحقاف فالطجع قال المازني بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين ويبدل مكان الثاني ادا اقرب الحروف اليها وهي اللام وقال اعرابي من البادية خالي عويف وابو علج المطعمان اللحم بالعشج يريد ابو علي والعشي فابدل الجيم من اليا المشددة وهذا من اجرا الوصل مجرى الوقف قاله السيد في شرح الشافية وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة قال الجوهري وعجعجة في قضاعة يحولون اليا جيما مع العين يقولون هذا راعج خرج معج اي هذا راعي خرج معي انتهى وقد يحولون اليا جيما وان لم تجتمع مع العين قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال فقيمج فقلت من ايهم فقال من مرج يريد فقيمي ومري وقد تبدل من اليا المخففة حملا على المشددة كقوله لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج ياتيك بج اقمر نهات ينزي وفرتج يريد اللهم ان كنت قبلت حجتي فلا يزال ياتيني شاحج هذه صفته والشاحج بمعجمة فمهملة فجيم من شحج البغل اي صوت والاقمر الابيض والنهات النهاق ينزي يحرك وفرتج اي وفرتي وهي الشعر الى شحمة الاذن ويسمى هداتك [illegible] من التسكون ضد الحركة قال يعقوب اهدات الصبي اذا جعلت تضرب عليه رويدا لينام وموطيا حال من التا في هداتك وهو اسم فاعل من اوطاته جعلته وطيا الا انك خففت همزته بابدالها يا لانفتاحها وانكسار ما قبلها واليا فيه بدل من الهمزة [illegible] في النظم [illegible] والتسهيل [illegible] هجا قولك [illegible] وفيه منافشة من ثلاثة اوجه اسقاط الها كما مر وتكرار الالف واعمال الماضي في دايما وهو مثل بدا قاله الموضح في الحواشي ثم انه لما ذكر الها لم يتكلم هنا اي في باب الابدال عليها

مع عدم ابدالها فيه ووجهه اي وجه عدم تكلمه عليها هنا ان ابدالها من غيرها انما يطرد في الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور في باب الوقف فاستغني به واما ابدالها من غير التا فمسموع لا يقاس عليه كقولهم في اياك هياك وفي لانك قايم لهنك قايم وفي ارقت الما هرقت الما وفي اردت الشي هردت الشي وفي ارحت الدابة هرحت الدابة فابدلوا في جميع الها من الهمزة لاتفاقهما مخرجا لانهما من اقصى الحلق

فصل في ابدال الهمزة تبدل من الواو واليا وجوبا في اربع مسايل احدها ان تتطرفا [illegible] وهي لام او زايدة للالحاق بعد الف زايدة سوا كسر اول كلمتها ام فتح ام ضم نحو كسا وسما ودعا فالهمزة فيهن عن واو والاصل كساو وسماو ودعاو ونحو بنا وظبا وفنا فالهمزة فيهن مبدلة عن يا والاصل بناي وظباي وفناي فابدلت الواو واليا همزة لتطرفهما اثر الف زايدة على احد القولين وقيل ان الواو واليا ابدلتا الفين لتحركهما ووقوعهما بعد فتحة لم تحجز بينهما الا ساكن معتل زايد مع انهما في مظنة التغيير وهو الطرف فقلبا الفين فاجتمع ساكنان فوجب اما الحذف او التحريك لا سبيل الى الحذف لانه يفوت المد فيهن ان حذفت الاولى ويفوت لام الكلمة ان حذفت الثانية ولما امتنع الحذف تعين التحريك وكانت الثانية اولى لاربعة اوجه احدها ان تحريك الاولى يفوت حكمها وهو المد الثاني ان التغيير في الاخر اولى الثالث ان حرف الاعراب محرك تقديرا فلا يعد في تحريكه لفظا الرابع ان في تحريكه تحصيلا لظهور الاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني ونحو علبا وقوبا فالهمزة فيهما مبدلة من يا زايدة للالحاق بقرطاس وقرباس بخلاف نحو قاول وبايع ونحو اداوة وهذا

لان الواو واليا لم يتطرفا فيهن اما الاولان فلوقوعهما عينا
واما الاخيران فلان كلمتهما بنيت على تا التانيث بخلاف التانيث
العارض فانه لا يمنع الابدال كبنا وبناءة بخلاف نحو واو اسما
للحرف وآي جمع اية لاصالة الالف فيهما اما واو فوزنه فعل
بفتحتين وفي كون عينه يا او واو قولان الاول لابي علي
والثاني لابي الحسن وعلى القولين فالالف منقلبة عن اصل
واما آي فاصله أيي بفتحتين قلبت اليا الاولى الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها و الواو واليا يشاركها في ذلك الحكم
الالف فانها اذا تطرفت بعد الف زايدة ابدلت همزة وذلك
في نحو حمرا فان اصلها حمرى بالف مقصورة كسكرى فزيد
الف قبل الاخير للمد كالف كتاب وغلام فالتقى الفان لا
يمكن النطق بهما فابدلت الالف الثانية همزة لانها من
مخرج الالف وظهرت الحركة التي كانت مقدرة فيها المسئلة
الثانية من ابدال الهمزة من الواو واليا ان تقع احداهما عينا
لاسم فاعل اعلت فيه اي في الفعل نحو قائل وبائع اصله
قاول وبايع ولكنهم اعلوها حملا على الفعل فكما قالوا قال وباع
فقلبوا عينهما الفا كذلك قلبوا عين اسم فاعلهما الفا لوقوعها
متحركة بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ثم قلبوا الالف همزة
على حد القلب في كسا هذا قول الاكثرين وقال المبرد دخلت
الف فاعل على الف قال وباع ونحوهما فالتقى الفان ولم يمكن الحذف
للالباس فوجب تحريك احداهما وكانت العين لان اصلها الحركة
والالف اذا تحركت صارت همزة وتكتب يا على حكم التخفيف ولا
تنقط قاله المرادي بخلاف نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور
لان العين لما صحت في الفعل خوف الالباس بعان وعار صحت في اسم
الفاعل وما ذكره متبعا لغيره من ان اسم الفاعل فرع الفعل في

الاعلال والتصحيح مشكل من وجهين احدهما ان اسم الفاعل
ولم يكن له فعل اصلا كجايز بالجيم والزاي وهو البستان وجا
مونثته وهي الخشبة في وسط السقف فان ادعوا انهما
نقلا من اسما الفاعل فقد كثر والنقل في اسما الاجناس وهو
قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني ان الصحيح ان الوصف
فرع من المصدر لا عن الفعل المسئلة الثالثة من ابدال
الهمزة من الواو واليا ان تقع احداهما بعد الف مفاعل وقد
كانت احداهما مدة زايدة في الواحد نحو عجوز وعجايز وصحيفة
وصحايف وسياتي توجيهه بخلاف قسور وهو الاسد وقساور
لان الواو ليست بمدة ومعيشة ومعايش لان المدة في الواحد
اصلية فلا تبدل لان اصلها الحركة لكونها عين الكلمة فاذا وقعت
بعد الف مفاعل حركت بحركتها فتعاصت عن الابدال وشذ
مصيبة ومصائب ومنارة ومنائر بالابدال مع ان المدة
في الواحد اصلية لانها عين الكلمة والذي سهل ابدالها همزة
تشبيه الاصلي بالزايد وتشارك الواو واليا في هذه المسئلة
وهي مسئلة الجمع الالف فتبدل همزة نحو قلادة وقلائد
ورسالة ورسائل وذلك لانك لما جمعت قلادة ورسالة
على مفاعل وقعت الف الجمع ثالثة ووقع بعدها الف قلادة
ورسالة فاجتمع الفان فلم يكن بد من حذف احدى الالفين
او تحريكها فلو حذفوا الالف الاولى فاتت الدلالة على الجمع
ولو حذفوا الثانية لتغير بنا الجمع لان هذا الجمع لا بد ان يكون
بعد الفه حرف مكسور بينها وبين حرف الاعراب لتكون
كفاعل فلم يبق الا حركة الالف الثانية بالكسر لتكون كعين
مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجوز ويا صحيفة
بالف قلادة ورسالة لان قبلها حركة من جنسها وبما ساكنان

تجريا مجرى الالف هذا تعليل ابن جني ❊ وقال الخليل انما همزت
الالف والياء والواو في رسايل وصحايف وعجايز لان حروف اللين
فيهن ليس اصلهن الحركة وانما هي حروف مبنية لا يدخلها الحركات
فلما وقعن بعد الالف همزن ولم يظهرن اذ كن لا اصل لهن
في الحركة انتهى ❊ المسئلة الرابعة مما يبدل فيه الهمزة من الواو و الياء
ان تقع احدهما ثاني حرفين لينين بينهما الف مفاعل سوا
اكان اللينان يائين كنيائف جمع نيف ❊ وهو الزايد على
العقد وهو من ناف ينيف وقول الشاطبي نيوف كهين مبني على
انه من ناف ينوف وتقدم في العقد بيانه او واوين كاوائل
جمع اول او مختلفين بان تكون احدهما يا والاخرى واوا كسيائد
جمع سيد اذ اصله سيود اجتمع فيه الواو والياء وسبقت
احدهما بالسكون قلبت الواو يا وادغمت الياء في الياء وصوائد
جمع صائد فابدل ما بعد الف الجمع همزة في الامثلة الاربعة ٥
استثقالا لتوالي ثلاث لينات متصلة بالطرف واما قوله
وهو جندل بن المثنى الطهوي ❊ حتى عظامي واراه ثاغري ❊
وكحل العينين بالعواور بغير ابدال فاصله بالعواوير بياء
مثناة تحتانية قبل الراء لانه جمع عوار بضم العين وتخفيف
وهو الرمد الشديد فهو مفاعيل كطواويس لا مفاعل كمساجد
فلذلك صح فيه الواو لبعده من الطرف ثم حذفت الياء وبقي التصحيح
بحاله لان حذف الياء عارض والاعتبار بالاصل لان المحذوف في حكم
الموجود وفاعل كحل بالتخفيف ضمير يرجع الى الدهر في ابيات قبله
وعكسه قول الاخر وهو حكيم بن معية الربعي فيها عيائيل اسود
ونمر ❊ فابدل الهمزة من ياء مفاعيل لان اصله مفاعل لانه عيايل
جمع عيل بكسر الياء المشددة وقبلها عين مهملة مفتوحة على
زنة فيعل واصله عيول قلبت الواو يا وادغمت الياء في الياء

كنيائف

واحد

واحد العيال قال صاحب الضياء والياء زايدة في عيائيل
للاشباع مثلها في قوله وهو الفرزدق ❊ تنفي يداها الحصى في
كل هاجرة ❊ نفي الدراهيم تنقاد الصياريف ❊ بزيادة الياء
فلذلك اعل بابدال الهمزة من الياء ونفي مصدر نوعي مضاف الى
فاعله والاصل كنفي الدراهم نقد الصيارف وما ذكره من انه
لا فرق في اللينين بين اليائين والواوين والواو والياء هو
مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب الاخفش الى
ان الهمز في الواوين فقط ولا همز في اليائين ولا في الواو مع الياء
فتقول نيايف وسيايد وصوايد على الاصل وشبهته ان الابدال
في الواوين انما كان لثقلهما ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين
اول الكلمة واما اذا اجتمعت اليا ان او اليا والواو فلا ابدال
لانه اذا التقت اليا ان او اليا والواو اول كلمة فلا همز نحو يين
اسم موضع ونحو يوم والصحيح ما ذهب اليه سيبويه من الابدال
مطلقا للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال في اوايل
انما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف في
كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذا ههنا واما السماع فحكى
ابو زيد في سيقة سائق بالهمز وهي فيعلة من ساق يسوق وحكى
الجوهري في تاج اللغة جيد وجيائد بالهمز وفهم من اطلاقه
مفاعل ان هذا الابدال لا يختص بتالي الف الجمع حتى لو بنيت
من القول مثل عوارض لقلت قوائل بالهمز هذا مذهب سيبويه
والجمهور وخالف في ذلك الاخفش والزجاج فذهبا الى منع
الابدال في المفرد لخفته في الجمع وهنا مسئلة خاصة بالواو
اعلم انه اذا اجتمع واوان وكانت الاولى مصدرة في اول الكلمة
والثانية اما متحركة مطلقا او ساكنة متاصلة الواوية
ابدلت الواو الاولى همزة وجوبا لامرين احدهما ان التضعيف

في اول الكلمة قليل وانما جاء منه احرف معلومة كددن فلما
ثقل التضعيف بالحروف الصحاح في اول الكلمة امتنع في الواو
لثقلها . والثاني انهم لما كانوا يجيزون البدل في وجوه ونحوه
وهي واو مفردة لاجل ثقلها بالضمة كالواوين كانوا خلقاء ان
يلتزموا الابدال اذا وجد الواوان لان الواوين اثقل من واو
وضمة وهذان التعليلان لسيبويه ويدخل تحت ذلك صورتان
احدهما ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية ان تكون
الواو الثانية ساكنة متاصلة الواوين فالصورة الاولى
نحو جمع واصلة وواقية تقول اواصل واواق كضاربة وضوارب
واصلها وواصل وواقي بواوين فابدلت الواو الاولى همزة وفواعل
اواق اعلال قاض فاذا دخلت عليه ال ثبتت ياؤه كقوله
ضربت صدرها الي وقالت . يا عديا لقد وقتك الاواقي
والصورة الثانية نحو الاولى انثى الاول مقابل الاخر بالكسر
اصلها وولى بواوين اولاهما مضمومة والثانية ساكنة
متاصلة الواوية قلبت الواو الاولى همزة لما مر وجمعها اول
واصله وول فعل به ما تقدم بخلاف نحو ووفي ووري مبني
للمفعول فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو
الثانية ساكنة منقلبة عن الف فاعل بفتح العين وهو وافي
ووارى فليست متاصلة الواوية لانها بدل من الف زايدة وبخلاف
نحو الوولى بواوين مخففا من الوؤلى بواو مضمومة فهمزة
وهي انثى الاول افعل تفضيل من وال اذا نجا فان الواو الاولى
لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة عن همزة فليست
متاصلة الواوية ويفهم من نفي الوجوب الجواز وخرج باشتراط
التصدر نحو هووي ونووي في المنسوب الى هوى ونوى
فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدرها فصل في

عكس

عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويتعين ذلك
الابدال في باب خطايا [illegible] الجمع الذي على وزن مفاعل
وذلك اذا وقعت الهمزة بعد الف اي الجمع وكانت تلك
الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع همزة او ياء او واوا
باشتراط العروض في الهمزة نحو المرآة والمرائي فان
الهمزة موجودة في المفرد لان المرآة مفعلة بكسر الميم من الرؤية
فلا تغير في الجمع بالابدال لان هذه الهمزة اصلية في الجمع وسبب
الابدال عروضها فيه على انه قد سمع المرايا بالابدال شذوذا
كقوله مثل المرايا وللعاب الاقطار وخرج باشتراط اعتلال
اللام نحو صحايف وعجايز ورسايل جمع صحيفة وعجوز ورسالة
فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك ايضا وان كانت في الجمع لفقد
علة الابدال الاتية وانما حصل فيما شرطناه من وقوع
الهمزة بعد الف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع
معتلة فيجب فيه عملان قلب كسر الهمزة فتحة ثم قلبها اي
الهمزة ياء في ثلاث مسايل وهي ان تكون لام الواحد واوا
[illegible] همزة في اللفظ سالمة من القلب ياء فهذه اربع مسايل تحتاج
الى اربعة امثلة مثال ما لامه همزة خطايا جمع خطيئة فعيلة
من الخطا اصلها خطايئ على زنة مفاعل بياء مكسورة هي ياء
خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ثم ابدلت الياء المكسورة
همزة على حد الابدال المتقدم في صحايف جمع صحيفة فصار
خطائئ بهمزتين الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة
ثم ابدلت الهمزة الثانية ياء لما سياتي من ان وهي لام الكلمة
الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم تكن بعد همزة
مكسورة فانك بها بعد الهمزة المكسورة ثم قلبت كسرة
الهمزة الاولى فتحة للتخفيف اذ كانوا يفعلون ذلك الفتح

فيما لامه صحيحة نحو مدارى جمع مدرى بكسر الميم وسكون
الدال المهملة وفتح الراء آلة تشبه المسلة تكون مع الماشطة
يصلح بها قرون النسا وعذارى جمع عذرا وهي البكر فالمدارى
والعذارى بكسر الرا فيهما قال امرؤ القيس الكندى

ويوم عقرت للعذارى مطيتي • فيا عجبا من رحلها المتحمل

وقال ايضا غدائره مستشزرات الى العلى • تضل المدارى في مثنى ومرسل •

ففتح الرا فيهما فلذا فعل ذلك فيما لامه راء هو
حرف صحيح فنفعل ذلك الفتح هنا فيما لامه غير صحيحة اولى
لثقل الكسرة وتضل بالضاد المعجمة اى تغيب والمثنى الشعر المفتول
والمرسل خلافه والغرض بيان كثرة الشعر ثم قلبت اليا المفتوحة
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا ا بالفين بينهما
همزة والهمزة تشبه الالف لكونها من مخرجها وهي متوسطة
بين الفين فاجتمع شبه ثلاث الفات وذلك مستكره فابدلت
الهمزة يا ولم تبدل واوا لان اليا اخف منها فصار خطايا بعد
خمسة اعمال اولها ابدال اليا همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية
يا وثالثها قلب كسر همزة الاولى فتحة • ورابعها قلب اليا الفا
وخامسها قلب الالف يا على الترتيب هذا مذهب سيبويه وجمهور
البصريين وذهب الخليل الى ان همزة الواحد لا تبدل في هذا
همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على اليا
فيصير خطاءى ثم يفعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم
قلب اليا الفا ثم قلب الالف يا واعترض بانهم قد نطقوا به على
الاصل سمع من كلامهم اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين ولو كان
كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية البتة ومثال ما لامه
يا اصلية قضايا جمع قضية اصلها قضايي بيائين الاولى يا
فعيلة والثانية لام قضيت ثم ابدلت اليا الاولى همزة

كما في صحائف فصار قضائى ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة فصار
قضاءى ثم قلبت اليا الفا فصار قضاءا فاجتمع شبه ثلاث
الفات ثم قلبت الهمزة المتوسطة بين الالفين يا رجوعا
الى اصلها فصار قضايا بعد اربعة اعمال احدها ابدال اليا
الاولى همزة والثاني قلب كسر الهمزة فتحة والثالث قلب اليا
الثانية الفا والرابع قلب الهمزة يا على الترتيب ومثال ما لامه
واو قلبت في المفرد يا مطية وهي الراحلة فان اصلها مطيوة
فعيلة من المطا وهو الظهر او من المطو وهو المد يقال مطوت
بهم في السير اى مددت اجتمع فيها الواو واليا وسبقت احداهما
بالسكون ثم ابدلت الواو يا ثم ادغمت اليا فيها اى في اليا
وذلك على حد الابدال والادغام في سيود وميوت اذ قيل
فيهما سيد وميت بقلب الواو يا وادغام اليا في اليا وجمعها
مطايا واصلها مطايو بيا مكسورة قبل الواو ثم قلبت الواو يا
لتطرفها بعد الكسرة فصار مطايي بيائين كما قلبت الواو يا
لتطرفها في الغازى والداعى واصلهما الغازو والداعو قلبت
الواو يا لتطرفها بعد الكسرة ثم قلبت اليا الاولى همزة كما في
صحائف فصار مطائى ثم ابدلت الكسرة فتحة فصار مطاءى
ثم ابدلت اليا الفا فاجتمع شبه ثلاث الفات ثم ابدلت الهمزة
المتوسطة بين الالفين يا فصار مطايا بعد خمسة اعمال
احدها قلب الواو يا والثاني قلب اليا الاولى همزة والثالث
ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال اليا الفا • والخامس ابدال
الالف يا ولم ترجع الى اصلها لان الواو اثقل من اليا او لانها
لما اعلت في المفرد اعلت في الجمع ومثال ما لامه واو سلمت ظاهرة
في الواحد هراوة وهي العصا الضخمة وجمعها هراوا اصلها
هراوو بواوين وذلك انا قلبنا الف هراوة في الجمع همزة

حد القلب في رسالة ورسايل فصار هرائو ثم ابدلنا الواو يا
لتطرفها بعد الكسرة فصار هراءى ثم فتحنا الكسرة فصار
هراءي فانقلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
هرا أا بهمزة بين الفين ثم قلبنا الهمزة واوا ليشاكل الجمع واحده
فصار هراوى بعد خمسة اعمال بينا احدها قلب الالف همزة
والثاني ابدال الواو يا والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب
اليا الفا والخامس قلب الهمزة واوا وشذ في هذا الباب ثلاثة
انواع احدها تصحيح الهمزة التي بعد الالف كقوله حتى زيروا
المنائيا بالهمزة والقياس المنايا ولكنه اتى به على الاصل والثاني
تصحيحها وتصحيح الهمزة التي هي لام بعدها كقولهم اللهم اغفر لي
خطاءى بهمزتين والقياس خطاياى وهذا اشذ مما قبله
والثالث ابدال ما بعد الالف حرفا لا يقتضيه القياس نحو هدية
وهدايا والقياس هدايا الباب الثاني من البابين
اللذين يقع فيها ابدال الواو والياء من الهمزة باب الهمزتين
الملتقيتين في كلمة واحدة والذي يبدل منهما ابدا هو الثانية
لا الاولى لان افراط الثقل بالثانية حصل واذا اجتمع همزتان
في كلمة فلهما ثلاثة احوال لانه لا يخلو الهمزتان المذكورتان من
ان تكون الاولى متحركة والثانية ساكنة او بالعكس بان تكون
الاولى ساكنة والثانية متحركة او يكونا متحركتين ويمتنع ان يكونا
ساكنتين معا فان كانت الاولى متحركة بفتحة او كسرة او ضمة والثانية
ساكنة ابدلت الثانية حرف علة الفا او يا او واوا من جنس
حركة الاولى كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية
الساكنة فتبدل الفا بعد الفتحة نحو آمنت والاصل أأمنت بهمزة
مفتوحة فهمزة ساكنة ابدلت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما
قبلها ومنه اي ومن ابدال الهمزة الثانية الفا قول عايشة رضي الله

عنها

عنها وكان يعني النبي صلى الله عليه وسلم يامرني اذا حضت
ان أتزر وهو بهمزة مفتوحة فالف قال المطرزي وعوام
المحدثين يحرفونه فيقرونه بالف مهموزة ولا يعرف له وجه
وجه له في العربية لانه فعل مضارع ووزنه افتعل بكسر العين
مشتق من الازار فقاوه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة
المفتوحة فابدلت الهمزة الثانية الفا لسكونها وانفتاح
ما قبلها واجاز البغداديون اتزروا واتمن واتهل من الازار و
الامانة والاهل بقلب الهمزة الثانية يا وادغامها في البا
وحكى الزمخشري اتزر بالادغام وقال ابن مالك انه مقصور على
السماع كاتكل واذا اجاز في الماضي جاز في المضارع وفي حديث
اخر وان كان قصيرا فليتزر به رواه مالك في الموطا بهذا
اللفظ في جميع رواياته وسيأتي وتبدل الهمزة الثانية يا بعد
الكسرة نحو ايمان اصله إأمان بهمزتين مكسورة فساكنة
قلبت الهمزة الثانية يا لسكونها وانكسار ما قبلها وشذت
قراة بعضهم وهو الاعمش راوي ابي بكر صاحب عاصم إألا فيهم
بالتحقيق واجاز الكسائي ان يبتدا إأت بهمزتين نقله عنه
ابن الانباري في كتاب الوقف والابتدا وقال انه قبيح لان
العرب لا يجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة انتهى وتبدل
الهمزة الثانية واوا بعد الضمة نحو أوتمن بالبنا للمفعول اصله
أؤتمن بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا
لسكونها وانضمام ما قبلها واجاز الكسائي ان يبتدا أؤتمن
بهمزتين مضمومة فساكنة نقله عنه ابن الانباري في كتاب
الوقف والابتدا ورده بان العرب لا يجمع بين همزتين الثانية
منهما ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائي في اجازته ان يبتدا
إأت بقران بهمزتين لا في أؤتمن وان كانت الهمزة الاولى

ساكنة والهمزة الثانية متحركة وهو النوع الثاني ولا يكو
في موضع الفاء لتعذر الابتدا بالساكن بل في موضع العين او
في موضع اللام فان كانتا في موضع العين ادغمت الاولى
في الثانية لاجتماع المثلين وصحت نحو سآل بفتح السين
وتشديد الهمزة فعال للمبالغة في كثرة السؤال ولال ورآس
بفتح اولها وتشديد ثانيها على زنة فعال للنسب لبائع اللؤلؤ
والروس وان كانتا في موضع اللام ابدلت الثانية يا
مطلقا سوا كانت طرفا ام غير طرف فتقول في بناء مثال
قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطا المهملة من قرا
قرأى بكسر القاف وفتح الراو وسكون الهمزة والاصل قرأأ بهمزتين
اولاهما ساكنة فالتقى في الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية
ياء وان كانت اولاهما ساكنة يمكن ادغامها بحيث تصير مع التي بعدها
كالشي الواحد لان الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر
في نحو سآل قاله الشارح وتقول في بنا مثال سفرجل منه
اي من قرا قرأيا بهمزتين بينهما يا مبدلة عن همزة وهي
غير طرف والاصل قرأأأ بثلاث همزات ابدلت الثانية يا
لانها في موضع اللام وصحت الاولى والثالثة قاله المرادي
وان كانتا متحركتين وهو النوع الثالث فان كانتا في الطرف
او كانت الثانية مكسورة ابدلت الثانية في الصور بين يا
مطلقا سوا انفتح ما قبلها ام انضم ام انكسر ولا يجوز ابدالها
واوا لان الواو الاخير لو كانت اصلية ووليت كسرة او ضمة
لقلبت يا ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد
فتحة فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لابدلت بعد
ذلك يا فتعينت اليا وان لم تكن الهمزة الثانية طرفا وكانت
مضمومة ابدلت واوا مطلقا سوا انضم ما قبلها او انفتح

او انكسر وان كانت الثانية مفتوحة فان انفتح ما قبلها او
انضم ابدلت واوا فيهما وان انكسر ما قبلها ابدلت يا والحاصل
ان الهمزتين المتحركتين لا يخلو اما ان يكونا في الطرف اولا فالاول
ثلاثة انواع لان الهمزة الاولى اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة
والثاني تسعة انواع قامت من ضرب ثلاثة احوال الاولى
في ثلاثة احوال الثانية فالمتطرفة تبدل يا في جميع انواعها
وغير المتطرفة منها اربعة تبدل فيها يا وهي المفتوحة بعد كسرة
والمكسورة بعد فتحة او كسرة او ضمة وخمسة تبدل فيها واوا وهي
المفتوحة بعد فتحة او ضمة والمضمومة بعد فتحة او كسرة او ضمة
امثلة المتطرفة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبني
من قرا مثل جعفر او زبرج او برثن فتقول قرأأ وقرإئ
وقرؤؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية يا لان الواو لا تقع
طرفا فيما زاد على الثلاثة فيصير قرأى بفتح الاولى وقرئي
بكسرها وقرؤي بضمها ثم ان كان قبل اليا فتحة كما في المثال
الاول فان اليا تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويصير
مقصورا وان كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني فان اليا تحذف
حركتها للاستثقال وتعل اعلال قاض ويصير منقوصا وان
كان قبلها ضمة كما في المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم
اليا من القلب واوا وتعل اعلال قاض ويصير منقوصا ايضا
وامثلة المكسورة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبني
من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم بمعنى قصد مثل اصبع بفتح الهمزة
او كسرها او ضمها والبا فيهن مكسورة فتقول في الاول وهو
فتح الهمزة أإمم بهمزتين مفتوحة فساكنة على اصبع بفتح الهمزة
وكسر البا ثم تنقل حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة
الساكنة قبلها ليتمكن من ادغامها في الميم الثانية لاجتماع المثلين

ثم تبدل الهمزة الثانية المنقول اليها كسرة الميم يا لما تقدم من
الهمزة المكسورة بعد مفتوحة تقلب يا وكذا تفعل في الباقي
ايضا فتقول في بنا مثل اصبع بكسر الهمزة والبا من ام أأمم
بهمزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة
الساكنة قبلها ليتوصل الى ادغام المثلين اذا اجتماعهما موجب
للادغام ثم تبدل الهمزة الثانية يا وتقول في بنا مثل أصبع بضم
الهمزة وكسر البا من ام أأمم بهمزتين مضمومة فساكنة ثم تنقل
حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام
ثم تبدل الهمزة الثانية يا وذلك العمل واجب واما قراءة ابن
عامر والكوفيين كعاصم وحمزة والكسائي وخلف الاعمش أئمة
جمع امام بالتحقيق من غير ابدال فيما يوقف عنه ولا يجاوز
والقياس ايمة بقلب الهمزة يا فان قلت لما رتع لان القياس
قلب الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كآنية جمع اناء
قلت لما وقع بعدها مثلان وارادوا الادغام نقلوا حركة الميم
الاولى وهي الكسرة الى الهمزة قبلها وادغموا الميم في الميم فصار
أإمة قلبوا الهمزة الثانية يا محضة وامثلة المضمومة بعد
مفتوحة او مكسورة او مضمومة أوبّ بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد
البا الموحدة وهو المزيد واتى يبنى من أمّ بفتح الهمزة وتشديد
الميم مثل اصبع بكسر الهمزة وضم البا اؤم اذا بني من ام مثل ابلم
بضم الهمزة واللام وبينهما با ساكنة موحدة وهو سعف المقل
فتقول اؤم بهمزة مفتوحة او مكسورة او مضمومة وواو
مضمومة فاستوى في الاقسام الثلاثة فالصواب حذف قوله مفتوحة
للاستغناء عنه بذكر أوبّ وصار ذكر أوبّ زايدا واصل الاول
وهو اوبّ أأوبب بهمزتين مفتوحة فساكنة وضم البا الاولى على
وزن افلس واصل الثاني والثالث ام وام بكسر الهمزة في الاول

وضمها

وضمها في الثاني نقلوا فيهن حركة اول المثلين الى الساكن قبلها
وهو الهمزة الثانية ثم ابدلوا الهمزة واوا لانها تجانس حركتها
وادغموا احد المثلين في الاخر لاجتماعهما ومثال المفتوحة بعد
مفتوحة اوادم جمع ادم اصله أأادم بهمزتين مفتوحتين بعدهما
الف قلبت الهمزة الثانيه واوا لما سياتي ومثال المفتوحة بعد
ضمة أويدم تصغير ادم اصله أأيدم بهمزتين مضمومة فمفتوحة
قلبت الثانية منهما واوا لان الهمزة الثانية اذا كانت مفتوحة
ولم تكن طرفا تقلب واوا اذا كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسير
ادم او مضموما كما في تصغيره والتمثيل بجمع ادم وتصغيره مبني على
انه عربي واضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشاف الى
انه اعجمي على وزن فاعل كآزر وذهب في المفصل الى انه عربي على
وزن افعل ومثال المفتوحة بعد مكسورة ان تبني من أمّ مثالا
على وزن إصبع بكسر الهمزة وفتح البا فتقول ايم بهمزة مكسورة
ويا مفتوحة والاصل إأمم بهمزتين مكسورة فساكنة نقلت
حركة الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكن قبلها توصلا الى ادغام
المثلين ثم ابدلت الهمزة الثانية يا واذا كانت الهمزة الاولى
من الهمزتين المتحركتين همزة مضارعة للمتكلم متعديا كان المضارع
او لازما نحو أأُمّ القوم وأإنّ من هذا مضارع اممت القوم
وأننته من كذا جاز في الهمزة الثانية التحقيق تشبيها بهمزة
المتكلم بدلا لانها على معنى زايد في كلمتيها بهمزة الاستفهام
نحو أأنذرتهم وذلك مطرد في خمسة افعال رواه ابوزيد في كتاب
الهمزتين فصل في ابدال اليا من اختيها الالف والواو
اما ابدالها من الالف ففي مسئلتين احداهما ان يكسر ما قبلها
كقولك في جمع مصباح مصابيح وفي جمع مفتاح مفاتيح والثانية
تصغيرهما كقولك في تصغير مصباح مصيبيح وفي تصغير مفتاح

مفيتيح فتقلب الالف في التكسير والتصغير يا لانكسار ما قبلها
المسئلة الثانية ان تقع قبلها يا التصغير كقولك في تصغير غلام
غليم لان ما بعد يا التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركة
وما قبل الالف لا يكون الا متحركا ويا التصغير لا تكون الا ساكنة
فوجب قلب الالف حرفا يتحرك بعد يا التصغير ولا يمنع سكون ما
قبله فقلبت الالف يا لمناسبتها ما قبلها ولانها لو قلبت واوا لزم
بعد ذلك قلبها يا كما في سيد واما ابدالها اي اليا من الواو فيقع في عشر
مسايل احداها ان تقع بعد كسرة وهي اما طرف سوا اكانت
في فعل مبني للفاعل او للمفعول في اسم كرضي وقوي مبنيين للفاعل
وعفي مبنيا للمفعول والغازي والداعي في اسم الفاعل قلبت الواو
في هذه الامثلة الخمسة يا لوقوعها طرفا بعد كسرة واصلها رضو
لانه من الرضوان وقوو لانه من القوة وعفو لانه من العفو والغازو
والداعو لانهما من الغزو والدعوة او تقع الواو قبل تا التانيث
كشجية اسم فاعلة من الشجو بالشين المعجمة والجيم وهو الحزن واكسية
جمع كسا وغازية اسم فاعلة من الغزو وعريقية وتريقية في
تصغير عرقوة وترقوة فقلبت الواو في جميع يا لوقوعها طرفا
بعد كسرة لان تا التانيث في حكم الانفصال ولم يفرقوا بين كون
التانيث بنيت الكلمة عليها ام لا ولو كان ينبغي في عريقية ان لا تقلب
الواو يا لان الكلمة قد بنيت على التا بدليل انه ليس لنا اسم معرب
اخره واو قبلها ضمة فدل ان عرقوة بمنزلة عنفوان وشذ سواسوة
بالتصحيح في جمع سواء بفتح السين المهملة والمد بمعنى مستو يقال
الناس سواسوة في هذا الامر اي مستوون فيه فكانه جمع مستو
بحذف الزوايد الا انه زيد فيه سين اخرى وقالوا سواسية
على الاصل في الاعلال ووقع للجوهري انه جعل سوا كلمة وسية
كلمة ووزن كل منهما بوزن يخصها والتحرير ما تقدم وعليه قوله

سواسية

سواسية سود الوجوه كانهم ظرابي غربان بمجرودة النخل ووزنها
فعافلة وفيه شذوذ من جهات احداها تكرار الفا في الجمع مع عدم
تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير في عشيشية
الثانية جمع فعال على هذا الوزن وانما قياسه اسوية كقبا واقبية
الثالثة ان قياس الفا اذا تكررت زايدة ان تكون العين مكررة
معها ايضا كمرمريس واذا تكررت وحدها فقياسها ان تكون
اصلا نحو قرقف وسندس وفي حواشي الصحاح لابن بري سواسية
جمع سوا على غير الواحد كاباطل واباطيل وكانه جمع سوساة ووزن
سوساة فعللة كشوشاة لا فعلاة لندور باب سلس ولا فوعلة
لندور باب كوكب ولا فعفلة لان الفا لا تتكرر وحدها فبطل
حينئذ كون سواسية فعالية وفواعلة وفعافلة وتعين فعاللة
وهذا الكلام حسن نقله الموضح في الحواشي وشذ مقاتوة بقاف
وتا مثناة فوق بمعنى خدام جمع مقتو اسم فاعل من القتو وهو
الخدمة اصله مقتوو قلبت الواو الثانية يا لتطرفها بعد الكسرة
ثم اعل اعلال قاض قال متى كنا لامك مقتوينا اي
خداما وقال اني امرؤ من بني جذيمة لا احسن قتو الملوك
والجند اي خدمة الملوك وكان حق الجمع مقاتية ولا ثالث لهما
قال في المحكم قال ابو علي اخبرني ابو بكر عن ابي العباس انه لم يسمع
مثل مقاتوة الا حرفا واحدا اخبرني به ابو عبيدة وهو سواسوة
ومعناه سوا انتهى او تقع الواو قبل الف التانيث المقصورة
كان تبني من الغزو مثل هندبا فتقول غزويا او الممدودة كان
تبني من الغزو مثل اربعا فتقول اغزيا او قبل الالف والنون
الزايدتين المضارعتين لالفي التانيث كقولك في مثال قطران
بفتح القاف وكسر الطا من الغزو غزيان بقلب الواو يا لتطرفها
اثر كسرة لان الفي التانيث وما ضارعهما في حكم الانفصال المسئلة

الثانية من ابدال اليا من الواو ان تقع الواو عينا لمصدر
فعل اعلت فيه اي في الفعل ويكون قبلها كسرة وبعدها الف
فهذه اربعة شروط كصيام وقيام من مصادر الثلاثي وانقياد
واحتياز من مصادر المزيد والاصل فيهن صوام وقوام وانقواد
واحتواز فقلبت الواو فيهن يا لانها لما اعلت في فعالها بقلبها الفا
واستثقل بقاوها في المصدر صحيحة بعد الكسرة وقبل حرف يشبه
اليا في المد اعلت في المصدر بقلبها يا حملا للمصدر على فعله في الاعلال
ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد بخلاف نحو سوار وسواك بكسر
اولهما اسمي جنس فلا تقلب الواو فيهما يا لانتفا المصدرية
وبخلاف نحو لاوذ لواذا وجاور جوارا بالجيم فان لواذا وجوارا وان
كانا مصدرين لا تقلب الواو فيهما يا لصحة عين الفعل فيهما وهو
لاوذ وجاور بخلاف راح رواحا لعدم الكسرة قبلها وبخلاف حال
حولا وعاد المريض عودا فان حولا وعودا وان كانا مصدرين
اعل فعلهما وهو حال وعاد بقلب عينهما الفا لا تقلب الواو فيهما
لعدم الالف فيه وقل الاعلال اي فيما عدم الالف نحو قوله
تعالى جعل الله لكم قيما وارزقوهم وقوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام قيما للناس في قراءة نافع وابن عامر في النسا
وفي قراءة ابن عامر في المائدة واصلها قوما قلبت الواو يا
لانكسار ما قبلها وشذ التصحيح مع استيفا الشروط في قولهم
نارت الظبية تنور نوارا بالنون والرا المهملة بمعنى نفرت والقياس
نيارا ولكنه جا بالتصحيح قال العجاج انشده ابن جني وتخلطني بالناس
النوارا قال في شرح الكافية ولم يسمع له نظير * المسئلة الثالثة
ان تقع الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد
اما معلة اما منقلبة نحو دار وديار وجيد وجياد بالجيم مهملة وبيا مثناة
تحتانية وحيلة وحيل وديمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم والا

دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع
وكانت في المفرد معلة بقلبها الفا في الاول والاخير ويا فيما
بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير
الامثلة انه اذا كانت الواو معلة في الواحد لا يشترط وقوع
الالف بعدها كما في ديار خلافا للمرادي وسياتي ايضاحه وشذ
حاجة وحوج والقياس حيج لان قبلها كسرة والواو اعلت في
الواحد واما المشبهة بالمعلة وهي الساكنة وشرط القلب في
هذه ان تكون بعدها في الجمع الف كسوط وسياط وحوض
وحياض وروض ورياض والاصل فيها سواط وحواض و
رواض ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت الواو في
الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسليطها
وجود الالف فان فقدت الالف صحت الواو نحو كوز وكوزة
وعود بفتح اوله وهو بالعين المهملة المسن من الابل وهو الذي
جاوز في السن البازل هو الذي له سبع سنين وعودة لانه لما
عدمت الالف قل عمل اللسان فخف النطق بالواو بعد الكسرة
فصحت ولم تجز اعلالها لانه انضم الى عدم الاعلال تحصين الواو
ببعدها من الطرف بسبب ها التانيث وشذ قولهم في جمع
ثور ثيرة بابدال الواو يا والقياس ثورة بالتصحيح وقيل
الاصل ثوره بسكون الواو فاعل بقلب الواو يا ثم فتحت اليا وزعم
المبرد انه مقصور من فعالة والاصل ثيارة فلذا اعل ثم قصر بعد
ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه انما قالوا ثيرة ليكون
القلب دليلا على انه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط و
المختص انهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو يا
فسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة في جمعه عليه وليس لثور من
الاقط ما يحمل جمعه في القلب عليه قاله الجاربردي وتصحيح الواو

ان تحركت في الواحد نحو طويل وطوال وشذ قياسا واستعماله
قوله تبين لي ان العماة ذلة . وان اعزا الرجال طيالها . بابدال
الواو يا والقياس طوالها كما رواه القالى وفي شرح الكافية وا
الطيال جمع طويل فيمكن ان يجعل من باب جواد وجياد كانه جمع
طايل من طاله اذا فاقه في الطول انتهى والعماة بالمد القصير
قيل ومنه اى من شذوذ اعلال الواو المتحركة الصافنات جمع
صافنة وهى من الخيل التى تقوم على طرف سنبك يد او رجل وهى
من الصفات المحمودة في الخيل لا تكاد تكون الا في العراب الخلص
الجياد جمع جواد وهو الذى يسرع في جريه وقيل الذى يجود
بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين
واقفة وجارية يعنى اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها
واذا جرت كانت سراعا خفافا في جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح
لان الواو تحركة في الواحد وقيل الجياد في الاية ليس بشاذ وانما هو
جمع جيد بتشديد اليا لا جمع جواد والحاصل ان الواو تصح ان
تحركت في الواحد كطويل وطوال او اعلت لامه اى الواحد باليا
او بالواو فالاول كجمع ريان نقيض عطشان فعلان من الري اصله
رويان اجتمع فيه الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو
يا وادغمت اليا في اليا والثانى كجمع جو بفتح الجيم وتشديد
الواو وهو ما بين السماء والارض واسم بلد باليمامة فيقال في جمعهما
رواء وجواء كرجال بتصحيح العين وهو الواو والاصل رواى وجواو
ابدلت اليا والواو همزة لتطرفهما اثر الف زايدة ولا يجوز مع ذلك
اعلال عينهما لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين بابدالها يا للكسر
قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة
نحو كسا وردا فاقتصر على اعلال اللام لانه محل التغيير وكذلك
ما اشبههما مما اعتلت فيه اللام بابدالها همزة وصحت فيه العين

وهذا الموضع وهو ابدال اليا من الواو اذا وقعت عينا الى
اخره ليس بحرا في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم
فتامله بل كلامه في الخلاصة في دعوى القياس وفي نقل السماع
يخالف كلامه في التسهيل اما في دعوى القياس فان اعتماده هنا
على التصحيح قياسا لانه جعله الغالب في كلام العرب وعادته
البنا على الغالب والقياس عليه فهو قد ارتضى هنا فيما كان على
فعل من المصادر المعتلة ان لا يغير ولا تقلب واوه وفي التسهيل
على خلاف ذلك لانه قال يبدل اليا بعد كسرة من واو هى عين
مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل الف كما قال ذلك في
الجمع وافرده بذلك دون المصدر فامضى ان فعلا تقلب واوه
في القياس لانه لم يستثنه واما في نقل السماع فانه زعم هنا
ان الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الاعلال
حيث قال وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا او جمعا
فاتى بقد المشعرة بالتقليل على عادته اذا اراد تقليل المنقول
وقال في شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل كالحول على
ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال
انتهى . وقد علمت ان الاعلال المذكور يكون في غير فعال نحو نقاه
انقيادا والاصل انقوادا واطلق فعالا . وقد علم انه اذا كان
معتل اللام صح نحو رواء وجواء . المسئلة الرابعة ان تقع الواو
طرفا رابعة فصاعدا لانه لما هى فيه اذ ذاك لا يعدم نظيرا
يستحق الاعلال فيحمل هو عليه قاله الشارح وسوا كانت في
فعل واسم تقول في الفعل خطوت بمعنى اخذت وزكوت
بمعنى نميت باقرار الواو على صورتها لانها ثالثة فاذا جئت
بالهمزة او التضعيف قلت اعطيت وزكيت بابدال الواو
يا لانها صارت رابعة وتقول في اسم المفعول من اعطيت

وزكيت اذا اتصل به علامة تثنية معطيان ومزكيان ه
بابدال الواو يا وانما ابدلت في الفعل الماضي المزيد واسم مفعوله
يا وان لم تكن بعد كسرة لانهم حملوا الماضي وهو اعطيت وزكيت
على المضارع وهو يعطي ويزكي و حملوا اسم المفعول وهو
معطيان ومزكيان على اسم الفاعل وهو معطيان ومزكيان
بكسر الطا والكاف فان كلا منهما اي من المضارع واسم الفاعل
قبل اخره كسرة وهم يحملون الفرع على اصله كما يحملون الاصل على
فرعه وسال سيبويه شيخه الخليل عن وجه اعلال نحو تغازينا
وتداعينا والاصل تغازونا وتداعونا فابدلت الواو يا
مع ان المضارع وهو يتغازى ويتداعى لا كسر قبل اخره
حتى يحمل الماضي عليه فاجاب الخليل عن سؤال سيبويه
بان الاعلال وهو قلب الواو يا ثبت في تغازى وتداعى
قبل مجي اليا في اوله وهو توجيه حسن وحاصله انهم اعلوا
تغازينا وتداعينا حملا على تغازى وتداعى بكسر ما قبل اخرها
قبل مجي اليا ثم استصحب الاعلال معها اي مع اليا
كاستصحابه مع ها التانيث نحو المعطاه • المسئلة الخامسة
اذ تلي الواو كسرة وهي اي الواو ساكنة مفردة عن مثلها نحو
ميزان اصله موزان لانه من الوزن وميقات اصله موقات
لانه من الوقت قلبت الواو فيهما يا لسكونها وانكسار ما قبلها
بخلاف نحو صوان وهو وعا الشيء وسوار لان الواو فيهما متحركة
لا ساكنة ونحو اجلواذ بالجيم والذال المعجمة وهو دوام السير
مع السرعة واعلواط بالعين والطا المهملتين وهو التعلق
بالعنق يقال اعلوط بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه لان الواو
فيهما مشددة لا مفردة واجلياذ شاذ لا يقاس عليه قاله في
التسهيل • المسئلة السادسة ان تكون الواو لاما لفعلى

بالضم

بالضم حال كونها صفة نحو انا زينا السما الدنيا وقولك
للمتقين الدرجة العليا والاصل الدنوى والعلوى لانهما
من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما يا لاستثقال الواو والضمة
وعلامة التانيث في الصفة تخففت لامها بقلبها يا والدليل
على صحة كونها صفة جريانها على موصوفها كما مثل هذا هو الاصل
واستعمالهم لها غير جارية على موصوف مزال عن الاصل ومعامل
معاملته واما قول الحجازيين القصوى المسافة بالتصحيح
فشاذ قياسا فصيح استعمالا لانبه به على الاصل وهو الواو
كما نبه على الاصل في الفعل نحو استحوذ وفي الاسم نحو القود
بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحاذ والقاد بالاعلال ولكنه
ترك تنبيها على الاصل وبنو تميم يقولون القصيا بالاعلال
على القياس فان كانت فعلى بالضم اسما اي غير صفة لم يغير
لامها بابدالها يا بل تقر الواو على اصلها فرقا بين الاسم والصفة
ولم يعكسوا لان الاسم اخف من الصفة كقوله وهو ذو الرمة
ادارا بحزوى هجت للعين عبرة • فماء الهوى يرفض او
يترقرق باقرار الواو على حالها في حزوى بحا مهملة مضمومة
وزاي ساكنة اسم موضع ودارا منادى بالهمزة وحقه الضم
لانه نكرة مقصودة ولكنه لما وصف بالجار والمجرور بعده سوغ
نصبه لان النكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على ضمها
وفي الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم • والعبرة بفتح العين
الدمع وما الهوى دمعه ولكونه يبعث عليه اضيف اليه ويرفض
يسيل بعضه في اثر بعض ويترقرق يبقى في العين متحيرا يجي ويذهب
وما ذكره الموضح من ان لام فعلى اذا كانت واوا تبدل يا في الصفة
وتسلم في الاسم تبع فيه الناظم • وقال المرادي انه مخالف لقول
اهل التصريف فانهم يعكسون فيبدلونها في الاسم دون الصفة

ويجعلون حزوى شاذا قال الناظم في بعض كتبه وما قلته
مؤيد بالدليل وموافق لقول ائمة اللغة حكى الازهري عن الفرا
وعن ابن السكيت انهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا
فانه باليا فانهم يستثقلون الواو مع الضمة اوله وليس فيه اختلاف
الا ان اهل الحجاز اظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا
انتهى المسئلة السابعة ان تلتقي [illegible] اي الواو واليا ويجتمعان
في كلمة واحدة والسابق منهما ساكن متاصل ذاتا وسكونا
بالنصب على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو يا
تقدمت الواو او تاخرت لانها اثقل من اليا تحصيلا للتخفيف ما
امكن ويجب حينئذ اي حين اذ قلبت الواو يا ادغام اليا المنقلبة
عن الواو في اليا السالمة لاجتماع المثلين مثال [illegible] ما تقدمت
فيه اليا على الواو سيد وميت اصلهما سيود وميوت لانهما من
ساد يسود اتفاقا ومات يموت على احدى اللغتين ووزنهما عند
المحققين من اهل البصرة فيعل بكسر العين وذهب البغداديون
الى انه فيعل بفتح العين كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسر العين
قالوا لانا لم نر في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر وهذا ضعيف لان
المعتل قد ياتي فيه ما لا ياتي في الصحيح فانه نوع على انفراده فيجوز
ان يكون هذا بناء مختصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة
كقضاة ورماة ولو كان سيد فيعلا بالفتح ومثاله فيما تقدمت
فيه الواو على اليا طي ولي بالتشديد مصدرا طويت ولويت
واصلهما طوي ولوي بفتح اولهما وسكون ثانيهما قلبت الواو منهما
يا وادغمت في اليا ويجب التصحيح في الواو ان كانا اي الواو واليا
من كلمتين نحو يدعو ياسر بتقديم الواو على اليا ويرمي واعد بتقديم
اليا على الواو او كان السابق منهما اي من الواو واليا متحركا نحو طويل
بتحريك الواو بالكسر وغيور بتحريك اليا بالضم او كان السابق عارض

الذات

الذات جوازا وهو ثلاثة انواع المبدل عن الف نحو سوير والمبدل
عن يا كما اذا بنيت من البيع موازن بيطر قلت بيع ثم بنيته لما لم
يسم فاعله قلت بويع والمبدل عن همزة نحو رويا بضم الراء وفتح
اليا المثناة تحت مخفف رؤيا بالهمز فجميع ذلك لا ابدال فيه
ولا ادغام لعروض الحرف الاول بخلاف اوير مخفف أأيم وهو
مثال أبلم من الامة ابدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام التي
قبلها فصار اوير وهذا الابدال واجب فقلبت الواو يا وادغمت
في اليا فصار أيم وهذا الابدال والادغام واجب لان الواو
عارضة الذات وجوبا اذ اصلها الهمزة فان العروض الذي يحمي عن
الابدال انما هو العروض الجائز لا الواجب او كان السابق منهما
عارض السكون [illegible] بسكون الواو [illegible] لانه فعل
ملض [illegible] بكسر اللام
[illegible] واجاز بعضهم قي بالادغام بعد القلب [illegible]
[illegible]
[illegible] بالابدال والادغام مع
ان الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة سمع الكسائي هذه
القراءة وحكى ذلك وقال ابن مالك في شرح الكافية وحكى بعضهم
اطراده على لغة ونوع صح مع استيفائها اي الشروط نحو ضيون
بفتح الضاد المعجمة وسكون اليا وهو السنور الذكر وانما لم يدغم
لانه اسم موضوع وليس على وجه الفعل قاله الجوهري وايوم
بفتح الهمزة وسكون اليا على زنة افعل لانهم يقولون اذا كان
يوم حصل لهم فيه شدة يوم ايوم اي كثير الشدة وعوى بفتح
الواو الكلب عوية نبح ورجا بالجيم والمد [illegible] بفتح الحا
وسكون اليا قال في الصحاح وانما لم يدغم حيوة لانه اسم رجل ممنوع
الصرف للعلمية والتانيث ونوع ابدل [illegible] اليا واوا وادغمت

الواو فيهما على عكس القاعدة نحو عوى الكلب عوة والقياس عية
ونهو بضم النون والهاء وتشديد الواو عن المنكر والقياس نهى لان
اصله نهوى لانه فعول من النهى واطرد في تصغير ما يكسر على مفاعل
من محرك الواو نحو جدول وجداول واسود اسما للحية واساود
الاعلال والتصحيح فاعل اطرد فتقول في تصغير جدول واسود جديول
واسيود بالتصحيح وجديل واسيد بالاعلال اما الاعلال وهو الارجح
فهو جار مجرى سيد وميت على القياس واما التصحيح فلانك اجريت
هذه اليا مجرى الف جداول واساود لان كل واحد من يا التصغير
والف التكسير يجي به لمعنى فلو كان اسود صفة تعين فيه الاعلال
لانه لم يجمع على اساود قاله الشارح واحترزنا بقولنا من محرك
الواو من نحو عجوز وعمود فانهما وان كسرا على مفاعل فالاعلال واجب
في مصغرهما تقول عجيز وعميد ولا يجوز التصحيح والفرق قوة المحرك
وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لعروضها قاله
ابن اياز المسئلة الثامنة ان تكون الواو لام مفعول الفعل
الذي ماضيه على فعل بكسر العين سواء في ذلك المتعدي واللازم
فالاول نحو رضيه فهو مرضي والثاني نحو قوي على زيد فهو مقوي
والاصل فيهما مرضوو ومقوو بواوين بعد العين وهما واو مفعول
وثانيهما لامه قلبت لامه يا حملا للاسم على الفعل فانه اذ ذاك واجب
الاعلال اذ الحرف الذي قبل الاخر مكسور فصار مرضويا ومقويا
فاجتمع فيهما الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو
يا وادغمت اليا في اليا وابدلت الضمة كسرة لتسلم اليا من القلب
واوا وشذت قراءة بعضهم مرضوة راضية مرضوة بالتصحيح وجعله
في التسهيل مرجوحا فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح
نحو مغزو ومدعو والاصل مغزوو ومدعوو بواوين واو مفعول
ولام الكلمة فادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والاعلال

شاذ

شاذ كقوله وهو عبد يغوث الحارثي وقد علمت عرسي مليكة
انني انا الليث معديا علي وعاديا فاعل معديا واصله
معدوو وعرس الرجل زوجته ومليكة بالتصغير اسمها وانشد
المازني معدوا بالتصحيح والشد غيره بالاعلال والى جوازهما
اشار الناظم بقوله وصحح المفعول من نحو عدا واعلل ان لم
تتحر الاجودا فالتصحيح حملا على فعل الفاعل والاعلال حملا
على فعل المفعول والتصحيح اولى لان الحمل على فعل الفاعل اولى
المسئلة التاسعة ان تكون الواو لام فعول بضم الفاء جمعا نحو
عصى وعصى وقفى وقفى ودلو ودلى والاصل عصوو وقفوو
ودلوو فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع فقلبوا الواو الاخيرة
يا ثم اعلت الاولى بالقلب يا والادغام وكسر ما قبل اليا
والتصحيح شاذ قالوا ابوو واخوو جمعين لاب واخ حكاهما
ابن الاعرابي ونحو بحا مهملة جمع نحو وهو الجهة حكى سيبويه
عن بعض العرب انكم لتنظرون في نحو كثيرة ونجو بالجيم جمعا
لنجو وهو السحاب الذي هراق ماؤه ونهو بفتح الموحدة وسكون
الهاء وهو المصدر جمعه بهو حكاه ابو حاتم عن ابي زيد والجموع
المذكورة مضمومة الاول والثاني والاصل فيها ابوو واخوو
ونحوو ونجوو وبهوو بواوين ادغمت اولاهما في الثانية فان كان فعول
مفردا وجب التصحيح نحو عتوا عتوا كبيرا لا يريدون علوا
في الارض وتقول نمى المال نموا اذا زاد وسما زيد سموا اذا
علا وجميع هذه الامثلة مصادر مفردة مضمومة الاول والثاني
والاصل فيها عتوو وعلوو ونموو وسموو بواوين ادغمت اولاهما
في الثانية وقد يعل بقلب الواو الاخيرة يا واعلال الاولى
كاعلال طي نحو عتا الشيخ عتيا اذا تكبر وقسا قلبه قسيا
والذي في النظم يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال

كذاك ذو وجهين • جا المفعول من ذى الواو لام جمع او فرد يعن
الا ان الاعلال فى الجمع اولى لثقله والتصحيح فى المفرد اولى لخفته
المسئلة العاشرة ان تكون الواو عينا لفعل بضم الفا وتشديد
العين حال كونه جمعا صحيح اللام كصيّم جمع صايم ونيّم
جمع نايم وعينهما واو واصلهما صوّم ونوّم فاجتمع فى الجمع واوان
وضمة فكانه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع فعدلوا الى التخفيف
بقلب الواوين يائين اخف من الواوين والاكثر فيه التصحيح
على الاصل تقول صوّم ونوّم والكثير الشايع الاعلال
واليه يشير قول الناظم • وشاع نحو نيّم فى نوّم • ويجب التصحيح
اذا اعتلت اللام لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال
اللام وذلك كشوّى وغوّى باعجام اولهما وضمه وتشديد
ثانيهما جمع شاو وغاو اسمى فاعل من شوى يشوى وغوى يغوى
الافصح فى الماضى فتح الواو لا كسرها وفى المضارع بالعكس
والاصل فى الجمع شوّى وغوّى فاعلت اللام بقلبها الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم بحذفها لالتقا الساكنين فلو اعلت
العين بقلبها يا لتوالى على الكلمة اعلالان وذلك مستكره
عندهم او فصلت العين عطف على قوله اعتلت اى ويجب التصحيح
ان فصلت اللام من العين بالف نحو صوّام ونوّام لبعدها
اى العين حينئذ اى حين اذ فصلت بالف من الطرف وشذ
قوله وهو ابو النجم الكلابى • الا طرقتنا ميّة ابنة منذر •
فما ارّق النيّام الا كلامها • والقياس النوّام بالتصحيح
واليه اشار الناظم بقوله • ونحو نيّام شذوذه نمى اى روى
فصل فى ابدال الواو من اختيها الالف واليا اما
ابدالها من الالف ففى مسئلة واحدة وهى ان ينضم ما قبلها
سوا اكانت فى فعل ام فى اسم فالاول نحو بويع وضورب

مبنيين للمفعول واصلهما قبل البنا للمفعول بايع وضارب
فلما بنيتهما للمفعول ضممت اولهما فتعذر بقا الالف بعد ضمة
لان الالف لا يكون قبلها الا مفتوحا فقلبت الالف واوا لمجانسة
حركة ما قبلها وفى التنزيل ما وورى عنهما والثانى نحو ضويرب
مصغر ضارب اذ لم تكن الالف ثانية منقلبة عن يا نحو ناب
وهو السن فانها حينئذ ترجع الى اصلها وهو اليا فتقول نييب
واما ابدالها اى الواو من اليا ففى اربع مسايل احداها ان تكون
اليا ساكنة مفردة من مثلها فى غير جمع سوا كانت فى اسم ام
فعل فالاول نحو موقن وموسر اصلهما ميقن وميسر اسمى فاعل من
اليقين واليسر ابدلت اليا فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثانى
نحو يوقن ويوسر ويجب سلامتها من الابدال ان تحركت لانها
تعاصت بالحركة عن الابدال نحو هيام بضم الهاء وتخفيف اليا
قال الجوهرى هو اشد العطش والهيام كالجنون من العشق
والهيام دا ياخذ الابل فتهيم فى الارض ولا ترعى او ادغمت
اليا فى مثلها نحو حيّض جمع حايض فلا تبدل اليا فيه واوا لان المدغم
والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة
ولذلك يجوز الجمع بين ساكنين اذا كان الاول حرف لين والثانى
مدغما كدابّة لان لين الحرف الاول وامتداده كالحركة فيه
والمدغم كالمتحرك واذا كان كذلك لم تتسلط الحركة على قلبها واوا
وهذا المثال خارج ايضا بقوله فى غير جمع لان حيضا جمع والمثال
الجيد ان تبنى من البيع مثل حمّاض فتقول بيّاع ولا تعل لما ذكرنا
او كانت اليا المفردة فى الجمع كسرة لثقل الضمة واليا والجمع وذلك
كهيم جمع أهيم وهيماء وبيض جمع ابيض وبيضا فى جمع
افعل وفعلا وغيرهما كعيط جمع عايط على حد قولهم بازل وبزل
والعايط بمهملتين التى لا تحمل وتجمع على عيط وعوط المسئلة

الثانية ان تقع اليا بعد ضمة وهى اما لام فعل كنهو الرجل
وقضو بفتح اولهما وضم ثانيهما اذا تعجبت من عقله وقضائه
بمعنى ما انهاه اى ما اعقله والنهية العقل وما اقضاه
اى احكمه والقضا الحكم والاصل نهى وقضى من نهيت وقضيت
فابدلت اليا فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة او لام اسم مختوم بتا
التانيث بنيت الكلمة عليها من اول الامر ولم يسبق لها حذف
كان تبنى من الرمى اسما مختوما بالتا مثل مقدرة بفتح الميم
وسكون القاف وضم الدال فانك تقول مرموة بالواو و
الاصل مرمية ابدلت اليا واوا لوقوعها بعد ضمة بخلاف
ما اذا دخلت التا بعد بنا الكلمة فيجب حينئذ قلب الضمة كسرة
لتسلم اليا نحو توانى توانية فان اصله قبل دخول التاء
توانيا بالضم للنون لانه من باب التفاعل فان توانى توانيا
كتكاسل تكاسلا بضم السين فابدلت ضمته اى ضمة النون
كسرة لتسلم اليا من القلب واوا ثم طرات التا لافادة
الوحدة بعد الاعلال وبقى الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة
بحاله على ما كان عليه ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الى اصلها
وابدال اليا واوا لان ذلك يودى الى وقوع اسم معرب فى اخره
واو قبلها ضمة لازمة لان التا العارضة فى حكم الانفصال فلا
يعتد بها او لام اسم مختوم بالالف والنون الزايدتين كان
تبنى من الرمى اسما على وزن سبعان بفتح السين المهملة وضم البا
الموحدة اسم الموضع الذى يقول فيه ابن الاحمر خلفه بل تميم
ابن ابى مقبل على الصحيح • الا يا ديار الحى بالسبعان امل عليها
بالبلى الملوان • وهما الليل والنهار فانك تقول رموان •
بضم الميم والاصل رميان فابدلت اليا واوا لوقوعها بعد ضمة
ولك ان تقول اذا بنى من الغزو مثل ظربان فانه يقال غزيان

فيعطى ما قبل الالف والنون حكم ما وقع اخرا محضا كرضى
ومقتضى هذا ان لا يقال فى مثل سبعان من الرمى رموان لانه
لا يجوز ان يقال فى مثل عضد من الرمى رمو لانه ليس لنا اسم متمكن
اخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب ان يقلب الضمة كسرة لتسلم
اليا فيقول رم فكذا يجب ان يقال رميان باعلال الحركة دون
الحرف قاله الموضح فى الحواشى • المسئلة الثالثة ان تكون اليا
لاما لفعلى بفتح الفا اسما لا صفة نحو تقوى وشروى بالشين
المعجمة بمعنى المثل يقال لك شرواه اى مثله حكاه ابن جنى فى
شرح غريب تصريف المازنى وفتوى بالفا والمثناة الفوقا رنية
والاصل تقيى وشريى وفتيى لانها من تقيت وشريت وفتيت
ابدلت اليا فيهن واوا فرقا بين الاسم والصفة وخصوا الاسم
بالاعلال لانه اخف من الصفة فكان احمل للثقل قال الناظم
فى شرح الكافية وابنه فى شرح الخلاصة وشذ سعيى اسما
لمكان بعينه وريا اسما للرايحة وطغيى اسما لولد البقرة
الوحشية انتهى كلامهما فى الشرحين المذكورين وفيه نظر
فاما الاول وهى سعيى من السعى فيحتمل انه منقول من
صفة كخزيا وصديا مونثى خزيان وصديان واستصحب
التصحيح بعد جعله اسما كما اوله الفارسى واما الثانى وهو ريا
من الرى فقال النحويون سيبويه وغيره ريا صفة غلبت عليها
الاسمية وليس بشاذ والاصل رايحة ريا اى مملوءة طيبا واما
الثالث وهو طغيا من الطغيان فالاكثر فيه ضم الطا فلعلهم
استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف كذا تعقبوه وتبعهم
الموضح ثم قال فى الحواشى وظهر لى بعد ان مراده شذوذ
الاستعمال فانى قرات بخطه حاشية هنا ابدال الواو من اليا
لاما لفعلى لا يقاس عليه لانتفا السبب واستلزام مزيد

النقل انتهى وطغيا باعجام الغين ورواة ضبطه مختلفة
فقال الاصمعي يروى بضم الطا على مثال جبلى وقال احمد بن يحيى
بفتح الطا على مثال سكرى وقال ابو عبيدة بفتح الطا والتنوين
قاله ابن السيد المسئلة الرابعة ان تكون اليا المضموم ما
قبلها عينا لفعلى بالضم في الفا اسما كطوبى بمعنى طيب مصدرا
لطاب يطيب او اسما للجنة بالجيم ومنه شجرة طوبى او صفة
جارية مجرى الاسما في عدم جريانها على موصوف وايلائها العوامل
وهي فعلى افعل كالطوبى والكوسى والخورى بالخاء المعجمة
والرا المهملة مونثات اطيب واكيس واخير اسما تفضيل كجارية
مجرى الاسما الجامدة والذي يدل على انها جارية مجرى الاسما
الجامدة ان افعل التفضيل يجمع على افاعل فيقال في جمع الافضل
والاكبر الافاضل والاكابر كما يقال في جمع افكل وهو اسم جمع
للرعدة افاكل والاصل الطيبى والكيسى والخيرى بضم اولها ابدلت
اليا واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فان كانت فعلى بالضم صفة
محضة اي جارية على موصوف وجب قلب ضمته كسرة لتسلم اليا
من القلب واوا فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا
كلمتان قسمة ضيزى بالضاد والزاي المعجمتين اي جائرة بالجيم
والرا المهملة من قولهم ضازه حقه يضيزه اذا بخسه حقه وجار
عليه فيه ومشية بكسر الميم حيكى بالحا المهملة اي يتحرك فيها
المنكبان يقال حاك في مشيه اذا حرك منكبيه واصلهما ضيزى
وحيكى بضم اولهما فابدلت الضمة كسرة لتصح اليا على حد قولهم
في جمع ابيض بيض هذا كلام النحويين وقال الناظم في النظم
وان يكن عينا لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى وقال
ابنه في شرحه يجوز في عين فعلى صفة ان تسلم الضمة فتنقلب
اليا واوا وان تبدل الضمة كسرة فتسلم اليا من القلب فتقول

الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى والضوقى والضيقى
ترددا بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة اخرى انتهى فيعتبر
مخالفة لكلام النحويين سيبويه واتباعه من وجهين احدهما
ان الناظم وابنه اجازا في فعلى وصفا وجهين والنحويون جزموا
باحدهما فقالوا تقلب ياء فعلى اسما واوا كطوبى وكوسى ولا
تقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم اليا كقولهم قسمة
ضيزى ومشية حيكى والوجه الثاني انهم ذكروا انثى الافعل في
باب الاسما فحكموا لها بحكم الاسما في اقرار الضمة وقلب اليا واوا
وذكرها الناظم في باب الصفات واجاز فيها الوجهين ونص
على ان الوجهين مسموعان من العرب وقال الشلوبين لم يجى
من هذا مقلوبا الا فعلى افعل فصل في ابدال الالف
من اختيها الواو واليا في الاسما والافعال وذلك الابدال
مشروط بعشرة شروط مذكورة في النظم الاول ان يتحركا
اي الواو واليا واليه الاشارة بقوله بتحريك فلذلك الشرط وهو
التحريك صحتا في القول والبيع مصدري قال وباع لسكونهما
والشرط الثاني ان تكون حركتهما اصلية وهو المشار اليه بقوله
اصل فلذلك الشرط وهو اصالة الحركة صحتا في جيل وتوم بفتح
اولهما وثانيهما حال كونهما مخففي جيئل بفتح الجيم وسكون اليا
المثناة التحتانية وفتح الهمزة بعدها لام اسما للضبع وتوأم
بفتح التا المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة وهو الولد يولد
معه آخر في بطن واحد ويقال لهما توامان ولم يعلا لعروض
الحركة والشرط الثالث ان ينفتح ما قبلهما وهو المشار اليه
بقوله بعد فتح ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور لان
الكسرة في الاولين والضمة في الثالث لا يجانسان الالف والشرط
الرابع ان تكون الفتحة متصلة وهو المشار اليه بقوله متصل

أي في كلمتها ولذلك صحتا في ضرب واحد وضرب باسر
لان الفتحة في كلمة والواو واليا في كلمة أخرى والشرط الخامس
ان يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين وان لا يليهما الف ولا
يا مشددة ان كانتا لامين وهو المشار اليه بقوله ان حرك
الثاني وان سكن كف اعلال غير اللام وهي لا يكف اعلالها
بساكن غير الف او يا التشديد فيها قد الف ولذلك صحت العين
في بيان وطويل وخورنق وصحت اللام في رميا وغزوا في
الافعال وفتيان وعصوان في الاسما لسكون الالف وعلوي
وفتوي لسكون اول ياي النسب لانهم لو اعلوا قبل الالف
لاجتمع ساكنان فيحذف احدهما فيصير اللفظ رمى وغزا فيلتبس
المثنى بالمفرد واما نحو فتيان وعصوان فمحمول عليه واما نحو علوي
وفتوي فلا يبدل واوه الفا لانه يودي الى التسلسل لان يا
النسب تستوجب قلب الالف واوا فلو كان تحريك الواو و
انفتاح ما قبلها يوجب قلبها الفا لكنا لا نزال في قلب الى الالف
وقلب الى الواو واعلت العين في قام وباع من الافعال وباب
وناب من الاسما لتحرك ما بعدهما واعلت اللام في غزا ودعا
من الواوي ورمى وبكى من الياي اذ ليس بعدهما الف ولا يا
مشددة وكذلك تعل اذا وليت غير الالف واليا المشددة
من السواكن كما في يخشون ويمحون واصلهما يخشيون ويمحوون
فعلتا اي اليا في يخشيون واليا في يمحوون العين لتحركها
وانفتاح ما قبلها ثم حذفتا اي الالفان لالتقا الساكنين وهما
الالف وواو الجماعة وما مثل به من يمحون بالواو المفتوح ما قبلها
تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية ولم يثبت لغة الا ان يقرا
بالبنا للمفعول والشرط السادس ان لا يكون احدهما اي
الواو واليا عينا الفعل الذي الوصف منه على

افعل

افعل نحو هيف فهو اهيف من الصفات المحمودة وعور فهو
اعور من الصفات المذمومة واحترز بقوله الذي الوصف منه
على افعل من نحو خاف فانه وان كان مكسور العين فالوصف منه
على فاعل نحو خايف والشرط السابع ان لا يكون احدى الواو
واليا عينا لمصدر هذا الفعل الذي الوصف منه على افعل
كالهيف بفتحتين وهو ضمور البطن ورقة الخصر والعور
بفتحتين وهو فقد احدى العينين والى هذين الشرطين
اشار الناظم بقوله * وصح عين فعل وفعلا * ذا افعل كاغيد
واحولا * وانما لزم تصحيح الفعل المذكور حملا على افعل لموافقته
له في المعنى في اختصاص كل منهما بالخلق والالوان نحو اعور
واحول وحمل المصدر على فعله والشرط الثامن ان لا يكون
الواو عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل اي التشارك في
الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا بالجيم من المجاورة واشتوروا و ا
بالشين المعجمة من المشاورة لان حركة التا في حكم السكون فانه
في معنى تجاوروا وتشاوروا فان لم يدل على التفاعل وجب
اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واختار بمعنى خار فاما
اليا فلا يشترط فيها ذلك وهو الدلالة على التفاعل فتعل
لقربها من الالف في المخرج ولهذا اعلت في استافوا مع ان
معناه تسايفوا اي تضاربوا بالسيوف لان اليا اشبه بالالف
من الواو فكانت احق بالاعلال منها والى هذا الشرط اشار
الناظم بقوله * وان يبن تفاعل من افتعل * والعين واو سلمت
ولم تعل * والشرط التاسع ان لا يكون احدهما اي الواو
واليا متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال وهو القلب الفا
فان كانت احداهما كذلك اي متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال
صحت الاولى واعلت الثانية نحو الحيا والهوى والحوى

بالحا المهملة المفتوحة مصدر حوي اذا اسود والاصل فيهن
الحيي والهوى والحوو لانه من الحوة وهي سمرة الشفتين فقلبت لانهن
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو قلبنا عينهن الفا للعلة المذكورة
لتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام ولزم اجتماع الفين
فيجب حذف احدهما لالتقا الساكنين ثم تحذف الاخرى لملاقاة
التنوين عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو
ممتنع فاقتصرنا على اعلال اللام لان محل التغيير الطرف والعين
تحصنت بوقوعها حشوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان
بحرفين ذا الاعلال استحق صحح اول وربما عكسوا فاعلوا الاول
وصححوا الثانية واليه اشار الناظم بقوله وعكس قد يحق نحو
اية في اسهل الاقوال الستة احدها ان اصله أيَيَة بفتح
الاولى كقصبة فالقياس في اعلالها اياه فتصح العين وتعل
اللام لكن عكسوا شذوذا فاعلوا اليا الاولى لتحركها وانفتاح
ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل الثاني ان اصلها أيْيَة
بسكون العين كحية فاعلت بقلب الياء الاولى الفا اكتفا
بشطر العلة وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها قاله الفرا
وعزى لسيبويه واختاره ابن مالك وقال في التسهيل انه اسهل
الوجوه لكونه ليس فيه الا الاجتزا بشطر العلة واذا كانوا قد
عولوا عليه فيما لم تجتمع فيه يا آن نحو طائي وسمع اللهم تقبل
تامتي وصامتي ففيما اجتمع فيه يا آن اولى لانه اثقل الثالث
ان اصلها أيِيَة كضاربة حذفت العين استثقالا لتوالي اليائين
اولهما مكسور ولذلك كانت اولى بالحذف من الثانية ونظيره في
الحذف بالة الاصل بائلة قاله الكسائي ورد بانه كان يلزم
قلب اليا همزة لوقوعها بعد الف زائدة في قولهم آئي الرابع
ان اصلها أيُيَة بضم اليا الاولى كسمرة فقلبت العين الفا ورد

بانه

بانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان اصلها ايِيَة
بكسر اليا الاولى كنبقة فقلبت اليا الاولى الفا ورد بانه ما
كان كذلك يجوز فيه الفك والادغام كحيي وحي السادس
ان اصلها أيَيَة كقصبة كالاول الا انه اعلت الثانية على
القياس فصار اياه كحياه ونواه ثم قدمت اللام الى موطن
العين فوزنها فلعة فان قلت قد ادعيت ان القول الاول
اسهل الاقوال ولنا اسهل منه وهو قول بعضهم انها فعلة
كنبقة فان الاعلال في الاولى بقلبها الفا موجب على
القياس لانها متحركة وقبلها مفتوح واعلال الثانية ممتنع
لعدم انفتاح ما قبلها واما اذا قيل ان اصلها ايَيَة بفتح اليا
الاولى او أيْيَة بسكونها او ايِيَة على وزن فاعلة فانه يلزم
على كل من هذه الثلاثة محذور اما على القول الاول بان اصلها
ايَيَة بفتح اليا الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الاول دون
الثاني وهو شاذ كما تقدم واما على القول بان اصلها ايْيَة
بسكون اليا الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الساكن وهو
اليا الاولى بقلبها الفا والقاعدة ان علة القلب مركبة من
شيئين تحركها وانفتاح ما قبلها ولم يوجد الا احدهما واما
على القول بان اصلها آيِيَة على وزن فاعلة فانه يلزم حذف العين
وهي اليا الاولى لغير موجب لحذفها والقول الاول وهو ان
اصلها أيِيَة كنبقة سالم من ذلك قلت ويلزم على هذا القول
الاول شيء اخر وهو تقديم الاعلال وهو قلب اليا الاولى
الفا على الادغام وهو ادغام اليا في اليا وذلك انه اجتمع فيه
موجب الاعلال وهو تحرك اليا الاولى وانفتاح ما قبلها
وموجب الادغام وهو اجتماع المثلين الساكن اولهما وقدم فيه
م الاعلال على الادغام والمعروف العكس وهو تقديم الادغام

على الاعلال بدليل ابدال الهمزة الثانية يا لا الفا فتأمله ووجه الدلالة منه ذلك ان ابدال الهمزة يا لا انما هو لاجل الادغام لانه لما نقل لاجله حركة الميم الاولى للساكن قبلها اعني الهمزة الثانية قلبت يا مراعاة لحفظ حركة الحرف المدغم وانما قلبت يا لانها من جنس الكسرة فلو بدى بالاعلال لابدلت الهمزة الثانية الفا لوجود شرطه فلما ابدلوها يا بعد النقل ولم يبدلوها الفا قبل ذلك علم ان عنايتهم بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهم اذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات الادغام على الاعلال فلان يقدموا الادغام على الاعلال من باب اولى • وفي شرح الشافية للجاربردي وانما لم يجى الادغام في باب قوى مع ان اصله قوو لان الاعلال يتقدم على الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان سببا لاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام ويدل عليه امتناع التصحيح في رضى وجواز الفك في حيى انتهى • وفصل بعضهم فقال اذا اجتمع موجب الاعلال والادغام فلا يخلو اما ان يكون في العين او في اللام فان كان في العين تقدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك ان الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في العين والشرط العاشر ان لا يكون احدى الواو واليا عينا لما اخره زيادة تختص بالاسما كالالف والنون والف التانيث واليه اشار الناظم بقوله • وعين ما اخره قد زيد ما يخص الاسم واجب ان يسلما • فلذلك صحتا اي الواو واليا في نحو الجولان مصدر جال يجول بالشي اذا طاف به والهيمان مصدر هام على وجهه يهيم اذا ذهب من العشق ونحوه والصورى بفتح الصاد المهملة والواو والرا المهملة اسم واد قاله الصغاني وقال المرادي اسم ما وخلا عنه الصحاح والقاموس والحيدى بفتح الحا

المهملة واليا المثناة التحتانية والدال المهملة المايل وحمار حيدى اي يحيد عن ظله لنشاطه لان الاسم بزيادة الالف والنون والف التانيث بعد شبهه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل وشذ الاعلال في ماهان وداران والاصل موهان ودوران هذا قول سيبويه والمازني وزعم المبرد ان القياس فيما كان مختوما بالف ونون الاعلال وان ماهان وداران لا شذوذ فيهما وان تصحيح الجولان والهيمان شاذ لان الالف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال قال الفارسي ويويده قولهم في زعفران زعيفران فبقيا في التصغير ولم تحذفا • وقيل لما صح النزوان والغليان وحرف العلة لام واللام محل التغيير صح العين في بعض المواضع كالجولان اذ العين اولى بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش الى ان تصحيح ما فيه الف التانيث المقصورة كصورى شاذ لا يقاس عليه لان هذه الالف في اخر الاسم لفظا كالف اتصلت بفعل دالة على التثنية نحو فعلا فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب سيبويه واتباعه ان تصحيح هذا النوع قياس لان الف التانيث مختصة بالاسم فهي كالالف والنون في الطوفان ويترتب على القولين ما اذا بنيت من القول او البيع اسما على وزن جمزى فعلى قول الاخفش تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه تقول قولى وبيعى لان تصحيح نحو صورى عنده قياس فصل في ابدال التا المثناة فوق من الواو واليا المثناة تحت اذا كانت الواو واليا فا للافتعال غير مبدلتين من همزة ابدلت فا الافتعال تا مثناة فوقية على اللغة الفصحى وادغمت التا المنقلبة في تا الافتعال وفي ما تصرف منها اي من صيغة الافتعال كالفعل الماضي

والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف
اللين الساكن مع التا لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة
نحو اتصل واتعد اي قبل الوصل والوعد ففاويهما واو لانهما
من الوصل والوعد واصلهما اوتصل واوتعد قلبت الواو
تا مثناة فوقانية وادغمت في تا الافتعال لان الادغام يرفع
الثقل ولم تقلب الواو يا مثناة تحتانية على ما هو مقتضى القياس
لانها ان قلبت يا او لم تقلب لزم قلبها تا في هذه اللغة فالاولى
الاكتفا باعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التفتازاني وفيه
نظر لانه لو قلبت الواو يا تحتانيه لا تجوز قلب اليا التحتانية
فوقانية لتدغم كما في اليا المنقلبة عن الهمزة انتهى واجيب بانه
يجوز هنا للفرق بين اليا المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة
لان الهمزة لا تبدل بالتا بخلاف الواو واتسر اصله ايتسر
نفاوه يا لانه من اليسر قلبت ياوه تا وادغمت في تا الافتعال
لاهتمامهم بالادغام لانه يصير الحرفين كحرف واحد قال
الاعشى ميمون بن قيس يمدح علقمة بن علاثة فان تتعدني
اتعدك بمثلها وسوف ازيد الباقيات القوارضا اصل
تتعدني واتعدك توتعدني اوتعدك من الوعد ابدلت الواو
تا وادغمت في التا والقوارض جمع قارضة وهي الكلمة المؤذية
وقال طرفة بن العبد فان القوافي يتلجن موالجا تضايق
عنها ان تولجها الابر اصل يتلجن يوتلجن من الولوج بالجيم وهو
الدخول ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء المواثر والموالج جمع مولج
موضع الولوج وتولجها تدخلها والابر جمع ابرة الخياط والى
ذلك اشار الناظم بقوله ذو اللين فاتا افتعال ابدلا وقيدنا
هذه اللغة بقولنا الفصحى احترازا من لغة بعض الحجازيين فانهم
يبدلونها من جنس حركة ما قبلها فيقولون ياتعد ياتسر موتعد

موتسر

لتبين

موتسر ابتعادا وايتسارا وقيدنا الواو واليا بقولنا غير مبدل
من همزة كما في التسهيل احترازا من نحو ايتمن ايتمانا وايتزر وهو
المراد بقوله ونحو قولهم في افتعل من الازار اتزر بابدال الهمزة
يا تحتانية ولا يجوز ابدال هذه اليا التحتانية تا فوقانية
وادغامها في اليا لان هذه اليا التحتانية بدل من همزة
وليست يا اصلية وقول من قال اتزر من ايتزر خطا قاله
التفتازاني وشذ قولهم في افتعل من الاكل اتكل بتشديد
اليا الفوقانيه واليه اشار الناظم بقوله وشذ في ذي الهمز
نحو اتكلا وجعله في التسهيل قليلا فقال وقد تبدل وهي بدل
من الهمزة قال الموضح في حواشيه على التسهيل مثاله في الواو قول
بعضهم اتمن وفي اليا قول بعضهم اتزر انتهى وقول الجوهري
في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم لانه لو كان من الاخذ لوجب
ان يقال ايتخذ بغير ادغام قاله التفتازاني وانما اليا اصل
وموزون اتخذ بمعنى اخذ كاتبع من تبع قاله الفارسي وذهب بعضهم
الى ان اتخذ مما ابدل فاوه تا لان فيه لغة وهي وخذ بالواو فالتا
ليست باصل وعلى هذا يقال اتخذ كاتعد وحكي عن البغداديين
انهم اجازوا الابدال في ذي الهمز وحكوا من ذلك الفاظا وهي
اتزر واتمن واتهل واتكل من الازار والامانة والاهل والاكل
ومنه الحديث وان كان قصيرا فليتزر به كذا في جميع روايات
الموطا وقد تقدم فصل في ابدال الطا تبدل وجوبا
من تا الافتعال الذي فاؤه صاد او ضاد او طا او ظا
وتسمى هذه الاحرف الاربعة احرف الاطباق لانطباق
اللسان معها على الحنك الاعلى فينحصر الصوت حينئذ بين
اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى ولم يقل والحروف المطبقة
لان هذه التسمية متجوز فيها لان المطبق انما هو اللسان والحنك

واما الحرف فهو مطبق عنده وانما ابدلت تا الافتعال اثر
المطبق طا لاستثقال اجتماع التا مع الحرف المطبق لما بينهما
من اتفاق المخرج وتباين الصفة اذ التا من حروف الهمس و
المطبق من حروف الاستعلا فابدل من التا حرف استعلا من مخرج
المطبق واختيرت الطا لكونها من مخرج التا والى ذلك اشار
الناظم بقوله طا تا افتعال رد اثر مطبق تقول في افتعل
من صبر اصطبر واصله اصتبر قلبت التا طا ولا تدغم الصاد
في الطا لان الصفيري وهو الصاد لا يدغم الا في صفيري
مثله لئلا يذهب صفيره قال المرادي واذا ابدلت بعد
الصاد ففيه وجهان البيان فيقال اصطبر والادغام
بقلب الثاني الى الاول فيقال اصّبر بصاد مشددة قال
سيبويه حدثنا هرون ان بعضهم قرا ان يصّلحا يريد
ان يصطلحا انتهى ومن ضرب اضطرب والاصل اضترب
ابدلت التا طا ولا تدغم الضاد في الطا لان الضاد المعجمة
حرف مستطيل فادغامه في غيره يفوت استطالته وجا
قليلا اضّلع واضّرب بقلب الثاني الى الاول ثم الادغام
قال التفتازاني وهذا عكس الادغام فعل رعاية لصفير
الصاد واستطالة الضاد ومن طهر بالطا المهملة اطّهر
والاصل اطتهر ابدلت التا طا ثم تجب الادغام لاجتماع
المثلين وهما الطاان في كلمة واحدة واولهما ساكن ولا مانع
من الادغام ومن ظلم بالمعجمة اظطلم بمعجمة فمهملة والاصل
اظتلم ابدلت التا طا ثم لك ثلاثة اوجه الاظهار
على الاصل والادغام مع ابدال الاول وهو الظا المعجمة
طا مهملة من جنس الثاني على القياس ومع عكسه وهو
ابدال الثاني وهو الطا المهملة ظا معجمة من جنس الاول

كما

كما هو عكس القياس فهذه ثلاثة اوجه وقد روي بهن قوله
وهو زهير بن ابي سلمى يمدح هرم بن سنان المزني هو الجواد
الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا فيظلم روى
فيظّلم بتشديد المهملة ويظّلم بتشديد المعجمة فيظطلم بالاظهار
وروى فيه وجه رابع وهو ينظلم على زنة ينقطع قاله الجيلي
والمعنى ان هرما هو الجواد الذي يعطيك عطاه عفوا اي بسهولة
ولا يمن به ولا يمطل سائله ويظلم احيانا بالبنا للمجهول اي يطلب موضع
منه في غير الطلب فيظلم اي فيتحمل ذلك ممن ساله ولا يرد من
استجداه في الاوقات التي مثله يطلب فيها وفي الاوقات التي
مثله وفي الاوقات التي مثله لا يطلب فيها قاله الجاربردي
[illegible] المهملة تبدل وجوبا [illegible]
[illegible] لاستثقال مجي التا
بعدها [illegible] يدين دينا [illegible]
الدال في الدال [illegible] من ان اجتماع مثلين في كلمة
واولهما ساكن يوجب الادغام [illegible] اي منع [illegible] والاصل
ازتجر قلبت التا دالا [illegible] الزاي في الدال [illegible]
[illegible] من ان حرف الصفير لا يدغم الا في مثله والادغام بقلب
الدال زايا نحو ازّجر ضعيف [illegible] بالمعجمة
[illegible] على القياس [illegible] فيبدل المهملة
معجمة ويدغم على غير القياس فيقول اذّكر بتشديد المعجمة
[illegible] والحاصل ثلاثة اوجه اذدكر
بلا ادغام واذّكر بالذال المعجمة بقلب المهملة اليها وادّكر
بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها [illegible]
[illegible] واصله قوه [illegible] تكسير على
افواه والتكسير يرد الاشيا الى اصولها [illegible] الخفاها

تخفيفا ثم ابدلوا الميم من الواو لكونهما من مخرجها فان اضيف
الى ظاهر او مضمر رجع الى الاصل وهو الواو نحو
فوزيد وفوك لان الاضافة ترد الاشيا الى اصولها وربما بقي
الابدال مع الاضافة الى المظهر والمضمر نحو قوله صلى الله عليه
وسلم لخلوف فم الصايم اطيب عند الله من ريح المسك وقول
روبة يصبح ظمانا وفي البحر فمه وزعم الفارسي ان الميم لا تثبت
الا في الشعر ويرده الحديث المتقدم وابدلت الميم من النون
بشرطين سكونها ووقوعها قبل البا الموحدة سوا كانا في
كلمة او كلمتين نحو انبعث فالاول اشقاها والثاني نحو
من مرقدنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل با اقلب ميما
النون اذا كان مسكنا وانما ابدلت الميم من النون قبل البا لان النطق
بالنون الساكنة قبل البا عسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة
لين النون وغنتها لشدة البا فاذا وقعت النون ساكنة قبل البا
قلبت ميما لانها من مخرج البا وكالنون في الغنة وابدلت الميم من
النون شذوذا في قوله وهو روبة يا هال ذات المنطق
التمتام وكفك المخضب البنام اراد يا هالة فرخمه بحذف
التا لانه علم امراة والمنطق النطق والتمتام من التمتمة وهو
تكرير التا والبنام الاصابع واصله البنان ابدلت الميم من النون
شذوذا حيث لم يتقدمها با موحدة وعكس ذلك وهو ابدال
النون من الميم في قوله في صفة الشعر اسود قاتن بالقاف
والتا الفوقانية والنون واصله قاتم ابدلت الميم نونا هذا
اخر الابدال وحاصل ما ذكره ان الهمزة تبدل من ثلاثة احرف
وهي الالف والواو واليا واليا تبدل من ثلاثة احرف وهي
الهمزة والالف والواو والواو تبدل من ثلاثة احرف وهي
الهمزة والالف واليا والالف تبدل من ثلاثة احرف وهي

الهمزة

الهمزة والواو واليا والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون
والتا تبدل من حرفين وهما الواو واليا والطا تبدل من التا
والدال تبدل من التا وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر
هنا [illegible] نقل حركة الحرف المتحرك المعتل
الى الساكن الصحيح قبله وذلك النقل يقع في اربع مسايل
احدها ان يكون الحرف المعتل عينا لفعل ويجب بعد
النقل في المسايل الاربع ان يبقى حرف المعتل ان جانس الحركة
المنقولة بان كان واوا والحركة المنقولة ضمة او ياء والحركة
المنقولة كسرة نحو يقول ويبيع اصلهما يقول بسكون القاف
وضم الواو مثل يقتل ويبيع بسكون الموحدة وكسر اليا
مثل يضرب استثقلت الضمة على الواو في الاول والكسرة
على اليا في الثاني فنقلت الضمة من الواو والكسرة من اليا الى
الساكن الصحيح قبلهما وهو القاف في الاول والبا الموحدة
في الثاني وبقيت الواو واليا على حالهما لانهما تجانسان
الحركة المنقولة منهما فان الواو تجانس الضمة واليا تجانس
الكسرة ويجب ان تقلبه اي الحرف المعتل حرفا يناسب تلك
الحركة ان لم يجانسها اي الحركة المنقولة من المعتل نحو يخاف
مضارع خاف ويخيف مضارع اخاف اصلهما يخوف
بسكون الخا وفتح الواو كيذهب بفتح الهاء ويخوف بسكون
الخا وكسر الواو كيكرم نقلت حركة الواو وهي الفتحة في
الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح قبلها وهو الخاء
فانقلبت الواو في الاول الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما
قبلها الان وانقلبت في الثاني يا لسكونها وانكسار ما قبلها
لان الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك اشار الناظم
بقوله لساكن صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل [illegible]

النقل ان كان الساكن معتلا نحو بايع وطاوع وعوّق وبيّن بتشديد الواو واليا اما نحو بايع وطاوع فلان الساكن قبل اليا والواو وهو الالف لا يقبل الحركة واما نحو عوّق وبيّن فلان نقل حركة الواو واليا الى الواو واليا يوجب قلبهما الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقي ساكنان فان حذفت الاول قلت عوق وبين وان حذفت الثاني قلت عاق وبان فلما كان الاعلال والحذف يؤدي الى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قول الناظم الساكن صح او كان فعل تعجب نحو ما ابينه وابين به في اليائي وما اقومه واقوم به في الواوي لانهم حملوه في التصحيح على نظيره من الاسما في الوزن والدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال ابين من غيره واقوم منه او كان مضعفا نحو ابيضّ واسودّ بتشديد الضاد والدال فلا يعل لئلا يلتبس مثال بمثال لان ابيض لو نقلت حركة عينه الى اليا قبلها لانقلبت الفا فيصير اباضّ ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها لتحرك ما بعدها فيصير باضّ فيظن انه اسم فاعل من البضاضة وهو نعومة البشرة وكذلك يلتبس اسود بسادّ من السداد او كان معتل اللام نحو اهوى واحيى فلا يعل لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام والى استثنا هذه الثلاثة اشار الناظم بقوله ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيض او اهوى بلام علّلا

المسئلة الثانية الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته او في زيادته دون وزنه فالاول وهو المشبه في الوزن دون الزيادة كمقام فانه مشبه لتعلم في الوزن دون الزيادة واصله قبل الاعلال مقوم بفتح الواو وسكون القاف على مثال مذهب فنقلوا حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف وقلبوا الواو الفا لتحركها الاصلي وانفتاح ما قبلها الان والثاني وهو

المشبه في الزيادة دون كان يبنى من البيع او من القول اسما على مثال تحلئ بكسر التاء الفوقانيه وسكون الحا المهملة وكسر اللام وبهمزة بعد اللام القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر فانك تقول بعد الاعلال تبيع بكسرتين متواليتين بعدهما يا تحتانية ساكنة واصله تبيع بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة اليا التحتانيه الى البا الموحدة وتقيل كذلك بكسرتين متواليتين بعدهما يا تحتانية ساكنة وهذه اليا الساكنه منقلبة عن الواو واصله تقول بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الواو الى القاف فقلبت الواو يا لسكونها بعد الكسرة فاعلاله بالنقل والقلب واعلال تبيع بالنقل فقط وانما كان تبيع وتقيل موافقين للفعل في زيادته دون وزنه لان في اولهما التا ولان فعلا بكسر الاول والثالث من الابنية المختصة بالاسما فان اشبه في الوزن والزيادة معا او باينه فيهما معا وجب التصحيح ليمتاز عن الفعل فالاول وهو المشبه فيهما معا نحو ابيض واسود وصفين فانهما اشبها اكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو اعلا لقيل فيهما اباض واساد فيلتبسان بالفعل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال وجدنا من الاسما ما اشبه الفعل في الوزن والزيادة معا ومع ذلك دخله الاعلال كيزيد علما فاشار الى جوابه بقوله واما نحو يزيد فالمنقول من الفعلية الى العلمية بعد ان اعل اذا كان فعلا مضارعا لانه اعل قبل العلمية ومن ذلك ابان عند من لم يصرفه فان وزنه افعل اعل في حال الفعلية ثم سمي به واما من صرفه فهو عنده فعال وليس من هذا الباب والثاني وهو المباين في الوزن والزيادة معا نحو مخيط بكسر الميم فانه مباين للفعل في

كسراية له وزيادة الميم هذا التوجيه هو الظاهر ولا التفات
لمن بكسر حرف المضارعة لقلته وقال الناظم في شرح الكافية
وابنه في شرح الخلاصة واللفظ له وكان حق نحو مخيط ان يعل
لان زيادته وهي الميم خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم اى
بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه
به لفظا ومعنى انتهى اما شبهه به لفظا فواضح واما شبهه به معنى
فلان كلا منهما يكون الة وصفة مقصودا بها المبالغة كمعطر للكثير
العطر فسوى بينهما في التصحيح وقد يقال من حيث البحث انه لو صح
ما قالا اى الناظم وابنه للزم ان لا يعل مثال تحلى لانه يكون
مشبها لتحسب في وزنه بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة
وفي زيادته وهي التا واللازم باطل فالملزوم مثله ثم يقال
على سبيل التنزل وارخا العنان ليس الاعلال [illegible]
لما ذكرا اى الناظم وابنه من ان زيادته خاصة بالاسما وهو مشبه
لتعلم بكسر حرف المضارعة لم يلزم العرب الجميع بل يلزم من
يكسر حرف المضارعة فقط دون غيرهم والجواب ان ما ذكره
الناظم وابنه من ان علة التصحيح في مخيط الحمل على مخياط مرادهما
انه مقصور منه كما نحا اليه الخليل قال سيبويه سالته يعني الخليل
عن مفعل لاى شي اتم ولم يجر مجرى الفعل فقال لان مفعلا انما هو
مفعال لانهما في الصفة سواء وقد يعتوران الشي الواحد نحو مفتح
ومفتاح ومنسج ومنساج ومقول ومقوال ثم قال سيبويه
وانما اتمت لما زعم الخليل من انها مقصورة من مفعال ابدا انتهى
وهذه العلة مطردة في لغة الجميع ولا ينتقض بمثال تحلى لانه
ليس مبنيا على فعل كما قال المبرد بل ذهب الى تصحيحه فاجاز
تبليع وتقول بالتصحيح والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله
ومثل فعل في ذا الاعلال اسم * ضاهى مضارعا وفيه وسم * ومفعل

صح

صحح كالمفعال المسئلة الثالثة المصدر الوازن لافعال
بكسر الهمزة او استفعال نحو اقوام واستقوام فانه يحمل على
فعله في الاعلال فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب الفا لتجانس
الفتحة فيلتقي الفان ويجب بعد القلب حذف احدى الالفين
لالتقا الساكنين واختلف النحويون في المحذوفة والصحيح
انها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف وحصول الاستثقال ل
بها واليه ذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم وذهب
الاخفش والفرا الى ان المحذوفة بدل عين الكلمة ثم بعد النقل
والقلب والحذف يؤتى بالتا الدالة على التانيث عوضا
من الالف المحذوفة سواء قلنا انها الاولى او الثانية ولكن
المعهود في التا انها انما تعوض من الاصول وهذا يقوى ما
اختاره الاخفش فيقال اقامة واستقامة وقد تحذف
التا التي جعلت عوضا فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه
كقولهم اراه اراء واجابه اجابا حكاهما الاخفش ويكثر ذلك
مع الاضافة نحو واقام الصلاة والاصل واقامة الصلاة
فحذفت التا لسد الاضافة مسدها ولمشاكلة وايتاء الزكاة
والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والف الافعال
واستفعال ازل لذى الاعلال والتا الزم عوض وحذفها بالنقل
ربما عرض المسئلة الرابعة صيغة مفعول تعل بالنقل والحذف
ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف احدى الواوين لالتقا
الساكنين والصحيح عند سيبويه انها الثانية لما ذكرنا من انها
زايدة وقريبة من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف
عين الكلمة لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع
فحذفها اولى ويجب ايضا في ذوات اليا الحذف وقلب الضمة
كسرة لئلا تنقلب اليا واوا فتلتبس ذوات اليا بذوات الواو

مثال الواوي مقول ومصوغ والاصل مقوول ومصووغ
بواوين الاولى عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة
العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان حذفت واو
مفعول عند سيبويه وعين الكلمة عند الاخفش ويظهر اثر الخلاف
في الميزان فوزنه على الاول مفعل وعلى الثاني مفول ومثال
اليائي بيا النسبة مبيع ومدين اصلهما مبيوع ومديون
نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت واو مفعول
ثم كسر ما قبل اليا لئلا تنقلب واوا فيلتبس بالواوي وعين
الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتنقلب الواو يا لئلا
يلتبس بالواوي ومذهب سيبويه اولى لان التقا الساكنين انما
يحصل عند الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم
فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لا نسلم انها
علامة بل اشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم الا مكرما و
معونا فنقل ضمة الواو الى ما قبلها والعلامة انما هي الميم
يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو فان
قيل اذا اجتمع الزايد والاصلي فالمحذوف هو الاصلي كاليا من
غاز دون التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف مد يحذف
الاول كما في قل وبع وخف قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني
من الساكنين حرفا صحيحا واما هنا فليس كذلك بل هما حرفا علة
وبنو تميم تصحح اليائي دون الواوي لان اليا اخف عليهم
من الواو فيقولون مبيوع ومخيوط كما يقولون مضروب وذلك
مطرد عندهم قال شاعرهم يصف الخمر وكانها تفاحة مطيوبة
وكان القياس ان يقول مطيبة كمبيعة ولكنه اتى به على الاصل
وقال العباس بن مرداس قد كان قومك يحسبونك سيدا
واخال انك سيد معيون وكان القياس ان يقول معين وهو

من عنت

من عنت الرجل بعيني اصبته بالعين فانا عاين وهو معين
على القياس ومعيون على الاصل واخال بكسر الهمزة وبنو اسد
يفتحها على القياس بمعنى اظن وربما صحح بعض العرب شيا
من ذوات الواو وسمع ثوب مصوون من صان يصون ومسك
مدووف اي مبلول وفرس مقوود من قاد يقود وقول
مقوول من قال يقول والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله
وما لافعال من الحذف ومن نقل فمفعول به ايضا قمن نحو مبيع
ومصون وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر هذا
باب [illegible] الحذف وفيه ثلاث مسايل
احداها تتعلق بالحرف الزايد وذلك ان الفعل اذا كان على
وزن افعل فان الهمزة تحذف في امثلة مضارعه وفي اسمي وصفيه
اعني وصفي الفاعل والمفعول لان حروف المضارع هي حروف
الماضي بزيادة احرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين
في نحو اأكرم ثم حملوا بقية اخواته ووصفي الفاعل والمفعول عليه
تقول اكرم ونكرم وتكرم ويكرم ومكرم بكسر الرا ومكرم
بفتحها واصلها اأكرم ونؤكرم وتؤكرم ويؤكرم ومؤكرم و
مؤكرم فحذفت الهمزة في الجميع والى ذلك اشار الناظم بقوله
وحذف همز افعل استمر في مضارع وبنيتي متصف وشذ
قوله وهو ابوحيان الفقعسي فانه اهل لان يؤكرما فاثبت
الهمزة واستعمل الاصل المرفوض المسئلة الثانية تتعلق بفا
الفعل وهي المشار اليها بقوله فا امر او مضارع من كوعد
احذف وفي كعدة ذاك اطرد وذلك ان الفعل اذا كان مثالا
واويا الفا مفتوح العين في الماضي مكسورها في المضارع
فان فاءه تحذف في امثلة المضارع الاربعة وفي الامر وفي
المصدر المبني على فعلة بكسر الفا وسكون العين فتجري في

المصدر تعويض الهاء من المحذوف تقول في المضارع للغائب
يعد والاصل يوعد حذفت فاؤه وهي الواو استثقالا لوقوعها
ساكنة بين يا مفتوحة وكسرة لازمة وحمل على ذي اليا اخواته
وهي نعد وتعد واعد وامن ومصدره الكاين على فعلة
بكسر الفاء وسكون العين تقول يا زيد عدة واصل عدة وعدة
بكسر الواو وسكون العين كما صرحوا به فحذفت فاؤه وحركت
عينه بحركة فائه وهي الكسرة ليكون بقا كسرة الفا دليلا
عليها وعوض من الفا تا التانيث ولذلك لا يكادان يجتمعان
وتحذف الواو من المضارع ثلاثة شروط احدها ان تكون اليا
مفتوحة فلا يحذف من يوعد مضارع اوعد ثانيها ان تكون
عينه مكسورة فلو كانت مفتوحة او مضمومة نحو يولد ويوضؤ
لم تحذف وشذ يجد بضم الجيم في لغة عامرية ويدع ويذر
مبنيين للمفعول في لغة من وجهين ضم اليا وفتح العين وشذ
يسع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحا
وحذفت من يطا ويضع ويقع ويدع لانها في الاصل بكسر العين في
المضارع ففتحت لاجل حرف الحلق وثالثها ان يكون ذلك في فعل
فلو كان في اسم لم تحذف الواو كيوعيد مثال يقطين من وعد ويحذف
الواو من فعله بكسر الفا شرطان احدهما ان تكون مصدرا
كعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها وشذ نحو رقة للفضة
وحشة للارض الموحشة والثاني ان لا تكون لبيان الهيئة نحو
الوعدة والوقعة المقصود بهما الهيئة فلا تحذف واوها للالتباس
واما الوجهة فاسم للمكان المتوجه اليه فهي بمعنى الجهة لا اسم
مصدر للتوجه قاله المازني والمبرد والفارسي فعلى هذا لا شذوذ
في اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو
الذي يظهر من كلام سيبويه ونسب الى المازني ايضا وعلى هذا

فاثبات الواو فيه شاذ والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من
المصادر انه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما
فقد مضارعه لم تحذف منه اذ لا موجب لحذفها منه الا حمله على
مضارعه ولا مضارع له والفعل المستعمل منه توجه واتجه
والمصدر الجاري عليه التوجه فحذفت زوايده وقيل وجهة ورد
الشلوبين القول بانه مصدر يقال لان وجهة وجهة بمعنى
واحد فلا يمكن ان يقال في جهة انها اسم لمكان اذ لا يبقى للحذف
وجه وفهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو ان ما فاؤه
يا لا حظ له في هذا الحذف الا ما شذ من قول بعض العرب يئس
مضارع يئس اصله ييئس فحذفت اليا ويسر مضارع
يسر اصله ييسر وقد تترك تا المصدر اذا اضيف شذوذا
كقوله وهو ابو امية الفضل بن عباس بن عتبة بن ابي لهب
ان الخليط اجدوا البين فانجردوا واخلفوك عد الامر الذي
وعدوا قال الفرا اراد عدة الامر فحذف تا التانيث عند
الاضافة شذوذا وخرجه خالد بن كلثوم على ان عدى جمع عدوة
والعدوة الناحية كانه اراد نواحي الامر المسئلة الثالثة
تتعلق بعين الفعل وهي المشار اليه بقول النظم ظلت وظلت
في ظللت استعملا وقرن في اقررن وقرن نقلا وذلك ان الفعل
اذا كان ثلاثيا مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد
فانه يستعمل في حال اسناده الى الضمير المتحرك على ثلاثة
اوجه تاما ومحذوف العين بعد نقل حركتها الى الفا ومع ترك
النقل وذلك نحو ظل تقول اذا اسندته الى ضمير رفع متحرك
ظللت بالاتمام وفك الادغام لالتقا الساكنين وظلت
بكسر الفا وظلت بفتحها وحذف اللام الاولى منهما لتعذر
الادغام مع المثلين لاتصال الضمير والتخفيف مطلوب فاختصت

اللام الاولى وهي العين بالحذف لانها تدغم • وقيل المحذوف
الثانية لان الثقل انما يحصل عندها اما فتح الفا فلانه لما
حذفت اللام مع حركتها بقيت الفا مفتوحة • واما الكسر
فلانه لما نقل حركة اللام الى الظا بعد اسكانها وحذفت اللام
بقيت الفا مكسورة وكذلك تقول في ظللنا وظللت و
ظللتما وظللتم وظللن بلا فرق ويقال ظللت افعل بكسر
الظا ظلولا اذا عملته بالنهار دون الليل وذكر ابو الفتح ان
كسر الظا من ظلت لغة اهل الحجاز وفتحها لغة تميم وينبغي العكس
فان الفتح جا في القران والقران نزل بلغة اهل الحجاز قال الله
تعالى فظلتم تفكهون وظاهر اطلاق الموضح ان هذا الحذف
مطرد في كل فعل مضاعف مكسور العين وهو مذهب الشلوبين
وصرح سيبويه بشذوذه وانه لم يرد الا في لفظين من الثلاثي
وهما ظلت ومست في ظللت ومسست • وفي لفظ ثالث من
الزايد على الثلاثة وهو احست في احسست • ومنهم من ذهب الى
عدم اطراده ابن عصفور وقال في التسهيل انه لغة سليم • وحكى
ابن الانباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو همت في هممت واطلاق
التسهيل شامل للمفتوح والمكسور والثلاثي ومزيده وان كان
الفعل المضاعف المكسور العين مضارعا او امرا واتصلا
بنون نسوة جاز الوجهان الاولان التمام وحذف العين بعد
نقل حركتها الى الفا نحو يقررن بالاتمام والفك ويقرن
بحذف عينه ونقل حركتها الى الفا ونحو اقررن بالاتمام والفك
وقرن بحذف عينه ونقل حركتها الى الفا وهي القاف ولا يجوز في
نحو قل ان ضللت بفتح العين من الضلال نقيض الاهتدا وفي
نحو فيظللن رواكد بفتح اللام وكسرها من ظل يظل ويظل
مثل ضل يضل ويضل قاله في الارتشاف الا الاتمام لان

العين مفتوحة • وقرا نافع وعاصم وقرن بالفتح في القاف
امرا من قررت بالمكان اقر به بكسر الماضي وفتح المضارع فلما
امر منه اجتمع مثلان اولهما مفتوح ففعل فيه من حذف عينه
ما فعل باحست وهو قليل لانه تخفيف المفتوح ولان المشهور
قررت في المكان بالفتح اقر بالكسر واما عكسه وهو قررت
بالكسر اقر بالفتح نحو قررت عينا بالكسر اقر بالفتح وذهب
بعضهم الى ان قرن على قراة الفتح امر من قار يقار والى ان قرن
على قراءة الكسر امر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف
الفا مثل عدن واجاز الناظم في الكافية وشرحها الحاق المضموم
العين بالمكسورها فاجاز في اغضض ان يقال غضن واحتج
بان فك المضموم اثقل من فك المكسور وان كان فك المفتوح قد
فر منه الى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم
احق بالجواز قال ولم اره منقولا هذا باب
الادغام اللايق بالتصريف وهو ادغام المثلين ويقال فيه
الادّغام بتشديد الدال وهي عبارة سيبويه واصحابه والاولى
عبارة الكوفيين وهو لغة الادخال واصطلاحا جعل اللسان
او وضعك اياه بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال احدهما في
الاخر فيجب ادغام اول المثلين الساكن او هما المتحرك ثانيهما
بثلاثة شروط • احدها ان لا يكون اول المثلين ها سكت فان
كان ها سكت فانه لا يدغم لان الوقف على الها منوي الثبوت
وقد روى عن ورش ادغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة
القياس • والثاني ان لا يكون همزة منفصلة عن الفا نحو لم
يقرا احد فان الادغام في ذلك ردي فلو كانت الهمزة متصلة
بالفا وجب الادغام نحو سآل • والثالث ان لا يكون مدة
في اخر او مبدلة من غيرها دون لزوم فان كان مدة في الاخر

لم يدغم نحو يعطي ياسر ويدعو واقد لئلا يذهب المد بالادغام
فان لم يكن في اخر وجب الادغام نحو مغزوّ واصله مغزوو وعلى وزن
مفعول واغتفر ذهاب المد في هذا لقوة الادغام فيه
وان كانت مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الادغام
بل يجوز ان لم يلبس نحو اثاثا ورئيا في وقف حمزة ويمتنع ان
البس نحو قوول بالبنا للمفعول لانه لو ادغم لالتبس بقوّل
وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدا الا لازما وجب الادغام
نحو أوّب اصله أأوب بهمزتين مضمومة فساكنة ابدلت
الثانية واوا وادغمت في الواو الثانية ويمتنع الادغام
اذا تحرك اول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن
لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه ويجب ادغام اول المثلين
المتحركين باحد عشر شرطا احدها ان يكونا في كلمة واحدة اسما
كانت او فعلا فالاول كضبّ وطبّ وحبّ والثاني نحو [illegible]
[illegible] بالضم
فسكن اول المثلين وادغم في الثاني فان كانا اي المثلان المتحركان
في كلمتين بان كان اولهما في اخر كلمة وثانيهما في اول كلمة اخرى
مثل جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا بشرطين احدهما
ان لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فان الادغام في الهمزتين ردي
والثاني ان لا يلي اولهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فهذا لا
يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روي عن ابي عمرو
الادغام في ذلك وتأولوه على اخفاء الحركة واجاز الفراء ادغامه
الشرط الثاني من الاحد عشر ان لا يتصدر اولهما اي المثلين
كما في ددن بدالين مهملتين مفتوحتين وهو اللهو واللعب
فان مثل ذلك لا يجوز ادغامه لان الادغام يستدعي سكون اول
المثلين والابتدا بالساكن متعذر الشرط الثالث ان لا

للدّ

ن

يتصل

يتصل اولهما بمدغم كجسّس بضم الجيم وفتح السين المهملة
جمع جاسّ فان فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام اولهما في الثاني
لان قبلهما مثلا اخر مدغما في اول المتحركين فلو ادغم المدغم فيه
التقى ساكنان وبطل الادغام السابق الشرط الرابع ان لا
يكونا في وزن ملحق سواء كان الملحق احد المثلين كقردد
وهو المكان الغليظ المرتفع ومهدد علما لامرأة او غيرهما
اي المثلين كهيلل اذا قال لا اله الا الله او كلاهما اي احد
المثلين وغيره نحو اقعنسس اي تاخر ورجع والملحق فيه احد
المثلين وهو السين الثانية على المختار وغير احد المثلين وهو
الهمزة والنون وكان حقه ان يقول او كليهما بالياء عطفا على خبر
كان وهو احد المثلين ولكنه اتى به بالالف اما على لغة كنانة
لانهم يعربون كلا بالالف مطلقا او على ان احد المثلين اسم كان
مؤخرا والملحق خبرها مقدما فانها اي قردد ومهدد وهيلل
واقعنسس ملحقة بغيرها اما قردد ومهدد فان احدى الدالين
مزيدة للالحاق بجعفر واما هيلل فان الياء مزيدة فيه للالحاق
بنحو دحرج وهي غير احد المثلين واما اقعنسس فان احد
السينين والهمزة والنون مزيدة فيه للالحاق بنحو احرنجم
ولا يجوز ادغام احد المثلين في الاخر في شي من الملحقات لانه
يودى الى اختلال الملحق به الشرط الخامس والسادس والسابع
والثامن ان لا يكونا في اسم على فعل بفتحتين كطلل بالطاء
المهملة وهو الشاخص من اثار الديار ومدد بالمهملة وهو كل شي
زاد في شي او على فعل بضمتين كذلل بالذال المعجمة جمع ذلول
ضد الصعبة وجدد بالجيم جمع جديد او على فعل بكسر اوله
وفتح ثانيه كلمم جمع لمّة بكسر اللام وتشديد الميم وهي الشعر
المجاور شحمة الاذن وكلل جمع كلّة بكسر الكاف وتشديد

ذهاب صح

اللام وهي الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البعوض ولبسه
في عرفنا الناموسية او على فُعَل بضم اوله وفتح ثانيه كدُرَر
جمع دُرّ وهي اللؤلؤة وجُدَد بالجيم جمع جُدّة بضم الجيم وتشديد
الدال وهي الطريقة في الجبل وفي هذه الانواع السبعة
الاخيرة وهي الثلاثة الملحقة وهذه الاربعة المذكورة في
الخامس والثامن وما بينهما يمتنع الادغام فيها اما الثلاثة
الاول فلما تقدم من ان الادغام يفوت المقابلة في الالحاق واما
النوع الاول من الاربعة فانه وان وازن الفعل لم يدغم تنبيها
على فرعية الادغام في الاسماء واما الثلاثة الباقية فلانها
مخالفة للافعال في الوزن والادغام فرع الاظهار فخص الادغام
بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء دون ما لم
يوازنه وكذا ما وازن هذه الامثلة الاربعة بصدره لا بكلمته
فانه يمتنع ادغامه نحو حششاء لعظم خلف الاذن فانه موازن
بصدره لفُعَل بضم اوله وفتح ثانيه نحو صُفَف قاله المرادي
وفي الصحاح ما يخالفه فانه قال الخُشَشاء اصله الخششاء
على فعلاء فادغم نحو رددان من الرد فانه موازن بصدره لفعل
بفتحتين نحو طلل ونحو جُبَبة جمع جب فانه موازن بصدره
لفِعَل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو كلل ونحو الدججان بفتحتين مصدر
دج بمعنى دب فانه موازن بصدره لفعل بفتحتين نحو طلل و
الشروط الثلاثة الباقية من الاحد عشر هي ان لا يكون حركة
ثانيهما عارضة نحو اخصص ابي واكفف الشر اصلهما
اخصص واكفف بسكون الاخر ثم نقلت حركة الهمزة من ابي
وهي الفتحة الى الصاد من اخصص وحركت الفا من اكفف بالكسر
لالتقا الساكنين فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها وان لا يكون
المثلان ياءين تحتانيتين لازما تحريك ثانيهما نحو حيي وعيي

ولا

ولا تاءين فوقانيتين في الفعل كاستتر واقتتل من الستر
والقتل وفي هذه الصور الثلاث يجوز الادغام والفك قال
الله تعالى ويحيى من حي عن بينة بالفك ويقرأ ايضا من حيّ
بالادغام فمن ادغم نظر الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة
ومن فك نظر الى ان اجتماع المثلين في باب حيي كالعارض لكونه
مختصا بالماضي دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به
غالبا وكلاهما فصيح والفك اكثر في كلامهم فلو كانت حركة
ثاني اليائين غير لازمة نحو لن يحيي ورايت محييا لم يجز الادغام
خلافا للفراء وتقول استتر واقتتل بالفك فاذا اردت الادغام
نقلت حركة التاء الاولى الى الفاء وهي السين والقاف واسقطت
الهمزة اي همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم ادغمت
التاء في التاء فتقول في الماضي ستّر وقتّل بفتح اولهما وتشديد
ثانيهما وتقول في المضارع يستّر ويقتّل بفتح اولهما وثانيهما
وتشديد ثالثهما مع الكسر وتقول في المصدر ستّارا وقتّالا
بكسر اولهما وتشديد ثانيهما وانما ذكر المضارع ليميز بين ما اصله
التشديد وما عرض فيه وذلك ان نحو ستّر يحتمل ان يكون على
اصله ويحتمل ان يكون اصله استتر ولا يفرق بينهما الا المضارع
والمصدر فتقول في مضارع ستّر الذي وزنه فعّل يُستّر بضم
اوله لان ماضيه على اربعة احرف وفي مصدره تستيرا على وزن
تفعيلا وفي مضارع الذي اصله استتر يسِتّر بفتح اوله لان ماضيه
على خمسة احرف واصله يستتر فنقل وادغم وفي مصدره ستّارا
واصله استتارا فلما اريد الادغام نقلت الحركة وطرحت الهمزة
ويجوز الوجهان الادغام والفك ايضا في ثلاث مسائل اخر احداها
اولى التاءين الفوقانيتين الزائدتين في اول المضارع نحو تتجلى
وتتذكر مضارعي تجلى وتذكر وذكر الناظم في شرح الكافية وتبعه

ابنه في شرح الخلاصة انك اذا ادغمت التا الاولى في الثانية
اجتلبت همزة الوصل ليتوصل بها الى النطق بالتا المسكنة
للادغام نقلت في تتجلى اتجلى انتهى وفيه نظر فانه لم يحك عن
احد من الفصحا فيما نعلم ادخال همزة وصل في اول الفعل المضارع
وانما ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتدا قال الحوفي
فان وقف ابتدى بالاظهار ولا يجوز ادخال الف الوصل عليه
لان الف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم في
بعض كتبه هذه المسئلة على الصواب فقال يجوز ادغام تا
المضارعة في تا اخرى بعد مد او حركة نحو ولا تيمموا وتكاد تميز
انتهى وبذلك قرا البزي في الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن
وكنتم تمنون والاصل تتيمموا وتتبرجن وتتمنون بتاءين
ادغمت اولاهما في اخراهما فان اردت التخفيف في الابتدا
حذفت احدى التاءين وهي الثانية وفاقا لسيبويه
والبصريين لان الاستثقال بها حصل لا الاولى لدلالتها
على المضارعة خلافا لهشام الضرير واصحابه من الكوفيين
وحجتهم ان الثانية في تتفعل لمعنى كالمطاوعة مثلا وحذفها
يخل بهذا المعنى وذلك جائز في الوصل ايضا قال الله تعالى
نارا تلظى الاصل تتلظى فحذفت احدى التاءين ولو كان
ماضيا لقيل تلظت لان التانيث واجب مع المجازي اذا كان
ضميرا متصلا ولقد كنتم تمنون الاصل تتمنون وقد يجي هذا
الحذف في النون الثانية بعد نون المضارعة ومنه على القول
الاظهر قراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المومنين بضم النون
وتشديد الجيم المكسورة وسكون اليا اصله ننجي بفتح النون
الثانية وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجى فحذفت النون
الثانية ويضعفه انه لا يجوز في مضارع نبات ونقيت ونزلت

ونحوهن

ونحوهن اذا ابتدات بالنون ان تحذف النون الثانية الا
في شذوذ كقراءة بعضهم ونزل الملايكة بنصب الملايكة
وقيل الاصل نجي بسكونها اي النون الثانية فادغمت
في الجيم كالاجاصة والاجانة بتشديد الجيم فيهما والاصل
الانجاصة والانجانة فادغمت النون في الجيم والاجاصة واحدة
الاجاص والاجانة واحدة الاجاجين وهي بفتح الهمزة وكسرها
قال صاحب الفصيح قصرية يغسل ويعجن فيها ويقال انجانة
كما يقال انجاصة وهي لغة يمانية فيهما انكرها الاكثرون قاله
ابن السيد وادغام النون في الجيم لا يكاد يعرف لان النون
عند الجيم تخفى ولا تدغم وقيل نجي فعل ماض من نجا ينجو
بتخفيف عينه وهي الجيم ثم ضعفت عينه وبني للمفعول
واسند لضمير المصدر والتقدير نجي هو اي النجا وفيه ضعف
من جهات احدها انه لو كان كذلك لفتحت اليا لانه فعل ماض
مبني للمجهول نحو قضي الامر والثانية انابة ضمير المصدر مع انه
مفهوم من الفعل والثالثة انابة غير المفعول به مع وجوده قاله
في المغني وتجاب عن اولها بان تسكين اليا المفتوحة للتخفيف
لغة وبها قرا الاعمش فنسي ولم نجد وقرا الحسن ما بقي من
الربا بسكون اليا فيهما وصلا وعن الثانية بقوله تعالى وحيل
بينهم فان النايب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراءة ابي جعفر
ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فان نايب غير المفعول به مع وجوده
المسئلة الثانية والثالثة من المسايل الثلاث التي يجوز فيها
الادغام والفك ان تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما بالتسكين
او فعل امر مبنيا على السكون فانه يجوز فيه الفك والادغام قال
الله تعالى من يرتدد منكم عن دينه يقرا بالفك وهو لغة
اهل الحجاز وبالادغام وهو لغة تميم اعتدادا بتحريك الساكن

في بعض الاحوال نحو لم يردد القوم واردد القوم واهل الحجاز
لا يعتدون بذلك وقال الله تعالى واغضض من صوتك
بالفك وقال جرير الشاعر فغض الطرف انك من نمير فلا
كعبا بلغت ولا كلابا بالادغام واذا ادغم في الامر على لغة
تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى
الكسائي انه سمع من عبد القيس ارُدَّ واغُضَّ وافِرَّ بهمزة الوصل
ولم يحك ذلك احد من البصريين واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع
نحو ردوا او يا مخاطبة نحو ردي او نون توكيد نحو ردن ادغم
الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوا وعللوه بان الفعل حينئذ
مبني على هذه العلامات وليس تحريكه بعارض واذا اتصل بالمدغم
ها غايب وجب ضم المدغم فيه نحو رُدُّه ولم يردُّه ووجب فتح
المدغم فيه قبل ها الغايبة نحو ردَّها ولم يردَّها قالوا لان الها
خفية لم يعتد بوجودها فكان الدال قد وليت الالف نحو ردا
وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالكسر والفتح وذلك
في مضموم الفا وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل ها الغايب وغلطوه
في تجويز الفتح واما الكسر فالصحيح انه لغية سمع الاخفش من
ناس من بني عقيل مُدِّه وعضِّه بالكسر والتزم اكثرهم الكسر قبل
ساكن فقال ردِّ القوم بالكسر لانها حركة التقا الساكنين في الاصل
ومنهم من فتح وهم بنو اسد وعليه قول جرير فغضَّ الطرف البيت
واما الضم فقال في التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح
انتهى وحكى ابن جني الضم ايضا وهو قليل فان لم تتصل بالفعل
ها الغايبة او ها الغايب او الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح
مطلقا نحو رد وعض وفر وهي لبني اسد وناس غيرهم والكسر مطلقا
نحو ردِ وعضِ وفرِ وهي لغة كعب ونمير والاتباع لحركة الفا رُدُّ
وغُضُّ وفِرِّ وهذا الكثير في كلامهم والتزم الادغام في هلم لثقلها

بالتركيب

بالتركيب وفي كيفية تركيبها خلاف قال جمهور البصريين مركبة
من ها التنبيه ومن لمَّ التي هي فعل امر من قولهم لمَّ الله شعثك اي
جمعه وكانه قيل اجمع نفسك الينا فحذف الفها تخفيفا ونظرا
الى ان اصل لمَّ السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة
للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقا الساكنين
ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت وقال الفرا مركبة
من هل التي للزجر وامَّ بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقا حركتها
على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين
وقيل بسيطة حكاه ابن العلج في البسيط والقول بالتركيب هو
الصحيح حتى نقل بعضهم الاجماع عليه ومن ثم اي ومن اجل ثقلها
بالتركيب التزموا في اخرها الفتح للتخفيف ولم يجيزوا فيه
اي في اخرها ما اجازوا في اخر نحو رد وشذ من الضم للاتباع
ومن الكسر على اصل التقا الساكنين لعدم التركيب وحكى الجرمي
في هلم الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل بها ها غايب
نحو هلمه لم تضم بل تفتح واختلف فيها العرب على لغتين احداهما
ان تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة
اليه فتقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم
يا هند وهلم يا هندان وهلم يا هندات وهي لغة اهل الحجاز
وبها جا التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم الينا وهي
عندهم اسم فعل بمعنى احضر في المتعدي وبمعنى ائت في اللازم
واللغة الثانية ان تلحقها الضماير البارزة بحسب من هي مسندة
اليه فتقول هلما وهلموا وهلمي وهلممن بالفك وهي لغة بني تميم
وهي عندهم فعل امر وذهب بعض النحويين الى ان هلم في لغة
بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم الادغام
ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والاظهار

وَاجب بان التزام احد الجايزين لا يخرجها عن الفعليّة
والتزام احد الجايزين في كلام العرب كثير، وَجب الفك في
افعل بكسر العين في التعجب باجماع العرب محافظة على الصيغة
سَوا، كان متصلا بالياء ام لا فالاول نحو اشدد ببياض وَجه
المتقين والثاني نحو اجبب الى الله بالمحسنين بالفصل بالجار
والمجرور والاصل اجبب بالمحسنين الى الله، واذا سكن الحرف
المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع البارز وجب فك الادغام
في لغة غير بكر بن وايل لان ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون
الا ساكنا نحو حللت وقل ان ضللت وشددنا اسرهم والفرق
بينه وبين نحو رد ولم يرد حيث جاز فيه الفك والادغام ان
سكون المضارع المجزوم عارض بزول بزوال الجازم والامر
محمول عليه وسوى بينهما في لغة بكر بن وايل قال سيبويه
زعم الخليل ان ناسا من بكر بن وايل يقولون رُدَّنَ ومُدَّنَ
ورُدَّتَ وهذه لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل دخول
النون والتا فابقوا اللفظ على حاله بعد دخولها وقد
يفك الادغام في غير ذلك شذوذا نحو لححت عينه بحائين
مهملتين اي لصقت بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع في الموق
فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص قاله في الصحاح والل
السقا اي تغيرت رايحته وضبب البلد اي كثر ضبابه وذبب
الانسان اي نبت شعر في جبينه وصكك الفرس اي اصطكت
عرقوباه وقطط الشعر اي اشتدت جعودته وغير ذلك مما
جا باظهار التضعيف لبيان الاصل كالقود بالتصحيح او في ضرو
كقوله وهو ابو النجم العجلي الحمد لله العلي الاجلل • الواسع الفضل
الوهوب المجزل • والقياس الاجل بالادغام والحمد لله الذي
هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله • جعله الله خالصا

لوجهه

لوجهه موجبا للفوز لديه بمنه وكرمه
قال مولفه ووافق الفراغ منه يوم عرفة
من شهور سنة ست وتسعين وثمانمائة
تم بحمد الله وعونه وحسن
توفيقه وحسبنا الله
ونعم الوكيل وصلى الله
على سيدنا محمد واله
وصحبه وسلم
تسليما كثيرا
ابدا الى يوم
الدين
امين

لعوت الدر المحمر
لبست الخد حين بدا الطرف
هون قلبي عليه كالنار بكر
فاحرقه فصار عليه ظلالا
وها اثر الدخان على الخد